شرح صحيح مسلم

المسمّى

الكوكب الوهّاج والرّوض البهّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج

جمع وتأليف

محمّد الأمين بن عبد الله الأرمي العلويّ الهرريّ الشّافعيّ

نزيل مكّة المكرّمة والمجاور بها

مراجعة لجنة من العلماء
برئاسة

البرفسور هاشم محمّد علي مهدي

المستشار برابطة العالم الإسلامي - مكّة المكرّمة

المقدّمة

الجزء الأوّل

دار المنهاج

دار طوق النّجاة

دار المنهاج
لبنان ـ بيروت ـ فاكس: ٧٨٥١٠٨

الطَّبعَة الأولىٰ
١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م
جميع الحقوق محفوظة للناشر
دار طوق النجاة
لبنان ـ بيروت ـ فاكس: ٧٨٦٢٣٠

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزءٍ منه، وبأيِّ شكلٍ من الأشكال، أو نسخه، أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكِّن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاقتباس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على **إذن خطي مسبقاً من الناشر**

دار المنهاج للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ـ جدة
حي الكندرة ـ شارع أبها تقاطع شارع ابن زيدون
هاتف رئيسي 6326666 ـ الإدارة 6300655
المكتبة 6322471 ـ فاكس 6320392
ص. ب 22943 ـ جدة 21416

هاتف المؤلف ٠٥٦٢٠٠٩١٨٨

ISBN 978-9953-498-36-2
9 789953 498362
www.alminhaj.com
E-mail: info@alminhaj.com

شرح صحيح مسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تَقْدِيمٌ

الحمد لله الذي بعث في الأميين رسولاً ، واصطفاه من بين خلقه حبيباً وخليلاً ، وأنزل عليه الكتاب والحكمة ليكون للعالمين ضياءً ودليلاً ، وجعل اتباع أمره والتخلق بأخلاقه صلى الله عليه وسلم لمرضاته عز وجل طريقاً وسبيلاً ، وأفضل الصلاة وأتم السلام تتواليان أبداً سرمداً علىٰ أشرف خلق الله وخاتم رسل الله ؛ سيدنا وحبيبنا وشفيعنا ومعلمنا محمد بن عبد الله ، وعلىٰ آله المطهرين ، وأصحابه الغر الميامين ، والتابعين لهم بإحسان إلىٰ يوم الدين .

وبعد :

فإن خير ما بيِّن به كلام ربنا الكريم ، وفسر به نظم القرآن العظيم ، حديث سيدنا رسول الله الصادق الوعد الأمين ، صلوات الله وسلامه عليه ، الذي نقله لنا صحابته الأكرمون ، فالتزموا وألزموا من بعدهم الاعتناء بهذا الكنز الثمين ؛ لما في ذلك من خدمة لهذا الدين العظيم .

وقد قيض الله بمنِّه وكرمه لخدمة السنة رجالاً أفذاذاً فحولاً ، قاموا بحفظها وضبطها وحملها وروايتها وشرحها ودرايتها ونقلها علىٰ أتم وجه عن سيد الأنبياء صلى الله عليه وسلم ، حتىٰ صارت ميسرة محفوظة ، ومفسرة محظوظة .

وما ذلك إلا لبشرى النبي الكريم صلى الله عليه وسلم ودعائه لهم حيث قال : « نضَّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « يحمل هذا العلم من كل خلَف عدولُه ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وتأويل الجاهلين ، وانتحال المبطلين » .

ومن أهم ما اعتنىٰ به علماء السنة المطهرة : « صحيحَا البخاري ومسلم » رضي الله عنهما وأجزل الأجر لهما ، ولقد حظيا بالنصيب الأوفر ، والقسط الأزخر ، وقد أكرمنا الله عز وجل بنشر الطبعة اليونينية الأميرية لـ« صحيح الإمام البخاري » رحمه الله تعالىٰ في طبعة مصححة مرقمة منقحة قيمة ، فخرجت في أربع مجلدات .

وأما كتاب الإمام مسلم تلميذ الإمام البخاري . . فكانت العناية به بعد فراغنا من العناية بسالفه ، ومن توفيق الله تعالىٰ بروز هذا الشرح الموسَّع له الذي يعدُّ موسوعة

في العلوم الحديثية ، إذ هو لعالم جليل ، وجهبذ ليس له بديل ، بقر بطون الكتب سالكاً في ذلك طريق السلف الأولين ، فقطع مفاوز الطلب حتىٰ وصل إلىٰ بحار العلم ، وغاص في لججها ، واستخرج دررها ، وحَسْبُ من يقرأ في هذا الكتاب الثمين أن يرشف من هذا البحر رشفات ، فتزيده ظمأً لإكمال هذا السفر الجليل ؛ فإن مؤلفه ـ متع الله به ـ جمع فيه ما استطاع من خلاصة كتب السابقين ، وزينه بدرر وفرائد تدل علىٰ مكانته العلمية الرفيعة ، فجاء كحسناء تتيه بقدها المياد ، ولا تأبه بأعين الحساد ، وصار جديراً بما أسماه به مؤلفه : « الكوكب الوهاج والروض البهاج » ؛ فإنه كوكب يتوهج في سماء تلك الشروح ، وروض يبهج قلوب طلبة هذا العلم الشريف ؛ لما فيه من ورود وأزهار يفوح شذاها علىٰ من ينتشق ذلك الأريج .

وختاماً : نرجو من الله تعالىٰ أن يتقبل منا ذلك لوجهه الكريم ، إنه علىٰ ما يشاء قدير ، وبالإجابة جدير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وصلى الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم

وكتبه

البرفسور هاشم محمد علي مهدي

المستشار برابطة العالم الإسلامي ـ مكة المكرمة

ترجمة الشارح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فإني أريد أن أجمع بعض التراجم للشيخ محمد أمين بن عبد الله الهرري ، نزيل مكة المكرمة ، المدرس في دار الحديث الخيرية في القسم العالي من هٰذه الدار ، وكان مدرساً في الحرم الشريف نحو ثمان سنوات قبل أن يتفرغ للتأليف .

اسمه :

هو محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن ، أبو ياسين الأرمي[(١)] جنساً ، العلوي قبيلة ، الإثيوبي دولة ، الهرري منطقة ، الكرِّي ناحيةً ، البُوَيْطِي قرية ، السلفي عقيدة الشافعي مذهباً ، السعودي إقامة ، نزيل مكة المكرمة ، جوار الحرم الشريف في المسفلة حارة الرشد سابقاً ، وبحيِّ الزاهر الآن .

مولده :

ولد في الحبشة في منطقة الهرر في قرية بويطة ، في عصر يوم الجمعة أواخر شهر ذي الحجة سنة (١٣٤٨) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات وأزكى التحيات .

نشأته :

تربَّى بيدِ والده ، وهو يتيم عن أمه ، ووضعه عند المعلم وهو ابن أربع سنين ، وتعلم القرآن وختمه وهو ابن ست سِنين ، ثم حوَّله إلى مدارس علوم التوحيد والفقه ، وحفظ من توحيد الأشاعرة « عقيدة العوام » للشيخ أحمد المرزوقي ، و« الصغرى »

(١) الأرمي : نسبة إلى شعب أُرمُو ، وهي أكثر مَن في الحبشة بنسبة ٨٥٪ ، العلويُّ : نسبة إلى عليِّ بن قَلْعو بن هُنْبَنَّا بن أرمو ، أبو قبيلةٍ كبيرةٍ .

و« صغرى الصغرى » و« الكبرى » و« كبرى الكبرى » للشيخ محمد السنوسي ؛ لأن أهل الحبشة كانوا وَقْتَئذ من الأشاعرة .

وحفظ من مختصرات فقه الشافعية كثيراً كـ« مختصر بافضل الحضرمي » ، و« مختصر أبي شجاع » مع « كفاية الأخيار » ، و« عمدة السالك » لأحمد بن النقيب ، و« زبد أحمد رسلان » ألفية في فقه الشافعية ، وقرأ « المنهاج » للإمام النووي مع شرح « مغني المحتاج » ، و« المنهج » لشيخ الإسلام الأنصاري مع شرحه « فتح الوهاب » ، وقرأ كثيراً من مختصرات فقه الشافعية ومبسوطاتها على مشايخ عديدة من مشايخ بلدانه .

رحلته :

ثم رحل إلى سيبويه زمانه وفريد أوانه أبي محمد الشيخ موسى بن محمد الأديلي[1] ، وبدأ عنده دراسة الفقه ، بدأ بـ« شرح جلال الدين المحلي » على « منهاج النووي » ، ثم بعد ما وصل إلى (كتاب السلم) . . حوله شيخه المذكور ـ رحمه الله تعالىٰ ـ إلى دراسة النحو ؛ لما رأى فيه من النجابة والاجتهاد في العلم ، فقرأ عليه مختصرات النحو كـ« متن الآجرومية » وشروحها العديدة ، و« متن الأزهرية » ، و« ملحة الإعراب » مع شرحه « كشف النقاب » لعبد الله الفاكهي ، و« قطر الندى » مع شرحه « مجيب الندا » لعبد الله الفاكهي ، وقرأ « الألفية » لابن مالك مع شروحها العديدة كـ« شرح ابن عقيل » ، و« شرح المكودي » ، و« شرح السيوطي » .

ثم اشتغل بكتب الصرف والبلاغة والعروض والمنطق والمقولات والوضع واجتهد فيها ، وحفظ « ألفية ابن مالك » و« ملحة الإعراب » و« لامية الأفعال » و« السلم » في المنطق ، و« الجوهر المكنون » في البلاغة .

وكان لا ينام كل ليلة حتى يختم القصائد المذكورة حفظاً ، وكان قليل النوم في صغره إلى كبره ، حتى كان لا ينام غالباً بعد ما كبر إلا أربع ساعات من أربع وعشرين ساعة ؛ لكثرة اجتهاده في مذاكرة العلم ، وكان يدرس هٰذه الفنون جنب حلقة شيخه مع دراسته على الشيخ المذكور .

---

(١) الأَدِّيْليِّ : بفتح الهمزة وتشديد الدال المفتوحة : نسبة إلى أَدِّيْلَ من أعمال دِرْدوا .

ثم رحل من عنده بعد ما لازمه نحو سبع سنوات إلى شيخه خليل زمانه وحبيب عصره وأوانه الشيخ محمد مديد الأديلي أيضاً ، فقرأ عنده مطولات كتب النحو كـ« مجيب الندا على قطر الندى » و« مغني اللبيب » كلاهما لابن هشام ، و« الفواكه الجنية على المتممة الآجرومية » وغير ذلك من مطولات علم النحو ، وكان يدرس أيضاً جنب حلقة شيخه وقرأ عليه أيضاً التفسير إلى سورة (يّس) .

ثم رحل من عنده بعد ما لازمه ثلاث سنوات إلى شيخه الشيخ الحاوي المفسر في زمانه الشيخ إبراهيم بن ياسين المَاجَتِيِّ[1] ، فقرأ عليه التفسير بتمامه ، والعروض من مختصراته ومطولاته كـ« حاشية الدمنهوري على متن الكافي » ، و« شرح شيخ الإسلام الأنصاري على المنظومة الخزرجية » ، و« شرح الصبان على منظومته في العروض » ، وقرأ عليه أيضاً مطولات المنطق والبلاغة ، ولازمه نحو ثلاث سنوات .

ثم رحل من عنده إلى الشيخ الفقيه الشيخ يوسف بن عثمان الوَرْقِي[2] ، وقرأ عليه مطولات علم الفقه كـ« شرح الجلال المحلي على المنهاج » ، و« فتح الوهاب على المنهج » لشيخ الإسلام مع « حاشيته » لسليمان البُجَيْرِمي و« حاشيته » لسليمان الجمل ، و« حاشية التوشيح على متن أبي شجاع » ، و« مغني المحتاج » للشيخ الخطيب إلى (كتاب الفرائض) ، وقرأ عليه غير ذلك من كتب الفرائض كـ« حواشي الرحبية » ، و« الفُرَاتِ الفائض في فَنِّ الفرائض » ـ هو كتاب جيد من مطولاتها ـ ولازمه نحو أربع سنوات .

ثم رحل من عنده إلى الشيخ إبراهيم المُجِّي[3] ، فقرأ عليه « فتح الجواد » لابن حجر الهيتمي على « متن الإرشاد » لابن المقرىء الجزءين الأولين منه .

ثم رحل من عنده إلى شيخ المحدثين الحافظ الفقيه الشيخ أحمد بن إبراهيم الكَرِّي، وقرأ عليه « البخاري » بتمامه، و« صحيح الإمام مسلم» وبعض كتب الاصطلاح .

ثم رحل من عنده إلى مشايخ عديدة ، وقرأ عليهم السنن الأربعة ، والموطأ ، وغير ذلك من كتب الحديث مما يطول بذكره الكلام .

---

(١) المَاجَتِيِّ : نسبة إلى ماجة من بلاد وَلّو .
(٢) الورقي : نسبة إلى وَرْقَةَ من أعمال مدينة هرر .
(٣) المُجِّي : نسبة إلى قبيلة من قبائل نُولَى .

ثم رحل من عندهم إلى الشيخ عبد الله نُورَوْ القَرْسِي[1] ، فقرأ عليه مطولات كتب البلاغة كـ« شروح التلخيص » لسعد الدين التفتازاني وغيره ، ومطولات كتب أصول الفقه كـ« شرح جمع الجوامع » لجلال الدين المحلي ، وقرأ عليه من النحو « حاشية الخضري على ابن عقيل » .

وقرأ على غير هؤلاء المشايخ كتباً عديدة من فنون متنوعة مما يطول الكلام بذكره من كتب السيرة وكتب الأمداح النبوية كـ« بانت سعاد » و« همزية البوصيري » و« بردته » و« القصيدة الوترية » و« الطرّاف والطرائف » و« إضاءة الدُّجُنَّة » ـ ألفية في كتب الأشاعرة ـ وغير ذلك مما يطول الكلام بذكره .

وكان يدرِّس مع دراسته جنب حلقة مشايخه ما درس عليهم من أربع عشرة سنة من عمره ، ثم استجاز من مشايخه هؤلاء كلهم التدريس استقلالاً فيما درس عليهم فأجازوا له ، فبدأ التدريس استقلالاً في جميع الفنون في أوائل سنة ألف وثلاثمائة وثلاث وسبعين في اليوم الثاني عشر من ربيع الأول من الهجرة النبوية ، فاجتمع عنده خلق كثير من طلاب كل الفنون زهاء ستمائة طالب أو سبعمائة طالب .

وكان يدرِّس من صلاة الفجر إلى صلاةِ العشاء الآخرة نحو سبع وعشرين حِصَّة من حصص الفنون المتنوعة ، وكان يحيي ليله دائماً بكتابةِ التآليف ، وبما قدر الله له من طاعاته .

مؤلفاته :

مؤلفاته كثيرة من كل الفنون حتى أوشكت ألا تحصى ، المطبوع المنتشر منها اثنا عشر كتاباً :

١ـ الباكورة الجنية في إعراب متن الآجرومية .
٢ـ الفتوحات القيومية في علل وضوابط متن الآجرومية .
٣ـ الدرر البهية في إعراب أمثلة الآجرومية .
٤ـ جواهر التعليمات شرح على التقريظات ومقدمة علم النحو .
٥ـ هَدِيّة أولي العلم والإنصاف في إعراب المنادى المضاف .

---

(١) القرسي : نسبة إلى قَرسا ناحية من أعمال دردوا .

ومن الصرف :

٦ـ مناهل الرجال على لامية الأفعال .

٧ـ تحنيك الأطفال على لامية الأفعال .

أيضاً ومن المصطلح :

٨ـ الباكورة الجنية على منظومة البيقونية .

٩ـ هداية الطالب المعدم على ديباجة صحيح مسلم .

١٠ـ خلاصة القول المفهم على تراجم رجال صحيح مسلم (مجلدان) .

ومن كتب الأسماء والصفات :

١١ـ هدية الأذكياء على طيبة الأسماء في توحيد الأسماء والصفات .

ومن التفسير :

١٢ـ حدائق الرَّوْحِ والريحان في روابي علوم القرآن (ثلاثة وثلاثون مجلداً ، جمع فيه سبعة فنون بل ثمانية بل تسعة ، لم يُسبق له نظيرٌ من كتب التفسير) .

وغير المطبوع منها من الفنون المتنوعة :

من النحو :

١٣ـ رفع الحجاب عن مُخَيَّمَات كشف النقاب حاشية على كشف النقاب على ملحة الإعراب .

١٤ـ هدية الطُّلاب في إعراب ملحة الإعراب .

١٥ـ الصور العقلية على تراجم الألفية ومشكلاتها لابن مالك .

١٦ـ التقريرات على حاشية الخَضِري على الألفية .

١٧ـ المطالب السنية حاشية على الفواكه الجنية على متممة الآجرومية .

١٨ـ التقريرات على مجيب النِّدا على قطر الندى كلاهما لعبد الله الفاكهي .

ومن البلاغة :

١٩ـ الدرُّ المصون على الجوهر المكنون لعبد الرحمن الأخضري .

٢٠ـ التقريرات على مختصر سعد الدين على تلخيص المفتاح .

ومن المنطق :

٢١ـ الكنز المُكَتَّمُ على متن السلم للأخضري .

٢٢ـ التذهيب على متن التهذيب في المنطق .

ومن العروض :

٢٣ـ الفتوحات الربانية على منظومة الخزرجية في العروض .

٢٤ـ التبيان على منظومة الصبان في العروض .

ومن الحديث :

٢٥ـ النهر الجاري على تراجم البخاري ومشكلاته .

٢٦ـ رفعُ الصدود على سنن أبي داود على الربع الأول منه لم يكمل .

ومن الأصول :

٢٧ـ التقريرات على شرح المحلي على جمع الجوامع في الأصول .

ومن الفقه :

٢٨ـ سلم المعراج على مقدمة المنهاج .

٢٩ـ التقريرات على شرح المحلي وحاشيتي القليوبي وعميرة على المنهاج في فقه الشافعية .

٣٠ـ الإمداد من رب العباد حاشية على فتح الجواد على متن الإرشاد في فقه الشافعية .

٣١ـ أضوأ المسالك على عمدة الناسك لأحمد بن النقيب .

٣٢ـ التقريرات على التوشيح على غاية الاختصار .

٣٣ـ التقريرات على فتح الوهاب مع حاشية التجريد لسليمان البجيرمي .

٣٤ـ التقريرات على قصيدة زبد أحمد بن رسلان .

ومن المدائح النبوية والسيرة المرضية :

٣٥ـ نيل المراد على متن بانت سعاد لكعب بن زهير الصحابي الجليل رضي الله عنه .

٣٦ـ البيان الصريح على بردة المديح للبوصيري .

٣٧ـ البيان الظريف على العنوان الشريف .

٣٨ـ المقاصد السنية على القصائد البرعية .

٣٩ـ التقريرات على همزية البوصيري .

ومنها في المصطلح :

٤٠ـ جوهرة الدرر على ألفية الأثر لعبد الرحمن السيوطي .

ومنها في التوحيد :

٤١ـ فتح الملك العلام في عقائد أهل الإسلام على ضوء الكتاب والسنة .

٤٢ـ نُزُلُ كِرَامِ الضيفان مقدمة حدائق الرَّوْح والرَّيحان .

ومنها :

٤٣ـ مجمع الأسانيد ومظفر المقاصِدْ في أسانيدِ كل الفنون (يحتوي على أسانيد أربعمائة وخمسة وثمانين كتاباً) مطبوع .

ومنها :

٤٤ـ نزهة الألباب وبشرة الأحباب على ملحة الإعراب (مجلد ضخم على نحو أربعمائة صفحة) مطبوع .

ومنها :

٤٥ـ الكوكب الوهاج والروض البهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، وهو الذي بين أيدينا الآن .

ومنها :

٤٦ـ مُرْشِدُ ذوي الحجا والحاجة على سنن ابن ماجه .

ومنها :

٤٧ـ المقاصد الوفية في جمع ما وقع في مسلم من الأسانيد الرباعية .

ومنها :

٤٨ـ الجُهيريات في جمع الثمينيات .

ومنها :

٤٩ـ البُويطيات في جمع التسيعيّات .

ومنها :

٥٠ـ بحيرة السَّيحون على الجوهر المكنون .

ومنها :

٥١ـ التقريرات علىٰ حاشية الصبان في المنطق .

ومنها :

٥٢ـ التقريرات على حاشية البيجوري في المنطق .

ومنها :

٥٣ـ التقريرات على البيجوري على متن السمرقندي في الاستعارة .

ومنها :

٥٤ـ التقريرات على بلوغ المرام في تقاسيم الأحاديث وتفاصيلها على التراجم .

ومنها :

٥٥ـ التقريرات على حاشية المخلوف على الجوهر المكنون في البلاغة .

ومنها :

٥٦ـ التقريرات على شرح شيخ الإسلام وشرح الدمامينيّ ، وكلاهما على المنظومة الخزرجية في العروض .

ومنها :

٥٧ـ التقريرات على المقدمة الحضرمية الكبيرة ، المسماة بـ« بافضل » .

ومنها :

٥٨ـ شرح المقدمة الحضرمية الصغيرة المسمى بـ« التبصير على المختصر الصغير » .

ومنها :

٥٩ـ التقريرات علىٰ حاشية أبي النجا على الأجرومية .

ومنها :

٦٠ـ التقريرات على حاشية العطار على الأزهرية .

ومنها :

٦١ـ كتاب التقريرات علىٰ جمع ما وقع في فقه الشافعية من الصور . مجلد ضخم .

ومنها :

٦٢ـ التقريرات على بعض ابن ماجه . . . إلىٰ غير ذلك .

هجرته :

هجرته من الحبشة إلى هـٰذه المملكة السعيدة كانت في تاريخ سنة ثمان وتسعين بعد ألف وثلاثمائة كما أرخه بقوله :

هاجرت في ثمان وتسعين　　من بعد ألف وثلاثِ مِئِينْ

وكان سبب هجرته : اتفاق الشيوعيين على قتله حين أسَّس في منطقته الجبهة الإسلامية الأروميّة ، وجاهد بهم ، وأوقع في الشيوعيين قتلاً ذريعاً ، وحاصروه لقتله ، وخرج من بين أيديهم بعصمة الله تعالىٰ .

وكان ـ بعد ما دخل هـٰذه المملكة وحصل على النظام ـ مدرساً في دار الحديث الخيرية من بداية سنة ألف وأربعمائة ، وكان أيضاً مدرساً في المسجد الحرام ليلاً نحو ثمان سنوات بإذن رئاسة شؤون الحرمين .

وله أسانيد عديدة من مشايخ كثيرة في جميع الفنون ، خصوصاً في التفسير والأمهات الست ، فسبحان المنفرد بالكمال ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

ولقد أجزتُ لِحامل هـٰذه الترجمة في الرواية عني جميعَ مروياتي من كل الفنون وجميع مؤلفاتي كذلك إجازة عامة ، وأوصيه وإياي بتقوى الله تعالىٰ في السر والعلن وصالحِ الدعوة لي في الحياة وبعد الممات ، للأخ الفاضل .

وعلى هـٰذا جرى التوقيع من المجيز　　　　والختم منه

الكوكبُ الوهّاج والرّوضُ البهّاج
في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج

ألَّفه وجَمَعه : محمد الأمين بن عبد الله الهرري ثم المكي ، نزيل مكة المكرمة جوارَ الحرم الشريف في المسفلة ، المدرّس في دار الحديث الخيرية نحوَ إحدى وثلاثين سنة وحالياً ، غفر الله سبحانه له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات ، الأحياء منهم والأموات . آمين

ولقد أجاد مَن قال في مدح كتب الحديث :

لنـا جلسـاء لا يُمَـلُّ حـديثُهُـم ... أَلِبَّـاءُ مـأمـونـون غيباً ومشهـدا

إذا ما خَلَونا كان خيرُ حديثهم ... معيناً على نَفْيِ الهُمـومِ مـؤيِّدا

يُفيدُوننا مِن عندهم عِلْمَ مَن مضى ... وعقـلاً وتـأديبـاً ورأيـاً مسـدَّدا

فلا رِيبةً تُخْشى ولا سُوءَ عِشرة ... ولا نَـتَّقِـي منهـم لسـانـاً ولا يـدا

فإنْ قلْتَ أموات فلسْتَ بكاذب ... وإن قلـتَ أحيـاء فلسـتَ مُفنّـدا

* * *

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

خُطْبَةُ الكِتَابِ

الحمدُ للهِ الذي شَرَحَ صُدُورَ أوليائِهِ بمعارفِ أحاديثِ خيرِ أنبيائه ، ورَوَّحَ بسماعها أرواحَ أهلِ وِدادهِ وأصفيائِه ، فسَرَّحَ سرائِرَهم في رِياضِ روضةِ قُدْسِهِ وثنائِهِ ، أحمدُهُ على ما تَفَضَّلَ من توفيقِهِ وإرشادهِ ، وأَسْدَى إلينا من آلائهِ ونعمائهِ ، وأشكرُهُ على فَضْلهِ المتواترِ ، وطَوْلهِ الكاملِ الوافر ، وأسألهُ المزيدَ من عطائِهِ ، وكشفَ حِجَابه وغِطائه .

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ الواحدُ الفَرْدُ الصَّمَد ، الذي لم يَلِدْ ولم يُولَدْ ، ولم يكن له في ذاتهِ وصفاتِه كُفُواً أَحَد ، ٱلْمُنْفَرِدُ في صَمَدَانِيَّتِهِ بعِزِّ كبريائهِ ، وَاصِلُ مَنْ تَبَتَّلَ إِلَيهِ إلى حضرةِ قُرْبهِ وولائِهِ ، وساقي علومِ معارفهِ وأسرارِهِ قلوبَ أوليائهِ وأصفيائِهِ ، ومُدْرِجُ أهلِ مُرَاقَبَتِه ومُشَاهَدَتِه في سلسلةِ خاصَّتهِ وأَحبَّائِه .

وأشهدُ أَنَّ سَيِّدنَا مُحَمَّداً عبدُهُ ورسولهُ ، المُرْسَلُ بصحيحِ القولِ وحَسَنِه إلى كافَّةِ خَلْقِهِ من إِنْسِهِ وجنِّهِ ، رحمةً لأهلِ أرضهِ وسمائِه ، الآمِرُ بالحقِّ المشروعِ ، والناهي عن المُخْتَلَقِ الموضوعِ ، الماحي للوثنيَّةِ الموضوعة ، ببَوارقِ سُيوفهِ الخاطفة ، وشُموسِ أنوارهِ الساطعة ، فأشرقتْ مشكاةُ مصابيحِ الجامعِ الصحيحِ مِن أنوارِ شريعتهِ وأَنْبَائِهِ ، صلَّى اللهُ ـ سبحانه ـ وسَلَّمَ عليهِ وعلى آلهِ وأصحابهِ وخُلفائِه ، وعلى كُلِّ مُتَمَسِّكٍ بدِينهِ وشريعتهِ ، وداعٍ إليهِ إلى يومِ عَرْضِه ولقائِه .

أمَّا بعدُ : فإنَّ عِلْمَ الأحاديثِ النبويةِ بعدَ الكتابِ العزيزِ أعظمُ العلومِ قَدْراً ، وأرقاها شَرَفاً وفَخْراً ، إِذْ عليهِ مَبْنَى قواعدِ أحكامِ الشريعةِ الإسلاميةِ ، وبهِ تظهرُ تفاصيلُ مجملاتِ الآياتِ القرآنيةِ ، وكيف لا ومَصْدَرُهُ ممَّنْ لا يَنْطِقُ عَنِ الهَوى ، إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى؟!

فهـــوَ المُفَسِّـــرُ للكتـــابِ وإنمـــا ... نَطَـــقَ النبـــيُّ لنـــا بـــه عـــن ربـــهِ

ولمَّا قَضَت نتائجُ العقول وأدلَّةُ الشَّرعِ المنقولِ أَنَّ سعادةَ الدَّارَيْنِ مَنُوطةٌ بمتابعةِ هـٰذا

الرسولِ ، وأَنَّ المحبَّةَ الحقيقيةَ باقتفاءِ سبيلهِ واجبةُ الحصولِ . . انتُهَضَتْ هِمَمُ أعلامِ العلماءِ والسادةِ الفضلاءِ إلى البحثِ عن آثارهِ : أقوالهِ وأفعالهِ وإقرارهِ ، فحَصَّلُوا ذلك ضبطاً وحفظاً ، وبَلَّغُوهُ إلى غيرِهم مُشَافهةً ونقلاً ، ومَيَّزُوا صحيحَهُ من سقيمِهِ ، ومُعْوَجَّهُ من مستقيمِهِ ، إلى أن انتَهَى ذلكَ إلى إمامَيْ علماءِ الصحيحِ ، المُبَرِّزَيْنِ في علمِ التعديلِ والتجريحِ : أبي عبدِ اللهِ مُحمَّدِ بنِ إسماعيلَ الجُعْفِيِّ البُخَارِيِّ ، وأَبي الحُسَيْنِ مسلمِ بنِ الحَجَّاجِ القُشَيْرِيِّ النَّيسابُورِيِّ ، فجَمَعَا كتابَيْهِمَا على شَرْطِ الصِّحَّةِ ، وبَذَلا جُهْدَهُمَا في تَصْفِيَتِهِمَا مِنْ كُلِّ عِلَّةٍ ، فتَمَّ لَهُمَا المُرادُ ، وانعقدَ الإِجماعُ على تَلْقيبهما باسمِ « الصحيحينِ »[1] أو كاد[2] ، فجزاهما اللهُ تعالىٰ عنِ الإسلامِ أفضلَ الجزاءِ ، ووَفَّاهُما مِنْ أَجْرِ مَن انتفعَ بكتابَيْهما أفضلَ الإجزاءِ .

غيرَ أنه قد ظَهَرَ لكثيرٍ من أئمَّةِ النَّقْلِ وجَهَابِذَةِ النقدِ أَنَّ لمسلمٍ ولكتابهِ من المَزِيَّةِ

---

(١) قلتُ : والاسم العلمي لكتاب « صحيح مسلم » كما سمَّاه به مؤلِّفُه هو : « المسند الصحيح المختصر من السُّنَن بنَقْلِ العَدْلِ عن العَدْلِ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، وهٰذا الاسمُ يَدُلُّ على مضمونِ هٰذا الكتابِ وأُسُسِهِ التي أُنشىء عليها ، وقد ورد هٰذا الاسم كاملاً عند الحافظ ابن خير الإشبيلي في « فهرست ما رواه عن شيوخه » (ص٩٨) ، والعلاَّمةِ التُّجيبي في « برنامجه » (ص٨٣) إلاَّ أنه قال : إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وورد اسمه مختصراً عند غيرهما من الحُفَّاظ ، انظر تفصيل ذلك في « تحقيق اسمي الصحيحين » (ص٣٣ـ٥٢) .

(٢) قال الإمام أبو العباس القرطبي : (وأمَّا انعقادُ الإجماع على تسميتهما بالصحيحَيْن . . فلا شكَّ فيه ، بل قد صارَ ذِكْرُ الصحيحِ عَلَماً لهما وإنْ كان غيرهما بعدهما قد جمع الصحيح واشترط الصحة ، كأبي بكر الإسماعيلي الجرجاني ، وأبي الشيخ ابن حَيَّان الأصبهاني ، وأبي بكر البَرْقاني ؛ والحاكم أبي عبد الله ، وإبراهيم بن حمزة ، وأبي ذرّ الهَرَوي ، وغيرهم ، لكنِ الإمامان أحرزا قصب السباق ، ولُقِّبَ كتاباهما بـ« الصحيحين » بالاتفاق . قال أبو عبد الله الحاكم : أهلُ الحجاز والعراق والشام يشهدون لأهل خُراسان بالتقدُّم في معرفة الحديث ؛ لِسَبْقِ الإمامين البخاريِّ ومسلم إليه ، وتفَرُّدِهما بهٰذا النوع . « المفهم » (١/ ٩٩ـ١٠٠) .

وقال الإمام عبد الحقِّ الإشبيلي في مقدّمة كتابه « الجمع بين الصحيحين » (١/ ٦) :

(والغَرَضُ من هٰذا المختصَرِ : أنْ يَخِفَّ به الكتابان على مَنْ أعياه حفظ الأسانيد ، واعتمَدَ في العلم بها على التقليد ، لاسيّما وقد اشتهرا في الصحة شهرةً لا مطعن عليها ، وتَضَمَّنا من الأخبار ما لجأَ الناسُ في الأكثرِ إليها ، وحَسْبُكَ من هٰذين الكتابين أنهما إنما يُعرفان بـ« الصحيحين ») .

ما يُوجِبُ لهما أولَوِيَّةً ، فقد حكى القاضي أبو الفَضْلِ عِياضُ بنُ موسى الإِجماعَ على إمامته وتقديمه ، وصِحَّةِ حديثِه وتميُّزِه ، وثقتِه وقَبُولِ كتابِه .

وكان أبو زرعة وأبو حاتم يُقَدِّمانِه في الحديث على مشايخ عصرهما .

وقال أبو عليٍّ الحُسَيْنُ بنُ علي النيسابوريُّ : ما تحت أديم السماءِ أصحُّ من كتاب مسلم[1] .

---

(١) قال الحافظ ابن حجر : (وأمّا قولُ أبي علي النيسابوري . . فلم نَقِفْ قطُّ على تصريحه بأَنَّ كتابَ مسلمٍ أَصَحُّ من كتابِ البخاري ، بخلاف ما يقتضيه إطلاق الشيخ محيي الدين في « مختصره في علوم الحديث » وفي مقدمة « شرح البخاري » أيضاً حيث يقول : اتفق الجمهورُ على أَنَّ « صحيح البخاري » أصحّهما صحيحاً ، وأكثرهما فوائد ، وقال أبو علي النيسابوريُّ وبعضُ علماءِ المغربِ : صحيحُ مسلم أَصَحُّ . اهـ

ومقتضَى كلام أبي عليّ : نَفْي الأصحيّة عن غير كتاب مسلمٍ عليه ، أمَّا إثباتُها له . . فلا ؛ لأن إطلاقه يحتملُ أنْ يريدَ ذلك ، ويحتملُ أنْ يُريدَ المساواة ، والله أعلم .

والذي يظهرُ لي من كلام أبي علي : أنه إنماقَدَّمَ « صحيحَ مسلم » لمعنىً غيرِ ما يرجعُ إلى ما نحن بصدده من الشرائطِ المطلوبةِ في الصحة ، بل ذلك لأنَّ مسلماً صَنَّفَ كتابَه في بلدِهِ بحضورِ أصولِه في حياةِ كثيرٍ من مشايخهِ ، فكان يتحرَّزُ في الألفاظ ، ويتحرَّى في السِّياق ، ولا يتصدَّى لِمَا تصدَّى له البخاريُّ من استنباط الأحكام ليُبوِّبَ عليها ، ولزمَ من ذلك تقطيعه للحديث في أبوابه ، بل جَمَعَ مسلمٌ الطُّرُقَ كُلَّها في مكانٍ واحدٍ ، واقتصرَ على الأحاديثِ دونَ الموقوفات ، فلم يُعَرِّجْ عليها إلا في بعض المواضع على سبيل النُّدورِ تبعاً لا مقصوداً ، فلهـٰذا قال أبو عليّ ما قال ، مع أني رأيتُ بعض أئمتنا يُجَوِّزُ أن يكون أبو علي ما رأى « صحيح البخاري » ، وعندي في ذلك بُعْدٌ ، والأقربُ ما ذكرتهُ ، وأبو علي لو صَرَّحَ بما نُسِبَ إليهِ . . لكانَ محجوجاً بما قَدَّمْناهُ مجملاً ومفصّلاً ، واللهُ الموفق .

وأمّا بعضُ شيوخِ المغاربةِ . . فلا يُحْفَظُ عن أحدٍ منهم تقييدُ الأفضليةِ بالأصحيّة ، بل أَطْلَقَ بعضُهم الأفضلية ، وذلك فيما حكاهُ القاضي أبو الفضلِ عياض في « الإلماع » عن أبي مروان الطُّبْني ، قال : كان بعض شيوخي يُفَضِّلُ صحيح مسلم على صحيح البخاري . اهـ

وقد وجدتُ تفسيرَ هـٰذا التفضيل عن بعض المغاربة ؛ فقرأتُ في « فهرست أبي محمد التجيبي » قال : كان أبو محمد بن حَزْم يُفَضِّلُ كتاب مسلم على كتاب البخاري ؛ لأنه ليس فيه بعد خطبتِه إلاّ الحديثُ السرد . اهـ

وعندي : أَنَّ ابن حزم هـٰذا هو شيخ أبي مروان الطُّبْني الذي أبهمه القاضي عياض ، ويجوزُ أن يكونَ غيرَه ، ومحلُّ تفضيلهما واحد .

ومن ذلك قولُ مَسلَمة بن قاسم القرطبي ـ وهو من أقران الدارقطني ـ لمَّا ذكرَ في « تاريخه »=

وقال أبو مروان الطُّبْنِيُّ[1] : كان من شيوخي مَنْ يُفَضِّلُ كتابَ مسلمٍ على كتاب البخاري .

وقال مَسْلَمة بن القاسم في « تاريخه » : مسلمٌ جليلُ القَدْرِ ، ثقةٌ من أئمَّةِ المُحَدِّثين ، وذَكَرَ كتابَهُ « الصحيحَ » فقال : لم يَضَعْ أَحَدٌ مِثْلَهُ .

وقال أبو حامد بنُ الشَّرْقِيّ : سَمِعْتُ مسلماً يقول : ما وَضَعْتُ شيئاً في هٰذا المسند إلاَّ بحُجَّةٍ ، وما أسقطتُ منهُ إلاَّ بحُجَّةٍ .

وقال ابنُ سفيان : قال مسلمٌ : ليس كُلُّ الصحيحِ وَضَعْتُ هنا ، إنَّما وَضَعْتُ ما أجمعوا عليهِ .

وقال مسلمٌ : ولقد عَرَضْتُ كتابي هٰذا على أبي زُرْعة الرازيِّ فكُلُّ ما أشارَ عليَّ أَنَّ لهُ عِلَّةً . . تَرَكْتُهُ ، وما قال : هو صحيحٌ ليسَ له عِلَّةٌ . . أَخْرَجْتُه[2] .

= صحيح مسلم قال : (لم يَضَعْ أحدٌ مِثْلَهُ) فهٰذا محمولٌ على حُسْنِ الوضع وجودة الترتيب ، وقد رأيتُ كثيراً من المغاربة ممَّن صَنَّف في الأحكام بحذف الأسانيد كعبد الحقِّ في « أحكامه » و« جَمْعِه » يعتمدون على كتاب مسلم في نَقْلِ المتونِ وسياقِها دون البخاري ؛ لوجودِها عند مسلمٍ تامَّةً وتقطيع البخاري لها ، فهٰذه جهةٌ أخرى من التفضيل لا تَرْجِعُ إلى ما يتعلَّقُ بنفس الصحيح ، والله أعلم . « هدي الساري » (ص١٢ـ١٣) . وانظر في ذلك : « صيانة صحيح مسلم » (ص٦٧) ، و« شرح صحيح مسلم » (١/ ١٤) . و« شرح البخاري » (ص٧) وكلاهما للنووي ، و« تحفة الأخباري » لابن ناصر الدين (ص١٩٥ـ٢٠٠) ، و« عمدة القارىء والسامع » للسخاوي (ص٤٨ـ٥٢) ، و« الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح » (٢/ ٥٦٢ و٥٧٨) .

(١) هو عبد الملك بن زِيَادة الله بن علي ، أبو مروان الطُّبْنِيُّ ، من أهل بيت جلالة ورئاسة ، وكانتْ له عنايةٌ تامَّةٌ في تقييد العلم والحديث ، توفي سنة سبع وخمسين وأربعمائة . والطُّبْنِيُّ : نِسْبة إلى طُبْنَة ، وهي بلدةٌ في طرف إفريقية ممَّا يلي المغرب على ضفة الزاب ، وهي بضمّ الطاء المهملة ، ثم موحدة ساكنة ، ثم نون مفتوحة ، ثم هاء . انظر ترجمته في : « جذوة المقتبس » (ص٢٨٤) ، و« الصلة » لابن بشكوال (٢/ ٣٦٠) ، و« معجم البلدان » (٤/ ٢١) ، و« تكملة الإكمال » لابن نقطة (٣/ ٥٠) (زيادة) ، و(٤/ ٦٨) (الطبني) ، و« توضيح المشتبه » (٦/ ٤١) ، و« تبصير المنتبه » (٣/ ٨٧٩) ، و« هدي الساري » (ص١٢) ، ووقع في « المفهم » للقرطبي (١/ ١٠٠) : (الطِّيبي) فليُصحح .

(٢) انظر هٰذه الأقوال في « إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم » للقاضي عياض (١/ ٧٩ـ٨١) ، و« المُفْهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم » للقرطبي (١/ ١٠٠ـ١٠١) ، و« تقييد =

هـٰذا مع أَنَّ الكتابَ أحسنُ الأحاديثِ مساقاً ، وأكملُ سياقاً ، وأَقَلُّ تكراراً ، وأتقنُ اعتباراً ، وأَيْسَرُ للحِفْظِ ، وأَسْرَعُ للضَّبْطِ ، مع أنه ذَكَرَ صَدْراً مِنْ علمِ الحديث ، ومَيَّزَ طبقاتِ المحدثين في القديمِ والحديث[1] .

ولمَّا كان هـٰذا الكتابُ بهـٰذه الصِّفَةِ ، ومُصَنِّفُهُ بهـٰذه الحالةِ . . خَطَرَ لي أنْ أُعَلِّقَ عليهِ شرحاً يَفُكُّ مَبَانِيَه ، ويَحُلُّ معانيَه ، ويُفَسِّرُ غَرائبَه ، ويُبَيِّنُ أغراضَه متناً وسَنَداً ، ويشرحُ متابعتَه تابعاً ومتبوعاً ، لفظاً ونحواً ومعنىً ، ويُبَيِّنُ موضعَ التراجمِ من الأحاديث ، ويذكرُ التراجمَ للأحاديث التي لم يُتَرْجَمْ لها ، وحكمةَ ما يُدْخِلُه في خلال الأسانيد مِن نحو : (يعني) ، ومراجعَ الضمائر والإشارات في نحو قوله : (مِثْلَه) و(نحوه) و(معناه) ، وفي قوله : (بهـٰذا الإسناد) مما قد زَلَّتْ فيه أقدامُ كثيرٍ من ضُعفاءِ الطلَبة ، وغَيْرِ ذلك من الفوائد التي انْفَرَدَ بها عن سائرِ شُروحِ السابقين مما يطولُ ذِكْرُه ، ويَصْعُبُ تَعْدَادُهُ ونَشْرُه ـ فيا كوكباً وهَّاجاً للسالكين في مَسْرَاه ، وروضاً بهَّاجاً للنازلِينَ في مَغْنَاهُ ـ فَشَمَّرْتُ ذَيْلَ العَزْمِ عن ساقِ الحَزْمِ ، وأَتَيْتُ بُيوتَ التصنيفِ من أبوابِها ، وقُمتُ في جامعِ جوامعِ التأليفِ بَيْنَ أَئِمتِهِ بمحرابها ، وأطلقتُ لسانَ القلمِ في ساحَاتِ الحِكَم بعبارةٍ صريحةٍ واضحةٍ ، وإشارةٍ قريبةٍ لائحة ، لَخَّصْتُها من كلامِ الكُبراء الذين رَقَتْ في معارجِ علوم هـٰذا الشأن أفكارُهم ، ومن إشاراتِ الأَلِبَّاءِ الذين أنفقوا على اقتناصِ شواردِه أَعْمَارَهُم ، وبَذَلْتُ الجهدَ في تَفَهُّمِ أقاويلِ الفُهماءِ المُشَارِ إليهم بالبَنَانِ ، ومُمَارَسَةِ الدواوين المُؤَلَّفةِ في هـٰذا الشأن .

ولم أتردَّد عن الإعادة في الإفادة عند الحاجة إلى البيان ، ولا في ضَبْط الواضح عند علماء هـٰذا الشأن ؛ قصداً لنفع الخاصّ والعامّ ، راجياً ثوابَ ذي الطَّوْل والإنعام .

فدُونَك شرحاً قد أشرقَتْ عليهِ مِن شُرُفاتِ هـٰذا الجامع أضواءُ نورِه اللامع ، وصَدَعَ

= المهمل » للغسّاني (١/ ٦٦ـ٦٧) ، و« غرر الفوائد المجموعة » للعطار (٢/ ٧٦٤) ، و« برنامج التجيبي » (ص٩٣) .

(١) يعني بـ(القديم) : مَنْ تَقَدَّم زمانَ مسلم ، وبـ(الحديث) : زمانَ من أدركه ، وهـٰذا إشارةٌ إلى قول مسلم في صدر كتابه : أنه يعمدُ إلى جملة ما أُسند من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات . « المفهم » (١/ ١٠١) .

خَطِيبُه على منبره السَّامي بالحُجَج القواطع القلوبَ والمسامع ، أضاءَتْ بهجتُه فاختفَتْ منهُ الكواكبُ الطالعةُ قَبْلَه .

وبالجملةِ : فإنما أنا من لوامع أنوارهم مُقْتَبِس ، ومن فواضِل فضائلهم مُلْتَمِس ، وخَدَمْتُ بِهِ الأبوابَ النبويةَ ، والحضرةَ المصطفيةَ ، راجياً أن يُتَوِّجني بتاج القبول والإقبال ، ويُجيزني بجائزةِ الرِّضا في الحال والمآل ، ويُتمّم مُرادي فيه وفي جميعِ الآمالِ .

وسمّيتهُ :

« الكوكب الوَهَّاج والروض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحَجَّاج »

واللهَ سبحانه وتعالىٰ أسألُ التوفيقَ والهدايةَ ، والإرشادَ إلى سلوكِ طُرُقِ الصواب والسَّداد ، والمساعدةَ لي من فُيوضاته الهاطلة وسُيولاته السائلة من أمطار سحائب جوده وفضله بمنه وكرمه وإحسانه وطَوْله ، وأنْ يُعينني فيما قَصَدْتُه على التكميل ، قبل أن يختَرِمَني الأجلُ والترحيل ، فهو سبحانَهُ حسبي ونِعْمَ الوكيل ، وما أحسنَ قولَ بعضِهم(١) :

اغْتَنِمْ فِي الفَرَاغِ شُغْلَ عُلُومٍ فَعَسَى أنْ يَكُونَ مَوْتُكَ بَغْتَهْ
كَمْ صَحِيحٍ رَأَيْتَ مِنْ غَيْرِ سُقْمٍ ذَهَبَتْ نَفْسُهُ الصحيحةُ فَلْتَهْ

وقد استحسنتُ قبلَ الشُّروعِ فيهِ أنْ أذكرَ مُقَدّماتٍ مشتملةً على ما لابُدَّ للطالب من معرفته .

رَبِّ أَكْرِمْنِي بالنهاية كما وَفَّقْتَنِي بالبدايةِ ، واجْعَلْ لِي في عُمُرِي البركةَ إلى أنْ أكمّله وشَرْحَ ابنِ مَاجَهْ . آمين .

٤/ ١/ ١٤١٩هـ

* * *

(١) وهو الإمام البخاري رحمه الله تعالىٰ ، ذكر ذلك الحاكم في « تاريخ نيسابور » . انظر « هدي الساري » للحافظ ابن حجر (ص٤٨١) ، و« عمدة القارىء والسامع » للحافظ السخاوي (ص٤٧) ، و« طبقات الشافعية الكبرى » للسبكي (٢/ ٢٣٥) ، والشطر الأولُ فيها : اغْتَنِمْ في الفراغ فَضْلَ ركوع . وعقّب الحافظ ابن حجر على هـٰذين البيتين بقوله : (وكان من العجائب أنه هو وَقَعَ لهَ ذلك أو قريباً منه كما سيأتي في ذِكْر وفاته » (ص٤٩٣) .

مقدّماتٌ

المقدمةُ الأُولى

في ترجمة الإِمام مسلم رحمه الله تعالىٰ

هو الإِمام الحافظ الحُجَّة مُسْلِم بن الحَجَّاج بن مُسْلِم القُشَيْرِي[1] ، أبو الحُسَيْن النَّيْسابوري .

روى عن القَعْنَبي ، وأحمد بن يونس ، وإِسماعيل بن أبي أُوَيْس ، وداود بن عَمْرو الضبيّ ، ويحيى بن يحيى النَّيْسابوري ، والهيثم بن خارجة ، وسعيد بن منصور ، وشَيْبان بن فَرُّوخ ، وخَلْقٍ كثيرٍ قد ذُكِرُوا في هـٰذا الجامع .

وروى عنه الترمذيُّ حديثاً واحداً : عن يحيى بن يحيى ، عن أبي معاوية ، عن محمد بن عَمْرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة حديث : « أَحْصُوا هلالَ شعبانَ لرمضان »[2] ، ما له في جامع الترمذي غيره .

---

(١) قلتُ : اختُلف في نِسْبة الإِمام مسلم إِلى قبيلة قُشَيْر بن كعب ، هل هو من أنفسهم أو من مواليهم؟ فقال الإِمام ابنُ الصلاح في « علوم الحديث » (ص١٤) في (النوع الأول من أنواع علوم الحديث معرفة الصحيح من الحديث) : (القُشَيْري من أنفسهم) ، وتَرَدَّدَ الحافظُ الذهبيُّ في ذلك ، فقال في « سير أعلام النبلاء » (١٢/٥٥٨) : (فَلَعَلَّهُ من موالي قُشَيْر) ، وقال الإِمام القاسم بن يوسف التجيبي في « برنامجه » (ص٩٣) : (تنبيه : رُوِّينا عن الحافظ أبي عَمْرو بن الصلاح رحمه الله تعالىٰ : أنه ذَكَرَ مسلماً هـٰذا فقال فيه : « القُشَيْري من أنفسهم » ، وكذلك رأيتُ كثيراً من أهل الحديث يقولون فيه : « القُشيري » مطلقاً .
وأخبرنا العلاّمة النسّابة شرف الدين أبو محمد التوني ـ أُعجوبة زمانهِ في حفظ الأنساب ـ بقراءتي عليه في بعض تخاريجه ومجموعاته إِثْرَ حديثٍ وَقَعَ له مصافحة لمسلمٍ رحمه الله تعالىٰ ، قال فيه : « لكأني شافهتُ فيه الإِمامَ الناقدَ أبا الحُسَيْن مسلم بنَ الحَجَّاج المُضَري القيسي الهوازني العامري القُشَيْري ، مولى قُشَير بن كعب. . . » انتهى كلام الشرف التوني ، وقال فيه : « مولىٰ قُشَيْر » وهو حُجَّةٌ في هـٰذا الباب ، والله تعالىٰ أعلم بالصواب) .

(٢) « سنن الترمذي » حديث رقم (٦٨٧) ، كتاب الصوم ، ٤ـ باب ما جاء في إِحصاء هلال شعبان لرمضان .

وروى عنه أيضاً : أبو الفضل أحمد بن سلمة ، وإبراهيم بن أبي طالب ، وأبو عَمْرو الخفَّاف ، وحُسَيْن بن محمد القَبَّاني ، وأبو عَمْرو ٱلْمستَمْلِي ، وصالح بن محمد الحافظ ، وعلي بن الحَسَنِ الهلالي ، ومحمد بن عبد الوهّاب الفرَّاء وهما من شيوخه ، وعلي بن الحُسَيْن بن الجُنَيْد ، وابن خُزَيْمة ، ويحيى بن محمد بن صاعد ، والسَّرَّاج ، ومحمد بن عَبْد بن حُمَيْد ، وأبو حامد وعبد الله ابنا الشرقي ، وعلي بن إسماعيل الصفَّار ، وأبو محمد بن أبي حاتم الرازي ، وإبراهيم بن محمد بن سفيان ، ومحمد بن مَخْلَد الدُّوري ، وإبراهيم بن محمد بن حمزة ، وأبو عَوَانة الإسفراييني ، ومحمد بن إسحاق الفاكهي في « كتاب مكة » ، وأبو حامد الأعمشي ، وأبو حامد بن حسنويه ، وخَلْقٌ آخرون .

قال أبو عَمْرو المُسْتَمْلِي : أَمْلَى علينا إسحاقُ بنُ منصورٍ سنة إحدى وخمسين ومائتين ، ومسلمٌ ينتخبُ عليه وأنا أستملي ، فنَظَرَ إسحاقُ بنُ منصورٍ إلى مسلمٍ فقال : لن نَعْدَمَ الخيرَ ما أبقاكَ اللهُ للمسلمين .

وقال الحاكم[1] : سمعتُ أبا عبد الله محمد بن يعقوب ، سمعتُ أحمد بن سلمة يقول : عُقِدَ لمسلمٍ مجلسٌ للمذاكرة ، فذُكِرَ لهُ حديثٌ فلم يعرفه ، فانصرفَ إلى منزله ، وقُدِّمَتْ له سَلَّةٌ فيها تمرٌ ، فكان يطلبُ الحديثَ ويأخذُ تمرةً تمرةً فأصبح وقد فَنِيَ التمرُ ووَجَدَ الحديثَ . زاد غيرهُ : فكان ذلك سببَ موتهِ[2] .

تُوفّي عشية يوم الأحد ، ودُفِنَ يوم الاثنين ، قال محمد بن يعقوب : مات لخمسٍ بَقِينَ من رجب سنة إحدى وستين ومائتين ، وقد وافى سنّ الكهولة ، مات وهو ابنُ خمسٍ وخمسين سنة ، وقال غيره : وُلِدَ سنة أربع ومائتين[3] .

---

(١) في « تاريخ نيسابور » كما نصَّ على ذلك ابن الصلاح في « صيانة صحيح مسلم » (ص٦٣) .

(٢) قال ابنُ الصلاح : فكان لموته سَبَبٌ غريبٌ نشأ عن غمرةٍ فكريةٍ عِلْمية . (المصدر السابق ص٦٢) .

(٣) قال ابن الصلاح : مات مسلم رحمه الله سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور ، وهـٰذا مشهور ، لكنَّ تاريخَ مولدِهِ ومقدارَ عُمُرِه كثيراً ما تطلَّبَ الطلابُ عِلْمَه فلا يجدونه ، وقد وَجَدْنَاه ولله الحمدُ ، فذكرَ الحاكمُ أبو عبد اللهِ ابنُ البَيِّع الحافظُ في كتاب « المزكّين لرواة الأخبار » : أنه سَمِعَ أبا عبد الله ابنَ الأخرم الحافظَ يقولَ : تُوفّي مسلمُ بنُ الحَجَّاج رحمه الله عشيّة يوم الأحد ، ودُفن يوم الاثنين لخمسٍ بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين ، وهو ابنُ خمسٍ=

قلتُ ـ القائل هو الحافظ ابن حجر ـ : حَصَلَ لمسلمٍ في كتابهِ حَظٌّ عظيمٌ مفرطٌ لم يحصل لأحدٍ مثله ؛ بحيث إنَّ بعض الناس كان يُفَضِّلُه على « صحيح » محمد بن إسماعيل ، وذلك لما اخْتَصَّ به من جَمْعِ الطُّرُق ، وجَوْدَةِ السِّياق ، والمحافظةِ على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا روايةٍ بمعنىً ، وقد نَسَجَ على مِنْوَالِهِ خَلْقٌ من النَّيْسَابُورِيِّينَ فلم يبلغوا شَأْوَه ، وحفظت منهم أكثر من عشرين إماماً ممن صَنَّفَ المستخرج على مسلم ، فسبحانَ المعطي الوهَّاب .

وله من التصنيف غير الجامع : كتاب « الانتفاع بجلود السباع » ، و« الطبقات » مختصر ، و« الكنى » كذلك ، و« مسند حديث مالك » ، وذكره الحاكم في « المستدرك »[1] في كتاب الجنائز استطراداً .

وقيل : إنَّه صَنَّف مسنداً كبيراً على الصحابة لم يتمّ .

قال الحاكم : كان تامَّ القامة ، أبيضَ الرأس واللحية ، يُرخي طرف عمامته بين كَتِفَيْه .

قال فيه شيخه محمد بن عبد الوهاب الفَرَّاء : كان مسلمٌ من علماء الناس وأوعية العلم ، ما علمته إلا خيراً ، وكانَ بَزَّازاً ، وكان أبوه الحَجَّاجُ من المشيخة .

وقال ابن الأخرم : إنما أخرجتْ مدينتُنا هـٰذه من رجال الحديث ثلاثةً : محمدَ بنَ يحيى ، وإبراهيمَ بنَ أبي طالب ، ومسلم بن الحَجَّاج .

وقال ابن عُقْدة : قَلَّما يقعُ الغلطُ لمسلمٍ في الرجال ؛ لأنه كَتَبَ الحديثَ على وجهه .

وقال أبو بكر الجارودي : حَدَّثنا مسلم بن الحجاج وكان من أوعية العلم .

وقال مَسْلَمَة بن قاسم : ثقةٌ جليلُ القَدْرِ من الأئمة .

= وخمسين سنة ، وهـٰذا يتضمَّن أَنَّ مولده كان في سنة ستّ ومائتين ، والله أعلم . « صيانة صحيح مسلم » (ص٦٢) .

وكذلك صرَّح ابنُ الأثير في « جامع الأصول » (١/ ١٠٩) أنه وُلِدَ سنةَ ستّ ومائتين .

(١) (١/ ٣٥٢) حديث رقم (١٣٠٠) ، ونصُّه فيه : وعند حديث مالك جَمْع مسلم بن الحجاج بَدَأَ بهـٰذا الحديث من شيوخ مالك .

وقال ابنُ أبي حاتم : كتبتُ عنه ، وكان ثقةً من الحُفَّاظ ، له معرفةٌ بالحديث ، وسُئِلَ عنه أبي فقال : صدوق .

وقال بُنْدَار : الحُفَّاظُ أربعة : أبو زُرْعة ، ومحمد بن إِسماعيل ، والدَّارِمي ، ومسلم » . اهـ من « تهذيب التهذيب » .

❋ ❋ ❋

المقدمة الثانية

في ميزة « جامعه »

قال في « كشف الظنون » (١/ ٥٥٥) : (الجامع الصحيح للإمام الحافظ أبي الحُسَيْن مسلم بن الحَجَّاج القُشَيْري النيسابوري الشافعي ، المتوفى سنة إحدى وستين ومائتين ، هو الثاني من الكتب الستّة ، وأحدُ الصحيحَيْنِ اللذّيْنِ هما أَصَحُّ الكُتب بعد كتاب الله العزيز) .

وذَكَرَ الإمامُ النَّوَوِيُّ في أول شرحهِ (١/ ١٤) : أَنَّ أبا عليٍّ الحُسَيْنَ بنَ عليّ النيسابوريَّ شيخَ الحاكمِ قال : (ما تحت أديم السماء أصحّ من كتاب مسلم) ، ووافَقَهُ بعضُ شيوخِ المغرب ، وعن النَّسائي قال : (ما في هـٰذه الكتب كلّها أجود من كتاب البخاري) .

قال النوويُّ : (وقد انْفَرَدَ مسلمٌ بفائدةٍ حسنةٍ ، وهي كونهُ أسهلَ متناولاً من حيثُ إنه جَعَلَ لكُلِّ حديثٍ موضعاً واحداً يَليقُ بهِ ، جَمَعَ فيهِ طُرُقَهُ التي ارتضاها ، وأَوْرَدَ فيهِ أسانيدَهُ المتعددةَ، وألفاظَه المختلِفة، فيَسْهُلُ على الطالب النَّظَرُ في وُجُوهِهِ واستثمارُها، ويحصلُ له الثقةُ بجميعِ ما أورده مسلمٌ من طُرُقهِ ، بخلافِ البخاري في ذلك.

وعن مكي بن عبدان رحمه الله تعالىٰ قال : سمعتُ مسلماً يقول : لو أَنَّ أهلَ الحديثِ يكتبون مئتي سنة الحديثَ . . فمدارُهم على هـٰذا المسند ـ يعني صحيحَه ـ وقال : صنَّفْتُ هـٰذا المسند من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة)[١] .

قال ابنُ الصلاح : (شَرْطُ مسلمٍ في « صحيحه » : أن يكون الحديثُ متّصلَ الإسنادِ ، بنَقْلِ الثقة عن الثقة من أوله إلى مُنتهاه ، سالماً من الشُّذوذ ومن العِلَّة ، قال : وهـٰذا حَدُّ الصحيح ، وكم من حديثٍ صحيحٍ على شرط مسلم وليس بصحيحٍ على شرط البخاري ؛ لكَوْنِ الرُّواةِ عنده ممن اجتمعتْ فيهم الشُّرُوطُ المُعْتَبَرَةُ ، ولم يَثْبُتْ عند البخاري ذلك فيهم)[٢] .

---

(١) « شرح النووي » (١/ ١٤ـ١٥) ، وهو من كلام ابن الصلاح في « صيانة صحيح مسلم » (ص٦٩) .

(٢) « صيانة صحيح مسلم » (ص٧٢ ـ ٧٣) .

وعددُ من احتجَّ بهم مسلمٌ في « الصحيح » ولم يحتجَّ بهم البخاريُّ سِتُّ مئةٍ وخمسةٌ وعشرون شيخاً ، ورُوي عن مسلم : أَنَّ كتابه (أربعةُ آلافِ حديثٍ) دون المُكَرَّرات[١] ، وبالمُكَرَّرات (سبعةُ آلاف ومئتان وخمسةٌ وسبعون حديثاً)[٢] .

ثم إِنَّ مسلماً رَتَّبَ كتابَه على الأبواب ، ولـٰكنه لم يذكر تراجمَ الأبواب ، وقد ترجم جماعةٌ أبوابَه استنباطاً من الحديث بحسب ما ظَهَرَ لهم ، ولـٰكنه فيه أحاديث لم يذكروا ترجمتها ، ولا تدخل في الترجمة السابقة ، فيعترض بها على الترجمة ؛ لعدم مطابقتها للترجمة ، فتحتاج إِلى استنباط ترجمةٍ جديدةٍ لها من الحديث ، وذلك موجودٌ فيه في مواضع عديدة[٣] .

وذكر مسلمٌ في أول مقدمة « صحيحه » أنه قسم الأحاديثَ ثلاثةَ أقسام :

الأول : ما رواه الحُفَّاظُ المُتْقِنُون المشهورون .

الثاني : ما رواه المستورون المتوسطون في الحِفْظ والإِتقان .

الثالث : ما رواه الضعفاء المتروكون ، فاختلف العلماء في مراده بهـٰذا التقسيم .

وقال ابنُ عساكر في « الإِشراف على معرفة الأطراف » : (إِنه رَتَّبَ كتابَه على قسمَيْنِ ، وقَصَدَ أنْ يذكر في الأول أحاديثَ أهلِ الثقة والإِتقان ، وفي الثاني أحاديثَ أهلِ الستر والصِّدْق الذين لم يبلغوا درجة المُتثبّتين ، فحال حلول المَنِيَّة بينه وبين هـٰذه الأُمنيّة ، فمات قبل إِتمامِ كتابه واستيعابِ تراجمه وأبوابه ، غيرَ أَنَّ كتابَه مع إِعوازه

---

(١) قال الحافظ الذهبي : (يعني بالمكرَّر : أنه إِذا قال : « حدثنا قتيبة وأخبرنا ابنُ رُمْح » . . يُعَدَّانِ حديثَيْنِ ، اتَّفقَ لفظُهما أو اختَلَفَ في كلمة) . « سير أعلام النبلاء » (١٢/ ٥٦٦) .

(٢) انظر « صيانة صحيح مسلم » (ص١٠١ـ١٠٢) ، و« شرح صحيح مسلم » (١/ ٢١) .

(٣) قال الحافظ ابن الصلاح : (ثم إِنَّ مسلماً ـ رحمه الله وإِيانا ـ رَتَّبَ كتابه على الأبواب ، فهو مُبَوَّبٌ في الحقيقة ، ولـٰكنه لم يذكر فيه تراجمَ الأبواب ؛ لئلاّ يزداد بها حجمُ الكتاب أو لغير ذلك) .

قال الإِمام النووي بعد ذلك : (وقد ترجم جماعةٌ أبوابَه بتراجم ، بعضُها جيّدٌ ، وبعضُها ليس بجيد ؛ إِمّا لقُصورٍ في عبارة الترجمة ، وإِمّا لركاكة لفظها ، وإِمّا لغير ذلك ، وأنا ـ إِن شاء الله ـ أحرصُ على التعبيرِ عنها بعباراتٍ تَلِيقُ بها في مواطنها ، والله أعلم) . « صيانة صحيح مسلم » (ص١٠٣) ، و« شرح صحيح مسلم » (١/ ٢١) .

اشْتَهر ، وسار صيتُه في الآفاق وانْتَشَرَ) اهـ ، ولم يذكر القسم الثالث[1] .

ثم إنَّ جماعةً من الحُفَّاظ استدركوا على « صحيح مسلم » وصَنَّفُوا كُتُباً ؛ لأنَّ هـٰؤلاء تأخروا عنه وأدركوا الأسانيد العالية ، وفيهم مَنْ أدرك بعضَ شيوخ مسلم فخَرَّجُوا أحاديثَه[2] .

قال الشيخ أبو عَمْرو بن الصلاح : (هـٰذه الكتب المُخَرَّجة تلتحق بصحيح مسلم في أنَّ لها سِمَةَ الصحيح وإنْ لم تَلْتَحِقْ به في خصائصه كلها ، ويُستفادُ من مُخَرَّجاتهم ثلاثُ فوائدَ : عُلُوُّ الإسناد ، وزيادةُ قُوَّة الحديث بكثرة طُرُقه ، وزيادةُ ألفاظٍ صحيحة مفيدة .

ثم إنهم لم يلتزموا فيها الموافقة في ألفاظ الأحاديث من غير زيادةٍ ولا نَقْصٍ ؛ لكونهم يَرْوُونها بأسانيد أُخر ، فأوجب ذلك بعض التفاوت في بعض الألفاظ)[3] .

فصل في ذكر الكتب المخرجة على صحيح مسلم

والكتب المستخرجة على صحيح مسلم كثيرة[4] :

الأول منها : مستخرج أبي جعفر أحمد بن حَمْدان بن علي النيسابوري[5] ،

---

(١) انظر « سير أعلام النبلاء » (١٢/ ٥٧٣ـ٥٧٤) ، وكتاب « الإشراف » لابن عساكر في أطراف السنن الأربعة ، وانظر مقدمة « إطراف المسند المعتلي » (١/ ٢٩) .

(٢) قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالىٰ في « سير أعلام النبلاء » (١٢/ ٥٦٨ـ٥٦٩) ما يلي :
(قلتُ : ليس في « صحيح مسلم » من العوالي إلاَّ ما قَلَّ كالقَعْنبي عن أفلح بن حُميد ، ثم حديث حَمَّاد بن سلمة وهَمَّام ومالك والليث ، وليس في الكتاب حديثٌ عالٍ لشُعْبة ولا للثَّوْري ولا لإسرائيل ، وهو كتابٌ نفيسٌ كاملٌ في معناه ، فلمَّا رآه الحُفَّاظُ . . أُعجبوا به ، ولم يسمعوه لنُزُولهِ ، فَعَمَدُوا إلى أحاديث الكتاب ، فساقوها من مرويّاتهم عاليةً بدرجةٍ وبدرجتَيْن ونحو ذلك ، حتى أَتَوْا على الجميع هـٰكذا ، وسَمَّوْه : « المستخرج على صحيح مسلم » ، فَعَلَ ذلك عِدَّةٌ من فُرسان الحديث) .

(٣) « صيانة صحيح مسلم » (ص٨٨) ، وانظر « علوم الحديث » (ص١٩ـ٢٠) .

(٤) انظر « صيانة صحيح مسلم » (ص٨٨ـ٩٠) ، و« شرح صحيح مسلم » (١/ ٢٦ـ٢٧) ، و« الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح » (٢/ ٦٠٣ـ٦٠٨) .

(٥) قال الإمام ابن الصلاح : (الزاهد العابد المُجاب ، رَحَل في حديثٍ واحدٍ منه إلى أبي يعلى المَوْصلي ، ورَحَلَ في أحاديثَ معدودةٍ منه لم يكن سمعها حتى سمعها ، ورُوِّينا أنه سمعه منه=

المتوفى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة .

والثاني : مستخرج أبي النَّضْر [(١)] محمد بن محمد بن يوسف الطُّوسي الشافعي ، المتوفى سنة أربع وأربعين وثلاثمائة .

والثالث منها : المسند الصحيح لأبي بكر محمد بن محمد بن رَجَاء النيسابوري الإسفراييني الحافظ ، وهو مُتَقَدِّمٌ يُشَارِكُ مسلماً في أكثر شيوخه ، ومات سنة ستٍّ وثمانين ومائتين .

والرابع منها : مختصر المسند الصحيح المؤلَّف على كتاب مسلم للحافظ أبي عَوَانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني ، المتوفىٰ سنة ست عشرة وثلاثمائة ، روى فيه عن يونس بن عبد الأعلى وغيرِه من شيوخ مسلم[(٢)] .

والخامس منها : مستخرج أبي حامد أحمد بن محمد الشَّارَكي الفقيه الشافعي الهَرَوي ، المتوفى سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ، يروي عن أبي يعلى المَوْصِلي[(٣)] .

والسادس منها : المسند الصحيح لأبي بكر محمد بن عبد الله الجَوْزَقي النيسابوري الشافعي ، المتوفى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة .

والسابع : المسند المستخرج على كتاب مسلم للحافظ أبي نُعَيْم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، المتوفى سنة ثلاثين وأربعمائة .

= الشيخ القدوة أبو عثمان سعيد بن إسماعيل الزاهد الحِيري ، فكان إذا بلغ منه موضعاً فيه سُنَّةٌ لم يستعملها . . وَقَفَ عندها إلى أن يستعملها) . « صيانة صحيح مسلم » (ص٨٨ـ٨٩) ، و« سير أعلام النبلاء » (١٤/ ٦٣ و٢٩٩) .

(١) **قلتُ** : كنيتهُ : (أبو النَّضْر) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة كما في « الإكمال » لابن ماكولا (٧/ ٣٤٧) ، و« سير أعلام النبلاء » (١٥/ ٤٩٠) ، و« المقتنى في سرد الكنى » (٢/ ١١٥) رقم (٦٢٣٧) . وتحرف في « الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح » (٢/ ٦٠٧) ، وحاشية « صيانة صحيح مسلم » (ص٩٠) إلى : (أبي النصر) بالصاد المهملة ، فتنبّه .

(٢) قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالىٰ : (وزادَ في كتابه متوناً معروفة بعضُها ليِّن) . « سير أعلام النبلاء » (١٢/ ٥٧٠) .

(٣) قال الإمام السبكي : (وللحافظ أبي حامد الشَّارَكي كتاب « المُخَرَّج على صحيح مسلم » لم أقف عليه) . « طبقات الشافعية الكبرى » (٣/ ٤٥) .

والثامن : المخرج على صحيح مسلم لأبي الوليد حَسَّان بن محمد القرشي الفقيه الشافعي ، المتوفى سنة تسع وأربعين وثلاثمائة[١] .

ومنهم من استدرك على البخاري ومسلم ، ومن ذلك : كتاب الدارقطني المسمَّى بـ« الاستدراكات والتتبُّع » ، وذلك في مئتي حديث مما في الكتابين ، وكتاب أبي مسعود الدمشقي ، ولأبي علي الغسَّاني في كتابه « تقييد المهمل » في جزء العلل منه استدراكٌ أكثرُه على الرُّواة عنهما[٢] ، وفيه ما يلزمهما .

قال النووي : وقد أُجِيبَ عن كُلِّ ذلك أو أكثرِه[٣] . اهـ نقلاً عن « شرحه » (١/ ٢٧) ملخصاً .

---

(١) وقع في المطبوع من « تذكرة الحفاظ » (٣/ ٨٩٦) : (مات أبو الوليد سنة أربع وأربعين وثلاثمائة) ، وتحرفت فيه (تسع) إلى (أربع) ، والصواب : (سنة تسع وأربعين وثلاث مئة) كما في « سير أعلام النبلاء » (١٥/ ٤٩٥) ، و« طبقات الشافعية الكبرى » (٣/ ٢٢٨) ، و« الأعلام » للزركلي (٢/ ١٧٧) .

وقد تابع بعضهم ما وقع من تحريف فأرخ وفاته سنة (٣٤٤) ، انظر حاشية « سير أعلام النبلاء » (١٢/ ٥٧٠) ، وكتاب « الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح » (٢/ ٦٠٥) ، والله أعلم .

(٢) قال الإمام أبو عليّ الغسّاني الجَيّاني في « تقييد المهمل » (٢/ ٥٦٥) ما نصُّه :

(هـٰذا كتابٌ يتضمَّن التنبيه على الأوهام الواقعة في المسنَدَيْن الصحيحَيْن ، وذلك فيما يخصُّ الأسانيد وأسماء الرواة ، والحَمْلُ فيها على نَقَلَة الكتابين عن البخاري ومسلم ، وبيانَ الصواب في ذلك .

واعْلَمْ ـ وفقك الله ـ : أنه قد يندرُ للإمامين مواضعُ يسيرةٌ من هـٰذه الأوهام ، أو لمن فوقهما من الرُّواة ، لم تَقَعْ في جملة ما استدركه الشيخُ الحافظُ أبو الحسن عليُّ بنُ عمرَ الدارقطنيُّ عليهما ، ونبَّه على بعض هـٰذه المواضع أبو مسعودٍ الدمشقيُّ الحافظُ وغيرُه من أئمتنا ، فرأينا أنْ نذكرها في هـٰذا الباب لتَتِمَّ الفائدةُ بذلك ، والله الموفق للصواب) .

قلتُ : وقد استغرق (كتاب التنبيه على الأوهام : قسم البخاري) من مطبوعة « تقييد المهمل » : (٢/ ٥٦٥ـ٧٦٠) ، ثم أورد بعده (قسم مسلم) من (٣/ ٧٦٣ـ٩٣٧) ، وقال في نهايته : (ومَنْ جَمَعَ إلى كتابنا هـٰذا كتابَ « الاستدراكات » التي أملاها أبو الحَسَن علي بن عُمر الدارقطنيُّ عليهما في كتابيهما « الصحيحين » .. فقد جَمَعَ علماً كثيراً مما يتعلَّق بالكتابين ، ومتناً صالحاً من العِلَل وعلم الحديث) .

(٣) قال الإمام أبو العباس القرطبي رحمه الله تعالىٰ في « المفهم » (١/ ٩٩) ما يلي :

(قد اجتهدَ البخاريُّ ومسلمٌ في تصحيح أحاديث كتابيهما غايةَ الاجتهاد ، غيرَ أَنَّ الإحاطةَ=

فصل آخر في شروحه

ولصحيح مسلم أيضاً شروحٌ كثيرة[1] :

الأول منها : شرح الإمام الحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي ، المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة ، وهو شرحٌ متوسطٌ مفيدٌ ، سمّاه « المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحَجَّاج » ، قال (١/ ٥) : (ولولا ضعفُ الهمَمِ وقِلَّةُ الراغبين . . لبسطتهُ فبلغتُ به ما يزيدُ على مئةٍ من المُجلَّدات . . . لٰكني أقتصرُ على التوسُّط) اهـ وهو مطبوع .

والثاني : مختصر هٰذا الشرح للشيخ شمس الدِّين محمد بن يوسف القُونَوي الحنفي ، المتوفى سنة ثمان وثمانين وسبعمائة .

= والكمالَ لم يَكْمُلا إلاَّ لذي العظمة والجلال ؛ فقد خرَّج النُّقَّادُ ـ كأبي الحَسَن الدارقطني وأبي عليّ الجَيَّاني ـ عليهما في كتابَيْهما أحاديثَ ضعيفة ، وأسانيدَ عليلة ، لٰكنها نادرةٌ قليلة ، وليس فيها حديثٌ مُتَّفَقٌ على تَرْكِهِ ، ولا إسنادٌ مُجمَعٌ على ضَعْفِهِ ، لٰكنها ممّا اختُلِفَ فيه ، ولم يَلُحْ لواحدٍ منهما في شيءٍ منها قَدْحٌ فيُخفيه ، بل ذلك على حسب ما غَلَبَ على ظَنِّه ، وحَصَلَ في علمه ، وأكثرُ ذلك ممَّا أردفاه على إسنادٍ صحيحٍ قبلَه زيادةً في الاستظهار ، وتنبيهاً على الإشهار ، والله أعلم) .

وقال العلاّمة ظفر أحمد العثماني التهانوي ـ رحمه الله ـ في « قواعد في علوم الحديث » (ص٤٦٧ـ٤٦٨) : (قلتُ : أمّا إخراجُ مسلمٍ والبُخاريِّ عن بعض الضعفاء . . فلا يقدحُ في صحَّة كتابيهما ، فإنَّ مدارَها على صحة الأحاديث المخرجة فيهما ، لا على كون الرواة كلّها رواة الصحيح ، فإنهما لا يُخرجان للضعفاء إلاّ ما تُوبِعُوا عليه ، دون ما تفرَّدوا به ، على أنَّ الضعفَ والثقةَ مرجعهما الاجتهاد والظنّ ، فيُمكن أن يكون هٰؤلاء عندهما ثقاتٍ خلافاً للجمهور ، اللهمَّ إلاَّ أنْ يكونا قد صَرَّحَا بكونهم ضعفاء ، فلابُدَّ من القول بأنهما أخرجا أحاديثهم اعتضاداً ومتابعةً ، ولاشكَّ أنَّ الصحيحَ يزدادُ قوةً على قوة بكثرة الطُّرُق .

وأمّا ما أخرجه مسلمٌ ممَّا تفرَّد به الضعفاءُ ، وصحتهُ بعيدةٌ ـ كما ذكره القرشي ـ فلاشَكَّ في ضَعْفِهِ ، ولكنْ لِكُلِّ سيف نَبْوة ، ولكُلِّ جوادٍ كَبْوة ، وهٰذا لا يقدحُ في صحة الكتاب من حيث المجموعُ والإجمال ، ولا يقدح في مزيته على غير البخاري كذلك ؛ فإن القليل النادر لا يُلْتَفَتُ إليه ، فالحقُّ أنَّ أصحيَّة الكتابين من غيرهما إنما هي من حيث المجموع والإجمال ، لا من حيث التفصيل حديثاً حديثاً ، فافهم ولا تكن من المتكلّفين) .

(١) انظر « الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح » (٢/ ٦٣٢ـ٦٤٦) ؛ ففيه سردٌ لهٰذه الشروح مع بيان المطبوع منها .

والثالث : شرح القاضي عياض بن موسى اليَحْصُبي المالكي ، المتوفى سنة أربع وأربعين وخمسمائة ، سمَّاه : « إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم » كَمَّلَ بِهِ « المُعْلِم » للمازري ، وهو مطبوع .

والرابع : شرح أبي عبد الله محمد بن علي المازري ، المتوفَّىٰ سنة ست وثلاثين وخمسمائة ، وسمَّاه : « المُعْلِم بفوائد مُسْلِم » ، وهو مطبوع .

والخامس : شرحُ أبي العباس أحمد بن عُمر بن إبراهيم القرطبي ، المتوفى سنة ستّ وخمسين وستمائة ، وهو شرحٌ على مُخْتَصَرٍ له ، ذَكَرَ فيه أنه لمَّا لخَّصه ورَتَّبَه وبَوَّبَه . . شَرَحَ غريبَه ، ونبَّه على نُكَتٍ من إعرابه ، وعلى وجوه الاستدلال بأحاديثه ، وسَمَّاه : « المُفْهِم لِمَا أَشْكَلَ من تلخيص كتاب مسلم » ، أولُ الشرح (١/ ٨٣) : الحمدُ لله كما وَجَب لكبريائه وجلاله . . . إلخ . وهو مطبوع .

والسادس : شرحُ الإمام أبي عبد الله محمد بن خَلْفة[1] الوَشْتَانِيّ الأبّيّ المالكي ، المتوفى سنة سبع وعشرين وثمانمائة ، وهو كبيرٌ في أربع مجلدات ، أوله (١/ ٤٧) : الحمد لله العظيم سلطانه . . . إلخ ، سمّاه : « إكمال إكمال المُعْلِم » ، ذكر فيه أنه ضَمَّنَه كتب شُرَّاحه الأربعة : المازري ، وعِياض ، والقُرطبي ، والنَّوَوِي ، حيث قال في الديباجة :

ولما كانت أسماء هـٰذه الشروح يكثر دَوْرُها في الكتاب . . اكْتَفَيْتُ عن اسم كل واحد بحرف من اسمه ، فجعلت (م) للإمام المازري ، و(ع) للقاضي عِيَاض ، و(ط) للقُرْطبي ، و(د) لمحيي الدين النَّوَوِيّ ، ولفظ « الشيخ » إلى شيخه ابن عرفة ، مع زيادات مكملة وتنبيه ، ونَقَلَ عن شيخه أبي عبد الله محمد بن عرفة أنه قال : ما يَشُقُّ على فَهْمِ شَيْءٌ كما يَشُقُّ من كلامِ عِياض في بعض المواضع من « الإكمال » ، وهو مطبوع[2] .

---

(١) جاء في « نيل الابتهاج » (ص٢٨٧) المطبوع على هامش « الديباج المذهب » ما نصُّه : (وخَلْفة : بكسر المعجمة وفتحها ، ثم لام ساكنة بعدها فاء . . . وأمّا شرحه لمسلم : ففي غاية الجودة ، ملأه بتحقيقات بارعة وزيادة حسنة نافعة سيما أوائله) ، وهو مترجمٌ أيضاً في « الأعلام » للزركلي (٦/ ١١٥) ، وقد تحرف (خَلْفة) في بعض المصادر إلى (خليفة) ، فتنبّه .

(٢) وقد طُبع معه أيضاً « مكمّل إكمال الإكمال » للإمام محمد بن يوسف السَّنُوسي ، عالم تلمسان=

والسابع : شرح عماد الدِّين عبد الرحمن بن عبد العلي المصري ، المعروف بـ(ابن السُّكَّري) ، المتوفى سنة أربع وعشرين وستّمائة .

والثامن : شرح غريبه للإمام عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي ، المتوفى سنة تسع وعشرين وخمسمائة ، سَمَّاه : « المفهم في شرح صحيح مسلم » .

والتاسع : شرح شمس الدين أبي المُظَفّر يوسف بن قِزْأُوْغْلِي[1] ، سِبْطِ ابن الجَوْزي ، المتوفى سنة أربع وخمسين وستمائة .

والعاشر : شرح أبي الفرج عيسى بن مسعود الزَّوَاوِيّ ، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة ، وهو شرح كبير في خمس مجلدات ، جَمَعَ بين « المُعْلِم » و« الإكمال » و« المنهاج »[2] .

والحادي عشر : شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي ، المتوفى سنة ست

= وإمامها ، المتوفى سنة خمس وتسعين وثمانمائة ، قال في مقدمته (١/ ٣) : (وكان من أحسنِ شروح مسلم ـ فيما علمتُ ـ وأجمعِها : شرحُ الشيخ العلاّمة أبي عبد الله الأُبّي ، فاختصرتُ معظم ما في هٰذا الشرح الجامع من الفوائد ، وضممتُ إليه كثيراً ممّا أغفله ممّا هو كالضروري لا كالزائد ، وأكملتُه أيضاً بشرح الخطبة ، فتمّ النفع والحمد لله بشرح جميع الكتاب ، وجاء بفضل الله تعالىٰ مختصراً يقنع أو يُغني عن جميع الشروح وما فيها من تطويل أو مزيد إطناب. . . واعْلَمْ : أَنَّ ما وجدتَ في هٰذا الكتاب من علامة (ب). . فالمرادُ به : الشيخ الأبي ، وما وجدتَ من علامة (ع). . فالمرادُ به : القاضي عياض ، وما وجدتَ من علامة (ط). . فالمرادُ به : القرطبي صاحب « المُفْهِم » ، وما وجدتَ من علامة (ح). . فالمرادُ به : محيي الدين النووي ، رحم الله جميعهم) .

(١) قال الزركلي في « الأعلام » (٨/ ٢٤٦) : (قِزْأُوغِلي : بكسر القاف ، وسكون الزاي ، ثم همزة مضمومة ، وغين ساكنة ، ولام مكسورة ، وياء : لفظٌ تركيٌّ ترجمتُهُ الحرفية : « ابن البنت » ؛ أي : « السِّبْط » ، ومن الكُتَّاب من يحذف الألف والواو ، تخفيفاً ، فيكتبها « قِزُغلي » بالقاف المكسورة وضمّ الزاي ، والنصُّ على هٰذا في تاريخ علماء بغداد « منتخب المختار » (ص٢٣٦) قال : والصواب : ضَمُّ الزاي وسكونُ الغين المعجمة) .

(٢) قال الحافظ ابن فرحون المالكي : (شرح صحيح مسلم في اثني عشر مجلداً ، وسمَّاه : « إكمال الإكمال » ؛ جَمَعَ فيه أقوال المازري والقاضي عِياض والنووي ، وأَتىٰ فيه بفوائد جليلة من كلام ابن عبد البرِّ والباجي وغيرهما) ، زاد الحافظ ابن حجر : (وأبدى فيه سؤالات مفيدة وأجوبة عنها) . « الديباج المذهب » (٢/ ٧٢ـ٧٣) ، و« الدرر الكامنة » (٣/ ٢١١) .

وعشرين وتسعمائة ، ذكره الشعراني ، قال : وغالبُ مُسَوَّدَتِهِ بِخَطِّي .

والثاني عشر : شرح الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة ، سَمَّاه : « الديباج على صحيح مسلم بن الحَجَّاج » ، وهو مطبوع .

والثالث عشر : شرح الإمام قِوام السُّنَّة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني الحافظ ، المتوفى سنة خمس وثلاثين وخمسمائة[١] .

والرابع عشر : شرح الشيخ تقي الدِّين أبي بكر بن محمد الحِصْني الدمشقي الشافعي[٢] ، المتوفى سنة تسع وعشرين وثمانمائة .

والخامس عشر : شرح الشيخ شهاب الدِّين أحمد بن محمد القَسْطَلاَّني الشافعي ، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة ، وسَمَّاه : « منهاج الابتهاج بشرح مسلم بن الحَجَّاج » ، بَلَغَ إلى نحوِ نصفه في ثمانيةِ أجزاءٍ كبار .

والسادس عشر : شرح مولانا عَلِيٍّ القاريّ الهَرَوي ، نزيل مكة المكرمة ، المتوفى سنة ستّ عشرة وألف ، في أربع مجلدات[٣] .

ولصحيح مسلم مختصرات :

الأول منها : مختصر أبي عبد الله شرف الدِّين محمد بن عبد الله المُرْسِيّ ، المتوفى سنة خمس وخمسين وستمائة .

والثاني منها : مختصر زوائد مسلم على البخاري[٤] لسراج الدِّين عُمر بن عليّ ابن المُلَقِّن الشافعي ، المتوفى سنة أربع وثمانمائة ، وهو كبيرٌ في أربع مجلدات .

والثالث منها : مختصر الإمام الحافظ زَكِيّ الدين عبد العظيم بن عبد القَوِيّ المُنْذِري ، المتوفى سنة ست وخمسين وستمائة ، وهو مطبوع .

---

(١) **قلتُ** : وكتابه في شرح صحيح مسلم اسمه : « التحرير » .

(٢) قال الحافظ السخاوي : (وهو في ثلاث مجلدات) . « الضوء اللامع » (١١/ ٨٢) .

(٣) انظر « الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث » (ص٤٠١) .

(٤) في « الضوء اللامع » (٦/ ١٠٢) : (وأنه شرح زوائد مسلم على البخاري في أربعة أجزاء) .

والرابع منها : شرح هٰذا المختصر لعثمان بن عبد الملك الكردي المصري ، المتوفى سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة .

والخامس منها : شَرْحه أيضاً لمحمد بن أحمد الإسنوي ، المتوفى سنة ثمان وستين وسبعمائة .

وعلى مسلم كتابٌ لمحمد بن أحمد بن عَبَّاد الخَلاَّطِيّ الحنفي ، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وستمائة .

وكتابُ أسماءِ رجاله لأبي بكر أحمد بن علي الأصبهاني ، المتوفى سنة تسع وسبعين ومائتين ، والله أعلم .

* * *

المقدّمة الثالثة

مقدّمة العلم

ينبغي لكُلِّ شارعٍ في فَنٍّ من الفنون أن يعرف المبادىء العشرة المشهورة ؛ ليكونَ على بصيرةٍ فيه من أول الأمر ، وإلاَّ . . صار كمَنْ ركب متن عمياء ، وخبط خبط ناقة عشواء ، وهي : الحَدُّ ، والموضوع ، والثمرة ، والفضل ، والنسبة ، والواضع ، والاسم ، والاستمداد ، وحكم الشارع ، والمسائل .

وقد جَمَعَها محمد بن علي الصبَّان في هٰذه الأبيات فقال :

إِنَّ مَبَادِي كُلِّ فَنٍّ عَشَرَهْ : الحَدُّ ، والموضوعُ ، ثُمَّ الثَّمَرَهْ
وَفَضْلُه ، ونِسْبَةٌ ، والوَاضِعْ والاسمُ ، الاستمدادُ ، حُكْمُ الشَّارِعْ
مسائلٌ ، والبعضُ بالبعضِ اكْتَفَى ومَنْ دَرَى الجميعَ حَازَ الشَّرَفا

فالآن نَشْرَعُ في علم الحديث ونقول :

علم الحديث نوعان : علمُ الحديثِ روايةً ، وعلمُ الحديثِ درايةً .

فأمّا عِلْمُ الحديثِ روايةً وهو الذي نُريدُ الشُّروعَ فيه :

فحَدُّه : هو عِلْمٌ يشتملُ على ما أُضِيفَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً ؛ أي : يشتملُ على رواية ذلك في نَقْلِهِ وضَبْطِهِ وتحريرِ ألفاظه .

وموضوعهُ : ذاتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث أقوالُهُ وأفعالُه وتقريراتُه .

وثمرتهُ ـ أيْ : فائدتهُ ـ : الاحترازُ عن الخطإ في نَقْلِ ذلك ، وقيل : فائدتهُ : الفوزُ بسعادةِ الدارين كما في « التدريب » (١/ ٤١) .

وفضلهُ : فَوَقَانه على سائر العلوم .

ونسبتهُ : تباينُه لسائر العلوم .

وواضعُه : محمدُ بنُ شِهابِ الزُّهْرِيُّ في خلافة عُمر بن عبد العزيز ؛ أي : إنه أول

مَنْ دَوَّنَه وجَمَعَهُ بأَمْرِ عُمر بن عبد العزيز رحمهما الله تعالىٰ .

واسمُه : عِلْمُ الحديث روايةً .

واستمدادُه : من أقوالِهِ وأفعالِهِ وتقريراتِهِ صلى الله عليه وسلم .

وحُكْمُه : الوجوبُ العينيُّ فيما يتعلَّقُ بالواجبات ، والنَّدْبُ في غيره .

ومسائلُه : قضاياه الباحثةُ عن أقوالِهِ وأفعالِهِ وتقريراتِهِ صلى الله عليه وسلم من حيثُ الرفعُ والوقفُ والاتصالُ والانقطاعُ ؛ كقولهم : كُلُّ قولٍ أو فعلٍ رُفِعَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم . . فهو مرفوعٌ مثلاً .

وأمّا عِلْمُ الحديثِ دِرايةً ؛ أي : من جهة الدِّرايةِ والتفكُّرِ في أسانيدِهِ ومُتُونِهِ فنقول :

حَدُّه : عِلْمٌ بقوانين يُعرَفُ بها أحوالُ السَّنَدِ والمتنِ من صِحَّةٍ وحُسْنٍ وضَعْفٍ ، وعُلُوٍّ ونزُولٍ ، ورَفْعٍ وقَطْعٍ ، وكيفية التحمُّل والأداء ، وصفات الرجال من عدالة وفِسْق ، وغير ذلك .

وموضوعُه : الراوي والمَرْوِيُّ من حيث القبولُ والردُّ .

وثمرتهُ ـ أي : فائدتهُ ـ : معرفةُ ما يُقْبَلُ وما يُرَدُّ من ذلك .

وفضلهُ : فوقانُه على سائر العلوم بالنظر إلى ما يبحثُ فيه .

ونسبتهُ : تباينهُ وتخالفهُ لسائر العلوم .

وواضعهُ : القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الشهير بِالرَّامَهُرْمُزِيّ بفتح الميم وضمّ الهاء وسكون الراء الثانية وضمّ الميم الثانية .

واسمهُ : علم مصطلح الحديث ، ويُسَمَّى : علمَ الحديث دِرايةً كما تقدَّم .

واستمدادهُ : من الأحاديث النبوية والآثار المرويّة .

وحُكْمُه : وجوبُه العينيُّ على قارىء الحديث ، والكفائيُّ على أهل كُلّ ناحية .

ومسائلهُ : قضاياه الباحثةُ عن أحوال السَّنَد والمتن ، كقولهم : كُلُّ حديثٍ اشتمل على اتصال السَّنَد والعدالة والضبط وخلا عن الشُّذوذ وعن العِلَّة القادحة . . فهو صحيح ، وكقولهم : كُلُّ ما اختَلَّ فيه شيءٌ من ذلك . . فهو ضعيف .

قال الحافظ ابن حجر[1] : وهو ـ أي : الرَّامَهُرْمُزِيُّ ـ أولُ مَنْ صَنَّفَ في اصطلاح هٰذا الفنّ ، فعَمِلَ كتابَهُ المُسَمَّى بـ « المُحَدِّثِ الفاصِل » بكسر الدال المشددة والصاد ، لكنّه لم يَسْتَوْعِب . اهـ من « لقط الدرر »

فائدة في بيان الألفاظ التي جَرَتْ على ألسنتهم :

(**الطالب**) : هُوَ مُرِيدُ فَنِّ الحديثِ ، الشَّارِعُ فيه بحيث لم يَصِلْ إلى مرتبة الشيخ .

(**المُحَدِّث**) : مَنْ عرفَ رجالَ الرواية والمرويَّ في الذي حدَّث به .

(**الحافظ**) : مَنْ حَفِظَ مائة ألفِ حديثٍ متناً وإسناداً ، عالماً بأحوال رواتها من تاريخ وفاةٍ وجَرْحٍ وتعديل .

(**الحُجَّة**) : مَنْ حَفِظَ ثلاثمائة ألف حديث متناً وإسناداً كذلك .

(**الحاكم**) : مَنْ أحاط عِلْمُه بكُلِّ ما رُوِيَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم .

(**المُسْنِد**) بكسر النون : هو مَنْ يروي الحديثَ بإسناده ، سواءٌ كان عنده علمٌ به أو ليس له إلاَّ مجردُ روايةٍ ، وهو أدنى رُتْبَةً من الحافظ والمُحَدِّث ، قال المُنَاوِيُّ : أخرج ابنُ أبي حاتم في كتاب « الجرح والتعديل » عن الزُّهْري أنه قال : لا يُولَدُ الحافظُ إلاَّ في كُلِّ أربعينَ سنة . اهـ منه .

فائدة أخرى :

والكتب المؤلَّفة في الحديث ـ أعني فَنَّ الرواية ـ تنقسم إلىٰ خمسة أقسام :

الأول : الجامع ، وهو الكتاب الذي جُمعت فيه الأحاديث على ترتيب أبواب الفقه كالأمهات الست ، أو على ترتيب الحروف الهجائية كجامع ابن الأثير .

والثاني : المُسْنَد ، وهو الكتاب الذي جمع فيه مسند كل صحابي على حدة ، صحيحاً كان أو ضعيفاً ، كمسند الإمام أحمد .

والثالث : المُعْجَم ، وهو الكتاب الذي ذكرت فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك ، والغالب أن يكونوا مُرَتَّبِينَ على حروف الهجاء .

---

(١) « شرح نخبة الفكر » (ص٢) .

والرابع : المَشْيَخةُ ـ بفتح الميم وسكون الشين وكسرها ـ وهو الكتاب الذي يشتمل على ذكرِ الشيوخ الذين لَقِيهم المؤلف وأخذ عنهم ، أو أجازوه وإن لم يَلْقهم .

والخامس : الجزء ، وهو الكتاب الذي دُوِّن فيه حديث شخص واحد ، أو مادة واحدة من أحاديث جماعة ، ويُسَمَّى الجزءُ أيضاً بـ(الفائدة) ، أفاده هامش « التدريب » (١/ ٤٠ـ٤١) .

الفرق بين الحديث والسُّنَّة والخَبَر والأَثَر :

أمَّا الحديث : فهو لغةً : ضِدُّ القديم ، وأمَّا اصطلاحاً : فقد تَقَدَّمَ لكَ بيانُه وأنه ينقسمُ إلى قسمين .

وأمَّا السُّنَّة : فهي لغةً : الطريقةُ ، واصطلاحاً : ما أُضِيفَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ ، فهي على هـٰذا مرادفةٌ للحديث بالمعنى المتقدّم .

وقيل : الحديثُ خاصٌّ بقولِهِ وفعلِهِ ، والسُّنَّةُ عامَّةٌ .

وأمَّا الخبر : فهو لغةً : ضِدُّ الإنشاء ، واصطلاحاً : قيل : هو مرادفٌ للحديث بمعناه الاصطلاحي ، وقيل : الحديثُ : ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والخبرُ : ما جاء عن غيره ، ومِنْ ثَمَّ قيل لمن يشتغل بالحديث : مُحَدِّثٌ ، وبالتواريخِ ونحوِها : أَخْباريٌّ[1] .

وقيل : الحديثُ أَخَصُّ من الخبر ، فكُلُّ حديثٍ خبرٌ ولا عكس .

---

(١) قال السيوطي : (قولُهم : « أَخْباريٌّ » عَدَّه ابنُ هشام من لحن العلماء ، وقال : الصوابُ « الخَبَرِيّ » أي : لأنَّ النِّسْبَةَ إلى الجَمْعِ تُرَدُّ إلى الواحد ، كما تقرَّر في علم التصريف ، تقول في الفرائض : فَرَضِيٌّ . ونُكْتُته : أَنَّ المرادَ النِّسْبةُ إلى هـٰذا النوع ، وخصوصيةُ الجمع مُلْغاةٌ ، مع أنها مؤدّية إلى الثقل) . « تدريب الراوي » (٢/ ٢٠٨) .

قلتُ : وابن هشام هو محمد بن أحمد بن هشام اللخمي الأندلسي ، وهـٰذا النصّ من كتابه « المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان » (ص١٤٦ و٢٢٦) .

وأمَّا « الأثَر : فهو لغةً : بقيةُ الدارِ المتهدِّمةِ ونحوها ، واصطلاحاً : قيل : مرادفٌ للحديث كما قال النوويُّ[1] : إنَّ المُحَدِّثين يُسَمُّونَ المرفوعَ والموقوفَ بالأثَر ، ولهٰذا يُسَمَّى المُحَدِّثُ أثَرياً .

وقال فقهاءُ خُراسان : الخبرُ : هو المرفوع ، والأثَرُ : هو الموقوف .

فلمَّا كان قولُ الصحابي بَقِيَّةً من قول المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وكان أصلُ الإخبارِ إنما هو عنه صلى الله عليه وسلم . . ناسب أن يُسَمَّى قولُ الصحابيِّ : أثَراً ، وقولُ المصطفى صلى الله عليه وسلم خبراً . اهـ « لقط الدرر »

* * *

(١) في « إرشاد طُلاّب الحقائق » (ص٧٦) . وقال رحمه الله تعالىٰ في « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٣) : (أمَّا قولُ مسلمٍ : « الأثَرُ : المشهورُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » . . فهو جارٍ على المذهب المختار الذي قاله المحدِّثون وغيرُهم ، فاصطلح عليه السلفُ وجماهيرُ الخلف ، وهو أنَّ الأثَرَ يُطْلَقُ على المَرْويِّ مطلقاً ، سواءٌ كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي . وقال الفقهاءُ الخُراسانيّون : الأثر : هو ما يُضاف إلى الصحابي موقوفاً عليه ، والله أعلم) .

المقدمة الرابعة

في أسانيدي إلى الحافظ الإمام مسلم رحمه الله تعالىٰ

ولي أسانيدُ عديدةٌ إلى المؤلِّف ، النازلُ منها إلى أربع وعشرين واسطة ، والعالي منها إلى تسع وسائط ، والمتوسِّطُ منها كثيرٌ منها إلى خمس عشرة واسطة ، ومنها إلى ثماني عشرة واسطة ، ومنها إلى غير ذلك ، ونذكر هنا سَنَدَيْنِ خوفاً من الإطالة .

الأول منها : ما ذكرته بقولي :

الحمدُ للهِ الذي جَعَلَ الأسانيدَ من خواصّ هٰذه الأُمَّة ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدنا ونبيِّنا وإمامنا وقدوتنا مُحَمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين .

أمَّا بعدُ :

فيقولُ العبدُ الفقيرُ خويدمُ العلمِ في دار الحديث الخيرية ـ بمكة المكرمة نحو عشرين سنة ، وفي الحبشة نحو سبع وعشرين سنة ـ محمدُ الأمينُ بنُ عبد الله الهرري ثم المكي : أروي الجامع الصحيح للإمام الحافظ حُجَّة الإسلام مسلم بن الحَجَّاج عن الشيخ المُسْنِد محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي (١) ، عن الشيخ المُعَمَّر جمعان بن سامون الجاوي الأندنوسي (٢) ، عن الشيخ نووي بن عمر الأندنوسي المكي (٣) ، عن الشيخ عبد الصمد بن عبد الرحمن الفلمباني الأندنوسي (٤) ، عن الشيخ محمد بن عثمان العقيلي الحلبي (٥) ، عن خليل بن علي المرادي (٦) ، عن محمد بن فضل الله الدمشقي (٧) ، عن أبي إسحاق إبراهيم بن سليمان نزيل دمشق (٨) ، عن الفقيه خير الدين بن أحمد العليمي الفارقي الرملي (٩) ، عن أحمد بن محمد الأمين بن عبد العال الحسيني الدمشقي (١٠) ، عن أبيه (١١) ، عن الزين القاضي زكرياء بن محمد الأنصاري (١٢) ، عن الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلاَني (١٣) ، عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد التنوخي المعروف بالبُرْهان الشامي (١٤) ، عن المُسْنِد المُعَمَّر أحمد بن أبي طالب الحجَّار (١٥) ، عن الأنجب بن أبي السعادات الحِمَّاني (١٦) ، قال : أخبرنا أبو الفرج مسعود بن الحسن الثقفي (١٧) ، عن الحافظ عبد الرحمن بن أبي عبد الله ابن مَنْدَه

(١٨) ، عن الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الجوزقي الشيباني (١٩) ، عن أبي الحسن مكي بن عبدان التميمي النيسابوري وأبي حامد أحمد بن محمد بن الحسن المعروف بابن الشرقي (٢٠) ، كلاهما عن مؤلِّفه الحافظ مسلم بن الحَجَّاج القُشَيْري النيسابوري قال :

حدثنا قُتَيْبَةُ بنُ سعيدٍ (١) ، قال : حَدَّثَنَا أبو عَوَانة (٢) ، عن زياد بن عِلاقة (٣) ، عن المغيرة بن شُعْبة (٤) : أَنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم صلَّى حتى انْتَفَخَتْ قدماه ، فقيل له : أتكلف هٰذا وقد غُفِرَ لك ما تَقَدَّمَ من ذَنْبِكَ وما تأَخَّرَ ؟! قالَ : « أفلا أكونُ عبداً شكوراً » .

فعلى هٰذا السَّنَدِ : يكون بيني وبين مسلمٍ عشرون واسطة ، وبيني وبين النبيِّ صلى الله عليه وسلم خمسٌ وعشرون واسطة ، وهٰذا السند من الأسانيد النازلة عندي .

والثاني منهما : ما ذكرتُه بقولي :

وأروي أيضاً هٰذا الجامع عن المحدِّث الفقيه الشيخ أحمد بن إبراهيم الهرري (١) ، قراءةً عليه عن الشيخ المعمَّر الكبير عبد الله بن آدم الهرري (٢) ، عن الشيخ عَلي شَنْدَا اليماني (٣) ، عن الشيخ إبراهيم البيجوري (٤) ، عن الشيخ عبد الله الشرقاوي (٥) ، عن الشيخ محمد بن سالم الحفني (٦) ، عن الشيخ عبد العزيز الزيادي (٧) ، عن الشيخ محمد بن العلاء البابلي (٨) ، عن الشيخ سالم بن محمد السَّنْهُوري (٩) ، عن الشيخ محمد بن أحمد الغَيْطي (١٠) ، عن القاضي زكرياء بن محمد الأنصاري (١١) ، عن الشيخ رضوان بن محمد العقبي (١٢) ، عن محمد بن محمد المعروف بالكُوَيك (١٣) ، عن عبد الرحمن بن عبد الحميد المقدسي (١٤) ، عن أبي العباس أحمد بن عبد الدائم النابلسي (١٥) ، عن محمد بن علي الحراني (١٦) ، عن محمد بن فضل الفراوي (١٧) ، عن عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر الفارسي (١٨) ، عن محمد بن عيسى الجلودي[١] (١٩) ، عن أبي

(١) قوله : (الجلودي) بضم الجيم نسبة لسكة الجلود بين نيسابور الدارسة ، وقيل بفتحها نسبة لجلودا اسم قرية فيها .

إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان الزاهد المروزي (٢٠) ، عن جامعه الإمام الحافظ مسلم بن الحَجَّاج القُشَيْري رحمه الله تعالىٰ .

فعَلَى هـٰذا السَّنَدِ : يكون بيني وبين الإمام مسلمٍ عشرون واسطة ، وهـٰذا السند وكذا السند الذي بيني وبين المؤلف خمس عشرة واسطة من الأسانيد المتوسّطة مما يُوجَدُ عندي من أسانيده .

وعندي من الأسانيد العالية ما يكون فيها بيني وبين الإمام مسلم تسعُ وسائط فما فوقها ، ومن الأسانيد النازلة ما يكون فيها بيني وبين الإمام مسلمٍ ثلاث وعشرون واسطةً فأكثر ، فاقتصرتُ هنا على هـٰذين السندين ؛ لأنَّ خيرَ الأُمورِ أوسطُها .

وأعلى ما وقع له في جامعه الرباعيات كما مرَّ مثالهُ آنفاً ، وليس لهُ حديثٌ ثلاثيٌّ ، وقد أفرد بعضُ العلماءِ رباعياته في مُؤَلَّفٍ خاصٍّ به ، وسنشيرُ إليها إنْ شاء الله تعالىٰ في داخل الكتاب في مواضعها ؛ لنجمعها في كتابٍ مُؤَلَّفٍ بعد فراغنا من هـٰذا الشرح بعون الله تعالىٰ .

* * *

شرح صحيح مسلم

المسمّى

الكوكب الوهّاج والرّوض البهّاج
في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج

جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله الأرمي

العلوي الهرري الشافعي

نزيل مكة المكرّمة والمجاور بها

بسم الله الرحمن الرحيم

والآن نشرع في المقصود فنقول : وبالسندَيْنِ المذكورَيْنِ وبغيرهما ممَّا هو مُدوَّنٌ عندي قال الإمام الحافظ أبو الحُسَيْن مسلم بن الحَجّاج القُشَيْري النيسابوري رحمه الله تعالى :

(بسم الله الرحمن الرحيم) بَدَأَ المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ « جامعَه » بالبسملة ابتداءً حقيقياً ، وهو الذي لم يُسْبَقْ بشيءٍ ما ؛ اقتداءً بالقرآن العزيز في ابتدائه بها كسائر الكتب المنزلَة من السماء ، كما يَشْهَدُ لذلك قولهُ صلى الله عليه وسلم : « بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب »[1] .

ولذلك جَرَى بعضُهم على أنها ليستْ من خصوصيات هـٰذه الأمة ، وعملاً بخبرِ : « كُلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبْدَأُ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم.. فهو أقطع » رواه الخطيب البغدادي ، وعبد القادر الرهاوي[2] .

فالكلام على التشبيه البليغ ؛ أَيْ : فهو كالأقطع الذي قُطع منه الأطراف .

والمعنى : مُنْقَطِعُ البركةِ وقليلُ النَّفْعِ ؛ فإنه وإِنْ تَمَّ حِسّاً.. فلا يَتِمُّ في المعنى .

ولا يُعَارَضُ هـٰذا الخبرُ المذكورُ بخبرِ : « كُلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبْدَأُ فيهِ بالحمدُ للهِ.. فهوَ أَقْطَع »[3] ؛ لأنَّ الابتداء نوعان :

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في كتاب « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » (١/ ١٩٤) ، عن أبي جعفر محمد بن علي ، وهو مُعْضَل كما في « فيض القدير » للمناوي (٣/ ١٩١) نقلاً عن الحافظ السيوطي ، وفيهما : « مفتاح » بدل : « فاتحة » .

(٢) قال الحافظ السخاوي : (هـٰذا حديث غريب أخرجه الخطيب في كتابه « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » (١٢٣٢) ، ومن طريقه أخرجه الرهاوي في خطبة « الأربعين » له ، وقال الحافظ : في سنده ضعف ، وسقط بعض رواته) . انظر « الفتوحات الربانية » (٣/ ٢٩٠) ، و« طبقات الشافعية الكبرى » للسبكي (١/ ١٢) ، و« شرح صحيح مسلم » للنووي (١/ ٤٣) ، و« إتحاف السادة المتقين » (٣/ ٤٦٦) ، و« الفتاوى الحديثية » للسخاوي حديث رقم (٤٨) .

(٣) رواه أبو داود في « سننه » (٥/ ١٧٢) في كتاب الأدب (٢١ـ باب الهَدْي في الكلام) حديث=

. . . .

حقيقيٌّ : وهو الابتداء بما تقدّم أمام المقصود ولم يسبقه شيء .

وإضافيٌّ : وهو الابتداء بما تقدّم أمام المقصود وإنْ سَبَقَه شيءٌ .

فيُحمل حديثُ البسملةِ على الحقيقيِّ ، وحديثُ الحمدلةِ على الإضافيِّ ، ولم يعكس ؛ تأسّياً بالكتاب العزيز وعملاً بالإجماع .

= رقم (٤٨٤٠) ، والنَّسائيُّ في « عمل اليوم والليلة » حديث رقم (٤٩٤ـ٤٩٦) ، وابنُ ماجه في « سننه » (١/ ٦١٠) في كتاب النكاح (١٩ـ باب خطبة النكاح) حديث رقم (١٨٩٤) ، وابنُ حِبّان في « صحيحه » كما في « الإحسان » (١/ ١٧٣ـ١٧٥) حديث رقم (١ـ٢) ، وأبو عوانة في « مسنده » كما في « إتحاف المهرة » (١٦/ ٧٢) حديث رقم (٢٠٤٠٤) ، والدارقطنيُّ في « سننه » (١/ ٢٢٩) في أول كتاب الصلاة ، والبيهقيُّ في « السنن الكبرى » (٣/ ٢٠٨ـ٢٠٩) ، والخليليُّ في « الإرشاد » (١/ ٤٤٨) ، وابنُ الأعرابي في « معجمه » (١/ ٣٨١) حديث رقم (٣٦١) ، والسبكيُّ في « طبقات الشافعية الكبرى » (١/ ٥ـ٨) ؛ كُلُّهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، ولفظُ أكثرهم : « كُلُّ أَمْرٍ ذي بالٍ لا يُبْدَأُ فيهِ بالحمدُ لله أقطعُ » ، من غيرِ إدخال الفاءِ على خبر المبتدإ ، وعند ابن ماجه : « بالحمدِ » ، وعند أبي داود : « فهو أجذم » ، وعند النسائي والخليلي وابن حِبّان في الرواية الأولى وابن الأعرابي : « فهو أقطع » .

قال الإمام النووي رحمه الله تعالىٰ : (رُوّينا هـٰذه الألفاظ كُلّها في كتاب « الأربعين » للحافظ عبد القادر الرهاوي ، وهو حديثٌ حَسَنٌ ، وقد رُوي موصولاً ومرسلاً ، وروايةُ الموصولِ إسنادها جيد) .

انظر « الفتوحات الربانية » (٣/ ٢٩٠ـ٢٩١) ، و« شرح صحيح مسلم » (١/ ٤٣) ، و« إتحاف السادة المتقين » (٣/ ٤٦٦) .

وقال الحافظ السخاوي : (وهـٰذا الحديث تَبِعَ ابنَ الصلاح على تحسينه الإمامُ النوويُّ في « أذكاره » ، وشيخُ شيوخِنا العراقيُّ ، وادَّعَى بعضُهم الصحّة . اهـ

قال ابن علان : غَفَلَ عن ذِكْرِ شيخه الحافظ ابن حجر فيمن حَسَّنه) . « الفتوحات الربانية » (٣/ ٢٨٨) و« الفتاوى الحديثية » حديث رقم (٤٨) .

وقد تتبع الإمام ابنُ السبكي في « طبقات الشافعية الكبرى » (١/ ٥ـ٢٤) طرق هـٰذا الحديث ، واختلاف ألفاظه ورواياته ورواته ، وشرح ألفاظه ، واختصره الإمام الزبيديُّ في « إتحاف السادة المتقين » (٣/ ٤٦٦ـ٤٦٧) ، وابنُ علاّن في « الفتوحات الربانية » (٣/ ٢٨٧ـ٢٩٢) مع زيادات وإضافات ، فانظره إذا شئت .

. . . .

قال بعض الشُّرَّاح : والدليلُ على كون المؤلف قالَ البسملةَ . . نَقْلُ الثقات ؛ فإنهم نَقَلُوا أنها مكتوبةٌ بخطّه في أول المتن ، والغالبُ أَنَّ مَنْ كَتَبَ شيئاً يَتَلَفَّظُ به خصوصاً مع النَّظَرِ لجلالة المؤلِّف رحمه الله تعالىٰ ، فحاشاه أنْ لا يعملَ بما رُوِيَ من قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا كتبتم كتاباً . . فاكتبوا في أوله : بسم الله الرحمن الرحيم ، وإذا كتبتموها . . فاقرؤوها »[1] .

وجاء في الحثّ على تجويدِ البسملة وتحسينِ خَطِّها أحاديثُ ، منها ما رُوِيَ أنه صلى الله عليه وسلم قال لمعاويةَ كاتبِ وَحْيِه : « يا معاوية ؛ أَلِقِ الدواة ، وحَرِّف القلم ، وانصب الباء ، وفرّق السين ـ أيْ : فَرِّقْ أسنانَها ـ ولا تُعَوِّر الميم ، وحَسِّن الله ، ومُدَّ الرحمن ، وجَوِّد الرحيم ، وضَعْ قلمَك على أُذنك اليسرى ؛ فإنه أذكرُ لك »[2] .

قال العلاّمة البيجوري : (واعْلَمْ أَنَّ البسملَةَ تُسَنُّ على كُلِّ أمرٍ ذي بالٍ ـ أي : ذي حالٍ ـ وشأنٍ عظيمٍ بحيث يهتمّ به شرعاً ؛ للحديث المارّ ، وتحرم على المحرَّم لذاته كشرب الخمر ، وتكره على المكروه لذاته كنظره لفرج زوجته ، بخلاف المُحَرَّم لعارضٍ كالوضوء بماءٍ مغصوبٍ والمكروهِ لعارضٍ كأكل البصل ؛ فتُسَنُّ عليهما ، وتَجِبُ في الصلاة عند الشافعية ؛ لأنها آيةٌ من الفاتحة عندهم ، فتعتريها أحكامٌ أربعة .

وبقيت الإباحة ، وقيل : إنها تُباح في المباحات التي لا شرف فيها كنَقْلِ متاعٍ من مكانٍ إلى آخر ، فعلى هـٰذا : تعتريها الأحكامُ الخمسة) اهـ[3]

وأراد المؤلِّفُ رحمه الله أن يبتدىء ثانياً بالحمدلة ابتداءً نسبياً ـ وهو الذي لم يسبق بشيءٍ من المقصود ـ تأسّياً بالقرآن الكريم ، وعملاً بما رواه أبو داود والنسائي ـ وحَسَّنَه

(١) أورده العلاّمة محمد بن علي الصبّان في « الرسالة الكبرى في البسملة » (ص٣٧) بغير إسناد .
(٢) أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » كما في « الدّر المنثور » (١/ ١٠) ، و« كنز العمال » (١٠/ ٣١٤) حديث رقم (٢٩٥٦٦) .
(٣) « حاشية البيجوري على ابن قاسم » (١/ ٢) .

ابنُ الصلاح ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كُلُّ كلامٍ لا يُبْدَأُ فيهِ بحمدِ اللهِ . . فهو أجذم » ، وفي رواية ابن ماجه : « لا يُبْدَأُ بالحمدِ أقطع » ، ورُوِي : « بذكرِ اللهِ »[1] ، فقال :

(الحمدُ) والحمدُ لغةً : الثناءُ باللسان على الجميل الاختياري ، سواء كان في مقابلة نعمةٍ أم لا ، وعُرْفاً : فعلٌ يُنْبِيءُ ؛ أيْ : يَدُلُّ على تعظيمِ المُنْعِمِ بسبب كونهِ مُنْعِماً ، سواء كان قولاً باللسان بأنْ يُثْني عليه بها ، أو اعتقاداً بالجَنان بأن يعتقد اتّصافَه بصفات الكمال ، أو عملاً وخدمةً بالأركان والأعضاء بأن يجهد نفسَه في طاعته ، فموردُ العرفي ـ أي : محلّه ـ عامٌّ ، ومُتَعَلَّقهُ ـ أي : سببُه الباعثُ عليهِ وهو النعمة ـ خَاصٌّ .

قال بعضهم :

أفـادَتْكـمُ النعمـاءُ منّـي ثـلاثـةً ... يَـدِي ولسـانِـي والضميـرَ المُحَجَّبـا

أي : جنس الاتصاف بجميع الكمالات في الذات والصفات والأفعال مستحقّ (للهِ) سبحانه وتعالىٰ ، ولم يعطف جملة الحمدلة على جملة البسملة إشارةً إلى استقلالِ كُلٍّ منهما في حصول التبرُّك به ؛ أي : الحمد بأقسامه الأربعة ، التي هي :

حمدُ قديمٍ لقديمٍ وهو حمدُ اللهِ تعالىٰ نفسه بنفسه أزلاً ؛ كقوله : ﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾ .

وحمدُ قديمٍ لحادثٍ ،وهو حمدُ اللهِ تعالىٰ لعباده ؛ أي : لأنبيائه وأوليائه ؛ كقوله في نبينا صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ .

---

(١) رواه الإمام أحمد في « مسنده » (٢/ ٣٥٩) من رواية أبي هريرة رضي الله عنه ، ومن طريقه أورده السبكيُّ في « طبقات الشافعية الكبرى » (١/ ١٥ـ١٦) ، والسخاويُّ في « الفتاوى الحديثية » رقم (٤٨) بلفظ : « كُلُّ كلامٍ أو أَمْرٍ ذي بالٍ لا يُفتح بِذِكْرِ الله . . فهو أبتر » أو قال : « أقطع » ، ورواه الدارقطني في « سننه » (١/ ٢٢٩) في أول كتاب الصلاة بلفظ : « كُلُّ أَمْرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ فيه بذِكْرِ اللهِ أقطع » ، ورواه النسائي في « عمل اليوم والليلة » برقم (٤٩٧) مرسلاً عن الزهري بلفظ : « كُلُّ كلامٍ لا يُبدأ في أوله بذِكْرِ اللهِ . . فهوَ أبتر » .

. . . .

وحمدُ حادثٍ لحادثٍ ، وهوَ حمدُ العبادِ بعضِهم لبعضٍ ؛ كقول النبي صلى الله عليه وسلم في حقّ أبي بكرٍ الصِّدِّيق : « ما طَلَعَتِ الشمسُ من بعدي ولا غَرَبَتْ على رجلٍ أفضلَ من أبي بكرٍ الصِّدِّيق »[1] وكذلك قال في عُمَرَ ما قال[2] .

(١) هٰذا الحديث روي بألفاظ متقاربة من طريق ابن جُرَيج عن عطاء عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم أمشي أمام أبي بكر ، فقال : « يا أبا الدرداء ؛ أتمشي أمام مَنْ هو خيرٌ منك في الدنيا والآخرة ؟! ما طلعت الشمسُ ولا غربت على أحدٍ بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر » .

أخرجه الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل في « كتاب فضائل الصحابة » برقم (١٣٥) و(١٣٧) و(٦٦٢) ، وابنُ أبي عاصم في « كتاب السنَّة » (ص٥٦٢) حديث رقم (١٢٢٤) ، وأبو نعيم في « حلية الأولياء » (٣/ ٣٢٥) وقال : (غريبٌ من حديث عطاءٍ عن أبي الدرداء ، تفرَّد به عنه ابنُ جُرَيْج ، ورواه عنه بَقِيَّةُ بنُ الوليد وغيرهُ عن ابن جُرَيْج) ، والطبرانيُّ كما في « مجمع الزوائد » (٩/ ٤٤) (باب جامع في فضل أبي بكر الصدِّيق) ، وقال الهيثميُّ : (وفيه بَقِيَّةُ وهو مُدَلِّسٌ ، وبقيةُ رجالهِ وُثِّقوا) ، وابنُ عساكر وابنُ النجار وأبو نعيم في « فضائل الصحابة » كما في « كنز العمال » (١١/ ٥٥٦ـ٥٥٧) حديث (٣٢٦٢٠ـ٣٢٦٢٢) .

وأخرجه الحافظ الطبرانيُّ أيضاً في « المعجم الأوسط » (٨/ ١٥٠ـ١٥١) حديث رقم (٧٣٠٢) من طريق إسماعيل بن يحيى التيمي ، عن ابن جُرَيْج ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله قال : رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا الدرداء يمشي بين يَدَيْ أبي بكر الصدِّيق فقال : « يا أبا الدرداء ؛ تمشي قُدَّامَ رجلٍ لم تطلُعِ الشمسُ بعد النبيين على رجل أفضل منه ؟! » فما رُئِيَ أبو الدرداء بعد ذلك يمشي إلاَّ خلفَ أبي بكر . لم يَرْوِ هٰذا الحديث عن ابن جُرَيْج عن عطاءٍ عن جابرٍ إلاَّ إسماعيلُ بنُ يحيى ، تَفَرَّدَ به رُوَيْم بن يَزيد المقرىء ، ورواه غيرهُ عن ابن جُريج ، عن عطاء ، عن أبي الدرداء .

(٢) رواه الترمذي في « سننه » في كتاب المناقب (١٨ـ باب في مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه) حديث رقم (٣٦٨٤) : عن محمد بن المثنى ، عن عبد الله بن داود الواسطي أبي محمد ، عن عبد الرحمن ابن أخي محمد بن المنكدر ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله قال : قال عُمر لأبي بكر : يا خيرَ الناس بعد رسول الله ، فقال أبو بكر : أَمَا إنك إنْ قلت ذاك . فلقد سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما طلعت الشمسُ على رجلٍ خير من عُمر » . قال الترمذي : (هٰذا حديثٌ غريبٌ لا نَعرِفُه إلاَّ من هٰذا الوجه ، وليس إسنادُه بذاك) . =

. . . .

وحمدُ حادثٍ لقديم ، وهو حمدُنا لله سبحانه وتعالىٰ .

وأل في (الحمد) إمّا للاستغراق أو للجنس أو للعهد ، واللام في (لله) إمّا للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك ، فيتحصَّل من ذلك احتمالات تسعة قائمة من ضَرْبِ ثلاثةٍ في ثلاثةٍ .

والأَوْلَىٰ منها : أن تكون أل للجنس واللامُ للاختصاص ، فالمعنى حينئذٍ : جنسُ الحمد مختصٌّ لله ، ويلزم من اختصاص الجنس اختصاص الأفراد ؛ إِذْ لو خرج فردٌ منها لغيره تعالىٰ . . لخرج الجنس في ضمنه ، فهو في قوة أن يدعي أَنَّ الأفراد مختصة بالله بدليل اختصاص الجنس به ، فهو كدعوى الشيء ببينةٍ ، فالدعوى : هي اختصاصُ الأفراد ، والبيّنةُ : هي اختصاصُ الجنس[1] .

ويمتنع منها واحدٌ ، وهو جَعْلُ اللام للملك مع جَعْلِ أل للعهد إذا جعل المعهود الحَمْدَ القديمَ فقط ؛ لأن القديم لا يُمْلَكُ ، فتضرب هـٰذه الاحتمالاتُ التسعةُ في أقسام الحمد الأربعةِ بستٍّ وثلاثين ، والأَوْلَى منها أربعةٌ ، والممتنعُ أربعةٌ أيضاً ، والجائزُ ثمانيةٌ وعشرون .

وأركانُ الحمدِ خمسةٌ : حامدٌ ، ومحمودٌ ، ومحمودٌ به ، ومحمودٌ عليه ، وصيغةٌ ، فإذا قلت : زيدٌ عالمٌ لكونه أكرمك : فأنت حامدٌ ، وزيدٌ محمودٌ ، والعلم محمودٌ به ، والكرم محمودٌ عليه ، والصيغةُ هي قولك : زيدٌ عالمٌ[2] فتضرب هـٰذه الخمسةُ في الستة والثلاثين بمائة وثمانين ، والممتنعُ منها عشرون ، والأَوْلَى أيضاً عشرون ، والجائزُ مائة وأربعون .

وعلى كُلٍّ منها : فالجملةُ إمّا خبريةٌ لفظاً إنشائيةٌ معنىً ، أو خبريةٌ لفظاً ومعنىً ،

= ورواه الحاكم في « المستدرك » (٣/ ٩٠) في كتاب معرفة الصحابة من طريق عبد الله بن داود الواسطي . قال الحافظ الذهبي : (عبد الله بن داود ضَعَّفوه ، وعبد الرحمن مُتَكَلَّمٌ فيه ، والحديث شِبْه موضوع) . وانظر « فيض القدير » للحافظ المناوي (٥/ ٤٥٤) .

(١) « حاشية البيجوري على ابن قاسم » (١/ ١٢) .

(٢) « حاشية البيجوري على ابن قاسم » (١/ ١٢) .

فتَضْرِبُ هاتين الصورتين في الحاصلِ يتخرَّج بثلاثمائة وستين ، فالممتنعُ منها أربعون ، وكذا الأَوْلى أربعون ، والجائزُ منها مئتان وثمانون .

وقال ابن الأنباري : الحمدُ مقلوب المدح ، والمعنى : الحمدُ بأقسامهِ الأربعةِ مستحقٌّ لله سبحانه وتعالىٰ ، أو مختصٌّ به ، أو مملوكٌ له تعالىٰ .

تنبيه :

وقَرَنَ الحمد بالجلالة الدالَّةِ على استجماعهِ تعالىٰ لصفات الكمال ، واستحقاقهِ الحمدَ لذاته ؛ لئلا يُتوهَّمَ اختصاصه بصفةٍ دون أخرى ، لأنَّ تعليقَ الحكم بمشتقّ يُؤْذِنُ بعلِّيَّة ما منه الاشتقاقُ .

وآثَرَ ـ كغيره ـ كلمةَ الحمدِ على الشُّكْرِ ؛ لأنَّ الحمدَ يَعُمُّ الفضائلَ ، وهي الصفاتُ التي لا يَتَعَدَّى أَثَرُها للغير ، كالحُسْنِ والعلمِ والشجاعةِ ، والفواضلَ وهي الصفاتُ المتعدية للغير كالكَرَم ، والشكر يختص بالأخيرة .

ولفظُ الجلالةِ : عَلَمٌ على الذات الواجب الوجود ، الموصوف بجميع صفات الكمال ، وهو أعرفُ المعارفِ على الإطلاق ، والمشهورُ : أَنَّ جملةَ الحمدلةِ خبريةٌ لفظاً إنشائيةٌ معنىً ، ويَصِحُّ أن تكون خبريةً لفظاً ومعنىً ؛ لأنَّ الإخبارَ بالحمد حَمْدٌ ، فيحصلُ الحمدُ بها وإنْ قَصَدَ بها الإخبار .

(**رَبِّ العالمين**) أي : مالكِ جميعِ الخَلْقِ من الإنس والجنّ والملائكة وغيرِهم ، أو معبودِهم ، أو جامعِهم ، أو مُصْلِحِهم مثلاً .

قال البيجوري : (وأصلُ ربٍّ : رَابِبٌ ؛ بناءً على أنَّه اسمُ فاعل ، فحُذفت الألفُ وأُدغمت الباءُ في الباء ، ويَصِحُّ أن يكونَ صفةً مشبهةً فلا حذف ، وهو من التربية ، وهي تبليغُ الشيءِ حالاً فحالاً إلى الحدّ الذي أراده المُربّي)[1] .

ويختصُّ المُحَلَّى بأل وهو الربُّ بالله سبحانه ، بخلاف المضاف لغير العاقل كما في قولهم : ربُّ الدار ، وأمَّا المضافُ للعاقل . . فهو مختصٌّ به تعالىٰ كما يَدُلُّ له ما ورد

(١) المصدر السابق (١/ ١٣ـ١٤) .

. . . .

في « صحيح مسلم »[1] : « لا يَقُلْ أحدُكم : ربّي ، ولْيَقُلْ : سَيِّدي مولاي » أي : لا يَقُلْ أحدُكم على غير الله تعالىٰ : ربّي ، بل سَيِّدي ومولاي .

ولا يَرِدُ قولُ نبي الله يوسف عليه السلام : ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ﴾ ؛ لأنَّ ذلك مختصٌّ بزمانه كالسُّجُودِ لغيره تعالىٰ ، فكان ذلك جائزاً في شريعته ، وإنما سُمِّي المالكُ بالربِّ ؛ لأنه يُرَبِّي ما يملكه .

وقد أتى (الربُّ) لمعانٍ نَظَمَها بعضُهم في قوله :

قـريـب محيـط مـالـك ومـدبـر ... مـربٌ كثيـر الخيـر والمُـول للنعـم

وخـالقنـا المعبـود جـابـر كسـرنـا ... ومصلحنا والصاحب الثابت القدَمْ

وجـامعنـا والسيـدُ احفـظ فهٰـذه ... مَعَـانٍ أَتَـتْ للـربِّ فـادْعُ لِمَـنْ نَظَـمْ

رحمه الله تعالىٰ .

قوله : (العالمين) أصلُه من العلامة كما قال أبو عبيدة ؛ لأنه ما مِنْ نوعٍ من العالم إلاَّ وفيـه علامـةٌ على وجود خالقـه ، أو مـن العِلْم كما قاله غيرُه ، فيَخْتَصُّ بأُولي العلم وهم الإنسُ والجِنُّ والملائكة ؛ لاختصاص العِلْم بهم ، وهو بفتح اللام : اسمُ جمعٍ خاصٌّ بمَنْ يَعْقِلُ كما قال ابنُ مالك :

أُولُـو وعَـالَمُـون عِلِّيُّـونـا ... وَأَرَضُـونَ شَـذَّ والسِّنُـونـا

لا جمعٌ ومفردُه عالَم بفتح اللام ؛ لأنه اسم عامّ لِمَا سوى اللهِ تعالىٰ[2] ، والجمعُ خاصٌّ بمَنْ يَعْقِلُ ، إذاً فهو اسمُ جمعٍ لا جَمْعٌ ، والراجحُ : أنه شاملٌ للعاقلِ وغيرِه ؛ تغليباً للعاقل على غيره ، أو تنزيلاً لغيرِ العاقل منزلةَ العاقل .

والتحقيقُ: أَنَّ العالمين جمعٌ لعالَمٍ لا اسمُ جَمْعٍ له؛ لأنه كما يُطلق على ما سوى الله . . يُطلق على كُلِّ جنسٍ وعلى كُلِّ نوعٍ وصِنْفٍ فيُقال: عالم الإنس وعالم الجنّ وعالم

---

(١) في كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها (٣ـ باب حكم إطلاق لفظ العبد والأَمَة والمولى والسيد) حديث رقم (٢٢٤٩/١٥) .

(٢) قال الإمام النووي : (والمختار عند الجماهير من أصحاب التفسير والأصول وغيرهم : أَنَّ العالمَ اسمٌ للمخلوقاتِ كُلِّها ، والله أعلم) . « شرح صحيح مسلم » (١/ ٤٣) .

الملك ، وبهٰذا الإطلاق يَصِحُّ جمعُه على عالمين ، لٰكنه جَمْعٌ لم يستوف الشُّروطَ ؛ لأنه يشترط في المفرد : أن يكون عَلَماً أو صفةً ، وعالَمٌ ليس بعَلَمٍ ولا صفةٍ ، بل قيل : إنه جمع استوفى الشروط ؛ لأن العالَم في معنى الصِّفة ، لأنه علامةٌ على وجود خالقه .

واحترزنا بقولنا : (بفتح اللام) عن العالِمين بكسر اللام ؛ لأنه جمع عالِمٍ بالكسر أيضاً ، وليس مراداً هنا .

فائدة :

والفرق بين اسمِ الجمع والجمع ، واسمِ الجنس الإفراديّ واسم الجنس الجَمْعِيّ ، أَنَّ اسمَ الجَمْعِ : ما دَلَّ على الجماعة كدلالةِ المُرَكَّبِ على أجزائه كقَوْمٍ ورَهْطٍ ، وأمّا الجمعُ : فهو ما دَلَّ على الآحادِ المجتمعةِ كدلالة تكرار الواحد بحرف العطف كالزيدِين في (جاء الزيدون) ؛ فإنه في قوة (جاء زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ) .

واسمُ الجنس الإفراديّ : ما دَلَّ على الماهية بلا قيدٍ ؛ أي : مِنْ غير دلالةٍ على قِلَّةٍ أو كثرةٍ كماءٍ وترابٍ .

واسمُ الجنس الجمعيّ : ما دلَّ على الماهية بقيد الجمعية كتَمرٍ . اهـ

وقولُه : (**والعاقبةُ للمتقين**) ساقطٌ في نُسَخ أكثر الشُّرّاحِ كالأُبّي والسنوسي ؛ أيْ : والجزاءُ الحَسَنُ مستحقٌّ للممتثِلين ، أي : والجزاءُ الحَسَنُ مستحقٌّ للممتثلين أوامرَه تعالىٰ والمُجْتَنِبين نواهيَه .

و(العاقبةُ) : مصدرٌ لِعَقَب الثُّلاثيِّ من بابَيْ ضَرَب ونصر ، يُجْمَعُ على عواقب ، و(المتقين) : جمعُ سلامةٍ للمُتَّقِي اسمِ فاعلٍ من التقوى ، وهي امتثالُ المأمورات واجتنابُ المنهيات .

وقولهُ هٰذا مقتبسٌ من الكتاب العزيز تبرُّكاً به ، والاقتباسُ عند البديعيين : أن يُضَمِّنَ المتكلِّمُ كلامَه شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنه منه .

(**وصَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ**) وثَلَّثَ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ إذْ ذاك عادة العلماء في تآليفهم .

قال بعضُهم : وإثباتُ الصلاةِ والسلامِ في صدر الكُتُب والرسائل حَدَث في زمن

. . . .

ولاية بني هاشم ، ثم مَضَى العملُ على استحبابه ، ومن العلماء مَنْ يَخْتِمُ كتابَه بهما أيضاً فيَجْمَعُ بين الصلاتَيْنِ رجاءً لقبول ما بينهما ؛ فإنَّ الصلاةَ على النبي صلى الله عليه وسلم مقبولةٌ ليست مردودةً ، والله أكرمُ من أنْ يَقْبَلَ الصلاتَيْنِ وَيرُدَّ ما بينهما . اهـ « بيجوري على ابن قاسم » (١/ ١٥) .

وإنما ثَلَّثَ بها لما رُوِيَ في قوله تعالىٰ : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ عن مجاهدٍ قال : (لا أُذْكَرُ إلاَّ ذُكِرْتَ معي : أشهدُ أنْ لا إلهَ إلاَّ اللهُ وأشهدُ أنَّ مُحَمَّداً رسولُ اللهِ)[١] .

قال النوويُّ : (ورُوِّينا هـٰذا التفسير مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عن جبريل عليه السلام ، عن ربِّ العالمين) . اهـ[٢]

وقد بَقِيَ على الإمام مسلم رحمه الله تعالىٰ أنْ يَشْفَعَ الصلاةَ بالتسليم عليه صلى الله عليه وسلم ؛ لأنَّ الله تعالىٰ أَمَرَ بها في كتابه العزيز .

قال البيجوري : (ولَعَلَّهُ تَرَكَ السلامَ لكونهِ من المتقدِّمين الذين لا يَرَوْن كراهةَ الإفراد ، وهُمْ ـ وكذا السلفُ ـ : مَنْ كانوا قبلَ أربعمائة من الهجرة ، والمتأخرون ـ وكذا الخَلَفُ ـ : مَنْ كانوا بعدها)[٣] .

ورَجَّحَ النوويُّ ومَنْ تَبِعَه من المتأخرين كراهةَ الإفراد بشروطٍ ثلاثةٍ :

الأول : أن يكون مِنّا ، بخلاف ما إذا كان منه صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه حَقُّه .

---

(١) رواه الإمام الشافعي في « الرسالة » (ص١٦) عن ابن عُيَيْنة ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهدٍ به ، ونقله عنه الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » (١/ ٤٣ـ٤٤) ، والسبكيُّ في « طبقات الشافعية الكبرى » (١/ ١٥١) ، والبيهقيُّ في « السنن الكبرى » (٣/ ٢٠٩) في كتاب الجمعة (باب ما يُستدلُّ به على وجوب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة) وزاد : ويُذكر عن محمد بن كعب القرظي مثل ذلك .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٤٤) ، وقال العلاّمة السبكي : (في كتاب الترغيب والترهيب) . « طبقات الشافعية الكبرى » (١/ ١٥١) .

(٣) « حاشية البيجوري » (١/ ١٤ـ١٦) ، وانظر « شرح صحيح مسلم » (١/ ٤٤) ، و« الفتوحات الربانية » (٣/ ٣٣١) ، و« مقدمة ابن الصلاح » (ص١٦٨) النوع الخامس والعشرون ، و« فتح المغيث » (٢/ ١٦٣ـ١٦٤) (مبحث كتابة الحديث وضبطه) ، و« فتح الملهم بشرح صحيح مسلم » (١/ ١١٠) .

. . . .

الثاني : أن يكون في غير الوارد ، أمَّا فيه . . فلا يُكره الإفراد .

الثالث : أن يكون من غير داخل الحجرة الشريفة ، أمَّا هو . . فيقتصر على السلام بأن يقول بأدبٍ وخشوعٍ : السلامُ عليك يا رسول الله ، فلا يُكره في حقِّه الإفراد .

وأتى بالعاطف هنا ؛ إشارةً إلى عدم الاستقلال ، وإنما يظهر العطفُ إذا جعلنا كُلاً من الجملتَيْن خبريةً لفظاً إنشائيةً معنىً ، بخلاف ما لو جُعلت جملةُ الحمدلةِ خبريةً لفظاً ومعنىً ، وجملةُ الصلاةِ خبريةً لفظاً إنشائيةً معنىً ، فإنَّ الصحيحَ عدمُ جوازِ عطفِ الإنشاءِ على الإخبار كعكسه ، فتجعل الواو للاستئناف .

والصلاةُ من الله : الرحمةُ المقرونةُ بالتعظيم ، ومن الملائكة : الاستغفارُ ، ومن غيرهم : التضرُّعُ والدعاء ، ودَخَلَ في الغير جميعُ الحيوانات والجمادات ؛ فإنه قد وَرَدَ : أنها صَلَّتْ وسَلَّمَتْ على سيِّدنا مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم ، كما صَرَّحَ به العلاَّمةُ الحلبيُّ في « سيرته » كالعلامة الشَّنَواني في « شرح البسملة » ، خلافاً لِمَنْ مَنَعَ ثبوتَ الصلاة من الحيوانات والجمادات ، وعلى هـٰذا : فهي من قبيل المشترك اشتراكاً لفظياً ، وهو ما اتَّحَدَ لفظُه وتَعَدَّدَ معناه ، كلفظ (عين) ؛ فإنه وُضع للباصرةِ بوَضْعٍ وللجارية بوضعٍ وللذهب والفضة بوضعٍ وهـٰكذا .

واختار ابنُ هشام في « مغنيه » (٢/٦٠٧) أَنَّ معناها واحدٌ ، وهو العطف بفتح العين ، لـٰكنه يختلفُ باختلاف العاطف ، فهو بالنسبة لله الرحمةُ ، وبالنسبة للملائكة الاستغفارُ . . . إلخ ، وعلى هـٰذا : فهي من قَبِيل المشترك اشتراكاً معنوياً ، وهو ما اتَّحَدَ لفظُه ومعناه واشتركتْ فيه أفرادُه كأَسَدٍ ؛ فإنَّ لفظَه واحدٌ ومعناه واحدٌ ، وهو الحيوان المفترس واشتركتْ فيه أفرادُه .

والسَّلامُ : هو السلامةُ من النقائص والآفات ، ولكنَّ المُرادَ هنا : التحيَّةُ الدائمةُ اللائقةُ به صلى الله عليه وسلم ، وهو تأمينُه مما يَخَافُه على أُمَّته لا على نفسه ؛ لأنه قد غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ من ذَنْبِه وما تأَخَّر .

والمعنى : وأُنشىء الرحمةَ المقرونةَ بالتعظيم والتحيةَ الدائمةَ اللائقةَ به صلى الله عليه وسلم على سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم .

و(مُحَمَّدٌ) عَلَمٌ لا صفةٌ ، منقولٌ لا مُرْتَجَل ، من اسم مفعول حُمِّد المُضَعَّف العين .

وضابطُ المنقولِ : هو الذي سَبَقَ لهُ استعمالٌ في غير العلمية ثم نُقِلَ إليها ، وضابطُ المُرْتَجَلِ : هو الذي لم يَسْبِقْ له استعمالٌ في غير العلميةِ ، فالأول كمُحَمَّد ، والثاني كسُعاد .

وهو في الأصل : اسمُ مفعولٍ من حُمِّد المُضَعَّفِ العين المبنيِّ للمجهول ، ومعناه : مَنْ كَثُرَ حَمْدُ الناسِ لهُ بكثرةِ خصالهِ الحميدة ، فلذلك سُمِّيَ به نبيُّنا مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وسلم[1] .

وقد قيل لجدّه عبدِ المطلب ـ وقد سَمَّاه في سابع ولادته لموت أبيه قبلها ـ : لِمَ سَمَّيْتَ ابنَك مُحَمَّداً وليس من أسماء آبائه ولا قومك ؟ فقال : رَجَوْتُ أَنْ يُحْمَدَ في السماء والأرض . وقد حَقَّقَ اللهُ رجاءَه كما سَبَقَ في عِلْمِهِ . اهـ بزيادة ما بين الشرطتين .

(خَاتَمِ النبيين) أي : آخرِهم بَعْثاً وشَبَحاً ـ أي : ذاتاً ـ وأولِهم فَضْلاً وقُرْباً ، فلا نبيَّ بعدَه بل ولا مَعَه ؛ لقوله لعليٍّ رضي الله عنه : « أنتَ منِّي بمنزلة هارون من موسى إلاَّ أنه لا نَبِيَّ بعدي » أخرجه الشيخان[2] .

---

(١) قال الإمام أبو العباس القرطبي : (ومُحَمَّدٌ : مُفَعَّل من الحمد ، وهو الذي كَثُرَتْ خصالُه المحمودةُ ، قال الشاعر :

. . . . إلى الماجدِ القَرْمِ الجوادِ المُحَمَّدِ

ولمَّا لم يكن في الأنبياء ولا في الرُّسُل مَنْ له من الخصال المحمودة ما لنبيِّنا . . خَصَّهُ اللهُ من بينهم بهـٰذا الاسم ، كيف لا ؟! وهو الذي يَحْمَدُه أهلُ المَحْشَر كُلُّهم ، وبيده لواءُ الحمدِ تحتَه آدمُ فمَنْ دونه) « المفهم » (١/ ٨٧ـ ٨٨) .

(٢) اللفظ المذكور أخرجه الإمام مسلم في « صحيحه » (٤/ ١٨٧٠) في كتاب فضائل الصحابة (٤ـ باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه) حديث رقم (٢٤٠٤/ ٣٠) عن سَعْد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، وأخرجه الإمام مسلمٌ أيضاً في الموضع المذكور برقم (٢٤٠٤/ ٣١ـ٣٢) ، والبخاري في « صحيحه » (٧/ ٧١) بشرح « فتح الباري » في كتاب =

هٰذا إذا قرأنا بكسر التاء ، وأمَّا بفتحها . . فمعناه : أي الذي خُتِمُوا به ، فهو صلى الله عليه وسلم كالخاتَم والطابَع لهم كما ذكرناه في « الهداية » ، وهو نعتٌ لـ(مُحَمَّدٍ) ، أو عطفُ بيانٍ له ، أو بَدَلٌ منه .

والنبيّون : جمع نبيٍّ جمع سلامة[1] .

(و) صلَّى اللهُ سبحانه (على جميعِ الأنبياءِ) أي : كُلِّهم ، جمع نَبِيّ جمع تكسير ، وهو إنسانٌ أُوحي إليه بشرعٍ ولم يُؤْمَرْ بتبليغِه ، وقيل : هو الذي يأمر بشرع مَنْ قبله كأنبياء بني إسرائيل من بعد موسى إلى عيسى .

وعبارة « حدائق الروح والريحان » نقلاً عن « روح البيان » : (والرسولُ : مَنْ جاء بشرعٍ جديدٍ كموسى وعيسى ومُحَمَّدٍ صلى الله عليهم وسلّم ، والنبيُّ : مَنْ جاء لتقرير شرعٍ سابقٍ كأنبياء بني إسرائيل الذين كانوا بين موسى وعيسى عليهم السلام) اهـ منه

وجملتهم : مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً ، وفي رواية : مئتا ألف وأربعة وعشرون ألفاً على الراجح .

(و) جميعِ (المُرْسَلِين) أي : كُلِّهم ، جمع مُرْسَل بفتح السين جمع سلامة ، وهو إنسانٌ أُوحِيَ إليه بشَرْعٍ وأُمِرَ بتبليغه ، وقيل : هو مَنْ أُمِرَ بتبليغِ شرعِ أُرْسِلَ به كموسى وعيسى عليهما السلام .

= فضائل الصحابة (٩ـ باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه) حديث رقم (٣٧٠٦) عن سَعْد بن أبي وقاص بلفظ : « أَمَا تَرْضَى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى » ، زاد مسلم : « غيرَ أنه لا نبيَّ بعدي » .

ورواه البخاريُّ أيضاً في كتاب المغازي (٨/ ١١٢) (٧٨ـ باب غزوة تبوك) حديث رقم (٤٤١٦) بلفظ : « أَلاَ ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلاَّ أنه ليس نبيٌّ بعدي » .

(١) وقال الإمام السنوسي : (قولُه : « خاتم النبيين » بفتح التاء وكسرها ؛ أي : هو آخرهم فلا نبيَّ بعده . وإنما قال : « خاتم النبيين » ولم يَقُل : المرسلين وإنْ كان خاتماً لهم أيضاً ؛ لِمَا عُلِم أَنَّ النبوةَ أعمُّ من الرسالة باعتبار البشر ، ونَفْيُ الأعَمِّ يستلزم نَفْيَ الأخصِّ ، فَلَزِمَ من كونه خاتمَ النبيين . . بمعنى لا نبيَّ بعدَه ـ : أنه خاتم المرسلين أيضاً ؛ أي : لا رسولَ بعده ، بخلاف العكس ، فلو ذَكَرَ المرسلين مع النبيين . لكان حَشْواً) . « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٣) .

وجملتهم : ثلاثمائة وثلاثة أو أربعة أو خمسة عشر على الخلاف ، لٰكن الصحيح : عدمُ حَصْرِهم بعددٍ ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ ﴾ .

قال السنوسيُّ : (وعَطْفُ المرسلين على النبيين عطفُ خاصٍّ على عامٍّ للتشريف لهم ، ويحتملُ أن يكون لإدخال المرسلين من الملائكة كجبريل وميكائيل عليهما السلام ؛ فإنَّ المَلَكَ يُقالُ فيه : رسولٌ ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ ولا يُقال فيه : نَبِيٌّ ؛ بناءً على أَنَّ بين النبي والرسول عموماً وخصوصاً من وجه) اهـ[١] والتحقيق الأول .

ومعنى كونِ الملائكةِ رُسُلاً : أنهم واسطةٌ بين الله وبين الخَلْق من البشر .

وتَرَكَ الصلاةَ والسلامَ على الآلِ والصَّحْبِ ؛ لأنهم تَبَعٌ له صلى الله عليه وسلم ، فيُغتفر في التابع ما لا يُغتفر في المتبوع ؛ لأنَّ الصلاة عليهم ليستْ بطريق الأصالة[٢] .

فائدة :

وينبغي عند أرباب التصانيف في ديباجتهم ثمانيةُ أمور :

أربعةٌ على سبيل الوجوب الصناعي : البسملة ، والحمدلة ، والصلعمة ، والشهادتان .

وأربعةٌ على سبيل الندب الصناعي : أَمَّا بعدُ ، وتسميةُ الكتاب ، وتسميةُ نفسِه ، وبراعةُ المطلع وهو : أن يأتي المصنِّفُ في طالعة كتابه بما يُشْعِرُ بالفنّ الذي سيَشْرَعُ فيه ، ولم يأتِ المؤلِّفُ بها هنا ؛ لأنه من المتقدِّمين وليستْ هٰذه الأمورُ مُعْتَبَرَةً عندهم .

(أَمَّا بعدُ) يَتَعَلَّقُ بها تسعةُ مباحث : الأول : في أَمَّاها[٣] ، الثاني : في موضعها ، الثالث : في معناها ، الرابع : في إعرابها ، الخامس : في العامل فيها ، السادس :

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٣) .

(٢) انظر « الفتوحات الربانية » (٣/ ٣٤٠ـ٣٤١) .

(٣) أي : في لفظ (أما) من (أما بعد) ، فالضمير عائد إلى لفظة (أما بعد) .

فَإِنَّكَ . . . .

في أصلها ، السابع : في حكم الإتيان بها ، الثامن : في أول مَنْ تَكَلَّمَ بها ، التاسع : في الفاء بعدها .

فأمَّا أمّاها : فهي لمجرد التأكيد ، وقد تكون للتأكيد مع التفصيل في غير ما هنا .

وأمَّا موضعُها : فيُؤخَذُ من قولهم : هي كلمةٌ يُؤتَى بها للانتقال من أسلوبٍ إلى آخَرَ ؛ أيْ : من غَرَضٍ إلى آخر .

وأمَّا معناها : فهو نقيض قَبْلُ ، وتكون ظرفَ زمانٍ كثيراً ، ومكانٍ قليلاً ، وهي هُنا للزمان لا غيرُ على الأصحّ ، وقيل : هي صالحةٌ هنا للزمان باعتبارِ أَنَّ زمنَ النُّطْقِ بما بعدها بعد زمن النُّطْق بما قبلها ، وللمكان باعتبارِ أَنَّ مكان رقم ما بعدها بعد مكان رقم ما قبلها .

وأمَّا إعرابُها : فلها أربعة أحوال :

تُعرب في ثلاثة : إحداها : أن تكون مضافةً فتُعرب إمَّا نصباً على الظرفية أو خفضاً بِمِنْ .

وثانيها : أن يُحذف المضافُ إليه ويُنْوَى ثبوتُ لفظِه فتُعْرَبُ الإعرابَ المذكورَ ولا تُنَوَّنُ ؛ لنية الإضافة .

وثالثها : أنْ تُقْطَعَ عن الإضافة لفظاً ولا يُنْوَى المضافُ إليه فتُعْرَبُ أيضاً الإعرابَ المذكورَ لكنْ تُنَوَّنُ ؛ لأنها حينئذٍ اسمٌ كسائر الأسماء النكرات .

وتُبنى في حالة : وهي أنْ يُحْذَفَ المضافُ إليهِ ويُنْوَى معناه دون لفظهِ ، فتُبْنَى على الضمّ كما هنا .

وأمَّا العاملُ فيها : فهو فعلُ الشرط إنْ قلنا : إنها من متعلّقات الشرط ، والتقديرُ : مهما يَكُنْ من شيءٍ بعد ما تَقَدَّمَ من البسملة والحمدلة والصلعمة (فـ) أقولُ (**إنك**) أيها المخاطَبُ الذي يطلبُ مني التأليفَ . . . إلخ ، وجوابُ الشرط إنْ قلنا : إنها من متعلّقات الجزاء ، والتقديرُ : مهما يكن من شيء (فـ)ـأقولُ بعد ما تقدَّم من البسملة والحمدلة وغيرِهما (إنك) أيها المخاطب . . . إلخ .

وجعلُها من متعلّقات الجزاءِ أَوْلَى ؛ لأنه يكون وجودُ المؤلِّف معلَّقاً على وجودِ شيءٍ مطلق .

وأمَّا أصلُها : فهو (مهما يَكُنْ من شيءٍ . . .) كما تقدّم .

وأمَّا حُكْمُ الإتيانِ بها : فالاستحبابُ ؛ اقتداءً بالنبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه كان يأتي بأمَّا بعدُ في خُطَبِه ورسائلِه .

وأمَّا أولُ مَنْ تَكَلَّمَ بها : فقد نَظَمَ الخلافَ فيهِ بعضُهم بقوله[1] :

جرى الخلف أمَّا بعدُ مَنْ كان بادئاً ... بهـا خمـس أقـوال وداود أقـربُ
وكانت له فصل الخطاب وبعده[2] ... فقُـسٌّ فسَحْبـان فكعـب فيَعْـرُبُ[3]

وأمَّا الفاءُ : فإنها رابطةٌ لجواب أمَّا بشرطها .

والخطابُ في قوله : (فإنَّكَ) وفيما بعدَه من جميع الخُطْبة لأحد تلاميذه الذي طَلَبَ منه كتابةَ صحيحهِ الجامع[4] ، وهي عادةٌ قديمةٌ بأن يذكر المؤلِّفُ سببَ التأليف ، والكافُ ضميرُ المخاطَب في محلِّ النصب اسم إنَّ .

وقولُه : (**يَرْحَمُكَ اللهُ**) أي : أَحْسَنَ اللهُ سبحانه إليك ، جملةٌ دعائيةٌ خبريةٌ لفظاً إنشائية معنىً لقصده بها الإنشاء فلا تفيد الإنشاء إلا بالقصد ؛ لأنَّ الجملةَ المضارعيةَ موضوعةٌ للإخبار ، فَتَتَوَقَّفُ إفادتُها الإنشاءَ على القصد .

---

(١) انظر « حاشية البيجوري على ابن قاسم » (١/٨) ، وفيه : مَنْ كان قائلاً لها . . .

(٢) قلتُ : قد ذكر هـٰذه الأقوال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٢/٤٠٤) وزاد عليها ، ثم قال : (والأول أشبه ، ويُجمع بينه وبين غيره بأنه بالنسبة إلى الأولية المحضة ، والبقية بالنسبة إلى العرب خاصّة ، ثم يُجمع بينها بالنسبة إلى القبائل) .

(٣) قوله : (فقُسٌّ) هو ابنُ سَاعِدة ، و(سَحْبان) هو ابن وائل ، و(كعب) هو ابن لؤي ، و(يَعْرُبُ) هو ابنُ قَحْطان . اهـ مؤلفه

(٤) قلتُ : لعلّه أحمد بن سلمة بن عبد الله ، أبو الفضل البزّاز المعدِّل النيسابوري ، المتوفى سنة ستّ وثمانين ومائتين ، فقد قال الخطيب البغدادي في ترجمته في « تاريخ بغداد » (٤/١٨٦) : (رَافَقَ مسلمَ بنَ الحَجّاج في رحلتهِ إلى قُتَيْبة بن سعيد ، وفي رحلتِه الثانية إلى البصرة ، وكتب بانتخابه على الشيوخ ، ثم جَمَعَ له مسلمٌ الصحيحَ في كتابه) ، والله أعلم .

وقولُه : (بتوفيقِ خَالِقِكَ) متعلِّقٌ بقوله : (ذَكَرْتَ) وهو خبرُ إنَّ ؛ أي : فأقولُ لك أيها الطالب رحمك الله سبحانه وتعالىٰ : إنَّك ذكرتَ وأخبرتَ لي بسبب توفيق خالقك إياك .

والتوفيقُ : خَلْقُ قدرةِ الطاعة في العبد وتسهيلُ سبيل الخيرِ له .

وعبارةُ السنوسي هنا : (قولُه : « بتَوْفِيقِ خَالِقِكَ » يَصِحُّ تَعَلُّقه بـ(يَرْحَمُكَ) قبلَه ، أو بـ(ذَكَرْتَ) بعدَه ، فعلى الأولِ : دعا له برحمةٍ مخصوصةٍ ، وهي المتعلِّقةُ بالتوفيق ، وعلى الثاني : دعا له بمُطْلَقِ الرحمة ، وأخبره أَنَّ ذِكْرَهُ ما ذَكَرَ إنما كان بتوفيق الله تعالىٰ) اهـ[١]

وقولُه : (أَنَّكَ هَمَمْتَ) مفعولُ ذَكَرْتَ ، وهو بفتح الميم الأولى المُخَفَّفة وسكون الثانية ؛ أي : أَنَّك قصدتَ واعتنيتَ ، يُقال : همَّ بالشيءِ همّاً من باب نَصَرَ إذا قَصَدَه وعَزَم عليه .

وقولُه : (بالفَحْصِ) متعلِّقٌ بالتعرُّف في قوله : (عن تَعَرُّفِ) وهو مفعول هَمَمْتَ ، و(عن) زائدة في المفعول ، وفي « السنوسي » إيماءٌ إلى أَنَّ قوله : (بالفَحْصِ)متعلِّقٌ بـ(هَمَمْتَ) حيث قال : (وَتَعَلَّقَ هَمُّكَ بالفَحْصِ)[٢] والأوضحُ ما قُلْنا .

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٤) ، وقال القاضي عياض : (يحتملُ أن يكون دعا له بأن يرحمه الله بتوفيقه وهدايته ؛ فإنها من جملة رحمةِ الله وفَضْلِه ، ويحتملُ أن يعلَّق قوله : « بتوفيق خالقك » إمَّا إلى ما ذَكَرَه أو هَمَّ به من الفحص ، والله أعلم) . « إكمال المعلم » (١/ ٨٨) .

وقال العلاَّمة السِّندي : (قولُه : « بتوفيق خالقك » متعلِّقٌ بقوله : « ذَكَرْت » ، وقُدِّمَ ؛ لاشتماله على ذِكْرِ اسم الله تعالىٰ ، وجعلهُ متعلِّقاً بقوله : « يرحمك الله » غيرُ مناسبٍ لفظاً ومعنىً ، أمَّا لفظاً : فلأنَّ الظاهر حينئذٍ : بتوفيقه ، وأمَّا معنىً : فلأنَّ إطلاقَ الرحمةِ أحسنُ وأولى من تقييدها) . « الحلّ المفهم لصحيح مسلم » (١/ ٣) .

(٢) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٤) . ونصُّ عبارته : « أي : قصدتَ واعتنيتَ وتَعَلَّقَ هَمُّكَ بالفحص » ، فليُحرر .

جُمْلَةِ ٱلْأَخْبَارِ ٱلْمَأْثُورَةِ عَنْ رَسُولِ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سُنَنِ ٱلدِّينِ وَأَحْكَامِهِ ، . . . .

و(الفَحْصُ) : شِدَّةُ الطلبِ والبحثُ عن الشيء ، وبيانُ مَاهِيَّتِه والتنقيبُ عنه ، وهو المرادُ هنا ، وفي « اللسان » : (ويُستعمل لشدَّةِ الطلب ؛ لأنَّ الدجاجةَ أو القَطَاةَ إذا فَحَصَتْ في التراب . . فإنما تَطْلُبُ النهايةَ بسرعة) اهـ منه

و(التعرُّفُ) : تطلُّبُ معرفةِ الشيء ، يُقال : تَعَرَّفَ الشيءَ إذا تَطَلَّبَهُ حتى عرفه ، والمرادُ به هنا : المعرفة .

وعلى ما قُلْنا : ففي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ ، وهو الأوضحُ الظاهرُ كما مرَّ ، والتقديرُ : أمَّا بعدُ : فإنك أيها الطالبُ رَحِمَكَ اللهُ تعالىٰ ذَكَرْتَ وأَخْبَرْتَ لي بتوفيق خالقي وخالقِك أنَّك هَمَمْتَ وقَصَدْتَ معرفةَ (**جُمْلَةِ الأخبارِ المأثورةِ**) وجميعِ الأحاديثِ المنقولةِ (**عن رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم**) بالبحث والتفتيش عنها عند مَنْ يعرفُها حَقَّ المعرفة .

وجُمْلَةُ الشيءِ جماعتُه ؛ أي : جميعُه ، يُجمع على جُمل ، و(الأخبارُ) : جمعُ خَبَرٍ وهو لغةً : ضِدُّ الإنشاء ، واصطلاحاً : ما أُضِيفَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً كما مَرَّ في المقدمة .

وقولُه : (**في سُنَنِ الدِّينِ**) متعلِّقٌ بالمأثورةِ ؛ أي : المنقولةِ عنه صلى الله عليه وسلم في بيان طُرُق الدِّين والإسلام (و) شرائعهِ ؛ أي : (**أحكامِهِ**) التي شَرَعَها اللهُ سبحانه وتعالىٰ لعباده المُكَلَّفين على لسان نبيّه صلى الله عليه وسلم ، وعَطْفُ الأحكامِ على السُّنَنِ عطفٌ تفسيريٌّ ، والإضافةُ في (سُنَنِ الدِّينِ) للبيان .

وفي « السنوسي » : (وعطفُ الأحكامِ على السُّنَنِ من عطف العامّ على الخاص ؛ إذِ السُّنَنُ من أحكام الدِّينِ ، والمرادُ بـ« الدِّين » : الإسلامُ ، وبـ« السُّنَنِ » : المندوباتُ وما لم يَصِلْ إلى حَدِّ الوجوب ، و« الأحكامُ » تَشْمَلُ سائرَ الأحكام الخمسة وما يتعلَّقُ بها من خطاب الوَضْع) اهـ[1]

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٤) .

وَمَا كَانَ مِنْهَا فِي ٱلثَّوَابِ وَٱلْعِقَابِ ، وَٱلتَّرْغِيبِ وَٱلتَّرْهِيبِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صُنُوفِ ٱلْأَشْيَاءِ بِٱلْأَسَانِيدِ ....

واعْلَمْ : أَنَّ الدِّينَ هو ما شَرَعهُ اللهُ تعالىٰ من الأحكام على لسان نبيّه صلى الله عليه وسلم ، سُمِّيَ دِيناً لأنَّنا نَدِينُه ونَمْتَثِلُه ، وشريعةً لأنَّ اللهَ شَرَعَهُ وبيَّنَه ، فالدِّينُ والمِلَّةُ والشَّرْعُ والشريعةُ بمعنىً واحد .

وقولُه : (وما كان منها) معطوفٌ على قوله : (جُمْلَةِ الأخبارِ) أي : فإنَّك أخبرتَ لي أنَّك قَصَدْتَ معرفةَ جميعِ الأخبارِ المأثورةِ في سُنَنِ الدِّين وأحكامِهِ ، وقَصَدْتَ معرفةَ ما كان من الأخبارِ مأثوراً عنه صلى الله عليه وسلم (في) شأنِ (الثوابِ) كثرةً وقِلَّةً ، وهو إيصالُ الخيرِ إلى العبد في مقابلة الطاعة ، (و) مأثوراً في شأنِ (العقابِ) شِدَّةً وخِفَّةً ، وهو إيصالُ الشرِّ إلى العبد في مقابلة المعصية .

وفي « السنوسي » (قولُه : « وما كان منها في الثواب والعقاب » أي : وما كان من الأخبار المأثورة في بيان الثواب والعقاب ، أي : في جنسِهما أو مقدارِهما) اهـ[1]

(و) مأثوراً في شأن (الترغيبِ) تأكيداً وضِداً ، وهو الحَثُّ على ما فيه الثواب ، (و) مأثوراً في شأن (الترهيبِ) مبالغة وضِدّاً ، وهو الحذرُ عمَّا فيه العقاب .

وفي « السنوسي » : (قولُه : « والترغيبِ والترهيبِ » الترغيبُ : الحضّ على الشيء بذِكْرِ ما يُوجِبُ الرغبةَ فيه والميلَ إليه من ثوابٍ أو مصلحةٍ دنيويةٍ أو أُخروية ، والترهيبُ : التخويفُ من فِعْلِ الشيء بذِكْرِ عقوبته أو ما فيه من مفسدةٍ دنيويةٍ أو أُخرويةٍ ، فالترغيبُ والترهيبُ أَعَمُّ من أحاديث الثواب والعقاب) اهـ[2]

(و) ما كان منها مأثوراً في شأن (غيرِ ذلك) المذكور (من صُنُوفِ الأشياءِ) اللائي يهتم بها وأنواعها كالأمثال والقصص والتفسير والقراءة كقوله : « مَثَلُ المؤمنِ مَثَلُ الأترجة . . . » إلخ مثلاً .

وقولُه : (بالأسانيدِ) متعلِّقٌ بالتعرُّفِ ؛ أي : ذَكَرْتَ لي أَنَّك قَصَدْتَ معرفةَ جملةِ

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/٤) .

(٢) « مكمل إكمال الإكمال » (١/٤) .

ٱلَّتِي بِهَا نُقِلَتْ ، وَتَدَاوَلَهَا أَهْلُ ٱلْعِلْمِ فِيمَا بَيْنَهُمْ ، ....

الأخبارِ المأثورةِ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأسانيدِ (التي بها) أي : بتلك الأسانيدِ (نُقِلَتْ) الأخبارُ وأُخِذَتْ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : مَعْرِفَتها برجالِ الصحابة أو التابعين التي بواسطتها نُقِلَتْ تلك الأخبارُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

و(الأسانيدُ) : جمع إسنادٍ ، والمرادُ به : ذِكْرُ الراوي الذي وَقَفَ السَّنَدُ عنده كالصحابيِّ في المرفوع والتابعيِّ في الموقوف .

(و) معرفتها بالأسانيد التي (تَدَاوَلَها) وتَنَاقَلَهَا (أهلُ العِلْم) والحديـثِ ؛ أي : معرفتهـا برجال الرواة من أتباع التابعين فمَنْ بعدَهـم ، التي تَنَاوَلَها أهلُ علمِ الحديثِ بعضُهم عن بعضٍ وتَنَاقَلُوها (فيما بينَهم) أي : في أنواع الحديث التي اشْتَهَرَتْ بينهم كالصحيحِ والحَسَنِ وغيرِهما ، والمرادُ بالإسنادِ هنا : حكايةُ الطريقِ المُوصِلَةِ إلى المتن .

والحاصلُ : أَنَّ الأسانيدَ قسمان : أسانيدُ متناقلةٌ وهم الصحابة والتابعون ، وأسانيدُ متداولةٌ وهُمْ مَنْ بعدَهم إلى بداية السَّنَدِ .

وأشارَ إلى الأُولى بقوله : (التي بها نُقِلَتْ) ، وإلى الثانيةِ بقوله : (وتَدَاوَلَها أهلُ العِلْمِ) هـٰذا ما ظَهَرَ لي بفهمي السقيم ، يُقال : تداولوا الشيءَ بينهم إذا تَنَاقَلُوهُ وتَنَاوَبُوا فيهِ ، وفي « المختار » : (تَدَاوَلَتْه الأيدي : إذا أَخَذَتْهُ هـٰذه مرّةً وهـٰذه مَرَّةً أُخرى) اهـ

فائدتان :

الأُولى منهما : قال السنوسيُّ : (واعْلَمْ : أَنَّ الأسانيدَ جمعُ إسنادٍ ، وهو ذِكْرُ طريق الحديث ، ويُسَمَّى ذلك الطريقُ في الاصطلاح : سنداً ، والحديثُ الذي وَصَلَ إليه : مَتْناً)[1] .

وأشارَ بجَمْعِ الأسانيد إلى تَنَوُّعِها واختلافِها بحسب اختلاف وُجُوهِ السماع من

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٤ـ٥) .

. . . .

الرُّواة ، فمَرَّةً يقتضي السماعُ أنْ يُقَالَ في الأسانيد : حَدَّثَنِي ، ومَرَّةً يقتضي أن يُقال : حَدَّثَنا ، ومَرَّةً يقتضي : أخبرني ، ومَرَّةً يقتضي : أخبرنا ، ونحو ذلك ممَّا سيأتي ـ إنْ شاء الله تعالىٰ ـ بيانُه .

ولمَّا كان الفَرْقُ في ذلك بحسب اصطلاح أهل العلم من المحدثين . . أشارَ إلى ذلك بقوله : (وتَدَاوَلَهَا أهلُ العِلْمِ) ، وكما تختلف الأسانيدُ بهـٰذا المعنى . . تختلفُ أيضاً باختلاف الرُّواة ، وكُلُّ ذلك في الحديث الواحد أو في الأحاديث ، فجمع الأسانيد بحسب ذلك ، وقولهُ : (التي بها نُقِلَتْ) راجعٌ إلى تلك الاختلافات كُلِّها ، وقوله : (وتَدَاوَلَها أهلُ العلمِ فيما بينَهم) راجعٌ إلى الاختلافات التي يقتضيها الاصطلاح .

الثانية : اخْتُلِفَ في معنى المُسْنَد على ثلاثة أقوال :

فقيل : هو الذي اتَّصَلَ إسنادُه من مبدئه إلى منتهاه ، سواءٌ وَصَلَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو لا ، ذَكَرَهُ أبو بكرٍ الخطيبُ الحافظُ عن أهل الحديث ، قال : (وأكثرُ ما يُستعمل فيما جاءَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دونَ ما جاء عن الصحابة وغيرِهم)[1] .

وذكر أبو عُمر بن عبد البَرّ : (أَنَّ المُسنَدَ : ما رُفِعَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصّةً ، وقد يكون متصلاً ، وقد يكون منقطعاً)[2] .

وحكى أبو عُمر عن قومٍ : أَنَّ المُسْنَدَ لا يَقَعُ إلاَّ على ما اتَّصَلَ مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، قال ابنُ الصلاح : (وبهـٰذا القول قَطَعَ الحاكمُ الحافظُ)[3] .

ومما يتعلَّقُ بمعرفة المُسْنَد : معرفةُ المتّصل والمرفوع والموقوف والمقطوع .

فالمُتَّصِلُ ـ ويُقال فيه أيضاً : الموصول ـ : هو ما اتَّصَلَ إسنادُه بأنْ سَمِعَهُ كُلُّ واحد من رُوَاتِهِ من فوقه ، من مبدئه إلى منتهاه ، سواءٌ كان مرفوعاً أو موقوفاً .

---

(١) « الكفاية في علم الرواية » (ص٢١) .

(٢) « التمهيد » (١/ ٢١ـ٢٣) .

(٣) « علوم الحديث » (ص٤٠) و« معرفة علوم الحديث » (ص١٧) .

فَأَرَدْتَ ـ أَرْشَدَكَ ٱللهُ ـ أَنْ تُوَقَّفَ عَلَىٰ جُمْلَتِهَا مُؤَلَّفَةً مُحْصَاةً ، . . . .

والمرفوعُ : هو ما أُضِيفَ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصّةً ، فهو والمُسْنَد على القول الثاني مترادفان ، والمُسْنَدُ أَخصُّ منه على القول الثالث ، وبينهما عمومٌ وخصوصٌ على القول الأول .

وقال الحافظُ أبو بكر : (المرفوعُ : ما أَخْبَرَ به الصحابيُّ عن قولِ الرسول صلى الله عليه وسلم أو فِعْلِه)[1] فخصصه بالصحابة ، قال ابنُ الصلاح : (ومَنْ جَعَلَ من أهل الحديث المرفوعَ في مقابلة المرسل . . فقد عَنَى بالمرفوع المُتَّصِلَ)[2] .

والموقوفُ : ما يُرْوَى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم وأفعالهم ، والأَثَرُ يُرَادِفُهُ عند جماعةٍ من العلماء .

والمقطوع : هو ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم وأفعالهم ، وهو خلافُ المُنْقَطِع الذي سَقَطَ منه راوٍ فأكثرُ ، ويُجْمَعُ على مقاطيع ومقاطع بياء قبل آخره وبدونها . اهـ « سنوسي »

والفاءُ في قوله : (فَأَرَدْت) عاطفةٌ سببيةٌ على قوله : (هَمَمْتَ) .

وقولُه : (أَرْشَدَكَ اللهُ) سبحانه وتعالىٰ ؛ أي : هداك اللهُ سبحانه إلى كُلِّ مطلوبٍ وخيرٍ ، جملةٌ دعائيةٌ ؛ أي : فبسبب هَمِّكَ تَعرُّفَها أردتَ وأحببتَ (أَنْ تُوَقَّفَ) بصيغة المجهول ، قال النوويُّ : (ضبطناه بفتح الواو وتشديد القاف ، ولو قُرِىءَ بتسكين الواو وتخفيف القاف . . لكان صحيحاً)[3] أي : فبسبب هَمِّكَ معرفتَها أردتَ وأحببتَ أَنْ تُوَقَّفَ وتطلع وتظهر (على) جميع تلك الأخبارِ و(جُمْلَتِها) حالةَ كونِها (مُؤَلَّفَةً) ومجموعةً في كتابٍ جامعٍ لها ، وحالةَ كونِها (مُحْصَاةً) أي : محصورةً بعددٍ يحصرُها ومضبوطةً بضابط يضبطها .

وفي « السنوسي » : (قوله : « مُؤَلَّفَةً » أي : مجموعةً على وَجْهٍ لا يَدْخُلُ فيه

---

(١) « الكفاية » (ص٢١) .

(٢) « علوم الحديث » (ص٤١) .

(٣) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٤٥) .

وَسَأَلْتَنِي أَنْ أُلَخِّصَهَا لَكَ فِي ٱلتَّأْلِيفِ بِلاَ تَكْرَارٍ يَكْثُرُ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ زَعَمْتَ مِمَّا يَشْغَلُكَ . . . .

ما ليس بحديثٍ ؛ كاستِنباطِ فِقْهٍ ، أو نَقْلِ آراءِ العلماءِ ، أو عاضدٍ من كتابٍ أو أَثَرٍ كما فعل البُخَارِيُّ رحمه الله تعالىٰ .

قولُه : « مُحْصَاةً » أي : مجتمعةً كُلَّها) اهـ[1]

وقولُه : (وَسَأَلْتَنِي) معطوفٌ على قوله : (ذَكَرْتَ) أي : أمَّا بعدُ : فأقول لك : إنك بتوفيق خالقك ذَكَرْتَ لي أَنَّك هَمَمْتَ . . . إلخ ، وأقول لك : إنك بتوفيق خالقك سألتَني وطَلَبْتَ مني (أنْ أُلَخِّصَها) أي : أنْ أذكرَ خلاصةَ تلك الأخبارِ الماثورةِ عنه صلى الله عليه وسلم ؛ أي : التي خلصت من اختلاط أقوال الفقهاء وآراء العلماء والآيات القرآنية والتراجِم فيها ، كما خلط البخاريُّ ذلك في « صحيحه » أي : سَأَلْتَنِي أنْ أَذْكُرَ خالصَ الأخبارِ من ذلك المذكور وصافيَها من مزج ذلك فيها وأُبيِّنَها (لَكَ) ولغيرك أيضاً ، وأَجْمَعَها (في التأليفِ) أي : في الكتابِ المؤلَّفِ الجامعِ لها ، فالمصدرُ بمعنى اسم المفعول .

وقولُه : (بلا تكْرارٍ) ولا تَرْدَادٍ متعلِّقٌ بـ(أُلَخِّصَ) أي : سَأَلْتَنِي تلخيصها وتبيينَها لك بلا حصولِ تكرارٍ وإعادةٍ لما ذُكِرَ أولاً وثانياً وَثَالِثاً في موضعٍ أو مواضعَ متعددةٍ وتراجِمَ مختلفةٍ .

وقولُه : (يَكْثُرُ) عُرْفاً صفةٌ لتكرارٍ ؛ أي : تلخيصَها لك بلا حصولِ تكرارٍ كثيرٍ في تلك الأخبار المبينة لك بلا غرض ، فلا يَضُرُّ تكرارٌ يسيرٌ عُرْفاً لغرضٍ ما ، كتكرارِ السَّنَدِ لبيان المتابعات ، وتكرارِ المتن لحصول الزيادة في الرواية الثانية ، أو حصول مخالفتها للرواية الأُولى في بعض الألفاظ .

والفاءُ في قوله : (فإنَّ ذلك) التكرارَ (زَعَمْتَ)[2] وقلتَ : إنه (مِمَّا يَشْغَلُكَ)

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٥) .

(٢) انظر « شرح صحيح مسلم » للنووي (١/ ٤٥) ، والمصدر السابق .

وقال الإمام ابنُ الصلاح : (وقوله : « أَنَّك تَزْعُمُ » مع تصديق رسول الله صلى الله عليه وسلم له دالٌّ على أَنَّ زَعَمَ ليس مخصوصاً بالكذب وبما ليس بمُحَقَّق ، بل قد يجيءُ بمعنى=

عَمَّا لَهُ قَصَدْتَ مِنَ ٱلتَّفَهُّمِ فِيهَا وَٱلِاسْتِنْبَاطِ مِنْهَا . . . .

ويَصْرِفُكَ ويمنعُكَ (عَمَّا له قَصَدْتَ) أي : عن تحصيلِ المطلوبِ الذي قصدتَه حالَ كونِ ذلك المقصودِ والمطلوبِ لك (من التفهُّم) والتفقُّهِ (فيها) أي : في معاني تلك الأخبار منطوقاً ومفهوماً (والاستنباطِ منها) أي : استنباطِ الأحكام الفقهية واستخراجِها منها[1] : مُعَلِّلَةٌ لعدم التكرار .

والزعمُ في قوله : (زَعَمْتَ) بمعنى الاعتقاد والقول من غير تقييدِ أَنَّ هـٰذا القولَ غَيْرُ مَرْضِي ؛ لأنَّ الزعمَ في العُرْف : القولُ الفاسدُ أو القولُ بلا دليلٍ ، ومن استعماله في القول الصحيح قولُ ضِمام بن ثعلبة رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم : (زَعَمَ رسولُك) أي : قال ، وقد أَكْثَرَ سيبويه في « الكتاب » من قوله : زعم الخليلُ كذا في أشياءَ يرتضيها .

= قال ، مُستعملاً في الحقّ المُحَقَّقِ وفي غيرِه ، وقد نقل مصداقَ ذلك أبو عُمر الزاهد في « شرحه للفصيح » عن شيخه أبي العباس ثعلب عن العلماء باللُّغة من الكوفيين والبصريين ، قال أبو العباس : ومنه قولُ الفقهاء : زَعَمَ مالكٌ ، زَعَمَ الشافعيُّ ، قال : معناه كُلُّه : قال ، والله أعلم) . « صيانة صحيح مسلم » (ص١٤٣) .

وقال الإمام الأُبّي : (الزُّعمُ بالضم ـ أي : بضم الزاي المعجمة ـ : اسمٌ ، وبالفتح : مصدرُ زَعَمَ إذا قال قولاً حقاً أو كذباً أو قولاً غيرَ موثوقٍ به .

فمن الأول : حديث : « زعم جبريل » ، ومن الثاني : قوله تعالىٰ : ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ ، ومن الثالث : بيتُ الأعشى :

ونُبِّئْتُ قيساً ولم أبلُهُ كما زعموا خيرَ أهلِ اليمن

فقال الممدوح : وما هو إلاّ الزعم ، وأَبَىٰ أن يُثيبه .

وأمَّا حديثُ : « بئس مَطِيَّةُ الرجل زَعَمُوا » فجَعَلَهُ ابنُ عطية من الثاني . واختُلف في قول سيبويه : زَعَمَ الخليلُ ، فَجَعَلَهُ النوويُّ من الأول ، وجَعَلهُ ابنُ عطية من الثاني) . « إكمال إكمال المعلم » (١/ ٥٥) .

(١) قال الإمام عبد الحقّ الإشبيلي رحمه الله تعالىٰ في « الجمع بين الصحيحين » (١/ ٦ـ٧) ما يلي :

(إذِ التفقُّهُ في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم هو السبيلُ التي تشرق سناها ، والثمرةُ التي يُستشفى بجناها ، ومَنْ لم تَسْتنِر له تلك السبيل ، ولا دَلَّ به ذلك الدليل . . فلم يحصل من العلم بالإضافة إلاّ على النَّزْر اليسير والشيء القليل) .

قال السنوسي : (وقوله : « يَشْغَلُكَ » هو بفتح الياء والغين المعجمة : مضارع شَغَلَ الثلاثي من باب فَتَحَ ، وهو اللغة الفصيحة الشهيرة ، وعليها قولُه تعالىٰ : ﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا ﴾ ، وفيها لغةٌ رديئةٌ حكاها الجوهريُّ : أشغلَه يُشْغِلُه ، فعَلَى هٰذه اللغةِ : يَصِحُّ أَنْ يُضْبَطَ قولهُ : « يشغلك » بضمّ الياء وكسر الغين) اهـ[1]

وفي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ ، والمعنى : وإنما لَخَّصْتُها لك بلا تكرارٍ ؛ لأنك زَعَمْتَ وقُلْتَ : إنَّ ذلك التكرارَ (ممَّا يَشْغَلُكَ) أي : من المانع الذي يصرفك ويمنعك (عَمَّا قَصَدْتَه) أي : عن تحصيل المهمِّ الذي قصدتَه وأَردتَ تحصيلَه .

وقولُه : (من التفهُّمِ) حالٌ من العائد المحذوف من قَصَدْتَ ؛ أي : حالَ كون ذلك الذي قصدتَه من التفهُّم والإدراك لمعنى الألفاظ الواردة (فيها) أي : في تلك الأخبار (والاستنباطِ منها) معطوفٌ على التفهُّم ؛ أي : حالةَ كونِ المُهِمِّ الذي قصدتَه من التفهُّمِ والإدراكِ لمعانيها منطوقاً ومفهوماً واستنباطِ الأحكام الفقهية واستخراجِها منها .

و(الاستنباطُ) : استخراجُ الشيءِ من الشيءِ ، يُقال : استنبط الماءَ إذا استخرجَه من مَنْبَعِه بِحَفْرٍ .

قال السنوسيُّ : (وقولُه : « ولِلَّذي سَأَلْتَ » هو باللام الجارَّةِ خبرٌ مُقَدَّمٌ لقوله الآتي : « عاقبةٌ محمودةٌ » ، وكثيراً ما يُوجَدُ في النُّسَخِ مُصَحَّفاً بحذف لام الجرّ)[2] .

أي : وللتلخيص الذي سألْتَنِيه (أَكْرَمَكَ اللهُ) سبحانَه بالعِلْمِ النافعِ ، والظرفُ في

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٥) ، وبعضه من كلام النووي في « شرح صحيح مسلم » (١/ ٤٥) .

(٢) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٥) ، وانظره في « شرح صحيح مسلم » للنووي (١/ ٤٦) ، وقال العلاَّمة السِّنْدي : (قوله : « ولِلَّذي سَأَلْتَ » بكسر اللام ، والجارُّ والمجرورُ خبرٌ مقدَّم لقوله : « عاقبةٌ » .
ونَصَّ النوويُّ رحمه الله تعالىٰ علىٰ أَنَّ الفتحَ غلطٌ ، ويُمكن توجيهه على أنه مبتدأ ، خبرُه : « عاقبةٌ » بتقدير المضاف ؛ أي : ذو عاقبة . وكأنه لكونه تكلُّفاً بلا حاجةٍ عدَّه غلطاً ، والله تعالىٰ أعلم) « الحلّ المفهم » (ص٥) .

حِينَ رَجَعْتُ إِلَىٰ تَدَبُّرِهِ وَمَا تَؤُولُ بِهِ ٱلْحَالُ ـ إِنْ شَاءَ ٱللَّهُ ـ عَاقِبَةٌ مَحْمُودَةٌ ، وَمَنْفَعَةٌ مَوْجُودَةٌ ، وَظَنَنْتُ حِينَ سَأَلْتَنِي تَجَشُّمَ ذَلِكَ أَنْ لَوْ عُزِمَ لِي عَلَيْهِ ....

قوله : (حينَ رَجعْتُ إلى تَدبُّرِهِ) وتَفكُّرِه متعلّقٌ بالاستقرار الذي تَعلَّقَ بهِ الخبرُ المذكورُ ؛ أي : وللتلخيصِ المسؤول لك حين رَجعْتُ وَوَجَّهْتُ قصدي إلى التدبُّر والتأمُّل في كيفيته .

وقولُه : (وما تَؤُولُ بهِ الحالُ) والشأنُ إليه في محل الجرِّ معطوفٌ على الموصول في قوله : (ولِلَّذِي سَأَلْتَ) أي : وللكتاب المُؤَلَّفِ الذي تَؤُولُ وتَرْجِعُ إليهِ حالُ التلخيصِ المسؤولِ لك وشَأْنُه ومآلُه .

وقيّد بقوله : (إنْ شاءَ اللهُ) سبحانه وتعالىٰ رجوعي إليه ؛ امتثالاً لقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۞ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ .

وقولُه : (عاقبةٌ محمودةٌ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ للخبر المذكور ، وهو راجعٌ إلى قوله : (ولِلَّذي سَأَلْتَ) .

وقولُهُ : (ومَنْفَعَةٌ موجودةٌ) معطوفٌ على هـٰذا المبتدإ ، وهو راجعٌ إلى قوله : (وما تَؤُولُ به الحالُ) ، والمعنى : ومآلٌ حسنٌ محمودٌ عندَ اللهِ سبحانه وتعالىٰ وعندَ الناسِ حاصلٌ للتلخيص الذي سألتَنيه حينَ رَجَعْتُ إليه ، وانتفاعٌ مرجوٌّ وُجُودُه عند الناس ثابتٌ للكتاب الذي تؤُولُ إليهِ حالُ التلخيصِ المسؤول لك حين رَجعْتُ إليه .

وقولُهُ : (وظَنَنْتُ) بضم التاء للمتكلِّم ـ أي : أيقنتُ ـ جملةٌ مستأنفةٌ ، وبه يتعلَّقُ الظرفُ في قوله : (حينَ سَأَلْتَني تَجشُّمَ ذلك) أي : تَكلُّفَه والتزامَ مشقّتِه ، والتجشُّمُ : التكلُّفُ ، وأرادَ به المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ مُجرَّدَ الفعلِ وإنْ كان الفعلُ لا يخلو عن تكلُّف ، يُقال : جَشِمَ الأمرَ من باب فَهِمَ ، وتَجشَّمَه أي : تَكلَّفَه على مشقَّةٍ ، وجَشَّمه الأمرَ تجشيماً وأجشمه أي : كَلَّفه إياه . اهـ « مختار » .

أي : وأيقنتُ أيُّها السائلُ حين سألتَني تَكلُّفَ مشقةِ ذلك التلخيص وتَحمُّلَها ، وأَنْ في قوله : (أنْ لو عُزِمَ) وقُضِيَ (لي عليه) أي : على ذلك التلخيص : مُخفَّفَةٌ من الثقيلةِ ، واسمُها ضميرُ الشأن ؛ أي : وظننتُ حين سألتَني تَحمُّلَ مشقةِ ذلك التلخيص أنَّه لو قُدِّرَ لي من الله سبحانه العزمُ والجزمُ عليه ؛ أي : على ابتداء ذلك التلخيص

وَقُضِيَ لِي تَمَامُهُ . . كَانَ أَوَّلُ مَنْ يُصِيبُهُ نَفْعُ ذَلِكَ إِيَّايَ خَاصَّةً قَبْلَ غَيْرِي مِنَ ٱلنَّاسِ ؛ . . . .

(وقُضِيَ لي) أي : حُكِمَ لي من الله سبحانه (تمامُه) أي : تمامُ ذلك التلخيصِ الذي عَزَمْتُ على ابتدائه (. . كان أَوَّلُ مَنْ يُصِيبُه) ويَصِلُ إليه (نَفْعُ ذلك) التلخيصِ وثمرتُه وفائدتُه ، برَفْعِ (أَوَّلُ) على أنه اسمُ كان (إِيَّايَ) لا غيري ، يعني نَفْسَه ، وهو في محلّ نصب خبر كان .

وقولُه : (خاصَّةً) مصدرٌ في محلّ الحال من ضمير إياي ، ولـٰكنه على تأويل مشتق ؛ أي : كان أولُ مَنْ يُصِيبُه نفعُ ذلك إياي حالةَ كوني مخصوصاً بوصول نفع ذلك التلخيص إليَّ أولاً (قبلَ) وصولِه إلى (غيري من) سائرِ (النَّاسِ) الذين أنتَ منهم أيها السائل لهـٰذا التلخيص .

وعبارة السنوسي هنا : (قولُه « عُزِمَ » بضم العين ، وظاهرٌ أَنَّ الفاعلَ المُسْنَدَ إليه العزمُ في الأصل هو الله تعالىٰ ؛ وتُعقِّب بأنه لا يُسْنَدُ العزمُ إلى الله تعالىٰ ؛ إِذِ المتبادرُ من العزم حصولُ خاطِرِ تصميمٍ في الذهن لم يكن قبلُ ، قلتُ : ولهـٰذا فَسَّرُوه بالجزم بعد التردُّد ، وهـٰذا مُحَالٌ في حقّه عزَّ وجلّ ، وأُجِيبَ بأَنَّ المُرَادَ : لو سُهِّلَ لي سبيلُ العَزْمِ وخُلِقَ فيَّ قدرةٌ عليه ، قلتُ : فيكون مجازاً من باب التعبير بالمسبَّب عن السبب ، فإِنَّ العَزْمَ ناشىءٌ عن خَلْق الله تعالىٰ ومسبّب له .

وقيل : هو عبارةٌ عن الإرادة فيكون المعنى : لو أراد اللهُ تعالىٰ لي ذلك ، وقيل معناه : المرادُ لو أُلْزِمْتُ ؛ فإِنَّ العزيمة بمعنى اللُّزوم) اهـ[1]

وجملةُ كان من اسمها وخبرها جوابُ لو الشرطيةِ ، وجملةُ لو من فعلِ شرطِها وجوابِها خبرُ أنِ المخفَّفة ، وجملةُ أنِ المخففة من اسمِها وخبرِها في تأويلِ مصدرٍ سادٌّ مسدَّ مفعولَي ظَنَّ ، تقديرُه : وظَنَنْتُ حين سألتني تَحَمُّلَ مشقَّةِ ذلك التلخيصِ كوني خاصة أول مَنْ يُصِيبُه نَفْعُ ذلك لو عُزِمَ لي على ابتدائه وقُضِيَ لي تمامه من الله تعالىٰ .

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٥) ، وانظر « صيانة صحيح مسلم » (ص١١٩ـ١٢٠) ، و« شرح مسلم » للنووي (١/ ٤٦) ، و« المعلم بفوائد مسلم » (١/ ١٨٢) ، و« إكمال المعلم » (١/ ٨٩) .

لِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ يَطُولُ بِذِكْرِهَا ٱلْوَصْفُ ، إِلاَّ أَنَّ جُمْلَةَ ذَلِكَ : أَنَّ ضَبْطَ ٱلْقَلِيلِ مِنْ هَـٰذَا ٱلشَّأْنِ وَإِتْقَانَهُ أَيْسَرُ عَلَى ٱلْمَرْءِ مِنْ مُعَالَجَةِ ٱلْكَثِيرِ مِنْهُ ، . . . .

وإنما كنتُ أوّلَ من يصيبه نَفْعُ ذلك (**لأسبابٍ**) وأمورٍ (**كثيرةٍ**) تَخُصُّني عن غيري (**يَطُولُ بذِكْرِها**) أي : بذكر تلك الأسبابِ وتفصيلِها وتَعْدادِها (**الوَصْفُ**) أي : الكلامُ ، والمُرَادُ بـ(ذِكْرِها) : ذِكْرُها على سبيل التفصيل ، وإلاَّ . . فهو قد تَعَرَّضَ لها على سبيل الجملة .

وتلك الأسبابُ كاعتنائي بذلك التلخيص ، والبحثِ عن خَفِيِّ معاني المتون وعِلَلِ الأسانيد ، والفِكْرِ في ذلك ، ودوامِ الاعتناء به ، ومراجعةِ أهل المعرفة ؛ فإنه يُثَابُ على ذلك كُلِّه .

وكلمةُ إلاَّ في قوله : (**إلاَّ أَنَّ جُملةَ ذلك**) استدراكيةٌ بمعنى لكنْ ، اسْتَدْرَكَ بها على جملة قوله : (**أَنَّك هَمَمْتَ بالفَحْصِ عن تَعَرُّفِ جُمْلَةِ الأخبارِ** . . .) إلخ .

وجملةُ أَنَّ في قوله : (**أَنَّ ضَبْطَ القليلِ**) في محلِّ جرٍّ بلام التعليل المقدّرة معطوفة على علَّةٍ محذوفةٍ لخبرِ أَنَّ المحذوفِ من قوله : (**أَنَّ جُمْلَة ذلك**) ، والتقديرُ : لكنْ أَنَّ تَعَرُّفَ جملة ذلك المذكور من الأخبار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفةَ جميعه غيرُ ضروري وغيرُ مطلوب ؛ لعُسْرِه وصعوبتِه على كثيرٍ من الناس .

وَلِـ(**أَنَّ ضَبْطَ القليلِ**) وإثباتَه في الصُّدُورِ والسُّطُورِ (**من هـٰذا الشَّأْنِ**) والعلمِ يعني : علمَ الحديثِ روايةً (**وإتقانَه**) أي : وإتقانَ القليلِ منه وإحكامَه وإيقانَه بتحقيق مُتُونِه وأسانيدِه صِحَّةً وضَعْفاً (**أيسَرُ**) وأسهلُ (**على المَرْءِ**) والطالبِ ؛ لِقِلَّتِه وخِفَّتِه على الأذهان (**من مُعَالَجَةِ الكثيرِ**) أي : من محاولةِ الكثير ومطالبةِ جَمْعِه (**منه**) أي : من هـٰذا الشأن والفنِّ ؛ لكثرته وثِقَلِ حِفْظِه على الأذهان .

يُقال : ضَبَطَ الكلامَ يَضْبِطُه من باب ضَرَبَ إذا حَفِظَـهُ حفظاً بليغـاً ، وضَبَطَ الكتابَ إذا صَحَّحَـه وشَكَلَـه ، والضَّبْطُ هنا قسمان :

إمَّا ضبطُ صَدْرٍ ، وهو : أنْ يُثْبِتَ ما سمعه بحيث يتمكَّنُ من استحضاره متى شاء .

أو ضبطُ كتابٍ ، وهو : أن يَصُونَه لديه منذ سَمِعَ فيه وصَحَّحَه إلى أن يروي منه .

وَلاَ سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ لاَ تَمْيِيزَ عِنْدَهُ مِنَ ٱلْعَوَامِّ إِلاَّ بِأَنْ يُوَقِّفَهُ عَلَى ٱلتَّمْيِيزِ غَيْرُهُ ، . . . .

ويُقال : أَتْقَنَ الأَمْرَ إِتْقاناً إذا أَحْكَمَهُ وأَجادَهُ ، ويُقال : عَالَجَ الأمرَ معالجةً وعِلاجاً إذا زاولَه ومارسَه وحاولَه وطَالَبَه .

(**ولاسِيَّما**) أي : ولا مِثْلَ ضبطِ القليل الذي استقرَّ (**عندَ مَنْ لا تمييزَ**) ولا تفصيلَ (**عندَه**) بين صحيحِ الأحاديث وسقيمِها موجودٌ ، وقولُه : (**من العَوَامِّ**) بيانٌ لِـ(مَنْ) الموصولةِ ؛ أي : حالةَ كون مَنْ لا تمييزَ عنده من جنس العوامّ الذين لم يُرْزَقُوا بعضَ التيقُّظِ والمعرفةِ بأسبابِها وعِلَلِها .

وكلمةُ (لاسِيَّما) تُفِيدُ أَنَّ ما بعدها أَوْلَى بالحُكْم ممَّا قبلها ، فيكون ما بعدها كالمُخْرَج عن مساواة ما قبلها إلى التفضيل ، والمعنى هنا : واحتياجُ مَنْ لا تمييزَ عنده إلى ضبطِ القليل وإتقانِه أَشَدُّ وآكَدُ من احتياجِ غيره إليه ، وليسَتْ أداةَ استثناء .

والسِّيُّ ـ بتشديد الياء وقد تُخَفَّفُ ـ بمعنى المِثْل ، ولا عاملةٌ عملَ إنَّ ، سِيَّ : اسمُها منصوبٌ ، وما : موصولةٌ في محل الجرّ مضاف إليه ، وهي واقعةٌ على ضبط القليل كما أشرنا إليه في الحلّ .

والظرفُ في قوله : (عندَ مَنْ لا تمييزَ) صلةٌ لِما الموصولة ، وخبرُ لا محذوفٌ تقديرُهُ : ولا مِثْلَ ضبطِ القليل الذي اسْتَقَرَّ عندَ مَنْ لا تمييزَ عنده موجودٌ ؛ أي : وضبطُ القليلِ عند مَنْ لا تمييزَ عنده آكَدُ وأَشَدُّ وأَهَمُّ في المطلوبية من ضبط القليل عند غيره .

وقد بسطنا الكلام في (لاسِيَّما) إعراباً ومعنىً في كتابنا « جواهِر التعليمات في شرح التقريظات » ، فراجعْه إن شئتَ الخوضَ فيه .

والعوامُّ : جمع عامّة ، والعامَّةُ : اسمُ فاعلٍ من عَمَّ الثلاثي ، وهو خلاف الخاصّ ، والعامّة مؤنّث العام ، وعامَّةُ الناسِ خلافُ خاصّتهم كما ذكرناه في « الهداية » .

وكلمةُ إلاَّ في قوله : (**إلاَّ بأَنْ يُوَقِّفَه**) أداةُ استثناءٍ مُلْغَاةٌ لا عملَ لها ، والجارُّ والمجرورُ في قوله : (بأَنْ) متعلّقٌ بالتمييز في قوله : (عندَ مَنْ لا تمييزَ عندَه) أي : لا تمييز عنده إلا بواسطة أنْ يُوقِفَه ويُطْلِعَه (**على التمييزِ**) والتفصيلِ بين أنواع الأحاديث (غيرُه) من أرباب المعرفةِ والتمييزِ بينها .

فَإِذَا كَانَ ٱلْأَمْرُ فِي هَـٰذَا كَمَا وَصَفْنَا . . فَٱلْقَصْدُ مِنْهُ إِلَى ٱلصَّحِيحِ ٱلْقَلِيلِ أَوْلَىٰ بِهِمْ مِنِ ٱزْدِيَادِ ٱلسَّقِيمِ . وَإِنَّمَا يُرْجَىٰ بَعْضُ ٱلْمَنْفَعَةِ . . . .

وقوله : (يُوَقِّفه) بفتح الواو وتشديد القاف المكسورة لا غير على الأفصح الأشهر ، قال النوويُّ : (فلا يَصِحُّ أن يُقرأ هنا بالتخفيف ؛ لأنَّ اللغةَ الفصيحة الشهيرةَ : وَقَّفْتُ فلاناً على كذا بالتشديد ، فلو كان مخففاً . . لكان حقُّه أن يُقال : بأنْ يَقِفَه على التمييز ، بخلاف ما قدَّمناه في قوله : « تُوَقَّفَ على جُمْلَتِها »)[1] أي : فإنه بالتخفيف والتشديد معاً .

والفاءُ في قوله : (**فإذا كان الأَمْرُ**) فاءُ الفصيحة ؛ لأنها أفصحتْ عن جوابِ شرطٍ مُقدَّرٍ ، تقديرُه : إذا عَرَفْتَ ما ذكرتُه لك وأردتَ بيان ما هو الأَوْلَى والأَحْرَى . . فأقول لك : إذا كان الأمرُ المرغوبُ والشأنُ المطلوبُ (**في هـٰذا**) الفنِّ والشأنِ كائناً (**كما وَصَفْنا**)هُ ؛ أي : كائناً كالحُكْم الذي ذكَرْناه آنفاً مِن أَنَّ ضبطَ القليلِ أيسرُ على المَرْءِ من معالجة الكثير .

وأَتَى المصنِّفُ بنون العظمة ؛ إشارةً إلى استحقاقه العظمةَ ؛ لكونه من أهل العلم على سبيل التحدُّث بالنِّعْمة ، وجوابُ إذا مذكورٌ بقوله : (**فالقَصْدُ**) أي : فالتوجُّهُ بالجَنَانِ والاشتغالُ باللِّسان .

وقولُه : (منه) مُقدَّمٌ على محلِّه ؛ لأنه صفةٌ للقليل المذكور بعدَه ، والجارُّ والمجرورُ في قوله : (**إلى الصحيحِ**) متعلِّقٌ بالقَصْد ؛ أي : فالقصدُ والتوجُّهُ بالقلب إلى الصحيح (القليلِ) الكائنِ منه ؛ أي : من هـٰذا الفنّ ، والاشتغالُ به باللسان ؛ أي : صرفُ الهمَّة إلى تحصيلِ القليل منه وضَبْطِه (**أَوْلَى**) وأَحْرَى وأَحَقُّ (**بهم**) أي : بالعوامِّ الذين لا تمييزَ عندهم ؛ لسهولتِه عليهم (**من ازديادِ**) واستكثار الحديث (**السَّقِيمِ**) والضعيف ؛ لعدم معرفتهم بأسبابه وعِلَلِه ، وعدمِ صلاحيتهم للتمييزِ بين مراتبه ، (**وإنَّما يُرْجَى**) ويطمع (**بعضُ المنفعةِ**) أي : حصولُ شيءٍ من المنفعة والفائدة .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/٤٦) .

وقولُه : (في الاستكثارِ) متعلِّقٌ بـ(يُرْجَى) ، أو بمحذوفٍ صفةٍ لـ(المنفعة) على أَنَّ أَلْ في(المنفعة) جنسيةٌ ، فهو بمنزلة النكرة ، والسينُ والتاءُ في (الاستكثار) زائدتان أو للطلب ؛ أي : وإنما يُرْجَى حصولُها في الاستكثار (من هـٰذا الشَّأْنِ) والفنِّ ، يعني : عِلْمَ الحديث .

قال النوويُّ : (والمرادُ من عِلْم الحديث : تحقيقُ معاني المتون ، وتحقيقُ علم الإسناد ، ومعرفةُ المُعَلَّل منه ، لا مُجرَّدُ السماع والإسماع والكتابة ، والمرادُ بالإكثارِ منه : الاعتناءُ بتحقيقه ، والبحثُ عن خَفِيِّ معاني المتون وعِلَلِ الأسانيد ، والفِكْرُ في ذلك ، ودوامُ الاعتناء به ، ومراجعةُ أهل المعرفة به ، ومطالعةُ كُتُبِ أهل التحقيق فيه ، وتقييدُ ما حَصَّلَ من نفائسه وغيرها ، فيحفظُها الطالب بقَلْبه ، ويُقَيِّدُها بالكتابة ، ثم يُدِيمُ مطالعةَ ما كَتَبَه ، ويتحرَّى التحقيق فيما يكتبُه ويَتَثَبَّتُ فيه ، فإنه فيما بعد ذلك يصيرُ معتمداً عليه ، ويُذَاكِرُ بمحفوظاته مِنْ ذلك مَنْ يشتغل بهـٰذا الفنّ ، سواءٌ كان مِثْلَه في المرتبة أو فوقَه أو تحتَه ؛ فإنَّ بالمذاكرة يثبتُ المحفوظ ويتحرَّرُ ويتأكدُ ويتقرَّرُ ويزدادُ بحسب كثرة المذاكرة ، ومذاكرةُ حاذِقٍ في الفنّ ساعةً أنفعُ من المطالعة والحفظ ساعاتٍ بل أياماً .

ولْيَكُنْ في مُذاكراتِه متحرِّياً الإنصافَ ، قاصداً الاستفادةَ أو الإفادةَ ، غيرَ مُتَرَفِّعٍ على صاحبه بقَلْبه ولا بكلامه ، ولا بغير ذلك من حالهِ ، مُخَاطِباً له بالعبارةِ الجميلةِ اللَّينةِ ، فبهـٰذا ينمو عِلْمُه ، وتَزْكُو محفوظاتُه ، والله أعلم) اهـ[1]

وقوله : (وجَمْعِ المُكَرَّرات) معطوفٌ على (الاستكثار) .

وقوله : (منه) أي : من هـٰذا الشأن والعلم .

وقولهُ : (لخاصَّةٍ من الناس) متعلِّقٌ بـ(يُرْجَى) أي : وإنما يُرْجَى حصولُ بعضِ المنفعةِ والفائدةِ في الاستكثار من هـٰذا العلم وفي جميع الأحاديث المُكَرَّرات منه لخاصَّةٍ من الناس الذي هو ضدُّ العامة ، وبَيَّنَ الخاصَّةَ بقوله : حالة كون الخاصَّة

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٤٧ـ٤٨) .

مِمَّنْ رُزِقَ فِيهِ بَعْضَ ٱلتَّيَقُّظِ وَٱلْمَعْرِفَةِ بِأَسْبَابِهِ وَعِلَلِهِ ، فَذَلِكَ ـ إِنْ شَاءَ ٱللهُ ـ يَهْجُمُ .

(مِمَّنْ رُزِقَ) وأُعْطِيَ (فيه) أي : في هٰذا العلم (بعضَ التيقُّظِ والمعرفةِ) ، أو الكائن ذلك الخاصّ ممَّن رُزِقَ وأُعْطِيَ في هٰذا العلم شيئاً من التيقُّظ والتنبُّه على غوامضه ، وشيئاً من المعرفة والإدراك[1] (بأسبابِهِ وعِلَلِه) أي : بأسبابِ هٰذا العلم وعِلَلِه[2] .

والمرادُ بـ(أسبابه) : الواقعةُ التي وَرَدَ فيها الحديثُ ، والمرادُ بـ(عِلَلِه) : أسبابٌ خَفِيَّةٌ تقتضي ضَعْفَ الحديثِ مع أَنَّ ظاهرَه السلامةُ منها ، وتَقَعُ تارةً في الإسناد وهو الأكثرُ ، وتارةً في المتن .

قال ابنُ الصلاح : (معرفةُ عِلَلِ الحديثِ من أَجَلِّ علوم الحديث وأَدَقِّها وأَشْرَفِها ، وإنما يَضْطَلِعُ بذلك أهلُ الحِفْظِ والخِبْرَةِ والفَهْمِ الثاقب) اهـ[3]

وسيأتي بيانُ حقيقة المُعَلَّل وبيانُ كونِ جَمْعِ طُرُقِ الحديث يُسْتَعَانُ به على معرفة عِلَلِه .

(فذلك) الخاصُّ الذي رُزِقَ فيه بعضَ التيقُّظِ والمعرفةِ ، وفي « السنوسي » : (الإشارةُ إمَّا راجعة إلى مَنْ رُزِقَ بعضَ التيقُّظ أو إلى خاصَّةٍ من الناس بتأويله بالمذكور)[4] .

(إنْ شاءَ اللهُ) سبحانه وتعالىٰ هُجُومَه على الفائدة ، وعَلَّقَ بالمشيئة ؛ امتثالاً للآية السابقة .

(يَهْجُمُ) بضم الجيم من باب دخل ؛ أي : يُقْدِمُ ويقع ، وفي « المختار » :

---

(١) قال السنوسي : (قولُه : « ممَّنْ رُزِقَ بعضَ التيقُّظ » بيانٌ للناس أو لخاصَّة ، فمِنْ لبيان الجنس ؛ أي : الذين رُزِقوا ، فعَلَى أنها بيانٌ للناس : لا يكون كُلُّ مَنْ رُزِقَ بعضَ التيقُّظ ينفعه الاستكثارُ ، عاماً لكُلِّ مَنْ رُزِقَ بعضَ التيقُّظ) . « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٨) .

(٢) قال السنوسي : (والضميرُ في « أسبابه وعِلَلِه » يعودُ على السقيم ، ويَصِحُّ عَوْدُ الضمير في أسبابِهِ على التيقُّظ ، إلاَّ أنه يلزم عليه تفكيك الضمائر ؛ إذ الضميرُ في عِلَلِه لا يَصِحُّ فيه ذلك) . (المصدر السابق) .

(٣) « علوم الحديث » (ص٨١) في النوع الثامن عشر : معرفة الحديث المعلَّل .

(٤) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٨) .

بِمَا أُوتِيَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى ٱلْفَائِدَةِ فِي ٱلِاسْتِكْثَارِ مِنْ جَمْعِهِ ، فَأَمَّا عَوَامُّ ٱلنَّاسِ ٱلَّذِينَ هُمْ بِخِلَافِ مَعَانِي ٱلْخَاصِّ . . . .

(هَجَمَ على الشيءِ بَغْتةً من باب دَخَلَ ، وهَجَمَ غَيْرَه يتعدَّى ويلزم ، وهَجَمَ الشتاءُ : دَخلَ ، وهَجْمَةُ الشتاءِ : شِدَّةُ بَرْدِه ، وهَجْمَة الصيفِ : حَرُّهُ)اهـ

وقال النوويُّ : (هو بفتح الياء وكسر الجيم ، هـٰكذا ضبطناه ، وهـٰكذا هو في نُسَخِ بلادنا وأصولِها ، وذَكَرَ القاضي عِيَاضٌ أنه رُوي كذا ، ورُوي « ينهجم » بنون بعد الياء .

ومعنى « يَهْجُمُ » : يَقَعُ عليها وينال بُغْيَتَهُ منها ، قال ابنُ دُرَيْد : انْهَجم الخباءُ إذا وَقَعَ)[1] .

(بما أُوتِيَ) وأُعْطِيَ (مِنْ ذلك) التيقُّظِ ؛ أي : بسبب ما أعطاهُ اللهُ سبحانه من ذلك التيقُّظِ والمعرفةِ ، وفي « السنوسي » : (الباء سببيةٌ ، والإشارةُ راجعةٌ إلى بعض التيقُّظِ والمعرفة ، أو إلى نفس التيقُّظ والمعرفة ، وهو أظهر ، و« مِنْ » على الأول لبيان الجنس ، وعلى الثاني للتبعيض ، والله تعالىٰ أعلم)اهـ[2]

(على الفائدةِ) والمنفعةِ الكائنةِ (في الاستكثارِ مِنْ جَمْعِهِ) أي : في الإكثار من جَمْعِ مُكَرَّراته ؛ أي : مُكَرَّرات هـٰذا العلم ، ويبلغ إلى تلك الفائدة وينال بُغْيَتَه منها .

قال السنوسي : (وحاصلُ ما أشارَ إليه الإمامُ مسلمٌ رحمه الله تعالىٰ : أَنَّ الصحيحَ القليلَ أعونُ على المقصود من الضبط والتفهُّم والدِّراية ، بخلاف الكثير ؛ فإنه يُوجِبُ تَشَتُّتَ البالِ والسآمةَ ، لاسيَّما إنْ قَصُرَتْ درجتُه ، وبالجملة : فليس العلمُ بكثرة الرواية ، وكثيراً ما اشتغل بعضُ الناس بمُجَرَّدِ التكاثُر ففاته خيرٌ كثير حتى مات على أَرْدَأِ جَهْلٍ ، والعياذُ بالله)اهـ[3]

(فأمَّا عَوَامُّ الناسِ الذين) لم يُرْزَقُوا بعضَ التيقُّظِ والمعرفةِ في هـٰذا الفنّ : فـ(هُمْ) موصوفون (بخلافِ) أي : بضِدّ (معاني الخاصّ) وأوصافه الكائن ذلك

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٤٧) ، و« إكمال المعلم » (١/ ٨٩) .

(٢) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٨) .

(٣) المصدر السابق .

مِنْ أَهْلِ ٱلتَّيَقُّظِ وَٱلْمَعْرِفَةِ . . فَلاَ مَعْنَىٰ لَهُمْ فِي طَلَبِ ٱلْكَثِيرِ ، وَقَدْ عَجَزُوا عَنْ مَعْرِفَةِ ٱلْقَلِيلِ . . . .

الخاصّ (مِنْ أهلِ التيقُّظِ والمعرفةِ) فيه وأصحابهما (. . فلا مَعْنَى لهم) أي : فلا فائدةَ لهؤلاءِ العوامّ المذكورين (في طَلَبِ) جَمْع (الكثيرِ) من هـٰذا العلم (و) الحالُ أنهم (قد عَجَزُوا عن معرفةِ القليلِ) منه ، ولم يقدروا على إدراكه فضلاً عن الكثير منه .

قال السنوسي(١) : (قوله : « وقد عَجَزُوا » هو بفتحِ الجيم في الماضي وكسرِها في المستقبل ، وهي اللغةُ الفصيحة ، وحَكَى الأصمعيُّ لغةً أُخرى بعكس الأُولى ، وفي القرآن : ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـٰذَا ٱلْغُرَابِ﴾ فجاء على اللغة الفصيحة) .

فصل في ذكر نبذة من أقسام الحديث وبيان أنواعه(٢)

قال ابنُ الصلاح : (الصحيح من الحديث : هو الحديث المُسْنَدُ الذي يَتَّصِلُ إسنادُه بنَقْلِ العَدْلِ الضابطِ عن العَدْلِ الضابطِ إلى مُنتهاه ، ولا يكون شاذاً ولا مُعَلّلاً)(٣) .

وفي هـٰذه الأوصاف احترازٌ عن المرسَل والمُنْقَطِع والمُعْضَل والشاذّ ، وما فيه علّةٌ قادحةٌ ، وما في راويه نوعُ جَرْح .

أمّا الحسن : فهو قسمان :

أحدهما : الحديثُ الذي لا يخلو رجالُ إسناده من مستورٍ لم تتحقّق أهليتُه ، غيرَ أنه ليس مُغَفَّلاً كثيرَ الخطإ فيما يرويه ، ولا هو مُتَّهمٌ بالكذب في الحديث ، ويكون متنُ الحديث مع ذلك قد عُرِفَ بأنْ رُوِيَ مِثْلُه أو نحوُه من وجهٍ آخرَ أو أكثرَ حتى اعْتَضَدَ ، فيَخْرُجُ بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً ، وكلامُ الترمذي على هـٰذا القسم يُتنزّل .

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/٨) ، واختصره من كلام النووي في « شرح صحيح مسلم » (١/٤٨) .

(٢) ذكره الإمام السنوسي في « مكمل إكمال الإكمال » (١/٦ـ٨) ، وهو مختصرٌ من كلام الإمام ابن الصلاح في « علوم الحديث » .

(٣) « علوم الحديث » (ص ١٠ ، ٢٧ـ٢٨ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٧ـ٣٨ ، ٨٩ـ٩٠ ، ٦٩ـ٧١ ، ٨١ـ٨٣ ، ٨٤ـ٨٥ ، ٤٧ ، ٥٢ـ٥٣ ، ٥٤) .

. . . .

الثاني : أن يكون راويه من المشهورين بالصِّدْقِ والأمانةِ غيرَ أنه لم يَبْلُغْ درجةَ رجال الصحيح ؛ لكونه يَقْصُرُ عنهم في الحفظ والإتقان ، وهو مع ذلك يرتفع عن حالِ مَنْ يُعَدُّ ما يَتَفَرَّدُ به من حديثه منكراً ، ويُعْتَبَرُ في كل هذا ـ مع سلامة الحديث من أنْ يكونَ شاذّاً ومنكراً ـ سلامتُه من أن يكون مُعَلّلاً ، وعلى القسم الثاني يتنزّل كلام الخَطَّابي .

وكتابُ أبي عيسى التِّرمذي رحمه الله تعالىٰ أصلٌ في معرفة الحديث الحَسَن ، وهو الذي نَوَّهَ باسمه وأَكْثَرَ من ذِكْرِهِ في « جامعه »[1] ، ومن مَظَانِّه « سننُ أبي داود » .

وفي قول الترمذيِّ وغيرِه : (هٰذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ) إشكالٌ ؛ لأن الحَسَنَ قاصرٌ عن الصحيح ، ففي الجَمْعِ بينهما جَمْعٌ بين نَفْيِ ذلك وإثباتِه ، وجوابُه : أَنَّ ذلك راجعٌ إِلى الإِسناد ، فإِذا رُوِيَ الحديثُ الواحدُ بإِسنادين أحدهما إِسنادٌ حَسَنٌ والآخرُ إِسنادٌ صحيحٌ . فالمعنى أنه حَسَنٌ بالنِّسْبة إِلى إِسنادٍ ، صحيحٌ بالنسبة إِلى إِسنادٍ آخر ، أو أرادَ بالحَسَن معناه اللُّغوِيَّ ، وهو ما تميلُ إِليه النفسُ ولا يأباه القلب دون المعنى الاصطلاحي .

واعلم : أَنَّ الضعيفَ من الحديث : هو كُلُّ حديثٍ لم يجتمع فيه صفاتُ الحديثِ الصحيحِ ولا صفاتُ الحديث الحَسَن المذكوراتُ فيما تقدَّم ، وتدخل تحته أقسامٌ كثيرةٌ نَمَّاها أَبو حاتم بن حِبَّان إِلى تسعةٍ وأربعين قسماً ، منها : الموضوع ، والمقلوب ، والشاذّ ، والمُعَلَّل ، والمُضطَرِب ، والمُرْسَل ، والمُنْقَطِع ، والمعضَل ، والمنكَر ، إِلى غير ذلك من الأقسام المذكورة في علم الحديث .

فالموضوع : شَرُّ الأحاديث الضعيفة ، وحقيقتُه : هو المُخْتَلَقُ المصنوعُ ، ولا تَحِلُّ روايتُه لأحدٍ في أيِّ معنىً كان إِلاَّ مقروناً ببيان وَضْعِه ، بخلاف غيره من

---

(١) زاد الإمام ابن الصلاح في « علوم الحديث » (ص٣٢) : (ويُوجَدُ في متفرِّقاتٍ من كلامِ بعضِ مشايخه والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما) اهـ ، وهٰذا يُفِيدُ أَنَّ ذكر الحديث الحَسَن انتشر وشاع قبل زمان الإمام الترمذي ، ولكن الإمام الترمذي هو الذي شهره ونوّه بذِكْرِه واستعمله بكثرةٍ في كتابه ، والله أعلم .

. . . .

الأحاديث الضعيفة التي تحتملُ الصِّدْقَ في الباطن حيث جازَ روايتُها في الترغيب والترهيب .

ويُعرف وَضْعُ الحديث بإقرارِ وَضْعِه ، أو ما يتنزَّل منزلتَه من قرينةِ حال الراوي والمَرْوِيّ ، فقد وُضِعَتْ أحاديثُ طِوالٌ يَشْهَدُ بوَضْعِها ركاكةُ ألفاظِها ومعانيها ، والواضعون أصنافٌ ، وأعظمُهم ضرراً قومٌ منسوبون إلى الزُّهْدِ ، وَضَعُوا الحديث احتساباً فيما زَعَمُوا فتَقَبَّلَ الناسُ موضوعاتِهم .

وأمَّا **المقلوب** : فهو نَحْوُ حديثٍ مشهورٍ عن سالم جُعل عن نافع ؛ ليصيرَ بذلك غريباً مرغوباً فيه .

قال ابنُ الصلاح : (وكذلك ما رُوِّينا : أَنَّ البُخَارِيَّ رحمه الله تعالىٰ قَدِمَ بغدادَ ، فاجتمعَ قَبْلَ مجلسهِ قومٌ من أصحاب الحديث وعَمَدُوا إلى مائة حديثٍ فَقَلَبُوا متونَهَا وأسانيدَها ، وجعلوا متنَ هـٰذا الإسناد لإسنادٍ آخر ، وإسنادَ هـٰذا المتن لمتنٍ آخر ، ثم حضروا مجلسه وألقوها عليه ، فلمَّا فَرَغُوا من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة . . الْتَفَتَ إليهم ، فَرَدَّ كُلَّ متنٍ إلى إسناده ، وكُلَّ إسنادٍ إلى مَتْنِه ، فَأَذْعَنُوا له بالفَضْلِ)[1] .

وأمَّا **الشاذُّ** : فعن الشافعي : ليس معناه أن يرويَ الثقةُ ما لا يروي غيره ، وإنما الشاذُّ أنْ يرويَ الثقةُ حديثاً يُخَالِفُ ما روى الناسُ .

وحكى الحافظُ أبو يعلى الخليليُّ نحوَ هـٰذا عن جماعةٍ من أهل الحجاز ، ثم قال : الذي عليه حُفَّاظُ الحديثِ : أَنَّ الشاذَّ من الحديث ما ليس له إلا إسنادٌ واحدٌ يَشُذُّ بذلك شيخٌ ، ثقةً كان أو غيرَ ثقة ، فما كان عن غير ثقةٍ . . فمتروكٌ لا يُقبل ، وما كان عن ثقةٍ . . يُتَوَقَّفُ فيه ولا يُحْتَجُّ به .

وذَكَرَ الحاكمُ : (أَنَّ الشاذَّ هو الحديثُ الذي يَنْفَرِدُ بهِ ثِقَةٌ من الثقات ، وذَكَرَ أنه

---

(١) « علوم الحديث » (ص٩١) ، وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ عقب إيراده هـٰذه القصة : (قلتُ : هنا نخضع للبُخاري ، فما العجب من رَدِّه الخطأ إلى الصواب ، بل العجب من حفظه للخطإ على ترتيبِ ما ألقوه عليه من مرّةٍ واحدة) « تغليق التعليق » (٥/ ٤١٥) .

. . . .

يغاير المُعَلّل مِن حيثُ إنَّ المعلّلَ وُقِفَ على علّتِه الدَّالةِ على جهة الوَهَم فيه ، والشاذُّ لم يُوقَفْ فيه على ذلك)[1] .

قال ابنُ الصلاح : (أمَّا ما حَكَمَ بهِ الشافعيُّ بالشذوذ . . فلا إشكالَ في أنه شاذٌّ غيرُ مقبول ، وأمَّا ما حُكِيَ عن غيرِه . . فيُشكل بما يَنفَرِدُ به العَدْلُ الحافظُ الضابطُ كحديث : « إنما الأعمال بالنيات » ؛ فإنه حديثٌ قد تَفَرَّدَ بهِ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم تَفَرَّد به عن عُمَرَ : علقمةُ بنُ وَقَّاص ، ثم عن علقمة محمدُ بنُ إبراهيم ، ثم عنه يحيى بنُ سعيد)[2] .

فهٰذا وأشباهُهُ يُبَيِّنُ لك أنه ليس الأمرُ في ذلك على الإطلاق الذي أَتَى به الخليليُّ والحاكمُ ، بل الأمرُ في ذلك على تفصيلٍ نُبَيِّنُه فنقول :

إذا انفردَ الراوي بشيءٍ . . يُنْظَرُ فيه :

فإنْ كان ما انْفَرَدَ به مخالفاً لما رواه مَنْ هو أَوْلَى منه بالحفظِ لذلك وأضبط . . كان ما انفردَ به شاذاً مردوداً .

وإنْ لم تَكُنْ فيه مخالفةٌ لما رواه غيرهُ ، وإنما هو أمرٌ رواه هو ولم يَرْوِهِ غيرُه . . فيُنْظَر :

فإنْ كان عَدْلاً حافظاً موثوقاً بإتقانهِ وحفظهِ . . قُبِلَ ما انْفَرَدَ بهِ ، ولم يَقْدَح الانفرادُ فيه .

وإنْ لم يَكُنْ ممَّنْ يُوثَقُ بحِفْظِهِ وإتقانهِ لذلك الذي انْفَرَدَ به . . كان انفرادُهُ به مُزَحْزِحاً له عن حَيِّز الصحيح .

ثُمَّ هو بعدَ ذلك دائرٌ بين مراتبَ متفاوتةٍ بحَسَبِ الحال فيه ، فإن كان المنفردُ به غيرَ بعيدٍ من درجة الحافظِ الضابط المقبولِ تفرُّده . . اسْتَحْسَنَّا حديثَه ذلك ، ولم نَحُطَّهُ إلى قَبيلِ الحديث الضعيف ، وإنْ كان بعيداً من ذلك . . رَدَدْنا ما انْفَرَدَ به ، وكانَ من قَبيلِ الشاذِّ المنكر .

---

(١) « معرفة علوم الحديث » (ص١١٩) .

(٢) « علوم الحديث » (ص٦٩ـ٧١) .

. . . .

فيظهرُ بذلك أَنَّ الشَّاذَّ المردودَ قسمان :

أحدهما : الحديث الفرد المخالف .

والثاني : الفَرْدُ الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يَقَعُ جابراً لِمَا يُوجِبُهُ التفرُّدُ والشُّذُوذُ من النكارة والضَّعْف .

وأمَّا المُنْكَر : فهو الشاذُّ المردود .

وأمَّا المُعَلَّل ـ ويُسمِّيه أهلُ الحديث المعلولَ ؛ وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس : العِلَّة والمعلول ، مَرْذُولٌ عند أهلِ العربيةِ واللغة ـ : فهو الحديثُ الذي اطُّلِعَ فيه على عِلَّةٍ تَقْدَحُ في صحتهِ مع أَنَّ ظاهرَه السلامةُ منها ، ويتطرقُ ذلك إلى الإسنادِ الذي رجالُهُ ثِقاتٌ ، الجامعِ شروطَ الصحة من حيث الظاهرُ ، ويُسْتَعانُ على إدراكها بتفرُّدِ الراوي وبمخالفةِ غيره له مع قرائنَ تنضمُّ إلى ذلك تُنَبِّهُ العارفَ بهذا الشأن على إرسالٍ في الموصول ، أو وَقْفٍ في المرفوع ، أو دخولِ حديثٍ في حديثٍ ، أو وَهَمِ واهمٍ بغير ذلك .

وكثيراً ما يُعلّلون الموصولَ بالمرسل ، مثل : أنْ يجيءَ الحديثُ بإسنادٍ موصولٍ ، ويجيءَ أيضاً بإسنادٍ منقطعٍ أقوى من إسناد الموصول ، ولهذا اشْتَمَلَتْ كُتُبُ عِلَلِ الحديث على جَمْعِ طُرُقِه .

قال الخطيبُ أبو بكر : السبيلُ إلى معرفة علّة الحديث : أنْ يُجْمَعَ بين طُرُقهِ ، ويُنْظَرَ في اختلافِ رُوَاتِهِ ، ويُعتبر بمكانِهم في الحفظ ومنزلتِهم في الإتقان والضبط .

ورُوي عن عليّ بن المَدِيني قال : (البابُ إذا لم يُجْمَعْ طُرُقُهُ لم يَتَبَيَّنْ خطؤه)[1] .

ثم قد تَقَعُ العِلَّةُ في إسناد الحديث وهو الأكثر ، وقد تَقَعُ فِي مَتْنِهِ ، ثم ما يَقَعُ في الإسناد قد يَقْدَحُ في صِحَّة الإسنادِ والمتنِ جميعاً كما في التعليل بالإرسال والوقف ، وقد يَقْدَحُ في صحَّةِ الإسناد خاصَّةً من غير قَدْحٍ في صحة المتن .

ومن أمثلة ما وقعت العلّةُ في إسناده من غير قَدْحٍ في المتن : ما رواه الثقةُ يَعلى بنُ

(١) انظر « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » (٢/ ٢٧٠) (مبحث كتب الطرق المختلفة) .

. . . .

عبيدٍ عن سفيان الثَّوْري عن عَمْرو بن دِينارٍ عن ابن عُمَرَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم قال : « البيِّعانِ بالخِيارِ . . . » الحديث ، فهذا إسنادٌ مُتَّصلٌ بنقْلِ العَدْل عن العَدْل ، وهو معلَّل غير صحيح ، والمتنُ على كُلِّ حالٍ صحيحٌ ، والعِلَّةُ في قوله : (عن عَمْرو بن دينار) ، إنما هو (عن عبد الله بن دينار) ، كذا رواه الأئمَّةُ من أصحاب سفيان عنه ، فوَهِمَ يَعلى بنُ عبيدٍ في العُدُول إلى عَمْرو بنِ دينارٍ وإنْ كان أيضاً ثقةً .

ومثالُ العلَّة في المتن : ما انفَرَدَ بهِ مسلمٌ بإخراجه في حديث أنسٍ من اللفظ المُصرِّح بنَفْي قراءة ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ، فعَلَّلَ قوم روايةَ اللفظ المذكور لمَّا رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه : فكانوا يستفتحون القراءةَ بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ من غير تَعَرُّضٍ لِذِكْرِ البسملة ، وهو الذي اتَّفَقَ البخاريُّ ومسلمٌ على إخراجه في « الصحيح » ، ورأَوْا أَنَّ مَنْ رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وَقَعَ له ، ففَهِمَ مِنْ قوله : كانوا يستفتحون بـ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ أنهم كانوا لا يُبَسْمِلُون ، فرواه كما فَهِمَ وأَخطأَ ؛ لأنَّ معناهُ : أَنَّ السورة التي كانوا يستفتحون بها من السُّوَر هي الفاتحة ، وليس فيه تَعَرُّضٌ لذِكْرِ التسمية .

وانْضَمَّ لذلك أمورٌ ، منها : أنه ثَبَتَ عن أنسٍ أنه سُئِلَ عن الافتتاح بالتسمية فذَكَرَ أنه لا يَحْفَظُ فيه شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأمَّا المُضْطَرِبُ من الحديث : فهو الذي تختلف الروايةُ فيه ، فيرويه بعضُهم على وَجْهٍ ، وبعضُهم على وَجْهٍ آخَرَ مخالفٍ له ، وإنما يُسَمَّى مضطرباً إذا تساوت الروايتان ، أمَّا إذا تَرَجَّحَتْ إحداهما بحيث لا تُقاومها الأُخرى . . فالحكمُ للراجحة ، ولا يُطْلَقُ عليه حينئذٍ وصفُ المضطرب ولا له حُكْمُه .

ثم قد يقعُ الاضطرابُ في متن الحديث ، وقد يقعُ في الإسناد ، وقد يقعُ ذلك من راوٍ واحدٍ ، وقد يقعُ من رواةٍ ، والاضطرابُ مُوجِبٌ لضعف الحديث ؛ لإشعاره بأنه لم يُضْبَطْ .

وأما المُرْسَلُ : فقيل: هو قول التابعي مطلقاً: (قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم)، وقيلَ بقَيْدِ أن يكون التابعيُّ كبيراً، وهو الذي لَقِيَ جُمْلَةً من الصحابة وجَالَسَهم .

ثُمَّ إِنَّا ـ إِنْ شَاءَ ٱللهُ ـ مُبْتَدِئُونَ فِي تَخْرِيجِ مَا سَأَلْتَ ، وَتَأْلِيفِهِ عَلَى شَرِيطَةٍ . . . . . .

وقيل : المُرْسَلُ ما سَقَطَ من إسناده راوٍ فأكثرُ مطلقاً ، وحاصله قولان .

وأمَّا المُنْقَطِعُ : فقال الحاكم : هو الإسنادُ الذي يسقط منه راوٍ قبلَ الوصول إلى التابعي ، ويُطْلَقُ أيضاً على ما ذُكِرَ فيه بعضُ رواته بلفظٍ مُبْهَمٍ نحو : عن رجلٍ أو شيخٍ أو غيرِهما ، وقال أبو عُمر بنُ عبد البرّ : (المرسلُ مخصوصٌ بالتابعين ، والمنقطعُ أعمُّ منه ، وهو كُلُّ ما لا يَتَّصِلُ إسنادهُ)[1] .

وأمَّا المُعْضَل ـ بفتح الضاد ـ : فهو عبارةٌ عمَّا سَقَطَ من إسناده اثنان فصاعداً ، وهو أَخصُّ من المنقطع ، فكُلُّ معضَلٍ منقطعٌ ، وليس كُلُّ منقطعٍ مُعْضَلاً ، قال ابنُ الصلاح[2] : (وأصحابُ الحديث يقولون : أعضله فهو معضَلٌ بفتح الضاد ، وهو اصطلاحٌ مُشْكِلُ المأخذ من حيث اللغةُ ، وبَحَثْتُ فوجدتُ له قولَهم : أَمْرٌ عَضِيلٌ ؛ أي : مُسْتَغْلِقٌ شديدٌ ، ولا التفاتَ في ذلك إلى مُعْضِل بكسر الضاد وإن كان مِثْلَ عَضِيل في المعنى) اهـ سنوسي

ثم وَعَدَ المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ بما سيذكره في كتاب الإيمان إلى آخر الكتاب وبَيَّنَ طريقتَه في ذلك فقال :

(**ثُمَّ**) بعد ما تقدَّم لك نَذْكُرُ ونقولُ : (**إِنَّا**) نحن (**إِنْ شَاءَ ٱللهُ**) تعالى ابتداءَنا وشروعَنا فيما سيأتي (**مُبْتَدِئُون**) أي : مفتتحون وشارعون (**في تخريجِ**) أي : في تلخيصِ وبيانِ (**ما سألتَ**) أيها الطالب تلخيصَه وبيانَه لك من جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يُقال : خَرَّجَ الشيءَ تخريجاً إذا بَيَّنَ له وجهاً ، وخرَّجَ اللبنَ إذا أَخرَجَ زُبْدَه وخلاصتَه ، (**و**) شارعون في (**تأليفِه**) أي : في تأليفِ وجَمْعِ ما سألتَني جَمْعَه لك في كتابٍ مُؤَلَّفٍ من جملة الأخبار المأثورة .

وقولُه : (**على شَرِيطَةٍ**) تَنَازَعَ فيه كُلٌّ من التخريج والتأليف ، والشريطةُ لغةٌ في الشرط ، معناها : إلزامُ الشيءِ والتزامُه ، يُقال : شَرطَ عليه كذا إذا ألزمه ، وشَرَطَه على نفسه إذا التزمه ، يَشرِطُه ويَشرُطُه بكسر الراء وضمّها لغتان ، وجمع الشريطة :

---

(١) « التمهيد » (١/١٩ ـ ٢١) .

(٢) « علوم الحديث » (ص٥٤) .

سَوْفَ أَذْكُرُهَا لَكَ ، وَهُوَ : إِنَّا نَعْمِدُ إِلَىٰ جُمْلَةِ مَا أُسْنِدَ مِنَ ٱلْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنَقْسِمُهَا عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ . . . .

شرائط ، وجمع الشَّرْط : شُرُوط[1] .

وجملةُ قولهِ : (**سوف أَذْكُرُها**) وأُبيّنُها (**لكَ**) قريباً متصلاً بهـٰذا الكلام ، و(سوف) هنا بمعنى السين التي للاستقبال القريب في محلّ الجرّ صفة لشَرِيطةٍ .

والمعنى : ثم إِنَّا شارعون في تخريج ما سألتَنيه وفي تأليفهِ حالَ كونه مقيّداً بقيدٍ سأذكره لك متّصلاً بهـٰذا الكلام ؛ أي : مشتملاً على قيدِ التزمتُه في ذلك التأليف .

(**وهو**) أي : ذلك الشرطُ ، وذَكَّرَ الضميرَ ؛ لأنَّ التاءَ فيه ليستْ للتأنيث بل هي تاء المصدر ؛ أي : وذلك الشرطُ ما يتضمّنه قولي (**إِنَّا**) نحن (**نَعْمِدُ**) ونقصدُ في تأليفنا هـٰذا (**إلى**) ذِكْرِ (**جُمْلَةِ**) وبعضِ (**ما أُسْنِدَ**) ورُوِيَ بسندٍ متّصلٍ من أوله إلى آخره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حالةَ كونهِ (**من الأخبارِ**) والأحاديثِ المرفوعةِ إليه صلى الله عليه وسلم .

وقوله : (**نَعْمِدُ**) بكسر الميم من باب ضَرَبَ ، يُقال : عَمَدَ إلى الشيء يَعْمِدهُ إذا قصده واهْتَمَّ به .

قال النووي : (وليس المرادُ بالجملة جميعَ الأخبار المُسْندةِ ؛ لِمَا عُلِمَ أنه لم يذكر الجميعَ بل ولا النِّصْف ؛ لأنه قد قال : ليس كُلُّ حديثٍ صحيحٍ وضعتُه هـٰهنا)[2] .

وقولُه : (**عن رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم**) متعلق بـ(أُسْنِدَ) .

وقولهُ : (**فنَقْسِمُها**) معطوفٌ على (نَعْمِدُ) أي : نقسمُها باعتبار صحّتِها وضعفِها ونجعلُها (**على ثلاثةِ أقسامٍ**) وأنواعٍ :

الأولُ : ما رواه الحُفَّاظُ الْمتقِنُون .

---

(١) انظر « شرح صحيح مسلم » للنووي (١/ ٤٨) ، و« مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٩) .
(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٤٨) .

والثاني : ما رواه المستورون المتوسّطون في الحِفْظ والإتقان .

والثالث : ما رواه الضعفاء المتروكون .

وأنه إذا فَرَغَ من القسم الأول . . أَتْبَعَه الثانيَ ، وأمّا الثالث . . فلا يُعَرِّجُ عليه كما سيذكره فيما بعدُ .

(و) نَقْسِمُها باعتبار حالِ رواتِها على (ثلاثِ طَبَقاتٍ) ودرجاتٍ كائناتٍ (من النَّاسِ) الراوين لها ، الأول منها : الحُفَّاظ المُتقِنون ، والثاني : الحُفَّاظُ المستورون ، الثالث : الضعفاء المتروكون .

والطبقاتُ جمعُ طبقةٍ ، وهم القوم المتشابهون من أهل العصر الواحد[1] .

قال السنوسي : (وقد اختلف العلماءُ في إتيانه في هـٰذا الكتاب بالقسمين الأولين ، فقال الإمامان الحافظان أبو عبد الله الحاكمُ وصاحبُه أبو بكرٍ البيهقيُّ رحمهما الله تعالىٰ : إنَّ المنيّةَ اخْتَرَمَتْ مسلماً رحمه الله تعالىٰ قبل إخراج القسم الثاني ، وإنه إنما ذَكَرَ القسمَ الأولَ فقط)[2] .

وذَهَبَ القاضي عِيَاضٌ[3] رحمه الله تعالىٰ إلى أنه أَتَى في أبواب هـٰذا الكتاب

(١) وقال العلامة محمد عبد الحيّ اللكنوي : (والطبقةُ عند أصحاب هـٰذا الفنّ : عبارةٌ عن جماعةٍ اشتركوا في السنّ ـ ولو تقريباً ـ ولُقِيِّ المشايخ ، بأن يكون شيوخُ هـٰذا شيوخَ ذلك ، أو يُماثِل ، وربما اكْتَفَوْا بالاشتراك في التلاقي) ثم أفاض في بيان طبقات الصحابة والتابعين واختلاف العلماء في تقسيمها باعتبارات معيّنة . « ظفر الأماني » (ص٩٤) .

(٢) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٩) ، و« المدخل إلى الصحيح » (ص١١٢) ، وقال الإمام أبو العباس القرطبي رحمه الله تعالىٰ : (وظاهرُ هـٰذا : أَنَّ مسلماً أَدْخَلَ في كتابه الطبقتَيْن المتقدمتَيْن : الأولى والثانية ، غيرَ أَنَّ أبا عبد الله الحاكم قال : « إنَّ مسلماً لم يُدخل في كتابه إلاَّ أحاديث الطبقة الأولى فقط ، وأمّا الثانية والثالثة . . فكان قد عَزَمَ على أن يُخرج حديثهما فلم يُقَدَّرْ له إلا الفراغ من الطبقة الأولى واخترمتْه المنيّة . . . » ومساقُ كلامه لا يقبل ما قاله الحاكم ، فتأمّله) « المفهم » (١/ ١٠٢) .

(٣) « إكمال المعلم » (١/ ٨٦ـ٨٧) .

. . . .

بحديث الطبقتَيْن الأُولَيَيْن ، وأتَى بأسانيد الثانية منهما على طريق الإتباع للأولى والاستشهادِ بها ، أو حيث لم يَجِدْ في البابِ من الأولى شيئاً ، وكأَنَّ الحاكمَ تأوَّلَ أنه إنما أراد أنْ يُفرِدَ لكُلِّ طبقةٍ كتاباً ويأتي بأحاديثها خاصَّة منفردةً ، وليس ذلك مرادَه(١) .

---

(١) وقال الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٢/ ٥٧٥-٥٧٧) ما نصُّه : (قال الحافظ أبو القاسم ابنُ عساكر في أول « الأطراف » له بعد أنْ ذكر « صحيح البخاري » : ثم سلك سبيله مسلمُ بنُ الحجّاج ، فأخذَ في تخريج كتابهِ وتأليفه ، وترتيبه على قسمين ، وتصنيفه ، وقصدَ أن يَذْكُرَ في القسم الأول : أحاديثَ أهلِ الإتقان ، وفي القسم الثاني : أحاديثَ أهل السَّتْرِ والصدقِ الذين لم يبلُغوا درجة المتَثَبِّتين ، فحالت المنيَّةُ بينه وبين هـٰذه الأُمنيّة ، فمات قبل استتمام كتابه ، غيرَ أن كتابه مع إعْوازِهِ اشتهَرَ وانتشر .

وقال الحاكم : أراد مسلمٌ أن يخرج « الصحيح » على ثلاثة أقسام ، وعلى ثلاثِ طبقاتٍ من الرُّواة ، وقد ذَكر هـٰذا في صدر خُطبته ، فلم يُقدَّر له إلا الفراغُ من الطبقة الأولى ، ومات . ثم ذكر الحاكمُ مقالةً هي مُجرَّد دعوى ، فقال : إنه لا يَذْكُر من الأحاديثِ إلا ما رواه صحابيٌّ مشهورٌ له راويان ثقتان فأكثر ، ثم يرويه عنه أيضاً راويان ثقتان فأكثر ، ثم كذلك مَن بعدهم ، فقال أبو علي الجَيَّاني : المراد بهـٰذا أَنَّ هـٰذا الصحابي أو هـٰذا التابعي قد روى عنه رجلان ، خَرَج بهما عن حدِّ الجهالة .

قال القاضي عِياض : والذي تَأَوَّله الحاكمُ على مُسلم من اخترامِ المنيَّة له قبل استيفاء غرضِه إلا من الطبقة الأولى ، فأنا أقول : إنكَ إذا نظرتَ في تقسيم مسلم في كتابِهِ الحديث على ثلاثِ طبقاتٍ من الناس على غير تَكرار ، فذكر أَنَّ القسمَ الأولَ : حديثُ الحُفّاظ ، ثم قال : إذا انقضى هـٰذا . . أتبعَتُه بأحاديثِ مَنْ لم يُوصف بالحِذق والإتقان ، وذكر أَنَّهم لاحِقون بالطبقة الأولى ، فهـٰؤلاء مذكورون في كتابه لمن تَدَبَّر الأبواب ، والطبقة الثانية قومٌ تكلَّم فيهم قومٌ ، وزكَّاهم آخرون ، فخَرَّج حديثَهم عمَّن ضُعِّف أو اتُّهم ببدعة ، وكذلك فعل البخاريُّ .

ثم قال القاضي عِياض : فعندي أَنَّه أتى بطبقاتِه الثلاث في كتابه ، وطرح الطبقةَ الرابعة .

قلتُ : بل خرَّج حديث الطبقةِ الأولى ، وحديثَ الثانية إلا النَّزْرَ القليل مما يستنكرُه لأهل الطبقة الثانية ، ثم خرَّج لأهلِ الطبقةِ الثالثة أحاديثَ ليست بالكثيرة في الشواهدِ والاعتبارات والمتابعات ، وقَلَّ أن خَرَّج لهم في الأصول شيئاً ، ولو استُوعبتْ أحاديثُ أهلِ هـٰذه الطبقة في=

. . . .

تنبيه :

عاب عائبون على مسلمٍ روايتَه في « صحيحه » عن جماعةٍ من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا على شرط الصحيح ، وأُجيب بأَوْجُهٍ ذَكَرَها ابنُ الصلاح رحمه الله تعالىٰ :

الأول : أن يكون ذلك فيمَنْ هو ضعيفٌ عند غيره ثقةٌ عنده ، ولا يُقال : الجَرْحُ مُقَدَّمٌ ؛ لأنَّ ذلك حيث يكون الجَرْحُ مُفَسَّرَ السببِ .

الثاني : أن يكون ذلك واقعاً في المتابعاتِ والشواهدِ لا في الأُصول .

الثالث : أن يكون ضَعْفُ الضعيفِ الذي احْتَجَّ به طَرَأَ بعد أَخْذِه عنه .

الرابع : أنْ يَعْلُوَ بالشخص الضعيف إِسنادُه ، وهو عنده من رواية الثقات نازلٌ ،

= « الصحيح ». . لجاء الكتابُ في حجمِ ما هو مرَّة أخرى ، ولَنَزَل كتابُه بذلك الاستيعاب عن رُتبة الصحة ، وهم كعطاءِ بن السائب ، وليث بن أبي سليم ، ويَزيد بن أبي زياد ، وأبان بن صَمْعَة ، ومحمدِ بن إسحاق ، ومحمد بن عَمْرو بن علقمة ، وطائفةِ أمثالهم ، فلم يُخَرِّج لهم إلا الحديثَ بعد الحديث إذا كان له أصلٌ ، وإنما يسوق أحاديثَ هـٰؤلاء ، ويُكثِر منها أحمدُ في « مُسنده » ، وأبو داود ، والنسائي وغيرهم ، فإذا انحطُّوا إلى إخراج أحاديث الضُّعفاء الذين هم أهل الطبقة الرابعة. . اختاروا منها ، ولم يستوعبوها على حسب آرائهم واجتهاداتهم في ذلك .

وأما أهل الطبقة الخامسة ، كمن أُجْمِع على اطِّراحه وَتَرْكِه لعدم فهمه وَضَبْطِهِ ، أو لكونهِ مُتَّهماً. . فيندرُ أن يُخرج لهم أحمدُ والنسائيُّ ، ويُوردُ لهم أبو عيسى فَيُبَيِّنه بحسبِ اجتهاده ، لـٰكنه قليلٌ ، ويُوردُ لهم ابنُ ماجهْ أحاديثَ قليلة ولا يُبَيِّن ، والله أعلم ، وقلَّ ما يورِد منها أبو داود ، فإنْ أوردَ. . بَيَّنَهُ في غالب الأوقات .

وأما أهل الطبقة السادسة كغُلاة الرافضة والجهميّة الدعاة ، وكالكذابين والوضّاعين ، وكالمتروكين المهتوكين ، كعُمر بن الصُّبْح ، ومحمدِ المصلوب ، ونوحِ بن أبي مريم ، وأحمد الجُوَيباري ، وأبي حُذيفة البخاري. . فما لهم في الكتب حرفٌ ، ما عدا عُمر ؛ فإنَّ ابنَ ماجهْ خرَّجَ له حديثاً واحداً فلم يُصِبْ ، وكذا خَرَّج ابن ماجهْ للواقديّ حديثاً واحداً ، فدَلَّسَ اسمه وأبهمه) اهـ

. . . .

فيقتصر على العالي ، ولا يُطَوِّلُ بإضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل الشأن ذلك ، والله أعلم . اهـ سنوسي[1]

فائدة :

وجملةُ الضعفاء المتروكين الذين أدخلهم مسلمٌ في « جامعه » على سبيل المتابعة والمقارنة ستةَ عَشَرَ رجلاً : (١) يحيى بن فلان في المقدمة : مجهول ، (٢) مصعب ابن شَيْبة : لين الحديث ، (٣) عِيَاض بن عبد الله الفِهْري المَدَني : فيه لين ، (٤) الوليد بن أبي الوليد عثمان : فيه لين ، (٥) زَمْعة بن صالح : ضعيفٌ[2] ، (٦) سُلَيْمان بن قَرْم بن معاذ : ضعيف[3] ، (٧) عبد الله بن عُمر بن حفص بن عاصم بن عُمر بن الخطاب : ضعيف ، (٨) عبد الكريم بن أبي المُخَارِق البصري : ضعيف ، (٩) عبد الملك بن الربيع بن سَبْرة بن مَعْبَد الجُهني : ضعيف[4] ، (١٠) علي بن

(١) « صيانة صحيح مسلم » (ص٩٦ـ١٠٠) ، و« مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٩) .

(٢) قال الحافظ المزّي : (روى له مسلمٌ مقروناً بمحمد بن أبي حفصة) . « تهذيب الكمال » (٩/ ٣٨٩) .

قلتُ : وحديثه في « صحيح مسلم » (٢/ ٩٨٥) في كتاب الحج (٨٠ـ باب النزول بمكة للحاج وتوريث دورها) حديث رقم (١٣٥١/ ٤٤٠) .

(٣) قال الحافظ ابن حجر : (ذكره الحاكم في باب من عيب على مسلم إخراج حديثهم ، وقال : غمزوه بالغلوّ في التشيُّع وسوء الحفظ جميعاً ، أعني سُلَيْمان بن قَرْم) .

قلتُ : روى له مسلمٌ حديثاً واحداً في المتابعات (٤/ ٢٠٣٤) في آخر كتاب البرّ والصلة والآداب (٥٠ـ باب المرء مع من أحبّ) حديث رقم (٢٦٤٠/ ١٦٥) .

قال الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » (١٦/ ١٨٨) : (سُلَيْمَان بن قَرْم : هو بفتح القاف وإسكان الراء ، وهو ضعيف ، لكنْ لم يَحْتَجَّ به مسلمٌ بل ذكره متابعة ، وقد سبق أنه يذكرُ في المتابعة بعضَ الضعفاء ، والله أعلم) .

(٤) قال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » (٦/ ٣٩٣) : (وقال أبو الحَسَن بنُ القطّان : لم تَثْبُتْ عدالتُه ، وإنْ كان مسلمٌ أخرج له . . فغير مُحتَجٍّ به . اهـ ، ومسلمٌ إنما أخرج له حديثاً واحداً في المُتْعة متابعةً ، وقد نبَّهَ على ذلك المؤلِّفُ) . يعني الحافظَ المِزِّيَّ في « تهذيب الكمال » (١٨/ ٣٠٦ـ٣٠٧) . =

. . . .

زيْد بن جُدْعان : ضعيف[1] ، (١١) عُمر بن حمزة بن عبد الله بن عُمر بن الخطاب : ضعيف[2] ، (١٢) محمد بن يزيد بن محمد بن كثير الرفاعي : ضعيف[3] ، (١٣) مُجَالِد بنَ سعيد بن عُمَيْر الهَمْداني : ضعيف[4] ، (١٤) النعمان بن راشد الجَزَري : ضعيف ولٰكن احْتَجَّ به مسلم[5] ، (١٥) أبو عَقِيل يحيى بن المتوكل صاحب بُهَيَّة : ضعيف ، (١٦) يزِيد بن أبي زياد القُرشي الكوفي : ضعيف .

= قلتُ : وحديثه رواه مسلم في « صحيحه » (٢/ ١٠٢٥) في كتاب النكاح (٣ـ باب نكاح المتعة . . .) حديث رقم (١٤٠٦/ ٢٢) ، ولفظه : (أَمَرَنَا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمُتْعة عام الفتح حين دَخَلْنا مكة ، ثم لم نَخْرُجْ منها حتى نهانا عنها) .

(١) روى له مسلم في « صحيحه » (٣/ ١٤١٥) مقروناً بثابتٍ البُناني في كتاب الجهاد والسير (٣٧ـ باب غزوة أُحد) حديث رقم (١٧٨٩/ ١٠٠) .

(٢) قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (١٠/ ٨٣) : (وأمَّا تضعيف القاضي عياض لحديث أبي هريرة بعُمر بن حمزة . . فهو مختلَفٌ في توثيقه ، ومثلُه يُخرِجُ له مسلمٌ في المتابعات) ، وانظر أيضاً (٢/ ٤٩٧) .

(٣) قلتُ : روى له الإمام مسلم حديثين : أحدهما : في كتاب الزكاة (١٨ـ باب الترغيب في الصدقة قبل أنْ لا يُوجد مَنْ يقبلها) حديث رقم (١٠١٣/ ٦٢) ، والآخر : في كتاب الفتن وأشراط الساعة (١٨ـ باب لا تقوم الساعة حتى يمرّ الرجل بقبر الرجل فيتمنّى أن يكون مكان الميت من البلاء) حديث رقم (١٥٧/ ٥٤) . وانظر « هدي الساري » (ص٢٣٦) و(٤٤٢) .

(٤) قلتُ : روى له مسلمٌ حديثاً واحداً في « صحيحه » (٢/ ١١١٧) في كتاب الطلاق (٦ـ باب المطلّقة ثلاثاً لا نفقة لها) حديث رقم (١٤٨٠/ ٤٢) مقروناً بغيره ، فقال : حدثني زُهير بن حرب ، حدثنا هُشَيْم ، أخبرنا سَيَّارٌ وحُصَيْنٌ ومغيرةُ وأشعثُ ومُجالِدٌ وإسماعيل بن أبي خالد وداود ، كُلُّهم عن الشعبي .

قال النووي في « شرح صحيح مسلم » (١٠/ ١٠٢) : (ومُجَالِدٌ : هو بالجيم ، وهو ضعيف ، وإنما ذكره مسلمٌ هنا متابعةً ، والمتابعةُ يدخل فيها بعضُ الضعفاء) .

(٥) قلتُ : روى له مسلمٌ في المتابعات ، وحديثه في « صحيحه » (٤/ ١٩٠٤) في كتاب فضائل الصحابة (١٥ـ باب فضائل فاطمة بنت النبي عليها الصلاة والسلام) حديث رقم (٢٤٤٩/ ٩٦) .

عَلَىٰ غَيْرِ تَكْرَارٍ ، إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ لاَ يُسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةُ مَعْنَىً ، أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَىٰ جَنْبِ إِسْنَادٍ لِعِلَّةٍ تَكُونُ هُنَاكَ ؛ لِأَنَّ ٱلْمَعْنَى ٱلزَّائِدَ فِي ٱلْحَدِيثِ ٱلْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ حَدِيثٍ تَامٍّ ، فَلاَ بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ ٱلْحَدِيثِ ٱلَّذِي فِيهِ مَا وَصَفْنَا مِنَ ٱلزِّيَادَةِ ، . . . .

وقولُه : (على غيرِ تكْرَارٍ) ولا إعادةٍ متعلِّقٌ بقوله : (نَعْمِدُ) و(على) فيه بمعنى مِنْ ؛ أي : إِنَّا نَعْمِدُ إلى ذِكْرِ جملة ما أُسْنِدَ من الأخبار من غير تكرارٍ ولا تَرْدَادٍ ، ولا إعادةٍ لتلك الأخبار مرَّةً بعد مرَّةٍ (إلاَّ أنْ يأتيَ) ويقَعَ في الكتاب (مَوْضِعٌ) ومَحَلٌّ (لا يُسْتَغْنَى فيه) أي : في ذلك الموضع (عن تَرْدَادِ) وتكرارِ (حديثٍ) موصوفٍ بأنْ يكونَ (فيه) أي : في ذلك الحديثِ (زيادةُ مَعْنىً) وفائدةٍ ؛ أي : موصوف بكون معنىً زائد على الحديث السابق فيه .

وقولُه : (أو إسنادٌ) بالرفع معطوفٌ على قوله : (موضعٌ) أي : أو يأتي في الكتاب إسنادٌ لاحقٌ (يَقَعُ) ويذكر (إلى جَنْبِ إسنادٍ) أي : بعد إسنادٍ سابقٍ .

وقولُه : (لِعِلَّةٍ) متعلِّقٌ بـ(يَقَعُ) أي : يذكر ذلك اللاحق بعد السابق لعلةٍ وفائدةٍ (تكونُ) وتُوجَدُ (هُنَاكَ) أي : في الإسناد اللاحق دون السابق كتصريحه بالسماع والسابقُ مُعَنْعَنٌ ، أو في اللاحق عُلُوٌّ وفي السابق نزولٌ .

والحاصلُ : أَنَّ التكرارَ تارةً يكونُ للحديث بزيادةٍ فيه ، وتارةً يكون للإسناد ، وإِنِ اتَّحَدَ الحديثُ . . ففي هاتين الحالتين يحصل التكرار ؛ (لأنَّ المَعْنَى الزائدَ في الحديثِ) اللاحقِ .

وقولُه : (المُحْتَاجَ إليه) بالنصب صفةٌ للمعنى ، وجملةُ قولِهِ : (يقومُ مَقَامَ حديثٍ تامٍّ) في محلّ الرفع خبر أَنَّ ؛ أي : وإنما حَصَلَ التكرارُ حينئذٍ ؛ لأنَّ المعنى الزائدَ في الحديثِ الثاني المحتاجَ إليه في إثبات حُكْمٍ من الأحكام قائمٌ مقامَ حديثٍ تامٍّ مستقلٍّ في عدم الاستغناء عن ذِكْرِه .

(فـ) حينئذٍ (لا بُدَّ) ولا غِنىً (من إعادةِ) وتكرارِ (الحديثِ الذي فيه) أي : في ذلك الحديث (ما وَصَفْنا) هُ وذَكَرناه آنفاً (من الزِّيادةِ) المحتاجِ إليها بقولنا : (عَنْ

أَوْ أَنْ يُفَصِّلَ ذَٰلِكَ ٱلْمَعْنَىٰ مِنْ جُمْلَةِ ٱلْحَدِيثِ عَلَى ٱخْتِصَارِهِ إِذَا أَمْكَنَ ، . . . . . .

تَرْدَادِ حديثٍ فيه زيادةُ معنىً) .

وقولهُ : (أو أنْ يُفَصِّلَ ذلكَ المَعْنَى) الزائدُ المحتاجُ إليه في محل الجرّ معطوف على (إعادةِ الحديث) أي : فلا بُدَّ من إعادة الحديثِ الذي فيه ذلك المعنى الزائدُ بتمامه إنْ لم يُمكن فَصْلُ ذلك المعنى الزائدِ من بَقِيَّةِ الحديث ، بأن كان المعنى الزائدُ متعلِّقاً بالبقية من حيث المعنى أو الإعرابُ ، بحيث يختلُّ البيانُ وتختلُّ الدلالةُ بتَرْكِ بقية الحديث وذكرِ المعنى الزائد فقط ، أو من فَصْل ذلك المعنى الزائد (من جُمْلَةِ الحديثِ) وبقيّتِهِ ، ويُذكر (على) حِدَتِه بلا إعادة بقية الحديث مع (اختصارِهِ) أي : مع اختصار ذلك المعنى الزائد .

والاختصارُ : إيجازُ اللفظ مع استيفاء المعنى المرادِ ، وقيل : رَدُّ الكلام الكثير إلى القليل الذي فيه معنى الكثير[1] (إذا أَمْكَنَ) فصْلُ ذلك المعنى الزائدِ من بقيّة الحديث ، وذلك بأن كان الزائدُ غيرَ متعلِّقٍ بالباقي من حيث المعنى أو الإعرابُ ، بحيث لا يختلُّ البيانُ ولا تختلف الدلالة بتَرْكِه ، سواءٌ جَوَّزْنا الروايةَ بالمعنى أم لا ، وسواءٌ رواه قَبْلُ تامّاً أم لا .

وحاصلُه : أَنَّ الحديثَ المُشْتَمِلَ على معنىً زائدٍ على ما ذُكِرَ أَوَّلاً لابُدَّ من إعادته تامّاً إنْ كان للمعنى الزائد منه تعلُّقٌ بما بقي تحقيقاً أو شكاً ، أو من ذِكْرِ ذلك المعنى الزائدِ منه وَحْدَه إنْ أمكنَ قَطْعُه وحدَه اختصاراً ؛ لعدم تَعَلُّقِه بما بَقِيَ تحقيقاً[2] .

فائدة :

وهٰذه المسألةُ ـ أعني روايةَ بعض الحديث ـ اختلف العلماءُ فيها ، فمنهم مَنْ مَنَعَهُ مطلقاً بناءً على مَنْعِ الرواية بالمعنى ، ومنَعَه بعضهم وإن جازت الرواية بالمعنى إذا لم يكن رواه هو أو غيرُه بتمامه قبل هٰذا ، وجَوَّزَه جماعةٌ مطلقاً ، ونَسَبَه القاضي عِيَاضٌ إلى مسلم ، والصحيحُ ـ الذي ذهب إليه الجمهورُ والمحققون ـ التفصيلُ ، فيجوزُ ذلك من العارف إذا كان ما تَرَكَهُ غيرَ مُتعلِّقٍ بما رواه ، سواء جَوَّزْنا الروايةَ بالمعنى أم لا ،

---

(١) « شرح صحيح مسلم » للنووي (١/ ٤٩) .

(٢) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٩ـ١٠) .

وَلَـٰكِنْ تَفْصِيلُهُ رُبَّمَا عَسُرَ مِنْ جُمْلَتِهِ ، فَإِعَادَتُهُ بِهَيْئَتِهِ ـ إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ ـ أَسْلَمُ . فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا بُدّاً مِنْ إِعَادَتِهِ بِجُمْلَتِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مِنَّا إِلَيْهِ . . . .

رواه قبلُ تامّاً أم لا ، والمنعُ فيما تعلَّق معناه بالمتروك .

هـٰذا إِذا ارتفعتْ منزلتُه عن التُّهمة ، فأمَّا مَنْ رواه تامّاً ثم خاف إِنْ رواه ثانياً ناقصاً أن يُتّهم بزيادةٍ أوّلاً أو بنسيانٍ لغفلةٍ أو قِلَّةِ ضَبْطٍ . . فلا يجوز له النقصان .

قال النوويُّ : (وأمَّا تقطيعُ المصنِّفين الحديثَ الواحدَ في الأبواب . . فهو بالجوازِ أَوْلَى ، بَلْ يَبْعُدُ طَرْدُ الخلاف فيه ، وقد اسْتَمرَّ عليهِ عملُ الأئمَّةِ الحُفَّاظِ الأَجِلَّةِ)[1] .

وحَمَلَ قومٌ قولَ مسلم هنا على مذهب الجمهور من القول بالتفصيل ، وهو ظاهر ، والله أعلم . اهـ سنوسي[2]

وقولُه : (ولكنْ تفصيلُهُ رُبَّما عَسُرَ) استدراكٌ على قوله : (أو أَنْ يُفَصَّلَ ذلك المعنى . . . إِذا أَمْكَنَ) ؛ رفعاً لتوهُّم ثبوت تفصيله إِذا أمكن مطلقاً ؛ أي : سواءٌ عَسُرَ أم لا ؛ أي : ولكنْ تفصيلُ ذلك المعنى الزائدِ (من جُمْلَتِه) أي : من جُمْلَةِ الحديثِ وبقيَّتِه قد يَعْسُرُ ويَشُقُّ في بعض الأحاديث مع إِمكانه ، بأنْ كان الزائدُ مرتبطاً بالباقي ، أو يُشكّ في ارتباطه به[3] .

والجارُّ والمجرورُ في قوله : (مِنْ جُمْلَتِه) متعلِّقٌ بالمبتدإِ لا بِعَسُرَ كما أشرنا إِليه في الحلّ .

(فإِعادتهُ) أي : فحينئذٍ إِعادةُ الحديثِ (بهَيْئَتِهِ) أي : بتمامهِ (إِذا ضَاقَ ذلك) أي : إِذا عَسُرَ وشَقَّ تفصيلُ الزائدِ من جُمْلَتِه ، وهـٰذه الجملة لا حاجةَ إِلى ذِكْرِها فهي حَشْوٌ ، (أَسْلَمُ) من الخطإِ والزَّللِ ، وأَوْضَحُ في البيان والاستدلال .

(فأَمَّا ما وَجَدْنا بُدّاً) وغِنىً (مِنْ إِعادتهِ) وذِكْرِهِ ثانياً ؛ أي : فأمَّا الحديثُ الذي وَجَدْنا بُدّاً وغِنىً من إِعادتهِ وتردادهِ (بجُمْلَته) وتمامهِ (من غيرِ) حصولِ (حاجةٍ مِنَّا إِليه) أي : من غيرِ حصولِ حاجةٍ وعرض لنا إِلى إِعادته كبيان سماع راوٍ من شيخه ؛

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٤٩) .

(٢) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٩) .

(٣) انظر « شرح صحيح مسلم » (١/ ٤٩) .

فَلاَ نَتَوَلَّىٰ فِعْلَهُ إِنْ شَاءَ ٱللهُ تَعَالَىٰ . فَأَمَّا ٱلْقِسْمُ ٱلأَوَّلُ : فَإِنَّا نَتَوَخَّىٰ أَنْ نُقَدِّمَ ٱلأَخْبَارَ ٱلَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ ٱلْعُيُوبِ مِنْ غَيْرِهَا ، . . . .

لأنَّ المؤلِّفَ ربما أخرج الحديثَ الذي لا حاجة إلى ذِكْرِه وإعادته أصلاً ليُبيِّنَ سماع راوٍ من شيخه لكونه أَخْرَجَ له قبلَ ذلك مُعَنْعَناً كما ذكره السيوطي في « التدريب » (١/ ٩٣) .

وقولُهم : (لابُدَّ من هـٰذا) معناه : لا عوضَ منه . اهـ سنوسي[(١)]

(. . فلا نَتَوَلَّى فِعْلَه) أي : فلا نُلزم ولا نُوجِبُ على أنفسنا فعلَ إعادةِ ذلك الحديث ولا نقصدُه ، يُقال : تولَّى الشيء إذا لزمه .

(إِنْ شاءَ اللهُ) سبحانه و(تَعَالَىٰ) أي : تَرَفَّع عن كُلِّ ما لا يَلِيقُ بهِ عدمَ تولينا إعادته ، وعلَّقَ بالمشيئةِ لما مَرَّ .

وهـٰذا التفصيل هو ما الْتَزَمَ بهِ الإمامُ مسلمٌ رحمه الله تعالىٰ في « جامعه » ؛ فإنه أعادَ أحاديثَ كثيرةً وكَرَّرَها ، ولكنْ إعادتُه وتكرارُه في كتابه كُلِّه متناً أو سنداً لم تخلُ من فائدةٍ وغَرَضٍ ، فإذا حَصَلَ التكرارُ في كتابه متناً أو سنداً . . فلا بُدَّ من البحث عن غَرَضِه فيهِ .

والفاءُ في قوله : (فأمّا القِسْمُ الأَوَّلُ) فاءُ الفصيحةِ ؛ لأنها أفصحت عن جوابِ شرطٍ مُقدَّرٍ تقديرُه : إذا عَرَفْتَ أنا نَعْمِدُ إلى جُمْلَةِ ما أُسْنِدَ من الأخبار فنَقْسِمُها على ثلاثةِ أقسامٍ وثلاثِ طبقاتٍ ، وأردتَ بيانَ تلك الأقسامِ الثلاثةِ . . فأقول لك :

أمَّا القسمُ الأولُ من أقسام الحديث الثلاثة وأقسام الطبقات الثلاثة : (فـ) مذكورٌ في ضمن قولي : (إنَّا) نحن (نَتَوَخَّىٰ) أي : نتحَرَّى ونقصدُ ، وفي « المختار » : (تَوَخَّى مرضاتَه : تَحَرَّى وقَصَدَ) اهـ (أَنْ نُقَدِّمَ) في كُلِّ بابٍ وحُكْمٍ من الأحكام (الأخبارَ) أي : ذِكْرَ الأخبارِ والأحاديثِ (التي هي أَسْلَمُ) باعتبار متونها ؛ أي : أكثرُ سلامةً (من العُيُوبِ) أي : من أسباب الضعف كالشُّذوذ والنَّكارة والاضطراب (مِنْ) سلامة (غيرِها) منها ، والعيوبُ جَمْعُ عَيْبٍ ، والعَيْبُ : النَّقِيصةُ والفسادُ .

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٠) .

وَأَنْقَىٰ مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا أَهْلَ ٱسْتِقَامَةٍ فِي ٱلْحَدِيثِ ، وَ . . . .

وقولهُ : (وأَنْقَى) ـ بالنون والقاف ـ معطوفٌ على قوله : (أَسْلَمُ) أي : ونُقَدِّم الأخبارَ التي هي أَنْقَى وأَصْفَى وأَخْلَصُ باعتبار أسانيدها من العيوب كالإرسال والانقطاع والتدليس والتخليط ؛ أي : أكثرُ نقاءً من العيوب من نقاء غيرها منها .

و(مِنْ) في قوله : (مِنْ أَنْ يكونَ نَاقِلُوها) تعليليةٌ[1] متعلِّقةٌ بـ(أَسْلَمُ) و(أَنْقَى) على سبيل التنازع .

وعبارة السنوسي : (وهنا تمَّ الكلامُ على قوله : « أسلمُ » و« أنقى » ، ثم ابتدأ ببيان سبب كونها أسلمَ وأنقى فقال : « مِنْ أَنْ يكونَ ناقلوها أهل استقامةٍ » فالظاهرُ أَنَّ « مِنْ » تعليليةٌ ، وعَدَلَ إلى المضارع في قوله : « يكونَ » ؛ لقَصْدِ الاستمرار ، والله أعلم) اهـ[2]

أي : فإنَّا نتَوَخَّى أن نُقَدِّمَ الأخبارَ التي هي أَسْلَمُ وأَنْقَى من العُيُوبِ ؛ لأجل كون رواتِها وناقليها (أهلَ استقامةٍ) وعدالةٍ وثباتٍ وثِقَةٍ (في) علم (الحديثِ ، و) أهلَ

---

(١) قال الإمام النووي رحمه الله تعالىٰ : (والظاهرُ أنَّ لفظة « مِنْ » هنا للتعليل ؛ فقد قال الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر الأسدي في كتابه « شرح اللمع » في باب المفعول له : اعْلَمْ : أنَّ الباء تقوم مقام اللام ، قال الله تعالىٰ : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ ، وكذلك « مِنْ » ، قال الله تعالىٰ : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ ، وقال أبو البقاء في قوله تعالىٰ : ﴿ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ : يجوزُ أن يكون للتعليل ، والله أعلم) . « شرح صحيح مسلم » (١/ ٥٠) .

(٢) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٠) ، وأكثر هـٰذه العبارة من « شرح صحيح مسلم » للنووي (١/ ٥٠) ، وقال العلاَّمة السِّنْدي : (قولهُ : « فإنَّا نَتَوَخَّى » خبرٌ عن « القسمُ الأولُ » بحسب المعنى ؛ أي : فهي الأخبارُ التي هي أَسْلَمُ من العيوب التي تَوَخَّيْنا أنْ نُقَدِّمها ، وقولهُ : « أَسْلَمُ وأَنْقَى » هما من السلامة والنقاء ، وهما يتعدّيان بكلمة « مِنْ » ، ولابُدَّ لهما بعد ذلك من كلمة « مِنْ » التفضيلية ، فمِنْ في قوله : « من العيوب » للتعدية ، و« مِنْ » في قوله : « مِنْ غيرِها » تفضيليةٌ ، وهما متعلِّقان بـ« أَسْلَم » ، ولابُدَّ من تقديرِ مثلهما « لأَنْقَى » ، تركتا لفظاً لدلالة العطف عليه ، وأمَّا « مِنْ » في قوله : « مِنْ أنْ يكونَ » فتعليليةٌ ؛ أي : لأجلِ أن يكون ، وهـٰذا هو الصواب ، وأمَّا اعتبارُها تفضيليةً بتقديرِ « ذات » فلا وَجْهَ له عند التأمّل الصائب ، فليُفهم) . « الحلّ المفهم » (ص٧) .

إِتْقَانٍ لِمَا نَقَلُوا ، لَمْ يُوجَدْ فِي رِوَايَتِهِمُ ٱخْتِلَافٌ شَدِيدٌ ، وَلَا تَخْلِيطٌ فَاحِشٌ ؛ كَمَا قَدْ عُثِرَ فِيهِ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِنَ ٱلْمُحَدِّثِينَ ، . . . .

(إِتْقانٍ) وإِحْكامٍ وضَبْطٍ (لِمَا نَقَلُوا) ورَوَوْا من الأخبار حالَ كَوْنِهم (لم يُوجَدْ في رِوَايَتِهِم) ونَقْلِهِم غالباً (اختلافٌ شديدٌ) أي : كثيرٌ ؛ أي : مخالفةٌ كثيرةٌ لرواية غيرهم من الثقات ، فلا تَضُرُّ المخالفةُ النادرةُ ولا اليسيرةُ في ضَبْطِهِم ؛ لأنه لا يُمكن الاحترازُ منها .

وقولُه : (ولا تخليطٌ فاحشٌ) معطوفٌ على (اختلافٌ شديدٌ) أي : وحال كونهم لم يُوجَدْ في رواياتِهم نفسِها غالباً تغييرٌ فاحشٌ واضطرابٌ كثيرٌ بخلاف النادر أو اليسير . . فلا يَضُرُّ في ضَبْطِهِم ؛ لتعذُّرِ الاحتراز منه .

وهـٰذا تصريحٌ من المؤلِّف بما قاله أئمَّةُ الحديث : إنَّ ضَبْطَ الراوي يُعْرَفُ بأن تكونَ روايتُه ، غالباً كما رَوَى الثقاتُ ، لا يُخَالِفُهم إلاَّ نادراً ؛ فإنَّ النادر لا يَقْدَحُ لعدم إمكان التحرُّزِ منه وإن كَثُرَتْ روايتُهُ ، فأشارَ مسلمٌ إلى الأول بقوله : (أهلَ استقامةٍ) ، وإلى الثاني بقوله : (اختلافٌ شديدٌ ولا تخليطٌ فاحشٌ) . أفاده السنوسي[(١)] .

والكافُ في قوله : (كَمَا) متعلِّقةٌ بمحذوفٍ صفة لـ(اختلاف) و(تخليط) ، وَ(ما) واقعةٌ على الاختلاف والتخليط .

وقولُه : (قد عُثِرَ) بضم العين وكسر الثاء المثلثة مبنياً للمجهول بمعنى : اطُّلِعَ[(٢)] .

وقولُه : (فيه) بمعنى (عليه) نائبُ فاعلٍ لـ(عُثِرَ) ، والضميرُ فيه عائدٌ إلى (ما) الواقعةِ على الاختلاف والتخليط .

وقولُه : (على كثيرٍ من المُحَدِّثين) على فيه بمعنى في ، والمعنى : حالة كونهم

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٠) ، وهو مختصر من كلام النووي في « شرح صحيح مسلم » (١/ ٥٠) .

(٢) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٠) ، وقال الإمام المازري : (معناه : فإن اطُّلِعَ ، من قول الله تعالىٰ : ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا ﴾ . يُقال : عَثَرْتُ منه على خيانة ، أي : اطَّلَعْتُ ، وأعثرتُ غيري أطلعتُه ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ أي : أطلعنا عليهم أهلَ ذلك الزمان . « المعلم بفوائد مسلم » (١/ ١٨٣) .

وَبَانَ ذَٰلِكَ فِي حَدِيثِهِمْ . فَإِذَا نَحْنُ تَقَصَّيْنَا أَخْبَارَ هَـٰذَا ٱلصِّنْفِ مِنَ ٱلنَّاسِ . . أَتْبَعْنَاهَا أَخْبَاراً يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِٱلْمَوْصُوفِ بِٱلْحِفْظِ وَٱلإِتْقَانِ . . .

لم يُوجَدْ في رواياتهم اختلافٌ شديدٌ وتخليطٌ فاحشٌ كائنان كالاختلاف والتخليط الذي قد عُثِرَ واطُّلِعَ عليه في حديثِ كثيرٍ من المُحَدِّثين المتروكين .

وقولُه : (وبَانَ ذلك في حديثِهم) معطوفٌ على قوله : (قد عُثِرَ) ، والإشارةُ في ذلك راجعةٌ إلى (ما) في قوله : (كَمَا) الواقعةِ على الاختلاف والتخليط ، والمعنى : وكالاختلاف والتخليط الذي بَانَ وظَهَرَ في حديث كثيرٍ من المُحَدِّثين المتروكين ، ويحتملُ أَنَّ قوله : (قد عُثِرَ فيه) راجعٌ للاختلاف فقط ، وأَنَّ قولَه : (بَانَ ذلك) راجعٌ إلى التخليط فقط على سبيل اللَّفِّ والنَّشْر المُرَتَّب .

والمعنى حينئذ : لم يُوجَدْ في روايتهم اختلافٌ شديدٌ كالاختلاف الذي قد عُثِرَ عليه في حديثِ كثيرٍ من المحدِّثين ، ولا تخليطٌ فاحشٌ كالتخليط الذي بَانَ وظَهَرَ في حديثهم .

والفاءُ في قوله : (فإذا نحنُ) فاءُ الفصيحة ؛ لأنها أفصحتْ عن جوابِ شرطٍ مُقَدَّرٍ تقديرُه : إذا عَرَفْتَ القسمَ الأولَ من أقسام الحديثِ وأقسامِ الرواة وأردتَ بيانَ القسم الثاني منها . . فأقول لك : إذا نحن (**تَقَصَّيْنَا أخبارَ هـٰذا الصِّنْفِ**) الأولِ ، و(تَقَصَّيْنا) هو بالقاف ؛ أي : أَتَيْنا بها على الكمال[1] ، وذَكَرْنا قُصْواها وغايَتها ؛ أي : إذا انتهينا إلى أحاديث هـٰذا الصِّنْفِ الذين هم القسمُ الأول (من) أقسام طبقات (**الناسِ**) الناقلين للأخبار والأحاديث ـ يعني بهم أهلَ الاستقامةِ والإتقانِ ـ أي : إذا أَتَيْنا بها وفرَغْنا منها (. . **أَتْبَعْناها**) أي : أَتْبَعْنا أخبارَ هـٰذا الصِّنْفِ الأول وأَرْدَفناها وأَلْحَقْنا بها على سبيل المتابعة (**أخباراً**) أي : أحاديثَ (**يَقَعُ**) ويُذْكَرُ (**في أسانيدِها**) ورجالِها (**بعضُ مَنْ ليس بالموصوفِ بالحِفْظِ**) والضَّبْطِ (**والإِتْقَانِ**) والتحقيق .

والباءُ في قوله : (بالموصوفِ) زائدةٌ في خبر ليس .

والمعنى : ذكرنا عقبها للمتابعة أخباراً يَقَعُ في أسانيدها راوٍ ليس موصوفاً بالحفظ

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٥١) ، و« مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٠) . زاد النووي : (يُقال : اقتصّ الحديث وقَصَّهُ وقصَّ الرؤيا أَتَى بذلك الشيء بكماله) .

كَٱلصِّنْفِ ٱلْمُقَدَّمِ قَبْلَهُمْ ، عَلَىٰ أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِيمَا وَصَفْنَا دُونَهُمْ . فَإِنَّ ٱسْمَ ٱلسَّتْرِ وَٱلصِّدْقِ ....

والإتقان البالغَيْنِ نهايتهما ؛ أي : ليس موصوفاً وصفاً (كـ) وَصْفِ (الصِّنْفِ المُقَدَّمِ قَبْلَهُمْ) بهما ؛ أي : كوَصْفِ الصِّنْفِ الذي اسْتَحَقَّ التقديمَ قَبْلَ مَنْ ليس موصوفاً بهما ، فالضميرُ في قوله : (قبلَهم) عائدٌ على مَنْ ليس موصوفاً بالحفظ والإتقان ، وهو القسم الثاني من أقسام الطبقات .

والمرادُ بـ(الصِّنْفِ المُقَدَّمِ) : القسمُ الأولُ المذكورُ سابقاً وقد تقدَّم ذِكْرُ الاختلافِ : هل وَفَّى بهـٰذا ، أم اخْتَرَمَتْهُ المَنِيَّةُ دونَه ؟ والراجحُ الأول . اهـ سنوسي[(١)]

و(على) في قوله : (على أنَّهم) تعليليةٌ بمعنى اللام متعلقةٌ بقوله : (أتبعَنْاها) ، والضميرُ في (أنَّهم) عائدٌ على (مَنْ ليس موصوفاً بالحفظ والإتقان) ، وخبرُ أَنَّ محذوفٌ دَلَّ عليه السِّيَاقُ ، والمعنى : وإنما أَتْبَعْناها أخبارَ مَنْ ليس موصوفاً بالحِفْظِ والإتقانِ ؛ لأنهم حُفَّاظٌ عُدُول مقبولون .

و(إنْ) في قوله : (وإنْ كانوا) غائيةٌ لا جوابَ لها على الأصحِّ ؛ أي : وإنْ كان أهلُ القسمِ الثاني من الطبقات ، أعني بهم مَنْ ليس موصوفاً بالحِفْظِ والإتقان (فيما وَصَفْنا)ه ؛ أي : ذكَرناه من الحفظ والإتقان (دُونَهم) أي : دونَ الصِّنْفِ المُقَدَّم قبلَهم ، وهم أهلُ القسم الأول من الطبقات .

والفاءُ في قوله : (فإنَّ اسمَ السَّتْرِ) تعليليةٌ بمعنى اللام المتعلقة بخبرِ أنَّ المحذوفِ ؛ أي : وإنما كانوا حُفَّاظاً مقبولين لأنَّ مُسَمَّى السَّتر أي : العِفَّةِ والخُلُوِّ من الرذائل وخوارمِ المُروءات ، و(السَّتْر) بفتح السين مصدرٌ ، قال النوويُّ : (ويُوجَدُ في أكثرِ الرواياتِ والأُصولِ مضبوطاً بكسر السين ، قال : ويُمكن تصحيحُه بأن يكون السِّتْر بمعنى المستور كالذِّبْح بمعنى المذبوح)[(٢)] ، والنِّقْض بمعنى المنقوض .

(و) مُسَمَّى (الصِّدْقِ) في الأقوال والأخبار ، والصدقُ نقيضُ الكذب والفضل

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٠) ، اختصره من كلام النووي في « شرح صحيح مسلم » (١/ ٥١) دون الإشارة إلى ذلك .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٥١) .

وَتَعَاطِي ٱلْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ ؛ كَعَطَاءِ بْنِ ٱلسَّائِبِ ، ....

والصلاح ، (و) مُسَمَّى (تَعَاطِي العِلْم) أي : تناوله ، يُقال : تعاطى الشيءَ تعاطياً إذا تَناوَلَه ، ويحتملُ أَنَّ إضافةَ اسم إلى السَّتْر وما بعده للبيان .

وقولُه : (يَشْمَلُهم) - أي : يَعُمُّهم - خبرُ إنَّ ؛ أي : وإنما كانوا مقبولينَ لا متروكينَ ؛ لشُمُولِ اسم السَّتْرِ والصِّدْق وتعاطي العلمِ إياهم كالصِّنْفِ الأول ، وذلك يقتضي قبولَ خَبَرِهم .

قال السنوسيُّ : (وقولهُ : « يَشْمَلُهم » هو بفتح الميم على اللغة الفصيحة ؛ أي : يَعُمُّهم ، ويجوزُ ضمُّها في لغةٍ ، وماضي الأول مكسورُ العين ، والثاني مفتوحها)[1] .

والمرادُ بـ(السَّتْرِ) : أن يكون الراوي مستورَ الحالِ ، وقد شَمِلَ « صحيحُ مسلم » رجالاً مستورين ومَنْ قيل في حقه : صدوقٌ ، كما يُبَيِّنُ ذلك مسلمٌ نفسه .

وهـٰؤلاء الذين ليسوا موصوفين بالحفظ والإتقان (كعطاءِ بنِ السَّائبِ) بن مالك أبي محمد - ويُقال : أبو السائب - الثقفي الكوفي التابعي ، ثقة إلا أنه اختلط في آخر عمره ، وقال في « التقريب » : صدوقٌ من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومائة ، يروي عنه البخاريُّ[2] وأصحابُ السُّنَن . اهـ ، ولم يَرْوِ عنه مسلم .

روى عن أبيه وعن أنس بن مالك وسعيد بن جُبَيْر والحَسَن البصري ، ويروي عنه إسماعيلُ بنُ أبي خالد ، وأثنى عليه أيوب السَّخْتِياني ، وقال أحمد : ثقةٌ ثقةٌ رجلٌ صالحٌ ، وتَكَلَّمُوا فيه لاختلاطه بأَخَرَةٍ ، وضَعَّفَه ابنُ معين في روايةٍ .

وقال العِجْلِيُّ : كان شيخاً ثقةً قديماً ، روى عن ابن أبي أوفى ، فمَنْ سَمِعَ منه قبل اختلاطه . . فهو صحيحُ السماع ، ومَنْ سَمِعَ منه متأخراً أو شُكَّ فيه . . فهو ساقطٌ .

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٠) ، وهو للنووي في المصدر السابق .

(٢) قلتُ : له في « صحيح البخاري » حديثٌ واحدٌ عن سعيد بن جُبَيْر عن ابن عباس في ذكر الحوض مقرونٌ بأبي بشر جعفر بن أبي وَحْشِيَّة أحدِ الأثبات ، وهو في تفسير سورة الكوثر . وهـٰذا الحديث (٦٥٧٨) رواه عنه هُشَيْم ، وسماعُ هُشَيْم من عطاء بن السائب بعد اختلاطه ، فلذلك أخرج له البخاري هـٰذا الحديث مقروناً بأبي بِشْر . انظر « هدي الساري » (ص٤٢٥) ، و« فتح الباري » (١١/ ٤٧٠) .

ومن السامعين منه قبلَ الاختلاطِ : سفيانُ الثوري وشُعْبة ، وأمّا مَنْ سَمِعَ منه بأَخَرَةٍ . . فهو مضطربُ الحديث ، منهم هُشَيْمٌ وخالدٌ الواسطيُّ ، إلاَّ أَنَّ عطاءً بأَخَرَةٍ كان يتلقَّن إذا لَقَّنوه في الحديث ؛ لأنه غيرُ صالح الكتاب . اهـ

وعلى هـٰذا التفصيل : وَثَّقَه النَّسائيُّ وغيرُه ، وأكده ابنُ حِبَّان في « الثقات »[١] .

انظر « تهذيب التهذيب » (٧/ ٢٠٣) ، و« التاريخ » لابن مَعِين (٣/ ٤٠٣) ، و« سير أعلام النبلاء » (٦/ ١١٠) ، و« الثقات » لابن حِبَّان (٧/ ٢٥١) ، و« الكامل » لابن عدي (٥/ ١٩٩٩) .

فهو واللذان بعده وأضرابُهم من أمثلة الطبقة الثانية .

(و) كـ(يَزِيدَ بن أبي زيادٍ) القُرَشِيِّ الهاشميِّ مولاهم ، أبي عبد الله الكوفي ـ ويُقال فيه أيضاً : يزيد بن زياد ـ رأى أنساً ، قال في « التقريب » : ضعيفٌ كَبِرَ فتَغَيَّرَ فصار يتلقَّن ، وكان شِيعيّاً ، من الخامسة ، مات سنة ستٍّ وثلاثين ومائة ، روى عنه مسلم وأصحاب السنن . اهـ

وقال السنوسي : (لا يُكْتَبُ حديثُه ، خلافاً للدارقطنيِّ وابنِ عَدِيّ ؛ فإنهما قالا : يُكْتَبُ حديثُه) اهـ[٢]

روى عن مولاه عبدِ الله بن الحارث بن نوفل وأبي جُحَيْفة وإبراهيم النَّخَعي وعبد الرحمن بن أبي ليلى وأبي صالح السمَّان ومجاهد وعكرمة وغيرهم ، ويروي عنه (م عم) وإسماعيل بن أبي خالد وزائدة وشعبة وزُهَيْر بن معاوية وعبد العزيز بن مسلم وهُشَيْم وأبو عَوَانة وجماعة . اهـ « خلاصة »

---

(١) قال الحافظ ابن حجر : (فيحصل لنا من مجموع كلام الأئمة : أَنَّ سفيانَ الثوريَّ وشُعْبَة وزُهَيْراً وزائدة وحَمَّاد بن زيدٍ وأيوبَ عنه صحيح ، ومَنْ عداهم يُتوقَّفُ فيه ، إلاَّ حماد بن سلمة فاختلف قولهم ، والظاهرُ أنه سمع منه مرتين : مرةً مع أيوب كما يُومىء إليه كلامُ الدارقطني ، ومرةً بعد ذلك لمَّا دخل إليهم البصرة وسمع منه مع جريرٍ وذويه ، والله أعلم) . « تهذيب التهذيب » (٧/ ٢٠٧) ، و« هدي الساري » (ص٤٢٥) .

(٢) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٠) .

وقال أحمد: ليس بذاك ، وقال ابنُ مَعِين : ليس بالقَوِيِّ ، وكذا قال أبو حاتم[١] .

(و) كـ(لَيْثِ بنِ أبي سُلَيْمٍ) بن زُنَيْم ـ بالزاي والنون مُصَغَّراً ـ واسم أبيه : أيمن ، وقيل : أَنَس ، أبي بكر القرشي مولاهم ، أحدِ العلماءِ والنُّسَّاك .

روى عن عكرمة ومجاهد وطبقتِهِ ، ويروي عنه (م عم) ومَعْمَر وشُعْبة والثَّوْري وخَلْقٌ .

ضَعَّفَه الجماهيرُ وقالوا : اختلط واضطربتْ أحاديثُه ، وقالوا : هو ممن يُكتب حديثُه ، وقال أحمد : مُضْطَرِبُ الحديث ، وقال الفُضَيْل بن عِياض : ليثٌ أعلمُ أهلِ الكوفة بالمناسك ، وقال في « التقريب » : صَدُوقٌ اختلط أخيراً ـ وفي المطبوع : جداً ـ ولم يَتَمَيَّزْ حديثُه فتُرِكَ ، من السادسة مات سنة ثمانٍ وأربعين ومائة[٢] .

قال السنوسي : (قوله : (وأَضْرَابِهم) أي : أشباهِهم وأمثالِهم في الاختلاط ، جمع ضَرْبٍ .

قال أهل اللغة : يُقال ضَرْبٌ وضَرِيب بوزن كَرِيم بمعنى المِثْل ، وجمعُ الأول : أضراب ، وجمعُ الثاني : ضُرباء ، وبهٰذا تعرفُ أَنَّ قول القاضي عياض في لفظ مسلم : إنَّ صوابَه « ضُربائهم » ليس بشيء)[٣] .

---

(١) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ : (يَزِيد بن أبي زياد الكوفي مختلَفٌ فيه ، والجمهورُ على تضعيف حديثه ، إلاَّ أنه ليس بمتروك ، عَلَّق له البخاريُّ موضعاً واحداً في « اللباس » عقب حديث أبي بردة عن عليّ في الفتنة) . « هدي الساري » (ص٤٥٩) .

(٢) قلتُ : هكذا أرَّخ الحافظ ابن حجر سنة وفاته ، ولٰكن قال الحضرمي : مات سنة ثمان وثلاثين ومائة ، وقال ابنُ منجويه : مات سنة ثلاث وأربعين ومائة ، وقال أبو عبد الله النخلي : مات سنة إحدى أو ثنتين وأربعين ومائة . انظر : « تهذيب الكمال » (٢٤/ ٢٨٧) ، و« التاريخ الكبير » للبخاري (٧/ ٢٤٦) ترجمة (١٠٥١) .

وقال الحافظ المِزّي في آخر ترجمة (ليث بن أبي سُلَيم) : (استشهدَ به البخاريُّ في « الصحيح » ، وروى له في كتاب « رفع اليدين في الصلاة » وغيره ، وروى له مسلمٌ مقروناً بأبي إسحاق الشَّيْباني ، وروى له الباقون » . انظر : « تهذيب الكمال » (٢٤/ ٢٨٨) ، و« هدي الساري » (ص٤٥٨) .

(٣) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٠) ، و« إكمال المعلم » (١/ ١٠٠) ، ونصُّ قول القاضي=

مِنْ حُمَّالِ ٱلآثَارِ وَنُقَّالِ ٱلأَخْبَارِ . فَهُمْ وَإِنْ كَانُوا بِمَا وَصَفْنَا مِنَ ٱلْعِلْمِ وَٱلسَّتْرِ عِنْدَ أَهْلِ ٱلْعِلْمِ مَعْرُوفِينَ . . . .

كسعيد بن إياس الجُرَيْري ، قال في « التقريب » : ثقةٌ ، من الخامسة ، اختلط قبل موته بثلاث سنين ، مات سنة أربع وأربعين ومائة .

وسَعِيد بن أبي عَرُوبَةَ : مِهران اليَشْكُري ، قال في « التقريب » : ثقةٌ ، حافظ ، له تصانيفُ ، كثيرُ التدليس واختلط ، وكان من أَثْبَتِ الناس في قتادة ، من السادسة ، مات سنة ست وخمسين ومائة .

وأبي إسحاق السَّبيعي عَمْرو بن عبد الله الهَمْداني الكوفي ، قال في « التقريب » : مُكْثِرٌ ثقةٌ عابدٌ ، من الثالثة ، اختلط بأَخَرَةٍ ، مات سنة تسع وعشرين ومائة ، وقيل : قبل ذلك .

وغيرهم (من حُمَّالِ الآثارِ) الموقوفةِ بضم الحاء وتشديد الميم جمع حامل (ونُقَّالِ الأخبارِ) المرفوعةِ بضم النون وتشديد القاف ، ويحتمل أنه من عطف الرديف .

والفاءُ في قوله : (فهُمْ) مُعَلِّلَةٌ لمعلولٍ محذوفٍ تقديره : وإنما مَثَّلْنا بهؤلاءِ الثلاثةِ لأنهم (وإنْ كانوا بما وَصَفْنا) وذَكَرْنا ، و(إنْ) هنا شرطيةٌ ، والباءُ متعلِّقةٌ بخبرِ كان الآتي . (من) تعاطِي (العِلْمِ و) اسمِ (السَّتْرِ) والعِفَّةِ و(مِنْ) مُبَيِّنَةٌ لـ(ما) .

والظرفُ في قوله : (عندَ أهلِ) هـٰذا (العِلْمِ) والفَنِّ مُتَعَلِّقٌ بقوله : (معروفين)

= عياض : (وَجهُ العربية فيه : وضربائهم ؛ إذ لم يَأْتِ جَمْعُ فَعِيل على أفعال في الصحيح إلاَّ في كلماتٍ قليلة) .

قلتُ : قول السنوسي اختصره ـ كما هي عادته ـ من كلام الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » (١/ ٥٢) ولم يُشِرْ إلى ذلك .

ونصُّ عبارة الإمام النووي : (وأمَّا قولُه : « وأضرابهم » فمعناه : أشباههم ، وهو جمعُ ضَرْب ، قال أهلُ اللغة : الضَّريب على وزن الكَرِيم ، والضَّرْب بفتح الضاد وإسكان الراء ، وهما عبارةٌ عن الشكل والمِثْل ، وجمعُ الضَّرْب : أَضْرَاب ، وجمعُ الضَّريب : ضُرَباء ، ككَرِيم وكُرَماء ، وأمَّا إنكارُ القاضي عياضٍ على مسلم قولَه : « وأضرابهم » ، وقولُه : إنَّ صوابَه « ضُرَبائهم » . . فليس بصحيح ؛ فإنه حَمَلَ قولَ مسلمٍ : « وأضرابهم » على أنه جمعُ ضَرِيب بالياء ، وليس ذلك جَمْعَ ضَرِيب ، بل جمع ضَرْب بحذفِها كما ذكرتهُ ، فاعْرِفْه) .

.. فَغَيْرُهُمْ مِنْ أَقْرَانِهِمْ مِمَّنْ عِنْدَهُمْ مَا ذَكَرْنَا مِنَ ٱلإِتْقَانِ وَٱلِاسْتِقَامَةِ فِي ٱلرِّوَايَةِ يَفْضُلُونَهُمْ فِي ٱلْحَالِ وَٱلْمَرْتَبَةِ ؛ لِأَنَّ هَـٰذَا ....

الذي هو خبرُ كان ، والمعنى : لأنهم وإنْ كانوا معروفين ومشهورين بما ذَكَرْنا من العِلْم والسِّتْرِ عند أهل هـٰذا الفنِّ .

والفاءُ في قوله : (.. فَغَيْرُهُمْ) ـ أي : غيرُ هؤلاءِ الثلاثةِ ـ رابطةٌ لجواب « إنْ » الشرطية ، وقولُه : (مِنْ أقرانِهم) ونظائِرهم بيانٌ للغير ، والأقرانُ : جمعُ قِرْن بكسر أوله وسكون ثانيه ، والقِرْنُ : كُفْؤُك ونَظِيرُك في الشجاعة أو في العلم أو في غيرهما كالكرم ، حالةَ كَوْنِ الأقران (مِمَّنْ) ثَبَتَ واسْتَقَرَّ واشْتَهَرَ (عندَهم ما ذَكَرْنا من الإتقانِ) والتحقيقِ في الدِّراية (والاستقامةِ) والتثبُّتِ (في الروايةِ) والنَّقْلِ عن غيرِهم .

وقولُه : (يَفْضُلُونَهُمْ) خبرٌ لقوله : (فغيرُهم) أي : يَفُوقُونَهم ؛ أي : يفوقُ ويَفْضُلُ ذلك الغيرُ هؤلاءِ الثلاثةَ المذكورين وأَضْرابَهم .

(في الحالِ) أي : في العِفَّةِ والعدالةِ (والمرتبةِ) أي : في الحفظ وتعاطي العلم[1] ، وإنَّما فَضَلُوهم وفاقُوهم (لأنَّ هـٰذا) الذي ذَكَرْناه من الإتقان والاستقامة

(١) قال الإمام المازري رحمه الله تعالىٰ : (إنْ قيلَ : كيف استجازَ هـٰهنا أن يقول : فلانٌ أعدلُ من فلان مع أنه صلى الله عليه وسلم قال في الطبيبَين : « لولا غَيْبَتُهما لأعلمتُكما أيهما أَطَبُّ » ؟ قيل : دَعَت الضرورةُ هـٰهنا لذِكرِ هـٰذا ؛ لأنه موضعُ تعليمٍ ، والحاجةُ ماسّةٌ إليه ؛ لأنَّ العلماءَ إذا تعارضت الأخبارُ عندهم .. قدّموا خبرَ مَنْ كان أَعْدَلَ وعَوَّلوا عليه وأفتوا الناس به ، ولم تَدْعُ ضرورةٌ إلى ذِكرِ الأطَبِّ من ذينك الطبيبَيْن كما دَعَتْ مسلماً هـٰهنا ، لاسيّما وقد يجوزُ استرشادُ الطبيبِ الموثوقِ بعِلْمِه المَرْجُوِّ النفع بمداواته وإنْ كان هناك أوسع منه علماً بالطب ، ولا يجوزُ الأَخْذُ برواية الناقص في العدالة وأن يقدّم على رواية الأعدل منه .
وقد أُجيز التجريحُ للشهود للضرورة إليه ولم يُمنع ؛ لكَوْنِهِ غِيبةً ، وقال صلى الله عليه وسلم فيمن استُشير في نكاحه : « إنه صعلوك » ، وقال في الآخر : « إنه لا يَضَعُ عصاه عن عاتقه » ، ولم يَرَ ذلك غِيبةً لمَّا كان مستشاراً في النكاح ودَعَت الضرورةُ إليه .
وقد اعتذرَ صاحبُ الكتاب ـ يعني مسلماً ـ عن نفسه في ذلك بأَنَّ القصدَ بيانُ منازلِهم ؛ اتباعاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أَنزِلُوا الناسَ منازلَهم » ، والذي قلناه أبسط) . « المعلم بفوائد مسلم » (١/ ١٨٢ـ١٨٣) .

عِندَ أَهْلِ ٱلْعِلْمِ دَرَجَةٌ رَفِيعَةٌ وَخَصْلَةٌ سَنِيَّةٌ . أَلاَ تَرَىٰ أَنَّكَ إِذَا وَازَنْتَ هَـٰؤُلاَءِ ٱلثَّلاَثَةَ ٱلَّذِينَ سَمَّيْنَاهُمْ عَطَاءً وَيَزِيدَ وَلَيْثاً بِمَنْصُورِ بْنِ ٱلْمُعْتَمِرِ . . . .

(عندَ أهلِ) هـٰذا (العِلْم) والفنِّ (درجةٌ رفيعةٌ) أي : مرتبةٌ عاليةٌ وهـٰذا راجعٌ إلى الإتقان (وخَصْلَةٌ سَنِيَّةٌ) أي : حالةٌ شريفةٌ ، وهـٰذا راجعٌ إلى الاستقامة .

(ألاَ تَرَى) وتَنْظُرُ بقَلْبِكَ (أنَّك) أيُّها الطالبُ (إذا وَازَنْتَ) بالنون ؛ أي : قَابَلْتَ ـ قال القاضي عياض : (ويُروى : « وَازَيْتَ » بالياء أيضاً وهو بمعنى الأول)[1] ـ (هؤلاءِ الثلاثةَ) المذكورين (الذين سَمَّيناهم) أي : ذَكَرْنا أسماءَهم آنفاً بقولنا : (عطاءً) هو ابنُ السائب (ويَزِيدَ) بنَ أبي زيادٍ (ولَيْثاً) هو ابنُ أبي سُلَيْم .

وقولُه : (بمنصورِ بنِ المُعْتَمِرِ) مُتَعَلِّقٌ بـ(وَازَنْتَ) ، ومنصور هو ابنُ عبد الله السُّلَمي أبو عَتَّاب ـ بمثناة ثقيلة بعدها باء موحدة ـ الكوفي ، أَحَدُ الأئمةِ الأعلامِ المشاهير .

رَوَى عن إبراهيم النَّخَعِي وأبي وائل والحَسَن البصري وخَلْقٍ ، ويروي عنه (ع) وأيوب وحُصَيْن بن عبد الرحمن والأعمش وسُلَيْمان التَّيْمي والثَّوري وشعبة وخَلْقٌ ممن لا يُحصون .

وقال العِجْلِيُّ : ثقةٌ ثَبْتٌ ، له نحو ألفَيْ حديث .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ وكان لا يُدَلِّسُ ، من طبقة الأعمش ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة .

قال السنوسي : (وقد يُنكَرُ على مسلمٍ بأَنَّ عادةَ أهلِ العلم إذا ذَكَرُوا جماعةً في مِثْل هـٰذا السِّياق . . قَدَّمُوا أجلَّهم مرتبةً ، فيُقَدِّمون الصحابيَّ على التابعيِّ ، والتابعيَّ على تابعهِ ، وهنا عكس مسلمٌ ؛ فإنَّ إسماعيلَ بنَ أبي خالدٍ تابعيٌّ مشهورٌ رأى أنسَ بنَ مالكٍ وسلمةَ بنَ الأكوع ، وسَمِعَ عبدَ اللهِ بنَ أبي أَوْفَى وغيرَه من الصحابة ، وأمَّا الأعمشُ : فرأى أنسَ بنَ مالك فقط ، وأمَّا منصورُ بنُ الْمُعْتَمِرِ : فليس هو بتابعيٍّ وإنما هو من تابعي التابعين .

---

(١) « إكمال المعلم » (١/ ١٠٠) ، وفيه : (ومعناهما : قارنتَ ومَثَّلْتَ) .

وأُجيب بأنه ليس المراد به هنا التنبيه على مراتبهم ، فلا حَجْرَ في ترتيبهم ، ويحتمل أن يكون مسلمٌ قَدَّمَ منصوراً لرُجْحَانِه في ديانتِه وعبادتِه وإِنْ كان كُلٌّ من الثلاثة راجحاً على غيره لكنْ منصورٌ أرجحُهم .

قال عبد الرحمن بن مهدي : منصورٌ أثبتُ أهلِ الكوفة .

وقال سفيان : كنتُ لا أُحَدِّثُ الأعمشَ عن أحدٍ من أهل الكوفة إلاَّ رَدَّه ، فإذا ذكرتُ منصوراً سَكَت .

وقال أحمدُ بنُ حنبل : منصورٌ أثبتُ من إسماعيل بن أبي خالد .

وقال أبو حاتم : منصورٌ أثبتُ من الأعمش ، وقالَهُ يحيى بنُ مَعِينٍ ، ورُوي أنه صام ستين سنةً وقامها ، وأمَّا عبادتُه وزُهْدُه وامتناعُه من القضاء حين أُكْرِهَ عليه فأكثرُ من أنْ يُحْصَى ، وأشهرُ من أنْ يُذْكَرَ) اهـ[١]

(و) بـ(سُلَيْمَانَ) بنِ مِهْرَانَ المُلَقَّبِ بـ(الأعمشِ)[٢] ؛ لضعف بصره مع سَيلان دَمْعها ، الكاهليّ مولاهم ، أبي محمد الكوفي ، أَحَدِ العلماءِ الحُفَّاظ والقُرَّاء ، رأى أنساً يَبُولُ .

روى عن عبد الله بن أبي أوفى وعكرمة ـ قال أبو حاتم : لم يسمع منهما ـ وزيد بن وهب وأبي وائل وإبراهيم التَّيْمي والشَّعْبي وخَلْق .

ويروي عنه (ع) وأبو إسحاق والحكم وزُبَيْد ـ وهو من شيوخه ـ وسُلَيْمان التَّيْمي ـ وهو من طبقته ـ وشعبة وسفيان وزائدة ووكيع وخَلْقٌ .

وقال ابنُ المَدِيني : له نحو ألف حديث وثلاثمائة ، وقال ابن عُيَيْنَة : كان أقرأهم وأحفظَهم وأعلمَهم ، وقال العِجلِيُّ : ثقةٌ ثَبْتٌ ، وقال النَّسائِيُّ : ثقةٌ ثَبْتٌ ، وعَدَّه في المُدَلِّسين .

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١١) ، وهو مختصرٌ من كلام الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » (١/ ٥٢ـ٥٣) .

(٢) هـٰذا أول موضع في الكتاب جَرَى فيه ذِكْر أصحاب الألقاب ، وقد تكلّم الإمام النووي على ذلك بقاعدة مختصرة .

وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ فِي إِتْقَانِ ٱلْحَدِيثِ وَٱلِاسْتِقَامَةِ فِيهِ . وَجَدْتَهُمْ مُبَايِنِينَ لَهُمْ لاَ يُدَانُونَهُمْ ، لاَ شَكَّ عِنْدَ أَهْلِ ٱلْعِلْمِ بِٱلْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ ؛ لِلَّذِي ٱسْتَفَاضَ عِنْدَهُمْ مِنْ صِحَّةِ . . . .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ عارفٌ بالقراءات وَرِعٌ لكنه يُدَلِّسُ ، من الخامسة ، مات في ربيع الأول سنة سبع أو ثمانٍ وأربعين ومائة ، وكان مولده أول سنة إحدى وستين . اهـ

(و) بـ(إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ) البَجَليِّ الأحمسيِّ التابعيِّ المشهورِ ، أبي عبد الله الكوفيِّ أَحَدِ الأئمَّةِ الأعلامِ .

روى عن عبد الله بن أبي أَوْفَى وأبي جُحَيْفَة وعَمْرو بن حُريث والشَّعْبي ـ وكان أعلمَ الناسِ به ـ وخَلْق ، ويروي عنه (ع) وشعبةُ والسُّفْيانان وابنُ إدريس ، وقال ابنُ المَدِيني : له نحو ثلاثمائة حديث .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ ، من الرابعة ، مات سنة ستٍّ وأربعين ومائة .

وقولُه : (في إتقانِ الحديثِ) مُتَعَلِّقٌ بـ(وَازَنْتَ) أيضاً ؛ أي : قَابَلْتَ الثلاثةَ الأُوَلَ بالثلاثةِ الأخيرةِ في إتقانِ الحديث وحِفْظِه (و) في (الاستقامةِ) والتثبُّتِ (فيه) أي : في الحديث .

وقولُه : (وَجَدْتَهُمْ) جوابُ (إذا) أي : وَجَدْتَ الثلاثةَ الأُوَلَ (مُبَايِنِينَ) أي : مُخَالِفِينَ (لهم) أي : للثلاثة الأخيرةِ في قُوَّةِ الإتقانِ والاستقامةِ ، بل (لا يُدَانُونَهم) ولا يُقَارِبُونَهم فَضْلاً عن المقابلة ؛ أي : لا تُدَانِي الثلاثةُ الأُوَلُ الثلاثةَ الأخيرةَ في قوتهما ، بل بينَهم بَوْنٌ بائنٌ وفَرْقٌ فَارِقٌ ، و(لاشَكَّ) أي : لا رَيْبَ ولا تَرَدُّدَ موجودٌ (عندَ أهلِ العِلْم) والمعرفةِ (بالحديثِ) والأخبار (في ذلك) أي : في كون الثلاثةِ الأُوَل مباينين للثلاثة الأخيرة في عدم مداناتهم إياهم في الإتقان والاستقامة .

وقولُهُ : (لِلَّذي اسْتَفَاضَ) وشاع عندهم تعليلٌ لنَفْي الشكِّ ؛ أي : وإنما لم يشكّوا ولم يتردّدوا في ذلك للأمر الذي استفاض وشاع واشتهر (عندَهم) أي : عندَ أهلِ العلم بالحديث .

وقولُه : (مِنْ صِحَّةِ) بيانٌ للذي استفاض عندهم ؛ أي : حالة كون ما استفاض

حِفْظِ مَنْصُورٍ وَٱلْأَعْمَشِ وَإِسْمَاعِيلَ ، وَإِتْقَانِهِمْ لِحَدِيثِهِمْ ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا مِثْلَ ذَٰلِكَ مِنْ عَطَاءٍ وَيَزِيدَ وَلَيْثٍ . وَفِي مِثْلِ مَجْرَىٰ هَـٰؤُلَاءِ إِذَا وَازَنْتَ بَيْنَ ٱلْأَقْرَانِ كَٱبْنِ عَوْنٍ . . . .

عندهم من صِحَّةِ وقُوَّةِ (حِفْظِ منصورٍ والأعمشِ وإسماعيلَ و) من صِحَّةِ (إتْقَانِهم) أي : إتقانِ هـٰؤلاء الثلاثة (لـ) نَقْلِ (حديثِهم) الذي رَوَوْه .

والواوُ في قوله : (وأَنَّهُمْ) حاليةٌ ؛ أي : والحالُ أَنَّ أهلَ العلمِ بالحديث (لم يَعْرِفُوا) ولم يَعْلَمُوا (مِثْلَ ذلك) أي : مِثْلَ ما استفاض عندَهم في منصورٍ وصَاحِبَيْه من صِحَّةِ حفظِهم وإتقانِهم .

والجارُّ والمجرورُ في قوله : (من عَطَاءٍ ويزيدَ ولَيْثٍ) متعلِّقٌ بمحذوف حالٍ من مفعول عرف ، أو مفعولٌ ثانٍ له إن كان بمعنى علم ؛ أي : لم يعرفوا مِثْلَ ذلك حال كونه واقعاً من عطاء وصاحبيه وثابتاً لهم فضلاً عن الاستفاضة ، والمعنى : لم يعرفوا وقوعَ مِثْلِ ذلك الحفظ والإتقان من عطاءٍ وصاحبَيْهِ فَضْلاً عن استفاضتهِ فيهم .

وقولُه : (وفي مِثْلِ مَجْرَى هؤلاءِ) كلامٌ مستأنفٌ مفيدٌ لعموم الموازنة بين الأقران متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرهُ : (و) تجري الموازنةُ والمقابلَةُ بين الأقران (في) غير هـٰؤلاء المذكورين آنفاً (مِثْلَ مَجْرَى هؤلاءِ) أي : مِثْلَ جَرَيانِها في هـٰؤلاء الستة المذكورين آنفاً في التبايُنِ والتباعُدِ بينهم (إذا وَازَنْتَ) وقَابَلْتَ (بينَ الأقرانِ) والأشباه غير هـٰؤلاء الستة المذكورين .

والمَجْرَى : مصدرٌ ميميٌّ بمعنى الجري ، يُقال : جَرَى الماءُ وغيرُه من باب رَمَى ، وجرياناً أيضاً ، وما أَشَدَّ جِرْية هـٰذا الماء بالكسر والسكون ، وقوله تعالىٰ : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَا ﴾ هما مصدران من أجريت السفينة وأرسيت ، ومَجْراها ومرساها بالفتح من جرت السفينة ورست ، والمَجْرَى : المَمَرُّ والطريق .

وتلك الأقران (كابنِ عَوْنٍ) وهو عبد الله بن عَوْن بن أَرْطَبَان ـ بفتح فسكون ففتح ـ المزني مولاهم ، أبو عون البصري أحدُ الأئمَّة الأعلام .

روى عن عطاءٍ ومجاهدٍ وسالم والحَسَن والشَّعبي وخَلْق ، ويروي عنه (ع) وشعبةُ والثَّوْرِيُّ وابنُ عُلَيَّةَ ويحيى القطان وخلائقُ .

قال ابنُ مهدي : ما أحد أعلم بالسُّنَّة بالعراق من ابن عَوْن ، وقال رَوْحُ بنُ عُبادة : ما رأيتُ أَعْبَدَ منه .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ فاضلٌ من أقران أيوب في العلم والعمل والسنّ ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومائة .

(وأيوبَ) بنِ أبي تَمِيمةَ كَيْسان (السَخْتِيانيِّ) بفتح المهملة أو كسرها[1] ، بعدها معجمةٌ ساكنة ، ثم مثناةٌ فوقانيةٌ مكسورةٌ ، ثم تحتانية ، وبعد الألف نون ، نسبة إلى سَخْتِيان وهي الجلودُ ؛ لأنه كان يبيعها[2] ، أبي بكر البصري الفقيه ، أحدِ الأئمَّة الأعلام .

روى عن عَمْرو بن سَلِمة والحَسَن وعطاء وابن سيرين وخَلْق ، ويروي عنه (ع) وابنُ سيرين من شيوخه وشعبة والسُّفْيانان والحَمَّادان وخَلْق .

قال ابنُ عُلَيَّة : كُنَّا نقول عنده ألفا حديث ، وقال شعبة : ما رأيتُ مِثْلَه ، وقال حماد بن زيد : أيوبُ أفضلُ مَنْ جَالَسْتُه وأَشَدُّه اتباعاً للسُّنَّة ، وقال ابنُ عُيَيْنَة : ما لقيتُ مِثْلَه في التابعين ، وقال ابنُ سعد : كان ثقةً ثَبْتاً حُجَّةً جامعاً كثيرَ العِلْم ، وُلِدَ سنة ستٍّ وستين .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ حُجَّةٌ ، من كبار الفقهاءِ العُبَّاد ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة .

إذا وازنتهما (مَعَ عَوْفِ بنِ أبي جَمِيلَةَ) ـ بفتح الجيم ـ العَبْدي أبي سَهْل الهَجَرِيِّ البصري ، المعروف بالأعرابيّ ـ ولم يكن أعرابياً .

روى عن أبي العالية وأبي رجاء وأبي عثمان النَّهْدِي ، ويروي عنه (ع) وشُعْبة

---

(١) قال الحافظ الزَّبيدي في « تاج العروس » (١/ ٥٥٢) : (وَجَزَمَ شُرَّاح البخاري بأَنَّ الفتح هو الأكثر الأفصح) . وفيه أوجه أخرى في ضبط السين والتاء من (السختياني) ، فانظره إذا شئت .

(٢) انظر « التمهيد » (١/ ٣٣٩) .

وَأَشْعَثَ ٱلْحُمْرَانِيِّ ـ وَهُمَا صَاحِبَا ٱلْحَسَنِ وَٱبْنِ سِيرِينَ كَمَا أَنَّ ٱبْنَ عَوْنٍ وَأَيُّوبَ صَاحِبَاهُمَا ـ إِلاَّ أَنَّ ٱلْبَوْنَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ هَـٰذَيْنِ بَعِيدٌ فِي كَمَالِ ٱلْفَضْلِ وَصِحَّةِ ٱلنَّقْلِ وَإِنْ كَانَ عَوْفٌ وَأَشْعَثُ غَيْرَ مَدْفُوعَيْنِ عَنْ صِدْقٍ وَأَمَانَةٍ عِنْدَ أَهْلِ ٱلْعِلْمِ ، وَلَـٰكِنَّ ٱلْحَالَ مَا وَصَفْنَا مِنَ ٱلْمَنْزِلَةِ عِنْدَ أَهْلِ ٱلْعِلْمِ . . . .

وغُنْدَر والنَّضر بن شُمَيْل وخَلْق ، وَثَّقه النَّسائيُّ وجماعةٌ .

قال في « التقريب » : ثقةٌ رُمِيَ بالقَدَرِ وبالتشيُّع ، من السادسة ، مات سنة ستّ أو سبع وأربعين ومائة .

(و) مع (أَشْعَثَ) بنِ عبد الملك (الحُمْرَانِيِّ) بضم الحاء المهملة منسوب إلى حُمْران مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه ، أبي هانىء البصري ، ثِقَة .

قال في « التقريب » : ثقةٌ فقيهٌ روى عنه (خت ٤) ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائة .

(**وهُمَا**) أي : عَوْفٌ وأَشْعَثُ (**صاحبا الحَسَنِ**) البصريِّ (و) محمدِ (**ابنِ سيرينَ كمَا أَنَّ ابنَ عَوْنٍ وأيوبَ صاحباهُما**) أي : صاحبا الحَسَنِ وابنِ سيرين (**إلاَّ أَنَّ البَوْنَ**) أيْ : الفَرْقَ (**بينَهما**) أي : بين عَوْفٍ وأَشْعَثَ (**وبينَ هَذَيْنِ**) أي : بين ابنِ عَوْنٍ وأيوبَ (**بعيدٌ**) أي : متباعدٌ .

وقولُهُ : (**في كَمَالِ الفَضْلِ**) والدِّيانةِ متعلِّقٌ بـ(البَوْن) ، (و) في (**صِحَّةِ النَّقْلِ**) والرواية معطوفٌ على (كمالِ الفَضْلِ) .

و(إِنْ) في قوله : (**وإِنْ كان**) غائيةٌ لا جوابَ لها ؛ أي : وإِنْ كان (**عَوْفٌ وأَشْعَثُ غيرَ مَدْفُوعَيْنِ**) أي : غيرَ محرومَيْنِ ومردودَيْنِ ومسلوبَيْنِ (**عَنْ صِدْقٍ**) في مقالٍ (**وأمانةٍ**) في حالٍ (**عندَ أهلِ**) هـٰذا (**العِلْم**) والفنِّ ، أو جوابُها معلومٌ ممَّا قبلها تقديره : وإِنْ كان عَوْفٌ وأَشْعَثُ غيرَ مدفوعَيْنِ . فالبَوْنُ حاصلٌ بينهما وبينَ هـٰذين .

وقولُه (**ولكنَّ الحالَ**) استدراكٌ على قوله : (غيرَ مَدْفُوعَيْنِ) أي : ولكنَّ الحال والشأن في هـٰؤلاء الأربعة هو (**ما وَصَفْنا**) وذَكَرْنا فيهم (من) البَوْنِ والفَرْقِ بينَهم في (**المنزلةِ**) والدرجةِ الثابتةِ لهم (**عندَ أهلِ**) هـٰذا (**العِلْم**) والفنِّ .

وَإِنَّمَا مَثَّلْنَا هَـٰؤُلَاءِ فِي ٱلتَّسْمِيَةِ ؛ لِيَكُونَ تَمْثِيلُهُمْ سِمَةً يَصْدُرُ عَنْ فَهْمِهَا مَنْ غَبِيَ عَلَيْهِ طَرِيقُ أَهْلِ ٱلْعِلْمِ فِي تَرْتِيبِ أَهْلِهِ فِيهِ ، فَلَا يُقَصَّرُ بِٱلرَّجُلِ ٱلْعَالِي ٱلْقَدْرِ ....

(**وإنَّما مَثَّلْنا هؤلاءِ**) أي : وإنما جعَلْنا أسماءَ هؤلاءِ العَشَرَةِ المذكورين هنا مثالاً (**في التسميةِ**) أي : تسميةِ وتعيينِ أسماءِ الطبقة الأُولى والثانية (**ليكونَ تمثيلُهم**) أي : لتكون أسماؤهم المذكورةُ في تمثيلنا هنا إذا وقعت خارجاً في أسانيد أهل العلم (**سِمَةً**) أي : علامةً على قُوَّةِ الإسنادِ إنْ كانتْ من أسماء الطبقة الأولى ، أو على ضَعْفِه إنْ كانتْ من أسماء الطبقة الثانية ، بحيث (**يَصْدُرُ**) ويرجعُ (**عَنْ فَهْمِها**) أي : عندَ فَهْمِ تلك العلامة والاطلاع عليها في أسانيد أهل العلم ، فـ(عَنْ) بمعنى عند[1] .

و(مَنْ) في قولِه : (**مَنْ غَبِيَ**) فاعلُ يَصْدُرُ .

قال السنوسي : (« غَبِيَ » بفتح الغين المعجمة وكسر الباء الموحدة ؛ أي : خَفِيَ ، ويُروى بالعين المهملة وياءين مُثنّاتَيْن ، ويُروى : « عَمِيَ » بالعين والميم) اهـ[2]

أي : بحيث يرجعُ مَنْ خَفِيَ (**عليه طريقُ أهلِ**) هـٰذا (**العِلْمِ**) ورجالهم قاضياً وَطَرَه وحاجتَه (**في**) معرفة (**ترتيبِ**) مراتبِ (**أهلِه**) أي : أهلِ هـٰذا العلم (**فيه**) أي : في هـٰذا العلم إذا اطلع على تلك السِّمَةِ التي هي أسماؤهم في الأسانيد الواقعة خارجاً ، فيعرف بالاطّلاع على أسماء الطبقة الأولى قوة في الأسانيد ، وبالاطّلاع على أسماء الثانية ضعفها .

وإذا كانت أسماؤهم سِمَةً وعلامةً على ذلك (.. **فلا يُقَصَّرُ**) أي : لا يُحطّ ولا يُنقص (**بالرجلِ العالي القَدْرِ**) أي : بالإسناد الذي ذُكِرَ فيه الشخصُ الرفيعُ القَدْرِ والمرتبةِ في هـٰذا العلم بقوة الإتقان والاستقامة .

---

(١) قال الإمام النووي : (وقولُه : « يَصْدُرُ » أي : يَرْجِعُ ، يُقال : صَدرَ عن الماءِ والبلادِ والحَجِّ إذا انصرفَ عنه بعد قضاء وطَرِه ، فمعنى « يَصْدُرُ عن فَهْمِهَا » : ينصرفُ عنها بعدَ فَهْمِها وقضاءِ حاجتِه منها) . « شرح صحيح مسلم » (١/ ٥٤) .

(٢) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١١) .

عَنْ دَرَجَتِهِ ، وَلاَ يُرْفَعُ مُتَّضِعُ ٱلْقَدْرِ فِي ٱلْعِلْمِ فَوْقَ مَنْزِلَتِهِ ، وَيُعْطَىٰ كُلُّ ذِي حَقٍّ فِيهِ حَقَّهُ ، وَيُنَزَّلُ مَنْزِلَتَهُ . وَقَدْ ذُكِرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللهُ تعالىٰ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : أَمَرَنَا رَسُولُ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُنَزِّلَ ٱلنَّاسَ مَنَازِلَهُمْ ، . . . .

وقولُه : (عَنْ دَرَجَتِهِ) ومنزلتِه متعلِّقٌ بـ(يُقَصِّرُ) أي : لا يُحَطُّ ذلك الإسنادُ عن عالي درجتِه وقُوَّتِه ؛ لوجودِ سِمَةِ القُوَّةِ فيه (ولا يُرْفَعُ) أي : ولا يُعْلَى ويُقَوَّى إسنادٌ ذُكِرَ فيه شخصٌ (مُتَّضِعُ القَدْرِ) والمنزلةِ والدرجةِ ؛ أي : وَضِيعُ القَدْرِ وناقصُه (في هٰذا (العِلْمِ) والفَنِّ بقلَّةِ الإتقان والضبط والاستقامة .

وقولُه : (فوقَ منزلتِه) متعلِّقٌ بـ(يُرْفَعُ) ؛ أي : لا يُرْفَعُ ولا يُعْلَى ذلك الإسنادُ فوقَ منزلتِهِ ودرجتِهِ ، بل هو على ضعفه لوجودِ سِمَة الضعف فيه (ويُعْطَى كُلُّ ذي حَقٍّ) ومرتبةٍ (فيه) أي : في هٰذا العلم من عالي القَدْرِ ومُتَّضِعِه (حَقَّهُ) أي : ما يَسْتَحِقُّه من قُوَّةِ إسنادٍ أو ضَعْفِه ، (ويُنَزَّلُ) أي : يُبَوَّأُ كُلُّ ذي حَقٍّ منهما ويُعْطَى (منزلتَه) ودرجتَه من الإتقان والاستقامة وضِدِّهما .

(و) إنما نُزِّلَ كُلُّ ذي حَقٍّ منزلتَه لِمَا (قد ذُكِرَ) ورُوِيَ (عن عائشةَ) الصِّدِّيقةِ أُمِّ المؤمنين أُمِّ عبد الله (رَضِيَ اللهُ) سبحانه و(تعالىٰ عنها) أي : قَبِلَ اللهُ سبحانه وتعالىٰ حسناتِها عنها وجازاها عليها (أنها قالت : أَمَرَنَا رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه) وعلى آلِهِ (وَسَلَّمَ أَنْ نُنَزِّلَ الناسَ) أي : آحادَهم في الحقوقِ وبعضِ الأحكامِ ؛ أي : إلاَّ فيما قام الدليلُ على وجوبِ التسوية بينهم فيه كالحدودِ والقِصَاص وشِبْهِ ذلك (مَنَازِلَهُمْ) ومراتبَهم فيُعْطَى كُلُّ ذي حَقٍّ حَقَّه ؛ أي : كُلُّ ذي رفعةٍ رِفْعَتَه ، وكُلُّ ذي ضَعَةٍ ضعتَه ، لا فوقَه ولا دُونَه ؛ لأنَّ هٰذا هو العَدْلُ الواجبُ علينا بقوله تعالىٰ : ﴿ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ .

قال القرطبي : (واستدلالُ مسلمٍ بهٰذا الحديث يَدُلُّ ظاهراً على أنه لا بأس به ، وأنه ممَّا يُحْتَجُّ به عنده ، وإنما لم يُسْنِدْه في كتابه لأنه ليس على شَرْطِ كتابه ، وقد أسنده أبو بكرٍ البَزَّارُ في « مسنده » عن ميمون بن أبي شَبِيب ، عن عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : لا يُعْلَمُ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم إلا من هٰذا الوجه ، وقد رُوِيَ عن عائشة من غير هٰذا الوجه موقوفاً .

وقد ذكره أبو داود في « مصنَّفه »[1] فقال : حدثنا يحيى بن إسماعيل وابن أبي خلف[2] ، أَنَّ يحيى بن يَمَانٍ أخبرهم ، عن سفيان ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن ميمون بن أبي شبيب : أَنَّ عائشة مَرَّ بها سائلٌ فأَعْطَتْه كِسْرَةً ، ومَرَّ بها رجلٌ عليه ثيابٌ وهيئةٌ فأقعدتْه فأَكَلَ ، فقيل لها في ذلك فقالت : قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : « أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنازِلَهم » .

قال ابنُ الأعرابي : قال أبو داود : ميمون لم يُدْرِكْ عائشة .

وعلى هٰذا : فالحديثُ منقطعٌ ، فقد ظَهَرَ لأبي داود من هٰذا الحديث ما لم يَظْهَرْ لمسلمٍ ، ولو ظَهَرَ له ذلك . . لما جاز له أن يستدلَّ به إلا أن يكون يعمل بالمراسيل ، والله أعلم ، على أَنَّ مسلماً إنما قال : وذُكِرَ عن عائشة وهو مُشْعِرٌ بضَعْفِه ، وأنه لم يكن عنده ممَّا يعتمدُه[3] .

ومعنى هٰذا الحديثِ : الحضُّ على مراعاة مقاديرِ الناس ومراتبِهم ومناصبِهم ، فيُعَامَلُ كُلُّ أحدٍ منهم بما يَلِيقُ بحالِه ، وبما يُلائِمُ منصبَه في الدِّين والعلم والشَّرَف والمرتبة ؛ فإِنَّ الله تعالىٰ قد رتب عبيدَه وخَلْقَه ، وأَعْطَى كُلَّ ذي حَقٍّ حَقَّه ، وقال صلى الله عليه وسلم : «خِيَارُهم في الجاهلية خِيَارُهم في الإسلام إذا فقهوا»[4]) اهـ[5]

والظرفُ في قوله : (مَعَ ما نَطَقَ به القرآنُ) متعلِّقٌ بقوله : (ذُكِرَ عن عائشة) أي : لما ذكر عنها مع دلالة ما نَطَقَ به القرآنُ ونَزَلَ به وحواه على التنزيل المذكور المروي عن

---

(١) « سنن أبي داود » (٥/ ١٧٣ـ١٧٤) في كتاب الأدب ، (٢٣ـ باب في تنزيل الناس منازلَهم) ، حديث رقم (٤٨٤٢) .

(٢) وقع في « المفهم » للقرطبي (١/ ١٢٥) : (حدثنا إسماعيل بن أبي خلف)وفيه سقط ، والصواب : (حدثنا يحيى بن إسماعيل وابن أبي خلف) كما في المصدر السابق و« تحفة الأشراف » (١٢/ ٣٣٠) حديث رقم (١٧٦٦٩) .

(٣) وانظر تخريج هٰذا الحديث بتوسع في « الجواهر والدرر » للحافظ السخاوي (١/ ٤ـ٩) وفيه الحكم بأنه حديث حسن ، و« إتحاف السادة المتقين » للحافظ الزَّبيدي (١/ ٣٤٢ـ٣٤٣) .

(٤) رواه البخاري (٣٣٨٣) ، ومسلم (٢٣٨/ ١٦٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) « المفهم » (١/ ١٢٥ـ١٢٧) .

مِنْ قَوْلِ ٱللهِ تَعَالَى : ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ . فَعَلَىٰ نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ ٱلْوُجُوهِ نُؤَلِّفُ مَا سَأَلْتَ مِنَ ٱلأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ قَوْمٍ هُمْ عِنْدَ أَهْلِ ٱلْحَدِيثِ مُتَّهَمُونَ أَوْ عِنْدَ ٱلأَكْثَرِ مِنْهُمْ . . فَلَسْنَا نَتَشَاغَلُ . . .

عائشة رضي الله عنها حالة كون ما نَطَقَ به ونزَل (مِنْ قَوْلِ اللهِ) سبحانه و(تَعَالَىٰ ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ﴾ حادثٍ ولو نبياً مُرْسَلاً ومَلَكاً مُقرَّباً ﴿عَلِيمٌ﴾) أي : كثيرُ العلم منه ، فدلَّت الفوقيةُ المذكورةُ في الآية على أنَّ كُلَّ فَرْدٍ ذي عِلْمٍ يُنَزَّلُ منزلتَه ومرتبتَه لا يُجاوَزُ إلى ما فوقها .

والفاءُ في قوله : (فَعَلَى نَحْوِ ما ذَكَرْنا من الوُجُوهِ نُؤَلِّفُ) فاءُ الفصيحة داخلةٌ على (نُؤَلِّفُ) ، و(على) متعلِّقٌ بـ(نُؤَلِّفُ) ، و(نَحْوِ) بمعنى مِثْل ، و(الوُجُوهِ) جمعُ وَجْهٍ بمعنى قِسْم ، والمعنى : إذا عَرَفْتَ ما ذكرتُه لك من تقسيم الأخبار والطبقات على ثلاثة أقسام وأردتَ بيانَ ما نُدْخِلُه في كتابنا من تلك الأقسام فأقول لك :

نُؤَلِّفُ ونَجْمَعُ (ما سَأَلْتَـ) ـني جَمْعَه وتلخيصَه (من الأخبارِ) المأثورةِ (عن رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم) في كتابٍ مُشْتَمِلٍ على مِثْلِ ما ذَكَرْناه سابقاً من جملة الوجوه والأقسام الثلاثة ، والذي ذُكِرَ منها هو القسم الأول والثاني من الأخبار والطبقات .

والفاءُ في قوله : (فأمَّا ما كان منها) فاءُ الفصيحة أيضاً ؛ لأنها أفصحتْ عن جوابِ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ تقديرُه : إذا عَرَفْتَ القسمَيْنِ الأوَلَيْنِ من الأقسام الثلاثة وعَرَفْتَ إدخالَهما في كتابنا وأردتَ بيانَ القسمِ الثالثِ وبيانَ حالِه وشأنِه . . فأقول لك :

أمَّا ما كان من الأخبار منقولاً (عن قَوْمٍ) متروكين ؛ لشِدَّةِ ضَعْفِهم (هُمْ) أي : أولـئك القومُ (عندَ) جميع (أهلِ الحديثِ مُتَّهَمُون) بالكذب ؛ لشُهْرَتِهم بوَضْعِ الأحاديث وتوليدِها من عند أنفسهم ، والظرف في قوله : (عندَ أهلِ الحديثِ) متعلِّقٌ بـ(مُتَّهَمُون) .

(أو) مُتَّهَمُون (عندَ الأكثرِ منهم) أي : مِنْ أهلِ الحديثِ لا عند جميعهم .

والفاءُ في قوله : (. . فلَسْنا) رابطةٌ لجواب (أمَّا) في قوله : (فأمَّا ما كان . . .) إلخ أي : فلسنا نحن (نَتَشاغَلُ) ونتَعاطَى ونَقْصِدُ ؛ أي : لسنا

بِتَخْرِيجِ حَدِيثِهِمْ ، كَعَبْدِ ٱللهِ بْنِ مِسْوَرٍ أَبِي جَعْفَرٍ ٱلْمَدَائِنِيِّ ، وَعَمْرِو بْنِ خَالِدٍ ، وَعَبْدِ ٱلْقُدُّوسِ ٱلشَّامِيِّ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ ٱلْمَصْلُوبِ ، وَغِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو أَبِي دَاوُدَ ٱلنَّخَعِيِّ ، ....

متشاغلين (بتخريجِ حديثِهم) ونَقْلِه عنهم ؛ لشِدَّةِ ضَعْفِهم وشُهْرَةِ وَضْعِهم ، وأولـٰئك القومُ (كعبدِ اللهِ بنِ مِسْوَرٍ) بكسر الميم وسكون السين المهملة المُكَنَّى بـ (أبي جعفرٍ المدائنيِّ) أي : المنسوب إلى المدائن ، وهي بلدةٌ قرب بغداد ، وكان فيها إيوان كسرى ، سُمِّيَتْ بلفظ الجَمْع لِعِظَمِها .

فائدة :

والفَرْقُ بين قولهم في النِّسْبة : المدني والمديني والمدائني ، أَنَّ الأولَ منسوبٌ إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والثانيَ نِسْبةٌ إلى عدة مدن منها مدينة المنصور بلدةٍ بخُراسان ، والثالثَ نِسْبَةٌ إلى بلدةٍ بقرب بغداد .

(و) كـ(ـعَمْرِو بنِ خالدٍ) أبي حفص الأعشى الكوفي ، روى عن الأعمش وهشام بن عُرْوة ، وعنه عَمْرُو بنُ عبد الله الأَوْدِي ، قال ابن عدي : مُنْكَر الحديث ، وقال ابنُ حِبَّان : يروي عن الثقات الموضوعاتِ ، لا تَحِلُّ الروايةُ عنه .

(وعبدِ القُدُّوسِ) بن حبيبٍ الكَلاَعي (الشاميِّ) بالشين المعجمة نسبة إلى الشام ، روى عن عكرمةَ وعطاءٍ وغيرِهما .

(ومحمدِ بنِ سعيدٍ) الدِّمشقي أبي عبد الرحمن ويُقال : أبو عبد الله ، ويُقال : أبو قيس (المصلوبِ) أي : الذي قُتِلَ وصُلِبَ في الزندقة ، قتَلَه أبو جعفر .

(وغِيَاثِ بنِ إبراهيمَ) الكوفيِّ الوَضَّاع .

(وسُلَيْمَانَ بنِ عَمْرٍو) بفتح العين ـ قال السنوسي : (فالواو التي تُوجَدُ بعد الراء في عَمْرٍو هـٰذا هي الواوُ التي تُزادُ فيه للفَرْق بينه وبين عُمَرَ المضموم العين لا عاطفةٌ ؛ لأَنَّ ما بعدها عطفُ بيانٍ لسليمانَ بنِ عَمْرٍو لا رجلٌ آخر)[1] ـ المُكَنَّى بـ (أبي داود النَّخَعِيِّ) أي : المنسوب إلى نَخَع بفتح الخاء ابن عَمْرو بن عُلَة ـ بضم العين وفتح اللام

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٢) .

وَأَشْبَاهِهِمْ مِمَّنِ ٱتُّهِمَ بِوَضْعِ ٱلْأَحَادِيثِ وَتَوْلِيدِ ٱلْأَخْبَارِ . وَكَذَٰلِكَ مَنِ ٱلْغَالِبُ عَلَىٰ حَدِيثِهِ ٱلْمُنْكَرُ أَوِ ....

المخففة ـ ابن جلد بن مالك بن أُدد أبي قبيلةٍ باليمن .

(وأَشْبَاهِهِمْ) أي : نظائرِهم وأمثالِهم في الوَضْعِ والضَّعْفِ ، كأبي داود الأَعْمى ، وموسى بن دِهْقان ، وحَكِيم بن جُبَيْر ، وحمَّاد بن عَمْرٍو ، وغيرِهم (ممَّن اتُّهِمَ) عند أهل الحديث (بوَضْع الأحاديث) واختلاقِها من عند نفسه .

قال السنوسي : (والحديثُ الموضوعُ : هو المُخْتَلَقُ المصنوعُ ، وربما أَخَذَ الواضعُ كلاماً لغيره مما فيه حكمةٌ وتَكَلَّمَتْ به الحُكَمَاءُ ونحو ذلك فيجعله حديثاً ، وربما وَضَعَ كلاماً من عند نفسه .

وكثيرٌ من الموضوعات أو أكثرُها يَشْهَدُ بوَضْعِها ركاكةُ لفظِها .

وحُكْمُ وَضْعِ الحديثِ : التحريمُ بإجماع المسلمين الذين يُعْتَدُّ بقولهم ، وشَذَّ من لا يُعْتَدُّ به من المبتدعة كالكَرَّامية فقالوا : يجوزُ وَضْعُ الحديث في الترغيبِ والترهيبِ والزُّهدِ ، وقد سَلَكَ مسلكَهم بعضُ المتوسِّمين بسِمَةِ الزهادة ترغيباً في الخير بزَعْمِهم الباطل .

قال النوويُّ : وهـٰذه غباوةٌ ظاهرةٌ وجهالةٌ متناهيةٌ ، ويكفي في الردِّ عليهم قولُه صلى الله عليه وسلم : « مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتَعمِّداً . . فليتبوأ مقعدَه من النار ») اهـ[1]

وقولُه : (وتوليدِ الأخبارِ) وإنشائِها وزيادتِها من عند نفسه : من عطف الرَّدِيف على ما قبله .

(وكذلك) أي : وكهـٰؤلاء المذكورين في عدم التشاغُل بحديثهم (مَنِ الغالبُ) والكثيرُ (على حديثِه) أي : في حديثِهِ الذي يرويه ، فعَلَى بمعنى في (المُنْكَرُ) أي : الحديثُ المُنْكَرُ المردودُ ، وهو الحديثُ الفردُ المُخَالِفُ لما رواه الثِّقاتُ ، أو الفَرْدُ الذي ليس في راويه من الاستقامة والإتقان ما يحتملُ معه تَفَرُّدُه (أَوِ) الغالبُ في حديثه

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » وبعضه من كلام الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » (٥٦/١) .

ٱلْغَلَطُ . . أَمْسَكْنَا أَيْضاً عَنْ حَدِيثِهِمْ . وَعَلاَمَةُ ٱلْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ ٱلْمُحَدِّثِ : إِذَا مَا عُرِضَتْ رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَىٰ رِوَايَةِ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ ٱلْحِفْظِ وَٱلرِّضَا . . خَالَفَتْ رِوَايَتُهُ رِوَايَتَهُمْ ، أَوْ لَمْ تَكَدْ تُوَافِقُهَا ، . . . .

(الغَلَطُ) والخطأ ، وهو ضِدُّ الصواب . . فإنّا نحن (أَمْسَكْنا) كلامنا وسكتنا (أيضاً) أي : كما لا نَتَشَاغَلُ بحديثِ أولئك أَمْسَكْنا (عن) رواية (حديثِهم) أي : عن رواية حديثِ مَنِ الغالبُ في حديثه المُنْكَرُ أو الغَلَطُ ، وقولُه : (أَمْسَكْنا . . .) إلخ تصريحٌ بما عُلِمَ من التشبيه السابق في قوله : (وكذلك) .

(وعلامةُ) الحديثِ (المُنكَرِ) أي : أَمَارَتُهُ التي تَدُلُّ على نكارته إذا وَقَعَ (في) جنسِ (حديثِ المُحَدِّثِ) وهو ـ أعني : المُحَدِّثَ ـ من اشتغل به رِوايةً ودِرايةً وجَمْعَ رُواةٍ ، واطَّلَعَ على كثيرٍ من الرُّواةِ والرِّواياتِ في عصره .

قال السنوسي : (وهـٰذه العلامةُ التي ذَكَرَ علامةُ المنكرِ المردودِ ، وقد يُطْلَقُ المُنْكَرُ في الاصطلاح على انفرادِ الثقةِ بحديثٍ ، وليس هـٰذا بمنكرٍ مردودٍ إذا كان الثِّقَةُ ضابطاً مُتقناً) اهـ[1]

أي : علامةُ المنكرِ إذا وَقَعَ في حديثِ المُحَدِّثِ أنه (إذا ما عُرِضَتْ) وقُوبِلَتْ (روايتهُ) أي : روايةُ المُحَدِّث (لـ) ـذلك (الحديثِ على روايةِ غيرِه) أي : على روايةِ غيرِ المُحَدِّثِ له من الثقات حالةَ كَوْنِ ذلك الغير (مِنْ أَهلِ الحِفْظِ) والإتقانِ (والرِّضا) والدِّيانة ، وجوابُ إذا قولُه : (خَالَفَتْ روايتُه) أي : روايةُ ذلك المُحَدِّث (روايتَهم) أي : روايةَ أولـٰئك الغير الذين كانوا من أهل الحفظ والرِّضا في جميع مُتُونِها وأسانيدِها (أَوْ لَمْ تكدْ) أي : لم تُقَارِبْ روايتُه (تُوَافِقُها) أي : تُوَافِقُ روايتَهم في جميع مُتُونِها وأسانيدِها ؛ أي : لا تُوَافِقُها إلاّ في قليل .

قال السنوسيُّ : (استعمل كادَ هنا على طريق مَنْ قال : نَفْيُها نَفْيٌ وإثباتُها إثباتٌ ؛ أي : لم تَقْرُبْ موافقتُها في الأكثر ، وفي النادر قريب من الموافقة ، ولو استعملَها على طريقِ مَنْ قال : ثبوتُها نَفْيٌ ونَفْيُها ثبوتٌ . . لفَسَدَ المعنى ، والله أعلم) اهـ[2]

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٢) ، وانظره في « شرح صحيح مسلم » (١/ ٥٧) .
(٢) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٢) ، وقال الإمام النووي رحمه الله تعالىٰ : (قوله : « أو لم=

فَإِذَا كَانَ ٱلْأَغْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ . . كَانَ مَهْجُورَ ٱلْحَدِيثِ ، غَيْرَ مَقْبُولِهِ وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ . فَمِنْ هَـٰذَا ٱلضَّرْبِ مِنَ ٱلْمُحَدِّثِينَ : عَبْدُ ٱللهِ بْنُ مُحَرَّرٍ ، . . . .

والفاءُ في قوله : (فإذا كان الأغلبُ) والأكثرُ : فاءُ الفصيحة ؛ لأنها أَفْصَحَتْ عن جوابِ شرطٍ مُقَدَّرٍ تقديرُه : إذا عَرَفْتَ علامةَ المنكرِ وأردتَ بيانَ حُكْمِه . . فأقول لك :

إذا كان الأغلبُ والأكثرُ (من حديثِه) أي : من حديثِ المُحَدِّثِ كائناً (كذلك) أي : المنكر أو الغلط (. . كان) ذلك المُحَدِّثُ (مهجورَ الحديثِ) أي : متروكَه ، وكان (غيرَ مقبولِه) أي : غيرَ مقبولِ الحديث (ولا مُسْتَعْمَلِهِ) بصيغة اسم المفعول ؛ أي : وكان غيرَ مُسْتَعْمَلِ الحديث ، والمعنى : أَنَّ حديثَه مهجورٌ لفظاً غيرُ مقبولٍ معنىً ، وغيرُ مستعمل حُكْماً .

والفاءُ في قوله : (فمِنْ هـٰذا الضَّرْبِ) فاءُ الفصيحة ؛ لأنها أفصحتْ عن جوابِ شرطٍ مُقَدَّرٍ تقديرهُ : إذا عَرَفْتَ أَنَّ مَنْ كان الأغلبُ في حديثه المُنْكَرَ أو الغلطَ كان مهجورَ الحديثِ غيرَ مقبولهِ ولا مُسْتَعْمَلِه ، وأردتَ بيانَ أمثلةِ هـٰذا الضَّرْبِ . . فأقول لك :

من هـٰذا الضَّرْبِ والنوعِ الذي كان الغالبُ من حديثه المُنْكَرَ أو الغَلَطَ حالةَ كَوْنِ ذلك الضَّرْبِ (من . . المُحَدِّثين) أي : من المشتغلين بالحديث روايةً ودِرايةً ، والجارُّ والمجرورُ في قوله : (فمِنْ هـٰذا الضَّرْبِ) خبرٌ مُقَدَّمٌ لقوله : (عبدُ اللهِ بنُ مُحَرَّرٍ) وما عُطِفَ عليه ، وهو بضمّ الميم وبفتح الحاء المهملة وبراءين مهملتين الأُولى منهما مفتوحةٌ مشددةٌ .

قال النوويُّ : (هكذا في روايتنا وفي أُصول أهل بلادنا ، وهـٰذا هو الصواب ، وكذا ذكره البُخَاريُّ في « تاريخه » وأبو نصر بنُ ماكولا وأبو علي الغَسَّانيُّ الجَيَّانِيُّ

= تَكَدْ تُوافِقُها » معناه : لا تُوافِقُها إلاَّ في قليل .

قال أهلُ اللُّغة : « كادَ » موضوعةٌ للمقاربة ، فإنْ لم يَتَقَدَّمْها نَفْيٌ . . كانتْ لمقاربة الفعل ولم يُفعل كقوله تعالىٰ : ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ ﴾ ، وإنْ تَقَدَّمها نَفْيٌ . . كانت للفعل بعدَ بُطْءٍ ، وإنْ شئتَ . . قلتَ : لمقاربة عدم الفعل كقوله تعالىٰ : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾) .

وَيَحْيَى بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ ، وَٱلْجَرَّاحُ بْنُ ٱلْمِنْهَالِ أَبُو ٱلْعَطُوفِ ، وَعَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ ٱللهِ بْنِ ضُمَيْرَةَ ، وَعُمَرُ بْنُ صُهْبَانَ ، وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ . . . .

وآخرُون من الحُفَّاظ ، وذَكَرَ القاضي عِيَاضٌ : أَنَّ جماعةً من شيوخه رَوَوْه « مُحْرِزاً » بإسكانِ الحاء وكسرِ الراء وآخرُه زايٌ ، وهو غلطٌ ، والصوابُ الأول .

وعبدُ اللهِ بنُ مُحَرَّر عامريٌّ هو من أتباع التابعين ، روى عن الحَسَنِ وقتادةَ والزُّهْريّ ونافعٍ مولى ابن عُمر وآخرين من التابعين ، واتَّفقَ الحُفَّاظُ على تَرْكِهِ) اهـ[1]

(ويحيى بنُ أبي أُنَيْسَةَ) بضمّ الهمزة ، ونونٍ مفتوحةٍ ، وسينٍ مهملةٍ مُصغراً ، أبو زيد الجزري ، ضعيف ، من السادسة ، مات سنة ستٍّ وأربعين ومائة ، روى عنه (ت) ، واسمُ أبي أُنَيْسَةَ : زيدٌ .

(والجَرَّاحُ) بفتح الجيم وتشديد الراء (بنُ المِنْهَالِ) بكسر الميم وسكون النون (أبو العَطُوفِ) بفتح العين وضمّ الطاء المهملتَيْن .

(وعَبَّادُ بنُ كَثِيرٍ) الثقفيُّ البصريُّ ، متروك ، قال أحمد : روى أحاديث كَذِب ، وقال في « التقريب » : من السابعة ، مات بعد الأربعين ومائة ، وروى عنه (د ق) .

(وحُسَيْنُ بنُ عبدِ اللهِ بن ضُمَيْرَةَ) بضمّ الضاد المعجمة ، وفتح الميم مصغّراً ، ابن أبي ضميرة سعيد الحِمْيري المدني ، روى عن أبيه ، وعنه زيدُ بن الحُبَاب وغيرُه ، كَذَّبَه مالكٌ ، وقال أبو حاتم : متروكُ الحديثِ كَذَّابٌ ، وقال أحمد : لا يُسَاوِي شيئاً ، وقال البخاريُّ : منكرٌ ضعيفُ الحديث .

(وعُمَرُ بنُ صُهْبَانَ) بضمّ الصاد المهملة وسكون الهاء ، ويُقال : اسمُ أبيه محمدٌ ، الأسلميُّ أبو جعفر المدنيُّ خالُ إبراهيم بن يحيى ، ضعيفٌ ، من الثامنة ، مات سنة سبع وخمسين ومائة ، روى عنه (ق) .

(وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ) أي : قَصَدَ قَصْدَهم كحُبَيِّب ـ بضمّ الحاء المهملة ، وتشديد التحتية ، بين موحدتين أُولاهما مفتوحة ـ ابن حَبِيب بوزن كَرِيم أخي حمزة الزيَّات ،

---

(1) « شرح صحيح مسلم » (١/٥٧) ، و« إكمال المعلم » (١/١٠١ـ١٠٢) ، و« مشارق الأنوار » (١/٣٩٦) ، وانظر « صيانة صحيح مسلم » (ص ١٢٠) .

فِي رِوَايَةِ ٱلْمُنْكَرِ مِنَ ٱلْحَدِيثِ . فَلَسْنَا نُعَرِّجُ عَلَىٰ حَدِيثِهِمْ ، وَلاَ نَتَشَاغَلُ بِهِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ أَهْلِ ٱلْعِلْمِ وَٱلَّذِي نَعْرِفُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ فِي قَبُولِ . . . .

روى عن أبي إسحاق وغيره ، وَهَّاهُ أبو زُرْعَة ، وتَرَكَه ابنُ المبارك[1] .

وحبيبِ بن جَحْدَر أخي خصيب ، كَذَّبَه أحمدُ ويحيى بنُ مَعِين وكأنهما رأياه[2] .

وحبيبِ بن أبي الأشرس ، هو حبيب بن حسّان ، له عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ وغيره ، رَوى عنه مروانُ بنُ معاوية وإسماعيلُ بن جعفر ، وقال ابنُ حِبَّان : منكر الحديث جِدّاً ، وكان قد عشق نصرانيةً فقيل : إنه تَنَصَّرَ وتَزَوَّجَ بها . اهـ « ميزان الاعتدال » (١/ ٤٥٠ ـ ٤٥١) .

(**في روايةِ المُنْكَرِ من الحديثِ**) ونَقْلِه .

والفاءُ في قوله : (**فَلَسْنا**) فاء الفصيحةِ ؛ لأنها أفصحت عن جوابِ شرطٍ مُقَدَّرٍ تقديرُه : إذا عَرَفْتَ أَنَّ هـٰؤلاء المذكورين من الضَّرْبِ الذي كان الغالبُ من حديثهِ المُنْكَرَ أو الغَلَطَ ، وأردتَ بيانَ حالِنا وشأنِنا في حديثهم . . فأقول لك :

لَسْنا نحن (**نُعَرِّجُ**) ونلتفتُ ونعتمدُ (**على حديثِهم**) أي : على حديثِ هـٰؤلاء المذكورين في حُكْمٍ من الأحكام ، ولا نستدلُّ به عليه ، يُقال : فلانٌ لا يُعَرَّجُ على كلامه ؛ أي : لا يُعْتَمَدُ عليه (**ولا نَتَشَاغَلُ بِهِ**) أي : لا نحاولُ ولا نَشْتَغِلُ بروايتِه ونَقْلِه .

واللامُ في قوله : (**لأنَّ حُكْمَ أهلِ العِلْمِ**) للتعليل ، متعلِّقَةٌ بقوله : (**فلَسْنَا نُعَرِّجُ**) ، (**وَحُكْمَ**) اسمُ أَنَّ .

وقولُه : (**والذي نَعْرِفُ مِنْ مَذْهَبِهم**) معطوفٌ عليه ، والمعنى : وإنما لم نُعَرِّجْ على حديثِهم ؛ لأنَّ الحُكْمَ الذي حَكَمَهُ أهلُ هـٰذا العلم والفنّ ، والشَّرْطَ الذي نعرفُه ونعتقدُه من مذهبهم .

وقولُه : (**في قَبُولِ**) تَنَازَعَ فيه كُلٌّ من قوله : (**حُكْمَ**) و(**نَعْرِفُ**) أي : لأنَّ

---

(١) (ميزان الاعتدال) (١/ ٤٥٧) .
(٢) المصدر السابق (١/ ٤٥١) .

مَا يَتفَرَّدُ بِهِ ٱلْمُحَدِّثُ مِنَ ٱلْحَدِيثِ : أَنْ يَكُونَ قَدْ شَارَكَ ٱلثِّقَاتِ مِنْ أَهْلِ ٱلْعِلْمِ وَٱلْحِفْظِ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا ، وَأَمْعَنَ فِي ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُوَافَقَةِ لَهُمْ ، فَإِذَا وُجِدَ كَذَٰلِكَ ثُمَّ زَادَ بَعْدَ ذَٰلِكَ شَيْئاً لَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ . . قُبِلَتْ زِيَادَتُهُ . . . .

الحُكْمَ الذي حَكَمُوه في قَبُولِ (ما يَتفرَّدُ بِهِ المُحَدِّثُ مِن) زيادةِ (الحديثِ) على غيرِه ، والشَّرْطَ الذي نعرفهُ من مذهبهم في قَبُولِهِ .

وقولهُ : (أَنْ يكونَ) خبرُ أَنَّ ؛ أي : أن يكون ذلك المُحَدِّثُ المُتَفرِّدُ (قد شَارَكَ الثِّقاتِ) وصَاحَبَهم ، والثِّقاتُ : جَمْعُ ثِقَةٍ ، وهو من يُعْتَمَدُ عليهِ ويُؤتَمَنُ به ، ويُستعملُ بلفظٍ واحدٍ للمذكر والمؤنث .

وقولُه : (مِنْ أهلِ العِلْمِ والحِفْظِ) بيانٌ للثقات ؛ أي : حالة كون أولـٰئك الثقات من أهل هـٰذا العلم والفنّ ، ومن أهل الحفظ والضبط فيما نَقَلُوه .

وقولُه : (في بعضِ ما رَوَوْا) مُتَعَلِّقٌ بـ(شَارَكَ) ؛ أي : أن يكون ذلك المُحَدِّثُ المتفرِّدُ قد شَارَكَ الثِّقاتِ من أهل هـٰذا العلم، وصَاحَبَهم في رواية بعض ما رَوَوْهُ ونَقَلُوه .

وقولُه : (وأَمْعَنَ) واطمأَنَّ : معطوفٌ على (شَارَكَ) .

وقولُه : (في ذلك) متعلِّقٌ بالموافقة المذكورة بعده .

وقولُه : (على المُوَافَقَةِ لهم) متعلِّقٌ بـ(أَمْعَنَ) ، أي : وأن يكون ذلك المُحَدِّثُ المتفرِّدُ قد أَمْعَنَ وكَلَّف نفسَه على الموافقة للثقات في بعض ما رَوَوْه ، وبَالَغَ واسْتَقْصَى فيها ؛ أي : في الموافقة لهم في ذلك .

والفاءُ في قوله : (فإذا وُجِدَ) فاءُ الفصيحة ؛ لأنها أفصحتْ عن جوابِ شرطٍ مقدرٍ تقديره : إذا عرفتَ الشرطَ المذكورَ ، وأردتَ بيانَ حُكْمِ ما تَفَرَّدَ به ، إذا وُجِدَ الشرطُ المذكورُ . . فأقول لك :

إذا وُجِدَ المُحَدِّثُ (كذلك) أي : مشاركاً للثقات في بعض ما رَوَوْه ومُمْعِناً ـ أي : مُكَلِّفاً ـ نفسَه على الموافقة لهم في ذلك (ثم زادَ بعدَ ذلك) أي : بعدَ مشاركتِهم في ذلك (شيئاً) من الحديث (ليس) ذلك الشيءُ موجوداً (عندَ أصحابه) من الثِّقاتِ (. . قُبِلَتْ زيادتُه) أي : زيادةُ ذلك المُحَدِّث ، التي تَفَرَّد بها من الثقات ؛ لوجود الشرطِ المذكورِ من المشاركة لهم في بعض ما رَوَوْه .

فَأَمَّا مَنْ تَرَاهُ يَعْمِدُ لِمِثْلِ ٱلزُّهْرِيِّ فِي جَلاَلَتِهِ وَكَثْرَةِ أَصْحَابِهِ ٱلْحُفَّاظِ ٱلْمُتْقِنِينَ لِحَدِيثِهِ وَحَدِيثِ غَيْرِهِ ، . . . .

والفاءُ في قوله : (فأَمَّا مَنْ تَرَاهُ يَعْمِدُ لِمِثْلِ الزُّهْرِيِّ) فاءُ الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جوابِ شرطٍ مقدرٍ تقديره : إذا عرفتَ قبولَ ما تَفَرَّدَ به المُحَدِّثُ بالشرط المذكور ، وأردتَ بيانَ حُكْمِ ما تَفَرَّدَ به مع عدم الشرط المذكور . فأقول لك : أمَّا مَنْ تَرَاهُ . . . إلخ ، فـ(مَنْ) مبتدأٌ سيأتي خبرُه بقوله : (فغيرُ جائزٍ قبولُ حديثِ هٰذا الضَّرْبِ) ، و(ترى) علميةٌ لا بصريةٌ ، ويُقال : عَمَدَ الشيءَ وإلى الشيء ، من باب ضَرَبَ ، إذا قَصَدَ فِعْلَه ، ومِثْلُ الشخصِ : نظيرُه في العلم والفَضْل .

والزُّهْرِيُّ : هو محمد بن مسلم بن عُبَيد الله بن عَبْد الله بن شِهاب بن عبد الله بن الحارث بن زُهْرة بن كِلاب القُرَشِي الزُّهْري ، أبو بكر المدني ، أحدُ الأئمة الأعلام ، وعالمُ الحجاز والشام ، تابعيٌّ صغيرٌ ، منسوبٌ إلى زُهْرة بن كلاب .

روى عن ابن عُمر وسهل بن سعد وأنس بن مالك ومحمود بن الربيع وابن المُسَيِّب وخَلْقٍ ، ويروي عنه (ع) وأبانُ بنُ صالح وأيوبُ وابنُ عُيَيْنة وابنُ جُرَيْج واللَّيْثُ ومالكٌ وخلائقُ .

قال ابنُ المَدِيني : له نحو ألفي حديث .

وقال ابن شهاب : ما استودعتُ قلبي شيئاً قطّ فنسيتُه .

وقال أيوب : ما رأيتُ أعلمَ من ابن شهاب .

وقال في « التقريب » : حافظٌ مُتْقِنٌ متَّفَقٌ على جلالتِه وإتقانِه ، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومائة .

ومِن أمثالِهِ : الحَسَنُ البصريُّ ، ومحمدُ بنُ سيرين .

والمعنى : أمَّا المُحَدِّثُ الذي تراه وتعلمه **يَعْمِدُ** ويقصدُ أن يرويَ عمَّنْ هو مِثْلُ الزُّهْري (**في جلالتِهِ**) وفَضْلِه وعلمِه (و) في (**كَثْرَةِ أصحابه**) الذين يَرْوُون عنه .

وقولُه : (**الحُفَّاظِ**) صفةٌ أُولى للأصحاب ؛ أي : أصحابِه الموصوفين بالحفظِ والضَّبْطِ للأخبار ، وقولُه : (**المُتْقِنِينَ**) صفةٌ ثانيةٌ لهم ؛ أي : الموصوفين بالإتقان والتحقيق (**لحديثِهِ**) أي : للحديثِ الذي رَوَوْه عن الزُّهْري (و) لـ (**حديثِ غيرِهِ**)

أَوْ لِمِثْلِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ـ وَحَدِيثُهُمَا عِنْدَ أَهْلِ ٱلْعِلْمِ مَبْسُوطٌ مُشْتَرَكٌ ، قَدْ نَقَلَ أَصْحَابُهُمَا عَنْهُمَا حَدِيثَهُمَا عَلَى ٱلِاتِّفَاقِ . . . .

أي : وللحديثِ الذي رَوَوْه عن غير الزُّهْري كالحَسَنِ البصريِّ .

والضميرُ في قوله : (جلالتِه) وما بعدَه عائدٌ على الزُّهْري .

وقولُه : (أو لِمِثْلِ هِشامِ بنِ عُرْوَةَ) معطوفٌ على قوله : (لِمِثْلِ الزُّهْرِيِّ) أي : أو مَنْ تَرَاهُ يَعْمِدُ ويقصدُ أن يروي عمَّنْ هوَ مِثْلُ هشامِ بنِ عُرْوَةَ في جلالتِهِ وكثرةِ أصحابهِ الحُفَّاظِ كمجاهد وعطاء .

وهو هشام بن عروة بن الزُّبَيْر بن العَوَّام الأسدي ، أبو المنذر ، أحد الأئمة الأعلام .

روى عن أبيه وزوجته فاطمة بنت المنذر ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعَمِّه عبد الله بن الزبير وأخويه عبد الله وعثمان وابن عمّه عباد بن عبد الله بن الزُّبَيْر وخلائقَ ، ويروي عنه (ع) وأيوب وابن جُرَيْج وشعبة ومَعْمَر ويونس والليث ومالك بن أنس وجماعةٌ .

قال ابنُ المَدِيني : له نحو أربعمائة حديث ، وقال ابنُ سعد : ثقةٌ حُجَّةٌ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ فقيهٌ ربما دَلَّسَ ، من الخامسة ، مات سنة خمس وأربعين ومائة ، وله سبع وثمانون سنة ، وتكَلَّمَ فيه مالكٌ وغيرُه .

وقولُه : (وحديثُهما) مبتدأٌ ، خبرهُ قولُه الآتي : (مبسوطٌ مُشْتَرَكٌ) ، والجملةُ معترضةٌ أو حاليةٌ ، والضميرُ فيه عائدٌ إلى الزُّهْري وإلى هشام بن عروة .

والظرفُ في قوله : (عندَ أهلِ) هٰذا (العِلْمِ) والفنِّ متعلِّقٌ بقوله : (مبسوطٌ) أي : مُنْتَشِرٌ كثيرٌ عندهم (مُشْتَرَكٌ) بينهم ؛ لأنه (قد نَقَلَ) ورَوَى (أصحابُهما) أي : أصحابُ الزُّهْرِيِّ وهشامٍ (عنهما) أي : عن الزُّهري وهشام (حديثَهما) أي : الحديثَ الذي رَوَى الزهريُّ وهشامٌ عمَّنْ سَبَقَهما .

وقولُه : (على الاتِّفاقِ) ـ قال النووي : (هو هٰكذا في معظم الأصول : « الاتفاق » ـ بالفاء أولاً والقاف آخراً ، وفي بعضها : « الإتقان » بالقاف أولاً والنون

مِنْهُمْ فِي أَكْثَرِهِ ـ فَيَرْوِي عَنْهُمَا أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا ٱلْعَدَدَ مِنَ ٱلْحَدِيثِ مِمَّا لاَ يَعْرِفُهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِمَا ، وَلَيْسَ مِمَّنْ قَدْ شَارَكَهُمْ فِي ٱلصَّحِيحِ مِمَّا عِنْدَهُمْ . . فَغَيْرُ جَائِزٍ قَبُولُ حَدِيثِ هَـٰذَا ٱلضَّرْبِ مِنَ ٱلنَّاسِ ، وَٱللهُ أَعْلَمُ . . . .

آخراً ، والأول أجودُ ، بل هو الصواب) اهـ[1] ـ متعلِّقٌ بـ(نَقَلَ) ، أي : لأنه قد نَقَلَ أصحابُهما مع الاتّفاق والاشتراك (منهم في أكثرِه) أي : في أكثرِ حديثهما .

والفاءُ في قوله : (فيَرْوِي) عاطفةٌ على قوله : (يعْمِدُ) أي : أمَّا مَنْ تَرَاه يَعْمِدُ لِمِثْلِ الزُّهْرِيِّ أو لِمِثْلِ هشامٍ فيروي (عنهما) أي : عن الزُّهْرِيِّ وهشامٍ جميعاً ، (أو) يروي (عن أَحَدِهما) فقط .

وقولُه : (العَدَدَ) بالنصب مفعولُ يروي ؛ أي : يروي عنهما أو عن أحدهما الأفرادَ الكثيرةَ الكائنةَ (من الحديثِ) حالة كون تلك الأفراد (مِمَّا لا يَعْرِفُه) ولا يرويه (أَحَدٌ من أصحابِهما) أي : أحدٌ من أصحاب الزهري وهشام .

وجملةُ قولِهِ : (وليس) حالٌ من فاعل يروي ؛ أي : يروي عنهما أو عن أحدهما ، والحالُ أنه ليس (مِمَّنْ قد شَارَكَهُمْ) أي : ممَّنْ قد شارك أصحابهما (في) رواية الحديث (الصحيحِ) ونَقْلِه عنهما الكائن ذلك الصحيح (مِمَّا عندَهم) أي : من الأحاديث التي حَصَلَتْ عندهم ؛ أي : عند أصحابهما ، ويحتمل أن يكون في كلامه قلب ؛ أي : تقديمٌ وتأخيرٌ تقديره : وليس ممن شاركهم فيما عندهم من الصحيح ؛ أي : في رواية ما استقرَّ عندهم من الصحيح عنهما .

وقولُه : (. . فغيرُ جائزٍ) خبرٌ لقوله : (أمَّا مَنْ تراه يَعْمِدُ) كما مَرَّ هناك ؛ أي : فغيرُ جائزٍ (قَبُولُ حديث هـٰذا الضَّرْبِ) والقسمِ (من) أقسامِ (النَّاسِ) الثلاثة ، يعني : مَنْ تراه يَعْمِدُ لِمِثْل الزهري أو لِمِثْلِ هشامٍ .

وفي قولهم : (واللهُ) سبحانه وتعالىٰ أَجَلُّ وأَعَزُّ و(أعلمُ) مراعاةٌ لحُسْن كمال الأدب ؛ لما فيه من تفويض العلم إلى الذي عِلْمُه فوقَ كُلِّ ذي علم .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٥٨) .

قَدْ شَرَحْنَا مِنْ مَذْهَبِ ٱلْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ بَعْضَ مَا يَتَوَجَّهُ بِهِ مَنْ أَرَادَ سَبِيلَ ٱلْقَوْمِ وَوُفِّقَ لَهَا ، وَسَنَزِيدُ ـ إِنْ شَاءَ ٱللهُ تَعَالَى ـ شَرْحاً وَإِيضَاحاً فِي مَوَاضِعَ مِنَ ٱلْكِتَابِ عِنْدَ ذِكْرِ ٱلْأَخْبَارِ ٱلْمُعَلَّلَةِ إِذَا أَتَيْنَا عَلَيْهَا . . . .

وقولُه : (**قد شَرَحْنا**) وبيَّنَّا وأَوْضَحنا . . كلامٌ مستأنف ، وفي بعض النسخ : (وقد شرحنا) بواو الاستئناف (**مِنْ مَذْهَبِ الحديثِ**) وأقسامِهِ وأنواعِهِ (و) من مذهبِ (**أهلِهِ**) ورُوَاتِه ؛ أي : من أقسامهم وطبقاتهم ، يعني الأقسامَ الثلاثةَ من أقسامِ الحديث ، وأقسامِ الرواة .

والجارُّ والمجرورُ بيان مقدَّم لمفعول (شَرَحْنا) ، وهو قولُه : (**بعضَ ما يَتَوَجَّهُ به**)[1] ، أي : قد شَرَحْنَا بعضَ تقسيماتٍ يَتَوَجَّه ويَقْصِدُ ويُقْبِلُ بسبب معرفتها إلى سبيلِ القوم ومذهبِهم ، و(مَنْ) في قوله : (**مَنْ أرادَ سبيلَ القومِ**) فاعلُ (**يَتَوَجَّه**) ، و(سبيلَ القوم) بالنصب ، تَنَازَعَ فيه الفعلان قبله ، والمعنى : وقد شَرَحْنا وبيَّنَّا فيما تَقَدَّمَ لكَ بعضَ تقسيماتٍ يَتَوَجَّه ويُقْبِلُ بسبب معرفتها إلى سبيل القوم المصطلحين وقاعدتهم مَنْ أراد وقَصَدَ معرفةَ سبيلِهم وإتقانَ قاعدتِهم .

وقولُه : (**ووُفِّقَ لها**) معطوفٌ على (أرادَ) أي : ورُزِقَ من الله سبحانه وتعالى التوفيقَ لسبيلِهم وطريقتِهم ، وهو خَلْقُ قُدْرَةِ الطاعة في العبد وتسهيلُ سبيل الخير له ؛ أي : أرادَ سبيلَ القوم مع التوفيق من الله تعالىٰ ، ومرادُه بالبعض الذي بيَّنَه ما ذَكَرَه سابقاً ، فنقسمها ثلاثةَ أقسامٍ ، وثلاثَ طبقاتٍ من الناس إلى هنا .

(**وسنزيدُ**) نحن على ما تَقَدَّمَ (**إنْ شاءَ اللهُ**) سبحانه و(**تَعالَىٰ**) زيادَتَنا إِيَّاهُ (**شَرْحاً**) أي : بياناً لسبيل القوم (**وإيضاحاً**) لقاعدتِهم .

وقولُه : (**في مواضعَ**) متعلِّقٌ بـ(سَنَزِيدُ) ، (**من الكتاب عندَ ذِكْرِ الأخبارِ المُعَلَّلَةِ**) أي : نزيدُ شرحاً وبياناً عند ذِكْرِ الأحاديث التي وُجِدَتْ فيها عِلَّةٌ (**إذا أَتَيْنا**) وأَقْبَلْنا ومَرَرْنا (**عليها**) أي : على ذِكْرِ الأخبارِ المُعَلَّلَةِ لغرضِ الإتْباعِ والاستشهاد .

---

(١) قال القاضي عياض : (وقوله : « بعض ما يَتَوَجَّهُ به من أراد سبيلَ القوم » أي : يَقْصِدُ طريقَهم ويسلكُ مذهبَهم ، قال الله تعالىٰ : ﴿ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ ﴾ ، وقال : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ﴾ أي : قَصْدَكَ) . « إكمال المعلم » (١/ ١٠٥) .

فِي ٱلْأَمَاكِنِ ٱلَّتِي يَلِيقُ بِهَا ٱلشَّرْحُ وَٱلْإِيضَاحُ إِنْ شَاءَ ٱللهُ تَعَالَى . وَبَعْدُ - يَرْحَمُكَ ٱللهُ - : فَلَوْلَا ....

والمرادُ : أنه يُبيِّنُ عِلَلَها في مواضعِ ذِكْرِها من اختلافهم في الأسانيد كالإرسال والرفع والانقطاع والاتصال والزيادة والنقص والسماع والعنعنة ، وقد تقدم الخلاف هل وَفَّى بهـٰذا أم لا ؟ والظاهرُ : أنه التزم ذلك في المقدِّمة ، ولـٰكنه لم يَفِ بما التزمه ، وكأنه اخترمتْه المَنِيَّةُ قبل وفاته[1] .

و(إذا) في قوله : (إذا أَتَيْنا عليها) متعلِّقةٌ بالجواب المعلوم ممَّا قبلها ، تقديره : إذا أَتَيْنا عليها ومَرَرْنا بها نزيدُ شرحاً وإيضاحاً ، ويحتملُ أَنَّ (إذا) ظرفٌ مجرَّدٌ عن معنى الشرط متعلِّقٌ بنَزِيدُ ، وهو أَوْلَى ؛ لعدم التقدير فيه .

وقولُه : (**في الأماكنِ**) والمواضعِ متعلِّقٌ بـ(نَزِيدُ) أيضاً .

وقولُه : (**التي يَلِيقُ بها**) ويناسبُ لها (**الشَّرْحُ**) والبيانُ (**والإِيضاحُ**) والإظهارُ ؛ لوجود غموضٍ وخَفَاءٍ فيها . . صفةٌ للأماكن .

والمشيئةُ في قوله : (**إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ**) إتياننا عليها . . مُتَعَلِّقَةٌ بـ(أَتَيْنَا) أو بـ(نَزِيدُ) .

والواوُ في قوله : (**وبعدُ**) نائبةٌ عن (أمَّا) النائبةِ عن (مَهْما يَكُن من شيءٍ) ، والظرفُ من معمول الشرط ، وكرَّر لفظةَ : (وبعدُ) ؛ لبُعدِ العهدِ بها ، قبل فراغه من المقدمة .

وقولُه : (**يَرْحَمُكَ اللهُ**) سبحانه وتعالىٰ جملةٌ دعائيةٌ ، خبريةُ اللفظ ، إنشائيةُ المعنىٰ ، معترضةٌ بين الشرطِ وجوابِه .

والفاءُ في قوله : (**فلولا**) رابطةُ الجواب بالشرط ، و(لولا) : حرفٌ موضوعٌ للدلالة على امتناع الشيء لوجود غيره ، وتلزم المبتدأ المحذوف خبره وجوباً ، ولا بُدَّ لها من جوابٍ كجواب (لو) الشرطيةِ ، والمعنى : مهما يَكُنْ من شيءٍ بعدَ ما ذكر من أقسام الحديث والطبقات فأقول لك أيها السائل يَرْحَمُك اللهُ سبحانه وتعالىٰ :

---

(١) انظر « إكمال المعلم » (١/ ١٠٥) .

ٱلَّذِي رَأَيْنَا مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدِّثاً فِيمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ طَرْحِ ٱلْأَحَادِيثِ ٱلضَّعِيفَةِ وَٱلرِّوَايَاتِ ٱلْمُنْكَرَةِ ، وَتَرْكِهِمُ ٱلِاقْتِصَارَ عَلَى ٱلْأَحَادِيثِ ٱلصَّحِيحَةِ ٱلْمَشْهُورَةِ مِمَّا نَقَلَهُ ٱلثِّقَاتُ ٱلْمَعْرُوفُونَ بِٱلصِّدْقِ وَٱلْأَمَانَةِ ، بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ وَإِقْرَارِهِمْ بِأَلْسِنَتِهِمْ أَنَّ كَثِيراً مِمَّا يَقْذِفُونَ بِهِ ....

لولا الأمر (الذي رَأَيْنا)ه وأبصرناه موجودٌ حالةَ كونِ ذلك الأمرِ (من سُوءِ صَنيعِ كثيرٍ) أي : من قُبْحِ صَنيعِ كثيرٍ من الناس وفُحْشِ عَمَلِه .

وقولُه : (مِمَّنْ نَصَبَ) صفةٌ لـ(كثيرٍ) أي : كائنين ممَّنْ نَصَبَ وجَعَلَ (نَفْسَهُ مُحَدِّثاً) للأحاديث النبوية .

وقولُه : (فِيمَا يَلْزَمُهُمْ) متعلِّقٌ بسُوءِ ؛ أي : مِنْ سُوءِ صَنيعِهم فيما يَلْزَمُهم ويَتَعَيَّنُ عليهم ، حالةَ كون ما يلزمهم (مِنْ طَرْحِ الأحاديثِ الضعيفةِ) ونَبْذِ الأخبارِ المُعَلَّلَةِ ، من حيث المتونُ (و) من طَرْحِ (الرواياتِ المُنْكَرَةِ) ، ونَبْذِ الأسانيد الواهية من حيث الإسنادُ ، وليس هـٰذا من باب التكرار للتأكيد ، بل له معنىً مستقلٌّ ؛ لأنه قد يَصِحُّ متنُ الحديث مع ضَعْفِ إسناده لكون بعض رجاله مُتَّهماً ، فلا يُعَرَّجُ على ذلك الإسناد ، ولا يُلْتَفَتُ إليه ، ويحتمل كونه من باب التكرار للتأكيد إنْ فُسِّرَتِ الروايةُ بالمتن .

وقولُه : (وتَرْكِهِمُ) بالجرِّ معطوفٌ على (سُوءِ) أي : وحالةَ كونِهِ مِنْ تَرْكِ كثيرٍ من الناس (الاقتصارَ على) روايةِ (الأحاديثِ الصحيحةِ) مَتْناً ، (المشهورةِ) سَنَداً ، وتَرْكِهم الاكتفاءَ بها حالةَ كَوْنِ تلك الأحاديثِ (مِمَّا نَقَلَه) أي : من الحديث الذي رواه (الثِّقاتُ) المُتقِنُون والحُفَّاظُ (المعروفون) أي : المشهورون (بالصِّدْقِ) والعدالةِ (و) العِفَّةِ و(الأمانةِ) .

وقوله : (بعدَ معرفتِهم) متعلق بـ(تركهم) أي : ومن ترك كثير من الناس بعد معرفتهم وإدراكهم بجَنانِهم (وإقْرارِهم) أي : اعترافِهم (بألسنتِهم) .

وقولُه : (أَنَّ كثيراً) بفتح الهمزة تنازع فيه المصدران قبله ، أعني بهما : المعرفةَ والإقرارَ ؛ أي : بعدَ إيقانِهم بقلبهم وتَلَفُّظِهم بلسانهم أَنَّ كثيراً (مِمَّا يَقْذِفُون بِهِ)[1]

---

(١) قال القاضي عياض : (وقولُه : « يَقْذِفُون به إلى الأغبياء » أي : يُلْقُون ذلك إليهم ، قال الله=

إِلَى ٱلْأَغْبِيَاءِ مِنَ ٱلنَّاسِ هُوَ مُسْتَنْكَرٌ وَمَنْقُولٌ عَنْ قَوْمٍ غَيْرِ مَرْضِيِّينَ ، مِمَّنْ ذَمَّ ٱلرِّوَايَةَ عَنْهُمْ أَئِمَّةُ أَهْلِ ٱلْحَدِيثِ مِثْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، ....

ويُلْقُونَه (**إلى الأغْبِياء**)[1] أي : إلى الغَفْلَة والجُهَّال (**من الناسِ**) من العوامّ .

(والأغبياء) بالغين المعجمة والباء الموحدة : هم الغَفَلة والجُهَّال الذين لا فِطْنَةَ لهم[2] .

(هو) أي : ذلك الكثيرُ (مُسْتَنْكَرٌ) أي : مُنْكَرٌ عند قومٍ مَرْضِيِّين ، فالسين والتاء فيه زائدتان .

(ومنقولٌ) أي : مَرْوِيٌّ (عن قومٍ) مُتَّهَمِين (غيرِ مَرْضِيِّين) أي : غيرِ مقبولين ، عند الثقات الْمُتقنِين ، كائنين (مِمَّنْ) أي : من الكذّابين الذين (ذَمَّ) وشَنَّعَ وقَبَّح (الروايةَ) والنَّقْلَ (عنهم) أي : عن أولـٰئك الكذّابين .

وقولُه : (**أئمّة أهلِ الحديثِ**) فاعلُ ذَمَّ ، أي ذَمَّ الروايةَ عنهم أئمّةُ أهلِ الحديثِ وحُفَّاظُهم ، الذين هُمْ (**مِثْلُ مالكِ بنِ أنسٍ**) الإمامِ الأعظمِ في الفروع .

وهو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عَمْرو الأَصْبَحي ـ بفتح الهمزة والباء الموحدة بينهما صادٌ مهملةٌ ساكنةٌ ـ نسبة إلى ذي أَصْبَح ، وهو الحارث بن عوف بن مالك ، من يعرب بن قحطان ، وأصْبَح صَارَتْ قبيلة كما في « اللباب » (١/ ٦٩) ، أبو عبد الله المدني ، الفقيه إمامُ دار الهجرة ، وأحدُ أعلام الإسلام ، ورأسُ المُتْقِنين ، وكبير المُتَثَبِّتين ، حتى قال البخاري : أَصَحُّ الأسانيدِ كُلِّها مالكٌ عن نافعٍ عن ابن عُمر .

وقال الشافعي : مالكٌ حُجَّةُ اللهِ تعالىٰ على خلقه ، وقال ابنُ مهدي : ما رأيتُ أحداً أَتَمَّ عقلاً ولا أَشَدَّ تقوى من مالك ، وقال ابنُ المَدِيني : له نحو ألف حديث .

= تعالىٰ : ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَـٰطِلِ ﴾ . وقد يكون « يَقْذِفُون » بمعنىٰ يقولون ما لا يعلمون كما قال تعالىٰ : ﴿ وَيَقْذِفُونَ بِٱلْغَيْبِ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴾) . « إكمال المعلم » (١/ ١٠٥ـ١٠٦) .

(١) قال القاضي عياض : (واختلفتْ رواياتُ شيوخنا في هـٰذا الحرف الأخير ، وصوابه : « الأغبياء » بالغين المعجمة والباء بواحدة تحتها ، وهي روايتنا من طريق السمرقندي ، ومعناه : الجهلة الأغفال ، ويَدُلُّ عليه قولُه آخر الفصل : « وقَذْفِهم بها إلى العوامّ ») . « إكمال المعلم » (١/ ١٠٦) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٥٩) .

وَشُعْبَةَ بْنِ ٱلْحَجَّاجِ ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، . . . .

روى عن نافع والْمَقْبُري ونُعيم بن عبد الله وابن المنكدر وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة وأيوب وزَيْد بن أَسْلَم وخَلْق ، ويروي عنه (ع) .

ومن شيوخه : الزُّهْري ويحيى الأنصاري ، ومن أقرانه : ابن جُرَيْج وشُعْبة والثَّوْري وابن عُيَيْنة والقطان وخلائق .

وُلِدَ سنة ثلاث وتسعين ، وحَمَلَتْهُ أُمُّه ثلاثَ سنين ، وتُوفِّيَ سنة تسع وسبعين ومائة ، ودُفن بالبقيع ، وقال في « التقريب » : من السابعة بلغ تسعين سنة .

(وشُعْبَةَ بنِ الحَجَّاجِ) بن الوَرْد العَتكي مولاهم ، أبي بِسْطام بكسر الموحدة وسكون المهملة ، الواسطي ثم البصري ، أحد أئمة الإسلام .

روى عن معاوية بن قُرَّة ، وأنس بن سيرين وثابت البُناني ، والحكم وزُبَيْد وزياد بن عِلاقة والأعمش وخلائق ، ويروي عنه (ع) وأيوبُ وابنُ إسحاق من شيوخه والثوريُّ وابنُ المبارك وأبو عامرٍ العَقَدِيُّ وعفّانُ بنُ مسلمٍ وخلائقُ .

قال ابنُ المَدِيني : له نحو ألفي حديث ، وقال أحمد : شعبةُ أُمَّةٌ وحدَه ، وقال الحاكم : شعبة إِمام الأئمّة ، وهو أولُ مَنْ تَكَلَّمَ في رجال الحديث .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ مُتْقِنٌ ، من السابعة ، مات سنة ستين ومائة .

(وسفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ) بن أبي عمران ميمون الهلالي مولاهم ، أبي محمد الأعور الكوفي ثم المكي ، أحدِ أئمَّة الإسلام .

روى عن عَمْرو بن دينار والزُّهْري وزَيْد بن أَسْلَمَ وصفوان بن سليم وخَلْقٍ كثيرٍ ، ويروي عنه (ع) وشعبةُ ومِسْعَرٌ ـ من شيوخه ـ وابنُ المباركِ ـ من أقرانه ـ وأحمدُ وإسحاقُ وابنُ مَعين وابنُ المَدِيني وأُمَمٌ .

وقال العِجْلِيُّ : هو أَثْبَتُهم في الزُّهْري ، كان حديثُه نَحْوَ سبعةِ آلاف ، وقال ابن وهب : ما رأيتُ أعلمَ بكتاب الله من ابن عُيَيْنَة ، وقال الشافعيُّ : لولا مالكٌ وابنُ عُيَيْنَة . . لذهَبَ علمُ الحجاز .

وقال في « التقريب » : ثقة حافظ فقيه إِمام حُجَّة ، إلا أنه تَغَيَّرَ حفظُه في أَخِرَةٍ ،

وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ٱلْقَطَّانِ ، وَعَبْدِ ٱلرَّحْمَـٰنِ بْنِ مَهْدِيٍّ ، . . . .

وكان ربما دَلَّسَ لكنْ على الثقات ، من رؤوس الطبقة الثامنة ، وكان أَثْبَتَ الناسِ في عَمْرو بن دينار ، مات في رجب سنة ثمان وتسعين ومائة ، وله إحدى وتسعون سنة .

(وسُفيان بن عُيينة : المشهورُ فيه ضمُّ السين والعين ، وذَكَرَ ابنُ السكّيت جوازَ الحركات الثلاث فيهما ، وذكر أبو حاتمٍ جوازَ الضمّ والكسر في العين) اهـ سنوسي

(ويحيى بنِ سعيدٍ) المُلَقَّبِ بـ (القَطَّانِ) نِسْبَةً إلى القُطْن لبَيْعِه إياه ، وهو يحيى ابنُ سعيد بن فَرُّوخَ ـ بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وسكون الواو ثم معجمة ـ التميميُّ أبو سعيد القطان البصري الأحول، الحافظ الحجة، أَحَدُ أئمَّة الجَرْح والتعديل.

روى عن سُلَيْمان التَّيْمي وحُمَيْد الطويل وإسماعيل بن أبي خالد ويحيى بن سعيد الأنصاري وهشام بن عُرْوة وعكرمة بن عَمَّار وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) وشعبة وابنُ مهدي وأحمدُ وإسحاقُ وابنُ المَدِيني وابنُ بَشَّارٍ وصَدَقَةُ بن الفضل وبُنْدار وخلائق .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ مُتْقِنٌ حافظٌ إمامٌ قُدْوَةٌ ، من كبارالتاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومائة ، وله ثمان وسبعون سنة .

(وعبدِ الرحمنِ بنِ مَهْدِيٍّ) بن حَسَّان الأَزْدي مولاهم ، أبي سعيد البصري اللُّؤْلؤي الحافظ الإمام العَلَم .

روى عن عُمَر بن ذَرّ وعكرمة بن عَمَّار وشُعْبة والثَّوْري ومالك وخَلْقٍ ، ويروي عنه (ع) وابنُ المبارك وهو من شيوخه وابنُ وهب وهو أكبر منه وأحمدُ وابنُ مَعِين وعَمْرو بن علي الفلاّس .

قال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ حافظٌ عارفٌ بالرجال والحديث ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومائة بالبصرة ، عن ثلاث وستين سنة ، وكان يَحُجُّ كُلَّ سنة .

وَغَيْرِهِمْ مِنَ ٱلأَئِمَّةِ . . لَمَا سَهُلَ عَلَيْنَا ٱلانْتِصَابُ لِمَا سَأَلْتَ مِنَ ٱلتَّمْيِيزِ وَٱلتَّحْصِيلِ ، وَلَـٰكِنْ مِنْ أَجْلِ مَا أَعْلَمْنَاكَ مِنْ نَشْرِ ٱلْقَوْمِ ٱلأَخْبَارَ ٱلْمُنْكَرَةَ بِٱلأَسَانِيدِ ٱلضِّعَافِ ٱلْمَجْهُولَةِ وَقَذْفِهِمْ بِهَا إِلَى ٱلْعَوَامِّ ٱلَّذِينَ لاَ يَعْرِفُونَ عُيُوبَهَا . . خَفَّ عَلَىٰ قُلُوبِنَا إِجَابَتُكَ إِلَىٰ مَا سَأَلْتَ . . . .

(وغيرِهم) أي : وغيرِ هـٰؤلاء المذكورين (من الأئمَّةِ) الحُفَّاظ كسُفْيانَ الثَّوْري وعبدِ الرحمن الأوزاعي ، وابنِ المبارك .

وقولُه : (. . لَمَا سَهُلَ علينا) جوابُ لولا ، واللامُ فيه رابطةٌ له جوازاً لِكَوْنِهِ مَنْفِيّاً بما ، والمعنى : فلولا الأمرُ الذي رأيناه موجودٌ . . لم يَسْهُلْ علينا ولم يَتَيَسَّرْ لنا (الانتصابُ) أي : الظهورُ والاجتهادُ والتهيُّؤُ (لِما سَأَلْتَـ)ـنيه وطَلَبْتَه منّي أيُّها السائلُ .

وقولُه : (من التمييزِ) بيانٌ (لِمَا) الموصولةِ ؛ أي : حالة كون ما سأَلْتَنِيهِ من التميز والتفصيل بين صحيحِ الأحاديث وسقيمِها ، (و) من (التحصيلِ) أي : التلخيصِ لصحيحها عن سقيمها وجَمْعِه في كتابٍ مُؤَلَّفٍ .

و(لكنْ) في قوله : (ولكنْ مِنْ أَجْلِ ما أَعْلَمْناكَ) استدراكيةٌ استدرك بها على جواب لولا ، أعْني قولَه : (لَمَا سَهُلَ علينا) .

والجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بقوله الآتي : (خَفَّ على قلوبنا إجابَتُكَ) ، يُقال : أعلمه الأمر وعلمه إذا أطلعه عليه ؛ أي : ولكنْ لأجل ما أطلعناك عليه بقولنا سابقاً : (أَنَّ كثيراً ممَّا يَقْذِفُون به إلى الأغبياءِ من الناس هو مُسْتَنْكَرٌ ومنقولٌ عن قومٍ غيرِ مَرْضِيِّين) ، حالةَ كون ما أعلمناكَه (مِنْ نَشْرِ القوم) الكذّابين وإفشائِهم (الأخبارَ المُنْكَرَةَ) والأحاديثَ المُعَلَّلَةَ وهو منصوبٌ بالنَّشْر ؛ لأنه مصدرٌ مضافٌ إلى فاعلِه ، وبه يتعلَّقُ قولُه : (بالأسانيدِ الضِّعافِ) بالوهم والكذب (المجهولةِ) العدالةِ ظاهراً وباطناً .

وقولُه : (وقَذْفِهِمْ) معطوفٌ على النَّشْر ؛ أي : ومِنْ قَذْفِ أولـٰئك القوم الكذّابين وإلقائِهم (بها) أي : بالأخبارِ المُنْكَرَةِ (إلى العَوَامِّ) والأغبياءِ (الذين لا يَعْرِفُونَ عُيُوبَها) أي : عُيُوبَ الأخبارِ وعِلَلَها ولا يُمَيِّزُون صحيحَها عن سقيمِها (. . خَفَّ) وسَهُلَ ولم يَثْقُلْ (على قُلُوبِنا) وعقولِنا (إجابتُك) وطاعتُك (إلى ما سَأَلْتَـ)ـنيه من التميز والتحصيل ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

(١) بَابُ وُجُوبِ ٱلرِّوَايَةِ عَنِ ٱلثِّقَاتِ ٱلمُتْقِنِينَ ، وَتَرْكِ ٱلضُّعَفَاءِ ٱلْمَتْرُوكِينَ

(١) باب وجوب الرواية عن الثقات المُتْقِنين وتَرْك الضعفاء المتروكين

واعْلَمْ : أَنَّ المؤلِّفَ رحمه الله تعالىٰ لم يذكر التراجِمَ من الكُتُبِ والأبوابِ في « جامعه » ؛ وفاءً بما التزمه للسائل من جَمْعِ الأحاديث المرفوعة وتلخيصِها في كتابٍ مُؤَلَّفٍ من غير مَزْجِ غيرِها فيها ، أو فراراً من إطالة المؤلَّف بمَزْجِ التراجم فيه لتقاصُر الهِمَم عن أَخْذِ المُطَوَّلات ، وإنما وَضَعَهَا بعضُ رواتِه ، وزاد فيها بعضُ الشُّرَّاح له ، ومع ذلك كثيرٌ من الأحاديث لا يطابق التراجمَ السابقةَ ولا اللاحقةَ ، فلابدَّ من وَضْع التراجِم لها بحسب ما يُستنبط منها من الأحكام ، ولو كان وَضْعُ التراجِم من المؤلِّف . . لم تختلف باختلاف النُّسَخ واختلاف الشُّرَّاح ، كما لا تختلف تراجمُ البخاري وتراجمُ أصحاب السُّنَن بذلك .

وقد يوجد تصحيفٌ من النُّسَّاخ في بعض المواضع من المتابعات ، بجَمْعِ ضمير المتابع بصيغة اسم المفعول ، أو تثنيتِه أو إفرادِه على خلاف ما هو الصواب ، كما يوجد ذكرها على الصواب في النسخ المخطوطة أو القديمة التي جُلّدت في مجلّدٍ واحد ، ومع ذلك لم يُنبِّه عليها الشُّرَّاح في الشُّروح التي في أيدينا وسَنُبيِّنُها إنْ شاء الله في مواضعها، على ما هو الصواب ، مع بيان الغوامض التي لم يُنَبِّه عليها أكثرُ الشُّرَّاح .

و(البابُ) لغةً : فرجةٌ يُتَوَصَّلُ بها من خارجٍ إلى داخل ، ومن داخلٍ إلى خارجٍ كباب الدار .

واصطلاحاً : ألفاظٌ مخصوصةٌ دالَّةٌ على معانٍ مخصوصةٍ لها بدايةٌ ونهاية .

وأولُ مَنْ وَضَعَ البابَ : أبو الأسودِ الدُّؤَلِيُّ رحمه الله تعالىٰ ، حين أملى عليه عليُّ بنُ أبي طالب رضي الله عنه أحكامَ النَّحو ، ثم قال له : انحُ نَحْوَ هٰذا ، وتَتَبَّعْ وزِدْ عليه ما بَدَا لك ، ثم سَمِعَ أبو الأسود رجلاً يقرأُ قوله تعالىٰ : ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ بجرّ (رسوله) فوضع باب العطف والنعت .

والترجمةُ هنا خاصَّةٌ بجزءٍ واحدٍ ؛ لأنَّ وجوب تَرْكِ الرواية عن الكذّابين يستلزمه وجوبُ الرواية عن الثقات المُتْقِنين ، فالترجمةُ حينئذٍ على جزءٍ واحدٍ .

و(الوجوبُ) لغةً : الثُّبوت واللُّزوم ، وشرعاً : ما يُثَابُ فاعلُه ويُعَاقَبُ تاركُه ، والوجوبُ هنا شرعيٌّ لا صناعيٌّ .

و(الرِّوايةُ) : نَقْلُ الخَبَرِ وأَخْذُه عن الغير .

و(الثِّقَاتُ) : جمع ثِقَة ، والثِّقَةُ : مَنْ يُؤْتَمَنُ في مَقَالِه وفَعَالِه ، يُقال : وَثِقَ يَثِقُ بكسر الثاء فيهما ثِقَةً ووُثُوقاً إذا ائتمنه ، والثِّقَةُ مصدرٌ بمعنى اسمِ المفعول ؛ أي : موثوقٌ به .

و(الكَذَّابون) جمع كَذَّاب وهو مبالغة كاذب ، والكاذبُ : من اتَّصَفَ بالكَذِب ، والكَذِبُ لغةً : الإخبارُ عن الشيء على خلاف ما هو عليه ، عَمْداً كان أو سَهْواً أو جَهْلاً ، وشرعاً : الإخبارُ عن الشيء على خلافِ ما هو عليهِ عَمْداً .

ومعنى الترجمة : هٰذا بابٌ معقودٌ للاستدلال على وجوبِ الاقتصارِ على رواية الأحاديث عن الثقات الحُفَّاظ المشهورين أو المستورين ، وهما القسمان اللّذان أدخلهما المؤلِّفُ في « جامعه » ، ووجوبِ تَرْكِ رواية الأحاديث عن الكَذَّابين الوضَّاعين المتروكين ، وهو القسم الذي لم يُدخله في « جامعه » .

وبسَنَدِنا السابقِ المُتَّصِل إلى المؤلِّف أقول : قال الإمامُ مسلمٌ رحمه الله تعالىٰ :

(واعْلَمْ) بواو الاستئناف كما في نسخة « شرح السنوسي »(١) ، وفي بعض النسخ إسقاطُها كما في نسخة شرح النووي(٢) ، وهي : كلمةٌ يُؤتَى بها إذا كان ما بعدها أمراً مُهِمّاً ، والأمرُ فيه للسائل المتقدّم ، أو لكُلّ طالب ؛ أي : واعْلَمْ أيُّها السائلُ الذي سألني تأليفَ هٰذا الجامع ، أو أيُّها الطالبُ لعلم الحديث روايةً ودِرايةً .

وقولُه : (وَفَّقَكَ اللهُ تَعالَىٰ) وأَقْدَرَكَ على فِعْل الخيرات . . جملةٌ دعائيةٌ معترضةٌ بين العلم ومفعوله ؛ تأكيداً للأمر بعِلْمِ ما سيأتي واهتماماً به ؛ أي : واعْلَمْ :

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٣) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٠) .

أَنَّ ٱلْوَاجِبَ عَلَىٰ كُلِّ أَحَدٍ عَرَفَ ٱلتَّمْيِيزَ بَيْنَ صَحِيحِ ٱلرِّوَايَاتِ وَسَقِيمِهَا وَثِقَاتِ ٱلنَّاقِلِينَ لَهَا مِنَ ٱلْمُتَّهَمِينَ : أَنْ لاَ يَرْوِيَ مِنْهَا إِلاَّ مَا عَرَفَ صِحَّةَ مَخَارِجِهِ وَٱلسِّتَارَةَ فِي نَاقِلِيهِ ، . . . .

(**أَنَّ الواجبَ**) المتعيِّنَ الذي لا يجوزُ العُدُولُ عنه (**على كُلِّ أَحَدٍ**) من الرُّواةِ (**عَرَفَ التمييزَ**) وقَدَرَ على التفصيل (**بينَ صحيحِ الرِّواياتِ**) وسليمِها من العُيُوبِ بقُوَّةِ الإتقان والضَّبْطِ في رُوَاتِها (**و**) بينَ (**سَقِيمِها**) أي : سقيمِ الرواياتِ وضعيفِها بعدم الإتقان والضَّبْطِ في رُواتها وهـٰذا بالنظرِ إلى المُتُونِ .

وقولُه : (**وثِقَاتِ الناقلين**) إمّا معطوفٌ على (التمييزَ) منصوبٌ بالكسرة ؛ أي : وعَرَفَ الثِّقاتِ الناقلين ، وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة كمسجدِ الجامع (**لها**) أي : لتلك الروايات (**من المُتَّهَمِينَ**) بالكذب والوضع ، أو معطوفٌ على مدخولِ (بينَ) أي : عَرَفَ التمييزَ بين الثقات الناقلين لها والمُتَّهَمِين فيها ، وهـٰذا بالنظر إلى الأسانيد .

وقولُه : (**أنْ لا يَرْوِيَ**) خبرُ أَنَّ ؛ أي : أَنَّ الواجبَ عليه أنْ لا يَرْوِيَ ولا يَنْقُلَ (**منها**) أي: من تلك الروايات (**إلاَّ ما عَرَفَ**) أي: إلاَّ حديثاً عَرَفَ (**صِحَّةَ مَخَارِجِهِ**) أي : صِحَّةَ رواياتِهِ ؛ لعدم الاضطراب والاختلاط فيها ، وهـٰذا بالنظر إلى المتون .

و(المخارج) : جمع مَخْرَج ، يُقال : خَرَجَ ـ من باب دَخلَ ـ خُرُوجاً ضدُّ دَخَلَ ، ومَخْرَجاً أيضاً ، وقد يكون المَخْرَج موضع الخُرُوج ، يُقال : خَرَجَ مَخْرجاً حَسَناً وهـٰذا مَخْرَجُه ، والمُخْرَج بضم الميم وفتح الراء يكون مصدرَ أَخْرَجَ الرباعي ، واسمَ مفعولٍ ، واسمَ مكانٍ ، واسمَ زمانٍ . اهـ « مختار » ، والمرادُ هنا المصدر .

(**و**) عَرَفَ (**السِّتَارَةَ**) أي : الصِّيَانَةَ والعِفَّة عن الرذائل والعيوب (**في نَاقِلِيهِ**) ورُوَاتِه وهـٰذا بالنظر إلى الأسانيد .

قال النووي : (السِّتارة بكسر السين : وهي ما يُسْتَرُ به ، وكذلك السُّتْرة ، وهي هنا إشارةٌ إلى الصِّيانة)(١) كما أَشَرْنا إليه في الحلّ .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٠) .

وَأَنْ يَتَّقِيَ مِنْهَا مَا كَانَ عَنْ أَهْلِ ٱلتُّهَمِ وَٱلْمُعَانِدِينَ مِنْ أَهْلِ ٱلْبِدَعِ . . . .

وقولُه : (وأنْ يَتَّقِيَ) معطوفٌ على خبرِ أَنَّ ؛ أي : وأَنَّ الواجب عليه أنْ يَتَّقِيَ ويَتَحرَّزَ وَيَتَجَنَّبَ (منها) أي : مِنْ تلك الروايات (ما كان) منقولاً (عن أهلِ التُّهَمِ) بالكذب والوَضْع ، وعن أهل الشكّ في صِدْقِهم .

وفي بعض النُّسَخ زيادةُ (مِنْها) بعد (كان) ، وإسقاطُها أَوْلى ؛ لِما في إثباتِها من التكرار بلا فائدة .

قال النوويُّ : (قولُه : « وأنْ يَتَّقِيَ منها » ضبطناه بالتاء المثناة فوقُ بعد المثناة تحتُ وبالقاف من الاتقاء ، وهو الاجتناب ، وفي بعض الأصول : « وأنْ يَنْفِيَ » بالنون والفاء وهو صحيحٌ أيضاً ، وهو بمعنى الأول) اهـ[(١)]

ويُقال : (اتَّهَمَه في قوله) إذا شَكَّ في صِدْقِه ، والتهم : جمع تهمة ، وهي اسمُ مصدرٍ من الاتِّهام ، وما يتهم عليه .

قال النووي : (وقولُه : « بين صحيحِ الرواياتِ وسَقِيمِها وثِقَاتِ الناقلين لها من المُتَّهَمِين » ليس هو من باب التكرار للتأكيد ، بل له معنًى غير ذلك ؛ فقد تَصِحُّ الروايات لمتن ، ويكون الناقلون لبعض أسانيده مُتَّهَمِين ، فلا يُشْتَغَلُ بذلك الإسناد) اهـ[(٢)]

وقولُه : (والمُعَانِدِينَ) معطوفٌ على (أهلِ التُّهَمِ) أي : وما كان منها منقولاً عن المُعَانِدِين للحقّ والمُعَارِضِين له والمُفَارِقِين للسُّنَّة والجماعةِ الكائنين (مِنْ أهلِ البِدَعِ) والاختراعاتِ الْمُحْدَثة ، والخُرافات المُزَيَّفة .

والبِدَع ـ بكسر أوله وفتح ثانيه ـ : جمعُ بِدْعَة بكسرِ أوله وسكونِ ثانيه ، وهي : كُلُّ ما اخْتُرِعَ وأُحْدِثَ على غيرِ مثالٍ سابق .

فالاتّقاءُ عن رواية أهل البِدَعِ واجبٌ عند المؤلِّف مطلقاً ؛ أي : سواء كانوا داعين إلى بِدْعَتِهم أم لا ، وهو ضعيفٌ ، والراجحُ : قبولُ الروايةِ من المبتدعة إذا لم يكونوا

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٠) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٠) .

داعين إلى بِدْعَتِهم ؛ لأنه لم يَزَل السَّلَفُ والخَلَفُ على قبولِ الرواية منهم والاحتجاجِ بها والسماعِ منهم وإسماعِهم من غير إنكارِ منهم ، والله أعلم .

وعبارةُ النوويِّ هنا : (قولُه : « واعْلَمْ : أَنَّ الواجبَ على كُلِّ أَحَدٍ . . . وأنْ يَتَّقِيَ منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع » هـٰذا بيانٌ من المؤلِّف لمذهبه ، قال العلماء من المُحَدِّثين والفقهاء والأُصوليين : المبتدع الذي يكفر ببدعته لا تُقبل روايتُه بالاتفاق ، وأمَّا الذي لا يكفر بها . . فاختلفوا في روايته ، فمنهم مَنْ رَدَّها مطلقاً لفِسْقِه ولا ينفعه التأويل ، ومنهم مَنْ قَبِلَها مطلقاً إذا لم يكن ممن يستحلُّ الكذب في نُصْرة مذهبه أو لأهل مذهبه ، سواءٌ كان داعيةً إلى بدعته أو غيرَ داعية ، وهـٰذا القولُ مَحْكِيٌّ عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالىٰ ، حيث قال : أَقْبَلُ شهادةَ أهل الأهواء إلاَّ الخطَّابية من الرافضة ؛ لكونهم يَرَوْن الشهادة بالزُّور لمُوافِقِيهم .

ومن العلماء مَنْ قال : تُقبل إذا لم يكن داعيةً إلى بِدْعَتِه[1] ، ولا تُقبل إذا كان داعيةً ، وهـٰذا مذهب كثيرين ، أو الأكثرِ من العلماء ، وهو الأعدل الصحيح .

وقال بعضُ أصحاب الشافعي : اختلف أصحابُ الشافعي في غير الداعية ، واتَّفَقُوا على عدم قبول الداعية ، وقال أبو حاتم بن حِبَّان ـ بكسر الحاء وبالموحدة ـ : لا يجوزُ الاحتجاجُ بالداعية عند أئمَّتنا قاطبةً ، لا خلافَ بينهم في ذلك .

وأمَّا المذهبُ الأولُ : فضعيفٌ جِداً ؛ ففي « الصحيحين » وغيرِهما من كُتُبِ أئمَّةِ الحديث الاحتجاجُ بكثيرين من المبتدعة غيرِ الدُّعاة ، ولم يَزَل السَّلَفُ والخَلَفُ على قبول الروايةِ منهم ، والاحتجاج بها ، والسماعِ منهم ، وإسماعِهم من غير إنكارِ منهم ، والله أعلم ») اهـ بتصرف[2] .

ثم استدلَّ المؤلِّفُ على مذهبه فقال :

(والدليلُ) وهو مبتدأٌ ، والدليلُ لغةً : ما يدلُّ على الشيء ، كدليل الطريق المسمَّى بالخَفِير ، فهو فَعِيل بمعنى فاعل ، واصطلاحاً : جزئيٌّ يُذْكَرُ لإثبات القاعدة ،

---

(١) انظر « إكمال المعلم » (١/ ١٢٥) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٠ـ٦١) .

عَلَىٰ أَنَّ ٱلَّذِي قُلْنَا مِنْ هَـٰذَا هُوَ ٱللَّازِمُ دُونَ مَا خَالَفَهُ : قَوْلُ ٱللهِ جَلَّ ذِكْرُهُ : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ﴾ ، . . . .

وأمَّا المثال : فهو جزئيٌّ يُذْكَرُ لإيضاح القاعدة ؛ أي : والدليلُ الذي يدلُّ لنا (على أَنَّ) الحُكْمَ (الذي قُلْنا)ه حالةَ كَوْنِه (مِنْ) وجوبِ (هـٰذا) الاتّقاءِ المذكورِ (هُوَ) الحُكْمُ (اللازمُ) المُتعيِّنُ الذي لا يجوزُ العُدُولُ عنه (دُونَ ما خَالَفَه) أي : دونَ الحُكْمِ الذي خَالَفَ ما قُلْناه ، وهو عدمُ وجوبِ الاتِّقاء المذكور .

وذَكَرَ خبرَ المبتدإ بقوله : (قولُ اللهِ) سبحانه عَزَّ قَدْرُه و(جَلَّ ذِكْرُهُ) أي : تنزَّه ثناؤه عمَّا ليس أهلاً له : (﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾) باللهِ ورسولِه (﴿ إِن جَآءَكُمْ ﴾) وأخبركم (﴿ فَاسِقُۢ ﴾) أي : شخصٌ خارجٌ عن سِمَةِ العدالة (﴿ بِنَبَإٍ ﴾) أي : بِخَبَرٍ مُحْتَمِلٍ للصِّدْق والكَذِب (﴿ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾) فتبحثوا وتفحصوا عن صِدْقِه وكَذِبِه ، ولا تستعجلوا إلى إمضاء ما يقتضيه خَبَرُه .

نَزَلَتْ هـٰذه الآيةُ في الوليد بن عقبة أخي عثمان بن عفان رضي الله عنه لأُمِّه ، بَعَثَه النبيُّ صلى الله عليه وسلم إلى بني المُصْطَلق ليجيءَ بصدقاتِهم ، وكان بينه وبينهم عداوةٌ في الجاهلية ، فلمَّا سَمِعُوا به . . تَلَقَّوْه ؛ تعظيماً لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : إنهم منعوا صدقاتهم وأرادوا قتلي ، فغضب الرسولُ صلى الله عليه وسلم فأرادَ أنْ يغزوهم فنهاه اللهُ سبحانه عن ذلك فقال : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ ﴾ بخبرٍ ﴿ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ فتفحصوا ، وقُرِىءَ : ﴿فتثبتوا﴾ أي قِفُوا حتى يَتبيَّنَ لكم حقيقةُ ما جاءَ به من صِدْقِه أو كَذِبِه حذرَ (﴿ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا ﴾) بالقَتْلِ والسَّبْي ملتبسين (﴿ بِجَهَـٰلَةٍ ﴾) أي : بجهالةِ حالهم (﴿ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ ﴾) أي : فتصيروا بعد ظُهورِ براءتهم عمَّا نُسِبَ إليهم نادمين على ما فَعلْتُم في حَقِّهم من إصابتهم بالقتلِ وغيرِه .

فدَلَّ سبحانه وتعالىٰ بمنطوق هـٰذه الآية على أَنَّ خَبَرَ الفاسقِ ساقطٌ غيرُ مُعْتَبَر .

وعبارةُ القرطبي هنا : (قولُه تعالىٰ : ﴿ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ الفاسقُ في أصل اللغة : هو الخارجُ مطلقاً ، والفِسق والفُسوق : الخروج ، ومنه قولُهم : فَسَقَت الرُّطَبةُ . . إذا خَرَجَتْ مِنْ قِشْرِها الأعلى ، ومنه سُمِّيت الفأرةُ فويسقةً ؛ لأنها تخرج من

. . . .

جحْرِها للفساد ، وهو في الشرع : خروجٌ مذمومٌ بحسب المخروج منه ، فإنْ كان إيماناً . . فذلك الفسق كُفْر ، وإن كان غيرَ إيمانٍ . . فذلك الفسق معصية ، وقُرِىء في السبع ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ من البيان و﴿تَثَبَّتُوا﴾ من التثبُّت ، وكلاهما بمعنىً متقارب .

ولم يختلف نَقَلَةُ الأخبار ـ فيما عَلِمْتُ ـ أَنَّ هـٰذه الآيَةَ نزلتْ بسبب الوليد بن عقبة ، بَعَثَه رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم إلى بني المُصْطَلِق مُصَدِّقاً ، فلمَّا أبصروه . . أقبلوا نحوه فهابهم ؛ لإِحْنَةٍ وعداوةٍ كانتْ بينهم في الجاهلية .

وقيل : إنهم لم يخرجوا إليه ، وأُخْبِرَ أنهم ارتدُّوا ـ ذكره أبو عُمر بن عبد البَرّ ـ فَرَجَعَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره أنهم ارتدُّوا ومنعوا الزكاة ، فَبَعَثَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم خالدَ بنَ الوليد وأَمَرَه بالتثبُّتِ في أَمْرِهم ، فأتاهم ليلاً فسمع الأذان ، ووَجَدَهم يُصَلُّون ، وقالوا له : قد اسْتَبْطَأْنا المُصَدِّقَ وخِفْنا غَضَبَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ، فرجع خالدٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك ، فنزلت الآية .

ومقتضى الآيةِ : أَنَّ الفاسق لا يُقبل خبرُه روايةً كان أو شهادةً ، وهو مُجْمَعٌ عليه في غير المتأوِّل ، ما خلا ما حُكي عن أبي حنيفة من حُكْمِه بصحة عقد النكاح الواقع بشهادة فاسقين ، وحكمة ذلك أن الخبر أمانة ، والفسق خيانة ، ولا يُوثق بخَؤُوْنٍ .

وقال الفقهاء : لا يقبل قولُه ؛ لأنَّ جُرْأَتَه على الفسق تخرِمُ الثقةَ بقوله ، فقد يجترىء على الكذب كما اجترأ على الفسق ، فأمَّا الفاسق المتأوِّل الذي لا يَعْرِفُ فِسْقَ نفسِه ، ولا يُكَفَّر ببدعته . . فقد اختُلف في قبول قوله ، فقَبِلَ الشافعيُّ شهادتَه ، وردَّها أبو بكر ابنُ العربي المعافري صاحب « العواصم » ، وفَرَّقَ مالكٌ بين أن يدعوَ إلى بدعته فلا تقبل ، أو لا يدعو فتُقبل ، ورُوي عنه : أنه لا تُقبل شهادتُهم مطلقاً ، وكُلُّهم اتفقوا على أَنَّ من كانتْ بِدْعَتُه تُجَرِّئُه على الكذب كالخطابية من الرافضة . . لم تُقبل روايتُه ولا شهادتُه)[1] كما مَرَّ عن النووي .

---

(١) « المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم » (١/ ١٠٧ـ١٠٨) .

وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ . . . .

(و) قد دَلَّ سبحانه أيضاً على وجوب الاتقاء المذكور بمفهوم آيةٍ أُخرى حيث (قال جَلَّ ثناؤُه) وذِكْرُهُ في سورة البقرة : (﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ﴾) لديانتِه وعدالتِه (﴿مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾) .

قال القرطبيُّ : (والظاهرُ من هـٰذا الخطاب : أنه لمن افتتح الكلام معهم في أول الآية في قوله : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ﴾ ، وهم المخاطَبون بقوله : ﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ ، وبقوله : ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ﴾ وعلى هـٰذا الظاهرِ : فكُلُّ مَنْ رَضِيَه المتداينان والمتبايعان فأَشْهداهُ. . حَصَلَ به مقتضَى الخطاب ، غيرَ أنهما قد يرضيان بمَنْ لا يَرْضَى به الحاكمُ ولا يَسْمَعُ شهادتَه ، فلا ينتفعان بالإشهاد ، ولا يحصل به مقصودُ الشرع من الاستيثاق بالشهادة ؛ إِذْ لم يَثْبُتْ بما فعلاه عقدٌ ، ولا يُحفظ به مال .

ولمَّا كان مقتضَىٰ ظاهر الخطاب ذلك . . قال العلماء : إنَّ المُخَاطَبَ بذلك الحُكَّام ؛ إِذْ هم الذين يعرفون المَرْضِيَّ شرعاً من غيره ، فتَثْبُتُ بمَنْ يَرْضَوْنه العقودُ ، وتُحفظُ الأموالُ والدماءُ والأبضاعُ ، ويحصل الفصلُ بين الخصوم فيما يتنازعون فيه من الحقوق ، وذلك هو مقصودُ الشرعِ من قاعدة الشهادة قطعاً ، ولا يحصل ذلك برِضَى غيرِهم ، فتَعَيَّنَ الحُكَّامُ لهـٰذا الخطابِ الذي هو قوله : ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ .

وإذا تَقَرَّرَ هـٰذا . . فالذي يرضاه الحاكمُ هو العَدْلُ الذي انتفتْ عنه التُّهَمُ القادحةُ في الشهادة ، كالقرابةِ وجَرِّ المنفعةِ لنفسه أو لولدِه أو لزوجتِه ، وكالعداوةِ البيِّنَةِ والصداقةِ المفرطة ، على تفصيلٍ وخلافٍ يُعْرَفُ في الفقه) اهـ[1]

(و) حيث (قال عَزَّ) أي : اتَّصَفَ بكُلِّ ما يَلِيقُ به من جميع الكمالات (وجَلَّ) أي : تَنَزَّه عن كُلِّ ما لاَ يَلِيقُ به من جميع النقائص ، في سورة الطلاق : (﴿وَأَشْهِدُواْ﴾) أيُّها الأزواجُ على إمساكِكم إياهنّ أو فراقِكم لهنّ (﴿ذَوَىْ عَدْلٍ﴾) أي : صاحبَيْ عدالةٍ كائنَيْنِ (﴿مِّنكُمْ﴾) أيها المؤمنون .

---

(١) « المفهم » (١/١٠٩ـ١١٠) .

. . . .

قال الإمام أبو العباس القرطبي : (وهـٰذا دليلٌ على اشتراط العدالة في الشهادة ، ومعناها في اللُّغة : الاستقامةُ ، والاعتدالُ ضِدُّ الاعوجاج ، ويُقال : عَدْل من العدالة والعدولة ، ويُقال : عدل للواحد وللاثنين ولجماعة المذكر والمؤنث بلفظٍ واحدٍ إذا قُصِدَ به قصدَ المصدر ، وإذا قصد به الصفةَ . . ثُنِّيَ وجُمع وذُكِّر وأُنِّث ، وهي عند أئمَّتنا : اجتنابُ الكبائرِ ، واتّقاءُ الصغائرِ وما يُنَاقِضُ المروءةَ ويُزْرِي بالمناصب الدينية .

والعبارةُ الوجيزةُ عنها هي : حُسْنُ السِّيرة واستقامةُ السَّرِيرة شرعاً في ظنّ المُعَدِّل ، وتفصيلُها في الفروع .

وهل يُكتفى في ظنّ حصول تلك الأحوال في العَدْل بظاهر الإسلام مع عدم الاطّلاع على فسقٍ ظاهرٍ أو لا بُدَّ من اختبار حاله حتى يُظَنّ حصول تلك الأمور في المُعَدّل ؟ قولان لأهل العلم :

الأول : مذهبُ أبي حنيفة .

والثاني : مذهبُ مالكٍ والشافعيِّ والجمهورِ ، وهو مَرْوِيٌّ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وعلى مذهب أبي حنيفة : فشهادةُ المسلمِ المجهولِ الحال مقبولةٌ ، وهي على مذهب الجمهور مردودة .

وقد أفادت الآيتان معنيَيْنِ :

أحدُهما : اعتبارُ اجتماع أوصاف العدالة التي إذا اجْتَمَعَتْ . . صَدَقَ على الموصوف بها أنه عَدْلٌ .

والثاني : اعتبارُ نفي القوادح التي إذا انتفتْ . . صَدَقَ على من انتفتْ عنه أنه مَرْضِيٌّ .

فلابُدَّ من اجتماع الأمرين في قبول الشهادة ، ولذلك لا يُكتفى عندنا في التزكية بأن يقول المزكّي : هو عَدْلٌ فقط ، بل حتى يقول : هو عدلٌ مَرْضِيٌّ ، فيَجْمَعَ بينهما .

وأمَّا في الأخبار : فلابُدَّ من اعتبار المعنى الأول ، ولا يُشترط الثاني فيها ؛ إذْ

فَدَلَّ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ هَـٰذِهِ ٱلآيِ أَنَّ خَبَرَ ٱلْفَاسِقِ سَاقِطٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ ، وَأَنَّ شَهَادَةَ غَيْرِ ٱلْعَدْلِ مَرْدُودَةٌ ، وَٱلْخَبَرُ وَإِنْ فَارَقَ مَعْنَاهُ مَعْنَى ٱلشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ ٱلْوُجُوهِ . . فَقَدْ يَجْتَمِعَانِ فِي أَعْظَمِ مَعَانِيهِمَا ؛ . . . .

يجوزُ قبولُ أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم من الراوي لها العدل وإنْ جرَّ لنفسهِ بذلك نفعاً أو لولدِه ، أو ساق بذلك مَضَرَّةً لِعَدُوِّه ، كأخبار عليٍّ رضي الله عنه عن الخوارج .

وسِرُّ الفرقِ : أنه لا يُتَّهَمُ أحدٌ من أهل العدالة والدِّين بأنْ يَكْذِبَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيءٍ من ذلك ، فكيف يقتحم أحدٌ من أهل العدالة والدِّين لشيءٍ من ذلك مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنَّ كَذِباً عَلَيَّ ليس كَكَذِبٍ على أَحَدٍ ، فمَنْ كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّداً . . فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه من النار » ؟ والخبرُ والشهادةُ وإنِ اتَّفَقا في أصل اشتراط العدالة . . فقد يفترقان في أمورٍ عديدةٍ) اهـ[1] . وسيأتي الإشارةُ إليه في كلام المؤلِّف .

(فَدَلَّ) سبحانه وتعالىٰ (بما ذَكَرْنا) وبيَّنَّا (مِنْ هـٰذهِ الآيِ) الثلاثةِ على (أَنَّ خَبَرَ الفاسقِ) ونَبَأَه (ساقطٌ) مهجورٌ مردودٌ (غيرُ مقبولٍ) في حُكْمٍ من الأحكام ، وهـٰذا ما دَلَّ عليه بمنطوق الآية الأولى .

(و) دَلَّ أيضاً على (أَنَّ شهادةَ) الفاسقِ (غيرِ العَدْلِ مردودةٌ) غيرُ مقبولة ، وهـٰذا ما دَلَّ عليه بمفهوم الآيَتَيْنِ الأخيرتَيْنِ (والخَبَرُ) أي : الروايةُ (وإنْ فارَقَ معناهُ) أي : معنى الخبرِ وحُكْمُه (مَعْنَى الشَّهادَةِ) أي : حُكْمها وهي الإِخْبارُ عن حقٍّ للغير على الغير (في بعضِ الوُجُوهِ) والشُّروطِ كالذُّكورة والحُرِّيَّة والعدد ، فإنَّ هـٰذه الثلاثةَ معتبرةٌ في الشهادة دون الخبر والرواية (فقد يَجْتمعانِ) أي : الخبرُ والشهادةُ ؛ أي : يَتَّفِقانِ (في أعظمِ مَعَانِيهما) أي : في أكثرِ أحكامِهما وشروطِهما كالإسلام والعدالة والبلوغ والعقل .

قال النوويُّ : (وقولُ مسلمٍ : « والخَبَرُ وإنْ فَارَقَ معناه مَعْنَى الشهادةِ . . . » إلخ من الدلائل الصريحة على عِظَمِ قَدْرِ مسلمٍ ، وكثرةِ فِقْهِهِ .

---

(١) « المفهم » (١/١٠٩-١١٠) .

. . . .

واعلَمْ : أَنَّ الخَبَرَ والشهادةَ يَشْتَرِكان في أوصافٍ ، ويَفْتَرِقان في أوصافٍ ، فيَشْتَرِكان في اشتراطِ الإسلامِ والعقلِ والبُلوغِ والعدالةِ والمُروءةِ وضَبْطِ الخبرِ أو المشهودِ به عند التحمُّل والأداء ، ويَفْتَرِقانِ في الحُرِّيَّةِ والذُّكوريةِ والعددِ والتهمةِ وقبولِ الفرع مع وجود الأصل .

فيُقبل خبرُ العبدِ والمرأةِ والواحدِ وروايةُ الفَرْع مع حضور الأصل الذي هو شيخه ، ولا تُقبل شهادتُهم إلاَّ في المرأة في بعض المواضع مع غيرها .

وتُرَدُّ الشهادة بالتُّهمة كشهادته على عَدُوِّه ، وبما يَدْفَعُ به عن نفسه ضرراً أو يَجُرُّ به إليها نَفْعاً ولولدِه ولوالدِه .

واختلفوا في شهادة الأعمى : فمَنَعَها الشافعيُّ وطائفةٌ ، وأجازها مالكٌ وطائفةٌ ، واتَّفَقُوا على قبول خبره .

وإنما فَرَّقَ الشرعُ بين الشهادة والخبرِ في هٰذه الأوصاف ؛ لأنَّ الشهادةَ تَخُصُّ فيظهر فيها التهمة ، والخبرَ يعمّه وغيرَه من الناس أجمعين ، فتنتفي التُّهمة ، وهٰذا الذي قلناه كلام العلماء الذين يُعْتَدُّ بكلامهم ، وقد شَذَّ عنهم جماعةٌ في أفراد بعض هٰذه الشروط ، فمِنْ ذلك :

شرطُ بعض أصحاب الأصول أن يكون تَحَمُّلُه الروايةَ في حال البلوغ ، والإجماع يَرُدُّ عليه ، وإنما يُعتبر البلوغ حالَ الرواية لا حالَ السماع ، وجَوَّزَ بعضُ أصحاب الشافعي روايةَ الصبي وقبولَها منه في حال الصِّبا ، والمعروفُ من مذاهب العلماء مطلقاً ما قَدَّمْناه .

وشَرَطَ الجُبَّائيُّ المعتزليُّ وبعضُ القَدَرِيَّةِ : العددَ في الرواية ، فقال الجُبَّائي : لابُدَّ من اثنين عن اثنين كالشهادة ، وقال القائلُ من القَدَرية : لابُدَّ من أربعةٍ عن أربعةٍ في كُلِّ خَبَر .

وكُلُّ هٰذه الأقوالِ ضعيفةٌ ومنكرةٌ مُطرحة ، وقد تظاهرتْ دلائلُ النصوص الشرعية والحُجَجُ العقليةُ على وجوب العمل بخبر الواحد ، وقد قَرَّرَ العلماءُ في كتب الفقه والأُصول ذلك بدلائله ، وأوضحوه أبلغَ إيضاح ، وقد صَنَّفُوا مُصَنَّفاتٍ كثيرةً في قبولِ

إِذْ كَانَ خَبَرُ ٱلْفَاسِقِ غَيْرَ مَقْبُولٍ عِنْدَ أَهْلِ ٱلْعِلْمِ ، كَمَا أَنَّ شَهَادَتَهُ مَرْدُودَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ . وَدَلَّتِ ٱلسُّنَّةُ عَلَىٰ نَفْيِ رِوَايَةِ ٱلْمُنْكَرِ مِنَ ٱلْأَخْبَارِ ؛ كَنَحْوِ دَلَالَةِ ٱلْقُرْآنِ عَلَىٰ نَفْيِ خَبَرِ ٱلْفَاسِقِ ، وَهُوَ ٱلْأَثَرُ ٱلْمَشْهُورُ عَنْ رَسُولِ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَىٰ أَنَّهُ كَذِبٌ . . . .

خبر الواحد ووجوبِ العمل به ، والله أعلم) اهـ[1] .

وقولُه : (إِذْ كان خَبَرُ الفاسقِ) عِلَّةٌ لقوله : (فقد يَجْتَمِعَانِ) أي : لأنه قد كان خبرُ الفاسقِ وروايتُه (غيرَ مقبولٍ عندَ أهلِ) هٰذا (العِلْمِ) يعني الحديثَ (كَمَا أَنَّ شهادتَه مردودةٌ) غيرُ مقبولةٍ (عندَ جميعِهم) أي : عندَ جميعِ أهلِ العلم .

(ودلَّتِ السُّنَّةُ) أي : سُنَّةُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم وحديثُه (على نَفْيِ) وردِّ (روايةِ المُنْكَرِ) والموضوعِ (من الأخبارِ) والأحاديث .

ولفظُ (نَحْوِ) في قوله : (كنَحْوِ دَلالةِ القرآنِ) مُقْحَمٌ ؛ أي : دَلَّتِ السُّنَّةُ على ذلك دَلالةً مِثْلَ دَلالةِ القرآن (على نَفْيِ خَبَرِ الفاسقِ) وردِّه (وهو) أي : ما ذُكِرَ من السُّنَّةِ ، وذَكَّرَ الضميرَ ؛ لأنَّ الخبرَ مُذَكَّرٌ ، أو أعاده على السُّنَّة بمعنى المذكور (الأَثَرُ المشهورُ) والحديثُ المأثورُ (عن رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم) .

قال النوويُّ : (وكلامُه جارٍ على المذهب المختار الذي قاله المُحَدِّثون وغيرُهم ، واصْطَلَحَ عليه السَّلَفُ والخَلَفُ ، وهو أَنَّ الأَثَرَ يُطْلَقُ على المَرْوِيِّ مطلقاً ، سواءٌ كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي ، وقال الفُقهاءُ الخُراسانيّون : الأَثَرُ هو ما يُضَافُ إلى الصحابي موقوفاً عليه ، والله أعلم)[2] .

وقولُه : (« مَنْ حَدَّثَ . . .) إلخ في مَحَلِّ الرفع ، بدلٌ محكيٌّ من (الأَثَرُ) أي : مَنْ رَوَى (عنِّي) ونَسَبَ إِليَّ (بحديثٍ) لم أَقُلْه ولم أفعله ولم أُقَرِّرْه ، والحالُ أنه (يُرَى) بضم الياء ؛ أي : يُظَنُّ ، أمَّا بفتحها : فهو بمعنى يَعْلَمُ ، وكِلا الضَّبْطَيْنِ ثابتٌ كما سيأتي (أَنَّهُ) أي : أَنَّ ذلك الحديثَ المنسوبَ إِليَّ (كَذِبٌ) موضوعٌ مُخْتَلَقٌ .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦١ـ٦٢) ، وانظره في « إكمال المعلم » (١/ ١٠٧ـ١٠٨) ، و« مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٤) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٣) .

والفاءُ في قوله : (.. فهو) رابطةٌ لجواب (مَنْ) الشرطية وجوباً ؛ أي : ذلك المحدث (أَحَدُ الكَاذِبينَ ») أي : النَّاسِبينَ إليَّ ما لم أَقُلْه ، وما لم أَفْعَلْه ، وما لم أُقرِّره .. فله ما لهم من الوعيد .

و(الكاذبين) قال النوويُّ : (بكسر الباء الموحدة وفتح النون على صيغة الجمع ، وهـٰذا هو المشهور ، قال القاضي عياض : الروايةُ فيه عندنا « الكاذِبينَ » على صيغة الجمع ، ورواه أبو نُعَيْم الأصبهانيُّ في كتابه « المستخرج على صحيح مسلم » في حديث سَمُرة « الكاذبَيْنِ » بفتح الباء وكسر النون على التثنية ، واحْتَجَّ به على أَنَّ الراويَ له يُشَارِكُ البادىءَ بهـٰذا الكذب ، ثم رواه أبو نُعَيْمٍ من رواية المغيرة : « الكاذبَيْنِ أو الكاذِبينَ » على الشكّ في التثنية والجمع)[1] .

وقال القرطبي : (والمعنى على الجَمْع : فهو أَحَدُ الكَذَّابينَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذين قال اللهُ تعالىٰ في حَقِّهم : ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ ؛ لأنَّ الكَذِبَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم كَذِبٌ على الله تعالىٰ .

والمعنى على التثنية : أَنَّ المُحَدِّثَ والمُحَدَّثَ بما يَظُنَّان أو يَعْلَمانِ أنه كَذِبٌ : كاذبان ، هـٰذا بما حَدَّثَ والآخَرُ بما تَحَمَّلَ من الكذب مع عِلْمِه أو ظَنِّه لذلك) اهـ[2]

قال النوويُّ : (وذَكَرَ بعضُ الأئمَّةِ جوازَ فتح الياء من « يرى » ، وهو ظاهرٌ حَسَنٌ ، فأمَّا مَنْ ضَمَّ الياءَ .. فمعناه : يُظَنُّ ، وأما من فتحها .. فظاهرٌ ، ومعناه : وهو يَعْلَمُ ، ويجوزُ أن يكون بمعنى يُظَنُّ أيضاً ، فقد حُكِيَ : رأىٰ بمعنى ظَنَّ ، وقيد

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٤ـ٦٥) ، و« إكمال المعلم » (١/ ١١٥) .
وقال الإمام ابن الصلاح في « صيانة صحيح مسلم » (ص١٢١) : (ووجدتُ ذلك مضبوطاً محققاً في أصل مأخوذ عن أبي نعيم ، مسموعاً عليه ، مكرَّراً ـ يعني التثنية والجمع في الكاذبين ـ في موضعين من كتابه ، وقدَّم في الترديد التثنية في الذّكر ، وهـٰذه فائدة عالية غالية ، ولله الحمد الأكمل) .

(٢) « المفهم » (١/ ١١٢) .

. . . .

بذلك ؛ لأنه لا يأثم إلاّ بروايته ما يَعْلَمُه أو يَظُنُّه كَذِباً ، أمّا ما لا يعلمه ولا يَظُنُّه . . فلا إِثْمَ عليهِ في روايته وإِنْ ظَنَّه غيرُه كَذِباً أو عَلِمَه) اهـ[١]

وعبارةُ القرطبي هنا : (« يُرى » قيّدناه عن مشايخنا مَبْنِيّاً للفاعل وللمفعول ، فيَرَى بِفَتْحِ الياءِ بمعنى : يَعْلَمُ المتعدِّية لمفعولين ، وأَنَّ سَدَّتْ مَسَدَّهما ، وماضي يَرَى : رأى مهموزاً ، وإنما تَرَكَت العربُ هَمْزَةَ المضارعِ ؛ لكثرة الاستعمال ، وقد نَطَقُوا به على الأصل مهموزاً في قولهم :

أَلَـمْ تَـرَ مَـا لاَقَيْـتُ والـدَّهْـرُ أَعْصَـرُ ... وَمَـنْ يَتَمَنَّـى العَيْـشَ يَـرْأَى وَيَسْمَـعُ

ورُبَّما تركوا هَمزةَ الماضي في قولهم :

صَـاحِ هَـلْ رَيْـتَ أو سَمِعْـتَ بِـرَاعٍ ... رَدَّ في الضَّرْعِ ما قَرَا في الحِلاَبِ ؟

ويحتملُ ما في الحديث أن يكون بمعنى الرأي فيكون ظناً من قولهم : رأيتُ كذا ؛ أي : ظَهَرَ لي ، وعليهما : يكون المقصودُ بالذَّمِّ الذي في الحديث المُتَعَمِّدَ للكذب عِلْماً أو ظَنّاً ، وأمّا « يُرى » بالضمّ : فهو مَبْنِيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعلُه ، ومعناها : الظَّنُّ وإِنْ كان أصلُها مُعَدًّى بالهمزة مِنْ رأى ، إلاَّ أَنَّ استعمالَه في الظنّ أكثرُ وأشهرُ .

ويفيد الحديثُ التحذيرَ عن أَنْ يُحَدِّثَ أَحَدٌ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلاَّ بما تَحَقَّقَ صِدْقَه عِلْماً أو ظَنّاً ، إلاَّ أَنْ يُحَدِّثَ ذلك على جهة إِظهارِ الكذب ؛ فإنه لا يتناوله الحديث) اهـ[٢]

وقال النوويُّ : (وأمّا فِقْهُ الحديثِ . . فظاهرٌ ، ففيه تغليظُ الكَذِبِ والتعرُّضِ له ، وأَنَّ مَنْ غلَبَ على ظَنِّه كَذِبُ ما يرويه فرواه . . كان كاذباً ، وكيف لا يكون كاذباً وهو مُخْبِرٌ بما لم يَكُنْ؟!) اهـ[٣]

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ سَنَديْنِ لهـٰذا الأثَرِ المشهورِ إلى الصحابِيَّيْنِ ، ثم

(١) « شرح مسلم » (١/ ٦٥) ، وانظر « صيانة صحيح مسلم » (ص١٢١ـ١٢٢) .
(٢) « المفهم » (١/ ١١١ـ١١٢) .
(٣) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٥) .

[١] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنِ ٱلْحَكَمِ ، . . . .

قال : (قالا : قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم ذلك) الأثَرَ المذكورَ ، فتقديمُ المتَنْ على السَّنَدِ جائزٌ بلا شَكٍّ كعكسه المشهور المصطلَح عليه ، حيث قال رحمه الله تعالىٰ :

[١] (حَدَّثَنَا أبو بكرٍ) عبدُ اللهِ بنُ محمد (بنُ أبي شَيْبَةَ) إبراهيم بن عثمان العَبْسي الواسطي الأصل ، ثم الكوفي ، ثقةٌ حافظٌ صاحب تصانيف ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين ، يروي عنه (خ م د س ق) ، اجتمع في مجلسه نحوُ ثلاثينَ ألفَ رجل ، هو وأخوه عثمانُ بنُ أبي شيبة حافظان جليلان ، وهو أَجَلُّ من عثمان ، وأحفظُ منه ، وكان عثمانُ أكبرَ منه سِناً وتأخّرتْ وفاةُ عثمان فمات سنة تسعٍ وثلاثين ومائتين .

قال الإمام النوويُّ : (ومن طُرَفِ ما يتعلّق بأبي بكر بن أبي شيبة ما ذكره أبو بكرٍ الخطيبُ البغداديُّ قال : حَدَّثَ عن أبي بكر بن أبي شيبة : محمدُ بنُ سَعْدٍ كاتبُ الواقدي ويوسف بن يعقوب أبو عَمْرو النيسابوري وبين وفاتيهما مائة وثمان أو سبع سنين ، والله أعلم)[١] .

قال : (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) ـ بفتح الواو ـ ابنُ الجَرَّاح بن مَلِيح ـ بوزن فَصِيح ـ الرُّؤَاسي ـ بضمّ الراء وهمزةٍ ثم سينٍ مهملة ـ أبو سفيان الكوفي .

قال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ عابدٌ ، أحد الأئمَّة الأعلام ، من كبار التاسعة ، مات في آخر ستٍّ وأول سنة سبع وتسعين ومائة .

(عن شُعْبَةَ) بنِ الحَجّاج بن الورد العتكي مولاهم ، أبي بِسْطام ـ بكسر الموحدة وسكون المهملة ـ الواسطيِّ ثم البصريِّ ، أحدِ أئمَّة الإسلام ، ثقة حافظ متقن ، من السابعة ، مات سنة ستين ومائة .

(عن الحَكَم) بن عُتَيْبة ـ بالمثناة من فوق ثم الموحدة مصغراً ـ الكنديِّ مولاهم ، أبي مُحَمَّدٍ أو أبي عبد الله الكوفي ، أحدِ الأئمَّة الأعلام .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٤) .

عَنْ عَبْدِ ٱلرَّحْمَـٰنِ بْنِ أَبِي لَيْلَىٰ ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ، ....

قال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ فقيهٌ ، إلا أنه ربما دَلَّسَ ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة ومائة أو بعدها ، وله نيف وستون سنة .

(عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي لَيْلَى) الأنصاريِّ الأوسيِّ المدنيِّ ثم الكوفيِّ ـ واسمُ أبي ليلى : يسار ، وقيل : بلال ، وقيل : بُلَيْلٌ مصغراً ، وأبو ليلى صحابيٌّ قُتِلَ مع عليٍّ رضي الله عنه بصِفِّين ـ أبي عيسى ، أدرك مئةً وعشرين من الصحابة الأنصاريين ، اختُلف في سماعه من عُمر .

قال في « التقريب » : ثقةٌ من الثانية ، مات سنة ثلاثٍ وثمانين بوقعة الجماجم ، وقيل : غرق بدُجَيْل مع محمد بن الأشعث .

قال عبد الله بن الحارث : ما ظننتُ أَنَّ النساءَ وَلَدْنَ مِثْلَه .

قال النووي : (هو من أَجَلِّ التابعين ، قال عبد الملك بن عُمَيْر : رأيتُ عبدَ الرحمنِ بنَ أبي ليلى في حَلْقَةٍ فيها نفَرٌ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يستمعون لحديثه ويُنصتون له ، فيهم البراءُ بنُ عازب ، وأمَّا ابنُ أبي ليلى المذكورُ في الفقه ، والذي له مذهبٌ معروفٌ : فاسمُه : مُحَمَّدٌ ، وهو ابنُ عبد الرحمن هـٰذا ، وهو ضعيفٌ عند المُحَدِّثين ، والله أعلم) اهـ[1]

(عن سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ) ـ بضمِّ الدال وفتحِها ـ ابنِ هلالٍ الفَزَارِيِّ أبي عبد الله ، وقيل : أبو عبد الرحمن ، نزيل البصرة ، حليف الأنصار ، قال ابن عبد البَرِّ : كان من الحُفَّاظ المُكْثِرين ، وقال ابنُ سيرين : كان سَمُرَةُ عظيمَ الأمانة ، صَدُوقَ الحديث ، يُحِبُّ الإسلام وأهلَه ، وقال ابنُ عبد البَرِّ : تُوفِّي بالبصرة ، وقيل : بالكوفة ، سنة ثمان وخمسين ، وقيل : تسع وخمسين في آخر خلافة معاوية رضي الله عنهم أجمعين .

وهـٰذا مختصرُ ما يَتَعَلَّقُ بهـٰذا السَّنَد ، وإنْ كان هو ليس غَرَضَنا لكنّه أولُ موضعٍ جَرَى فيه ذِكْرُهم فأَشَرْنا إليه رمزاً ، وهـٰذا السَّنَدُ من السُّداسيات ، ومن لطائفِه : أنه

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٤) .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضاً ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ ، عَنْ حَبِيبٍ ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَبِيبٍ ، ....

روَى فيه كوفيٌّ عن كوفيٍّ عن بصريٍّ عن كُوفيٍّ عن كُوفيٍّ عن بصريٍّ ، ففيه بصريان ، وأربعةٌ كوفيون .

ثم تَحَوَّلَ إلى سَنَدٍ آخَرَ وأشارَ إلى تَحَوُّلِه إليه بالحاء المنحوتة عن التحوُّل فقال :

(ح) أي : حَوَّلَ المؤلِّفُ السَّنَدَ (و) قال رحمه الله تعالىٰ : (حدثنا أبو بكرِ بنُ أبي شَيْبَةَ) وقوله : (أيضاً) مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه : إِضْتُ إلى التحديث عن أبي بكرٍ أيضاً ؛ أي : رَجَعْتُ إلى الإخبارِ عنه رجوعاً ، والجملةُ معترضةٌ .

قال أبو بكر : (حَدَّثَنَا وَكِيعُ) بن الجَرَّاح (عن شُعْبَةَ وسُفْيانَ) بنِ سعيد بن مَسْرُوق الثَّوْري ، أبي عبد الله الكوفي ، أحدِ الأئمَّة الأعلام .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ عابدٌ إمامٌ حُجَّةٌ ، من رؤوس الطبقة السابعة ، وكان ربما دَلَّسَ ، مات سنة إحدى وستين ومائة ، وله أربع وستون سنة .

كلاهما (عن حَبِيبٍ) هو ابن أبي ثابت : قيس ، ويُقال : هند بن دينار الأسدي مولاهم ، أبو يحيى الكوفي .

روى عن زيدِ بن أرقم وابنِ عَبَّاس وابن عُمر ، ويروي عنه الجماعة (ع) .

قال في « التقريب » : ثقةٌ فقيهٌ تابعيٌّ جليلٌ ، وكان كثيرَ الإرسالِ والتدليس ، من الثالثة ، مات سنة تسع عشرة ومائة .

قال أبو بكر بن عَيَّاش : كان بالكوفة ثلاثةٌ ليس لهم رابعٌ : حبيب بن أبي ثابت ، والحكم ، وحَمَّاد ، وكانوا أصحابَ فُتْيا ، ولم يكنْ أَحَدٌ إلا ذَلَّ لحبيبٍ[1] .

(عن ميمونِ بنِ أبي شَبِيبٍ) بفتح الشين ، الربعي أبي نصر الكوفي ويُقال : الرقّي .

روى عن معاذ بن جبل وعُمر وعلي وأبي ذَرٍّ وغيرِهم ، ويروي عنه (مق عم) وإبراهيمُ النَّخَعِيُّ وحبيبُ بن أبي ثابت .

---

(١) انظر « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٣) .

عَنِ ٱلْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالاَ : قَالَ رَسُولُ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَٰلِكَ . . . .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ كثيرُ الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث وثمانين في وقعة الجماجم .

(عن المُغيرةِ بنِ شُعْبَةَ) رضي الله عنه ـ بضمّ الميم على المشهور ، وحَكَى ابنُ السِّكِّيت وابنُ قتيبة وغيرُهما جوازَ كَسْرِها[1] ـ ابن أبي عامر بن مسعود الثقفي أبي محمد ، وقيل : أبي عيسى ، الصحابي المشهور ، شَهِدَ الحُديبية وما بعدَها ، أسلم عام الخندق ، له مئةٌ وستّةٌ وثلاثون حديثاً ، مات سنة خمسين ، وقيل : إحدى وخمسين .

قال السنوسيُّ : (ومن طرف أخباره : ما حُكي أنه أَحْصَنَ في الإسلام ثلاثمائة امرأةٍ ، وقيل : ألف امرأة .

واعْلَمْ : أَنَّ هذَينِ الإسنادَيْن فيهما لطيفتان :

الأولى : أَنَّ رُواتهما كُلّهم كوفيون إلاَّ شعبة ؛ فإنه واسطي ثم بصري .

الثانية : أَنَّ في كُلِّ واحدٍ من الإسنادين تابعياً روى عن تابعي ، في الأول : الحَكَم عن عبد الرحمن ، وفي الثاني : حَبيب عن ميمون) اهـ[2]

(قالا) بألف التثنية ؛ أي : قال سَمُرَةُ بنُ جُنْدُب والمغيرةُ بنُ شعبة : (قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم ذلك)[3] الأَثَرَ المشهورَ ، وهو : « مَنْ حَدَّثَ عنِّي بحديثٍ يُرَى أنه كَذِبٌ . . فهو أَحَدُ الكاذِبينَ » .

وشارك المؤلِّفَ في رواية هـٰذا الحديث : الإمامُ أحمدُ في « مسنده » (٤/ ٢٥٢) ، والترمذيُّ (٢٦٦٢) ، وابنُ ماجهْ (٣٩) .

وفي « كتاب الترمذي » عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه

---

(١) انظر « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٣) .
(٢) « مكمل إكمال الإكمال » ١/ ١٥ ، واختصره من « شرح صحيح مسلم » للنووي (١/ ٦٣) .
(٣) قال الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٤) : (وأمَّا ذِكْرُ مسلمٍ رحمه الله متنَ الحديث ثم قولُه : « حدثنا أبو بكر » وذَكَرَ إسناديه إلى الصحابيين ، ثم قال : « قالا : قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم ذلك » . . فهو جائزٌ بلا شَكّ ، والله أعلم) .

. . . .

وسلم أنه قال : « اتقوا الحديث عنّي إلا ما علمتم ، فمَنْ كَذَبَ عليَّ متعمِّداً . . فليتبوأْ مقعدَه من النار ، ومَنْ قال في القرآن برأْيِه . . فليتبوأْ مقعدَه من النار » رواه الترمذي في « جامعه » (٢٩٥١) وقال : حديث حَسَن .

فصل : وفيه فوائد :

الأُولى منها : أَنَّ الحاءَ التي تُوجَدُ بين الطريقَيْنِ . . اختُلف فيها ، فقيل : إِنها مأخوذةٌ من التحويل منحوتةٌ منه ؛ لتحوُّلِهِ وانتقالِه من إسنادٍ إِلى آخَر ، وإِنه يقول القارىء إِذا انتهى إِليها : (ح) ويستمرُّ في القراءة ، ورأيتُ لبعض المتأخرين استحسان زيادة هاء السكت .

قلتُ : وتَحْسُنُ زيادتُها في الوقف لا في الوصل ، ولعلَّ هـٰذا الشيخَ المتأخِّرَ إِنما أَطْلَقَ ؛ لأنه يَرَى أَنَّ الوقفَ عليها يتعيَّنُ ، وهو الأَوْلى ؛ لاستقلالها بنفسها .

وقيل : إِنها مأخوذةٌ مِنْ حَالَ بين الشيئين إِذا حَجَز بينهما ؛ لكونها حَالَتْ بين الإِسنادَيْنِ ، وعليه : فلا يُلفظ عند الانتهاء إِليها بشيءٍ ؛ إِذْ ليستْ من الرواية .

وقيل : إِنها رَمْزٌ إِلى الحديث ، وإِنَّ أهلَ الحديثِ كُلَّهم إِذا وَصَلُوا إِليها يقولون : الحديث ، وقد كَتَبَ جماعةٌ من الحُفَّاظ موضعها : « صح » ، فيُشْعِرُ بأنها رَمْزُ « صح » .

قال النوويُّ : (وحَسُنَتْ هنا كتابةُ « صح » ؛ لئلا يُتَوَهَّمَ أنه سَقَطَ متنُ الإِسنادِ الأول ، ثم هـٰذه الحاءُ تُوجَدُ في كتب المتأخّرين كثيراً ، وهي كثيرةٌ في « صحيح مسلم » قليلةٌ في « صحيح البخاري » ، فيتأكَّدُ احتياجُ قارىء هـٰذا الكتاب إِلى معرفتها ، وقد أرشدناه إِلى ذلك ، فللهِ الحمدُ والنِّعمة ، والفضلُ والمِنَّة) اهـ سنوسي[(١)]

قلتُ : إِنَّ هـٰذه الحاءَ نَحْتٌ من (حَوَّلَ) بصيغة الماضي المُسْنَدِ إِلى المؤلِّف ، وأَنَّ الواوَ الداخلةَ بعدها على حَدَّثنَا ـ مثلاً ـ عاطفةٌ للقَوْلِ المحذوفِ على (حَوَّلَ)

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٣٨) ، و« مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٤) .

. . . .

المنحوتِ عنه المرموزِ إليه بهـٰذه الحاء ، وهـٰذه الحاء لا تُلفظ ، بل الملفوظُ المقروءُ إذا وَصَلَ القارئُ إليها المنحوتُ عنه الذي هو (حَوَّلَ) ؛ لأنَّ النَّحْتَ لا يُقْرَأُ ولا يُلْفَظُ ، بل المنحوتُ عنه .

نظيرُها : قولُهم : (انتهى) إذا وصلوا إلى (اهـ) ، وقولُهم : (إلى آخره) إذا وصلوا إلى (إلخ) ، وقولُهم : (قال المصنِّفُ) إذا وصلوا إلى (ص) ، وقولُهم : (قال الشارح) إذا وصلوا إلى (ش) ، فلا يقولون في هـٰذه النحوت (اهـ) و(إلخ) و(ص) و(ش) ، فما الفَرْقُ بين هـٰذه الحاء وبين هـٰذه النحوت المذكورة وغيرِها ممَّا يَكْثُرُ في كلامهم كالبسملة والحوقلة والصلعمة والهيعلة وغيرها ؟!

وهـٰذا الفَرْقُ فَرْقٌ بلا فارقٍ وقولٌ بلا دليلٍ ، وهـٰذا التفريق خَرْقٌ للقاعدة العربية في النَّحْت ، والنَّحْتُ لغةً : مطلَقُ الاختصار ، واصطلاحاً : أن يُخْتَصَرَ من كلمةٍ أو كلمتَيْنِ فأكثرَ حرفٌ أو حرفان فأكثرُ ، فالنَّحْتُ لا يُقْرأُ ؛ لأنه رَمْزٌ رُمِزَ به إلى المنحوت المقروء .

واصطلاحُ المحدِّثين في هـٰذه الحاء اصطلاحٌ خارقٌ للقاعدة النحوية فلا يُتابَع ، وإِنْ قالَه أكابرُهم وحُفَّاظُهم. . فهم إنما يُتَابَعُون في نَقْلِ الحديث لا في القاعدة النَّحْوية ، فتقول أيُّها القارئُ إذا وَصَلْتَ إلى هـٰذه الحاء : (حَوَّلَ وقال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا وكيع. . .) إلخ ؛ أي : حَوَّلَ المؤلِّفُ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وغَيَّرَ السَّنَدَ إلى سَنَدٍ آخر ، وقال : حَدَّثَنَا أبو بكر بنُ أبي شيبة. . . إلخ ، ولا تَسْتَغْرِبْ ما قُلْناه ، ولا تَقُلْ : هـٰذا ما وَجَدْنا عليه آباءَنا ، ولقد أجادَ مَنْ قال : كَمْ تَرَكَ الأوائلُ للأواخِرِ ما لَم يَطَّلِعُوا عليهِ مِنَ المسائل ، كَمْ فتح الإلهُ فضلاً للأواخِر من الكُنوز ما لم يَفْتَح للأوائل .

ولولا خوفُ الإطالةِ. . لبسطتُ الكلامَ في هـٰذه المقالة استدلالاً واستشهاداً ، ولكنْ فيما ذكرنا كفايةٌ لِمَنْ عنده رُسُوخٌ في القواعد العربية .

الثانية : جَرَتْ عادةُ أهلِ الحديث بحَذْفِ (قال) فيما بين رجال الإسناد في الخطّ ، وينبغي للقارىء أن يلفظَ بها .

. . . .

قال النوويُّ : (وإذا تكَرَّرَتْ كلمة « قال » كقوله : « حدثنا صالحٌ قال : قال الشَّعْبِيُّ ».. فإنهم يحذفون إحداهما في الخطّ ؛ فَلْيَقُلْهما القارئُ ، فلو تَرَكَ القارئُ لفظةَ « قال ».. فقد أخطأ ، والسماعُ صحيحٌ ؛ للعِلْم بالمقصود ، ويكون هـٰذا من الحذف لدلالة الحال عليه ، والله أعلم)[1] ؛ لأنَّ حَذْفَ القولِ جائزٌ اختصاراً جاء به القرآنُ العظيمُ ، وكذا قال ابنُ الصلاح أيضاً في « فتاويه » مُعَبِّراً بـ(الأظهر) .

قال العراقي : (وقد كان بعض أئمة العربية ـ وهو العلامة شهاب الدين عبد اللطيف ابن المرحّل ـ يُنكِرُ اشتراطَ المحدِّثين التلفُّظَ بـ« قَالَ » في أثناء السند ، وما أدري ما وَجْهُ إنكارِه ، لأنَّ الأصل هو الفَصْلُ بين كلامَيِ المتكلِّمَيْنِ للتمييزِ بينهما ، وحيث لم يفصل فهو مُضْمَر ، والإضمارُ خلافُ الأصل) .

قلتُ : وَجْهُ ذلك في غاية الظُّهور ؛ لأنَّ (أخبرنا وحَدَّثَنَا) بمعنى : (قال لنا) ؛ إذْ (حَدَّثَ) بمعنى (قال) ، و(نا) بمعنى (لنا) ، فقولُهم : (حَدَّثَنَا فلانٌ حَدَّثَنَا فلانٌ) معناه : قال لنا فلان قال لنا فلان ، وهـٰذا واضحٌ لا إشكالَ فيه .

وقد ظَهَرَ لي هـٰذا الجوابُ وأنا في أوائل الطلب فعرضتُه لبعض المُدَرِّسين فلم يَهْتَدِ لفَهْمِه لجَهْلِه بالعربية ، ثم رأيتُه بعد نحو عشر سنين منقولاً عن شيخ الإسلام ، وأنه كان يَنْصُرُ هـٰذا القولَ ويُرَجِّحُه ، ثم وقفتُ عليه بخطّه فلله الحمد . ذكره السيوطي في « التدريب »[2] .

الثالثة : من لطائف صَنْعَةِ الإسناد التي اخْتَصَّ بها الإمامُ مسلمٌ في « جامعه » رحمه الله تعالىٰ وتجده يتحرَّاها لِوَرَعِه أجزل اللهُ مثوبتَه : (الفَرْقُ) بين حَدَّثَني وحَدَّثَنَا ، وأخبرني وأخبرنا ، فحَدَّثَني : فيما سمعه وحدَه من لفظ الشيخ ، وحَدَّثَنا : فيما سَمِعَه مع غيره ، وأخبرني : فيما قَرَأَه وحدَه على الشيخ ، وأخبرنا : فيما قُرِئَ على الشيخ بحضرته .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/٣٦) .
(٢) (٢/١١٥) (النوع السادس والعشرون) .

. . . .

قال النوويُّ : وهـٰذا الاصطلاح إنما هو بحسب الأَوْلَى ، ولو أَبْدَلَ حرفاً بآخَرَ . . صحّ .

قال الأُبّي فيما يأتي : أمّا أَنَّ قراءةَ الشيخ يُعَبَّرُ عنها بحدثني وحدثنا ، وقراءةَ التلميذِ بأخبرني وأخبرنا . . فهو الذي عليه الأكثر ، وأجازَ بعضُهم حَدَّثَنَا في قراءة التلميذ ، ثم حيث يقول : حدثني أو حدثنا . . فإنما ذلك إذا قَصَدَ الشيخُ إسماعَه ، وإن لم يَقْصِدْ . . فإنما يقول : قال الشيخ أو حَدَّثَ أو سمعتُه يقول ، وحيث يقول : أخبرني أو أخبرنا . . فالأكثرُ على أنه يقولُه دون تقييد ، ومنَعَهُ قومٌ حتى يقول : أخبرني قراءةً عليه . اهـ سنوسي[(١)]

وأمّا أنبأني وأنبأنا ـ وهو قليلٌ في « صحيح مسلم » ـ فهو بمعنى : أخبرني وأخبرنا .

الرابعة : قال النووي : (ليس للراوي أنْ يَزِيدَ في نَسَبِ غير شيخه ولا صفتِه على ما سمعه من شيخه ؛ لئلاّ يكونَ كاذباً على شَيْخِه ، فإنْ أرادَ تعريفَه وإيضاحَه وإزالةَ اللَّبْسِ المتطرِّقِ إليه لمشابهة غيره . . فطريقُه أن يقول : قال حدثني فلانٌ يعني ابنَ فلان أو الفلاني ، أو هو ابنُ فلان أو الفلاني أو نحو ذلك ، فهـٰذا جائزٌ حَسَنٌ ، قد استعمله الأئمّة .

وقد أكثر منه البخاريُّ ومسلمٌ في « الصحيحين » غايةَ الإكثار ، حتى إنَّ كثيراً من أسانيدهما يَقَعُ في الإسناد الواحد منها موضعان أو أكثرُ من هـٰذا الضَّرْب ، كقول البُخَارِيِّ في أول « كتابه »[(٢)] في (باب مَنْ سَلِمَ المسلمون من لسانِه ويَدِه) : قال أبو معاوية : حدثنا داود ـ هو ابنُ أبي هند ـ عن عامر قال : سمعتُ عبد الله ، هو ابنُ عَمْرو .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/٣٨ و١٥١) ، و« إكمال إكمال المعلم » (١/٥٠ـ٥١) ، و« مكمل إكمال الإكمال » (١/١٥) .

(٢) في كتاب الإيمان ، حديث رقم (١٠) .

. . . .

وكقول مسلم في « كتابه »[1] في (باب مَنْعِ النساء من الخروج إلى المساجد) : حدثنا عبد الله بن مَسْلَمة ، حدثنا سليمان ـ يعني ابنَ بلال ـ عن يحيى ، وهو ابنُ سعيد .

ونظائرُه كثيرةٌ في كتابَيْهما ، ولكنَّ كلمةَ (يعني) كثيرةٌ في مسلم قليلةٌ في البخاري ، وكلمةَ (هو) بالعكس من (يعني) .

وإنما يقصدون بهذا التورُّعَ من الكذب على الشيخ لو لم يَفْصِلُوا ما بعدَ (يعني) أو (هو) عمَّا قبلهما بكلمة (يعني) أو (هو) ، والإيضاحَ للراوي كما ذَكَرْنا أولاً ؛ فإنه لو قال : حدثنا داود أو عبد الله . . لم يُعْرَفْ مَنْ هو لكثرة المُشَارِكين في هذا الاسم ، ولا يَعْرِفُ ذلك في بعض المواطن إلا الخَوَاصُّ والعارفون بهذه الصَّنْعَةِ وبمراتبِ الرجال ، فأوضحوه لغيرهم وخَفَّفُوا عنهم النظر والتفتيش ، وهذا الفصلُ بـ(يعني) أو بـ(هو) يَعْظُمُ الانتفاعُ به ؛ فإنَّ مَنْ لا يُعانِي هذا الفنَّ قد يَتَوَهَّمُ أَنَّ قولَه : (يعني) وقولَه : (هو) زيادةٌ لا حاجةَ إليها ، وأَنَّ الأَوْلَى حَذْفُها ، وهو جهلٌ قبيحٌ ، والله أعلم) اهـ بزيادة[2]

والحاصِلُ : أَنَّ الغَرَضَ من الإتيان بهما : الإشعارُ بأَنَّ ما بعدَهما ممَّا زَادَه من عندِ نفسه لا ممَّا سَمِعَه من شيخه إيضاحاً للراوي ، والتورُّعُ من الكذب على شيخه ؛ لأنه لو لم يَأْتِ بهما . . لَتُوُهِّمَ أَنَّ ما بعدهما من كلام شيخه مع أنه ليس من كلامه .

الخامسة : في بيان الفرق بين الكلمات الجارية في متابعات « صحيح مسلم » .

فإنْ قلتَ : ما الفرق بين قولِهِ : (بمِثْلِه) وقولِه : (بنَحْوه) وقولِهِ : (بمعناه) وقولِهِ : (بنَحْوِ مِثْلِه) وقولِه : (بنَحْوِ معناه) ؟ قلتُ : الفرقُ بينها : أَنَّ قولَه : (بمِثْلِه) عبارةٌ عن الحديث اللاحق الموافِق للسابق في جميع لفظِهِ ومعناه سواءً بسواءٍ ، إلاَّ فيما استثنى منه بنحو قوله : غيرَ أنه قال : كذا وكذا .

---

(١) في كتاب الصلاة ، حديث رقم (٤٤٥/ ١٤٤) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٣٨ـ٣٩) .

. . . .

وأَنَّ قولَه : (بنحوه) عبارةٌ عن الحديث اللاحق الموافِق للسابق في بعضِ ألفاظه وبعضِ معناه .

وأَنَّ قولَه : (بمعناه) عبارةٌ عن الحديث اللاحق الموافِق للسابق في جميع معناه دون لفظه .

وأَنَّ قولَه : (بنحو مثله) عبارةٌ عن الحديث اللاحق الموافِق للسابق في مُعْظَم معناه وألفاظِه .

وأَنَّ قولَه : (بنحو معناه) عبارةٌ عن الحديث اللاحق الموافِق للسابق في مُعْظَم معناه دون لفظهِ .

والفرقُ بين قولِهِ : (بمثله) وقولِهِ : (مثله) : أَنَّ قولَه : (بمثله) آكد مماثلة من قوله : (مثله) ؛ لأنَّ الباءَ لتأكيد المماثلة ، لأنَّ العرب لا تَضَعُ شيئاً بلا فائدة .

وهـٰذه الكلمات المختلفة كلها إنما يذكرها في المتابعات غالباً ، وقد يذكرها قليلاً في الشواهد ، والفرقُ بين المتابعة والاستشهاد : أَنَّ المتابعةَ لا تكون إلاَّ في حديثِ صحابيٍّ واحدٍ ، والاستشهادَ لا يكون إلاَّ بحديث صحابي آخر .

وإنْ قلتَ : ما معنى المتابعة لغةً واصطلاحاً وكم أقسامها ؟ **قلتُ** : المتابعةُ لغةً : الموافقةُ ، كمتابعة المأموم لإمامه في أفعال صلاته ، واصطلاحاً : موافقةُ الراوي الثاني للراوي الأول في لفظ الحديث أو في معناه كُلاًّ أو بعضاً مع كون الصحابي الذي روى الحديث واحداً .

وهي قسمان : تامّة وناقصة ، فالتامَّة : هي موافقةُ الراوي الثاني للراوي الأول في شيخه ، وهي الغالبةُ في « صحيح مسلم » ، والناقصةُ : هي موافقة الراوي الثاني للراوي الأول في شيخِ شَيْخِه فما فوقُ دون شيخه ، وهي الغالبةُ في « صحيح البخاري » ، والنادرةُ في « صحيح مسلم » .

تتمة : في معرفة الاعتبار والمتابعة والشاهد والأفراد والشاذّ والمنكَر

قالَ النوويُّ : (مثلاً إذا روى حَمَّادٌ حديثاً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم . . يُنظر : هل رواه ثقة غير حماد عن

. . . .

أيوب ، أو عن ابن سيرين ، أو عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة ؟ فأيُّ ذلك وُجِدَ . . عُلِمَ به أَنَّ له أصلاً يُرجَعُ إليه ، فهٰذا النَّظَرُ والتفتيشُ يُسَمَّى اعتباراً .

وأمَّا المتابعةُ : فهي أن يرويه عن أيوب غيرُ حماد ، أو عن ابن سيرين غيرُ أيوب ، أو عن أبي هريرة غيرُ ابن سيرين ، أو عن النبي صلى الله عليه وسلم غيرُ أبي هريرة ، فكُلُّ واحدٍ من هٰذه الأقسام سُمِّيَ متابعةً ، وأعلاها الأُولى ، وهي متابعةُ حَمَّادٍ في الرواية عن أيوب ، ثم ما بعدها على الترتيب .

وأمَّا الشاهد : فهو أنْ يُرْوَى حديثٌ آخَرُ بمعناه وتُسَمَّى المتابعةُ شاهداً ، ولا يُسَمَّى الشاهدُ متابعةً ، وإذا قالوا في نحو هٰذا : تَفَرَّدَ به أبو هريرة أو ابنُ سيرين أو أيوبُ أو حَمَّادٌ . . كان مُشْعِراً بانتفاء وجوه المتابعاتِ كُلِّها .

واعْلَمْ : أنه يدخل في المتابعات والاستشهاد روايةُ بعض الضعفاء ، ولا يَصْلُحُ لذلك كُلُّ ضعيفٍ ، وإنما يفعلون هٰذا ؛ لكون التابع لا اعتماد عليه ، وإنما الاعتمادُ على مَنْ قبلَه ، وإذا انـتفَتِ المتابعاتُ وتمحض فرداً . . فله أربعةُ أحوال :

حالٌ يكون فيها مخالفاً لروايةِ مَنْ هو أحفظُ منه ، فهٰذا ضعيف ، ويُسَمَّى شاذّاً ومنكَراً .

وحالٌ لا يكون فيها مخالفاً ، ويكون هٰذا الراوي حافظاً ضابطاً متقناً فيكون صحيحاً .

وحالٌ يكون فيها قاصراً عن هٰذا ولٰكنه قريبٌ من درجته ، فيكون حديثُه حسناً .

وحالٌ يكون فيها بعيداً عن حاله ، فيكون شاذّاً منكراً مردوداً .

فتَحَصَّلَ أَنَّ الفَرْدَ قسمان : مقبولٌ ومردودٌ ، والمقبول ضربان : فردٌ لا يُخالِف وراويه كاملُ الأهليَّةِ ، وفردٌ هو قريبٌ منه ، والمردودُ أيضاً ضربان : فردٌ مُخالِفٌ للأحفظ ، وفردٌ ليس في راويه من الحفظ والإتقان ما يَجْبُرُ تَفَرُّدَهُ ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم) اهـ[1]

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٣٤) .

. . . .

فإنْ قلتَ : ما مرجعُ الضميرِ في قوله : بمثله بنحوه مثلاً ؟ **قلتُ** : مرجعُ الضميرِ فيها المتابَعُ بصيغة اسم المفعول المذكورُ في السند السابق ، ولٰكنه على تقدير مضاف هو لفظ حديث كما سيصرح به في بعض المواضع .

وإنْ قلتَ : ما مرجعُ اسم الإشارة في قوله : بهٰذا الإسناد ؟ **قلتُ** : ترجع الإشارةُ إلى ما بعد شيخ المتابع المذكور في السند السابق ، ويكون غالباً التابعيَّ والصحابيَّ .

فإنْ قلتَ : كم جملةُ الأحاديث المرفوعة المذكورة في « صحيح مسلم » بلا مكرر ؟ **قلتُ** : جملتُها (٢٣٢١) ألفان وثلاثمائة وإحدى وعشرون ، وكم جملتُها مع المكرَّر ؟ **قلتُ** : جملتُها مع المكرَّر (٧٣٦٦) سبعة آلاف وثلاثمائة وستة وستون حديثاً[(١)] .

وإنْ قلتَ : كم جملةُ رجالهِ بالإجمال ؟ **قلتُ** : جملةُ رجاله : ألفٌ وثمانِ مئةٍ وخمسةٌ وتسعون .

وإنْ قلتَ : كم جملةُ الضعفاء المتروكين الذين أدخلهم مسلمٌ في جامعه على سبيل المقارنة أو المتابعة ؟ **قلتُ** : جملتُهم : ستةَ عَشَرَ رجلاً كما بيَّنّاهم سابقاً بأسمائهم .

السادسة : قال النوويُّ : (يُستحبُّ لكاتب الحديث إذا مَرَّ بذِكْرِ الله عَزَّ وجَلَّ أنْ يكتبَ : عَزَّ وجَلَّ ، أو تعالىٰ ، أو سبحانه وتعالىٰ ، أو جَلَّ ذِكْرُه ، أو تبارك اسمُه ، أو تبارك وتعالىٰ ، أو جَلَّتْ عظمَتُه ، أو ما أَشْبَهَ ذلك ، وكذلك يَكْتُب عند ذِكْرِ النبي صلى الله عليه وسلم : صلَّى الله عليه وسلَّم بكمالهما ، لا رامزاً إليهما ، ولا مُقْتَصِراً على أحدهما .

وكذلك يقول في الصحابيّ : رضي الله عنه ، فإنْ كان صحابياً ابنَ صحابيٍّ . قال : رضي الله عنهما .

وكذلك ينبغي أن يترحَّم على سائر العلماء والأخيار ، ويكتب كُلَّ هٰذا وإنْ لم يكن

---

(١) كما حققناه بالعدِّ والحساب من أول الكتاب إلى آخره ، انظر في آخر المجلد الآخر من هٰذا الشرح .

. . . .

مكتوباً في الأصل الذي يَنْقُلُ منه ، فإنَّ هـٰذا ليس روايةً وإنما هو دُعاء ، وينبغي للقارىء أن يقرأ كُلَّ ما ذكرناه وإنْ لم يكن مذكوراً في الأصل الذي يَقْرَأُ منه ، ولا يَسْأَمُ مِنْ تَكَرُّرِ ذلك ، ومَنْ أغفلَ هـٰذا حُرِمَ خيراً عظيماً ، وفَوَّتَ فضلاً جسيماً) اهـ[1]

السابعة : قال النوويُّ : (جَرَت العادةُ بالاقتصار على الرَّمْزِ في « حدثنا » و« أخبرنا » ، واستمرَّ الاصطلاحُ عليه من قديم الأعصار إلى زماننا ، واشْتَهَرَ ذلك بحيث لا يَخْفَى ، فيكتبون من حَدَّثَنَا : « ثنا » وهي الثاء والنون والألف ، وربما حذفوا الثاء ، ويكتبون من أخبرنا : « أنا » ، ولا تحسنُ زيادةُ الباء قبل نا .

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر . . كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى آخر « ح » وهي حاء مهملة مفردة ، والمختار : أنها مأخوذة من التحول ؛ لتحوله من إسناد إلى إسناد)[2] كما مَرَّ بَسْطُ الكلام فيها في الفائدة الأولى .

الثامنة قال النوويُّ : (تكرَّر في « صحيح مسلم » قولُه : « حدثنا فلانٌ وفلانٌ ، كليهما عن فلانٍ » هـٰكذا يَقَعُ في مواضع كثيرة في أكثر الأصول « كليهما » بالياء ، وهو مما يُستشكل من جهة العربية ، وحَقُّه أنْ يُقال : « كلاهما » بالألف ، ولـٰكن استعماله بالياء صحيح ، وله وجهان :

أحدهما : أن يكون مرفوعاً تأكيداً للمرفوعَيْنِ قبله ، ولـٰكنه كُتب بالياء لأجل الإمالة ، ويُقرأ بالألف كما كتبوا الرِّبا والربى بالألف والياء ويُقرأ بالألف لا غير .

والوجه الثاني : أن يكون « كليهما » منصوباً بفعل محذوف ويُقرأُ بالياء ، ويكون تقديره : أعني كليهما) اهـ[3]

ومن اصطلاحاته أيضاً : أَنَّ الضمير في (كلهم) أو (كلاهما) يَرْجِعُ إلى ما قبل حاء التحويل وإلى الشيخ الأخير من السند الأخير إذا تكرَّر التحويل ، وكذا القول في (قوله) جميعاً .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٣٩) .
(٢) المصدر السابق (١/ ٣٨) .
(٣) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٤١ـ٤٢) .

. . . .

ومنها : أنه إذا ذُكِرَ (سفيان) وأُطلق . . فإنه : إنْ وَقَعَ ثاني السَّنَد . . فهو ابنُ عُيَيْنة ، أو ثالثه . . فهو الثَّوْرِيُّ غالباً ، إلاَّ إنْ رَوَى عن الزُّهْرِيِّ . . فهو ابنُ عُيَيْنة مطلقاً ، أو رَوَى عنه وَكِيعٌ . . فهو الثَّوْرِيُّ .

ومنها : أنه إذا ذُكِرَ ابنُ أبي زائدة وأُطلق : فإن وَقَعَ ثانيَ السَّنَدِ . . فهو يحيىٰ ، وإن وَقَعَ ثالثَهُ . . فهو زكريا .

ومنها : أنه إذا أَطْلَقَ أبا خيثمة : فإنْ وَقَعَ في أول السَّنَدِ . . فهو زهيرُ بنُ حرب ، وإنْ وَقَعَ ثانيَ السَّنَدِ . . فهو زُهَيْرُ بنُ معاوية .

ومنها : إذا أَطْلَقَ إسحاقَ بنَ منصورٍ فإنْ وَقَعَ في أول السَّنَدِ . . فهو الكَوْسَج ، وإنْ وَقَعَ ثانيَ السَّنَدِ . . فهو السَّلُولِيُّ ، إلى غيرِ ذلك مما اخْتَصَّ به مسلمٌ من الاصطلاحات ، وقد ضَرَبْنا عن تعدادِها صَفْحاً خوفَ الإطالة ، وفيما ذَكَرْناه إشارةٌ إلى باقيها لمَنْ عنده إلمامٌ باصطلاحاتِه ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

* * *

(٢) بَابُ تَغْلِيظِ ٱلْكَذِبِ عَلَىٰ رَسُولِ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

[٢] ١ـ (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ ، عَنْ شُعْبَةَ ، ح وَحَدَّثَنَا

---

(٢) باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

[٢] ١ـ (١) (وحَدَّثَنَا أبو بكرِ بنُ أبي شَيْبَةَ) والواو في قوله : (وحدثنا) للاستئناف النحوي ؛ لأنها وَقَعَتْ في أول الترجمة ، وفي أول حديث آخر ، وتقدَّمتْ ترجمةُ أبي بكر بنِ أبي شَيْبة قريباً فلا عَوْدَ ولا إعادة ، فراجعْها إنْ شئتَ .

قال : (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) قال النوويُّ : (بضمّ الغين المعجمة ، وإسكان النون ، وفتح الدال المهملة ، هٰذا هو المشهورُ في ضَبْطِه ، وذكر الجوهريُّ في « صحاحه » : أنه يقال : بفتح الدال وضمِّها ، واسمُه : محمد بن جعفر الهُذَلي مولاهم ، البصري ، أبو عبد الله ، وقيل : أبو بكر)[١] الحافظ ، رَبِيب شُعْبة ، جَالَسه نحواً من عشرين سنة .

قال في « التقريب » : ثقةٌ صحيحُ الكتابِ إلاَّ أَنَّ فيه غَفْلَةً ، من التاسعة ، مات في ذي القعدة سنةَ ثلاث وتسعين ومائة ، وقال ابنُ سعد : سنةَ أربع وتسعين ومائة .

قال النوويُّ : (وغُنْدَرٌ : لَقَبٌ لمحمد بن جعفرٍ ، لَقَّبَه به ابنُ جُرَيْج ، رُوِينا عن عُبَيْد الله بن عائشة ، عن بَكْر بن كُلْثُوم السُّلَمِيِّ قال : قَدِمَ علينا ابنُ جُرَيْجٍ البصرةَ ، فاجتمع الناسُ عليه ، فحدَّثَ عن الحَسَنِ البصريِّ بحديثٍ فأنكره الناسُ عليه ، فقال ابنُ عائشة : إنما سَمَّاه غُنْدَراً ابنُ جُرَيْجٍ في ذلك اليوم ، كان يُكْثِرُ الشَّغَبَ عليه ، فقال : اسْكُتْ يا غُنْدَر ، وأهلُ الحِجازِ يُسَمّون المشغب غُنْدراً؟! ومن طرف أخبار غُنْدَرٍ رحمه الله تعالىٰ : أنه بَقِيَ خمسين سنةً يصوم يوماً ويُفْطِرُ يوماً) اهـ[٢]

(عن شُعْبَةَ) بن الحَجّاج العَتَكِيّ ، والواو في قوله : (ح وحَدَّثَنا) عاطفة للقول

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٥) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٥) .

مُحَمَّدُ بْنُ ٱلْمُثَنَّىٰ وَٱبْنُ بَشَّارٍ ، قَالاَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، . .

المحذوف على (حَوَّلَ) المنحوت عنه الحاء ، والتقدير : حَوَّلَ المؤلِّفُ رحمه الله تعالى السَّنَدَ وقال : حَدَّثَنَا (محمدُ بنُ المُثَنَّى) بن عُبَيْد بن قيس العَنَزي بفتح النون وبالزاي ، أبو موسى البصري ، المعروف بالزَّمِن ، مشهورٌ بكُنْيَتِه وباسمِه ، الحافظ .

قال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ ، من العاشرة ، وقال الخطيب : مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين .

(و) محمدُ (بنُ بَشَّارٍ) بن عثمان العبدي أبو بكر البصري بُنْدَار ـ بضم الموحدة وفتحها وسكون النون ـ أحد أوعية السُّنَّة ، وبُنْدَارٌ في الأصل : من في يده القانون وهو أصل ديوان الخراج ، وإنما قيل لهُ بُنْدار ؛ لأنه كان بُنْداراً في الحديث ، جَمَعَ حديثَ بلده ، كذا في « تهذيب الكمال » (٢٤/ ١١) وقال العجلي : بندار ثقةٌ كثيرُ الحديث ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وقال النَّسائيُّ : صالحٌ لا بأسَ به .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين ، وله بضع وثمانون سنة .

وقال الذهبيُّ : انْعَقَدَ الإجماع بَعْدُ على الاحتجاج ببُنْدَار[١] .

وفائدةُ هـٰذه المقارنة : بيانُ كثرة طُرُقِه ؛ لأنَّ الراويَيْنِ ثقتان .

كلاهما (قالا : حَدَّثَنَا محمدُ بنُ جعفرٍ) الهُذَلِيُّ ، قال : (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بنُ الحَجَّاج بن الوَرْد العَتَكي .

وغَرَضُ المؤلِّف رحمه الله تعالىٰ بهـٰذا التحويل : بيانُ متابعة محمد بن المثنى وابن بشار لأبي بكر بن أبي شيبة في رواية هـٰذا الحديث الآتي عن محمد بن جعفر ، وإنما لم يَجْمَعْ بين الثلاثة في سَنَدٍ واحدٍ مع أَنَّ صِيَغَهم واحدةٌ وهي (حَدَّثَنَا) بأن قال : (قالوا حَدَّثَنَا محمدُ بنُ جعفرٍ أو غُنْدَرٌ) ؛ تَوَرُّعاً من الكذب على أبي بكر بن أبي شيبة لو قال : (قالوا حدثنا محمد بن جعفر) ؛ لأنه إنما قال : حدثنا غُنْدَرٌ ؛ وتَوَرُّعاً من الكذب على الأخيرَيْنِ لو قال : (قالوا حدثنا غُنْدَرٌ) ؛ لأنهما إنما قالا : حدثنا

---

(١) انظر « ميزان الاعتدال » (٣/ ٤٩٠) .

محمد بن جعفر ، وهٰذا من ألطف لطائف السند الذي ينبغي الاعتناءُ به لا البَحْثُ عن البصري والكوفي .

(عن منصورٍ) هو ابنُ المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عَتَّاب ـ بمثناة ثقيلة بعدها باء موحدة ـ الكوفي ، أحد الأئمة الأعلام المشاهير .

روى عن إبراهيم النَّخَعي ورِبْعِي بن حِراش والحَسَن البصري وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) وشعبةُ ومِسْعَرٌ والأعمشُ وغيرُهم ، وقال العجلي : ثقةٌ ثَبْتٌ له نحو ألفي حديث ، قال زائدة : صام منصورٌ أربعين سنةً وقام ليلَها .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ وكان لا يُدَلِّس ، من الطبقة الخامسة ، طبقة الأعمش ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة .

(عن رِبْعِيٍّ) بكسر الراء المهملة ، وإسكان الموحدة (بنِ حِرَاشٍ) بكسر الحاء المهملة ، آخره شين معجمة ـ وليس في « الصحيحين » : (حِرَاش) بالحاء المهملة سواه ، ومَنْ عداه بالمعجمة ـ العَبْسي ـ بموحدة ساكنة ـ أبي مريم الكوفي ، التابعي الجليل ، مُخَضْرَم .

روى عن عُمر وعلي فرد حديث وغيرهما ، ويروي عنه (ع) ومنصورُ بنُ المُعْتَمِر وعبدُ الملكِ بنُ عُمَيْرٍ وغيرُهما ، قال العِجْلِيُّ : من خيار الناس لم يكذب كذبةً قطُّ .

قال في « التقريب » : ثقةٌ عابدٌ مُخَضْرَم ، من الثانية ، مات سنة مائة ، وقيل : مائة وأربع ، وقيل : تُوفِّي في ولاية الحجاج ، ومات الحَجَّاجُ سنة خمس وتسعين .

وحُكي : أنه حَلَفَ لا يضحك حتى يعلم أين مصيرُه ، فما ضَحِكَ إلاَّ بعد موته ، وكذلك حَلَفَ أخوه ربيعٌ أنْ لا يضحك حتى يعلم أفي الجنة هو أم في النار ؟ قال غاسلُه : لم يَزَلْ مُتَبَسِّماً على سريره ونحن نغسله حتى فرغنا ، وأخوهما مسعود الذي جلس بعد موته وتَكَلَّمَ وقال في آخر كلامه : أَسْرِعُوا بي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه أقسم أن لا يبرح حتى آتيه[1] .

---

(١) انظر « شرح صحيح مسلم » للنووي (١/ ٦٦) ، و« مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٦) .

أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيّاً رَضِيَ ٱللهُ عَنْهُ يَخْطُبُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لاَ تَكْذِبُوا عَلَيَّ ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ . . يَلِجِ ٱلنَّارَ » .

(أنَّه) أيْ : أَنَّ حِرَاشاً (سَمِعَ عَلِيّاً رضي الله عنه) حالةَ كَوْنِه (يَخْطُبُ) أي : يَعِظُ الناسَ ، وهو عليُّ بنُ أبي طالب عبدِ منافِ بن عبد المطّلب بن هاشم ، الهاشميُّ أبو الحسن ، ابنُ عَمّ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم وخَتَنُه على بنته ، من السابقين الأولين ، وهو أوّلُ مَنْ أَسْلَمَ من الصبيان ، وأَحَدُ العَشَرَة المُبَشَّرة ، شَهِدَ بدراً والمشاهدَ كُلَّها ، أميرُ المؤمنين ، يُكْنَى أبا تراب ، وأُمُّه فاطمةُ بنتُ أَسَد بن هاشم ، وهي أول هاشمية ولدتْ هاشمياً ، له خمسُمائة حديثٍ وستةٌ وثمانون حديثاً ، مات في رمضان شهيداً ليلة الجمعة لإحدى عشرة ليلة بقيت أو خلت منه سنة أربعين ، وهو يومئذٍ أفضلُ مَنْ على وجه الأرض من الأحياء بإجماع أهل السُّنَّة ، وله ثلاث وستون سنة على الأرجح ، ومناقبُه كثيرةٌ ومشهورة .

(قال) عليُّ بنُ أبي طالب ـ والجملةُ بدلٌ من جملة يَخْطُبُ ـ : (قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : « لا تكْذِبُوا عَلَيَّ) أي : لا تَرْوُوا أيها الناسُ عنّي كَذِباً (فإنّه) أي : فإنَّ الشأنَ والحالَ (مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ) أي : يَرْوِ عنّي كَذِباً ويَنْسُبْه إليَّ (. . يَلِجِ النَّارَ ») أي : يَسْتَحِقَّ ويَسْتَوْجِبْ وُلُوجَ النَّارِ ودُخُولَها عقوبةً له على كَذِبه عليَّ[1] .

وشارك المؤلِّفَ في رواية هـٰذا الحديث : البخاريُّ (١٠٦) ، والترمذيُّ (٢٦٦٠) ، وابنُ ماجهْ (٣١)[2] .

قال الإمام أبو العبّاس القرطبي : (وقوله : « يَلِجِ النَّارَ » أي : يَدْخُلْها ، مضارع « وَلَجَ » من باب وَعَدَ ، ومصدرُه الوُلُوج ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِ﴾ .

وصَدْرُ هـٰذا الحديثِ نَهْيٌ ، وعَجُزُه وعيدٌ شديدٌ ، وهو عامٌّ في كُلِّ كاذبٍ على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومُطْلَقٌ في أنواع الكذب .

---

(١) انظر « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٨) .

(٢) والنسائي أيضاً في « السنن الكبرى » (٣/ ٤٥٧) في كتاب العلم (مَنْ كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم) حديث رقم (٥٩١١) .

ولمَّا كان ذلك . . هاب قومٌ من السلف الحديثَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كعُمَرَ والزُّبيرِ بنِ العَوَّام وأنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنهم أجمعين ؛ فإنَّ هـٰؤلاء سمعوا كثيراً وَحَدَّثُوا قليلاً ، كما قد صَرَّحَ الزُّبَيْرُ رضي الله عنه بذلك لَمَّا قال له ابنُه عبدُ اللهِ رضي الله عنه : إني لا أسمعك تُحَدِّثُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يُحَدِّثُ فلانٌ وفلانٌ ؟! فقال : أَمَا إني لم أكن أُفارقه ، ولكنّي سمعتُه يقول : « مَنْ كَذَبَ عليَّ . . فليتبوأْ مقعدَه من النار » ، وقال أنسٌ : إنه يمنعني أنْ أُحَدِّثَكم حديثاً كثيراً أَنَّ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ كَذَبَ عليَّ . . . » الحديث .

ومنهم مَنْ سَمِعَ وسَكَتَ كعبد الملك بن إياس ، وكأَنَّ هؤلاءِ تَخَوَّفُوا من إكثار الحديث الوقوعَ في الكَذِبِ والغلطِ فقَلَّلُوا أو سَكَتُوا ، غيرَ أَنَّ الجمهورَ خَصَّصُوا عمومَ هـٰذا الحديث ، وقَيَّدُوا مُطْلَقَه بالأحاديث التي ذُكِرَ فيها « مُتَعَمِّداً » ؛ فإنه يُفْهَمُ منها أَنَّ ذلك الوعيدَ الشديدَ إنما يَتَوَجَّهُ لِمَنْ تَعَمَّدَ الكَذِبَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهـٰذه الطريقةُ هي المرضيّة ؛ فإنها تَجْمَعُ بين مختلفات الأحاديث ، إذْ هي تخصيصُ العموم ، وحَمْلُ المُطْلَقِ على المقيَّد مع اتحاد الموجِب والموجَب كما قَرَّرْناه في الأصول ، هـٰذا مع أَنَّ القاعدةَ الشرعيةَ القطعيةَ تقتضي : أَنَّ المخطىءَ والناسِيَ غيرُ آثمَيْنِ ولا مؤاخذَيْنِ ، لاسِيَّما بعد التحرُّز والحَذَر)(١) .

وفي هـٰذين السندَيْنِ من اللطائف :

في الأول منهما : روايةُ كوفي عن بصري عن بصري عن كوفي عن كوفي .

وفي الثاني : روايةُ بَصْرِيَّيْنِ عن بصري عن بصري عن كوفي عن كوفي .

ففي الأول ثلاثةٌ من الكوفيين واثنان من البصريين ، وفي الثاني أربعة من البصريين واثنان من الكوفيين .

ثم استشهد لحديث عليٍّ بحديث أنسٍ رضي الله عنهما فقال :

[٣] (٢) (وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ) بن شَدَّاد الحَرَشِيّ ـ بفتح المهملتين بعدهما معجمة ـ مولاهم ، أبو خيثمة النَّسائي الحافظُ نزيلُ بغداد .

(١) « المفهم » ١/ ١١٣ .

روى عن جَرير بن عبد الحميد وهُشَيْم وابن عُيَيْنة وغيرِهم ، ويروي عنه (خ م د ق) و(س) بواسطةٍ ، وله في « البخاري » و« مسلم » أكثرُ من ألف حديث .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ روى عنه مسلمٌ أكثرَ من ألف حديثٍ ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين ، وهو ابنُ أربع وسبعين سنة .

قال : (حَدَّثَنَا إسماعيلُ يعني) شيخي زُهَيْرٌ بإسماعيل حين قال لي : حَدَّثَنَا إسماعيلُ (ابنَ عُلَيَّةَ) أي : إسماعيلَ ابنَ عُلَيَّة ، وأَتَى بالعناية ؛ إيضاحاً للراوي ، وإشعاراً بأَنَّ ما بعدها لم يسمعه من شيخه ، بل هو ممّا زَادَه من عند نفسه للإيضاح ، وتَوَرُّعاً من الكذب على شيخه ؛ لأنه لو لم يَأْتِ بالعناية . . لأَوْهَمَ أَنَّ هٰذه النِّسْبَةَ من كلام شيخه مع أنه من زيادته .

وعبارةُ السنوسي هنا : (وإنما قال « يعني » ؛ لأنَّ هٰذه النِّسْبَةَ لم يَسْمَعْها من شَيْخِه ، واحْتَرَزَ بها عن الكذب على شيخه ، واحتاج إلى النسبة للتعريف فقال : « يعني » ، وهٰذا من وَرَعِه رحمه الله تعالىٰ ، وقد أَكْثَرَ البخاريُّ ومسلمٌ رحمهما الله تعالىٰ من هٰذا الاحتياط ، إلا أَنَّ البخاريَّ كثيراً ما يقول : « هو ابنُ فلان » ، ومسلمٌ كثيراً ما يقول : « يعني ابنَ فلانٍ » ، وكلاهما سواء)[1] .

وقال النوويُّ : (ليس للراوي أن يزيدَ في نَسَبِ غير شيخه ولا في صفتِه على ما سَمِعَه من شيخه ؛ لئلاّ يكونَ كاذباً على شيخه ، فإِنْ أرادَ تعريفَه وإيضاحَه وزوالَ اللَّبْسِ المُتَطَرِّقِ إليه لمشابهة غيره . . فطريقهُ أن يقول : حدثني فُلانٌ يعني ابنَ فُلان ، أو الفُلاني ، أو هو ابنُ فلان ، أو الفلاني ، أو نحو ذلك ، فهو جائزٌ حسنٌ) اهـ[2]

وقال أيضاً : (وعُلَيَّة ـ بضمّ العين وفتح اللام ـ : هي أُمُّ إسماعيل ، وهي عُلَيَّةُ بنت حَسَّان مولاة لبني شَيْبان ، وكانت امرأةً نبيلةً عاقلةً ، وكان صالحٌ المُرِّيُّ وغيرُه من وُجُوهِ البصرة وفقهائِها يدخلون عليها فتَبْرُزُ لهم وتُحَادِثُهم وتُسَائِلُهم ، وأبوه إبراهيم بن سهم بن مِقْسَم الأسدي ، وإسماعيل بصريٌّ وأصلُه من الكوفة ، كنيتُه أبو بِشْر . قال

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٦) .
(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٣٨) .

عَنْ عَبْدِ ٱلْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثاً كَثِيراً أَنَّ رَسُولَ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : . . . .

شعْبة : إسماعيل بن عُلَيّةَ ريحانةُ الفقهاء وسَيِّدُ المحدِّثين)[1] .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ ، من الثامنة ، مات سنة ثلاثٍ وتسعين ومائة .

قال : (عن عبدِ العزيزِ بنِ صُهَيْبٍ) البُنَاني ـ بموحدة ونونين ـ نِسْبة إلى بُنَانة بن سعد بن لؤي بن غالب مولاهم ، البصري الأعمى .

روى عن أنس وشَهْر ، ويروي عنه شُعبةُ وابنُ عُلَيّة .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من الرابعة ، مات سنة ثلاثين ومائة .

(عن أنسِ بنِ مالكٍ) بن النَّضْر بن ضمضم بن زَيْد بن حَرَام الأنصاري الخَزْرَجي النَّجّاري ، خَدَمَ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عشر سنين ، وله ألفٌ ومئتا حديثٍ وستّةٌ وثمانون حديثاً .

روى عن جماعةٍ من الصحابة ، ويروي عنه (ع) وبنوه موسى والنَّضْرُ وأبو بكرٍ والحَسَنُ البصريُّ وثابتٌ البُنَانِيُّ وغيرُهم ، مات سنة اثنتين أو ثلاث وتسعين وقد جاوز المائة ، وهو آخِرُ من مات بالبصرة من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .

(أنَّه) أي : أَنَّ أنساً (قال : إنَّه) أي : إِنَّ الشأنَ والحالَ (لَيَمْنَعُنِي) واللامُ فيه لامُ الابتداء (أَنْ أُحَدِّثَكُمْ) أي : أنْ أُخبِرَكم أيُّها المخاطَبون (حديثاً كثيراً) وأخباراً مأثورةً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[2] ، وجملةُ (أَنَّ) المصدريةِ في قولِهِ : (أَنَّ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قال) في تأويل مصدرٍ مرفوعٍ على أنه فاعل (لَيَمْنَعُنِي) أي : يَمْنَعُني ويَحْجُزُني من أنْ أُخبِرَكم حديثاً كثيراً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٦) .

(٢) قال الإمام النووي رحمه الله تعالىٰ : (وأمّا تورُّعُ الزُّبير وأنسٍ وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والإكثار منها . . فلكَوْنهم خافوا الغلطَ والنسيانَ ، والغالطُ والناسي وإنْ كان لا إثْمَ عليه فقد يُنْسَبُ إلى تفريطٍ لتساهلِه أو نحوِ ذلك ، وقد تعلق بالنَّاسي بعض الأحكام الشرعية كغراماتِ المتلفات وانتقاضِ الطهارات وغيرِ ذلك من الأحكام المعروفات ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم) . « شرح صحيح مسلم » (١/ ٧٢) .

قولهُ صلى الله عليه وسلم : (« مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِباً) أي : من افترى عليَّ كَذِباً عَمْداً وعِلْماً ونَسَبَ إليَّ ما لم أشرعه قولاً أو فعلاً أو تقريراً (. . فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ) أي : فَلْيَتَّخِذْ مَقَرَّه ومنزلَه (من النَّارِ ») الأُخروية ؛ بسبب افترائِه واختلاقِه عليَّ كَذِباً[1] .

قال القرطبيُّ : (أي : ليتّخذْ فيها منزلاً فإنها مقرُّه ومسكنُهُ ، يُقال : تبوأت منزلاً ؛ أي : اتخذته ونزلته ، وبَوَّأْتُ الرجلَ منزلاً ؛ أي : هيأتُه له ، ومصدرُه : باءة ومباءة ، وهـٰذه صيغةُ أمرٍ ، والمرادُ بها : التهديدُ والوعيدُ ، وقيل : معناها الدُّعاءُ عليه ؛ أي : بَوَّأَهُ اللهُ سبحانه ذلك ، وقيل : معناها الإخبارُ بوقوع العذاب به في نارِ جهنَّم ، وكذلك القولُ في حديث عليٍّ الذي قال فيه : « يَلِجِ النار »[2] .

وقد روى أبو بكرٍ البَزَّارُ هـٰذا الحديثَ من طريق عبد الله بن مسعود وزادَ فيه : « ليُضِلَّ به »[3] .

وقد اغْتَرَّ بهـٰذه الزيادة أُناسٌ ممن يَقْصِدُ الخيرَ ولا يعرفُه ، فظَنَّ أَنَّ هـٰذا الوعيدَ إنما يتناولُ من قَصَدَ الإضلالَ بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمَّا مَنْ قَصَدَ الترغيبَ في الأعمال الصالحة وتقويةَ مذاهب أهل السُّنَّة فوضع الأحاديث لذلك . . فلا يتناولهُ ، وهـٰذه جهالةٌ ؛ لأنَّ هـٰذه الزيادةَ تُروى عن الأعمش ولا تَصِحُّ عنه ، وليستْ معروفةً عند نَقَلَةِ ذلك الحديث مع شُهرته ، وقد رواها أبو عبد الله الحاكمُ المعروف بابن البَيِّع من طُرُقٍ كثيرةٍ ، وقال : إنها واهيةٌ لا يَصِحُّ منها شيء ، قال الشيخ رحمه الله تعالىٰ : ولو صَحَّتْ . . لما كان لها دليلُ خطاب ، وإنما كانت تكون تأكيداً ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ ، وافتراءُ الكذبِ

---

(١) هـٰذا الحديث رواه النسائي في « السنن الكبرى » (٣/ ٤٥٧ـ٤٥٨) في آخر كتاب العلم (من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم) حديث رقم (٥٩١٣) .

(٢) قال الإمام المازري : (وأمَّا قولهُ عليه الصلاة السلام : « فليتبوأ » . . فإنَّ الهَرَوِيَّ قال في قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ ﴾ أي : اتَّخذوها منازل ، وقوله تعالىٰ : ﴿ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ﴾ أي : نتَّخذ منها منازل ، ومنه الحديث : « فليتبوأ مقعده من النار » أي : لينزل منزله منها) . « المعلم » (١/ ١٨٤) ، و« إكمال المعلم » (١/ ١١٠ـ١١١) ، .

(٣) قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (١/ ٣٠) عن هـٰذه الزيادة: (إنها زيادة باطلة باتفاق الحفاظ، وإنها لا تعرف صحيحة بحال) .

[٤] ٣ـ (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ ٱلْغُبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، ....

على الله مُحَرَّمٌ مطلقاً ، قصد به الإضلالَ أو لم يقصد ، قاله الطحاويُّ .

ولأنَّ وَضْعَ الخبرِ الذي يُقْصَدُ به الترغيبُ كَذِبٌ على الله تعالىٰ في وضع الأحكام ؛ فإنَّ المندوبَ قِسْمٌ من أقسام الأحكام الشرعية ، وإخبارٌ عن أنَّ الله تعالىٰ وَعَدَ على ذلك العملِ بذلك الثواب ، فكُلُّ ذلك كَذِبٌ وافتراءٌ على الله تعالىٰ ، فيتناولُه عمومُ قوله تعالىٰ : ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ .

وقد استجازَ بعضُ فقهاء العراق نسبةَ الحُكْم الذي دَلَّ عليه القياسُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نسبةً قولية ، وحكايةً نقليةً ، فيقول في ذلك : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، ولذلك تَرَى كُتُبَهم مشحونةً بأحاديثَ مرفوعةٍ تَشْهَدُ متونُها بأنها موضوعةٌ ؛ لأنها تُشْبِهُ فتاوى الفقهاء ، ولا تَلِيقُ بجزالة سيد الأنبياء ، مع أنهم لا يُقِيمُون لها صحيحَ سَنَدٍ ولا يُسْنِدُونها من أئمة النقل إلى كبيرِ أحد ، فهـٰؤلاء قد خالفوا ذلك النَّهْيَ الأكيد ، وشَمِلَهم ذلك الذمُّ والوعيد ، ولاشَكَّ في أَنَّ تكذيبَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم كُفْرٌ ، وأمَّا الكَذِبُ عليه : فإنْ كان ذلك الكاذبُ مُسْتَحِلاً لذلك . . فهو كافرٌ ، وإنْ كانَ غيرَ مُسْتَحِلٍّ . . فهو مرتكبُ كبيرة ، وهل يَكْفُرُ أم لا ؟ اختُلِفَ فيه على ما مَرَّ) اهـ(١)

ثم استشهد ثانياً لحديث علي رضي الله عنه بحديث أبي هريرة رضي الله عنهما فقال :

[٤] (٣) (وحَدَّثَنَا محمدُ بنُ عُبَيْدٍ) مصغراً بلا إضافة ، ابن حِساب بكسر الحاء وتخفيف السين المهملة آخره موحدة (الغُبَرِيُّ) بضمّ المعجمة وتخفيف الموحدة المفتوحة ، منسوبٌ إلى غُبَرَ أبي قبيلةٍ معروفةٍ في بكر بن وائل ، البصري .

روى عن أبي عَوَانة وحَمَّاد بن زَيْد وجماعةٍ ، ويروي عنه (م د س) وأبو زُرْعة وأبو حاتم وخَلْقٌ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ من العاشرة ، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين .

قال : (حَدَّثَنَا أبو عَوَانَةَ) بفتح العين وبالنون ، الوَضَّاح ـ بتشديد الضاد المعجمة

(١) « المفهم » (١/ ١١٤ـ١١٥) ، وانظر « إكمال المعلم » (١/ ١١١ـ١١٣) ، و« شرح صحيح مسلم » (١/ ٧٠ـ٧١) .

ثم حاء مهملة ـ ابنُ عبد الله اليشكريُّ بالمعجمة الواسطي البَزَّاز ـ بزايين ـ مشهورٌ بكُنْيته ، أحدُ الأئمة الأعلام .

روى عن قتادة وابن المُنْكَدِر وإسماعيل السُّدِّي وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) وشَيْبان بن فَرُّوخ وخَلَفُ بنُ هشامٍ وغيرُهم .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ ، من السابعة ، مات سنة خمسٍ أو ستٍّ وسبعين ومائة .

(عن أبي حَصِينٍ) بفتح الحاء المهملة وكسر الصاد ، عثمان بن عاصم بن حُصَيْن الأسدي الكوفي الفقيه ، أحد الأئمة الأعلام الأَثْبات .

روى عن ابن عَبَّاس وأبي صالح وغيرهما ، ويروي عنه (ع) ومِسْعَرٌ وشُعْبَةُ وأبو عَوَانة وغيرُهم .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ سُنِّيٌّ ، من الرابعة ، وربما دَلَّسَ ، وقال العِجْلِيُّ : كان عالماً صاحبَ سُنَّة ، ووَثَّقَه ابنُ مَعِين والنَّسائيُّ وغيرُهما ، مات سنة سبع وعشرين ومائة ، وقيل : بعدها .

(عن أبي صالحٍ) السَّمان ـ ويُقال له : الزيَّات ـ المدني ، كان يجلبُ السَّمْنَ والزَّيْتَ إلى الكوفة ، واسمه ذَكْوان .

روى عن سَعْد وأبي الدرداء وأبي هريرة وخَلْق ، ويروي عنه (ع) وبنوه : عبد الله وسُهَيْل وصالح ، والأعمش ، من الأئمة الثقات ، وسمع منه الأعمشُ ألفَ حديث .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ من الثالثة ، مات سنة إحدى ومائة .

(عن أبي هُرَيْرَةَ) رضي الله تعالىٰ عنه ، واختُلف في اسمه واسم أبيه على نَحْوٍ من ثلاثين قولاً ، وأَصَحُّها : عبد الرحمن بن صَخْر ، وهو مُكْثِرٌ من حفظ الحديث جِدّاً ، له خمسةُ آلافِ حديثٍ وثلاثُ مئةٍ وأربعةٌ وسبعون حديثاً ، وقيل : اسمه عبد الله بن عائذ ، وقيل : ابن عامر ، وقيل : ابن عمرو ، وقيل غير ذلك ، ويُقال : كان اسمُه في الجاهلية عبدَ شمس ، وكنيته : أبو الأسود ، فسَمَّاه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عبدَ الله ، وكَنَاه أبا هريرة ـ قيل : لأجل هِرَّةٍ كان يحمل أولادها ـ الدَّوْسي اليَماني

قَالَ : قَالَ رَسُولُ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً . . فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ ٱلنَّارِ » .

[٥] ٤ـ (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ ٱللهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، . . . .

صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الكثيرَ الطيِّبَ وعن أبي بكرٍ وعُمَرَ والفَضْلِ بنِ عَبَّاسٍ وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) وابنُ عباس وابنُ عُمَرَ وأنسٌ وغيرُهم ، وقال ابن سعد : كان يُسبِّح كُلَّ يومٍ اثنتي عشرة ألف تسبيحة .

قال الواقدي : مات سنة تسع وخمسين ، عن ثمان وسبعين سنة .

(قال) أبو هريرة : (قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : « مَنْ كَذَبَ) وافْتَرَى (عليَّ) ونَسَبَ إليَّ ما لم أشرِّعه قولاً أو فعلاً أو تقريراً ، حالةَ كونِه (مُتعمِّداً) أي : قاصداً الكذبَ عليَّ عالماً به (. . فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ) أي : فَلْيَتَّخِذْ منزلَهُ ومَقَرَّه (من النَّارِ ») أي : من نارِ جهنَّم ، أعاذنا اللهُ تعالىٰ منها .

وسَنَدُ هـٰذا الحديث من خُماسياته ، وفيه بصري وواسطي وكوفي ومدنيان[١] .

ثم استشهد ثالثاً لحديث علي بن أبي طالب بحديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنهما فقال :

[٥] (٤) (وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ نُمَيْرٍ) بضمّ النون مصغّراً ، الهَمْداني ـ بسكون الميم ـ الكوفي أبو عبد الرحمن الحافظُ ، أحدُ الأئمَّةِ الأعلام .

روى عن أبي خالدٍ الأحمرِ وابنِ عُيَيْنَةَ وأبي معاوية وخَلْقٍ ، ويروي عنه (ع) ومُطَيَّن وأبو يَعْلَى وخَلْقٌ ، عَظَّمَه أحمدُ وأَجَلَّه .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ فاضلٌ ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين .

---

(١) رواه البخاري في كتاب العلم (٣٨ـ باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم) حديث رقم (١١٠) ، وفي كتاب الأدب (١٠٩ـ باب مَنْ سَمَّى بأسماء الأنبياء) حديث رقم (٦١٩٧) عن موسى بن إسماعيل عن أبي عَوَانة به ، وفي أوله زيادة : « سَمُّوا باسمي . . . ومَنْ رآني في المنام . . . » .

حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ قَالَ : أَتَيْتُ ٱلْمَسْجِدَ وَٱلْمُغِيرَةُ أَمِيرُ ٱلْكُوفَةِ ، قَالَ : فَقَالَ ٱلْمُغِيرَةُ : سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِنَّ كَذِباً عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَىٰ أَحَدٍ ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً . .

قال : (حَدَّثَنَا أَبِي) عبدُ اللهِ بنُ نُمَيْرٍ الهَمْدَانيُّ أبو هشام الكوفيُّ .

روى عن إسماعيل بن أبي خالد وهشام بن عروة والأعمش وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) وأحمدُ وابنُ مَعِين وابنُ المَدِيني وغيرُهم .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ صاحبُ حديثٍ من أهل السُّنَّة ، من كبار التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومائة ، وله أربع وثمانون سنة .

قال : (حَدَّثَنا سعيدُ بنُ عُبَيْدٍ) مصغّراً بلا إضافة ، الطائيُّ أبو الهذيل الكوفيُّ .

روى عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ وعليِّ بنِ ربيعة الوالبيِّ ، ويروي عنه (خ م د ت س) ووَكِيعٌ ويحيى القطّانُ وعبدُ اللهِ بنُ نُمَيْرٍ ، وَثَّقَه أحمدُ والنَّسائيُّ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من السادسة .

قال : (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ ربيعةَ) بن نَضْلة الوَالِبِيُّ ـ بلام مكسورة وباء موحدة نسبة إلى والب قبيلة أو قرية ، كذا في « السنوسي »[(١)] ، أبو المغيرة الكوفي .

روى عن عليّ وسَلْمان والمغيرة ، ويروي عنه (ع) والحكمُ وأبو إسحاق وعثمانُ بنُ المغيرة ، موثّق ، له في (خ م) فرد حديث .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من كبار الثالثة .

(قال : أَتَيْتُ المسجدَ) أي : مسجدَ الكوفةِ (والمغيرةُ) بنُ شُعْبَةَ الثقفيُّ الصحابيُّ المشهورُ (أميرُ الكوفةِ) وقتئذٍ من جهة عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه (قال) عليُّ بنُ ربيعة الوَالِبِيُّ ـ والجملةُ تأكيدٌ لقال الأولى ـ : (فقال المغيرةُ : سَمِعْتُ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم) حالة كونه (يقولُ : « إِنَّ كَذِباً) وافتراءً (عَلَيَّ ليس كَكَذِبٍ على أَحَدٍ)[(٢)] غيري (فَمَنْ كَذَبَ) وافترى (عَلَيَّ) حالة كونه (مُتَعَمِّداً)

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٧) .

(٢) قال الإمام أبو العباس القرطبي : (أي : إنَّ العقابَ عليه أشدُّ ؛ لأنَّ الجرأة منه على الكذب=

. . فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ ٱلنَّارِ » .

[٦] وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ٱلسَّعْدِيُّ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ ٱلأَسَدِيُّ ، . . . .

الكَذِبَ (. . فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه من النَّارِ ») أي : من عذابِ النَّارِ عُقُوبةً على كَذِبِه عليَّ ؛ لأنَّ الكَذِبَ عَلَيَّ كَذِبٌ على الله تعالىٰ ، والكَذِبُ على الله تعالى افتراءٌ ، والافتراءُ كُفْرٌ ، وعقوبةُ الكُفْرِ النَّارُ .

وهٰذا السَّنَدُ من خُماسياته ، ورواتُه كُلُّهم كوفيون ، وشارك المؤلِّفَ في رواية حديث المغيرة : أحمدُ (٤/ ٢٤٥) و(٢٥٢) ، والبخاريُّ (١٢٩١) .

ثم ذكر المتابعةَ في حديث المغيرة فقال :

[٦] (وحَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ حُجْرٍ) بضمّ الحاء وسكون الجيم ابن إِياس (السَّعْدِيُّ) أبو الحَسَن المروزي الحافظ ، نزيلُ بغدادَ ثم مَرْو .

روى عن شَرِيك وإِسماعيل بن جعفر وخَلْق ، ويروي عنه (خ م ت س) وابنُ خزيمة ، وَثَّقَه النَّسائيُّ .

وقال في «التقريب»: ثقةٌ حافظٌ من صغار التاسعة، مات سنة أربع وأربعين ومائتين.

قال : (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ) بضمّ الميم وسكون المهملة وكسر الهاء ، القرشيُّ أبو الحَسَن الكوفيُّ ، قاضي المَوْصِل الحافظ .

روى عن الأعمش ومحمد بن قيس وإِسماعيل بن أبي خالد ، ويروي عنه (ع) وخالدُ بنُ مَخْلَد ومحمد بن عُبَيْد المُحاربي .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من الثامنة ، له غرائبُ بعدَ أَنْ أَضَرَّ ، مات سنة تسع وثمانين ومائة .

قال : (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ قيسٍ الأَسَديُّ) بفتح الهمزة والسين نسبة إِلى بني أَسَد ، الوالبيُّ ـ بالموحدة نسبة إِلى وَالِب أبي بَطْنٍ من أسد ـ الكوفيُّ .

= أعظم ، والمفسدةُ الحاصلةُ بذلك أشدُّ ؛ فإنه كَذِبٌ على الله ووَضْعُ شَرْعٍ أو تغييرُه) . « المفهم » (١/ ١١٤) .

عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ ٱلأَسَدِيِّ ، عَنِ ٱلْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ « إِنَّ كَذِباً عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَىٰ أَحَدٍ » . . . .

رَوَى عن علي بن ربيعة وأبي الضُّحَى والحَكَم والشَّعْبي ، ويروي عنه (م د س) وشُعْبَةُ والثَّوْريُّ ووَكِيعٌ ، وَثَّقَه أحمدُ والنسائيُّ وأبو داود ، قال ابنُ المَدِيني : له نحو عشرين حديثاً .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من كبار السابعة .

(عن عَلِيِّ بنِ ربيعةَ الأسديِّ) الوَالِبيِّ ، ثقة من كبار الثالثة (عن المُغيرةِ بنِ شُعْبَة) الصحابيِّ الجليلِ (عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم) ، والجارُّ والمجرورُ في قوله : (بِمِثْلِهِ) متعلق بـ(حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ قيسٍ) ؛ لأنَّ العامل في الجارِّ والمجرورِ في قوله : (بمِثْلِه) و(بنَحْوِهِ) و(بمعناه) هو العاملُ في المُتَابِع بصيغة اسم الفاعل ، والضميرُ في (مثله) هنا عائدٌ إلى سعيدِ بنِ عُبَيْدٍ ؛ لأنه المُتَابَع بصيغة اسم المفعول ، ولـٰكنه على تقدير مضاف هو لفظ حديث ، والمعنى : حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن قيس عن علي بن ربيعة بمِثْلِ ما حَدَّثَ سعيدُ بنُ عُبَيْدٍ عن علي بن ربيعة .

والمِثْلُ : عبارةٌ عن الحديث اللاحق الموافِق للسابق في جميع لفظه ومعناه إلاَّ فيما اسْتُثْنَى من الحديث كما ذُكِرَ الاستثناءَ هنا بقوله :

(ولم يَذْكُرْ) أي : ولكنْ لم يذكر مُحَمَّدُ بنُ قيسٍ في حديثه لفظةَ : (« إنَّ كَذِباً عَلَيَّ ليس ككَذِبٍ على أَحَدٍ ») غيري ، بل إنما ذكره سعيد بن عبيد فقط ، فالمتابعةُ تامَّةٌ هنا ؛ لأنَّ شيخَ المتابِع والمتابَع واحدٌ ، وهو علي بن ربيعة .

فإذاً : غَرَضُ المؤلِّف بسَوْقِ هـٰذا السَّنَدِ بيانُ متابعة محمد بن قيس لسعيد بن عُبَيْدٍ في روايةِ هـٰذا الحديث عن علي بن ربيعة ، فهـٰذا السَّنَدُ أيضاً من خُماسياته ، ورجالُه كُلُّهم كوفيون إلا عليَّ بنَ حُجْرٍ السعديَّ فهو مروزي .

فجملةُ ما ذكَره المؤلِّفُ في هـٰذا الباب من الأحاديث أربعةٌ : واحدٌ منها للاستدلال على الترجمةِ وهو حديثُ عليّ رضي الله عنه ، وثلاثةٌ للاستشهاد وهي حديثُ أنس بن مالك ، وحديثُ أبي هريرة ، وحديثُ المغيرة بن شعبة ، وذكر في حديث المغيرة المتابعةَ هنا .

. . . .

قال السنوسي : وأمّا متنُ الحديث : فهو حديثٌ عظيمٌ في نهاية من الصّحة ، وقيل : إنه متواتر ، قيل : رواه مئتان من الصحابة وفيهم العَشَرَةُ المشهودُ لهم بالجَنَّة رضي الله عنهم أجمعين .

ومعنى : « فليتبوأْ مقعدَه من النار » : فَلْيَنْزِلْ ، وقيل : فَلْيَتَّخِذْ منزلَه من النار ، قال الخَطَّابِيُّ : وأصلُه من مباءة الإبل وهي أَعْطَانُها ، ثم قيل : إنه دُعَاءٌ بلفظ الأمر ، وقيل : هو خبرٌ بلفظ الأمر ، معناه : فقد استوجب ذلك فليوطن نفسه عليه ، وتَدُلُّ عليه الروايةُ الأخرى : « يَلِجِ النَّارَ » .

ومعنى الحديث : إنَّ هـٰذا جزاؤه إلاَّ أنْ يَعْفُوَ اللهُ تعالىٰ ، ثم إنْ جُوزِيَ بالنار . . فلا يُخَلَّدُ فيها .

والكَذِبُ عند أهل السُّنَّةِ : الإخبارُ بالشيء على خلافِ ما هو عليه ، عَمْداً كان أو سَهْواً ، وشَرَطَ فيه النَّظَّامُ وأتباعهُ من المعتزلة العَمْدَ ، وهو باطلٌ ، وإنما العَمْدُ شرطٌ في حصول الإثم بالكذب لا في تسميته كذباً ، وتقييدُ الكذبِ بالعَمْدِ في الحديث يَرُدُّ على المعتزلة ؛ إذْ لو اختصَّ الكَذِبُ بالعَمْدِ . . لم يكن لتقييده به فائدة ، والمسألةُ مبسوطةٌ في كُتُبِ الأُصولِ وغيرِها .

ولاشَكَّ أَنَّ الكَذِبَ عمداً كُلُّهُ حرامٌ إلا ما استُثني ، ويتأكّدُ تحريمُه في الخبر عنِ النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه في الحقيقة كَذِبٌ على الله جَلَّ وعلا ؛ لأنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم لا يَنطِقُ عن الهوى إنْ هو إلاَّ وَحْيٌ يُوحَى ، والجمهورُ على أَنَّ الكَذِبَ عليه صلى الله عليه وسلم من أعظم الكبائر ، وحَكَى إمامُ الحرمَيْنِ عن والده أبي محمد الجُوَيْني : أَنَّ المُتَعَمِّدَ للكذب عليه صلى الله عليه وسلم كافرٌ ، وهو بعيد .

ثم اختُلف على الأول هل تُقبل روايتُه إذا تاب وحَسُنَتْ توبتُه أو لا تُقبل توبتُه في ذلك أبداً ؟ فقال بالأول جمهورُ الشافعية ، واختار النوويُّ الثاني (١) .

ويَقْرُبُ من الكَذِبِ عليه صلى الله عليه وسلم أو هو هو : اللَّحْنُ في حديثه ، فَلْيَكُنِ المؤمنُ على تَحَفُّظٍ عظيمٍ في ذلك .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٧٠) .

. . . .

وقد تَقَدَّمَ أَنَّ بعض المبتدعة أجازَ الكَذِبَ فيما يَرْجِعُ إِلى الترغيب والترهيب ، وهو مُخَالِفٌ لإِجماع المسلمين المُعْتَدِّ بهم ، وقولُهم : « هٰذا كَذِبٌ له لا عليه » جهلٌ عظيمٌ ، وتَعَلُّقُهم بزيادةِ مَنْ زادَ : « لِيُضِلَّ به » فرواه : « مَنْ كذب عليَّ مُتعمّداً لِيُضِلَّ به . . فليتبوأ مقعدَه من النار » ، أحسنُ ما قيل في الجواب عنه وأخصرُه : أَنَّ هٰذه الزيادةَ باطلةٌ باتّفاق الحُفَّاظ[1] .

قلتُ : يَشْهَدُ لِمَا ذَكَرَه النوويُّ في اللحن ، ما نقلَه ابنُ الصلاح بسَنَدِه عن الأصمعي أنه كان يقول : إِنَّ أَخْوَفَ ما أخافُ على طالب العلم إِذا لم يعرف النَّحْوَ أن يَدْخُلَ في جملة قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ كَذَبَ عليَّ . . فليتبوأْ مقعدَه من النار » ؛ لأنه لم يَكُنْ يَلْحَنُ ، فمهما رَوَيْتَ عنه ولَحَنْتَ فيه . . كَذَبْتَ عليه .

قال الشيخُ ابنُ الصلاح : (فحَقٌّ على طالب الحديث أن يتعلَّمَ من النَّحْوِ واللُّغَة ما يتخلَّصُ به من شَيْنِ اللحن والتحريف ومَعَرَّتِهما .

رُوِينا عن شُعْبة قال : مَنْ طَلَبَ الحديثَ ولم يُبْصِرِ العربيةَ . . فَمَثَلُه كمَثَلِ رجلٍ عليه بُرْنُسٌ ليس له رأس)[2] أو كما قال .

وعن حَمَّاد بن سلمة قال : مَثَلُ الذي يطلبُ الحديثَ ولا يعرفُ النَّحْوَ مَثَلُ الحمارِ عليه مِخْلاةٌ لا شعيرَ فيها اهـ[3]

وقال الجلالُ السيوطيُّ في « شرح ألفيته » : وقد اتَّفَقَ العلماءُ على أَنَّ النَّحْوَ يُحتَاجُ إِليه في كُلِّ فَنٍّ من فنون العلم لاسِيّما التفسير والحديث ؛ فإِنه لا يجوز لأَحَدٍ أن يتكلَّمَ في كتابِ الله تعالىٰ وسُنَّةِ رسوله صلى الله عليه وسلم حتى يكون مَلِيّاً بالعربية ؛ لأَنَّ القرآنَ عربيٌّ ولا تُفْهَمُ مقاصدُه إِلاَّ بمعرفة قواعد العربية ، وكذلك سُنَّةُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم .

---

(١) انظر « المعلم » (١/ ١٨٤) ، و« إكمال المعلم » (١/ ١١١ـ١١٣) ، و« شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٨ـ٧١) .
(٢) « علوم الحديث » (ص١٩٤ـ١٩٥) .
(٣) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٧ـ١٨) .

قال بعضهم :

مـن فـاتـه النحـو فـذاك الأخـرس   وفهمـــه فـــي كـــل علـــم مفلـــس
وقـدره بيـن الـورى مـوضـوع   وإن ينـــاظـــر فهـــو المقطـــوع
لا يهتـدي لحكمـة فـي الـذكـر   ومـالـه فـي غـامـض مـن فكـر

ولبعضهم :

قَـدِّمِ النحـوَ علـى ٱلفقـه فقـد   يبلـغ النحـوي بـالنحـو الشـرف
أمـا تـرى النحـوي فـي مجلسـه   كهـلال بـان مـن تحـت الشغـف
يخـرج الألفـاظ مـن فيـه كمـا   يخـرج الجوهـر مـن بطـن الصـدف

ولبعضهم :

والنحـو حقـاً ختـان الألسـن   مـن لا يعـرفـه كمـن لـم يختَـن
فـاصـرف فيـه نفـائـس الـزمـن   تكـن حقـاً فـائقـاً فـي كـل الفَنَـن

قال السنوسي : (وأمَّا التصحيفُ : فسبيلُ السلامة منه الأَخْذُ من أفواه أهل العلم والضَّبْط ، واختُلِفَ إذا وَقَعَ في الرواية لَحْنٌ أو تحريفٌ :

فذهَبَ ابنُ سيرين وأبو معمر بن سَخْبَرَة إلى أنه يرويه على الخطإ كما سمعه ، وهـٰذا غُلُوٌّ في مَنْعِ الرواية بالمعنى .

وذَهَبَ الأوزاعيُّ وابنُ المبارك وغيرُهما من المُحَصِّلين إلى أنه إنما يرويه على الصواب ، وهو لازمٌ على مذهب رواية الحديث بالمعنى ، وقد سَبَقَ أنه قولُ الأكثرين .

وأمَّا تغييرُ ذلك وإصلاحُه في الكتاب : فالصوابُ تَرْكُه وتقريرُ ما وَقَعَ في الأصل على ما هو عليه مع التضبيبِ عليه وبيانِ الصواب خارجاً في الحاشية ؛ فإنَّ ذلك أجمعُ للمصلحة ، وأَنْفَى للمفسدة ، وقد رُوِينا : أَنَّ بعض أصحاب الحديث رُئِيَ في المنام وكأنه قد مَرَّ من شفتيه أو لسانهِ شيءٌ ، فقيل له في ذلك ، فقال : لفظةٌ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم غَيَّرْتُها برأيي ففُعِلَ بي هـٰذا .

. . . .

ومن الشيوخ مَنْ جَسَرَ على تغييرِ الكُتُبِ وإِصلاحِها ، وعن أحمد بن حنبل الفرقُ بينَ اللَّحْنِ الفاحشِ فيُصْلَحُ ، وبينَ غيرِه فلا ، والصوابُ الأولُ ، وأنه لا تُصْلَحُ الكُتُبُ ولو كان لَحْناً في القرآن) اهـ[1]

* * *

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٨) ، وانظر « شرح صحيح مسلم » (١/ ٧١ـ٧٢) .

(٣) بَابُ ٱلنَّهْيِ عَنِ ٱلْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ

[٧] ٥ ـ (٥) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ ٱللهِ بْنُ مُعَاذٍ ٱلْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ٱلْمُثَنَّىٰ ، ....

---

(٣) باب النَّهْيِ عن الحديثِ بكُلِّ ما سَمِعَ

أي : بابٌ في ذِكْر الحديث الذي يَدُلُّ على النَّهْيِ والزَّجْرِ عن الحديثِ والروايةِ بكُلِّ ما سَمِعَ عن الناس من قبل أن يفحصَ ويبحثَ ويتثبَّتَ فيه ويستيقِنَ صِدْقَه ، ثُمَّ استدلَّ المؤلِّفُ على الترجمة بقوله :

[٧] (٥) (**وحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُعَاذٍ**) بن معاذ بن نَصْر بن حسّان (**العَنْبَرِيُّ**) نسبة إلى عَنْبَر بطن من تميم ، أبو عَمْرو البصري الحافظ .

روى عن أبيه : معاذِ بن معاذٍ ومُعْتَمِر بن سُلَيْمان ، ويروي عنه (م د) وحَمَّاد بن حُمَيْد و(خ س) بواسطةٍ ، قال أبو داود : كان يحفظُ نحو عشرة آلاف حديث .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ ، من العاشرة ، مات سنة سبع وثلاثين ومائتين ، ورَجَّحَ ابنُ مَعِين أخاه المُثَنَّى عليه .

قال : (**حَدَّثَنَا أبي**) معاذُ بنُ معاذ التميميُّ العَنْبري أبو المُثَنَّى البصري الحافظ قاضي البصرة .

روى عن سُلَيْمان التَّيْمي وحُمَيْد وابن عَوْن وشُعْبة وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) وأحمدُ وإسحاقُ وابنُ المَدِيني وغيرُهم ، قال القَطَّانُ : ما بالبصرةِ ولا بالكوفةِ ولا بالحجازِ أَثْبَتُ مِنْ معاذ بن معاذ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ مُتْقِنٌ ، من كبار التاسعة ، مات سنة ستّ وتسعين ومائة .

(ح وحَدَّثَنَا) أي : حَوَّل المؤلِّفُ السَّنَدَ وقال رحمه الله تعالىٰ : حَدَّثَنَا (**مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى**) بن عبيد بن قيس العنزي ـ بفتح النون وبالزاي ـ أبو موسى البصري .

حَدَّثَنَا عَبْدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالاَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ . . . .

قال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ ، من العاشرة ، مات سنة (٢٥٢) كما مَرَّ .

وفائدةُ هـٰذا التحويل : بيانُ كثرة طُرُقِه ؛ لأنَّ عُبَيدَ اللهِ بنَ معاذٍ ومُحَمَّدَ بنَ المُثَنَّى كليهما ثقتان .

قال ابنُ المثنّى : (حَدَّثَنَا عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْدِيٍّ) بن حَسَّان الأَزْدِي مولاهم ، أبو سعيد البصري اللؤلؤي الحافظ الإمام العَلَم .

روى عن عكرمة بن عَمَّار وشُعْبة والثَّوْري ومالك وخَلْق ، ويروي عنه (ع) وابن المبارك وأحمد وابن مَعِين .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ حافظٌ عارفٌ بالرجال والحديث ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومائة بالبصرة عن ثلاثٍ وستين سنة ، وكان يَحُجُّ كُلَّ سنة .

(قالا) أي : قال معاذُ بنُ معاذ العنبريُّ وعبدُ الرحمنِ بنُ مهدي : (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابنُ الحَجَّاج بن الورد العتكي البصري كما مَرَّ (عن خُبَيْبِ) بضمّ الخاء مصغراً (بنِ عبدِ الرحمنِ) بن خُبَيْب بن يَسَاف ـ بفتح أوله وثانيه مُخَفَّفاً ـ الأنصاري أبي الحارث المدني .

روى عن أبيه وعَمَّتِه أُنَيْسَة ولها صحبةٌ ، ويروي عنه (ع) وشُعْبَةُ وعبدُ الله وعبيدُ الله ابنا عُمر بن حفص بن عاصم .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من الرابعة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة ، وليس في مسلمٍ من اسمه « خُبَيْب » إلاَّ هـٰذا الثقة، وليس خُبَيْب بالمعجمة في « الصحيحين » إلا ثلاثة : هـٰذا ، وخُبَيْب بن عَدِيّ ، وأبو خُبَيب كُنْيَةُ عبد الله بن الزُّبير[1] .

(عن حَفْصِ بنِ عاصِمِ) بن عُمر بن الخطَّاب العَدَوي المدني .

روى عن أبيه وأبي هريرة وعَمِّه عبد الله بن عُمر ، ويروي عنه (ع) وبنوه : عُمر ورباح وعيسى ، وخُبَيْب بن عبد الرحمن ، وثَّقه النسائيُّ وغيره .

---

(١) انظر « مشارق الأنوار » (١/ ٢٢٢) .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كَفَىٰ بِٱلْمَرْءِ كَذِباً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ » .

[٨] وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . . . .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ من الثالثة .

(قال) حفصُ بنُ عاصم ـ وهو تابعيٌّ ـ : (قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : « كفَى بالمَرْءِ كَذِباً . . .) الحديث ، ففي هـٰذا السَّنَدِ إرسالٌ ؛ أي : إسقاطُ الصحابيِّ الذي روى الحديثَ وهو أبو هريرة رضي الله عنه ، ولـٰكنه موصولٌ بَوجْهٍ آخر ، ورجالُه كُلُّهم ثِقاتٌ ، كُلُّهم بصريون إلاَّ خُبَيب بن عبد الرحمن وحفص بن عاصم فهما مدنيان .

أي : كفى المرء والشخص من جهة الكذب (أَنْ يُحَدِّثَ) ويَرْوِيَ (بكُلِّ ما سَمِعَ ») قبل أَنْ يَتَثَبَّتَ فيه ويَسْتَيقِنَ .

ثم ذكرَ المؤلِّفُ لهـٰذا الحديث طريقاً آخرَ موصولاً فقال :

[٨] (وحَدَّثَنَا أبو بكرٍ) عبدُ اللهِ بنُ محمد (بنُ أبي شَيْبَةَ) الكوفيُّ قال : (حَدَّثَنا عَلِيُّ بنُ حَفْصٍ) المدائني أبو الحَسَن البغدادي .

روى عن حَرِيز بن عثمان وشُعْبة ، ويروي عنه (م د ت س) وأبو خيثمة وأحمد . وَثَّقَه ابنُ المَدِيني وغيره .

وقال في « التقريب » : صَدُوقٌ من التاسعة .

قال : (حَدَّثَنا شُعْبَةُ) بنُ الحَجّاج بن الورد العتكي الواسطيّ (عن خُبَيْبِ بنِ عبدِ الرحمنِ) المدني (عن حَفْصِ بنِ عاصِمٍ) بن عُمر المدني (عن أبي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم) .

ومن لطيفة هـٰذا السَّنَدِ : أَنَّ فيه روايةَ كوفي عن بغدادي عن كوفي عن المدنيين ، وكِلا السَّنَدَيْنِ من السداسيات .

بِمِثْلِ ذَلِكَ . . . .

والجارُّ والمجرورُ في قوله : (بمِثْلِ ذلك) متعلِّقٌ بـ(حَدَّثَنَا)عليُّ بنُ حفص) ؛ لأنه العامل في المتابع ؛ أي : حَدَّثَنَا عليُّ بنُ حَفْصٍ عن شعبة بمِثْلِ ما حَدَّثَ معاذٌ العنبريُّ وعبدُ الرحمنِ بنُ مَهْدِيٍّ عنه .

وغَرَضُ المؤلِّفِ بسَوْقِ هـٰذا السَّنَدِ الأخيرِ : بيانُ متابعة حفص بن علي لمعاذٍ وعبد الرحمن في رواية هـٰذا الحديث عن شُعْبَة ، فالمتابعةُ تامَّةٌ ، وفائدتُها : بيانُ كثرةِ طُرُقِه ؛ لأنَّ السَّنَدَ الأولَ أَصَحُّ لكَوْنِ رجالِه كُلِّهم ثِقَات وإِنْ كان فيه إِرسالٌ من هـٰذا السَّنَدِ الأخيرِ ، لأنَّه ليس كُلُّ رجالِه ثِقاتٍ ؛ لأنَّ فيهم صدوقاً وهو عليُّ بنُ حفص ، ولقُوَّةِ السند الأول قَدَّمَه على الثاني مع كونه مُتَّصلاً ، ولا يَضُرُّ الإِرسالُ فيه لوَصْلِه بوَجْهٍ آخَرَ كما مَرَّ .

وعبارة السنوسي هنا : (وأمَّا بَحْثُ الإسنادِ : فقد وَقَعَ في الطريق الأول : « عن حفص عن النبي صلى الله عليه وسلم » مرسلاً ؛ فإِنَّ حفصاً تابعيٌّ ، وفي الطريق الثاني : « عن حفص عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم » ، فالطريقُ الأولُ : رواهُ مسلمٌ من رواية ابن معاذ وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن شعبة ، وكذا رواه غُنْدَرٌ عن شعبة فأَرْسَلَه ، والطريقُ الثاني : عن علي بن حفص عن شُعْبَة ، وإذا ثَبَتَ أنه رُوِيَ مُتَّصِلاً ومُرْسَلاً . . فالعملُ على أنه مُتَّصِلٌ ، هـٰذا هو الصحيح ، ولا يَضُرُّ كونُ الأكثرين أرسلوه ؛ فإِنَّ الوصلَ زيادةٌ من ثقةٍ فيُقبل ، وأمَّا قولُه في الطريق الثاني : « بمِثْلِ ذلك » : فهي روايةٌ صحيحة .

واختلفوا إذا أراد السامعُ أن يروي المتنَ بالإسناد الثاني مقتصِراً عليه ، قال النوويُّ[1] : « الأظهرُ مَنْعُه ، وهو قولُ شُعْبَة ، وقال سفيان الثَّوْريُّ : يجوزُ بشَرْطِ أن يكون الشيخُ المُحَدِّثُ ضابطاً متحفِّظاً مميِّزاً بين الألفاظ ، وقال يحيى بنُ مَعِين : يجوز في قوله : « مثله » ولا يجوز في « نحوه » ، قال الخطيبُ البغداديُّ : وهـٰذا قاله ابنُ مَعِينٍ بناءً على مَنْعِ الرواية بالمعنى ، وأمَّا على جوازها . . فلا فَرْقَ .

وكان جماعةٌ من العلماء يحتاطون في مِثْلِ هـٰذا ، فإذا أرادوا روايةَ مِثْلِ هـٰذا . .

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٣٧) .

. . . .

أوْرَدَ أحدُهم الإسنادَ الثانيَ ثم يقول : مِثْل حديث قبله متنه كذا ، ثم يسوقه ، واختار الخطيبُ هٰذا ولاشَكَّ في حُسْنِه .

أمَّا إذا ذَكَرَ الإسنادَ وطَرَفاً من المتن ، ثم قال : وذكر الحديث ، أو قال : الحديث أو ما أَشْبَهَه ، فأرادَ السامعُ أن يرويَ عنه الحديثَ بكَمالِه . . فطريقُه : أن يَقْتَصِرَ على ما ذَكَرَه الشيخُ ، ثم يقول : والحديث بطوله كذا . . . ويسوقه إلى آخره ، فإنْ أرادَ أنْ يَرْوِيَه مطلقاً ولا يفعل ما ذَكَرْنَاه . . فهو أوْلَى بالمَنْعِ ممَّا سبق في مثله ونحوه ، وممن نَصَّ على مَنْعِه الأستاذُ أبو إسحاق الإسفراييني الشافعيُّ ، وأجازَه أبو بكر الإسماعيليُّ بشَرْطِ أن يكون السامعُ والمستمعُ عارفَيْنِ ذلك الحديث ») اهـ من السنوسي[1]

وعبارةُ القرطبي : (قولُه صلى الله عليه وسلم : « كَفَى بالمَرْءِ كَذِباً أنْ يُحَدِّثَ بكُلِّ ما سَمِعَ » ، هٰذا الحديث رواه مسلمٌ من طريقين :

أحدهما : طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شُعْبة عن خُبَيْب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كَفَى بالمَرْءِ كَذِباً. . . » الحديث مرسلاً عن حفصٍ ولم يذكر أبا هريرة ، هٰكذا وَقَعَ عند كافّة رواة « كتاب مسلم » ، ووَقَعَ عند أبي العباس الرازيِّ وحدَه في هٰذا الإسناد : عن أبي هريرة ، فأَسْنَدَه وهو ثِقَةٌ .

ثم أَرْدَفَ مسلمٌ الطريقَ الآخَرَ : عن علي بن حفص المدائني عن شُعْبة عن خُبَيب عن حفص عن أبي هريرة عن النبيّ صلى الله عليه وسلم مِثْله .

قال عليُّ بنُ عُمر الدَّارقُطْنِيُّ : والصوابُ المرسلُ)[2] يعني عن شعبة كما رواه معاذٌ وابنُ مهدي وغُنْدَر[3] .

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٩) .

(٢) « المفهم » (١/ ١١٦) .

(٣) انظر « المعلم » (١/ ١٨٤) ، و« إكمال المعلم » (١/ ١١٤) ، و« غرر الفوائد المجموعة » (٢/ ٧٤٠_٧٤١) .

. . . .

قال النوويُّ : (وقد رواه أبو داود في « سننه »[1] أيضاً مرسلاً ومتّصلاً ، فرواه مرسلاً عن حفص بن عُمر النَّمَري عن شعبة ، ورواه متّصلاً من رواية علي بن حفص[2] ، وإذا ثَبَتَ أنه رُوِي متَّصلاً ومُرْسلاً . . فالعملُ على أنه متَّصل ، هـٰذا هو الصحيح الذي قاله الفقهاءُ وأصحابُ الأُصولِ وجماعةٌ من أهل الحديث ، ولا يَضُرُّ كونُ الأكثرينَ رَوَوْه مرسَلاً ؛ فإنَّ الوَصْلَ زيادةٌ من ثِقَةٍ وهي مقبولة) اهـ[3]

وأمّا بَحثُ المتن : فقد قال القرطبي : (الباءُ في قوله : « بالمَرْءِ » زائدةٌ هنا في المفعول ، وفاعلُ « كَفَى » : « أنْ يُحدِّثَ » ، وقد تُزادُ هـٰذه الباءُ في فاعل « كَفَى » كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ « وكَذِباً » « وشهيداً » : منصوبان على التمييز .

ومعنى الحديثِ : أَنَّ مَنْ حَدَّثَ بكُلِّ ما سَمِعَ . . حَصَلَ لَهُ الحَظُّ الكافي من الكذب ؛ فإنَّ الإنسانَ يَسْمَعُ الغثَّ والسَّمِينَ ، والصحيحَ والسَّقِيمَ ، فإذا حَدَّثَ بكُلِّ ذلك . . حَدَّثَ بالسَّقِيم وبالكَذِب ، ثم يُحْمَل عنه فيكذبُ في نفسه أو يُكَذَّبُ بسببه ، ولهـٰذا : أشارَ مالكٌ بقوله : « ليس يَسْلَمُ رَجُلٌ حَدَّثَ بكُلِّ ما سَمِعَ ، ولا يكون إماماً أبداً وهو يُحَدِّثُ بكُلِّ ما سَمِعَ » أي : إذا وُجِدَ الكذبُ في روايته . . لم يُوثق بحديثه ، وكان ذلك جرحَةً فيه ، فلا يصلح ليقتدي به أحدٌ ولو كان عالماً ، فلو بَيَّنَ الصحيح من السقيم ، والصادق من الكاذب . . سَلِمَ من ذلك ، وتَفَصَّى عن عهدة ما يجبُ عليه من النصيحة الدينية) اهـ[4]

وقال السنوسي : (وإنما كان الحديثُ بكل ما سَمِعَ كَذِباً ؛ لأنه في العادة يكون فيه الصِّدْقُ والكَذِبُ ، وما يتّفق نادراً فيمَنْ حَفِظَ فلم يسمع إلا الصِّدْقَ فغيرُ مُرادٍ

---

(١) (٥/ ٢٦٥ـ٢٦٦) كتاب الأدب (٨٨ـ باب في التشديد في الكذب) حديث رقم (٤٩٩٣) .

(٢) قال أبو داود : (ولم يُسنده إلاّ هـٰذا الشيخ) يعني عليّ بن حفص المدائني .

(٣) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٧٤) .

(٤) « المفهم » (١/ ١١٧) .

[٩] وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَىٰ ، أَنْبَأَنَا هُشَيْمٌ ، . . . .

بالحديث ، وإنما خرج مخرجَ الغالب ، وفيه دليلٌ للأشعرية على أَنَّ الكَذِبَ لا يُشترط في الاتّصاف باسمه العمدُ ، إلاَّ أنْ يُقال : لمَّا عَلِمَ المُحَدِّثُ بكُلِّ ما سَمِعَ أنه لا يكونُ كُلُّه صدْقاً بحسب العادة.. صارَ متعمِّداً للكذب ، فلا يكونُ إذْ ذاك دليلاً للأشعرية ، والله أعلم) اهـ[1]

قال المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ مستشهداً بأَثَرِ عُمر رضي الله عنه :

[٩] (وحَدَّثنَا يحيى بنُ يحيى) بن بكر بن عبد الرحمن بن يحيى بن حَمَّاد التميمي الحَنْظَلي مولاهم ، أبو زكريا النيسابوري الحافظ ، أحدُ الأئمّة الأعلام .

روى عن مالك وسُلَيْمان بن بلال وهُشَيْم وغيرِهِم ، ويروي عنه (خ م ت س) وأحمدُ بنُ الأزهر وسلمةُ بنُ شَبيب وغيرُهم ، وَثَّقه النسائيُّ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ إمامٌ ، من العاشرة ، مات سنة ستّ وعشرين ومائتين .

(أنبأنا) أي : أخبرنا (هُشَيْمٌ) بضم الهاء مصغَّراً ، ابن بَشِير ـ بوزن عَظِيم ـ ابن القاسم بن دينار السُّلَمي أبو معاوية بن أبي خازم ـ بمعجمتين ـ الواسطي نزيل بغداد ، الحافظ .

روى عن أبيه وخالِه القاسمِ بنِ مِهْران وسُلَيْمان التَّيْمِيّ وعاصم الأحول وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) وشعبةُ وأحمدُ والثَّوْرِيُّ ومالكُ بنُ أنسٍ وكلاهما أكبرُ منه وابنُ المباركِ وخلائقُ ، قال يعقوب الدَّوْرَقِيُّ : كان عند هُشَيْمٍ عشرونَ ألفَ حديث ، وقال العِجْلِيُّ : ثقةٌ يُدَلِّس .

وقال في « التقريب »: ثقةٌ ثَبْتٌ كثيرُ التدليسِ والإرسالِ الخَفِيّ ، من السابعة، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة وقد قارب الثمانين . وليس عندهم (هُشَيْمٌ) إلاَّ هٰذا .

وقال النووي : (اتَّفَقَ أهلُ عَصْرِه فمَنْ بعدَهم على جلالتِه وكثرةِ حفظه وإتقانه

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٩) ، وانظر « إكمال المعلم » (١/ ١١٤ـ١١٥) .

وصيانته ، وكان مُدَلِّساً ، وقد قال في روايته هنا : « عن سُلَيْمان التيمي » ، وقد قَدَّمْنا أَنَّ المُدَلِّسَ إذا قال : « عن » لا يُحْتَجُّ به إلا أنْ يَثْبُتَ سماعُه من جهةٍ أُخرى ، وأَنَّ ما كان في « الصحيحين » من ذلك . . فمحمولٌ على ثُبوت سماعه من جهةٍ أخرى ، وهٰذا منه)[1] .

(عن سُلَيْمَان) بنِ طَرْخان (التَّيْمِيِّ) أي : المنسوب إلى التَّيْم ؛ لأنه نزَلَ فيهم فنُسِبَ إليهم ، أبي المُعْتَمِر البصري ، أَحَدِ سادة التابعين عِلْماً وعَمَلاً .

روى عن أنسٍ وأبي عثمان النَّهْدِيِّ وطاوس وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) وابنُه المُعْتَمِرُ وشُعْبةُ وابنُ المباركِ وغيرُهم .

قال في « التقريب » : ثقةٌ عابدٌ ، من الرابعة ، مات سنة ، ثلاثٍ وأربعين ومائة ، عن سبعٍ وتسعين سنة ، وقال ابنُ المَدِيني : له نحو مئتي حديث ، وقال شُعْبة : وكان سُلَيْمانُ التَّيْمِيُّ إذا حَدَّث . . تَغَيَّرَ لونُه ، وقال ابنُ سَعْدٍ : ثقةٌ كثيرُ الحديثِ يُصَلِّي الليلَ كُلَّه بوضوء العشاء الآخرة .

(عن أبي عثمانَ) عبدِ الرحمنِ بنِ ملّ ـ بتثليث الميم وتشديد اللام على الأحوال الثلاثة ـ ابن عَمْرو بن عدي (النَّهْدِيِّ) بفتح النون وسكون الهاء ، منسوب إلى جَدٍّ من أجداده وهو : نَهْدُ بن زيدٍ . . . بن قُضاعة كما في « اللباب » (٣/ ٣٣٦) .

قال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ عابدٌ ، من كبار الثانية ، من كبارِ التابعين وفُضَلائِهم ، مشهورٌ بكُنْيته ، مُخَضْرَمٌ أَسْلَمَ على عهدِ النبي صلى الله عليه وسلم ولم يَلْقَهُ ، كوفي بصري ، كان بالكوفة مستوطناً بها ، فلمَّا قُتِلَ الحُسَيْنُ رضي الله عنه . . تَحَوَّل منها إلى البصرة ، وقال : لا أَسْكُنُ بلداً قُتل فيه ابنُ بنتِ النبي صلى الله عليه وسلم ، مات سنة خمس وتسعين أو بعدها ، وله أكثرُ من مائة وثلاثين سنة .

ورجال هٰذا السَّندِ كُلُّهم ثِقاتٌ ، ففيه رِوايةُ نيسابوري عن واسطي عن بصريَّيْن ، وهو من رُباعياته .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٧٢ـ٧٣) .

قَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ ٱلْخَطَّابِ رَضِيَ ٱللهُ عَنْهُ : بِحَسْبِ ٱلْمَرْءِ مِنَ ٱلْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ ....

(قال) أبو عثمان النَّهْدِي : (قال عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رضي الله عنه) ابن نُفَيْل بن عبد العُزَّى العَدَوِيّ أبو حفص المدني ، أحدُ فقهاء الصحابة ، وثاني الخلفاء الراشدين ، وأحدُ العشرةِ المشهودِ لهم بالجَنَّة ، وأولُ مَنْ سُمِّي أميرَ المؤمنين ، جَمُّ المناقب ، له خمسُمائة وتسعةٌ وثلاثون حديثاً ، يروي عنه (ع) وأبناؤه : عبدُ الله وعُبَيْدُ الله وعاصمٌ ، وعلقمةُ بنُ وَقَّاص ، أَسْلَمَ بعد أربعين رجلاً ، استشهد في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين ، ووَلِيَ الخلافةَ عشر سنين ونصفاً ، ودُفن في الحجرة النبوية رضي الله عنه .

(بحَسْبِ المَرْءِ) : أي كافي المرءِ (من) جهة (الكَذِبِ أنْ يُحَدِّثَ) ويَرْوِيَ (بكُلِّ مَا سَمِعَ) قبل أن يَتبَيَّنَ فيه ويَسْتَيْقِنَ .

قال السنوسي : (وقولُه : « بحَسْب المَرْءِ » بإسكان السين وهو مبتدأٌ ، والباءُ زائدةٌ ، ومعناه : يَكْفِيه ذلك من الكذب ؛ فإنه قد استكثرَ منه ، وقريبٌ منه : « كَفَى بالمَرْءِ كَذِباً أنْ يُحَدِّثَ بكُلِّ ما سَمِعَ » أي : كَفَى المرءَ من الكذب حديثُه بكُلِّ ما سَمِعَ ؛ أي : فقد أخَذَ من الكذب حظّاً وافراً ، فالظاهرُ أَنَّ الباءَ زائدةٌ على المفعول ، و« أن يُحَدِّثَ » : فاعلُ كَفَى ، و« كذباً » : تمييز ، والله أعلم)[1] .

قال النوويُّ : (وأمَّا معنى الحديث والآثار التي في البابِ : ففيها الزَّجْرُ عن التحديث بكُلِّ ما سَمِعَ الإنسان ؛ فإنه يسمعُ في العادة الصِّدْقَ والكَذِبَ ، فإذا حَدثَ بكُلِّ ما سَمِعَ . فقد كَذَبَ ؛ لإخباره بما لم يَكُنْ ، وقد تَقَدَّمَ أَنَّ مذهبَ أهلِ الحقِّ : أَنَّ الكَذِبَ هو الإخبارُ عن الشيء بخلاف ما هو ، ولا يُشْتَرَطُ فيه التعمُّدُ ، لكنَّ التعمد شرْطٌ في كَوْنه آثِماً ، والله أعلم)[2] .

ثم استشهد المؤلِّفُ ثانياً بأثَرِ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقال :

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٩) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٧٥) .

[١٠] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ٱلْمُثَنَّىٰ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، ....

---

[١٠] (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى**) العنزي أبو موسى البصريُّ ، (**قال : حَدَّثَنَا عبدُ الرحمنِ**) بنُ مَهْدِيٍّ الأزدي أبو سعيدٍ البصريُّ .

(**قال : حَدَّثَنَا سفيانُ**) بنُ سعيد بن مسروق الثَّوْرِيُّ ، أبو عبد الله الكوفي ، أحدُ الأئمَّة الأعلام .

روى عن زياد بن عِلاقة وحبيب بن أبي ثابت والأسود بن قيس وخلائق ، ويروي عنه (ع) والأعمشُ وابنُ عجلان وكلاهما من شيوخه وشعبةُ ـ وهو من أقرانه ـ ومالكٌ وخَلْقٌ .

قيل : رُوِيَ عنه عشرون ألفَ حديث ، قال ابنُ المبارك : ما كتبتُ عن أفضلَ من سفيان ، وقال العِجْليُّ : كان لا يَسْمَعُ شيئاً إلاَّ حَفِظَه ، وقال الخطيب : كان الثَّوْرِيُّ إماماً من أئمَّة المسلمين ، وعَلَماً من أعلام الدِّين ، مُجْمَعاً على إمامتِه مع الإتقانِ والضَّبْطِ والحِفْظِ والمعرفةِ والزُّهْدِ والوَرَع .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ عابدٌ إمامٌ حُجَّةٌ ، من رؤوس الطبقة السابعة ، وكان ربما دَلَّسَ ، مات سنة إحدى وستين ومائة ، وله أربع وستون سنة .

فائدة :

وإذا أَطْلَقَ الإمامُ مسلمٌ (سفيانَ) في « صحيحه » ولم ينسبْه . . فالعلامةُ التي تعرف بها أنه الثَّوْرِيُّ أو ابنُ عُيَيْنَة : إذا ذَكَره ثانياً في السَّنَد أو جنب الزُّهْرِي . . فهو ابنُ عُيَيْنَة ، وإذا ذَكَرَه ثالثاً في السند أو روى عنه وَكِيعٌ . . فهو الثَّوْرِيُّ ، وهـٰذه القاعدة بالنَّظَرِ إلى الغالب .

(**عن أبي إسحاقَ**) السَّبيعي ـ بفتح السين ـ نِسْبة إلى سَبِيع من هَمْدان ، عَمْرو بن عبد الله الهَمْداني الكوفي ، أحدِ أَعْلاَم التابعين .

روى عن جَرِير بن عبد الله البجلي وجابر بن سَمُرة وزيد بن أَرْقَم الخزرجي وابن عَبَّاس وخَلْق ، ويروي عنه (ع) وابنُه يونس وحفيدُه إسرائيل وقتادة وسُلَيْمان التَّيْمِي وشُعْبة والسُّفْيانان وخَلْق ، وهو كالزُّهْري في كثرة الأصحاب ، غزا مَرَّات ، وكان صَوَّاماً قوَّاماً ، وكان يقرأُ في ثلاث ليال .

وقال في « التقريب » : مكثرٌ ثقةٌ عابدٌ ، من الثالثة ، اختلط بأَخَرَةٍ ، مات سنة تسع وعشرين ومائة ، وقيل : قبل ذلك .

(عن أبي الأحوصِ) بالصاد المهملة ، عوف بن مالك بن نَضْلَة ـ بفتح النون وسكون المعجمة ـ الجُشَمِيّ ـ بضمّ الجيم وفتح الشين المعجمة ـ نسبة إِلى جُشَم من الأنصار ، الكوفي مشهور بكُنْيته ، لأبيه صحبة .

روى عن أبيه وأبي موسى ، ويروي عنه (م عم) وأبو إسحاق وعبد الملك بن عُمَيْر وخَلْق ، وَثَّقَه ابنُ مَعِين .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من الثالثة ، قَتَلَتْه الخوارجُ في أيام ولاية الحَجَّاج على العراق .

وهـٰذا السَّنَدُ من خماسياته اثنان بصريان وثلاثة كوفيون ، ومن لطائفه : أنه رَوَى فيه تابعيٌّ عن تابعي .

(عن عبدِ الله) بن مسعود بن غَافِل ـ بمعجمة وفاء ـ ابن حبيب الهُذَلِيّ أبي عبد الرحمن الكوفي، أَحَدِ السابقين الأولين إلى الإسلام، من كبار علماء الصحابة، صاحب النَّعْلَيْن، شَهِدَ بدراً والمشاهد كُلها، له ثمانمائة حديثٍ وثمانية وأربعون حديثاً.

يروي عنه (ع) وخَلْقٌ من الصحابة ، ومن التابعين : علقمةُ ومسروقٌ والأسود ، تَلَقَّنَ من النبي صلى الله عليه وسلم سبعين سُورة ، مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين ، عن بضع وستين سنة .

والقاعدةُ : أَنَّ (عبد الله) إذا أُطلق في الصحابي الذي يروي الحديث . . فهو ابن مسعود .

قَالَ : بِحَسْبِ ٱلْمَرْءِ مِنَ ٱلْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ .

[١١] وَحَدَّثَنِي أَبُو ٱلطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ ٱللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ ، قَالَ : أَنَا ٱبْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : ٱعْلَمْ : أَنَّهُ لَيْسَ . . . .

(قال) عبدُ الله الصحابيُّ الجليلُ : (بِحَسْبِ المَرْءِ) أي : كَافِيه (من) جهة (الكَذِبِ) والافتراءِ (أنْ يُحَدِّثَ بكُلِّ ما سَمِعَ)[١] . تقدَّم البحثُ عنه في أَثَر عُمر رضي الله عنه .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ ثالثاً بأَثَرِ مالكِ بنِ أنسٍ رحمه الله تعالىٰ فقال :

[١١] (وحَدَّثَنِي أبو الطَّاهِرِ أحمدُ بنُ عَمْرِو بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بن سَرْحٍ) بمهملات ثانيتها ساكنة ، الأموي مولاهم ، الفقيه المِصْري .

روى عن ابن عُيَيْنة والوليد بن مسلم ووَكِيع والشافعي وخَلْق ، ويروي عنه (م د س ق) وزكريا بن يحيى السَّاجِي وابنُ أبي داود . قال أبو حاتم : لابأس به .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومائتين .

(قال) أبو الطاهر : (أنا) أي : أخبرنا عبدُ اللهِ (بنُ وَهْبٍ) بن مُسلم القُرَشي مولاهم ، أبو محمد المِصْري الفقيه ، أحدُ الأئمَّة .

روى عن يونس بن يَزِيد وحَيْوَة بن شُريح ومالك والثَّوْري وخلق ، ويروي عنه (ع) والليث ـ شيخُه ـ وابن مهدي وسعيد بن منصور وخلق ، قال أحمد : ما أَصَحَّ حديثه! وقال ابنُ مَعِين : ثقة ، وقال أحمد بن صالح : حَدَّثَ بمائة ألف حديث .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ عابدٌ ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومائة ، وله اثنان وسبعون سنة .

(قال) ابنُ وَهْبٍ : (قال لي مالكٌ) أي : ابنُ أنسٍ ، الإمامُ الأعظمُ المَدَنِيُّ : (اعْلَمْ) يا عبد الله (أَنَّه) أي : أَنَّ الشأنَ والحالَ (ليس) الشأن ، فاسمُها ضميرُ

---

(١) هٰذا الأثر رواه النَّسائيُّ في « السنن الكبرى » في كتاب المواعظ عن سُوَيْد بن نَصْر ، عن عبد الله بن المبارك ، عن سفيان بلفظ : (كَفَى بالمَرْءِ إثْماً أن يُحَدِّثَ بكُلِّ ما سَمِعَ) . انظر « تحفة الأشراف » (٧/ ١٢٦) حديث رقم (٩٥٠٨) .

يَسْلَمُ رَجُلٌ حَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ ، وَلاَ يَكُونُ إِمَاماً أَبَداً وَهُوَ يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ .

[١٢] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ٱلْمُثَنَّىٰ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ ٱلرَّحْمَـٰنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُول : لاَ يَكُونُ ٱلرَّجُلُ إِمَاماً يُقْتَدَىٰ بِهِ حَتَّىٰ يُمْسِكَ عَنْ بَعْضِ مَا سَمِعَ .

الشأن أيضاً ، ويحتمل كونها بمعنى لا النافية ؛ أي : اعْلَمْ أنَّه لا (يَسْلَمُ) عن الخطإ (رجلٌ) أي : شخصٌ (حَدَّثَ) أي : يُحَدِّثُ كما في الأَثَرَيْنِ قبلَه (بكُلِّ ما سَمِعَ) من الناس ؛ أي : لا يَسْلَمُ من الكذب في العادة (ولا يكونُ) ذلك الرجلُ (إماماً) أي : مُقْتَدًى به (أبداً) أي : في جميع أحواله في عِلْمِه ولا في عَمَلِه ؛ أي : لا يُقْتَدى به في أقوالِه ولا في أفعالِه (وهو يُحَدِّثُ) أي : والحالُ أَنَّهُ يُحَدِّثُ ويَنْقُلُ ويُخبِرُ (بكُلِّ ما سَمِعَ) قبلَ تمييز صحيحِهِ من سقيمِهِ وصِدْقِه من كَذِبه ؛ لأنَّ النُّقَّادَ يَطَّلِعُون على خَطَئِه فيتركون الاعتمادَ عليه فتسقط إمامتُه[١] .

قال النوويُّ : (معنى هـٰذا الكلام : أنه إذا حَدَّثَ بكُلِّ ما سَمِعَ . . كَثُرَ الخطأُ في روايته ، فتُرِكَ الاعتمادُ عليه والأَخْذُ منه) اهـ[٢]

وقال القرطبيُّ : (إذا وُجِدَ الكذبُ في روايته . . لم يُوثَقْ بحديثه ، وكان ذلك جَرْحَةً فيه ، فلا يصلح لِيَقْتَدِي به أحدٌ ولو كان عالماً ، فلو بَيَّنَ الصحيحَ من السقيمِ والصادقَ من الكاذبِ . . سَلِمَ من ذلك ، وتَفَصَّى عن عُهْدَةِ ما يَجِبُ عليه من النصيحة الدينية) اهـ[٣]

ورجالُ هـٰذا الأَثَرِ اثنان كلاهما مصريان ثقتان .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ رابعاً بأَثَرِ عبد الرحمن بن مهدي فقال :

[١٢] (وحَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى) العَنَزي أبو موسى البصري .

(قال) ابنُ المُثَنَّى : (سَمِعْتُ عبدَ الرحمنِ بنَ مَهْدِيٍّ) الأزدي البصري حالة كونه (يقولُ) أي : عبد الرحمن : (لا يكونُ الرجلُ) أي : الشخصُ (إماماً) أي : مُؤْتَمّاً (يُقْتَدى به) ويُتَّبَعُ في عِلْمِه وعَمَلِه (حتى يُمْسِكَ) نَفْسَه ويَنْزَجِرَ (عن) تحديث وإِخبار (بعضِ ما سَمِعَـ)ـه من الناس ، ممَّا لم يَتَيَقَّنْ صِدْقَه وصِحَّتَه .

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ١٩ـ٢٠) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٧٥) .

(٣) « المفهم » (١/ ١١٧) .

(٤) بَابُ ٱلتَّحْذِيرِ عَنْ أَنْ يُشَنَّعَ فِي ٱلْحَدِيثِ وَأَنْ يُحَدِّثَ قَوْماً حَدِيثاً لاَ تَبْلُغُه أَفْهَامُهُمْ

[١٣] وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَىٰ ، أَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُقَدَّمٍ ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ قَالَ : سَأَلَنِي إِيَاسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ....

---

(٤) باب التحذير عن أن يشنع في الحديث وأن يحدث قوماً حديثاً لا تبلغه أفهامهم

قال المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ :

[١٣] (وحَدَّثَنَا يحيى بنُ يحيى) التميمي الحنظلي مولاهم ، النيسابوري .

قال : (أنا) أي : أخبرنا (عُمَرُ بنُ عَلِيِّ بنِ) عطاءِ بنِ (مُقَدَّمٍ) بوزن مُحَمَّدٍ الثقفيُّ المُقَدَّمِيُّ أبو حفص البصري .

روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري وهشام بن عُرْوة ، ويروي عنه (ع) وابناه : محمدٌ وعاصمٌ ، وقُتيبة ، قال ابنُ سَعْد : ثقةٌ يُدَلِّسُ .

وقال في « التقريب » : وكان يُدَلِّسُ شديداً ، من الثامنة ، مات سنة تسعين ومائة ، وقيل : بعدها .

(عن سفيانَ بنِ حُسَيْنٍ) بن حسن ، السُّلَمي مولى عبد الله بن خازم الواسطي أبي محمد أو أبي الحَسَن .

روى عن ابن سِيرين والحَكَم بن عُتَيْبة والزُّهْري والحَسَن ، ويروي عنه (مق عم) وشُعْبة وعَبَّاد بن العَوَّام وهُشَيْم وغيرُهم ، وَثَّقَه ابنُ مَعِين والنَّسائيُّ ، وقال ابنُ سعد : ثقةٌ يُخْطِىءُ كثيراً .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ في غير الزُّهْري باتّفاقهم ، من السابعة ، مات بالرَّيِّ في خلافة المهدي ، وقيل : في أول خلافة الرشيد .

(قال) سفيان : (سَأَلَنِي إياسُ بنُ معاويةَ) بن قُرَّة بن إِياس المُزَني أبو وَاثِلة البصري القاضي المشهور بالذكاء ، ثقةٌ ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وعشرين ومائة ، يروي عنه (خت مق) .

فَقَالَ : إِنِّي أَرَاكَ قَدْ كَلِفْتَ بِعِلْمِ ٱلْقُرْآنِ ، فَٱقْرَأْ عَلَيَّ سُورَةً وَفَسِّرْ ؛ حَتَّىٰ أَنْظُرَ فِيمَا عَلِمْتَ ، قَالَ : فَفَعَلْتُ ، فَقَالَ لِيَ : ٱحْفَظْ عَلَيَّ مَا أَقُولُ لَكَ : إِيَّاكَ وَٱلشَّنَاعَةَ فِي ٱلْحَدِيثِ ؛ ....

(فقال) إياسٌ لي في سؤاله : (إِنِّي أَرَاكَ) يا سفيانُ (قد كَلِفْتَ) وَوَلِعْتَ وانْجَذَبْتَ (بعِلْمِ القرآنِ) قراءةً وتفسيراً (فاقْرَأْ) يا سفيانُ (عَلَيَّ سُورَةً) واحدةً من القرآن (وفَسِّرْ) ها لي (حتى) أستمعَ منك قراءتَه و(أَنْظُرَ) بقلبي (فيما عَلِمْتَ)ـه من معاني القرآن وفَهِمْتَه[1] .

قال السنوسيُّ : (قوله : « كَلِفْتَ » وهو بفتح الكاف وكسر اللام وبالفاء ، معناه : وَلِعْتَ به ولاَزَمْتَه، وقال بعضُهم[2]: الكلفُ: الإِيلاعُ بالشيء مع شغل قلبٍ ومشقة)[3].

وفي « المفهم » (١/ ١١٧) : (« كَلِفْتَ » هو بكسر اللام ، من الكَلَف بالشيء بفتح اللام ، وهو الولوعُ به والمحبّةُ له والاعتناءُ به وهٰكذا صَحتْ روايتُنا فيه ، وقد رُوِيَ من طريق الطبري : « عَلِقْتَ » وهو من العلاقة وهي المحبّة ») .

(قال) سفيانُ : (فَفَعَلْتُ) بضم التاء ما أَمَرَني به إياسٌ من القراءةِ عليه والتفسيرِ له .

قال سفيان : (فقال لي) إياسٌ بعد ما قرأتُها عليه وفَسَّرْتُها له : (احْفَظْ عَلَيَّ) أي : اسْتَمِعْ منّي يا سفيان (ما أقولـ)ـه (لك) من النصيحة ، واقْبَلْه منّي ، واجْعَلْه محفوظاً عندك غيرَ مَنْسِيٍّ ، وذلك المقولُ هو قولي لك : (إِيَّاكَ والشَّنَاعَةَ في الحديثِ) و(إِيَّاكَ) منصوبٌ على التحذيرِ بعاملٍ محذوفٍ وجوباً ؛ لقيام العاطف مقامَه ، تقديرُه : بَاعِدْ نفسَك يا سفيانُ عن الشَّنَاعَةِ والنكارةِ والوَضْعِ والاختلاق

---

(١) قال السنوسيُّ : (قوله : « وَفَسِّرْ حتى أَنْظُرَ فيما عَلِمْتَ » يُوجَدُ بفتح التاء وهو الأظهر ، وبضمّها ، ويحتملُ أَنْ تكونَ « في » حينئذٍ سببيةً ، والله أعلم) . « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢٠) .

(٢) وهو الزمخشري كما صرّح بذلك ابن الصلاح في « صيانة صحيح مسلم » (ص١٢٢) ، وقول الزمخشري في كتابه « الفائق في غريب الحديث » (٣/ ٢٧٦) .

(٣) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢٠) ، وهو من كلام الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » (١/ ٧٥) . وانظر « إكمال المعلم » (١/ ١١٦) .

فَإِنَّهُ قَلَّمَا حَمَلَهَا أَحَدٌ إِلاَّ ذَلَّ فِي نَفْسِهِ ، وَكُذِّبَ فِي حَدِيثِهِ . . . .

والكذبِ في الحديثِ المَرْوِيِّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

و(الشَّنَاعَةُ) بفتح الشين : هي البشاعةُ والقبحُ ، والشَّناعةُ في الحديث : هو ما يُسْتَقْبَحُ ويُسْتَنْكَرُ منه ، يُقال : شَنُعَ الشيءُ ـ بالضم ـ أي : قَبُحَ ، فهو أَشْنَعُ وشَنِيعٌ ، وشَنِعْتُ بالشيءِ ـ بكسر النون ـ : أَنْكَرْتُه ، وشَنَّعْتُ على الرجل مشدّداً : ذَكَرْتُه بقُبْحٍ ، وشَنِعْتُ بالشيء بكسر النون مخففاً : أنكرتُه ، وشَنُعَ الشيءُ بضمّها : قَبُحَ في نفسه[1] .

قال النوويُّ : (ومعنى كلامه : أُحَذِّرُكَ يا سفيانُ أنْ تُحَدِّثَ بالأحاديثِ المنكرةِ التي يُشَنَّعُ بها على صاحبها ، ويُعَيَّبُ بها ، ويُنْكَر ويُقَبَّحُ بها حالُ صاحبها فيُكذَّب أو يُستراب في روايته إياها ، فتَسْقُطُ منزلتُه عند الناس ويَذِلُّ في نفسه)اهـ[2] بزيادة .

والحاصلُ : أنه حَذَّرَه ومَنَعَه عن رواية الأحاديثِ ذوات الشَّناعةِ والقَبَاحةِ والبَشَاعةِ .

(فإنَّه) أي : فإنَّ الشأنَ والحالَ (قَلَّمَا حَمَلَها أَحَدٌ) أي : قَلَّ حَمْلُ أحدٍ من الناس تلك الأحاديثَ الشنيعةَ القبيحةَ المنكرةَ (إلاَّ ذَلَّ في نَفْسِهِ) أي : إلاَّ صار ذليلاً حقيراً وَضِيعاً في ذاتِهِ عند الناس بعدم الإصْغاءِ إلى حديثه (وكُذِّبَ في حديثِهِ) أي : نُسِبَ إلى الكذب في روايته بأنْ يُقال : فلانٌ كَذَّابٌ لا يُسْمَعُ حديثُه ولا يُقْبَلُ ولا يُكْتَبُ ، فالبعرةُ خيرٌ من حديثه .

قال السنوسيُّ : (قلتُ : وانْظُرْ هل هـٰذا خاصٌّ بما لا يَعتقِد صحتَه ، أو وإن اعتقدها إذا كان يَرى أنه لا يُقبلُ منه ويُرَدُّ في وجهه ؛ لأنه يَضَعُ من نفسه بغير فائدة؟ والثاني أظهرُ ، ويَدُلُّ عليه أَثَرُ ابنِ مسعودٍ المذكورُ بعدَه ، والله أعلم)اهـ[3]

---

(١) انظر « إكمال المعلم » (١/١١٦) ، و« شرح صحيح مسلم » للنووي (١/٧٦) ، و« مكمل إكمال الإكمال » (١/٢٠) .
(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/٧٦) .
(٣) « مكمل إكمال الإكمال » (١/٢٠) .

[١٤] وَحَدَّثَنِي أَبُو ٱلطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ ، قَالاَ : أَنَا ٱبْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، ....

واعْلَمْ : أَنَّ دِلالةَ هٰذا الأثَرِ على الترجمة المذكورة في هٰذه النسخة ظاهرةٌ ؛ لأنه دلَّ عليها بمنطوقه ، وأمّا دلالتُه على الترجمة السابقة المذكورة في أكثر نسخ المتن والشُّرَّاح . . فغَيْرُ ظاهرة ، كما أنَّ أثَرَ ابنِ مسعودٍ الآتيَ لا يَدُلُّ عليها ، فقد ظَهَرَ ممَّا ذَكَرْنَا أنَّ ترجمةَ هذَيْنِ الأَثَرَيْنِ محذوفةٌ في أكثرِ النُّسَخِ ، فتَدَبَّرْ .

ثُمَّ ذَكَرَ المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ أثَرَ ابنِ مسعودٍ استدلالاً على الجزء الأخير من الترجمة المذكورة في نسختها فقال :

[١٤] (**وحدَّثَنِي أبو الطَّاهِرِ**) أحمدُ بنُ عَمْرِو بنِ سَرْحٍ الأمويُّ المصريُّ (**وحَرْمَلَةُ بنُ يحيى**) بنِ عبد الله بن حَرْمَلة بن عمران التُّجِيبي أبو حفص المِصْريُّ ، صاحبُ الشافعيِّ وتلميذُه .

روى عن ابنِ وَهْبٍ نَحوَ مئةِ ألف حديثٍ ومُؤَمَّلِ بنِ إسماعيل .

ويروي عنه (م س ق) وحفيدُه أحمدُ بنُ طاهر والحَسَن بن سفيان وغيرُهم .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاثٍ أو أربعٍ وأربعين ومائتين .

(**قالا**) أي : قال أحمدُ بنُ عَمْرٍو وحرملةُ بنُ يحيى : (**أنا**) أي : أخبرنا عبدُ اللهِ (**ابنُ وَهْبٍ**) بن مُسلم القُرَشي الفِهْري مولاهم ، المِصْري ، أَحَدُ الأئمَّة الأعلام (**قال : أخبرني يونسُ**) بنُ يَزِيد بن أبي النِّجَاد ـ بكسر النون ـ الأيلي ـ بفتح الهمزة وسكون التحتية بعدها لام ـ أبو يَزِيد الأموي مولى معاوية بن أبي سفيان ، وفي (**يونس**) سِتُّ لُغَاتٍ : ضمُّ النونِ وكَسْرُها وفتحُها مع الهَمْزِ وتَرْكِه ، وكذلك في (**يوسف**) اللغات الستُّ[١] .

روى عن عكرمة والقاسم ونافع وهشام بن عُرْوة وغيرِهم ، ويروي عنه (ع)

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/١٩) .

عَنِ ٱبْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ ٱللهِ بْنِ عَبْدِ ٱللهِ بْنِ عُتْبَةَ : أَنَّ عَبْدَ ٱللهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ : مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْماً حَدِيثاً لاَ تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ . . إِلاَّ كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً . . . .

وجَرِيرٌ وعَمْرُو بنُ الحارث واللَّيْثُ والأوزاعيُّ وسُلَيمانُ بنُ بلالٍ وابنُ وَهْبٍ وعِدَّةٌ ، وَثَّقَه النَّسائيُّ وغيرُه .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ إِلاَّ أَنَّ في روايته عن الزُّهرِيِّ وَهماً قليلاً وفي غير الزُّهْري خطأً ، من كبار السابعة ، مات سنة تسع وخمسين ومائة على الصحيح ، وقيل : سنة ستين .

(عن) محمد بن مسلم (ابنِ شِهابٍ) الزُّهْرِي المدني (عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بن عُتْبَةَ) بن مسعود الهُذَلي ، أبي عبد الله المدني الأعمى الفقيه ، أَحَدِ الفقهاء السبعة .

روى عن عُمَرَ وابنِ مسعودٍ مرسلاً ، وعن أبيه وعائشة ، ويروي عنه (ع) وأخوه عون وعِراكُ بنُ مالكٍ والزُّهرِيُّ وأبو الزِّناد وخَلْقٌ ، قال أبو زُرْعَة : ثقةٌ مأمونٌ إمامٌ ، وقال العِجْلِيُّ : كان جامعاً للعلم .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ فقيهٌ ثَبْتٌ ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، وقيل : سنة ثمان ، وقيل : غير ذلك .

(أَنَّ عبدَ اللهِ بنَ مسعودٍ) الهُذَلِيَّ الصحابيَّ الجليلَ أبا عبد الرحمن الكوفيَّ (قال : ما أنتَ) أيّها المخاطَبُ المرشدُ (بمُحَدِّثٍ) أي : بمُخْبِرٍ (قوماً) ضُعَفَاءَ الفَهْمِ والعَقْلِ (حديثاً لا تَبْلُغُهُ) ولا تُدْرِكُه (عُقُولُهم) وأَفْهَامُهم (. . إلاَّ كان) ذلك الحديثُ الذي عَجَزَتْ أَفْهَامُهم عن إدراكِهِ (لبعضِهم) أي : لبعضِ أولـئك الأقوام (فتنةً) أي : سببَ فتنةٍ وضلالٍ وشِرْكٍ وحَيْرَةٍ إذا فَسَّرُوه بما ليس بمعناه .

وعبارةُ القرطبي هنا : (أيْ : حديثاً لا يفهمونه ولا يُدْركُون معناه ، والفتنةُ هنا الضَّلالُ والحَيْرَةُ ـ كما ضَلَّتِ النصارى بقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ ـ وتُفَسَّرُ الفتنةُ في القرآن بمعانٍ متعددةٍ مختلفةٍ ، وأصلُها : الامتحانُ والاختبارُ ، ومنه قولُهم : فتنتُ

. . . .

الذهبَ بالنار ، إذا اختبرتَه بها، وهٰذا نحو ما رواه البُخَاريُّ من حديث عليّ رضي الله عنه : « حَدِّثُوا الناسَ بما يَعْرِفُون ، أَتُحِبُّون أنْ يُكَذَّبَ اللهُ ورسولُه؟! ») اهـ[1] منه بتصرف وزيادة .

وشارك المؤلِّف في رواية هٰذا الأثر : أبو داود (٤٩٩٢) .

* * *

---

(١) « المفهم » (١/١١٨) .

(٥) بَابُ ٱلنَّهْيِ عَنِ ٱلرِّوَايَةِ عَنِ ٱلضُّعَفَاءِ وَٱلِاحْتِيَاطِ فِي تَحَمُّلِهَا

[١٥] ٦ـ (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ ٱللهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ ٱللهِ بْنُ يَزِيدَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ ، . . . .

---

(٥) باب النَّهْي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تَحَمُّلِها

أي : هـٰذا بابٌ في الاستدلال على النَّهْيِ والزَّجْرِ عن الرواية ونَقْلِ الأحاديث عن الضُّعفاء المتروكين ، والاحتياط والحَزْم في تَحَمُّلِها ؛ أي : في تَحَمُّلِ الرواية بأنْ لا يَتَحَمَّلها عمَّن لا يُعْرَفُ حالُه .

[١٥] (٦) (وحَدَّثَني مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ نُمَيْرٍ) بضمّ النون مصغراً الهَمْدانيُّ أبو عبد الرحمن الكوفي ، أَحَدُ الأئمة الأعلام (وزُهَيْر بنِ حَرْبٍ) بن شَدَّاد الحرشيُّ أبو خيثمة الحافظ النَّسائيُّ ، وفائدةُ المقارنةِ هنا : بيانُ كثرةِ طُرُقِه ؛ لأنَّ الراويَيْنِ كلاهما حافظ .

(قالا) أي : مُحَمَّدٌ وزُهَيْرٌ : (حَدَّثَنا عبدُ اللهِ بنُ يَزِيدَ) القصيرُ مولى آل عُمر ، أبو عبد الرحمن المقرىء ، نزيل مكة .

روى عن موسى بن عُلَيّ وحَيْوَة بن شُرَيْح ، ويروي عنه (ع) وأحمد وإسحاق وأبو خَيْثَمة وخَلْق ، وَثَّقه النَّسائيُّ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ فاضلٌ ، أَقْرَأَ القرآنَ نيفاً وسبعين سنة ، من التاسعة ، وهو من كبار شيوخ البخاري ، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين وقد قارب المائة .

(قال : حَدَّثني سعيدُ بنُ أبي أيوبَ) واسمه : مِقْلاص بكسر الميم وسكون القاف وآخره صاد مهملة ، الخُزَاعِيُّ مولاهم ، المِصْري أبو يحيى .

روى عن جعفرِ بن ربيعة ويَزيدَ بن أبي حَبيب ، ويروي عنه (ع) وابنُ جُرَيْج ـ وهو أكبرُ منه ـ وابنُ وَهْب ، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِين .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْت ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومائة ، وقيل : غير ذلك .

قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو هَانِىءٍ ، عن أَبِي عُثْمَانَ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أُنَاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ . . فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ » . . . .

(قال : حَدَّثَني أبو هانىءٍ) هو بهمز آخره ، حُمَيْدُ بنُ هانىء الخولانيُّ المِصْريُّ .

روى عن عُلَيِّ بن رَبَاح وعَمْرو بن مالك الْجَنبِيِّ وأبي عبد الرحمن الحُبُلي ، ويروي عنه (م عم) وحَيْوَةُ بنُ شُرَيح واللَّيْثُ وابنُ وَهْبٍ وهو أكبرُ شيخٍ لابن وهب .

وقال في « التقريب » : لابأسَ به ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائة .

(عن أبي عُثْمَانَ مُسْلِمِ بنِ يَسَارٍ) المِصْريِّ أبي عثمان الطُّنْبُذي ـ ويقال : الإِفريقي ـ مولى الأنصار ، رَضِيع عبد الملك بن مروان ، التابعي المُحَدِّث .

روى عن أبي هريرة وابنِ عُمر وسفيان بن وَهْب الخولاني ، ويروي عنه (مق د ت ق) وبكرُ بنُ عَمْرٍو وحُمَيْدُ بنُ هانىء وغيرُهم ، وَثَّقَهُ ابنُ حِبَّان .

وقال في « التقريب » : مقبولٌ من الرابعة .

(عن أبي هُرَيْرَةَ) عبدِ الرحمنِ بنِ صَخْرٍ الدَّوْسيِّ المدنيِّ الصحابيِّ الجليلِ المُكْثِرِ (عن رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم) وهٰذا السَّنَدُ من سُداسياته ، وفيه من لطائف الإِسنادِ : أَنَّ واحداً منهم كوفيٌّ ، وواحداً منهم مكيٌّ ، وثلاثةٌ مصريون .

(أنه) أي : أَنَّ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم (قال : « سيكونُ في آخِرِ) زمان (أُمَّتي أُناسٌ) دَجَّالون كَذَّابون (يُحَدِّثُونكُمْ) أي : يُخبِرُونكم من الأحاديث (ما) أي : حديثاً (لم تَسْمَعُوا) أي : تسمعوه (أنتم) من آبائكم (ولا آباؤُكم) ممَّنْ قبلَهم .

والفاءُ في قوله : (فإِيَّاكُمْ وإِيَّاهُمْ ») للإِفصاح ، و(إِيَّاكم) : منصوبٌ على التحذير بعاملٍ محذوفٍ وجوباً تقديرُه : إِذا سمعتم كلامي هٰذا وأردتُم بيانَ ما هو اللازمُ لكم . . فأقول لكم : بَاعِدُوا أنفسَكم عن سماع أحاديث أولٰئك الدجَّالين ، واحْذَرُوهم ؛ لئلاَّ يفتنوكم بتلك الأكاذيبِ المختلقةِ والأباطيلِ الموضوعةِ عن دِينكم ، ولاَزِمُوا سُنَّتي وسُنَّةَ خلفائي وعَضُّوا عليها بالنواجذ .

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعةَ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه فقال :

[١٦] ٧ـ (٧) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ ٱللهِ بْنِ حَرْمَلَةَ بْنِ عِمْرَانَ ٱلتُّجِيبِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ٱبْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو شُرَيْحٍ : ....

---

[١٦] (٧) (وَحَدَّثَنِي حرملةُ بنُ يحيى بنِ عبدِ اللهِ بنِ حَرْمَلَةَ بنِ عِمْرَانَ التُّجِيبِيُّ) قال النوويُّ : (هو بمثناة فوقية مضمومة على المشهور ، وقال صاحب « المطالع »[1] : بفتح أوله وضمّه ، قال : وبالضمّ يقوله أصحابُ الحديث وكثيرٌ من الأدباء ، قال : وبعضُهم لا يُجيزُ فيه إلاّ الفتح[2] ، ويَزْعُمُ أَنَّ التاءَ أصليةٌ ، وفي باب التاء ذكره صاحب « العين » ـ يعني فتكون التاءُ أصليةً ـ إلاّ أنه قال : تُجيبُ وتَجُوبُ : قبيلةٌ ـ يعني من كِنْدة ـ قال : وبالفتح قَيَّدْتُه على جماعةٍ من شيوخي وعلى ابن السَّرَّاجِ وغيرِه .

وكان ابنُ السِّيد البَطَلْيَوْسِيُّ يَذْهَبُ إلى صحّةِ الوجهين ، هٰذا كلام صاحب « المطالع » ، وقد ذَكَرَ ابنُ فارس في « المجمل » : أَنَّ تجوب قبيلةٌ من كندة ، وتُجيب ـ بالضمّ ـ بَطْنٌ لهم شَرَفٌ ، قال : وليسَتِ التاءُ فيهما أصليةً ، وهٰذا هو الصواب الذي لا يجوزُ غيرُه .

وأمّا حُكْمُ صاحبِ « العين » بأَنَّ التاءَ أصليةٌ . . فخطأٌ ظاهرٌ ، والله أعلم .

وكُنيَةُ حرملة هٰذا : أبو حفص ، وقيل : أبو عبد الله ، المِصْرِي ، وهو صاحب الإمام الشافعي رحمه الله تعالىٰ ، وهو الذي يروي عن الشافعي كتابَه المعروفَ في الفقه ، والله أعلم) اهـ[3]

(قال : حَدَّثَنَا) عبدُ اللهِ (ابنُ وَهْبٍ) المصريُّ الحافظُ ، (قال : حَدَّثَنِي أبو شُرَيْحٍ) بضمّ الشين المعجمة وآخرُه حاءٌ مهملة ، عبدُ الرحمنِ بنُ شُرَيْح بن عُبَيْد الله المَعَافري ـ بفتح الميم والمهملة ـ الإسكندرانيُّ المِصْرِيُّ .

روى عن أبي هانىء وأبي الزُّبير ، ويروي عنه (ع) وابنُ المبارك وعبدُ الرحمن بن القاسم ، وَثَّقه أحمد .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ فاضلٌ ، من السابعة ، مات سنة سبع وستين ومائة .

---

(١) انظر « مشارق الأنوار » (١/١٢٧) .
(٢) قال الإمام ابن الصلاح في « صيانة صحيح مسلم » (ص١٧٠) : (وليس ذلك بالقويّ) .
(٣) « شرح صحيح مسلم » (١/٧٦) .

أَنَّهُ سَمِعَ شَرَاحِيلَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ : أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَكُونُ فِي آخِرِ ٱلزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ ، يَأْتُونَكُمْ مِنَ ٱلأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ . . . .

(**أنَّه سَمِعَ شَرَاحِيلَ بن يَزِيدَ**) بفتح الشين غير مصروف ، المَعَافريَّ المصريَّ ، صدوق ، من السادسة ، مات بعد العشرين ومائة ، روى عنه (عخ مق د) .

(**يقولُ : أخبرني مُسْلِمُ بنُ يَسَارٍ**) المِصْريُّ التابعيُّ المُحَدِّثُ (**أنَّه**) أي : أَنَّ مسلمَ بنَ يَسَارٍ (**سَمِعَ أبا هُرَيْرَةَ**) رضي الله عنه حالةَ كَوْنِه (**يقولُ : قالَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : « يكونُ في آخِرِ الزمانِ**) في أُمَّتي (**دَجَّالونَ كَذَّابون**) .

و(**الدجَّالون**) : جَمْعُ دَجَّال ، وهو الذي يُمَوِّه الباطلَ ويُزَيِّنُهُ لِيَسْتُرَ به الحقَّ ويعدمَه ، ويُنْكِرَ الحقَّ أصلاً ، كالدجَّال في آخر الزمان .

قال النوويُّ : (قال ثعلبٌ : كُلُّ كَذَّابٍ فهو دجَّال ، وقيل : الدجَّال المُمَوِّهُ ، يُقال : دجل فلان إذا موه ، ودجل الحق بباطله إذا غطاه ، وحَكَى ابنُ فارسٍ هـٰذا الثاني عن ثعلب أيضاً)[1] .

و(**الكذَّابون**) : جمع كَذَّاب ، وهو الذي غلب كَذِبُه على صِدْقِه وإن لم يموه كذبه ، فذِكْرُ الكذَّاب بعد الدجَّال من ذِكْر العامّ بعد الخاصّ .

وعبارةُ « المفهم » (١/ ١١٩) : (الدجَّالُ : الكذَّابُ المُمَوِّهُ بكذبه الملبّس به ، يُقال : دجل الحق بباطله ؛ أي : غطّاه ، ودجل ؛ أي : موّه وكذب به ، وبه سُمِّي الكذّاب الأعور ، وقيل : سُمِّي بذلك لضَرْبِه في الأرض وقَطْعِه نواحيَها ، يُقال : دجُل الرجل ـ بالفتح والضمّ ـ إذا فَعَلَ ذلك ، حكاه ثعلبٌ)[2] .

(**يَأْتُونَكُمْ**) ويُخبرونكم (**من الأحاديثِ**) الموضوعةِ والأكاذيبِ الباطلةِ المنسوبةِ عندهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وتسميتُها أحاديثَ بالنَّظَرِ إلى زَعْمِهم ، وإلاَّ . . فليستْ بأحاديثَ (**بما لم تَسْمَعُوا أنتم**) من آبائكم (**ولا آباؤُكم**) أي : وبما لم يَسْمَعْ آباؤكم عمَّن قبلهم .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٧٩) .
(٢) انظر « إكمال المعلم » (١/ ١١٧) .

قال السنوسيُّ : « قلتُ : وعلماءُ السُّوءِ والرُّهْبانُ على غير أصل سُنَّة ، كُلُّهم داخلون في هـٰذا المعنى ، وما أكثرَهم في زماننا ، نسألُ اللهَ سبحانه وتعالى السلامةَ من شَرِّ هـٰذا الزمان ، وشَرِّ أهله) اهـ[1]

وهـٰذا من السَّنوسِيِّ في زمانه ، فكيف في زماننا الذي صارَ فيه الحقُّ باطلاً ، والباطلُ حقّاً ، وصار النِّظامُ شرعاً ، والشَّرْعُ مهجوراً؟! فإنّا لله وإنّا إليه راجعون ، ويا مصيبة لا أبا حسن لها عَمَّت البلادَ وأسرت العباد؟!

(**فإيّاكم وإيّاهم**) أي : فإذا رأيتموهم أيها المسلمون. . فبَاعِدُوا أنفسَكم عن مُجَالَسَتِهم ، وآذانَكم من سماع أباطيلهم المُمَوّهة ، فإذا فَعَلْتُم ما أَمَرْتُكم به من مُجَانَبَتِهم (. . **لا يُضِلُّونكُمْ**) أي : لا يُضِلَّ أولـٰئك الدَّجّالون عَوامَّكم ؛ أي : لا يُوقِعُونَهم في الضَّلال والشِّرْك ؛ لأنَّ العوامَّ يَقَعُون في الضَّلالِ بأقَلِّ شُبْهة (**ولا يَفْتِنُونكُمْ** ») أي : لا يفتن أولـٰئك الكَذَّابون خَواصَّكم وعلماءَكم بكثرةِ المجادلة والمنازعة ، وإيرادِ الشُّبهات والمُلبسات عليهم .

قال القرطبيُّ : (قوله : « لا يُضِلُّونَكُمْ ولا يَفْتِنُونَكُمْ » كذا صَحَّت الروايةُ فيه بإثبات النون ، والصوابُ حَذْفُها ؛ لأنَّ ثُبُوتَها يقتضي أنْ تكونَ خبراً عن نَفْيِ وُقُوعِ الإضلال والفتنة ، وهو نقيضُ المقصود ، فإذا حُذِفَت. . احْتَمَلَ حَذْفُها وجهين :

أحدهما : أن يكون ذلك مجزوماً على جواب الأمر الذي تَضَمَّنَه « إيَّاكُم » ، فكأنه قال : أُحَذِّركم لا يُضِلُّوكم ولا يَفْتِنُوكم .

وثانيهما : أنْ يكونَ قولُه : « لا يُضِلُّوكم » نَهْياً ، ويكونَ ذلك من باب قولهم : لا أرينَّك هـٰهنا ؛ أي : لا تَتَعَرَّضُوا لإضْلالِهم ولا لِفِتْنَتِهم .

وهـٰذا الحديثُ إخبارٌ منه صلى الله عليه وسلم بأنه سيُوجَدُ بعده كَذَّابون عليه ، يُضِلُّون الناسَ بما يَضَعُونه ويَخْتَلِقُونه ، وقد وُجِدَ ذلك على نَحْوِ ما قاله صلى الله عليه وسلم ، فكان هـٰذا الحديثُ من دلائل صدقه .

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢١) .

ذَكَرَ أبو عُمر بن عبد البَرّ عن حَمَّاد بنِ زَيْدٍ أنه قال : « وَضَعَت الزَّنَادِقَةُ على رسول الله صلى الله عليه وسلم اثني عَشَرَ ألف حديثٍ بَثُّوهَا في الناس »(١) .

وحُكِيَ عن بعض الوضَّاعِين أنه تاب فبكى وقال : أَنَّى لي بالتوبة وقد وَضَعْتُ اثني عشر ألف حديثٍ على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كُلُّها يُعْمَلُ بها ؟!

وقد كَتَبَ أئمَّةُ الحديثِ كُتُباً كثيرةً بيَّنُوا فيها كثيراً من الأحاديثِ الموضوعةِ المنتشرةِ في الوجود ، قد عَمِلَ بها كثيرٌ من الفقهاء الذين لا عِلْمَ عندهم برجال الحديث) اهـ من « المفهم » (١/ ١١٩) .

وهٰذا السندُ الأخيرُ أيضاً من السُّداسيات ، وفيه من لطائف الإسنادِ : أَنَّ رجالَه كُلَّهم مصريون إلاَّ واحداً فهو مَدَنِيٌّ .

فإنْ قلتَ : ما غَرَضُ المؤلِّفِ بتكرار هٰذا الحديث مَتْناً وسَنَداً؟ قلتُ : كَرَّرَ المَتْنَ ؛ لما في الرواية الثانية من المخالفة للرواية الأولى في بعض الكلمات ، ولما فيها من الزيادة التي لا تُقْبَلُ ذِكْرُها مفصولةً عن أصل الحديث ، وكَرَّرَ السَّنَدَ لغَرَضِ بيانِ متابعة شَرَاحِيلَ بنِ يَزِيدَ لأبي هانىء في رواية هٰذا الحديث عن مُسْلِمِ بنِ يَسَارٍ ، وفائدةُ هٰذه المتابعة : تقويةُ السَّنَدِ الأولِ ؛ لأنَّ المُتَابِعَ الذي هو شَرَاحِيلُ بنُ يَزِيدَ صدوقٌ يُقَوِّي المُتَابَعَ الذي هو أبو هانىء ؛ لأنه قيل فيه : لابأسَ به .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه بأَثَرِ عبد الله بن مسعودٍ رضي الله عنه فقال :

[١٧] (وحَدَّثَنِي أبو سعيدٍ) عبدُ اللهِ بنُ سعيدِ بن حُصَيْن مصغراً (الأَشَجُّ) بالشين المعجمة والجيم المشددة ـ أي : المُلَقَّبُ بالأَشَجِّ ؛ لما في وجهه من الشَّجَّة ؛ أي : الشَّيْنِ ـ الكِنْدِيُّ الكوفيُّ الحافظُ ، أحدُ الأئمَّةِ الأعلام .

روى عن أبي خالدِ الأحمرِ وابنِ إدريس وهُشَيْمٍ وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) وابنُ أبي حاتم .

---

(١) « التمهيد » (١/ ٤٤) .

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا ٱلْأَعْمَشُ ، عَنِ ٱلْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبَدَةَ

قال في « التقريب » : ثقةٌ ، من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين ومائتين ، وقال أبو حاتم : أبو سعيدٍ الأَشَجُّ إمامُ أهلِ زمانه .

(حَدَّثَنَا وَكِيعُ) بن الجَرَّاح بن مَلِيح ـ بوزن فَصِيح ـ الرُّؤَاسِيُّ أبو سفيان الكوفي الحافظ ، أحدُ الأئمة الأعلام .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ عابدٌ ، من كبار التاسعة ، مات في آخر سنة ستٍ وأول سنة سبع وتسعين ومائة .

قال : (حَدَّثَنَا الأعمشُ) سُلَيْمَانُ بنُ مِهْرَانَ الكاهليُّ مولاهم ، أبو محمد الكوفي ، أحدُ العلماء الحُفَّاظ والقُرَّاء ، له نَحْوُ ألفٍ وثلاث مئةِ حديثٍ ، قال العِجْلِيُّ : ثقةٌ ثَبْتٌ ، وقال النَّسائيُّ : ثقةٌ ثَبْتٌ وعَدَّه في المُدَلِّسين .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ عارفٌ بالقراءات وَرِعٌ لكنه يُدَلِّسُ ، من الخامسة ، مات في ربيع الأول سنة ثمانٍ وأربعين ومائة .

(عن المُسَيَّبِ بنِ رافعٍ) الأسدي الكاهلي ، أبي العلاء الكوفي الأعمى .

روى عن البراءِ بنِ عازبٍ وحارثةَ بنِ وهبٍ وجابرِ بنِ سَمُرة وغيرِهم ويروي عنه (ع) ومنصورٌ والأعمشُ وأبو إسحاق السَّبِيعيُّ وغيرُهم ، قال العَوَّامُ بنُ حَوْشَبٍ : كان يختمُ القرآن في ثلاثٍ ثم يُصْبِحُ صائماً .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ من الرابعة ، مات سنة خمسٍ ومائة .

وقال النوويُّ رحمه الله تعالىٰ : (وأمَّا « المُسَيَّبُ بنُ رافعٍ » . . فبفتح الياء بلا خلافٍ ، كذا قال القاضي عِياضٌ في « المشارق » (١/ ٣٩٩) وصاحبُ « المطالع » : أنه لا خلاف في فَتْح يائه ، بخلاف سعيد بن المُسَيَّب ؛ فإنهم اختلفوا في فَتْحِ يائه وكسرِها كما سيأتي في موضعه إنْ شاء الله تعالىٰ)[1] .

(عن عامرِ بنِ عَبَدَةَ) بهاء في آخره وبفتح الباء وإسكانها وجهان ، أشهرُهما

---

(١) « شرح مسلم » (١/ ٧٧) .

قَالَ : قَالَ عَبْدُ ٱللهِ : إِنَّ ٱلشَّيْطَانَ لَيَتَمَثَّلُ فِي صُورَةِ ٱلرَّجُلِ ، . . . .

وأَصحُّهما : الفتح ، قال القاضي عِياضٌ : (رُوِّينا فتحَها عن عليِّ بنِ المَدِيني ويحيى بنِ مَعِينٍ وأبي مسلم المستملي ، وهو الذي ذكَرَه عبدُ الغنيّ في « كتابه »[1] ، وكذا رأيتُه في « تاريخ البخاري » (٦/ ٤٥٢) قال : ورُوِّينا الإسكانَ عن أحمدَ بن حنبلٍ وغيرِه ، وبالوجهين ذكَرَه الدارقطنيُّ[2] وابنُ ماكولا[3] ، والفتحُ أشهر .

قال القاضي : وأكثرُ الرُّواة يقولون : « عبدٌ » بغير هاء ، والصوابُ إثباتُها ، وهو قولُ الحُفَّاظ : أحمد بن حنبل وعلي بن المَدِيني ويحيى بن مَعِين والدارقطني وعبد الغني بن سعيد وغيرهم ، والله أعلم) اهـ[4]

وفي « الخلاصة » : (عامر بن عَبَدَة) بفتحات العجلي أبو إياس الكوفي .

روى عن ابن مسعود ، ويروي عنه (م) والمُسَيَّب بن رافع ، وَثَّقه ابنُ حِبَّان .

وقال في « التقريب » : وَثَّقَه ابنُ مَعِين ، من الثالثة .

(قال) عامرٌ : (قال عبدُ اللهِ) بنُ مسعودٍ الصحابيُّ الجليلُ صاحبُ النَّعْلَيْنِ الهُذَلِيُّ أبو عبد الرحمن الكوفي رضي الله عنه . وهـٰذا الإسنادُ من خُماسياته .

قال النوويُّ : (واجتمع فيه لطيفتان من لطائف الإسناد : إحداهما : أَنَّ إسنادَه كوفيٌّ كلُّه ، والثانية : أَنَّ فيه ثلاثةً من التابعين يروي بعضُهم عن بعض ، وهُم : الأعمشُ والمُسَيَّبُ وعامرُ بنُ عَبَدَة ، وهـٰذه فائدةٌ نفيسةٌ ، قَلَّ أن يَجْتَمِعَ في إسنادٍ هاتان اللطيفتان)[5] .

(إنَّ الشيطانَ) المُتَمرِّدَ العَاتِيَ (لَيَتَمَثَّلُ) أي : لَيَتَصَوَّرُ (في صُورَةِ الرجلِ) العالِمِ الحافظِ الواعظ الناصح ، وفيه دلالةٌ على أَنَّ الشيطانَ قادرٌ على أَنْ يَتَشَكَّلَ بأيِّ صُورةٍ

(١) « المؤتلف والمختلف » (ص٨٨) .
(٢) « المؤتلف والمختلف » (٣/ ١٥١٨) ، وفيه ذِكْر أقوال الأئمة في ضبط (عبدة) .
(٣) « الإكمال » (٦/ ٣٠) .
(٤) « إكمال المعلم » (١/ ١١٧ـ١١٨) وانظر في ذلك : « صيانة صحيح مسلم » (ص١٢٢ـ١٢٣) ، و« شرح صحيح مسلم » للنووي (١/ ٧٧) .
(٥) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٧٧) .

فَيَأْتِي ٱلْقَوْمَ فَيُحَدِّثُهُمْ بِٱلْحَدِيثِ مِنَ ٱلْكَذِبِ ، فَيَتَفَرَّقُونَ ، فَيَقُولُ ٱلرَّجُلُ مِنْهُمْ : سَمِعْتُ رَجُلاً أَعْرِفُ وَجْهَهُ وَلاَ أَدْرِي مَا ٱسْمُهُ يُحَدِّثُ .

شاءَ ، حسنةً أو قبيحةً ، (**فيأتي القومَ**) المُجْتَمِعِينَ في مجالس الخير ويحضرهم بصورة العالِمِ الوَرِعِ الدَّاعِي إلى الله سبحانه وتعالىٰ (**فيُحَدِّثُهم**) أي : فيُخْبِرُ الشيطانُ الجائي القومَ المجتمعين (**بالحديثِ**) الموضوعِ المُخْتَلَقِ (**من الكَذِبِ**) والافتراءِ ناسباً إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فيقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا (**فيَتَفرَّقُونَ**) أي : فيَتَفرَّقُ القومُ المجتمعون بعد سماعهم حديثَ الشيطان .

(**فيقولُ الرجلُ منهم**) أي: من القوم المجتمعين السامعين لحديث الشيطان بعد تَفَرُّقِهم عن ذلك المجلس لِمَنْ رآه من قوم آخرين : واللهِ لقد (**سَمِعْتُ**) اليومَ (**رجلاً**) عالماً واعظاً وَرِعاً مُحَدِّثاً كأني (**أَعْرِفُ وَجْهَهُ**) وشَخْصَه (**و**) لكنْ (**لا أَدْرِي ما اسْمُه**) أي : لا أعرف أيَّ اسمٍ كان اسمُه ، أو لا أَقْدِرُ جوابَ سؤالِ ما اسمه ؛ أي : ما اسمُ ذلك الرجل المُحَدِّث؛ أي : فلكأنّي أعرفُ صورتَه ، ولكنْ لو سألني أحدٌ عن اسمه . . ما أقدرُ جوابَه.

وجملةُ قولِه :(ولا أَدْرِي) في محلِّ نصبٍ معطوفةٍ على جملة قوله : (أَعْرِفُ وَجْهَه) على كونها صفةً أُولى لرجلاً .

وجملةُ قولِهِ : (**يُحَدِّثُ**) ذلك الرجلُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم للأقوام المجتمعين : صفةٌ ثانيةٌ لـ(رجلاً) .

فَدَلَّ هٰذا الأَثَرُ وما بعدَه بمفهومه على الجزء الأخير من الترجمة ، وهو الاحتياطُ في تَحَمُّلِ الرواية ، كما دَلَّ حديثُ أبي هريرة على الجزء الأول من الترجمة .

وهٰذا الأَثَرُ وأمثالُه لا يُتَوَصَّلُ إليه بالرَّأْيِ والاجتهادِ بل بالسَّمْع ، والظاهرُ : أَنَّ الصحابةَ إنما تستندُ في هٰذا للنبي صلى الله عليه وسلم ، مع أنه يحتمل أن يُحدِّث به عن بعض أهل الكتاب .

[١٨] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ ٱلرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، . . . .

ثم استطرد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ ثانياً بأثَرِ عبد الله بن عَمْرو بن العاص رضي الله عنهما فقال :

[١٨] (وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ رافعٍ) القُشَيْرِيُّ مولاهم ، أبو عبد الله النيسابوري ، الحافظُ الزاهدُ أحَدُ الرحَّالين .

روى عن وَكِيع وعبد الرزاق ـ وهو من المكثرين عنه ـ وابن عُيَيْنة وغيرِهم ، ويروي عنه (خ م د ت س) وابنُ خُزَيْمة وابنُ أبي داود وجماعةٌ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ عابدٌ ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمسٍ وأربعين ومائتين .

وقال البُخاريُّ : كان من خيار الناس .

(حَدَّثَنَا عبدُ الرَّزَّاقِ) بنُ هَمَّام بن نافع الْحِمْيَرِيُّ مولاهم ، أبو بكرٍ الصَّنْعَانيُّ ، أَحَدُ الأئمَّةِ الأعلامِ الحُفَّاظ .

روى عن ابنِ جُرَيْجٍ وهشامِ بنِ حَسَّان ومَعْمَرٍ ومالكٍ وخلائقَ ، ويروي عنه (ع) وأحمدُ وإسحاقُ وابنُ المَدِيني ومحمدُ بنُ رافعٍ وخَلْقٌ ، قال أحمد : مَنْ سَمِعَ منه بعد ما ذَهَبَ بصرُه . . فهو ضعيفُ السماع .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ مصنِّفٌ شهيرٌ ، عَمِيَ في آخر عمره فتَغَيَّرَ ، وكان يَتَشَيَّعُ ، من التاسعة ، مات سنة إِحدى عشرة ومائتين عن خمسٍ وثمانين سنة .

(أخبرنا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد الأَزْدي الحُدَّاني مولاهم ، أبو عُرْوة البصري ، نزيلُ اليمن ، شَهِدَ جنازة الحَسَن البصري ، أحدُ الأئمّة الأعلام .

روى عن ثابتٍ البُنَانِيِّ والزُّهْري وقتادة وابن طاوس وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) وأيوبُ من شيوخه ، والثَّوْرِيُّ من أقرانه ، وابنُ المبارك وخَلْقٌ ، قال العِجْلِيُّ : ثقةٌ صالحٌ ، وقال النَّسائِيُّ : ثقةٌ مأمونٌ . وضَعَّفَه ابنُ مَعِينٍ في ثابت .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ فاضلٌ ، من كبار السابعة ، مات سنة أربعٍ وخمسين ومائة وله ثمان وخمسون سنة .

عَنِ ٱبْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ ٱللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ ٱلْعَاصِ . . . .

(عن) عبدِ اللهِ (بنِ طاوسٍ) بن كَيْسان اليمانيِّ أبي مُحَمَّدٍ .

روى عن أبيه وعطاءٍ وعكرمةَ بنِ خالدٍ ، ويروي عنه (ع) وابنُ جُرَيْجٍ ومَعْمَرٌ .

كان من أعلم الناس بالعربية ، وَثَّقَه أبو حاتم والنَّسَائِيُّ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ فاضلٌ عابدٌ ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة .

(عن أبيه) طاوسِ بنِ كَيْسانَ اليَمَانِيِّ أبي عبد الرحمن الحِمْيَري مولاهم ، الفارسي ، يُقال : اسمُه ذكوان ، وطاوسٌ لَقَبُه .

روى عن أبي هريرة وعائشة وابن عباس وغيرِهم ، وأرسل عن معاذ بن جبل ، قال طاوس : أدركتُ خمسين من الصحابة ، ويروي عنه (ع) ومجاهدٌ والزُّهْرِيُّ وأبو الزُّبَيْرِ وعَمْرُو بنُ دينارٍ وخَلْقٌ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ ، من الثالثة ، مات سنة ستٍ ومائة ، وقيل : بعد ذلك .

(عن عبدِ اللهِ بن عَمْرِو بنِ العاصِ) بنِ وائل أبي محمد ، وقيل : أبو عبد الرحمن ، أحد السابقين إلى الإسلام ، وأحد المُكْثِرين من الصحابة ، وأحد العبادلة الفقهاء ، له سبعمائة حديثٍ ، ومن طُرَف أحوال عبد الله بن عَمْرو : أنه ليس بينه وبين أبيه في الولادة إلا إحدى عشرة سنة ، وقيل : اثنتا عشرة .

ويروي عنه (ع) وجُبَيْرُ بنُ نُفَيرٍ وابنُ المُسَيَّب وعروةُ وطاوسٌ وخلائق .

وقال في « التقريب » : مات في ذي الحِجَّة لياليَ الحَرَّة على الأصح ، بالطائف على الراجح ، سنةَ خمسٍ وستين ، وقال الليث : سنةَ ثمان .

قال النوويُّ : (وأمَّا « العاصي » : فأكثرُ ما يأتي في كُتُبِ الحديثِ والفِقْهِ ونحوِها بحذف الياء وهي لغةٌ ، والفصيحُ الصحيحُ : « العاصي » بإثباتِ الياء ، وكذلك شَدَّادُ بنُ الهادي وابنُ أبي الموالي ، فالفصيحُ الصحيحُ في كُلِّ ذلك وما أَشْبَهَه إثباتُ

قَالَ : إِنَّ فِي ٱلْبَحْرِ شَيَاطِينَ مَسْجُونَةً ، أَوْثَقَهَا سُلَيْمَانُ ، يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ فَتَقْرَأَ عَلَى ٱلنَّاسِ قُرْآناً .

الياء ؛ لأنه من عَصَى يَعْصِي فهو اسمٌ منقوصٌ ، ولا اغْتِرارَ بوُجُودِه في كُتُبِ الحديث أو أكثرِها بحذفها بناءً على أنه مِنْ عاصَ يَعِيصُ كبَاعَ يَبِيعُ بمعنى تَكَبَّرَ وتَجَبَّرَ ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم) اهـ بزيادة[1] .

وهـٰذا السَّنَدُ من خُماسياته ؛ ففيه روايةُ نيسابوري عن صَنْعاني عن بصري عن يماني عن يماني ، ففيه روايةُ الوَلَدِ عن وَالِدِهِ .

(قال) عبدُ اللهِ بنُ عَمْرٍو : (إِنَّ في) جَزائرِ (البحرِ) المحيط أو في جزائرِ جِنْس البحر (شياطينَ) ومردةً من الجنِ وعفاريتِهم (مَسْجُونةً) أي : محبوسةً في جزائره .

(أَوْثَقَها) أي : أَوْثَقَ تلك الشياطينَ وسَجَنَها (سُلَيْمَانُ) بنُ داودَ بنِ إِيشا ، عليهما وعلى نبيِّنا أفضلُ الصلاةِ وأزكى السلام ؛ أي : سَجَنَ في جزائرِهِ مَنْ أَبَى وامْتَنَعَ منهم من أشغالِه وكَفَرَ به (يُوشِكُ) بضمِّ أوله وكسرِ شينه ؛ أي : يَقْرُبُ في آخرِ الزمان (أَنْ تَخْرُجَ) مِن مَحْبسها في البحر وتنتشرَ في أنحاءِ الأرض وآفاقِها (فتَقْرَأَ) تلك الشياطينُ (على الناسِ) أي : على عوامِّ الناس وأغبيائِهم شيئاً ليس من القرآن ويَزْعُمُونَه (قُرْآناً) أي : يقولون للناس : إنه قرآن فخُذُوه منا وتَمَسَّكُوا به ، واعْمَلُوا بما فيه ؛ فإنه قرآنٌ أُنزل على نبيِّكم ، فيُضِلُّونَهم به ويَفْتِنُونَهم .

قال السنوسيُّ : (معناه : تقرأُ شيئاً ليس بقرآن ، وتقول : إنه قرآنٌ ؛ لِتَغُرَّ به عَوَامَّ الناس ، فلا يَغْتَرُّون ؛ لِحِفْظِ الله سبحانه وتعالى القرآنَ عن الزيادة والنقصان .

ويحتملُ أنْ يكونَ المرادُ بالقرآن ما يجمعونه ويأتون بهِ ؛ إِذْ أَصْلُ القرآنِ الجَمْعُ ،

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/٧٧) ، وقال القاضي عياض : (هـٰذا الاسم ـ يعني العاصي ـ رُوِّيناه عن أكثرهم ومُتْقِنيهم بالياء ، وكذا قَيَّدَه الأصيليُّ ، وغيرُه يقول : العاص بغير ياء ، وكذا يرويه غيرُ واحدٍ من الشيوخ) . « مشارق الأنوار » (٢/١٢١) .

. . . .

وكُلّ شيءٍ جَمَعْتَه فقد قَرَأْتَه) اهـ [١]

قال القرطبيُّ : (وقولُه : « يُوشِكُ » بضمِّ الياء وكسرِ الشين ، وهي من أفعال المقاربة ، وماضيها : أَوْشَكَ [٢] ، ومعناه : مقاربةُ وقوعِ الشيء وإِسراعُه ، والوَشك بفتح الواو : السُّرْعة ، وأنكر الأصمعيُّ الكسرَ فيها ، وحكى الجوهريُّ الضمَّ فيها .

ويُستعمل « يُوشِكُ » على وجهين : ناقصة : تفتقرُ إلى اسمٍ وخبرٍ ، وتامّة : تستقلُّ باسمٍ واحدٍ ، فالناقصةُ يَلْزَمُ خبَرَها « أنْ » غالباً ؛ لِما فيها من تراخي الوقوع ، وتكونُ بتأويل المصدر كقولك : يُوشِكُ زيدٌ أنْ يَذْهَبَ ؛ أي : قَارَبَ زيدٌ الذهابَ ، وربما حُذِفَتْ « أن » تشبيهاً لها بكاد ، كقول الشاعر :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بعضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُهَا [٣]

والتامَّةُ تكتفي باسمٍ واحدٍ ، وهو « أَنْ » مع الفعلِ بتأويلِ المصدر ، بمعنى قَرُبَ ، كما في أَثَرِ عبد الله بن عَمْرو : يُوشِكُ أن تخرجَ .

والقرآنُ أصلُه : الجمع ، ومنه قول عَمْرو بن كلثوم يمدح ناقتَه :

ذِراعَيْ عَيْطَلٍ أَدْمَاءَ بِكْرٍ ... هِجَانِ اللَّوْنِ لَمْ تَقْرَأْ جَنِينَا

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١ / ٢١) ، وبعضه من « شرح صحيح مسلم » للنووي (١ / ٨٠) .

(٢) قال الإمام النووي : (ويُستعمل أيضاً ماضياً فيُقال : أَوْشَكَ كذا ؛ أي : قَرُبَ ، ولا يُقبل قول مَنْ أنكره من أهلِ اللُّغة فقال : لم يُستعمل ماضياً ؛ فإنَّ هٰذا نَفْيٌ يُعارِضُه إثباتُ غيرِه والسماعُ ، وهما مُقدَّمان على نَفْيِه) . « شرح صحيح مسلم » (١ / ٨٠) .

(٣) قال الإمام ابن مالك النحوي : (ولا أعلم تجرُّده من « أنْ » إلاَّ في قول الشاعر . . . ، وفيما رواه أبو داود والترمذيُّ وابنُ ماجه والدارميُّ عن المقدام بن مَعْدِي كَرِب الكندي رضي الله عنه : أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يُوشِكُ الرجلُ متكئاً على أريكتِه يُحَدِّثُ بحديثٍ من حديثي فيقول : بيننا وبينكم كتابُ اللهِ ، فما وَجَدْنا فيه من حلالٍ . . استحللناه ، وما وَجَدْنا فيه من حرامٍ . . حَرَّمناه) . « شواهد التوضيح والتصحيح » (ص١٤٤) .

. . . .

ومنه سُمِّيَ كتابُ اللهِ قُرآناً ؛ لِمَا جَمَعَ من المعاني الشريفة ، ثم قد يقال مصدراً بمعنى القراءة كقول حَسَّان في عثمان رضي الله عنهما :

ضَحَّوا بِأَشْمَطَ عُنْوَانُ السُّجُودِ لَهُ يُقَطِّعُ اللَّيلَ تَسْبِيحاً وقُرآنا

أي : قراءةً .

ومعنى هٰذا الأثَرِ : الإخبارُ بأنَّ الشياطينَ المسجونةَ ستخرجُ فتُمَوِّهُ على الجَهَلَةِ بشيءٍ تقرؤُه عليهم ، وتُلَبِّسُ به حتى يَحسَبُوا أنه قرآنٌ ، كما فَعَلَ مُسَيْلِمَةُ الكَذَّابُ ، أو تَسْرُدُ عليهم أحاديثَ تُسنِدُها إلى النبي صلى الله عليه وسلم كاذبةً ، وسُمِّيَتْ قُرْآناً لِمَا جَمَعُوا فيها من الباطل ، وعلى هٰذا : يُسْتَفَادُ من الأثر التحذيرُ من قبول حديثِ مَنْ لا يُعْرَفُ) اهـ[1] .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ ثالثاً بأثَرِ عبد الله بن عَبَّاس رضي الله تعالىٰ عنهما فقال :

---

(١) « المفهم » (١/ ١٢٠ـ١٢١) ، وقال القاضي عياض : (قد حَفِظَ اللهُ كتابه وضَمِنَ ذلك فقال : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ، وقد ثبت القرآنُ ووقَعَ عليه الإجماع ، فلا يُزادُ فيه حرفٌ ولا يُنقص حرف ، وقد رام الروافضُ والمُلحدةُ ذلك فما يُمكن لهم ، ولا يَصِحُّ أنْ يقبلَ مسلمٌ من أحدٍ قرآناً يَدَّعيه ممَّا ليس بين الدَّفَّتَيْن .

فإنْ كان لهٰذا الخبر أصلٌ صحيحٌ . . فلعلَّه يأتي بقرآن فلا يُقبل منه كما لم يُقبل ما جاءتْ به القرامطةُ ومُسيلمة وسجاح وطليحة وشبهُهُم ، أو يكونُ أرادَ بـ« القرآن » ما يأتي به ويَجْمَعُه من أشياءَ يذكرُها ؛ إذْ أصلُ القرآنِ الجمعُ ، سُمِّي بذلك لِمَا يجمعُه من القصصِ والأمرِ والنهي والوعدِ والوعيدِ ، وكلّ شيءٍ جمعتَه . . فقد قرأتَه) اهـ« إكمال المعلم » (١/ ١١٩ـ١٢٠) .

قلتُ : وقد أورد الخطيبُ البغداديُّ في كتاب « الفقيه والمتفقّه » (٢/ ٣٢٢ـ٣٢٣) (باب القول فيمن تصدَّى لفتاوى العامّة) عدَّةَ أحاديث في ذِكْر ووصف هٰؤلاء الشياطين الذين يُفقِّهون الناس ، منها :

(١٠٣٥)ـ عن طاوس ، عن عبد الله بن عَمْرو ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَوْشَكَ أنْ يَظْهَرَ فيكم شياطين ، كان سليمانُ أَوْثَقَها في البحر ، يُصَلُّون في مساجدكم ، ويقرؤون معكم القرآن ، وإنهم لشياطين في صورة الإنس » .

(١٠٣٦) عن طاوس ، عن عبد الله بن عَمْرو ، قال : يُوشِكُ أنْ تَظْهَرَ الشياطينُ ممَّا أَوْثَقَ سليمانُ يُفقِّهون الناس .

[١٩] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَسَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو ٱلْأَشْعَثِيُّ جَمِيعاً عَنِ ٱبْنِ عُيَيْنَةَ ،

---

[١٩] (وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ عَبَّادٍ) بن الزِّبْرِقان المكي نزيلُ بغداد .

روى عن الدَّرَاوَرْدِيِّ وابنِ عُيَيْنة ومروان بن معاوية ، ويروي عنه (خ م ت س ق) وأحمد بن سعيد الدارمي وسُلَيمان بن تَوْبة وأحمد بن علي المروزي وغيرُهم ، قال ابنُ مَعِين : لابأس به .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ يَهِمُ ، من العاشرة ، مات سنة أربعٍ وثلاثين ومائتين .

ثُمَّ عَطَفَ على مُحَمَّد بن عبادٍ سعيدَ بنَ عَمْرٍو مقارنةً بينهما لتقوية السند ؛ لأنَّ مُحَمَّداً صَدُوقٌ ، وسعيدٌ ثِقَةٌ ، فاحْتَاجَ إلى تقويةِ مُحَمَّدٍ بذِكْرِ سعيدٍ بعدَه ، وإنما لم يَكْتَفِ بسعيدٍ الذي هو ثقة لفواتِ غَرَضٍ بيانِ كثرةِ طُرُقِه ، ففي هٰذه المقارنة غرضان : تقويةُ السند ، وبيانُ كثرةِ طُرُقه فقال :

(و) حدثني أيضاً (سعيدُ بنُ عَمْرٍو) الكِنْدِيُّ (الأَشْعَثِيُّ) بالثاء المثلثة منسوبٌ إلى جَدِّه ؛ لأنه سعيدُ بنُ عَمْرو بن سَهْل بن إسحاق بن محمد بن الأَشْعَث بن قيس الكِنْدِيُّ ، أبو عَمْرو أو أبو عثمان الكوفي .

روى عن جعفر بن سُلَيْمان وابن عُيَيْنة ، ويروي عنه (م) وأبو زرعة وَوَثَّقَه و(س) بواسطة .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من العاشرة ، مات سنة ثلاثين ومائتين .

وقولُه : (جميعاً) تأكيدٌ لشَيْخَيهِ ؛ أي : حالةَ كَوْنِهما مجتمعَيْن في تحديثهما لي هٰذا الأَثَرَ الآتي ، وإنما أَكَّدَ بجميعاً دون كلاهما لِشَكِّه في بقاء من روى له غيرهما أو للتفنُّن ، كلاهما حَدَّثاني (عن) سفيانَ (بنِ عُيَيْنَةَ) بن ميمون الهلالي أبي محمد الأعورِ الكوفيِّ ثم المكيِّ ، أحدِ الأئمَّة الأعلام ، له نحو سبعة آلاف .

قال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجَّةٌ ، إلاَّ أنَّه تَغَيَّرَ حِفظُه بأَخَرَةٍ ، وكان ربما دَلَّسَ ، من رؤوس الطبقة الثامنة ، مات في رجب سنة ثمانٍ وتسعين ومائة ، وله إحدى وتسعون سنة كما مَرَّ بَسْطُ الكلام في ترجمته .

قَالَ سَعِيدٌ : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ : جَاءَ هَـٰذَا إِلَى ٱبْنِ عَبَّاسٍ . . . .

وإنما أتى المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ بقوله : (قال) لنا (سعيدُ) بنُ عَمْرٍو في صيغة روايتِه لنا : (أخبرنا سُفيانُ) تَوَرُّعاً من الكذب عليه بصيغة العنعنة ؛ لأنَّ الذي قال : (عن سفيان) هو مُحَمَّدُ بنُ عَبَّادٍ فقط لا سعيدٌ ، ولو لم يَأْتِ بقوله : (قال سعيدٌ أخبرنا) . . لكان كاذباً عليه بها .

(عن هِشامِ بنِ حُجَيْرٍ) بمهملة ثم جيم مصغَّراً المكيِّ .

روى عن طاوس ومالك بن أبي عامر الأَصْبَحي والحَسَن البصري ، ويروي عنه (خ م س) وابنُ جُرَيْجٍ ومُحَمَّدُ بنُ مسلمٍ الطائفيُّ وابنُ عُيَيْنَةَ وغيرُهم ، وَثَّقَه العِجْلِيُّ ، وقال أحمد : ليس بالقَوِيِّ ، قَرَنَه (م) بآخر ، وله عنده حديثان ، وله في (خ) فرد حديث[1] .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ له أوهامٌ ، من السادسة .

(عن طاوسٍ) بن كَيْسان اليَمَانِيِّ تقدَّمتْ ترجمتُهُ قريباً .

وهـٰذا السَّنَدُ من رُباعياته ؛ ففيه رواية كوفي عن كوفي عن مكي عن يماني .

(قال) طاوسٌ : (جاء هـٰذا إلى) عبدِ اللهِ (ابنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما ، ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مَنَاف الهاشمي ، أبي العباس المكي ثم المدني ثم الطائفي ، ابنِ عمّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبِه ، وحَبْرِ الأُمَّةِ وفقيهِها ، وترجمانِ القرآن .

روى ألفاً وستَّ مئةٍ وستين حديثاً ، يروي عنه أبو الشعثاء وأبو العالية وسعيدُ بنُ جُبَيْرٍ وابنُ المُسَيَّب وعطاءُ بنُ يَسَارٍ وأُمَمٌ لا يُحصون .

وُلِدَ قبل الهجرة بثلاث سنين ، ودعا له رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بالفَهْم في القرآن ، فكان يُسَمَّى البَحْرَ ؛ لسَعَةِ عِلْمِه ، قال سَعْدُ بن أبي وقاص : ما رأيتُ أحداً أحضرَ فَهْماً ، ولا أَلَبَّ لُبّاً ، ولا أكثرَ عِلْماً ، ولا أَوْسَعَ حِلْماً من ابن عَبَّاس ، لقد

---

(١) انظر « هدي الساري » (ص٤٤٨) .

- يَعْنِي بُشَيْرَ بْنَ كَعْبٍ - فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُ ، فَقَالَ لَهُ ٱبْنُ عَبَّاسٍ : عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا ، فَعَادَ لَهُ ، ثُمَّ حَدَّثَهُ فَقَالَ لَهُ : عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا ، فَعَادَ لَهُ ، فَقَالَ لَهُ : مَا أَدْرِي! أَعَرَفْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ وَأَنْكَرْتَ ....

رأيتُ عُمَرَ يَدْعُوه للمُعْضِلاَت وإنَّ حوله لأهل بدر[1] .

ومناقبُه جَمَّةٌ ، مات سنة ثمانٍ وستين بالطائف ، وهو أَحَدُ المُكْثِرين من الصحابة ، وأَحَدُ العبادلة من فقهاءِ الصحابة .

قال هشامُ بنُ حُجَيْرٍ : (يعني) طاوسٌ بقوله : جاء هـٰذا : (بُشَيْرَ) بضمِّ الموحدة ، وفتح الشين ، مصغّراً (بنَ كَعْبٍ فَجَعَلَ) بُشَيْرُ بنُ كَعْبٍ ؛ أي : شَرَعَ (يُحَدِّثُه) أي : يُحَدِّثُ بُشَيْرٌ لابن عباس ويُخْبِرُه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديثَ كثيرةً (فقال له) أي : فكُلَّما حَدَّثَ بُشَيْرٌ لابن عَباسٍ حديثاً . . يقولُ له (ابنُ عَبَّاسٍ) رضي الله تعالىٰ عنهما : (عُدْ) أَمْرٌ من عادَ يعودُ عوداً إذا رَجَعَ ؛ أي : يقولُ ابنُ عَبَّاسٍ لبُشَيْرٍ كُلَّما حَدَّثَ له حديثاً واحداً : عُدْ وارْجِعْ يا بُشَيْرُ (لحديثِ كذا وكذا) أي : إلى روايةِ حديثٍ صفتُه كذا وكذا ، ارْجِعْ إلى روايتِه لنا ثانيةً لِنَفْهَمَه ونَتَثَبَّتَ فيه (فعادَ) بُشَيْرٌ (له) لذلك الحديث الذي كَنَى عنه بكذا وكذا ؛ أي : فيعودُ بُشَيْرٌ ويرجعُ إليه ثانياً ؛ لِيَتَثَبَّتَ فيه ابنُ عباس .

(ثُمَّ) بعد ما رجع بُشَيْرٌ إلى الحديثِ الأولِ وكَرَّرَه مرتين (حَدَّثَه) أي : يُحَدِّثُ لابن عباس حديثاً آخَرَ جديداً (فقال) ابنُ عباس (له) أي : لبُشَيْرٍ : (عُدْ لحديثِ كذا وكذا) أي : يقولُ له ابنُ عَبَّاسٍ : ارْجِعْ إلى حديثِ كذا وكذا ؛ لِنَتَثَبَّتَ فيه ونَفْهَمَه ، يعني : إعادةَ الحديثِ الثاني الذي حَدث له بعدَ ما كَرَّرَ له الحديثَ الأولَ مرتين الذي كَنَى عنه بكذا وكذا الثاني (فعادَ) بُشَيْرٌ (له) أي : لهـٰذا الحديث الثاني ؛ أي : فَرَجَعَ بُشَيْرٌ إلى هـٰذا الحديث الثاني .

(فـ) ـلَمَّا سكَتَ عنه ابنُ عَبَّاسٍ فلم يَرُدَّ له جواباً من القبول أو الإنكار . . (قال) بُشَيْرٌ (له) أي : لابنِ عَبَّاسٍ : (ما أدري) ولا أعلمُ يا ابن عباس (أَعَرَفْتَ حديثي كُلَّه) أي : هل عَرَفْتَ صِحَّةَ أحاديثي كُلِّها وقَبِلْتَها مني (وَأَنْكَرْتَ) عليَّ صِحَّةَ

---

(١) انظر « سير أعلام النبلاء » (٣/ ٣٤٧) .

هَـٰذَا؟! أَمْ أَنْكَرْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ وَعَرَفْتَ هَـٰذَا؟! فَقَالَ لَهُ ٱبْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ . . . .

(هـٰذا) الحديثِ الأخيرِ؟! ؛ أي : ماأدري أقبلتَ أحاديثي كلَّها مع إنكارِك هـٰذا الأخيرَ (أَمْ أَنْكَرْتَ) وَرَدَدْتَ عَلَيَّ (حديثي كُلَّه وعَرَفْتَ) أي : قَبِلْتَ (هـٰذا) الأخيرَ ؟! ؛ أي : أم أَنْكَرْتَ أحاديثي كُلَّها مع قبولك هـٰذا الأخير ؛ لأنكَ سَكَتَّ عني فلم تَرُدَّ علي شيئاً من الإنكار أو القبول في جميع أحاديثي ، فما بالُك يا ابنَ عباس ؟ هل قَبِلْتَ الكُلَّ أم أَنْكَرْتَ الكُلَّ ، أو قَبِلْتَ بعضَها وأنكرتَ بعضَها ؟ فبَيِّنْ لي رأيَك في أحاديثي كُلِّها .

(فقال له) أي : لبُشَيْرٍ (ابنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما ؛ أي : فلمَّا سَأَلَ بُشَيْرٌ ابن عَبَّاسٍ بيانَ رأيِه في أحاديثه . . قال له ابنُ عَبَّاسٍ مُعَرِّضاً لِكَذِبِهِ في أحاديثه :

(إِنَّا) نحن معاشرَ الصحابةِ رضوان الله تعالىٰ عليهم (كُنَّا) قبلَ هـٰذا العصر الذي كَثُرَ فيه الكَذَّابُون والوَضَّاعون (نُحَدِّثُ)[1] ونَرْوِي (عن رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم؛

---

(١) قال الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي : (قولُه : « إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ » هـٰذه الكلمة إنْ كانتْ على زِنَة المجهول . . فالمطابقةُ بين السؤال والجواب ظاهرةٌ إلاَّ أنه يلزمُ أن يكون « الحديث » في قوله : « تَرَكْنا الحديثَ عنه » مصدراً مبنياً للمجهول ؛ أي : تَرَكْنا المبادرةَ إلى كُلِّ مَنْ أَخَذَ يُحَدِّثُ سوى مَنْ نعتمدُ عليه ونعتدُّ به .

وأمَّا إذا كانت الصيغةُ معلومةً . . ففيه نوعُ خفاء ، والتوجيهُ أنْ يُقال : التفعيل هٰهنا بمعنى المُفاعلة والمُشاركة ، والمعنى : تَرَكْنا أنْ نُحَدِّث الآخرين فيُحَدِّثونا ، وذلك لِمَا يلزمُ فيه أن نستمعَ ما ليس بمعروفٍ عنه صلى الله عليه وسلم) .

وقال العلاّمة السِّنْدي : (قولُه : « نُحَدِّث » ضُبط في غالب النُّسَخ بكسرِ الدال على بناء الفاعل ، والوجهُ عندي : أنه على بناء المفعول ، وهو كِنايةٌ عن المَيْل إلى سماعِ الحديث عن الناس . . والأَخْذِ منهم ، فإنَّ كذب الناس . . يمنعُ الأخذَ عنهم لا من تعليمهم ، بل ينبغي أن يكون عِلَّةً لتعليمِهم عقلاً ، وهـٰذا هو المُوافِقُ لسائرِ الرواياتِ الآتية ، فقولُه في الرواية الآتية : « كُنَّا نَحْفَظُ » أي : نأخذُ عن الناسِ الحديثَ ونحفظُه ، وكذا الرواية الثالثة فإنها صريحةٌ في هـٰذا المعنى ، وقولُه : « تَرَكْنا الحديثَ » أي : تَرَكْنا ما يُحَدِّثُه الناسُ عنه ؛ أي : تَرَكْنا أنْ نأخذَه بمُجَرَّدِ تحديثِهم ، والله تعالىٰ أعلم) .

وفي تقرير الشيخ محمد حسن المكي : (قولُه : « إِنَّا كُنَّا . . . » إلخ ، يعني : إنما قلتُ لك : عُدْ ؛ لإرادة التحقيق بسبب ظهور الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم في هـٰذا الزمان ، فلمَّا اشْتَبَهَ عليَّ بعضُ ألفاظِ حديثِك . . قلتُ لك : عُدْ ، فوجدتُها صحيحةً وارْتَفَعَ=

إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذَبُ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا رَكِبَ ٱلنَّاسُ ٱلصَّعْبَ وَٱلذَّلُولَ . . تَرَكْنَا ٱلْحَدِيثَ عَنْهُ . . . .

إِذْ لم يكُنْ يُكْذَبُ عليه) صلى الله عليه وسلم ؛ أي : كُنّا نُحَدِّثُ ونَرْوِي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الأحاديثَ الحَقَّةَ الصادقةَ الصحيحةَ في الزمان الذي لا يُرْوَى عنه الكذبُ ، ولا يُنْسَبُ إليه وهو زمانُ الصحابةِ وقَرْنُهم (فلمَّا رَكِبَ النَّاسُ) في هـٰذا العصرِ ـ يعني زمانَ التابعين وقَرْنَهم ـ الجَمَلَ (الصَّعْبَ) أي : العَسِرَ الذي لا يُطيع راكبَه ، كَنَى به عن الأحاديث الموضوعة (و) الجَمَلَ (الذَّلُولَ) أي : السَّهْلَ الذي يُطِيعُ راكبَه ، كَنَى به عن الأحاديثِ الصحيحةِ[1] ؛ أي : فلمَّا خَلَطَ الناسُ بين الأحاديث الصحيحة والموضوعة (. . تَرَكْنا الحديثَ عنه) صلى الله عليه وسلم أي : قَلَّلْنا الروايةَ عنه صلى الله عليه وسلم ، وتَرَكْنا الإِكْثارَ منها ؛ خَوْفاً من وقوعِ الحديثِ في يَدِ مَنْ ليس أهلاً له ، لكثرة الوَضَّاعين والكَذَّابين في هـٰذا الزمان[2] .

قال النوويُّ : (وقولُه : « الصَّعْب والذَّلُول » هـٰذا مَثَلٌ حَسَنٌ ، وأصلُه في الإِبل ، فالصَّعْبُ : العَسِرُ المرغوبُ عنه ، والذَّلُول : السَّهْلُ الطيِّبُ المحبوبُ المرغوبُ فيه ، فمعناه : فلمَّا سَلَكَ الناسُ كُلَّ مَسْلَكٍ ممَّا يُحْمَدُ ويُذَمُّ)[3] .

قال السنوسيُّ : (وقولُه : « تَرَكْنا الحديثَ عنه » يحتملُ أَنْ يكونَ المرادُ تَرَكْنا حِفْظَه وقبولَه من الناس ، ويحتملُ أَنْ يكونَ المرادُ إِفادتَه ونَشْرَه .

فإِنْ قلتَ : وأيُّ مناسبةٍ في تَرْكِه إِفادةَ الحديثِ ونَشْرَه لعدم مُحافظة غيره ، بل قد يقال المناسبُ عكسُه ، قال تعالىٰ : ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ ﴾ .

= اشتباهي فلا أنكرها حينئذ) . « الحلّ المفهم » (١/ ١٣ـ١٤) .

(١) في المصدر السابق : (والمرادُ بـ« الصَّعْبِ » : الحديثُ الكاذبُ ؛ تشبيهاً له بالناقة الصعبة التي لا تُوصِلُك إِلى المطلوب ، وبـ« الذَّلُولِ » الحديثُ الصحيحُ ؛ لأنه يُوصِلُك إِلى الجنَّة كما أَنَّ الناقة المطيعة تُوصِلُك إِلى المطلوب) .

(٢) قال الإِمامُ ابنُ عبد البرّ عقب إِيراده هـٰذا الحديث : (وفي هـٰذا الحديث دليلٌ على أَنَّ الكَذِبَ على النبي صلى الله عليه وسلم قد كان أَحَسَّ به ابنُ عَبَّاسٍ في عصره) . « التمهيد » (١/ ٤٤) .

(٣) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٠) ، وانظر « إِكمال المعلم » (١/ ١٢٠) .

[٢٠] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ ٱلرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ ٱبْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ ....

قلتُ : وَجْهُ المناسبةِ فيه أنه خاف أنْ يُزَادَ عليه ، أو يُنْقَصَ منه ، فلم يَرَ أميناً لحَمْلِ الحَقِّ على وجهه : « ولا تؤتوا الحكمةَ غيرَ أهلِها فتظلموها » ، وإذا قال هـٰذا ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما في ذلك الزمان العظيم البركة . . فكيف حالُ هـٰذا الزمان الذي فاض فيه على البسيطة عُبَابُ الشرِّ وأهلُه؟! والله المستعان ، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله) اهـ[١]

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعة في أثَر ابنِ عَبَّاسٍ رحمهما الله تعالىٰ فقال :

[٢٠] (وَحَدَّثَني مُحَمَّدُ بنُ رافعٍ) القُشَيْرِيُّ أبو عبد الله النيسابوريُّ ، ثقةٌ عابدٌ ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمسٍ وأربعين ومائتين .

قال : (حَدَّثنَا عبدُ الرزَّاقِ) بن هَمَّام بن نافع الحِمْيَرِيُّ الصَّنْعانيُّ ، أحدُ الأئمّة الأعلام ، من التاسعة ، مات سنة إحدى عشرة ومائتين عن خمس وثمانين سنة .

قال : (أخبرنا) وفي بعض النسخ : (أنبأنا) فهو بمعنى أخبرنا كما مَرَّ .

(مَعْمَرٌ) هو ابنُ راشد الأَزْدي أبو عُرْوة البصريُّ نزيلُ اليمن ، أحدُ الأئمة الأعلام ، من كبار السابعة ، مات سنة أربعٍ وخمسين ومائة ، وله ثمان وخمسون سنة .

(عن) عبدِ اللهِ (بنِ طاوسٍ) بن كَيْسان اليمانيِّ أبي محمد ، ثقة فاضل ، من السادسة ، مات سنة اثْنَتَين وثلاثين ومائة .

(عن أبيه) طاوسِ بنِ كَيْسان اليمانيِّ أبي عبد الرحمن الحِمْيَرِيّ مولاهم ، الفارسي ، ثقة فقيه فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ستٍّ ومائة ، وقيل : بعد ذلك .

وهـٰذا السَّنَدُ من خُماسياته ؛ ففيه رواية نيسابوري عن صَنْعاني عن بصري عن يماني عن يماني ، كما مَرَّ هـٰذا السَّنَدُ بعَيْنِه في أثَر عبد الله بن عَمْرو بن العاص رضي الله عنهما .

(عن) عبدِ اللهِ (بنِ عَبَّاسٍ) بن عبد المطلب أبي العبَّاس المكي ثم المدني ثم

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢٢) .

قَالَ : إِنَّمَا كُنَّا نَحْفَظُ ٱلْحَدِيثَ وَٱلْحَدِيثُ يُحْفَظُ عَنْ رَسُولِ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمَّا إِذْ رَكِبْتُمْ كُلَّ صَعْبٍ وَذَلُولٍ . . فَهَيْهَاتَ .

الطائفي حَبْرِ الأمة تَرْجُمان القرآن (**قال**) ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما لبُشَيْرِ بنِ كَعْبٍ العَدَوِيِّ : (**إنَّما كُنَّا**) نحن معاشرَ الصحابة (**نَحْفَظُ الحديثَ**) ونَرْوِيه (**والحديثُ**) أي : والحالُ أَنَّ الحديثَ (**يُحْفَظُ**) ويُنْقَلُ (**عن رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم**) ولا يُكْذَبُ عليه (**فأمَّا**) تحديثُنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (**إذْ رَكِبْتُمْ**) أي : في الزمن الذي رَكِبْتُم فيه (**كُلَّ**) جَمَلٍ (**صَعْبٍ**) أي : عَسِرٍ لا يُطِيعُ راكبَه (**و**) كُلَّ جَمَلٍ (**ذَلُولٍ**) أي : سَهْلٍ يُطِيعُ راكبَه (. . **فهَيْهَاتَ**) أي : بَعُدَ عن الوقوع فَضْلاً عن كَثْرَتِه .

والفاءُ في (**فهَيْهَاتَ**) رابطةٌ لجوابِ (أمَّا) النائبةِ عن اسمِ الشَّرْطِ وفِعْلِه واقعةٌ في غير موضعها ؛ لأنَّ موضعَها موضعُ (أمَّا) .

وجملةُ (هَيْهَاتَ) في محلِّ الرفعِ خبرُ المبتدإ المُقَدَّرِ بعدَ (أمَّا) ، والتقديرُ : فأمَّا تحديثُنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتَ ركوبكم الصَّعْبَ والذَّلُولَ . . فبعيدٌ عن الوُقُوع .

وجملةُ المبتدإ المُقَدَّرِ مع خبرِه جوابُ (أمَّا) لا مَحَلَّ لها من الإعراب ؛ لأنَّ أصلَ الكلام : فمهما يَكُنْ من شيءٍ . . فتحديثُنا عن الرسول صلى الله عليه وسلم بعيدٌ عن الوقوع .

وجملةُ (أمَّا) الشرطيةِ مع جوابِها في محلِّ النصب مقول لجوابِ (إذا) المُقَدَّرَةِ ؛ لأنَّ الفاءَ في قوله : (فأمَّا) فاءُ الفصيحة ، والتقديرُ :

إذا عَرَفْتُم أنما كُنَّا نَحْفَظُ الحديثَ ، والحديثُ يُحْفَظُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأردتم بيانَ حالِنا في هـٰذا الزمن الفاسد . . فأقولُ لكم : أمَّا تحديثُنا في هـٰذا الزمن الذي رَكِبْتُم فيه الصَّعْبَ والذَّلُولَ . . فبعيدٌ وقوعُه منا ، وجملةُ إذا المقدَّرةِ مستأنفةٌ .

فإنْ قلتَ : ما غَرَضُ المؤلِّفِ بتكْرارِ هـٰذا الأثَرِ مَتْناً وسَنَداً ؟ **قلتُ** : غَرَضُه في تَكْرارِ السَّنَدِ بيانُ متابعة عبد الله بن طاوسٍ لهشامِ بنِ حُجَيْرٍ في رواية هـٰذا الأثَرِ عن

. . . .

طاوس ، وفائدةُ هـٰذه المتابعةِ : تقويةُ السَّنَدِ الأولِ ؛ لأنَّ هشامَ بنَ حُجَيْرٍ مُخْتَلَفٌ فيه أو صَدُوقٌ ، وعبدُ اللهِ بنُ طاوسٍ ثقةٌ ، وبيانُ كثرةِ طُرُقِه أيضاً .

وأمَّا تَكْرَارُ المتنِ : فلِمَا في هـٰذه الرواية من المخالفة للرواية الأُولى في بعض الكلمات[1] .

قال السنوسيُّ : (ومعنى « هَيْهَاتَ » هنا : بَعُدَتْ استقامتُكم ، أو بَعُدَ أنْ نَثِقَ بحديثكم ونَسْمَعَ منكم ونُعَوِّلَ عليكم)[2] .

وإعرابُه : هَيْهَاتَ : اسمُ فعلٍ ماضٍ بمعنى بَعُدَ مبنيٌّ على الفتح لشَبَهِه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وإنما حُرِّك ـ مع كَوْن الأصلِ في المبني السكونَ ـ فراراً من التقاء الساكِنَيْنِ ، أو ليُعْلَمَ أَنَّ له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركةُ فتحةً للخِفَّة مع ثِقَلِه ؛ لأنَّ مدلولَه الفعلُ الثقيل ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ فيه جوازاً تقديرُه : (هو) يعودُ على المبتدإِ المُقَدَّر ؛ أي : تحديثُنا بَعُدَ عن الوُقُوع ، وجملةُ اسمِ الفعلِ في محلِّ الرفعِ خبرِ المبتدإِ كما مَرَّ تقديرُه آنفاً .

قال الأهدل : (وكلمة « هَيْهَاتَ » مثلَّثة التاء عند الحجازيين ، وبكَسْرِها عند التميميين ، وبضَمِّها عند جماعةٍ من النُّحاة ، وفيها قريبٌ من أربعين لُغَةً على ما قيل ، بل قيل : تنيف على الأربعين ، وكُلُّها يُقَالُ فيها : اسمُ فعلٍ ماضٍ بمعنى « بَعُدَ » بضم العين .

ثم مَنْ فَتَحَ التاءَ . . وَقَفَ عليها بالهاء ، ومَنْ كَسَرَها . . وَقَفَ عليها بالتاء ، ومَنْ

---

(١) هـٰذا الأثر رواه النسائيُّ في « السنن الكبرى » (٣/ ٤٤٠) في كتاب العلم (١٨ـ حفظ العلم) حديث رقم (٥٨٦٩) عن محمد بن رافعٍ به ، ورواهُ ابنُ ماجه في « سننه » (١/ ١٢) في المقدمة (٣ـ باب التوقي في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) حديث رقم (٢٧) عن العباس بن عبد العظيم العنبري ، عن عبد الرزاق به .

(٢) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢٢) ، وأصله من كلام القاضي عياض في « إكمال المعلم » (١/ ١٢٠) ، ونصُّه فيه : (ومعنى « هَيْهَاتَ » : أي : ما أَبْعَدَ استقامةَ أمرِكم ، أو فما أَبْعَدَ أَنْ نَثِقَ بحديثكم ونَسْمَعَ منكم ونُعَوِّلَ على روايتكم) .

. . . .

ضمَّها . . فقيل يقف بالهاء ، وقيل : يقف بالتاء) اهـ[1]

قال النوويُّ : (« وهَيْهَاتَ » موضوعةٌ لاستبعادِ الشيء واليَأْسِ منه ، قال الإمام أبو الحسن الواحديُّ : « هَيْهَاتَ » : اسمٌ سُمِّي به الفعل ، وهو بَعُدَ في الخبر لا في الأمر ، قال : ومعنى « هيهات » : بَعُدَ ، وليس له اشتقاقٌ ؛ لأنه بمنزلة الأصوات ، قال : وفيه زيادةُ معنًى ليستْ في « بَعُدَ » ، وهو أَنَّ المتكلِّمَ يُخبرُ عن اعتقادِه استبعادَ ذلك الذي يُخْبرُ عن بُعْدِه ، فكأنَّه بمنزلة قوله : بَعُدَ جِدّاً ، أو ما أَشَدَّ بُعْدَه ، لا على أنْ يَعْلَمَ المُخَاطَبُ مكانَ ذلك الشيءِ في البُعْد ، ففي « هَيْهَاتَ » زيادةٌ على « بَعُدَ » ، وإنْ كُنَّا نُفَسِّرهُ به ، ويُقال : هيهات ما قلتَ ، وهيهات لما قلتَ ، وهيهات لك ، وهيهات أنت .

قال الواحديُّ : وفي معنى « هيهات » ثلاثةُ أقوال :

أحدها : أنه بمنزلة « بَعُدَ » كما ذَكَرْناه أولاً ، وهو قولُ أبي عليٍّ الفارسيِّ وغيرِه من حُذَّاق النحويين .

والثاني : أنه بمنزلة بعيدٍ ، وهو قولُ الفَرَّاء .

والثالث : أنه بمنزلة البعد . .

وفي « هيهات » ثلاثَ عَشْرَةَ لغةً ذَكَرَهُنَّ الواحديُّ : « هيهاتَ » بفتح التاء وكسرها وضمّها مع التنوين فيهنّ وبحَذْفِه فهذه سِتُّ لُغَات وأَيْهات بالألف بدل الهاء الأُولى وفيها اللُّغاتُ الستُّ أيضاً ، والثالثةَ عَشْرَةَ : أَيْهَا بحذف التاء من غير تنوين .

وزادَ غيرُ الواحديِّ : أَيْئَاتَ بهمزتين بدل الهاءين ، والفصيحُ المستعمَلُ من هذه اللغات استعمالاً فاشياً : « هَيْهَاتَ » بفتح التاء بلا تنوين .

قال الأزهريُّ : واتَّفَقَ أهلُ اللغةِ على أَنَّ تاءَ « هيهات » ليستْ أصليةً ، واخْتَلَفُوا في الوقف عليها ، فقال أبو عَمْرٍو والكِسَائيُّ : يُوقَفُ بالهاء ، وقال الفَرَّاءُ : بالتاء ، وقد بسطتُ الكلامَ في هيهاتَ وتحقيقِ ما قيل فيها في « تهذيب الأسماء واللُّغات »

(١) « الكواكب الدرية » (٢/ ١٣٩) .

[٢١] وَحَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدِ ٱللهِ ٱلْغَيْلَانِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ - يَعْنِي ٱلْعَقَدِيَّ - حَدَّثَنَا رَبَاحٌ ، ....

« ٤/ ١٨٥ـ١٨٨ » ، وأشرتُ هنا إلى مقاصده ، والله أعلم) اهـ[١]

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعةَ في أَثَرِ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما ثانياً فقال :

[٢١] (وحَدَّثَنِي أبو أيوبَ سُلَيْمَانُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ) بنِ عَمْرو بن جابر المازنيُّ (الغَيْلانِيُّ) البصريُّ .

روى عن أُمَيَّة بنِ خالد وبَهْزِ بنِ أَسَد ، ويروي عنه (م س) وجعفرُ بنُ أحمدَ بنِ سِنان ، وَثَّقَه النَّسائِيُّ .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ ، من الحادية عشرة ، مات سنة ستٍّ أو سبعٍ وأربعين ومائتين .

قال : (حَدَّثَنَا أبو عَامِرٍ) عبدُ الملكِ بنُ عَمْرٍو البصريُّ (يعني العَقَدِيَّ) قال النوويُّ : (بفتح العين والقاف منسوب إلى العَقَدِ قبيلةٍ معروفةٍ من بجيلة ، وقيل : من قيس وهُمْ من الأَزْد ، وذَكَرَ أبو الشيخِ الإمامُ الحافظُ[٢] عن هارون بن سُلَيمان قال : سُمُّوا العَقَدَ لأنهم كانوا أهلَ بيتٍ لئاماً ، فسُمُّوا عَقَداً ، وقيل : إنه كان مولى للعَقَديين)[٣] .

رَوَى عن أفلح بن حُمَيْد وقُرَّة بن خالد وخَلْقٍ ، ويروي عنه (ع) وأحمدُ وإسحاقُ وخَلْقٌ ، قال النَّسائيُّ : ثقةٌ مأمونٌ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من التاسعة ، مات سنة أربعٍ أو خمسٍ ومائتين .

قال : (حَدَّثَنَا رَبَاحٌ) بفتح الراء وبالموحدة ، ابن أبي معروف بن أبي سارة المكي .

روى عن مجاهدٍ وعطاءٍ ، ويروي عنه (م ل س) والثَّوْرِيُّ وأبو عليّ الحَنَفِيّ .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٠ـ٨١) ، وانظر « إكمال المعلم » (١/ ١٢٠ـ١٢١) .
(٢) انظر « تهذيب الكمال » (١٨/ ٣٦٨) .
(٣) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٧٨) .

قال في « التقريب » : صدوقٌ له أوهامٌ ، من السابعة . وليس في مسلم من اسمه (رَبَاح) إلاَّ هـٰذا الصَّدُوق[1] .

(عن قيسِ بنِ سَعْدٍ) الحَبَشي المكّي أبي عبد الله مفتي مكة .

روى عن مجاهدٍ وطاوسٍ وعطاءٍ ، ويروي عنه (م د س ق) وسيفُ بنُ سُلَيْمان والحَمَّادانِ وطائفةٌ ، وَثَّقه أحمدُ .

وقال في «التقريب»: ثقةٌ، من السادسة، وقال ابنُ سعد: مات سنة تسع عشرة ومائة.

(عن مُجَاهِدٍ) بن جَبْرٍ بفتح الجيم وسكون الموحدة ، أبي الحَجَّاج المخزومي مولاهم ، المكي المُقرىء الإمام المُفَسِّر .

روى عن ابنِ عباسٍ وقَرَأَ عليه ، قال مجاهدٌ : عَرَضْتُ عليه ثلاثين مرة ، وعن أبي هريرة وجابرٍ وأُمِّ سلمةَ ، ويروي عنه (ع) وعكرمةُ وعطاءٌ وقتادةُ والحكم بنُ عُتَيْبَة وأيوبُ وخَلْقٌ ، وَثَّقه ابنُ مَعِينٍ وأبو زُرْعة .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ إمامٌ في التفسير وفي العِلْم ، من الثالثة ، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة ، وله ثلاثٌ وثمانون سنة .

وهـٰذا السَّندُ من خُماسياته : اثنان منهم بصريان ، وثلاثةٌ مكيون .

فإنْ قلتَ : لِمَ كَرَّرَ المؤلِّفُ هـٰذا الأَثَرَ مَتْناً وسَنَداً؟ قلتُ : كَرَّرَ المَتْنَ لما في هـٰذه الرواية من المخالفة للرواية الأُولى في بعض الألفاظ ، وكَرَّرَ السَّنَدَ لغرض بيان متابعة مجاهدٍ لطاوسٍ في رواية هـٰذا الأثرِ عن ابن عَبَّاسٍ ، وفيه أيضاً بيانُ كَثْرَةِ طُرُقِه .

(قال) مجاهدٌ : (جاء بُشَيْرٌ) مُصَغَّراً ، ابنُ كَعْبٍ (العَدَوِيُّ) البصريُّ ، يُكْنَى أبا أيوب ، حَدَّثَ عن أبي ذَرٍّ وأبي هريرة وأبي الدرداء ، وحَدَّثَ عنه عبدُ اللهِ بنُ بديلٍ[2] وطَلْقُ بنُ حَبيبٍ والعلاءُ بنُ زياد . اهـ قرطبي[3] .

---

(١) انظر « تقييد المهمل » ١/ ٢٦٠ .

(٢) كذا وقع هنا : (عبد الله بن بديل) نقلاً عن « المفهم » للقرطبي ، ولعلّ الصواب : (عبد الله بن بُرَيْدَة) ؛ فهو المذكور في الرواة عن بُشَيْر بن كعب ، والله أعلم . انظر « تهذيب الكمال » (٤/ ١٨٥) و(١٤/ ٣٢٩) و« سير أعلام النبلاء » (٤/ ٣٥١) .

(٣) « المفهم » (١/ ١٢٣) .

إِلَى ٱبْنِ عَبَّاسٍ ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ وَيَقُولُ : قَالَ رَسُولُ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . . . ، قَالَ رَسُولُ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . . . ، قَالَ : فَجَعَلَ ٱبْنُ عَبَّاسٍ لاَ يَأْذَنُ لِحَدِيثِهِ وَلاَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : يَا ٱبْنَ عَبَّاسٍ ؛ مَالِي لاَ أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي ؟! أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلاَ تَسْمَعُ ؟! . . . .

(إلى ابنِ عَبَّاسٍ) رضي الله تعالىٰ عنهما (فجعَلَ) أي : شَرَعَ بُشَيْرٌ ، وهو من أفعال الشُّروع ، خبرُه جملةُ (يُحدِّثُ) أي : شَرَعَ مُحَدِّثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديثَ كثيرةً ، وقولُه : (ويقولُ) بُشَيْرٌ تفسيرٌ ليُحَدِّثُ : (قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم) كذا وكذا (قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم) كذا وكذا ، وتكرارُ (قال) كنايةٌ عن إكثارِه التحديثَ .

(قال) مجاهدٌ ـ وفي بعض النسخ إسقاطُ قال ـ : (فجعَلَ ابنُ عَبَّاسٍ) أي : فصار ابنُ عبَّاسٍ (لا يَأْذَنُ) أي : لا يَستَمِعُ (لحديثِهِ) أي : لحديثِ بُشَيْر ؛ أي : لا يعتني لاستماعه ، أي : لا يُصغي إليه بأُذُنِه ولا يستمعُه ، مِنْ أَذِنَ له يَأْذَنُ ، من باب طَرِبَ إذا استمع له وأصغى إليه ، ومنه قولُه تعالىٰ : ﴿ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا ﴾ ، ومنه سُمِّيَت الأُذُنُ أُذُناً ؛ لاستماعها إلى الكلام والأصوات ؛ أي : لا يستمعُ إليه ولا يُصْغِي .

(ولا يَنظُرُ إليه) أي : لا ينظرُ ببصرِه إلى بُشَيْرٍ كهيئة المُعْرِضِ عن حديثِه ولا يَعْتَنِي به .

(فقال) بُشَيْرٌ لابن عباس : (يا ابنَ عَبَّاسٍ ؛ مالي) أي : أيُّ شيء ثَبَتَ لي حالةَ كوني (لا أَرَاكَ تَسْمَعُ لحديثي ؟!) أي : لا تستمعُ ولا تُصْغِي إلى حديثي وكلامي .

وقولُه : (أُحَدِّثُكَ) مستأنفٌ أَتَى به لتأكيدِ ما قبلَه ؛ أي : أُحَدِّثُك حديثاً مأثوراً (عن رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم ولا تَسْمَعُ ؟!) أي : ولا تستمعُ ولا تُصْغي إليه .

فإنْ قلتَ : روايةُ مجاهدٍ هٰذه تَدُلُّ على أنه لا يستمع لحديثه ، وروايةُ طاوسٍ السابقةُ تَدُلُّ على أنه يستمع لحديثه حين قال له ابن عباس : عُدْ لحديث كذا وكذا ؛ لأنه لو لم يستمع لحديثه . . لم يَقُلْ ذلك ، فبَيْنَ الروايتَيْنِ معارضةٌ ؟ قلتُ : يُجمع بينهما بحَمْلِهما على تَعَدُّدِ الواقعة ، أو يُقال : إنَّ (لا) في قوله : (لا أَرَاكَ) زائدةٌ ؛ أي : ما لي أَرَاكَ تَسْمَعُ لحديثي حالةَ كوني أُحَدِّثُك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

فَقَالَ ٱبْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلاً يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . . . .

ولا تَسْتَمِعُ إليه ؛ أي : لا تستمعُ ولا تُصْغي إليه ، فحينئذٍ لا مُعارَضَةَ ، هٰكذا ظَهَرَ لفَهْمِي السَّقيم[1] .

(فقال ابنُ عبَّاسٍ) لبُشَيْرٍ اعتذاراً عن عدم استماعه لحديثه ، وإظهاراً لسببه : (إنَّا) نحن معاشرَ الصحابة (كُنَّا مرَّةً) أي : وقتاً من الزمان ، يعني قبلَ ظُهُورِ الكَذِبِ على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : كُنَّا في الزمانِ الأولِ (إذا سَمِعْنا رجلاً) مفعولٌ به لسَمِعَ ؛ أي : كلامَ رجلٍ لأنَّ الذاتَ لا تُسْمَعُ .

وجملةُ (يقولُ : قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم) كذا وكذا ، في محلِّ النصبِ صفة لـ(رجلاً) جَرْياً على مذهب الجمهور من أنَّ (يَسْمَعُ) إذا دَخَلَتْ على ما لا يُسمع . . تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ واحدٍ ، وإنْ كان ذلك المفعولُ معرفةً . . كانت الجملةُ المذكورةُ بعدَه حالاً منه كسَمِعْتُ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يقول ، وإنْ كان نكرةً . . كانت الجملةُ صفةً كَمَا هنا ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ ؛ جَرْياً على القاعدة المشهورة عندهم : إنَّ الجُمَلَ إذا وَقَعَتْ بعد المعارف . . تكون حالاً ، وإنْ وَقَعَتْ بعد النكرات . . تكون صفةً ، وأمَّا عند الأخفش ومَنْ

---

(١) وفي تقرير الشيخ محمد حسن المكي : (قولُه : « لاَ يأذَنُ لحديثِه » لظَنِّه أَنَّ غَرَضَهُ مُجَرَّدُ إسماع أحاديثه إليَّ ، وليس مقصودُه تحقيقَ أحاديثِه مني ، فلمَّا قال له بُشَيْرٌ : « مالي لا أراك . . . » يعني : ليس مقصودي مُجَرَّدَ إسماع الأحاديث ، بل مقصودي تحقيق أحاديثي منك بأنها صحيحة أم لا ، فلمَّا قال بُشَيْر هٰكذا . . اعتذرَ إليه ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما في عدم إصغائه إليه في أول وهلة ، ثم قال له : « أمَّا إذا أردتَ التحقيقَ . . فاقرأها عليَّ أسمعها منك وأُبيِّنُها لك » ، فجَعَلَ يُحَدِّثُه ، فقال له ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما : « عُدْ لحديثِ كذا ، عُدْ لحديثِ كذا . . . » إلى آخر الحديث السابق ، فاندفع التعارض . اهـ

قال الشيخُ محمد زكريا الكاندهلوي : ولم يتعرض النووي لهٰذا التعارض ، وحاصل ما أجاب به الشيخ : أنه وَقَعَ الاختصارُ في سياق الحديث ، وحينئذٍ اندفاعُ التعارُضِ واضحٌ .

وأجاب في تقريرِه الآخرِ بتعدُّد القصّة حيث كَتَبَ : قولُه : « إنَّا كُنَّا مَرَّةً . . . » أي : مَرَّةً أُولى قبل ظُهورِ الكذب « إلاَّ ما نَعرِفُ » ، أمَّا أحاديثُك . . فلم أَعْرِفْها فلذلك لم أَكُنْ أستمع لها ، وهٰذه القصَّةُ غيرُ القصَّةِ الأُولى ، فلا تنافي) اهـ « الحل المفهم » (١/ ١٤ـ١٥) .

. . ٱبْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا ، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا ، فَلَمَّا رَكِبَ ٱلنَّاسُ ٱلصَّعْبَ وَٱلذَّلُولَ . . لَمْ نَأْخُذْ مِنَ ٱلنَّاسِ إِلاَّ مَا نَعْرِفُ . . . .

وَافَقَه . . فتكون الجملةُ في محلِّ النصب مفعولاً ثانياً لسَمِعَ ، ومذهبُ الجمهورِ هو الصحيحُ كما هو مُقَرَّرٌ في مَحَلِّه .

وأمَّا إذا دَخَلَتْ على ما يُسمع . . فإنها تَتَعَدَّى إلى واحدٍ فقط بلا خلاف ، كسَمِعْتُ القرآنَ ، وسَمِعْتُ الحديثَ ، وسمعتُ الكلامَ .

(ابْتَدَرَتْه أبصارُنا) أي : سَارَعَتْ وبَادَرَتْ إلى النَّظَرِ إليه أبصارُنا وأعينُنا محبَّةً لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعِشْقاً إلى سماعه (وأَصْغَيْنا) أي : اسْتَمَعْنا (إليه) أي : إلى حديثِه (بآذانِنا) وأسماعِنا ، قال القرطبيُّ : (أي : قَبِلْنا منه ، وأَخَذْنا عنه ، هـٰذا الذي قاله ابنُ عَبَّاسٍ يَشْهَدُ بصِحَّةِ ما تَأَوَّلْنا عليه قولَ ابن سيرين ؛ فإنَّ ابنَ عَبَّاسٍ كان في أول مَرَّةٍ يُحَدِّثُ عن الصحابة ويأخذُ عنهم ؛ لأنَّ سماعَه من رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قليلاً لِصِغَرِ سِنِّه ، فكان حالُه مع الصحابة كما قال ، فلمَّا تلاحق التابعون وحَدَّثُوا وظَهَرَ ما يُوجِبُ الرِّيبةَ . . لم يَأْخُذْ عنهم كما فَعَلَ مع بُشَيْرٍ العَدَوِيِّ) اهـ[1]

(فلمَّا رَكِبَ الناسُ الصَّعْبَ) أي : الجَمَلَ العَسِرَ الذي لا يُطِيعُ راكبَه ؛ أي : أَكْثَرُوا من رواية الأحاديثِ الموضوعةِ والضعيفةِ (و) رَكِبُوا الجَمَلَ (الذَّلُولَ) أي : الذي يُطِيعُ راكبَه ؛ أي : وأَكْثَرُوا من رواية الأحاديثِ الصحيحةِ ؛ أي : لمَّا أَكْثَرُوا من روايةِ كُلِّ ما سَمِعُوا من الأحاديث من غير تمييزٍ بين الصحيحة والضعيفة . . كُنَّا (لم نَأْخُذْ) ولم نَقْبَلْ (من الناس إلاَّ ما نَعْرِفُ) صِحَّتَه ونَقْلَه من النبي صلى الله عليه وسلم ؛ حِفْظاً لِلدِّين ، واحتياطاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخوفاً من اختلاط الأساطيرِ الباطلةِ والأقاويلِ المُخْتَلَقَةِ بحديثِ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وفيه دلالةٌ على أنه يَنْبَغِي للمُحَدِّث أن يَتَثَبَّتَ ويَسْتَيْقِنَ فيما يَرْوِيه من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم كما يَدُلُّ على ذلك قراءةُ[2] : ﴿يا أيها الذين آمنوا إن

---

(١) « المفهم » (١/ ١٢٤) .

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف . « النشر في القراءات العشر » (٢/ ٢٥١) .

(٦) بَابُ ٱخْتِيَارِ ٱلأَحَادِيثِ ٱلصَّحِيحَةِ وَتَلْخِيصِهَا وَطَرْحِ مَا سِوَاهَا مِنَ ٱلْكِتَابِ ٱلَّذِي ٱشْتَمَلَ عَلَيْهَا

[٢٢] حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو ٱلضَّبِّيُّ ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ ، . . . .

جاءكم فاسق بنبأ فتثبتوا﴾ ولا تَعمَلُوا بِخَبَرِه حتى تَتَيَقَّنُوا صِدْقَه .

قال القرطبيُّ : (قوله : « فلمَّا رَكِبَ الناسُ الصَّعْبَ والذَّلُولَ. . . » إلخ هـٰذا مَثَلٌ ، وأصلُه في الإبل ، ومعناه : أَنَّ الناسَ تَسَامَحُوا في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واجْتَرَؤُوا عليه فَتَحَدَّثُوا بالمَرْضِيِّ عنه الذي مَثَّلَه بالذَّلُول من الإبل ، وبالمُنْكَرِ منه المُمَثَّل بالصَّعْبِ من الإبل .

وقولُه : « لَمْ نَأْخُذْ من النَّاسِ إلاَّ ما نَعْرِفُ » أي : إلاَّ ما نَعْرِفُ ثِقَةَ نَقَلَتِهِ وصِحَّةَ مَخْرَجِه)[١] .

(٦) باب اختيار الأحاديث الصحيحة وتلخيصها وطرح ما سواها من الكتاب الذي اشتمل عليها

وبالسَّنَدِ المُتَّصِلِ قال المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ :

[٢٢] (**حَدَّثَنَا داودُ بنُ عَمْرٍو**) بن زهير بن عَمْرو بن جَمِيل بالجيم المفتوحة ، وقيل : بالحاء المهملة المضمومة (**الضَّبِّيُّ**) بفتح الضاد المعجمة بعدها باءٌ موحدة مشددة ، أبو سُلَيْمان البغدادي ، كذا نَسَبَه ابنُ سَعْدٍ والبَغَوِيُّ ، وقال الحاكم أبو أحمد : داودُ بن عَمْرو بن المُسَيَّب ، ويُقال : ابنُ زُهَيْر[٢] .

روى عن نافعِ بنِ عُمَر الجُمَحِيِّ وابنِ أبي الزِّناد وحَمَّادِ بنِ زَيْدٍ وغيرِهم ، ويروي عنه (م) حديثَيْنِ و(س) والفَضْلُ بنُ سَهْلٍ وابنُ نَاجِيَةَ والبَغَوِيُّ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من العاشرة ، مات سنة ثمانٍ وعشرين ومائتين .

قال : (**حَدَّثَنَا نافعُ بنُ عُمَرَ**) بنِ عبد الله بن جميل القُرشي الجُمَحِي المكي الحافظ .

روى عن ابنِ أبي مُلَيْكَةَ وسعيدِ بن أبي هندٍ وعبدِ الملك بن أبي محذورة وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) وابنُ المبارك وابنُ مهدي ووَكِيعٌ وخَلْقٌ ، وَثَّقَه أبو حاتم والنَّسائيُّ وابنُ مَعِينٍ .

---

(١) « المفهم » (١/ ١٢٤ـ١٢٥) .

(٢) « تهذيب الكمال » (٨/ ٤٢٥ـ٤٢٦) .

عَنِ ٱبْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ : كَتَبْتُ إِلَى ٱبْنِ عَبَّاسٍ أَسْأَلُهُ أَنْ يَكْتُبَ لِي كِتَاباً وَيُخْفِي عَنِّي ، فَقَالَ : وَلَدٌ نَاصِحٌ ، أَنَا أَخْتَارُ لَهُ ٱلْأُمُورَ ٱخْتِيَاراً وَأُخْفِي عَنْهُ ، . . . .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ ، من كبار السابعة ، مات سنة تسعٍ وستين ومائة .

(عن) عَبْد الله بن عُبَيْدِ الله ـ مصغّراً ـ (ابنِ أبي مُلَيْكَةَ) بضمّ الميم مصغراً : زُهَيْرِ بن عبد الله بن جُدْعان بن عَمْرو بن كَعْب بن سَعْد بن تَيْمِ بن مُرَّة التَّيْمي ، أبي بكر المكي ، تَوَلَّى القضاءَ والأَذَانَ لابن الزُّبَيْر رضي الله عنهم .

روى عن عائشةَ وأُمِّ سلمة وابنِ عبَّاسٍ ، وأَدْرَكَ ثلاثين من الصحابة ، ويروي عنه (ع) وابنهُ يحيى وعطاءٌ وعَمْرُو بنُ دينارٍ وغيرُهم ، وَثَّقَه أبو حاتم وأبو زُرْعة .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ فقيهٌ ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومائة .

(قال) ابنُ أبي مُلَيْكَةَ : (كَتَبْتُ) رسالةً أرسلتُها (إلى ابنِ عَبَّاسٍ) رضي الله تعالىٰ عنهما حالة كوني (أسألُه) أي : أسألُ ابنَ عَبَّاسٍ في تلك الرسالة (أَنْ يَكْتُبَ لي) أي : لأجلي من ديوان قضاء عليٍّ رضي الله عنه (كتاباً) جامعاً للقضاءِ الصحيحِ الواقعِ من عليٍّ ، وللأحاديثِ الصحيحةِ المأثورةِ عن النبي صلى الله عليه وسلم لا المُفْتَرياتِ عليهما (ويُخفِي عنِّي) أي : يَكْتُمُ عنِّي ولا يَكْتُب لي ما كان في ذلك الدِّيوان من الأحاديثِ الموضوعة والأَقْضيةِ المُفْتَراة من الشِّيَع علىٰ عليٍّ رضي الله عنه .

(فقال) ابنُ عَبَّاسٍ لمَنْ أرسلتُ إليه بالرسالة : أنا (ولدٌ ناصحٌ) له ؛ أي : أنا له كالولد الناصح لوالديه ؛ ففيه تشبيهٌ بليغٌ ، والنَّاصِحُ : مَنْ يُرِيدُ الخيرَ للغير ، ويُبْغِضُ الشرَّ له ، والنصيحةُ : إرادةُ الخيرِ للغير ، والخديعةُ : إرادةُ الشرِّ للغير من حيثُ لا يَعْلَمُ .

وفَسَّرَ النصيحةَ بقوله : (أنا أختارُ له) أي : لابن أبي مُلَيْكَة ، وأُلَخِّصُ له (الأُمُورَ) المجموعةَ في ذلك الديوان ؛ أي : أنا أختارُ له (اختياراً) وأُلَخِّصُ له تلخيصاً من الأمور المجموعة في ذلك الديوان من الأحاديث والأَقْضية ؛ أي : أختارُ له منها الأحاديثَ الصحيحةَ والأقضيةَ الحَقَّةَ لا المُفْتَرياتِ عليه ، وأُلَخِّصُها له في كتابٍ جامعٍ لها .

(وأُخفِي عنه) أي : عن ابنِ أبي مُلَيْكَة وأَسْتُر عنه ، وأَكْتُم ما كان في ذلك الديوان

. . . .

من الأحاديثِ الموضوعةِ والأَقْضيةِ المُفتراةِ ولا أكتبها إِليه نصيحةً له وطلباً للخيرِ له[1] .

قوله : (ويُخْفِي عنّي... وأُخْفِي عنه) قال النوويُّ : (اختلف العلماءُ في ضَبْطِه ، فقال القاضي عِيَاضٌ رحمه الله تعالىٰ[2] : ضَبَطْنا هٰذَيْنِ الحرفَيْنِ وهما : « ويُحْفِي عَنِّي ، وأُحْفِي عنه » بالحاء المهملة فيهما عن جميع شيوخنا إلاَّ عن أبي محمد الخُشَنِيِّ ؛ فإني قرأتُهما عليه بالخاء المعجمة ، قال : وكان أبو بَحْرٍ يحكي لنا عن شيخه القاضي أبي الوليد الكِنَاني[3] أَنَّ صوابه بالمعجمة .

قال القاضي عياضٌ : ويَظْهَرُ لي أَنَّ روايةَ الجماعةِ هي الصوابُ[4] ، وأَنَّ معنى « أُحْفِي » : أنقص ، من إِحْفاءِ الشوارب وهو جَزُّها ؛ أي : أَمسك عنّي من حديثك ولا تُكْثِر عليَّ)[5] .

وقال في « المشارق » (١/ ٢٠٩) : (ويكون الإِحفاءُ بمعنى الإِمساكِ من قولهم :

---

(١) قال الإمام ابن الصلاح : (وقوله : « أنا أختارُ له وأُخفي عنه » إخبارٌ منه بإجابته إلى ذلك ، وليس استنكاراً له في ضمن استفهام محذوفٍ حرفُه) . « صيانة صحيح مسلم » (ص١٢٣) .

(٢) « إكمال المعلم » (١/ ١٢١ـ١٢٢) ، و« مشارق الأنوار » (١/ ٢٠٩) .

(٣) هو العلاّمة أبو الوليد هشام بن أحمد الكِنَاني الأندلسي الطُّلَيْطِلي المعروف بالوَقَّشي .
قال القاضي عياض : كان غايةً في الضبط ، نَسَّابة ، له تنبيهات وردود ، وقال ابن بشكوال : أخبرنا عنه أبو بَحْر الأسدي ـ وهو سفيان بن العاص ـ وكان مختصّاً به ، وكان يُعظِّمه ويقدّمه ويَصِفُه بالاستبحار في العلوم ، توفي سنة تسع وثمانين وأربعمائة . « سير أعلام النبلاء » (١٩/ ١٣٤ و٥١٥) ، و« الصلة » (٢/ ٦٥٣ـ٦٥٤) ، و« معجم البلدان » (٥/ ٣٨١) .
والكِنَاني : بكسر الكاف ثم نون ، وقد تحرف في « مكمل إكمال الإكمال » للسنوسي (١/ ٢٢) إلى (الكتاني) ، وفي « إكمال المعلم » (١/ ١٢١) إلى (الكنَّاني) ، فليُصحح فيهما .

(٤) حكى الشيخُ ابنُ الصلاحِ الروايةَ التي ذكرها القاضي عياضٌ ورَجَّحها ، ثم قال : (وهٰذا تَكَلُّفٌ ليستْ فيه روايةٌ متصلةُ الإسناد نضطرُّ إلى قبوله ، والله أعلم) . « صيانة صحيح مسلم » (ص١٢٣ـ١٢٤) .

(٥) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٢ـ٨٣) .

سألني فحَفَوْتُه ؛ أي : مَنَعْتُه ، أي : أَمْسِكْ عنّي بعضَ ما معك ممّا لا أحتملُه .

وقد يكون الإحفاءُ أيضاً بمعنى الاستقصاء أو الإلحاح ، ويكون « عنّي » بمعنى « عَلَيَّ » أي : اسْتَقْصِ ما تُحَدِّثني به وانْخُلْه لي ، وجواب ابن عباس يَدُلُّ عليه) .

قلتُ[1] : والظاهرُ : أَنَّ (عَلَيَّ) في هـٰذا الوجه للتعليل وقد صرَّح بذلك في « الإكمال »[2] .

قال النوويُّ : (وذَكَرَ صاحبُ « مطالع الأنوار » قولَ القاضي ، ثم قال : وفي هـٰذا نَظَرٌ ، قال : وعندي أنه بمعنى المبالغة في البِرِّ به والنصيحةِ له من قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴾)[3] .

واختارَ الشيخُ أبو عَمْرو بنُ الصلاح رحمه الله تعالىٰ روايةَ الخاء المعجمة[4] ، قال النوويُّ : (وهـٰذا الذي اختاره من الخاء المعجمة هو الصحيحُ ، وهو الموجودُ في معظم الأصول الموجودة بهـٰذه البلاد ، والله أعلم)[5] .

قال ابنُ الصلاح : (ومعنى « ويُخْفِي عنّي » أي : يَكْتُم عنّي أشياءَ ولا يَكْتُبها إذا كان عليه فيها مقالٌ من الشِّيَعِ المختلفةِ وأهلِ الفتن ؛ فإنه إذا كَتَبَها . ظَهَرَتْ ، وإذا ظَهَرَتْ . . خُولِفَ فيها وحَصَلَ فيها قالَ وقِيلَ مع أنها ليستْ مما يَلْزَمُ بيانُها لابن أبي مُلَيْكَة ، وإنْ لَزِمَ . . فهو مُمْكِنٌ بالمُشافَهَةِ دون المكاتبة .

قال ابنُ الصلاح : وقولُه : « وَلَدٌ ناصحٌ » مُشْعِرٌ بما ذكَرْتُه ، والله أعلم)[6] .

(**قال**) ابنُ أبي مُلَيْكة : (**فَدَعَا**) أي : طَلَبَ ابنُ عَبَّاسٍ (**بِقَضَاءِ عَلِيٍّ**) أي : بإحضارِ ديوانٍ كُتِبَ فيه قضاءُ عليٍّ رضي الله عنه .

---

(١) القائل هو الإمام السنوسي في « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢٣) .
(٢) « إكمال المعلم » (١/ ١٢٢) .
(٣) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٢ـ٨٣) .
(٤) « صيانة صحيح مسلم » (ص١٢٣) .
(٥) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٣) .
(٦) « صيانة صحيح مسلم » (ص ١٢٣) .

فَجَعَلَ يَكْتُبُ مِنْهُ أَشْيَاءَ ، وَيَمُرُّ بِهِ ٱلشَّيْءُ فَيَقُولُ : وَٱللهِ مَا قَضَىٰ بِهَـٰذَا عَلِيٌّ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ ضَلَّ . . . .

(فـ)ـلمَّا أَحْضَرُوه (.. جَعَلَ) أي : شَرَعَ ابنُ عبَّاسٍ (يَكْتُبُ) أي : يَنْسَخُ وَيَنْقُلُ (منه) أي : من ذلك الديوان الذي جُمِعَ فيه قضاءُ عليٍّ رضي الله عنه (أَشياءَ) من الأحاديثِ الصحيحةِ والأَقْضيةِ الحَقَّةِ الصادقةِ (ويَمُرُّ به) أي : يَمُرُّ على ابن عباس في ذلك الديوان (الشَّيْءُ) من الأَقْضِيةِ المُفْتَراةِ على عليٍّ رضي الله عنه (فيقولُ : واللهِ) أي : أقسمتُ باللهِ الذي أَنْزَلَ لنا الكتابَ الكريمَ وشَرَعَ لنا الشَّرْعَ القَويمَ (ما قَضَى) وحَكَمَ (بهـٰذا) القضاءِ الذي هو الضلالُ المبينُ والغَيُّ المُسْتَبِينُ (عَلِيٌّ) بنُ أبي طالبٍ ، وهو فاعلُ قَضَى (إلاَّ أَنْ يكونَ) عليٌّ رضي الله عنه قد (ضَلَّ) وأخطأَ وخَرَجَ عن الشرع القَوِيم .

قال النوويُّ : (ومعنى هـٰذا الكلام : ما يَقْضِي بهـٰذا القضاءِ إلاَّ ضَالٌّ ، ولا يَقْضِي به عَلِيٌّ إلاَّ أنْ يُعْرَفَ أنه ضَلَّ ، وقد عُلِمَ أنه لم يَضِلَّ فيُعلم أنه لم يَقْضِ به ، والله أعلم)[(١)] .

وعبارةُ السنوسي : (قولُه : « إلاَّ أنْ يكونَ ضَلَّ » أي : لـٰكنه قد عُلِمَ أَنَّ عَلِيّاً رضي الله عنه لم يَضِلَّ ، فإذاً عُلِمَ أنه لم يَقْضِ به ، ويحتملُ أنْ يكونَ ضَلَّ بمعنى : أَخْطَأَ أو نَسِيَ ، وهو بعيدٌ ؛ إذْ لم يُؤْلَفْ من عليٍّ رضي الله عنه الخطأُ ولا النسيانُ في مِثْلِ هـٰذا) اهـ[(٢)]

ورجالُ هـٰذا الأَثَرِ ـ أعني أَثَرَ ابنِ عَبَّاسٍ ـ كُلُّهم مكيّون إلاَّ واحداً منهم ، وهو داودُ بنُ عَمْرٍو الضَّبِّيُّ ؛ فإنه بغداديٌّ ، وهـٰذا السند من ثُلاثياته في الأَثَر ؛ لأنه ليس له

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٣) .

(٢) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢٣) ، وقال القاضي عياض : (وقولُه : « ما قَضَى بهـٰذا عَلِيٌّ إلاَّ أن يكونَ ضَلَّ » المعنى : أنه لا يَقضِي به إلاَّ ضالٌّ ، وعَلِيٌّ غيرُ ضالّ ، فلا يصِحُّ أن يكون قَضَى به ، لا أنه حَكَمَ بضلالِه إنْ صَحَّ أنه قَضَى به ، أو يكون الضلالُ هنا بمعنى الخطإ كما قال : ﴿ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ أي : المخطئين ، وقيل : من الناسين) . « إكمال المعلم » (١/ ١٢٢ـ١٢٣) .

[٢٣] حَدَّثَنَا عَمْرٌو ٱلنَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ....

ثلاثياتٌ في الأحاديثِ المرفوعةِ ، بل أَعْلَى ما فيها الرُّباعيات كما مَرَّ .

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ في هـٰذا الأثَرِ المتابعةَ فقال :

[٢٣] (**حَدَّثَنَا عَمْرُو**) بن محمد بن بُكَيْر بن سابور بمهملة (**النَّاقِدُ**) بالقاف والدال المهملة ، أبو عثمان البغداديُّ نزيلُ الرقَّة ، الحافظ .

روى عن هُشَيْمٍ وابنِ عُيَيْنَةَ وحاتمِ بنِ إسماعيل ومُعْتَمِرٍ وغيرِهم ، ويروي عنه (خ م د س) والفِرْيابِيُّ والبَغَوِيُّ ، قال أبو حاتم : ثقةٌ مأمونٌ[1] .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ وَهِمَ في حديث ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين .

قال : (**حَدَّثَنَا سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ**) بن ميمون الهلالي أبو محمد الأعور الكوفي ، أحدُ الأئمَّة الأعلام ، من الطبقة الثامنة ، مات سنة ثمانٍ وتسعين ومائة في رجب .

(**عن هشامِ بنِ حُجَيرٍ**) بمهملة ثم جيم مصغراً ، المكيِّ .

روى عن طاوسٍ ومالك بن أبي عامر الأصبحي ، ويروي عنه (خ م س) وابنُ جُرَيْجٍ وابنُ عُيَيْنَةَ ، وَثَّقَه العِجْلِيُّ ، وقال أحمدُ : ليس بالقَوِيّ .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ له أوهامٌ ، من السادسة ، وقد تقدَّم البسطُ في ترجمته .

(**عن طاوسٍ**) بن كَيْسان اليَمَانِيِّ أبي عبد الرحمن الحِمْيَرِيِّ .

روى عن أبي هريرة وعائشة وابن عباس ، ويروي عنه (ع) ومجاهدٌ والزُّهْرِيُّ وأبو الزُّبَيْر وهشامُ بنُ حُجَيْرٍ .

قال في « التقريب » : ثقةٌ فقيهٌ ، من الثالثة ، مات سنة ستٍّ ومائة كما مَرَّ .

---

(١) « الجرح والتعديل » (٦/ ٢٦٢) الترجمة (١٤٥١) ، وفيه : (ثقة أمين وصدوق) .

قَالَ : أُتِيَ ٱبْنُ عَبَّاسٍ بِكِتَابٍ فِيهِ قَضَاءُ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللهُ عَنْهُ فَمَحَاهُ إِلاَّ قَدْرَ . . وَأَشَارَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِذِرَاعِهِ .

[٢٤] حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ٱلْحُلْوَانِيُّ ، . . . .

(قال) طاوسٌ : (أُتِيَ ابنُ عَبَّاسٍ) رضي الله تعالىٰ عنهما ، بالبناء للمجهول ، (بكتابٍ) أي : بديوانٍ مجموعٍ (فيه قَضَاءُ عَلِيٍّ رضي الله عنه) أي : ما قَضَى عليُّ بنُ أبي طالبٍ في زمن خلافته (فمَحَاهُ) ابنُ عَبَّاسٍ ؛ أي : مَسَحَ ابنُ عَبَّاسٍ وأَزَالَ ما في الكتاب من الأَقْضِيةِ المُفتراةِ على عليٍّ رضي الله عنه (إِلاَّ قَدْرَ) منصوبٌ غَيْرُ مُنَوَّنٍ ؛ لنِيَّةِ المضافِ إِليه ؛ أي : مَحَى من ذلك الكتابِ إِلاَّ قَدْرَ ذراعٍ من اليد ، وهو شِبْران تقريباً ، وهو من أطراف الأصابع إلى المِرْفَق (وأشارَ سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ) أي : ولم يَذْكُرْ سفيانُ المضافَ إِليه المحذوفَ في قوله : (إِلاَّ قَدْرَ) ولكنْ أشارَ إِليه (بذِرَاعِهِ) أي : بذراعِ يدِه ؛ أي : لم يَذْكُرْه بلسانِه ، بل أشارَ إلى ذراعه حين قال : (إِلاَّ قَدْرَ) .

وعبارةُ السنوسي هنا : (قولُه : « إِلاَّ قَدْرَ » هو منصوبٌ غيرُ مُنَوَّنٍ مضافٌ إلى محذوفٍ فَسَّرَه سفيانُ بإِشارتِه إِلى ذِراعِهِ ، والمعنى : محاه إِلاَّ قَدْرَ ذراعٍ)[١] .

قال النوويُّ : (والظاهرُ : أَنَّ هـٰذا الكتابَ كان درجاً مستطيلاً ، والله أعلم) اهـ[٢]

وغَرَضُ المؤلِّفِ بسَوْقِ هـٰذا السَّنَدِ : بيانُ متابعة طاوسٍ لابن أبي مُلَيْكَة في رواية هـٰذا الأَثَرِ عن ابن عباس ، ولكنْ في السند الأول عُلُوٌّ ، وفي هـٰذا نُزُولٌ ؛ لأنه من رباعياته ، ورجالُه فيهم : بغداديٌّ ، ثم كوفيٌّ ، ثم مكيٌّ ، ثم يَمَانِيٌّ .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ لأَثَرِ ابنِ عَبَّاسٍ بأَثَرِ أبي إِسحاق السَّبِيعيِّ فقال :

[٢٤] (حَدَّثَنَا حَسَنُ بنُ عَلِيٍّ) بن محمد الهُذَلي نسبة إِلى هُذيل بن مُدْرِكة، أبو عليّ الخَلاَّلُ (الحُلْوَانِيُّ) بضمّ الحاء المهملة وسكون اللام ، الريحانيُّ المكيُّ الحافظُ .

روى عن عبد الصمد وعبد الرزّاق ووَكِيع وأبي معاوية وخَلْق ، ويروي عنه (خ م د ت ق) ومحمد بن إسحاق السرّاج .

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢٣) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٣) .

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا ٱبْنُ إِدْرِيسَ ، عَنِ ٱلْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ . . . .

قال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ ، له تصانيف ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين .

قال : (حَدَّثَنَا يحيى بنُ آدمَ) بنِ سُلَيمان الأموي مولاهم ، أبو زكريا الكوفي ، أحدُ الأئمَّة الأعلام .

روى عن فِطْر بن خليفة ومالك بن مِغْوَلٍ وعيسى بن طَهْمان وإسرائيل وطائفةٍ ، ويروي عنه (ع) وأحمدُ وإسحاقُ وعليُّ بنُ المَدِيني ويحيى بنُ مَعِينٍ وخَلْقٌ .

قال في «التقريب»: ثقةٌ حافظٌ فاضلٌ ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثلاث ومائتين .

قال : (حَدَّثَنَا) عبدُ اللهِ (بنُ إدريسَ) بن يَزِيد بن عبد الرحمن الأَوْدِيُّ ـ بسكون الواو ـ أبو محمد الكوفيُّ ، أحد الأئمَّة الأعلام .

روى عن أبيه وعَمِّه داودَ وسُهَيْلِ بنِ أبي صالحٍ وخَلْقٍ ، ويروي عنه (ع) وأحمدُ وإسحاقُ وابنُ مَعِينٍ وعبدُ اللهِ بنُ أبي شَيْبَةَ وخَلْقٌ ، قال ابنُ مَعِين : ثقةٌ في كُلِّ شيء .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ فقيهٌ عابدٌ ، من الثامنة ، وقال أبو حاتم : ثقةٌ حُجَّةٌ إمامٌ من أئمَّة المسلمين .

ومن كلامِه : عَجِبْتُ ممَّنْ يَنْقَطِعُ إلى رجلٍ ويَدَعُ أنْ يَنْقَطِعَ إلى مَنْ له السماواتُ والأرضُ .

مات سنة اثنتين وتسعين ومائة وله بِضْعٌ وسبعون سنة[1] .

(عن) سُلَيْمانَ بنِ مِهْران أبي مُحَمَّدٍ التابعيِّ (الأعمشِ) الكوفيِّ ، تقدَّم البسطُ في ترجمته في مبحث أقسام الرواة فراجعْها إنْ شئتَ .

(عن أبي إسحاقَ) السَّبيعيِّ عَمْرِو بنِ عبد الله التابعيِّ الكوفيِّ ، تقدّمتْ ترجمتُه أيضاً آنفاً .

---

(١) وقال الإمام النوويُّ في ترجمته : (المُتَّفق على إمامته وجلالته وإتقانه وفضيلته ووَرَعه وعبادته ، رُوِينا عنه أنه قال لبنتهِ حين بَكَتْ عند حضور موته : لا تبكي ؛ فقد خَتَمْتُ القرآنَ في هذا البيت أربعة آلاف ختمة . قال أحمد بن حنبل : كان ابنُ إدريس نسيجَ وَحْدِه) . « شرح مسلم » (١/ ٧٩) .

قَالَ : لَمَّا أَحْدَثُوا تِلْكَ ٱلْأَشْيَاءَ بَعْدَ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللهُ عَنْهُ . . قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ : قَاتَلَهُمُ ٱللهُ ، أَيَّ عِلْمٍ أَفْسَدُوا؟! . . . .

وهـٰذا السَّنَدُ من خُماسياته ، ومن لطائفه : أَنَّ فيه رواية تابعيٍّ عن تابعيٍّ ، وهما : الأعمشُ وأبو إسحاق ، وأَنَّ رجالَه كُلَّهم كوفيون إلاَّ الحُلْوانيَّ فإنه مكيٌّ ، وغَرَضُه بسَوْقِ هـٰذا الأثَرِ : الاستشهادُ لأثَرِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما كما مَرَّ آنفاً .

(قال) أبو إسحاق : (لمَّا أَحْدَثُوا) أي : لمَّا أَحْدَثَت الروافِضُ والشِّيعةُ واخْتَلَقوا مِن عندِ أنفسهم (تلك الأشياءَ) المُفْتَرَاةَ على عليٍّ رضي الله عنه من الأحاديثِ الموضوعةِ والأَقْضيةِ الباطلةِ والأقاويلِ الزائغةِ (بَعْدَ) وفاةِ (عَلِي) بنِ أبي طالب (رضي الله عنه . . قال رجلٌ من أصحابِ عَلِيٍّ) أي : ممَّنْ صَاحَبَ علياً في حياتهِ ولاَزَمَهُ وعَرَفَ أَقْضِيَتَه الحَقَّةَ وأحاديثَه الصحيحةَ ، ولم أَرَ مَنْ عَيَّنَ ذلك الرجلَ ، والله أعلم : (قَاتَلَهُمُ اللهُ) تعالىٰ ؛ أي : لَعَنَ اللهُ سبحانه وتعالى الروافضَ والشِّيعةَ ، وبَاعَدَهُمْ عن رحمتهِ ؛ جزاءً لهم على ما فعلوه من إفسادِ أَقْضيةِ عليٍّ وأحاديثهِ بما خَلَطُوه فيها من الأَقْضيةِ المُفْتراةِ عليه والأحاديثِ الموضوعةِ المنسوبةِ إليه ، فإنهم (أَيَّ عِلْمٍ) أَيْ : كاملَ عِلْمٍ وقضاءً صحيحاً (أَفْسَدُوا) بما خَلَطُوا به من الأَقاويلِ المُخْتَلَقةِ والرواياتِ الموضوعةِ .

و(أيَّ) هنا وصفيَّةٌ تَدُلُّ على الكمال ، أُضِيفَتْ إلى موصوفها ؛ أيْ : علماً كاملاً صادقاً صحيحاً حقّاً أفسدوه بما خَلَطُوا به من الأباطيلِ المفتراةِ على عليٍّ رضي الله عنه .

قال النوويُّ : (فأشارَ بقوله : « أيَّ عِلْمٍ أَفْسَدُوا » إلى ما أَدْخَلَتْهُ الروافضُ والشِّيعةُ في عِلْمِ عليٍّ رضي الله عنه وحديثِهِ ، وتَقَوَّلُوه عليه من الأباطيل ، وأضافوه إليه من الرواياتِ والأقاويلِ المفتعلة والمُخْتَلَقة ، وخَلَطُوه بالحقِّ فلم يَتَمَيَّزْ ما هو صحيحٌ عنه ممَّا اخْتَلَقُوه .

قولُه : « قَاتَلَهُمُ اللهُ » قال القاضي عِيَاضٌ : معناه : لَعَنَهُم اللهُ ، وقيل : بَاعَدَهُم ، وقيل : قَاتَلَهُم ، قال : وهـٰؤلاء اسْتَوْجَبُوا عنده ذلك لشَنَاعَةِ ما أَتَوْه ، كما فَعَلَه كثيرٌ منهم وتَخَطَّوْا إلى الكُفْرِ بقولهم ، وإلا . . فَلَعْنَةُ المسلمِ غيرُ جائزةٍ) اهـ[1] ،

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (١/ ٨٣)، وبعضه من كلام القاضي عياض في «إكمال المعلم» (١/ ١٢٢)،=

[٢٥] حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ - يَعْنِي ٱبْنَ عَيَّاشٍ - . . . .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ ثانياً لأَثَرِ ابن عَبَّاسٍ بأَثَرِ المغيرة بنِ مِقْسَمٍ فقال :

[٢٥] (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ خَشْرَمٍ) - بمعجمتين الثانية ساكنة والأُولى مفتوحة بزِنَةِ جَعْفَرٍ - ابن عبد الرحمن بن عطاء بن هلال المَرْوَزِيُّ أبو الحَسَن الحافظ ، وهو ابنُ أُخْت بِشْر بن الحارث الحافي(١) رحمهما الله تعالىٰ .

روى عن الفَضْلِ بنِ موسى وابنِ عُيَيْنة وهُشَيْمٍ وأبي بكرِ بنِ عَيَّاشٍ وغيرِهم ، ويروي عنه (م ت س) وابنُ خُزَيْمة ومحمدُ بنُ يوسف الفِرَبْرِيُّ وأُمَمٌ .

قال في «التقريب» : ثقةٌ ، من صغار العاشرة ، مات سنة سبعٍ وخمسين ومائتين .

قال : (أخبرنا أبو بكرٍ - يعني ابنَ عَيَّاشٍ -) أي : يَعْنِي ويَقْصِدُ شيخي عَلِيُّ بنُ خَشْرمٍ بأبي بكرٍ حين قال لنا : (أخبرنا أبو بكر) : أبا بكرٍ المنسوبَ إِلى عَيَّاش بن سالم ، وأَتَى بالعناية ؛ إشارةً إِلى أَنَّ هـٰذه النِّسْبَةَ لم يَسْمَعْها من شَيْخِه عليِّ بنِ خَشْرَمٍ ، بل هي مما زادَ مِنْ عند نفسه ؛ إِيضاحاً للراوي وَتَوَرُّعاً من الكذب على شيخه بِنِسْبَةٍ ما لم يَقُلْه إِليه ؛ لأنه لو أَسْقَطَ العنايةَ وقال : (أخبرنا أبو بكرِ بنُ عَيَّاش) . . لأَوْهَمَ أنها ممَّا سَمِعَه من شيخه مع أَنَّ الأمرَ ليس كذلك .

وفائدةُ العنايةِ ثلاثةٌ : الإشارةُ إِلى أَنَّ هـٰذه النِّسبة ليستْ من كلام شيخه ، وإِيضاحُ الراوي ، والتورُّعُ من الكذب على شيخه ، وهـٰكذا يقال فيما إِذا فَصَلَ بـ(هُوَ) .

واختُلف في اسم أبي بكر بن عَيَّاشٍ ، فقيل : اسمهُ مُحَمَّدُ بنُ عَيَّاش بن سالم الكوفيُّ الأَسَدِيُّ مولاهم ، الحَنَّاط - بمهملة - المُقْرِىء ، أحدُ الأئمَّة الأعلام ، وقيل : عبد الله بن عَيَّاش ، وقيل : سالم ، وقيل : شُعْبة ، وقيل : رُؤْبة ، وقيل : مسلم ، وقيل : خِداش ، وقيل : مُطَرِّف ، وقيل : حَمَّاد ، وقيل : حَبِيب ، والصحيحُ ما قاله المُحَقِّقون : إِنَّ اسمَه كنيتُه ، لا اسمَ له غيرها .

= وانظر « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢٣) ، ومنه زيادة : (وتَخطَّوا إلى الكفر بقولهم) على نقل الإمام النووي عن القاضي عياض .

(١) في « تهذيب الكمال » (٢٠/ ٤٢١) : (ابن عمّ بِشْر الحافي ، وقيل : ابن أخته) .

قَالَ : سَمِعْتُ ٱلْمُغِيرَةَ يَقُولُ : لَمْ يَكُنْ يَصْدُقُ . . . .

قال النوويُّ : (ورُوِّينا عن ابنهِ إبراهيمَ قال : قال لي أبي : إنَّ أباكَ لم يأْتِ فاحشةً قَطُّ ، وإنه يختم القرآنَ منذ ثلاثين سنة كُلَّ يوم مَرَّةً .

ورُوِّينا عنه أنه قال لابنه : يا بُنَيَّ ؛ إيَّاكَ أَنْ تَعْصِيَ اللهَ تعالىٰ في هٰذه الغُرْفة ؛ فإني خَتَمْتُ فيها اثنيْ عشَرَ ألفَ ختمة .

ورُوِّينا عنه أنه قال لِبنْتِهِ عند موته وقد بَكَتْ : يا بُنَيَّةُ لا تَبْكِي ، أتخافين أن يُعَذِّبَني اللهُ تعالىٰ وقد خَتَمْتُ في هٰذه الزاوية أربعةً وعشرينَ ألفَ ختمة؟!) اهـ[1]

روى أبو بكرِ بنُ عَيَّاشٍ عن حُصَيْن بن عبد الرحمن وأبي حَصِين عثمان بن عاصم وأبي إسحاق السَّبيعي وغيرهم ، ويروي عنه (خ مق د ت س ق) والثَّوْرِيُّ وابنُ المبارك ويحيى بنُ آدمَ وأحمدُ ـ وقال : ثقةٌ ربما غَلِطَ ـ وخَلْقٌ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ عابدٌ إلاَّ أنه لمَّا كَبِرَ . . ساءَ حِفْظُه ، وكتابُه صحيحٌ ، من السادسة ، مات سنة أربعٍ وتسعين ومائة وقد قارب المئةَ .

(قال : سمعتُ المغيرةَ) بنَ مِقْسم ـ بكسر الميم وسكون القاف ـ الضَّبِّيَّ مولاهم ، أبا هشامٍ الكوفيَّ الفقيهَ الأعمى .

روى عن إبراهيمَ النَّخَعِيِّ والشَّعْبِيِّ ومُجاهِدٍ وسِمَاكِ بنِ حَرْبٍ وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) وشُعْبَةُ والثَّوْرِيُّ وزائدةُ وغيرُهم ، وَثَّقَه العِجْلِيُّ وابنُ مَعِين .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ مُتقِنٌ إلاَّ أنه كان يُدَلِّسُ ولاسِيَّما عن إبراهيم ، من السادسة ، مات سنة ستٍّ وثلاثين ومائة على الصحيح .

وغَرَضُ المؤلِّفِ بسَوْقِ هٰذا الأثَرِ : الاستشهادُ لأثَرِ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما ، وهٰذا السَّنَدُ من ثُلاثياته في الأثر ، ورجالُه مَرْوَزِيٌّ وكوفيان .

أي : سمعتُ المغيرةَ حالةَ كَوْنِه (يقولُ : لم يَكُنْ يَصْدُقُ) أي : لم يَقُلْ أَحَدٌ

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/٧٩) ، وقال الإمام النووي عقب هٰذه الأخبار : (ولا ينبغي لِمُطَالِعِه أنْ يُنكِرَ هٰذه الأحرفَ في أحوالِ هٰؤلاء الذين تُستنزل الرحمة بِذِكْرِهم مستطيلاً لها ، فذلك من علامة عدم فلاحِه إنْ دام عليه ، واللهُ يوفِّقنا لطاعتِهِ بفضله ومِنَّتِهِ) .

عَلىٰ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللهُ عَنْهُ فِي ٱلْحَدِيثِ عَنْهُ إِلاَّ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ ٱللهِ بْنِ مَسْعُودٍ . . .

(عَلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه) بن أبي طالب (في) روايةِ (الحديثِ) ونَقْلِه (عنه) أي : عن علي كلاماً صادقاً (إلاَّ) شخصاً كان (من أصحاب عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ) رضي الله عنه وملازميه وحَمَلَةِ حديثِهِ ؛ فإنهم يَرْوُون عن عليٍّ بن أبي طالبٍ حديثاً صحيحاً ، وغيرُهم يَكْذِبونَ عليه .

قال النوويُّ : (وقولهُ : « يَصْدُقُ » ضُبِطَ على وجهين :

أحدهما : بفتحِ الياءِ وإسكانِ الصاد وضَمِّ الدال .

والثاني : بضمِّ الياء وفتحِ الصادِ والدالِ المُشَدَّدة)[1] .

وقولُه : (إلاَّ مِنْ أصحابِ عبد الله) ضَبَطُوا (مِنْ) على وجهين :

أحدهما : أنها لبيان الجنس الذي هو الفاعلُ المحذوفُ .

والثاني : أنها زائدةٌ في الفاعل .

والمعنى على الأول : لم يَصْدُقْ أحَدٌ على عليٍّ إلاَّ مَنْ كان مِنْ أصحابِ عبدِ الله ، وعلى الثاني : لم يَصْدُقْ على عليٍّ إلاَّ أصحابُ عبدِ الله[2] .

قال النوويُّ : (وخلاصةُ فِقْهِ هٰذه الآثار : أنه لا يُقْبَلُ روايةُ المجهول ، وأنه يَجِبُ الاحتياطُ في نَقْلِ الحديثِ وأَخْذِه عمَّنْ رواه ، فلا يُقْبَلُ إلاَّ مِنْ أهلِه ، وأنه لا ينبغي أنْ يُرْوَى عن الضعفاء)[3] ، وأنه يَجِبُ على الراوي أن يُنقي الحديثَ الصحيحَ من الضعيف ، إذا رواه من الكتابِ المختلطةِ أحاديثُه على مَنْ عَرَفَ التمييزَ بينها وصَلُحَ له .

* * *

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٣ـ٨٤) .

(٢) انظر « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٣) .

(٣) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٤) .

(٧) بَابُ بَيَانِ أَنَّ ٱلإِسْنَادَ مِنَ ٱلدِّينِ ، وَأَنَّ ٱلرِّوَايَةَ لاَ تَكُونُ إِلاَّ عَنِ ٱلثِّقَاتِ ، وَأَنَّ جَرْحَ ٱلرُّوَاةِ بِمَا هُوَ فِيهِمْ جَائِزٌ ، بَلْ وَاجِبٌ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ ٱلْغِيبَةِ ٱلْمُحَرَّمَةِ ، بَلْ مِنَ ٱلذَّبِّ عَنِ ٱلشَّرِيعَةِ ٱلْمُكَرَّمَةِ

---

(٧) باب بيان أن ٱلإسناد من ٱلدين ، وأن ٱلرواية لا تكون إلا عن ٱلثقات ، وأن جرح ٱلرواة بما هو فيهم جائز ، بل واجب ، وأنه ليس من ٱلغيبة ٱلمحرمة ، بل من ٱلذّب عن ٱلشريعة ٱلمكرمة

(بابُ بيانِ أنَّ الإِسْنَادَ) أي : رَفْعَ الحديثِ إلى قائله (مِنْ) حِفْظِ (الدِّينِ) والشَّريعةِ .

وعبارةُ « المفهم » هنا (١/ ١٢١ ـ١٢٢) : « أَنَّ الإسنادَ من الدِّينِ » أي : من أُصولِه ؛ لأنَّه لمَّا كان مرجعُ الدِّينِ إلى الكتاب والسنةِ ، والسُّنَّةُ لا تُؤخَذُ عن كُلِّ أَحدٍ . . تعيَّنَ النَّظَرُ في حالِ النَّقَلَةِ واتِّصالِ روايتِهم ، ولولا ذلك . . لاختَلَطَ الصادقُ بالكاذب ، والحقُّ بالباطل ، ولمَّا وَجَبَ الفَرْقُ بينهما . . وَجَبَ النَّظَرُ في الأسانيد ، وهـٰذا الذي قاله ابنُ المبارك قد قاله أنسُ بنُ مالك وأبو هريرة ونافعٌ مولى ابن عُمَرَ وغيرُهم ، وهو أمرٌ واضحُ الوجوبِ لا يُخْتَلَفُ فيه .

وقال عقبةُ بنُ نافعٍ لبَنِيه : يا بَنِيَّ ؛ لا تَقبَلُوا الحديثَ إلاَّ من ثِقَةٍ .

وقال ابنُ مَعِين : كان فيما أوصى به صُهَيْبٌ بَنِيه أَنْ قال : يا بَنِيَّ ؛ لا تَقْبَلُوا الحديثَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلاَّ من ثِقة .

وقال ابنُ عَوْنٍ : لا تأخذوا العِلْمَ إلاَّ ممن يُشْهَدُ له بالطلب .

وقال سُلَيْمان بنُ موسى : لا يُؤْخَذُ العِلْمُ من صَحَفِيٍّ[١] ـ وهو مَنْ يُخطىء في قراءة الصحيفة ، ومَنْ يَعْتَمِدُ في رواياته على الصُّحُف دون الرجال[٢] .

---

(١) قال ابن هشام اللخمي : (ويقولون لمن يقتبسُ من الصُّحف : صُحُفي ، والصوابُ عند النحويين البصريين أن ينسب إلى واحدة الصُّحُف ، وهي صَحِيفة ، فيُقال : صَحَفيٌّ بفتحتين) . « المدخل إلى تقويم اللسان » (ص١٤٦) ، و« تدريب الراوي » (٢/ ٢٠٨) .

(٢) وقال الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٧/ ١١٤) في ترجمة (عبد الرحمن بن عَمْرو الأوزاعي) المتوفى سنة سبع وخمسين ومائة ، ما نصُّه : (قال الوليد بن مسلم : كان الأوزاعيُّ يقول : كان هـٰذا العلم كريماً ، يتلقاه الرجالُ بينهم ، فلمَّا دَخَلَ في الكُتُب . . . دَخَلَ فيه غيرُ أهلِهِ . =

. . . .

وقال أيضاً : قلتُ لطاوسٍ : إنَّ فُلاناً حَدَّثَني بكذا وكذا ، فقال : إنْ كان مَلِيّاً[1] . . فخُذْ عنه) اهـ

(وأَنَّ الروايةَ) أي : وبيانِ أَنَّ روايةَ الحديثِ ونَقْلَه **(لا تكونُ إلاَّ عن الثِّقاتِ)** المُتْقِنين ، جَمْعُ ثِقة ، وهو عَدْلٌ موثوقٌ به في عِلْمِه وعَمَلِه .

(وأَنَّ جَرْحَ الرُّواة) أي : وبيانِ أَنَّ جَرْحَ رُواةِ الحديث وتَعْيِيبَهم وتنقيصَهم **(بما)** أي : بِشَيْءٍ **(هو)** أي : ذلك الشيءُ موجودٌ **(فيهم)** أي : في أولئك الرُّواة من العيوب التي تُوجِبُ رَدَّ حديثِهم وعدمَ قبولِه كالوَضْعِ والكَذِبِ وسُوءِ الحِفْظ وكثرةِ الخطإ والغَفْلَةِ وقِلَّةِ الدِّيانة ، مما هو معلومٌ عندهم .

= وروى مثلَها ابنُ المبارك عن الأوزاعي .

ولا رَيْبَ أَنَّ الأَخْذَ من الصُّحُف وبالإجازة يَقَعُ فيه خَلَلٌ ، ولاسِيَّما في ذلك العصر ، حيثُ لم يكن بعدُ نَقْطٌ ولا شَكْلٌ ، فتَتَصَحَّفُ الكلمةُ بما يُحيل المعنى ، ولا يَقَعُ مثلُ ذلك في الأَخْذِ من أفواهِ الرجال ، وكذلك التحديثُ من الحفظ يَقَعُ فيه الوهم ، بخلاف الرواية من كتابٍ مُحَرَّر) .

وقد عَقَدَ الخطيبُ البغداديُّ في كتاب « الفقيه والمتفقّه » (٢/ ١٩٣) باباً في اختيارِ الفقهاء الذين يُتعلَّم منهم ، وذكر فيه أنه ينبغي للمُتعلِّم أن يكون قد أَخَذَ فِقْهَهُ من أفواهِ العُلماء لا مِنَ الصُّحُف ، ثم ذكر الأخبار الواردة في التحذيرِ من الأَخْذِ عن الصُّحُف وتَرْكِ التلقي بالمشافهة ، فمنها : عن سُليمان بن موسى قال : (لا تقرؤوا القرآن على المصحَفين ، ولا تأخذوا العِلْمَ من الصَّحَفيين) .

وعن ثَوْر بن يَزيد قال : (لا يُفتي الناسَ الصَّحَفِيُّون) .

وقال أبو زُرْعة : (لا يُفتي الناسَ صَحَفِيٌّ ، ولا يُقرِئُهم مصحفي) .

وفي هـٰذا المعنى نَظَمَ الحافظُ محمد بن محمد بن حسن التميمي الداري الشُّمُنِّي المتوفى سنة (٨٢١) بيتَين لطيفَيْن ، أوردهما الحافظُ السخاويُّ في « الضوء اللامع » (٩/ ٧٥) في ترجمته ، وهما :

مَـنْ يَـأْخُـذِ العِلْـمَ عـن شيـخٍ مُشَـافَهَـةً ... يَكُنْ من الزَّيْفِ والتصحيفِ في حَرَمِ
ومَـنْ يَكُـنْ آخِـذاً للعِلْـمِ مِـن صُحُـفٍ ... فعِلْمُـهُ عنـدَ أهـلِ العِلْـمِ كـالعَـدَمِ

(١) يعني : ثِقَةً ضابطاً مُتْقِناً يُوثَق بدينِهِ ومعرفتِهِ ، ويُعْتَمَدُ عليه كما يُعتمد على معاملة المَلِيّ بالمال ثقةً بذمّته . « شرح صحيح مسلم » للنووي (١/ ٨٥) .

[٢٦] حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ ٱلرَّبِيعِ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، . . . .

وقولُه : (جائزٌ) خبرُ أَنَّ ؛ أي : حلالٌ لا حَرَامٌ ، وإِنْ صَدَقَ عليه اسمُ الغِيبة التي هي : ذِكْرُ أخيه بما يَكْرَهُ ؛ أي : أَنَّ بيانَ عيوبِهم لِيَحْترِزَ الناسُ عن حديثهم ـ لا بقَصْدِ تنقيصِهم وتعييبِهم وفضيحتِهم بين الناس ـ حلالٌ جائزٌ لا حَرَامٌ ، (بل) هو (واجبٌ) أي : بَلْ بيانُ ما فيهم من أسباب الجَرْحِ بالقَصْدِ المذكورِ واجبٌ مُتحتِّمٌ على مَنْ عَرَفَ حالَهم (و) بيانِ (أَنَّه) أي : أَنَّ جَرْحَهم وبيانَ ما فيهم من العيوب (ليس من) نوع (الغِيبةِ المُحَرَّمةِ) أي : الممنوعةِ بنَصِّ الكتابِ والسُّنَّةِ ، (بل) ذلك الجَرْحُ وبيانُ ما فيهم من العيوب (من) نوع (الذَّبِّ) والدَّفْعِ لِمَنْ يلعبُ بالشريعة ويُرِيدُ إِفسادَها بخَلْطِ ما ليس منها فيها (عن الشريعةِ المُكَرَّمَةِ) والسُّنَّةِ المُطَهَّرةِ ، والمِلَّةِ المحفوظةِ برعاية الله سبحانه وتعالىٰ إِلىٰ يوم القيامة .

وهٰذه الترجمةُ الطويلةُ ـ وهي ترجمة الإِمام النووي(١) وترجمة الإِمام السَّنُوسي(٢) ـ مركبةٌ من أربعة أجزاء ، لكُلٍّ منها يُطلب دليلٌ من كلام المؤلِّف رحمه الله سبحانه وتعالىٰ .

قال المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ :

[٢٦] (حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ ٱلرَّبِيعِ)ـ بفتح الراء مُكبَّراً ـ البَجَلِيُّ أبو عليّ الكوفي البُورَانِيُّ ـ بضم الموحدة ـ الحَصَّارُ الخَشَّابُ .

روى عن مهدي بن ميمون وأبي الأحوص وأبي عَوَانة وحَمَّادِ بنِ زَيْدٍ وغيرِهم ، ويروي عنه (خ م د) وعثمان الدارميُّ وعليُّ البَغَوِيُّ و(ت س) بواسطة وغيرُهم .

قال في «التقريب»: ثقةٌ ، من العاشرة ، مات سنة عشرين أو إِحدىٰ وعشرين ومائة .

قال : (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) بن دِرْهَم الأَزْدِي الجَهْضَمِيُّ أبو إِسماعيل البصريُّ .

قال في « التقريب » : قيل : إِنه كان ضريراً ، ولعلَّه طَرَأَ عليه ؛ لأنه صَحَّ أنه كان يكتب ، ثقةٌ ثَبْتٌ فقيهٌ ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسعٍ وسبعين ومائة ، وله إِحدىٰ وثمانون سنة ، يروي عنه (ع) .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٤) .
(٢) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢٣) .

عَنْ أَيُّوبَ وَهِشَامٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، ....

(عن أيوبَ) بنِ أبي تَمِيمة كَيسان السَّخْتِياني العَنَزِيِّ البصريِّ الفقيه ، أحدِ الأئمَّة الأعلام .

روى عن عَمْرو بن سَلِمة وأبي عثمان النَّهْدِيِّ والحَسَنِ البصريِّ وخَلْقٍ ، ويروي عنه (ع) وابنُ سيرين ـ وهو من شيوخه ـ والسُّفْيَانَانِ والحَمَّادانِ وغيرُهم ، قال ابنُ عُلَيَّة : كُنَّا نقولُ : عنده ألفا حديثٍ .

قال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ حُجَّةٌ من كبار الفقهاء العُبَّاد ، من الخامسة ، مات سنة إِحدىٰ وثلاثين ومائة .

(وهشامٍ) أي : ابنِ حَسَّان بالجرِّ معطوف على (أيوبَ) أي : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ زيدٍ عن أيوبَ وهشامٍ كليهما ؛ أي : وعن هشام بنِ حسَّانَ الأزدي القُرْدُوسي ـ بضمِّ القاف وسكون الراء وضم الدال المهملة نسبة إلى القَراديس بَطْنٍ من الأزد ، نَزَلُوا البصرة كما في « اللباب » (٣/ ٢٤) ـ أبي عبد الله البصريِّ ، أَحَدِ الأئمَّة الأعلام .

روى عن حفصة ومحمد وأنس أبناء سيرين والحَسَنِ البصريِّ وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) وعكرمةُ بنُ عَمَّارٍ وشُعْبةُ وزائدةُ وغيرُهم .

قال في « التقريب » : ثقةٌ ، من أَثْبَتِ الناسِ في ابن سيرين ، وفي روايتِهِ عن الحسن وعطاء مَقَالٌ ؛ لأنه قيل : كان يُرسل عنهما ، من السادسة ، مات سنة سبع أو ثمانٍ وأربعين ومائة .

وفائدةُ هٰذه المقارنةِ : بيانُ كثرة طُرُقه ؛ لأنَّ الراوِيَيْنِ ثقتان ، يَصْلُحُ تَفَرُّدُ كُلٍّ منهما بالرواية .

كلاهما رويا (عن مُحَمَّدٍ) هو ابنُ سيرين الأنصاري مولاهم ، أبو بكرٍ البصريُّ ، أَحَدُ الأعلام ، إمامُ وقته .

روى عن مولاه أنسٍ وزيدِ بنِ ثابتٍ وعمرانَ بنِ حُصَيْنٍ وأبي هريرة وطائفةٍ من كبار التابعين ، ويروي عنه (ع) والشَّعْبِيُّ وثابتٌ وقتادةُ وأيوبُ وغيرُهم .

قال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ عابدٌ ، من الثالثة ، مات سنة عشرٍ ومائة .

وهٰذا الإسنادُ من رباعياته ، كُلُّهم بصريون إلاَّ حَسَنَ بنَ الرَّبِيع ؛ فإنه كوفي .

وَحَدَّثَنَا فُضَيْلٌ عَنْ هِشَامٍ ، قَالَ : وَحَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ حُسَيْنٍ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ . . . .

وقال حَسَنُ بنُ الرَّبيع : (وحَدَّثَنَا) أيضاً (فُضَيْلُ) بنُ عِيَاضٍ (عن هشامٍ) بنِ حَسَّان القُرْدُوسي ، عن محمد بن سِيرين ، كما حَدَّثَنَا عنه حَمَّادُ بنُ زيدٍ عن محمد بن سِيرين ، فهو معطوفٌ علىٰ قوله : (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ) .

و(قال) الحَسَنُ بنُ الرَّبيع ـ وفي بعض النُّسَخ إسقاطُ (قال) ـ : (وحَدَّثَنَا مَخْلَدُ بنُ حُسَيْنٍ عن هشامٍ عن مُحَمَّدِ بنِ سِيرينَ) كَمَا حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ عن هشامٍ عن مُحَمَّدٍ ، فهو معطوفٌ أيضاً على (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ) ، فجملةُ مَنْ رَوىٰ عن هشامٍ ثلاثةٌ : حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ ، وفُضَيْلُ بنُ عِيَاضٍ ، ومَخْلَدُ بنُ حُسَيْنٍ ، وأمَّا أيوبُ : فلم يَرْوِ عنه إلاَّ حَمَّادُ بنُ زَيْد .

وأمَّا فُضَيْلٌ : فهو ابنُ عِيَاض بن مسعود بن بِشْر التميمي اليَرْبُوعي ، أبو عليّ الخُراساني ، أصلُه من خراسان ، وسكن مكة ، الزاهدُ المشهورُ ، شيخُ الحَرَم ، وأحدُ أئمَّة الهُدى والسُّنَّة .

روى عن منصورٍ والأعمشِ وسُلَيمان التَّيْمِيِّ ، ويروي عنه (خ م د ت س) والسُّفْيانانِ وابنُ المباركِ وخلائق .

قال ابنُ المبارك : ما رأيتُ أَوْرَعَ من فُضَيل بن عِياض ، وقال النَّسائيُّ : ثقةٌ مأمونٌ ، وقال ابنُ سَعْد : كان ثقةً فاضلاً نبيلاً عابداً وَرِعاً كثيرَ الحديث .

ومِنْ كلامِه : مَنْ خاف اللهَ . . لم يَضُرَّه أَحَدٌ ، ومَنْ خافَ غيرَ اللهِ . . لم يَنْفَعْه أَحَدٌ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ عابدٌ إمامٌ ، من الثامنة ، مات بمكة سنة سبعٍ وثمانين ومائة ، وله ثمانون سنة .

وأمَّا مَخْلَدٌ ـ بفتح الميم واللام وسكون الخاء المعجمة بينهنّ ـ : فهو ابنُ الحُسَيْنِ ـ بالضمّ مصغراً ـ الأزديُّ المُهَلَّبِيُّ أبو محمد البصري .

روى عن الأوزاعيّ وابنِ جُرَيْجٍ وهشام بنِ حَسَّانَ وغيرِهم ، ويروي عنه (مق س) وابنُ المبارك وأبو إسحاق الفزاري ـ وهما من أقرانه ـ والوليدُ بنُ مسلمٍ وطائفةٌ ، وَثَّقَه العِجْلِيُّ .

قَالَ : إِنَّ هَـٰذَا ٱلْعِلْمَ دِينٌ ، فَٱنْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ .

[٢٧] حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ ٱلصَّبَّاحِ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ ، . . .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ فاضلٌ ، من كبار التاسعة ، مات سنة إحدى وتسعين ومائة .

(قال) محمدُ بنُ سِيرين : (إِنَّ هـٰذا العِلْمَ) الحاضرَ بيننا ، يعني علمَ الحديثِ روايةً (دِينٌ) أي : مَأْخَذُ دِينِ الإسلامِ وحُجَجُه ودلائلُه وبراهينُه ومُستنبطُه (فانْظُرُوا) وابْحَثُوا (عَمَّنْ تَأْخُذونَ دِينَكُمْ) أي : فابْحَثُوا عن أحوال مَنْ تأخذون أدِلَّةَ دِينِكم وحُجَجَه منه هل هو ثقةٌ أم لا ؟ فإنْ كان ثقةً . . فخُذُوا عنه ، وإلاَّ . . فاطْرَحُوه وارْمُوه بالجدار واجعلوه وراءكم ظِهْرِيّاً ؛ لأنَّ هـٰذا الدِّينَ أمانةٌ ، والأمانةُ إنما تُؤْخَذُ من أهلها .

وغَرَضُ المؤلِّفِ بذِكْر هـٰذا الأثَرِ : الاستدلالُ على أَنَّ الروايةَ لا تكون إلاَّ من الثِّقات[1] .

ثم ذَكَرَ المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعةَ في أثرِ ابنِ سيرين فقال :

[٢٧] (حَدَّثَنا أبو جعفرٍ مُحَمَّدُ بنُ الصَّباحِ) الدُّولابيُّ مولداً ، الرازيُّ مسكناً ، ثم البغداديُّ البَزَّاز ، صاحبُ السُّنَن .

روى عن شَرِيك وأبي الأحوص وابن المبارك وهُشَيْم وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) وأحمدُ وابنُ مَعِين ، ووَثَّقَه هو والعِجْلِيُّ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ ، من العاشرة ، مات سنة سبعٍ وعشرين ومائتين .

قال : (حَدَّثَنا إسماعيلُ بنُ زكرياءَ) بن مُرَّة الخُلْقَاني ـ بضمّ الخاء المعجمة وفتح القاف بعد اللام الساكنة وآخره نون ، نسبة إلى بيع الخُلْقان جَمْع خَلَق من الثياب

---

(١) وهـٰذا الأثر أخرجه الترمذي في آخر كتاب الشمائل (ص١٩٨) حديث رقم (٣٩٧) عن محمد بن علي بن الحَسَن بن شَقِيق ، عن النَّضر بن شُمَيْل ، عن ابن عَوْن ، عن ابن سيرين بلفظ : (هـٰذا الحديثُ دِينٌ ، فانظروا عَمَّنْ تأخذون دِينكم) .

عَنْ عَاصِمٍ ٱلْأَحْوَلِ ، عَنِ ٱبْنِ سِيرِينَ قَالَ : لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ ٱلْإِسْنَادِ ، . . .

وغيرها كما في « الأنساب » (٥/ ١٧٩) ـ الأسدي الكوفي أبو زياد ، لَقَبُه : شَقُوصا بفتح المعجمة وضم القاف الخفيفة وبالمهملة .

روى عن عاصم الأحول ومحمد بن سُوقة وعُبَيْد الله بن عُمر ، ويروي عنه (ع) ومحمد بن الصبَّاح وأبو الرَّبيعِ الزَّهْراني ، وقال أحمد : ما به بأس .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ يُخْطِىءُ قليلاً ، من الثامنة ، مات سنة أربع وتسعين ومائة ، وقيل : قبلها .

(عن عاصمٍ) بنِ سُلَيْمانَ (الأحولِ) أبي عبد الرحمن البصري التميمي مولاهم ، الحافظ .

روى عن أنس وعبد الله بن سَرْجِس والشَّعْبي وأبي عثمان النَّهْدِيّ وخَلْقٍ ، ويروي عنه (ع) وقتادة وحَمَّاد بن زَيْد وإسماعيل بن زكرياء وغيرُهم ، قال ابنُ المَدِيني : له نحو مئةٍ وخمسين حديثاً ، وَوَثَّقه ابنُ مَعِين وأبو زُرْعة ، قال أحمدُ : ثقةٌ من الحُفَّاظ .

وقال ابنُ سَعْد : مات سنة إحدى أو اثنتين وأربعين ومائة .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من الرابعة ، لم يَتَكَلَّمْ فيه إلا القطَّان ، وكأنه بسبب دخوله في الولاية .

(عن) محمدِ (ابنِ سيرين) الأنصاري مولاهم ، الحافظ البصري ، تقدَّمت ترجمتُه آنفاً .

وهـٰذا السَّنَدُ من رباعياته ، وفيه روايةُ بغدادي عن كوفي عن بصري عن بصري ، ومن لطائفه : أَنَّ فيه روايةَ تابعيٍّ عن تابعي ، وبصريٍّ عن بصري ، وغَرَضُه بسَوْقِ هـٰذا السند : بيانُ متابعة عاصمٍ الأحول لهشامٍ وأيوبَ في رواية هـٰذا الأَثَرِ عن محمد بن سيرين ، وأمَّا تكرار مَتْنِه : فلِمَا في الروايةِ الثانية من المخالفة للرواية الأُولى في مُعْظَم الألفاظ ، فلا اعتراضَ على المؤلِّف في تكرار هـٰذا الأَثَرِ مَتْناً وسَنَداً ؛ لأنه كان لغَرَض .

(قال) مُحَمَّدُ بنُ سيرين : (لم يكونوا) أي : لم يَكُن السَّلَفُ الصالحُ من الصحابة والتابعين (يسألون) ويَبْحَثُون (عن الإِسنادِ) أي : عن إِسنادِ الحديثِ

فَلَمَّا وَقَعَتِ ٱلْفِتْنَةُ . . قَالُوا : سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ ، فَيُنْظَرُ إِلَىٰ أَهْلِ ٱلسُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ ، وَيُنْظَرُ إِلَىٰ أَهْلِ ٱلْبِدَعِ ....

ويُفَتِّشُون عن رجالهِ ورُواتِه هل هم من الثقات أم من الضعفاء؟ فيقبلون الحديثَ عَمَّن رواه ، ولا يقولون له : مَنْ رواه لك؟ حتى كَثُرَت البدعةُ وانتشر أهلُها من الروافضِ والشِّيعةِ ومن المُرْجئة والقَدَرِيَّة .

وعبارةُ القرطبي هنا : (قولُه : « لم يَكُونُوا يَسْأَلُون عن الإِسْنَادِ » يعني بذلك : مَنْ أَدْرَكَ من الصحابةِ وكُبراءِ التابعين .

أمَّا الصحابةُ : فلا فَرْقَ بين إِسنادِهم وإِرسالِهم ؛ إِذِ الكُلُّ عُدُولٌ على مذهب أهل الحقّ ، كما أوضحناه في الأُصول ، وكذلك كُلُّ مَنْ خالَفَ في قَبُولِ مراسيلِ غيرِ الصحابةِ . . وَافَقَ على قبول مراسيل الصحابة .

وأمَّا كُبَراءُ التابعين ومُتَقَدِّمُوهم : فالظاهرُ مِنْ حالهم أنهم يُحَدِّثُون عن الصحابة إِذا أرسلوا . . فتُقْبَلُ مراسيلُهم ، ولا ينبغي أنْ يُخْتَلَفَ فيها ؛ لأنَّ المسكوت عنه صحابيٌّ ، وهم عُدُولٌ ، وهـٰؤلاء التابعون هُمْ كعُرْوةَ بنِ الزُّبَيْرِ وسعيدِ بنِ المُسَيَّب ونافعٍ مولى ابنِ عُمَرَ ومحمدِ بنِ سيرين وغيرِهم ممَّنْ هو في طبقتهم .

وأمَّا مَنْ تأَخَّرَ عنهم ممَّن حَدَّثَ عن مُتأخِّري الصحابة وعن التابعين . . فذلك مَحَلُّ الخلاف ، والصوابُ : قبولُ المراسيلِ إِذا كان المُرْسِلُ مشهورَ المَذْهَبِ في الجَرْح والتعديل ، وكان لا يُحَدِّثُ إِلاَّ عن العُدُولِ كما أوضحناه في الأُصول) اهـ[1]

(فلَمَّا وَقَعَتِ الفتنةُ) وانتشرت البدعةُ وكَثُرَ أهلُها (. . قالوا) أي : السَّلَفُ الصالحُ مِنْ أهلِ السُّنَّة لكُلِّ مَنْ يروي لهم الحديثَ : (سَمُّوا لنا رِجَالَكُمْ) أي : اذْكُرُوا لنا أسماءَ رِجالِكم الذين حَدَّثُوكم هـٰذا الحديثَ وأخذتموه منهم ؛ لنَعْرِفَ هل هم من الثِّقاتِ فنأخذَ حديثَهم؟ أو من الضُّعفاءِ فلا نَغْتَرَّ بحديثِهم ؟ وهـٰذا معنى قوله : (فيُنْظَرُ إلى) أنهم مِنْ (أهلِ السُّنَّةِ) والجماعةِ (فيُؤْخَذُ) ويُقْبَلُ حينئذٍ (حديثُهم) ويُعْمَلُ به ، (ويُنْظَرُ إلى) أَنَّهم مِنْ (أهلِ البِدَعِ) والضَّلالةِ من الروافضِ والشِّيعةِ ، جَمْعُ بِدْعَةٍ ،

---

(١) « المفهم » (١/١٢٢) .

فَلاَ يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ .

[٢٨] حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ٱلْحَنْظَلِيُّ ،

وهي لُغةً : كُلُّ ما ابْتُدِعَ واخْتُرِعَ على غيرِ مثالٍ سابق ، واصطلاحاً : كُلُّ ما اسْتُحْدِثَ بعد النبيِّ صلى الله عليه وسلم وبعد الخلفاءِ الراشدين في أمورِ الدِّين ، ممَّا لا يَنْطَبقُ عليه قواعدُ الشَّرْعِ وأدِلَّته ، (فـ)ـإنْ كانوا من أهل البدَعِ والخُرافات فـ(ـلا يُؤْخَذُ حديثُهم) أي : لاَ يُقْبَلُ منهم ولا يُعْمَلُ به في حُكْمٍ من الأحكام الشرعية ؛ لأنهم ليسوا من أهل الحديث ، لعدم أمانتهم وثِقَتِهم فيما حَدَّثُوه[١] .

وعبارةُ « المفهم » هنا (١/ ١٢٢ـ١٢٣) : (قوله : « فلمَّا وَقَعَتِ الفتنةُ . . قالوا : سَمُّوا لنا رِجالَكم » هـٰذه الفتنةُ يعني بها ـ واللهُ أعلمُ ـ فتنةَ قَتْلِ عثمان وفتنةَ خُروجِ الخَوارِجِ على عليٍّ ومعاوية ؛ فإنهم كَفَّرُوهما حتى استحلُّوا الدماءَ والأموالَ ، وقد اختُلف في تكفير هـٰؤلاء ، ولا يُشَكُّ في أَنَّ مَنْ كَفَّرَهم . . لم يَقْبَلْ حديثَهم ، ومَنْ لم يُكَفِّرْهم . . اختلفوا في قبول حديثِهم ، كما بيَّنّاه فيما تقدَّم .

فيعني بذلك ـ والله أعلمـ ـ أَنَّ قَتَلَةَ عُثمان والخوارجَ لمَّا كانوا فُسَّاقاً قَطْعاً واخْتَلَطَتْ أخبارُهم بأخبارِ مَنْ لم يكن منهم . . وَجَبَ أَنْ يُبْحَثَ عن أخبارِهم فتُرَدّ ، وعن أخبارِ غيرِهم ممَّنْ ليس منهم فتُقبل ، ثم يجري الحُكْمُ من غيرهم من أهل البدَعِ كذلك ، ولا يَظُنُّ أحدٌ له فَهْمٌ أنه يعني بـ(الفتنة) فتنة عليّ وعائشة ومعاوية ؛ إذْ لا يَصِحُّ أن يُقال في أَحَدٍ منهم : مُبْتَدِعٌ ولا فاسقٌ ، بل كُلٌّ منهم مُجْتَهِدٌ عَمِلَ على حَسَبِ ظَنِّه ، وهُمْ في ذلك على ما أجمع عليه المسلمون في المجتهدين من القاعدة المعلومة ، وهي : أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مأجورٌ غيرُ مأثوم ، على ما مَهَّدْناه في الأصول)اهـ

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ لأَثَرِ ابنِ سيرين بأَثَرِ طاوسٍ رحمهما الله تعالىٰ فقال :

[٢٨] (حَدَّثَنَا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ) بنِ مَخْلَدٍ[٢] (الحَنْظَلِيُّ) أبو يعقوب بن رَاهُويَه[٣]

---

(١) انظر « إكمال المعلم » (١/ ١٢٥) .

(٢) مَخْلَد : بفتح الميم ، وسكون الخاء المعجمة ، وفتح اللام ، وبعدها دالٌ مهملة .

(٣) رَاهَوَيْهْ : بفتح الراء وبعد الألف هاء ساكنة ، ثم واو مفتوحة وبعدها ياء مثنّاة من تحتها ساكنة=

أَخْبَرَنَا عِيسَى ـ وَهُوَ ٱبْنُ يُونُسَ ـ . . . .

المَرْوَزِيّ ، الإمام الفقيه الحافظ عالِمُ خُراسان ، واشْتَهَرَ بـ(ابن رَاهُوْيَه) ومعناه : المولودُ في الطريق ؛ لأنَّ أباه وُلِدَ في طريق مكة .

قال الخَفَّافُ : أَمْلَى علينا أَحدَ عَشَرَ أَلفَ حديثٍ من حِفْظه ، ثم قرأها ـ يعني من كتابه ـ فما زَادَ ولا نَقَصَ .

روى عن مُعْتَمِرِ بنِ سُلَيْمان والدَّرَاوَرْدِيِّ وابنِ عُيَيْنَةَ وغيرِهم من أهل الحِجاز والشام والعراق وخُراسان ، ويروي عنه (خ م د ت س) ، وقال النَّسائيُّ : ثقةٌ مأمونٌ أحدُ الأئمَّةِ الأعلام ، وقال أحمدُ : لا أعلمُ لإسحاقَ نظيراً ، إسحاقُ عندنا من أئمَّة المسلمين ، وإذا حَدَّثَك أبو يعقوب أميرُ المؤمنين . . فتَمَسَّكْ به .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ مجتهدٌ قَرِينُ أحمد ابن حنبل ، ذَكَرَ أبو داود أنه تَغَيَّرَ قبل موته بيسير ، مات سنة ثمانٍ وثلاثين ومائتين ، وله سبعٌ وسبعون سنة .

قال إسحاقُ بنُ إبراهيم : (أخبرنا عيسى) بلا ذِكْر نِسْبَتِه ، ثم قال الإمامُ مسلمٌ المؤلِّفُ : (وهو) أي : عيسى الذي أَخْبَرَ لنا عنه إسحاقُ هو : عيسى (ابنُ يونسَ) ابنِ أبي إسحاق السَّبِيعي بفتح المهملة وكسر الموحدة أخو إسرائيل أبو عَمْرٍو الكوفيُّ ، أحدُ الأئمَّة الأعلام .

= وبعدها هاء ساكنة ، لَقَبُ أبيه أبي الحَسَن إبراهيم ، وإنما لُقِّبَ بذلك لأنه وُلِدَ في طريق مكة ، والطريقُ بالفارسية (راه) ، و(ويه) معناه : وُجِدَ ، فكأنه وُجِدَ في الطريق .

وقيل فيه أيضاً : « راهُويه » بضمّ الهاء وسكون الواوِ وفتح الياء .

وقال إسحاق المذكور ـ يعني ابنَ راهويه ـ : قال لي عبدُ اللهِ بنُ طاهر أميرُ خراسان : لِمَ قيل لك ابن راهويه ؟ وما معنى هـٰذا ؟ وهل تكرهُ أن يُقال لك هـٰذا ؟ قلتُ : اعْلَمْ أيُّها الأميرُ : أنَّ أبي وُلِدَ في الطريق فقالت المراوزةُ : (راهويه) لأنه وُلِدَ في الطريق ، وكان أبي يَكْرَهُ هـٰذا ، وأمَّا أنا فلستُ أكرهُ ذلك . « وفيات الأعيان » (١/ ٢٠٠) .

وقال الإمام النووي في ترجمة (أبي عُبَيْد بن حربويه) ما يلي : (وحَرْبَوَيْه : بحاء مهملة مفتوحة ، ثم راء ساكنة ، ثم باء موحدة ثم واو مفتوحتين ، ثم ياء ساكنة ، ثم هاء ، ويُقال بضمّ الباء مع إسكان الواو وفتح الياء . ويجري هـٰذان الوجهان في كُلّ نظائره كسيبويه وراهويه ونفطويه وعمرويه ، فالأولُ مذهبُ النحويين وأهلِ الأدب ، والثاني مذهبُ المحدِّثين) . « تهذيب الأسماء واللغات » (٢/ ٢٥٨) .

أَتَى المؤلِّفُ بـ(هُوَ) إشعاراً بأَنَّ هـٰذه النِّسْبَةَ لم يَسْمَعْها من شيخِه إسحاقَ ، بل إنما أَتَى بها من عند نفسِه إيضاحاً للراوي ، وتَوَرُّعاً من الكذب على شيخه ، كما مَرَّ في مبحث (يعني) .

روى عيسى عن أبيه وأخيه إسرائيل ، وإسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ وخَلْقٍ ، ويروي عنه (ع) وحَمَّادُ بنُ سلمة ـ وهو أكبرُ منه ـ وابنُ وَهْبٍ وابنُ المَدِيني وعليُّ بنُ حُجْر ، وَثَّقَه أبو حاتم ، وقال ابنُ المَدِيني : بخ بخ ثقةٌ مأمونٌ .

جاء يوماً إلى ابن عُيَيْنة فقال : مرحباً بالفقيهِ ابنِ الفقيه ابنِ الفقيه .

وقال في « التقريب » : ثقة مأمونٌ ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وتسعين ومائة ، وقيل : سنة سبعٍ وثمانين ومائة .

قال : (حَدَّثَنَا) عبدُ الرحمنِ بنُ عَمْرٍو (**الأوزاعيُّ**) أبو عَمْرٍو الشاميُّ ، الإمام العلم الفقيه ، قال النوويُّ : (إمامُ أهلِ الشام في زمانه بلا مُدافعة ولا مُخالفة ، كان يسكن دمشق خارج باب الفراديس ـ بالفاء أخت القاف ـ ثم تَحَوَّلَ إلى بيروت فسَكَنَها مُرابطاً إلى أن مات بها .

وقد انعقد الإجماعُ على إمامتِه وجلالتِه وعُلُوِّ مرتبته وكمالِ فضيلته ، وأقاويلُ السلف كثيرةٌ مشهورةٌ في وَرَعِه وزُهْدِه وعبادتِه ، وقيامِه بالحقّ ، وكثرةِ حديثِه وفِقْهِه وفصاحتِه واتّباعه للسُّنَّة ، وإجلالِ أعيان أئمّة زمانه من جميع الأقطارِ له ، واعترافِهم بمَزِيَّتِه ، ورُوِّينا من غيرِ وَجْهٍ أنه أفتى في سبعين ألفَ مسألة .

رَوَى عن كبار التابعين عطاءٍ وابنِ سيرين وقتادةَ ونافعٍ وخَلْقٍ ، ويروي عنه « ع » ويحيى بنُ أبي كثيرٍ وقتادةُ والزُّهريُّ وهُمْ من مشايخه ، وهُمْ من التابعين وليس هو من التابعين ، وهـٰذا من رواية الأكابر عن الأصاغر) اهـ[1]

وقال في « التقريب » : ثقةٌ جليلٌ ، من السابعة ، وقال ابنُ سَعْد : كان ثقةً مأموناً فاضلاً ، كثيرَ الحديثِ والعلمِ والفِقْه ، وقال إسحاقُ : إذا اجتمعَ الأوزاعيُّ والثوريُّ ومالكٌ على الأمْرِ . فهو سُنَّة . مات في الحَمَّام سنة سبع وخمسين ومائة .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٥) .

عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَىٰ قَالَ : لَقِيتُ طَاوُوساً فَقُلْتُ : حَدَّثَنِي فُلَانٌ كَيْتَ وَكَيْتَ ، قَالَ : إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيّاً . . . .

قال النوويُّ : (واختَلَفُوا في الأوْزاع التي نُسِبَ إليها ، فقيل : بَطْنٌ مِن حِمْيَر ، وقيل : قريةٌ كانتْ عند باب الفراديس من دمشق ، وقيل : من أَوْزَاعِ القبائل ؛ أي : فِرَقِهم وبقايا مجتمعة من قبائل شتَّى .

وقال أبو زُرْعة الدمشقيُّ : كان اسمُ الأوزاعيِّ عبدَ العزيزِ فسَمَّى نفسَه عبدَ الرحمن ، وكان ينزل الأوزاعَ فغَلَبَ عليه ذلك ، وقال مُحَمَّدُ بنُ سَعْد : الأوزاع بَطْنٌ من هَمْدان ، والأوزاعيُّ من أنفسهم ، والله أعلم) اهـ[١]

(عن سُلَيْمَانَ بنِ موسى) الأموي أبي أيوب الدمشقي الأَشْدَق ، أحدِ الأئمَّة .

روى عن جابرٍ مرسلاً وطاوسٍ وعطاءٍ وكُرَيْبٍ وغيرِهم ، ويروي عنه (مق عم) وابنُ جُرَيْجٍ والأوزاعيُّ وخَلْقٌ .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ فقيهٌ ، في حديثه بعض لين وخَلَّط قبل موته بقليل ، من الخامسة ، وقال ابنُ سَعْدٍ : مات سنة تسع عشرة ومائة .

(قال) سُلَيْمانُ : (لَقِيتُ) أنا ورأيتُ (طاوساً) هو ابنُ كَيْسان اليمانيُّ الحِمْيَرِيُّ مولاهم الفارسي من الثالثة ، مات سنة ستٍّ ومائة ، (فقلتُ) لطاوسٍ : (حَدَّثَني فلانٌ) كنايةً عن رجلٍ مُبْهَمٍ (كَيْتَ وكَيْتَ) اسمٌ مُبْهَمٌ بمعنى كذا وكذا في محلِّ النصبِ مفعولٌ ثانٍ لحدثني مبنيٌّ على فتح الجزأين ؛ لتركبه تركيب خمسة عشر ، (وهما بفتحِ التاء وكسرِها لُغتان نَقَلَهما الجوهريُّ في « صحاحه » عن أبي عبيدة)[٢]

(قال) لي طاوسٌ : (إِنْ كان صَاحِبُكَ) أي : راويك ومُحَدِّثُك الذي حَدَّثَكَ الحديثَ (مَلِيّاً)[٣] أي : غَنِيّاً في الحديث ، قال النوويُّ : (يعني ثقةً ضابطاً مُتْقِناً ،

---

(١) المصدر السابق .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٥) .

(٣) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ : (والمَلِيءُ بالهمز : مأخوذٌ من المَلاء ، يُقال : مَلُؤَ الرجلُ بضمّ اللام ؛ أي : صارَ مليئاً ، وقال الكرماني : المَلِيُّ كالغَنِيِّ لفظاً ومعنىً ، فاقتضى=

. . فَخُذْ عَنْهُ .

[٢٩] وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ٱللهِ بْنُ عَبْدِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلدَّارِمِيُّ ، أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ ـ يَعْنِي ٱبْنَ مُحَمَّدٍ ٱلدِّمَشْقِيَّ ـ . . . .

يُوثَقُ بدينِهِ ومعرفتهِ ، ويُعْتَمَدُ عليه في الحديث كما يُعْتَمَدُ على المَلِيِّ بالمال في معاملتهِ على ما في الذِّمَّةِ ثقةً بذِمَّتِه)[1] (. . فخُذْ عنه) أي : فاقْبَلْ منه حديثَه وارْوِ عنه ؛ لأنه كان من أهل الحديث ومِنْ حَمَلَتِه فيُرْوَىٰ عنه ، وإلا . . فَارْمِ حديثَه وراءَك ظِهْرِيّاً .

وغَرَضُ المؤلِّفِ بسَوْقِ هـٰذا الأثَرِ : الاستشهادُ به لأثَرِ ابنِ سيرين الذي اسْتَدَلَّ به أولاً ، وهـٰذا السَّنَدُ من خُماسياته ، ومن لطائفه : أَنَّ فيه روايةَ مروزي ، عن كوفي ، عن شامي ، عن دمشقي ، عن يماني ، ورجالُه كُلُّهم ثقاتٌ ، إلاَّ سُلَيْمان بن موسى ، فإنه صَدُوق .

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعةَ في أثَرِ طاوسٍ فقال :

[٢٩] (وَحَدَّثنا عبدُ الله بنُ عبدِ الرحمنِ) بنِ الفَضْلِ بنِ مِهْران أو بَهْرَام (الدَّارِمِيُّ) نسبة إلىٰ دارم بن مالك بن حنظلة أحدِ أجداده ، أبو محمد السمرقندي الحافظ ، أحد الأئمة الأعلام ، وصاحب « المسند » و« التفسير » و« الجامع » .

روىٰ عن يَزيد بن هارون ، ومروان بن محمد الدمشقي ، ويعلىٰ بن عبيد ، وجعفر بن عون وجماعةٍ ، ويروي عنه (م د ت) والبخاريُّ في غير الصحيح ، إمام أهل زمانه .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ فاضلٌ مُتقِنٌ ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمس وخمسين ومائتين ، وله أربع وسبعون سنة .

قال : (أخبرنا مروان) قال الإمامُ مسلمٌ : (يعني) أي : يَقْصِدُ شيخي عبدُ الله حين قال لنا : (أخبرنا مروانُ) مروانَ (بنَ مُحَمَّدِ) بنِ حَسَّان (الدمشقيَّ) الطَّاطَري بمهملتين مفتوحتين ـ قال الطبراني : كُلُّ مَنْ يبيعُ الكرابيسَ بدمشق . . يُقال له : الطَّاطَري ـ أبو بكرٍ الأسدي .

= أنه بغير همز ، وليس كذلك ؛ فقد قال الخطّابيُّ : إنه في الأصل بالهمز ، ومَنْ رواه بتَرْكِها . . فقد سَهَّلَه) . « فتح الباري » (٤/ ٤٦٥) .

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٥) .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ ٱلْعَزِيزِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَىٰ قَالَ : قُلْتُ لِطَاوُسٍ : إِنَّ فُلَانَاً حَدَّثَنِي بِكَذَا وَكَذَا ، قَالَ : إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيّاً . . فَخُذْ عَنْهُ .

روىٰ عن سعيد بنِ عبد العزيز ومالكٍ والليث وسُلَيْمانَ بنِ بلالٍ وسعيدِ بن بشير وغيرِهم ، ويروي عنه (م عم) وسلمةُ بنُ شَبِيبٍ وغيرُهم ، وثَّقَهُ أبو حاتم .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من التاسعة ، قال البُخَارِيُّ : مات سنة عشرٍ ومائتين .

(حَدَّثَنَا سعيدُ بنُ عبدِ العزيزِ) التَّنُوخي أبو محمد الدمشقي .

روىٰ عن مكحولٍ ونافعٍ والزُّهْرِيِّ وخَلْقٍ ، ويروي عنه (م عم) وشُعْبَةُ والثَّوْرِيُّ وكلاهما من أقرانه وخَلْقٌ ، وثَّقَهُ ابنُ مَعِين وأبو حاتم والنَّسائيُّ ، وقال الحاكم : هو لأهل الشام كمالكٍ لأهل المدينة .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ إمامٌ ، سوَّاهُ أحمدُ بالأوزاعي ، وقَدَّمَه أبو مُسْهِرٍ ، لكنه اختَلَط في آخر عمره ، من السابعة ، مات سنة سبعٍ وستين ومائة ، وقيل : بعدها .

(عن سُلَيْمَانَ بنِ موسىٰ) الأمويِّ الدمشقيِّ ، (قال) سُلَيْمَانُ بنُ موسىٰ : (قلتُ لطاوسٍ) بنِ كَيْسَان اليَمَانِيِّ الحِمْيَرِيِّ مولاهم ، الفارسيِّ ، وهـٰذا السَّنَدُ من خُماسياته : ثلاثةٌ منهم دمشقيون ، وواحدٌ سمرقندي ، وواحدٌ يماني ، وغَرَضُه بسَوْقِ هـٰذا السَّنَدِ : بيانُ متابعةِ سعيد بن عبد العزيز للأوزاعي في رواية هـٰذا الأَثَرِ عن سُلَيْمان بن موسىٰ ، وكرَّرَ مَتْنَ الأَثَر لما في الرواية الثانية من المخالفة للرواية الأُولىٰ في بعض الكلمات ، فلا اعْتِرَاضَ على المؤلِّف في تَكْرَارِهِ الأَثَرَ مَتْناً وَسَنَداً ؛ لما فيه من الغَرَضِ .

(إِنَّ فُلاناً) كنايةٌ عن رجلٍ مُبْهَمٍ (حَدَّثَني بـ) حديثِ (كذا وكذا) كنايةٌ عن لفظِ الحديثِ المُبْهَمِ (قال) طاوسٌ : (إِنْ كان صَاحِبُكَ) الذي حَدَّثَكَ (مَلِيّاً) أي : غَنِيّاً في الحديث ، بأن كان ثِقةً حافظاً مُتْقِناً (. . فَخُذْ عنه) أي : فاقْبَلْ منه حديثَه الذي رواه ، وارْوِ عنه ؛ فإنه حديثٌ صحيحٌ ، وإلا . . فارْمِ [به] وراءَكَ ظِهْرِيّاً .

ثم استشهد المؤلِّف رحمه الله تعالىٰ ثانياً لأثَرِ ابن سيرين بأثَرِ أبي الزِّناد فقال :

[٣٠] حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ ٱلْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا ٱلأَصْمَعِيُّ ، . . . .

---

[٣٠] (حَدَّثَنَا نَصْرُ بنُ عَلِيٍّ) بن نَصْر بن علي بن صُهْبان ـ بضم المهملة وسكون الهاء ـ الأزديُّ (الجَهْضَمِيُّ) قال النووي : (بفتح الجيمِ وسكون الهاءِ وفتح الضاد المعجمة ، قال السَّمْعَانيُّ في كتابه « الأنساب » (٣/ ٤٣٥ـ٤٣٦) : هٰذه النِّسبةُ إلى الجهاضمة وهي محلَّةٌ بالبصرة .

وكان من العلماء المُتْقِنين ، وكان المستعينُ باللهِ بَعَث إليه ليُشخصه للقضاء ، فدعاه أميرُ البصرة لذلك فقال : أرجعُ فأستخيرُ اللهَ تعالىٰ ، فرَجَعَ إلىٰ بيته نصفَ النهار فَصَلَّىٰ ركعتين ، وقال : اللهمّ إنْ كان لي عندك خيرٌ فاقْبِضْني إليك ، فنام ، فأنْبَهُوهُ . . فإذا هو ميتٌ ، وكان ذلك في شهر ربيع الآخر سنة خمسين ومائتين) اهـ[١]

وهو أحَدُ أئمّة البصرة .

روىٰ عن المُعْتَمِر ويَزِيدَ بنِ زُرَيْعٍ وابنِ عُيَيْنَةَ وَوَكِيعٍ وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) وأبو زُرْعة وأبو حاتم وغيرُهم .

وقال في « التقريب » : ثقة ثَبْتٌ ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومائتين أو بعدها .

قال : (حَدَّثَنَا) عبدُ الملكِ بنُ قُرَيْب ـ مصغراً ـ ابن عبد الملك بن علي بن أَصْمَع الباهليُّ (الأصمعيُّ) منسوب إلى الجدِّ المذكور أبو سعيد البصري ، أحدُ الأئمّة الأعلام .

روىٰ عن أبي عَمْرو بنِ العلاء ومِسْعَرٍ ومالكٍ وخلائقَ ، ويروي عنه (مق د ت) وابنُ مَعِينٍ ونَصْرُ بنُ علي وعُمر بن شبَّةَ وخَلْقٌ ، وثَّقَهُ ابنُ مَعِين .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ سُنّي ، من التاسعة ، مات سنة ست عشرة ومائتين .

قال النوويُّ : (وكان الأَصْمَعِيُّ من ثِقَاتِ الرُّواة ومُتْقِنِيهم ، وكان جامعاً للّغة والغريب والنحو والأخبار والمُلَح والنوادر ، قال الشافعيُّ رحمه الله تعالىٰ : ما رأيتُ

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٦) .

بذلك العسكر أَصْدَقَ لهجة من الأصمعي ، وقال الشافعيُّ أيضاً : ما عَبَّرَ أَحَدٌ من العرب بأَحْسَنَ من عبارة الأصمعي ، ورُوِّينا عن الأصمعي قال : أَحْفَظُ سِتَّ عشرةَ ألفَ أرجوزةٍ)[1] .

(عن) عبدِ الرحمن (ابنِ أبي الزِّنادِ) عبدِ الله بن ذَكْوان القُرَشِيِّ الأموي مولاهم ، أبي محمد المدني ، ولأبي الزِّناد ثلاثةُ بنين يَرْوُون عنه : عبدُ الرحمنِ هـٰذا ، وقاسمٌ ، وأبو القاسم .

روىٰ عن أبيه وزَيْدِ بنِ عَلِيٍّ وشُرَحْبِيلَ بنِ سَعْدٍ وغيرِهم ، ويروي عنه (مق عم) وابنُ جُرَيْجٍ وابنُ وَهْبٍ وسعيدُ بنُ منصورٍ وخَلْقٌ ، وقال ابنُ مَعِين : ما حدَّثَ بالمدينة صحيح[2] .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ ، من السابعة ، ولمَّا قَدِمَ بغدادَ تَغَيَّرَ حِفْظُه ، وكان فقيهاً ، مات سنة أربعٍ وسبعين ومائة .

(عن أبيه) عبدِ الله بنِ ذَكْوان أبي عبد الرحمن المُلَقَّبِ بأبي الزِّناد بكسر الزاي .

قال النووي : (وكان يَكْرَهُ هـٰذا اللَّقَبَ ، واشْتَهَرَ به[3] ، القرشيِّ الأمويِّ

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٦) .

(٢) قلتُ : هكذا عزا الشارح هـٰذا القول إلى ابن معين تبعاً للخزرجي في « الخلاصة » ، والصوابُ أنه من قول ابن المَديني ؛ فقد قال عبد الله بن علي بن المَدِيني عن أبيه : ما حدَّثَ بالمدينة. . فهو صحيح ، وما حَدَّثَ ببغداد. . أفسده البغداديون .
ورأيتُ عبد الرحمن ـ يعني ابنَ مهدي ـ خطط علىٰ أحاديث عبد الرحمن بن أبي الزِّناد .
انظر « تاريخ بغداد » (١٠/ ٢٢٩) و« تهذيب الكمال » (١٧/ ٩٩) ، والله تعالىٰ أعلم .

(٣) ذكر الإمام النوويُّ رحمه الله تعالىٰ قاعدةً مختصرةً في ذِكْرِ أصحاب الألقاب فقال : (قال العلماءُ من أصحاب الحديث والفقه وغيرهم : يجوزُ ذكْرُ الراوي بلَقَبِهِ وصِفَتِهِ ونَسَبه الذي يكرهه إذا كان المرادُ تعريفه لا تنقيصَه ، وجُوِّزَ هـٰذا للحاجة كما جُوِّزَ جَرْحُهم للحاجة ، ومثال ذلك : الأعمش والأعرج والأحول والأعمىٰ والأصمّ والأشلّ والأثرم والزَّمِن والمفلوج وابن عُلَيَّة وغير ذلك ، وقد صُنِّفَت فيه كتبٌ معروفة) . « شرح صحيح مسلم » (١/ ٥٣) .
وقال الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٩/ ١٠٨) في ترجمة (إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم البصري) المشهور بابنِ عُلَيَّة وهي أُمُّه ، ما نصُّه : (وكان يقول : مَنْ قال :=

. . . .

مولاهم ، المدنيّ ، وكان الثَّوْرِيُّ يُسَمِّي أبا الزِّنادِ أميرَ المؤمنين في الحديث ، قال البخاريُّ : أَصَحُّ أسانيد أبي هريرة : أبو الزِّناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، وقال مصعبٌ : كان أبو الزِّناد فقيهَ أهلِ المدينة) اهـ(١)

وأبوه ذكوان هو أخو أبي لؤلؤة قاتل عُمر رضي الله عنه .

روىٰ عن أنسٍ وابنِ عُمَرَ وعُمَرَ بنِ أبي سلمة مرسلاً ، وعن الأعرج فأكْثَرَ ، وابنِ المُسَيّب وطائفةٍ ، ويروي عنه (ع) وموسى بنُ عقبة وعُبَيْدُ الله بنُ عُمَرَ ومالكٌ واللَّيْثُ والسُّفْيانانِ وخلقٌ .

= ابن عُلَيَّة . . فقد اغتابني) . قلتُ : هـٰذا سُوءُ خُلُق ، رحمه الله ، شيءٌ قد غَلَبَ عليه ، فما الحيلة؟ قد دعا النبيُّ صلى الله عليه وسلم غيرَ واحدٍ من الصحابة بأسمائهم مُضَافاً إلى الأُمّ ، كالزُّبير : ابن صَفيّة ، وعمار : ابن سُمَيّة) .

وقال العلاّمة الشوكاني في آخر « رفع الريبة عمّا يجوزُ وما لا يجوزُ من الغِيبة » في الصورة السادسة وهي التعريف بالألقاب ، ما يلي :

(فإنْ قلتَ : فإنْ كان صاحبُ اللَّقبِ لا يُعْرَفُ إلاَّ به ، ولا يُعْرَفُ بغيرِه أصلاً . . قلتُ : إذا بَلَغَ الأمرُ إلىٰ هـٰذه النهاية ، ووصَلَ البحثُ إلىٰ هـٰذه الغاية . . لم يكن ذلك اللقبُ لقباً ، بل هو الاسمُ الذي يُعرف به صاحبُه ؛ إذْ لا يُعرف باسمٍ سواه قطّ ، والتسمية للإنسان باسمٍ يُعرف به لا سيّما مَنْ كان من رُواة العلم الحاملين المبلِّغين ما عندهم منه إلى الناس أمرٌ تدعو إليه الحاجة ، وإلاَّ . . بَطَل ما يرويه من العلم ، خصوصاً ما كان قد تَفَرَّدَ به ولم يُشاركه فيه غيرُه ، وعلىٰ هـٰذا يُحمل ما وَقَعَ في المصنَّفات من ذِكْر الألقاب ؛ فإنَّ أهلها وإنْ كان لهم أسماءٌ ولآبائهم ولأجدادهم . . فغيرُهم يشاركهم فيها ، فقد يتّفق اسمُ الرجلِ مع اسم الرجل ، واسمُ أبيه مع اسم أبيه ، واسمُ جدِّه مع اسم جدِّه ، فلا يمتازُ أحدهما عن الآخر في كثيرٍ من الحالاتِ إلاَّ بذِكْر الألقاب ونحوها ، وحينئذ لم يبْقَ لتلك الأسماء فائدة ؛ لأن المقصود منها أن يتميَّز بها صاحبُها عن غيره ، ولم يحصل هـٰذا الذي هو المقصودُ بها ، بل إنما حصل من اللَّقب ، فكان هو الاسمَ المميِّز في الحقيقة ، فلم يكن ذلك من التنابز بالألقاب ، فاعْرِفْ هـٰذا وتدَبَّرْه ؛ فإنه نفيس ، وبه يَنْدَفِعُ ما تَقَدَّم من إيرادِ ما جَرَىٰ عليه عملُ أئمة الرواية ، وهـٰكذا يرتفعُ الإشكالُ عن القارىء لتلك الكتب ، فلا يُقال له : إنه ينبزُ بالألقاب ويغتابُ أهلها بقراءتها في كتب السُّنَّة) . « الرسائل السلفية » (ص٥٧ ـ ٥٨) .

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٦) .

قَالَ : أَدْرَكْتُ بِٱلْمَدِينَةِ مِئَةً كُلُّهُمْ مَأْمُونٌ مَا يُؤْخَذُ عَنْهُمُ ٱلْحَدِيثُ ، يُقَالُ : لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ . . . .

قال أحمدُ : ثِقةٌ ، كان سفيان يُسمِّيه أمير المؤمنين في الحديث ، وقال اللَّيْثُ : رأيتُ أبا الزِّنادِ وخَلْفَهُ ثلاثُ مئةِ طالب .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ فقيهٌ ، من الخامسة ، مات فجأةً سنةَ ثلاثين ومائة ، وقيل : بعدها .

وَغَرَضُ المؤلِّفِ بسَوْق هٰذا الأثَرِ : الاستشهادُ لأثَرِ ابنِ سيرين كما مَرَّ آنفاً ، وهٰذا الإسنادُ من رباعياته ، وفيه رواية بصريَّيْنِ عن مدنيَّيْن .

(**قال**) أبو الزِّنادِ : (**أدْرَكْتُ بالمدينةِ**) المُنَوَّرَةِ (**مئةً**) من الصالحين (**كُلُّهم مأمونٌ**) أي : موصوفٌ بالأمانة في دينِهِ ودُنْياه ومع ذلك (**ما يُؤْخَذُ**) ولا يُرْوَىٰ (**عنهم الحديثُ**) النبويُّ (**يُقالُ**) في سبب ذلك : إنَّ كُلَّهم (**ليس من أهلِهِ**) أي : من أهل الحديث ؛ أي : ليسوا من الثقات الحفاظ المُتْقِنين ، فأمانتُهم وصلاحُهم في دِينهِم لا يَنْفَعُهم في رواية الحديث عنهم ؛ لعدم ضَبْطِهم وإتقانِهم[(١)] .

---

(١) وقال أبو العباس القرطبي رحمه الله تعالىٰ : (يعني أنهم كانوا موثوقاً بهم في دينهم وأمانتهم ، غيرَ أنهم لم يكونوا حُفّاظاً للحديث ، ولا مُتْقنين لروايته ، ولا متحرّزين فيه ، فلم تكن لهم أهليةُ الأخذِ عنهم ، وإنْ كانوا قد تعاطوا الحديث والرواية) . « المفهم » (١/ ١٢٨) .

وقال القاضي عياض معقّباً علىٰ قول أبي الزّناد : (ليس يُشترط في رواية الثِّقة عندنا وعند المُحقِّقين من الفقهاء والأصوليين والمحدّثين : كونُ المحدِّث من أهل العلم والفقه والحفظ وكثرة الرواية ومجالسة العلماء ، بل يُشترط ضَبْطُه لِمَا رواه ، إمَّا من حِفْظِهِ أو كتابِهِ وإنْ كان قليلاً عِلْمُه ؛ إذْ عُلِمَ من إجماع الصَّدْرِ الأول قبولُ خبر العدل وإنْ كان أُمِّياً ، وممن جاء بعدُ قبول الرواية من صاحب الكتاب وإنْ لم يحفظه ، والروايةُ عن الثقات وإنْ لم يكونوا أهل علم .

وقد ذَكَرَ أبو عبد الله الحاكمُ في أقسام الحديث الصحيح المختلَفِ فيه رواية الثقات المعروفين بالسماع وصحة الكتاب غير الحُفَّاظ ولا العارفين ، قال : كأكثر مُحَدِّثي زماننا ، قال : فهٰذا مُحتَجٌّ به عند أكثر أهل الحديث ، قال : وإنْ لم يَرَ ذلك مالكٌ ولا أبو حنيفة .

قال القاضي عياض : والذي أقولُ : إنَّ معنىٰ قول أبي الزِّناد هٰذا ـ وقد رُوي نحوه عن مالكٍ وغيره ـ : أن هٰؤلاء لم يكونوا أهلَ ضَبْطٍ لِما رَوَوْه ، لا مِنْ حفظهم ولا من كُتُبهم ، أو قَصَدُوا إيثارَ أهل العلم وترجيحَ الرواية عن أهل الإتقان والحفظ ؛ لكثرتهم حينئذٍ والاستغناءِ=

[٣١] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ ٱلْمَكِّيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ ابْنُ خَلَّادٍ ٱلْبَاهِلِيُّ . . . .

ثم استشهد المؤلِّفُ ثالثاً لأثرِ ابن سيرين بأثَرِ سَعْدِ بنِ إبراهيم فقال :

[٣١] (**حَدَّثَنا محمدُ**) بنُ يحيى (**بنُ أبي عُمَر**) العَدَنيُّ أبو عبد الله (**المكيُّ**) الحافظُ نزيلُ مكة .

روىٰ عن فُضَيْل بن عِيَاضٍ وأبي معاوية ومُعْتَمِرٍ وَخَلْقٍ ، ويروي عنه (م ت س ق) وهلالُ بنُ العلاءِ ومُفَضَّلُ بنُ محمد الجَنَدِيُّ وغيرُهم ، وثَّقَهُ ابنُ حِبَّان .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ صَنَّفَ « المسند » ، وكان لَازَمَ ابنَ عُيَيْنَةَ ، لكنْ قال أبو حاتم : كانتْ فيه غَفْلَةٌ ، من العاشرة ، مات سنة ثلاثٍ وأربعين ومائتين .

قال : (**حدثنا سُفْيان**) بنُ عُيَيْنَةَ بنِ ميمون الهلاليُّ مولاهم ، أبو محمدٍ الأعورُ الكوفيُّ ثم المكيُّ ، أحدُ الأئمّة الأعلام ، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجَّةٌ إلاَّ أنه تَغَيَّرَ حِفْظُه بأَخَرَةٍ ، وكان ربما دَلَّسَ لكنْ عن الثِّقات ، من رؤوس الطبقة الثامنة ، مات في رجب سنة ثمانٍ وتسعين ومائة ، وله إحدىٰ وتسعون سنة .

وإنما فَسَّرْنا (سفيان) بـ(ابنِ عُيَيْنَة) ؛ لأن الإمامَ مسلماً إذا ذكَرَ (سفيان) وأَطْلَقَ وكان ثانيَ السَّنَدِ . . فهو ابنُ عُيَيْنَةَ كما هنا ، أو وَقَعَ ثالثَه . . فهو الثَّورِيُّ ، وهـٰذا في أغلب اصطلاحاته كما يَدُلُّ عليه التصريحُ به بعد التحويل .

ثم أتى المؤلِّفُ بحاء التحويل فقال : (ح) أي : حَوَّلَ المؤلِّفُ رحمه الله تعالى السَّنَدَ (و) قال : (**حَدَّثَنِي أبو بكرٍ**) محمدُ (**بنُ خَلَّادٍ**) بن كثير (**الباهليُّ**) البصريُّ .

روىٰ عن ابنِ عُيَيْنة ومُعْتَمِرِ بن سُلَيْمَانَ وابنِ فُضَيْلٍ وخَلْقٍ ، ويروي عنه (م د س ق) وأبو حاتم الرازيُّ وعبدُ الله بنُ أحمد وغيرُهم .

قال في « التقريب » : ثقةٌ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومائتين على الصحيح .

= بهم عن سواهم ، فأمَّا أنْ لا يُقبل حديثُهم . . فلا ، وقد وَجَدْنا هـٰؤلاء رَوَوْا عن جماعةٍ مِمَّنْ لم يَشْتَهِرْ بِعِلْمٍ ولا إتقان) . « إكمال المعلم » (١/ ١٢٧ـ١٢٨) .

ـ وَٱللَّفْظُ لَهُ ـ قَالَ : سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ ، عَنْ مِسْعَرٍ قَالَ : سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ ....

وإنما عدل عن المقارنة إلى التحويل ، مع أنَّ شيخَ شيخَيْه واحدٌ وهو سفيان ؛ تورُّعاً من الكذب علىٰ أحَدِ شَيْخَيْهِ لو جمَعَهما ، فلو قال : (حدثنا محمد بنُ أبي عُمَرَ ، وأبو بكرِ بنُ خَلاَّدٍ قالا : حدثنا سفيانُ) . . لكان كاذباً علىٰ أبي بكر بنِ خَلاّد ؛ لأنه إنما سَمِعَهُ وهو مُنْفَرِدٌ ، وأبو بكرٍ أيضاً إنما سمع سفيانَ وهو مُنْفَرِدٌ ؛ لأنَّ قولَه : (سَمِعْتُ سفيانَ) بمعنىٰ (حدثني سفيان) .

ولو قال : (حَدَّثَني محمد بنُ أبي عُمَرَ وأبو بكرٍ) . . لكان كاذباً علىٰ محمد بن أبي عُمَرَ ؛ لأنه إنما سمعه منه ومعه غيرُه ، ففائدةُ التحويلِ هنا التورُّع من الكذب علىٰ أحَدِ شَيْخَيْهِ، مع بيان كثرة طُرُقِهِ، فانتَبِهْ لهـٰذه الدقيقة؛ فإنها كثيرةٌ في « جامع الإمام مسلم».

وأتَىٰ بقوله : (واللَّفْظُ له) أي : واللَّفْظُ الآتي لأبي بكرِ بنِ خَلاَّدٍ لا لمحمد بن أبي عُمَرَ ؛ لأنه إنما رَوَىٰ معناه لا لفظَه تَحَرُّزاً من الكذب علىٰ محمد بن أبي عُمر ، لأنه لو لم يَأْتِ بهـٰذه الجملةِ . . لأَوْهَمَ أنَّ الشيخَيْنِ كليهما رَوَيا اللَّفظَ الآتي ، مع أنَّ الراويَ له هو أبو بكرٍ فقط . فَتَدَبَّرْ .

(قال) أبو بكرِ بنُ خلاَّد : (سَمِعْتُ سفيانَ بنَ عُيَيْنَةَ) الكوفيَّ الأعورَ يَرْوي (عن مِسْعَرٍ) ـ بكسر الميم وسكونِ السين المهملة وفتحِ العين المهملة ـ ابن كِدَام ـ بكسر أوله وتخفيفِ ثانيه ـ ابن ظهير بن عبيدة الهلالي أبي سلمة الكوفي ، أحد الأئمة الأعلام .

روىٰ عن عطاء وسعيد بن أبي بُرْدة والحَكَم وخَلْقٍ ، ويروي عنه (ع) وسُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ ـ وهو أكبر منه ـ وشعبةُ والثَّورِيُّ ـ وهما من أقرانه ـ وخَلْقٌ ، قال محمد بن بشر : كان عنده ألفُ حديث .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ فاضلٌ ، من السابعة ، مات سنة ثلاثٍ أو خمسٍ وخمسين ومائة ، وليس في مسلم (مِسْعَرٌ) إلا هـٰذا .

(قال) مِسْعَرُ بنُ كِدَام : (سَمِعْتُ سَعْدَ بنَ إبراهيمَ) بنِ عبد الرحمن بن عوف الزُّهْريَّ المدنيَّ قاضيَ المدينة .

يَقُولُ : لاَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلاَّ ٱلثِّقَاتُ .

[٣٢] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ ٱللهِ بْنِ قُهْزَاذَ ـ مِنْ أَهْلِ مَرْوَ ـ . . . .

روىٰ عن أنس وعبدِ الله بن جعفر وعبدِ الله بن شَدَّاد وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وابنُه إبراهيمُ والحَمَّادانِ والسُّفْيانانِ وأبو عَوانة وغيرُهم ، قال شعبةُ : كانَ ثَبْتاً فاضلاً ، يصومُ الدهر ، ويختمُ في يوم وليلة .

وقال في « التقريب » : كان ثقة فاضلاً عابداً ، من الخامسة ، مات سنة خمسٍ وعشرين ومائة ، وقيل : بعدها ، وهو ابنُ اثنتين وسبعين سنة .

حالةَ كَوْنِهِ (**يقولُ : لا يُحَدِّثُ عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم إلا الثِّقاتُ**) أي : لا يُقْبَلُ حديثُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم إلاَّ من الحُفَّاظِ الثقاتِ المُتْقِنين الضابطين العُدُولِ ؛ لأنَّ هـٰذا الحديث دِينٌ ، والدِّينُ أمانةٌ ، والأمانةُ لا تُؤْخَذُ إلا من أهلها .

وهـٰذا السَّنَدُ من خُماسياته : واحدٌ منهم مكي أو بصري ، وثلاثةٌ كوفيون ، وواحدٌ مدني .

ثم استدلَّ المؤلِّفُ على الجزء الأول من الترجمة وهو قوله : (أَنَّ الإسنادَ من الدِّينِ) بأثَرِ عبد الله بن المبارك فقال :

[٣٢] (**وحَدَّثني محمدُ بنُ عبدِ الله بنِ قُهْزَاذَ**) قال النوويُّ : (بقاف مضمومة ، ثم هاء ساكنة ، ثم زاي ، ثم ألف ، ثم ذال معجمة ، هـٰذا هو الصحيحُ المشهورُ المعروفُ في ضَبْطه ، وحَكَىٰ صاحب « مطالع الأنوار »[1] عن بعضهم : أنه قيَّده بضمِّ الهاء وتشديد الزاي وهو غيرُ منصرفٍ للعلمية والعجمة)[2] .

أبو جابرٍ المَرْوَزِيُّ ، ولهـٰذا قال المؤلِّفُ : (**من أهل مَرْوَ**) بلدةٍ من بلاد العجم مشهورةٍ ، قال النوويُّ : (ومَرْوُ غيرُ مصروفة ـ للعلمية والتأنيث ـ وهي مدينةٌ عظيمةٌ بخُراسان ، وأُمَّهاتُ مدائنِ خُراسان أربعٌ : نيسابورُ ، ومَرْوُ ، وبَلْخُ ، وهَرَاةُ ، والله أعلم) اهـ[3]

---

(١) انظر « مشارق الأنوار » (٢/١٩٩) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/٨٧) .

(٣) « شرح صحيح مسلم » (١/٨٨) .

قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَانَ بْنَ عُثْمَانَ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ ٱللهِ بْنَ ٱلْمُبَارَكِ ....

روىٰ عن جعفرِ بنِ عَوْنٍ ويعلى بنِ عُبَيْدٍ والنَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ ، ويروي عنه (م) وزكريا خَيَّاطُ السُّنَّةِ وابنُ أبي داود وغيرُهم ، قال ابنُ أبي حاتم : ثقةٌ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وستين ومائتين .

قال النوويُّ : (وقال ابنُ ماكولا[1] : مات محمدُ بنُ عبدِ الله بنِ قُهْزَاذَ يوم الأربعاء لعشرٍ خَلَوْنَ من المحرَّم سنة اثنتين وستين ومائتين ، فتَحَصَّلَ من هٰذا أنَّ مسلماً رحمه الله تعالىٰ مات قبل شيخه هٰذا بخمسةِ أشهرٍ ونصفٍ كما قدمناه من تاريخ وفاة مسلم رحمه الله تعالىٰ)[2] .

(قال) محمدُ بنُ عبدِ الله : (سَمِعْتُ عَبْدَانَ) بفتح العين وسكون الباء ، وهو لَقَبٌ له ويُسَمَّىٰ عبدَ الله (بنَ عثمانَ) بن جَبَلَةَ ـ بفتح الجيم والموحدة ـ ابن أبي رَوَّاد ـ بفتح الراء وتشديد الواو ـ الأزدي العَتَكي ـ بفتحتين ـ نسبة إلى العَتِيك بَطْنٍ من الأزد ، أبا عبد الرحمن المَرْوَزي الحافظ المشهور .

روىٰ عن شُعْبة ومالكٍ وابنِ المبارك ، ويروي عنه (خ م د ت س) والذُّهْليُّ وخَلْقٌ .

قال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ ، من العاشرة ، مات سنة إحدىٰ وعشرين ومائتين في شعبان .

حالةَ كونه (يقولُ : سَمِعْتُ عبدَ الله بنَ المُبَارَكِ) بن واضح الحَنْظَلي مولاهم ، أبا عبد الرحمن المروزيَّ ، أحدَ الأئمةِ الأعلام وشيوخ الإسلام .

روىٰ عن حُمَيْدٍ وإسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ وحُسَيْنٍ المُعَلِّم وسُلَيْمَانَ التَّيْميِّ وهشامِ بنِ عُرْوة وجماعاتٍ من التابعين ، ويروي عنه (ع) والسُّفْيانان ـ وهما من شيوخه ـ ومُعْتَمِرٌ وابنُ مهدي وسعيدُ بنُ منصورٍ وجماعاتٌ من كبار العلماء وأئمة عصره .

وقد أَجْمَعَ العلماءُ علىٰ جلالتِهِ وإمامتِهِ وكبر محلِّه وعُلُوِّ مرتبتِه ، قال ابنُ المبارك : كَتَبْتُ عن أربعةِ آلافِ شيخٍ فرَوَيْتُ عن ألفِ شيخٍ .

---

(١) « الإكمال » (٧/ ١٢٩) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٧) .

يَقُولُ : ٱلإِسْنَادُ مِنَ ٱلدِّينِ ، وَلَوْلاَ ٱلإِسْنَادُ . . لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ .

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ ٱللهِ : حَدَّثَنِي ٱلْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي رِزْمَةَ ، . . . .

وقال ابنُ عُيَيْنَة : ابنُ المباركِ عالِمُ المشرقِ والمغربِ وما بينهما .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ فقيهٌ عالمٌ جوادٌ مجاهدٌ ، جُمِعَتْ فيه خصالُ الخير[١] ، من الثامنة ، مات سنة إحدىٰ وثمانين ومائة .

حالة كونِهِ (يقولُ : الإسنادُ) أي : رَفْعُ الحديثِ إلىٰ راويه والقَوْلِ إلىٰ قائله (من) حِفْظِ (الدِّينِ) والسُّنَّة والشريعة ، (ولولا الإسنادُ) مشروطٌ في قَبُولِ الحديثِ عن راويه (. . لَقَال مَنْ شاءَ) مِنْ أهلِ الأهواءِ والأغبياءِ (ما شَاءَ) من الأحاديثِ الموضوعةِ والأقاويلِ المُفْتَراةِ علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مُسْتَدِلاً علىٰ شهواتهِ ومسالكِه الباطلةِ ومذاهبِه الزائغة ، كما فعَلَه كثيرٌ من أهل البِدَعِ والخُرافات .

وغَرَضُ المؤلِّفِ بِسَوْقِ هـٰذا الأثرِ : الاستدلالُ على الجزء الأول من الترجمة كما مرَّ آنفاً . وهـٰذا الإسنادُ من ثُلاثياته في الأثرِ .

قال النوويُّ : (وفيه لطيفةٌ غريبةٌ من لطائف الإسناد وهي : أنَّ رجالَه ـ أعني هـٰؤلاء الثلاثةَ المذكورين : محمداً وعَبْدان وابنَ المبارك ـ كُلُّهم خُراسانِيُّون مَرْوَزِيُّون ، وهـٰذا قَلَّ أنْ يَتَّفِقَ مِثْلُه في هـٰذه الأزمان)[٢] .

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعة في أثرِ عبدِ الله بن المبارك فقال :

(**وقال**) لنا (**محمدُ بنُ عبدِ الله**) بن قُهْزَاذَ : (**حَدَّثني العَبَّاسُ بنُ أبي رِزْمَةَ**) بكسر الراء وسكون الزاي ، وفي « التقريب » يُقال : صوابُه عبد العزيز بن أبي رِزْمَة ، اليَشْكُري مولاهم ، أبو محمد المَرْوَزِيّ ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ستٍّ ومائتين .

يروي عنه (د ت) ، واسمُ أبي رِزْمة : غَزْوانُ ، وليس في كتب الرِّجال : العباسُ بنُ أبي رِزْمة .

---

(١) انظر هـٰذه الخصال في « شرح صحيح مسلم » للنووي (١/ ٨٨) .
(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٧) .

قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ ٱللهِ يَقُولُ : بَيْنَنَا وَبَيْنَ ٱلْقَوْمِ : ٱلْقَوَائِمُ ، يَعْنِي ٱلإِسْنَادَ .

(قال) عبدُ العزيزِ بنُ أبي رِزْمَةَ : (سَمِعْتُ عبدَ الله) بنَ المباركِ (يقولُ : بينَنا) معاشر المُحَدِّثين المتأخِّرين (وبينَ القومِ) السابقين ، يعني الصحابةَ الذين نَقَلُوا الحديثَ من النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة (القوائمُ) أي : الوسائطُ الذين هُمْ مِثْلُ القوائمِ للحيوان ؛ أي : مِثْلُ الأرجُلِ والأيدي التي يقومُ بها الحيوانُ ، فكَمَا أنه لا يُمْكِنُ وجودُ الحيوانِ إلا بالقوائم . . لا يُمْكِنُ وصولُ الحديثِ إلينا إلا بواسطتهم ، ففيه استعارةٌ تصريحيةٌ ، حيث استعارَ قوائمَ البهائمِ للرُّواة .

قال عبدُ العزيزِ بنُ أبي رِزْمَةَ : (يعني) عبدُ الله بنُ المباركِ بالقوائم : (الإسنادَ) أي : الرجال المُسلسلين بينَه وبينَ الصحابةِ الناقلين عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وعبارةُ النوويِّ هنا : (ومعنىٰ هـٰذا الكلام : إنْ جاء الحديثُ بإسنادٍ صحيحٍ . . قَبِلْنَا حديثَهُ ، وإلاّ . . تَرَكْنَاه ، فجعل الحديثَ كالحيوان لا يقومُ بغيرِ إسنادٍ ، كما لا يقومُ الحيوانُ بغير قوائم)(١) .

وعبارةُ السنوسيِّ هنا : (جعل الحديثَ كالحيوانِ أو كالبيتِ لا يقومُ بغيرِ قوائم ، وقوائمُ الحديثِ إسنادُهُ) اهـ(٢)

قال النوويُّ : (ثم إنه وَقَعَ في بعض الأُصول : « العَبَّاسُ بنُ رِزْمَة »(٣) ، وفي بعضها : « العَبَّاسُ بنُ أبي رِزْمَةَ » ، وكلاهما مُشْكِلٌ ، ولم يَذْكُر البُخاريُّ في « تاريخه » وجماعةٌ من أصحاب كُتُبِ أسماء الرجال « العَبَّاسَ بن رِزْمَة » ، ولا « العَبَّاسَ بن أبي رِزْمة » ، وإنما ذَكَرُوا عبد العزيز بن أبي رِزْمة أبا محمد المَرْوَزِيَّ ، سمع عبد الله بن المبارك ، ومات في المُحَرَّم سنة ستٍّ ومائتين ، واسمُ أبي رِزْمَة : غَزْوَان ، والله أعلم) اهـ(٤)

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٨) .

(٢) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢٥٠) .

(٣) انظر « تحفة الأشراف » (١٣/ ٢٦٠) ، و« تهذيب الكمال » (١٤/ ٢١١) .

(٤) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٨) .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ : سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عِيسَى ٱلطَّالَقَانِيَّ . . . .

وغرَضُ المؤلِّفِ بسَوْقِ هٰذا السَّنَدِ : بيانُ متابعة عبد العزيز بن أبي رِزْمَةَ لعَبْدان بن عثمان في رواية هٰذا الأثَرِ عن عبد الله بن المبارك ، وإنما كَرَّرَ المَتْنَ لِمَا في الرواية الثانية من المُخالفة للرواية الأولىٰ .

ورجالُ هٰذا السَّنَدِ ثلاثةٌ أيضاً كُلُّهم مَرْوَزِيُّون .

ثم ذَكَرَ المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعةَ في أثَرِ عبد الله بن المبارك ثانياً فقال :

(وقال) لنا (محمدُ) بنُ عبدِ اللهِ بنِ قُهْزَاذَ : (سمعتُ أبا إسحاقَ إبراهيمَ) بنَ إسحاق (بنَ عيسىٰ) البُنَاني مولاهم ـ بضم الباء وتخفيف النون ـ نِسْبة إلىٰ بنانة من بني سَعْد بن لُؤَيّ بن غالب كما في « اللباب » (١/ ١٧٨)[1] (الطَّالَقَانِيَّ) بفتح الطاء ، وسكون اللام وفتحها ، وقاف ، نسبة إلىٰ طالقان : اسم بَلَدٍ بين مَرْوَ الرُّوذ وبَلْخَ ممَّا يلي الجبلَ من بلاد خُراسان ، وإليها يُنْسَبُ إبراهيم هٰذا ، وليس منسوباً إلىٰ طالقان قَزْوين ، نزيل مَرْو ، وربما نُسِبَ إلىٰ جَدِّه عيسىٰ كما هنا في « صحيح مسلم » .

روىٰ عن ابن المبارك ومالكٍ والدَّرَاوَرْديِّ والوليدِ بن مسلم ومُعْتَمِرِ بنِ سُلَيْمَانَ وابنِ عُيَيْنَة وغيرهم ، ويروي عنه (د ت مق) وأحمدُ بنُ حنبل ويحيى بنُ مَعِين والحُسَيْنُ بنُ محمد البَلْخِيُّ ومحمدُ بنُ عبدِ الله بن قُهْزاذَ وعِدَّةٌ .

قال ابنُ مَعِين : ثقةٌ ، وفي موضع آخر : ليس به بأس ، وقال يعقوب بن شَيْبة : ثقةٌ ثَبْتٌ يقولُ بالإرْجاء ، وقال أبو حاتم : صدوقٌ ، وقال ابنُ حِبَّان في « الثقات » : يُخْطِىءُ ويُخَالِفُ ، وقال إبراهيم بن عبد الرحمن الدارميُّ : روىٰ عن ابن المبارك أحاديثَ غرائبَ .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ يُغرب ، من التاسعة ، مات بمَرْوَ سنة خمس عشرة ومائتين . وغَرَضُه بسَوْقِ هٰذا السند : بيانُ متابعةِ الطَّالقاني لعَبْدان بن عثمان .

---

(١) ونسبه ابن ناصر الدين في « توضيح المشتبه » (١/ ٦٠٦) إلىٰ (بُنَان) قرية من قرىٰ مرو الشاهجان ، ثم قال : (وقيل : هو مولىٰ بُنانة) .

قَالَ : قُلْتُ لِعَبْدِ ٱللهِ بْنِ ٱلْمُبَارَكِ : يَا أَبَا عَبْدِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ؛ ٱلْحَدِيثُ ٱلَّذِي جَاءَ : « إِنَّ مِنَ ٱلْبِرِّ بَعْدَ ٱلْبِرِّ : أَنْ تُصَلِّيَ لِأَبَوَيْكَ مَعَ صَلَاتِكَ ، وَتَصُومَ لَهُمَا مَعَ صَوْمِكَ » ، قَالَ : فَقَالَ عَبْدُ ٱللهِ : يَا أَبَا إِسْحَاقَ ؛ عَمَّنْ هَـٰذَا؟ قَالَ : قُلْتُ لَهُ : هَـٰذَا مِنْ حَدِيثِ شِهَابِ بْنِ خِرَاشٍ ، . . . .

(قال) أبو إسحاق : (قلتُ لعبدِ اللهِ بنِ المُبارَكِ) الحنظليِّ المَرْوزيّ : (يا أبا عبدِ الرحمنِ) كُنْية عبد الله بن المبارك (الحديثُ) مبتدأٌ (الذي جاء) ورُوِيَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، والموصولُ صفةٌ للمبتدإ ؛ أي : رُوِيَ عن النبي صلى الله عليه وسلم بلَفْظِ : (« إنَّ من البِرِّ) الكامل المطلوبِ ، والإحسانِ الجميل المندوب لك أيها الإنسانُ (بعدَ البِرِّ) والخيرِ الذي فَعَلْتَهُ لنفسك ، والجارُّ والمجرورُ في قوله : (إنَّ من البرِّ) خبرٌ مُقَدَّمٌ لإنَّ ، واسمُها المصدرُ المُنْسَبِكُ من جملةِ قولِه : (أنْ تُصَلِّيَ) الصلاةَ الشرعيةَ المندوبةَ (لأبَوَيْكَ) أي : لوالِدَيْكَ (مَعَ صَلاَتِكَ) الصلاةَ الشرعيةَ لنفسك ، أو المرادُ بالصلاةِ : الصلاةُ اللُّغوية وهي الدُّعاءُ ، وهـٰذا لا خلافَ فيه في مطلوبيته .

(و) إنَّ من البِرِّ بعدَ البِرِّ أنْ (تَصُومَ لهما) أي : للوالدَيْن الصومَ الشرعيَّ (مَعَ صَوْمِكَ ») لنفسِك ، أو المعنىٰ : إنَّ من البِرِّ للوالدَيْنِ بعدَ موتهما ـ بعدَ البِرِّ والإحسان إليهما في حياتِهما ـ أنْ تُصَلِّي لهما مع صلاتك وتصومَ لهما مع صَوْمِك ، وخبرُ المبتدإ في قوله : (الحديثُ الذي جاءَ) محذوفٌ تقديرُه : الحديثُ الذي جاءَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم بهـٰذا اللفظ هل هو صحيحٌ أم لا؟ فأجابه بقوله : ليس بصحيحٍ في ضِمْنِ قوله : (قال يا أبا إسحاق . . .) إلخ .

(قال) أبو إسحاق : (فقال) لي (عبدُ اللهِ) بنُ المباركِ في الجواب : (يا أبا إسحاقَ ؛ عَمَّنْ) رُوِيَ (هـٰذا) الحديثُ؟ (قال) أبو إسحاق : (قلتُ له) أي : لعبدِ اللهِ بنِ المبارك : (هـٰذا) الحديثُ (من حديثِ شِهابِ بنِ خِرَاشٍ) بالخاء المعجمة المكسورة ؛ أي : من حديثٍ رواه شِهَابُ بنُ خِرَاشِ بنِ حَوْشَبِ الشيبانيُّ أبو الصَّلْتِ الواسطيُّ ، ابنُ أخي العَوَّام بن حَوْشَب ، نزل الكوفة .

فَقَالَ : ثِقَةٌ ، عَمَّنْ؟ قَالَ : قُلْتُ : عَنِ ٱلْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ ، قَالَ : ثِقَةٌ ، عَمَّنْ؟ قَالَ : قُلْتُ : قَالَ رَسُولُ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : يَا أَبَا إِسْحَاقَ ؛ إِنَّ بَيْنَ ٱلْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ وَبَيْنَ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَفَاوِزَ تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ ٱلْمَطِيِّ ، وَلَـٰكِنْ لَيْسَ فِي ٱلصَّدَقَةِ ٱخْتِلَافٌ .

قال في « التقريب » : له ذِكْرٌ في مقدمة مسلم ، صدوقٌ يُخْطِىءُ ، من السابعة ، يروي عنه (د) .

(فقال) عبدُ اللهِ بنُ المبارك لأبي إسحاق : شِهَابُ بنُ خِراشٍ هو (ثِقَةٌ) في نفسه فـ(عَمَّنْ) رَوَىٰ شهابٌ هـٰذا الحديثَ وعمَّنْ أخَذَ منه؟ (قال) أبو إسحاق : (قلتُ) لعبدِ اللهِ بنِ المبارك : شِهَابُ بنُ خِرَاشٍ رَوَىٰ هـٰذا الحديثَ (عن الحَجَّاجِ بنِ دِينارٍ) الواسطيّ .

قال في « التقريب » : لا بأسَ به ، وله ذِكْرٌ في مقدّمة مسلم ، من السابعة ، يروي عنه (د ت سي ق) .

(قال) عبدُ اللهِ : حَجَّاجُ بنُ دينارٍ هو (ثِقَةٌ) في نفسه فـ(عَمَّنْ) رَوَىٰ هـٰذا الحديثَ؟ (قال) أبو إسحاق : (قلتُ) لعبدِ اللهِ بنِ المباركِ : فإنه يقولُ في راويته (قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم) بلا ذِكْرِ واسطةٍ بينَه وبينَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم! (قال) عبدُ اللهِ بنُ المبارك : (يا أبا إسحاقَ ؛ إنَّ بينَ الحَجَّاجِ بنِ دينارٍ وبينَ النبيّ صلى الله عليه وسلم مَفَاوِزَ) أي : مسافاتٍ بعيدةً (تَنْقَطِعُ) وتعجزُ (فيها) أي : في تلك المَفَاوِزِ (أعناقُ المَطِيِّ) أي : أعناقُ الإبلِ المركوبَةِ عن مَدِّها الذي يَحْصُلُ لها عند النشاط وتَنَنِّي وَتَعَطِفُ ؛ لعَجْزِهَا عن السَّيْرِ لطول المسافة .

والأعناقُ : جمعُ عُنُقٍ ، وهو الرقبة ، والمَطِيُّ : المركوبُ سواء كان من إبلٍ أو غيرِها ، والأكثرُ استعمالُها في الإبل ، سُمِّيَتْ مَطِيَّةً لأنها تُطْوَىٰ بها المسافةُ في السير .

فليس هـٰذا الحديثُ بصحيحٍ ؛ لانقطاعِ سَنَدِهِ ، فلا يَصِحُّ الاحتجاجُ به علىٰ صِحَّةِ الصلاةِ للوالدَيْنِ أو الصومِ لهما (ولكنْ لَيس في) وُصُولِ ثوابِ (الصَّدَقَةِ) عنهما إليهما وانتفاعِهما بها (اختلافٌ) ونِزَاعٌ بين المسلمين ؛ لثُبُوتِ جوازِ التصدُّقِ عنهما بالنصّ الصحيح .

. . . .

قال النوويُّ : (معنىٰ هـٰذه الحكايةِ : أنه لا يُقبَلُ الحديثُ إلاّ بإسنادٍ صحيحٍ .

وقولُه « مَفَاوِزَ » : جمعُ مَفَازَةٍ ، وهي الأرضُ القَفْرُ البعيدةُ عن العمارةِ وعن الماءِ التي يُخَافُ الهلاكُ فيها .

قيل : سُمِّيَتْ مَفَازَةً للتفاؤُلِ بسلامةِ سالِكِها كما سمَّوا اللَّدِيغَ سليماً ، وقيل : لأنَّ مَنْ قَطَعَهَا . . فازَ ونجا ، وقيل : لأنها تُهلِكُ صاحبَها ، يقال : فَوَّزَ الرجلُ إذا هَلَكَ .

ثُمَّ إنَّ هـٰذه العبارةَ التي استعملها هنا استعارةٌ حَسَنَةٌ ، وذلك لأن الحَجَّاجَ بنَ دينارٍ هـٰذا من تابعي التابعين ، فأقَلُّ ما يُمْكِنُ أن يكون بينَهُ وبينَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم اثنان : التابعيُّ والصحابيُّ ، فلهـٰذا قال « بينهُما مَفَاوِزُ » أي : انقطاعٌ كثيرٌ .

وأمَّا قولُه : « فليس في الصَّدَقَةِ اختلافٌ » فمعناه : أنَّ هـٰذا الحديث لا يُحْتَجُّ به ولكنْ مَنْ أرادَ بِرَّ والديهِ . . فليتصدَّق عنهما ؛ فإنَّ الصدقة تَصِلُ إلى الميت ، ينتفعُ بها بلا خلافٍ بين المسلمين ؛ وهـٰذا هو الصواب .

وأما ما حكاه أقضى القُضاةِ أبو الحسن المَاوَرْدِيُّ البصريُّ الفقيهُ الشافعيُّ في كتابه « الحاوي » عن بعض أصحاب الكلامِ مِنْ أنَّ الميتَ لا يَلْحَقُه بعد موته ثوابٌ . . فهو مذهبٌ باطلٌ قَطْعاً ، وخَطَأٌ بَيِّنٌ مُخَالِفٌ لنصوص الكتاب والسُّنَّة وإجماع الأُمَّة ، فلا التفاتَ إليه ولا تعريجَ عليه .

وأمَّا الصلاةُ والصومُ : فمذهبُ الشافعيِّ وجماهيرِ العلماء : أنه لا يَصِلُ ثوابُهما إلى الميت ، إلاَّ إذا كان الصومُ واجباً على الميت فقَضَاهُ عنه وَلِيُّه أو مَنْ أذِنَ له الوَلِيُّ . . فإنَّ فيه قولَيْنِ للشافعي ، أشهرُهما عنه : أنه لا يَصِحُّ ، وأصَحُّهما عند مُحَقِّقي متأخِّري أصحابِهِ : أنه يصِحُّ ، وستأتي المسألةُ إنْ شاء الله تعالىٰ في كتاب الصيام .

وأمَّا قراءةُ القرآنِ : فالمشهورُ من مذهب الشافعي أنه لا يصِلُ ثوابُها إلى الميت ، وقال بعضُ أصحابِه : يصِلُ ثوابُها إلى الميت ، وذَهَبَ جماعاتٌ من العلماءِ إلىٰ أنه يصِلُ إلى الميت ثوابُ جميع العبادات من الصلاة والصوم والقراءةِ وغير ذلك .

وفي « صحيح البخاري » في « باب مَنْ مات وعليه نَذْرٌ »(١) : أنَّ ابنَ عُمَرَ أمَرَ مَنْ

---

(١) « فتح الباري » (١١/ ٥٨٣) في كتاب الأيمان والنذور في ترجمة (٣٠ـ باب مَنْ مات وعليه=

مَاتَتْ أمُّها وعليها صلاةٌ أنْ تُصَلِّي عنها .

وحكىٰ صاحبُ « الحاوي » عن عطاءِ بنِ أبي رَبَاحٍ وإسحاقَ بنِ رَاهُويه أنهما قالا بجواز الصلاة عن الميت ، ومالَ الشيخُ أبو سَعْدٍ عبدُ الله بنُ محمد بن هبة الله بن أبي عصرون من أصحابنا المتأخِّرين في كتابه « الانتصار » إلى اختيارِ هٰذا .

وقال الإمام أبو محمدٍ البَغَوِيُّ من أصحابنا في كتابه « التهذيب » : لا يَبْعُدُ أنْ يُطْعَم عن كل صلاةٍ مُدٌّ من طعام ، وكُلُّ هٰذه المذاهب ضعيفةٌ ، ودليلُهم : القياسُ على الدُّعاءِ والصدقةِ والحجِّ ، فإنَّها تَصِلُ بالإجماع .

ودليلُ الشافعيِّ ومُوافقيهِ : قولُ اللهِ تعالىٰ : ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ وقولُ النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا مات ابنُ آدمَ . . انْقَطَعَ عملُهُ إلا من ثلاثٍ : صدقةٍ جاريةٍ أو عِلْمٍ يُنْتَفَعُ به أو وَلَدٍ صالحٍ يدعو له » .

واختلف أصحابُ الشافعيِّ في ركعتي الطواف في حَجِّ الأجير هل تَقَعَانِ عن الأجيرِ أم عن المستأجر؟ والله أعلم) اهـ من « النووي » رحمه الله تعالىٰ[١] .

(٨) باب الكشف عن معايب رواة الحديث ونقلة الأخبار وقول الأئمة في ذلك

أي : هذا بابٌ في الاستدلال علىٰ جواز كَشْفِ وبيانِ عُيُوبِ رُواةِ الحديث من الأُمور التي تُوجِبُ عدمَ قبولِ حديثِهم وتَرْكَ الاحتجاجِ به ، كالخَطَإِ والغفلةِ والوَضْعِ والكَذِب والاختلاطِ والاضطرابِ ممَّا يُوجِبُ ضَعْفَهم ، كَسَبِّ الصحابة رضوان الله عليهم .

يُقال : كَشَفَ عن الشيء إذا بيَّنَه وأظْهَرَه للغير ، والمَعَايِب : جَمْعُ مَعَاب ، والمَعَابُ كالمَعَابة والمَعِيب ، والعَابِ : الوَصْمَةُ والنَّقِيصةُ والرَّذيلة .

وبابُ بيانِ حالِ نَقَلَةِ الأخبارِ وحُمَّالِ الآثار ورُوَاةِ الأحاديث من الضَّبْط والإتقان والحِفْظِ والثَّباتِ ، ممَّا يُوجِبُ صِحَّةَ حديثِهم وقَبُولَه وقُوَّتَهم في أنفسهم ، والنَّقَلَةُ :

= نَذْر) بلفظ : وأَمَرَ ابنُ عُمر امرأةً جَعَلَتْ أُمُّها علىٰ نفسها صلاةً بقُباء ، فقال : (صَلِّي عنها) . ووقع في « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢٥) : (من ماتت أمه . . . أن يصلي عنها) وفيه تحريفان.

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٨٩) .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ : سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ شَقِيقٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ ٱللهِ بْنَ ٱلْمُبَارَكِ يَقُولُ عَلَىٰ رُؤُوسِ ٱلنَّاسِ : دَعُوا حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ ؛ . . . .

جمعُ ناقِل ككَامِلٍ وكَمَلَة ، وهو : مَنْ يَنْقُلُ الحديثَ ويرويه عن غيرِه ، وبيانِ قول أئمَّةِ الحديث وحُفَّاظِه ونُقَّادِه في ذلك ؛ أي : في كَشْف وبيانِ معايب الضعفاء والمتروكين من رُواة الحديث .

ثم استدل المؤلِّفُ على الترجمة بقول عبد الله بن المبارك فقال :

(**وقال**) لنا (**محمدُ**) بنُ عبدِ اللهِ بنِ قُهْزَاذَ المَرْوَزِيُّ : (**سمعتُ عَلِيَّ**) بنَ الحَسَنِ (**بنَ شَقِيقٍ**) بن دينار بن مِشْعَب العبدي مولاهم ـ شُهِرَ بنِسْبَتِهِ إلىٰ جده شَقِيق ـ أبا عبد الرحمن المروزيَّ ، أحَدَ المشايخِ المشهورين .

روىٰ عن الحُسَيْنِ بن واقد وابنِ المبارك وعبدِ الوارث بن سعيد وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) وأحمدُ وابنُ مَعِين ومحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ قُهْزَاذَ وخَلْقٌ ، قال أحمدُ : لم يكن به بأسٌ ، رَجَعَ عن الإرجاء .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس عشرة ومائتين ، وقيل : قبل ذلك .

حالةَ كونِه (**يقولُ : سمعتُ عبدَ الله بنَ المُبَارَكِ**) بن واضح المَرْوَزِيَّ ، حالةَ كونهِ (**يقولُ علىٰ رؤوس الناسِ**) وأعيانِهم وأشرافِهم وعلمائِهم : (**دَعُوا**) أيها المُحَدِّثُون، أمْرٌ من وَدَعَ بمعنىٰ تَرَكَ ؛ أي : اتْرُكُوا أيُّها الناسُ (**حديثَ عَمْرِو بنِ ثابتٍ**) هو عَمْرو بن ثابت بن هُرْمُز البكريُّ أبو محمد الكوفيُّ ، وهو عَمْرُو بن أبي المقدام الحَدَّاد ، مولىٰ بَكْر بن وائل .

روىٰ عن أبيه وأبي إسحاق السَّبيعيِّ والأعمشِ وغيرِهم ، وذَكَرَ أنه رأىٰ راعياً رأى النبيَّ صلى الله عليه وسلم ، ويروي عنه أبو داود الطيالسيُّ ويحيى بن أبي بُكَيْرٍ ويحيى بنُ آدم وعبدُ اللهِ بن صالح العِجْلِيُّ وسعيدُ بنُ منصورٍ وآخرون .

قال الحَسَنُ بنُ عيسىٰ : تَرَكَ ابنُ المبارك حديثَه ، وقال هَنَّادُ بنُ السَّرِيّ : لم يُصَلِّ عليه ابنُ المبارك ، وقال أبو زرعة وأبو حاتم : ضعيفُ الحديث ، وزاد أبو حاتم : كان رديءَ الرَّأْيِ شديدَ التشيُّع .

فَإِنَّهُ كَانَ يَسُبُّ ٱلسَّلَفَ .

[٣٣] وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ ٱلنَّضْرِ بْنِ أَبِي ٱلنَّضْرِ ، . . . .

وقال الآجُرِّيُّ عن أبي داود : رافضيٌّ خبيثٌ .

وتوفي في خلافة هارون سنة اثنتين وسَبْعِين ومائة ، وبالجملة فهو مُتَّفَقٌ علىٰ ضَعْفِهِ .

أي : سمعتُ ابنَ المبارك يقول : اتْرُكُوا أيُّها الناسُ روايةَ حديثِ عَمْرِو بنِ ثابتٍ الكوفيِّ (فإنَّه) أي : فإنَّ عَمْرَو بنَ ثابتٍ رافضيٌّ خبيثٌ من شِرَارِ الناس ؛ لأنه (كان يَسُبُّ) ويَشْتِمُ (السَّلَفَ) الصالحَ من الصحابة والتابعين ، فسَبُّ السلفِ من أسباب الجَرْحِ ، فلا تَرْوُوا حديثَه ؛ فإنه غيرُ مقبول .

ورُوَاةُ هـٰذا الأثرِ كُلُّهم مرْوَزِيُّون ، وغَرَضُه : الاستدلالُ به علىٰ جوازِ كَشْفِ معايب الرُّواة والتحذيرِ عن رواية أحاديث الضعفاء ، وعلىٰ وجوب الرواية عن الثِّقات بطريق المفهوم ، وعلىٰ قول الأئمّة فيهم ، فدَلَّ علىٰ أجزاء الترجمة كُلِّها .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ لأثرِ عبد الله بن المبارك بالنظر إلى الجزء الثاني من الترجمة ، وهو بيانُ حالِ نَقَلَةِ الأخبار بأَثَرِ القاسمِ بن عُبَيْد الله فقال :

[٣٣] (وحَدَّثني أبو بكرٍ) كنيتُه اسمُه على المشهور ، وقال عبدُ اللهِ بنُ أحمد الدَّوْرَقِيُّ : اسمُه أحمد ، وقال الحافظُ أبو القاسم ابنُ عساكر : اسمُه محمد(١) الحافظُ البغداديُّ (بنُ النَّضْر بنِ أبي النَّضْر) هاشم بن القاسم .

قال النوويُّ : (هكذا وَقَع في الأُصول : « أبو بكر بن النَّضْر بن أبي النَّضْر » منسوباً إلىٰ أبيه النَّضْر ، وأكثرُ ما يُستعمل « أبو بكر بن أبي النَّضْر » منسوباً إلىٰ جَدّه أبي النَّضْر ، واسمُ أبي النَّضْرِ : هاشمُ بنُ القاسم ، ولَقَبُهُ قَيْصَر(٢)) .

روىٰ عن جَدِّه أبي النَّضْر ومحمد بن بِشْر وحَجَّاج بن محمد وغيرهم ، ويروي عنه

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩٠ـ٩١) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩٠ـ٩١) ، انظر سبب هـٰذا اللقب في « تهذيب الكمال » (٣٠/ ١٣٣) .

قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو ٱلنَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ ٱلْقَاسِمِ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ صَاحِبُ بُهَيَّةَ .....

(م ت س) وأبو قُدامة السرخسيُّ وابنُ أبي خيثمة وأبو يَعْلَىٰ والسَّرَّاجُ - وقال : سألتُه عن اسمِه فقال : اسمي وكُنْيَتي أبو بكر - وغيرُهم .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من الحادية عشرة ، وقال السَّرَّاجُ : مات سنة خمسٍ وأربعين ومائتين .

(قال) أبو بكر : (حَدَّثني) جَدِّي (أبو النَّضْرِ هاشمُ بنُ القاسمِ) بن مسلم بن مقسم الليثيُّ مولاهم ، الحافظُ البغداديُّ ، مشهورٌ بكُنْيَتِه ولَقَبُه : قَيْصَر) كما مَرَّ آنفاً ، خُراسانيُّ الأصل .

روىٰ عن شُعْبَةَ[1] وابن أبي ذئب وحَرِيْز بنِ عثمان وعكرمة بنِ عَمَّارٍ ووَرْقَاء بن عُمر وزُهَيْر بنِ معاوية واللَّيْثِ وخَلْقٍ ، ويروي عنه (ع) وابنُه أو حفيدُه أبو بكر بنُ أبي النَّضْر وأحمدُ بنُ حَنبل وإسحاقُ بنُ رَاهُويه وعليُّ بنُ المَديني ويحيى بنُ مَعِين وآخرون ، قال العِجْلِيُّ : ثِقةٌ صاحبُ سُنَّة ، كان أهلُ بغداد يَفْخَرُون به .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ ، من التاسعة ، مات سنة سبعٍ ومائتين ، وله ثلاث وسبعون سنة .

قال أبو النَّضْر : (حَدَّثنا أبو عَقِيلٍ) بفتح العين وكسر القاف ، يحيى بنُ المتوكل الضريرُ المدنيُّ ، وقيل : الكوفي (صاحبُ بُهَيَّةَ) ومولاها .

قال النوويُّ) : (ضَعَّفَهُ يحيى بنُ مَعِين وعليُّ بنُ المَدِيني وعَمْرُو بنُ عليٍّ وعثمانُ بنُ سعيدٍ الدارميُّ وابنُ عَمَّارٍ والنَّسائيُّ ، ذَكَرَ هـٰذا كُلَّه الخطيبُ البغداديُّ في « تاريخ بغداد » (١/ ١٠٩-١١٠) بأسانيده عن هـٰؤلاء) اهـ[2]

وقال في « التقريب » : ضعيفٌ ، من الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومائة .

يروي عنه (مق د) .

و(بُهَيَّةُ) هـٰذه بضمِّ الباء الموحدة وفتحِ الهاء وتشديد الياء ، تصغير بَهِيَّة بفتح الباء

---

(١) قال الحافظ المِزيّ : (سمع منه ما أملاه ببغداد وهو أربعة آلاف حديث) . « تهذيب الكمال » (٣٠/ ١٣١) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩١) .

وسكون الهاء وفتح الياء المخففة ، وهي امرأةٌ تَرْوي عن عائشة أُمِّ المؤمنين رضي الله عنها ، وهي التي سَمَّتْهَا بهـٰذا الاسم ، ذَكَرَه أبو عليّ الغَسَّانيُّ في « تقييد المهمل » (١/ ١١٤) و(٢/ ٣٤٩) ، وكانتْ مولاةً لها ، وكان أبو عَقِيل هـٰذا مولىٰ بُهَيَّة ، فرَوَىٰ عنها وعُرِفَ بها فنُسِبَ إلىٰ صُحْبَتِها ، وقد خَرَّجَ عنها أبو داود[1] .

وفي « تهذيب التهذيب »(١٢/ ٤٠٥) : بُهَيَّة مولاةُ أبي بكر ، رَوَتْ عن عائشة في الاستحاضة ، وعنها أبو عقيل ، قلتُ : قال ابنُ عَمَّار : ليستْ بحُجَّة .

قال النوويُّ : (فإنْ قيلَ : فإذا كان حالُ أبي عَقِيل الضَّعْفَ فكيف رَوَىٰ له مسلمٌ؟ فجوابه من وجهين :

أحدُهما : أنه لم يذكره أصلاً ومقصوداً بل ذَكَرَه استشهاداً لما قبله .

والثاني : أنه لم يَثْبُتْ جَرْحُه عنده مُفَسَّراً ، ولا يُقْبَلُ الجَرْحُ عنده إلا مُفَسَّراً .

وقيل : يُقْبَلُ مطلقاً .

ثالثها : يُقبل من العالِم وإنْ لم يَذْكُرِ السَّبَبَ بخلاف غيره) اهـ بزيادة من السنوسي[2] .

ولعلَّ تقييدَ المؤلِّفِ له بـ(صاحبِ بُهَيَّة) احترازٌ عن أبي عَقِيلٍ ـ بفتح العين أيضاً ـ الدَّوْرَقيِّ اسمه بَشِير بن عُقْبَة النَّاجي السَّامي البصري ؛ فإنه ثِقةٌ من السابعة ، روىٰ عن مجاهدٍ والحَسَنِ ، ويروي عنه (خ م) والقَطَّانُ والأَصْمَعِيُّ .

(**قال**) أبو عَقِيل : (**كنتُ**) أنا (**جالساً**) أي : قاعداً (**عندَ القاسمِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ**) ابنِ عَبْدِ الله بن عُمر بن الخَطَّاب العُمري أبي محمد المدنيِّ .

روىٰ عن أبيه وعَمِّه سالم ، ويروي عنه (م س) ويحيى بنُ المتوكل أبو عقيل وعاصمُ بنُ محمد ، وَثَّقَهُ ابنُ حِبَّان .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من السادسة ، مات في حدود الثلاثين ومائة .

---

(١) « سنن أبي داود » (١/ ١٩٥) في كتاب الطهارة ، (١١٠ باب من قال : إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة) ، حديث رقم (٢٨٤) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩١) ، « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢٦) .

وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، فَقَالَ يَحْيَىٰ لِلْقَاسِمِ : يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ؛ إِنَّهُ قَبِيحٌ عَلَىٰ مِثْلِكَ عَظِيمٌ أَنْ تُسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ هَـٰذَا ٱلدِّينِ فَلَا يُوجَدَ عِنْدَكَ مِنْهُ عِلْمٌ وَلَا فَرَجٌ ، . . . . . .

(و) عندَ (**يحيى بنِ سعيدِ**) بن قيس الأنصاري النجّاريِّ أبي سعيدٍ المدنيِّ القاضي .

روىٰ عن أنسِ بن مالك وأبي سلمة بنِ عبد الرحمن وسعيدِ بنِ المُسَيَّب والقاسمِ بن محمد وغيرهم ، ويروي عنه (ع) والزُّهْرِيُّ ـ وهو من شيوخه ـ والأوزاعيُّ ومالكٌ والسُّفْيانانِ والحَمَّادان وخلائق ، قال ابنُ سَعْد : كان ثقةً كثيرَ الحديثِ حُجَّةً ثَبْتاً .

وقال في « التقريب » : من الخامسة ، مات سنة أربعٍ وأربعين ومائة أو بعدها .

(**فقال يحيى**) بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ (**للقاسم**) بنِ عُبَيْد الله العُمَرِيّ : (**يا أبا مُحَمَّدٍ**) وهي كُنْيَةُ القاسمِ كما مَرَّ آنِفاً ، سَمَّاه بالكُنْيَة إكراماً له ؛ لأنَّ الخِطابَ بها خطابٌ بصيغة الإكرام كما هي العادةُ المعروفةُ .

(**إنَّه**) أي : إنَّ الشَّأْنَ والحالَ ، وقولُه : (**قبيحٌ**) مبتدأٌ ليس له خبرٌ ، بل اكْتَفَىٰ بمرفوعه ، وهو صفةٌ مشبهةٌ عَمِلَتْ فيما بعدها الرفعَ ؛ لاعتمادِها علىٰ مخبر عنه من القُبْحِ ، وهو ضِدُّ الحُسْن .

(**علىٰ مِثْلِكَ**) متعلِّقٌ بقَبيحٌ .

وقولُه : (**عظيمٌ**) صفةٌ لقَبيحٌ ، وجملةُ قولِه : (**أنْ تُسْأَلَ عن شيءٍ من أَمْرِ هـٰذا الدِّينِ**) الإسلاميِّ في تأويل مصدرٍ مرفوعٍ على الفاعلية لـ(**قَبيحٌ**) أي : إنَّ الشَّأْنَ والحالَ قبيحٌ عظيمٌ **علىٰ مِثْلِكَ** ، وعارٌ كبيرٌ وعَيْبٌ شَنِيعٌ أنْ تُسْأَلَ وتُسْتَفْتَىٰ عن حُكْمٍ من أحكام هـٰذا الدِّين ، وتُسْتَخْبَرَ عن أمرٍ من أُمُور هـٰذا الدِّين (**فلا يُوجَدَ**) ولا يَحْصُلَ (**عندَكَ**) يا أبا محمد جوابٌ (**منه**) أي : من ذلك الأمرِ الذي سُئِلْتَ عنه ولا يكونَ عندك (**عِلْمٌ**) ومعرفةٌ بذلك الأمرِ الذي هو من أُمُور هـٰذا الدِّين الإسلاميِّ فروعاً وأُصولاً ، كتاباً وَسُنَّةً .

(**ولا فَرَجٌ**) أي : ولا كَشْفٌ وحَلٌّ لمشكلاتِه بالجواب الشافي والدليل الكافي .

والفاءُ في قوله : (فلا يُوجَدَ) عاطفةٌ للجملة الفعليةِ علىٰ جملةِ قوله : (تُسْأَلَ) علىٰ كَوْنِها مرفوعةً للمبتدإ الذي هو (قَبيحٌ) ، وجملةُ المبتدإ في محلِّ الرفع خبرِ إنَّ ،

أَوْ عِلْمٌ وَلاَ مَخْرَجٌ ، قَالَ : فَقَالَ لَهُ ٱلْقَاسِمُ : وَعَمَّ ذَاكَ؟ قَالَ : لِأَنَّكَ ٱبْنُ إِمَامَيْ هُدَىً ، ٱبْنُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ، ....

والتقديرُ : يا أبا محمّدٍ ؛ إنّه عارٌ عظيمٌ وعَيْبٌ شديدٌ كونك مسؤولاً عن أمْرٍ من أُمور هٰذا الدِّين وعن حُكْمٍ من أحكامه فعدم وجدان عِلْمه عندك ، وعدم حلّ مشكلاته منك .

(أو) قال يحيى بنُ سعيدٍ بَدَلَ قوله : (عِلْمٌ ولا فَرَجٌ) : فلا يُوجَد عندك منه (عِلْمٌ ولا مَخْرَجٌ) أي : فلا يُوجَد عندك سَبَبُ مَخْرَجٍ من مُشكلاته ، وهو الجوابُ الكافي والحَلُّ الشافي ، و(المَخْرَج) مصدرٌ ميميٌّ بمعنى الخروج ؛ أي : سبب خروج من مشكلاته وجهله وهو الجواب الوافي ، والبيان الصافي ، والشكُّ من أبي عَقِيل فيما قاله يحيى بنُ سعيدٍ من كلمتَيْ (فَرَجٌ) و(مَخْرَجٌ) ، والمعنىٰ واحد .

(قال) أبو عَقِيل ـ وفي بعض النُّسَخ إسقاطُ (قال) من هنا ـ (فقال له) أي : ليحيى بنِ سعيدٍ الأنصاريِّ (القاسمُ) بنُ عُبَيْد الله مُسْتَفْهِماً عن سبب كون ذلك عَيْباً عنده : (وعَمَّ) أي : ولأجْلِ ما (ذاك ؟) أي : كون عدم وجدان عِلْمٍ أو مَخْرجٍ منه عندي عَيْباً عظيماً علىٰ مثلي ، وعَمَّ قلتَ ذلك الكلام؟

وقولُه : (عَمَّ) جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مُقَدَّمٌ لـ(ذاك) ، و(ما) استفهاميةٌ حُذِفَتْ أَلِفُها ؛ فَرْقاً بينها وبين ما الموصولة إذا دَخَل عليها حرفُ الجرِّ ، نظيرُ قوله تعالىٰ : ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ .

(وذاك) : اسمُ إشارةٍ للمفرد المذكَّر القريبِ أو المتوسّطِ في محلِّ الرفع مبتدأ مؤخّر وجوباً ؛ لكون الخبر ممّا يلزمُ الصَّدارة ؛ أي : كون ذلك المذكور عيباً علىٰ مثلي بأيِّ سبب ولأجلِ أيِّ عِلّة؟

(قال) يحيى بنُ سعيدٍ : وإنما كان عَدَمُ وجدانِ عِلْمٍ أو مَخْرَجٍ منه عَيْباً عظيماً علىٰ مِثْلِكَ (لأنّك) يا أبا محمّدٍ (ابن إمامَيْ) ورئيسي (هُدىً) هٰذا الدِّين وأحكامه وابنُ مرجعَيْ مشكلات هٰذا الدِّين .

وقولُه : (ابنُ أبي بكرٍ) الصِّدِّيق (و) ابن (عُمَرَ) بن الخطاب بواسطةِ والدَيْك : بدلٌ من (ابنُ إمامَيْ هُدى) ، بدلَ تفصيلٍ من مُجمَل .

قَالَ : يَقُولُ لَهُ ٱلْقَاسِمُ : أَقْبَحُ مِنْ ذَاكَ عِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ ٱللهِ أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، أَوْ آخُذَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ ، ....

قال القرطبيُّ : (إنما صَحَّت النِّسْبتانِ على القاسم لأنَّ أباه هو عُبَيْدُ اللهِ بنُ عبد الله بن عُمر ، وأُمُّه هي ابنةُ القاسم بن محمد بن أبي بكر ، وباسم جَدِّه هٰذا كان يُكنىٰ ، فعُمَرُ جَدُّه لأبيه الأعلىٰ ، وأبو بكرٍ جَدُّه الأعلىٰ لأُمّه ، فصَدَقَتْ عليه النِّسْبتان)[1] .

(قال) أبو عَقِيل : (يقول له) أي : ليحيى الأنصاريّ (القاسمُ) أي : يقول القاسمُ ليحيىٰ ، فالمضارعُ هنا بمعنى الماضي ، وعَبَّرَ بالمضارع حكايةً للحال الماضية ، والمعنىٰ : قال أبو عَقِيل : فقال القاسمُ ليحيىٰ في الجواب : (أَقْبَحُ) واللهِ وأشْنَعُ (من ذاك) الذي قُلْتَه من كَوْنِ فِقْدانِ فَرَجٍ ومَخْرَجٍ وجوابٍ لمَا سُئِلْتُ عنه عندي قَبيحاً ، وقوله : (أَقْبَحُ) خبرٌ مُقدَّمٌ ، وأتَىٰ بالقَسَم تأكيداً للكلام ، وقولُه : (من ذاك) مُتعَلِّقٌ بأقْبَحَ ، وكذلك قولُه : (عندَ مَنْ عَقَلَ) وعَرَفَ معرفةً حَقَّةً صادقةً صادرةً (عنِ اللهِ) سبحانه وتعالىٰ . . متعلِّقٌ به .

والمصدرُ المُنْسَبِكُ عن جملة قوله : (أنْ أقولَ) وأُفتيَ وأُحَدِّثَ وأُجيبَ (بغيرِ عِلْمٍ) جازمٍ ومعرفةٍ يقينيةٍ . . مبتدأٌ مؤخَّرٌ ، والتقدير : وقولي في جوابِ ما سُئِلْتُ عنه من أمْرِ هٰذا الدِّين بغير عِلْمٍ ومعرفةٍ عندي ، وجوابي عنه بغير دليلٍ من الكتاب والسُّنَّة . . أشَدُّ قُبْحاً وأشَدُّ شَنَاعَةً وأخوفُ عُقوبةً من قُبْحِ عدم وِجْدانِ الجواب عندي عندَ مَنْ عَرَفَ بحُكْمِ شَرْعِ الله تعالىٰ معرفةً صادرة عن معرفة كتابِ الله تعالىٰ وسُنَّةِ رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ لدخولي حينئذٍ في وعيد قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتعمِّداً . . فليتبوأْ مقعدَه من النار » ؛ لأني إنما أُجيبُ حينئذٍ بادِّعاءِ معرفة كتابِ الله تعالىٰ وسُنَّةِ رسوله صلى الله عليه وسلم ، وليس عندي معرفتُهما ، فأكون حينئذ كاذباً علىٰ رسوله صلى الله عليه وسلم ، فيكون ذلك الوعيدُ منطبقاً عَلَيَّ ، ولأنَّ قولَ المَرْءِ فيما لا يعْلَمُ : (واللهُ أعلمُ) من مَتِنَةِ عِلْمِه .

وقولُه : (أو آخُذَ عن غيرِ ثِقَةٍ) معطوفٌ علىٰ (أنْ أقولَ) ، فهو في تأويلِ مصدرٍ

---

(١) « المفهم » (١/١٢٧) .

قَالَ : فَسَكَتَ فَمَا أَجَابَهُ .

[٣٤] وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ ٱلْحَكَمِ ٱلْعَبْدِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ : أَخْبَرُونِي عَنْ أَبِي عَقِيلٍ صَاحِبِ بُهَيَّةَ : . . . .

معطوفٍ على مصدرٍ منسبكٍ من جملةِ (أَنْ أقولَ) ، والتقديرُ : وقولي في جوابِ ما سُئِلْتُ عنه من أمر هـٰذا الدِّين بغير شبهة علم ، أو أخذي ما هو شبهة علم عن غير ثقةٍ مأمون ، فجوابي به ذلك السؤال أَقْبَحُ عندَ مَنْ عَقَلَ عن الله سبحانه وتعالىٰ من ذاك ؛ أي : من قبح عدم وِجْدان جواب ما سُئلت عنه من أمر هـٰذا الدِّين عندي ؛ لكوني ابنَ إمامَيِ الهُدىٰ والشريعة ؛ لأنَّ العِلْمَ ليس بالنَّسَب بل بالتعلُّم .

(قال) أبو عَقِيل : (فَسَكَتَ) يحيى بنُ سعيد .

وقولُه : (فما أجابَهُ) تأكيد لقوله : (فَسَكَتَ) أي : فما أجاب يحيىٰ للقاسم بن عُبَيد الله شيئاً من الكلام ، ولا رَدَّ عليه كلامَه ، بل سكت عنه .

وغَرَضُ المؤلِّف بسَوْقِ هـٰذا الأثَرِ : الاستشهادُ لأثَرِ عبد الله بن المبارك الدالِّ بمفهومه علىٰ أنَّ هـٰذا العِلْمَ لا يُؤْخَذُ إلاّ عن ثقةٍ حيث قال : (دَعُوا حديثَ عَمْرِو بنِ ثابتٍ . . .) إلخ ، ورجالُ هـٰذا الأثَرِ أربعةٌ : بغداديان ومدنيان .

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعةَ لأثَرِ القاسم بن عُبَيد الله فقال :

[٣٤] (وحَدَّثني بِشْرُ بنُ الحَكَم) بن حبيب بن مِهْران بكسر الميم (العَبْدِيُّ) أبو عبد الرحمن النيسابوريُّ الزاهدُ الفقيهُ .

روىٰ عن مالكٍ وهُشَيْمٍ وابن عُيَيْنَةَ وجماعةٍ ، ويروي عنه (خ م س) والحَسَنُ بنُ سفيان وخَلْقٌ .

قال في « التقريب » : ثقةٌ زاهدٌ فقيهٌ ، من العاشرة ، مات سنة سبعٍ أو ثمانٍ وثلاثين ومائتين .

(قال) بِشْرُ بنُ الحَكَمِ : (سمعتُ سفيانَ بنَ عُيَيْنَةَ) بن ميمون الهلاليَّ أبا محمدٍ الأعورَ الكوفيَّ ثم المكيَّ ، أحدَ الأئمة الأعلام ـ قد تقدَّم البسط في ترجمته فراجِعْها ـ أي : قال بِشْرُ بنُ الحَكَم : سمعتُ سفيانَ حالةَ كَوْنِه (يقول : أَخْبَرُوني) أي : أَخْبَرَني الناسُ (عن أبي عَقِيل صاحبِ بُهَيَّةَ) ومولاها ، واسمه يحيى بن المتوكل .

أَنَّ ٱبْناً لِعَبْدِ ٱللهِ بْنِ عُمَرَ سَأَلُوهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِيهِ عِلْمٌ ، فَقَالَ لَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : وَٱللهِ إِنِّي لأُعْظِمُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُكَ وَأَنْتَ ٱبْنُ إِمَامَيِ ٱلْهُدَىٰ ـ يَعْنِي عُمَرَ وَٱبْنَ عُمَرَ ـ . . . .

قال النوويُّ : (وأمّا قولُ سفيان في الرواية الثانية : « أَخْبَرُوني عن أبي عَقِيلٍ » فقد يُقال فيه : هـٰذه روايةٌ عن مجهولين فكيف أدخله مسلمٌ في جامعه؟ فيُجابُ عنه : بأنَّ هـٰذا في المُتابعة ، والمتابعةُ وكذا الاستشهادُ يَذْكُرُون فيهما مَنْ لا يُحْتَجُّ به على انفراده ؛ لأنَّ الاعتمادَ في الاستدلال علىٰ ما قبلهما لا عليهما) اهـ بتصرف[1]

(**أنَّ ابْناً لعبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ**) وهو القاسمُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عبد الله بن عُمَر ، وفي بعض النُّسَخ : (أنَّ أبناءَ) بصيغة الجَمْع وهو تحريفٌ من النُّسَّاخ[2] (**سأَلُوه**) أي : سأل الناسُ ذلك الابنَ (**عن شيءٍ**) أي : عن أمرٍ من أُمورِ الدِّين (**لم يَكُنْ عندَه**) أي : عندَ ذلك الابنِ (**فيه**) أي : في ذلك الشيءِ (**عِلْمٌ**) ومعرفةٌ (**فقال له**) أي : لذلك الابنِ الذي لم يكن عنده عِلْمٌ بذلك الشيء الذي سُئِلَ عنه (**يحيى بنُ سعيدٍ**) الأنصاريُّ : (**واللهِ**) أي : أقسمتُ بالله الذي لا إله إلا هو (**إنّي**) أنا (**لأُعْظِمُ**) بضمّ الهمزة مضارع لأَعْظَمَ الرباعي ؛ أي : إني لأعُدُّ عيباً عظيماً (**أنْ يكونَ مِثْلُكَ**) من أولادِ العُلماءِ الكبارِ والأصحابِ الأخيار (**وأنتَ**) أي : والحالُ أنَّك (**ابنُ إمامَيِ الهُدَىٰ**) وقُدوتَيِ الشريعة (**يعني**) يحيى بنُ سعيدٍ . ويَقْصِدُ بإمامَيِ الهُدَىٰ : (**عُمَر**) بنَ الخَطَّابِ الذي هو جَدُّه الأعلىٰ من جهة الأب (**و**) عبدَ اللهِ (**بنَ عُمَرَ**) بنِ الخَطَّابِ الذي هو جَدُّه الأقربُ من جهة الأب أيضاً .

قال النوويُّ : (وأمّا قولُ يحيىٰ في الرواية الأُولىٰ للقاسم بن عُبَيدِ الله : « لأنَّكَ ابنُ إمامَيْ هُدىً ، ابنُ أبي بكرٍ وعُمَرَ » رضي الله عنهما ، وفي الرواية الثانية : « وأنْتَ ابْنُ إمامَيِ الهُدَىٰ يعني عُمَرَ وابن عُمَرَ » رضي الله عنهما . . فلا مُخالَفَة بينهما ، فإنَّ

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩١ـ٩٢) .

(٢) **قلت** : وكذلك ورد محرّفاً في طبعة « تحفة الأشراف » (١٣/ ٣٣٤) حديث رقم (١٩٢٠١) في ترجمة (القاسم بن عُبيد الله بن عبد الله بن عمر) ، ويردُّه أنَّ الحافظ المزي ترجم له في (١٣/ ٤٤٧) بقوله : (ابنٌ لعبد الله بن عُمَر بن الخطاب) فتنبّه لذلك ، والله الموفق .

تُسْأَلُ عَنْ أَمْرٍ لَيْسَ عِنْدَكَ فِيهِ عِلْمٌ؟! فَقَالَ : أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَٱللهِ عِنْدَ ٱللهِ وَعِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ ٱللهِ أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، أَوْ أُخْبِرَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ ، . . . .

القاسم هـٰذا هو ابنُ عُبَيْد الله بن عبد الله بن عُمر بن الخطاب فهو ابنُهما ، وأُمُّ القاسم هي أُمُّ عبدِ الله بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه ، فأبو بكرٍ جَدُّه الأعلىٰ لأُمِّه ، وعُمَرُ جَدُّه الأعلىٰ لأبيه ، وابنُ عُمَرَ جَدُّه الحقيقي لأبيه ، رضي الله تعالىٰ عنهم أجمعين) اهـ(١)

وجملةُ قولِه : (تُسْأَلُ) أنتَ يا قاسمُ ، ـ وفيه التفاتٌ أو (مِثْلُ) مقحمٌ ـ (عن أمْرٍ) أي : عن حُكْمٍ من أحكام هـٰذا الدِّين (ليس عندَكَ) يا قاسمُ (فيه) أي : في ذلك الأمرِ (عِلْمٌ) ومعرفةٌ بذلك الأمرِ : خبر ليس ، والمعنىٰ : أقسمتُ بالله! إني لأَعُدُّ وأحسِبُ عَيْباً وعاراً قبيحاً أنْ يكونَ مِثْلُك مسؤولاً عن أمرٍ ليس عنده فيه عِلْمٌ فتجهل ؛ أي : كَوْن مِثْلِك مسؤولاً عن أمرِ هـٰذا الدِّين فجاهلاً فيه ، وقيل : (المِثْلُ) مُقْحَمٌ في قوله : (أنْ يكونَ مِثْلُكَ) نظير قوله تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ ، والمعنىٰ عليه واضح ، أي : واللهِ إني لأُعْظِمُ أنْ تكونَ مسؤولاً عن أمْرِ هـٰذا الدِّين فتجهل فيه والحالُ أنَّك ابنُ إمامَي الهُدىٰ والشريعة .

(فقال) القاسمُ ليحيىٰ : (أَعْظَمُ من ذلك) الذي قُلْتَ عيباً وأشَدُّ عَاراً (واللهِ عندَ اللهِ) سبحانه وتعالىٰ (وعِنْدَ مَنْ عَقَل) وعَرَفَ معرفةً صادرةً (عنِ اللهِ) سبحانه وتعالىٰ ، وقولُه : (أَعْظَمُ) مبتدأٌ أو خبرٌ مُقَدَّمٌ للمصدرِ المُنْسَبِكِ من جملة قوله : (أنْ أقولَ بغيرِ عِلْمٍ) أي : أَعْظَمُ من ذلك الذي قُلْتَ عقوبةً عند الله تعالىٰ وأشَدُّ عاراً عندَ مَنْ عَقَل عن الله تعالىٰ قولي وجوابي عن ذلك الأمر الذي سُئِلْتُ عنه بغير شبهة عِلْمٍ ولا مُسْتَنَدِ دليل ؛ أي : جوابي عنه برأْيٍ مَحْضٍ وظَنٍّ لا مُسْتَنَدَ له .

(أو أُخْبِرَ) في جوابِ سؤالِ ذلك الأمر بشبهةِ علم صادرةٍ (عن غيرِ ثِقَةٍ) مأمونٍ وعَدْلٍ ضابطٍ موثوقٍ ؛ لأنَّ في الأول إنشاءَ أمْرٍ لم يكن من الدِّين ، وفي الثاني كَذِباً علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهما أشَدُّ عقوبةً عند الله تعالىٰ وأعْظَمُ عاراً عند

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩١) ، وانظر « إكمال المعلم » (١/ ١٢٩ـ١٣٠) .

قَالَ : وَشَهِدَهُمَا أَبُو عَقِيلٍ يَحْيَى بْنُ ٱلْمُتَوَكِّلِ حِينَ قَالاَ ذَلِكَ .

[٣٥] وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ أَبُو حَفْصٍ ، . . . .

الناس من إظهارِ جَهْلِي فيما سُئِلْتُ عنه من أمْرِ هٰذا الدِّين ؛ لأن النَّسَبَ ليس مَناطَ العِلْمِ بل مَناطُهُ التعلُّم .

قال بِشر بنُ الحَكَمِ : (قال) لي سفيانُ بنُ عُيَيْنَة : (وشَهِدَهُما) أي : وحَضَرَ عند يحيى بن سعيدٍ الأنصاريِّ والقاسمِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ (أبو عَقِيلٍ يحيى بنُ المُتَوَكِّلِ) صاحبُ بُهَيَّة (حين قالا) أي : حين قال الأنصاريُّ والقاسمُ بنُ عُبَيْدِ الله وتَكَلَّمَا (ذلك) الكلامَ المذكورَ سابقاً ، وهٰذا السَّنَدُ من رُباعياته : واحد منهم نيسابوريٌّ ، وواحدٌ مكي ، واثنان مدنيان .

وغَرَضُ المؤلِّف بسَوْقِ هٰذا الأثَرِ ثانياً مَتْناً وسَنَداً : بيانُ متابعةِ سفيان بن عُيَيْنَة لهاشم بن القاسم في رواية هٰذا الأثَرِ عن أبي عَقِيل ، وأمَّا تكرارُ المتنِ . . فلِمَا في الرواية الثانية من المخالفة للرواية الأُولىٰ في بعض الكلمات زيادةً ونقصاً ، فلِلمؤلِّف رحمه الله تعالىٰ غَرَضٌ في التكرارِ فلا اعتراضَ عليه ، وفائدةُ هٰذه المتابعةِ بيانُ كثرة طُرُقِه فقط ؛ لأنَّ المُتَابِعَ والمُتَابَعَ كلاهما ثقتان .

ثم استدلَّ المؤلِّف رحمه الله تعالىٰ على الجزءِ الأخيرِ من الترجمة ـ وهو جوازُ جَرْحِ الرُّواة بما هو فيهم بالأَثَرِ المأثور عن الأئمَّة الآتية فقال :

[٣٥] (وحَدَّثنا عَمْرُو بنُ عَلِيٍّ) ـ وفي بعض النُّسَخِ إسقاطُ الواوِ في (وحَدَّثنا) ـ ابنِ بَحْرِ بن كَنِيْزٍ بنون وزاي (أبو حَفْصٍ) الفَلاَّسُ[١] الصيرفيُّ الباهليُّ البصريُّ الحافظُ ، أحَدُ الأئمّة الأعلام .

روىٰ عن مُعْتَمِر بن سُلَيْمان وابن عُيَيْنَة ويحيى بن سعيد القطَّان وخَلْق ، ويروي عنه (ع) وابنُ جريرٍ الطبريُّ وغيرُهم .

---

(١) قال الحافظ أبو عليّ الغسّاني : (لَقَّبَه عَفَّانُ بنُ مسلمٍ الفَلاَّس . . . قال أبو حفص عَمْرو بن علي الفلاَّس : روىٰ عني عَفَّانُ حديثَيْنِ ، فلم يقم خيره بشرّه ، قال : حدثني أبو حفصٍ الفلاَّسُ ، ولم أكُن فلاَّساً ، فأوْقَعَ عليَّ الفلاَّس) . « تقييد المهمل » (٣/ ١١٣١-١١٣٢) .

قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ : سَأَلْتُ سُفْيَانَ ٱلثَّوْرِيَّ وَشُعْبَةَ وَمَالِكاً .....

قال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ ، من العاشرة ، مات سنة تسعٍ وأربعين ومائتين .

(قال) أبو حفص : (**سمعتُ يحيى بن سعيدٍ**) بن فَرُّوخَ ـ بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وسكون الواو ثم خاء معجمة ـ التميميَّ أبا سعيدٍ القطَّانَ البصريَّ الأحولَ ، ٱلحافظَ الحُجَّة ، أحدَ أئمّة الجرح والتعديل .

روىٰ عن سُلَيْمَان التيميِّ وحُمَيْدٍ الطويلِ ويحيى بنِ سعيدٍ الأنصاريِّ وهشامِ بنِ عُرْوة وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وشعبةُ وابنُ مهديّ وأحمدُ وإسحاقُ وغيرُهم .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ مُتْقِنٌ حافظٌ إمامٌ قُدْوةٌ ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثمانٍ وتسعين ومائة ، وله ثمان وسبعون سنة .

(قال) يحيى القطَّانُ : (**سألتُ سفيانَ**) بنَ سعيد بن مسروق بن حبيب (**الثَّوْرِيَّ**) أبا عبد الله الكوفيَّ ، أحَدَ الأئمّةِ الأعلام .

روىٰ عن زيادِ بن عِلاقة وحبيبِ بن أبي ثابت والأسودِ بن قيس وزَيْدِ بن أَسْلَم وخلائق ، ويروي عنه (ع) والأعمشُ وابنُ عجلان وشعبةُ ومالكُ بنُ أنسٍ وغيرُهم .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ عابدٌ إمامٌ حُجَّةٌ ، من رؤوس الطبقة السابعة ، وكان ربما دَلَّسَ ، مات سنة إحدىٰ وستين ومائة ، وله أربعٌ وستون سنة .

وقولُه : (**وشُعْبَةَ**) بنَ الحَجّاجِ العتكيَّ مولاهم ، أبا بِسْطامِ الواسطيَّ البصريَّ ، أحَدَ أئمّةِ الإسلام .

روىٰ عن معاويةَ بنِ قُرَّة وأنسِ بنِ سيرين وثابتِ البُنَانِيِّ وخَلْقٍ ، ويروي عنه (ع) وأيوبُ والثَّوريُّ وابنُ المبارك وخلائق .

قال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ مُتْقِنٌ ، من السابعة ، مات سنة ستين ومائة . معطوفٌ علىٰ (سفيانَ الثَّوْريَّ) وكذا ما بعدَه .

(**ومالكاً**) هو ابنُ أنس أبو عبد الله ، الفقيهُ المدنيُّ ، إمامُ دار الهجرة ، وأَحَدُ أئمّة الإسلام .

وَٱبْنَ عُيَيْنَةَ عَنِ ٱلرَّجُلِ لاَ يَكُونُ ثَبْتاً فِي ٱلْحَدِيثِ فَيَأْتِينِي ٱلرَّجُلُ فَيَسْأَلُنِي عَنْهُ ، قَالُوا : أَخْبِرْ عَنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِثَبْتٍ . . . .

روىٰ عن نافع ونُعَيْمِ بن عبد الله وابنِ المُنْكَدِر وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) والزُّهْرِيُّ ويحيى الأنصاريُّ وشعبةُ والثَّوريُّ .

وقال في « التقريب » : من السابعة ، بلغ تسعين سنةً ، ومات سنة تسعٍ وسبعين ومائة ، ودُفن بالبقيع .

(و) سألتُ سفيانَ (بنَ عُيَيْنَةَ) بن ميمون الهلاليَّ أبا محمدٍ الأعورَ الكوفيَّ ثم المكيَّ، من الطبقة الثامنة، مات في رجب سنة ثمانٍ وتسعين ومائة، وله إحدىٰ وتسعون سنة .

أي : قال يحيى بنُ سعيدٍ القطَّانُ : سألتُ هؤلاءِ الأئمّةَ الأربعةَ كُلَّهم عَمَّا أقولُ في جواب مَنْ سَألَني (عن) حالِ (الرجلِ) أي : عن حالِ الشخص الذي (لا يكون ثَبْتاً) متْقِناً (في) عِلْمِ (الحديثِ ، فيأتيني الرجلُ) الآخَرُ (فيسألُني) ذلك الآخَرُ (عنه) أي : عن حال الرجل الأول هل هو ثَبْتٌ في الحديث أم لا ، فماذا أُخبر السائل؟ هل أكشفُ عن حالهِ نصيحةً للدِّين ، أم أستره خَوْفاً من الوقوع في الغِيبة؟ (قالوا) أي : قال كُلٌّ من هؤلاءِ الأئمَّةِ الأربعة لي : (أَخْبِرْ عنه) أي : أَخْبِرِ السائل عن حال ذلك الرجل الضعيف ، وبيِّن له منزلتَه في عِلْم الحديث ، واكْشِفْ له عن حالهِ بقَصْدِ النصيحة والذَّبِّ عن الدِّين ، لا بقَصْدِ الغِيبة وإظهار معايبه ، وأَخْبِرْهُ (أنَّه) أي : أنَّ ذلك الرجلَ المسؤولَ عنه (ليس بِثَبْتٍ) ولا قَوِيٍّ ولا مُتْقِنٍ في الحديث لِينْكَفَّ عن الرواية عنه .

قال القرطبيُّ : (وفُتْيا سفيان الثَّوْري ومَنْ بعدَه هي التي يَجِبُ العملُ بها ، ولا يختلفُ المسلمون في ذلك ، وحاصلُه : أنَّ ذِكْرَ مساوىء الراوي والشاهدِ القادحَةِ في عدالتِهما وفي روايتِهما أمْرٌ ضروريٌّ فيَجِبُ ذلك ؛ فإنه إنْ لم يُفْعَلْ ذلك . قُبلَ خبَرُ الكَذَّابِ وشهادةُ الفاسق ، وغُشَّ المسلمون ، وفَسَدَت الدنيا والدِّين ، ولا يُلْتَفَتُ لقَوْلِ غَبِيٍّ جاهلٍ يقول : ذلك غِيبة ؛ لأنها وإنْ كانت من جنس الغِيبة فهي واجبةٌ بالأدلّةِ القاطعةِ والبراهين الصادعة، فهي مستثناةٌ من تلك القاعدة للضرورة الداعية)[1] .

---

(١) « المفهم » (١/١٢٩) .

[٣٦] وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ ٱللهِ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ٱلنَّضْرَ يَقُولُ : سُئِلَ ٱبْنُ عَوْنٍ

وقد سَبَقَ أنَّ غَرَضَ المؤلِّف بسَوْقِ هـٰذا الأثَرِ الاستدلالُ على الجزء الأخير من الترجمة ، ورجالُه كُلُّهُم بصريون بالنَّظَرِ إلىٰ شُعْبة ، وأمَّا الثَّوْرِيُّ فكُوفيٌّ ، ومالكٌ مَدَنِيٌّ ، وابنُ عُيَيْنَةَ مَكِّيٌّ .

ثم استشهد المؤلِّفُ لأَثَرِ هـٰؤلاء الأئمّة الأربعة بأثَرِ ابنِ عَوْنٍ فقال :

[٣٦] (وحَدَّثنا عُبَيْدُ اللهِ بن سعيدٍ) بن يحيى اليَشْكُرِيُّ مولاهم ، أبو قُدامة السرخسيُّ ، نزيلُ نيسابور ، الحافظُ .

روىٰ عن ابنِ عُيَيْنَة وحفصِ بن غِياث وأبي معاوية وخَلْق ، ويروي عنه (خ م س) وابنُ خُزَيْمة والسَّرَّاج .

قال في « التقريب » : ثقةٌ مأمونٌ سُنّي ، من العاشرة ، مات سنة إحدىٰ وأربعين ومائتين .

(قال) عُبَيْدُ اللهِ : (سمعتُ النَّضْرَ) بنَ شُمَيْلٍ المازنيَّ أبا الحَسَن البصريَّ النَّحْوِيَّ نزيلَ مَرْوَ وشيخَها .

روىٰ عن حُمَيْدٍ الطويلِ وابنِ عَوْنٍ وشعبةَ وهشامِ بنِ عُرْوة وابنِ جُرَيْجٍ وحَمَّادِ بنِ سلمة وخَلْقٍ ، ويروي عنه (ع) ويحيى بنُ يحيى النيسابوريُّ وإسحاقُ بنُ رَاهُويه ويحيى بنُ مَعِينٍ وعليُّ بنُ المَدِيني وإسحاقُ بنُ منصورٍ الكَوْسَجُ وغيرُهم ، وثَّقَهُ النَّسائيُّ وأبو حاتم وابنُ مَعِين .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ ، من كبار التاسعة ، مات سنة أربعٍ ومائتين ، وله اثنتان وثمانون سنة .

حالة كَوْنِ النَّضرِ (يقولُ : سُئِلَ) عبدُ اللهِ (بنُ عَوْنٍ) بن أَرْطَبان ـ بفتح فسكونٍ ففتحٍ ـ المزنيُّ مولاهم ، أبو عَوْن البصريُّ ، أحدُ الأئمّة الأعلام .

روىٰ عن عطاءٍ ومجاهدٍ وسالمٍ والحَسَنِ والشَّعْبيِّ وخَلْق ، ويروي عنه (ع) وشعبةُ والثَّوْرِيُّ وابنُ عُلَيَّةَ ويحيى القطَّانُ وخلائق ، قال ابنُ مهدي : ما أحد أعلم بالسُّنَّة بالعراق من ابن عَوْن ، وقال رَوْح بن عُبادة : ما رأيتُ أعْبَدَ منه .

عَنْ حَدِيثٍ لِشَهْرٍ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ أُسْكُفَّةِ ٱلْبَابِ فَقَالَ : إِنَّ شَهْراً نَزَكُوهُ ، إِنَّ شَهْراً نَزَكُوهُ .

قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ ٱللهُ :

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ فاضلٌ ، من أقران أيوب في العلم والعمل والسنّ ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومائة على الصحيح .

ورجالُ هٰذا الأثرِ ثلاثةٌ : نيسابوري كوفي بصري ، وكُلُّهم ثقاتٌ أثباتٌ ، وغَرَضُ المؤلِّف بذِكْره : الاستشهادُ كما مَرَّ .

(**عن حديثٍ لشَهْرِ**) بن حَوْشَب ؛ أي : عن حال حديثٍ منسوبٍ لشَهْر بن حَوْشَب هل هو صحيح أم ضعيف؟ (**وهو قائمٌ**) أي : والحالُ أنَّ شَهْراً قائمٌ (**علىٰ أُسْكُفَّةِ البابِ**) أي : علىٰ عتبة دار ابن عَوْن .

قال النوويُّ : (والأُسْكُفَّة ـ بضمّ الهمزة والكاف بينهما سينٌ ساكنةٌ وتشديد الفاء المفتوحة ـ : هي العَتَبةُ السُّفلى التي تُوطأ)[1] .

(**فقال**) عبدُ اللهِ بنُ عَوْنٍ وَشهْرٌ يسمعُه : (**إنَّ شَهْراً**) ابنَ حَوْشَب (**نَزَكُوه**) أي : نَزَكَه أهلُ الحديث ، وطَعَنُوه وتَكَلَّمُوا فيه بالجَرْح ، فكأنه يقول : طَعَنُوه بالنَّيْزَك ، وهو الرُّمْحُ القصير .

وقوله : (إنَّ شَهْراً نَزَكُوه) توكيدٌ لفظيٌّ للجملة الأُولىٰ .

وعبارةُ السنوسي هنا : (قولُه : (نَزَكُوه) هو بالنون والزاي المفتوحتَيْنِ ، ومعناه : طَعَنُوا فيه وتَكَلَّمُوا بجَرْحِهِ ، فكأنَّه يقول : طَعَنوه بالنَّيْزَكِ ـ بفتح النون والزاي والياء المثناة من أسفل بينهما ـ وهو الرُّمْحُ القصير .

وهٰذه هي الروايةُ الصحيحةُ المشهورةُ ، ورُوِيَ « تَرَكُوه » بالتاء الفوقية والراء المهملة وضَعَّفَهُ القاضي عِياضٌ[2] ، وقال غيره : هي تصحيفٌ ، وتفسيرُ مسلمٍ الآتي يَرُدُّها)[3] حيث (**قال مسلمٌ رحمه الله**) سبحانه وتعالىٰ ، وقولُه هٰذا يُسَمَّىٰ عند

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩٢) .

(٢) « إكمال المعلم » (١/ ١٣٤) ، وانظر « صيانة صحيح مسلم » (ص١٢٤) .

(٣) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢٦) ، وهو مختصر من « شرح صحيح مسلم » للنووي (١/ ٩٢-٩٣) .

يَقُولُ : أَخَذَتْهُ أَلْسِنَةُ ٱلنَّاسِ ، تَكَلَّمُوا فِيهِ .

البديعيين تجريداً ، وهو أنْ يُجَرِّدَ المتكلِّمُ من نفسه شخصاً مُماثلاً له ويُخْبِرَ عنه كأنّه غيرُه ، أو (يقولُ : أَخَذَتْهُ ألسنةُ الناسِ تَكَلَّمُوا فيهِ) هو من كلام بعض رُواة جامعه عنه(يقولُ) أي : يُريدُ عبدُ اللهِ بنُ عَوْنٍ بقوله : (نزَكُوه) : (أَخَذَتْه) أي : أَخَذَتْ شَهْراً وعَيَّبَتْه (ألسنةُ النَّاسِ) و (تكَلَّمُوا فيه) أي : تَكَلَّمَ الناسُ في شَهْرٍ بالجَرْحِ وأسبابِه .

قال النوويُّ : (والألسنةُ : جمعُ لسان علىٰ لُغَةِ مَنْ جَعَلَ اللسانَ مذكَّراً ، وأمَّا مَنْ جَعَلَهُ مُؤَنَّثاً . . فجَمْعُهُ أَلْسُن ، قاله ابن قتيبة)[1] .

وقال أيضاً : (ويَرِدُّ أيضاً روايةَ التاء : أنَّ شَهْراً ليس متروكاً ، بل وَثَّقَه كثيرٌ من أئمّة السلف كابنِ حَنْبَلٍ وابنِ مَعِينٍ ، وقال أبو زُرْعة : لا بأسَ به ، وقال الترمذيُّ عن البُخَاريِّ : « شَهْرُ بنُ حَوْشَبٍ حَسَنُ الحديث »[2] .

وأمَّا ما ذُكِرَ من جَرْحِه أنه أَخَذَ خريطةً من بيت المال . . فقد حَمَلَه العلماء المُحَقِّقُون علىٰ مَحْمَلٍ صحيحٍ ، وقولُ أبي حاتم بنِ حِبَّان[3] : « إنه سَرَق من رفيقه في الحج عَيْبةً » غيرُ مقبولٍ عند المحققين بل أنكروه ، والله أعلم) اهـ[4] .

وأمَّا ترجمته : فهو شَهْرُ بنُ حَوْشَب ـ بفتح الحاءِ المهملة والشينِ المعجمة ـ مولىٰ أسماء بنت يَزِيد بن السكن ، أبو سعيد ويُقال : أبو عبد الله وأبو عبد الرحمن وأبو الجَعد ، الشاميُّ الحِمْصِيُّ ـ وقيل : الدمشقي ـ الأشعريُّ ، أَرْسَلَ عن مولاتِه أسماءَ وابنِ عَبَّاسٍ وعائشة وأُمِّ سلمة وجابرٍ وطائفةٍ ، ويروي عنه (م عم) وقتادةُ وثابتٌ

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩٣) .

(٢) « سنن الترمذي » (٥/ ٥٦) ، حديث رقم (٢٦٩٧) .

(٣) « كتاب المجروحين » (١/ ٣٦١) . وانظر « تهذيب الكمال » (١٢/ ٥٨٢ـ٥٨٣) .

(٤) « وشرح صحيح مسلم » (١/ ٩٣) ، وهـٰذا الأثر رواه الترمذيُّ في « سننه » (٥/ ٥٦) في أوائل كتاب الاستئذان (٩ـ باب ما جاء في التسليم على النساء) عقيب حديث شَهْر بن حَوْشَب عن أسماء بنت يَزِيد (٢٦٩٧) : أنبأنا أبو داود المَصَاحِفيُّ البَلْخِيُّ ، أخبرنا النَّضْرُ بنُ شُمَيْل ، عن ابن عَوْن ، قال : إنَّ شَهْراً نَزَكُوه . قال أبو داود : قال النَّضْر : نَزَكُوه ؛ أي : طَعَنُوا فيه وإنما طَعَنُوا فيه ؛ لأنه وَلِيَ أمْر السلطان .

والحَكَمُ وعاصمُ بنُ بَهْدَلة ، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِين وأحمدُ .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ كثيرُ الإرسال والأوهام ، من الثالثة ، مات سنة اثنتي عشرة ومائة .

وقال النوويُّ : (إنَّ شَهْراً وَثَّقَهُ كثيرون من كبار أئمة السلف أو أكثرُهم ، فَمِمَّنْ وَثَّقَه أحمدُ بنُ حنبل ويحيى بنُ مَعِين وآخرون ، وقال أحمدُ بنُ حنبل : ما أَحْسَنَ حديثَه! ووَثَّقَهُ ، وقال أحمدُ بنُ عبد الله العِجْلِيُّ : هو تابعيٌّ ثقة ، وقال ابنُ أبي خيثمة عن يحيى بن مَعِين : هو ثِقَةٌ ، ولم يذكر ابنُ أبي خيثمة غيرَ هـٰذا ، وقال أبو زرعة : لا بأسَ به ، وقال الترمذيُّ : قال محمدٌ يعني البُخَارِيَّ : شَهْرٌ حَسَنُ الحديث ، وقَوَّىٰ أَمْرَه ، وقال : إنما تَكَلَّمَ فيه ابنُ عَوْن ، ثم روىٰ عن هلال بن أبي زينب عن شَهْر ، وقال يعقوبُ بنُ شيبة : شَهْرٌ ثقةٌ .

وقال صالحُ بنُ محمد : شَهْرٌ روىٰ عنه الناسُ من أهل الكوفة وأهلِ البصرة وأهلِ الشام ، ولم يُوقَفْ منه علىٰ كَذِب ، وكان رجلاً يَنْسُكُ ـ أي : يَتَعَبَّدُ ـ إلاّ أنه روىٰ أحاديثَ لم يَشْرَكْهُ فيها أحدٌ ، فهـٰذا كلامُ هـٰؤلاء الأئمّة في الثناء عليه) اهـ[1]

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ ثانياً بأَثَرِ شُعْبَةَ فقال :

[٣٧] (**وحَدَّثنا حَجّاجُ بنُ الشاعرِ**) وفي بعض النسخ : (وحَدَّثني) .

قال النوويُّ : (هو حَجّاجُ بن يوسف بن حَجّاج الثقفيُّ ، أبو محمد البغداديُّ المعروفُ بابن الشاعر ، الحافظ الرحّال ، كان أبوه يوسفُ شاعراً صَحِبَ أبا نُواس ، وحَجّاجٌ هـٰذا يُوافِقُ الحَجّاجَ بنَ يوسف بن الحكم الثقفيَّ أبا محمدٍ الواليَ الجائرَ المشهورَ بالظُّلْمِ وسَفْكِ الدِّماء ، فيُوافِقُه في اسمِه واسمِ أبيه وكُنْيَتِه ونَسَبِه ، ويُخالِفُهُ في جَدِّهِ وعَصْرِهِ وعدالتِه وحُسْنِ طريقته)[2] .

روىٰ عن يونس المؤدِّب ورَوْح بن عُبادة وأبي النَّضْر وأبي علي الحنفي وعبد الرزّاق

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩٣) .
(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩٣) .

حَدَّثَنا شَبَابَةُ قَالَ : قَالَ شُعْبَةُ : وَقَدْ لَقِيتُ شَهْراً فَلَمْ أَعْتَدَّ بِهِ .

[٣٨] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ ٱللهِ بْنِ قُهْزَاذَ ـ مِنْ أَهْلِ مَرْوَ ـ . . . .

وشَبَابَة ، ويروي عنه (م د) وقال[1] : هو خيرٌ من مائة مثل الرمادي ، ويروي عنه أيضاً المحامليّ وابنُ أبي حاتم .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ ، من الحادية عشرة ، مات سنة تسعٍ وخمسين ومائتين .

قال الحَجَّاجُ : (حَدَّثَنا شَبَابَةُ) ـ بفتح الشين المعجمة وبالباءين الموحدتين ـ ابن سَوَّار أبو عَمْرو الفزَاري مولاهم ، المدائني ، أصلُه من خُراسان ، قيل : اسمُه مروان وشَبَابَةُ لَقَبُه .

روىٰ عن يونس بن أبي إسحاق وحريز بن عثمان ، ويروي عنه (ع) وأحمد وعَبَّاس الدُّوري .

قال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ رُمِيَ بالإرجاء ، من التاسعة ، مات سنة أربعٍ أو خمسٍ أو ستٍّ ومائتين .

(قال) شَبَابَةُ بنُ سَوَّار : (قال شُعْبَةُ) بنُ الحَجَّاجِ العتكيُّ البصريُّ : (وقد لَقِيتُ) أي : رأيتُ (شَهْراً) ابنَ حَوْشَب وعَلِمْتُ حالَهُ (فلم أَعْتَدَّ بِهِ) أي : فلم أَهْتَمَّ بِرواية حديثه ولم أَعْتَنِ به ؛ لأنه ليس ممَّن يُكتب حديثه ولا ممَّن يُوثَقُ به في الحديث ، ولم أحسب حديثَه من الأحاديث الصحيحة .

ورجالُ هٰذا السَّنَدِ ثلاثةٌ : واحدٌ منهم بغدادي ، وواحدٌ مدائني ، وواحد بصري . وغَرَض المؤلِّفِ منه : الاستشهادُ لِمَا قَبله ، والله أعلم .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ لمَا قبلَه بأَثَرِ سفيان الثَّوْري فقال :

[٣٨] (وحَدَّثني محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ قُهْزَاذَ) المَرْوَزِي أبو جابرٍ ، ثقةٌ ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وستين ومائتين (من أهلِ مَرْوَ) بلدةٍ عظيمةٍ بخُراسان .

---

(١) أي : أبو داود انظر « تهذيب الكمال » (٥/ ٤٦٨) .

قَالَ : أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ ، قَالَ : قَالَ عَبْدُ ٱللهِ بْنُ ٱلْمُبَارَكِ : قُلْتُ لِسُفْيَانَ ٱلثَّوْرِيِّ : إِنَّ عَبَّادَ بْنَ كَثِيرٍ ....

(قال) محمدُ بنُ عبد الله : (أخبرني عَلِيُّ بنُ حُسَيْنِ بنِ وَاقِدٍ) بقاف القُرَشِيُّ أبو الحَسَن المَرْوَزِيُّ .

روىٰ عن أبيه وهشام بن سَعْد وابن المبارك ، ويروي عنه (مق عم) وسُوَيْد بن نَصْر وعليُّ بن خَشْرَم وغيرُهم ، قال النَّسائيُّ : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث .

وقال في « التقريب »: صدوقٌ يَهِمُ ، من العاشرة ، مات سنة إحدىٰ عشرة ومائتين .

(قال) عليُّ بنُ حُسَيْن : (قال عبدُ اللهِ بنُ المباركِ) بن واضح الحنظليُّ مولاهم ، أبو عبد الرحمن المَرْوَزِيُّ ، أحدُ الأئمّةِ الأعلام : (قلتُ لسفيانَ) بنِ سعيد بن مسروق (الثَّوْرِيِّ) أبي عبد الله الكوفيِّ أحَدِ الأئمّة الأعلام : (إنَّ عَبَّادَ بنَ كثيرٍ) الثقفيَّ البصريَّ .

روىٰ عن أيوبَ السَّخْتِياني ويحيى بنِ أبي كثيرٍ وعَمْرِو بن خالد الواسطي وثابتٍ البُناني وعبد الله بن طاوس وأبي الزُّبَيْر وأبي الزِّناد وغيرِهم ، ويروي عنه إبراهيمُ بنُ طَهْمان وأبو خيثمة ـ وهما من أقرانه ـ وإسماعيلُ بنُ عَيَّاش وغيرُهم .

قال أبو طالب عن أحمد : هو أَسْوَأُ حالاً من الحَسَن بن عمارة وأبي شَيْبة ، رَوَىٰ أحاديثَ كذبٍ لم يَسْمَعْهَا ، وكان صالحاً ، قلتُ : فكيف روىٰ ما لم يَسْمَعْ؟ قال : البَلَهُ والغَفْلَةُ[1] .

وقال الدُّوريُّ عن ابن مَعِين : ضعيف الحديث وليس بشيء ، وقال ابنُ أبي مريم

---

(١) هـٰكذا وقع هنا تبعاً لما في « تهذيب التهذيب » (٥/ ١٠٠) : (البَلَهُ والغَفْلَةُ) ، وفي « تهذيب الكمال » (١٤/ ١٤٦) : (البلاء والغفلة) ، ولعلّ الصواب كما في « الجرح والتعديل » (٦/ ٨٥) : (البلاء الغفلة) ، والله أعلم .

مَنْ تَعْرِفُ حَالَهُ ، وَإِذَا حَدَّثَ . . جَاءَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ ، فَتَرَىٰ أَنْ أَقُولَ لِلنَّاسِ : لاَ تَأْخُذُوا عَنْهُ؟ قَالَ سُفْيَانُ : بَلَىٰ ، قَالَ عَبْدُ ٱللهِ : فَكُنْتُ . . . .

عن ابن مَعِين : لا يُكتب حديثه ، وقال ابنُ أبي حاتم عن أبيه : كان يسكن مكة ، ضعيف الحديث ، وفي حديثِه عن الثِّقات إنكارٌ ، وعن أبي زُرْعة : لا يُكتب حديثه ، كان شيخاً صالحاً ، لا يضبط الحديث .

وذَكَرَه البخاريُّ في « الأوسط » (٢/ ٨١) في فصل : مَنْ مات ما بين الأربعين إلى الخمسين ومائة ، وقال : سكتوا عنه ، وقال العِجْلِيُّ : ضعيفٌ متروكُ الحديث ، وكان رجلاً صالحاً .

ـ وقال في « التقريب »: من السابعة، مات بعد الأربعين ومائة ، وروىٰ عنه (د ق).

ورجالُ هـٰذا السَّنَدِ أربعةٌ ، ومن لطائفِه : أنَّ رجالَه كُلَّهم مَرْوَزِيُّون إلا سفيان الثَّوْري فهو كوفي .

(مَنْ تَعرِفُ حالَهُ) وضَعْفَه ، بالتاء المُثَنَّاة فوقُ خطاباً لسفيان ، يعني أنتَ عارفٌ بضَعْفِه . (وإذا حَدَّثَ) للناس حديثاً (. . جاءَ) عَبَّادٌ (بأمرٍ عظيم) أي : بكَذِبٍ عظيمٍ وافتراءٍ شديدٍ ، فهو لا يَتَوَرَّعُ عن الكَذِب ولا يُبالي في حديثه أَصَدَقَ أم كَذَب ، أَ(فتَرَىٰ) يا سفيانُ ، بتقدير همزة الاستفهام من الرَّأي ؛ أي : أفتَعْتَقِدُ رَأْياً سديداً وقولاً حقّاً (أنْ أقولَ للناسِ) الذين يَرْوُون عنه الحديثَ (لا تَأخُذُوا) أيُّها الناس (عنه؟) أي : عن عَبَّادِ بنِ كثيرٍ ، ولا تَرْوُوا عنه الأحاديثَ ؛ لأنه ليس من أهل الحديث ؛ لئلاّ يَغْتَرُّوا بحديثه ويَضِلُّوا به ، نصيحةً لهم وذَبّاً عن الدِّين وحِفْظاً للسُّنَّة المطَهَّرة .

(قال سفيانُ) الثَّوْرِيُّ : (بلىٰ) أي : نَعَمْ أرىٰ ذلك رأياً سديداً وقولاً حقّاً ، (بَلَىٰ) هنا بمعنىٰ (نَعَمْ) التي للتصديق لا لنفي النفي ؛ لعدم سبقها بالنفي .

قال عليُّ بنُ الحُسَيْنِ : (قال) لنا (عبدُ اللهِ) بنُ المباركِ : (فكنتُ) أنا بعد ذلك

إِذَا كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ ذُكِرَ فِيهِ عَبَّادٌ . . أَثْنَيْتُ عَلَيْهِ فِي دِينِهِ وَأَقُولُ : لاَ تَأْخُذُوا عَنْهُ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ : حَدَّثَنَا عَبْدُ ٱللهِ بْنُ عُثْمَانَ ، قَالَ : قَالَ أَبِي : قَالَ عَبْدُ ٱللهِ بْنُ ٱلْمُبَارَكِ : ٱنْتَهَيْتُ إِلَىٰ شُعْبَةَ فَقَالَ : . . . .

(إذا كُنْتُ في مجلسٍ) وحلقةٍ (ذُكِرَ فيه) أي : في ذلك المجلسِ (عَبَّادُ) بنُ كثيرٍ (. . أَثْنَيْتُ عليه) بالخير والصلاح (في دِينِهِ) وكثرةِ عبادتِه وشِدَّةِ أمانتِه ويقينِه (وأقولُ) بعد ثنائي عليه وذِكْرِه بالخير : ولكنْ (لا تَأْخُذُوا) ولا تَرْوُوا (عنه) أي : عن عَبَّادٍ الحديثَ ؛ لأنه ليس من أهلِه ؛ لِقلَّة ضَبْطِه وإتقانِه ، وكثرةِ غَفْلَتِهِ وخَطئِه ، واتِّهامِ الناس له بالوَضْع والكَذِب .

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ شاهداً لأَثَرِ سفيان فقال :

(وقال) لنا (محمدُ) بنُ عبدِ الله بن قُهْزَاذَ المَرْوَزِيُّ من الحادية عشرة : (حَدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ عثمانَ) بنِ جَبَلَةَ ـ بفتح الجيم والموحدة ـ ابن أبي رَوَّاد ـ بفتح الراء وتشديد الواو ـ الأزدي العَتَكي ـ بفتح المهملة والمثناة ـ نسبة إلىٰ بطن من الأزد يُسمَّى العَتِيك ، أبو عبد الرحمن المروزي الحافظ المُلَقَّب بعَبْدان .

روىٰ عن مالكٍ وشُعْبَةَ وابنِ المبارك ، ويروي عنه (خ م د ت س) والذُّهْلِيُّ وخَلْق .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ ، من العاشرة ، مات سنة إحدىٰ وعشرين ومائتين في شعبان .

(قالَ) عبدُ اللهِ بنُ عثمان : (قالَ أبي) عثمانُ بنُ جَبَلَة بن أبي رَوَّاد العَتَكِيّ مولاهم ، المَرْوَزِيُّ .

روىٰ عن عَمِّه عبدِ العزيزِ وقُرَّةَ بنِ خالد ، ويروي عنه (خ م س) وابناه عبدان وعبد العزيز وأبو جعفر النُّفَيْلي ، وَثَّقَهُ أبو حاتم .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من كبار العاشرة ، مات علىٰ رأس المائتين .

(قال) لنا (عبدُ اللهِ بنُ المباركِ) المَرْوَزِيُّ : (انْتَهَيْتُ) أي : وَصَلْتُ (إلىٰ شَعْبَةَ) بنِ الحَجَّاجِ العتكيِّ البصريِّ وعَبَّادُ بنُ كثيرٍ جالسٌ عنده ، (فقال) لنا شعبةُ :

هَـٰذَا عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ فَٱحْذَرُوهُ .

[٣٩] وَحَدَّثَنِي ٱلْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ : سَأَلْتُ مُعَلَّىَ ٱلرَّازِيَّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ

(هـٰذا) الشخصُ الحاضرُ عندنا هو (عَبَّادُ بنُ كثيرٍ) الثقفيُّ البصريُّ الوَضَّاعُ الكَذَّابُ في الحديث (فاحْذَرُوه) أي : فاحْذَرُوا حديثَه واجْتَنِبُوه ولا تَرْوُوا عنه ؛ فإنه ضعيف يروي مناكيرَ عن الثقات ، وليس أهلاً للحديث ، وهو يسمع كلامه .

وهـٰذا السَّنَدُ من خماسياته ، ومن لطائفه : أنَّ رُواتَهُ كُلَّهم مَرْوَزِيُّون إلاَّ شُعبة فإنه بصري . وغَرَضُه بسَوْقِ هـٰذا السَّنَدِ : بيانُ متابعة عثمان بن جَبَلة لعَلِيِّ بنِ حُسَيْن عن عبد الله بن المبارك ، أو غَرَضُه استشهادُه لسفيان بشُعْبَة .

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعةَ لعبد الله بن المبارك فقال :

[٣٩] (وحَدَّثني الفَضْلُ بنُ سَهْلٍ) بن إبراهيم الأعرج أبو العباس البغدادي الحافظ .

روىٰ عن أبي أحمد الزُّبَيْري ويَزيد بن هارون وعَفَّان ومحمد بن بِشْر ، ويروي عنه (خ م د ت س) وابنُ مخلدٍ والمحامليُّ . وكان ذكياً يحفظُ .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمسٍ وخمسين ومائتين .

(قال) الفضل : (سَأَلْتُ معَلَّى) بنَ منصورٍ (الرَّازِيَّ) أبا يعلى الحنفيَّ الحافظَ الفقيهَ .

روىٰ عن مالكٍ واللَّيثِ وسُلَيْمَانَ بنِ بلالٍ وهُشَيْمٍ وحَمَّادِ بنِ زيْدٍ وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وابنُه يحيىٰ وأبو خيثمة وأبو بكر بنُ أبي شيبة وابنُ المَدِيني وغيرُهم .

قال في « التقريب » : ثقةٌ سُنِّيٌّ فقيهٌ ، طُلِبَ للقضاء فامْتَنَع ، من العاشرة ، مات سنة إحدىٰ عشرة ومائتين على الصحيح .

(عن محمدِ بنِ سعيدٍ) بن حسان بن قيس الأسدي ـ ويقال : الأزدي ـ الشامي الدمشقي المصلوب ، ويقال : محمد بن سعيد بن عبد العزيز ، ويُقال له : ابن أبي عُتبة ، ويُقال : ابن أبي قيس ، ويُقال : ابن أبي حسان ، ويُقال : ابن الطبري ، ويقال له غير ذلك في نَسَبه ، كنيتُه : أبو عبد الرحمن ، ويُقال : أبو عبد الله ، ويُقال : أبو قيس ، وقد يُنْسَبُ لَجَدِّه ، وقيل : إنهم قَلَبُوا اسمَه علىٰ مائة وَجْهٍ لِيَخْفَىٰ .

ٱلَّذِي رَوَىٰ عَنْهُ عَبَّادٌ ، فَأَخْبَرَنِي عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ قَالَ : كُنْتُ عَلَىٰ بَابِهِ وَسُفْيَانُ عِنْدَهُ ، فَلَمَّا خَرَجَ . . سَأَلْتُهُ عَنْهُ ، فَأَخْبَرَنِي . . . .

روىٰ عن عبد الرحمن بن غَنْم من وجْهٍ ضعيف وعُبادة بن نُسَيٍّ وربيعة بن يَزيد وغيرِهم ، ويروي عنه (ت ق) وابنُ عجلان والثوريُّ وسعيدُ بن أبي هلال ومروانُ بنُ معاوية ويحيى بنُ سعيدٍ الأُمويُّ وغيرُهم ، كَذَّبُوه ، وقال أحمدُ بنُ صالح : وَضَعَ أربعةَ آلاف حديث .

وقال دُحَيْم : سمعتُ خالدَ بن يزيدَ الأزرقَ يقول : سمعتُ محمدَ بن سعيدٍ الأُرْدُنِّيَّ يقول : إذا كان الكلام حَسَناً . . لم أُبالِ أنْ أَجْعَلَ له إسناداً . وقال العُقَيْلِيُّ : يُغَيِّرُون اسمَه إذا حَدَّثُوا عنه .

وقال النَّسائِيُّ : الكَذَّابونَ المعروفون بوَضْعِ الحديث أربعةٌ : إبراهيمُ بنُ أبي يحيىٰ بالمدينة ، والواقديُّ ببغداد ، ومُقاتل بخُراسان ، ومحمدُ بنُ سعيدٍ بالشام .

وقال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ عن أبيه : قَتَلَه المنصورُ على الزندقة وَصَلَبَه .

وقال في « التقريب » : من السادسة .

وقولُه : (الذي) صِفةٌ لمحمَّدِ بنِ سَعِيدٍ ؛ أي : الذي (رَوَىٰ عنه عَبَّادُ) بنُ كثيرٍ (فأَخْبَرَنِي) مُعَلّى بنُ منصورٍ (عن عيسى بنِ يُونُسَ) بنِ أبي إسحاق السَّبيعيِّ - بفتحِ المهملة وكسرِ الموحدة - أخي إسرائيل أبي عَمْرو الكوفي ، أَحَدِ الأئمَّة الأعلام .

روىٰ عن أبيه وأخيه إسرائيلَ وإسماعيلَ بنِ أبي خالد وخَلْقٍ ، ويروي عنه (ع) وحَمَّادُ بنُ سلمة وهو أكبرُ منه ، وابنُ وَهْبٍ وابنُ المَدِيني وغيرُهم ، وثَّقَه أبو حاتم ، وقال ابنُ المَدِيني : بخ بخ ثقةٌ مأمونٌ .

وقال في « التقريب » : ثقة مأمونٌ ، من الثامنة ، مات سنة إحدىٰ وتسعين ومائة ، وقيل : سنة سبع وثمانين ومائة .

(قال) عيسى بنُ يونس : (كنتُ) أنا يوماً واقفاً (علىٰ بابِهِ) أي : علىٰ باب محمَّدِ بنِ سعيدٍ (وسفيانُ) بنُ سعيدٍ الثَّوْرِيُّ جالسٌ (عندَه) أي : عندَ محمدِ بنِ سعيد ، (فلمَّا خَرَجَ) سفيانُ الثَّوريُّ من عندِ محمَّدِ بنِ سعيدٍ (. . سألتُه) أي : سألتُ سفيانَ الثَّوريَّ (عنه) أي : عن حالِ محمد بن سعيدٍ هل هو ثقةٌ أم لا؟ (فأخبرني)

أَنَّهُ كَذَّابٌ .

[٤٠] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتَّابٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَفَّانُ ،

سفيانُ الثوريُّ : (**أنَّه**) أي : أنَّ محمدَ بنَ سعيدٍ هـٰذا هو (**كَذَّابٌ**) وَضَّاعٌ في الحديث ، ليس بثقةٍ ولا مأمون ، فلا تأخذوا عنه الحديثَ ولا تَرْوُوا حديثَه .

وغَرَضُ المؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ بِسَوْقِ هـٰذا السَّنَدِ : بيانُ متابعةِ عيسى بن يونس لعبد الله بن المبارك في رواية هـٰذا الأَثَرِ عن سفيان الثَّوْري ، وكَرَّرَ المتنَ لِمَا بين الروايتَيْنِ من المخالفة في الكلمات ، وهـٰذا السَّنَدُ من رُباعياته ، وفيه روايةُ بغدادي ، عن رازي ، عن كوفي ، عن كوفي .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ لِمَا تقدَّمَ في كَشْفِ معايب الرُّواة بأثَرِ يحيى بن سعيد القطَّان فقال :

[٤٠] (**وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ أبي عَتَّابٍ**) بالعين المهملة البغدادي ، أبو بكرٍ الأعينُ ، واسمُ أبي عَتَّابٍ : طريفٌ ، وقيل : الحسن بن طريف .

روىٰ عن رَوْح بن عُبادة وأسود بن عامر وعبد الصمد بن النُّعمان وزَيْد بن الحُباب وغيرِهم .

ويروي عنه (مق ت) وأبو داود في غيرِ « السُّنَنِ » وأبو زُرْعة وأبو حاتم وغيرُهم .

قال عبد الخالق بن منصور عن ابن مَعِين : ليس هو من أصحاب الحديث ، وقال الخطيبُ : عَنَىٰ بذلك أنَّه لم يكن من الحُفَّاظ لِعِلَلِه والنُّقَّاد لطُرقِهِ مِثْل علي بن المدِيني ونحوِه ، وأمَّا الصِّدْقُ والضَّبْطُ لِمَا سَمِعَهُ . . فلم يكن مدفوعاً عنه .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ ، من الحادية عشرة ، مات سنة أربعين ومائتين .

(**قال**) محمدُ بن أبي عَتَّابٍ : (**حَدَّثَني عَفَّانُ**) بنُ مسلم بن عبد الله الأنصاريُّ مولىٰ عَزْرة بن ثابت أبو عثمان الصفَّار البصريُّ ، أَحَدُ الأئمَّة الأعلام .

روىٰ عن هشام الدَّسْتَوائي وشُعْبة وهَمَّام وحَمَّاد بن سلمة وطبقتِهم ، ويروي عنه (ع) وإبراهيمُ الحربيُّ وأبو زُرْعة وأحمدُ وإسحاقُ وابنُ مَعين وغيرُهم .

قال العِجْلِيُّ : ثقةٌ ثَبْتٌ صاحبُ سُنَّة ، وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ من كبار

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ٱلْقَطَّانِ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : لَمْ نَرَ ٱلصَّالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي ٱلْحَدِيثِ . . . .

العاشرة ، قال ابنُ المَدِيني : كان إذا شَكَّ في حَرْفٍ من الحديث . . تَرَكَه ، ورُبَّما وَهِمَ ، وقال ابنُ عَدِيّ : اخْتَلَطَ سنةَ تسعَ عشرة ، ومات سنة عشرين ومائتين قاله البخاري وأبو داود ومُطَيّن ، وليس في مسلم (عفَّان) إلاَّ هـٰذا الثِّقة الفاضل .

(**عن محمَّدِ بنِ يحيى بنِ سعيدِ القَطَّانِ**) أبي صالحٍ البصريِّ وَلَدِ العالم المشهور .

روىٰ عن أبيه ومُعاذ بن مُعاذ وفُضَيْل بن عِياض وابن عُيَيْنة وابن مهدي وغيرِهم ، ويروي عنه (مق) وعُبَيْدُ الله بن معاذ ومحمدُ بن يحيى بن أبي حاتم الأَزْدي ـ وهُما من أقرانه ـ وصالح وأحمد ابنا محمد بن يحيى بن سعيد القطَّان وطائفةٌ ، وثَّقَهُ ابنُ حِبَّان .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من العاشرة ، مات سنة ثلاثٍ وثلاثين ومائتين على الصحيح .

(**عن أبيه**) يحيى بنِ سعيدِ القطَّان أبي سعيدٍ الأحولِ التميميِّ الحافظِ الحُجَّة .

قال في « التقريب » : ثقةٌ مُتْقِنٌ حافظٌ إمامٌ قُدْوَةٌ ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثمانٍ وتسعين ومائة ، وله ثمان وسبعون سنة .

وهـٰذا السَّنَدُ من رُباعياته ، ومن لطائفِه : أنَّ رجالَهُ كُلَّهم بصريون إلاَّ محمد بن أبي عَتَّاب فهو بغداديٌّ كما مَرَّ .

(**قال**) أبوه يحيى بنُ سعيدِ القطَّانُ : (**لم نَرَ الصالحين**) قال النوويُّ : (ضبطْناهُ هُنا بالنون ، وفي الموضعِ الآتي بالتاء المثنّاة فوق)[1] أي : لم نَعْلَمِ الصالحين ؛ أي : العُبَّادَ الزُّهَّادَ المُراعين لحقوقِ الله وحقوقِ العباد (**في شَيْءٍ**) من أُمورِ الدِّين والدنيا (**أكْذَبَ منهم في الحديث**) أي : لم نَعْلَمِ الصالحين أكثرَ كَذِباً وخطأً في شيءٍ من أُمور الدِّين والدنيا من كَذِبهم وخَطَئِهم في رواية الحديث ، حتىٰ يَضَعُوا الأحاديثَ في الترغيبِ والترهيبِ بقَصْدِ الإرشادِ للأُمَّة والنصيحةِ لهم .

قال النوويُّ : (ومعناه : ما قاله مسلمٌ : إنَّه يجري الكذبُ علىٰ ألسنتِهم

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩٤) .

. . . .

ولا يتعمَّدُونه ؛ لكَوْنِهم لا يُعَانُون صناعةَ أهلِ الحديثِ ، فيَقَعُ الخطأُ في رواياتِهم ولا يعرفونه ، ويَرْوُون الكذب ولا يعلمون أنه كَذِبٌ ، وقد قدَّمْنا أنَّ مذهبَ أهلِ الحقِّ أنَّ الكَذِبَ هو الإخْبَارُ عن الشيء بخلاف ما هو عليه عَمْداً كان أو سَهْواً أو غَلَطاً) اهـ[1] .

وقال القاضي عِيَاضٌ : (يعني أنهم يُحَدِّثون بما لم يَصِحَّ لِقلَّة معرفتِهم بالصحيح ، والعِلْم بالحديث ، وقِلَّة حِفْظِهم وضَبْطِهم لِما سَمِعُوه ، وشُغلِهم بعبادتهم ، وإضْرابهم عن طريق العلم ، فكَذَبُوا من حيثُ لم يَعْلَمُوا وإنْ لم يتَعَمَّدُوا . . .

وقد يقَعُ في الكَذِبِ علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم مَنْ غَلَبَتْ عليه العبادةُ ولم يكن معه عِلْمٌ فيَضَعُ الحديثَ في فضائلِ الأعمال ووجُوهِ البرِّ ، ويتساهلون في رواية ضعيفها ومُنْكَرِها وموضوعاتِها ، كما قد حُكِيَ عن كثيرٍ منهم واعترفَ به بعضُهم ، وهم يَحْسَبُون ـ لقِلَّةِ عِلْمِهم ـ أنهم يُحْسِنُون صُنْعاً .

ورُبَّما احْتَجُّوا في ذلك بالحديث المأثورِ عن أبي هريرة رضي الله عنه يرفعُه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا حُدِّثتم عني حديثاً تعرفونه ولا تُنْكِرونهُ . . فَصدِّقُوا به قُلْتُه أو لم أقُلْهُ ؛ فإني أقولُ ما يُعرف ولا يُنكر » وهو حديثٌ ضعَّفَه الأصيليُّ وغيرُه من الأئمة ، وتأوَّلَهُ الطَّحَاويُّ وغيرُه ، ومعناه ـ لو صحَّ ظاهره ـ وهو : أنَّه ما جاءَ عنهُ موافقاً لكتاب الله تعالىٰ وما عُرِفَ من سُنَّتِهِ غَيْرَ مُخَالِفٍ لشريعته ولا تَحَقَّقَ أنَّه قاله بلَفْظِه فيُصَدَّق به أي بمعناه لا بلفظه ؛ إذْ قد صَحَّ من أُصول الشريعة أنه

---

(١) المصدر السابق ، وجاء في « الحل المفهم لصحيح مسلم » (١/ ١٥ ـ ١٦) ما يلي :
(في تقرير المكي : قوله : « لم نَرَ الصالحين » وهم الذين يُحْسِنُون الظنَّ بالناس لصلوحهم في أنفسهم ، فلا يُميِّزون بين الصادق والكاذب ، بل يَرْوون عن كلِّ مَنْ يَدَّعي الحديث ، فلهـٰذا ـ أي : لعدم تحقيقهم ـ يكون أكثر رواياتهم كاذبةً ولا يعرفون به . اهـ
وكتب عليه العلاَّمة السِّنْدي رحمه الله تعالىٰ : قوله : « يجري الكذبُ علىٰ لسانهم » أي : لأنهم لكثرة اشتغالهم بالعبادة لا يَتفرَّغُون لحِفْظ الحديث ، ولحُسْن نيّتهم في نَشْر العلم لا ينتهون عن روايته فيقعون فيما يقولون) اهـ

قَالَ ٱبْنُ أَبِي عَتَّابٍ : فَلَقِيتُ أَنَا مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ٱلْقَطَّانِ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ فَقَالَ عَنْ أَبِيهِ : لَمْ تَرَ أَهْلَ ٱلْخَيْرِ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي ٱلْحَدِيثِ .

قَالَ مُسْلِمٌ : يَقُولُ : يَجْرِي ٱلْكَذِبُ عَلَىٰ لِسَانِهِمْ وَلَا ....

لا يُصَدَّق به ؛ لاحتمال أنه قاله بغير هٰذا اللفظ ، ولا يُكَذَّب به ؛ إذ قد يحتمل أنه قاله) اهـ[1]

(قال) محمدُ (ابنُ أبي عَتَّابٍ) البغداديُّ : (فَلَقِيتُ) بضمّ التاءِ للمتكلِّم ، وقولُه : (أنا) تأكيدٌ لتاء المتكلِّم ، أتَىٰ به دفْعاً لما قد يُتَوَهَّمُ أنه بفتح التاء للمخاطَب ؛ أي : رأيتُ أنا (مُحَمَّدَ بنَ يحيى بنِ سعيدٍ القَطَّانِ) بعدما رَوَىٰ لي عنه عفَّانُ بنُ مسلم ، وغَرَضُه بهٰذا الكلام : بيانُ عُلُوِّ سَنَدِهِ ، وقولُه : (القطَّانِ) مجرورٌ صفةٌ لـ(يحيىٰ) ، وليس منصوباً علىٰ أنه صفة لـ(محمد) ، والله أعلم قاله النووي[2] ؛ لأنَّ (القطَّان) صيغةُ نَسَبٍ ليحيى بن سعيد ؛ لأنَّ معناه : صاحب قطن ؛ لأنه كان يبيعُها علىٰ ما قيل ، والله أعلم .

(فسألْتُه) أي : سألتُ محمد بن يحيىٰ (عنه) أي : عن الأثَرِ الذي حدَّثَنِيه عنه عفَّانُ بنُ مسلمٍ (فقال) لي محمدُ بنُ يحيىٰ مُشَافَهَةً بلا واسطة حالةَ كونه راوياً لي هٰذا الأثَر (عن أبيه) يحيى بنِ سعيدٍ القَطَّانِ : (لم تَرَ) أنتَ بتاء الخطاب لا بالنون كما في الرواية الأولىٰ ؛ أي : لم تَرَ أنتَ أيُّها المُخاطَبُ (أهلَ الخيرِ) والصلاح والعبادة (في شَيْءٍ) من أُمورِ الدِّين والدنيا ، والجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بقوله : (أكْذَبَ) أي : أكثرَ كَذِباً في شيءٍ (منهم) أي : مِنْ كَذِبِهم (في الحديث) أي : لم تَرَ أهلَ الخير والعبادة في شيءٍ أكذبَ منهم في الحديث ، يعني به الغلطَ والخطأ ، كما فَسَّرَهُ مسلمٌ بذلك حين قال علىٰ سبيل التجريد :

(قال مسلمُ) بنُ الحَجَّاجِ رحمه الله تعالىٰ : (يقولُ) أي : يُرِيدُ يحيى بنُ سعيدٍ القَطَّانُ بقوله : (لم تَرَ أهلَ الخيرِ في شيءٍ أكْذَبَ منهم في الحديث) : (يَجْرِي الكَذِبُ علىٰ لِسَانِهم) أي : يَقَعُ منهم الكَذِبُ خطَأً وغَلَطاً ، (و) الحالُ أنهم (لا

---

(١) « إكمال المعلم » (١/ ١٣٥ـ١٣٦) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩٤) .

يَتَعَمَّدُونَ ٱلْكَذِبَ .

[٤١] حَدَّثَنِي ٱلْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي خَلِيفَةُ بْنُ مُوسَىٰ . . . .

يَتَعَمَّدُونَ الكَذِبَ) بما جرَىٰ علىٰ لسانِهم ولا يَقْصِدُونه ، بل يقصدون به الترغيبَ والترهيبَ إرشاداً للناس وتذكيراً وعِظَةً لهم .

قال القرطبيُّ : (وسَبَبُ هـٰذا : أنَّ أهلَ الخيرِ غَلَبَتْ عليهم العبادةُ ، فاشتغلوا بها عن الرواية ، فنَسُوا الحديثَ ، ثم إنهم تعرَّضوا للحديث فغَلِطُوا ، أو كَثُرَ عليهم الوَهَمُ فتُرِكَ حديثُهم ؛ كما اتَّفقَ للعمري وفَرْقد السَّبخِيّ وغيرهما)اهـ(١)

وَغَرضُ المؤلِّف بسوق هـٰذا السند : بيانُ عُلُوِّ سَنَدِهِ بعد نُزُولِهِ ببيان مُشافهة ابن أبي عَتَّابٍ لمحمد بن يحيىٰ بعدَ روايتِه عنه أولاً بواسطة عَفَّان بن مسلم ، وكَرَّرَ المَتْنَ ؛ لِمَا في الرواية الثانية من المُخالفة للرواية الأولىٰ في بعض الكلمات ، فلا اعتراضَ عليه في التكرار ؛ لأنه كان لِغَرَض .

ثم استشهد المؤلِّف رحمه الله تعالىٰ لِمَا تَقَدَّمَ بأَثَرِ خليفة بن موسى فقال :

[٤١] (حَدَّثَني الفَضْلُ بنُ سَهْلٍ) بن إبراهيم الأعرجُ أبو العباس البغداديُّ ، صدوقٌ ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمسٍ وخمسين ومائتين .

(قال) الفَضْلُ بنُ سَهْلٍ : (حَدَّثَنا يَزِيدُ بنُ هارونَ) بن زاذان السُّلَمِيُّ مولاهم ، أبو خالدٍ الواسطيُّ ، أَحَدُ الأئمّة الأعلام المشاهير .

روىٰ عن سليمان التَّيْمي وحُمَيْد الطويل والجُرَيْري وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) وأحمد وإسحاقُ وابنُ مَعِين وعليُّ بنُ المَديني وابنا أبي شَيْبة وآخرون ، قال أحمد : كان حافظاً مُتْقناً . وقال العِجْلِيُّ : ثقةٌ ثَبْتٌ . وقال أبو حاتم : إمامٌ لا يُسأل عن مِثْله .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ مُتْقِنٌ عابدٌ ، من التاسعة ، مات سنة ستٍّ ومائتين ، وقد قارب التسعين .

(قال) يَزِيدُ بنُ هارون : (أخبرني خليفةُ بنُ موسى) بن راشد العُكْلي بضم

---

(١) « المفهم » (١/١٢٧ـ١٢٨) .

قَالَ : دَخَلْتُ عَلَىٰ غَالِبِ بْنِ عُبَيْدِ ٱللهِ ، ....

المهملة وسكون الكاف نسبة إلى العُكْل بطن من تميم ـ قال ابنُ الأثير : وإنما عُكْل اسم أمَةٍ لامرأةٍ من حِمْيَر كما في « اللباب » (٢/ ٣٥٢) ـ الكوفي .

روىٰ عن الشَّرْقِيّ بن قُطَامِيّ وغالب بن عُبَيْد الله الجَزَري ومحمد بن ثابت البُناني ، ويروي عنه ابنُ أخيه محمد بنُ عَبَّاد بن موسىٰ ويَزيدُ بنُ هارون .

قال في « التقريب » : مستورٌ من السابعة .

(قال) خليفةُ بنُ موسىٰ : (دَخَلْتُ علىٰ غالبِ بن عُبَيْد الله) العُقيليّ الجَزَرِيّ .

روىٰ عن عطاءٍ ومكحولٍ ومجاهدٍ ، ويروي عنه يحيى بنُ حمزة ويعلى بن عُبَيد وعَمْرُو بنُ أيوب الموصلي وآخرون ، وسمِعَ منه وَكِيعٌ وتَرَكَهُ لكَوْنِهِ قال : حدثنا سعيد بن المسيب والأعمش ، وقال ابنُ مَعِين : ليس بثقة ، وقال الدارقطنيُّ وغيرُه : متروك .

روىٰ عَمْرُو بن أيوب عن غالب الجَزَري عن نافع عن ابن عُمَرَ : (أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أرادَ أن يأكل دجاجة . . أَمَرَ بها فرُبِطَتْ أياماً ثم يأكلها بعد ذلك) .

وبه : (كان يُقَبِّلُ وهو صائم ولا يُعيدُ الوضوء) .

وقال ابنُ حِبَّان : روىٰ غالبٌ عن عطاءٍ عن أبي هريرة : أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم أعطىٰ معاوية سَهْماً فقال : « هاك هـٰذا حتىٰ تُوافيني به في الجنة » .

قلتُ : ولم يوصله ابنُ حِبَّان إليه ، أنبأنا به عبد الرحمن بن قدامة الفقيه قال : أخبرنا عمر بن محمد ، أخبرنا هبة الله بن أحمد الجَوبري ، أخبرنا أبو إسحاق البرمكي ، أخبرنا أبو عمر بن حَيُّويَهْ ، أخبرنا عبد الله بن إسحاق المدائني ، حدثنا إسحاق بن أحمد العلاف ، حدثنا موسى بن إسماعيل المِنْقَرِيُّ ، عن غالب بن عُبَيْد الله ، عن عطاء ، عن أنسٍ : أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم أخَذَ سهماً من كِنانته فناوله معاويةَ وقال : « ائتني به في الجنة » ، كذا قال عطاءٌ عن أنس .

وبه إلى المدائني : حدثنا عمر بن شبّة ، حدثنا وضاح حدثنا الوزير ، عن غالب ، عن عطاء ، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم نَاولَ معاويةَ سهماً. . . الحديث.

فَجَعَلَ يُمْلِي عَلَيَّ : حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ حَدَّثَنِي كَذَا ، فَأَخَذَهُ ٱلْبَوْلُ فَقَامَ ، فَنَظَرْتُ فِي ٱلْكُرَّاسَةِ ؛ . . . .

وهـٰذا حديثٌ موضوعٌ ، رواه الأصمُّ عن عبَّاس الدُّوري ، حدثنا الوَضَّاح بن حسان الأنباري ، حدثنا وزير بن عبد الله نحوه ، والوضَّاحُ ضعيفٌ . اهـ « الميزان » (٣/ ٣٣١-٣٣٢) .

(فجَعَلَ) غالبُ بنُ عُبَيد الله (يُمْلي) ويَقرأُ (عَلَيَّ) والإملاءُ : حكايةُ القول لمَنْ يَكْتُبُه ، والتلقينُ : حكاية القولِ لمَنْ يقولهُ حالةَ كَوْنِه يقول في إملائه عليَّ : (حَدَّثني مَكْحُولٌ حَدَّثَنِي كذا) وكذا ، وفي بعض النُّسَخ : (حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ) بالتكرار بلا ذِكْر لفظة (كذا) .

وأمَّا مكحولٌ : فهو مكحولٌ الشاميُّ أبو عبد الله ، روىٰ عنه (م عم) .

قال في « التقريب » : ثقةٌ فقيهٌ كثيرُ الإرسالِ مشهورٌ ، من الخامسة ، مات سنة بضع عشرة ومائة .

وقولُه : (فأخَذَه البولُ) معطوفٌ علىٰ (جَعَل) أي : فأخذ غالباً البولُ ؛ أي : دَافَعَه البولُ وضَغَطَهُ وأزعجه وأحْوَجَهُ إلى الخُروج (فقام) غالبٌ من مجلسه فخَرجَ لإخراج البول وتَرَكَ الكُرَّاسة التي يملي عنها عليَّ في مجلسه (فَنَظَرْتُ في الكُرَّاسَة) حين خَرجَ .

قال النوويُّ : (وأمَّا الكُرَّاسةُ آخرها هاء . . فمعروفةٌ ، قال أبو جعفر بن النحاس في كتابه « صناعة الكتاب » : « الكراسة معناها : الكُتُبُ المضمومُ بعضُها إلىٰ بعض ، والوَرَقُ الذي قد أُلْصِقَ بعضُه إلىٰ بعض ، مشتقٌّ من قولهم : رَسْمٌ مُكَرَّسٌ إذا أَلْصَقَتِ الريحُ التُّرابَ به ، قال : وقال الخليلُ : الكُرَّاسةُ مأخوذةٌ من أكْرَاسِ الغَنَم وهو أن تَبُولَ في الموضع شيئاً بعد شيءٍ فيتَلبَّد ، وقال أقضى القضاة الماورديُّ : أصلُ الكُرَّاسِ : العِلْمُ ، ومنه قيل للصحيفة يكون فيها عِلْمٌ مكتوبٌ : كُرَّاسة ، والله أعلم) اهـ[1]

قلت : وهي المعروفةُ الآن عند أهل المطابع بـ(المِلْزَمة) ١٦ صفحة .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩٥) .

فَإِذَا فِيهَا : حَدَّثَنِي أَبَانٌ عَنْ أَنَسٍ ، وَأَبَانٌ عَنْ فُلَانٍ ، فَتَرَكْتُهُ وَقُمْتُ . . . .

(فإذا فيها) أي : في الكُرَّاسَةِ : (حَدَّثَنِي أبانُ) بن أبي عيَّاش فيروز أبو إسماعيل ، مولىٰ عبد القيس ، البصري .

روىٰ عن أنس فأكثر ، قال الفلاس : متروك الحديث ، وقال أحمد بن حنبل : متروك الحديث ، ترك الناس حديثه منذ دهر ، روىٰ عنه (د) .

ولفظُ (أبان) فيه وجهان لأهل العربية[1] :

أحدهما : الصَّرفُ علىٰ جَعْلِ الهمزةِ فيه أصليةً فيكون وزنه فَعالاً وهو الصحيح ، وهو الذي اختاره الإمام محمد بن جعفر في كتابه « جامع اللغة » والإمام أبو محمد بنُ السِّيد البَطَلْيَوْسِيّ .

الوجه الثاني : عدمُ الصرف للعلمية ووزن الفعل علىٰ جَعْلِ الهمزةِ فيه زائدةً فيكون أصلُه فعلاً ماضياً علىٰ وزن أفعل ، وعلىٰ هـٰذا : قال بعضُهم : من صَرف أبَانَ . . فهو أتَان[2] .

(عن أنسٍ) بنِ مالك الأنصاريّ الخَزْرَجيِّ النجّاريِّ خادمِ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم أبي حمزة البصري ، مات سنة اثنتين أو ثلاث وتسعين ، وهو آخِرُ مَنْ مات بالبصرة من الصحابة .

(و) حدثني (أبانٌ عن فُلانٍ) وفلانٍ كذا وكذا ، والمعنىٰ : فلمَّا قام لبوله . . نظَرْتُ في الكُرَّاسة التي يُمْلي عَلَيَّ منها فإذا في الكُرَّاسة : (حَدَّثَني أبانٌ عن أنسٍ وأبانٌ عن فُلانٍ) بدلَ ما يُمْلِي عليَّ بقوله : حدثني مكحولٌ حدثني مكحولٌ (فتَرَكْتُه) أي : فتَرَكْتُ غالبَ بنَ عُبَيْدِ الله (وَقُمْتُ) من عنده ؛ لظُهور كَذِبه لي بمخالفة إملائة لِمَا في الكُرَّاسة .

---

(١) انظر المصدر السابق ، و« تهذيب الأسماء واللغات » (١/ ٩٧) ، و« صيانة صحيح مسلم » (ص١٢٨) .

(٢) لكنْ قال الحافظ الزَّبيدي في « تاج العروس » (٩/ ١١٧) : (وقال بعضُ أئمة اللغة : مَنْ لم يَعْرِفْ صَرْفَ أبان . . فهو أتان . نقلَه الشِّهابُ رحمه الله في « شرح الشفاء ») .

قَالَ : وَسَمِعْتُ ٱلْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ ٱلْحُلْوَانِيَّ يَقُولُ : رَأَيْتُ فِي كِتَابِ عَفَّانَ حَدِيثَ هِشَامٍ أَبِي ٱلْمِقْدَامِ ....

وعبارة السنوسي رحمه الله : (يعني تركتُه لمخالفة ما أَمْلَىٰ بلسانِه وهو : « حَدَّثَنا مكحولٌ . . . » لما في كرَّاسِهِ وهو : حَدَّثنا أبَانٌ عن أنس) اهـ[1]

وهـٰذا السَّندُ من ثُلاثياته في الأثَر ، ورجالُه بغداديٌّ ، عن واسطي ، عن كوفي .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ لِمَا مَرَّ بأثَرِ عفَّان بن مسلم بقوله :

(**قال**) الإمامُ مسلمٌ رحمه الله تعالىٰ ، عَبَّرَ بلفظ الغَيْبة علىٰ سبيل التجريد : (**وسمعتُ الحَسَنَ بنَ عَلِيٍّ**) بن محمد الهُذلي نسبة إلىٰ هُذيل بن مُدْرِكة أبا عليٍّ الخَلاَّلَ (**الحُلْوَانِيَّ**) الحافظَ المكيَّ .

روىٰ عن عبد الصمد وعبد الرزاق ووَكِيع وأبي معاوية وخلق ، ويروي عنه (خ م د ت ق) ومحمد بن إسحاق السرّاج .

قال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين .

(**يقولُ**) أي : حالة كون الحسن يقول : (**رأيتُ في كتابِ عَفَّانَ**) بن مسلم الأنصاري البصري ، ثِقَة ثَبت ، من كبار العاشرة ، مات سنة عشرين ومائتين ؛ أي : رأيتُ في ثَبَتِه (**حديثَ هشامٍ**) بن زياد بن أبي يَزِيد القُرشي الأموي ، مولىٰ آل عثمان ، المَكْنِيّ بـ(**أبي المِقْدَامِ**) ، ويُقال له أيضاً : هشام بن أبي الوليد المدني .

روىٰ عن أبيه وأُمّه وأخيه والحَسَنِ البصريّ وأبي صالح السَّمان وعُمَرَ بنِ عبد العزيز ومحمد بن كعب القُرَظِيّ وغيرِهم ، ويروي عنه وَكِيعٌ وزَيْدُ بن الحُباب وابنُ المبارك والنَّضر بن شُمَيْل ويَزِيد بن هارون وغيرُهم .

قال ابن مَعِين : ليس بثقة ، وقال في موضع آخر : ضعيفٌ ليس بشيء ، وقال البُخاري : يتكلَّمون فيه ، وقال أبو داود : غيرُ ثقة ، وقال الترمذي : يُضَعَّفُ ، وقال النَّسائيُّ وعليُّ بنُ الحُسَيْن بن الجنيد وأبو الفَتْح الأزديُّ : متروكُ الحديث ، وقال أبو

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢٨) .

حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ ٱلْعَزِيزِ ، قَالَ هِشَامٌ : حَدَّثَنِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ يَحْيَى بْنُ فُلَانٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ . . . .

حاتم : ضعيفُ الحديثِ ليس بالقوي ، وقال ابنُ حِبَّان : يروي الموضوعات عن الثقات لا يجوزُ الاحتجاجُ به . وبالجملة اتَّفَقُوا علىٰ تَضْعِيفِه وتَرْكِه .

وقال في « التقريب » : متروك ، من السادسة ، روىٰ عنه (ت ق) .

وقولُه : (**حديثُ عُمَرَ بنِ عبدِ العزيزِ**) بالرفعِ خبرٌ لمحذوفٍ تقديرُه : أي الذي هو حديثٌ رواه هشامٌ أولاً عن عُمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أُمَيَّة بن عبد شمس الأُموي ، أبي حفص ، الحافظ أمير المؤمنين ، وبالنصب بَدَلٌ من حديثِ عمر بن عبد العزيز .

وعبارةُ السنوسي هنا : (قوله : « حديثُ عُمَرَ بنِ عبدِ العزيز » يجوزُ فيه الرفعُ علىٰ تقدير المبتدإ ؛ أي : وهو حديثُ عمر ، والنصبُ علىٰ أحد وجهَين : إمَّا على البدل من « حديثَ هشام » ، أو علىٰ أنه مفعولٌ علىٰ إضمار أعني) اهـ(١)

روىٰ عن أنسٍ وعبدِ الله بن جعفر وابنِ المُسَيِّب ، ويروي عنه (ع) وأيوب وحُمَيْد والزُّهْري وخَلْق ، قال ميمونُ بنُ مِهْران : ما كانت العلماءُ عند عمر بن عبد العزيز إلا تلامذةً .

وَلِيَ الخلافةَ في سنة تسعٍ وتسعين ، ومات في رجب سنة إحدىٰ ومائة ، وله أربعون سنة ، فمُدَّةُ خلافته سنتان ونصف(٢) ، فهو من الخلفاء الراشدين .

(**قال هشامُ**) بن زياد أبو المقدام المذكورُ في ذلك الحديث المكتوب في كتاب عفان : (**حَدَّثني رجلٌ يُقَالُ له**) أي : يُسَمَّىٰ (**يحيى بنُ فُلانٍ**) أي : ابن سعيد ، وهـٰذا بيانٌ للحديث الذي رآه في كتاب عفان (**عن محمدِ بنِ كَعْبٍ**) بن سُلَيْم بن أسد

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢٨) ، وأصلُه من كلام النووي في « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩٥ـ٩٦) .

(٢) قال الحافظ المِزِّيُّ في « تهذيب الكمال » (٢١/ ٤٣٣) : (وكانتْ ولايتُه تسعةً وعشرين شهراً مثل ولاية أبي بكر الصِّدِّيق) .

قَالَ : قُلْتُ لِعَفَّانَ : إِنَّهُمْ يَقُولُونَ : هِشَامٌ سَمِعَهُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ ، فَقَالَ : إِنَّمَا ٱبْتُلِيَ مِنْ قِبَلِ هَـٰذَا ٱلْحَدِيثِ ، كَانَ يَقُولُ : حَدَّثَنِي يَحْيَىٰ عَنْ مُحَمَّدٍ ، ثُمَّ ٱدَّعَىٰ بَعْدُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ مُحَمَّدٍ . . . .

أبي حمزة القُرَظِيِّ المدنيِّ ثم الكوفيِّ ، وكان قد نزَلَ الكوفةَ مدةً ، أَحَدُ العلماء .

روىٰ عن أبي الدرداء مرسلاً ، وعن فَضَالة بن عُبَيْد وعائشة وأبي هُرَيْرَة ، ويروي عنه (ع) وابن المُنْكَدِر ويَزِيد بن الهاد والحَكَم بن عُتَيْبَة ، قال عونُ بنُ عبدِ اللهِ : ما رأيتُ أحداً أعلمَ بتأويل القرآن من القُرَظي .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ عالمٌ ، من الثالثة ، مات سنة عشرين ومائة ، وقيل قبل ذلك .

(قال) الحَسَنُ الحُلْوَانِيُّ : (قلتُ لعَفَّانَ) بنِ مسلم : (إنّهم) أي : إنَّ الناسَ (يقولون : هشامٌ) هو ابنُ زياد أبو المِقْدام البصري (سَمِعَه) أي : سَمِعَ هـٰذا الحديثَ (من مُحَمَّدِ بنِ كَعْبٍ) القرظي مشافهةً بلا واسطةٍ ، فكيف يقول في كتابك : حدثني يحيى بن فلان عن محمد بن كعب بإثبات الواسطة؟

(فقال) عَفَّانُ بنُ مسلمٍ للحَسَنِ الحُلْواني في جواب سؤاله واستفهامه : (إنما ابْتُلِيَ) هشامٌ وأُصِيبَ بجَرْحِ الناس له وضُعِّفَ عندهم (مِنْ قِبَلِ هـٰذا الحديثِ) أي : بسبب هـٰذا الحديث ، يعني حديثَ عمر بن عبد العزيز ؛ لأَنَّ هشاماً (كان) تارةً (يقولُ : حَدَّثني يحيى) بنُ سعيد (عن محمدٍ) بنِ كعب .

(ثُمَّ ادَّعَىٰ) أي : ثُمَّ بعدَ أنْ رَوَىٰ عن يحيىٰ عن محمدٍ . . ادَّعَىٰ (بعدُ) أي : بعدَ أنْ رَوَىٰ عن محمدٍ بواسطة يحيىٰ ، وكلمةُ (بعدُ) لا حاجةَ إليها ؛ للاستغناء عنها بثُمَّ ؛ لأنَّ مفادَهما واحد .

(أنه) أي : هشاماً (سَمِعَهُ) أي : سمع ذلك الحديثَ (من محمدٍ) بنِ كعبٍ ، فكلامُه متناقضٌ يُوْجِبُ الاضطرابَ في روايته المُوجِبَ لضَعْفِه في الحديث .

وعبارةُ السنوسي هنا : (قولُه : « إنما ابْتُلِيَ هشامٌ » يعني : إنما ضَعَّفُوه من قِبَلِ هـٰذا الحديث ، كان يقول : حَدَّثني يحيىٰ عن محمدٍ ، ثم ادَّعىٰ أنه سَمِعَهُ من محمد ،

[٤٢] حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ ٱللهِ بْنِ قُهْزَاذَ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ ٱللهِ بْنَ عُثْمَانَ ابْنِ جَبَلَةَ يَقُولُ : قُلْتُ لِعَبْدِ ٱللهِ بْنِ ٱلْمُبَارَكِ : مَنْ هَـٰذَا ٱلرَّجُلُ ٱلَّذِي رَوَيْتَ عَنْهُ حَدِيثَ عَبْدِ ٱللهِ بْنِ عَمْرٍو : . . . .

قد يُقال : هـٰذا القَدْر لا يَقْتَضي ضَعْفاً ؛ لأنه ليس فيه تصريحٌ بكَذِبٍ لاحتمال أنه سمعه من محمّدٍ ثم نَسِيَه فحَدَّث به عن يحيىٰ عنه ثم ذَكَرَ سماعَهُ من محمدٍ فرواه عنه؟ والجوابُ : أنَّ الأئمّة رحمة الله تعالىٰ عليهم إنما ضَعَّفُوه بهـٰذا لمَا قَامَتْ وظَهَرتْ لهم من القرائنِ المُؤْذِنَةِ لهم بعَدَمِ سماعِه من محمدٍ فحَكَمُوا ذلك بتلك القرائن)[1] .

ورجال هـٰذا السَّنَد ثُنَائِيٌّ : مكيٌّ ، عن بصري .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ لِمَا مَرَّ بأثَرِ عبد الله بن المبارك فقال :

[٤٢] (حَدَّثني محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بن قُهْزَاذَ) الحافظُ المَرْوَزِيُّ أبو جابر ، ثقةٌ ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وستين ومائتين .

(قال) محمدُ بنُ عبد الله : (سمعتُ عبدَ اللهِ بنَ عثمانَ بنِ جَبَلَةَ) بفتح الجيم والموحدة ، ابن أبي رَوَّاد ـ بفتح الراء وتشديد الواو ـ الأزدي العَتَكِيَّ ، أبا عبد الرحمن المَرْوَزِيَّ الحافظَ المُلَقَّب بـ(عَبْدان) ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة إحدىٰ وعشرين ومائتين في شعبان .

أي : سمعتُ عبدَ اللهِ بنَ عثمان حالةَ كَوْنِه (يقول : قلت لعبد الله بن المبارك) بن واضح الحنظلي مولاهم ، أبي عبد الرحمن المَرْوَزِيِّ ، أَحَدِ الأئمّة الأعلام ، ثقة ثَبْت ، من الثامنة ، مات سنة إحدىٰ وثمانين ومائة .

وهـٰذا السند من ثُلاثياته ، ومن لطائفه : أنَّ رجالَهُ كُلَّهم مَرْوَزِيُّون .

أي : قال عبدُ اللهِ بنُ عثمان : سألتُ عبدَ اللهِ بنَ المبارك بقولي له : (مَنْ هـٰذا الرجلُ الذي رَوَيْتَ) وحَدَّثْتَ لنا (عنه) أي : عن ذلك الرجل (حديثَ عبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو) وهو مفعولٌ به لرَوَيْتَ .

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢٨) ، وهو للنووي في « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩٦) .

« يَوْمُ ٱلْفِطْرِ يَوْمُ ٱلْجَوَائِزِ »؟ قَالَ : سُلَيْمَانُ بْنُ ٱلْحَجَّاجِ ، . . . .

وقولُه : (« **يوم الفطر يوم الجوائز** ») بدلٌ محكيٌّ من (حديثِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو) بدل كُلّ من كُلّ ، والجوائز : جمع جائزة ، وهي العطاء .

وأمّا عبدُ اللهِ : فهو ابنُ عَمْرو بن العاص بن وائل السَّهْمِيُّ أبو محمد ، وقيل : أبو عبد الرحمن ، بينه وبين أبيه إحدىٰ عشرة سنة ، أَحَدُ السابقين إلى الإسلام ، وأَحَدُ المُكْثِرين من الصحابة ، وأَحَدُ العبادلة الفقهاء ، مات بالطائف على الراجح سنة خمسٍ وستين .

وأمّا حديثُ (يوم الفطر يوم الجوائز) فهو ما رُوي عنه : « إذا كان يومُ الفِطْرِ . . وَقَفَت الملائكةُ علىٰ أفواه الطُّرُقِ ونَادَتْ : يا معشرَ المسلمين ؛ اغْدُوا إلىٰ رَبٍّ رحيمٍ ، يأمرُ بالخير ويُثِيبُ عليه الجَزِيل ، أَمَرَكم فصُمْتُم ، وأطعتم رَبَّكم ، فاقْبَلُوا جوائزَكم ، فإذا صَلَّوا العيدَ . . نادىٰ منادٍ من السماء : ارْجِعُوا إلىٰ منازلكم راشدين فقد غَفَرْتُ ذُنُوبَكم كُلَّها ، ويُسَمَّىٰ ذلك اليومُ يومَ الجوائز » جمع جائزة ، وهي العطاء .

قال النوويُّ : (وهٰذا الحديث رويناه في كتاب « المستقصىٰ في فضائل المسجد الأقصىٰ » تصنيف الحافظ أبي القاسم ابن عساكر الدمشقي رحمه الله تعالىٰ) اهـ[1] وهو حديث موضوع .

(**قال**) عبدُ الله بنُ المبارك في جواب استفهام عبد الله بن عثمان : ذلك الرجل الذي رَوَيْتُ عنه ذلك الحديثَ هو (**سُلَيْمَانُ بنُ الحَجَّاجِ**) ، فهو خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ كما قَدَّرْنا .

وأمّا سُلَيْمَان بنُ الحَجَّاجِ : فهو شيخٌ للدَّرَاوَرْدِيِّ لا يُعرف عِدادُه في أهل الطائف ، فقد روى الدَّرَاوَرْدِيُّ عنه عن لَيْثٍ عن مجاهدٍ عن ابن عَبَّاسٍ : (نَهَىٰ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عن طعام المتباهين وعن طعام المتبارين) .

ورَوىٰ موسى بن أعيَن ، عن بكر بن خُنيس ، عن سُلَيْمَان بن الحَجَّاج ، عن خالد بن سعيد ، عن أبي حازم ، عن سَهْلٍ مرفوعاً : « إنَّ لكُلِّ شيءٍ شبحاً ، وشبحُ الجهادِ الرِّباطُ » وفي رواية : « إنَّ لكُلِّ شيءٍ شيخاً ، وشيخ الجهاد الرباط » ، وهٰذا

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (٩٧/١) .

انْظُرْ مَا وَضَعْتَ فِي يَدِكَ مِنْهُ .

قَالَ ٱبْنُ قُهْزَاذَ : وَسَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ زَمْعَةَ ....

حديثٌ لا أَصْلَ له ، بل هو من الموضوعات . اهـ من « الميزان » .

وقوله : (انظر ما وَضَعْتَ) هو بفتح التاء على الخطاب، ولا يمتنعُ الضمُّ أيضاً[1] .

والكافُ في قوله : (في يَدِكَ) عائدةٌ إلىٰ عبد الله بن عثمان ، والضميرُ في قوله : (منه) إلىٰ سُلَيْمَان بن الحَجَّاج .

والمعنىٰ علىٰ رواية فتح التاء من (وَضَعْتَ) : انْظُرْ وفَتِّش يا عبدَ اللهِ ما وَضَعْتَ وجَمَعْتَ في يَدِكَ من الأحاديث ، واطْرَحْ منها ما كان مَرْوِيّاً منه ؛ أي : من سُلَيْمَان بن الحجاج ، ولا تَرْوِه للناس ؛ فإنه مجهولٌ وأحاديثُه من الموضوعات .

والمعنىٰ علىٰ ضَمِّها : انْظُرْ وفَتِّشْ ما جَعَلْتُ أنا في يَدِكَ من الأحاديث التي رَوَيْتُها لك واطْرَحْ منها ما رَوَيْتُه لك منه ، أي : من سُلَيْمَان بن الحَجَّاج ؛ فإنه مجهولٌ ليس من أهل الحديث ، وهٰذا الكلام جَرْحٌ وذَمٌّ لسُلَيْمَان بن الحَجَّاج ؛ لأنه مجهولٌ كما هو مقتضَى السِّياق ، لأن سِياقَ كلامِ المؤلِّف رحمه الله تعالىٰ في كَشْفِ معايب الرُّواة لا في مَدْحِهِم ، ولا تَغْتَرَّ بما قاله النوويُّ هنا : (وهو مَدْحٌ وثَنَاءٌ علىٰ سُلَيْمَان بن الحَجَّاج)[2] فإنه ؛ سَهْوٌ أو سبقُ قلمٍ منه .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ لِمَا مَرَّ بأَثَرِ عبد الله بن المبارك أيضاً فقال :

(قال) محمدُ بنُ عبدِ الله (ابن قُهْزَاذَ) المَرْوَزِيُّ ، والواو في قولِه : (وسَمِعْتُ) عاطفةٌ ما بعدَها علىٰ قوله (سَمِعْتُ عبدَ اللهِ بنَ عثمان) مع تكرار العامل الذي هو قال ؛ أي : قال محمد بن قُهْزَاذَ : سَمِعْتُ عبدَ اللهِ بنَ عثمان ، وسَمِعْتُ أيضاً (وَهْبَ بنَ زَمْعَةَ) ـ بفتح الزاي وإسكان الميم وفتحها[3] ـ التميميَّ أبا عبد الله المَرْوَزِيَّ .

روىٰ عن ابن المبارك وسفيان بن عبد الملك وعبد العزيز بن أبي رِزْمَة وغيرِهم ،

---

(١) انظر « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩٧) ، و« مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢٨) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩٧) .

(٣) انظر المصدر السابق .

يَذْكُرُ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ ٱلْمَلِكِ قَالَ : قَالَ عَبْدُ ٱللهِ - يَعْنِي ٱبْنَ ٱلْمُبَارَكِ - : رَأَيْتُ : رَوْحَ بْنَ غُطَيْفٍ . . . .

ويروي عنه (مق ت س) وأبو إسحاق الجُوزجاني ومحمد بن عبد الله بن قُهْزَاذَ وغيرُهم ، وَثَّقَهُ النَّسائيُّ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من قُدماء العاشرة .

حالةَ كَوْنِ وَهْب بن زَمْعَة (يَذْكُرُ) وَيَرْوي (عن سفيانَ بنِ عبد الملك) المَرْوَزِيِّ .

روىٰ عن ابن المبارك فقط ، ويروي عنه (مق د ت) وابنُ رَاهُويه وعَبْدان .

قال في « التقريب » : ثقة ، من قدماء العاشرة ، مات قبل المائتين .

(قال) سفيان : (قال عبدُ اللهِ) قال المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ إيضاحاً لعبدِ اللهِ وإشعاراً بأنَّ النِّسْبَةَ الآتيةَ ليستْ من كلام شيخه ، بل ممَّا زَادَه من عند نفسه : (يعني) ويَقْصِدُ سفيانُ بنُ عبدِ الملكِ بعبد الله في قولِه : (عبدُ اللهِ) : (ابنَ المبارك) أي : يَقْصِدُ به عبدَ اللهِ بنَ المبارك . وهٰذا السَّنَدُ من رباعياته ، ومن لطائفه : أنَّ رجالَه كُلَّهم مَرْوَزِيُّون .

وقولُه : (رأيتُ رَوْحَ بنَ غُطَيْفٍ) إلىٰ قوله : (كُرْهَ حديثِه) مقولٌ لقالَ عبدُ الله ؛ أي : قال سفيانُ بنُ عبد الملك : قال لنا عبدُ اللهِ بن المبارك : (رأيتُ) أي : لَقِيتُ (رَوْحَ) بفتح الراء المهملة (بنَ غُطَيْفٍ) بضم الغين المعجمة ثم طاء مهملة مفتوحة ، هٰذا هو الصواب[1] .

وحكى القاضي عِيَاضٌ عن أكثر شيوخه كالعُذري والطبري والسمرقندي : أنهم رَوَوْه غضيف بالضاد المعجمة وهو خطأ[2] .

قال البخاريُّ في « تاريخه » (٣/ ٣٠٨) : وهو منكر الحديث .

وقال الذهبيُّ في « الميزان » (٢/ ٦٠) : (رَوْح بن غُطَيْف وَهَّاهُ ابنُ مَعِين ، وقال

---

(١) قال الحافظُ ابنُ الصلاح : (وإنما هو بالطاء المهملة من وجوهٍ معتمدة ، وهو كذلك محفوظٌ معروف ، وهو عندي على الصواب فيما انتخبتُه من أصلٍ فيه سماعُ شيخنا أبي الحسن الطُّوسي ، وعليه خَطُّ شيخِه الفَرَاوي ، وقراءتُه عليه عند قبر مسلم ، والله أعلم) . « صيانة صحيح مسلم » (ص١٢٦) .

(٢) « إكمال المعلم » (١/ ١٣٧) ، و« مشارق الأنوار » (٢/ ١٤٤) .

صَاحِبَ ٱلدَّمِ قَدْرِ ٱلدِّرْهَمِ ، وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ مَجْلِساً ، فَجَعَلْتُ أَسْتَحْيِي مِنْ أَصْحَابِي

النَّسائيُّ : متروكٌ ، وله عن الزُّهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً : « تُعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم » ، انفرد به عنه القاسمُ بنُ مالك المزني[1] ، وروى نَصْر بن حمّاد أحدُ التَّلْفَىٰ عنه عن الزُّهري عن سعيد عن أبي هريرة : لا يُعادُ المريضُ إلاّ بعد ثلاث . قلتُ : رَوْح بن غُطَيْف ـ بطاء مهملة ـ عِداده في أهل الجزيرة) اهـ

وقولُه : (صاحبَ الدَّم) صفةٌ لرَوْح ، وقولُه : « قَدْرِ الدِّرْهَم » قال السنوسي : (الظاهرُ جرُّ قَدْرِ الدِّرْهَمِ علَى البدلية من الدَّمِ قبلَه ، أو علىٰ أنه عطفُ بيانٍ له)[2] .

هكذا قالوا : وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ المُبْدَلَ منه حينئذ علىٰ نِيَّةِ الطَّرْح ، فإذا أسقطناه وقلنا : (صاحبَ قَدْرِ الدِّرْهَمِ)فلا معنىٰ له ، والأَوْلىٰ جَرُّه علىٰ أنه صفةٌ للدم علىٰ جَعْلِ أل فيه جنسية ، والتقدير : صاحبَ الدَّمِ الموصوفِ بكَوْنِهِ قَدْرَ الدِّرْهَمِ ، ويَصِحُّ نصبُه على الحالية من الدم ، وعلىٰ هـٰذين الاحتمالين : فهو جامدٌ مُؤَوَّلٌ بمشتقٍّ ؛ لأنَّ الصفة والحال لا يكونان إلاّ مشتقاً أو مؤولاً به .

قال النوويُّ : (وأرادَ ابنُ المبارك بهـٰذا الكلام وصفَه وتعريفَه بالحديث الذي رواه رَوْحٌ هـٰذا عن الزُّهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة يرفعُه : تُعادُ الصلاةُ من قَدْرِ الدرهم يعني من الدم)[3] .

قال عبدُ اللهِ بنُ المبارك : لَقِيتُ رَوْحَ بنَ غُطَيْفٍ جالساً في حلقتِه (**وجلستُ إليه**) أي : عنده أو جنبه ؛ أي : جلست جنب حلقته (**مجلساً**) أي : جلوساً قليلاً لاستماع حديثه تجربةً له ، هل يروي أحاديث صحيحة أو مناكير موضوعة؟

(**فجعلت**) أي : فصرْتُ وكنت (**أَسْتَحْيِي**) وأستخفي (**من أصحابي**) وزملائي أهل السُّنَّة والحديث ، أي : فكنت وصرت مستحيياً من أصحابي ورفقتي ، وجَعَلَ هنا من أخوات صارَ لا التي من أفعال الشُّروع .

---

(١) وهو حديث باطل لا أصل له عند أهل الحديث . انظر « إكمال المعلم » (١/١٣٧) ، و« شرح صحيح مسلم » (١/٩٧) .

(٢) « مكمل إكمال الإكمال » (١/٢٩) .

(٣) « شرح صحيح مسلم » (١/٩٧) .

وجملةُ : (أَنْ يَرَوْنِي جالساً معه) أي : أن يراني أصحابي جالساً معه ، في تأويل مصدرٍ مجرورٍ علىٰ أنه بدلُ اشتمالٍ من أصحابي ؛ أي : فصرتُ أستخفي من أصحابي من رؤيتهم إياي جالساً معه ؛ أي : مع رَوْح بن غُطَيْف .

وقولُه : (جالساً) إمَّا حالٌ من مفعول رأىٰ إن كانتْ بصرية ، أو مفعولٌ ثانٍ لها إن كانتْ علمية .

وقولُه : (كُرْهَ حديثِه) مفعولٌ لأجله لأَسْتَحْيي ؛ أي : كنتُ أستحيي من أصحابي لأجل كراهية حديثه[1] ؛ أي : رَوْحِ بنِ غُطَيْفٍ .

وقولُه : (أَسْتَحْيِي) هو بياءين ، ويجوزُ حذفُ إحداهما[2] .

وحَدَّ ابنُ الصلاح[3] الحياءَ بأنه خُلُقٌ يمنعُ من القبيح ومن التقصير من الحُقوق .

وحدَّه الزمخشريُّ[4] بأنه تغيُّرٌ وانكسارٌ يَلْحَقُ من فعلٍ أو تَرْكٍ ما يُذَمُّ به .

وقال المازري : (والحياء هو غَريزةٌ في الأكثر ، وإنما جُعِلَ من الإيمان المكتسَبِ في حديث : « والحياءُ شُعْبَةٌ من الإيمان » ؛ لأنه يَمْنَعُ من المعصية كما يمنع منها الإيمان)[5] .

وقوله : (كُرْهَ) بضم الكاف ونصب الهاء علىٰ أنه مفعولٌ لأجله كما مَرَّ آنفاً ، وهو بالضمِّ مصدرٌ سماعيٌّ لِـ(كَرِهَ) الثلاثيِّ ، وبالفتح مصدرٌ قياسيٌّ له كَسَمِعَ سَمْعاً .

قال النوويُّ : (وهـٰذا الحديث ذَكَره البخاريُّ في « تاريخه » (٣/ ٣٠٨) ، وهو حديثٌ باطلٌ لا أصلَ له عند أهل الحديث ، والله أعلم)[6] .

وقال السنوسيُّ : (وقد اختُلِفَ في العَفْو عن يسير النجاسة ، فذهب أهلُ العراق

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩٧) .
(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩٧) .
(٣) « صيانة صحيح مسلم » (ص١٩٧ـ١٩٨) .
(٤) « الفائق » (١/ ٣٤٠ـ٣٤١) .
(٥) « المعلم بفوائد مسلم » (١/ ١٩٦) .
(٦) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩٧) .

[٤٣] وَحدَّثنَا ٱبْنُ قُهْزَاذَ ، قَالَ : سَمِعْتُ وَهْباً يَقُولُ : عَنْ سُفْيَانَ ، عَنِ ٱبْنِ ٱلْمُبَارَكِ قَالَ : بَقِيَّةُ . . . .

إلىٰ أنَّ قَدْرَ الدرهم من جميع النجاسات مَعْفُوٌّ عنه قياساً علىٰ موضع الاستجمار ، وذهب الشافعيُّ إلىٰ أنه لا يُعفىٰ عن شيءٍ منها دماً أو غيرَه ، ويُغسل قليلُها وكثيرُها ، وذهب مالكٌ إلىٰ ذلك إلا في الدم فرأى العَفْوَ عن يسيرِه للمشقّة ، واختُلف عنه في العفو عن يسير دم الحيض ، وفي يسير دم غيره ويسير القيح والصديد قولان) اهـ(١)

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ لِمَا مَرَّ بأثَرِ عبد الله بن المبارك في بَقِيَّة فقال :

[٤٣] (وَحَدَّثَنا) وفي بعض النُّسَخ : (حَدَّثَني) محمدُ بنُ عبدِ الله (ابنُ قُهْزَاذَ قال : سمِعْتُ وَهْباً) هو ابنُ زمعة المَرْوَزِيُّ ، حالة كون وَهْبٍ (يقولُ) ويروي (عن سفيانَ) بنِ عبدِ الملك المَرْوَزِيِّ حالة كونه راوياً (عن) عبدِ اللهِ (ابن المبارك) الحافظ المَرْوَزِيِّ ، ومن لطائف هـٰذا السَّنَدِ : أنَّ رجالَه كُلَّهم مَرْوَزِيُّون كسابقِه .

(قال) عبدُ الله بنُ المبارك : (بَقِيَّةُ) بنُ الوليد بن صائد بن كعب الكَلاَعي بفتح الكاف واللام المخففة نسبة إلىٰ كَلاَعة قبيلةٍ كبيرةٍ نزلتْ حِمْصَ من الشام ، أبو يُحْمِد ـ بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم ـ المِيْتَمِي(٢) .

روىٰ عن بَحِير بن سَعْد ومحمد بن زياد الألْهاني وأُمَم ، ويروي عنه (م عم) وابنُ جريج وشُعْبةُ وهما من شيوخه وكثيرُ بنُ عُبيد وأحمدُ بنُ الفَرج الحجازيُّ وخَلْقٌ ، له في (م) فرد حديث متابعة(٣) . وثَّقه الجمهورُ فيما سمعه من الثقات ، وقال النَّسائيُّ : إذا قال حَدَّثَنا وأخبرنا . . فهو ثقة .

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢٩) ، وهو مختصرٌ من كلام القاضي عياض في « إكمال المعلم » (١/ ١٣٨) .

(٢) المَيْتَمي : بفتح الميم وسكون الياء تحتها نقطتان ، وبعدها تاء فوقها نقطتان ، وبعدها ميم ، هـٰذه النسبة إلىٰ مَيْتَم وهو بَطْنٌ مِن حِمْيَر . انظر « اللباب » لابن الأثير (٣/ ٢٧٩ـ٢٨٠) ، و« تقييد المهمل » (٢/ ٤٦٥) و« تهذيب الكمال » (٤/ ١٩٢) مع الحاشية .

(٣) رواه مسلمٌ في كتاب النكاح (١٦ـ باب الأمر بإجابة الداعي إلىٰ دعوته) حديث رقم (١٠١/ ١٤٢٩) : عن إسحاق بن منصور ، عن عيسى بن المُنْذِر ، عن بَقِيَّة ، عن الزُّبيدي ، عن نافع ، عن ابن عُمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ دُعِيَ إلىٰ عُرْسٍ أو نحوِه . . فَلْيُجِبْ » .

صَدُوقُ ٱللِّسَانِ ، وَلَـٰكِنَّهُ يَأْخُذُ عَمَّنْ أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ .

[٤٤] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، ....

وقال في « التقريب » : صدوقٌ كثيرُ التدليس عن الضعفاء ، من الثامنة ، مات سنة سبعٍ وتسعين ومائة، وله سبعٌ وثمانون سنة . وليس في رجال مسلمٍ (بَقِيّة) إلاّ هـٰذا .

أي : بَقِيَّةُ (صَدُوقُ اللسان) أي : صدوقٌ في كلامهِ وحديثِهِ ليس كاذباً ، (ولـٰكنه) أي : ولكنَّ بَقِيَّةَ (يأخذُ) أي : يروي الحديث (عمَّنْ أقبَلَ) على الحديثِ وعَرَفه وضَبَطَهُ وأتقَنَهُ يعني الثقات ، أو عمَّنْ أقبل بَقِيَّةُ عليه ؛ أي : عمَّنْ عَرَفَ حالَه وصِدْقَه وثِقتَه في الحديث (و) عَمَّنْ (أدبَر) وتَوَلَّىٰ عن الحديث ولم يعرفه ولم يُتقنه ولم يحفظه يعني الضعفاء ، أو عمَّنْ أدبَرَ بَقِيَّةُ عنه ولَم يَعْرِفْ حالَه وصِدْقَه وَكذِبَه ، فيروي الحديث عَمَّنْ سَمِعَ منه ، سواء كان من الثقات أو الضعفاء ، فلا يُبالي أيّاً كان .

ثم استشهد المؤلِّف رحمه الله تعالىٰ لِمَا مَرَّ بأثرِ الشَّعْبِيِّ فقال :

[٤٤] (حَدَّثنا قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ) بن جَمِيل ـ بفتح الجيم ـ ابن طَرِيف الثَّقفي مولاهم ، وقُتَيْبَة تصغير قِتْبَة بكسر القاف واحدة الأقتاب وهي الأمعاء ، قال الصغاني : وبها سمِّي الرجل قُتَيْبَة ولُقِّب بها ، واسمُه فيما قاله ابنُ مَنْدَهْ : عليُّ بنُ سعيد بن جَميل ، وقيل : يحيى بن سعيد ، أبو رجاء البَغْلاني ـ بفتح الموحدة وسكون المعجمة ـ نسبة إلىٰ بَغْلان قريةٍ من قرىٰ بَلْخ ، أحد أئمة الحديث .

روىٰ عن مالك والليث وإسماعيل بن جعفر ، ويروي عنه (خ م د ت س) وابنُ ماجه بواسطة ، ومن أقرانه أحمدُ والحُمَيْدي ، وثَّقه ابنُ مَعِين وأبو حاتم .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومائتين عن تسعين سنة .

(حَدَّثَنا جَرِيرٌ) هو ابنُ عبد الحميد بن قُرْط ـ بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة ـ الضَّبّي ـ بفتح الضاد المعجمة وتشديد الباء الموحدة ـ نسبة إلىٰ ضَبَّة بن أُدّ ، أبو عبد الله الكوفي ثم الرازي ، وُلِدَ بقريةٍ من قُرىٰ أصبهان ، ونشأ في الكوفة ، ونزل الرَّيّ .

روىٰ عن عبد الملك بن عُمَيْر وأبي إسحاق الشَّيْباني ويحيى بن سعيد الأنصاري ،

وسُلَيْمَان التَّيْمي والأعمش وعاصم الأحول وسُهَيْل بن أبي صالح وعبد العزيز بن رُفَيْع وعُمارة بن القَعْقاع وإسماعيل بن أبي خالد ومنصور بن المُعْتَمر ومغيرة بن مِقْسَم ويَزيد بن أبي زياد وأبي حَيَّان التَّيْمي وعطاء بن السائب وخَلْقٍ كثير ، ويروي عنه (ع) وأحمدُ وإسحاقُ وابنا أبي شَيْبة وقُتيبة وعَبْدان المَرْوَزي وأبو خَيْثَمَة ومحمد بن قُدَامة المِصِّيصيُّ ومحمد بن قُدامة الطُّوسي ومحمد بن قدامة السُّلَمِيّ وعلي بن المَدِيني ويحيى بن مَعِين ويحيى بن يحيىٰ وأبو الربيع الزَّهْراني وعلي بن حُجْر وجماعةٌ .

قال ابنُ سَعْد : كان ثقةً كثيرَ العِلْم يُرْحَلُ إليه ، وله مصنَّفات .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ صحيحُ الكتاب ، قيل : كان في آخِرِ عُمُرِهِ يَهِمُ من حفظه ، مات سنة ثمانٍ وثمانين ومائة ، وله إحدىٰ وسبعون سنة . اهـ وكان من السادسة .

(عن مُغيرة) بن مِقْسَم ـ بكسر أوله وسكون ثانيه ـ الضَّبّي مولاهم ، أبي هشام الكوفي الفقيه ، قيل : إنه وُلِدَ أعمىٰ .

روىٰ عن إبراهيم النَّخَعي ، والشَّعْبي ، وأبيه ، وأبي وائل ، ومجاهد ، وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) ، وشُعْبة ، والثَّوْري ، وزائدة بن قُدامة ، وزُهَيْر بن معاوية ، وجَرِير بن عبد الحميد ، والمُفَضَّل بن مُهَلْهل ، وهُشَيْم ، ومحمد بن فُضَيْل ، وأبو عَوانة ، وإسرائيل ، وإبراهيم بن طَهْمان ، وخَلْقٌ ، وثَّقَه العِجْليُّ وابنُ مَعِين .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ مُتقِنٌ إلاّ أنه كان يُدَلِّسُ ولا سيَّما عن إبراهيم النَّخَعي ، قال ابنُ فُضَيْل : وكُنَّا لا نكتب عنه إلا ما قال : حَدَّثَنا إبراهيم .

من السادسة مات سنة ستٍّ وثلاثين ومائة على الصحيح .

(عن الشَّعْبِيِّ) عامر بن شَرَاحيل الحِمْيَرِيِّ أبي عَمْرو الكوفي الإمام العَلَم ، وُلِدَ لستّ سنين خَلَتْ من خلافة عُمر .

روىٰ عن عُمر ، وعليّ ، وابن مسعود ولم يَسْمَعْ منهم ، وعن أبي هريرة ، وعائشة ، وجَرِير ، وابن عبّاس ، وخَلْقٍ .

قال : أدركتُ خمسمائة من الصحابة . ويروي عنه ابنُ سيرين ، والأعمشُ ،

قَالَ : حَدَّثَنِي ٱلْحَارِثُ ٱلأَعْوَرُ ٱلْهَمْدَانِيُّ وَكَانَ كَذَّاباً . . . .

وشُعْبَةُ ، و(ع) ، وخَلْقٌ ، وقال أبو مِجْلَز : ما رأيتُ فيهم أفْقَه من الشَّعْبي .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ مشهورٌ فقيهٌ فاضلٌ ، من الثالثة ، مات سنة ثلاثٍ ومائة ، وله نحوٌ من ثمانين سنة ، وقيل غير ذلك .

(قال) الشَّعْبيُّ : (حَدَّثَنِي الحارثُ) بن عبدِ الله (الأعورُ الهَمْداني) بإسكان الميم وبالدال المهملة ، الخَارِفي ـ بكسر الراء وبالفاء ـ نسبة إلىٰ خَارِف بَطْن من هَمْدان ، أبو زُهَيْر الكوفي .

روىٰ عن عليّ ، وابن مسعود ، وزَيْد بن ثابت وبُقَيْرة امرأة سَلْمان ، ويروي عنه الشَّعْبيُّ ، وأبو البَخْتَري الطائي ، وأبو إسحاق السَّبِيعي ، وعطاء بن أبي رباح ، وعبد الله بن مُرَّة ، وجماعةٌ .

قال الشَّعْبيُّ : (وكان) الحارثُ الأعورُ (كَذَّاباً) أي : كثيرَ الكَذِب في الحديث ، وقال مُجَالِدٌ : قيل للشعبي : كنتَ تَخْتَلِفُ إلى الحارث؟ قال : نعم ، أختلفُ إليه أتعَلَّمُ منه الحساب ، كان أحْسَبَ الناس .

وقال الدارقطنيُّ : الحارث ضعيف ، وقال ابنُ عدي : عَامَّةُ ما يرويه غيرُ محفوظ ، وقال ابنُ حِبَّان : كان الحارث غالياً في التشيُّع ، واهياً في الحديث .

مات سنة (٦٥) ، وكذا ذَكَر وفاتَه إسحاقُ القَرَّابُ في « تاريخه » ، وقرأتُه بخطّ الذهبي ، والجمهورُ علىٰ توهينه مع روايتهم لحديثه في الأبواب ، وهـٰذا الشعبي يُكَذِّبُه ، ثم يروي عنه . . إلىٰ آخر ما في « تهذيب التهذيب » (٢/١٤٦ـ١٤٧) من اختلافهم فيه[1] .

---

(١) وقال الحافظ الذهبيُّ في « سير أعلام النبلاء » (٤/١٥٣) في ترجمة (الحارث الأعور) ما نصُّه : (قلتُ : قد كان الحارثُ من أوعية العِلْم ، ومن الشِّيعة الأُول ، كان يقول : تعلَّمْتُ القرآنَ في سنتين ، والوَحْيَ في ثلاث سنين .
فأمّا قول الشَّعْبي : « الحارث كَذَّابٌ » فمحمولٌ علىٰ أنه عَنَىٰ بالكذب الخطأ لا التعمُّدَ ، وإلاَّ . . فلماذا يَرْوي عنه ويعتقدُه بتعمُّدِ الكذب في الدين؟! وكذا قال عليُّ بنُ المَدِيني وأبو =

[٤٥] حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ ٱللهِ بْنُ بَرَّادٍ ٱلْأَشْعَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ مُفَضَّلٍ ،

وهـٰذا السَّنَدُ من رباعياته ، ومن لطائفه : أنَّ رجالَه كُلَّهم كوفيون إلاَّ قُتَيْبة فإنه بَغْلانِيٌّ كما مرّ .

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعةَ في أثَرِ الشَّعْبيّ فقال :

[٤٥] (**حَدَّثنا أبو عامرٍ عبدُ اللهِ بنُ برَّادٍ**) ـ بفتح الموحدة والراء المشددة ثم ألف ثم دال مهملة ـ ابن يوسف بن أبي بُردة بن أبي موسى (**الأشعريُّ**) الكوفي .

روىٰ عن عبد الله بن إدريس ، وابن فُضَيْل ، وأبي أُسامة ، ويروي عنه (م) ، ومُطَيّن ، والحَسَن بن سفيان ، قال أحمد : ليس به بأس .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ من العاشرة . مات سنة أربع وثلاثين ومائتين .

قال أبو عامر : (**حَدَّثَنا أبو أُسامة**) حَمَّادُ بنُ أسامة الهاشمي مولاهم ، الحافظ الكوفي ، مشهورٌ بكُنْيته .

روىٰ عن إسماعيل بن أبي خالد ، والأعمش ، والمُفَضَّل ، والأَجْلَح ، وهشام بن عُرْوة ، وخَلْقٍ ، ويروي عنه (ع) ، وأحمد ، وإسحاق ، وابنُ مَعِين ، وابن المَدِيني ، وأبو عامر ، وخلائقُ .

قال أحمد : ثقةٌ ما كان أثبتَه لا يكادُ يُخطِىءُ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ ربما دَلَّسَ ، وكان بأَخَرَةٍ يُحَدِّثُ عن كُتُبِ غيره ، من كبار التاسعة ، مات سنة إحدىٰ ومائتين ، وهو ابنُ ثمانين سنة .

(**عن مُفَضَّل**) بن مُهَلْهَل السعدي أبي عبد الرحمن الكوفي ، روىٰ عن الأعمش ومنصور ومغيرة وبَيَان بن بِشْر وغيرِهم ، ويروي عنه (م س ق) وابنُ إدريس وأبو أسامة ويحيى بن آدم وغيرُهم . وثَّقه ابنُ مَعِين وجماعةٌ .

= خيثمة : هو كَذَّاب ، وأمَّا يحيى بنُ مَعِين فقال : هو ثقةٌ ، وقال مَرَّةً : ليس به بأس ، وكذا قال الإمامُ النَّسائيُّ : ليس به بأس ، وقال أيضاً : ليس بالقويّ ، وقال أبو حاتم : لا يُحْتَجُّ به ، ثم إنَّ النَّسائيَّ وأربابَ السُّنَن احْتَجُّوا بالحارث ، وهو مِمَّنْ عندي وقفة في الاحتجاج به) .

عَنْ مُغِيرَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ ٱلشَّعْبِيَّ يَقُولُ : حَدَّثَنِي ٱلْحَارِثُ ٱلْأَعْوَرُ ، وَهُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ أَحَدُ ٱلْكَاذِبِينَ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبَتٌ نبيلٌ عابدٌ ، من السابعة ، مات سنة سبعٍ وستين ومائة .

(**عن مغيرة**) بن مِقْسَم بن بُجْرة الكوفي (**قال**) المغيرةُ : (**سمعتُ الشَّعْبيَّ**) عامرَ بنَ شراحيل الكوفي .

وهٰذا السَّنَدُ من خماسياته ، ومن لطائفه : أنَّ رجالَه كُلَّهم كوفيون ، وغَرَضُه بِسَوْقِ هٰذا السند : بيانُ متابعة المُفَضَّل لجرير في رواية هٰذا الأَثَرِ ؛ عن المغيرة ، وكَرَّرَ لفظَ الأَثرِ لِمَا فيه من المخالفة للرواية الأُولىٰ في الألفاظ ، ومن فوائد هٰذه المتابعة : التصريحُ بسماع المغيرة عن الشَّعْبي ، وبيانُ كثرة طُرُقِه .

أي : قال المغيرة بن مِقْسَم : سمعتُ الشَّعْبيَّ حالة كونه (**يقول : حدثني الحارثُ**) بنُ عبدِ الله (**الأعورُ**) الهَمْداني ، وجملةُ قولِه : (**وهو يَشْهَدُ**) في محل النصب حالٌ من فاعل (يقولُ) أي : سمعتُ الشَّعْبِيَّ يقولُ : حَدَّثَني الحارثُ والحالُ أنَّ الشَّعْبيَّ يَشْهَدُ ويعترفُ بلسانِه (أنه) أي : أنَّ الحارثَ الأعورَ (**أحدُ الكَاذِبِينَ**) في الحديث ، قال النوويُّ : (بفتح النون علىٰ صيغة الجمع ـ وفي بعض النسخ « أحدُ الكَذَّابين » بصيغة المبالغة ـ والضميرُ في قوله : « وهو يَشْهَدُ » يعودُ على الشَّعْبي ، والقائل « وهو يَشْهَدُ » المغيرةُ بنُ مِقْسَم) اهـ بزيادة[1] .

وقال السنوسي : (فإنْ قيل : فإذا كان أحدَ الكَاذِبِينَ فما بالُ الشَّعْبِيِّ حَدَّثَ عنه؟ فالجوابُ : أنَّ الأئمّة رضوان الله عليهم إنما حَدَّثُوا عن مِثْلِ هٰؤلاء مع اعترافهم بكَذِبِهِم لأَوْجُهٍ :

منها : أن يعلموا طُرُقَ حديثِهم وضُرُوبَ رواياتِهم ؛ لئلاّ يأتي مجهولٌ أو مُدَلِّسٌ فيُبَدِّلَ اسمَ الضعيف ويجعلَ مكانه قوياً فيعلم المُحَقِّقُ بمعرفته طُرُقَ الضعفاء ذلك .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩٨) .

[٤٦] وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : قَالَ عَلْقَمَةُ : ....

والثاني : أن يكون الرجل إنما ترك لأجْلِ غَلَطِه وسُوءِ حِفْظِه ، أو يكون ممَّنْ أَكْثَرَ فأصابَ وأخطأ ، والحُفَّاظُ يعرفون خطأه من صوابه فيَدَّعُون تخليطَه ويستظهرون صحيحَ حديثِه لموافقة غيرِهِ ، وبهذا احْتَجَّ الثَّوْرِيُّ حين نَهىٰ عن الكلبي فقيل له : وأنتَ تروي عنه؟! فقال : أنا أعلمُ صِدْقَه من كَذِبِه ، وهم لا يَرْوُون منها شيئاً للحُجَّةِ بها والعملِ بمقتضاها)(١) .

ثم استشهد المؤلِّف لما مَرَّ بأَثَرِ إبراهيم النَّخَعي فقال :

[٤٦] (**وحَدَّثنا قُتَيْبَةُ بنُ سعيد**) بن جَميل البَغْلاني .

قال قُتَيْبَةُ : (**حدثنا جَرِير**) بن عبد الحميد بن قُرْط الكوفي (**عن مغيرة**) بن مقسم الكوفي (**عن إبراهيم**) بن يَزِيد بن قيس بن الأسود النَّخَعي أبي عمران الكوفي الفقيه .

روىٰ عن عَلْقَمة وهَمَّام بن الحارث والأسود بن يَزِيد وأبي عُبَيْدة بن عبد الله ومسروق عن عائشة ـ ورأىٰ عائشة ـ وخَلْقٍ ، ويروي عنه (ع) والحكم بن عُتَيْبة الكندي مولاهم ومنصور والأعمش وابن عَوْن وزُبَيْد اليَامِي وعِدَّةٌ .

وكان لا يتكلَّمُ إلا إذا سُئِلَ ، وكان عجباً في الوَرَع والخير ، مُتوقِّياً للشُّهْرة ، رأساً في العِلْم ، وقال مغيرة : كُنَّا نَهابُ إبراهيم هَيْبةَ الأمير .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ إلاّ أنه يُرْسِلُ كثيراً ، من الخامسة ، مات سنة ستٍّ وتسعين ، وهو ابنُ خمسين أو نحوها .

(**قال**) إبراهيم : (**قال علقمةُ**) بنُ قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة النَّخَعِيّ

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/٢٩) ، وهو مختصرٌ من كلام القاضي عياض في « إكمال المعلم » (١/ ١٤٠ـ١٤١) ، وقال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » (١/ ١٠١) في ترجمة (أبان بن أبي عَيَّاش) ما يلي : (وحكى الخَلِيليُّ في « الإرشاد » بسَنَدٍ صحيح : أنَّ أحمد قال ليحيى بن معين وهو يكتبُ عن عبد الرزّاق عن مَعْمَر عن أبان نسخةً : تكتبُ هذه وأنتَ تعلمُ أنَّ أباناً كَذَّاب؟! فقال : يرحمك الله يا أبا عبد الله! أكتُبها وأحفظُها حتىٰ إذا جاء كَذَّابٌ يرويها عن مَعْمَر عن ثابت عن أنسٍ أقولُ له : كَذَبْتَ ، إنما هو أبَان) .

قَرَأْتُ ٱلْقُرْآنَ فِي سَنَتَيْنِ ، فَقَالَ ٱلْحَارِثُ : ٱلْقُرْآنُ هَيِّنٌ ، ٱلْوَحْيُ أَشَدُّ .

[٤٧] وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ ٱلشَّاعِرِ ، . . . .

أبو شِبْل الكوفيُّ ، أحدُ الأئمّة الأعلام ، مُخَضْرَم .

روىٰ عن أبي بكر وعُمر وعثمان وعليّ وابن مسعود وحُذَيفة وطائفةٍ ، ويروي عنه (ع) وإبراهيم النَّخَعي والشَّعْبي وسَلَمة بن كُهَيْل وخَلْق ، قال إبراهيم : كان يقرأُ القرآنَ في خمس .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ فقيهٌ عابدٌ ، من الثانية .

قال ابنُ سَعْد : مات سنة اثنتين وستين ، قيل : عن تسعين سنة .

(قرأتُ القرآنَ) وتَعَلَّمْتُه (في سَنَتَيْنِ ، فقال الحارثُ) بن عبد الله الأعور في مقابلة قول علقمة : (القرآنُ هَيِّنٌ) أي : تَعَلُّمُه سَهْلٌ يُمكن في أقَلَّ من سنتين[1] (الوَحْيُ) أي : تَعَلُّمُ الوَحْيِ والكتابةِ (أَشَدُّ) أي : أتعبُ وأحوجُ إلى الزمان الكثير[2] .

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعةَ في أَثَرِ إبراهيم النَّخَعِيِّ فقال :

[٤٧] (وحَدَّثني حَجَّاجُ) بن يوسف بن حَجَّاج الثقفي أبو محمد الذي يُقال له (ابنُ الشَّاعِرِ) البغدادي الحافظ الرحَّال ، من الحادية عشرة ، مات سنة تسعٍ وخمسين ومائتين .

---

(١) وفي تقرير الشيخ محمد حسن المكي : (قولُه : « القرآنُ هَيِّنٌ » أي : سَهْلٌ حِفْظُه ، لـٰكن الأشدّ هو حفظ مجموع الوحي ، وهو هـٰذا القرآن مع شيءٍ زائدٍ موجودٍ عند أهل البيت ليس عليه الاطّلاع لأحَدٍ . وكذلك زاد الشيعة علىٰ هـٰذا القرآن زيادةً كثيرةً ، وقالوا : إنها من القرآن طَرَحها عنه عثمان رضي الله تعالىٰ عنه ، فالوَحْيُ إشارةٌ إلىٰ مجموعها ، وهـٰذا تشيُّعٌ منه) « الحلّ المفهم » (١/١٦) .

(٢) وقال الشيخ الكنكوهي : (قولُه : « الوَحْيُ أَشَدُّ » أرادَ بالوحي السُّنَّةَ ، فإنه الوحي الغير المتلوّ ، ولا رَفْض ـ أي : تَشَيُّع ـ في هـٰذا الكلام بهـٰذا المعنىٰ) .
وقال العلاّمة السِّنْدي : (قولُه : « الوَحْيُ أَشَدُّ » هـٰذا ممّا أُنكر عليه ، وكان بناءً علىٰ أنه قال ذلك علىٰ اعتقادِ أهل التشيُّع : أنَّ القرآنَ المعروفَ مغيّرٌ ، والوحي المنزّل غيره ، نعوذُ بالله منه) « الحلّ المفهم » (١/١٦ ـ ١٧) .

حَدَّثَنِي أَحْمَدُ ـ يَعْنِي ٱبْنَ يُونُسَ ـ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ ، عَنِ ٱلْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ : . .

قال الحَجَّاجُ : (حَدَّثني أحمدُ) قال المؤلِّف رحمه الله تعالىٰ : (يعني) شيخي حَجَّاجُ بنُ الشاعر ، ويقصدُ بأحمدَ الذي روىٰ عنه : أحمدَ (ابنَ يُونُسَ) نُسِبَ إلىٰ جدِّهِ وشُهِرَ به ؛ لأنه أحمدُ بنُ عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليَرْبُوعي نسبة إلى اليَرْبُوع بن مالك بَطْنٍ كبيرٍ من تميم كما في « اللباب » (٣/٤٠٩) ، أبو عبد الله الكوفي .

روىٰ عن عاصم بن محمد وابن أبي ذئب وابن أبي ليلىٰ والثَّوري ، وإسرائيل ، وخَلْقٍ كثير ، ويروي عنه (خ م د) وأبو زُرْعَة ، وعَبْد بن حُمَيْد ، وحَجَّاج بن الشاعر و(ت س ق) بواسطة ، قال أحمدُ فيه : هو شيخ الإسلام ، وقال أبو حاتم : كان ثقةً مُتْقناً .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ ، من كبار العاشرة ، مات سنة سبعٍ وعشرين ومائتين ، وله أربع وتسعون سنة .

قال أحمد بن يونس : (حَدَّثنا) وفي نسخة : أخبرنا (زائدةُ) بنُ قُدامة الثَّقَفي أبو الصَّلْتِ ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ الكوفي أحدُ الأعلام الحُفَّاظ .

روىٰ عن سِماك بن حَرْب وزياد بن عِلاقة وعاصم بن بَهْدَلة ، ويروي عنه (ع) وابن عُيَيْنَة وحُسَيْن الجُعْفي وابن مهدي وأحمد بن يونس .

قال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ صاحب سُنَّة ، من السابعة ، مات سنة ستين ومائة ، وقيل : بعدها .

وليس في مسلم من اسمه (زائدة) إلاّ هـٰذا الثِّقة .

(عن) سُلَيْمَان بن مِهْران (الأعمشِ) الكاهلي مولاهم ، أبي محمد الكوفي .

قال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ عارفٌ بالقراءات وَرِع لـٰكنه يُدَلِّس ، من الخامسة ، مات سنة ثمانٍ وأربعين ومائة .

(عن إبراهيمَ) بن يزيد بن قيس بن الأسود النَّخَعي أبي عمران الكوفي ، من

أَنَّ ٱلْحَارِثَ قَالَ : تَعَلَّمْتُ ٱلْقُرْآنَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَٱلْوَحْيَ فِي سَنَتَيْنِ ، أَوْ قَالَ : ٱلْوَحْيَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَٱلْقُرْآنَ فِي سَنَتَيْنِ . . . .

الخامسة ، مات سنة ستٍّ وتسعين ، وهو ابنُ خمسين سنة كما مَرَّ آنفاً .

وهٰذا السَّنَدُ من خُماسياته ، ومن لطائفه : أنَّ رجاله كُلَّهم كوفيُّون إلاّ حَجَّاج بن الشاعر ؛ فإنه بغدادي ، وغَرَضُه بسَوْق هٰذا السند : بيانُ متابعة الأعمش لمغيرة بن مِقْسَم في رواية هٰذا الأَثَرِ عن إبراهيم النَّخَعي ، وكَرَّرَ المتنَ لما بين الروايَتَيْنِ من المُخالفة .

وجملةُ قولِه : (أنَّ الحارثَ) الأعورَ (قال . . .) إلخ مفعولٌ ثانٍ لـ(حدثني حَجَّاجُ بنُ الشاعر) أو لـ(حدَّثَنا) زائدة ؛ أي : قال المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ : حدثني حجاج بن الشاعر بواسطة هٰؤلاء المشايخ : أنَّ الحارثَ الأعورَ قال : (تَعَلَّمْتُ القرآنَ) وحَفِظْتُهُ (في) مُدَّة (ثلاثِ سنينَ و) تَعَلَّمْتُ (الوَحْيَ) والكتابةَ (في سَنَتَيْنِ) وهٰذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ القرآنَ أَشَدُّ من الكتابة .

وقولُه : (أو قال) شَكٌّ من إبراهيم النَّخَعي ؛ أي : قال إبراهيمُ أو قال الحارثُ : تَعَلَّمْتُ (الوَحْيَ) والكتابةَ (في ثلاثِ سنينَ و) تَعَلَّمْتُ (القرآن في سَنَتَيْنِ) وهٰذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ الكتابةَ أَشَدُّ من القرآن ، وهٰذا مُوافِقٌ لما قاله علقمة بن قيس بالنِّسْبة إلى القرآن ؛ لأنَّ علقمة لم يذكر الوحي .

وعبارةُ السنوسي هنا : (وأمَّا قول الحارث : « تَعَلَّمْتُ القرآنَ في ثلاثِ سنينَ والوَحْيَ في سَنَتَيْن ، أو قال : الوَحْيَ في ثلاثِ سنينَ والقرآنَ في سنتَيْن » ، وفي الرواية الأخرىٰ : « القرآنُ هَيِّنٌ ، الوَحْيُ أَشَدُّ » فقد ذَكَرَهُ الإمامُ مسلمٌ رحمه الله تعالىٰ في جملة ما أنكروه على الحارث وجُرِحَ به)(١) .

قال القاضي عِياض : (وأرجو أنَّ هٰذا من أخفّ أقواله ؛ لاحتماله الصواب ، فقد فَسَّرَه بعضُهم أنَّ المرادَ بالوحي هنا : الكتابةُ ومعرفةُ الخطّ ، وعن الخَطَّابي مثلُه ، وقال ابنُ دريد : وَحَى يَحِي وَحْياً ـ من باب وَعَىٰ ـ إذا كَتَبَ ، وقال الهَرَوِيُّ في قوله

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٢٩) .

[٤٨] وَحَدَّثَنِي حَجَّاجٌ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَحْمَدُ ـ وَهُوَ ٱبْنُ يُونُسَ ـ . . . .

تعالىٰ : ﴿ فَأَوۡحَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ أَن سَبِّحُواْ ﴾ أي : كَتَبَ لهم في الأرض ؛ إذْ كان لا يتكلَّم ، وقيل : أوحىٰ : رمز ، وقال بعضُ اللغويين : وَحَىٰ وأوحىٰ واحد ، وقاله صاحب « الأفعال ») اهـ[1]

قلتُ : كأنّه أرادَ بـ(الوَحْي) : ما في الصحيفة التي في قِراب سيف عليّ رضي الله عنه ؛ تعريضاً إلىٰ كثرة ما فيها .

وعبارة النووي هنا : (فقد ذَكَرَ الإمامُ مسلمٌ هـٰذا الكلام في جملة ما أُنْكِرَ على الحارث ، وجُرِّحَ به وأُخِذَ عليه من قبيح مذهبه وغُلُوِّه في التشيُّع وكَذِبِهِ ، قال القاضي عِياض[2] رحمه الله : وأرجو أن هـٰذا من أخَفِّ أقواله لاحتماله الصوابَ ، فقد فَسَّرَهُ بعضُهم بأنَّ الوَحْيَ هنا الكتابةُ ومعرفةُ الخطّ قاله الخَطَّابي ، يُقال : أوحىٰ وَوَحَىٰ إذا كَتَبَ ، وعلىٰ هـٰذا : ليس على الحارث في هـٰذا دَرَكٌ ، وعليه الدَّرَكُ في غيره ، قال القاضي : ولكنْ لمّا عُرِفَ قُبْحُ مذهبه وغُلُوِّه في مذهب الشيعة ودعواهم الوصيَّةَ إلىٰ عليّ رضي الله عنه وسِرّ النبي صلى الله عليه وسلم إليه من الوحي وعلم الغيب ما لم يَطَّلِعْ غيرُه عليه بزعمِهم . . سِيءَ الظنُّ بالحارث في هـٰذا ، وذُهِبَ به ذلك المذهب ، ولعلَّ هـٰذا القائل فَهِمَ من الحارث معنىً منكراً فيما أراده ، والله أعلم) اهـ[3]

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ ثانياً المتابعةَ في أَثَرِ إبراهيم النَّخَعِيِّ فقال :

[٤٨] (**وَحَدَّثَنِي حَجَّاجٌ**) هو ابنُ الشاعر (**قال**) الحَجَّاجُ : (**حَدَّثَني أحمدُ**) قال المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ : (**وهو**) أي : أحمدُ الذي روىٰ عنه شيخي حَجَّاجٌ : أحمدُ (**ابنُ يونس**) ؛ أي : أحمدُ بنُ عبدِ الله بن يونس المنسوبُ إلىٰ جدِّهِ كما مرَّ آنفاً ، وأتىٰ بلفظ (هو) ولم يَقُلْ (أحمد بن يونس) إيضاحاً للراوي وإشعاراً بأنَّ هـٰذه

---

(١) « إكمال المعلم » (١/ ١٣٩) .
(٢) « إكمال المعلم » (١/ ١٣٩) .
(٣) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩٨ـ٩٩) .

حَدَّثَنَا زَائِدَةُ ، عَنْ مَنْصُورٍ وَٱلْمُغِيرَةِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ : ....

النِّسبةَ ممّا زادَهُ من عند نفسه لا ممَّا سمِعَهُ من شيخه ، وتَحَرُّزاً من الكذب علىٰ شيخه بِنِسْبَتِهِ إليه ما لَم يَقُلْه ، وأتَىٰ فيما قبله بلفظ (يعني) وهنا بلفظ (هو) ـ مع أنَّ الغرضَ منهما واحدٌ ـ للتفنُّن ، وهو عند البديعيين ذِكْرُ نوعَيْنِ من الكلام مع كَوْنِ المرادِ منهما واحداً ، لِثِقَلِ تكرارِ أحدهما على اللسان ، وهو من المحسنات البديعية اللفظية .

قال أحمد بن يونس : (حَدَّثَنا زائدةُ) بن قُدامة الثَّقَفي الكوفي (عن منصورٍ) بن المُعْتَمِرِ بن عبد الله السلمي أبي عَتَّابٍ ـ بمثناة بعدها باء موحدة ـ الكوفي ، أحد الأئمة الأعلام المشاهير .

روىٰ عن إبراهيم النَّخَعي وأبي وائل والحَسَن البصري وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) وأيوب وحصين بن عبد الرحمن والثَّوْري ومِسْعَر وزائدة وخَلْق .

قال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبَتٌ وكان لا يُدَلِّسُ ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة .

وقولُه : (و) عن (المغيرةِ) بن مِقْسَم الضبيِّ الكوفي بالجرّ معطوفٌ علىٰ (منصور) .

روىٰ عن إبراهيم النَّخَعِيّ والشَّعْبي ومُجاهد وخلق ، ويروي عنه (ع) وشُعْبَةُ والثَّوْرِيُّ وزائدةُ وغيرُهم .

قال في « التقريب » : ثقةٌ مُتْقِنٌ إلا أنه كان يُدَلِّسُ ولا سِيَّما عن إبراهيم ـ ففائدةُ هٰذه المقارنة حينئذٍ : بيانُ كثرة طُرُقه ؛ لأنَّ المغيرةَ ضعيفٌ عن إبراهيم ، من السادسة ، مات سنة ستٍّ وثلاثين ومائة على الصحيح .

كلاهما (عن إبراهيمَ) بن يَزيد النَّخَعي الكوفي .

وغَرَضُه بِسَوْقِ هٰذا السَّنَدِ بيانُ متابعة منصورٍ للأعمش في رواية هٰذا الأَثَر عن إبراهيم ، وكَرَّرَ المَتْنَ ؛ لما بين الروايتَيْنِ من المخالفة ، ومن لطائف هٰذا السند أيضاً : أن رجالَه كُلَّهم كوفيون إلاّ حَجّاج بن الشاعر كما مَرَّ آنفاً .

أَنَّ ٱلْحَارِثَ ٱتُّهِمَ .

[٤٩] وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ حَمْزَةَ ٱلزَّيَّاتِ قَالَ : سَمِعَ مُرَّةَ ٱلْهَمْدَانِيَّ ....

وقولُه : (أنَّ الحارثَ اتُّهِمَ) بفتح همزة أنَّ : مفعولٌ ثانٍ لـ(حَدَّثني حَجَّاجٌ) ، أو لما بعده كما مَرَّ ؛ أي : حَدَّثني حَجَّاجُ بنُ الشاعر بواسطة هـٰؤلاء المشايخ : أنَّ الحارث بن عبد الله الأعورَ اتُّهِمَ بالكَذِب والوَضْعِ في حديثه ؛ لغُلُوِّه في التشيُّع ، وسِيءَ به الظنّ بأنه قصد بالوحي ما زعموا أنَّ علياً رضي الله عنه اختص ببعضِ الوَحْي وعلمِ الغيب الذي أسَرَّ إليه النبيُّ صلى الله عليه وسلم مما لم يطلعه علىٰ غيره .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ لِمَا مَرَّ بأثَرِ مُرَّة الهَمْداني فقال :

[٤٩] (وحَدَّثنا قتيبةُ بنُ سعيدٍ) بن جميلِ بن طَرِيف البَغْلاني ، قال : (حَدَّثنا جرير) هو ابنُ عبد الحميد بن قُرْط الكوفيُّ ، (عن حمزةَ) بن حَبيب بن عُمارة (الزيَّاتِ) ـ بالزاي وتشديد الياء نسبة إلىٰ بَيْعِ الزَّيْت ؛ لأنه كان يجلب الزيتَ من الكوفة إلىٰ حلوان ـ أبي عمارة الكوفي ، أَحَدِ القُرَّاء السبعة .

روىٰ عن أبي إسحاق السَّبيعي وأبي إسحاق الشَّيْباني والأعمش وحَبيب بن أبي ثابت ومنصور بن المُعْتَمِر وغيرِهم ، ويروي عنه (م عم) وابن المبارك وجَرِير بن عبد الحميد وأبو أحمد الزُّبَيْري ومحمد بن فُضَيْل ووَكِيع وخَلْق .

قال في « التقريب » : صدوقٌ زاهدٌ ربما وَهِمَ ، من السابعة ، مات سنة ستٍّ أو ثمانٍ وخمسين ومائة .

(قال) حمزةُ : (سَمِعَ مُرَّةُ) بن شَرَاحيل (الهَمْدَاني) بسكون الميم أبو إسماعيل الكوفي العابد يُقال له : مُرَّة الطَّيِّب ومُرَّة الخير ، لُقِّبَ بذلك لعبادته .

روىٰ عن أبي بكرٍ وعُمَرَ وعليّ وأبي ذرّ وحُذَيْفَة وابن مسعود وطائفة ، ويروي عنه (ع) والشَّعْبيُّ وطلحة بن مُصَرِّف وإسماعيل بن أبي خالد وعطاء بن السائب وعَمْرو بن مُرَّة وغيرُهم ، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِين .

مِنَ ٱلْحَارِثِ شَيْئاً ، فَقَالَ لَهُ : ٱقْعُدْ بِٱلْبَابِ ، قَالَ : فَدَخَلَ مُرَّةُ وَأَخَذَ سَيْفَهُ ، قَالَ : وَأَحَسَّ ٱلْحَارِثُ بِٱلشَّرِّ فَذَهَبَ . . . .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ عابدٌ ، من الثانية ، مات سنة ستٍّ وسبعين ، وقيل : بعد ذلك .

وليس في مسلم من اسمه (مُرَّة) إلاَّ هـٰذا الثقة .

تنبيه :

في هـٰذا السند انقطاعٌ ؛ لأن حمزة الزيَّات لم يُدْرِكْ مُرَّة .

أي : سَمِعَ مُرَّةُ الهَمْدَانِيُّ (من الحارثِ) الأعورِ (شيئاً) من الكلام ممَّا يَدُلُّ علىٰ تشيُّعِه وكَذِبه ولم يُبيِّن ذلك الكلامَ (فقال) مُرَّةُ (له) أي : للحارثِ : (اقْعُدْ) في هـٰذا المكان والْزَمْ (بـ) هـٰذا (الباب) حتىٰ أَدْخُلَ البيتَ وأخرجَ إليك (قال) حمزةُ : (فدَخَلَ مُرَّةُ) البيتَ (وأخَذَ سيفَهُ) ليقتل الحارثَ كأنَّه سمع منه ما يُوجِبُ قَتْلَه (قال) حمزةُ : (وأحَسَّ الحارثُ بالشَّرِّ) والقتل الذي أراده ؛ أي : عَلِمَ الحارثُ بالقرينة بالشرِّ والضَّرَرِ الذي أراده ؛ مُرَّة به (فذَهَبَ) الحارثُ وشَرَدَ ولم ينتظر خوفاً من إيقاع شَرِّه عليه ، وإنفاذِ ضَرَرِه الذي أراده به ، وهـٰذا السَّنَدُ من رُباعياته ، ورجالُه كُلُّهم كوفيون إلاَّ قتيبة بن سعيد ؛ فإنه بَغْلانِيٌّ كما مَرّ .

قولُه : (وأحَسَّ بالشرِّ) قال النوويُّ : (هكذا ضبطناه من أصول محققة : « أحَسَّ » ووَقَعَ في كثيرٍ من الأُصول أو أكثرِها : « حَسَّ » بغير ألف ، وهما لُغتان ، ولـٰكن « أَحَسَّ » أفصحُ وأشهرُ ، وبها جاء القرآن العزيز ، بمعنىٰ « عَلِمَ » و« أيْقَنَ » كقوله تعالىٰ : ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنۡهُمُ ٱلۡكُفۡرَ﴾ .

وأمَّا قولُ الفقهاءِ وأصحابِ الأُصول : « الحاسّة والحواسّ الخمس ».. فإنما يَصِحُّ على اللغة القليلة : « حَسَّ » بغير ألف[1] ، والكثيرُ في « حَسَّ » بغير ألف أن تكون بمعنىٰ « قَتَل » كقوله تعالىٰ : ﴿إِذۡ تَحُسُّونَهُم بِإِذۡنِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ﴾)[2] .

---

(١) انظر « صيانة صحيح مسلم » (ص١٢٦) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ٩٩) .

[٥٠] وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ ٱللهِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ ـ يَعْنِي ٱبْنَ مَهْدِيٍّ ـ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنِ ٱبْنِ عَوْنٍ ....

ثم استشهد المؤلِّفُ لِمَا مَرَّ أيضاً بأَثَرٍ آخَرَ لإبراهيم فقال :

[٥٠] (وحَدَّثني عُبَيْدُ اللهِ بنُ سعيدٍ) بن يحيى اليَشْكُري مولاهم ، أبو قُدامة السرخسي نزيل نيسابور الحافظ .

رویٰ عن ابن عُيَيْنَة وحفص بن غِياث وأبي معاوية وابن مهدي ، ويروي عنه (خ م س) وابن خُزَيْمة والسرَّاج .

قال في « التقريب » : ثقةٌ مأمونٌ سُنِّيٌّ ، من العاشرة ، مات سنة إحدىٰ وأربعين ومائتين .

قال عُبَيْدُ الله : (حَدَّثنا عبدُ الرحمنِ) قال المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ : (يعني) ويقصد شيخي عُبَيْدُ اللهِ بعبد الرحمن الذي رَوَىٰ عنه : عبدَ الرحمنِ (ابنَ مَهْدِيٍّ) بن حسان الأزدي مولاهم ، أبا سعيد البصري اللؤلؤي الحافظ الإمام العلم ، وأتىٰ بلفظ (يعني) إشارةً إلىٰ أنَّ هـٰذه النِّسْبَة لم يسمعها من شيخه .

روىٰ عن عُمر بن ذَرّ وعكرمة بن عمار وشُعْبة وحمَّاد بن زيد وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وابن المبارك وأحمد وابن مَعِين .

قال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ حافظٌ عارفٌ بالرجال والحديث ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومائة بالبصرة ، عن ثلاثٍ وستين سنة كما مَرَّ .

قال عبد الرحمن : (حَدَّثنا حَمَّادُ بنُ زيدٍ) بن دِرْهَم الأزدي أبو إسماعيل الأزرقُ البصري الحافظ مولىٰ آل جَرِير بن حازم ، أَحَدُ الأعلام .

روىٰ عن أنس بن سيرين وثابت وأيوب وغيرِهم .

قال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ فقيهٌ ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسعٍ وسبعين ومائة ، وله إحدىٰ وثمانون سنة .

(عن) عبد الله (بنِ عَوْنٍ) بن أَرْطَبان ـ بفتحٍ فسكونٍ ففَتْحٍ ـ المُزَنِيّ أبي عون البصري ، أَحَدِ الأعلام .

قَالَ : قَالَ لَنَا إِبْرَاهِيمُ : إِيَّاكُمْ وَٱلْمُغِيرَةَ بْنَ سَعِيدٍ وَأَبَا عَبْدِ ٱلرَّحِيمِ ؛ فَإِنَّهُمَا كَذَّابَانِ . . . .

روىٰ عن عطاء ومجاهد وإبراهيم النَّخعي والشَّعْبي وخَلْق ، ويروي عنه (ع) وشُعْبة والثَّوْري وغيرهم .

قال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ فاضلٌ ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومائة .

(قال) ابنُ عَوْن : (**قال لنا إبراهيمُ**) بنُ يَزِيد النَّخَعِيُّ الكوفيُّ ، من الخامسة ، مات سنة ستٍّ وتسعين ، عن خمسين سنة .

وهٰذا السَّنَدُ من خماسياته ، ورجاله : ثلاثةٌ منهم بصريون ، وواحدٌ نيسابوري ، وواحدٌ كوفي .

وقولُه : (**إيَّاكم**) منصوبٌ على التحذير بعاملٍ محذوف وجوباً ؛ لِيقام المعطوف مقامَه (**والمغيرةَ بنَ سعيدٍ وأبا عبدِ الرحيمِ**) معطوفان عليه ؛ أي : بَاعِدُوا أيُّها الناسُ أنفسَكم عن رواية حديثِ المغيرةِ بن سعيد وحديثِ أبي عبد الرحيم (**فإنَّهما كذَّابانِ**) في الحديث .

قال النوويُّ : (وأمَّا المغيرةُ بنُ سعيدٍ : فقال النَّسائيُّ في كتابه « الضعفاء » : هو كوفي دَجَّال ، أُحرق بالنار زَمَنَ النَّخَعِيّ ، ادَّعَى النبوة .

وأمَّا أبو عبد الرحيم : فقيل هو شقيق الضبيّ الكوفي القاصّ[1] ، وقيل : هو سلمة بن عبد الرحمن النَّخَعي ، وكلاهما يُكنىٰ أبا عبد الرحيم ، وهما ضعيفان ، وسيأتي ذِكْرُهما قريباً أيضاً إن شاء الله تعالىٰ) اهـ[2]

وفي « الميزان » للذهبي (٤/ ١٦٠ـ١٦٢) : (المغيرة بن سعيد البجلي : هو أبو عبد الله الكوفي الرافضي الكذَّاب ، قال حماد بن عيسى الجهني : حدثني أبو يعقوب الكوفي سمعتُ المغيرة بن سعيد يقول : سألت أبا جعفر : كيف أصبحت؟ قال : أصبحت برسول الله صلى الله عليه وسلم خائفاً ، وأصبح الناس كلهم برسول الله صلى الله عليه وسلم آمنين ، وقال حَمَّاد بن زيد عن ابن عَوْن قال لنا إبراهيم : إياكم

---

(١) انظر « الكنىٰ والأسماء » للدولابي (٢/ ٧٠) ، و« لسان الميزان » (٣/ ١٥١) .
(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٠٠) .

. . . .

والمغيرةَ بنَ سعيدٍ وأبا عبد الرحيم فإنهما كَذَّابانِ .

وروىٰ حَمَّادٌ عن الشعبي أنه قال للمغيرة بن سعيد : ما فَعَل حُبُّ عليّ؟ قال : في العَظْم والعَصَب والعُرُوق .

وقال شَبَابَةُ : حدثنا عبد الأعلى بن أبي المساور ، سمعتُ المغيرة بن سعيد الكَذَّاب يقول : إن الله يأمر بالعدل « علي » والإحسان « فاطمة » وإيتاء ذي القربى « الحسن والحسين » وينهىٰ عن الفحشاء والمنكر ، قال : فلان أفحش الناس والمنكر فلان كأنه ذَكَرَ الشيخَيْن .

وقال جرير بن عبد الحميد : كان المغيرة بن سعيد كَذَّاباً ساحراً .

وقال الجوزجاني : قُتل المغيرة على ادعاء النبوة ، كان أشعل النيران بالكوفة على التمويه والشعبذة حتىٰ أجابه خلق ، قال الأعمش : فقلت : واللهِ لأسألنّه ، فقلتُ : أكان عَلِيٌّ يُحيي الموتىٰ؟ فقال : إي والذي نفسي بيده لو شاء أحيا عاداً وثمود ، قلتُ : مِنْ أين علمتَ ذاك؟ قال : أتيت بعض أهل البيت فسقاني شربةً من ماء ، فما بَقِيَ شيءٌ إلاّ وقد عَلِمْتُه .

قال أبو معاوية : عن الأعمش قال : جاءني المغيرة بن سعيد ، فلمّا صارَ علىٰ عَتَبَةِ الباب وَثَبَ إلى البيت فقلت : ما شأنك؟ فقال : إن حِيطانكم هـٰذه لخَبِيثة ، ثم قال : طوبىٰ لمن يَرْوىٰ من ماءِ الفُراتِ ، فقلتُ : ولنا شرابٌ غيره؟ قال : إنه يُلْقىٰ فيه المحايضُ والجِيفُ ، قلت : من أين تشرب؟ قال : من بئر ، وكان ألحَنَ الناس فخرج يقول : كيف الطريقُ إلىٰ بَنُو حَرام؟

قال أبو معاوية عن الأعمش قال : أوَّل مَنْ سمعتُه يَنتَقِص أبا بكرٍ وعُمَرَ المغيرةُ المصلوبُ .

قال كَثِيرٌ النَّوَّاءُ : سمعتُ أبا جعفر يقول : برىء الله ورسوله من المغيرة بن سعيد وبيان بن سمعان فإنهما كَذَبا علينا أهلَ البيت .

قال عبد الله بن صالح العجلي : حدثنا فُضيل بن مرزوق ، عن إبراهيم بن الحسن ، قال : دخَلَ عليَّ المغيرةُ بن سعيد وكنتُ أُشَبَّهُ وأنا شابٌّ برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذَكَرَ من قرابتي وَشَبَهي وأملَه فيَّ ، ثم ذكر أبا بكر وعمر فلَعنهما فقلتُ :

يا عدو الله ؛ أعندي؟! قال : فخَنَقْتُه خنقاً حتىٰ أَدْلَع لسانه .

قال أبو عوانة عن الأعمش قال : أتاني المغيرة بن سعيد فذَكَر عليّاً رضي الله عنه وذَكَر الأنبياءَ صلوات الله عليهم وسلامه ففَضَّلَه عليهم ثم قال : كان عليٌّ بالبصرة فأتاه أعمىٰ فمسح علىٰ عينيه فأبصر ، ثم قال له : أتُحِبُّ أن ترى الكوفة؟ قال : نعم ، فحملت الكوفة إليه حتىٰ نظر إليها ، ثم قال لها : ارجعي فرجعت ، فقلت : سبحان الله سبحان الله ، فتركني وقام .

قال ابن عدي : لم يكن بالكوفة أَلْعَنُ من المغيرة بن سعيد فيما يُرْوَىٰ عنه من الزُّور عن عليّ ، هو دائمُ الكذب علىٰ أهل البيت ، ولا أعرف له حديثاً مسنداً ، وقال ابن حزم : قالت فرقةٌ عادية بنُبوَّة المغيرة بن سعيد ، وكان ـ لَعنَهُ الله ـ مَوْلَىٰ بَجِيْلَة .

قال أبو بكر بن عياش : رأيتُ خالدَ بنَ عبد الله القسريَّ حين أُتِيَ بالمغيرة بن سعيد وأتباعِه فقَتَل منهم رجلاً ثم قال للمغيرة أَحْيِه ، وكان يُريهم أنه يُحيي الموتىٰ ، فقال : والله ما أُحيِي الموتىٰ ، فأمَرَ خالدٌ بِطَنِّ قَصَبٍ فأضرم ناراً ثم قال للمغيرة : اعتنقْه ، فأبَىٰ ، فعدا رجلٌ من أصحابه فاعتنقه والنارُ تأكلُه ، فقال خالد : هـٰذا واللهِ أحَقُّ منك بالرياسة ، ثم قَتَلَه وقَتَلَ أصحابَه .

قلتُ : وقُتل في حدود العشرين ومائة .

وأمّا أبو عبد الرحيم : فهو كوفيٌّ زنديقٌ في زمن التابعين ، ذكره الحاكمُ في كتاب « الإكليل » .

وأمّا شَقِيقٌ الضبِّيُّ : فهو من قدماء الخوارج صدوقٌ في نفسه ، وكان يَقُصُّ في الكوفة ، وكان أبو عبد الرحمن السلمي يَذُمُّه ويزجر الناسَ عنه) اهـ من « ميزان الاعتدال » للذهبي .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ لِمَا مَرَّ أيضاً بأثر عاصم بن بَهْدَلَة فقال :

[٥١] (حَدَّثَنَا أبو كاملٍ) فُضَيل بن حُسَين ـ بالتصغير فيهما ـ ابنِ طلحة البصري (الجَحْدَرِيُّ) بجيم مفتوحة ، ثم حاء ساكنة ، ثم دال مفتوحة ، قال أبو سَعْد

السمعاني : (هو منسوبٌ إلىٰ جَحْدَرٍ « اسمِ رجل ») اهـ[1] .

رونٰ عن الحَمَّادَيْنِ وأبي عَوَانة وسُليم بن أخضر وغيرهم ، ويروي عنه (خت م د) و(س) بواسطة زكريا السِّجزي والبَغَوِيّ وجَمْع . وثَّقه ابنُ حِبَّان .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ ، من العاشرة ، مات سنة سبعٍ وثلاثين ومائتين .

قال أبو كامل : (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) قال المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ : (وهو) أي : حَمَّادٌ الذي روى عنه شيخي أبو كامل : هو حَمَّادُ (بنُ زَيْدٍ) بن درهَم ـ وأتىٰ بـ(هُوَ) إشارةً إلىٰ أنه لم يسمع هـٰذه النِّسْبة من شيخه أبي كامل ، بل ممّا زاده من عند نفسه إيضاحاً للراوي كما مرّ ـ الأزديُّ أبو إسماعيل الأزرق البصري .

قال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ فقيهٌ ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسعٍ وسبعين ومائة ، وله إحدىٰ وثمانون سنة .

(قال) حَمَّادٌ : (حَدَّثَنا عاصمُ) بن بَهْدَلَة بفتح وسكون : اسم أمه ، وقيل : أبوه ، قاله ابن أبي داود[2] ، وهو ابنُ أبي النَّجُود ـ بفتح النون وضمّ الجيم ـ الأسدي مولاهم ، أبو بكر الكوفي ، أَحَدُ القُرَّاء السبعة .

رونٰ عن أبي وائل وأبي صالح السمَّان وحُمَيْد الطويل ، وقرأ علىٰ أبي عبد الرحمن السُّلَمي وزِرٍّ وروىٰ عنهما ، ويروي عنه (خ م مقروناً عم) وشُعْبة والسُّفْيانان وزائدة والحمادان وخَلْق ، وثَّقه أحمدُ والعِجْلِيُّ وأبو زُرْعة .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ له أوهامٌ ، حُجَّةٌ في القراءة ، وحديثُه في « الصحيحين » مقرونٌ ـ قرناه بآخر ، وليس له عندهما غير حديثين[3] ـ مات سنة ثمان وعشرين ومائة ، من السادسة .

---

(١) « الأنساب » (٣/ ٢٠٦) .

(٢) انظر « تهذيب الكمال » (١٣/ ٤٧٤) .

(٣) قال الحافظ ابن حجر : (ما له في « الصحيحين » سوىٰ حديثَيْن ، كلاهما من روايته عن زرّ بن حُبَيْش عن أُبَيّ بن كعب ، قرنه في كُلٍّ منهما بغيره ، فحديثُ البخاري في تفسير سورة المعوّذتين ، وله في البخاري موضعٌ آخرُ معلَّقٌ في الفتن) . « هدي الساري » (ص٤١١) .
وانظر الحديثين في « تحفة الأشراف » (١/ ١٤ـ١٥) حديث رقم (١٨) و(١٩) .

قَالَ : كُنَّا نَأْتِي أَبَا عَبْدِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلسُّلَمِيَّ وَنَحْنُ غِلْمَةٌ أَيْفَاعٌ ، . . . .

(قال) عاصمُ بنُ بَهْدَلَة : (كُنَّا) معاشرَ الشباب (نأتي) ونجيءُ (أبا عبد الرحمن السُّلَمِيَّ) بضمّ السين ، عبد الله بن حبيب بن رُبَيِّعَةَ ـ بضم الراء وفتح الموحدة وكسر المثناة المشددة آخره هاء ـ الكوفي التابعي الجليل المقرىء ، مشهورٌ بكُنْيته ، ولأبيه صحبة .

روىٰ عن عُمر وعثمان وعليّ وابن مسعود وطائفة ، ويروي عنه (ع) وإبراهيم النَّخَعي وعلقمة بن مَرْثد وعاصم بن بَهْدَلة ، قال أبو إسحاق : أقْرَأَ القرآن في المسجد أربعين سنة ، ووثَّقه النسائي .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثبتٌ ، من الثانية ، مات بعد السبعين .

وهـٰذا السَّنَدُ من رباعياته : اثنان منهم بصريان واثنان كوفيان .

وجملةُ قولِه : (ونحن غِلْمَةٌ أَيفَاعٌ) حالٌ من فاعل (نأتي) أي : كُنَّا نأتي إلىٰ أبي عبد الرحمن السُّلَمي لاستماعِ الحديث وقراءةِ القرآن حالةَ كَوْنِنا غلماناً أيفاعاً ؛ أيْ : أولاداً شببة .

وقولُه : (غِلْمَةٌ) بكسر الغين المعجمة وتسكين اللام : جمع غُلام ، واسمُ الغلامِ يَقَعُ على الصبي من حين يُولَدُ على اختلاف حالاته إلىٰ أن يبلغ .

وقوله : (أيْفاع) بفتح الهمزة وسكون الياء : جمع يافع ؛ أي : شببة[1] .

قال القاضي عِياضٌ : (معناه : شَبَبَة بالغون ، يُقال : غُلامٌ يافعٌ ويَفَعٌ ويَفعة ـ بفتح الفاء فيهما ـ إذا شبَّ وبلَغ ، أو كادَ أنْ يبلغ ، قال الثعالبيُّ : إذا قارَبَ البلوغ أو بلَغه . . يُقال له : يافع وقد أيفع وهو نادر ، وقال أبو عبيد : أيفع الغلام إذا شارف الاحتلامَ ولم يَحْتَلِم)[2] ، هـٰذا آخر نقل القاضي عياض .

قال النوويُّ : (وكأنَّ اليافعَ مأخوذٌ من اليَفَاع بفتح الياء ، وهو ما ارتفع من الأرض ، قال الجوهريُّ : ويُقال : غلمان أيفاع ويفعة أيضاً) اهـ[3]

---

(١) انظر « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٠٠) ، و« مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٣٠) .
(٢) « إكمال المعلم » (١/ ١٣٩) .
(٣) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٠٠) .

فَكَانَ يَقُولُ لَنَا : لاَ تُجَالِسُوا ٱلْقُصَّاصَ غَيْرَ أَبِي ٱلأَحْوَصِ ، وَإِيَّاكُمْ وَشَقِيقاً ، . .

(فكان) أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ (يقولُ) إرشاداً (لنا) ونصيحةً : (لا تُجَالِسُوا القُصَّاصَ) أي : لا تجلسوا مع الذين يَقُصُّون القَصَصَ والأخبارَ ؛ لأنه لا تخلو أخبارُهم عن الأكاذيب والأباطيل .

قال النووي : (والقُصَّاصُ بضم القاف : جمعُ قاصّ ، وهو الذي يقرأ القَصَص والأخبارَ على الناس ، قال أهل اللغة : القصة : الأمر والخبر ، وقد اقتصصتُ الحديثَ إذا رويته على وجهه ، وقصّ عليه الخبر قَصصاً بفتح القاف ، والاسمُ أيضاً القَصَص بالفتح ، والقِصص بالكسر اسم جمع للقصة) اهـ[1]

وفي « القاموس » : (يقال : قصّ أثره قصاً وقصصاً تتبعه ، وقص الخبر أعلمه وبينه ومنه قولُه تعالىٰ : ﴿ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾ أي : رجعا من الطريق الذي سلكاه يقصّان الأثرَ ، ومنه : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ ﴾ نُبيِّنُ لك أحْسَنَ البيانِ ، والقاص : مَنْ يأتي ويخبر بالقصة) اهـ

أي : لا تجلسوا مع القُصَّاص كُلِّهم (غيرَ أبي الأحوصِ) وأمثالِه من الثقات المأمونين ، أمّا أبو الأحوص . . فاجلسوا معه واستمعوا حديثَه ؛ لأنه ثقةٌ مأمون .

(وأبو الأحوص) اسمه : عوف بن مالك بن نَضْلة ـ بفتح النون وسكون المعجمة ـ الجُشَمي ـ بضم الجيم وفتح المعجمة ـ الكوفي ، مشهورٌ بكُنْيته .

روىٰ عن أبيه وأبي موسى الأشعري ، ويروي عنه (م عم) وأبو إسحاق وعبد الملك بن عُمَيْر وعاصم وخَلْق ، وثَّقَهُ ابنُ مَعِين .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ من الثالثة ، قَتَلَتْهُ الخوارجُ في أيام ولاية الحَجَّاج على العراق .

(وَإِيَّاكم وَشَقِيقاً) أي : وبَاعِدُوا أنفسَكم أيُّها الغلمانُ عن مجالسةِ شَقِيقٍ واستماعِ حديثِهِ وروايتِهِ ؛ فإنه كذَّابٌ لا يُؤْمَنُ في حديثه .

---

(١) المصدر السابق .

قَالَ : وَكَانَ شَقِيقٌ هَـٰذَا يَرَىٰ رَأْيَ ٱلْخَوَارِجِ ، وَلَيْسَ بِأَبِي وَائِلٍ .

[٥٢] حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ ....

قال النوويُّ : (وأمّا شَقِيقٌ الذي نُهِيَ عن مجالسته : فقال القاضي عِيَاضٌ[١] : هو شقيق الضبِّيُّ الكوفيُّ القاصُّ ضَعَّفَهُ النسائيُّ ، كُنْيَتُه أبو عبد الرحيم ، قال بعضُهم[٢] : وهو أبو عبد الرحيم الذي حَذَّر منه إبراهيم النَّخَعِيُّ قبل هـٰذا آنفاً ، وقيل : إنَّ أبا عبد الرحيم الذي حَذَّرَ منه إبراهيم هو سلمة بن عبد الرحمن النَّخَعِي ، ذكر ذلك ابنُ أبي حاتم الرازي في كتابه عن ابن المَدِيني) اهـ[٣]

(**قال وكانَ شَقِيقٌ هـٰذا**) أي : الذي نَهَىٰ عن مجالستِه أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ (**يَرَىٰ**) ويعتقدُ (**رَأْيَ الخوارج**) ومذهبَهم ، وهم قومٌ خَرَجُوا على المسلمين حين افتراقهم بعد وقعة صِفِّين ، واستباحوا سَفْكَ دمائِهم وأَخْذَ أموالِهم ، فقَاتَلَهم عليٌّ رضي الله عنه قَتْلَ استئصالٍ .

(**وليس**) شَقِيقٌ هـٰذا (**بأبي وائلٍ**) أي : ليس هـٰذا الذي نُهِيَ عن مجالسته بشَقِيق بن سلمة أبي وائل الأسديِّ المشهورِ المعدودِ في كبار التابعين ومن العلماء العاملين .

روىٰ عن أبي بكر وعُمر وعثمان وعلي ومُعاذ بن جبل وطائفة ، ويروي عنه (ع) والشعبي وعَمْرو بن مُرَّة ومغيرة بن مِقْسَم ومنصور وزُبَيْد ، تعلَّم القرآن في سنتين .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ مُخَضْرَمٌ ، مات في خلافة عُمر بن عبد العزيز[٤] ، وله مائة سنة رحمه الله تعالىٰ .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ بأَثَرِ جرير بن عبد الحميد فقال :

[٥٢] (**حَدَّثنا أبو غَسَّانَ**) بفتح الغين المعجمة وتشديد السين المهملة ، والمسموعُ في كتُبِ المحدِّثين ورواياتِهم غَسَّانُ بغير صرفٍ للعلمية وزيادة الألف والنون ، وذكره

---

(١) « إكمال المعلم » (١/ ١٤٢) .

(٢) انظر « الكنىٰ والأسماء » للدولابي (٢/ ٧٠) ، و« لسان الميزان » (٣/ ١٥١) .

(٣) « شرح مسلم » (١/ ١٠٠-١٠١) .

(٤) انظر « تهذيب الكمال » (١٢/ ٥٥٤) .

مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ٱلرَّازِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ جَرِيراً يَقُولُ : لَقِيتُ جَابِرَ بْنَ يَزِيدَ ٱلْجُعْفِيَّ فَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ ؛ كَانَ يُؤْمِنُ بِٱلرَّجْعَةِ . . . .

ابن فارس في « المجمل » وغيرُه من أهل اللغة في باب (غسن) فالنون أصلية ، وفي باب (غسس) فالنونُ زائدةٌ ، وهـٰذا تصريحٌ بأنه يجوزُ صَرْفُه وتركُ صَرْفِه ، فمَنْ جعَلَ النُّونَ أصليةً . . صَرَفَه ، ومَنْ جَعَلَها زائدةً . . لم يَصْرِفْه[1] .

(محمدُ بنُ عَمْرٍو) بن بَكْر بن سالم التميمي العَدَويّ الطلاّس (الرازيُّ) المعروف بزُنَيْج بزاي ونون وجيم مصغراً .

روىٰ عن حَكَّام بن سَلْم وهارون بن المغيرة وطائفة ، ويروي عنه (م د ق) وأبو حاتم ـ ووَثَّقَه ـ وأبو زرعة والحَسَن بن سفيان وغيرهم .

قال في « التقريب » : ثقةٌ ، من العاشرة ، مات في آخر سنة أربعين ومائتين أو أوّل التي بعدها .

(قال) أبو غَسَّان : (سمعتُ جَرِيراً) هو ابنُ عبد الحميد بن قُرْط الضبي الكوفي ثم الرازي ، قال في « التقريب » : ثقةٌ من السابعة مات سنة ثمانٍ وثمانين ومائة ، حالة كون جرير (يقول : لَقِيتُ جابرَ بنَ يَزِيدَ) بنِ الحارث (الجُعْفِيَّ) أبا عبد الله الكوفيَّ ، قال في « التقريب » : ضعيف رافضي ، من الخامسة ، مات سنة سبعٍ وعشرين ومائة ، وقيل : سنة اثنتين وثلاثين ومائة .

وفي « الميزان » (١/ ٣٨٤) : (مات جابرٌ سنة سبعٍ وستين ومائة) .

يروي عنه (د ت ق) .

(فلم أَكْتُبْ) أنا (عنه) أي : عن جابرٍ الجُعْفِيِّ شيئاً من الحديث ؛ لأنه (كان يُؤْمِنُ) ويُصَدِّقُ ويعتقدُ (بالرَّجْعَةِ) قال النوويُّ : (هي بفتح الراء ، قال الأزهريُّ وغيرُه : لا يجوزُ إلاّ الفتح ـ وفي « القاموس » : « ويُؤْمِنُ بالرَّجْعة » بفتح الراء بالرجوع إلى الدنيا بعد الموت ـ وأمَّا رجعةُ المرأةِ المُطلَّقة . . ففيها لغتان : الكسر والفتح .

---

(١) انظر « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٠١) .

[٥٣] حَدَّثَنَا ٱلْحَسَنُ ٱلْحُلْوَانِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ . . . . . .

قال القاضي عِياض :

« وحُكي في هٰذه الرَّجْعة التي كان يُؤْمِنُ بها جابرٌ الكسرُ أيضاً ، ومعنىٰ إيمانِه بالرَّجعة : هو ما تقولُه الرافضةُ وتعتقدُه بزَعْمِها الباطلِ أنَّ عليّاً رضي الله عنه في السحاب ـ فسوف يرجع إلى الأرض وينزل إليها ويُقاتِل مَنْ قَتَلَ أولادَه ـ فلا نخرج ـ لقتال معاوية ـ مع مَنْ يخرج من ولده حتىٰ يُنادي من السماء : أنِ اخْرُجُوا معه ، وهٰذا نوعٌ من أباطيلهم الكاذبة ، وعظيمٌ مِن جهالاتهم اللائقةِ بأذهانِهم السَّخيفةِ وعُقُولِهم الواهية » اهـ بزيادة وتصرف(١) .

ثم ذَكَرَ المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعةَ في جَرْحِ جابرِ الجُعْفِي فقال :

[٥٣] (**حَدَّثنا الحَسَنُ**) بن علي بن محمد الهذلي أبو علي (**الحُلْوَانِيُّ**) المكي الحافظ ، ثقةٌ من الحادية عشرة مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين .

قال الحَسَنُ : (**حَدَّثنا يحيى بنُ آدمَ**) بن سُلَيْمَان الأموي مولاهم ، أبو زكريا الكوفي أحدُ الأئمّة الأعلام .

روىٰ عن فِطْر بن خليفة ومالك بن مِغْوَل وإسرائيل والثَّوْري وجَرِير بن حازم وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وأحمد وإسحاق وعلي بن المَدِيني والحَسَن الحُلْواني وغيرُهم .

قال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ من كبار التاسعة مات سنة ثلاث ومائتين .

قال يحيىٰ : (**حَدَّثنا مِسْعَرٌ**) بن كِدام ، بكسر أولهما ، ابن ظهير بن عبيدة الهلالي أبو سلمة الكوفي ، أحدُ الأعلام .

روىٰ عن عطاء وسعيد بن أبي بُرْدة والحَكَم وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وسُليمان التَّيْمي وشُعْبة والثَّوْري وخلق ، ثقة ثَبْت من السابعة ، مات سنة ثلاثٍ أو خمس وخمسين ومائة .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١٠١/١) ، « إكمال المعلم » (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣) .

قَالَ : حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ مَا أَحْدَثَ .

[٥٤] وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا ٱلْحُمَيْدِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ......

ورجالُ السَّنَدِ ثلاثةٌ : مكيٌّ وكوفيان ، وغَرَضُه بسَوْقِهِ : بيانُ متابعة مِسْعَر لجريرٍ في جَرْح جابر بن يَزِيدالجُعْفِيّ .

(قال) مِسْعَرٌ : (حَدَّثنا جابرُ بنُ يَزِيدَ) الأحاديثَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قَبْلَ أنْ يُحْدِثَ) ويعتقدَ (ما أحْدَثَ) الآنَ واعتقَدهُ من الإيمان بالرَّجْعة ، فتركنا الروايةَ عنه بعد ذلك ، ودَلَّ هـٰذا الأَثَر بمفهومه : أنَّ ما رواه المُحَدِّثُ قبل وقوع سبب الجَرْحِ منه . . يُقْبَلُ ، وما بعدَه . . فلا ، كما هو القاعدةُ عندهم .

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعةَ في جَرْح جابر الجُعْفي فقال :

[٥٤] (وحَدَّثني سَلَمَةُ بنُ شَبِيبٍ) المِسْمَعي ـ بكسر الميم الأولىٰ وفتح الثانية ـ النَّيْسابوريُّ أبو عبد الرحمن الحافظ نزيل مكة .

روىٰ عن أبي أسامة ويَزيد بن هارون وغيرهم ، ويروي عنه (م عم) ومحمد بن هارون الرُّوياني .

قال في « التقريب » : ثقةٌ ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة سبعٍ وأربعين ومائتين .

قال سَلَمَةُ بنُ شَبِيب : (حَدَّثنا الحُمَيْديُّ) عبدُ اللهِ بنُ الزبير بن عيسى المكي أبو بكر .

قال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ ، أَجَلُّ أصحاب ابن عُيَيْنَة ، من العاشرة ، مات سنة تسع عشرة ومائتين ، وقيل : بعدها ، قال الحاكم : كان البخاريُّ إذا وَجَدَ الحديثَ عن الحُمَيْديّ . . لا يَعْدُوه إلىٰ غيره ، يروي عنه (خ مق د ت س فق) .

قال الحُمَيْدِيُّ : (حَدَّثنا سفيانُ) بنُ عُيَيْنَة بن ميمون الهلالي أبو محمد الأعور الكوفي ثم المكي ، ثقةٌ حافظٌ ، من الثامنة ، مات في رجب سنة ثمان وتسعين ومائة ، وله إحدىٰ وتسعون سنة .

قَالَ : كَانَ ٱلنَّاسُ يَحْمِلُونَ عَنْ جَابِرٍ قَبْلَ أَنْ يُظْهِرَ مَا أَظْهَرَ ، فَلَمَّا أَظْهَرَ مَا أَظْهَرَ . . ٱتَّهَمَهُ ٱلنَّاسُ فِي حَدِيثِهِ ، وَتَرَكَهُ بَعْضُ ٱلنَّاسِ ، فَقِيلَ لَهُ : وَمَا أَظْهَرَ؟ قَالَ : ٱلْإِيمَانَ بِٱلرَّجْعَةِ .

[٥٥] وَحَدَّثَنَا حَسَنٌ ٱلْحُلْوَانِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى ٱلْحِمَّانِيُّ ، . . . .

ورجال هٰذا السَّندِ ثلاثةٌ : واحدٌ نيسابوريٌّ واثنان مكيان ، وغَرَضُه بسَوْقِه : بيانُ متابعة سفيان لجريرٍ في جَرْحِ جابرٍ أيضاً .

(قال) سفيانُ : (كان الناسُ يَحْمِلُون) الحديثَ ويَرْوُونَه (عن جابرٍ) بن يَزِيد الجُعْفِيِّ (قَبْلَ أنْ يُظْهِرَ ما أظْهَرَ) من اعتقادِه بالرَّجعة (فلمَّا أظْهَرَ) وأحْدَثَ جابرٌ (ما أظْهَرَ) من اعتقاده بالرَّجعة (. . اتَّهمَه) أي : اتَّهم جابراً (الناسُ) من المُحَدِّثين ، وارْتابُوا (في حديثِه ، وتَرَكه) أي : وتَرَكَ حديثَه (بعضُ الناسِ) ورَفَضُوه ولم يَعْتَدُّوا به .

(فقيل له) أي : لسفيان بن عُيَيْنَة : (وما أَظْهَرَ) جابرٌ وأحْدَثَه؟ (قال) سفيانُ : أَظْهَرَ (الإيمانَ) والاعتقادَ (بالرَّجعة) أي : برجوعِ عليّ رضي الله عنه إلى الأرض وقتالِه مَنْ قتَل أولاده .

ثم ذكر المؤلِّفُ أيضاً المتابعةَ في جَرْحِ جابرٍ فقال :

[٥٥] (وحَدَّثنا حَسَنُ) بنُ عليّ (الحُلْوانيُّ) المكيُّ ، ثقةٌ من الحادية عشرة .

قال الحَسَنُ : (حَدَّثنا أبو يحيىٰ) عبدُ الحميد بن عبد الرحمن (الحِمَّانِيُّ) بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم ، منسوب إلىٰ حِمَّان وهي قبيلة من تميم ، الكوفيُّ ، لَقَبُهُ بَشْمِينُ بفتح الموحدة وسكون المعجمة وكسر الميم بعدها تحتانية ساكنة ثُمَّ نون .

روىٰ عن بُرَيْد بن أبي بُرْدة والأعمش والسُّفْيانَيْنِ وأبي حَنِيفة وجماعة ، ويروي عنه (خ مق د ت ق) وأبو بكر محمد بن خلف الحَدَّادي وأبو كُرَيْب وخلق .

قال أحمدُ وابنُ سَعْد : كان ضعيفاً ، وقال العِجْلِيُّ : كوفيٌّ ضعيفُ الحديث

مُرْجِىء ، وقال ابنُ مَعِين : كان ثقةً ولـٰكنه ضعيفُ العقل .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ يُخطىء ورُمِيَ بالإرجاء ، من التاسعة ، مات سنة اثنتين ومائتين .

قال الحِمَّانِيُّ : (حَدَّثنا قَبِيصَةُ) ـ بفتح أوله وكسر الموحدة ـ ابن عُقْبة بن محمد بن سفيان بن عقبة بن ربيعة بن جُنَيْدب بن رِئَابِ بن حَبيب بن سُوَاءة بن عامر بن صَعْصَعة السُّوائيُّ ـ بضمّ المهملة وتخفيف الواو والمدّ ـ أبو عامرٍ الكوفيُّ .

روىٰ عن الثَّوْري وشُعْبة ويونس بن أبي إسحاق وإسرائيل بن يونس والجَرَّاح ـ والد وَكِيع ـ وحَماد بن سَلَمَة وخلق ، ويروي عنه (ع) ـ البخاريُّ بلا واسطة والباقون بواسطة ـ وابنُه عُقْبَةُ وأبو بكر بن أبي شيبة وهَنَّاد بن السَّرِيِّ وجماعة .

قال في « التقريب » : صدوق ربما خَالَف ، من التاسعة ، مات سنة خمس عشرة ومائتين على الصحيح .

وقولُه : (وأخوه) بالرفع بالواو معطوفٌ علىٰ (قَبِيصةُ) أي : وحَدَّثَنا أيضاً سفيانُ ابنُ عقبة السُّوائي الكوفي أخو قَبِيصة المذكور .

روىٰ عن حُسَيْن المُعَلِّم ومِسْعَر والجَرَّاح بن مَلِيح وغيرهم ، ويروي عنه (م عم) وابن أخيه عُقْبة بن قَبِيصة بن عُقْبَة وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كُرَيْب وأبو يحيى الحِمَّاني وغيرهم .

قال ابنُ مَعِين : لا بأس به ، وقال العِجْلِيُّ : كوفي ثقة .

وقال في « التقريب » : صدوق ، من التاسعة .

وفائدة هـٰذه المقارنةِ : تقويةُ السَّنَدِ ؛ لأنَّ كُلاًّ من الراويَيْن صَدُوقٌ .

(أنهما) أيْ : أنَّ قَبِيصةَ وأخاه سفيانَ بنَ عُقْبة (سَمِعَا الجَرَّاحَ بنَ مَلِيحٍ) ـ بفتح الميم وكسر اللام ـ ابن عدي بن فرس بن جُمحة بن سفيان بن الحارث بن عَمْرو بن عُبيد بن رؤاس الرُّؤاسي ـ بضم الراء بعدها واوٌ بهمزة وبعد الألف مهملة ـ والدَ وَكِيع .

يَقُولُ : سَمِعْتُ جَابِراً يَقُولُ : عِنْدِي سَبْعُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّهَا . . . .

روىٰ عن أبي إسحاق السَّبيعي وعطاء بن السائب وسِماك بن حَرْب وعاصم الأحول وغيرهم ، ويروي عنه (بخ م د ت ق) وابنه وَكِيع وقَبِيصة وسفيان ابنا عُقْبة وابن مهدي وغيرهم .

قال ابنُ مَعين : ضعيفُ الحديث ، وهو أمْثَلُ من أبي يحيى الحِمَّاني ، وقال الدَّارَقُطْنيُّ : ليس بشيءٍ وهو كثيرُ الوَهم ، وقال أبو حاتم الرازي : يُكتب حديثه ولا يُحْتَجُّ به ، وقال النوويُّ : (وهـٰذا الجَرَّاحُ ضعيفٌ عند المحدِّثين ولـٰكنه مذكورٌ هنا في « المتابعات ») اهـ[1]

وقال في « التقريب » : صدوقٌ يَهِمُ ، من السابعة ، مات سنة خمس ـ وقيل : ستّ ـ وسبعين ومائة .

وغَرَضُه بِسَوْقِ هـٰذا السَّنَدِ : بيانُ متابعةِ الجَرَّاحِ لجريرٍ في جَرْحِ جابر الجُعْفي ، ومن لطائفه : أنَّ رجالَه كُلَّهم كوفيون ، وهم ثلاثةٌ : اثنان منهم ضعيفان ، وواحدٌ صدوق .

حالة كون الجَراح (**يقولُ : سمعتُ جابراً**) ابنَ يَزيد الجُعْفِيَّ حالة كون جابرٍ (**يقولُ : عندي**) أي : في حفظي (**سبعون ألفَ حديثٍ**) رَوَيْتُها ونقَلْتُها (**عن أبي جعفرٍ**) محمدِ بن علي بن الحُسَيْن بن عليّ بن أبي طالب المعروفِ بـ(الباقرِ) ؛ لأنه بَقَرَ العِلْمَ ؛ أي : شَقَّه وفَتَحَهُ فَعَرَفَ أصلَه وتمَكَّنَ فيه ، رضي الله تعالىٰ عنهم أجمعين .

وقولُه : (**عن النبي صلى الله عليه وسلم**) خبرٌ مُقَدَّمٌ ، وقولُه : (**كُلُّها**) مبتدأٌ مؤخَّر ، والجملةُ الاسميةُ في محل الرفع صفةٌ لـ(سبعون) ، أي : عندي سبعون ألف حديث مرويةٌ كُلُّها عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، وهـٰذا يقوله لعدم تَوَرُّعه ، ولتَوَغُّلِهِ في الكَذِب .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١٠٢/١) .

[٥٦] وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ ٱلشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، قَالَ : سَمِعْتُ زُهَيْراً يَقُولُ : قَالَ جَابِرٌ ـ أَوْ سَمِعْتُ جَابِراً يَقُولُ ـ : إِنَّ عِنْدِي لَخَمْسِينَ . . . . . .

ثم ذكر المؤلِّف رحمه الله تعالى المتابعةَ في جَرْح جابر الجُعْفي فقال :

[٥٦] (وحدثني حَجَّاج) بنُ يوسف بن حجاج الثقفي أبو محمد الذي يُقال له : (ابنُ الشاعر) الحافظ البغدادي ، ثقة حافظ من الحادية عشرة مات سنة تسعٍ وخمسين ومائتين .

قال حَجَّاجٌ : (حدثنا أحمد) بن عبد الله (بن يونس) بن عبد الله بن قيس التميمي اليَرْبُوعي الكوفي ـ وقد يُنْسَبُ إلىٰ جَدِّه كما هنا ـ ثقةٌ حافظٌ من كبار العاشرة ، مات سنة سبع وعشرين ومائتين ، وله أربعٌ وتسعون سنة ، كما مر البسط في ترجمته .

(قال) أحمدُ بن يونس : (سمعتُ زُهَيْراً) هو ابنُ معاوية بنِ حُدَيْج ـ بضمّ المهملة الأولىٰ مصغَّراً آخره جيم ـ ابن الرُّحَيل بحاء مهملة مصغراً ـ ابن زُهَيْر بن خيثمة الجُعْفي أبو خيثمة الكوفِيُّ ، أَحَدُ الحُفَّاظ والأعلام ، نزيلُ الجزيرة .

روىٰ عن سِماك بن حَرْب والأسود بن قيس وزياد بن عِلاقة وخَلْق ، ويروي عنه (ع) والقطّان وابن مهدي وأبو نُعَيْم وغيرهم .

قال شُعَيْب بن حَرْب : زُهَيْرٌ أحفظُ من عشرين مِثْل شُعْبة ، وقال أبو زرعة : ثقةٌ إلاَّ أنه سَمِعَ من أبي إسحاق بعد الاختلاط .

وقال في « التقريب » : ثقة ثَبْت ، من السابعة ، مات سنة اثنتين أو ثلاثٍ أو أربع وسبعين ومائة ، وكان مولده سنة مائة .

ورجالُ هـٰذا السَّنَدِ ثلاثةٌ : بغداديٌّ وكوفيان ، وغَرَضُه بِسَوْقه : بيانُ متابعة زهير لجريرٍ في جَرْح جابر الجُعْفي .

أي : حالة كون زهير (يقولُ : قال جابرٌ . . .) إلخ ، وقال أحمد بن يونس (أو) قال زهيرٌ : (سمعتُ جابراً يقولُ) والشكُّ من أحمد بن يونس : (إنَّ عندي لخمسين

أَلْفَ حَدِيثٍ ، مَا حَدَّثْتُ مِنْهَا بِشَيْءٍ ، قَالَ : ثُمَّ حَدَّثَ يَوْماً بِحَدِيثٍ فَقَالَ : هَـٰذَا مِنَ ٱلْخَمْسِينَ أَلْفاً .

[٥٧] وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ ٱلْيَشْكُرِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا ٱلْوَلِيدِ .....

ألفَ حديثٍ) وفي هـٰذه الجملة تأكيد النسبة بثلاث مؤكّدات : بإنَّ ، وباللام ، وباسمية الجملة ؛ تنزيلاً للمخاطبين منزلة المنكرين للنسبة (ما حَدَّثْتُ) أي : ما أخبرتُ أحداً من الناس (منها) أي : من تلك الخمسين ألفاً (بشيءٍ) لا قليلٍ ولا كثيرٍ .

(قال) زُهَيْرٌ : (ثُمَّ) بعد زمان من تلك المقالة (حَدَّثَ) لنا (يوماً) من الأيام (بحديثٍ) واحدٍ (فقال) جابرٌ : (هـٰذا) الذي حَدَّثْتُهُ لكم الآن واحدٌ (من) تلك (الخمسين ألفاً) التي كانت محفوظةً عندي ، فكَذَبَ بمقالتِه هـٰذه ، وما عنده شيءٌ من الأحاديث الصحيحة فَضْلاً عن الخمسين ألفاً .

ثم ذكر المؤلِّفُ أيضاً المُتابعةَ في جَرْح جابر الجُعْفي فقال :

[٥٧] (وحَدَّثني إبراهيمُ بنُ خالدٍ اليَشْكُرِيُّ) أفرده بعضُهم عن أبي ثَوْر ، وقيل : هو أبو ثَوْر الفقيه صاحب الشافعي ، وأنكر ذلك ابن خَلْفُون ، فقال : هو غيرُ أبي ثَوْر ، من الحادية عشرة .

روىٰ عنه مسلمٌ في المقدّمة عن أبي الوليد الطيالسي ، وقال ابنُ خَلْفُون : لا أعرفُ اليَشْكُرِيَّ ، ومَنْ ظَنَّ أنه أبو ثور . . فقد وَهِمَ ، وقال الذهبيُّ : اليَشْكُرِيُّ مجهول .

وأمّا أبو ثَوْر إبراهيم بن خالد الكَلْبي : فثقةٌ من العاشرة ، روىٰ عن ابن عُيَيْنة وأبي معاوية ووكيع والشافعي وصَحِبَهُ وغيرِهم ، ويروي عنه أبو داود وابن ماجهْ ومسلمٌ خارج « الصحيح » وغيرُهم ، مات سنة أربعين ومائتين .

(قال) إبراهيمُ بنُ خالد : (سمعتُ أبا الوليدِ) الطيالسيَّ هشامَ بنَ عبد الملك الباهليَّ مولاهم ، الحافظَ البصريَّ الإمامَ الحُجَّة .

روىٰ عن عاصم بن محمد العُمري وزائدة واللَّيْث ومالك وهَمَّام بن يحيىٰ وخَلْق ، ويروي عنه (ع) وإسحاق بن راهويه الحنظلي ومحمد بن المثنّىٰ وبُنْدَار وابن سَعْد

يَقُولُ : سَمِعْتُ سَلاَّمَ بْنَ أَبِي مُطِيعٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ جَابِراً ٱلْجُعْفِيَّ يَقُولُ : عِنْدِي خَمْسُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

[٥٨] وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا ٱلْحُمَيْدِيُّ ، ....

وغيرهم ، قال أحمد : مُتْقِنٌ ، وهو اليومَ شيخُ الإسلام ، ما أُقَدِّمُ عليه أحداً من المُحَدِّثين .

وقال في « التقريب » : ثقة ثَبْت ، من التاسعة ، مات سنة سبعٍ وعشرين ومائتين ، وله أربع وتسعون .

أيْ : سمعتُ أبا الوليد حالة كونه (يقولُ) أي : أبو الوليد : (سَمِعْتُ سَلاَّمَ بنَ أبي مُطِيعٍ) سَعْدٍ ، أبا سعيدٍ الخُزَاعِيَّ مولاهم ، البصري .

روىٰ عن أبي عِمْرَان الجَوْنيِّ وقتادة ، ويروي عنه (خ م ت س ق) وابنُ مهديّ وابنُ المبارك ومُسَدَّدٌ وغيرُهم .

قال في « التقريب » : ثقةٌ صاحبُ سُنَّة ، في روايته عن قتادة ضَعْفٌ ، من السابعة ، مات سنة أربع وستين ، وقيل : بعدها .

حالة كون سلاّم (يقولُ : سَمِعْتُ جابراً الجُعْفِيَّ) حالة كونه (يقولُ : عندي) أي : في حفظي أو في كتابي ، وهو خبرٌ مُقَدَّمٌ لقوله : (خمسون ألفَ حديثٍ) مروية (عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم) لتوَغُّلِهِ في الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وغَرَضُ المؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ بسَوْقِ هـٰذا السَّنَدِ : بيانُ متابعة سلاّم بن أبي مُطِيع لمن سَبَق في جَرْحِ جابر الجُعْفي ، ورجالُهُ ثلاثةٌ : واحدٌ منهم مجهول ، واثنان ثقتان بصريان .

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعةَ في جَرْحِ جابرٍ الجُعْفِيِّ فقال :

[٥٨] (وحَدَّثَني سَلَمَة بنُ شَبِيبٍ) المِسْمَعي أبو عبد الرحمن النيسابوري ، نزيل مكة ، ثقة ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة سبعٍ وأربعين ومائتين .

قال : (حَدَّثنا الحُمَيْدِيُّ) عبدُ اللهِ بنُ الزّبير بن عيسى المكي من العاشرة ، مات سنة تسع عشرة ومائتين .

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ : سَمِعْتُ رَجُلاً سَأَلَ جَابِراً عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِيۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ فَقَالَ جَابِرٌ : لَمْ يَجِيءْ تَأْوِيلُ هَـٰذِهِ ، قَالَ سُفْيَانُ : وَكَذَبَ ، فَقُلْنَا لِسُفْيَانَ : وَمَا أَرَادَ بِهَـٰذَا؟ فَقَالَ : إِنَّ ٱلرَّافِضَةَ

قال : (حَدَّثنا سفيانُ) بنُ عُيَيْنة بن ميمون الهلالي أبو محمد الأعور الكوفي ثم المكي ، من الثامنة ، مات في رجب سنة ثمان وتسعين ومائة وله إحدىٰ وتسعون سنة ، ومَرَّ لك قريباً بحثُ هـٰذا السَّنَدِ فراجِعْهُ .

(قال) سفيانُ : (سَمِعْتُ رجلاً) حالةَ كَوْنِه (سَأَلَ جابراً) الجُعْفِيَّ (عن) معنىٰ (قولِه عَزَّ) أي : اتَّصفَ بجميعِ الكمالاتِ (وجَلَّ) أي : تَنَزَّهَ عن جميعِ النقائص (﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ﴾) أُفارِقَ (﴿ ٱلْأَرْضَ ﴾) أرضَ مصر (﴿ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ ﴾) والدي بالعَوْدِ إليه (﴿ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِي ﴾) بخَلاص أخي (﴿ وَهُوَ ﴾) سبحانه وتعالىٰ (﴿ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾) أعدلُ الحاكمين بين عباده .

(فقال جابرٌ) الجُعْفِيُّ في جواب السائل عن معنى الآية : (لم يَجِيءْ) ولم يَأْتِ الآنَ (تأويلُ هـٰذه) الآيةِ وتفسيرُها ؛ فإنها ستُفسر تفسيراً خارجياً ظاهراً لكُلِّ أحَد .

(قال سفيانُ) بنُ عُيَيْنَةَ : (وكَذَبَ) جابرٌ الجُعْفِيُّ في قوله : لم يَأْتِ تأويلُها الآن ؛ فإنَّ الآية نزَلَتْ في حكاية ما وَقَعَ لإخوةِ يوسف عليه السلام .

قال الحُمَيْدِيُّ : (فقُلْنا لسفيانَ) بن عُيَيْنَة : (وما أرادَ) جابرٌ (بهـٰذا؟) أي : بقوله : لم يَأْتِ تأويلُها ؛ أي : ما أرادَ بالتأويل الذي سيأتي؟ (فقال) سفيان : أراد بذلك ما تعتقده الرافضةُ من رأيهم الفاسدِ ومذهبهم الباطلِ ، وذلك (إن الرافضةَ) وفي « شرح النووي » : (سُمُّوا رافضةً من الرفض وهو الترك ، قال الأَصْمَعِيُّ وغيرُه : سُمُّوا رافضةً لأنهم رفضوا زيدَ بن عليّ فتركوه)[1] .

وفي « القاموس » : (رَفَضَه يَرْفُضُه من بابي ضرب ونصر رَفْضاً بالتسكين ، ورَفَضاً بالتحريك إذا تركه ، والروافض : كل جُندٍ تركوا قائدهم ، والرافضة : الفِرْقة منهم ، وفِرْقة من الشّيعة بايعوا زيدَ بنَ عليٍّ ثم قالوا له : تبَرَّأْ من الشيخين فأبَىٰ وقال : كانا

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١٠٣/١) .

تَقُولُ : إِنَّ عَلِيّاً فِي ٱلسَّحَابِ ، فَلاَ نَخْرُجُ مَعَ مَنْ خَرَجَ مِنْ وَلَدِهِ حَتَّىٰ يُنَادِيَ مُنَادٍ مِنَ ٱلسَّمَاءِ ـ يُرِيدُ عَلِيّاً أَنَّهُ يُنَادِي ـ : ٱخْرُجُوا مَعَ فُلاَنٍ ، يَقُولُ جَابِرٌ : فَذَا تَأْوِيلُ هَـٰذِهِ ٱلآيَةِ ، وَكَذَبَ ؛ كَانَتْ فِي إِخْوَةِ يُوسُفَ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . . . .

وزيرَيْ جدِّي ، فترَكُوه ورفَضُوه وارْفَضُّوا عنه ، والنسبة إليه رافضي) اهـ

أي : فقال سفيانُ : إنَّ الرافضةَ ؛ أي : الفِرْقةَ الذين رَفَضُوا وخَلَعُوا زيدَ بنَ عليٍّ (تقولُ) وتعتقد : (إنَّ علياً) ابن أبي طالب رضي الله عنه لم يَمُتْ بل هو مُسْتَتِرٌ (في السَّحَابِ) والغيم ومستقرٌّ فيه ، (فلا نَخْرُجُ) بفتح النون وضمّ الراء علىٰ صيغة المسند إلى المتكلِّمين ؛ أي : فلا نَخْرُجُ نحن علىٰ معاوية ولا نُقَاتِلُه (مَعَ مَنْ خَرَجَ) علىٰ معاوية بن أبي سفيان وقاتَلَه من الشِّيعة (مِنْ وَلَدِهِ حتىٰ يُنَادِيَ) ويَصْرُخَ (مُنَادٍ من) جهة (السماءِ يُرِيدُ) جابرٌ بذلك المنادي من السماء (عَلِيّاً) هو ابنُ أبي طالب رضي الله عنه[1] .

وقولُه : (أنه) أي : أنَّ علياً (يُنادي) من السماء : جملةٌ في محلّ النصب بدل من (علياً) ؛ أي : يُرِيدُ جابرٌ أنَّ علياً يُنادي ويقول في ندائه : (اخْرُجُوا) أيها الناس لقتال معاوية (مَعَ) ولدي (فُلانٍ) انتقاماً من معاوية لمَا فَعَلَ بأولادي من القَتْلِ الذَّريعِ .

(يقولُ جابرٌ) الجُعْفِيُّ : (فذا) لك النداءُ الذي ناداهُ عليٌّ من السماء (تأويلُ) الإذنِ المذكورِ في (هـٰذه الآيةِ) بقوله : ﴿ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ ﴾ قال سفيانُ بن عُيَيْنَة : افْترَىٰ (وكَذَبَ) جابرٌ الجُعْفيُّ ؛ لأنه (كانتْ) الآيةُ نزَلَتْ (في) حكاية قصّة (إخوةِ يوسفَ) الصِّدِّيقِ ابنِ يعقوبَ (صلى الله عليه وسلم) .

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعةَ في جَرْحِ جابرٍ بوَجْهٍ آخَرَ بالسَّندِ السابقِ ، فقال :

---

(١) قال الشيخ الكنكوهي : (قوله : « فإنَّ الرافضة تقول . . . » ولعلَّ منشأ انتزاعهم : ما وَرَدَ من أنَّ منادياً ينادي حين يخرج المهديُّ عليه السلام يسمعه كُلُّ أحد : إنَّ هـٰذا . . . فاتّبعوه واخرجوا معه . فذهبوا بالرواية هـٰذا المذهب وجعلوا المناديَ عَلياً مع أنه الهاتف) . « الحلّ المفهم » (١ / ١٧) .

[٥٩] وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ ، حَدَّثَنِي الْحُمَيْدِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ : سَمِعْتُ جَابِراً يُحَدِّثُ بِنَحْوٍ مِنْ ثَلاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ مَا أَسْتَحِلُّ أَنْ أَذْكُرَ مِنْهَا شَيْئاً وَأَنَّ لِي كَذَا وَكَذَا .

---

[٥٩] (وحدَّثني سَلَمَةُ) بن شَبيب المِسْمَعيُّ النيسابوريُّ ، قال : (حَدَّثني الحُمَيْديُّ) عبدُ اللهِ بنُ الزُّبير المكيُّ ، قال : (حَدَّثنا سفيانُ) بن عُيَيْنَة ، (قال) سفيانُ : (سَمِعْتُ جابراً) الجُعْفيَّ (يُحَدِّثُ) ويروي عن النبي صلى الله عليه وسلم (بنَحْوٍ) أي : بقَدْرٍ أو بقريبٍ (من ثلاثين ألفَ حديثٍ ، ما أستَحِلُّ) أي : ما أحلّ أنا (أنْ أذْكُرَ منها) أي : من تلك الثلاثين ألف حديث وأرويَ منها (شيئاً) لا قليلاً ولا كثيراً لأحَدٍ من الناس (و) لو (أنَّ لي) بسبب ذِكْرِها (كذا وكذا) من الأموال أو من حُمر النَّعَم ؛ أي : ولو قُدِّرَ لي في مقابلةِ ذِكْرِها وروايتِها كذا وكذا من المكافأة بالأموال النفيسة .

تتمة فيما جرحوا به جابراً الجُعْفِيَّ :

وروىٰ إسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي أنه قال : يا جابرُ ؛ لا تموت حتىٰ تكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، قال إسماعيلُ : فما مَضَت الأيام والليالي حتى اتُّهِمَ بالكذب .

وقال عبد الله بن أحمد ، عن أبيه قال : ترك يحيى القَطَّانُ جابراً الجُعْفِيَّ ، وحدثنا عنه عبد الرحمن قديماً ثم تركه بأَخَرَةٍ ، وترك يحيى حديث جابر بأَخَرَة .

وقال أبو يحيى الحِمَّاني : سمعتُ أبا حنيفة يقول : ما رأيتُ فيمن رأيتُ أفضلَ من عطاءٍ ولا أكذبَ من جابر الجُعْفِي ، ما أتيتُه بشيءٍ إلا جاءني فيه بحديث ، وزعم أنَّ عنده كذا وكذا ألف حديث لم يظهرها .

وقال جرير بن عبد الحميد عن ثعلبة قال : أردت جابراً الجعفي ، فقال لي لَيْثُ بنُ أبي سُلَيْم : لا تَأْتِه ؛ فإنه كَذَّاب .

وقال النسائيُّ وغيرُه : متروك ، وقال يحيىٰ : لا يُكتب حديثه ولا كرامة ، وقال أبو داود : ليس عندي بالقَوِيّ في حديثه .

وقال عبد الرحمن بن مهدي : ألاَ تعجبون من سفيان بن عُيَيْنَة لقد تركتُ جابراً لقوله لما حُكِيَ عنه أكثر من ألف حديث ثم هو يُحَدِّثُ عنهُ . وقال جريرُ بنُ

. . . .

عبد الحميد : لا أستحلُّ أن أُحَدِّثَ عن جابر الجُعْفِي ، كان يُؤْمِنُ بالرَّجْعة .

وقال ابنُ حِبَّان : كان جابر الجُعْفِي سيئاً من أصحاب عبد الله بن سَبَإٍ ، كان يقول : إن علياً يَرجِعُ إلى الدنيا .

وقال يحيى بن يعلى المحاربي : طَرَحَ زائدةُ حديثَ جابر الجُعْفِي وقال : هو كذَّاب يُؤْمِنُ بالرَّجْعة .

وقال عثمان بن أبي شيبة : حدثنا أبي عن جدّي قال : إنْ كنتُ لآتي جابراً الجُعْفِيَّ في وقتٍ ليس فيه خيارٌ ولا قِثّاءٌ ، فيتحوَّلُ حولَ حوضه ثم يخرج إليَّ بخيارٍ أو قثّاء فيقول : هٰذا من بستاني .

وقال عباس الدُّوري عن يحيىٰ : لم يَدعْ جابراً مِمن رآه إلا زائدةُ ، وكان جابرٌ كذّاباً ليس بشيء .

وقال شهاب بن عباد : سمعتُ أبا الأحوص يقول : كنتُ إذا مررتُ بجابر الجعفي . . سألت ربي العافية ، وذكر شهاب أنه سمع ابن عُيَيْنَة يقول : تركتُ جابراً الجُعْفِيَّ ، وما سمعتُ منه قال : دعا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم علياً فعلّمه مما تعلّم ، ثم دعا عليٌّ الحَسَنَ فعلّمه مما تعلّم ، ثم دعا الحَسَنُ الحُسَيْنَ فعلّمه مما تعلَّم ، ثم دعا ولدَه حتىٰ بلغ جعفر بن محمد قال سفيان : فتَرَكْتُهُ لذلك .

قال ابن عدي : حدثنا علي بن الحسن بن قديد ، حدثنا عُبيد الله بن يزيد بن العوام ، سمعتُ إسحاق بن مُظْهِر ، سمعتُ الحُمَيْدي ، سمعتُ سفيان ، سمعتُ جابراً الجُعْفِيَّ يقول : انتقل العِلْمُ الذي كان في النبي صلى الله عليه وسلم إلىٰ عليّ ، ثم انتقل من عليّ إلى الحَسَن ، ثم لم يَزَلْ ينتقلُ حتىٰ بلغ جعفراً .

قال الشافعيُّ : سمعتُ سفيان : سمعتُ من جابر الجعفي كلاماً بادَرْتُ خِفْتُ أن يقع علينا السقفُ .

قال سفيان : كان يُؤْمِنُ بالرَّجْعة ، وقال الجُوزجاني : كَذَّابٌ ، سألتُ أحمدَ عنه فقال : تَرَكَه عبدُ الرحمن فاستراح .

وقال شعبة : عن جابر ، عن عَمَّار الدُّهْنِيّ ، عن سعيد بن جُبَيْر ، عن ابن عباس

. . . .

مرفوعاً : « مَنْ بَنَىٰ لله مسجداً ولو مِثْلَ مَفْحَصِ قَطاة . . بَنَى الله له بيتاً في الجنة » .

حدثنا يوسف بن يعقوب الضبعي ، حدثنا سفيان وشعبة ، عن جابر ، عن أبي عازب ، عن النعمان بن بَشير ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل شيء خطأٌ إلا السيف ، وفي كل خطإٍ أرش » .

حدثنا شريك ، عن جابر ، عن عكرمة ، عن ابن عباس : أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم أُتِيَ بضَبُعَةٍ من غزوةِ الطائف فجعلوا يضربونها بالعصا ويَرَوْن أنها ميتةٌ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ضَعُوا فيها السكين واذكروا اسمَ اللهِ وكُلُوا » .

قال إسماعيل السُّدّي : حدثنا شريك ، عن جابر ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً : « كُتب عليَّ النحرُ ولم يُكتب عليكم ، وأُمِرْتُ بصلاة الضُّحىٰ ولم تُؤمروا » .

قال الذهبيُّ : أجاز لي المسلم بن محمد وغيره أن الكندي أخبرهم قال : أنبأنا الشيباني ، أنبأنا الخطيب ، أنبأنا محمد بن الحسين القطان ، أخبرنا الخُلْدي ، حدثنا أحمد بن علي الخزَّاز ، أنبأنا أُسيد بن زيد ، حدثنا عمرو بن شمر ، عن جابر الجُعْفِي ، عن عامر ، عن مسروق ، عن عائشة ، قالت : دَخَلَ عليَّ الحَسَنُ والحُسَيْنُ فوهبتُ لهما ديناراً وشققتُ مرطي بينهما فردَّيتهما ، فخرجا مسرورَيْنِ يضحكان ، فلقيهما النبي صلى الله عليه وسلم كفةَ كفةَ[1] فقال : « قُرَّةُ الأعيُنِ! مَنْ كساكما ووهبكما ديناراً . . فجزاه الله خيراً » قالا : أُمُّنا عائشةُ ، قال : « صَدَقْتُما هيَ والله أُمُّكما وأُمُّ كُلِّ مؤمن » ، قالت : فوالله! ما صنَعْتُ ، وما قال أحَبُّ من الدنيا وما فيها إليَّ .

هـٰذا حديث منكر ورواته الثلاثة رافضية ، ولـٰكن لا يُتهمون في نقل فضل عائشة رضي الله عنها ، قال ابن عدي : عامَّةُ ما قذفوه به أنه كان يُؤْمِنُ بالرَّجْعة ، وليس لجابر

---

(١) قوله : (كفة كفة) حال مركبة في محل النصب مبني علىٰ فتح الجزئين ومعناه : مواجهةً كأن كل واحد منهما كف صاحبه عن مجاوزته إلىٰ غيره ؛ أي : منعه ، والكفة : المرة من الكف ، وهما مبنيان على الفتح . اهـ « النهاية »

قَالَ مُسْلِمٌ : وَسَمِعْتُ أَبَا غَسَّانَ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو ٱلرَّازِيَّ قَالَ : سَأَلْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ ٱلْحَمِيدِ فَقُلْتُ : ٱلْحَارِثُ بْنُ حَصِيرَةَ لَقِيتَهُ؟ قَالَ : نَعَمْ ، شَيْخٌ طَوِيلُ ٱلسُّكُوتِ ، يُصِرُّ عَلَىٰ أَمْرٍ عَظِيمٍ .

الجُعْفِي في « سنن أبي داود » سوىٰ حديثٍ واحدٍ في سجود السهو . اهـ من « الميزان » (١/ ٣٧٩ـ٣٨٣) .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ لما مَرَّ من جَرْح الرُّواة بقوله :

(**قال مسلمٌ**) وفيه من المحسنات البديعية التجريد ، وهو : أن يُجَرِّدَ المتكلِّمُ من نفسه شخصاً مماثلاً لنفسه ويُخْبِرَ عنه كأنه غيرُه ، والواوُ في قوله : (**وَسَمِعْتُ**) عاطفةٌ علىٰ محذوفٍ تقديره : سمعتُ غيرَ أبي غسَّان وسمعتُ (**أبا غَسَّان محمدَ بنَ عَمْرٍو**) ابن بَكْر بن سالم التميميَّ (**الرازيَّ**) ثقة من العاشرة مات في آخر سنة أربعين ومائتين أو أول التي بعدها .

(**قال**) أبو غسَّان : (**سألتُ جريرَ بنَ عبد الحميد**) الضبِّيَّ الكوفيَّ ثم الرازيَّ، ثقة. من السابعة مات سنة ثمانٍ وثمانين ومائة .

قال أبو غسَّان : (**فقلتُ**) لجرير بنِ عبد الحميد : (**الحارث بن حَصِيرةَ**) بفتح الحاء وكسر الصاد المهملَتَيْنِ وآخره هاء .

ويجوزُ في (الحارث) الوجهان : الرفعُ ، والنصبُ على الاشتغال .

وهو الحارث الأزدي أبو النعمان الكوفي ، روىٰ عن زَيْد بن وَهْب وعِكْرمة وطائفة ، ويروي عنه (بخ مق ص عس) ومالك بن مِغْوَل وعبد الله بن نُمَيْر .

قال أبو أحمد الزُّبَيْري : كان يُؤْمِنُ بالرَّجعة ، وقال يحيى بنُ مَعِين : ثقة خَشَبي ، يُنسبون إلىٰ خَشَبةِ زَيْدِ بن عليّ لمّا صُلِبَ عليها ، وقال النَّسائيُّ : ثقة ، وقال ابنُ عدي : يُكتب حديثُهُ علىٰ ضَعْفِهِ ، وهو من المتحرّقين بالكوفة في التشيُّع .

وقال في « التقريب » : صدوق يُخطىء ، ورُمي بالرَّفض ، من السادسة ، وله ذِكْرٌ في مقدّمة مسلم .

أي : قال الرازيُّ: فقلتُ لجرير بن عبد الحميد : الحارث بن حَصيرة الكوفي هل (**لَقِيتَه**) ورأيته؟ فـ(**قال**) جريرٌ : (**نَعَمْ**) لَقِيتُه هو (**شيخٌ طويلُ السُّكُوتِ**) أي : كثيرُ الصَّمْتِ والسكوت (**يُصِرُّ**) ويستمرُّ ويدومُ (**علىٰ أمْرٍ عظيمٍ**) وهو التشيُّع فلا يتوب عنه ولا يُقلع .

[٦٠] حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ٱلدَّوْرَقِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : ذَكَرَ أَيُّوبُ رَجُلاً ....

ثم استشهد المؤلِّف رحمه الله تعالىٰ لِمَا مَرَّ من كَشْفِ معايب الرواة بأَثَرِ أيوب السَّخْتِياني فقال :

[٦٠] (حَدَّثني أحمدُ بنُ إبراهيمَ) بن كثير بن زَيْد البغداديُّ (الدَّوْرَقِيُّ) قال النوويُّ : (هو بفتح الدال والراء بينهما واوٌ ساكنةٌ ، نِسْبة إلىٰ دَوْرَق بلدةٍ من بلاد فارس أو غيرها ، وقيل : كان أبوه ناسكاً ؛ أي : عابداً ، وكانوا في ذلك الزمان يُسَمُّون الناسكَ دَوْرقياً ، وهـٰذا القول مَرْويٌّ عن أحمد الدَّوْرَقيّ هـٰذا ، وهو من أشهر الأقوال ، وقيل : هي نِسْبَةٌ إلى القَلانِس الطِّوال التي تُسمَّى الدَّوْرَقيَّة) اهـ[1]

وهو الحافظ الثقة أخو يعقوب .

روىٰ عن هُشَيْم ويَزيد بن زُرَيْع وحفص بن غِياث وابن مهدي وخَلْق ، ويروي عنه (م د ت ق) وبَقِيّ بن مَخْلَد وعبد الله بن أحمد بن حنبل ويعقوب بن شَيْبة وغيرُهم .

قال في « التقريب » : ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة ستٍّ وأربعين ومائتين . عن ثمان وسبعين سنة .

(قال) الدَّوْرَقيُّ : (حَدَّثني عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْديٍّ) بن حسان الأزدي مولاهم ، أبو سعيد البصري الحافظ الإمام العَلَم .

قال في « التقريب » : ثقة ثَبْت حافظ عارف بالرجال والحديث ، من التاسعة ، مات سنة ثمانٍ وتسعين ومائة بالبصرة ، عن ثلاث وستين سنة .

(عن حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ) بن دِرْهَم الأزدي الجَهْضَمِيِّ ، أبي إسماعيل البصري ، ثقة ثَبْت فقيه ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسعٍ وسبعين ومائة ، وله إحدىٰ وثمانون سنة .

(قال) حَمَّادٌ : (ذَكَرَ أيوبُ) بن أبي تَميمة كَيْسان السَّخْتياني أبو بكر البصري ، من الخامسة ، مات سنة إحدىٰ وثلاثين ومائة ؛ أي : ذَكَرَ أيوبُ لنا (رجلاً) من

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/١٠٣ـ١٠٤) ، وانظر هـٰذه الأقوال في « تاريخ بغداد » (٤/٦) ، و« الأنساب » (٥/٣٩١ـ٣٩٣) .

يَوْماً فَقَالَ : لَمْ يَكُنْ بِمُسْتَقِيمِ ٱللِّسَانِ ، وَذَكَرَ آخَرَ فَقَالَ : هُوَ يَزِيدُ فِي ٱلرَّقْمِ .

[٦١] حَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ ٱلشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، ....

المُحَدِّثين (يوماً) من الأيام ؛ أي : ذَكَرَهُ بالجَرْحِ (فقال) أيوبُ السَّخْتياني : (لم يَكُنْ) ذلك الرجلُ (بمستقيم) أي : بقويمِ (اللِّسانِ) وصدوقِه ، (وذَكَرَ) أيوبُ أيضاً رجلاً (آخَرَ) وجَرَحَه (فقال) أيوبُ : (هو) أي : ذلك الآخَرُ (يَزيدُ في الرَّقْم) أي : في رقم سعر البضاعة بأن يكتب على السِّلْعة ما قيمتُه عشرون بثلاثين ، وما قيمتُه عشرةٌ بخمسةَ عَشْرَة ؛ ليغترَّ الناظرُ إلىٰ ذلك الرقم بزيادة الثمن ويأخذه .

وعبارة السنوسي هنا : (قولُه : « هو يَزيدُ في الرَّقْمِ » وكذلك قولُه : « لم يَكُنْ بمستقيم اللسان » هٰذا كُلُّه كنايةٌ عن الكذب ، وجَعَلَهُ في الأول كالتاجر الذي يَزيدُ في رقم السِّلْعة ويكذبُ فيها ليربحَ على الناس ويَغُرَّهم بذلك الرقم ويشتروا عليه)[١] .

ورجالُ هٰذا السَّنَدِ أربعةٌ كُلُّهم بصريون إلا أحمد الدَّوْرَقيّ فبغدادي .

ثم استشهد المؤلِّف رحمه الله تعالىٰ بأثَرٍ آخَرَ لأيوبَ فقال :

[٦١] (حَدَّثني حَجَّاجُ) بن يوسف الثقفي الذي نِسْبَتُهُ (بنُ الشاعر) البغدادي ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة تسع وخمسين ومائتين .

قال الحَجَّاجُ : (حَدَّثنا سُلَيْمَانُ بنُ حَرْبٍ) الأزدي الوَاشِحي نسبة إلىٰ وَاشِح بَطْن من الأَزْدِ ، البصري قاضي مكة ، أحد الأئمّة الأعلام .

روىٰ عن شُعْبة والحَمَّادَيْنِ وجَرِير بن حازم وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وعَمْرو بن علي الفلاّس ، وأحمد وغيرهم .

قال أبو حاتم : حَضَرْتُ مجلسَه ببغداد فحَزَرُوا مَنْ فيه أربعين ألف رجل .

قال في « التقريب » : ثقةٌ إمامٌ حافظٌ ، من التاسعة ، مات سنة أربع وعشرين ومائتين ، وله ثمانون سنة[٢] .

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٣١) ، وهو من كلام القاضي عياض في « إكمال المعلم » (١/ ١٤٥) .

(٢) قلتُ : بل له أزيدُ من أربع وثمانين سنة ؛ فقد قال يعقوب بن سفيان : قال سليمان بن حرب في=

حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ : قَالَ أَيُّوبُ : إِنَّ لِي جَاراً ـ ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ فَضْلِهِ ـ وَلَوْ شَهِدَ عِنْدِي عَلَىٰ تَمْرَتَيْنِ . . مَا رَأَيْتُ شَهَادَتَهُ جَائِزَةً .

[٦٢] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، . . . .

قال سُلَيمانُ : (حَدَّثنا حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ) بن دِرْهَم الأزدي أبو إسماعيل البصري ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومائة وله إحدىٰ وثمانون سنة .

(قال) حَمَّادٌ : (قال أيوبُ) بنُ أبي تَميمة السَّختيانيُّ البصريُّ : (إنَّ لي جاراً) من جيران داري (ثم ذَكَرَ) أيوبُ (من فَضْلِهِ) أي : من فَضْلِ ذلك الجار ومنقبته من صلاحه وعبادته وزهده ووَرَعِهِ وعِلْمه ، ثم قال : (و) لكنْ (لو شَهِدَ عندي علىٰ تَمْرَتَيْنِ) أنهما لفُلانٍ فيما إذا حَصَلَتِ الخصومةُ فيهما (. . ما رأيتُ شهادتَه) بهما أنهما لفُلانٍ (جائزةً) أي : مقبولةً مثْبِتَةً للحقِّ للمُدَّعي لقلَّةِ صِدْقِهِ ، وهـٰذا أيضاً كنايةٌ عن كَذِبِ ذلك الجار .

ورجالُ هـٰذا السند أيضاً كُلُّهم بصريون إلا حَجَّاج بن الشاعر ؛ فإنه بغدادي .

ثم استشهدَ المؤلِّف رحمه الله تعالىٰ بأثَرٍ آخَر لأيوبَ أيضاً فقال :

[٦٢] (وحَدَّثني محمدُ بنُ رافعٍ) القُشَيْري مولاهم ، أبو عبد الله النيسابوري الحافظ أحد الرحَّالين .

روىٰ عن وَكِيع وابن نُمَيْر وابن عُيَيْنَة وغيرهم ، ويَرْوِي عنه (خ م د ت س) وابنُ خُزَيْمة وابنُ أبي داود وجماعةٌ .

قال في « التقريب » : ثقةٌ عابدٌ ، من الحادية عشرة .

وقولُه : (وحَجَّاجُ بنُ الشاعرِ) الثقفيُّ : معطوفٌ علىٰ (محمدُ بنُ رافع) ، وفائدةُ هـٰذه المقارنةِ : بيانُ كثرةِ طُرُقِه .

= ذي الحجة سنة ستّ عشرة ومائتين : إذا دخل صفر . . فقد استكملتُ سبعاً وسبعين سنة .
وقال البُخاريُّ : قال سليمان بن حرب : ولدتُ في صفر سنة أربعين ومائة . « تهذيب الكمال » (١١/ ٣٩١) .

قَالاَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ ٱلرَّزَّاقِ قَالَ : قَالَ مَعْمَرٌ : مَا رَأَيْتُ أَيُّوبَ ٱغْتَابَ أَحَداً قَطُّ

(**قالا**) أي : قال كُلٌّ من محمد بن رافع وحَجَّاج بن الشاعر : (**حَدَّثنا عبدُ الرزّاق**) ابن هَمَّام بن نافع الحِمْيري الصَّنْعاني أَحَدُ الأئمّة الأعلام .

روىٰ عن ابن جُرَيْج وهشام بن حسَّان ومَعْمَر ومالك وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وأحمد وإسحاق وابن المَديني وغيرهم .

قال أحمد : مَنْ سَمِعَ منه بعدما ذَهَبَ بصرُه .. فهو ضعيفُ السماع ، وقال ابنُ عدِيّ : لم نَرَ بحديثه بأساً إلا أنهم نَسَبُوه إلى التشيُّع .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ مصنِّفٌ شهيرٌ عَمِيَ في آخر عمره فتَغَيَّرَ ، وكان يتشيَّع ، من التاسعة ، مات سنة إحدىٰ عشرة ومائتين ، عن خمس وثمانين سنة .

وليس في « صحيح مسلم » عبد الرزّاق إلا هـٰذا الثِّقة .

(**قال**) عبد الرزاق : (**قال**) لنا (**مَعْمَرٌ**) هو ابنُ راشد الأزْدي مولاهم ، أبو عُرْوة البصري ، نزيل اليمن ، شهد جنازة الحسن البصري ، أحد الأئمة الأعلام .

روىٰ عن ثابت البُناني والزُّهري وهَمَّام بن مُنَبِّه وقتادة وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وأيوب وابن المبارك وغيرهم .

قال في « التقريب » : ثقة ثَبْت فاضل ، من كبار السابعة ، مات سنة أربعٍ وخمسين ومائة ، وله ثمان وخمسون سنة .

أي : قال مَعْمَرٌ : (**ما رأيتُ**) أي : ما سمعتُ (**أيوبَ**) السَّخْتيانيَّ البصريَّ (**اغْتَابَ**) أي : ذَكَرَ بسوءٍ ونَقِيصَةٍ (**أحداً**) من الناس .

وقولُه : (**قَطُّ**) ظرفٌ مستغرِقٌ لِمَا مَضَىٰ من الزمان في محلّ النصب على الظرفية مبني على الضمّ تشبيهاً له بأسماء الغايات متعلّق برأيتُ بمعنىٰ سمعتُ ، والمعنىٰ : ما سمعتُ أيوب السَّخْتياني في زَمَنٍ من الأزمنة الماضية ذَكَرَ أحداً من الناس بسُوءٍ

إِلاَّ عَبْدَ ٱلْكَرِيمِ - يَعْنِي أَبَا أُمَيَّةَ - فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ فَقَالَ : رَحِمَهُ ٱللهُ ، كَانَ غَيْرَ ثِقَةٍ ، لَقَدْ سَأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ لِعِكْرِمَةَ ثُمَّ قَالَ : سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ . . . .

(إلاّ عبدَ الكريمِ) بنَ أبي المُخارِق المعلِّمَ البصريَّ نزيل مكة ، واسم أبيه قيس ، وقيل : طارق .

وقال في « التقريب » : ضعيف ، وله ذِكْرٌ في مقدّمة مسلم .

قال المؤلِّف رحمه الله تعالىٰ : (يعني) ويقصدُ مَعْمَرٌ بعبد الكريم : عبدَ الكريمِ المَكْنِيَّ (أبا أُمَيّةَ ؛ فإنه) أي : فإنَّ أيوبَ (ذَكَرَه) أي : ذَكَرَ عبدَ الكريمِ بنَقِيصَةٍ (فقال) أيوبُ في ذِكْره بنَقيصة : (رَحِمَهُ اللهُ) تعالىٰ وأحْسَنَ إليه بالعَفْوِ عن كذبه (كان) عبدُ الكريمِ (غيرَ ثِقَةٍ) أي : غيرَ مأمونٍ في حديثه ، واللهِ (لقد سألني) عبدُ الكريمِ (عن حديث لعكرمةَ) بنِ خالدِ المخزوميِّ المكي فحَدَّثْتُهُ ، (ثم) سمعتُه بعد ذلك (قال) أي : عبد الكريم للناس (سمعتُ عكرمةَ) يُحَدِّثُ كذا وكذا بلا واسطة ، فنَفْيُ الواسطةِ بينه وبين عكرمة فيما سَمِعَهُ عن أيوب عن عكرمة يَدُلُّ علىٰ كذبه .

وقال السنوسيُّ : (قد يُقال : في التجريح بمِثْلِ هـٰذا نَظَرٌ ؛ لاحتمال أنه سمعه من عكرمة ثم نَسِيَه فسأل عنه ، ثم ذَكَرَه بعدُ ، والجوابُ : أنه عَرَف كَذِبَهُ بقرائنَ مُنْضَمَّةٍ إلىٰ ذلك)(١) .

وقال النوويُّ : (وهـٰذا القَطْعُ بكذبهِ وكونِه غيرَ ثقةٍ بمثل هـٰذه القضية قد يُستشكل من حيث إنه يجوزُ أن يكون سَمِعَه من عكرمة ثم نَسِيَه ، فسأل عنه ثم ذكره فرواه عنه ، ولكنْ عَرَف كَذِبَه بقرائن .

وممَّن نَصَّ علىٰ ضَعْفِ عبد الكريم هـٰذا : سفيانُ بن عُيَيْنَة وعبدُ الرحمن بن مهدي ويحيى بنُ سعيد القطان وأحمدُ بن حنبل وابنُ عدي ، وكان عبدُ الكريمِ هـٰذا من فضلاء فقهاء البصرة والله أعلم) اهـ(٢)

ورجالُ هـٰذا السَّنَدِ منهم نيسابوريٌّ وصَنْعَانِيٌّ وبصريٌّ كما عرفتَ .

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٣١) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٠٤) .

. . . .

تتمة :

قال الذهبي : (وعبد الكريم بن أبي المُخَارِق البصري أبو أمية روىٰ عن الحَسَن البصري وطاوس ، ويروي عنه « ت س ق »[1] والثوري ومالك وجماعة .

قال مَعْمَرٌ : قال لي أيوبُ : لا تَحْمِلْ عن عبد الكريم أبي أُميّة ؛ فإنه ليس بشيء ، وقال الفَلاَّس : كان يحيى القطان وابنُ مهدي لا يُحَدِّثان عن عبد الكريم المُعلّم ، وروىٰ عثمان بن سعيد عن يحيىٰ : ليس بشيء ، وقال أحمد بن حنبل : قد ضَرَبْتُ علىٰ حديثه ، هو شِبْه المتروك ، وقال النسائي والدارقطني : متروك .

وقال الحُميدي : حدثنا سفيان قلتُ لأيوب : يا أبا بكر ؛ مالك لم تُكْثِرْ عن طاوس؟ قال : أتيتُه لأسمع منه فرأيتُه بين ثقيلَيْن : عبد الكريم أبي أُميّة ولَيْث بن أبي سُلَيْم فتركتُه .

قلتُ : وقد أخرج له البخاريُّ تعليقاً ومسلمٌ متابعةً ، وهـٰذا يَدُلُّ علىٰ أنه ليس بمُطَّرحٍ .

قال أبو عُمر بن عبد البَرّ : بصري لا يختلفون في ضَعْفِهِ ، إلاّ أنَّ منهم مَنْ يقبلُه في غير الأحكام خاصّة ولا يحتجّ به ، وكان مُؤَدِّبَ كتابٍ ، حسَن السَّمْتِ ، غَرَّ مالكاً منه سَمْتُهُ، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه ، كما غَرَّ الشافعيَّ من إبراهيم بن أبي يحيىٰ حِذْقُه

---

(١) قال الحافظ المِزّي في « تهذيب الكمال » (١٨/ ٢٦٥) : (استشهد به البخاريُّ ، وروىٰ له مسلمٌ في « المتابعات » ، وأبو داود في « كتاب المسائل » ، والباقون) .
وعلّم له : (خت م ل ت س ق) ، وتعقّبه الحافظُ ابنُ حجر في « تقريب التهذيب » (ص٣٦١) فقال : (له في البخاري زيادة في أول قيام الليل من طريق سفيان عن سُليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس ، في الذكر عند القيام ، قال سفيان : زاد عبد الكريم. . . فَذَكَر شيئاً ، وهـٰذا موصول ، وعَلّمَ له المِزّيُّ علامة التعليق ، وله ذِكْرٌ في مقدمة مسلم) ، وعلّم له : « خ م ل ت س ق » .
وانظر أيضاً « هدي الساري » (ص٤٢١) .

ونَباهَتُه ، وهو أيضاً مُجْمَعٌ علىٰ ضَعْفِهِ ، ولم يُخرِّج مالك عنه حُكْماً بل ترغيباً وفضلاً .

قال أبو الفتح اليَعْمُري[1] : لٰكن لم يُخرج عنه مالكٌ إلا الثابت من غير طريقه كحديث : « إذا لم تَسْتَحِ . . فاصْنَعْ ما شئتَ » ، « ووضع اليمنىٰ على اليسرىٰ في الصلاة » ، وقد اعتذرَ مالكٌ لمّا تبيَّن أمره ، وقال : غرَّني بكثرة بُكائه في المسجد أو نحو هٰذا .

وقد مات هو وعبد الكريم الجزري الحافظ في عام سبعةٍ وعشرين ومائة ، واشتركا في الرواية عن سعيد بن جُبَيْر ومجاهد والحَسَن ، وروىٰ عنهما الثوريُّ وابنُ جريج ومالك ، وقد يشتبهان في بعض الروايات) اهـ من « الميزان »[2] .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ لِمَا مَرَّ بأثَرِ قتادة في أبي داود الأعمىٰ فقال :

[٦٣] (حَدَّثني الفَضْلُ بنُ سَهلٍ) بن إبراهيم الأعرج أبو العبّاس البغدادي الحافظ .

روىٰ عن أبي أحمد الزُّبَيْري ويَزيد بن هارون وعفّان بن مسلم وغيرهم ، ويروي عنه (خ م د ت س) وابن مَخْلَد وغيرهم ، وكان ذكياً يحفظ .

---

(١) هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الربعي ، المعروف بابن سيِّد النَّاس ، الإمام العلاّمة الحافظ المحدّث الأديب الناظم الناثر ، قال الحافظ الذهبي في « المعجم المختصّ » ترجمة رقم (٣٣٢) : (وكَتَب بخطّه المليح كثيراً ، وخَرَّجَ وَصَنَّفَ وصَحَّحَ وعَلَّلَ وفَرَّعَ وأصَّلَ ، وقال الشِّعْر البديع ، وكان حُلْوَ النادرة ، كَيِّسَ المحاضرة ، جالستُه وسمعتُ بقراءته ، وأجاز لي مروياته . .

وكان أثرياً في المعتقد يُحبُّ الله ورسوله ، توفي سنة أربع وثلاثين وسبعمائة ، ودُفِنَ بالقرافة) .

وله ترجمة حافلة في « الوافي بالوفيات » (١/٢٨٩ـ٣١١) ، و« الدرر الكامنة » (٤/٢٠٨ـ٢١٣) .

(٢) « ميزان الاعتدال » (٢/٦٤٦ـ٦٤٧) .

قَالَ : حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ : قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو دَاوُودَ ٱلْأَعْمَىٰ ،

وقال في « التقريب » : صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمسٍ وخمسين ومائتين .

(قال) الفَضْلُ : (حَدَّثنا عَفَّانُ بنُ مُسْلِمٍ) بن عبد الله الأنصاري أبو عثمان الصَّفَّار البصري أحد الأئمة .

روىٰ عن هشام الدَّسْتَوائي وشُعْبة وهَمَّام بن يحيىٰ وحمَّاد بن سلمة وطبقتهم ، ويروي عنه (ع) وإبراهيم الحربي وأبو زُرْعة وأحمد وإسحاق وخلائق .

قال العِجْلِيُّ : ثقة ثَبْت صاحب سُنَّة .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ من كبار العاشرة ، وقال ابنُ عدي : اختلط سنة تسع عشرة ، ومات سنة عشرين ومائتين ، قاله البخاري وأبو داود ومُطَيَّن .

وليس في مسلم (عفَّان) إلا هـٰذا الثقة الفاضل .

قال عفَّانُ بنُ مسلم : (حَدَّثنا هَمَّامٌ) هو ابنُ يحيى بن دينار الأزدي العَوْذِي ـ بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة ـ أبو عبد الله البصري ، أحد الأئمة الأعلام .

روىٰ عن الحَسَنِ وعطاء ونافع وأنس بن سيرين وغيرهم ، ويروي عنه (ع) والثَّوري ـ وهو من أقرانه ـ وعفَّان وابن المبارك وابن مهدي وغيرهم .

وقال أحمد : ثَبْتٌ في كلِّ المشايخ ، وقال أبو حاتم : ثقةٌ صدوقٌ في حِفْظِهِ شيء .

وقال في « التقريب » : ثقة ، ربما وَهِمَ ، من السابعة ، مات سنة أربع أو خمس وستين ومائة .

(قال) هَمَّامٌ : (قَدِمَ علينا) أي : دَخَلَ علينا في البصرة (أبو داود) أي : نُفَيْعُ بنُ الحارث القاصّ (الأعمىٰ) أي : المكفوف بصره ، قال النوويُّ : (متَّفَقٌ علىٰ ضَعْفِهِ ، قال عَمْرو بن علي : هو متروك ، وقال يحيى بن مَعِين وأبو زُرْعة : ليس هو بشيء ، وقال أبو حاتم : منكر الحديث ، وضَعَّفَه آخرون) اهـ[1]

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٠٥) ، و« الجرح والتعديل » (٨/ ٤٩٠) .

فَجعَلَ يَقُولُ : حَدَّثَنَا ٱلْبَرَاءُ ، قَالَ : وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِقَتَادَةَ فَقَالَ : كَذَبَ ، مَا سَمِعَ مِنْهُمْ ، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ سَائِلاً يَتَكَفَّفُ ٱلنَّاسَ زَمَنَ طَاعُونِ ٱلْجَارِفِ . . . .

(فَجعَلَ) أبو داود ؛ أي : شرع يُحدِّثُ لنا الحديثَ و(يقولُ : حَدَّثنا البَرَاءُ) بن عازب بن الحارث الأنصاري الأوسي ، أبو عمارة ، نزل الكوفة ، له ثلاثمائة حديث وخمسة أحاديث .

(قال) هَمَّامٌ (و) جعل يقول أيضاً : (حَدَّثنا زيدُ بنُ أرْقَمَ) بن زيد بن قيس الأنصاري الخزرجي الصحابي ، نزل الكوفة ، له تسعون حديثاً ، وفي بعض النسخ إسقاط (قال) الثانية .

قال هَمَّامُ بن يحيىٰ : (فَذَكَرْنا ذلك) الذي يقول أبو داود من روايته عن البراء وعن زيد بن أرقم (لقتادةَ) بن دعامة بن قتادة السَّدُوسي أبي الخطَّاب ، البصري الأَكْمَه ، أحد الأئمة الأعلام ، حافظ مفسِّر مدلِّس ، من رؤوس الطبقة الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومائة .

ورجالُ هـٰذا السَّند كلهم بصريون إلا الفضل بن سهل ؛ فإنه بغدادي .

(فقال) قتادةُ : (كَذَبَ) أبو داود فيما يقول لكم ؛ لأنه (ما سَمِعَ منهم) أي : من الصحابة ، البراءِ بن عازب وزيدِ بن أرقم وغيرهما من سائر الصحابة ممَّن زَعَمَ أنه رَوَىٰ عنهم ، فإنه زعم أنه رأىٰ ثمانية عشر بدرياً ، كما صرّح به في الرواية الأُخرىٰ في الكتاب ؛ أي : لم يسمع من واحدٍ من الصحابة بل (إنما كان ذلك) الأعمىٰ فقيراً محتاجاً (سائلاً) أي : طالباً صَدَقَةً من المال .

وجملةُ قوله : (يَتكَفَّفُ الناسَ) صفةٌ لـ(سائلاً) ؛ لأنَّ الجُمَلَ بعد النكرات تكون صفةً غالباً ؛ أي : سائلاً يسألُ الناسَ المالَ ، باسطاً كفَّه إليهم كما هو شأن السائل .

وقولُه : (زَمَنَ طاعونِ الجارفِ) ظرفٌ متعلِّقٌ بـ(سائلاً) ، وإضافةُ (طاعون) إلى (الجارف) من إضافة الموصوف إلىٰ صفته كمسجد الجامع ؛ أي : كان سائلاً مشغولاً بطلب المال لا بطلب الحديث في زمن الطاعون الجارف ؛ أي : في زمن الوباء الذي جرف الناس واستأصلهم وأمات كثيراً منهم من الصحابة وغيرهم في سنة

. . . .

سبعٍ وثمانين على المشهور كما سيأتي بيانُ الخلاف فيه .

قال النوويُّ : (قولُه : « يَتكَفَّفُ الناسَ » معناه : يسألهم في كَفّه أو بكفه ، ووَقَعَ في بعض النُّسَخ : « يتطفَّف » بالطاء المهملة ، وهو بمعنىٰ (يَتكَفَّفُ) أي : يسأل الناسَ في كَفِّهِ الطفيفَ وهو القليلُ ، وذكر ابنُ أبي حاتم في كتابه « الجَرْح والتعديل » (٨/ ٤٩٠)[١] وغيره : « يَتنطَّف » ، ولعلَّه مأخوذٌ من قولهم : ما تَنَطَّفْتُ بهِ ؛ أي : ما تَلَطَّخْتُ به)[٢] .

قولُه : (زمن طاعون الجارِف) قال النووي : (والطاعون : وَباء معروف ، وهو بُثَرٌ وورَمٌ مؤلِم جداً ، يخرجِ مع لهب ويَسْوَدُّ ما حوله أو يَخْضَرُّ أو يحمرُّ حمرةً بنفسجيَّةً كَدِرَةً ، ويحصلُ معه خفقانُ القلبِ والقيء)[٣] .

قال القاضي عياض : (وسُمِّي الجارفَ لكثرة مَنْ مات فيه من الناس ، وسُمي الموتُ جارفاً لاجترافه الناس ، وسُمِّي السَّيْلُ جارفاً لاجترافِه ما علىٰ وجه الأرض ، والجَرْفُ : الغَرْفُ مِنْ فوق الأرض ، وكَسْحُ ما عليها)[٤] .

وقال النووي : (وأمَّا زمنُه : فقد اختلفتْ فيه أقوالُ العلماء رحمهم الله تعالى اختلافاً شديداً متبايناً تبايناً بعيداً :

فمنْ ذلك : ما قاله الإمامُ الحافظُ أبو عُمر بن عبد البَرّ في أول « التمهيد » (١/ ٣٤١) قال : مات أيوبُ السَّخْتيانيُّ في سنة اثنتين وثلاثين ومائة في طاعون الجارف .

ونقَلَ ابنُ قتيبة في « المعارف » (ص٦٠١) عن الأصمعي : أنَّ طاعون الجارف

---

(١) وفيه : (يَتَضَيَّفُ) ، وكتب المحقق ما نصُّه : (صورته في ك : يتطيف ، وفي م : يلطف ، وفي « التهذيب » : يتكفف ، وهو الظاهر ، لكنْ أثبتنا ما يقرب شكله ممّا في الأصلين مع أدائه أصل المعنىٰ) .
(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٠٥) .
(٣) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٠٥) .
(٤) « إكمال المعلم » (١٤٦) .

. . . .

كان في زمن ابن الزُّبير سنة سبع وستين[١] ، وكذا قال أبو الحسن عليُّ بنُ محمد بن أبي سَيْفٍ المدائنيُّ في كتاب « التَّعازي » : إنَّ طاعون الجارف كان في زمن ابن الزبير سنة سبع وستين في شوال ، وكذا ذكر الكَلاباذِيُّ في كتابه في « رجال البخاري » معنىٰ هٰذا ؛ فإنه قال : وُلِدَ أيوب السختياني سنة ستٍّ وستين ، وفي قول : إنه ولد قبل الجارف بسنة .

وقال القاضي عِياض[٢] في هٰذا الموضوع : كان طاعون الجارف سنة تسع عشرة ومائة .

وذكر الحافظُ عبدُ الغنيِّ المَقْدِسِيُّ في ترجمة « عبد الله بن مُطَرِّف »[٣] عن يحيى القطّان قال : مات مُطَرِّف بعد طاعون الجارف ، وكان الجارفُ سنةَ سبعٍ وثمانين .

وذكر في ترجمة « يونس بن عُبيد » : أنه رأىٰ أنسَ بن مالك ، وأنه وُلِدَ بعد الجارف ، ومات سنة سبع وثلاثين ومائة[٤] .

فهٰذه أقوال متعارضة ، فيجوزُ أن يُجمع بينها بأن كل طاعون من هٰذه الطواعين يُسمَّىٰ جارفاً ؛ لأنَّ معنى الجَرْفِ موجودٌ في جميعها .

وكانت الطواعين كثيرة ، ذكر ابنُ قتيبة في « المعارف » (ص٦٠١) عن الأصمعي : أن أول طاعون كان في الإسلام طاعون عَمواس بالشام في زمن عُمر بن الخطّاب رضي الله عنه ، فيه توفي أبو عُبَيْدة بن الجَرَّاح ومعاذ بن جبل وامرأتاه وابنُه .

ثم الجارِف في زمن ابن الزُّبير .

ثم طاعون الفَتَيات ؛ لأنه بدأ في العذارىٰ والجواري بالبصرة وبواسط وبالشام والكوفة ، وكان الحَجَّاج يومئذ بواسطٍ في ولاية عبد الملك بن مروان ، وكان يُقال

---

(١) في المطبوع : (سنة تسع وستين) .
(٢) « إكمال المعلم » (١/١٤٦) .
(٣) انظر « تهذيب الكمال » (١٦/ ١٥٠) .
(٤) في « تهذيب الكمال » (٣٢/ ٥٣٣) : (وقال حَمَّاد بن زيد : وُلِدَ قبل الجارف ، وقال فهد بن حَيّان : مات سنة تسع وثلاثين ومائة ، وقال محمد بن سَعْد : مات سنة أربعين ومائة) .

. . . .

له : طاعون الأشراف ، يعني لِمَا مات فيه من الأشراف .

ثم طاعون عَدِيّ بن أرطاة سنة مائة .

ثم طاعون غُراب سنة سبع وعشرين ومائة ، وغراب : اسم رجل .

ثم طاعون مسلم بن قتيبة سنة إحدىٰ وثلاثين ومائة في شعبان وشهر رمضان وأقْلع في شوال ، وفيه مات أيوب السَّخْتياني ، قال : ولم يَقَعْ في المدينة ولا بمكة طاعونٌ قطُّ ، هـٰذا ما حكاه ابن قتيبة .

وقال أبو الحسن المدائني : كانت الطواعينُ المشهورةُ العِظامُ في الإسلام خمسةً :

طاعونُ شِيْرَوَيْهِ بالمدائن علىٰ عهد النبي صلى الله عليه وسلم في سنة ستٍّ من الهجرة .

ثم طاعون عَمَواس في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان بالشام ، مات فيه خمسةٌ وعشرون ألفاً .

ثم طاعون الجارف في زمن ابن الزُّبير في شوال سنة تسع وستين ، هلك في ثلاثة أيام في كُلِّ يومٍ سبعون ألفاً ، مات فيه لأنس بن مالك رضي الله عنه ثلاثة وثمانون ابناً ، ويقال : ثلاثةٌ وسبعون ابناً ، ومات لعبد الرحمن بن أبي بَكْرة أربعون ابناً .

ثُمَّ طاعون الفَتيات في شوال سنة سبع وثمانين .

ثم كان طاعون في سنة إحدىٰ وثلاثين ومائة في رجب ، واشتدَّ في شهر رمضان ، فكان يُحْصَىٰ في سِكَّة المربد في كل يوم ألفُ جنازة أياماً ، ثُمَّ خَفَّ في شوال ، وكان في الكوفة طاعون ، وهو الذي مات فيه المغيرة بن شُعْبة سنة خمسين ، هـٰذا ما ذكره المدائني .

وكان طاعون عَمَواس سنة ثماني عشرة ، وقال أبو زُرْعة الدمشقيُّ : كان سنة سبع عشرة أو ثماني عشرة ، وعَمَواس : قريةٌ بين الرملة وبيت المقدس نُسِبَ الطاعون إليها لكونه بَدَأَ فيها ، وقيل : لأنه عَمَّ الناس وتَواسَوا فيه ، ذكر القولين الحافظ عبدُ الغني في ترجمة « أبي عُبَيْدَة بن الجَرَّاح رضي الله عنه »[1] .

---

(١) انظر « تهذيب الكمال » (١٤/ ٥٧) ، و« سير أعلام النبلاء » (١/ ٢٣) .

. . . .

وعَمَوَاس بفتح العين والميم .

فهٰذا مختصر ما يتعلَّقُ بالطاعون ، فإذا عُلِمَ ما قالوه في طاعون الجارف . . فإنَّ قتادة وُلِدَ سنة إحدىٰ وستين ، ومات سنة سبع عشرة ومائة على المشهور ، وقيل : سنة ثماني عشرة .

ويلزم من هٰذا : بُطْلاَن ما فَسَّرَ به القاضي عِيَاضٌ رحمه الله تعالىٰ طاعونَ الجارف هنا ، ويتعيَّن أحدُ الطاعونَيْن ، فإمَّا سنة سبع وستين ، فإن قتادة كان ابنَ ستٍّ سنين في ذلك الوقت ومِثْلُه يضبطُه ، وإمَّا سنة سبعٍ وثمانين وهو الأظهرُ إنْ شاء الله تعالىٰ ، والله أعلم) اهـ[1]

ترجمة لأبي داود الأعمىٰ :

نُفَيْع ـ بضمّ أوله وفتح ثانيه مصغَّراً ـ ابن الحارث ، أبو داود الأعمى الهَمْداني الدَّارمي القاصُّ ، ويُقال له : السَّبيعي الكوفي ؛ لأنهم مواليه ، وقد دَلَّسَهُ بعضُ الرواة فقال : نافع بن أبي نافع .

روىٰ عن عمران بن حُصَيْن ومَعْقل بن يَسَار وأبي بَرْزَة الأسلمي وبُرَيْدة بن الحُصَيْب وابن عباس وابن عُمر وابن الزُّبير وزَيْد بن أرقم وأبي الحَمْراء وأنس وعبد الله بن سَخْبَرة وغيرهم ، ويروي عنه (ت ق) وأبو إسحاق ـ وهو أكبرُ منه ـ وابنُه يونس بن أبي إسحاق وإسماعيل بن أبي خالد والأعمش وزياد بن خَيْثَمة وعائذ الله المُجاشعي وعليّ بن الحَزَوَّر والثَّوْري والمسعودي وهَمَّام وأبو الأحوص وشَرِيك وغيرهم .

قال شريك : دخلتُ علىٰ أبي داود الأعمىٰ فجعل يقول : سمعتُ أبا سعيد وسمعتُ ابنَ عُمر وسمعتُ ابنَ عَبَّاس ، ثم أعادها في ذلك المجلس فجعل حديثَ ذا لذا وحديثَ ذا لذا .

وقال أحمد بن أبي يحيىٰ : سمعت أحمد بن حنبل يقول : أبو داود الأعمىٰ يقولُ : سمعتُ العبادلةَ . . . ولم يَسْمَعْ منهم شيئاً .

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٠٥ـ١٠٧) .

. . . .

وقال أيضاً : سمعتُ ابنَ معين يقول : أبو داود الأعمىٰ يَضَعُ ليس بشيء .

وقال أبو حاتم : منكرُ الحديث ، ضعيف الحديث . وقال البخاري : يتكلمون فيه .

وقال الترمذي : يُضَعَّفُ في الحديث ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال في موضع آخر : ليس بثقة ولا يُكتب حديثه ، وقال العُقيلي : كان ممَّنْ يَغْلو في الرَّفْض ، وقال ابنُ عدي : هو في جملة الغالية بالكوفة ، وقال ابنُ حِبَّان في « الضعفاء » : نُفَيْع أبو داود الأعمىٰ يروي عن الثِّقات الموضوعاتِ توهّماً ، لا يجوز الاحتجاجُ به .

وهو الذي روىٰ عن زيد بن أرقم: قالوا : يا رسول الله ؛ مالنا في هٰذه الأضاحي؟ قال : « بكُلِّ شعرةٍ حسنة » رواه سلام بن مسكين عن عائذ الله عن أبي داود الأعمىٰ .

وقال محمد بن كثير : حدثنا الحارث بن حَصِيرة ـ صدوق لٰكنه رافضي ـ عن أبي داود السَّبيعي عن عمران بن حصين قال : كنتُ جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم وعليٌّ رضي الله عنه إلىٰ جنبه ، إذْ قرَأ النبيُّ صلى الله عليه وسلم : ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾ فارْتَعَدَ عليٌّ رضي الله عنه ، فضرب النبيُّ صلى الله عليه وسلم علىٰ كتفِه وقال : « لا يُحِبُّك إلاَّ مؤمنٌ ولا يُبْغِضُك إلاّ منافقٌ إلىٰ يوم القيامة » .

وقال الساجيُّ : كان منكرَ الحديث يكذب ، حدثنا أحمد حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي داود عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما مِنْ غنيٍّ إلا سَيَودُّ أنه كان أُعطي في الدنيا قُوتاً » ، قال الساجيُّ : وهٰذا الحديث يُصَحِّحُ قولَ قتادة فيه أنه كان سائلاً ؛ لأن هٰذا حديثُ السؤَّال .

وقال الحاكم : روىٰ عن بريدة وأنس أحاديث موضوعة .

وذكره البخاريُّ في « الأوسط » في (فصل من مات من العشرين إلى الثلاثين بعد المائة) .

وقال في « التقريب » : أبو داود الأعمىٰ مشهور بكُنْيَتِه ، كوفي ، متروك ، من الخامسة .

[٦٤] وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ٱلْحُلْوَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ قَالَ : دَخَلَ أَبُو دَاوُدَ ٱلأَعْمَىٰ عَلَىٰ قَتَادَةَ ، فَلَمَّا قَامَ . . قَالُوا : إِنَّ هَـٰذَا يَزْعُمُ أَنَّهُ لَقِيَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ بَدْرِيّاً ، ....

وقال ابنُ عبد البَرِّ : أجمعوا علىٰ ضَعْفِه ، وكَذَّبَهُ بعضُهم ، وأجمعوا علىٰ تَرْكِ الـروايـة عنـه . اهـ مـن « تهـذيـب التهـذيـب » (١٠/ ٤٧٠ـ٤٧٢) ، و« الميـزان » (٤/ ٢٧٢ـ٢٧٣) .

ثم ذكرالمؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعةَ في أَثَرِ قتادة فقال :

[٦٤] (وحَدَّثنا حَسَنُ بنُ عليٍّ) بن محمد الهُذَلِيُّ ـ نسبةٌ إلىٰ هُذَيل بن مُدْرِكة ـ أبو عليٍّ (الحُلْوَانِيُّ) المكيُّ ، ثقةٌ حافظٌ من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين .

(قال) الحَسَنُ : (حَدَّثنا يَزِيدُ بنُ هارونَ) بن زاذان السُّلَمي مولاهم ، أبو خالد الواسطي ، أحد الأئمة الأعلام ، ثقةٌ مُتْقن عابدٌ من التاسعة ، مات سنة ستٍّ ومائتين .

قال يَزِيدُ بنُ هارون : (أخبرنا هَمَّامٌ) هو ابن يحيى الأزدي أبو عبد الله البصري ، من السابعة ، مات سنة أربع أو خمس وستين ومائة .

(قال) هَمَّامٌ : (دخل أبو داود الأعمىٰ) نُفَيْعُ بنُ الحارث الكوفيُّ من الخامسة (علىٰ قتادة) بن دِعامة السدوسي البصري رأس الطبقة الرابعة .

ورجالُ هـٰذا الأَثَرِ أربعةٌ : اثنان منهم بصريان ، وواحد مكي ، وواحد واسطي .

وغرضه بسوق هـٰذا السند : بيانُ متابعة يَزيد بن هارون لعفَّان بن مسلم في رواية هـٰذا الأَثَر عن هَمَّام ، وفائدةُ المتابعةِ : بيانُ كثرة طُرُقِه ؛ لأنَّ الراوِيَيْن ثقتان .

(فلمَّا قامَ) أبو داود الأعمىٰ من عند قتادة ومَشَىٰ (. . قالوا) أي : قال الناسُ الجالسون عند قتادة بعضهم لبعض : (إنَّ هـٰذا) القائمَ من عندنا (يَزْعُمُ) أي : يقول ، والزعم : القو ل الفاسد والقول بلا دليل ، ولذلك قالوا : الزعمُ مَطِيَّةُ الكذب

(أنه) أي : أنَّ هـٰذا القائمَ الخارجَ من عندنا ـ يعنون أبا داود الأعمىٰ ـ (لَقِيَ) ورأىٰ (ثمانية عَشَرَ) رجلاً (بَدْرِيّاً) أي : من الصحابة الذين حضروا وقعة بدر روىٰ عنهم .

فَقَالَ قَتَادَةُ : هَـٰذَا كَانَ سَائِلاً قَبْلَ ٱلْجَارِفِ ، لاَ يَعْرِضُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَـٰذَا وَلاَ يَتَكَلَّمُ فِيهِ ، فَوَٱللهِ! مَا حَدَّثَنَا ٱلْحَسَنُ عَنْ بَدْرِيٍّ مُشَافَهَةً ، وَلاَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ ٱلْمُسَيِّبِ عَنْ بَدْرِيٍّ مُشَافَهَةً إِلاَّ عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ .

(فقال قتادةُ) بنُ دِعامة لإظهار بُطْلان ما زَعَم وادَّعَىٰ : (هـٰذا) الرجل القائم الخارج من عندنا الزاعم لقاء هـٰؤلاء الصحابة (كان سائلاً) أي : طالباً الصدقةَ من الناس مشغولاً بطلب رزقِه وقُوتِه من أيدي الناس (قبلَ) وقوع الطاعون (الجارفِ) أي : الذي جرف وأهلك كثيراً من الناس من الصحابة وغيرهم ؛ أي : مشغولاً بسؤال الناس قبل الجارف الذي أهلك أكثرَ الصحابة .

(لا يَعْرِضُ) بفتح الياء وكسر الراء ؛ أي : لا يلتفتُ ولا يَرْغَبُ (في شيءٍ من هـٰذا) العِلْمِ ؛ أي : عِلْمِ رواية الحديث ؛ أي : لا يَعْتَني بالحديث (ولا يَتكلَّمُ فيه) أي : في شيءٍ من الحديث حِفْظاً وضَبْطاً وروايةً في زمن البدريين ، فكيف عن لقائهم والرواية عنهم؟! فهو كذَّابٌ في ذلك الزعم .

قال قتادة : (فوالله) الذي لا إله غيرُه ؛ أي : أقسمتُ به (ما حَدَّثنا الحَسَنُ) البصريُّ الذي هو من كبار التابعين رأس الطبقة الثالثة (عن) شخصٍ (بَدْرِيٍّ) أي : حاضرِ وقعةَ بَدْرٍ (مُشَافَهَةً) أي : مُخاطَبةً ومكالمةً معه بلا واسطةٍ ، فكيف يحدِّثُ هـٰذا الأعمى الذي هو من الطبقة الخامسة عن البدريين؟! فهو كذَّابٌ فيما يزعم .

وقولُه : (مُشَافَهَةً) مصدرٌ لشافه الرباعي من باب فاعل يُقال : شافهه مشافهة إذا أدنىٰ شفتَه من شفتِه وكَلَّمَه ، وهو مصدرٌ منصوبٌ على الحالية من (الحَسَنُ) على تأويله بالمشتقّ ؛ أي : حالة كونه مشافهاً مخاطباً للبَدْرِيِّ ، أو على النيابة عن المصدرِ ؛ أي : تحديثَ مشافهة .

(ولا حَدَّثنا سعيدُ بنُ المُسَيِّبِ عن بَدْرِيٍّ مُشَافَهَةً) أي : بلا واسطةٍ (إلاّ) ما روىٰ سعيدُ بنُ المُسَيّب (عن سَعْدِ بنِ مالكٍ) أي : عن سَعْد بن أبي وَقَّاص .

قال النوويُّ : (والمرادُ بهـٰذا الكلام : إبطالُ قولِ أبي داود هـٰذا وزَعْمِهِ أنه لَقِيَ ثمانيةَ عَشَرَ بَدْرِياً ، فقال قتادةُ : الحَسَنُ البصريُّ وسعيدُ بنُ المُسَيّب أكبرُ من أبي داود

. . . .

الأعمىٰ وأجَلُّ وأقدمُ سِنّاً ، وأكثرُ اعتناءً بالحديث وملازمة أهله ، وبالاجتهادِ في الأخذِ عن الصحابة ، ومع هـٰذا كُلِّه ما حَدَّثنا واحدٌ منهما عن بَدْرِيٍّ واحدٍ ، فكيف يزعم أبو داود الأعمىٰ أنه لَقِيَ ثمانيةَ عَشر بدرياً ؟! هـٰذا بُهْتَانٌ عظيم) اهـ[1]

والمرادُ بـ(الحَسَن) : الحَسَنُ بنُ أبي الحسن ، واسمُ أبيه يَسَار ـ بالتحتانية والمهملة ـ البصريُّ الأنصاريُّ مولاهم ، أبو سعيد ، الإمامُ أحَدُ أئمة الهدىٰ والسُّنَّة ، رُمي بالقَدَر ولا يَصِحُّ .

رَوَىٰ عن جُنْدب بن عبد الله وأنس وعبد الرحمن بن سَمُرة ومَعْقِل بن يَسَار وأبي بَكْرة وسَمُرة ، وأرسَلَ عن كثيرٍ من الصحابة ، ويروي عنه (ع) وأيوب وحُمَيْد ويونس وقتادة ومَطَر الورَّاق وخلائق .

قال في « التقريب » : ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ مشهور ، وكان يُرسل كثيراً ويُدَلِّس ، وهو رأسُ أهلِ الطبقة الثالثة ، مات سنة عشر ومائة ، وُلِدَ سنة إحدىٰ وعشرين لسنتَيْنِ بقيتا من خلافة عُمر رضي الله عنه .

وأمَّا سَعِيدٌ : فهو سعيدُ بنُ المُسَيّب بن حَزْن ـ بوزن سَهْل ـ ابن أبي وهْب بن عَمْرو القُرَشيُّ المخزومي ، أبو محمد المدني الأعور ، سَيِّدُ التابعين ، وأحَدُ العلماء الأثْبات والفقهاء السبعة بالمدينة ، جَمَعَ بين الحديث والفقه وتعبير الرؤيا والزُّهْد والوَرَع ، كان أحفظَ الناس لأحكام عُمر بن الخطاب وأقضيتِه حتىٰ سُمِّي راويةَ عُمر ، واتفقوا علىٰ أنَّ مرسلاته أصَحُّ المراسيل ، وُلد سنة خمس عشرة .

روىٰ عن عُمر في (عم) وأُبَيٍّ وأبي ذَرٍّ وأبي بَكْرَة في (ق) وعليٍّ وعثمان وسَعْد بن أبي وقاص في (خ م) وطائفة ، ويروي عنه الزُّهْري وعَمْرو بن دينار وقتادة وبُكَيْر بن الأشَجّ ويحيى بن سعيد الأنصاري و(ع) وخلق كثير .

قال في « التقريب » : من كبار الثانية ، مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين .

قال السنوسي : (وأمَّا والدُهُ المُسَيَّب : فصحابيٌّ مشهورٌ رضي الله عنه ، وهو بفتح

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/١٠٧) .

الياء على المشهور ، وحَكَىٰ صاحب « مطالع الأنوار »[(١)] : أنَّ أهلَ المدينةِ يكسرونها ، قال : ويُحكىٰ أنَّ سعيداً كان يكره الفتح)[(٢)] .

وأمَّا سَعْدُ بنُ مالك : فهو سَعْدُ بنُ أبي وقاص ، مالك بن أُهَيْب ـ وقيل : وُهَيْب مصغّراً كلاهما ـ ابن عبد مناف بن زُهْرة الزُّهري المدني أبو إسحاق ، شَهِدَ بدراً والمشاهدَ كُلَّها ، وهو أحد العشرة المبشرة وآخرهم موتاً ، وأول مَنْ رَمَىٰ في سبيل الله ، وفارسُ الإسلام ، وأحد ستة الشورىٰ ، ومناقبُه أكثرُ من أن تُحصر ، له مئتا حديث وخمسة عشر حديثاً .

روىٰ عنه (ع) وبنوه إبراهيم وعامر وعمر ومحمد وخلق ، وكان سابعَ سبعةٍ في الإسلام ، مات في قصره بالعقيق علىٰ عشرة أميال من المدينة ، وحُمل إلى البقيع سنة خمسٍ وخمسين على المشهور ، وقيل : سنة ستّ ، وقيل : سنة سبع .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ لِمَا مَرَّ من جَرْحِ الرواة بأَثَرِ رَقَبَة بن مَصْقَلَة فقال :

[٦٥] (حَدَّثنا عثمانُ) بن محمد (بنُ أبي شَيْبَةَ) إبراهيم بن عثمان العَبْسي مولاهم ، أبو الحَسَن الحافظ الكوفي .

روىٰ عن شَريك وابن المبارك وهُشَيْم وجَرير بن عبد الحميد وابن عُيَيْنَة ، ويروي عنه (خ م د ق) و(سي) بواسطة ، وأبو زرعة وزكريا بن يحيى السِّجْزِي وابنُه محمد وخَلْق ، قال ابنُ مَعِين : ثقة أمين .

---

(١) انظر « مشارق الأنوار » (١/ ٣٩٩) . وفيه وفي « صيانة صحيح مسلم » (ص ١٧٠) وفي « شرح صحيح مسلم » للنووي : (عن علي بن المَدِيني : أنَّ فتح الياءِ قولُ أهل العراق ، وأمّا أهل المدينة فيقولون : المُسَيِّب بكسر الياء) ، وزاد الإمام ابن الصلاح : (ووجدتُ أبا عامر العَبْدَريَّ الحافظَ الأديبَ قد ضَبَطَهُ بخَطِّهِ بفتح الياء وبكسرها معاً ، وهـٰذا غريبٌ مستطرف) .

(٢) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٣٢) ، وهو مختصر من كلام الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٠٧) .

حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ رَقَبَةَ : أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ ٱلْهَاشِمِيَّ ٱلْمَدَائِنِيَّ ....

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ شهيرٌ وله أوهام ، وقيل : كان لا يحفظ القرآن ، من العاشرة ، مات سنة تسعٍ وثلاثين ومائتين ، وله ثلاث وثمانون سنة .

قال عثمان : (حَدَّثنا جريرٌ) هو ابن عبد الحميد بن قُرْط الضبيُّ الكوفي ثم الرازي ، أبو عبد الله القاضي .

قال في « التقريب » : ثقةٌ صحيحُ الكتاب ، قيل : كان في آخر عمره يَهِمُ من حفظه ، مات سنة ثمانٍ وثمانين ومائة وله إحدىٰ وسبعون سنة . اهـ من السادسة

(عن رَقَبَةَ) بفتح الراء والقاف والباء علىٰ لفظ رقبة الإنسان ، وهو رَقَبَةُ بن مَصْقَلة ، ويُقال : مَسْقَلة بفتح الميم وسكون السين المهملة وفتح القاف ، ابن عبد الله العَبْدي أبي عبد الله الكوفي ، وكان عظيمَ القدر جليلَ الشأن رحمه الله تعالىٰ .

روىٰ عن نافع وعطاء وقيس بن مسلم وثابت وأبي إسحاق وغيرهم ، ويروي عنه (خ م د ت س) وسُلَيْمانُ التَّيْمي وأبو عَوَانة وابنُ فُضَيْل وجَرِير بن عبد الحميد وابنُ عُيَيْنَة وغيرُهم .

قال في « التقريب » : ثقة مأمون ، وكان يمزح ، من السادسة ، مات سنة تسعٍ وعشرين ومائة .

وهـٰذا السند من ثلاثياته ، ومن لطائفه : أنَّ رجالَهُ كُلَّهم كوفيون .

(أن أبا جعفرٍ) عبدَ الله بن مِسْوَر بن عون بن جعفر بن أبي طالب القُرَشِيَّ (الهاشميَّ المدائِنِيّ) أي : المنسوبَ إلىٰ مدائن بلدةٍ بُقرب بغداد .

والفرقُ بينه وبين المَدِيني بالياء والمَدَنِيّ بدون ياء : أنَّ الأولَ منسوبٌ إلىٰ مدائن كسرىٰ فيها إيوانه ، وهي بلدةٌ بقرب بغداد ، سُمِّيت بلفظ الجمع لِعِظَمِها كما مَرَّ في أول الكتاب .

وأنَّ المَدِينيَّ ـ بالياء ـ منسوبٌ إلىٰ مدينة أصبهان . والمَدَنِيَّ إلىٰ مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهـٰذا هو المعروف وإنْ خَالَفَتْهُ عبارةُ النووي كما سيأتي .

وأمَّا أبو جعفر هـٰذا : فهو الذي تقدَّم ذكرُه في أول الكتاب في الضعفاء والواضعين .

. . . .

وقال النوويُّ : (واعلَمْ : أنه وَقَعَ في الأصول هنا : « المَدَنِيّ » ، وفي بعضها : « المدِينيّ » بزيادة ياء ، ولم أرَ في شيءٍ منها هنا : « المدائني » ، ووَقَعَ في أول الكتاب : « المدائني » ـ وهو الصوابُ هنا أيضاً ؛ لأنه هو هو ـ فأمّا المَدِينيُّ والمَدِنيُّ : فنِسْبةٌ إلىٰ مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقياسُ : المَدَنِيُّ بحذف الياء ، ومَنْ أثبتَها . . فهو على الأصل ، وروىٰ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسيُّ في كتاب « الأنساب المُتفقة في الخطّ المتماثلةِ في النَّقْطِ والضَّبْطِ » بإسناده عن البُخَاريّ قال : المَدِيني ـ يعني بالياء ـ : هو الذي أقام بالمدينة ولم يُفارِقْها ، والمدني : الذي تَحَوَّلَ عنها وكان منها) اهـ كلام النووي[1] ، وفيه نَظَرٌ ، والصوابُ ما قلْنَاه أوّلاً .

وفي « القاموس » : (والنِّسْبَةُ إلىٰ مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم مَدَنِيٌّ بلا ياء ، وإلىٰ مدينة المنصور وأصفهان وغيرِهما : مديني بالياء ، وإلى المدائن : مدائني ، والمدائنُ : مدينةُ كِسْرىٰ قرب بغداد سُمِّيَتْ بلفظ الجمع لكِبَرِها) اهـ

تتمة لأبي جعفر :

وأبو جعفر : هو عبد الله بن المِسْوَر بن عون بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي المدائني ، ليس بثقة ، وقال أحمدُ وغيرُه : أحاديثه موضوعة ، وقال جَرِيرٌ عن رَقَبَة بن مَسْقَلة : إنَّ عبد الله بن مِسْوَر المدائني وَضَعَ أحاديثَ علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاحتملها الناسُ عنه .

وروىٰ معاوية بن صالح عن يحيىٰ قال : أبو جعفر المدائني هو عبد الله بن محمد بن مِسْوَر بن محمد بن جعفر ، كذا نسبه .

وقال أحمد : روىٰ عنه عمرو بن مرة وخالد بن أبي كريمة وعبد الملك بن أبي بشر ، وتركتُ أنا حديثه ، وكان ابن مهدي لا يُحَدِّثنا عنه ، وقال النَّسائيُّ والدارقطنيُّ : متروك .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/١٠٨) . انظر « الأنساب » للسمعاني (١٢/١٥٣) (المديني) ، و« معجم البلدان » (٥/٨٢) .

كَانَ يَضَعُ أَحَادِيثَ كَلَامَ حَقٍّ وَلَيْسَتْ مِنْ أَحَادِيثِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَانَ يَرْوِيهَا عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وقال عفان : حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا خالد بن أبي كريمة عن عبد الله بن المِسْوَر قال : جاء رجلٌ إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ليس لي ثوب أتوارىٰ به وكنتَ أحَقَّ من شكوتُ إليه فقال : « لك جيران؟ » قال : نعم ، قال : « فيهم أحدٌ له ثوبان؟ » قال : نعم ، قال : « ويعلم أنه لا ثوب لك؟ » قال : نعم ، قال : « ولا يعود عليك بأحد ثوبيه؟ » قال : لا ، قال : « ما ذلك بأخيك » .

وقال أيوب بن سويد : حدثني سفيان عن خالد بن أبي كريمة عن عبد الله بن مسور عن محمد ابن الحَنَفِيَّة عن أبيه مرفوعاً : « ذروا العارفين المحدثين من أمتي ، لا تنزلوهم الجنة ولا النار حتىٰ يكون الله هو الذي يقضي فيهم » .

وقال الخطيب : رُوي عن محمد ابن الحنفية ، ثم ساق الخطيب من طريق جعفر بن عون عن خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر نزيل المدائن قال : أتَتْ فاطمةُ تسأل أباها صلى الله عليه وسلم شيئاً فقال : « ألاَ أَدُلُّكِ علىٰ ما هو خيرٌ لك؟! تقولين حين تأوين إلىٰ فراشك : اللهم ؛ أنت الدائم الذي خلقت كل شيء ولم يخلقه معك خالق. . . » وذكر الحديث . اهـ من « الميزان » (٢/ ٥٠٤_٥٠٥) .

أي : أنَّ أبا جعفرٍ المذكور (كان يَضَعُ) ويختلقُ ويفتري من عند نفسه (أحاديثَ) أي : أخباراً يَنْسِبُها إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم كانتْ (كلامَ حَقٍّ) بالنصب بدلٌ من (أحاديثَ) أي : كلاماً صحيحَ المعنىٰ موافقاً للشرع ولٰكنها أكاذيبُ ينسبُها إلى النبي صلى الله عليه وسلم (وليستْ من أحاديثِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، وكان) أبو جعفرٍ (يَرْويها) أي : يروي تلك الأحاديثَ الأكاذيبَ وينقلُها (عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم) إلى الناس ، ويروي الناسُ عنه مُضِيفين إلى النبي صلى الله عليه وسلم تلك الأخبار .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ لِمَا مَرَّ بأثَرِ يونس بن عُبَيْد فقال :

[٦٦] حَدَّثَنَا ٱلْحَسَنُ ٱلْحُلْوَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُفْيَانَ : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ ، . . . .

---

[٦٦] (حَدَّثنا الحَسَنُ) بن علي الهُذلي أبو علي (الحُلْوَانِيُّ) المكي ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين .

(قال) الحَسَنُ : (حَدَّثنا نُعَيْمُ) مصغراً (بن حَمَّادٍ) بن معاوية بن الحارث الخُزاعي أبو عبد الله المَرْوَزِي الحافظ صاحب التصانيف .

روىٰ عن أبي حمزة السُّكَّرِيّ وهُشَيْم وأبي بكر بن عيّاش وابن عُيَيْنَة وغيرهم ، ويروي عنه (مق د ت ق) و(خ) تعليقاً وموصولاً وابنُ مَعِين وأبو زرعة وأبو حاتم وخَلْق ، وَثَّقَه أحمدُ وابنُ مَعِين والعِجْلِيُّ .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ يُخْطىء كثيراً ، فقيهٌ عارفٌ بالفرائض ، من العاشرة ، مات سنة ثمان وعشرين ومائتين على الصحيح .

(قال أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ سفيانَ) قال النوويُّ : (هكذا وَقَعَ في كثيرٍ من الأُصول المحققة قولُ أبي إسحاق ، ولم يَقَعْ قولُه في بعضها ، وأبو إسحاق هـٰذا صاحبُ مسلم وراويةُ الكتابِ عنه ، فيكون قد سَاوَىٰ مسلماً في هـٰذا الحديث وَعَلا فيه برجلٍ) اهـ[(١)]

أي : قال أبو إسحاق صاحب مسلم وراوية « جامعه » عنه : (وحدثنا) أيضاً (محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهليُّ النَّيسابوري ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين على الصحيح وله ست وثمانون سنة (خ عم) ، « عن نعيم بن حماد » ، كما حدثنا الإمام مسلم عن الحسن الحلواني عن نعيم بن حماد ، فيكون على هذا السند بين أبي إسحاق وبين نعيم بن حماد واسطة واحدة ، وهو محمد بن يحيى ، فَحَصَل له عُلُوٌّ برجل ، فساوى مسلماً في هذا الحديث كما قاله النووي .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/١٠٨) .

قَالَ : حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ٱلطَّيَالِسِيُّ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ يُونُسَ ابْنِ عُبَيْدٍ ....

وفي روايته عن مسلم عن الحسن الحلواني عن نعيم بن حماد بينه وبين نعيم ابن حماد واسطتان ، وهما شيخه مسلم والحسن الحلواني ، فحصل له نزول برجلين .

والواو في قوله : (وحدثنا محمد بن يحيى) عاطفة على محذوف تقديره : قال أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان : حدثنا الإمام مسلم بن الحجاج ، حدثنا الحسن الحلواني قال : حدثنا نعيم بن حماد ، وحدثنا أيضاً محمد بن يحيى .

(**قال : حدثنا نعيم بن حماد**) المَرْوَزِيُّ ، قال نُعَيْمٌ : (**حَدَّثنا أبو داودَ**) سُلَيْمَانُ بنُ داود بن الجارود (**الطَّيَالِسِيُّ**) البصريُّ ، أَحَدُ الأعلام الحُفَّاظ .

روىٰ عن ابن عَوْن وهشام بن أبي عبد الله وعَبَّاد بن منصور وخلائق ، ويروي عنه (م عم) وجَرِير بن عبد الحميد ـ شيخُه ـ وأحمدُ وابنُ المَدِيني وخَلْق ، ورُوي أنه حَدَّثَ من حفظه أربعين ألف حديث .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ غَلِطَ في أحاديث ، من التاسعة ، مات سنة أربع ومائتين .

(**عن شُعْبَةَ**) بن الحَجَّاج العَتَكِيِّ الواسطيِّ ، أَحَدِ الأئمّة الأعلام ، وهو أولُ مَنْ تَكَلَّمَ في رجال الحديث .

وقال في « التقريب » : ثقة حافظ مُتْقن ، من السابعة ، مات سنة ستين ومائة .

(**عن يُونُسَ بنِ عُبَيدٍ**) هو ابنُ دينار العَبْدي مولاهم ، أبو عبد الله ، ويقال : أبو عُبَيْد البصري .

روىٰ عن إبراهيم التَّيْمي وثابت البُناني والحَسَن البصري ومحمد بن سيرين وجماعة ، ويروي عنه (ع) وابنه عبد الله وشُعْبة والثَّوري ووُهَيب والحَمَّادان وخَلْق ، وثَّقه أحمدُ وأبو حاتم .

وقال في « التقريب » : ثقة ثَبْت فاضل وَرِع ، من الخامسة ، مات سنة تسع وثلاثين ومائة .

وهـٰذا السند من رباعياته ، ومن لطائفه : أنَّ رجالَه كُلَّهم بصريون على الطريق الثاني إلاّ نُعَيْم بن حَمّاد فإنه مَروزِيٌّ ، وعلى الطريق الأول اثنان بصريان وواحدٌ مكي وواحدٌ مَرْوزي .

(قال) يونسُ بنُ عُبَيْدٍ : (**كان عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ يَكْذِبُ**) ويَضَعُ (**في الحديثِ**) فهو كذَّابٌ ليس من أهله ، فلا يُحتَجُّ به ولا يُكتب حديثه ، وهو عَمْرو القَدَري المعتزلي الذي كان صاحب الحَسَن البصري .

وفي « التقريب » : (عَمْرو بن عُبَيْد بن باب بموحدتين ، التميمي مولاهم ، أبو عثمان البصري ، المعتزلي المشهور ، كان داعيةً إلىٰ بدعتِه اتَّهَمَه جماعةٌ مع أنه كان عابداً ، من السابعة ، مات سنة ثلاثٍ وأربعين ومائة أو قبلها) اهـ

فصل في ترجمة عَمْرو بن عُبَيْد :

وقال في « الميزان » (٣/ ٢٧٣ـ٢٧٦) : (عَمْرو بن عُبَيْد بن باب أبو عثمان البصري المعتزلي القدري مع زُهْدِه وتألُّهِه .

رُوىٰ عن الحَسَن وأبي قِلابة ، ويروي عنه الحَمَّادان وعبد الوارث ويحيى القطان وعبد الوهاب الثقفي وعلي بن عاصم، وولاؤه لبني تميم، وكان أبوه من شُرَط الحجَّاج.

قال الشافعي عن سفيان : إنَّ عَمْرو بن عبيد سُئل عن مسألةٍ فأجاب فيها ، وقال : هـٰذا من رأي الحَسَن ، فقال له رجلٌ : إنهم يَرْوون عن الحسن خلافَ هـٰذا ، قال : إنما قلتُ هـٰذا من رَأْيي الحَسَنِ ، يُرِيدُ نَفْسَه .

وقال ابنُ عَوْن عن ثابت البُناني قال : رأيتُ عَمْرو بن عُبَيد في المنام وهو يَحُكُّ آيةً من المصحف ، فقلت : أَمَا تتقي الله؟ قال : إني أُبَدِّلُ مكانها خيراً منها .

ورواه محمد بن المثنىٰ عن عبد الرحمن بن جبلة عن ثابت بن حَزْم القُطَعيِّ ،

. . . .

حدثنا عاصم الأحول قال : جلستُ إلىٰ قتادة فذكر عَمْرو بن عُبَيْد فوقع فيه ، فقلت : لا أرى العلماء يَقَعُ بعضُهم في بعض ، فقال : يا أحول ؛ أوَلا تدري أن الرجل إذا ابتدع فينبغي أن يُذْكَر حتىٰ يُحْذَر؟! فجئتُ مغتماً فرأيت عمرو بن عبيد يَحُكُّ آيةً من المصحف ، فقلتُ : سبحان الله ، قال : إني سأُعيدها ، فقلت : أعدها ، قال : لا أستطيع . رواه هُدبة بن خالد عنه .

وقال ابنُ مَعِين : لا يُكتب حديثه ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال أيوب ويونس : يكذب ، وقال حميد : كان يكذب على الحَسَن ، وقال ابنُ حِبَّان : كان من أهل الوَرَع والعبادة إلىٰ أنْ أحْدَثَ ما أحْدَثَ ، واعتزل مجلسَ الحَسَن هو وجماعة معه ، فسُمُّوا المعتزلة ، قال : وكان يشتم الصحابة ويكذب في الحديث وَهَماً لا تعمُّداً .

وقال الدارقطنيُّ وغيرُه : ضعيف .

وقال الهيثم بن عبد الله : حدثنا حماد بن زيد قال : كنت مع أيوب ويونس وابن عَوْن ، فمَرَّ بهم عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ ، فسَلَّمَ عليهم ووقف فلم يَرُدُّوا عليه السلام .

وقال هارون بن موسىٰ : كُنّا عند يونس بن عُبَيْد ، فجاء ابن كثير فقلتُ : من أين؟ قال : من عند عَمْرو بن عُبَيْد ، أخبرني بشيءٍ واستكتمني قال : لا جمعة بعد عثمان .

وقال عبد الوهاب بن الخَفَّاف : مررتُ بعَمْرو بن عُبَيْد وحدَه ، فقلت : مالك؟ تركوك؟ قال : نَهَى الناسَ عني ابنُ عَوْن فانتهوا .

حدثنا يحيى بن حميد الطويل ، عن عمرو بن النضر ، قال : سُئل عَمْرو بن عُبَيْد يوماً عن شيء وأنا عنده فأجاب فيه ، فقلتُ : ليس هٰكذا يقول أصحابنا ، فقال : ومَنْ أصحابك لا أبا لك ؟! قلتُ : أيوب ويونس وابن عَوْن والتَّيْمي ، قال : أولئك أرجاس أنجاس أموات غير أحياء .

وقال مسلم بن إبراهيم : سمعت حماد بن سلمة يقول : ما كان عندنا عَمْرُو بنُ عُبَيْد إلاّ عُرَّةً[1] ؛ أي : جرباً .

---

(١) في « القاموس » : والعُر والعُرة بضم أولهما : الجرب ، أو بالفتح : الجَرَبُ ، وبالضم : =

. . . .

وقال الفلاّس : سمعتُ يحيىٰ يقول : قلت لعَمْرو بن عُبَيْد : كيف حديث الحسن عن سَمُرة في السكتتين؟ فقال : ما تصنع بسَمُرة قبح الله سَمُرة؟!

وقال محمود بن غَيْلان لأبي داود : إنك لا تروي عن عبد الوارث ، قال : وكيف أروي عن رجلٍ يزعمُ أنَّ عَمْرو بن عُبَيْد خيرٌ من أيوب ويونس وابن عَوْن؟!

وقال سهم بن عبد الحميد : مات ابن يونس بن عبيد فعزاه الناس فأتاه عمرو فقال : إن أباك كان أصلك ، وإن ابنك كان فرعك ، وإن امرءاً قد ذَهَبَ أصلُهُ وفرعُه لَحَرِيّ أنْ يقلَّ بقاؤهُ .

وقال الفلاّس : عَمْرو متروك صاحب بدعة ، قد روىٰ عنه شعبة حديثين ، وحدث عنه الثوري بأحاديث ، قال : سمعتُ عبد الله بن سلمة الحضرمي يقول : سمعتُ عَمْرو بن عُبَيْد يقول : لو شهد عندي عليّ وطلحة والزبير وعثمان علىٰ شِراك نعلي . . ما أجزتُ شهادتهم .

قال مؤمل بن هشام : سمعتُ ابنَ عُلَيَّة يقول : أولُ مَنْ تَكَلَّمَ في الاعتزال وَاصِلُ الغَزَّالُ ، ودخل معه في ذلك عمرو بن عبيد فأعجب به وزَوَّجَه أخته ، وقال لها : زَوَّجْتُكِ برجلٍ ما يَصلح إلا أن يكون خليفة .

وقال نُعَيْم بن حماد : قيل لابن المبارك : لِم رَوَيْتَ عن سعيد وهشام الدستوائي وتركتَ حديث عَمْرو بن عبيد ورَأْيُهم واحد؟ قال : كان عَمْرٌو يَدْعو إلىٰ رأيه ويُظهر الدعوة ، وكانا ساكتين .

قال علي بن عاصم : قال عَمْرو بن عُبَيد : الناسُ يقولون : إن النائم لا وضوءَ عليه ، لقد نام رجلٌ إلىٰ جنبي في القيام في رمضان فأَجْنَبَ .

قال أبو معمر : حدثنا عبد الوارث ، حدثنا عَمْرو بن عُبَيْد عن الحَسَن عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : (صَلَّيْتُ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يَزَلْ يَقْنُتُ بعد الركوع في صلاة الغداة حتىٰ فارقتُه) . أخرجه الدارقطني .

= قروح في أعناق الفصلان ، وداء يتمعط منه وبر الإبل ، واستعرهم الجرب : فشا فيهم ، ورجل عَرٌّ ـ بفتح أوله ـ : بيِّنُ العرر ؛ أي : الجرب . اهـ منه بتصرف .

[٦٧] حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ أَبُو حَفْصٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُعَاذَ بْنَ مُعَاذٍ يَقُولُ : قُلْتُ لِعَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ : ....

وقال سفيان وعبد الوارث ، عن عَمْرو ، عن الحَسَن ، عن سَعْدٍ مرفوعاً : « إذا تغولت[١] الغولُ . . فأذِّنوا بالصلاة » .

وقال عُبيد الله بن عَمْرو الرقي : عن عَمْرو بن عُبَيْد ، عن الحَسَن ، عن عبد الرحمن بن سَمُرة بحديث : « لا تسأل الإمارة » .

وساق ابن عدي في ترجمة عَمْرو بن عُبَيْد جملةَ أحاديث غالبُها محفوظةُ المتون ، وطَوَّلَ ترجمته ، وكذلك فَعَلَ العُقَيْلي .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ لأَثَرِ يونس بن عُبَيْد بأَثَرِ عَوف بن أبي جَمِيلة فقال :

[٦٧] (حَدَّثني عَمْرُو بنُ عَلِيٍّ) بن بحر بن كَنِيْز (أبو حَفْصٍ) الفلاّس الصيرفيُّ الباهلي البصري الحافظ ، أحدُ الأئمة الأعلام .

روىٰ عن مُعْتَمِر بن سُلَيمان وابن عُيَيْنَة ويحيى القطان وخلق ، ويروي عنه (ع) وابن جرير وغيرهم .

قال في « التقريب » : ثقة حافظ من العاشرة ، مات سنة تسعٍ وأربعين ومائتين .

(قال) عَمْرٌو : (سمعتُ مُعَاذَ بنَ مُعَاذٍ) التميمي العَنْبري أبا المُثَنَّى البصري الحافظ .

روىٰ عن سُلَيمان التَّيْمي وحُميد وابن عَوْن وشعبة وقُرَّة وخَلْق ، ويروي عنه (ع) وأحمد وإسحاق وابن المَدِيني وابن مَعِيْن وغيرهم ، قال القطان : ما بالبصرةِ ولا بالكوفة ولا بالحجاز أثبت من معاذ بن معاذ .

وقال في« التقريب » : ثقة مُتْقِن من كبار التاسعة ، مات سنة ستٍّ وتسعين ومائة .

أَيْ : سمعتُ معاذَ بن معاذ حالة كونه (يقولُ : قلتُ) أنا (لِعَوْفِ بنِ أبي جَمِيلَةَ) بفتح الجيم ، العبدي أبي سَهْل الهَجَرِيّ البصري المعروف بالأعرابي .

---

(١) وفي « النهاية » : (إذا تغولت الغيلان . . فبادروا بالأذان)أي : ادفعوا شرها بذكر الله تعالىٰ . اهـ

إِنَّ عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ حَدَّثَنَا عَنِ ٱلْحَسَنِ : أَنَّ رَسُولَ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا ٱلسِّلَاحَ . . فَلَيْسَ مِنَّا » ، قَالَ : كَذَبَ وَٱللهِ عَمْرٌو ، . . . .

روىٰ عن أبي العالية وأبي رجاء وأبي عثمان النَّهْدي وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وشُعْبَة وغُنْدَر والنَّضر بن شُمَيْل وخَلْق ، وثَّقَه النسائيُّ وجماعةٌ .

وقال في « التقريب » : ثقة رُمِيَ بالقدر وبالتشيُّع ، من السادسة ، مات سنة ست أو سبع وأربعين ومائة ، وله ستٌّ وثمانون سنة .

(إِنَّ عَمْرَو بنَ عُبَيْدٍ) البصريَّ القدريَّ المعتزليَّ الذي كان صَاحَبَ الحَسَنَ البصريَّ (حَدَّثنا عن الحَسَنِ) البصريِّ : (أَنَّ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ حَمَلَ) وشهر وأظهر ؛ لأجل الاعتداء (علينا) معاشرَ المسلمين (السِّلَاحَ) أي : آلةَ الحرب والقتل سيفاً كان أو رُمحاً أو قوساً أو غيرها (. . فليس) عَمَلُه (مِنّا) أي : من عَمَلِنا وطريقتِنا ؛ لأن المسلم لا يعتدي على المسلم ولا يقتلُه ، بل ينصرُه ويحفظُه لأُخُوّة الإسلام كما يحفظُ الأخُ من النَّسَبِ أخاه وينصرُه ولا يَخْذُلُه .

(قال) عَوْف بنُ أبي جَمِيلة : (كَذَبَ واللهِ عَمْرٌو) أي : أقسمتُ بالله كَذَبَ عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ في نسبة هـٰذا الحديث إلى الحَسَن البصري ؛ لأنه ليس من مروياته وإنْ كان الحديثُ صحيحاً في نفسه ، وأَتَىٰ بالقَسَمِ ؛ تأكيداً لكَذِبهِ .

والحاصلُ أنَّ قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ حَمَلَ علينا السلاح . . فليس منّا » حديث صحيحٌ مَرْوِيٌّ من طُرُقٍ كثيرةٍ ، وقد ذَكَرَه مسلمٌ في « جامعه » ، ومعنىٰ هـٰذا الحديث عند أهل العلم(١) : ليس ممَّن اهْتَدَىٰ بِهَدْينا ، واقْتَدىٰ بعِلْمنا وعَمَلِنا وحُسْنِ سيرتنا ، كما يقول الرجلُ لولده إذا لم يَرْضَ فعلَه : لستَ منّي ، وهـٰكذا القولُ في كُلِّ الأحاديث الواردة بنحو هـٰذا القول .

قال النوويُّ : (ومرادُ مسلمٍ رحمه الله تعالىٰ بإيرادِ هـٰذا الحديث : بيانُ أنَّ عَوْفاً جَرَحَ عَمْرَو بنَ عُبَيْدٍ وقال : كَذَبَ ، وإنما كَذَّبَهُ مع أنَّ الحديثَ صحيحٌ ؛ لكَوْنِه نَسَبَه إلى الحَسَن ، وكان عَوْفٌ من كبار أصحاب الحَسَن والعارفين بأحاديثه ، فقال : كَذَبَ

---

(١) انظر « إكمال المعلم » (١/١٤٧) .

وَلَـٰكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَحُوزَهَا إِلَىٰ قَوْلِهِ ٱلْخَبِيثِ .

[٦٨] وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ ٱللهِ بْنُ عُمَرَ ٱلْقَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ....

في نِسْبَتِه إلى الحَسَنِ ، فلم يَرْوِ الحَسَنُ هـٰذا الحديث ولم يَسْمَعْهُ هـٰذا الكَذَّابُ من الحَسَن)[1] .

(ولكنَّه) أي : ولكنَّ عَمْرَو بنَ عُبَيْدٍ (أرادَ) أي : قصدَ برواية هـٰذا الحديث بسَنَدِ كَذِبٍ (أنْ يَحُوزَها) أي : أنْ يَضُمَّ روايةَ هـٰذا الحديث (إلىٰ قوله) ومذهبه (الخبيثِ) أي : الباطلِ وهو الاعتزالُ ، ويقويه بها ويستدلّ عليه بها .

قال النوويُّ : (والمعنىٰ : كَذَبَ بهـٰذه الروايةِ المنسوبةِ إلى الحَسَن ليعضدَ بها مذهبَهُ الباطلَ الرديءَ وهو الاعتزال ؛ فإنهم يَزْعُمون أنَّ ارتكابَ المعاصي يُخرج صاحبَها من الإيمان ويُخلده في النار ، ولا يُسمّونه كافراً بل فاسقاً مخلّداً في النار ، وسيأتي الردُّ عليهم بقواطع الأدلّة في كتاب الإيمان إن شاء الله تعالىٰ)[2] .

وهـٰذا السَّنَدُ من ثلاثياته ، ومن لطائفه : أنَّ رجالَه كُلَّهم بصريون .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ لِمَا مَرَّ من جَرْحِ عَمْرِو بن عُبَيْدٍ بأثَرِ أيوبَ السَّخْتِيانيِّ فقال :

[٦٨] (وحَدَّثنا عُبَيْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ) بن مَيْسَرة الجُشَمي مولاهم ، أبو سعيد (القَوارِيرِيُّ) البصريُّ نزيل بغداد .

روىٰ عن حَمَّاد بن زيد وأبي عَوَانة وفُضَيْل بن عياض وغيرهم ، ويروي عنه (خ م د س) وأبو زُرْعة والفِريابي والبَغَوي ، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِين .

وقال في « التقريب » : ثقة ثَبْت ، من العاشرة ، مات سنة خمسٍ وثلاثين ومائتين على الأصحّ ، وله خمسٌ وثمانون سنة .

قال عُبَيْد اللهِ : (حَدَّثنا حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ) بن دِرْهم الأزدي أبو إسماعيل البصريُّ ، أحدُ الأئمة الأعلام .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/١٠٩) .
(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/١٠٩ـ١١٠) .

قَالَ : كَانَ رَجُلٌ قَدْ لَزِمَ أَيُّوبَ وَسَمِعَ مِنْهُ ، فَفَقَدَهُ أَيُّوبُ ، فَقَالُوا : يَا أَبَا بَكْرٍ ؛ إِنَّهُ قَدْ لَزِمَ عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ ، قَالَ حَمَّادٌ : فَبَيْنَا أَنَا يَوْماً مَعَ أَيُّوبَ وَقَدْ بَكَّرْنَا إِلَى ٱلسُّوقِ ، فَٱسْتَقْبَلَهُ ٱلرَّجُلُ ، . . . .

قال في « التقريب » : ثقة ثَبْت فقيه ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسعٍ وسبعين ومائة ، وله إحدىٰ وثمانون سنة .

(قال) حَمَّادٌ : (كانَ رجلٌ) من الطلبة (قد لَزِمَ) وصَاحَبَ (أيوبَ) السَّخْتِيَانيَّ ليأخذَ عنه الحديثَ (وسَمِعَ) ذلك الرجلُ الطالبُ (منه) أي : من أيوبَ الأحاديثَ (فـ) فارقه ولَزِمَ ذلك الرجلُ عَمْرَو بنَ عُبَيْدٍ و(فَقَدَهُ أيوبُ) بفتح القاف ؛ أي : فَقَدَ أيوبُ السختيانيُّ ذلك الرجلَ من حلقته وسأل عنه (فقالوا) أي : الحاضرون عنده لمّا سألهم عن ذلك الرجل : (يا أبا بكرٍ) كُنْيَة أيوب السَّخْتِياني (إنّه) أي : إنَّ ذلك الرجلَ الذي سَأَلْتَ عنه (قد) صَاحَبَ و(لَزِمَ عَمْرَو بنَ عُبَيْدٍ) الكَذَّابَ ليأخذَ عنه الحديثَ .

(قال حَمَّادُ) بنُ زيدٍ : (فَبَيْنَا أنا) بينا : ظرف زمان يلزم الإضافة إلى الجملة الاسمية ، مضمّن معنى الشرط ، متعلق بالجواب الآتي .

وقولُه : (يوماً) ظرفٌ متعلِّقٌ بما تعلَّقَ به الخبرُ الظرفيُّ وهو قولُه : (مَعَ أيوبَ) وفي « القسطلاني » : (أصلُ « بينا » : بين ، فأشبعت فتحة النون فصارتْ ألفاً ، وهي ظرف زمان مكفوف بالألف عن الإضافة إلى المفرد ، والتقديرُ بحسب الأصل)[1] :

فبين أوقات أنا ماشٍ مع أيوب السختياني (وقد بَكَّرْنا) جملةٌ حاليةٌ من المبتدإ مع خبره ؛ أي : والحالُ أنا وأيوب قد خَرَجْنا (إلى السُّوقِ) بُكْرَةً لقضاءِ حاجتنا ، والسُّوقُ : موضعُ اجتماع الناس للبيع والشراء ، سُمِّيَ به لقيامهم علىٰ سُوقهم .

وجوابُ (بَيْنا) قولُه : (فاستقبلَه الرجلُ) والفاءُ زائدةٌ في جوابِ (بينا) جوازاً ، والمعنىٰ : فبينَ أوقات مشيي مع أيوب يوماً من الأيام حالة كوننا مُبَكِّرين إلى السوق

---

(١) « إرشاد الساري » (١/ ٦٧) .

فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَيُّوبُ وَسَأَلَهُ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ أَيُّوبُ : بَلَغَنِي أَنَّكَ لَزِمْتَ ذَاكَ ٱلرَّجُلَ ، قَالَ حَمَّادٌ : سَمَّاهُ ـ يَعْنِي عَمْراً ـ ، قَالَ : نَعَمْ يَا أَبَا بَكْرٍ ؛ إِنَّهُ يَجِيئُنَا بِأَشْيَاءَ غَرَائِبَ ، قَالَ : يَقُولُ لَهُ أَيُّوبُ : إِنَّمَا نَفِرُّ أَوْ نَفْرَقُ مِنْ تِلْكَ ٱلْغَرَائِبِ . . . .

لشراء حاجتنا . . استقبل أيوبَ ذلك الرجلُ الذي فارَقه ولزِمَ عَمْرَو بنَ عُبَيْدٍ ؛ أي : جاءه من قبالته وواجَهَه (فسَلَّمَ عليه) أي : علىٰ ذلك الرجل (أيوبُ) السَّخْتِياني (وسَأَلَهُ) أي : سَأَلَ أيوبُ ذلك الرجلَ عن سبب فراقه إياه : هل أنت مريضٌ أم مسافرٌ؟

(ثُمَّ) بعد سؤاله إياه عن سبب فراقه واعتذاره بعذر كاذب (قال له) أي : لذلك الرجل (أيوبُ : بَلَغَني) فيما سمعتُ من الناس في شأنك (أنَّك) أيها الرجلُ المُعْتَذِرُ (لَزِمْتَ) وصَاحَبْتَ (ذاكَ الرجلَ) الكَذَّابَ لاستماعِ دَرْسه وأخْذِ الحديث عنه .

(قال حَمَّادٌ : سمَّاه) أي : سمَّىٰ أيوبُ الرجلَ المُشارَ إليه بقوله : (ذاك الرجل) أي : ذَكَرَ أيوبُ اسمَهُ وصَرَّحَ بقوله : بَلَغَني أنَّكَ لَزِمْتَ عَمْرَو بنَ عُبَيْدٍ ، قال عُبَيْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ : (يعني) ويَقْصِدُ حَمَّادٌ بضمير سَمّاه (عَمْراً) ابن عُبَيْد .

(قال) الرجلُ المذكورُ لأيوب : (نَعَمْ) حرفُ تصديقٍ قائمٌ مقامَ الجواب ؛ أي : لَزِمْتُ عَمْرَو بنَ عُبَيْدٍ وصَاحَبْتُهُ (يا أبا بكرٍ) ؛ فـ(ـإنَّه) أي : لأنَّ عَمْرَو بنَ عُبَيْدٍ (يَجيئُنا) أي : يُخْبِرُنا ويُحَدِّثُنا (بأشياءَ) أي : بأحاديثَ (غرائبَ) أي : قليلةِ الوجود عند غيره .

(قال) حَمَّادٌ : (يقولُ له) أي : لذلك الرجلِ الطالبِ الذي يمدح عَمْرَو بن عُبَيْدٍ ، أي : فقال له (أيوبُ) السَّخْتِيانيُّ : (إنَّما نَفِرُّ) بكسر الفاء من فَرَّ يَفِرُّ من باب ضَرَبَ ، أي : نهربُ ، وقال حَمَّادٌ (أو) قال له أيوب : إنما (نَفْرَقُ) بفتح الراء ، ونخافُ ، من فَرِقَ يَفْرَقُ من باب طَرِبَ إذا خاف ؛ أي : نخافُ (من تلكَ) الأحاديث (الغرائبِ) التي يُحَدِّثُ بها عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ ؛ أي : مِنْ أن يَفْتَتِنَ بها الناسُ فيَضِلُّوا عن دينهم ، والشكُّ من حَمَّادٍ في إحداهما .

[٦٩] وَحدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ ٱلشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا ٱبْنُ زَيْدٍ - يَعْنِي حَمَّاداً - قَالَ : قِيلَ لِأَيُّوبَ : إِنَّ عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ رَوَىٰ عَنِ ٱلْحَسَنِ قَالَ : لَا يُجْلَدُ ٱلسَّكْرَانُ مِنَ ٱلنَّبِيذِ . . . .

قال الإمام النوويُّ : (والمعنىٰ : إنما نهربُ أو نخافُ من تلك الغرائب التي يأتي بها عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ ؛ مخافةً من كَوْنِها كَذِباً فنَقَعُ في الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم إنْ كانتْ أحاديثَ ، وإنْ كانتْ من الآراء والمذاهب . . فحَذَراً من الوقوع في البِدَعِ أو في مخالفة الجمهور) اهـ

وهـٰذا السَّنَدُ من ثلاثياته ، ورجالُه كُلُّهم بصريون .

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعةَ في أَثَرِ أيوب فقال :

[٦٩] (وحدَّثني حَجَّاجُ) بنُ يوسف الثقفيُّ البغداديُّ الذي نسبتُه (ابنُ الشاعرِ) الحافظ الرحَّال ، ثقةٌ ، من الحادية عشرة ، مات سنة تسع وخمسين ومائتين .

قال حَجَّاجٌ : (حَدَّثنا سُلَيْمَانُ بنُ حَرْبٍ) الأزديُّ البصريُّ ، ثقة إمام حافظ ، من التاسعة ، مات سنة أربعٍ وعشرين ومائتين وله ثمانون سنة ، قال سُلَيْمان بنُ حَرْبٍ : (حَدَّثنا ابنُ زَيْدٍ) قال المؤلف رحمه الله تعالىٰ : (يعني) ويقصد سليمان بن حرب أو شيخي حجاجٌ بقوله : (حدثنا ابن زيدٍ) : (حَمَّاداً) وهو ابنُ زيد بن درهم الأزديُّ البصريُّ ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسعٍ وسبعين ومائة ، وله إحدىٰ وثمانون سنة .

وهـٰذا السَّنَدُ من رباعياته ، ورجالُه كُلُّهم بصريون إلا الحَجَّاج فإنه بغداديّ .

(قال) حَمَّادٌ : (قيل لأيوبَ) السَّخْتِيانيِّ : (إنَّ عَمْرَو بنَ عُبَيْدٍ) البصريَّ الكَذَّابَ (رَوَىٰ) وحَدَّثَ (عن الحَسَنِ) البصريِّ أنه ؛ أي : أنَّ الحَسَنَ (قال : لا يُجْلَدُ) أي : لا يُحَدُّ ولا يُضْرَبُ ضربَ حَدٍّ أربعين جلدة ، وفي بعض النُّسَخ : (فقال) بالفاء العاطفة علىٰ (رَوَىٰ) ، وضميرُ الفاعلِ حينئذٍ يعودُ علىٰ عَمْرِو بنِ عُبَيْد ، (السَّكْرَانُ) أي : الشخصُ الذي سكر (من) شُرب (النَّبِيذِ) الذي يُتَّخَذُ من الزَّبِيب أو التمر ؛ لأنه حلالٌ .

فَقَالَ : كَذَبَ ، أَنَا سَمِعْتُ ٱلْحَسَنَ يَقُولُ : يُجْلَدُ ٱلسَّكْرَانُ مِنَ ٱلنَّبِيذِ .

[٧٠] وَحَدَّثَنِي حَجَّاجٌ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَلاَّمَ بْنَ أَبِي مُطِيعٍ يَقُولُ : بَلَغَ أَيُّوبَ أَنِّي آتِي عَمْراً ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ يَوْماً فَقَالَ : أَرَأَيْتَ رَجُلاً

(فقال) أيوبُ : (كَذَبَ) عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ في رواية ذلك الأثَرِ عن الحَسَنِ ، (أنا) بنفسي (سمعتُ الحَسَنَ) البصريَّ بأُذُني حالةَ كونِ الحَسَنِ (يقولُ : يُجْلَدُ) ويُحَدُّ حَدَّ الشربِ أربعين جلدة (السكْرانُ من) شرب (النَّبِيذِ) المنبوذ من الزبيب أو التمر ؛ لأنه حرامٌ كالخمر لإسكارِه(١) .

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعةَ في أثَرِ أيوبَ فقال :

[٧٠] (وحَدَّثني حَجَّاجُ) بن يوسف الثقفيُّ البغداديُّ المعروفُ بـ(ابن الشاعر) ، قال : (حَدَّثنا سُلَيْمَانُ بنُ حَرْبٍ) الأزديُّ البصريُّ .

(قال) سُلَيْمَانُ بنُ حَرْبٍ : (سمعتُ) أنا (سَلاَّمَ) بتشديد اللام (بنَ) سَعْد (أبي مُطِيعٍ) ، أبا سعيدٍ الخُزَاعِيَّ مولاهم ، البصريَّ .

روىٰ عن أبي عِمْران الجَوْنِيِّ وقتادة ، ويروي عنه (خ م ت س ق) وابن مهدي وهُدْبة بن خالد وابن المبارك وسُلَيْمان بن حَرْبٍ ومُسَدَّد ، وَثَّقَهُ أحمدُ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ صاحبُ سُنَّة ، في روايته عن قتادة ضَعْفٌ ، من السابعة ، مات سنة أربعٍ وستين ومائة ، وقيل : بعدها .

وغَرَضُه بسَوْقِ هٰذا السَّنَدِ : بيانُ متابعة سلاّم بن أبي مطيع لحَمَّادِ بنِ زَيْدٍ في رواية أثَرِ أيوب .

أي : قال سليمانُ : سمعتُ سلاّماً حالة كونه (يقولُ : بَلَغَ) ووَصَلَ (أيوبَ) السَّخْتِيَانيَّ (أنّي آتِي عَمْراً) أي : أحضرُ حلقةَ عَمْرِو بنِ عُبَيْدٍ وأستمعُ درسَه لآخُذَ حديثَه وأرويَ عنه ، (فأَقْبَلَ) أيوبُ (عَلَيَّ) بوجهه (يوماً) من الأيام وأنا في حلقة درسه (فقال) لي أيوبُ : (أرأيتَ) أي : أَخْبِرْني يا سَلاَّم (رجلاً) مفعولٌ أولُ

---

(١) وانظر « إكمال المعلم » (١/ ١٤٧ـ١٤٨) .

لاَ تَأْمَنُهُ عَلَىٰ دِينِهِ ، كَيْفَ تَأْمَنُهُ عَلَى ٱلْحَدِيثِ؟!

[٧١] وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا ٱلْحُمَيْدِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا مُوسَىٰ . . . .

لـ(رأيتَ) ، وجملةُ قولِه : (لا تَأْمَنُه) ولا تَثِقُ بِهِ من الخيانة والاعتداءِ (علىٰ دِينِه) بترك الواجبات وفعل المُحَرَّمات كالكذب علىٰ رسوله صلى الله عليه وسلم : صفةٌ لرجلاً على القاعدة المشهورة عندهم .

وجملةُ (كيف تَأْمَنُه على الحديثِ؟!) في محلِّ النصب مفعولٌ ثانٍ لـ(رأيتَ) ، معلَّقةٌ عنها باسم الاستفهام ، والمعنىٰ : فكيف تأمنُ رجلاً لا أمانةَ له في دِينِه علىٰ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكذب فيه؟! والاستفهامُ إنكاريٌّ بمعنى النفي والنهي ؛ أي : لا تأْمَنْ علىٰ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مَنْ لا أمانةَ له في دِينِه .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ لِمَا مَرَّ من جَرْحِ عَمْرو بن عُبَيْدٍ بأَثَرِ أبي موسىٰ فقال :

[٧١] (وحَدَّثني سَلَمَةُ بنُ شَبيبٍ) المِسْمَعيُّ النيسابوريُّ أبو عبد الرحمن الحافظ نزيل مكة .

قال في « التقريب » : ثقةٌ ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومائتين . قال سَلَمَةُ : (حَدَّثَنا الحُمَيْدِيُّ) عبدُ اللهِ بنُ الزُّبَيْرِ بن عيسى المكيُّ أبو بكر ، ثقة حافظ فقيه ، من العاشرة ، مات سنة تسع عشرة ومائتين ، وقيل : بعدها .

قال الحُمَيْدِيُّ : (حَدَّثَنا سفيانُ) بنُ عُيَيْنة الهلاليُّ الكوفيُّ ، ثقةٌ حافظٌ من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومائة وله إحدى وتسعون سنة .

(قال) سفيانُ بنُ عُيَيْنَة : (سمعتُ أبا موسى) إسرائيلَ بنَ موسى البصريَّ نزيلَ الهندِ .

روى عن الحسَنِ البصري وأبي حازم سَلْمان الأشجعي ومحمد بن سِيرين ووَهْب بن مُنَبِّه وغيرِهِمْ ، وعنه (خ د ت س) وسفيان الثَّوْري وابنُ عُيَيْنة وحُسَيْن بن علي الجُعْفي ويحيى القطَّان .

يَقُولُ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ .

قال ابنُ مَعِين وأبو حاتم : ثقة ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حِبَّان في « الثقات » وقال : وكان يُسَافِرُ إلى الهند ، وقال الأزدي وحدَه : فيه لين .

وليس هو الذي روى عن وهب بن مُنَبِّه وروى عنه الثَّوْري ، ذاك شيخ يماني ، وقد فَرَّقَ بينهما غيرُ واحد .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من السادسة .

وهـٰذا السَّنَدُ من رباعياته ، ومن لطائفه : أنَّ رجالَه كُلَّهم مكيون إلا أبا موسى فإنه بصري هندي .

أي : قال سفيانُ : سمعتُ أبا موسى حالة كونه (**يقول : حَدَّثنا عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ**) البصريُّ أحاديثَ صحيحةً (**قبلَ أنْ يُحْدِثَ**) ويَبْتَدِعَ ما أحدث من مذهبِه الخبيث ومُعْتَقَدِه الرديء ، وهو الاعتزالُ ؛ لأنه صار معتزلياً قدرياً .

وقولُه : (قبلَ أنْ يُحْدِث) بضمّ الياء وسكون الحاء وكسر الدال ، من أحدث الرباعي ، يقال : أَحْدَثَ زيدٌ إذا فَعَلَ مُحْدَثاتِ الأمورِ ومخترعاتِ البِدَع ، ومنه حديثُ : « مَنْ آوى مُحْدِثاً » .

تتمة لترجمة عَمْرو بن عُبَيْد :

قال الذهبي (٣/ ٢٧٦ـ٢٧٩) : قال العقيلي : حدثني جدّي يزيد بن محمد بن حماد العقيلي ، سمعتُ سعيدَ بنَ عامرٍ وذُكِرَ عنده عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ في شيء قالَه فقال : كَذَبَ وكان من الكاذبين الآثمين .

وقال نعيم بن حماد : سمعتُ معاذ بن معاذ يصيح في مسجد البصرة يقول ليحيى القطان : أَمَا تتقي اللهَ تروي عن عَمْرو بن عُبَيْد وقد سمعته يقول : لو كانت ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ في اللوح المحفوظ . . لم يكن لله على العباد حجة؟!

قلتُ : صَحَّ أنَّ يحيى بنَ سعيدٍ تَرَكَه بأَخَرَة .

وقال كامل بن طلحة : قلتُ لحَمَّاد : يا أبا سلمة ؛ رويتَ عن الناس وتركتَ عَمْرو بن عبيد؟! قال : إني رأيتُ في المنام كأنَّ الناسَ يُصلّون يوم الجمعة إلى القِبْلة

. . . .

وهو مُدْبِرٌ عنها فعلمتُ أنه على بدعة فتركتُ الرواية عنه .

وقال عفان : حدثنا حماد بن سلمة ، قال لي حميد : لا تأخذن عن هـٰذا ـ يعني عَمْرَو بنَ عُبَيْدٍ ـ ؛ فإنه يكذبُ على الحسن ، وقال حماد بن زيد : قلت لأبي أيوب : إنَّ عَمْرَو بنَ عُبَيْدٍ روىٰ عن الحَسَنِ : « إذا رأيتم معاويةَ على منبري . . فاقتلوه » فقال : كَذَبَ عَمْرو .

قال أحمد بن حنبل : بلغني عن سفيان بن عُيَيْنة قال : قَدِمَ أيوبُ وعَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ مكة فطافا حتى أصبحا ، ثم قدما بعد فطاف أيوب حتى أصبح وخاصم عمرو حتى أصبح .

وقال إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد : حدثنا قُرَيْش بن أنس سمعتُ عَمْرو بن عُبَيْد يقول : يؤتى بي يومَ القيامة ، فأُقَام بين يدي الله ، فيقول لي : أنت الذي قلتَ إن القاتل في النار؟ فأقول : أنت قُلْتَه يا ربّ ، ثم أَتْلُو هـٰذه الآيَةَ : ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ ﴾ فقلتُ ـ وما في البيت أصغر مني ـ أرأيت إن قال لك : أنا قلتُ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ مِنْ أين علمتَ أني لا أَشاء أن أغفر لهـٰذا؟ فما رَدَّ عليَّ شيئاً .

وقال يَزِيد بن زُرَيْع : حدثنا أبو عَوَانة غير مرة ، قال : شهدتُ عمرَو بن عبيد أتاه واصلٌ الغَزَّال أبو حذيفة فقال ـ وكان خطيب القوم يعني المعتزلة ـ فقال له عمرو : تكلم يا أبا حذيفة ، فخطب وأبلغ ثم سكت ، ثم قال عمرو : تَرَوْنَ لو أَن ملكاً من الملائكة أو نبياً من الأنبياء يزيد على هـٰذا؟!

وقال مسلم بن إبراهيم : حدثنا نوح بن قيس قال : كان بين أخي خالدٍ وبين عَمْرو بن عبيد إِخاءٌ ، فكان يزورنا فإذا صلى في المسجد . . يقوم كأنه عود ، فقلت لخالد : أما ترى عمراً ما أَخْشَعَهُ وأَعْبَدَهُ؟! فقال : أما تراه إذا صلى في البيت كيف يصلي؟ قال : فنظرت إليه إذا صلى في البيت . . يلتفت يميناً وشمالاً .

وحدثنا عُبيد الله بن معاذ عن أبيه : أنه سمع عَمْرو بن عبيد يقول . . . وذكر حديث الصادق المصدوق فقال : لو سمعتُ الأعمش يقولُ هـٰذا . . لكذَّبْته ، ولو سمعتُه من

زيد بن وهب . . لمَا صَدَّقته ، ولو سمعت ابن مسعود يقوله . . ما قَبِلْتُه ، ولو سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هـٰذا . . لرددتُه ، ولو سمعت الله يقول هـٰذا . . لقلتُ : ليس على هـٰذا أخذتَ ميثاقاً .

وقال سوّار بن عبد الله : حدثنا الأصمعي : أن عمرو بن عبيد أتى أبا عمرو بن العلاء فقال : يا أبا عمرو ؛ آلله يُخْلِفُ وعْدَهُ؟ فقال : لن يخلفَ الله وعده فقال : فقد قال : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴾ ، فقال أبو عمرو : من العُجمَة أُتِيْتَ ، الوعدُ غَيْرُ الإيعاد ثم أَنْشَدَ :

وَإِنـي وإِنْ أَوْعـدتـهُ أو وعـدتُـه   لَمُخْلِـفُ إِيعـادي ومُنْجِزُ مَـوْعِـدي

وروى جعفرُ بن محمد الرسْعَني ونصر بن مرزوق عن إسماعيل بن مسلمة القعنبي قال : رأيت الحسن بن أبي جعفر في المنام بعد ما مات ، فقال لي : أيوبُ ويونسُ وابنُ عون في الجنة ، فقلت : فعَمْرُو بن عبيد ؟ فقال : في النار ، ثم رأيته في الليلة الثانية فقال مثلَ مقالته ، ثم رأيته الليلة الثالثة فقال كذلك ، ثم قال : كم أقولُ لك؟!

وقال مؤمل بن إسماعيل : رأيت همام بن يحيى في النوم فقلت : ما صنع الله بك؟ قال : غفر لي وأدخلني الجنة ، وأُمر بعمرو بن عبيد إلى النار ، وقيل له : تقول على الله كذا وكذا ، وتكذب بمشيئتِه ، وتَمُنُّ بركعتين تصلِّيهما؟!

وجاء عن محمد بن عبد الله الأنصاري : أنه رأى في النوم عَمْرو بن عُبَيْد قد مُسِخَ قِرْداً) اهـ

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله لما مَرَّ مِن جَرحِ الرُّواة وكَشْفِ معايبهم بأَثَرِ شُعْبة بن الحَجَّاج فقال :

[٧٢] (حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُعَاذٍ) بن مُعاذ بن نَصْر (العَنْبَرِيُّ) أبو عَمْرِو البصريُّ الحافظُ .

روى عن أبيه معاذ بن معاذ ومُعْتَمِر بن سُليمان ، ويروي عنه (م د) وحَمَّاد بن حُمَيْد و (خ س) بواسطة ، وَثَّقَه أبو حاتم .

وقال في « التقريب » : ثقة حافظ من العاشرة ، مات سنة سبعٍ وثلاثين ومائتين .

حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : كَتَبْتُ إِلَىٰ شُعْبَةَ أَسْأَلُهُ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ قَاضِي وَاسِطِ ، فَكَتَبَ إِلَيَّ : لاَ تَكْتُبْ عَنْهُ شَيْئاً وَمَزِّقْ كِتَابِي . . . .

قال عُبَيْدُ اللهِ : (حدثنا أبي)معاذُ بنُ معاذ التميميُّ العنبريُّ أبو المُثَنَّى البصري .

روى عن سُلَيْمان التَّيْمِي وحُمَيْد وابن عَوْن وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وأحمدُ وإسحاقُ وخلق .

وقال في « التقريب » : ثقة مُتْقن من كبار التاسعة ، مات سنة ستٍّ وتسعين ومائة .

(قال) معاذُ بنُ معاذ : (كَتَبْتُ إلى شُعْبَةَ) بن الحَجَّاج العتكيِّ الواسطيِّ ثم البصريِّ ، ثقة متقن من السابعة ، مات سنة ستين ومائة .

وهـٰذا السند من ثلاثياته ، ومن لطائفه : أنَّ رجالَه كُلَّهم بصريون ، وفيه رواية الوالد عن ولده .

أي : كَتَبْتُ إلى شعبة حالة كوني (أسألُه) أي : أسأل شعبةَ (عن) حالِ (أبي شَيْبَةَ) إبراهيم بن عثمان (قاضي وَاسِطِ) هل هو ثقةٌ أو ضعيف؟

وأبو شَيْبة هو جَدُّ أولاد أبي شيبة وهم : أبو بكر وعثمان والقاسم بنو محمد بن إبراهيم بن عثمان ، وواسطٌ : اسمُ بلدةٍ بناها الحَجَّاجُ بنُ يوسف بقرب بغداد ، وسُمع من العرب صرفُه ، ويجوزُ مَنْعُه من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي .

قال معاذُ بنُ معاذ : (فكَتَبَ إليَّ) شعبة : (لا تَكْتُبْ عنه) أي : عن أبي شيبة (شيئاً) من الحديث لا قليلاً ولا كثيراً ، ولا تَرْوِ عنه شيئاً ؛ لأنه كَذَّابٌ ، (و) إذا قرأْتَ رسالتي هـٰذه واطَّلَعْتَ على ما فيها . . فـ (ـمَزِّقْ) رسالتي هـٰذه وقطِّعْ (كتابي) أي : رسالتي هـٰذه وأعْدِمها ؛ خوفاً من وصولها إلى أبي شيبة فيَفْتِننا ويُؤْذينا ؛ لأنه قاضي البلدة ؛ فيقدر على إيصال الشرِّ والضَّرَرِ إلينا .

وعبارة النووي هنا : (قولُه : « ومَزِّقْ كتابي » بكسر الزاي ، أَمْرٌ من مَزَّقَ المضعَّف بمعنى (قَطَّع) المضعّف أيضاً ؛ أي : قَطِّعْ كتابي هـٰذا وأعدمه ؛ لئلا يراه الناسُ .

أَمَرَه بتمزيقِه مخافةً من بلوغِه إلى أبي شيبة ووُقُوفِه على ذِكْرِه له بما يَكْرَهُ ؛ لئلاّ يناله

. . . .

منه أذىً ، أو يَتَرَتَّبَ على ذلك مفسدةٌ) اهـ بتصرف وزيادة[1] .

تتمة في ترجمة أبي شَيْبَة :

هو إبراهيمُ بن عثمان بن خُوَاسْتي[2] العَبْسيُّ - بفتح العين المهملة وسكون الباء الموحدة - الكوفي ، قاضي واسط ، وجدُّ أبي بكر بن أبي شيبة ، مشهورٌ بكُنْيته ، متروك الحديث، سكتوا عنه وتركوا حديثه، من السابعة ، مات سنة تسعٍ وستين ومائة .

روىٰ عن خالِه الحَكَم بن عُتَيْبة وأبي إسحاق السَّبِيعي والأعمش وغيرهم ، ويروي عنه (ت ق) وشُعْبة - وهو أكبر منه - وجَرِير بن عبد الحميد وشَبَابة والوليد بن مسلم وزَيْد بن الحُباب ويَزِيد بن هارون وعليّ بن الجَعْد وعدة .

وقال أحمد ويحيى وأبو داود : ضعيف ، وقال يحيى أيضاً : ليس بثقة ، وقال البخاري : سكتوا عنه ، وقال الترمذي : منكر الحديث ، وقال النسائي والدُّولابي : متروك الحديث ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، وقال الجوزجاني : ساقط ، وقال صالح جَزَرة : ضعيفٌ لا يُكتب حديثه ، روى عن الحكم أحاديث مناكير .

قال الذهبي : (وكذّبه شعبة لكَوْنِه رَوَى عن الحكم عن ابن أبي ليلى أنه قال : شَهِدَ صفّين من أهل بدر سبعون ، فقال شعبة : كذب والله ، لقد ذاكرتُ الحَكَمَ فما وجدنا شهد صفّين أحداً من أهل بدر غير خُزَيْمة .

قلتُ : سبحان الله! أَمَا شَهِدَها عليٌّ؟! أما شَهِدَها عمّار؟!

ومن مناكير أبي شيبة : ما روى البغوي : أنبأنا منصور بن أبي مزاحم ، أنبأنا أبو شَيْبة عن الحَكَم عن مقسم عن ابن عباس : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصلي في شهر رمضان في غير جماعة بعشرين ركعة والوِتْرِ) .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١١٠-١١١) ، وقال القاضي عياض : (وقولُه : « ومَزّقَ كتابي » لعلّه أمَره بتمزيقِه حَذَراً أن يعتقد عليه ذلك أبو شيبة أو من له أمر الطعن على من قدموا) . « إكمال المعلم » (١/ ١٤٩) .

(٢) خُوَاسْتِي : بخاء معجمة مضمومة ، ثم واو مخففة ، ثم ألف ، ثم سين مهملة ساكنة ، ثم تاء مثنّاة من فوق ، ثم ياء مثناة من تحت . « شرح صحيح مسلم » (١/ ٦٤) .

وقد وَرَدَ له عن الحكم أحاديث .

وقد قال عبد الرحمن بن معاوية العتبي : سمعت عمرو بن خالد الحراني يقول : سمعت أبا شيبة يقول : ما سمعت من الحكم إلا حديثاً واحداً .

ولأبي شيبة عن آدم بن علي عن ابن عمر : « ما أُهلكت أمة إلا في آذار ، ولا تقوم الساعة إلا في آذار » لم يصح هذا ، وقال أحمد بن حنبل : حديث « مَنْ بَشَّرَني بخُروج آذار . . بَشَّرْتُه بالجنة » هذا لا أصلَ له) اهـ من « الميزان » (١/ ٤٧ ـ ٤٨) .

وقال ابن حجر : (وقال عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ عن يحيى بن مَعِين قال : قال يَزِيدُ بن هارون : ما قضى على الناس رجل ـ يعني في زمانه ـ أعدل في قضاءٍ منه ، وكان يزيد على كتابته أيامَ كان قاضياً .

وقال ابن عدي : له أحاديث صالحة ، وهو خير من إبراهيم بن أبي حَيَّة .

قلت : وقال ابنُ سَعْد : كان ضعيفاً في الحديث ، وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال ابن المبارك : ارْمِ به ، وقال أبو طالب عن أحمد : منكر الحديث ، قريب من الحسن بن عمارة) اهـ(١)

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالى لما مَرَّ بأَثَر حَمَّاد بن سلمة وهَمَّام بن يحيى فقال :

[٧٣] (وحَدَّثنا) الحَسَنُ بنُ علي (**الحُلْوَانِيُّ**) أبو علي المكي الحافظ ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين .

(قال) الحَسَنُ : (**سَمِعْتُ عَفَّانَ**) بن مسلم بن عبد الله الأنصاريَّ أبا عثمان البصريَّ ، ثقة حافظ ثَبْت من كبار العاشرة ، مات سنة عشرين ومائتين .

(قال) عَفَّانُ : (**حَدَّثْتُ**) أنا (**حَمَّادَ بنَ سَلَمَةَ**) بن دينار البصري أبا سلمة .

قال في « التقريب » : ثقة عابد ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبعٍ وستين ومائة .

---

(١) « تهذيب التهذيب » (١/ ١٤٥) .

عَنْ صَالِحٍ ٱلْمُرِّيِّ بِحَدِيثٍ عَنْ ثَابِتٍ ، فَقَالَ : كَذَبَ ، وَحَدَّثْتُ هَمَّاماً ......

أي : حَدَّثْتُ حماداً بحديثٍ مَرْوِيٍّ (عن صالحٍ) بن بَشِير ـ بفتح الباء الموحدة ـ ابن وادع (المُرِّيِّ) بضم الميم وتشديد الراء ، وقيل له : المُرِّي ؛ لأنَّ امرأةً من بني مُرَّة أعتقتْه وأبوه عربيٌّ وأُمُّه معتقة للمرأة المُرّية ، أبو بِشْر الزاهد الواعظ البصري القاصّ .

قال في « التقريب » : ضعيف من السابعة ، مات سنة اثنتين وسبعين ومائة ، وقيل : بعدها .

روى عن الحَسَن وابن سيرين وثابت ، ويروي عنه (ت) ويحيى بن يحيى وعفّان بن مسلم وخَلْق .

وكان حَسَنَ الصوتِ بالقرآن ، وقد مات بعضُ مَنْ سَمِعَ قراءتَه ، وكان شديدَ الخوف من الله تعالىٰ ، كثيرَ البكاء ، قال عَفَّانُ بنُ مسلم : كُنّا نحضر مجلس صالح ، فإذا أَخَذَ في قَصَصِه . . كأنه رجلٌ مذعورٌ يفزعك أمره من حزنه وكثرة بكائه كأنه ثَكْلَى .

أيْ : حَدَّثْتُ حَمَّادَ بْنَ سلمة عن صالحِ المُرِّيِّ (بحديثٍ) رواه (عن ثابت) هو ابنُ أسلم البُناني ـ بضم الموحدة وبنونين مخففتين ـ أبو محمد البصري .

قال في « التقريب » : ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة بضع وعشرين ومائة .

(فقال) حَمَّادُ بنُ سلمة : (كَذَبَ) صالحٌ المُرِّيُّ في نِسْبَةِ هـٰذا الحديث إلى ثابت البُناني ، قال السنوسيُّ : (معناه : جرَىَ الكَذِبُ على لسانه من غير تَعَمُّدٍ كما تقدَّم في كَذِب الصالحين ؛ إذْ صالحٌ هـٰذا رحمه الله تعالى من كبار العُبَّاد الزُّهَّاد الصالحين) اهـ[1] .

قال عَفَّانُ أيضاً : (وحَدَّثْتُ هَمَّاماً) هو ابنُ يحيى بن دينار الأزدي أبو عبد الله

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٣٣) ، وعبارة الإمام النووي هنا : (هو من نَحْوِ ما قَدَّمْناه في قوله : « لم نَرَ الصالحين في شيءٍ أكذبَ منهم في الحديث » ، معناه ما قاله مسلم : يجري الكذبُ على ألسنتهم من غير تعمُّدٍ ، وذلك لأنَّهم لا يعرفون صناعة هـٰذا الفنّ فيُخبرون بكُلّ ما سمعوه وفيه الكذبُ فيكونون كاذبين ، فإنَّ الكذبَ : الإخبارُ عن الشيء على خلاف ما هو ، سَهْواً كان الإخبارُ أو عَمْداً كما قَدَّمْناه) . « شرح مسلم » (١/ ١١١) .

عَنْ صَالِحٍ ٱلْمُرِّيِّ بِحَدِيثٍ ، فَقَالَ : كَذَبَ .

البصريُّ ، ثقة ، من السابعة مات سنة أربعٍ أو خمس وستين ومائة ، (**عن صالحٍ المُرِّيِّ بحديثٍ فقال**) هَمَّامُ بنُ يحيى : (**كَذَبَ**) صالحٌ في رواية هٰذا الحديث عن ثابتٍ ، فجَرَحَه كلٌّ منهما بإثباتِ كذبه وإقراره ، وهٰذا السَّنَدُ من ثلاثياته ، ورجالُه كُلُّهم بصريون إلا الحُلْواني فمكي .

تتمة في ترجمة صالح المُرِّي :

قال الحافظ ابن حجر : (هو صالح بن بَشِير بن وادع بن أُبَيِّ بن أبي الأقعس ، أبو بِشْر البصري ، القاصّ المعروف بالمُرِّيّ .

روى عن الحَسَن وابن سِيرين وقتادة وهشام بن حَسَّان وسعيد الجُرَيْري وأبي عمران الجَوْني وغيرهم ، ويروي عنه (ت) وسَيَّار بن حاتم وأبو إبراهيم التَّرْجُماني وأبو النَّضْر ويونس بن محمد والهيثم بن الربيع ومسلم بن إبراهيم وعفّان بن مسلم وعبد الواحد بن غياث وعُبَيْد الله العَيْشي ويحيى بن يحيى النَّيْسابوري وطالوت بن عَبَّاد وغيرهم .

قال عَبَّاسٌ عن ابن مَعِين : ليس به بأس ، وقال المُفَضَّل الغَلاَبِيُّ وغيرُه عن ابن مَعِين : ضعيف ، وقال محمد بن إسحاق الصَّغَاني وغيرُه عن ابن مَعِين : ليس بشيء ، وقال جعفر الطيالسي عن يحيى : كان قاصّاً وكان كُلُّ حديثٍ يُحَدِّثُ به عن ثابتٍ باطلاً ، وقال عبد الله بن علي بن المَدِيني : ضَعَّفَه أبي جِدّاً ، وقال محمد بن عثمان بن أبي شَيْبة عن عليّ : ليس بشيء ، ضعيفٌ ضعيف ، وقال عَمْرو بن علي : ضعيف الحديث ، يُحَدِّثُ بأحاديث مناكير عن قوم ثقات. . . وكان رجلاً صالحاً ، وكان يَهِمُ في الحديث .

وقال الجُوزجاني : كان قاصّاً واهي الحديث ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال الآجُرِّي : قلتُ لأبي داود : يُكتب حديثه؟ فقال : لا ، وقال النَّسائي : ضعيف الحديث له أحاديث مناكير ، وقال مَرَّةً : متروك الحديث ، وقال صالح بن محمد : كان يَقُصُّ ، وليس هو شيئاً في الحديث ، يروي أحاديث مناكير عن ثابت وعن ٱلجُرَيْرِيّ وعن سُلَيْمان التَّيْمي أحاديثَ لا تُعرف .

. . . .

وقال ابنُ عَدِيّ : صالح المُرِّي من أهل البصرة ، وهو رجل قاصّ حَسَن الصوت ، وعامَّةُ أحاديثِهِ مُنكرات يُنكِرُها الأئمّةُ عليه ، وليس هو بصاحب حديث ، وإنما أُتي من قِلَّةِ معرفته بالأسانيد والمتون ، وعندي أنه مع هـٰذا لا يَتَعَمَّدُ الكَذِبَ ، بل يغلط شيئاً .

وقال ابنُ حِبّان : أقْدَمَه المهديُّ إلى بغداد ، وقال عفان : كان شديد الخوف من الله كثير البكاء ، وقال الثوري لما سمع كلامه : هـٰذا نذير قوم .

قال خليفة : مات سنة « ١٧٢ » ، وقال البخاري : مات سنة ستّ وسبعين ومائة .

قلتُ : قال ابنُ حِبَّان في « الضعفاء » : صالح بن بَشِير المُرِّي كان من عُبَّاد أهل البصرة وقرائهم ، وهو الذي يُقال له : صالح بن بَشِير المُرِّي الناجي ، وكان مِنْ أحزن أهل البصرة صوتاً وأرقّهم قراءة ، غَلَبَ عليه الخيرُ والصلاحُ حتى غَفَلَ عن الإتقان في الحفظ ، وكان يروي الشيء الذي سمعه من ثابت والحسن ونحو هـٰؤلاء على التوهُّم فيجعله عن أنس ، فظهر في روايته الموضوعاتُ التي يرويها عن الأثبات فاستحقّ الترك عند الاحتجاج ، كان يحيى بن مَعِين شديد الحمل عليه ، مات سنة « ١٧٦ » ، وقيل : سنة « ١٧٢ » .

وقال أبو إسحاق الحربي : إذا أرسل .. فبالحَرِيّ أن يُصيب ، وإذا أسند .. فاحذروه ، وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالقَوِيّ عندهم ، وقال عفان : كُنّا عند ابن عُلَيَّة فذُكِرَ المُرِّي فقال رجلٌ : ليس بثقة ، فقال آخر : مه اغتبتَ الرجل ، فقال ابن عُلَيَّة : اسكتوا فإنما هـٰذا دِين ، وقال الدارقطني : ضعيف) اهـ من « تهذيب التهذيب » (٤/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣) .

وقال الحافظ الذهبي : (وقال إبراهيم بن الحجاج : حدثنا صالح المُرِّي عن ثابت ويَزيد الرقاشي وميمون بن سِيَاهٍ عن أنس مرفوعاً : « إنَّ ربّكم حيي كريم يستحيي أن يَمُدَّ أحَدُكم يديه إليه فيردّهما خائبتين » .

وقال داود بن منصور : عن صالح المُرّي ، حدثنا عَمْرو مولى آل الزبير عن سالم عن أبيه قال : كُنّا جلوساً مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « يَطْلُعُ عليكم من هـٰذا الباب رجلٌ من أهل الجنة » فإذا سَعْد .

وقال أبو النضر : حدثنا صالح المُرِّي عن ثابت عن أنس مرفوعاً : « إن عُمَّار بيوتِ الله هم أهل الله » .

وقال مسلم بن إبراهيم الفراهيدي : حدثنا صالح المُرِّي عن ثابت عن أنس مرفوعاً : « إنَّ الله مَنَّ عليَّ فيما مَنَّ بهِ أني أعطيتك فاتحة الكتاب ، وهي من كنوز عرشي ، ثم قَسَمْتُها بيني وبينك نصفَيْن » .

وقال عبد الواحد بن غياث : حدثنا صالح المُرِّي عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة ، واعلموا أن الله لا يستجيبُ دعاءً مِنْ قَلْبٍ لاَهٍ » .

وقال أبو إبراهيم التَّرْجُماني : حدثنا صالح المُرِّي عن هشام عن ابن سِيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : خَرَج علينا رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم ونحن نتنازع في القَدَرِ . فغَضِب) اهـ من « الميزان » (٢/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠) .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالى لِمَا مَرَّ من كشف معايب الرواة بأثَرِ شُعْبة بن الحَجَّاج في الحَسَن بن عُمارة فقال :

[٧٤] (وحَدَّثَنا محمودُ بنُ غَيْلاَنَ) العَدَوي مولاهم ، المَرْوَزي نزيل بغداد ، الإمام الحافظ .

روى عن ابن عُيَيْنة والفَضْل بن موسى وأبي معاوية وغيرهم ، ويروى عنه (خ م ت س ق) وأبو حاتم وأبو زرعة والذُّهْلي وغيرهم ، وَثَّقَه النسائيُّ وجماعةٌ .

وقال في « التقريب » : ثقة ، من العاشرة ، مات سنة تسع وثلاثين ومائتين ، وقيل : بعد ذلك .

قال محمودٌ : (حَدَّثَنا أبو داودَ) سُلَيْمانُ بنُ داود بن الجارود الطيالسي البصري ، أحدُ الأئمة الأعلام الحُفَّاظ .

روى عن ابن عَوْن وهشام بن أبي عبد الله وعَبَّاد بن منصور وغيرهم ، ويروي عنه (م عم) وجَرِير بن عبد الحميد ـ شيخُه ـ وأحمدُ وابن المَدِيني وغيرُهم ، من التاسعةِ ، مات سنة أربعٍ ومائتين .

قَالَ : قَالَ لِي شُعْبَةُ : ٱئْتِ جَرِيرَ بْنَ حَازِمٍ فَقُلْ لَهُ : لَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَرْوِيَ عَنِ ٱلْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ ؛ فَإِنَّهُ يَكْذِبُ ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قُلْتُ لِشُعْبَةَ : وَكَيْفَ ذَاكَ؟ فَقَالَ : حَدَّثَنَا عَنِ ٱلْحَكَمِ بِأَشْيَاءَ لَمْ أَجِدْ لَهَا أَصْلاً ، قَالَ : قُلْتُ لَهُ : بِأَيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ : قُلْتُ لِلْحَكَمِ : أَصَلَّى ٱلنَّبِيُّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ قَتْلَىٰ أُحُدٍ؟ . . . . .

(قال) أبو داود : (قال لي شُعْبَةُ) بنُ الحَجَّاج العتكيُّ البصريُّ ، من السابعة ، مات سنة ستين ومائة : (إِيْتِ) أصله إِئْتِ بهمزتين أُولاهما مكسورة والثانية ساكنة ، فقُلبت الثانيةُ ياءً لكَسْرِ ما قبلها ؛ لأنه أمرٌ من أتى يأتي بمعنى (جاء) .

أي : جِئْ يا أبا داود (جريرَ بنَ حازمٍ) واذْهَبْ إليه ، وهو جَرِيرُ بنُ حازم بن زَيْد الأزدي البصري ، من السادسة ، مات سنةَ سبعين ومائة (فقُلْ) يا أبا داود (له) أي : لجرير بن حازم : (لا يَحِلُّ لك) ولا يجوزُ (أَنْ تَرْوِيَ) الحديثَ وتنقلَه (عن الحَسَنِ بنِ عُمَارَةَ) بضم العين ؛ (فإنّه) أي : فإنَّ الحَسَنَ بنَ عُمارة (يَكْذِبُ) في الحديث ويَضَعُه من عند نفسه ، فإنه كَذَّابٌ وَضَّاعٌ ، وهـٰذا السَّنَدُ من ثلاثياته : اثنان منهم بصريان وواحدٌ مَرْوَزِيٌّ .

(قال أبو داود) الطيالسيُّ : (قلتُ لشُعْبَةَ) بن الحَجَّاجِ : (وكيف ذاك) الكذب الواقع من الحَسَن بن عُمارة؟ أي : فكيف تعرفُ يا شعبة كَذِبَه وما علامتُه؟

(فقال) شُعْبَةُ : (حَدَّثَنا) الحَسَنُ بنُ عُمارة (عن الحَكَمِ) بن عُتَيْبَة ـ بالمثناة من فوق ثم الموحدة مصغَّراً ـ الكنديِّ مولاهم ، أبي محمد أو أبي عبد الله الكوفي ، أحدِ الأئمة ، ثقةٌ ثَبْتٌ فقيهٌ إلاّ أنه ربما دَلَّسَ ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة ومائة أو بعدها ، وله نيف وستون سنة .

(بأشياء) كثيرةٍ من الأخبارِ (لم أَجِدْ) أنا ولم أَرَ (لها) أي : لتلك الأشياء (أصلاً) أي : مأخذاً ولا سَنَداً .

(قال) أبو داود : (قلتُ له) أي : لشعبة : (بأيِّ شيءٍ) من الأَمارات تعرف أنها لا أَصْلَ لها؟ (قال) شُعْبَةُ : (قلتُ للحَكَمِ) بن عُتَيْبة : (أَصَلَّى النبيُّ صلى الله عليه وسلم) صلاتَه على الجنازة (على قَتْلَى) يوم (أُحُدٍ) وشُهَدَائِه؟

فَقَالَ : لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ ٱلْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ : عَنِ ٱلْحَكَمِ ، عَنْ مِقْسَمٍ ، عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ : إِنَّ ٱلنَّبِيَّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّىٰ عَلَيْهِمْ وَدَفَنَهُمْ ، قُلْتُ لِلْحَكَمِ : مَا تَقُولُ فِي أَوْلَادِ ٱلزِّنَا؟ قَالَ : يُصَلَّىٰ عَلَيْهِمْ ، فَقُلْتُ مِنْ حَدِيثِ مَنْ يُرْوَىٰ؟ قَالَ : يُرْوَىٰ عَنِ ٱلْحَسَنِ ٱلْبَصْرِيِّ ، . . . .

(فقال) لي الحَكَم بنُ عُتَيْبة : (لم يُصَلِّ) النبيُّ صلى الله عليه وسلم صلاتَه على الجنازة (عليهم) أي : على قَتْلَى أُحُدٍ وشُهدائِه ، (فقال) لي (الحَسَنُ بنُ عُمَارَةَ) ـ بضم العين ـ راوياً (عن الحَكَم) بن عُتَيْبة ، حالة كون الحكم راوياً (عن مِقْسَم) ، قال في « التقريب » : بكسر الميم وفتح السين ، ابن بُجْرة بضم الموحدة وسكون الجيم ، ويقال نَجْدَة بفتح النون وسكون الجيم وفتح الدال ، أبي القاسم مولى عبد الله بن الحارث ، وقيل : مولى ابن عباس للزُومِه له ، صدوق من الرابعة وكان يُرسل ، مات سنة إحدى ومائة ، يروي عنه (خ عم) .

حالة كون مِقْسَمٍ يروي (عن ابنِ عَبَّاسٍ) رضي الله تعالى عنهما : (إِنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى) صلاته على الجنازة (عليهم) أي : على قتلى أُحُد (ودَفَنَهم) بيده الشريفة .

(قلتُ للحَكَم) : معطوفٌ بعاطفٍ مُقَدَّرٍ على قوله : (قلتُ للحَكم) ، وفي بعض النُّسَخ : (فقُلْتُ) .

أي : قال شعبةُ : وقلت أيضاً للحَكَم بن عُتَيْبَة : (ما تقولُ) أيْ : أيَّ حُكْمٍ تقولُ يا حَكَمُ (في أولادِ الزِّنا؟) أي : في أولادٍ ولدوا من وطء الزنا إذا ماتوا . . هل يُصَلَّى عليهم صلاة الجنازة أم لا؟

(قال) الحَكَمُ : (يُصَلَّى عليهم) أي : على أولاد الزِّنا صلاة الجنازة .

قال شعبةُ : (فقلتُ) للحَكمِ : (مِنْ حديثِ مَنْ يُرْوَى) الصلاة عليهم ؛ أي : بحديثِ مَنْ ثَبَتَت الصلاة عليهم؟

(قال) الحكَمُ : (يُرْوَى) حديثُ الصلاةِ عليهم (عن الحَسَن) بن أبي الحسن يَسَار (البصريِّ) الأنصاري مولاهم ، أبي سعيد أحد أئمة الهدى والسُّنَّة .

فَقَالَ ٱلْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ : حَدَّثَنَا ٱلْحَكَمُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ ٱلْجَزَّارِ ، عَنْ عَلِيٍّ . . . .

(فقال الحَسَنُ بنُ عُمَارَةَ : حَدَّثَنا) حديثَ الصلاةِ على أولاد الزِّنا (الحَكَمُ) بنُ عُتَيْبَةَ (عن يحيى بنِ الجَزَّارِ) بالجيم والزاي وبالراء آخره ، قال صاحب « المطالع » : (ليس في « الصحيحين » ولا في « الموطإ » غيره ، ومَنْ سواه « خَزَّاز » بخاء وزايين ، أو « خراز » بخاء وراء وزاي)[1] .

قال شعبةُ : فسألتُ الحَكَمَ عنه فقال : ما سمعتُ منه شيئاً .

ويحيى بن الجَزَّار ـ بفتح الجيم ثم الزاي المشددة آخره راء مهملة ـ العُرَني ـ بضم المهملة وفتح الراء ثم نون ـ الكوفي ، مولى بَجِيلة ، قيل : اسم أبيه زَبّان بزاي وموحدة[2] .

روى عن عليّ وأُبَيّ بن كعب وابن عباس والحُسَيْن بن عليّ وعائشة وأُمّ سلمة وغيرهم ، ويروي عنه (م عم) والحَكَم بن عُتَيْبة وحبيب بن أبي ثابت وغيرهم ، وَثَّقَه أبو حاتم والنسائيُّ .

وقال في « التقريب » : صدوق رُمِيَ بالغُلُوِّ في التشيُّع ، من الثالثة .

(عن عَلِيٍّ) بن أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي ، أبي الحسن ، ابنِ عَمِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وخَتَنِهِ على بنته ، من السابقين الأولين ، وهو أولُ مَنْ أسلم من الصبيان ، وأحدُ العَشَرة المبشرة بالجنة ، شَهِدَ بدراً والمشاهدَ كُلَّها ، أمير المؤمنين ، يُكنى أبا تراب ، له خمسمائة حديث وستة وثمانون حديثاً .

يروي عنه (ع) وأولاده الحَسَن والحُسين ومحمد وفاطمة وعُمر وابنُ عُمر والأحنف وأمم ، مات في رمضان شهيداً ليلة الجمعة لإحدى عشرة بقيت أو خلت منه

---

(١) انظر « شرح صحيح مسلم » (١/ ١١٢) ، و« مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٣٤) ، و« صيانة صحيح مسلم » (ص١٢٧) .

(٢) وقال بعضهم : (زَبّان) لقب يحيى بن الجَزَّار ، قال أبو علي الجَيَّاني : (روينا عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه قال : كان ابن سيرين يُسمّي يحيى بن الجَزَّار زَبّاناً) . « تقييد المهمل » (٣/ ١١٠٥) و(١/ ٢٦٣) .

. . . .

سنة أربعين ، وله ثلاثٌ وستون سنة على الأرجح ، ومناقبه كثيرة مشهورة .

قال النوويُّ : (معنىٰ هـٰذا الكلام : أنَّ الحَسَنَ بنَ عُمارة كَذَبَ فرَوى هـٰذا الحديث عن الحَكَم عن يحيى عن عليّ ، وإنما هو عن الحَسَنِ البصريِّ من قوله ، وقد قَدَّمْنا أنَّ مِثْلَ هـٰذا وإنْ كان يحتمل كونه جاء عن الحَسَن وعن عليّ ، لـٰكن الحُفَّاظ يَعْرِفُون كَذِبَ الكَذَّابين بقرائن ، وقد يَعْرِفُون ذلك بدلائلَ قطعيةٍ يَعْرِفُها أهلُ هـٰذا الفنّ ، فقولُهم مقبولٌ في كُلِّ هـٰذا) اهـ[1]

فصل في ترجمة الحَسَن بن عُمارة :

هو الحَسَن بن عمارة بن المُضَرِّب ـ بضم الميم وفتح الضاد المعجمة وكسر الراء المشددة وبموحدة آخره ـ البَجَلي مولاهم ، الكوفي أبو محمد ، كان على قضاء بغداد في خلافة أبي جعفر المنصور .

روى عن بُرَيْد بن أبي مريم وحبيب بن أبي ثابت وشبيب بن غَرْقَدة والحَكَم بن عُتَيْبة وابن أبي مُلَيْكة والزُّهري وأبي إسحاق السَّبيعي وفراس بن يحيى الهَمْداني والمنهال بن عَمْرو ومحمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة وعَمْرو بن مُرَّة والأعمش وغيرهم ، ويروي عنه (ت ق) والسُّفْيانان وعبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمَّاني وعيسى بن يونس وأبو بَحْر البَكْراوي وأبو معاوية وعبد الرزّاق وخلاّد بن يحيى ومحمد بن إسحاق بن يَسَار ـ وهو أكبرُ منه ـ وجماعة .

قال النَّضْر بن شُمَيْل عن شعبة : أفادني الحَسَنُ بنُ عُمارة سبعين حديثاً عن الحكم فلم يكن لها أصل ، وقال ابن عُيَيْنة : كان له فَضْلٌ ، وغيرُه أحفظُ منه .

وقال أبو بكر المَرُّوذي عن أحمد : متروك الحديث ، وقاله أبو طالب عنه وزاد : قلتُ له : كان له هَوىً؟ قال : لا ، ولـٰكن كان مُنْكَرَ الحديث ، وأحاديثُه موضوعةٌ ، لا يُكتب حديثه ، وقال مَرَّةً : ليس بشيء .

وقال ابنُ مَعِين : لا يُكتب حديثه ، وقال مَرَّةً : ضعيفٌ ، ليس حديثه بشيء ، وقال عبد الله بن علي بن المَدِيني عن أبيه : ما أحتاجُ إلى شعبة فيه ، أَمْرُه أَبْيَنُ من

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١١٢) .

. . . .

ذلك ، قيل له : كان يَغْلَط ، فقال : أي شيء كان يغلط؟ كان يَضَعُ .

وقال أبو حاتم ومسلم والنسائي والدارقطني : متروك الحديث ، وقال النسائي أيضاً : ليس بثقةٍ ، ولا يُكتب حديثه ، وقال السَّاجِيُّ : ضعيفُ الحديث متروكٌ ، أَجْمَعَ أهلُ الحديث على تَرْكِ حديثه ، وقال الجُوزجاني : ساقط ، وقال جَزَرَة : لا يُكتب حديثه ، وقال عَمْرو بن علي : رجل صالح صدوق ، كثير الوهم والخطإ ، متروك الحديث ، وقال ابن المبارك عن ابن عُيَيْنة : كنتُ إذا سمعتُ الحَسَنَ بنَ عُمارة يُحَدِّثُ عن الزُّهْري . . جعلتُ أصبعي في أذني . اهـ من « تهذيب التهذيب » (٢/ ٣٠٤ـ٣٠٧) .

وفي « الميزان » (١/ ٥١٣ـ٥١٥) : (الحَسَن بن عُمارة الكوفي الفقيه مولى بجيلة ، روى عن ابن أبي مُلَيْكة وعَمْرو بن مُرَّة وخلق ، ويروي عنه « ت ق » والسُّفْيانان ويحيى القطان وشَبَابَة وغيرهم .

قال سليمان بن أبي شيخ : حدثني صِلَةُ بنُ سليمان قال : جاء رجل إلى الحَسَن بن عُمارة فقال : إنَّ لي على مِسْعَر بن كدَام سبعمائة درهم من ثَمَن دقيق وغير ذلك ، وقد مَطَلَني ويقول : ليس عندي اليوم ، فدفعها إليه ابن عُمارة وقال له : أَعْطِ مِسْعَراً كُلَّ ما أرادَ ثم تعال .

قال سُليمان : وكان رجل غريب يكتب الحديث عنه ، فلمَّا وَدَّعَ الحَسَنَ بنَ عُمارة . . وصَلَهَ بخمسمائة درهم .

وقال بكار بن أسود : حدثنا إسماعيل بن أبان قال : بلغ الحسن بن عمارة أنَّ الأعمش يَقَعُ فيه ، فبعث إليه بكسوة ، فلما كان بعد ذلك . . مَدَحَه الأعمش ، وروى حديثاً في : « إنَّ القلوب جُبِلَتْ على حُبِّ مَنْ أَحْسَنَ إليها . . . » .

وقال شعبةُ : روى الحَسَنُ بنُ عُمارة أحاديثَ عن الحكم ، فسألنا الحكمَ عنها فقال الحكمُ : ما سمعتُ منها شيئاً ، وروى أبو داود عن شعبة قال : يكذب .

وقال النَّضْر بن شُمَيْل : قال الحسن بن عمارة : إنَّ الناسَ كُلَّهم في حِلٍّ ما خلا شعبة .

. . . .

وقال أبو داود الطيالسي : قال شعبة : ألا تعجبون من جرير بن حازم هٰذا المجنون ، ومن حماد بن زيد أتياني يسألاني أنْ أكفَّ عن ذكر الحَسَن بن عُمارة ، لا واللهِ لا أكُفّ .

وقال العُقَيْلي : حدثني عبد الله بن محمد بن صالح السمرقندي ، حدثني يحيى بن حكيم المقوم قال : قلت لأبي داود الطيالسي : إن محمد بن الحسن صاحب الرأي حدثنا عن الحَسَن بن عُمارة عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن عليّ قال : رأيتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قرن فطاف طوافين وسعى سعيين ، فقال أبو داود وجمع يده إلى نحره : من هٰذا كان شعبة يشق بطنه من الحَسَن بن عُمارة .

قال عليّ بن الحسن بن شَقِيق : قلتُ لابن المبارك : لِمَ تَرَكْتَ حديثَ الحَسَن بن عُمارة؟ قال : جَرَحَه عندي سفيانُ الثَّوْرِيُّ وشعبةُ .

وقال الدُّولابي أبو بشر : حدثني أبو صالح بن رواد بن الجراح العسقلاني ، حدثنا أبي وسألتهُ عن قصة شعبة والحَسَن بن عُمارة فقال : كان ابنُ عُمارة موسراً ، وكان الحَكَم بن عُتَيْبة مُقلاً ، فضَمَّه إلى نفسه ، فكان الحكم يُحَدِّثُه ولا يمنعه ، فحدثه بقريب عشرة آلاف قضية عن شريح وغيره ، وسمع شعبة من الحكم شيئاً يسيراً ، فلما توفي الحكم . . قال شعبة للحسن : مِنْ رَأيكَ أن تُحدِّث عن الحكم بكل ما سمعتَهُ؟ قال : نعم ، ما أَكْتُم شيئاً ، قال : فقال شعبة : مَنْ أراد أن ينظر إلى أَكْذب الناس . . فلينظر إلى الحَسَن بن عُمارة ، فقَبِل الناسُ منه وتركوا الحَسَنَ بنَ عُمارة .

قال ابن أبي رواد : ودخلتُ أنا وشعبةُ على الحسن نعودُه في مرضه ، فدار شعبةُ فقعد وَراء الحسنِ من حيثُ أن لا يراه فقال : فجعَلَ الحسنُ يقول للناس كلهم : مَن قِبلي في حِلٍّ ما خلا شعبة . . ويومىء إليه .

وقال أحمدُ بن حنبل : كان وَكِيع إذا أتَى على حديث الحَسَن بن عُمارة قال : أَجْرِ عليه ، يعني : اضْربْ عليه .

مات سنة ثلاث وخمسين ومائة ، وكان من كبار الفقهاء في زمانه ولي قضاءَ بغداد) .

[٧٥] وَحَدَّثَنَا ٱلْحَسَنُ ٱلْحُلْوَانِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ وَذَكَرَ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ فَقَالَ : حَلَفْتُ أَلاَّ أَرْوِيَ عَنْهُ شَيْئاً ، وَلاَ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَحْدُوجٍ ، وَقَالَ : لَقِيتُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثٍ ، فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ بَكْرٍ ٱلْمُزَنِيِّ ، . . . . . .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالى بأثَرِ يَزِيد بن هارون فقال :

[٧٥] (وحَدَّثَنا الحَسَنُ) بنُ عليٍّ (الحُلْوَانِيُّ) أبو عليٍّ المكيُّ من الحادية عشرة .

(قال) الحَسَنُ : (سَمِعْتُ يَزِيدَ بنَ هارونَ) بن زاذان السُّلمي مولاهم ، أبا خالد الواسطيَّ ، أحد الأئمة الأعلام الحُفَّاظِ المشاهيرِ .

روى عن سُلَيْمان التَّيْمِي وحُمَيْد الطويل والجُريري وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وأحمدُ وإسحاقُ وابنُ مَعِين وخلق ، قال أحمد : كان حافظاً مُتقِناً ، وقال العِجْلي : ثقة ثَبْت ، وقال أبو حاتم : إمامٌ لا يُسأل عن مثله .

وقال في « التقريب » : ثقة مُتقِن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ستٍّ ومائتين .

(وذَكَرَ) يَزيدُ بنُ هارون (زيادَ بنَ ميمونٍ) الثقفيَّ الفاكهيَّ (فقال) يزيدُ : (حَلَفْتُ) بالله وأقسمتُ على (أنْ لا أرويَ) ولا أُحَدِّثَ (عنه) أي : عن زياد بن ميمون (شيئاً) من الأخبارِ لا قليلاً ولا كثيراً ؛ لأنه كَذَّابٌ وَضَّاعٌ ، (و) حَلَفْتُ أيضاً على أنْ (لا) أرويَ (عن خالدِ بنِ مَحْدُوجٍ) ـ بميم مفتوحة ثم حاء مهملة ساكنة ثم دال مضمومة مهملة ثم واو ثم جيم ـ أبي روح الواسطي ـ رأى أنسَ بنَ مالك رضي الله تعالى عنه ـ لأنه كَذَّابٌ أيضاً .

ثم بَيَّنَ يَزِيدُ بنُ هارون رحمه الله تعالى سبَبَ عدمِ روايته عن زياد بن ميمون (وقال) يزيدُ : وإنما حَلَفْتُ على تَرْكِ روايتي عنه ؛ لأني (لَقِيتُ) ورأيتُ يوماً (زيادَ بنَ ميمونٍ فسألتهُ) أي : فسألتُ زياداً (عن حديثٍ ، فحَدَّثني به عن بَكْرٍ) بفتح الباء الموحدة وإسكان الكاف ، ابن عبد الله (المُزَنِيِّ) التابعي الجليل الفقيه رحمه الله تعالى ، وهو بَكْر بن عبد الله بن عَمْرو بن هلال المُزَنِيّ أبو عبد الله البصريُّ ، أحدُ الأئمة الأعلام .

روى عن المغيرة وابن عبّاس وابن عُمر ، قال ابنُ المَديني : له نحو خمسين حديثاً ، ويروي عنه (ع) وقتادة وثابت وحُمَيْد وخلق .

ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ مُوَرِّقٍ ، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنِ ٱلْحَسَنِ ، وَكَانَ يَنْسُبُهُمَا إِلَى ٱلْكَذِبِ .

وقال في « التقريب » : ثقة ثبْتٌ جليل ، من الثالثة ، مات سنة ستٍّ أو ثمانٍ ومائة .

قال يَزيدُ بنُ هارون : (ثُمَّ عُدْتُ) ورَجَعْتُ (إليه) أي : إلى زياد بن ميمون (فحَدَّثَني) زيادٌ (به) أي : بذلك الحديث الذي حَدَّثَني أولاً عن بَكْر المزني مَرَّةً ثانيةً (عن مُوَرِّق) بضمّ الميم وفتح الواو وكسر الراء المشدّدة ، ابن المُشَمْرِجِ بضمّ الميم الأولى وفتح الشين المعجمة وسكون الميم وكسر الراء وبالجيم بوزن مُدَحْرِج ، العِجْلي أبي المُعْتَمِر البصري .

روى عن عُمر وسَلمان الفارسي وأبي ذَرٍّ وأبي الدرداء وابن عبّاس وابن عُمر وجماعة ، ويروي عنه (ع) وقتادة وعاصم الأحول وحُمَيْد الطويل ومجاهدٌ وخلق ، وَثَّقه النسائيُّ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ عابدٌ ، من كبار الثالثة ، مات بعد المائة وليس عندهم (مُوَرِّق) إلا هـٰذا .

(ثُمَّ عُدْتُ) وَرَجعْتُ (إليه) أي : زيادٍ ثالثةً (فحَدَّثَني به) أي : بذلك الحديثِ (عن الحَسَنِ) بنِ أبي الحَسَن يَسَار البصريِّ إمامِ الهُدى والسُّنَّة ، (وكان) يَزِيدُ بنُ هارون (يَنْسُبُهما) أي : يَنْسُبُ زيادَ بنَ ميمون وخالدَ بن مَحْدُوج (إلى الكَذِبِ) ويقول : إنهما كذّابان .

وقال النوويُّ : (وأمّا قولُه : « وكان يَنْسُبُهما إلى الكَذِبِ » . . فالقائلُ : هو الحُلْوَانِيُّ ، والنَّاسِبُ : هو يزيدُ بنُ هارون ، والمنسوبان : زيادُ بنُ ميمون وخالدُ بنُ مَحْدُوج .

وأمّا قولُه : « حَلَفْتُ أنْ لا أَرْوِيَ عنهما » . . ففعله نصيحة للمسلمين ، ومبالغة في التنفير عنهما ؛ لئلاّ يَغْتَرَّ أحدٌ بهما فيرويَ عنهما الكذب فيقَعَ في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وربما راج حديثهما فاحتجّ به .

وأمّا حُكْمُه بكذب زياد بن ميمون . . فلكَوْنِه حَدَّثَه بالحديثِ عن واحدٍ ثم عن آخرَ

. . . .

ثم عن آخر، فهو جارٍ على ما تقدَّمَ من انضمام القرائن والدلائل ، على الكذب) اهـ[1]

نبذة من ترجمة زياد بن ميمون :

هو زياد بن ميمون الثقفي الفاكهي ، روى عن أنس ، ويُقال له : زياد أبو عمار البصري ، وزياد بن أبي عمّار ، وزياد بن أبي حسّان ، يُدَلِّسُونه لئلاّ يُعرف في الحال .

قال الليث بن عبدة : سمعتُ ابنَ مَعِين يقول : زياد بن ميمون ليس يسوى[2] قليلاً ولا كثيراً ، وقال مَرَّةً : ليس بشيء ، وقال يَزِيد بن هارون : كان كذّاباً ، وقال البخاري : تركوه ، وقال أبو زُرْعة : واهي الحديث ، وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال أبو داود : أتيتُه فقال : أستغفرُ اللهَ ؛ وضَعْتُ هٰذه الأحاديث .

وقال بشر بن عمر الزهراني : سألتُ زيادَ بنَ ميمون أبا عَمَّارٍ عن حديثٍ لأنس فقال : احسبوني كنتُ يهودياً أو نصرانياً ، قد رَجَعْتُ عَمَّا كُنْتُ أُحَدِّثُ به عن أنس ، لم أسمع من أنس شيئاً .

ومن مناكيره عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « طلب العلم فريضة » .

وقال صبّاح بن سَهْل : ضعيف ، عن زياد بن ميمون ، عن أنس مرفوعاً : « ليس من امرأةٍ تَحْمِلُ حملاً . . إلاّ كان لها كأجر القائم الصائم المُخْبِتِ ، فإذا وَضَعَتْ . . كان لها بكُلِّ رضعةٍ عِتْقُ رقبة ، والرجلُ إذا جَامَعَ زوجتَه واغْتَسَلَ . . بَاهَى اللهُ به الملائكة» .

قال محمد بن الحارث صُدْرَة : حدثنا مُفَضَّل بن فَضَالة ، عن أبي عروة ، عن زيادٍ أبي عَمَّار ، عن أنسٍ مرفوعاً : « إنَّ الله ليس بتاركٍ أحداً يوم الجمعة من المسلمين إلاّ غَفَرَ له » .

قلتُ : قد أدركه يحيى بن يحيى التميمي . اهـ من « الميزان » (٢/ ٩٤ـ٩٥) .

تتمة في ترجمة خالد بن مَخْدُوج :

ويقال له : ابن مَقْدُوح ، روى عن أنس وغيره ، واسطيٌّ ، رماه يَزِيد بن هارون

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١١٣) .

(٢) يسوىٰ كـ (يرضى) ، وهي لغة قليلة كما في « ق » . وكذلك ورد في « الضعفاء » لابن عدي بلفظ (يسوىٰ) .

قَالَ ٱلْحُلْوَانِيُّ : سَمِعْتُ عَبْدَ ٱلصَّمَدِ وَذَكَرْتُ عِنْدَهُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ فَنَسَبَهُ إِلَى ٱلْكَذِبِ .

بالكذب ، وقال أبو حاتم : ليس بشيء ، ضعيف جداً ، وقال النسائي : متروك ، وقال ابن عدي : يُكنى أبا روح .

قال البخاري : كان يَزيد بن هارون يرميه بالكذب ، حَدَّثَ عنه أبو أسامة .

وقال أبو أسامة : حدثني خالد بن مَخْدُوج ، سمعتُ أنساً يقول : (إنَّ داود عليه السلام ظَنَّ أنَّ أحداً لم يَمْدَحْ خالقَه أفضلَ مِمَّا مدَحه ، وأنَّ ملكاً نزل وهو قاعدٌ في المحراب . . .) الحديث .

قال عبد الصمد بن عبد الوارث : حدثنا خالد بن مَخْدُوج ، سمعتُ أنساً يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « التمسوها آخر ليلة » .

وقال بِشْر بن محمد السُّكَّرِيُّ أحدُ الواهِين : عن خالد ، عن أنس قال : (سُحِرَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم ، فأتاه جبرائيل بخاتم فلبسه في يمينه ، وقال : لا تَخَفْ شيئاً ما دامَ في يمينِك) اهـ من « الميزان » (١/ ٦٤٢) .

ثُمَّ ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعةَ في جَرْح زياد بن ميمون فقال :

(**قال**) الحَسَنُ بنُ عليّ أبو علي (**الحُلْوَانِيُّ**) المكيُّ : (**سَمِعْتُ**) أنا (**عبدَ الصمدِ**) ابنَ عبد الوارث بن سعيد العَنْبري مولاهم ، أبا سَهْل البصري الحافظ ، روى عن هشام الدَّسْتوائي وشُعْبة وغيرِهما ، ويروي عنه (ع) وابنُه عبدُ الوارث وأحمدُ وإسحاقُ وابنُ معِين .

قال في « التقريب » : صدوقٌ ثَبْتٌ في شُعْبة ، من التاسعة ، مات سنة سبعٍ ومائتين ، وليس في مسلم من اسمه (عبد الصمد) إلاّ هٰذا الصَّدُوق .

ومفعولُ (سمعتُ) الثاني أو الجملة الواقعة حالاً من المفعول الأول محذوف تقديره : سمعتُ عبد الصمد يَذُمُّ زيادَ بنَ ميمون .

وجملةُ قوله : (**و**) قد (**ذَكَرْتُ**) أنا (**عندَه**) أي : عندَ عبدِ الصمد (**زيادَ بنَ ميمونٍ**) أبا عَمَّار البصريَّ (**فنَسَبَه**) أي : فنَسَبَ عبدُ الصمدِ زياداً (**إلى الكَذِبِ**) فقال : إنَّ زيادَ بنَ ميمون كَذَّابٌ في الحديث متروك . . حالٌ من فاعل (**سَمِعْتُ**) .

[٧٦] وَحَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي دَاوُدَ ٱلطَّيَالِسِيِّ : قَدْ أَكْثَرْتَ عَنْ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ ، فَمَا لَكَ لَمْ تَسْمَعْ مِنْهُ حَدِيثَ ٱلْعَطَّارَةِ . . . .

وغَرَضُ المؤلِّفِ بسَوْقِ هـٰذا السَّنَدِ بيانُ : متابعة عبد الصمد ليَزِيد بن هارون في جَرْح زياد بن ميمون .

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى الشَّاهدَ أيضاً في جَرْح زياد بن ميمون فقال :

[٧٦] (وحَدَّثنا محمودُ بنُ غَيْلانَ) العَدَوي المَرْوزي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة (٢٣٩) ، أو بعدها .

(قال) محمودٌ : (قلتُ) أنا (لأبي داودَ) سليمانَ بنِ داودَ (الطيالسيِّ) البصريِّ أَحَدِ الأئمة الحُفَّاظ ، من التاسعة ، مات سنة (٢٠٤) : (قد أكْثَرْتَ) أنتَ يا أبا داود الروايةَ (عن عَبَّادِ بنِ منصورٍ) الناجيِّ أبي سلمة البصريّ قاضي البصرة ، وكان قدرياً مُدلّساً ، يروي مناكير كما سيأتي في ترجمته إن شاء الله تعالى .

(فما لَكَ) يا أبا داود تروي عنه مع أنهم ضَعَّفُوه أ(لَمْ تَسْمَعْ) يا أبا داود (منه) أي : من عَبَّادِ بنِ منصورٍ ؛ أي : فهل سمعتَ منه (حديثَ) المرأة (العَطَّارَةِ) أي : التي تبيعُ العِطْرَ بالمدينة المنورة التي يُقال لها : الحَوْلاء بنت تُوَيْت[١] .

قال القاضي عِياضٌ رحمه الله تعالى : (هو حديثٌ رواه زيادُ بنُ ميمون هـٰذا عن أنسٍ : أنَّ امرأةً يُقال لها : الحولاء ، عطَّارة كانت بالمدينة ، فدخَلَتْ على عائشة رضي الله عنها وذَكَرَتْ خبرَها مع زوجها وأنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم ذكر لها في فضل الزوج ، وهو حديثٌ طويلٌ غير صحيح ، ذَكَره ابنُ وَضَّاح بكماله ، ويُقال : إنَّ هـٰذه العَطَّارة هي الحَوْلاءُ بنتُ تُوَيْت) اهـ[٢]

---

(١) انظر « تقييد المهمل » (١/ ١٤٣) .

(٢) « إكمال المعلم » (١/ ١٥١) ، قلتُ : وحديث العطّارة الذي أشاروا إليه لفظُه : (كانت امرأة عطّارة يُقال لها : الحَوْلاء ، فجاءَتْ إلى عائشة فقالت : يا أُمّ المؤمنين ؛ نفسي لك الفداء ، إني أُزيّن نفسي لزوجي كُلَّ ليلة حتى كأني العروس أُزفّ إليه . . .) الحديث بطوله ، وفيه فضل الولادة والرضاع والفطام والمراودة والمعانقة والقُبْلة والمجامعة وغير ذلك .

أخرجه ابنُ الجوزي في « الموضوعات » (٢/ ٢٧٠) ونقل عن الدارقطني قوله : هـٰذا =

ٱلَّذِي رَوَىٰ لَنَا ٱلنَّضرُ بْنُ شُمَيْلٍ؟! قَالَ لِيَ : ٱسْكُتْ فَأَنَا لَقِيتُ ....

أي : أَلَمْ تَسْمَعْ يا أبا داود مِن عَبَّاد بن منصور حديثَ العَطَّارة (الذي رَوَى) أي : رواه (لنا النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ؟) بالتصغير ، المازنيُّ أبو الحسن البصري النحوي نزيلُ مَرْوَ وشيخُها ، وهو صاحبُ سيبويه وتلميذُ الخليل .

روى عن حُمَيْد الطويل وبَهْز بن حكيم وابن عَوْن وشُعْبة وغيرهم ، ويروي عنه (ع) ويحيى بن يحيى النيسابوري وإسحاق بن راهويه ويحيى بن مَعِين وغيرُهم ، وَثَّقَه النسائيُّ وأبو حاتم وابنُ مَعِين .

وقال في « التقريب » : ثقة ثَبْت ، من كبار التاسعة ، مات سنة أربعٍ ومائتين وله اثنتان وثمانون سنة .

وغَرَضُه بسَوْق هٰذا السَّنَدِ : الاستشهادُ بأَبي داود ليَزِيد بن هارون في جَرْح زياد بن ميمون .

أي : ألم تَسْمَعْ حديثَ العطارة الذي رواه لنا النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ عن عَبَّاد بن منصور عن زياد بن ميمون عن أنس رضي الله عنه[1]؟

قال محمود بن غَيْلان : (قال لي) أبو داود : (اسْكُتْ) يا محمودُ واكْفُفْ عمَّا سألتَني ؛ (فأنا) أُخبرك خبراً عجيباً يُبيِّنُ لك حالَ زياد بن ميمون ، فإني (لَقِيتُ)

= حديث باطل ، وعنه الحافظُ السُّيوطيُّ في « اللآلىء المصنوعة » (٢/ ١٦٩) ، وأورده الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » (٢/ ٤٩٨) .

وأخرجه الحافظُ الطبرانيُّ في « المعجم الأوسط » (٦/ ١٨٠ـ١٨١) حديث رقم (٥٣٧٣) من طريق القاسم بن الحكم العُرَني ، عن جَرِير بن أيوب البَجَلي ، عن حَمَّاد بن أبي سُلَيْمان ، عن زياد الثقفي ، عن أنس قال : (كانت امرأةٌ بالمدينة عطارة. . .) فذكر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل نكاحِ الرجل أهله .

وقال : لم يَرْوِ هٰذا الحديث عن حَمَّاد بن أبي سُليمان إلا جَرِيرُ بنُ أيوب .

قال الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٤/ ٣٩٢) (باب ما جاء في الجماع) : (رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه جَرِير بن أيوب البجلي ، وهو ضعيف) .

(١) انظر « الحلّ المفهم » (١/ ١٩ـ٢٠) .

زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ وَعَبْدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ بْنُ مَهْدِيٍّ فَسَأَلْنَاهُ فَقُلْنَا لَهُ : هَـٰذِهِ ٱلْأَحَادِيثُ ٱلَّتِي تَرْوِيهَا عَنْ أَنَسٍ؟ فَقَالَ : أَرَأَيْتُمَا رَجُلاً يُذْنِبُ فَيَتُوبُ ، أَلَيْسَ يَتُوبُ ٱللهُ عَلَيْهِ؟ قَالَ : قُلْنَا : نَعَمْ ، ....

ورأيتُ (زيادَ بنَ ميمونٍ) أنا (وعبدُ الرحمنِ بنُ مَهْدِيٍّ) بالرفع معطوف على ضمير الفاعل في قوله : (لَقِيتُ) ، ولم يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل استغناءً عنه بوجود الفاصل[1] وهو المفعول به أعني (زيادَ بنَ ميمونٍ) كما قال في « الخلاصة »[2] :

وإنْ علـىٰ ضميـرِ رفـعٍ مُتَّصِـلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بالضميرِ المُنْفَصِلْ
أو فـاصـلٍ مَـا ، وبـلا فَصْـلٍ يَـرِدْ فـي النَّظْـمِ فـاشيـاً وضَعْفَـه اعْتَقِـدْ

أي : لَقِيتُ أنا وعبدُ الرحمنِ بنُ مَهْدِيٍّ زيادَ بنَ ميمونٍ (فسَأَلْناه) عن أحاديثِه التي رواها عن أنس بن مالك رضي الله عنه هل هي صحيحة أم لا؟ أي : فسألتُ أنا وعبدُ الرحمنِ زيادَ بنَ ميمونٍ عن أحاديثه (فقُلْنا) أي : فقلتُ أنا وعبد الرحمن (له) أي : لزياد بن ميمون : (هـٰذه الأحاديثُ التي تَرْوِيها) وتُحَدِّثُها (عن أنسٍ) بن مالك هل هي صحيحةٌ أم لا؟ (فقال) لنا زيادُ بنُ ميمون : (أرأيتُما) أي : أخبراني أنتما يا أبا داود ويا عبد الرحمن (رجلاً) أي : عن حال رجلٍ (يُذْنِبُ) ويعصي اللهَ سبحانه بالأكاذيب الباطلة (فيتوبُ) أي : فيرجعُ عن ذَنْبه ويتوبُ إليه ، فـ(رجلاً) : مفعولٌ أولُ لـ(رأيتُما) ، و(يُذْنِبُ) صفةٌ لـ(رجلاً) ، (فيتوبُ) معطوفٌ على (يُذْنِبُ) .

وجملةُ قوله : (أليس) الشأن (يتوبُ اللهُ) سبحانه وتعالى ويرجع (عليه؟) بالمغفرة. . جملةٌ استفهاميةٌ في محلّ النصب مفعولٌ ثانٍ لـ(رأيتُما) عُلِّقَ عنها بالاستفهام، والمعنى : أخبراني أنتما رجلاً مُذنباً تائباً إلى الله تعالى ، أَلَمْ يكن اللهُ تائباً عليه؟

(قال) أبو داود : (قُلْنا) أي : قلتُ أنا وعبد الرحمن بن مهدي لزياد بن ميمون : (نَعَمْ) حرفُ تصديقٍ في الإثبات ، ولـٰكنها قائمةٌ هنا مقام بَلَى التي تقعُ جواباً

---

(١) انظر « صيانة صحيح مسلم » (ص١٢٧) ، « شرح صحيح مسلم » (١/ ١١٣) .
(٢) « ألفية ابن مالك » (ص٤٧) (عطف النسق) .

قَالَ : مَا سَمِعْتُ مِنْ أَنَسٍ مِنْ ذَا قَلِيلاً وَلاَ كَثِيراً ، إِنْ كَانَ لاَ يَعْلَمُ ٱلنَّاسُ فَأَنْتُمَا لاَ تَعْلَمَانِ أَنِّي لَمْ أَلْقَ أَنَساً .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : فَبَلَغَنَا بَعْدُ أَنَّهُ يَرْوِي ، فَأَتَيْنَاهُ أَنَا وَعَبْدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ ....

للنفي ؛ لتقدُّم النَّفْيِ عليها ؛ أي : بلى يتوبُ اللهُ تعالى عليه .

(قال) زيادُ بنُ ميمون : إنْ أردتما أنْ أُخبرَكما كلاماً صادقاً حقّاً . . فأقول لكما : أنا (ما سَمِعْتُ من أنسٍ) بن مالك رضي الله عنه ولا شافهتُ منه (مِنْ) هـ(ذا) الحديثِ المُسْنَدِ إلى النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً أصلاً (قليلاً) منه (ولا كثيراً ، إنْ كان) الشأن (لا يَعْلَمُ الناسُ) عدم لقائي أنساً .

و(لا) في قوله : (فأنتما لا تَعْلَمَانِ) زائدةٌ ؛ أي : فأنتما تعلمان (أنّي لم أَلْقَ) ولم أَرَ (أنساً) رضي الله عنه ، فكيف تُصَدِّقان روايتي عن أنسٍ؟ فأنا كاذبٌ في روايتي عنه ، فأنا أتوبُ الآن إلى الله تعالى عن كذبي عليه ، وأرجو الله تعالى قبول توبتي عنه .

ويحتمل أن تكون (لا) من قوله : (لا تَعْلَمَانِ) أصليةً على تقدير همزة الاستفهام التقريري ، والمعنى : إنْ كان الناسُ لا يعلمون عدم لقائي أنساً . . أفأنتما لا تعلمان ذلك؟! بل أنتما تعلمان أني لم أرَ أنساً ، فكيف تَصِحُّ روايتي عنه[1]؟!

(قال أبو داود) الطيالسيُّ : (فبَلَغَنا) أي : وصلنا وسمعنا من الناس ، وقولُه : (بعدُ) ظرفُ زمانٍ مبنيٌّ على الضمِّ لحذفِ المضافِ إليه ونيَّةِ معناه متعلِّقٌ بـ(يَرْوي) الآتي ؛ أي : فبلَغَنا (أنّه يروي) بَعْدُ ؛ أي : بلغنا أنَّ زيادَ بنَ ميمونٍ يروي عنْ أنسٍ بعد ما قال لنا ذلك الكلامَ من تكذيبِ نفسه (فأَتَيْناه) أي : أتينا زيادَ بنَ ميمون (أنا) تأكيدٌ لضمير الفاعل في أتيناه (وعبدُ الرحمنِ) بنُ مهدي بالرفع معطوفٌ على ضمير الفاعل كما مَرَّ نظيرُه آنفاً .

---

(١) عبارة النووي هنا : (هكذا وقعَ في الأصول : « فأنتما لا تَعْلَمَانِ » ، ومعناه : فأنتما تَعْلَمان ، فيجوزُ أنْ تكونَ « لا » زائدةً ، ويجوزُ أن يكون معناه : أفأنتما لا تعلمان ، ويكون استفهام تقرير وحذف همزة الاستفهام) . « شرح صحيح مسلم » (١/ ١١٣ـ١١٤) .

فَقَالَ : أَتوبُ ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ يُحَدِّثُ فَتَرَكْنَاهُ . . . .

أي : فأتيتُ أنا وعبدُ الرحمنِ زيادَ بنَ ميمونٍ مَرَّةً ثانيةً بذلاً للنصيحة له ، فقلنا له : أتروي عن أنسٍ ثانياً بعد ما كذبت نفسك في روايتك عنه وقلتَ لنا : أتوب إلى الله تعالى من ذلك الكذب؟!

(فقال) زيادُ بنُ ميمونٍ في جواب كلامنا : (أتوبُ) ثانياً إلى الله من كذبي ثانياً ، قال أبو داود : (ثُمَّ كان) زيادُ بنُ ميمونٍ ، وقولُه : (بعدُ) متعلِّقٌ بقوله : (يُحَدِّثُ) كما مَرَّ نظيرُه آنفاً ؛ أي : ثم كان زيادٌ يُحَدِّثُ ويروي عن أنسٍ بعد ما كذب نفسه مَرَّةً ثالثةً (فتَرَكْناه) أي : فتَرَكْنا زياداً على حاله وكذبه ؛ لأنه أَبَى عن قبول النصيحة والتوبة إلى الله تعالى ، فلا ينفعه الوعظُ والتذكيرُ .

فصل في ترجمة عَبَّاد بن منصور النَّاجِي :

ـ بالنون والجيم ـ أبي سلمة البصري القاضي بها .

قال في « التقريب » : صدوقٌ رُمي بالقَدَر ، وكان يُدلِّس ، وتغير بأَخَرَة ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومائة . اهـ

روى عن عكرمة وعطاء وأبي رجاء العُطَارِدي وأبي المُهَزِّم البصري والحَسَن وأيوب وهشام بن عُرْوة والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، ويروي عنه (خت عم) وإسرائيل وحمّاد بن سلمة ورَيْحان بن سعيد وزياد بن الربيع وابن أخته عَرْعَرة بن البِرِنْد وشُعْبة ويحيى القطّان وابن وَهْب ورَوْح بن عُبادة ووَكِيع والنَّضْر بن شُمَيْل ويَزيد بن هارون وأبو داود الطيالسي وعدة .

قال عليُّ بنُ المَدِيني : قلتُ ليحيى بن سعيد : عَبَّاد بن منصور كان قد تَغَيَّرَ؟ قال : لا أدري ، إلاّ أنّا حين رأيناه نحن كان لا يحفظ ، ولم أرَ يحيى يرضاه .

وقال أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان قال جدي : عَبَّاد ثقةٌ ، لا ينبغي أن يُترك حديثُه لرأيٍ أخطأَ فيه ، يعني القدر .

وقال الدُّوري عن ابن مَعِين : ليس بشيء ، وكان يُرْمَىٰ بالقَدَر ، وقال أبو زرعة : لَيِّن .

وقال أبو حاتم : كان ضعيفَ الحديث ، يُكتب حديثه ، ونرى أنه أَخَذَ هٰذه

. . . .

الأحاديث عن إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحُصَيْن عن عكرمة .

وقال عليُّ بنُ المَدِيني : سمعتُ يحيى بن سعيد يقول : قلتُ لعَبَّاد بن منصور : سمعتَ حديث : « ما مررتُ بملإٍ من الملائكة » ، وأنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان يكتحلُ ثلاثاً ، يعني من عكرمة ، فقال : حدثني ابنُ أبي يحيى عن داود عن عكرمة .

وقال أبو داود : وَلِيَ قضاء البصرة خمس مرات ، وليس بذاك ، وعنده أحاديثُ فيها نكارة ، وقالوا : تَغَيَّرَ .

وقال الآجُرِّي : سألتُ أبا داود عن عَمْرو الأَغْضَفِ ، فقال : قاضي الأهواز ثقة . قال لعَبَّاد بن منصور : مَن حَدَّثَك أنَّ ابنَ مسعود رجَعَ عن قوله : « الشقيُّ من شقي في بطن أُمّه »؟ قال : شيخ لا أدري من هو .

فقال عَمْرو : أنا أدري من هو ، قال : من هو؟ قال : الشيطان .

وقال النسائي : ليس بحُجَّة ، وقال في موضعٍ آخر : ليس بالقَوِيّ ، وقال ابنُ عدي : في جملة مَنْ يُكتب حديثه ، وقال رُسْتَه عن يحيى بن سعيد : مات عَبَّادٌ وهو على بطن امرأته ، وقال ابنُ قانع : مات سنة اثنين وخمسين ومائة .

قلتُ : وفيها أرّخه أبو موسى العَنَزِيّ وزكرياء الساجي وابنُ حِبّان وقال : كان قدرياً داعيةً إلى القَدَر ، وكُلُّ ما رَوَى عن عكرمة سَمِعَه من إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن داود بن الحُصَيْن عنه ، فدَلَّسها عن عكرمة .

وقال عَبَّاسٌ الدُوريُّ عن يحيى بن مَعِين : حديثه ليس بالقَوِيّ ، ولكنه يُكتب ، وقال الدارقطني : ليس بالقوي ، وقال مهنأ عن أحمد : كانت أحاديثه منكرة ، وكان قدرياً ، وكان يُدلِّس ، وقال ابنُ أبي شيبة : روىٰ عن أيوب وعكرمة : وكان يُنسب إلى القدر ، روى أحاديث مناكير ، وقال أبو بكر البَزَّار : روى عن عكرمة أحاديث ولم يسمع منه ، وقال العِجْلي : لا بأس به ، يُكتب حديثه ، وقال مَرَّةً : جائز الحديث .

وقال ابنُ سَعْد : هو ضعيف عندهم ، وله أحاديث منكرة ، وقال الجُوزجاني : كان يرى برأيهم ، وكان سيءَ الحفظ ، وتَغَيَّرَ أخيراً ، وقال الآجُرِّيُّ : عن أبي داود حدثنا أحمد بن أبي سُرَيْج ، حدثنا معاذ بن معاذ ، حدثنا عَبَّادُ بنُ منصورٍ على قَدَرية

. . . .

فيه . اهـ من « تهذيب التهذيب » (٥/ ١٠٣ـ١٠٥) .

وفي « الميزان » (٢/ ٣٧٧ـ ٣٧٨) : (قال بُنْدَار : حدثنا يحيى بن سعيد وحدثنا عَبَّاد بن منصور ، قال : رأيتُ عُمَرَ بنَ عبد العزيز يُصلّي متربعاً .

وقال ريحان بن سعيد : سمعتُ عَبَّاد بن منصور ، قال : كان رجلٌ منا يقال له : كابس بن زمعة بن ربيعة ، فرآه أنس بن مالك فعانقه وبكى ، وقال : مَنْ أَحَبَّ أنْ ينظرَ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . . فلينظر إلى كابس بن زمعة . . . وذكر فيه قصةً طويلةً ، فدفعه إلى معاوية وشهد سبعةٌ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم له كما شَهِدَ أنس .

وقال عبد الله بن بَكْر السَّهْمي : حدثنا عَبَّاد بن منصور ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يعمل عمل قوم لوط ، وفي الذي يُؤتى في نفسه ، وفي الذي يَقَعُ على ذات مَحْرَم ، وفي الذي يأتي البهيمة؟ قال : يقتل .

وقال يَزِيد بن زُرَيْع : حدثنا عَبَّاد بن منصور ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً : نِعْمَ العبدُ الحجّام ، يذهب بالدم ، ويجلو البصر ، ويجف الصلب .

قال البخاري : ربما دَلَّسَ عَبَّادٌ عن عكرمة .

وقال حسنويه : حدثنا أبو سعيد الحداد ، عن يحيى بن سعيد : قلتُ لعَبَّاد بن منصور : عمَّنْ أخذتَ حديث اللعان؟ قال : حدثني إبراهيم بن أبي يحيى ، عن داود بن حُصَيْن ، عن عكرمة ، عن ابن عباس .

وقرأتُ على أبي الحسين اليُونِينيِّ ببعلبك وعلى أبي الربيع المقدسي بالصَّنَمَين وعلى جماعةٍ بدمشق : أخبرنا عبد الله بن عمر ، أخبرنا عبدُ الأوَّل ، أخبرنا الداودِي ، أخبرنا ابن حمُّويه ، أخبرنا إبراهيم بن خزيم ، حدثنا عَبْد بن حُمَيْد ، أخبرنا يزَيد بن هارون ، أخبرنا عَبَّاد بن منصور ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال : « ما مررتُ بملإٍ من الملائكة ليلةَ أُسري بي إلاّ قالوا : عليك بالحجامة يا محمد » .

وقال عليُّ بنُ المَدِيني : سمعتُ يحيى بن سعيد قال : قلتُ لعَبَّاد بن منصور :

[٧٧] حَدَّثَنَا حَسَنٌ ٱلْحُلْوَانِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ شَبَابَةَ قَالَ : كَانَ عَبْدُ ٱلْقُدُّوسِ يُحَدِّثُنَا

سمعتَ « ما مررتُ بملإٍ من الملائكة » ، و(أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان يكتحلُ ثلاثاً)؟ فقال : حدثني ابنُ أبي يحيى ، عن داود بن الحُصَيْن ، عن عكرمة ، عن ابن عبّاس رضي الله تعالى عنهما) اهـ

ثم استشهد المؤلِّفُ لِمَا مَرَّ من جَرْح الرواة بأثَرِ شَبَابة فقال :

[٧٧] (حَدَّثَنا حَسَنُ) بن علي (الحُلْوَانِيُّ) أبو علي المكي ، ثقة حافظ من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين .

(قال) الحَسَنُ : (سَمِعْتُ) أنا (شَبَابَةَ) بنَ سَوَّارٍ المدائنيَّ أبا عَمْرٍو الفَزَارِيَّ مولاهم ، من التاسعة ، مات سنة أربعٍ أو خمسٍ أو ستٍّ ومائتين ، ثقة حافظ رُمِيَ بالإرجاء ، (قال) شَبَابَةُ : (كان عبدُ القُدُّوسِ) بن حبيب الكَلَاعي الشامي أبو سعيد الدمشقي .

روى عن عكرمة والشَّعْبي ومكحول والكبار ، ويروي عنه الثَّوْرِيُّ وإبراهيمُ بنُ طَهْمان وأبو الجهم وعليُّ بنُ الجَعْد وخلق .

قال عبد الرزاق : ما رأيتُ ابنَ المبارك يُفْصِحُ بقوله : كَذَّاب إلا لعبد القُدُّوس ، وقال الفلاّس : أجمعوا على تَرْك حديثه ، وقال النسائيُّ : ليس بثقة ، وقال ابنُ عدي : أحاديثُه منكرةُ الإسناد والمتن .

وقال إسحاق بن أبي إسرائيل وغيره : قالا : حدثنا عبد القدوس عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا إخواني ؛ تناصحوا في العلم ولا يكتم بعضكم بعضاً ؛ فإن الله سائلكم عنه » وفي « الجعديات » : أخبرنا عبد القدوس عن أبي الأشعث الصَّنْعَاني عن شَدَّاد بن أوس مرفوعاً : « مَنْ قرض بيتَ شِعْرٍ بعد العشاء . . لم تُقْبَل له صلاة حتى يصبح » .

وقال ابن أبي عُمر العَدَني : حدثنا عبد القدوس بن حبيب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً : « ما مِنْ مسلمٍ يُصْبِحُ ووالداه عليه ساخطان . . إلا كان له بابان من النار وإن كان واحد . . فواحد » .

وجملةُ قوله : (يُحَدِّثُنا) خبرُ كان ؛ أي : كان عبدُ القُدُّوسِ مُحَدِّثاً إيانا أحاديثَ

فَيَقُولُ : سُوَيْدُ بْنُ عَقَلَةَ .

قَالَ شَبَابَةُ : وَسَمِعْتُ عَبْدَ ٱلْقُدُّوسِ يَقُولُ : نَهَىٰ رَسُولُ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُتَّخَذَ ٱلرَّوْحُ عَرْضاً ، قَالَ : فَقِيلَ لَهُ : أَيُّ شَيْءٍ هَـٰذَا؟ . . . .

منكرةَ الأسانيدِ والمتونِ (فيقولُ) عبدُ القُدُّوسِ في تحديثه إيانا أحاديثَ منكرةَ الإسنادِ : حدَّثَنا (سُوَيْدُ بنُ عَقَلَةَ) بالعين المهملة والقاف المفتوحتين وهو تصحيفٌ ظاهرٌ ، وإنما هو (غَفَلَة) بالغين المعجمة والفاء المفتوحتَيْنِ .

(قال شَبَابَةُ) أيضاً : (وسَمِعْتُ عبدَ القُدُّوسِ يقولُ) في تحديثه أحاديثَ منكرةَ المُتُونِ : (نهَى رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أنْ يُتَّخَذَ الرَّوْحُ) بفتح الراء (عَرْضاً) بالعين المهملة المفتوحة وإسكان الراء ، وهو تصحيفٌ قبيحٌ وخطأٌ صريحٌ ، وصوابهُ : (الرُّوح) بضمّ الراء ، (وغَرَضاً) بالغين المعجمة والراء المفتوحتَيْن[1] .

والمرادُ بذِكْر هـٰذا الحديث : بيانُ تصحيفِ عبد القُدُّوس وغباوته ، واختلالِ ضَبْطه ، وحصولِ الوَهَم في إسنادِه ومَتْنِه كما بيَّنَّاه .

قال النووي : (معنى الحديث : نَهَى رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أنْ يُتَّخذَ الحيوانُ الذي فيه الرُّوح غَرَضاً ؛ أي : هَدَفاً للرَّمْي ، فيُرمىٰ إليه بالنُّشَّابِ وشِبْهِه)[2] .

وقد ذكر في (كتاب الصيد) على الصواب ، وهو مِثْلُ نَهْيِه صلى الله عليه وسلم عن قَتْل المصبورة أو المُجَثَّمة ، وهي ذات الرُّوح من الطير وغيره تُصْبَرُ ؛ أي : تُحْبَسُ ليُرمى عليها ، وسيأتي هـٰذا في كتاب الصيد ، ولم يختلف العلماءُ في مَنْعِ أكلها وأنها غيرُ ذكية .

وفائدةُ الحديثِ : النَّهْيُ عن قَتْل الحيوان لغير منفعةٍ ، والعبثِ بقَتْله ، وفيه مع ذلك إفسادُ المال[3] .

(قال) شَبَابَةُ بنُ سَوَّار : (فقيل له) أي : لعبد القدوس وسُئِلَ : (أيُّ شيء) معنى (هـٰذا) الحديث الذي رَوَيْتَ لنا بقولك : (أن يُتخذ الرَّوْحُ عَرْضاً)؟ بفتح الراء

---

(١) انظر « صيانة صحيح مسلم » (ص١٢٨) ، و« شرح صحيح مسلم » (١/ ١١٤) .
(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١١٤) .
(٣) « إكمال المعلم » (١/ ١٥٢) .

قَالَ : يَعْنِي يَتَّخِذُ كَوَّةً فِي حَائِطِهِ[1] ؛ لِيَدْخُلَ عَلَيْهِ ٱلرَّوْحُ .

وَسَمِعْت عُبَيْدَ ٱللهِ بْنَ عُمَرَ ٱلْقَوَارِيرِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ لِرَجُلٍ بَعْدَ مَا جَلَسَ مَهْدِيُّ بْنُ هِلَالٍ بِأَيَّامٍ : ....

في الأول وإسكانها في الثاني مع العين المهملة .

(قال) عبدُ القُدوس : (يَعْنِي) النبيُّ صلى الله عليه وسلم بذلك : نَهْيَ الرجلِ (يَتَّخِذُ كَوَّةً) بفتح الكاف على اللغة المشهورة ، قال صاحب « المطالع » : وحُكي فيها الضمّ[2] ؛ أي : نَهَى أن يَتَّخِذَ الرجلُ ويفتحَ كوَّةً ؛ أي : طاقةً نافذةً وفرجةً مفتوحةً (في حائطه) أي : جدارِ بيته (لِيَدْخُلَ عليه) أي : على الرجلِ (الرَّوْحُ) أي : النسيمُ والريحُ اللطيفةُ التي تَجْلِبُ له البرودةَ ، وفي بعض النُّسَخ : (تُتَّخَذَ) بالبناء للمجهول مع التاء الفوقانية بدل الياء التحتانية ، ورَفْعِ (كَوَّة) على أنه نائب فاعل لِتُتَّخَذَ ، وتنكيرِ (حائط) بلا إضافةٍ لضميرِ الرجل ، وهٰذا الذي رواه عبد القدوس تصحيفٌ قبيحٌ في اللفظ ، وخطأٌ صريحٌ في المعنى .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالى لِمَا مَرَّ بأَثَرِ حَمَّاد بن زَيْد فقال :

(وَسَمِعْتُ عُبَيْدَ اللهِ) فالواوُ فيه عاطفةٌ على محذوف تقديرُه : سمعتُ من غير عُبَيْد الله هٰذا الجَرْحَ الآتي ، وسمعتُ عُبَيْدَ الله أيضاً ، وفي بعض النُّسخ : (قال) الإمامُ (مسلمٌ) رحمه الله تعالى على سبيل التجريد البديعي : وسَمِعْتُ عُبَيْدَ اللهِ (بنَ عُمَرَ) بن مَيْسَرة الجُشَمي مولاهم ، أبا سعيد (القَوَارِيرِيَّ) البصريَّ ، ثقة ثَبْت من العاشرة ، مات سنة خمسٍ وثلاثين ومائتين على الأصحّ ، وله خمسٌ وثمانون سنة .

حالة كون عبيد الله (يقولُ : سَمِعْتُ حَمَّادَ بنَ زَيْدٍ) بن دِرْهَم الأَزْدي أبا إسماعيل البصريَّ ، ثقة ثَبْت من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومائة ، وله إحدى وثمانون سنة .

حالة كون حماد (يقولُ لرجلٍ) من الطلبة ، والظرفُ في قوله : (بعدَ ما جَلَسَ) متعلِّقٌ بيقولُ ، وما مصدرية ، والجارُّ والمجرورُ في قوله : (مَهْدِيُّ بنُ هلالٍ بأيَّامٍ)

---

(١) في النسخة التركية بلفظ : (يعني تُتَّخَذُ كوةٌ في حائطٍ) .

(٢) انظر « شرح صحيح مسلم » (١/ ١١٤) ، و« مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٣٥) .

مَا هَـٰذِهِ ٱلْعَيْنُ ٱلْمَالِحَةُ ٱلَّتِي نَبَعَتْ قِبَلَكُمْ؟ قَالَ : نَعَمْ يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ .

صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ ، والتقديرُ : سمعتُ حَمّاداً يقولُ لرجلٍ من أهل البصرة بعد جلوس مهدي بن هلال في البصرة للتدريس جلوساً ملتبساً بأيام قلائل ، ومقولُ القولِ قولُه : (ما هـٰذه العَيْنُ المالحةُ) ، و(ما) فيه للاستفهام التَّعجُّبيِّ ، والعينُ : الماء الجاري في الشقوقِ من مَنْبَعِها ، أصغر من النهر ، وفيه استعارة تصريحية مُرشَّحة حيث استعارَ عَيْنَ الماء المالح للحديث الذي يُحَدِّثُه مهدي بن هلال بجامع البشاعة في كُلٍّ .

وقولُه : (التي نَبَعَتْ قِبَلَكُمْ) ترشيحٌ ؛ لأنه يلائم المستعار منه ؛ أي : ما هـٰذه العينُ المُرَّةُ التي لا تقبل الشرب لملوحتِها ومرارتها التي نَبَعَتْ وجَرَتْ من منبعها إلى جهتكم وشربتموها مع مُلوحتِها ، وعدم قبولها للشرب للعاقل ، وهـٰذه العين المالحة كنايةٌ عن ضَعْفِه وجَرْحِه ، وهو الغَرَضُ من سَوْق هـٰذا الأَثَر .

(قال) الرجلُ لحمَّاد بن زيد : (نَعَمْ) حرفُ تصديقٍ في الإثبات قائمة مقام الجواب ؛ أي : جَرَتْ قِبَلَنا عينٌ مالحةٌ كما قلت (يا أبا إسماعيلَ) وهو كُنْيَة حَمَّاد بن زيد ، كأنَّ الرجلَ وَافقَ حَمّاداً على جَرْح مهدي بن هلال ؛ فإن مَهْدِيّاً مُتَّفَقٌ على ضَعْفِه ، قال النَّسائيُّ : هو بصريٌّ متروك .

تتمة في ترجمة مهدي بن هلال :

هو مهدي بن هلال أبو عبد الله البصري ، روى عن يعقوب بن عطاء بن أبي رباح ويونس بن عُبَيْد ، ويروي عنه ابنه محمد وحمدان بن عُمر وجماعة .

كَذَّبه يحيى بنُ سعيد وابنُ مَعِين ، وقال الدارقطنيُّ وغيرُه : متروك ، وقال ابنُ مَعِين أيضاً : صاحب بدعة يَضَعُ الحديث ، وساق له ابنُ عدي أحاديثَ وقال : عامَّةُ ما يرويه لا يُتَابَعُ عليه .

وقال أحمد بن خلاد القطان : حدثنا مهدي بن هلال ، حدثنا يعقوب بن عطاء ، عن عَمْرو بن شُعَيْب ، عن أبيه ، عن جدّه مرفوعاً : « ليس على من نام قاعداً وضوءٌ حتى يضع جَنْبَه إلى الأرض » .

وقال زيد بن المبارك : حدثنا مهدي بن هلال ، حدثنا ابن جُرَيْج والمثنى وإبراهيم بن يزيد ، عن عطاء ، عن ابن عَبَّاسٍ : (أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان

[٧٨] وَحَدَّثَنَا ٱلْحَسَنُ ٱلْحُلْوَانِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ عَفَّانَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَوَانَةَ قَالَ : مَا بَلَغَنِي عَنِ ٱلْحَسَنِ حَدِيثٌ . . إِلاَّ أَتَيْتُ بِهِ أَبَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ فَقَرَأَهُ عَلَيَّ .

يُسَلِّمُ تسليمةً)، رواه عبد الرزاق، عن ابن جُرَيْج، عن عطاء قوله، وكان مَهْدِيٌّ قَدَرياً .

قال ابنُ المَدِيني : كان يُتَّهَمُ بالكذب . اهـ من « الميزان » (٤/ ١٩٥ ـ ١٩٦) .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالى لِمَا مَرَّ أيضاً بِأَثَرِ أبي عَوَانة فقال :

[٧٨] (وحَدَّثَنا الحَسَنُ) بنُ عليٍّ (الحُلْوَانِيُّ) أبو علي المكيُّ ، ثقة حافظ من الحادية عشرة .

(قال) الحَسَنُ : (سَمِعْتُ عَفَّانَ) بنَ مسلمٍ الأنصاريَّ البصريَّ ، ثقةٌ ثَبْتٌ ، من كبار العاشرة ، مات سنة عشرين ومائتين .

(قال) عَفَّانُ : (سَمِعْتُ أبا عَوَانَةَ) بفتح العين المهملة ، الوَضَّاح ـ بتشديد المعجمة ثم حاء مهملة ـ ابنَ عبد الله اليشكريَّ بالمعجمة الواسطيَّ البزّازَ ، مشهور بكُنْيته ، أحد الأئمة الأعلام .

روى عن قتادة وابن المُنْكَدِر وإسماعيل السُّدِّي وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وشَيْبان بن فَرُّوخ وخَلَف بن هشام وقُتَيْبة وخلق .

وقال في « التقريب »: ثقة ثَبْت من السابعة، مات سنة خمسٍ أو ستٍّ وسبعين ومائة.

(قال) أبو عَوَانة : (ما بَلَغَنِي) ووصَلَني (عن الحَسَنِ) البصريِّ (حديثٌ) واحدٌ ولا أكثرُ (إلاّ أَتَيْتُ) وجئتُ (به) أي : بذلك الحَدِيثِ الذي وصلني عن الحَسَنِ ؛ أي : إلاّ أخبرتُ به (أبانَ بنَ أبي عَيَّاشٍ) الكذّابَ (فقرأَهُ) أي : فقَرَأَ أَبانُ ذلك الحديثَ (عليَّ) راوياً عن الحسَن كاذباً .

والمعنى : كُلَّما أخبرتُه عن الحَسَنِ . . يقول : أنا سمعتُه عن الحسن ويقرؤه عليَّ ، و(أبان) يُصرف ولا يُصرف ، والصرفُ أجودُ ؛ لأنَّ النونَ فيه أصليةٌ ، ذكره النوويُّ وقال : (ومعنى هـٰذا الكلام : أنه كان يُحدِّثُ عن الحَسَنِ بكُلِّ ما يُسْأَل عنه وهو كاذبٌ في ذلك)[1] .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١١٥) .

. . . .

ترجمةُ أبان بن أبي عَيَّاش :

هو أبَانُ بن أبي عيَّاشٍ فَيْرُوزَ - وقيل : دينارٍ - أبو إسماعيل مولى عبدِ القيس البصري الزاهد ، أحد الضعفاء ، وهو تابعي صغير ، يروي عن أنس وغيره .

قال في « التقريب » : متروك من الخامسة ، مات في حدود الأربعين ومائة .

روى عن أنس فأكثر وسعيد بن جُبَيْر وخُلَيْد بن عبد الله العَصَري وغيرهم ، ويروي عنه (د) وأبو إسحاق الفزاري وعمران القطان ويَزِيد بن هارون ومعمر وغيرهم .

قال الفلاّس : متروك الحديث ، وهو رجل صالح يكنى أبا إسماعيل ، وكان يحيى وعبد الرحمن لا يُحَدِّثان عنه ، وقال البخاريُّ : كان شعبةُ سَيِّءَ الرأي فيه ، وقال عباد المهلبي : أتيتُ شعبة أنا وحَمَّادُ بنُ زيد فكلَّمْناه في أبان أن يُمسك عنه فأمسك ، ثم لقيتُه بعدَ ذلك فقال : ما أراني يسَعُني السكوتُ عنه .

قال شعيب بن حرب : سمعتُ شعبةَ يقول : لأَنْ أَشْربَ من بول حمارٍ حتى أَرْوَى أَحبُّ إِليَ مِن [أن] أقول : حَدَّثنا أبانُ بنُ أبي عَيَّاش .

وروى ابنُ إدريس وغيرُه عن شعبة قال : لأَنْ يزنيَ الرجلُ خيرٌ من أن يروي عن أبان .

وقال ابنُ إدريس : قلتُ لشعبة : حدثني مهدي بن ميمون عن سَلْمٍ العلويِّ قال : رأيتُ أبان بن أبي عَيَّاش يكتب عن أنس بالليل فقال شعبة : سَلْمٌ يَرَى الهلالَ قبل الناس بليلتين .

وقال يَزِيد بن هارون : قال شعبة : داري وحماري في المساكين صدقةٌ إنْ لم يكن أبان بن أبي عَيَّاش يكذب في الحديث ، قلت له : فَلِمَ سمعْتَ منه؟ قال : ومَن يصبرُ عن ذا الحديث؟! يعني حديثه عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن أُمِّه قالت : رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قنت في الوتر قبل الركوع ، ورواه خلاد بن يحيى حدثنا الثَّوْري عن أبان ، وقال عبدان عن أبيه عن شعبة : لولا الحياءُ من الناس ما صلَّيْتُ على أبان .

وقال يَزِيد بن زُرَيْع : إنما تركت أباناً ؛ لأنه روى حديثاً عن أنس فقلتُ له : عن

. . . .

النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال : فهل يروي أنسٌ إلاّ عن النبي صلى الله عليه وسلم؟

وقال معاذ بن معاذ : قلت لشعبة : أرأيتَ وَقِيعَتَكَ في أَبانٍ تبين لَك غَيْرَ ذلك؟ فقال : ظَنٌّ يُشْبهُ اليقينَ .

وقال عبد الله بن أحمد شَبُّوَيْهِ ـ بفتح أوله وتشديد الباء الموحدة ـ : سمعتُ أبا رجاء يقول : قال حماد بن زيد : كلَّمْنَا شعبة في أن يكُف عن أبان بن أبي عياش لسِنّهِ وأهلِ بيته فضَمِن أن يفعل ، ثم اجتمعا في جنازة فنادى مِنْ بعيد : يا أبا إسماعيل ؛ إني قد رجَعْتُ عن ذلك لا يَحِلُّ الكفُّ عنه ؛ لأنَّ الأَمْرَ دِينٌ .

وقال أحمد : هو متروك ، كان وَكيعٌ إذا مَرَّ على حديثه . . يقول : رجلٌ ، ولا يُسمِّيه استضعافاً له ، وقال يحيى بنُ مَعِين : متروك ، وقال مرةً : ضعيف ، وقال أبو عوانة : كنت لا أسمع بالبصرة حديثاً إلا جِئْتُ به أباناً فحدثني به عن الحسن ، حتى جَمعْتُ منه مصحفاً فما أستحلُّ أن أَرْوي عنه ، وقال أبو إسحاق السعدي الجوزجاني : ساقط ، وقال النسائي : متروك ، ثم ساق ابنُ عدي لأبان جملة أحاديثَ منكرةٍ .

ويُروى عن سفيان أنه قيل له : مالك قليلَ الرواية عن أبانٍ؟ قال : كان نَسِيّاً للحديث ، وقال أحمد بن حنبل : قال عفان : أوَّلُ مَنْ أَهْلَكَ أبانَ بن أبي عَيَّاش أبو عوانة ؛ جمعَ حديث الحسن فجاء به إلى أبان فقرأه عليه ، وقال محمد بن المثنى : ما سمعت يحيى وعبد الرحمن يحدثان عن أبانِ بن أبي عياش شيئاً قط ، وقال الحافظ أحمد بن علي الأَبَّارُ فيما رواه عنه العقيلي : رأيتُ النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقلتُ له : أترضى أبانَ بن أبي عياش؟ قال : لا .

وروَىَ له أبو داود حديثاً واحداً مقروناً بقتادة في الصلاة ، ثنا خُلَيْد العَصَري عن أبي الدرداء : « خَمْسٌ مَنْ جاء بهن . . . » الحديث وهو من روايةِ ابن الأعرابي ، وقال ابنُ حِبَّان : كان أبان من العُبَّاد الذي يسهر الليلَ بالقيام ، ويطوي النهارَ بالصيام ، سمع عن أنس أحاديثَ ، وجالس الحسنَ ، فكان يسمع كلامه ويحفظ ، فإذا حدث . . ربما جعل كلامَ الحسن عن أنس مرفوعاً وهو لا يعلم ، ولعلَّه روى عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثرَ من ألف وخمسمائة حديث ، ما لكثير منها أصلٌ يُرجع إليه .

. . . .

وقال الحسن بن الفَرَج عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد ، قال : جاءني أبان بن أبي عياش فقال : أُحبُّ أن تُكلِّم شعبة أن يكُفَّ عني ، قال : فكلَّمْتهُ . . فكف عنه أياماً ، فأتاني في الليل فقال : إنه لا يحل الكف عنه ؛ فإنه يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ثم قال ابن حبان : فَمِنْ تلك الأشياءِ التي سَمِعها من الحسن فجَعلهَا عن أنس : أنه روى عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : خطبنا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم على ناقة جَدْعَاء فقال : « أيها الناسُ ؛ كأنَّ الحق فيها على غيرنا وجب ، وكأن الموت فيها على غيرنا كتب. . . » الحديث ، رواه ابن أبي السري العسقلاني ، حدثنا عبد العزيز بن عبد الصمد ، حدثنا أبان بهـٰذا .

وقال ضمرة : حدثنا يحيى بن راشد عن أبان عن أنس مرفوعاً : « اسم الله الأعظم قول العبد : اللهم ؛ إني أسألك بأن لك الحمد ، لا إله إلا أنت ، بديع السماوات والأرض ، ذو الجلال والإكرام » .

وقال حماد بن سلمة : عن أبان عن شهر بن حوشب عن أم سلمة قالت : كان جبرائيل عند النبي صلى الله عليه وسلم والحسين معي ، فبكى فتركته ، فدنا من النبي صلى الله عليه وسلم فقال جبرائيل : أتحبه يا محمد؟ قال : « نعم » ، قال : إن أمتك ستقتله ، وإن شِئْتَ. . أريتك من تربة الأرض التي يقتل بها ، فأراه ، فإذا الأَرْضُ التي يقال لها : كربلاء .

والكربلاء : الموضعُ الذي قُتل فيه الحسين في طرفِ البرية عند الكوفة .

وقال ابن عدي : حدثنا الحسينُ بن عبد الغفار ، حدثنا سعيد بن عفير ، حدثنا الفضل بن المختار عن أبان عن أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر : « ما أَطْيَبَ مَالَكَ! منه بلالٌ مؤذني ، وناقتي التي هاجرتُ عليها ، وزوجتي ابنتك ، وواسيتني بنفسك ومالِك ، كأني أنظر إليك على بابِ الجنة تَشْفَعُ لأمتي » .

وروى الفضل بن المختار عنه عن أنس مرفوعاً : « الجفاء والبغي بالشام » ، قلت : لـٰكن الفضل غير ثقة .

[٧٩] وَحَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، . . . .

قال ابن عدي : حدثنا أحمد بن محمد الغَزِّيُّ ، حدثنا محمدُ بن حماد الطِّهْراني ، حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن أبان عن أنس : قال رجل : يا رسول الله ؛ أوصني ، قال : « خُذ الأمر بالتدبير ، فإن رأيت في عاقبتِه خيراً . . فامْضِ ، وإنِ خِفتَ غَيّاً . . فأَمْسِكْ » .

وبه مرفوعاً : « من اغتيب عنده أخوه المسلم فاستطاع نصره فنصره . . نصره الله في الدنيا والآخرة ، فإن لم ينصره . . أدركه الله به في الدنيا والآخرة » .

وقال عمرو بن أبي سلمة : حدثنا زهير ، حدثنا أبان وحميد عن أنس رضي الله عنه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا ﴾ قال : « ألف دينار » .

قلت : هٰذا من مناكير زهير بن محمد ، قال ابن عدي : أرجو أنه لايتعمد الكذب ، وعامة ما أتى به من جهة الرواة عنه .

ويُروى أن مالك بن دينار لقي أباناً فقال : إِلَى كَمْ تُحدِّثُ الناسَ بالرُّخَصِ؟ فقال : يا أبا يحيى ؛ إني لأَرْجُو أن تَرى مِنْ عفوِ الله ما تَخرِقُ له كِسَاءَكَ هٰذا مِنَ الفرح .

ورُوي أن أباناً رأوه بالمنام فقال : أوقفني الله بين يديه فقال : ما حَملَك على أن تكثر للناس من أبوابِ الرجاء؟ فقال : يارب ؛ أردت أن أُحبِّبَكَ إلى خَلْقِك فقال : قد غفرْتُ لك . اهـ من «الميزان» (١/ ١٠ـ١٥) مع زيادة من « التهذيب » (١/ ٩٧ـ١٠١).

ثُمَّ ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى الشَّاهِدَ لأَثَرِ أبي عَوَانة فقال :

[٧٩] (وحَدَّثَنَا سُوَيْدُ بنُ سعيدٍ) بن سهل الهرويُّ الأصلِ ، ثم الأنباريُّ ، ثم الحَدثانيُّ أبو محمد .

روى عن حفص بن مَيْسَرة وحَمَّاد بن زيد ومالك وخَلْق ، ويَرْوي عنه (م ق) والفِريابي والبغَوي ، قال أحمدُ : أرجو أن يكون صدوقاً .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ ، إلاّ أنه عَمِيَ فصار يَتلقَّن ما ليس من حديثه ، وأَفْحَشَ فيه ابنُ مَعِين فكَذَّبه ، قال البخاري : مات سنة أربعين ومائتين وله مائة سنة ، من قُدماء العاشرة .

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَا وَحَمْزَةُ ٱلزَّيَّاتُ مِنْ أَبَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ نَحْواً مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ . قَالَ عَلِيٌّ : فَلَقِيتُ حَمْزَةَ ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ رَأَى ٱلنَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ٱلْمَنَامِ ، فَعَرَضَ . . . .

قال سُوَيْدٌ : (حَدَّثَنا عَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ) بضمّ الميم وسكون السين المهملة وكسر الهاء ، القرشيُّ أبو الحسن ، قاضي الموصل الحافظُ .

روى عن الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد وهشام بن عروة ، ويروي عنه (ع) وخالد بن مَخْلَد وغيرهم .

قال في « التقريب » : ثقة له غرائب بعدَ أنْ أضرّ ، من الثامنة ، مات سنة تسعٍ وثمانين ومائة .

وغرَضُ المُؤَلِّفِ بسَوْق هـٰذا السند : الاستشهادُ بأثرِ عليِّ بن مُسْهِر لأبي عَوَانة في جَرح أبان بن أبي عَيَّاش .

(قال) عليُّ بنُ مُسْهِر : (سَمِعْتُ) فعل وفاعل (أنا) تأكيدٌ لضمير الفاعل (وحمزةُ الزيَّاتُ) بالرفع معطوفٌ على ضمير الفاعل ؛ لوجود الفَصْلِ بالضميرِ المنفصل كما مَرَّ نظيرُه قريباً .

وأمَّا حمزة الزيَّات : فهو حمزة بن حَبِيب الزيَّات ـ لبَيْعِه الزَّيْتَ ـ أبو عمارة الكوفي ، أحد القُرَّاء السبعة .

روى عن الحَكَم وحَبِيب بن أبي ثابت وعَمْرو بن مُرَّة ، ويروي عنه (م عم) وابن المبارك وجَرِير بن عبد الحميد وخَلْق .

قال في « التقريب » : صدوقٌ زاهدٌ ربما وَهِمَ ، من السابعة ، مات سنة ست أو ثمان وخمسين ومائة ، وكان مولده سنة ثمانين .

أيْ : سَمِعْنا جميعاً (من أبانِ بنِ أبي عَيَّاشٍ) الكَذَّابِ (نَحواً) أي : قَدْراً أو قريباً (من ألفِ حديثٍ) من الأحاديث الموضوعة .

(قال عليٌّ) بنُ مُسْهِرٍ : (فلَقِيتُ) أنا يوماً (حمزةَ) بن حبيب الزيَّات بعد ما سمعنا منه تلك الأحاديثَ الموضوعةَ (فأخبرني) حمزةُ (أنه رأى النبيَّ صلى الله عليه وسلم في المنام) أي : في النوم بعد ما تفارقنا (فعَرَض) حمزةُ في تلك الرؤيا

عَلَيْهِ مَا سَمِعَ مِنْ أَبَانٍ ، فَمَا عَرَفَ مِنْهَا إِلاَّ شَيْئاً يَسِيراً خَمْسَةً أَوْ سِتَّةً . . . .

(عليه) أي : على النبي صلى الله عليه وسلم (ما سَمِع من أبانٍ) بنِ أبي عَيَّاش من تلك الأحاديث الموضوعة (فما عَرَفَ) النبيُّ صلى الله عليه وسلم وما قَبِلَ (منها) أَيْ : من تلك الأحاديث التي سمعناها منه (إلا شيئاً يسيراً) وعدداً قليلاً منها ، إمَّا (خمسةً) منها (أو سِتَّةً) أو سبعة مثلاً .

قال القاضي عياضٌ رحمه الله تعالى : (هـٰذا ومِثْلُه استئناسٌ واستظهارٌ على ما تَقَرَّرَ من ضَعْف أَبَانٍ ، لا أنّه يُقطع بأمر المنام ، ولا أنه تَبْطُلُ بسببه سُنَّةٌ ثَبَتَتْ ، ولا تَثْبُتُ به سُنَّةٌ لم تَثْبُتْ ، وهـٰذا بإجماع العلماء) اهـ[(١)]

وقال النووي : (وكذا نَقَلَ غيرُه من أصحابنا وغيرهم الاتّفاقَ على أنه لا يُغيّر بسبب ما يراه النائمُ ما تَقَرَّرَ في الشرع ، وليس هـٰذا الذي ذكرناه مخالفاً لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ رآني في المنام . . فقد رآني حقّاً » ؛ فإنَّ معنى الحديث : أَنَّ رُؤْيَتَه صحيحةٌ ، وليستْ من أضغاثِ الأحلام وتلبيسِ الشيطان ، ولكنْ لا يجوزُ إثباتُ حُكْمٍ شرعيٍّ به ؛ لأن حالة النوم ليستْ حالةَ ضبطٍ وتحقيقٍ لما يسمعه الرائي ، وقد اتَّفَقُوا على أنَّ مِنْ شَرْطِ مَنْ تُقبل روايتُه وشهادتُه : أن يكون متيقِّظاً لا مغفَّلاً ، ولا سيِّءَ الحفظ ، ولا كثيرَ الخطإ ، ولا مُخْتَلَّ الضبط ، والنائمُ ليس بهـٰذه الصِّفَة ، فلم تُقبل روايتُه لاختلالِ ضَبْطِه .

هـٰذا كُلُّه في منامٍ يتعلَّقُ بإثباتِ حُكْمٍ على خلافِ ما يَحْكُمُ به الوُلاة ، أمَّا إذا رأى النبيَّ صلى الله عليه وسلم يأمره بفعلِ ما هو مندوبٌ إليه ، أو ينهاه عن مَنْهِيٍّ عنه ، أو يُرشده إلى فعلِ مصلحةٍ . . فلا خلافَ في استحباب العمل على وَفْقِهِ ؛ لأنَّ ذلك ليس حُكْماً بمُجَرَّدِ المنام ، بل بما تَقَرَّرَ من أصل ذلك الشيء ، والله أعلم) اهـ[(٢)]

ثُمَّ استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالى لِمَا مَرَّ من جَرح الرُّواة بأَثَر أبي إسحاق الفَزَاري فقال :

---

(١) « إكمال المعلم » (١/ ١٥٣) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١١٥) .

[٨٠] حَدَّثَنَا عَبْدُ ٱللهِ بْنُ عَبْدِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلدَّارِمِيُّ ، أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ عَدِيٍّ ، قَالَ : قَالَ لِي أَبُو إِسْحَاقَ ٱلْفَزَارِيُّ : ٱكْتُبْ عَنْ بَقِيَّةَ مَا رَوَىٰ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِينَ ، وَلَا تَكْتُبْ ....

---

[٨٠] (حَدَّثَنَا عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الرحمنِ) بن الفَضْل بن مهران أو بَهْرَام (الدَّارِميُّ) نسبة إلى دَارِم أحد أجداده ، أبو محمد السمرقندي الحافظ ، أحدُ الأئمة الأعلام ، صاحب « المسند » و« التفسير » و« الجامع » .

روى عن يَزِيد بن هارون ويعلى بن عُبَيْد وجعفر بن عون وغيرهم ، ويروي عنه (م د ت) والبخاريُّ في غير « الصحيح » ، قال أحمدُ : إمامُ أهل زمانه .

وقال في « التقريب » : ثقة فاضل مُتْقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمس وخمسين ومائتين وله أربع وسبعون سنة .

قال عبدُ اللهِ : (أخبرنا زكرياءُ بنُ عَديٍّ) بن الصَّلْت التَّيْمي مولاهم ، أبو يحيى الكوفي الحافظ .

روى عن شَرِيك وحَمَّاد بن زَيد وإبراهيم بن سَعْد ، ويروي عنه (خ م ت س ق) وإسحاق بن راهويه وإسحاق الكَوْسَج وعَبْد بن حُميد وخلق .

وقال في « التقريب » : ثقه جليل من كبار العاشرة ، مات سنة إحدى أو اثنتي عشرة ومائتين .

(قال) زكرياءُ بنُ عَدِيّ : (قال لي أبو إسحاقَ الفَزَارِيُّ) بفتح الفاء ، إبراهيمُ بنُ محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة الكوفي ، الإمام الجليل المُجْمَعُ على جلالتِهِ وتقدُّمِهِ في العلم وفضيلتِه .

روى عن خالد الحذَّاء وحُمَيْد الطويل وأبي طُوالة ومالك وخَلْق ، ويروي عنه (ع) والأوزاعي والثَّوْري من شيوخه وخَلْق .

وقال في « التقريب » : ثقة حافظ له تصانيف ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ومائة ، وقيل : بعدها .

أي : قال لي : (اكْتُبْ) يا زكرياء (عن بَقِيَّةَ) بن الوليد بن صائد (ما رَوَى) وحَدَّثَ من الأحاديث (عن) الثِّقاتِ (المعروفين) المشهورين (ولا تَكْتُبْ) يا زكرياء

عَنْهُ مَا رَوَىٰ عَنْ غَيْرِ ٱلْمَعْرُوفِينَ ، وَلاَ تَكْتُبْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ مَا رَوَىٰ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِينَ وَلاَ عَنْ غَيْرِهِمْ .

(عنه) أي : عن بَقِيَّةَ (ما رَوَى) من الأحاديث (عن) المجهولين (غيرِ المعروفين) بالحفظ والإتقان ؛ فإنه ثقةٌ في المعروفين ، ضعيفٌ في غيرهم (ولا تَكْتُبْ) يا زكرياء (عن إسماعيلَ بنِ عَيَّاشٍ ما رَوَى) من الأحاديث (عن) الثقات (المعروفين ولا) ما روى (عن غيرِهم) أي : عن غيرِ المعروفين من المجهولين ؛ فإنه ضعيفٌ في الكُلِّ[١] .

قال النوويُّ : (وهـٰذا الذي قاله أبو إسحاق الفَزَارِيُّ في إسماعيل بن عَيَّاش خِلافُ قولِ جمهور الأئمةِ ، قال عَبَّاسٌ[٢] : سمعتُ يحيى بنَ مَعِين يقول[٣] : إسماعيلُ بنُ عَيَّاش ثقةٌ ، وكان أَحَبَّ إلى أهل الشام من بَقِيَّة . . . وقال عَمْرو بن علي : إذا حدث عن أهل بلاده . . فصحيح ، وإذا حَدَّثَ عن أهل المدينة مثل هشام بن عروة ويحيى بن سعيد وسُهَيْل بن أبي صالح . . فليس بشيء)[٤] .

ترجمة بَقِيَّة الكَلاَعيِّ :

هو بَقِيَّة بن الوليد بن صائد بن كعب الكَلاَعِيُّ ـ بفتح الكاف واللام المخففة قبيلة كبيرة نزلت حمص من الشام ، ـ أبو يُحْمِد ـ بضم الياء وكسر الميم وسكون الحاء المهملة ـ الحافظ .

---

(١) هـٰذا الأثر رواه الترمذيُّ في « سننه » (٥/ ١٣٣) في كتاب الأمثال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١ـ باب ما جاء في مَثَلِ الله لعباده) عقب الحديث (٢٨٥٩) بالسند المذكور ، ولفظه : (خُذُوا عن بَقِيَّة ما حَدَّثَكم عن الثِّقاتِ ، ولا تأخذوا عن إسماعيل بن عَيَّاش ما حَدَّثكم عن الثِّقاتِ ولا غيرِ الثِّقات) .

(٢) قلتُ : (عَبَّاس) بالباء الموحدة والسين المهملة ، هو ابنُ محمد بن حاتم الدُّوري ، أحد الأَثْبات المصنِّفين ، لازم يحيى بنَ مَعين وتخرَّج به ، وسأله عن الرجال ، وهو راوي كتاب « التاريخ » المطبوع من روايته مترجم في « سير أعلام النبلاء » (١٢/ ٥٢٢) وغيره . فما في « مكمل إكمال الإكمال » للسنوسي (١/ ٣٦) : (عَيَّاش) بالتحتانية والشين المعجمة . . فتحريف .

(٣) « التاريخ » (٢/ ٣٦) .

(٤) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١١٦) ، وانظر أقوال الأئمة في (إسماعيل بن عَيَّاش) في « تهذيب الكمال » (٣/ ١٦٣ـ١٨١) .

. . . .

روى عن الأوزاعي وابن جُرَيْج ومالك والزُّبَيْدي وغيرهم ، ويروي عنه (م عم) وابن جُرَيْج وشُعْبة وهما من شيوخه وكثير بن عُبَيْد وخَلْق .

له في (م) فرد حديث متابعة ، وَثَّقَه الجمهورُ فيما سَمِعَه من الثِّقات ، وقال النسائيُّ : إذا قال : حدثنا وأخبرنا . . فهو ثقة .

وقال في التقريب : صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، من الثامنة ، مات سنة سبع وتسعين ومائة ، وله سبع وثمانون سنة .

قال ابن المبارك : بَقِيَّة صَدُوق ، ولـٰكنه كان يكتب عَمَّنْ أقبلَ وأدبر ، وقال أحمد : هو أَحَبُّ إليَّ من إسماعيل بن عَيَّاش ، وقال يحيى بن مَعِين : عند بَقِيَّة ألفا حديث صحاح عن شُعْبة ، وكان يُذَاكِرُ شُعْبة بالفقه ، وقال غيرُ واحدٍ من الأئمة : بَقِيَّة ثقةٌ إذا رَوَى عن الثقات ، وقال ابنُ عديّ : إذا روى عن أهل الشام . . فهو ثبت ، وقال غيرُ واحدٍ : كان مُدَلِّساً ، فإذا قال : (عن) . . فليس بحُجَّة .

قال ابنُ حِبَّان : سمع من شعبة ومالك وغيرهما أحاديث مستقيمة ، ثم سمع من أقوام كذّابين عن شعبة ومالك ، فروى عن الثقات بالتدليس ما أَخَذَ عن الضعفاء .

وقال أبو حاتم : لا يُحْتَجُّ به ، وقال أبو مُسْهِر : أحاديث بَقِيَّة ليستْ نَقِيَّة ، فكُنْ منها على تَقِيَّة .

وقال أبو إسحاق الجُوزجاني : رَحِمَ الله بقية ، ما كان يُبالي إذا وجد خُرافةً عَمَّنْ يأخذه ، فإنْ حَدَّث عن الثقات . . فلا بأس به .

وقال عبد الله بن أحمد : سألتُ أبي عن ضَمْرة وبَقِيَّة : فقال : ضمرةُ أَحَبُّ إلينا من الثقات المأمونين ، رجل صالح لم يكن بالشام رجل صالح يشبهه رحمه الله تعالى .

قال ابنُ عَدِيّ : حدثنا عبد الرحمن بن القاسم ، حدثنا أبو مسهر ، حدثنا بَقِيَّة ، عن محمد بن زياد ، عن أبي راشد ، قال : أخذ بيدي أبو أُمامة وقال : أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي ثم قال : « يا أبا أمامة ؛ إن من المؤمنين من يلين له قلبي » .

وقال أبو التَّقِيّ اليَزَنِيّ : مَنْ قال : إن بقية قال : حدثنا . . فقد كذب ، ما قال قط إلا : حدثني فلان .

. . . .

وقال ابن خزيمة: لا أحتج ببقية ، حدثنا أحمد بن الحسن الترمذي ، سمعتُ أحمد بن حنبل يقول : توهمتُ أنَّ بَقِيَّة لا يُحَدِّثُ المناكيرَ إلا عن المجاهيل ، فإذا هو يُحَدِّثُ المناكيرَ عن المشاهير ، فَعلِمْتُ مِنْ أين أُتِي .

قال ابنُ حِبّان : دخلتُ حمص وأكبرُ همّي شأن بقية ، فتتبعت حديثه وكتبتُ النسخ على الوجه ، وتتبعت ما لم أَجِدْ فرأيتهُ ثقة مأموناً ، ولٰكنه كان يُدَلِّس عن عُبيد الله بن عُمر وشعبة ومالك ما أخذه عن مثل المجاشع بن عمرو والسري بن عبد الحميد وعُمرَ بن موسى المِيثَمِيِّ وأشباههم ، فروى عن أولٰئك الثقات الذين رآهم ما سمع من هٰؤلاء الضعفاء عنهم ، فكان يقول : قال عبيد الله وقال مالك ، فحملوا عن بقية عن عبيد الله ، وعن بقية عن مالك ، وأسقط الواهي بينهما ، فالتزق الوضع ببقيّة وتخلَّص الواضعُ من التوسط .

وكان ابن معين يُوثّقه ، وقال مُضَرُ بنُ محمد الأسدي : سألتُ يحيى بن مَعين عن بَقيّة فقال : ثقة إذا حَدَّث عن المعروفين ، ولٰكن له مشايخ لا يُدْرىٰ من هم .

إلى أن قال ابنُ حِبّان : حدثنا سليمان بن محمد الخُزاعي بدمشق ، حدثنا هشام بن خالد ، حدثنا بَقِيَّة ، عن ابن جُرَيْج ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعاً : « مَنْ أَدْمن على حاجِبَيهِ بالمُشْطِ . . عُوفِيَ من الوباء » .

وهٰذا من نسخةٍ كتبناها بهٰذا الإسناد كلّها موضوعة ، يشبه أن يكون بَقِيَّة سمعه من إنسان واهٍ عن ابن جُرَيْج ، فدَلَّسَ عنه والتزق به .

وبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا جامع أحدكم زوجته . . فلا ينظر إلى فَرْجِها ؛ فإن ذلك يُورِثُ العَمَى » .

وبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم : « تَرِّبوا الكتاب ومَسِّحوه من أسفله ؛ فإنه أنجحُ للحاجة » .

وبه : « من أصيب بمصيبة فاحتسب ولم يَشْكُ إلى الناس . . كان حقاً على الله أن يغفرَ له » .

ومن مناكير بقية : حدثنا محمد بن زياد ، عن أبي أمامة مرفوعاً : « بينما الخَضِر

. . . .

يمشي في سوق بني إسرائيل. . . » الحديث بطوله ، هـٰذا الحديث قال ابن جَوْصَا : سألتُ محمد بن عوف عنه فقال : هـٰذا موضوع ، فسألتُ أبا زرعة عنه فقال : حديث منكر .

قال ابن عدي : لا أعلم رواه عن بَقِيَّة غير سليمان بن عبيد الله الرقي ، وقد ادعاه عبد الوهاب بن ضحاك العرضي وهو متهم ، وأما سليمان. . فقال فيه ابن معين : ليس بشيء ، فسَلِمَ منه بقية .

ولبَقِيَّة عن يونس ، عن الزُّهْري ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعاً : « من أدرك ركعةً من الجمعة وتكبيرتها فقط. . فقد أدرك الصلاة » . رواه الثقات عن الزُّهْري فقالوا : عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وما فيه : (من الجمعة) .

وقال سعيد بن عمرو السكوني : حدثنا بَقِيَّة ، حدثني ابن المبارك ، عن جَرِير بن حازم ، عن الزُّبَيْر بن الخِرِّيت ـ بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء المكسورة ـ عن عكرمة ، عن ابن عباس ، مرفوعاً : (نهى عن طعام المتبارِيَيْنِ) ، وهـٰذا صوابه مرسل .

ولبقية عن شعبة كتاب فيه غرائب انفردَ بها بقية .

قال مُهَنَّأ بن يحيى : ـ وانفرد بهـٰذا ـ حدثنا بقية عن سعيد بن عبد العزيز عن مكحول عن أبي هريرة مرفوعاً : « يحشر المكارون وقتلة الأنفس إلى جهنم في درجة واحدة » .

وحدثنا بَقِيَّة ، عن عبد الله بن عمر ، عن أبي الزِّناد ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « لا نكاح إلا بإذن الرجل والمرأة » .

وقال بَقِيَّة ، عن شريك ، عن كليب بن وائل ، عن ابن عمر مرفوعاً : « لا تساكنوا الأنباط في بلادهم ، ولا تناكحوا الخُوْزَ ؛ فإنَّ لهم أصولاً تدعوهم إلى غير الوفاء » ، وهـٰذا منكر ، وقد دَلَّسَه عن شَرِيك .

وقال سعيد بن عَمْرو : حدثنا بَقِيَّة ، عن الحُرّ بن مالك الفزاري ، عن أبي محمد ، عن حُذَيْفة بن اليمان مرفوعاً : « اقرؤوا القرآن بلُحُون أهلِ العرب. . . » الحديث .

. . . .

وقال حماد بن زيد : عن بَقِيَّة ، عن معاذ بن رفاعة ، عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يَرِثُ هٰذا العِلْمَ من كل خَلَفٍ عُدولُه ، يَنْفُون عنه تحريفَ الغالِينَ. . . » الحديث .

وذكر العقيلي : حدثنا محمد بن سعيد ، حدثنا عبد الرحمن بن الحكم ، عن وَكيع ، قال : ما سمعتُ أحداً أَجرَأَ على أن يقول : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) من بَقِيَّة .

وقال كثير بن عبيد : أنبأنا بَقِيَّة ، حدثنا شعبة ، حدثني عاصم الأحول ، عن أبي قلابة ، عن أبي أسماء ، عن ثَوْبان مرفوعاً : « مَنْ تكفل لي ألا يسأل امرءاً شيئاً . . أتكفل له بالجنة » .

وقال ابن عدي : أنبأنا علي بن سراج ، أنبأنا عطية بن بقية ، أنبأنا أبي ، عن محمد بن زياد ، عن أبي أُمامة مرفوعاً : « السُّبَّاقُ أربعة : أنا سابق العرب ، وبلال سابق الحبشة ، وصُهَيْب سابق الروم ، وسَلْمان سابق الفرس » .

قال أبو زرعة وأبو حاتم : هٰذا حديثٌ باطلٌ لا أصل له بهٰذا الإسناد .

وقال ابن مُصَفًّى وآخرُ : حدثنا بَقِيَّة ، عن الأوزاعي ، عن ابن جُرَيْج ، عن أبي الزُّبير ، عن جابر مرفوعاً قال : « مجوس هٰذه الأمة القدرية » .

أخبرنا أحمد بن هبة الله ، عن عبد الرحيم بن أبي سعيد ، أنبأنا أبو البركات بن الفزاري ، أخبرنا محمد بن عبيد الله ، أخبرنا أبو نعيم عبد الملك بن الحسن ، حدثنا أبو عَوَانة الحافظ ، أنبأنا سعيد بن عمرو السكوني وعطية بن بَقِيَّة وأبو عتبة الحِمْصيُّون ، قالوا : حدثنا بَقِيَّة ، حدثنا الزُّبيدي ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ دُعِيَ إلى عُرْسٍ ونحوِه. . فَلْيُجِبْ » .

أخرجه مسلم في « صحيحه » عن ابن رَاهُويه ، عن عيسى بن المنذر ، عن بَقِيَّة ، وليس لبقية في « الصحيح » سواه ، أخرجه شاهداً .

وقال عَبَّاس الدُّوري : عن ابن مَعِين قال : إذا لم يُسَمِّ بَقِيَّةُ شيخَه وكَنَاهُ. . فاعْلَمْ أنه لا يُساوي شيئاً .

. . . .

قال ابنُ عَدِيّ : وَبَقِيَّةُ يُخَالِفُ في بعض حديثه الثقات ، وإذا روى عن أهل الشام . . فهو ثَبْت، وإذا روى عن غيرهم . . خلَّط كإسماعيل . اهـ « الميزان » (١/ ٣٣١-٣٣٩) .

ترجمة إسماعيل بن عَيَّاش :

هو إسماعيل بن عَيَّاش بن سُلَيْم العَنْسي ـ بفتح العين وسكون النون يُنْسَب إلى عَنْسِ بن مالك حَيٌّ مِنْ مَذْحِج ـ أبو عُتْبة الحِمْصي عالم أهل الشام ، مات ولم يُخَلِّف مثله .

وقال في « التقريب » : صَدُوق في روايته عن أهل بلده مُخَلِّطٌ في غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومائة ، وله بضع وتسعون سنة .

وُلِدَ سنة ستّ ومائة ، وطلب العلم ، فروى عن شُرَحْبِيل بن مُسْلم وهو أكبر مَنْ عنده ومحمد بن زياد الأَلْهاني ـ بفتح الهمزة وسكون اللام كالأنصاري نسبة إلى أَلْهان بن مالك أخي هَمْدان ـ وبَحِير بن سَعْد وصفوانِ بن عَمْرو وضَمْضَم بن زُرعة وعبد الرحمن بن جُبَيْر بن نُفَيْر والأوزاعي والزُّبَيْدي وغيرهم ، ويروي عنه (عم) والثوري والأعمش ـ وهما من شيوخه ـ ومحمد بن إسحاق ـ وهو أكبر منه ـ وسَعِيد بن منصور وهَنَّاد بن السَّرِي واللَّيْث بن سَعْد ـ ومات قبلَه ـ وبَقِيَّة والوليد بن مسلم ومُعْتَمِر بن سليمان ـ وهُمْ من أقرانه ـ وخَلْق .

قال الذهبي : (قال أبو اليمان : كان منزلُه إلى جنب منزلي ، فكان يُحيي الليل ، وربما قرأ ثم قطع قال : فسألتُه يوماً فقال : وما سؤالك؟ قلتُ : أريدُ أن أعرف قال : إني أُصلّي فأقرأ ، فأذكر الحديث في الباب من الأبواب التي أخرجتها . . فأقطع الصلاة ، فأكتبه ، ثم أرجع إلى صلاتي .

وروى يحيى الوُحاظي قال : ما رأيتُ أكبرَ نَفْساً من إسماعيل بن عَيَّاش ، كُنَّا إذا أَتَيْنا مزرعته لا يَرْضَى لنا إلا بالخروف والخَبِيص ، وسمعتُه يقول : إني ورثتُ من أبي أربعة آلاف دينار أنفقتُها في طلب العلم .

وقال عثمان بن صالح السَّهْمي : كان أهل حمص يَتَنَقَّصُونَ علياً حتى نَشَأَ فيهم إسماعيلُ بنُ عَيَّاش ، فحَدَّثَهم بفضائِله ، فكَفُّوا عن ذلك .

. . . .

وقال داود بن عَمْرو الضَّبِّي : ما رأيتُ مع إسماعيل كتاباً قط ، فقال له أحمد بن حنبل : فكم كان يحفظ؟ قال : شيئاً كثيراً ، فقال : يحفظ عشرة آلاف حديث؟ قال : عشرة آلاف وعشرة آلاف وعشرة آلاف ، فقال أحمد : هـٰذا كان مِثْلَ وكيع .

وقال الفَسَوِيُّ : كنتُ أسمعهم يقولون : عِلْمُ الشام عند إسماعيل والوليد ، فسمعتُ أبا اليَمَان يقول : كان أصحابنا لهم رَغْبَةٌ في العلم ، وكانوا يقولون : نَجْهَدُ ونُتْعِبُ أبداننا ونُسافر ، فإذا جئْنَا . . وجَدنا كُلَّ ما كتبنا عند إسماعيل بن عَيَّاش .

وقال الفَسَوِيُّ : تَكَلَّمَ قومٌ في إسماعيل ، وهو ثقةٌ عَدْلٌ ، أعلمُ الناس بحديث أهل الشام ، أكثر ما تكلّموا فيه قالوا : يُغْرِبُ عن ثقات الحجازيين .

وقال الهَيْثَم بن خارجة : سمعتُ يَزِيدَ بنَ هارون يقول : ما رأيتُ أحفظَ من إسماعيل بن عَيَّاش ، ما أدري ما الثَّوْري؟

وقال عَبَّاسٌ عن يحيى : ثقة .

وروى ابنُ أبي خَيْثَمة عن ابن مَعِين : ليس به بأسٌ في أهل الشام .

وقال دُحَيْم : هو في الشاميين غاية ، وخَلَّطَ عن المدنيين .

وقال البخاريُّ : إذا حَدَّثَ عن أهل بلده . . فصحيح ، وإذا حَدَّثَ عن غيرهم . . ففيه نظر .

وقال أبو حاتم : لَيِّنٌ ، ما أعلمُ أحداً كَفَّ عنه إلا أبا إسحاق الفَزَاري ، وقال النَّسائي : ضعيف ، وقال ابنُ حِبَّان : كثيرُ الخطإ في حديثه فخرج عن حدِّ الاحتجاجِ به .

وقال أبو صالح الفرّاء : قلتُ لأبي إسحاق الفَزَاري : إني أريدُ مكة ، وأُرِيدُ أنْ أَمُرَّ بحمص فأسمع من إسماعيل بن عَيَّاش ، قال : ذاك رجلٌ لا يَدْرِي ما يخرجُ من رأسه .

وقال محمد بن المثنى : ما سمعتُ عبد الرحمن يُحَدِّثُ عن إسماعيل بن عَيَّاش شيئاً قطُّ .

وقال عبد الله بن علي بن المَدِيني : سمعتُ أبي يقول : ما كان أحدٌ أعلمَ بحديث

. . . .

أهلِ الشام من إسماعيل بن عَيَّاش لو ثَبَتَ على حديث أهل الشام ، ولـٰكنه خَلَّطَ في حديثه عن أهل العراق ، وحدثنا عنه عبد الرحمن ثم ضَرَبَ على حديثه ، فإسماعيل عندي ضعيف .

وقال عبد الله بن أحمد : عَرَضْتُ على أبي حديثاً حَدَّثناه الفضلُ بن زياد الطَّسْتِيُّ ، حدثنا ابن عَيَّاش ، عن موسى بن عُقْبة ، عن نافع ، عن ابن عُمر مرفوعاً : « لا تقرأُ الحائضُ ولا الجُنُبُ شيئاً من القرآن » ، فقال أبي : هـٰذا باطل ، يعني أنَّ إسماعيل وَهِمَ .

وسُئِلَ أبي عن إسماعيل وبَقِيَّة فقال : بَقِيَّةُ أَحَبُّ إليَّ .

وقال إسماعيل : عن عبد الله بن دينار ، وسعيد بن يوسف ، عن يحيى بن أبي كثير مرسلاً : أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال : « إنَّ الله تعالى كَرِهَ لكم العبث في الصلاة ، والرَّفَثَ في الصيام ، والضحك عند المقابر » . رواه عنه عبد الله بن المبارك .

وله عن ابن جُرَيْج ، عن ابن أبي مُلَيْكَة ، عن عائشة مرفوعاً : « مَنْ قاءَ أو رعف فأَحْدَثَ في صلاته . . فليذهب فليتوضأ ثُمَّ لِيَبْنِ على صلاته » قال أحمد : صوابه مرسل .

وقال ابنُ مَعِين : إسماعيل أَحَبُّ إليَّ من بَقِيَّة وفَرَج بن فَضَالة .

وقال ابنُ مَعِين : حدثنا إسماعيل ، عن شُرَحْبِيل ، عن أبي أُمامة مرفوعاً : « الزعيم غارم » .

وقال إسماعيل : عن بَحِير بن سَعْد ، عن خالد ، عن المقدام ، عن أبي أيوب مرفوعاً : « كِيلُوا طعامَكم يُبَارَكْ لكم فيه » .

وقال إسماعيل : عن ابن جُرَيْج ، عن عَمْرو بن شُعَيْب ، عن أبيه ، عن جدّه مرفوعاً : « تعافوا الحُدُودَ بينكم ، فما بلغني من حَدٍّ . . فقد وَجَب » .

وحدثنا محمد بن حِمْيَر ، حدثنا إسماعيل ، عن محمد بن عَمْرو ، عن أبي

. . . .

سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا كَتَبَ أحدُكم كتاباً . . فَلْيُتَرِّبْهُ ؛ فإنه أَنْجَحُ للحاجة » .

وقال مُضَر بن محمد الأسدي البغدادي القاضي : سألتُ يحيى بنَ مَعِين عن إسماعيل بن عَيَّاش فقال : عن الشاميين حديثُه صحيح ، وإذا حَدَّثَ عن العراقيين والمدنيين . . خَلَّط ما شئت .

وقال إسماعيل بن عَيَّاشٍ عن الأوزاعي ، عن الزُّهْري ، عن سعيد ، عن عُمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً : « يكونُ في هـٰذه الأُمّة رجلٌ يُقال له : الوليد ، هو أَشَدُّ على هـٰذه الأُمّة من فرعون على قومه » ، قال ابنُ حِبَّان : وهـٰذا باطل .

وقال إسماعيل بن عَيَّاش ، عن ضَمْضَم بن زُرْعة ، عن شُرَيْح بن عُبَيْد ، عن أبي راشد الحُبْراني عن عبد الرحمن بن شِبْل : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الضبّ) ، وهـٰذا منكر .

وقال أبو داود : سمعتُ ابنَ مَعِين يقول : إسماعيل بن عَيَّاش ثقة ، وقال ابنُ خُزَيْمة : لا يُحْتَجُّ به .

وقد صَحَّحَ الترمذيُّ لإسماعيل غَيْرَ ما حديثٍ مِنْ روايتهِ عن أهل بلده خاصَّةً ، منها حديثُ : « لا وَصِيَّة لوارث » ، وحديثُ : « بحَسْبِ ابن آدم أكلاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَه » .

وقال ابنُ عَيَّاش ، عن ضَمْضَم بن زُرْعة ، عن شُرَيْح بن عُبَيْد ، حدثنا أبو ظَبْيَة : أنَّ أبا بَحْرِيَّة السَّكُوني حدثه عن مَالِكِ بن يسار السَّكُوني : أنَّ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سألتم اللهَ . . فاسألوه ببطون أكفّكم ، ولا تسألوه بظُهُورِها » . لا يُعْرَفُ مالكٌ به) اهـ[1]

ثُمَّ ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى الشَّاهِدَ لأَثَرِ أبي إسحاق في جَرْح بَقِيَّة فقال :

---

(١) « ميزان الاعتدال » (١/ ٢٤٠ـ٢٤٤) .

[٨١] وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ٱلْحَنْظَلِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِ عَبْدِ ٱللهِ قَالَ : قَالَ ٱبْنُ ٱلْمُبَارَكِ : نِعْمَ ٱلرَّجُلُ بَقِيَّةُ لَوْلاَ أَنَّهُ كَانَ يَكْنِي ٱلْأَسَامِيَ وَيُسَمِّي ٱلْكُنَىٰ ، ....

---

[٨١] (وحَدَّثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ) بن مَخْلَد (الحَنْظَلِيُّ) أبو يعقوب بن رَاهُويه المَرْوَزِيُّ ، الإمام الفقيه الحافظ ، عالم خراسان ، من العاشرة ، مات سنة ثمانٍ وثلاثين ومائتين ، وله سبعٌ وسبعون سنة .

(قال) إسحاق : (سَمِعْتُ) أنا (بعضَ أصحابِ عبدِ اللهِ) بنِ المبارك وبعضَ رواته .

قال النووي : (وهـٰذا البعضُ مجهولٌ ، فلا يَصِحُّ الاحتجاجُ به ، ولـٰكن ذكره مسلمٌ متابعةً لا أصلاً) اهـ[١]

(قال) ذلك البعضُ : (قال) عبدُ اللهِ (بنُ المباركِ) بن واضح الحنظلي مولاهم ، أبو عبد الرحمن المَرْوَزِيُّ ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين ومائة : (نِعْمَ الرجلُ) رجلاً ، والمخصوصُ بالمَدْحِ : (بَقِيَّةُ) بن الوليد بن صائد الكلاعيُّ (لولا أنّه) أي : لولا أنَّ بَقِيَّةَ (كان يَكْنِي) ويذكر الكنى (الأسامِيَ) المشهورةَ ؛ أي : بَدَلَها .

أي : لولا أنه يذكر الكُنى بدل أسماء مَنْ شُهِرُوا بالأسماء (ويُسَمِّي الكُنَى) أي : ويذكر الأسماءَ بدلَ كُنْية مَنْ شُهِرُوا بالكُنى ، و(لولا) هنا : حرفُ امتناعٍ لوجود ؛ أي : موضوعةٌ للدلالة على امتناع مَدْحِه لوجود تبديلِه الأسماءَ المشهورةَ بالكُنى غيرِ المشهورة ، وتبديلِه الكُنى المشهورةَ بالأسماءِ غيرِ المشهورة ، و(أنَّ) : حرف نصب ومصدر وتوكيد ، والهاء اسمها ، وجملةُ (كان) في محلّ الرفع خبرها ، وجملةُ (أنَّ) في تأويلِ مصدرٍ مرفوعٍ على كونه مبتدأً لخبر محذوف وجوباً تقديرُه : نِعْمَ الرجلُ بَقِيَّةُ لولا تكنيتُه الأسامي وتسميتُه الكنى موجودٌ ، وجوابُ لولا الامتناعيةِ معلومٌ ممَّا قبلَها كما قَدَّرْنا .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١١٧/١) .

كَانَ دَهْراً يُحَدِّثُنَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ٱلْوُحَاظِيِّ فَنَظَرْنَا فَإِذَا هُوَ عَبْدُ ٱلْقُدُّوسِ .

قال النوويُّ : (فمعنى هـٰذا الكلام : أنه إذا رَوَى عن إنسانٍ معروفٍ باسمه . . كَنَاه ولم يُسَمِّه ، وإذا رَوَى عن معروفٍ بكُنْيَتِه . . سَمَّاه ولم يَكْنِهِ ، وهـٰذا نوعٌ من التدليس وهو قبيحٌ مذمومٌ ؛ فإنه يُلبِّس أمر الضعيف على الناس ويُوهِمُ أنَّ ذلك الراويَ ليس هو ذلك الضعيفَ ، فيُخرجه عن حالتِه المعروفةِ بالجَرْحِ المُتَّفَقِ عليه وعلى تَرْكِه إلى حالة الجَهالة التي لا تُؤَثِّرُ عند جماعةٍ من العلماء بل يَحْتَجُّون بصاحبها وتَقْتَضِي تَوَقُّفاً عن الحُكْم بصحتِه أو ضَعْفِه عند الآخرين ، وقد يعتضد المجهولُ فيُحْتَجُّ به أو يُرَجَّحُ به غيرُه ، أو يُستأنس به ، وأقبحُ هـٰذا النوع : أن يَكْنِيَ الضعيفَ أو يُسَمِّيَه بكُنْية الثقة أو باسمه ـ لاشتراكهما في ذلك وشهرةِ الثقة به ـ فيوهم الاحتجاجَ به) اهـ[1]

وإنما قلنا : إنه كان يَكْنِي الأسامي ؛ لأنه (كان) أي : بَقِيَّةُ (دهراً) أي : زمناً طويلاً (يُحَدِّثُنا) ويَرْوِيْ لنا (عن أبي سعيدِ الوُحَاظِيِّ) ، قال النووي : (بضمّ الواو وتخفيف الحاء المهملة وبالظاء المعجمة ، وحكى صاحبُ « المطالع »[2] وغيرُه فتحَ الواوِ أيضاً)[3] .

أي : يقول لنا : حَدَّثَنا أبو سعيدٍ الوُحَاظِيُّ ، فظننا أنه يحيى بنُ صالحٍ الوُحَاظِيُّ أبو زكرياء الحِمْصِيُّ ، أحدُ كبار المُحَدِّثين والفقهاء ، (فَنَظَرْنا) وفَتَّشْنا في أسانيدِه وروايَاتِه (فإذا هو) أي : الوُحَاظِيُّ الذي رَوَى عنه بَقِيَّةُ وذَكَرَه في أسانيدِه (عبدُ القُدُّوسِ) ابنُ حبيبٍ الكَلاَعِيُّ المعروفُ باسمه لا بكُنْيَتِه ونِسْبَتِه ، فأبدل اسمَ عبدِ القُدُّوس المعروفِ باسمه المُتَّفَقِ على ضَعْفِه بكُنْيَتِه ونِسْبَتِه اللتَيْنِ لم يَشْتَهِرْ بهما عند الناس تلبيساً عليهم .

قال النووي : (قال أبو عليٍّ الغَسَّانِيُّ : « وُحَاظة بَطْنٌ من حِمْيَر » ، وعبدُ القُدُّوسِ هـٰذا : هو الشاميُّ الذي تَقَدَّمَ تضعيفُه وتصحيفُه ، وهو عبد القُدُّوس بن حبيب

---

(١) انظر « إكمال المعلم » (١/ ١٥٢) ، وفيه : (وحُكي عن أبي الوليد الباجي فيه فتح الواو) .
(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١١٧) .
(٣) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١١٧) .

[٨٢] وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ ٱلْأَزْدِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ ٱلرَّزَّاقِ يَقُولُ : مَا رَأَيْتُ ٱبْنَ ٱلْمُبَارَكِ يُفْصِحُ بِقَوْلِهِ : (كَذَّابٌ) ....

الكَلاَعي ـ بفتح الكاف ـ أبو سعيد الشامي فهو كَلاَعِيٌّ وُحَاظِيٌّ) كما تقدَّم في ترجمته .

وغَرَضُ المؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ بسوقِ هـٰذا السَّنَدِ : الاستشهادُ بأَثَرِ عبد الله بن المبارك لأبي إسحاق الفَزَارِيِّ في جَرْح بَقِيَّة بن الوليد .

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعةَ في أَثَرِ عبد الله بن المبارك فقال :

[٨٢] (وحَدَّثَنِي أحمدُ بنُ يوسفَ) بن خالد بن سالم (الأَزْدِيُّ) السلميُّ أبو الحَسَن المعروفُ بحمدان الحافظُ النيسابوريُّ .

روى عن حفص بن عبد الله وحفص بن عبد الرحمن وجعفر بن عَوْن وعبد الرزّاق وخلق ، ويروي عنه (م د س ق) وأبو عَوَانة ومحمد بن الحُسَيْن القطَّان ، وَثَّقَه مسلمٌ والدارقطنيُّ ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاثٍ أو أربعٍ وستين ومائتين .

(قال) أحمدُ بنُ يوسف : (سَمِعْتُ) أنا (عبدَ الرزَّاقِ) بن هَمَّام بن نافع الحِمْيَرِيَّ مولاهم ، أبا بكرٍ الصَّنْعانيَّ ، أحدَ الأئمة الأعلام الحُفَّاظ .

رَوَى عن ابن جُرَيْج وهشام بن حَسَّان وثَوْر بن يَزِيد ومَعْمَر ومالك وخلائق .

ويروي عنه (ع) وأحمدُ وإسحاقُ وابنُ المَدِيني وخلق .

وقال في « التقريب » : ثقة حافظ مصنِّف شهير ، عَمِيَ في آخر عمره فتَغيَّرَ ، وكان يَتَشَيَّعُ ، من التاسعة ، مات سنة إحدى عشرة ومائتين ، عن خمس وثمانين سنة ، وليس في مسلم من اسمه (عبد الرزّاق) إلاّ هـٰذا الثقة .

وغَرَضُه بسَوْق هـٰذا السَّنَدِ : بيانُ متابعة أحمد بن يوسف لإسحاق بن إبراهيم في رواية هـٰذا الأَثَرِ عن ابن المبارك ، ولـٰكنها متابعةٌ ناقصةٌ .

أي : قال أحمدُ بنُ يوسف : سمعتُ عبدَ الرزَّاق حالة كونه (يقولُ : ما رأيتُ) وما سمعتُ عبدَ اللهِ (ابنَ المباركِ يُفْصِحُ) ويُصَرِّحُ (بقوله) : فلانٌ (كَذَّابٌ) أي :

إلاَّ لِعَبْدِ ٱلْقُدُّوسِ ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَهُ : كَذَّابٌ .

[٨٣] وَحَدَّثَنِي عَبْدُ ٱللهِ بْنُ عَبْدِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلدَّارِمِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ وَذَكَرَ ٱلْمُعَلَّى بْنَ عُرْفَانَ ....

وَضَّاعٌ (إلاّ لعبدِ القُدُّوسِ) بن حبيب الكَلاَعي (فإنّي سَمِعْتُه) أي : سمعتُ ابنَ المبارك حالة كونه (يقول له) أي : لعبدِ القُدُّوس هو (كَذَّابٌ) لا تكتبوا حديثَه ولا تأخذوا عنه .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالى لِما مَرَّ من جَرْح الرواة بأَثَر أبي نُعَيْمٍ فقال :

[٨٣] (وحَدَّثَني عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الرحمنِ) بن الفضل بن مهران أو بَهْرَام (الدَّارِمِيُّ) أبو محمد السمرقنديُّ الحافظُ ، أحدُ الأئمة الأعلام .

وقال في « التقريب » : ثقة فاضل مُتْقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمسٍ وخمسين ومائتين ، وله أربع وسبعون سنة .

(قال) عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الرحمن : (سَمِعْتُ) أنا (أبا نُعَيْم) الفَضْلَ بنَ دُكَيْن ـ بضم المهملة ـ ودُكَيْن : لقبُه ، واسمهُ : عَمْرو بن حَمَّاد بن زهير التميمي مولاهم ، الكوفي الأحول ، الحافظ العلم ، مشهور بكُنْيته ، من أَجَلِّ أهل زمانه ومن أتقنِهم .

روى عن الأعمش وزكرياء بن أبي زائدة وجعفر بن بُرْقان وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وأحمد وإسحاق ويحيى بن مَعِين وأبو زرعة وخلق .

وقال في « التقريب » : ثقة ثَبْت من التاسعة ، مات سنة تسع عشرة ومائتين ، وكان من كبار شيوخ البخاري .

أي : قال الدَّارِمِيُّ : سمعتُ أبا نُعَيْمٍ (و) الحالُ أنه قد (ذَكَرَ المُعَلَّى) بضم الميم وفتح العين بعدها لام مشددة مفتوحة (بنَ عُرْفَانَ) ، قال النووي : (بضم العين المهملة وإسكان الراء وبالفاء ، هـٰذا هو المشهور ، وحُكِيَ فيه كسر العين ، وبالكسر ضبطه أبو عامر العبدري ، والمُعَلَّى هـٰذا أسديٌّ كوفيٌّ ضعيفٌ ، قال البخاريُّ رحمه الله تعالى في « تاريخه »: هو منكر الحديث ، وضَعَّفَه النسائيُّ أيضاً وغيرُه) .

فَقَالَ : قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا ٱبْنُ مَسْعُودٍ بِصِفِّينَ ، فَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ : أَتُرَاهُ بُعِثَ بَعْدَ ٱلْمَوْتِ؟! ....

(فقال) أبو نُعَيم ، جملةٌ تفسيريةٌ لجملة ذَكَرَ : (قال) المُعَلَّى بنُ عُرْفَان : (حَدَّثَنا أبو وائلٍ) شَقِيقُ بنُ سلمة الأسديُّ التابعيُّ الجليلُ الكوفيُّ ، أحدُ سادة التابعين مُخَضْرَم ، وأحدُ العلماء العاملين .

روى عن أبي بكر وعُمر وعثمان وعلي ومعاذ بن جَبَل وطائفة ، ويروي عنه (ع) والشَّعْبِيُّ وعَمْرو بن مُرَّة ومغيرة بن مِقْسَم وخلق ، وتعلَّم القرآن في سنتين .

وقال في « التقريب » : ثقة مُخَضْرَم ، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز وله مائة سنة .

وجملةُ قوله : (قال) أبو وائل بدلٌ من قوله : (حَدَّثَنا أبو وائلٍ) : (خَرَجَ علينا) معاشر الحاضرين من خيمتِهِ عبدُ اللهِ (بنُ مسعودٍ) بن غافل بمعجمة وفاءٍ ، الهُذَلِيُّ أبو عبد الرحمن الكوفيُّ ، أحدُ السابقين إلى الإسلام ، مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين عن بضع وستين سنة .

أي : قال المُعَلَّى : خَرَجَ علينا عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ الصحابيُّ الجليلُ من خَيْمَتِهِ (بصِفِّينَ) أي : في وَقْعة صِفِّين ، وجَعَلَ يُحَدِّثُنا كذا وكذا .

قال النووي : (و« صِفِّين » : بكسر الصاد المهملة والفاء المشدَّدة من بعدها ياءٌ في الأحوال الثلاثة : الرفع والنصبِ والجرّ ، وهـٰذه هي اللغة المشهورة ، وفيها لُغَةٌ أُخرى حكاها أبو عُمر الزاهدُ عن ثعلب عن الفَرَّاء وحكاها صاحب « المطالع » وغيرُه من المتأخرين : « صِفُون » بالواو في حالة الرفع ، وهي موضع الوقعة بين أهل الشام والعراق مع عليّ ومعاوية رضي الله تعالى عنهما)[1] .

(فقال أبو نُعَيْم) للمُعَلَّى بن عُرْفان : (أَتُرَاهُ) بضم التاء ؛ أي : أَتُرَى ابنَ مسعود وتَظُنُّه يا مُعَلّى قد (بُعِثَ) من قبره (بعدَ الموتِ) والدَّفنِ في المدينة ، وخَرَجَ عليكم في صِفِّين؟! وهـٰذا غيرُ معقولٍ ؛ لأنَّ البَعْثَ إنما يكون بعد النفخة الثانية ، فكلامُكَ هـٰذا كذبٌ بَحْتٌ وبُهْتانٌ عظيمٌ .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » ١١٨/١ .

. . . .

قال النوويُّ : (معنى هـٰذا الكلام : أنَّ المُعَلَّى كَذَبَ على أبي وائل في قوله هـٰذا ؛ لأنَّ ابنَ مسعودٍ رضي الله عنه توفي سنة اثنتين وثلاثين ، وقيل : سنة ثلاث وثلاثين ، والأولُ قولُ الأكثرين ، وهـٰذا قبل انقضاءِ خلافة عثمان رضي الله عنه بثلاث سنين ، وصِفِّين كانتْ في خلافة عليّ رضي الله عنه بعد ذلك بسنتَيْن ، فلا يكون ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه خَرَجَ عليهم بصِفِّينَ إلاّ أنْ يكونَ بُعِثَ بعد الموت ، وقد عَلِمْتُم أنه لم يُبْعَثْ بعد الموت ، وأبو وائل مع جلالتِه وكمالِ فضيلته وعُلُوِّ مرتبته والاتفاقِ على صيانته لا يقول : خَرَجَ علينا مَنْ لم يَخْرُجْ عليهم ، هـٰذا ما لا شَكَّ فيه ، فتَعَيَّنَ أن يكونَ الكَذِبُ من ٱلمعَلَّى بن عُرْفان ، مع ما عُرِفَ من ضَعْفِه) اهـ[1]

نبذة من ترجمة ٱلمعَلَّى :

هو المُعَلَّى بن عُرْفان الأسدي الكوفي ، روى عن عَمِّه أبي وائل ، قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي : متروك الحديث .

قال مصعب بن سعيد أبو خيثمة : حدثنا عيسى بن يونس ، عن المُعَلَّى بن عرفان ، عن شَقِيق ، عن عبد الله ، قال : (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا شرب . . تَنَفَّس على الإناء ثلاثاً ، يحمد الله على كُلِّ نَفَس ، ويشكره عند آخرهنّ) .

قلتُ : وكان من غُلاة الشِّيعة ، روى بجَهْلٍ بَيِّنٍ عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود أنه شَهِدَ صِفِّين .

وقال النَّضْر بن سلمة : حدثنا جعفر بن عَوْن ، حدثنا المُعَلَّى بن عُرْفان ، عن أبي وائل ، عن عبد الله بن مسعود : (أن رسول صلى الله عليه وسلم كَحَلَ عَيْنَ عليٍّ بريقِه) ، فيه النَّضْرُ وهو تَالِفٌ .

وقال زكرياء بن يحيى الكسائيُّ ـ واه ـ : حدثنا علي بن القاسم ـ شيعي غال ـ ، عن مُعَلَّى ، عن شَقِيق ، عن عبد الله : رأيتُ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عليّ وهو يقول : « الله وَلِيِّي وأنا وَلِيُّك ، ومُعَادٍ مَنْ عاداك ومسالم مَنْ سالمك » اهـ من « الميزان » (٤/١٤٩ـ١٥٠) .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/١١٨) .

[٨٤] حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ وَحَسَنٌ ٱلْحُلْوَانِيُّ كِلَاهُمَا عَنْ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ : كُنَّا عِنْدَ إِسْمَاعِيلَ ٱبْنِ عُلَيَّةَ ، فَحَدَّثَ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ ، فَقُلْتُ : إِنَّ هَـٰذَا لَيْسَ بِثَبْتٍ ، قَالَ : فَقَالَ ٱلرَّجُلُ : ٱغْتَبْتَهُ ، . . . .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالى لِمَا مَرَّ من جَرْحِ الرُّواة بأثَرِ إسماعيل ابن عُلَيَّة فقال :

[٨٤] (حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بن بَحْر أبو حفص الفلاّسُ الصيرفيُّ الباهليُّ البصريُّ .

قال في « التقريب » : ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة تسع وأربعين ومائتين .

(و) حَدَّثَنِي أيضاً (حَسَنٌ) بن علي بن محمد (الحُلْوَانِيُّ) أبو علي الهُذليُّ المكيُّ ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين ، ثقة حافظ .

وفائدةُ هـٰذه المقارنة : بيانُ كثرة طُرُقه .

حدثني (كلاهما) أي : كُلٌّ من عَمْرٍو وحَسَنٍ (عن عَفَّانَ بنِ مُسْلِمٍ) بن عبد الله الأنصاريِّ البصريِّ ، قال العِجْلِيُّ : ثقة ثَبْت صاحبُ سُنَّة .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ ، من كبار العاشرة ، مات سنة عشرين ومائتين .

(قال) عَفَّانُ : (كُنّا عند إسماعيلَ) بنِ إبراهيم بن مِقْسَم ـ بكسر الميم وسكون القاف وفتح السين ـ الأسديِّ القرشيِّ مولاهم ، أبي بِشْر البصريِّ المعروفِ بـ(ابنِ عُلَيَّةَ) بضم العين وفتح اللام وتشديد الياء المفتوحة اسم أُمّه ، وهي مولاةٌ لبني شَيْبان ، الحافظ ، أحد الأئمّة الأعلام .

وقال في « التقريب » : ثقة حافظ ، من الثامنة ، مات سنة ثلاثٍ وتسعين ومائة .

(فحَدَّثَ رجلٌ) من الحاضرين في حلقة إسماعيل (عن رجلٍ) من الغائبين ، فقال الرجلُ الأولُ : حَدَّثَنا فُلانٌ عن فُلانٍ حديثَ كذا وكذا ، قال عَفَّانُ بنُ مسلم : (فقلتُ) أنا للرجل المُحَدِّث : (إنَّ هـٰذا) الرجلَ الذي حَدَّثْتَ عنه (ليس بثَبْتٍ) أي : بقَوِيٍّ مُتْقِنٍ في الحديث ، نصيحةً له وذَبّاً عن الدِّين .

(قال) عَفَّانُ بنُ مسلم : (فقال) لي (الرجلُ) الذي حَدَّثَ : أنتَ يا عَفَّانُ (اغْتَبْتَه) أي : اغْتَبْتَ الرجلَ الغائبَ الذي حَدَّثْتُكم عنه ، وذَكَرْتَه بما يَكْرَهُه من قولك : (ليس بثَبْتٍ) .

قَالَ إِسْمَاعِيلُ : مَا ٱغْتَابَهُ ، وَلَـٰكِنَّهُ حَكَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِثَبْتٍ .

[٨٥] وَحَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ ٱلدَّارِمِيُّ ، ....

فَسَمِعَ إسماعيلُ ابنُ عُلَيَّة المُحَاوَرَةَ التي جَرَتْ بيني وبين الرجل فـ(ـقال إسماعيلُ) للرجل المُحدّث الذي قال اغتبتَه : (ما اغْتَابَهُ) أي : ما اغتاب عَفَّانُ ذلك الرجلَ الغائبَ الذي حَدَّثْتَ عنه بقوله : (ليس بِثَبْتٍ) أي : ليس عَفَّانُ مغتاباً له بقوله ذلك ، (ولكنّه) أي : ولكنَّ عفان (حَكَمَ) على الرجلِ الغائبِ بـ(ـأنّه) أي : بأنَّ ذلك الغائبَ (ليس بثَبْتٍ) أي : بقويٍّ مُتقِنٍ في الحديث[1] ، فهـٰذا بيانٌ لحاله لِمَنْ يَغْتَرُّ بحديثه ، وزَجْرٌ للناس عن الأَخْذِ عنه ، وحِفْظٌ للدِّين عما يُخْتَرَعُ فيه ، فكُلُّ هـٰذا واجبٌ على مَنْ قَدَرَ عليه ، وليس من الغِيبة في شيء .

ثم استشهد المؤلِّفُ أيضاً لِمَا مَرَّ من جَرْحِ الرُّواة بأَثَرِ الإمام مالك فقال :

[٨٥] (وحَدَّثَنَا أبو جعفرٍ) أحمدُ بنُ سعيد بن صخر (الدَّارِمِيُّ) نسبة إلى دارم بن مالك بَطْن كبير من تميم ، النيسابوري الفقيه الحافظ ، أحد الأئمة الأعلام .

روى عن النَّضْر بن شُمَيل وعبد الصمد بن عبد الوارث وعثمان بن عمر بن فارس وغيرهم ، ويروي عنه (خ م د ت ق) وابن خزيمة وأبو عوانةَ .

وقال في التقريب: ثقة حافظ من الحادية عشرة مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين ،

---

(١) وقال القاضي عياض رحمه الله تعالى بعد ذِكْره قول ابن عُلَيَّة : (مِثْل هـٰذا ليس بغيبة ، بل لو لم يحسن مقصده وقصد محضَ التنقّص والعيب لا بيانَ الحال لأجل الحديث. . لكان غِيبة ، وكذلك لو لم يكن المتكلّمُ من أهل هـٰذا الشأن ولا مِمَّنْ يُلْتَفَتُ إلى قوله فيه . . لَمَا جازَ له ذِكْرُ ذلك ولكان غِيبةً ، وهـٰذا كالشاهدِ ليس تجريحُهُ غِيبةً ، ولو عابه قائلٌ بما جرح به على طريق المُشاتمة والتنقّص له . . أُدِّبَ له وكانتْ غِيبة .
وقد قيل ليحيى بن سعيد : أَمَا تَخْشَى أن يكون هـٰؤلاء الذين تَرَكْتَ حديثَهم خُصماءَك عند الله؟ فقال : لأَنْ يكونوا خُصمائي أَحَبُّ إليَّ من أن يكون خصمي رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول : لِمَ حَدَّثْتَ عني حديثاً ترى أنه كَذِب؟!) . « إكمال المعلم » (١/١٥٩ـ١٦٠) .
وكان ابن المبارك رحمه الله تعالى يُنْكِرُ التدليسَ في الحديث ، وقال له بعضُ الصوفية وسَمِعَه يَصِفُ بعضَ الرُّواة : يا أبا عبد الرحمن تغتاب؟! قال : اسْكُتْ ، إذا لم نُبَيِّنْ فمِنْ أين يُعرف الحقُّ من الباطل؟! « ترتيب المدارك » (١/٣٠٩) .

حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ قَالَ : سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلَّذِي يَرْوِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ ٱلْمُسَيِّبِ فَقَالَ : لَيْسَ بِثِقَةٍ ، . . . .

وكان أكثر أيامه الرحلة في طلب الحديث .

قال أبو جعفر : (**حدثنا بشر**) بكسر الباء الموحدة (**بن عمر**) بن الحكم الأَزدي الزهراني ـ بفتح الزاي نسبة إلى زهران بن كعب بطن من الأزد ـ أبو محمد البصري .

روى عن عكرمة بن عمار وشعبة ومالك وسليمان بن بلال وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وإسحاق بن راهويه وإسحاق الكوسج وغيرهم .

وقال في التقريب : ثقة من التاسعة ، مات سنة سبع ـ وقيل : تسع ـ ومائتين .

(**قال**) بشر بن عمر : (**سألت**) أنا (**مالك بن أنس**) بن مالك بن أبي عامر الإمام الحافظ الفقيه المجتهد ، إمام دار الهجرة .

روى عن نافع والمقبري وابن المنكدر وغيرهم ، ويروي عنه (ع) والزهري ويحيى الأنصاري ـ من شيوخه وممن مات قبله ـ وابن جريج وشعبة والسفيانانِ وخلائق .

ولد سنة ثلاث وتسعين ، وحملت به أمه ثلاث سنين ، ومات سنة تسع وسبعين ومائة ، ودفن بالبقيع .

وقال في « التقريب » : من السابعة بلغ تسعين سنة .

أي : سألت مالكاً (عن) حال (**محمد بن عبد الرحمن الذي يروي**) وينقل الحديث (**عن سعيد بن المسيب**) التابعي الجليل : هل هو ثقة أم لا؟

(**فقال**) مالك : (**ليس**) محمد بن عبد الرحمن المذكور (**بثقة**) أي : بثبت في الحديث ، لا يكتب حديثه ، وأما محمد المذكور : فهو ابن عبد الرحمن أبو جابر البياضي المدني ، يروي عن سعيد بن المسيب ، وهو الذي يقول فيه الشافعي : من حدث عن أبي جابر البياضي . . بيض الله تعالى عينيه .

وقال يحيى بن سعيد : سألت مالكاً عنه ، فلم يكن يرضاه ، وقال أحمد : منكر الحديث ، وعن مالك قال : كنا نتهمه بالكذب ، وقال ابن معين : ليس بثقة ، حدث

وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَالِحٍ مَوْلَى ٱلتَّوْأَمَةِ فَقَالَ : لَيْسَ بِثِقَةٍ ، . . . .

عنه ابن أبي ذئب ، وروى عباس عن يحيى : كذاب ، وقال النسائي وغيره : متروك الحديث . اهـ من « الميزان » .

وأما سعيد بن المسيب : فهو ابن حَزْنٍ ـ بوزن سهل ـ ابن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي ، أبو محمد المدني الأعور سيد التابعين ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة .

وقال في « التقريب » : ثقة ، من كبار الثانية ، مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين .

قال بِشْر بن عُمر : (وسَأَلْتُه) أي : سألتُ مالكاً (عن) حال (صالحِ) بن نَبْهان (مولى التَّوْأَمَةِ) : هل هو ثقةٌ أم لا؟ (فقال) مالكٌ : (ليس) صالحٌ (بثِقَةٍ) ؛ بل هو كَذَّابٌ لا يُكتب حديثُه .

وقوله : (مولى التَّوْأَمَة) هو بتاء مثناة من فوق مفتوحة ، ثم واو ساكنة ، ثم همزة مفتوحة ، قال القاضي عِياضٌ[1] : (ومَنْ ضَمَّ التاءَ وهَمَزَ الواوَ . . فقد أخطأ ، قال : والتوأمة هـٰذه هي بنت أُمَيَّة بن خَلَف الجُمَحي ، قاله البخاريُّ وغيرُه ، قال الواقدي : وكانتْ مع أُختٍ لها في بَطْنٍ واحدٍ فلذلك قيل لها : التوأمة ، وهي مولاة أبي صالح من فوق ، وأبو صالحٍ هـٰذا اسمهُ نَبْهان ، وتضعيفُ مالكٍ رحمه الله تعالى صالحاً هـٰذا قد خَالَفَه في ذلك غيرُه ، فقال يحيى بنُ مَعِين : صالحٌ هـٰذا ثقةٌ حُجَّةٌ ، فقيل : إنَّ مالكاً تَرَكَ السماعَ منه ، فقال : إنما أدركه مالكٌ بعد ما كَبِرَ وخَرِفَ ، وكذلك الثَّوْرِيُّ إنما أدركه بعدما خَرِفَ فسمع منه أحاديثَ منكرةً ، ولكنْ مَنْ سَمِعَ منه قبل أن يختلط . . فهو ثَبْتٌ) اهـ « سنوسي »[2] .

تتمة في صالح بن نَبْهان :

هو صالح بن نَبْهان المدني مولى التوأمة ، وهي ابنة أمية بن خلف .

(١) « إكمال المعلم » (١/ ١٥٧ـ١٥٨) .

(٢) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٣٧) ، وانظره في « صيانة صحيح مسلم » (ص١٢٩) ، و« شرح صحيح مسلم » (١/ ١١٩) .

. . . .

روى صالح هـٰذا عن أبي هريرة وغيره ، قال الأصمعي : كان شعبة لا يروي عنه ويَنهى عنه ، وقال بشر بن عمر سألت مالكاً عنه فقال : ليس بثقة ، وروى عبد الله بن أحمد عن يحيى بن معين : ليس بقوي ، وقال أحمد : مالكٌ أدرك صالحاً وقد اخْتلطَ وهو كبيرٌ ، وما أَعْلَمُ به بأساً ، مَنْ سمع منه قديماً . . فقد روى عنه أكابر أهل المدينة .

وقال يحيى القطان : لم يكن بثقة .

وقال ابن عيينة : جلست إلى صالح مولى التوأمة فسألته : كيف سمعت أبا هريرة؟ كيف سمعت ابن عباس؟ فقالوا : إنه رجل قد اختلط . . فتركته .

وقال الجوزجاني : سماع ابن أبي ذئب منه قديم ، وأما الثوري . . فجالسه بعد التغير ، وقال النسائي : ضعيف ، وروى عباس عن ابن معين : ثقة وقد كان خرف قبل أن يموت ، فمن سمع منه قبل . . فهو ثبت .

وقال أحمد بن أبي مريم عن يحيى : ثقة حجة ، فقلت له : إن مالكاً تركه فقال : إن مالكاً إنما أدركه بعد أن خرف ، والثوري إنما أدركه بعد أن خرف فسمع منه منكرات ، لـٰكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف .

وقال أبو حاتم : ليس هو بقوي ، وقال ابن المديني : ثقة إلا أنه خرف وكبر فسمع منه الثوري بعد الخرف ، وسماع ابن أبي ذئب من قبل ذلك ، وقال عثمان بن سعيد عن يحيى : ثقة .

وقال ابن حبان: تغير في سنة خمس وعشرين ومائة، وجعل يأتي بما يشبه الموضوعات عن الثقات ، فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ، ولم يتميز فاستحق الترك .

وقال الحميدي : سمعت سفيان يقول : لقيت صالحاً مولى التوأمة سنة خمس أو ست وعشرين ومائة أو نحوها وقد تغير ، ولقيه الثوري بعدي ، فجعلت أقول له : أسمعت من ابن عباس؟ أسمعت من أبي هريرة؟ أسمعت من فلان؟ فلا يجيبني بها ، فقال شيخ عنده : إن الشيخ قد كبر .

وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَبِي ٱلْحُوَيْرِثِ فَقَالَ : لَيْسَ بِثِقَةٍ ، ....

وقال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عن صالح مولى التوأمة فقال : صالح الحديث .

وقال علي بن الجعد : حدثنا ابن أبي ذئب ، عن صالح مولى التوأمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « من صلى على ميت في المسجد.. فلا شيء له » قال ابن حبان : هٰذا باطل .

وقال عاصم بن علي : حدثنا ابنُ أبي ذئب ، عن صالح ، عن أبي هريرة : أنه كان ينعت النبي صلى الله عليه وسلم : (كان شبح الذراعين ، أهدب العينين ، بعيد ما بين المنكبين ، إذا أقبل.. أقبل معاً ، وإذا أدبر.. أدبر جميعاً ، بأبي وأمي لم يكن فاحشاً ولا متفحشاً ولا سخاباً في الأسواق) .

قال يحيى بن أبي زائدة : عن ابن أبي ذئب ، عن صالح مولى التوأمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « من أنشد ضالته في المسجد... فقولوا : لا وجدت » فهٰذه الأحاديث صحاح عند ابن معين على ما قال .

وقال بشر بن عمر أيضاً : (**وسألته**) أي : وسألت مالكاً (**عن**) حال (**أبي الحويرث**) بضم الحاء مصغراً ، عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث الأنصاري الزرقي المدني .

أي : سألته عن حاله : هل هو ثقة أم لا؟ (**فقال**) مالك : (**ليس**) أبو الحويرث (**بثقة**) أي : بثبت قوي في الحديث .

قال الحاكم أبو أحمد : ليس بالقوي عندهم ، وأنكر أحمد بن حنبل قول مالك : إنه ليس بثقة ، وقال : روى عنه شعبة ، وذكره البخاري في « تاريخه » ولم يتكلم فيه .

قال الذهبي في « الميزان » : أبو الحويرث : عبد الرحمن بن معاوية ، روى عن ابن عباس وغيره ، ويروي عنه (دق) وشعبة وجماعة .

قال ابن معين وغيره : لا يحتج به ، وقال مالك : ليس بثقة .

وَسَأَلْتُهُ عَنْ شُعْبَةَ ٱلَّذِي رَوَىٰ عَنْهُ ٱبْنُ أَبِي ذِئْبٍ فَقَالَ : لَيْسَ بِثِقَةٍ ، . . . .

قال عبد الله بن أحمد : حدثني أبي قال : أبو الحويرث روى عنه سفيان وشعبة ، فقلت : إن بشر بن عمر زعم أنه سأل مالكاً عنه فقال : ليس بثقة ، فأنكره ، ثم قال : لا ، قد حَدَّثَ عنه شعبة .

وروى عثمانُ بنُ سعيدٍ وغيرهُ عن ابن مَعِين : ثقة ، وقال النسائيُّ : ليس بثقة ، وقال أبو مَعْشَر نَجِيح : عن أبي الحويرث قال : مكث موسى عليه السلام بعد ما كَلَّمَه اللهُ تعالى أربعين ليلةً لا يراه أَحَدٌ إلاّ مات .

وقال بِشْرُ بنُ عُمَرَ أيضاً : (وسَأَلْتُه) أي : وسألتُ مالكاً (عن) حال (شُعْبَةَ) القرشيِّ الهاشميِّ المدنيِّ أَبي عبد الله ـ أو أبي يحيى ـ مولى ابن عباس .

سمع ابن عباس ، رضي الله عنهما ، ضَعَّفَه كثيرون مع مالك ، وقال أحمدُ ابنُ حنبل ويحيى بنُ مَعِين : ليس به بأس ، قال ابن عدي : ولم أَجِدْ له حديثاً منكراً .

وقولُه : (الذي رَوَى عنه ابنُ أبي ذِئْبٍ) فهو صفةٌ لشُعْبة ؛ أي : سألته عن شُعْبَة المذكورِ : هل هو ثقةٌ أم لا؟ (فقال) مالكٌ : (ليس) شُعْبَةُ المذكورُ (بثِقَةٍ) : أي : بثَبْتٍ في الحديث ، لا يُكتب حديثه .

أمَّا شُعْبَةُ المذكورُ : فهو شُعْبة بن يحيى ، وقيل : ابن دينار ، مولى ابن عباس .

روى عن ابن عباس أحاديث ، ويروي عنه (د) ، قال أحمدُ : ما به بأس ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال مالك : ليس بثقةٍ ولا تأخذنَّ عنه شيئاً ، وقال يحيى : لا يُكتب حديثه ، وقال أيضاً : ليس به بأس ، هو أَحَبُّ إليَّ من صالح مولى التَّوْأَمَة ، وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث .

وأمَّا ابنُ أبي ذئب : فهو السيِّدُ الجليلُ محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب ـ واسمه هشام ـ ابن شعبة بن عبد الله القرشي العامري أبو الحارث المدني ، فهو منسوب إلى جَدِّ جَدِّه .

وَسَأَلْتُهُ عَنْ حَرَامِ بْنِ عُثْمَانَ فَقَالَ : لَيْسَ بِثِقَةٍ ، . . . .

روى عن نافع وشُرَحْبيل بن سَعْد والزُّهْري ، وضَعَّفَه أحمدُ فيه ، وحديثُه في « الصحيحين » ، ويروي عنه (ع) والثوري ويحيى القطان وأبو نُعَيْم وخلق .

وقال في « التقريب »: ثقة فقيه فاضل، من السابعة، مات سنة ثمان وخمسين ومائة.

وقال بِشْرُ بنُ عُمَرَ أيضاً : (وسَأَلْتُه) أي : وسألتُ مالكاً (عن) حالِ (حَرَامِ بنِ عثمانَ) الأنصاري السلمي : هل هو ثقةٌ؟ (فقال) مالكٌ : (ليس) حَرَامُ بنُ عثمان (بثِقَةٍ) أي : بِقَويٍّ في الحديث .

ترجمة حَرَام بن عثمان :

بفتح الحاء والراء المهملتين ، هو حَرَام بن عثمان الأنصاري السلمي المدني .

روى عن ابن جابر بن عبد الله ، وعنه معمر وغيره ، وقال مالك ويحيى : ليس بثقة ، وقال أحمد : ترك الناس حديثه ، وقال الشافعي وغيره : الرواية عن حرام حرام ، وقال ابن حبان : كان غالياً في التشيع يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ، وقال إبراهيم بن يزيد الحافظ : سألت يحيى بن معين عن حرام فقال : الحديث عن حرام حرام ، وكذا قال الجوزجاني .

قال ابن المديني : سمعت يحيى بن سعيد يقول : قلت لحرام بن عثمان : عبد الرحمن بن جابر ومحمد بن جابر وأبو عتيق هم واحد؟ فقال : إن شئتَ. . جعلْتُهُم عشرة .

وقال الدراوردي : حدثنا حرام بن عثمان ، عن عبد الرحمن ومحمد ابني جابر ، عن أبيهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : « صَلِّ في القميص الواحد إذا لم يكن رقيقاً شُدَّ عليك وزُرَّ » .

وقال ابن أبي حازم : عن حرام ، عن ابني جابر عن أبيهما مرفوعاً قال : « لو حج الأعرابي عشراً . . كانت عليه حجة إذا هاجر من استطاع إليه سبيلاً » ، وبه مرفوعاً :

وَسَأَلْتُ مَالِكاً عَنْ هَٰؤُلَاءِ ٱلْخَمْسَةِ فَقَالَ : لَيْسُوا بِثِقَةٍ فِي حَدِيثِهِمْ ، . . . .

« احتاطوا لأهل الأموال في العامل والواطئة ـ المارة ـ والنوائب وما يجب في الثمر من الحق » .

وقال مسلم الزنجي : حدثنا حرام بن عثمان ، عن أبي عتيق ، عن جابر مرفوعاً : « أنه حَرَّم خرَاجُ الأمَةِ إلا أن يكون لها عَملٌ أو كَسْبٌ يُعْرفَ وَجْهُه » .

وقال زهير بن عباد : حدثنا حفص بن ميسرة ، عن حرام بن عثمان ، عن ابني جابر ، عن أبيهما مرفوعاً : « لا يمين لولد مع يمين والد ، ولا يمين لزوجة مع يمين زوج ، ولا يمين لمملوك مع يمين مليك ، ولا يمين في قَطِيعَةٍ ولا في معصية » .

وقال عَبْد بن حُمَيْد : حدثنا يحيى بن إسحاق ، أخبرنا يحيى بن أيوب ، حدثنا حرام بن عثمان ، عن ابني جابر ، عن أبيهما مرفوعاً : « إذا أتى أحدُكم باب حجرته . . فليُسلّم ؛ فإنه يرجع قرينُه ، فَإذا دَخلَ . . فليسلم يَخْرُج ساكنُها من الشياطين ، ولا تُبَيِّتُوا القُمامَة ـ الكُناسةَ ـ معكم . . . » الحديث بطوله .

وقال سُويد بن سعيد : حدثنا حفص بن ميسرة ، عن حرام بن عثمان ، عن ابن جابر ـ أراه عن جابر ـ قال : جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن مضطجعون في المسجد ، فضَرَبنا بعسيب فقال : « أترقدون في المسجد؟! إنه لا يُرقد فيه » قال : فأَجْفَلْنَا وأَجْفَلَ عليٌّ فقال : « تعالَ يا عليُّ ؛ إنه يَحِلُّ لك من المسجدِ ما يحل لي ، والذي نفسي بيده! إنك لَذَوَّادٌ عن حوضي يوم القيامة » وهٰذا حديث منكر جداً . اهـ من « الميزان » (١/٤٦٨ ـ ٤٦٩) .

وقال بِشْر بن عُمر : (وسَأَلْتُ مالكاً عن) حالِ (هؤلاءِ الخمسةِ) المذكورين : هل هم ثِقاتٌ في الحديث أم لا؟ (فقال) مالكٌ : (ليسوا) أي : هؤلاءِ الخمسةُ المذكورون (بثِقَةٍ في حديثِهم) لا في دِينِهم ؛ أي : ليسوا بأقوياء في رواية الحديث ؛ لأنهم ليسوا من أهله لعدمِ إتقانهم وضبطهم فيما لم يحفظوا ، وسُوءِ حفظهم ، وكثرةِ خطئهم فيما حَفِظُوا ، كما بسطنا الشرح عن أحوالهم فيما مَرَّ .

وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ آخَرَ نَسِيتُ ٱسْمَهُ فَقَالَ : هَلْ رَأَيْتَهُ فِي كُتُبِي؟ قُلْتُ : لاَ ، قَالَ : لَوْ كَانَ ثِقَةً . . لَرَأَيْتَهُ فِي كُتُبِي . . . .

وهـٰذه الجملة مؤكِّدةٌ للجُمَل السابقة على قاعدة المتقدِّمين من ذِكْرِ الشيءِ مفصَّلاً ثم ذِكْرِه مُجْمَلاً ؛ لأنه أضبطُ ، بخلاف المتأخِّرين ؛ فإنهم يذكرون الشيء أولاً مجملاً ثم يذكرونه مُفَصّلاً ؛ لأنه أوقعُ وأرسخُ في النفس .

وقال بِشْرُ بنُ عُمَرَ أيضاً : (وسَأَلْتُه) أي : وسألتُ مالكاً (عن رجلٍ آخَرَ) غيرِ هـٰؤلاء الخمسة (نَسِيتُ اسمَهُ) أي : اسمَ ذلك الآخَرِ وذَهَبَ عن قلبي الآن ـ وذلك الرجلُ اسمُه شُرَحْبِيلُ بنُ سَعْدٍ المدنيُّ الآتي قريباً إن شاء الله تعالى كما تَدُلُّ عليه عبارة « الميزان » في ترجمة شُرَحْبيل بن سَعْد كما نقلناها في محلّه ـ أي : سألتُه هل هو ثقةٌ أم لا؟ .

(فقال) لي مالكٌ في الجواب : (هل رأيتَه) أي : هل رأيتَ اسمَ ذلك الرجلِ مكتوباً (في كُتُبي) التي أَلَّفْتُها وجَمَعْتُها في الحديث؟ (قلتُ) له : (لا) أي : ما رأيتُه في كتبك .

(قال) مالكٌ : (لو كان) ذلك الرجلُ الآخَرُ الذي سألتَني عن حاله (ثِقَةً) وثَبْتاً مأموناً ومُتْقناً ضابطاً في الحديث (. . لَرَأَيْتَه) أي : لرأيتَ اسمَ ذلك الرجل الآخر مكتوباً (في كُتُبي) التي أَلَّفْتُها في الحديث ؛ لأنه لو كان ثقةً . . لأَخَذْتُ عنه الحديثَ وأَدْخَلْتُ اسمَه في سِلْسلةِ سَنَدي وعدادِ رجالي الذين نَقَلْتُ عنهم الحديثَ ، فدَلَّ عدمُ كتابتِه في كُتُبي على أنّه ليس بثقة[1] .

قال النوويُّ : (وهـٰذا الكلامُ تصريحٌ من مالك رحمه الله تعالى بأنَّ مَنْ أَدْخَلَه في

---

(١) قال الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٨/ ٧٢) عقب قول الإمام مالك ، ما نصُّه :
(فهـٰذا القولُ يُعطيك بأنه لا يَروي إلاّ عَمَّنْ هو عنده ثقةٌ ، ولا يَلْزَمُ من ذلك أنه يروي عن كُلِّ الثقات ، ثم لا يَلْزَمُ مِمَّا قال أنَّ كُلَّ مَنْ رَوَى عنه ـ وهو عنده ثِقَةٌ ـ أن يكون ثقةً عند باقي الحُفَّاظ ؛ فقد يَخْفَى عليه من حال شيخِه ما يَظْهَرُ لغيرِه ، إلاّ أنه بكُلِّ حالٍ كثيرُ التحرِّي في نَقْد الرجال ، رحمه الله) اهـ وانظر نحو ذلك في « الحلّ المفهم » (١/ ٢٠) .

[٨٦] وَحَدَّثَنِي ٱلْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ، . . . .

كتُبه[١] . . فهو ثقةٌ ، فمَنْ وَجَدْناه في كُتُبِه[٢] . . حَكَمْنا بأنه ثقةٌ عند مالكٍ[٣] ، وقد لا يكون ثقةً عند غيره .

وقد اختلف العلماءُ في رواية العَدْلِ عن مجهولٍ هل يكون تعديلاً له؟ فذهب بعضُهم إلى أنه تعديلٌ ؛ وذهب الجماهيرُ إلى أنه ليس بتعديلٍ ، وهـٰذا هو الصواب ؛ فإنه قد يروي عن غير الثقة لا للاحتجاج به ، بل للاعتبارِ والاستشهادِ ، أو لغيرِ ذلك .

أمَّا إذا قال مِثْلَ قول مالكٍ أو نَحْوَه : فمَنْ أدخله في كتابه . . فهو عنده عَدْل ، أمَّا إذا قال : أخبرني الثقةُ . . فإنه يكفي في التعديل عند مَنْ يُوَافِقُ قولَ القائل في المذهبِ وأسبابِ الجَرْحِ على المختار ، فأمَّا مَنْ لا يُوافِقُه أو يَجْهَلُ حالَه . . فلا يكفي في التعديل في حَقِّه ؛ لأنه قد يكون فيه سببُ جَرْحٍ لا يراه القائلُ جارحاً ونحن نراه جارحاً ؛ فإنَّ أسبابَ الجَرْحِ تَخْفَى ومُخْتَلَفٌ فيها ، وربما لو ذَكَرَ اسمَه . . اطَّلَعْنا فيه على جارح) اهـ[٤]

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالي لِمَا مَرَّ من جَرْح الرواة بأَثَرِ ابن أبي ذِئْب فقال :

[٨٦] (وحَدَّثَنِي الفَضْلُ بنُ سَهْلٍ) بن إبراهيم الأعرج أبو العباس الحافظ البغدادي .

قال في « التقريب » : صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمسٍ وخمسين ومائتين .

(قال) الفضلُ بنُ سهل : (حَدَّثَنِي يحيى بنُ مَعِينٍ) بوزن أَمِير ، ابن عون

---

(١) في « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٣٧) في الموضعين : « كتابه » .

(٢) في « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٣٧) في الموضعين : « كتابه » .

(٣) قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في « شرح علل الترمذي » (ص٧٧٩ـ٧٨٠) ما نصُّه :
(قاعدة : قال أحمد : كُلُّ مَنْ روى عنه مالكٌ . . فهو ثقة ، وقال النَّسائي : لا نعلمُ مالكاً روى عن إنسانٍ ضعيفٍ مشهورٍ بالضعف إلاَّ عاصم بن عُبيد الله فإنه روى عنه حديثاً ، وعن عَمرو بن أبي عَمرو وهو أصلح من عاصم ، وعن شريك بن أبي نَمِر وهو أصلح من عَمرو ، قال : ولا نعلمُ أنَّ مالكاً حَدَّثَ عن أحدٍ يُتْرَكُ حديثُه إلاَّ عن عبد الكريم بن أبي المُخَارِق أبي أُمَيَّة) .

(٤) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٢٠) ، وانظر بعضه في « إكمال المعلم » (١/ ١٥٨) .

الغطفاني مولاهم، أبو زكرياء البغداديُّ، إمامُ الجَرْح والتعديل ، الحافظُ الإمامُ العَلَمُ.

روى عن عبد السلام بن حرب وعبد الله بن المبارك وحفص بن غياث وعبد الرزَّاق وابن عُيَيْنة ووَكِيع وخلائق ، ويروي عنه (ع) وأحمد وداود بن رُشَيْد قريناه ، وعياض بن محمد وخَلْق .

قال أحمدُ : كُلُّ حديثٍ لا يعرفه يحيى . . فليس بحديث .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ مشهورٌ ، من العاشرة ، مات سنة ثلاثٍ وثلاثين ومائتين بالمدينة المنورة ، وغُسل على أعواد النبي صلى الله عليه وسلم ، وحُمل على سريره صلى الله عليه وسلم ، ونُودِيَ بين يديه : هـٰذا الذي يَذُبُّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وله سبعٌ وسبعون سنة إلا نحواً من عشرة أيام .

قال يحيى بن مَعِين : (حَدَّثَنَا حَجَّاجُ) بن محمد مولى سليمان بن مجالد الترمذيُّ الأصلِ ثم البغداديُّ ثم المصيصيُّ أبو محمدٍ الأعور .

روى عن ابن جُرَيْج وحَرِيز بن عثمان وشعبة وابن أبي ذئب وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وأحمدُ وابنُ مَعِين وقتيبة وخلق .

قال أبو داود : بلغني أنَّ يحيى كتَبَ عنه نحواً من خمسين ألف حديث .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ لـٰكنه اخْتَلَطَ في آخرِ عُمُرِه لمَّا قَدِمَ بغدادَ قبل موته ، من التاسعة ، مات ببغداد سنة ستٍّ ومائتين .

قال حَجَّاجٌ : (حَدَّثَنَا) محمدُ بنُ عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث (ابنُ أبي ذِئْبٍ) هشام بن شُعبة بن عبد الله القُرَشِيُّ المدنيُّ ، نُسِبَ إلى جَدِّ جَدِّه كما مَرَّ ، ثقةٌ فاضلٌ ، من السابعة ، مات سنة ثمانٍ وخمسين ومائة .

وهـٰذا السَّنَدُ من رباعياته ، ومن لطائفه : أنَّ رجالَه كلّهم بغداديون إلا ابن أبي ذِئْب فإنه مَدَنِيٌّ .

حالة كون ابن أبي ذئب راوياً (عن شُرَحْبِيلَ بنِ سَعْدٍ) بضم الشين المعجمة وفتح الراء وسكون الحاء المهملة وبالموحدة المكسورة بعدها ياء ساكنة ، اسم أعجمي لا ينصرف للعجمة والعلمية .

قال النووي : (وكان شُرَحْبِيلُ هـٰذا من أئمّة المغازي ، قال سفيان بن عُيَيْنة : لم يكن أحدٌ أعلمَ منه بالمغازي ، فاحتاج ، وكانوا يخافون إذا جاء إلى الرجل يطلبُ منه شيئاً فلم يُعْطِه أن يقول : لم يَشْهَدْ أبوك بدراً .

قال غيرُ سفيان : كان شُرَحْبِيلُ مولىً للأنصار ، وهو مَدَنِيٌّ ، كُنْيَتُه أبو سَعْد ، قال محمد بن سَعْد : كان شيخاً قديماً ، رَوَى عن زيدِ بنِ ثابتٍ وعامّةِ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبَقِيَ إلى آخر الزمان حتى اخْتَلَطَ واحتاج حاجةً شديدةً ، وليس يُحْتَجُّ به) اهـ [(١)]

(و) قال ابنُ أبي ذِئْب : (كان) شُرَحْبِيلُ بنُ سَعْدٍ (مُتَّهماً) بالكَذِبِ والوَضْعِ في الحديث ، فليس بثقةٍ ، لا يُكْتَبُ حديثُه ، ولا يُحْتَجُّ به .

وجملةُ قولِه : (كان مُتَّهماً) من كلام ابن أبي ذِئْب جَرَحَ بها شُرَحْبِيلَ بنَ سَعْدٍ ، وهـٰذه الجملةُ مَحَلُّ الترجمةِ من هـٰذا الأَثَر .

وقال الذهبيُّ في « الميزان » (٢/ ٢٦٦) : (شُرَحْبِيل بن سَعْد المدنيُّ روى عن زيد بن ثابت وأبي هريرة ، ويروي عنه « د ق » .

قال يحيى القطان : سُئل محمد بن إسحاق عنه فقال : نحن لا نَرْوِي عنه شيئاً ، ثم قال القطان : العَجَبُ من رجلٍ يُحَدِّثُ عن أهل الكتاب ويَرْغَبُ عن شُرَحْبيل ـ إنما قال ذلك القطّانُ ؛ لأنَّ ابنَ إسحاق قال يوماً : أخبرنا الثِّقَةُ قال فُلانٌ اليهوديُّ ـ قال الفَلاَّسُ : قد حَدَّثَ عنه موسى بن عُقْبة ويحيى بن سعيد الأنصاري وجماعة .

وقال حجاج الأعورُ : عن ابن أبي ذِئْب قال : كان شُرَحْبِيلُ بنُ سَعْدٍ مُتَّهماً ، وقال غيرُ واحدٍ : عن ابن مَعِين : ضعيف ، وروى بشر بن عمر عن مالك : ليس بثقة ، وروى ابنُ المَدِيني عن سفيان قال : لم يكن أحدٌ أعلمَ بالبدريين منه ، أصابته حاجةٌ ، وكانوا يخافون إذا جاء إلى رجل يطلب منه الشيءَ فلم يُعْطه أن يقول : لم يَشْهَدْ أبوك بدراً ، وقال أبو زُرْعة : فيه لِيْنٌ ، وقال ابنُ عُيَيْنَة : كان شُرَحْبِيلُ يُفتي ، ولم يكن أحدٌ

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٢٠ـ١٢١) .

[٨٧] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ ٱللهِ بْنِ قُهْزَاذَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ ٱلطَّالَقَانِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ ٱبْنَ ٱلْمُبَارَكِ يَقُولُ : لَوْ خُيِّرْتُ بَيْنَ أَنْ أَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ وَبَيْنَ أَنْ أَلْقَىٰ عَبْدَ ٱللهِ بْنَ مُحَرَّرٍ . . لَاخْتَرْتُ أَنْ أَلْقَاهُ ثُمَّ أَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ . . كَانَتْ بَعْرَةٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ . . . .

أعلمَ بالمغازي منه ، وقال ابنُ سَعْد : بَقِيَ حتى اختلط واحتاج ، ليس يُحْتَجُّ به ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال الدارقطني : ضعيف يُعْتَبَرُ به ، وذكره ابنُ حِبَّان في « ثقاته » ، وقال ابنُ عدي : في عَامَّةِ ما يرويه إنكارٌ ، وهو إلى الضَّعْف أقرب) اهـ بزيادة ما بين الشرطتين من الهامش .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالى لِمَا مَرَّ أيضاً بأثَر عبد الله بن المبارك في عبد الله بن مُحَرَّرٍ فقال :

[٨٧] (**وحَدَّثَني محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ قُهْزَاذَ**) أبو جابرٍ المَرْوَزِيُّ ، ثقةٌ ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وستين ومائتين .

(**قال**) محمدُ بنُ عبد الله بن قُهْزَاذَ : (**سَمِعْتُ**) أنا (**أبا إسحاقَ الطَّالْقَانِيَّ**) بسكون اللام وبالقاف نسبة إلى طالقان بلدة بخراسان ، البُنَاني ـ بضم الباء وتخفيف النون نسبة إلى بُنَانة من بني سعد بن لؤي بن غالب ـ إبراهيم بن إسحاق بن عيسى نزيل مَرْو ، وربما نُسِبَ إلى جَدِّه ، صدوق يغرب ، من التاسعة ، مات سنة خمس عشرة ومائتين روى عنه (مق د ت) كما مَرَّ .

أي : قال محمدُ بنُ عبدِ الله : سمعتُ أبا إسحاق حالة كونه (**يقولُ** : **سَمِعْتُ**) عبدَ اللهِ (**بنَ المباركِ**) بن واضح الحنظليَّ المَرْوَزِيَّ ، ثقة ثَبْت ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين ومائة حالة كون ابن المبارك (**يقولُ**) : كنتُ أولاً قبل لقائي عبد الله بن مُحَرَّر (**لو خُيِّرْتُ بين أنْ أَدْخُلَ الجَنَّةَ**) قبلَ لقاءِ عبد الله بن مُحَرَّر (**وبينَ أنْ أَلْقَى**) وأَرَى (**عبدَ اللهِ بنَ مُحَرَّرٍ**) قبلَ دخولِ الجَنَّة (. . **لاخترْتُ أنْ ألقاه**) أي : أنْ أَلْقَى عبدَ اللهِ بنَ مُحَرَّرٍ أولاً (**ثم أَدْخُلَ الجَنَّةَ**) بعدَ لقائه ؛ لاشتياقي إلى لقائه بسماع خَبَره ، (**فلما رأيتُه**) ولاَقَيْتُه وعَرَفْتُ حالَه (. . **كانتْ بَعْرَةٌ**) واحدةٌ من بعار الإبلَ (**أَحَبَّ إليَّ**) وأقدرَ وأعظمَ في قلبي (**منه**) أي : من عبد الله بن مُحَرَّرٍ ؛ لأنَّ الخَبَرَ

. . . .

ليس كالمُعاينة ، وفي المَثَل السائر : (تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِنْ أنْ تَرَاه) .

قال السنوسي : (ومعنى هـٰذا الكلام : لو خُيِّرْتُ بين أنْ أدخلَ الجَنَّةَ قبل أنْ أَلْقَى عبدَ اللهِ بنَ مُحَرَّرٍ وبينَ أنْ أَتَأَخَّرَ حتى أَلقاه . . لاختَرْتُ أنْ أَتَأَخَّرَ حتى أَلقاه ، والله أعلم)[١] .

ترجمة عبد الله بن مُحَرَّر :

بضمّ الميم وفتح الحاء المهملة وبالراء المكرّرة الأولى مفتوحة ، وقد تقدم في أول الكتاب ، وقال في « الميزان » (٢/ ٥٠٠ ـ ٥٠١) : (عبد الله بن المُحَرَّر الجَزَرَي ، روى عن يَزِيد بن الأصمّ وقتادة ، وروى عنه « ق » .

قال أحمد : ترك الناس حديثه ، وقال الجوزجاني : هالك ، وقال الدارقطنيُّ وجماعةٌ : متروك ، وقال ابنُ حِبَّان : كان من خيار عباد الله تعالى إلا أنه كان يكذب ولا يعلم ، ويقلب الأخبار ولا يفهم ، وقد ولي الرقة للمنصور ، وقال هلال بن منصور : ولاّه أبو جعفرٍ قضاءَ الرَّقَّة ، وقال ابن معين : ليس بثقة .

ومن بلاياه : روى عن قتادة عن أنسٍ : (أنَّ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَقَّ عن نفسه بعد ما بعث) . رواه شيخان عنه .

وروى مروان بن معاوية عن عبد الله بن محرر ، عن قتادة ، عن أنس رفعه : « أمرت بالأضحى والوتر ولم يُعزم عليَّ » .

وروى اثنان عنه ، عن قتادة ، عن أنس : رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يسجد وهو يقول بشعره هـٰكذا يكفه عن التراب ، فقال : « اللهم ؛ قبح شعره » ، فسقط » .

وروى ابن محرر عن قتادة ، عن أنس رفعه : « لكل شيء حلية ، وحلية القرآن الصوت الحسن » .

قال علي بن ثابت وبقية : حدثنا عبد الله بن محرر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ،

---

(١) « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٣٨) .

[٨٨] وَحَدَّثَنِي ٱلْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ ، حَدَّثَنَا وَلِيدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ : قَالَ عُبَيْدُ ٱللهِ بْنُ عَمْرٍو : ....

عن أبي هريرة مرفوعاً : « فَضَلَ العَالِمُ على العابد سبعين درجةً ، ما بين الدرجتين مئةُ عامٍ حَضْرَ الفرس السريع » .

وروى حاتم بن إسماعيل عن عبد الله بن محرر ، عن يزيد بن الأصم ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « جَنِّبوا مساجدكم مجانينكم وصبيانكم » .

وروى أبو يوسف القاضي عن ابن محرر ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن جابر مرفوعاً : نهى أن يَتْبَعَ الميتَ نارٌ أو صوتٌ .

وروى عبد الرزاق عن عبد الله بن محرر عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « في العسلِ العُشْرُ ») اهـ

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالى لِمَا مَرَّ بأثَرِ زَيد بن أبي أُنَيْسَة فقال :

[٨٨] (**وحَدَّثَنِي الفَضْلُ بنُ سَهْلٍ**) بن إبراهيم الحافظُ البغداديُّ ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمسٍ وخمسين ومائتين .

قال الفَضْل بنُ سَهْلٍ : (**حَدَّثَنا وليدُ بنُ صالحٍ**) النخَّاسُ ـ بنون ومعجمة ثم مهملة ، بيَّاعُ الدقيقِ ـ الضبيُّ أبو محمد الجَزَرِيُّ الفلسطينيُّ نزيلُ بغداد .

روى عن الحَمَّادَيْنِ وجَرِير بن حازم وإسرائيل وحفص بن غِياث وآخرين ، ويروي عنه (خ م) وأبو توبة ويعقوب الدَّوْرَقي وأبو حاتم وغيرُهم ، وَثَّقَه أبو حاتم .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من صغار التاسعة .

(**قال**) الوليدُ بنُ صالحٍ : (**قال عُبَيْدُ اللهِ بنُ عَمْرٍو**) بن أبي الوليد الأسدي مولاهم ، أبو وَهْب الجَزَرِيُّ الرَّقِّيُّ ، أحدُ الأئمّة .

روى عن عبد الملك بن عُمَيْر وعبد الله بن محمد بن عَقِيل وأيوب وغيرِهم ، ويروي عنه (ع) وزكريا ويوسف ابنا عَدِيّ وغيرُهم .

وَثَّقَه ابنُ مَعِينٍ والنسائيُّ وابنُ سَعْد ، وقال : ربما أخطأ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ فقيهٌ ربما وَهِم ، من السابعة ، مات سنة ثمانين ومائة ، وله تسعٌ وسبعون سنة .

قَالَ زَيْدٌ ـ يَعْنِي ٱبْنَ أَبِي أُنَيْسَةَ ـ : لاَ تَأْخُذُوا عَنْ أَخِي .

[٨٩] حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ٱلدَّوْرَقِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ ٱلسَّلَامِ ....

(قال زيدٌ) قال المؤلِّفُ رحمه الله تعالى : (يعني) عُبَيْدُ اللهِ بنُ عَمْرٍو بـ(زَيْدٍ) الذي رَوَى عنه : زَيْدَ (ابنَ أبي أُنَيْسَةَ) بضم الهمزة وفتح النون مصغّراً ، واسمُ أبي أُنَيْسَة : زيدٌ أيضاً ، والمعنى : يَقْصِدُ عُبَيْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ بقوله : (قال زيدٌ) : قال زيدُ بنُ زَيْدٍ أبي أُنَيْسَة الغَنَوِيُّ ـ بفتح المعجمة والنون ـ أبو أسامة الجَزَرِيُّ ، شيخُ الجزيرة ، أصلُه من الكوفة ، ثم سكن الرُّهَا .

روى عن الحَكَم وطلحة بن مُصَرِّف ونُعَيْم المُجْمِر ، ويروي عنه (ع) وأبو حنيفة وعمرو بن الحارث ومالكٌ وغيرُهم .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ له أفراد ، من السادسة ، مات سنة أربع وعشرين ومائة ، وله ستٌّ وثلاثون سنة .

أي : قال زيدُ بنُ أبي أُنَيْسَة : (لا تَأْخُذُوا) الحديثَ ولا تَرْوُوه (عن أخي) ، قال النوويُّ : (اسمه يحيى بنُ أبي أُنَيْسَة ، وهو المذكورُ في الرواية الآتية ، وهو جَزَرِيٌّ يروي عن الزُّهْري وعَمْرِو بن شُعَيْب ، وهو ضعيف ، قال البخاريُّ : ليس هو بذاك ، وقال النَّسائي : ضعيف متروك الحديث ، وأمَّا زيدٌ نفسُه.. فثقةٌ جليلٌ ، احتجَّ به البُخَارِيُّ ومسلمٌ ، قال محمدُ بنُ سَعْد : كان ثقةً كثيرَ الحديثِ فقيهاً راويةً للعلم)[١] .

وهـٰذا السَّنَدُ من رباعياته ، ومن لطائفه : أنَّ رجالَه كُلَّهم جَزَرِيُّون إلا الفَضْل بن سَهْل فإنه بغدادي .

ثم ذكر المؤلِّفُ رحمه الله تعالى المتابعةَ في أَثَرِ زَيْد بن أبي أُنَيْسَة فقال :

[٨٩] (حَدَّثَنِي أحمدُ بنُ إبراهيمَ) بن كثير البغداديُّ (الدَّوْرَقِيُّ) بفتح الدال والراء بينهما واوٌ ساكنةٌ ، نسبة إلى دَوْرَق بلدةٍ من بلاد فارس ، الحافظُ الثقةُ ، من العاشرة ، مات سنة ستٍّ وأربعين ومائتين ، عن ثمان وسبعين سنة .

(قال) أحمدُ بنُ إبراهيمَ : (حَدَّثَنِي عبدُ السَّلامِ) بنُ عبدِ الرحمن بن صَخْر بن

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٢١) .

الْوَابِصِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ ٱللهِ بْنُ جَعْفَرٍ ٱلرَّقِّيُّ ، عَنْ عُبَيْدِ ٱللهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : كَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ كَذَّاباً . . . .

عبد الرحمن بن وابصة بن مَعْبَد الأسديُّ (الوَابِصِيُّ) بكسر الباء الموحدة وبالصاد المهملة ، نسبة إلى أحد أجداده ـ وابِصة بن مَعْبَد الأسدي ، أبو الفضل الرَّقِّيُّ قاضيها .

روى عن أبيه ووَكِيع ، ويروي عنه (مق د) وأحمدُ الدَّوْرَقِيُّ .

وقال في « التقريب » : مقبولٌ ، من الحادية عشرة ، مات سنة سبعٍ وأربعين ومائتين أو بعدها ، له شيءٌ في مقدّمة مسلم .

(قال) عبدُ السلام : (حَدَّثَني عبدُ اللهِ بنُ جعفرٍ) بن غيلان الأمويُّ مولاهم ، أبو عبد الرحمن (الرَّقِّيُّ) بفتح الراء .

روى عن أبي المَلِيح وعَبْثَر وابن المبارك ، ويروي عنه (ع) وسلمة بن شَبِيب ومحمد بن يحيى الذهْلي .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ولـٰكنه تَغَيَّرَ بأَخَرَةٍ ، من العاشرة ، مات سنة عشرين ومائتين ، له في (خ) فرد حديث .

(عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو) الأسديِّ أبي وَهْب الجَزَرِيِّ الرَّقِّيِّ .

(قال) عُبَيْدُ اللهِ بنُ عَمْرٍو : (كان يحيى بنُ) زيدِ (أبي أُنَيْسَة كَذَّاباً) في الحديث ، وَضَّاعاً من عند نفسه ، فلا تَأْخُذُوا منه الحديث .

وغَرَضُه بسَوْقِ هـٰذا السَّنَدِ : بيانُ متابعة عبد الله بن جعفر لوليد بن صالح في رواية هـٰذا الأَثَرِ عن عُبَيْد الله بن عَمْرو ، ومن لطائفه : أنَّ رجاله كُلَّهم رَقِّيُّون إلا أحمد بن إبراهيم فإنه بغدادي .

ترجمة يحيى بن أبي أُنَيْسَة (ت) :

هو يحيى بنُ زيد أبي أُنَيْسَة ـ مصغراً ـ الجَزَرِي الرُّهاوي أخو زَيْد ، روى عن ابن أبي مُلَيْكَة ونافع ، ويروي عنه عبد الوارث وعبد الله بن بَكْر وجماعة .

قال الفلاّس : صدوقٌ يَهِمُ ، ثم قال : وقد اجتمعوا على تَرْك حديثه ، وقال أحمدُ والدارقطنيُّ : متروك ، وقال البخاري : ليس بذاك ، وقال عليٌّ : سمعتُ يحيى

[٩٠] حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، . . . . .

يقول : يحيى بنُ أبي أُنَيْسَة أَحَبُّ إليَّ من حَجّاج بن أرطاة وابنِ إسحاق ، قال عُبَيْد الله بن عَمْرو : قال لي زيدُ بنُ أبي أُنَيْسَة : لا تَكْتُبْ عن أخي ؛ فإنه كذّاب .

وقال ابنُ مَعِين : ليس بشيء .

قال خالد بن خداش : حدثنا علي بن ثابت ، حدثنا جعفر بن بُرْقان قال : رأيت أزقاقاً على جسر الرقّة على الإبل عسل ، فقلت : لمن هٰذا؟ فقالوا : ليحيى بن أبي أُنَيْسَة يهديها للزُّهْري .

وقال يحيى بن سعيد القطّان : سمعتُ ابنَ عُيَيْنَة يقول : كانوا يجتمعون على كتاب يحيى بن أبي أُنَيْسَة عند الزُّهْري .

وقال عبد الله بن بَكْر السهمي : حدثنا يحيى بن أبي أُنَيْسَة ، عن الزُّهْري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « غَيِّروا الشَّيْبَ ولا تَشَبَّهُوا باليهود والنصارى » .

وقال مروان الفزاري : حدثنا يحيى بن أبي أُنَيْسَة ، عن الزُّهْري ، عن علي بن حُسَيْن ، عن صَفِيَّة رضي الله عنها قالت : (إنْ كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم لَيُبَاشِرُ بعضَ أزواجِه وهي حائضٌ عليها إزارٌ إلى أنصاف فخذيها) .

وقال ابن أبي زائدة : حدثنا ابنُ أبي أُنَيْسَة ، عن الزُّهْري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، قال : (طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته من وَجَعٍ كان به) .

وقال أبو معاوية : حدثنا يحيى بن أبي أُنَيْسَة ، عن أبي الزُّبَيْر ، عن جابرٍ مرفوعاً : « يأكل الوالدان من مال ولدهما بالمعروف ، وليس للولدِ أن يأكل من مال والديه إلا بإذنهما » .

مات يحيى بن أبي أُنَيْسَة سنة ستٍّ وأربعين ومائة . اهـ من «الميزان» (٤/ ٣٦٤ـ٣٦٥).

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالى لِمَا مَرَّ بأثَرِ أيوب السَّخْتِياني فقال :

[٩٠] (حَدَّثَني أحمدُ بنُ إبراهيمَ) الدَّوْرَقيُّ البغداديُّ ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة (٢٤٦) وله (٧٨) سنة .

(قال) أحمدُ بنُ إبراهيم : (حَدَّثَني سُلَيمانُ بنُ حَرْبٍ) الأزديُّ الوَاشِحِي ـ نِسْبة إلى وَاشِح بطْن من الأَزْد ـ البصريُّ ، قاضي مكة ، ثقة ، إمام حافظ ، من التاسعة ،

عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : ذُكِرَ فَرْقَدٌ عِنْدَ أَيُّوبَ فَقَالَ : إِنَّ فَرْقَداً لَيْسَ صَاحِبَ حَدِيثٍ . . . .

مات سنة أربعٍ وعشرين ومائتين وله ثمانون سنة .

(عن حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ) بن درهم الأزدي أبي إسماعيل البصريِّ ، ثقة ثَبْت فقيه ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسعٍ وسبعين ومائة وله إحدى وثمانون سنة .

(قال) حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ : (ذُكِرَ) بالبناء للمجهول (فَرْقَدٌ) .

قال النووي : (بفتح الفاء والقاف وإسكان الراء بينهما ، بوزن جَعْفَر ، وهو فرقد بنُ يعقوب السَّبَخِيُّ ـ بفتح السين المهملة والباء الموحدة وبالخاء المعجمة ، منسوب إلى سبخة البصرة ـ أبو يعقوب التابعيُّ العابدُ ، لا يُحْتَجُّ بحديثه عند أهل الحديث ؛ لكونه ليس صَنْعَتَه ، وقال يحيى بنُ مَعِين في روايةٍ عنه : ثقة) اهـ[1]

(عند أيوبَ) بنِ أبي تَمِيمة كَيْسان السَّخْتِيانيِّ العَنَزيِّ أبي بكرٍ البصريِّ الفقيهِ ، أحدِ الأئمة الأعلام ، كان ثقةً ثَبْتاً حُجَّةً من كبار الفقهاء العُبَّاد ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة .

(فقال) أيوبُ : (إنَّ فَرْقَداً ليس صاحبَ حديثٍ) أي : مُتْقِنَه وضابطَه وحافظَه ، فلا تأخذوا عنه الحديثَ ؛ لأنه ليس من أهله ، فلا تَغْتَرُّوا به ولا تكتبوا عنه شيئاً منه .

وهـٰذا السَّنَدُ من رباعياته ، ورجالُه كُلُّهم بصريون إلا الدَّوْرَقي فإنه بغداديٌّ كما بيَّنَّاه .

ترجمة فَرْقَد بن يعقوب السبخي :

هو فَرْقَد بن يعقوب السَّبَخي أبو يعقوب البصري أحد زُهَّاد البصرة منسوب إلى سَبَخَة البصرة ، وقيل : هو من سبخة الكوفة .

روى عن سعيد بن جُبَيْر ومرة الطيب وإبراهيم النَّخَعي وغيرهم ، ويروي عنه (ت ق) والحمَّادان وجعفر بن سُلَيْمان وعبد الواحد بن زياد وهَمَّام ومغيرة بن مسلم وغيرهم ، قال أبو حاتم : ليس بقَوِيٍّ ، وقال ابن معين : ثقة ، وقال البخاري : في

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٢٢) .

. . . .

حديثه مناكير ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال أيضاً هو والدارقطني : ضعيف .

وروى محمد بن حميد قال : حدثنا جرير عن مغيرة قال : أول من دلّنا على إبراهيم النخعي فرقد السبخي ، وكان حائكاً ، وكان من نصارى أرمينية .

وقال حماد بن زيد : ذكر فرقد عند أيوب فقال : لم يكن بصاحب حديث ، وقال يحيى القطان : ما يعجبني الرواية عن فرقد ، وقال أبو طالب عن أحمد : رجل صالح ليس بقوي في الحديث ، لم يكن صاحب حديث ، وقال الجوزجاني عن أحمد : يروي عن مرة منكرات ، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : ليس بذاك ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة .

وقال الترمذي : تكلم فيه يحيى بن سعيد ، وروى عنه الناس ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال يعقوب بن شيبة : رجل صالح ضعيف الحديث جداً .

وقال ابن عدي : كان يعد من صالحي أهل البصرة ، وليس هو كثير الحديث ، وقال ابن سعد : وكان فرقد ضعيفاً منكر الحديث ، وقال العجلي : بصري لا بأس به ، وقال الخُرَيْبِيُّ : كان رجلاً صالحاً وغيره أثبت منه ، وقال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عنه فحرك يده كأنه لم يرضه ، وقال ابن المديني : لم يكن بثقة ، وقال الساجي : وقد اختلف فيه ، وليس بحجة في الأحكام والسنن ، وقال الحاكم أبو أحمد : منكر الحديث ، وقال ابن حبان : كانت فيه غَفْلَة ورَدَاءةُ حفظ ، فكان يرفع المراسيل وهو لا يعلم ، ويسند الموقوف من حيث لا يفهم ، فبطل الاحتجاج به . اهـ « تهذيب » و« ميزان » .

وروى جرير عن يعلى بن حكيم قال : دخل فرقد على الحسن البصري فقال : السلام عليك يا أبا سعيد ، فقال الحسن : من هـٰذا؟ قالوا : فرقد ، قال : ومن فرقد؟ قالوا : إنسان يكون بالسبخة ، قال : يا فرقد ؛ ما تقول فيمن يأكل الخبيص؟ قال : لا أحبه ولا أحب من يحبه ولا أتولاه ، فقال الحسن : أترونه مجنوناً ؟!

قال هُدْبَةُ بن خالد : حدثنا همام بن يحيى ، قال : حدثنا فرقد في بيت قتادة ، عن يزيد بن الشخير ، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

[٩١] وَحَدَّثَنِي عَبْدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ بْنُ بِشْرٍ ٱلْعَبْدِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ ٱلْقَطَّانَ ذُكِرَ عِنْدَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ ٱللهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ ٱللَّيْثِيُّ . . فَضَعَّفَهُ . . . .

« أكذب الناس الصَّوَّاغون والصبّاغون » رواه أحمد عن عبد الصمد عن همام .

وروى حماد بن سلمة ، عن فرقد ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يَدَّهِن بالزَّيْت غير المُقَتَّت عند الإحرام) .

وقال عنبسة بن سعيد ـ واه ـ قال : حدثنا فَرْقَد السَّبَخي ، عن مرة الطيب ، عن أبي بكر الصديق مرفوعاً : « ملعون مَنْ ضَرَّ أخاه المسلمَ أو مَاكَرَهُ » .

وقال صدقة بن موسى ـ ضعيف ـ : عن فَرْقَد ، عن مُرَّةَ الطيب ، عن أبي بكر الصِّدِّيق مرفوعاً : « لا يدخل الجنةَ خَبٌّ ولا بخيلٌ ولا سيءُ الملكة » .

وقال محمد بن سعد : مات فَرْقَد بن يعقوب البصري السبخي الضعيف بالطاعون سنة إحدى وثلاثين ومائة ، وهو ممن اختلفوا في ضعفه فلا يحتج به في الأوامر والنواهي . اهـ من « الميزان » .

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالى لِمَا مَرَّ بأَثَرِ يحيى القطّان فقال :

[٩١] (وحَدَّثَني عبدُ الرحمنِ بنُ بِشْرٍ) بن الحكم بن حبيب بن مهران (العَبْدِيُّ) أبو محمد النيسابوري .

روى عن ابن عُيَيْنة ويحيى القطان والنَّضْر بن شُمَيْل ، ويروي عنه (خ م د ق) ومكي بن عبدان .

وقال في « التقريب » : ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة ستين ومائتين .

(قال) عبدُ الرحمنِ بنُ بِشْرٍ : (سَمِعْتُ) أنا (يحيى بنَ سعيدٍ) بن فَرُّوخَ أبا سعيدٍ (القَطَّانَ) البصريَّ ثقة مُتْقِن حافظ ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومائة .

أي : سمعتُه وقد (ذُكِرَ) بالبناء للمجهول (عندَه) أي : عند يحيى القطّان (محمدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عُبَيْد بنِ عُمَيْرٍ الليثيُّ) المكيُّ ـ ويُقال له : محمدٌ المُحْرِمُ ـ يقول : هوَ ضعيف ضعيف (فضَعَّفَه) أي : فضَعَّفَ محمداً المذكور يحيى بنُ سعيد ؛

جِدًّا ، فَقِيلَ لِيَحْيَىٰ : أَضْعَفُ مِنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَطَاءٍ؟ قَالَ : نَعَمْ ، ثُمَّ قَالَ : مَا كُنْتُ أَرَىٰ أَنَّ أَحَداً يَرْوِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ ٱللهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ . . . .

أي : حَكَمَ بضَعْفِه في الحديثِ وتركِه وعدمِ الاحتجاجِ به .

وقولُه : (جِدّاً) بكسر الجيم ، وهو مصدر جَدَّ يَجِدُّ جداً من باب حَنَّ يَحِنُّ ، يُقال : جَدَّ في الأمرِ إذا بَالَغَ فيه ، وهو منصوبٌ على المفعولية المطلقة ؛ لأنه صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديرُه : ضَعَّفه تضعيفاً جِدّاً بليغاً ؛ أي : بالغاً الغايةَ .

نبذة من ترجمة محمد بن عبد الله الليثي :

وهو محمد بن عَبْدِ الله بن عُبَيْد الليثي المكي ، ويُقال له : محمدٌ المُحْرِمُ .

روى عن عطاء وابن أبي مُلَيْكَة ، ويروي عنه النُّفَيلي وداود بن عَمْرٍو الضَّبِّي وعدّة.

ضَعَّفَه ابنُ مَعِين ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي : متروك .

وقال النُّفَيْلِيُّ : حدثنا محمد بن عَبْد الله بن عُبَيْد بن عُمَيْر ، عن عَمْرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جَدِّه : (أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد) ، ورواه مطرف الصنعاني عن ابن جُرَيْج عن عَمْرو بن شُعَيْب .

وروى عبد الله بن نافع عن محمد بن عَبْد الله بن عُمَيْر ، عن محمد بن عباد بن جعفر ، عن ابن عُمر : أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عن السبيل إلى الحج فقال : « الزاد والراحلة » .

قال ابن عدي : وهو مع ضعفه يكتب حديثه .

وروى ضمرة عن ابن شَوْذَب قال : قال عكرمة لمحمد : ما أعلم أحداً شراً منك ، قال : كيف؟ قال : لأن الناس يستقبلون هـٰذا البيت بالتلبية وأنت تستدبره بها ، قال : وكان محمد يحرم السنة كلها ، وإذا انصرف إلى أهله.. لبى بالحج . اهـ من « الميزان » (٣/ ٥٩٠ـ٥٩١) .

(فقيل ليحيى) بنِ سعيدِ القطّان : محمدٌ هـٰذا (أَضْعَفُ من يعقوبَ بنِ عَطَاءٍ) بن أبي رباح المكيِّ؟ (قال) يحيى : (نَعَمْ) أي : هو أضعفُ من يعقوب بن عطاء ، (ثُمَّ قال) يحيى : (ما كنتُ أُرى) بضم الهمزة وفتحها ؛ أي : ما كنتُ أَظُنُّ وأعتقدُ (أنَّ أحداً) من الناس (يَرْوِي) ويأخذُ الحديثَ (عن محمدِ بنِ عَبْدِ الله بن عُبَيْد بن عُمَيْر)

. . . .

الليثي المكي لشِدَّة ضَعْفِه وشُهْرَتِه بالمناكير .

نبذة من ترجمة يعقوب بن عطاء :

هو يعقوب بن عطاء بن أبي رباح ، مولى قريش ، الحجازي المكي .

روى عن أبيه وخالد بن عبد الله بن كيسان وصفية بنت شيبة وعمرو بن الشريد وداود بن أبي عاصم وأبي الزُّبَيْر والزُّهْري وغيرهم ، ويروي عنه (س) وأبو عَمْرو بن العلاء ـ وهو أكبرُ منه ـ وزمعة بن صالح وعُمر بن ذرّ الهمداني المُرْهِبِيُّ وعنبسة بن عبد الواحد القرشي وشُعْبة والسُّفْيانان وابن المبارك وعبد الرزاق ومكي بن إبراهيم وآخرون .

قال عمرو بن علي : ما سمعت يحيى ولا عبد الرزاق يُحَدِّثان عن يعقوب بن عطاء شيئاً قط ، وقال أبو طالب عن أحمد : منكر الحديث ، وقال ابن مَعِين والنسائي وأبو زرعة : ضعيف ، وقال أبو حاتم : ليس بالمتقن ، يكتب حديثه ، وقال أبو أحمد بن عدي : له أحاديث صالحة ، وهو ممن يكتب حديثه ، وعنده غرائب وخاصة إذا روى عنه أبو إسماعيل المؤدب وزمعة وأبو قرة .

وذكره ابنُ حِبّان في « الثقات » ، وقال : مات سنة خمس وخمسين ومائة ، وكان له يومَ مات ستٌّ وثمانون سنة ، رُبَّما أخطأ ، يُعْتَبَرُ حديثُه من غير رواية زمعة عنه ؛ فإن المُعتَبِرَ إذا اعْتَبَرَ حديثَهُ الذي بَيَّن فيه بالسماع ولم يَرْوِ عنه إلا ثقةٌ . . لم يَجِدْ إلا الاستقامة .

قلت : وقال الساجي : قال أحمد : ضعيفٌ ، وقال ابنُ معين : ليس بذاك . اهـ من (تهذيب التهذيب) (١١/ ٣٩٢ـ ٣٩٣) .

وقال إسحاق بن سليمان : حدثنا يعقوبُ بن عطاءٍ ، عَنْ أَبِيه ، عن جابر : كُنَّا نَنْكِحُ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقَبْضة من الطعام .

وقال أبو إسماعيل المؤدِّبُ عن يعقوب عن أبيه عن ابن عباس قال : جاءت أُمُّ سُلَيْم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : حَجَّ أبو طلحة وابنُه وتركاني ، فقال : « يا أم سليم ؛ عمرةٌ في رمضان تُجزئك عن حجة » اهـ من « الميزان » (٤/ ٤٥٣) .

[٩٢] حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ ٱلْحَكَمِ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ ٱلْقَطَّانَ ضَعَّفَ حَكِيمَ بْنَ جُبَيْرٍ ....

ثم استشهد المؤلِّفُ رحمه الله تعالى لِمَا مَرَّ بتضعيف يحيى القطان بالجماعة المذكورين فيما بَعْدُ فقال :

[٩٢] (حَدَّثَني بِشْرُ بنُ الحَكَمِ) بن حبيب بن مِهْران العبديُّ أبو عبد الرحمن النيسابوريُّ الزاهدُ الفقيهُ .

روى عن مالك وهُشَيْم وابن عُيَيْنة وجماعة ، ويروي عنه (خ م س) والحَسَن بن سفيان وخَلْقٌ .

قال في « التقريب » : ثقة زاهد فقيه ، من العاشرة ، مات سنة سبعٍ أو ثمانٍ وثلاثين ومائتين .

(قال) بِشْرُ بنُ الحَكَم : (سمعتُ) أنا (يحيى بنَ سعيدٍ القَطَّانَ) يقول : فلانٌ ضعيفٌ وفلانٌ ضعيفٌ وفلانٌ ضعيفٌ ، والحالُ أنه قد (ضَعَّفَ حَكِيمَ بنَ جُبَيْرٍ) الأسدي ويقال : مولى الحكم بن أبي العاص الثقفيَّ الكوفيَّ .

روى عن سعيد بن جُبَيْر وأبي جُحَيْفة وأبي الطفيل وعَلْقَمةَ وموسى بن طلحة وأبي وائل وإبراهيم النَّخَعي وغيرِهم ، ويروي عنه الأعمشُ والسُّفيانان وزائدةُ وفِطْرُ بنُ خليفة و(عم) وجماعةٌ .

قال أحمد : ضعيفُ الحديث مضطرب ، وقال ابنُ مَعِين : ليس بشيء ، وقال ابنُ المَدِيني : سَأَلْتُ يحيى بنَ سعيدٍ عنه فقال : كَمْ رَوى؟ إنما روى شيئاً يسيراً ، قلتُ : مَنْ تَركه؟ قال : شعبةُ مِنْ أجلِ حديث الصدقة ، يعني حديثَ : « مَنْ سأَل وله ما يُغْنِيه . . . » .

وروى عباسٌ عن يحيى في حديث حكيمِ بن جبير حديثَ ابن مسعود : « لا تَحِلُّ الصدقةُ لمن عنده خمسون درهماً » فقال : يرويه سفيان عن زبيد ، ولا أعلم أحداً يرويه غير يحيى بن آدم ، وهٰذا وَهَمٌ ، لو كان كذا . . لحدث به الناس عن سفيان ، ولٰكنه حديث منكر ، يعني : إنما المعروفُ بروايتِه حكيمُ بنُ جُبَيْر .

وروى الثوري عن حكيم بن جبير عن إبراهيم بن الأسود عن عائشة : (ما رأيت

أحداً أشد تعجيلاً للظهر من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال عبيد الله بن موسى : عن فطر ، عن حكيم بن جبير ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن علي : « أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين » .

وروي عن علي بن مسهر ، عن الأعمش ، عن حكيم بن جبير ، عن يعقوب بن سفيان ، عن عبد العزيز بن مروان ، عن أبي هريرة ، عن سلمان قلت : يا رسول الله ؛ إن الله لم يبعث نبياً إلا بين له من يلي بعده ، فهل بين لك ذلك؟ قال : « نعم ، علي » هٰذا حديث موضوع باطل ، ثم كيف يروي هٰذا مثل عبد العزيز بن مروان وفيه انحراف عن علي رضي الله عنه . رواه ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق العقيلي عن أحمد بن الحسين عن ابن حميد وليس بثقة . اهـ « ميزان » (١/ ٥٨٣ ـ ٥٨٤) .

وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، له رأي غير محمود ، نسأل الله السلامة ، غال في التشيُّع ، وقال ابنُ مهدي : إنما روى أحاديث يسيرة وفيها منكرات ، وقال الساجي : غيرُ ثَبْتٍ في الحديث فيه ضعف ، وروى عنه الحسن بن صالح حديثاً منكراً ، وقال الآجري عن أبي داود : ليس بشيء .

وسمعتُ يحيى بنَ سعيدٍ (و) قد ضَعَّف (عبدَ الأعلى) يقول : فلانٌ ضعيفٌ ، وهو عبد الأعلى بن عامر الثعلبيُّ الكوفيُّ .

روى عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي ومحمد ابن الحنفية وعبد الرحمن بن أبي ليلى وسعيد بن جُبَيْر وبلال بن أبي موسى الفزاري وأبي جميلة الطهوي وغيرهم ، ويروي عنه (عم) وابنه علي وابن جُرَيْج ومحمد بن جحادة وإسرائيل بن يونس وإبراهيم بن طَهْمان والثوري وشعبة وورقاء وأبو عَوَانة وأبو الأحوص وشريك وغيرهم .

قال عبيد الله بن أبي الأسود عن يحيى بن سعيد : سألتُ الثَّوْرِيَّ عن أحاديثه عن ابن الحنفية فضَعَّفَها ، وقال أحمد عن ابن مهدي : كُلُّ شيءٍ روى عبد الأعلى عن ابن الحنفية إنما هو كتابٌ أَخَذَه ولم يسمعه ، وقال عمرو بن علي : كان عبد الرحمن لا يحدث ، قال : وكان يحيى يحدثنا عنه ، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : ضعيف

وَضَعَّفَ يَحْيَى بْنَ مُوسَى بْنِ دِينَارٍ ، قَالَ : حَدِيثُهُ رِيحٌ ، . . . .

الحديث ، وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث ربما رَفَعَ الحديثَ وربما وقَفَه ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، يقال : إنه رفع إليه صحيفةً لرجل يقال له عامرُ بن هَنِيٍّ كان يروي عن ابن الحنفية ، وقال ابن عدي : يحدث بأشياء لا يُتابع عليها ، وقال الساجي : صدوق يَهِم ، وقال يحيى بن سعيد : تَعْرِفُ وتُنْكِر ، قال أبو علي الكَرابيسي : كان مِنْ أَوْهَى الناس ، وقال العقيلي : تركه ابن مهدي والقطان ، وقال ابن سعد : كان ضعيفاً في الحديث ، وصحح الطبري حديثه في الكسوف ، وحسن له الترمذي ، وصَحَّحَ له الحاكم وهو مِنْ تَسَاهُلِه ، وقال أحمد : روايته عن ابن الحنفيةِ شبْه الريح ، كأنه لم يصححها ، وضعفها أيضاً سفيان الثوري .

قيل : مات سنة تسع وعشرين ومائة .

وقوله : (**وضعَّفَ يحيى بن موسى بن دينار**) قال النووي : هٰكذا وقع في الأصول كلها بإثبات لفظة (ابن) بين يحيى وموسى ، وهو غلط بلا شك ، والصواب حَذْفهَا ، كذا قاله الحفاظ منهم أبو علي الغساني الجياني وجماعات آخرون ، والغلط فيه من رواة « كتاب مسلم » لا من مسلم .

ويحيى هو ابن سعيد القطان المذكور أولاً ، فضَعَّفَ يحيى بن سعيد القطان حكيمَ بن جبير وعبدَ الأعلى بن عامر وموسى بن دينار وموسى بن دهقان وعيسى ، وكُلُّ هٰؤلاء متفق على ضعفهم ، وأقوالُ الأئمة في تضعيفهم مشهورة .

وصوابُ العبارة هنا : (وضَعّف يحيى بن سعيد القطانُ موسى بن دينار) وهو موسى بن دينار المكي ، روى عن سعيد بن جبير وجماعة ، قال البخاري : ضعيف ، وكان حفص بن غياث يكذبه ، وقال علي : سمعتُ يحيى القطان يقول : دخلْتُ على موسى بن دينار أنا وحفص فجعلْتُ لا أريده على شيء إلا لقيته ، وقال أبو حاتم : مجهول ، وضعفه الدارقطني . اهـ من « الميزان » .

(**قال**) يحيى بن سعيد : (**حديثه**) أي : حديث موسى بن دينار ، وهو مبتدأ خبره (**ريح**) أي : مثل ريح هابّة تَمرُّ على الشيء ولا أثر لها من قدامها ولا من ورائها ولا في نفسها ، وفي الكلام تشبيه بليغ ؛ أي : لا أصل ولا سند لحديثه .

وَضَعَّفَ مُوسَى بْنَ دِهْقَانَ وَعِيسَى بْنَ أَبِي عِيسَى ٱلْمَدَنِيَّ ، . . . .

(وضعف) يحيى بن سعيد أيضاً (**موسى بن دهقان**) بكسر الدال البصريَّ ، مدني الأصل .

روى عن أبي سعيد الخدري وابن عمر وأبان بن عثمان بن عفان والربيع بن أَبِي كعب ـ وقيل : الربيع بن كعب بن عجرة ـ ويروي عنه وكيع وأبو معشر البَراء وعثمان بن عمر بن فارس وغيرهم .

قال علي بن المديني : سمعت يحيى القطان وذكر موسى بن دهقان فقال : أَفْسَدُوه ، وأَخَّره .

وقال الدوري عن ابن معين : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم : شيخٌ ليس بالقوي ، وقال الآجري : قيل لأبي داود : كان موسى بن دهقان ساحراً؟ قال : كان عرافاً ، وقال النسائي والدارقطني : ضعيف ، وقال ابن عدي : ليس له كثير حديث ، وقال العقيلي : قال ابن معين : ضعيف الحديث .

وذكره ابن البرقي في (باب من كان الغالب عليه الضعف في حديثه وترك بعض أهل العلم حديثه) فرأيت بخط الذهبي : عاش إلى أيام الأوزاعي ، ورأيته في « تاريخ البخاري » : موسى بن دهقان يقولون : تغير بأَخَرة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » .

(و) ضعف يحيى بن سعيد القطان أيضاً (**عيسى بنَ أبي عيسى المدني**) قال النووي : (فهو عيسى بن ميسرة أبو موسى ـ ويقال : أبو محمد ـ الغفاري المدني ، أصله كوفي ، يقال له : الخياط والحناط والخباط ، الأول إلى الخياطة ، والثاني إلى الحنطة ، والثالث إلى الخبط ، قال يحيى بن معين : كان خياطاً ، ثم ترك ذلك وصار حناطاً ، ثم ترك ذلك وصار يبيع الخبط) اهـ

فهو عمل المعايش الثلاثة ، قال ابن سعد : وكان يقول : أنا خياط وحناط وخباط ، كلاً قد عالجت ، وكان قدم المدينة للتجارة فَلَقِيَ الشَّعْبِيَّ ، مات سنة إحدى وخمسين ومائة في خلافة أبي جعفر .

روى عن أنس والشعبي وأبي الزناد ونافع مولى ابن عمر وهشام بن عروة وعَمْرو بن شعيب وغيرهم ، ويروي عنه (ق) ومروان بن معاوية ووكيع وابن أبي فديك

وأبو خالد الأحمر وصفوان بن عيسى وعمر بن هارون البلخي وعبيد الله بن موسى وغيرهم ، ضعفه أحمد وغيره ، وقال الفلاس والنسائي : متروك ، وقال أحمد : لا يساوي شيئاً ، وقال ابن عدي : روى أحاديث لا يتابع عليها متناً ولا سنداً ، وقال عمرو بن علي : متروك الحديث ضعيف جداً ، وقال النسائي في « التمييز » : ليس بثقة ولا يكتب حديثه ، وقال حماد بن يونس : لو شئت أن يحدثني عيسى بكل ما يصنع أهل المدينة . . حدثني به ، وقال ابن حبان : كان سيء الحفظ والفهم فاستحق الترك .

وضعفه أيضاً العجلي والساجي والعقيلي ويعقوب بن شَيْبَةَ وآخرون .

وبالجملة اتفقوا على ضعفِهِ وتركِهِ وعدم الاحتجاج به .

وقال يعقوب بن حميد : حدثنا حاتم بن إسماعيل ، عن عيسى بن أبي عيسى ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عائشة رضي الله تعالى عنها قلت : يارسول الله ؛ من أسرع الناس فناءً؟ قال : « قومك ، قال : يتبعون أفناداً ـ جماعات ـ يضل بعضهم بعضاً » .

وقال ابن أبي فديك : أخبرني عيسى بن أبي عيسى ، عن أبي الزناد ، عن أنس مرفوعاً : « الحسد يأكل الحسنات » فذكره مروان بن معاوية .

حدثني عيسى بن أبي عيسى ـ أظنه عن موسى بن أنس ـ مرفوعاً : « سيدُ إدامكم الملحُ » .

وقال صفوان بن عيسى : حدثنا عيسى الحناط ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لجبريل : « هل أَصَبْنا نُسُكَنا؟ » فقال : لقد استبشر أهلُ السماء بنسككم .

(قال) الإمامُ مسلمٌ رحمه الله تعالى على سبيلِ التجريدِ البَدِيْعيّ : (وَسَمِعْتُ الحَسَنَ بنَ عيسى) والواوُ فيه عاطفةٌ على محذوفٍ تقديرُه : سمعتُ غيرَ الحسنِ وسمعتُ الحسنَ بنَ عيسى بن ماسرْجِس ـ بفتح المهملة وسكون الراء وكسر الجيم بعدها ـ أبا عليٍّ النيسابوريَّ مولى ابن المبارك ، أَسْلَم على يديه .

يَقُولُ : قَالَ لِي ٱبْنُ ٱلْمُبَارَكِ : إِذَا قَدِمْتَ عَلَىٰ جَرِيرٍ . . فَٱكْتُبْ عِلْمَهُ كُلَّهُ إِلاَّ حَدِيثَ ثَلاَثَةٍ : لاَ تَكْتُبْ حَدِيثَ عُبَيْدَةَ بْنِ مُعَتِّبٍ ، وَٱلسَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ . . . .

روى عن مولاه وأبي الأحوص وجرير بن عبد الحميد ، ويروي عنه (م د) وأحمدُ ابن حنبل والبغويُّ وابنُ صاعد وخَلْقٌ .

وقال في « التقريب » : ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومائتين منصرِفاً من الحج .

حالةَ كون الحسنِ (يقول : قال لي) عبدُ الله (بنُ المباركِ) بن واضح الحنظليُّ أبو عبد الرحمن المروزي ، ثقة ثَبْت ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين ومائة :(إذا قَدِمْتَ) الكوفةَ (على جَرِيرٍ) بن عبد الحميد (. . فاكْتُبْ) يا حَسَنُ (عِلْمَه) أي : عِلْمَ جريرٍ وحديثَه (كُلَّه) أي : كُلَّ عِلْمِه وجميعَ حديثِه (إلاّ حديثَ ثلاثةٍ) أي : إلا حديثاً رواه جرير عن واحد من الثلاثة المذكورين فيما بَعْدُ .

وجملةُ قولِه : (لا تَكْتُبْ حديثَ . . .) إلخ بيانٌ لمعنى الاستثناء المذكور قبله وتَفْصِيلٌ له ؛ أي : لا تَكْتُبْ عنه حديثاً رواه جريرٌ عن (عُبَيْدَةَ) بضم العين فقط ، قال النوويُّ : (هـٰذا هو الصحيحُ المشهورُ في كتب المؤتلف والمختلف وغيرهما ، وحكى صاحبُ « المطالع » عن بعضِ رُواة البُخاريِّ : أنَّ ضَبْطه بضَمِّ العين وفَتْحِها) .

(بنِ مُعتِّبٍ) بضم الميم وفتح المهملة وكسر المثناة فوق المشددة ، بعدها موحدة ، وعُبيدة هـٰذا ضَبِّيٌّ كوفي ، كنيتُه : أبو عبد الكريم .

(و) لا حديثاً رواه عن (السَّرِيِّ بنِ إسماعيلَ) هَمْدانِيّ ـ بإسكان الميم ـ كوفي .

(و) لا حديثاً رواه عن (مُحَمَّدِ بنِ سالمٍ) هَمْداني كوفي أيضاً ، فاستوى الثلاثةُ في كونهم كوفيِّينَ متروكين ، فهـٰؤلاء الثلاثة مشهورون بالضَّعْفِ والتَّرْكِ عندهم(١) .

أمَّا عُبيدةُ . . فترجمتهُ :

هو عُبَيْدَةُ بن مُعَتِّب الضبي ، أبو عبد الكريم الكوفي الضريرُ .

---

(١) انظر « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٢٣) .

. . . .

روى عن إبراهيم النَّخَعي والشَّعْبي وأبي وائل وعاصم بن بَهْدَلة وغيرِهم ، ويروي عنه (خت د ت ق) وشعبةُ والثوري ووكيع وهُشيم وعبدُ الله بن نمير وعليُّ بن مسهر وآخرون .

قال عَمرُو بن علي : رَآني يحيى بن سعيد القطان أكتبُ حديثَ عبيدة بن معتب فقال : لا تكتبه ، وقال أيضاً : كان عبيدة الضبي سيء الحفظ ضريراً ، متروكَ الحديث ، وذكره ابن المبارك فيمن تَرَك حديثه ، وقال الذهبي : ضعفه أبو حاتم والنسائي ، وقال أحمد بن حنبل : تركُوا حديثه ، وروى عباس عن يحيى : ليس بشيء ، وروى معاوية عن يحيى : عُبيدة بن معتب الضبي ضعيف .

وقال ابن خزيمة في « صحيحه » : لا يجوز الاحتجاجُ بخبره عندي ، له معرفة بالأخبار ، قال : وسمعت أبا قلابة يَحكِي عن هلال بن يحيى : سمعتُ يوسف بن خالد يقول : قلتُ لعبيدة بن معتب : هٰذا الذي تَرْويه عن إبراهيم سمعته كُلَّه؟ قال : منه ما سمعتُه ومنه ما لم أسمعه أَقِيس عليه ، قال : قلت : فحدِّثْني بما سمعت ؛ فإني أعلمُ بالقياس منك .

وقال شعبة : أخبرني عبيدة قبل أن يتغير ، وقال أبو موسى الزَّمِنُ : ما سمعتُ القطان وابنَ مهدي حدَّثا عن سفيان عن عبيدة بشيء قطّ .

وقال الطيالسي : حدثني شعبة عن عبيدة بن معتب ، عن إبراهيم ، عن سهم بن مِنْجاب ، عن قَزَعة ، عن قَرْثَع ، عن أبي أيوب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أربعٌ قبل الظهر لا سلامَ بينهن تُفْتَحُ عندها أبوابُ السماء » .

أمّا السَّرِي بن إسماعيل :

بفتح السين المهملة وكسر الراء المخففة وتشديد الياء التحتانية ، فترجمته :

هو السَّرِيّ بن إسماعيل الكوفي ، ابن عم الشعبي ، روى عنه وعن سعيد بن وهب وقيس بن أبي حازم ، ويروي عنه (ق) وابنه جرير وإسماعيل بن أبي خالد وخالد بن كثير ومحمد بن مسلم ـ قيل : هو أبو الزبير ، وقيل : الزهري ـ ويونس بن بكير وجرير بن عبد الحميد ومكي بن إبراهيم وعبيد الله بن موسى وجماعة .

قال يحيى القطان : استبان لي كذبه في مجلس واحد ، وكان يحيى لا يحدث عنه ، وقال النسائي : متروك ، وقال الحسن بن عيسى : سمعت ابن المبارك يقول : لا يكتب عن جرير بن عبد الحميد حديث السري بن إسماعيل ومحمد بن سالم وعبيدة .

وقال صالح بن أحمد عن أبيه : ليس بالقوي ، وهو أحب إليَّ من عيسى الخياط ، وقال أبو طالب عن أحمد : ترك الناس حديثه ، وقال الدوري عن ابن معين : ليس بشيء ، وقال الجوزجاني : يُضَعَّفُ حديثُهُ ، وقال الآجري عن أبي داود : ضعيف متروك الحديث ، يجيء عن الشعبي بأوابد ، وقال ابن عدي : وأحاديثه التي يرويها لا يتابعه عليها أحد ، خاصة عن الشعبي ؛ فإن أحاديثه عنه منكرات ، وهو إلى الضعف أقرب ، وقال إبراهيم الحربي : كان كاتبَ الشعبي لما كان قاضياً ، وولي القضاء بعده ، وفيه ضعف ، وقال ابن سعد : كان قليلَ الحديث ، وقال البزار : ليس بالقوي ، وقال الساجي : ضعيف جداً ، وقال ابن حبان : كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ، وكان ابن معين شديد الحمل عليه .

ومن مناكيره : حدثنا الشعبي ، سمعتُ النعمانَ ، سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم يقول : « الخمر من خمس. . . » الحديثَ ، وقد رواه عنه جماعة . اهـ من « تهذيب التهذيب » (٣/ ٤٥٩ـ٤٦٠) و« الميزان » (٢/ ١١٧) .

أما محمد بن سالم :

فترجمته : هو محمد بن سالم أبو سهل الهَمْداني ـ بسكون الميم ـ الكوفي صاحب الشَّعْبي ، ضَعَّفُوه جِدّاً ، قال ابنُ المبارك : اضْرِبُوا على حديثه ، وقال يحيى القطان : ليس بشيء ، وكان أحمد لا يروي حديثه ، وقال السعدي : غيرُ ثقة ، وقال ابن معين : ضعيف ، يُقال : له مُؤَلَّفٌ في الفرائض . اهـ من « الميزان » (٣/ ٥٥٦) .

وفي قولِ الإمام الحافظ الحجةِ أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشان القشيري النيسابوري ، المتوفى سنة إحدى وستين ومائتين ، المدفون بنَصْر آباد ظاهر نيسابور ، مؤلِّف هـٰذا الجامع الصحيح :

(قال مسلمُ بنُ الحَجَّاج) وفي بعض النسخ : (قال مسلمٌ) بإسقاط لفظِ (بن

وَأَشْبَاهُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مُتَّهَمِي رُوَاةِ الْحَدِيثِ . . . .

الحَجَّاج) ، من المحسنات البديعية المعنوية : التجريدُ كما مَرَّ مراراً وسيأتي كثيراً ، وهو أن يُجرِّدَ المُتكلِّمُ من نَفْسِه نَفْساً مماثلةً لها ويُخْبِرَ عنها كأنَّها غيرُها ؛ أي : أقولُ قاصداً نَفْسِي .

قال مسلمُ بنُ الحَجَّاجِ رحمه الله تعالى : (وأَشْبَاهُ ما ذَكَرْنا) أي : أمثالُ ما قَدَّمْناه ونظائرهُ ، جمعُ شبه بكسر أوله وسكون ثانيه : مصدر بمعنى الشبيه ، وفي « المختار » : والشِّبه بكسر أوله وسكون ثانيه ، والشَّبه بفتحتين لغتان بمعنىً ، يقال : هٰذا شِبْهٌ وبينهما شَبَهٌ بالتحريك ، والجمعُ : مَشَابِهُ على غيرِ قياس كما قالوا : مَحَاسِن ومذاكير . اهـ منه

والفرقُ بين الشبيهِ والمثيلِ والنظيرِ : أن الشبيهَ هو الذي يشبه الشيء في أقلِّ الوجوه ، والنظير هو الذي يشبه الشيء في أكثرها ، والمثيل هو الذي يشبه الشيء في جميعها ، كما ذكرناه في شرحنا على « زبد أحمد بن رسلان » في الفقه الشافعي في مقدمته نقلاً عن كتاب « الفروق » للقرافي .

وقَوْله : (من كلامِ أهلِ العِلْمِ) والحديثِ بيانٌ لِمَا الموصولةِ ، حالٌ منها ، وعائدها محذوفٌ ، والمرادُ بـ(أهلِ العلم) هنا : أئمةُ الجَرْح والتعديل كشُعْبة بن الحَجَّاج وهو أولُ من ابْتَكَرَ في فَن الجرح ، ومحمدِ بنِ سَعْدٍ والدارقطنيِّ والنَّسائيِّ ويحيى القطَّان وغيرهم .

وقوله : (في مُتَّهَمِي رُوَاةِ الحديثِ) حالٌ من كلام أهل العلم ، والمُتَّهَمُون : جمع مُتَّهم ، اسمُ مفعول من اتهم الخماسي ، أصله : اوْتَهم فهو مُوْتَهم ؛ لأنّ ثلاثيَّهُ : وَهِمَ ، وفي « المختار » : وَهِمَ في الحساب : غَلِطَ فيه وسها ، وبابه فهم ، ووَهَم في الشيء من باب وعد : إذا ذهب وهمه إليه وهو يريد غيره ، وتوهَّم : ظنَّ ، وأَوْهَم غَيْرَه إيهاماً ، وهَّمَه أيضاً توهيماً واتهمه بكذا ، والاسم التُّهَمَةُ بفتح الهاء ، وأوهمَ الشيء ؛ أي : تركه كُلَّه ، يقال : أَوْهَمَ من الحساب مئةً ؛ أي : أسقطَ ، وأوهم من صلاته ركعةً . اهـ

والرواةُ : جمعُ راوٍ ، اسم فاعلٍ مِن رَوَى الحديث يَرْوِي بالكسر من باب رَمَى إذا

وَإِخْبَارِهِمْ عَنْ مَعَايِبِهِمْ . . كَثِيرٌ ، يَطُولُ ٱلْكِتَابُ بِذِكْرِهِ عَلَى ٱسْتِقْصَائِهِ ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِفَايَةٌ . . . .

نَقَلَه مِنْ غيره ، وإضافةُ المُتَّهَمِين إلى الرُّواة من إضافةِ الصِّفة إلى الموصوف .

وقولُه : (وإِخْبَارِهِمْ) بكسر الهمزة معطوفٌ على (كلامِ أهلِ العِلْمِ) عطفاً تفسيرياً ؛ أي : ومن إِخْبارهم وكَشْفِهم (عن مَعَايِبِهِمْ) متعلِّق بإِخْبَارِهم ، والضميرُ عائدٌ إلى المُتَّهمين ، والمعايبُ كالعيوب : جمعُ عيب على غير قياس ، والعيبُ : النقيصة حساً أو معنىً .

وقولُه : (كثيرٌ) خبرٌ عن قوله : (وأَشْبَاهُ) ولم يُجمع ؛ لأنَّ فيه فعيلاً يُخْبَرُ به عن الجَمْع ؛ لأنه يستوي فيه المفردُ والمثنَّى والجمع .

وجملةُ قوله : (يَطُولُ الكتابُ بذِكْرِهِ) خبرٌ ثانٍ أو علةٌ لمحذوفٍ تقديره : أعرضنا عن ذِكْرِه بتمامه ؛ لأنه يطولُ كتابُنا طولاً مُمِلاً بذِكْر ما ذُكِرَ من الأشباه (على استقصائِه) وبلوغ غايته ونهايته ، والضميرُ في قولِه : (بذِكْرِه) وقوله : (على استقصائِه) عائدٌ على الأَشْبَاه ، وأفرده في الموضعَيْنِ ؛ لاكتسابه الإفرادَ من المضاف إليه الذي هو (ما) الموصولةُ ، أو نظراً إلى أنه بمعنى المذكور ، والجارُّ والمجرورُ في قوله : (على استقصائه) متعلِّقٌ بالذِّكْرِ ، و(على) : بمعنى مع ، يُقال : اسْتَقْصى في المسألة إذا بلغَ قُصواها وغايتَها في ذِكْرِهَا وبيانِها ، واسْتَقْصَى في الكلام إذا أَكْثَرَ وبَالَغَ فيه .

والمعنى : وأشباهُ ما قَدَّمْناه في كتابنا من أولِ الباب إلى هنا وأمثالُهُ حالة كَوْنِ ما قَدَّمْناه من كلامِ أهل العلم والجرح والتعديل في بيانِ خطإِ رواة الحديث المُتَّهَمِينَ بالخطإِ والغلَطِ والكذب في رواياتهم ، ومن إخبار أهل العلم والجرح وكشفهم عن معايب الرواة المُتَّهَمِين بالخطإِ والغلط والكذب كثيرٌ يَصْعُبُ علينا إيرادُه وتعدادُه في هذا الموضع ، فأَعْرَضْنَا عن استيفائِه واستقصائِهِ صَفْحاً ؛ لأنه يَطُولُ كتابنا وجامعُنا هذا بذكرِ أشباهِ ما قَدَّمْنَا مِنْ كلامهم في ذلك مع استقصائه واستيفاء جميعه بتمامه طُولاً مُملاً للراغب فيه .

(و) لكنْ (فيما ذَكَرْنا)هُ وقَدَّمْناه من كلامهم في ذلك (كفاية) أي : اكتفاءٌ به

لِمَنْ تَفَهَّمَ وَعَقَلَ مَذْهَبَ ٱلْقَوْمِ فِيمَا قَالُوا مِنْ ذَٰلِكَ وَبَيَّنُوا .

وَإِنَّمَا أَلْزَمُوا أَنْفُسَهُمُ ٱلْكَشْفَ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ ٱلْحَدِيثِ وَنَاقِلِي ٱلْأَخْبَارِ ، وَأَفْتَوْا بِذَٰلِكَ حِينَ سُئِلُوا . . . .

عما تركناه من كلامهم في ذلك ، والكفاية بكسر الكاف : مصدر سماعي لكَفَى الثلاثي ، يُقال : كفاه مؤونته ؛ أي : يَكْفِيه كفايةً إذا تحملها ، واكتفى بالشيء إذا استغنى به عن طلبِ غيره ، والكِفايةُ : الاكتفاء والاستغناءُ بالشيء عن طلب غيره .

والجارُّ والمجرورُ في قوله : (لِمَنْ تَفهَّمَ) متعلِّقٌ بالكفاية ؛ أي : وفيما ذَكَرْناه استغناءٌ عن طلب غيره ممَّا تَرَكْناه لِمَنْ تَفَهَّمَ ما قدَّمناه ، وتَفَعَّلَ هنا بمعنى الثلاثي ؛ أي : كفايةٌ واستغناءٌ عن طلب غيره لِمَنْ فَهِمَ ما قَدَّمْنَاه حَقَّ الفَهْمِ منطوقاً ومفهوماً .

وقولُه : (وعَقَلَ) معطوفٌ على (تَفَهَّمَ) أي : لمَنْ تَفَهَّمَ ما قَدَّمْنا وعَقَلَ مع ذلك وعَرَفَ (مَذْهَبَ القوم) النُّقَّاد الذين هم أهلُ الجَرْح والتعديل ، وطريقتَهم واصطلاحَهم (فيما قالوا من ذلك) الكلام الذي أوردوه في مُتَّهَمِي رُواة الحديث وغيرهم ، كقولهم : فلانٌ صدوقٌ ، أو لا بأس به ، أو فيه لِينٌ ، أو ضَعفٌ ، أو ضعيفٌ ، أو متروكٌ ، أو لا يُكتب حديثُه ، أو يُكتب ، أو يُعْتَبَرُ به ، وكقولهم : فلانٌ ثقةٌ ، أو ثَبْتٌ ، أو ثقةٌ ثَبْتٌ ، أو ثقةٌ مُتقِنٌ ، أو مأمونٌ ، إلى غير ذلك من عباراتهم في الجَرْح والتعديل .

وقولُه : (وبيَّنُوا) معطوفٌ على (قالوا) عطفَ رديفٍ ؛ أي : عَرَفَ مذهبهم واصطلاحهم فيما قالوه من إثْبَاتِ الجَرْحِ والتعديل ، وفيما بيَّنُوه من معايب الرواة المتَّهمين ، (وإنَّما أَلْزَمُوا) أي : وإنما أَلْزَمَ علماءُ الجرح والتعديل (أنفسَهم) وأَوْجَبُوا عليها (الكَشْفَ) والبحث والتفتيشَ (عن مَعَايِبِ) ونقائصِ مُتَّهَمِي (رُوَاةِ الحديثِ) المرفوعِ إلى النبي صلى الله عليه وسلم (و) معايبِ (ناقلي الأخبارِ) الموقوفةِ على الأصحاب أو الأتباع ، ويحتملُ أنه من عطف المرادف .

وقولُه : (وأَفْتَوْا بذلك) معطوفٌ على (أَلْزَمُوا) ، واسمُ الإشارةِ راجعٌ إلى المعايب ؛ أي : وإنما أَلْزَمُوا أنفسَهم الكَشْفَ والبَحْثَ والتفتيشَ عن معايب الرواة وَأَفْتَوْا بذلك أي : أجابوا وأخبروا بذلك المذكور من معايب الرواة (حِينَ سُئِلُوا)

لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ ٱلْخَطَرِ ؛ إِذِ ٱلأَخْبَارُ فِي أَمْرِ ٱلدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْلِيلٍ ....

أي : حين سُئل علماءُ الجرح عن ذلك أي : عن تلك المعايب ، وقولُه : (**لما فيه**) متعلِّق بأَلْزمُوا مُعلِّلٌ له ، والضميرُ عائدٌ على الكشف والإفتاء .

وقولُه : (**مِنْ عَظيمِ الخطرِ**) والهلاكِ على حَذْفِ مضافٍ ؛ أي : وإنما أَلْزَمُوا أنفسَهم البَحْثَ عن معايب الرواة والإخبار بها لمن سألهم ؛ **لما** في ذلك الكشفِ والإفتاءِ بها للناس السائلين عنها مِنْ دفع الخطر العظيم والهلاك الجسيم في الدِّين ؛ لأنهم لو أعرضوا عن ذلك وتركوا الناسَ على حالهم . . لتناقَلُوا الأحاديثَ الضعيفةَ والأخبارَ الموضوعة عن قومٍ غير مَرْضِيِّين وعَمِلوا بها في أحكام دينِهم وسُنَنِ شريعتهم من التحليل والتحريم فضلُّوا وأضلُّوا ، والضلالُ والإضلالُ من أعظمِ الهلاكِ الدِّينيِّ .

فاللامُ في قوله : (لِمَا) حرفُ جرٍّ وتعليلٍ ، و(ما) موصولةٌ في محلّ الجر باللامِ ، والجارُّ والمجرورُ في قولِه : (فيه) صلةٌ لما الموصولة ، وفي قولِه : (من عظيمِ الخطر) متعلِّقٌ بالاستقرار المحذوف الواقع صلةً لما الموصولةِ أو حالٌ من ما الموصولةِ أو من ضمير الاستقرار .

والجارُّ والمجرورُ في (لما) تَنَازَعَ فيه كُلٌّ من (أَلْزَمُوا) و(أَفْتَوْا) والإضافةُ في قوله : (عظيمِ الخَطَرِ) من إضافة الصفة إلى الموصوف وهو على تقديرِ مضافٍ كما مَرَّ ، وتقديرُ الكلام : وإنَّما أَلْزَمُوا أنفسَهم البَحْثَ عن مَعايبِ الرواة وأَخْبَرُوا تلك المعايبَ حين سُئِلُوا عنها ؛ لأَجْلِ الأمرِ الذي استقرَّ وثَبَتَ في ذلك البَحْثِ والإخبار عنها حالة كون ذلك الأمر المستقرِّ فيه من دفع الخطر العظيم والهلاك العميم عن الأُمَّةِ الإسلاميةِ الذي هو الهلاكُ الأبديُّ في الدِّين .

و(إذ) من قوله : (**إذِ الأَخْبَارُ**) تعليليةٌ ، و(الأَخْبارُ) بفتح الهمزة : جمعُ خَبَرٍ وهو مبتدأ ، والجارُّ والمجرورُ في قوله : (**في أَمْرِ الدِّين**) وشأنِه : صفةٌ للأَخْبار ؛ لأنَّ ألْ فيه جنسيةٌ ، فهو بمنزلة النكرة على حَدِّ قوله :

ولقد أَمُرُّ على اللئيم يَسُبُّني فمضيتُ ثمّتَ قلتُ لا يَعْنِيني

وقولِه تعالى : ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ .

وجملةُ قولِهِ : (**إِنَّمَا تأْتي بتَحْليلٍ** . . .) إلخ خَبرُ المبتدإ ، والجملةُ الاسميةُ مع

أَوْ تَحْرِيمٍ ، أَوْ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ ، أَوْ تَرْغِيبٍ أَوْ تَرْهِيبٍ ، فَإِذَا كَانَ ٱلرَّاوِي لَهَا لَيْسَ بِمَعْدِنٍ لِلصِّدْقِ وَٱلْأَمَانَةِ ، ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى ٱلرِّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ قَدْ عَرَفَهُ ....

ما عُطِفَ عليها جملةٌ تعليليةٌ لا مَحَلَّ لها من الإعراب ، فهي عِلَّةٌ للعلّة المذكورة قبلها أعني قوله : (لما فيه من عظيمِ الخَطَرِ) ، والتقدير : وإنما قلنا لما في ذلك من دَفْعِ عظيمِ الخَطَر ؛ لأنَّ الأخبارَ والأحاديثَ الواردةَ في بيانِ أَمْرِ الدِّين وشؤونه إنما تأتي وتجيء بتحليلِ أمرٍ ؛ أي : بإظهار حِلِّيَّةِ أَمْرٍ من الأمور .

(أو) تأتي بـ (تحريمٍ) أي : بإظهارِ حُرْمَةِ أَمْرٍ من الأمور ، (أو) تأتي بـ (أَمْرٍ) بواجبٍ من الواجبات أو مندوبٍ من المندوبات ، (أو) تأتي بـ (نَهْيٍ) عن مُحَرَّمٍ من المُحَرَّمَات أو عن مكروهٍ من المكروهات ، (أو) تأتي بـ (ترغيبٍ) وتطميعٍ في مثوبةٍ من المَثُوبات ، (أو) تأتي بـ (ترهيبٍ) وتخويفٍ عن عقوبةٍ من العقوبات .

والفاءُ في قوله : (فإذا كان الراوي لها) عاطفةٌ لجملةِ إذا الشرطيةِ على الجملة الاسمية في قوله : (إذِ الأَخْبَارُ في أَمْرِ الدِّينِ) على كونها عِلَّةً للعلّةِ ؛ لأنَّ جملةَ إذا الشرطيةِ من تمام العلّة ؛ أي : فإذا كان الراوي والناقلُ لتلك الأخبارِ الواردةِ في أمرِ الدِّين (ليس) أي : ذلك الراوي (بمَعْدِنٍ) أي : بَمَرْكَزٍ ومَحَلٍّ (للصِّدْقِ) وهو الإِخْبَارُ عن الشيء على وَفْقِ ما هو عليه (و الأمانة) والديانة ، والأمانةُ : حِفْظُ ما عنده من الحقوق حتى يُؤَدِّيَها إلى مُستحقّيها ، بأنْ كان محلاً للكذب والخيانة ، أي : فإذا كان الراوي لها كاذباً خائناً غيرَ مستقيم اللِّسان والدِّينِ .

و(ثُمَّ) في قوله : (ثُمَّ أَقْدَمَ على الروايةِ عنه) بمعنى الواو ، أو بمعنى الفاء التي للتعقيب ، والإقدامُ على الشيء : الهُجُومُ عليه بَغْتَةً من غيرِ تَرَوٍّ ولا تَفَكُّرٍ فيه .

و(مَنْ) في قوله : (مَنْ قَدْ عَرَفَهُ) فاعلٌ لـ(أَقْدَمَ) ، والجملة الفعليةُ معطوفةٌ على جملة الشرط ، أعني جملة كان ، والضميرُ البارزُ في (عَرَفَهُ) عائدٌ على الراوي الكاذبِ الخائنِ ولـٰكنه على تقدير مضاف كما يبيّن قريباً ، والمعنى : أي : فإذا كان الراوي لتلك الأخبار الواردةِ في أُمور الدِّين عادمَ الصدق والأمانة غيرَ مستقيم اللسان والدِّين ثم أَقْدَمَ وهَجَمَ على رواية تلك الأخبار عن ذلك الكاذب الخائن ونَقَلَهَا عنه مَنْ قد عُرِفَ كذبُه وخيانتُه .

وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا فِيهِ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ جَهِلَ مَعْرِفَتَهُ . . كَانَ آثِماً بِفِعْلِهِ ذَلِكَ ، غَاشّاً لِعَوَامِّ ٱلْمُسْلِمِينَ ؛ . . . .

وجملةُ قوله : (ولم يُبيِّنْ ما فيه لغيره) حالٌ من فاعل (أَقْدَمَ) أي : ثُمَّ أَقْدَمَ على الرواية عن ذلك الكذَّابِ الخائن مَنْ قد عَرَفَه ؛ أي : مَنْ قد عَرَفَ خيانةَ ذلك الخائنِ وكَذِبَه ، والحالُ أنَّ ذلك العارفَ لم يُبيِّنْ ولم يُخْبِرْ ما فيه ؛ أي : ما في ذلك الكاذب الخائن من الكذب والخيانة لغيره ؛ أي : لغير ذلك العارفِ حالَ كَوْنِ ذلك الغَيرِ (مِمَّنْ جَهِلَ معرفتَه) أي : معرفةَ ذلك الكاذب وجهله للحديث ، ففي الكلام اكتفاءٌ ، وهو عند البديعيين : ذِكْرُ أحدِ متقابلين وحَذْفُ الآخر ؛ لعِلْمِه من المذكور كقوله تعالى : ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ أي : والبردَ ، أو المرادُ بالمعرفة : الصِّدْقُ ومُقَابِلُه الكَذِبُ ؛ أي : والحالُ أنَّ ذلك الغيرَ مِمَّنْ جَهِلَ صِدْقَ ذلك الخائن وكَذِبه .

وجملةُ قولِه : (. . كان آثماً) جوابُ (إذا) ؛ أي : كان ذلك المُقْدِمُ العارفُ الذي رَوَى الحديثَ عن الكاذب الخائنِ غير مبين لحاله لمن يروي لهم ممن لا يعرفون حال ذلك الكاذب آثماً عاصياً .

وقولُه : (بِفِعْلِهِ) متعلِّقٌ بـ(آثماً) ، وهو من إضافة المصدرِ إلى فاعله ، والضميرُ عائدٌ على المُقْدِمِ العارف الذي كتمَ حالَ الكاذب عن الناس .

وقولُه : (ذلك) مفعولٌ به للمصدرِ المذكورِ ، واسمُ الإشارة راجعٌ إلى إقدامه على الرواية عن الكاذب ونَقْلِ حديثه إلى مَنْ لا يعرفون حالَ الكاذب غيرَ مُبيِّنٍ حالَه لهم ؛ أي : كان ذلك المُقْدِمُ الهاجمُ على رواية الأحاديث الموضوعة عن الكاذب لمن لا يعرفون حاله وحالها من غير بيان لحالِه وحالها لهم آثماً عاصياً ؛ بسبب فعلِ ذلك المُقدِمِ الهاجمِ ذلك الإقدامَ على الرواية للأحاديث الموضوعة لمن لا يعرفون حالَها وحالَ راويها مع كِتمان حالِها وحاله عنهم ؛ لدخوله في عُموم قولِه صلى الله عليه وسلم : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً . . فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه من النار » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تَكْذِبُوا عَلَيَّ ؛ فإنه مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ . . يَلِجِ النارَ » .

وقولُه : (غَاشّاً لِعَوَامِّ المسلمين) خبرٌ ثانٍ لـ(كان) أي : وكان ذلك المُقْدِمُ على رواية الأحاديث الكاذبة مع معرفته لحالها من غير بيان لحال راويها لمن يروي لهم غاشّاً

إِذْ لاَ يُؤْمَنُ عَلَىٰ بَعْضِ مَنْ سَمِعَ تِلْكَ ٱلأَخْبَارَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا ، أَوْ يَسْتَعْمِلَ بَعْضَهَا وَأَقَلُّهَا أَوْ أَكْثَرُهَا أَكَاذِيبُ لاَ أَصْلَ لَهَا ، مَعَ أَنَّ ٱلأَخْبَارَ ٱلصِّحَاحَ مِنْ رِوَايَةِ ٱلثِّقَاتِ وَأَهْلِ ٱلْقَنَاعَةِ . . . .

غارّاً لعوامّ المسلمين في دينهم بسبب روايته تلك الأحاديث الموضوعة من غير بيان لحالها لهم ، وكان كمن غَشَّ الناس ببَيْعِ البضاعةِ الفاسدةِ لهم من غير بيان لعَيْبها لهم ، ففي الكلامِ إمَّا استعارةٌ تصريحيةٌ تبعيةٌ أو تشبيهٌ بليغٌ ، والعوامُّ : جمعُ عامة ، وهم الذين لم يُرْزَقُوا التيقُّظَ والمعرفةَ بأسبابِ الحديث وعِلَلِه وأسبابِ الردِّ والقبولِ كما مَرَّ في أول الكتاب .

و(إذْ) في قوله : (إذْ لا يُؤْمَنُ) حرفُ تعليلٍ ، عَلَّلَ بها جوابَ الشرط ؛ أي : وإنما كان غاشّاً لعوامّ المسلمين ؛ لأنه لا يُؤْمَنُ (**على بعضِ مَنْ سَمِعَ تلك الأخبارَ**) الموضوعةَ والأحاديثَ الكاذبةَ (**أَنْ يَسْتَعْمِلَها**) كُلَّها (**أو يَسْتَعْمِلَ بعضَها**) في حُكْمٍ من الأحكام الشرعية من التحليل والتحريم والأَمْرِ والنَّهْيِ ؛ أي : لا يُؤْمَنُ على مَنْ سَمِعَها العملُ بها في حُكْمٍ من الأحكام مُستدلاً بها لظَنِّه صحتَها ، فالمرادُ بالبعض : هُمُ العوامُّ الذين لم يرزقوا معرفةَ عِلَلِ الحديث وأسبابه .

وجملةُ قوله : (**وأَقَلُّها أو أَكْثَرُها أكاذيبُ**) حالٌ مِنْ مفعولِ (يَسْتَعْمِلَها) أي : لا يُؤمن على بعض مَنْ سَمِعها من العوامّ العملُ بها كُلِّها أو ببعضها في حُكْمٍ من الأحكام ، والحالُ أنَّ أقلَّ تلك الأخبار التي أَقْدَمَ على الرواية بها من يعرف حالها وحال راويها من غير بيان لحالهما أو أكثرَها ، أي : معظمَها أكاذيبُ باطلةٌ وأساطيرُ عاطلةٌ (**لا أَصْلَ لها**) أي : لا مَخْرَجَ ولا مأْخَذَ ولا سَنَدَ لها ، فيكون ذلك المُقْدِمُ على روايتها من غير بيان لحال مَنْ رَوَى عنه لمن يروي لهم غاشّاً لهم بظاهرِ صحتها حتى عَمِلُوا بها في حُكْمٍ من الأحكام فيستحقّ العقوبة الأُخروية ؛ لدخوله في عموم قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ غَشَّ . . فليس منّا » ، وفي بعض النُّسَخ : (ولعلَّها أو أكثرَها أكاذيبُ) .

والظرفُ في قوله : (**مَعَ أَنَّ الأخبارَ الصِّحَاحَ**) متعلّقٌ بقوله : (**ثُمَّ أَقْدَمَ**) أي : ثُمَّ أَقْدَمَ على الرواية بالأحاديث الكاذبة مع أنَّ الأخبارَ الصحيحةَ المتواترةَ (**من روايةِ الثِّقَاتِ**) الأَثْباتِ (**و**) من رواية (**أهلِ القَنَاعةِ**) الذين يقنعون ويكتفون بالأحاديث

أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُضْطَرَّ إِلَىٰ نَقْلِ مَنْ لَيْسَ بِثِقَةٍ وَلاَ مَقْنَعٍ .

وَلاَ أَحْسِبُ كَثِيراً مِمَّنْ يُعَرِّجُ مِنَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مَا وَصَفْنَا مِنْ هَـٰذِهِ ٱلأَحَادِيثِ ٱلضِّعَافِ وَٱلأَسَانِيدِ ٱلْمَجْهُولَةِ . . . .

الصحيحة عن رواية الأحاديث الكاذبة (أكثرُ) مِنْ أَنْ تَقِلَّ وأَشْهَرُ (مِنْ أَنْ) تَخْفَى حتى (يُضْطَرَّ) ويُحْتَاجَ حاجةً ضرورية (إلى نَقْلِ) ورواية أخبارِ (مَنْ ليس بِثِقَةٍ) ولا مأمونٍ في حديثه (ولا مَقْنَعٍ) أي : ولا صاحبِ قناعةٍ بالأحاديث الصحيحة عن نَقْلِ الأحاديث السقيمة . . كان آثماً بِفِعْلِهِ ذلك غاشّاً لعوامّ المسلمين .

وفي « المنهاج » : (قوله : « وأهل القَناعة » هي بفتح القاف ؛ أي : الذين يقنع بحديثهم لكمال حفظِهم وإتقانهم وعدالتهم ، قوله : « ولا مَقْنَعٍ » هو بفتح الميم والنون) اهـ[1]

قلتُ : والمقنع مصدر ميمي بمعنى القناعة ، يقال : قنع من باب سلم قناعة ومقنعاً ، والقناعةُ : الرِّضا بالقسم ، فهو قَنِعٌ بوزن فَرِحٍ وقَنُوعٌ بوزن رَسُول ، وأَقْنَعَهُ الشيءُ ؛ أي : أَرْضَاه ، وقال بعضُ أهل العلم : إنَّ القُنُوعَ بضمتين أيضاً قد يكون بمعنى الرِّضا ، والقانع بمعنى الرَّاضي ، وأنشد بعضُهم :

وقــالــوا قَــدْ زُهِيْــتَ فقلْــتُ كَــلاَّ ولكنِّــي أعــزَّنــيَ القُنُــوعُ

وقال لبيدٌ :

فمنهــم سعيــدٌ آخــذٌ بنصيبــه ومنهــم شَقِــيٌّ بــالمعيشــة قــانــعُ

وفي المثل : (خَيْرُ الغنى القُنُوعُ ، وشَرُّ الفقرِ الخُضُوعُ) .

قال : ويجوز أن يكون السائلُ سُمِّي قانعاً ؛ لأنه يَرْضَى بما يُعْطَى قَلَّ أو كَثُرَ ، ويقبله ولا يَرُدُّه ، فيكون معنى الكلمتَيْنِ راجعاً إلى الرِّضا . اهـ « مختار »

(ولا أَحْسِبُ) أي : لا أَظُنُّ (كثيراً مِمَّنْ يُعَرِّجُ) ويعتمدُ (من الناسِ) صفةٌ لـ(كثيراً) وبيانٌ له (على ما وَصَفْنا) متعلِّقٌ بـ(يُعَرِّجُ) أي : ولا أَحْسِبُ كثيراً من الناس حالة كونه مِمَّنْ يُعَرِّجُ ويُقِيمُ ويستمرُّ ويدومُ على نَشْرِ وإفتاءِ ما وَصَفْنا وذكَرْنا (مِنْ هـٰذه الأحاديثِ الضِّعَافِ) من حيث المتونُ (و) من (الأسانيدِ المجهولةِ) من حيث

---

(1) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٢٤) .

وَيَعْتَدُّ بِرِوَايَتِهَا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِمَا فِيهَا مِنَ ٱلتَّوَهُّنِ وَٱلضَّعْفِ .
إِلاَّ أَنَّ ٱلَّذِي يَحْمِلُهُ عَلَىٰ رِوَايَتِهَا وَٱلِاعْتِدَادِ بِهَا إِرَادَةُ ٱلتَّكَثُّرِ بِذَلِكَ عِنْدَ ٱلْعَوَامِّ ، وَلأَنْ يُقَالَ : مَا أَكْثَرَ مَا جَمَعَ فُلاَنٌ مِنَ ٱلْحَدِيثِ وَأَلَّفَ مِنَ ٱلْعَدَدِ ! !

الرجالُ ، يُقال : عَرَّجَ فلانٌ على المنزل تَعْرِيجاً إذا حَبَسَ مَطِيَّتَه عليه وأقام ، والتعريجُ على الشيء الإقامةُ عليه . اهـ من « المختار »

وقولُه : (وَيَعْتَدُّ) معطوفٌ على (يُعَرِّجُ) ، يُقال : اعْتَدَّ لكذا إذا تَهَيَّأَ له ، واعْتَدَّ به : اهْتَمَّ به ؛ أي : ولا أَحْسِبُ كثيراً من الناس مِمَّنْ يُعَرِّجُ ويستمرُّ على نَشْر ما ذكرنا من الأحاديثِ الضعيفةِ والأسانيدِ المجهولةِ ويَعْتَدُّ ؛ أي : يَتَهَيَّأُ ويَهْتَمُّ (بروايتِها) أي : بروايةِ تلك الأحاديث الضعيفة ونَشْرِها بين الناس (بَعْدَ معرفتِه) أي : بعد معرفة ذلك المعرج (بما فيها) أي : بما في تلك الأحاديث الضعيفةِ والأسانيدِ المجهولة (من التَّوَهُّنِ) في الأسانيدِ (والضَّعْفِ) في المُتُونِ .

والوهن : الضعف ، والتوهن : المبالغة في الضَّعْف ؛ لأنَّ باب تَفَعّل يأتي للمبالغة ، وفي « المختار » : (وَهَنَ من باب وَعَدَ ، ووَهَنَه غيره يَتَعَدَّى وَيَلْزَمُ ، ووَهِنَ بالكسر يهِنُ وَهْناً لغةٌ فيه ، وأَوْهَنَهُ غيره وَوَهَّنَه تَوْهِيناً إذا أضعفه) اهـ منه

و(إلاّ) في قوله : (إلاّ أنَّ الذي يَحْمِلُه) ويَحُثُّهُ (على روايتها) أي : على رواية تلك الأحاديث الضعيفة (و) على (الاعتدادِ) والاهتمامِ (بها) أَيْ : بنشرِ تلك الأسانيد المجهولة : أداةُ استثناءٍ مُفَرَّغ .

وقولُه : (إرادةُ التَّكَثُّرِ) من الأحاديثِ وقَصْدُهُ (بذلك) أي : برواية تلك الأحاديث الضعيفة (عندَ العَوَامِّ) الذين لم يُرزقوا معرفةَ أسباب الحديث وعِلَلِه : خبرُ (أَنَّ) ، وجملةُ (أَنَّ) في تأويلِ مصدرٍ منصوبٍ على كونه مفعولاً ثانياً لـ(أَحْسِبُ) ، ولكنْ مع تأويله باسم الفاعل .

واللامُ في قوله : (وَلأَنْ يُقَالَ) زائدةٌ ، وجملةُ (أَنْ) المصدريةِ مع صِلَتِها في تأويل مصدرٍ مجرورٍ على كونه معطوفاً على التكثُّر في قوله : (إرادة التَّكَثُّرِ) .

أي : وإرادةُ قول الناس فيه (ما أَكْثَرَ ما جَمَعـ)ـهُ (فلانٌ من الحديثِ) في حفظِه (وَأَلَّفَـ)ـهُ وجَمَعَهُ في كتابٍ مُؤَلَّفٍ (من العَدَدِ !) الكثيرِ .

وَمَنْ ذَهَبَ فِي ٱلْعِلْمِ هَـٰذَا ٱلْمَذْهَبَ وَسَلَكَ هَـٰذَا ٱلطَّرِيقَ . . فَلاَ نَصِيبَ لَهُ فِيهِ ، وَكَانَ بِأَنْ يُسَمَّىٰ جَاهِلاً أَوْلَىٰ مَنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَىٰ عِلْمٍ .

و(ما) في قوله : (ما أَكْثَرَ ما جَمَعَ فلانٌ) تعجُّبيَّةٌ في محلّ الرفع مبتدأ ، وجملةُ فعل التعجُّب خبرُ (ما) ، وتقديرُ الكلام : ولا أَحْسِبُ كثيراً من الناس مِمَّنْ يُعرِّجُ ويستمرُّ على نَشْرِ ما وَصَفْنا وذَكَرْنا من الأحاديث الضعيفة والأسانيد المجهولة ويَهْتَمُّ برواياتها بعد معرفته ما فيها من التوهُّنِ والضَّعْفِ إلا كونَ الحاملِ له على روايتها والاهتمام بها إرادة التكثر بذلك عند العوام ، وإرادة قولهم فيه : ما أَكْثَرَ ما جَمَعَهُ فُلانٌ من الحديث وأَلَّفَه من العدد الكثير! أي : ما أَظُنُّ حاملَه على ذلك إلا إرادة التكثُّر بذلك عند العوامّ وقولهم فيه : ما أَكْثَرَ ما جَمَعَ فلانٌ وأَلَّفَه من العدد!

(ومَنْ ذَهَبَ) وقَصَدَ (في) هـٰذا (العِلْم) أي : في عِلْمِ الحديثِ (هـٰذا المَذْهَبَ) أي : هـٰذا القصدَ ؛ أي : إرادةَ التكثُّرِ بذلك عند العوامّ وقولِهم فيه : ما أَكْثَرَ ما جَمَعَ فُلانٌ (وسَلَكَ هـٰذا الطريقَ) أي : دخل هـٰذا السبيل المذموم من نَشْرِ الأحاديث الضعيفة والأسانيد المجهولة (. . فلا نَصِيبَ له) أي : فلا حَظَّ له ؛ أي : لذلك القاصِد ذلك المقصد (فيه) أي : في هـٰذا العلم (وكان) ذلك القاصد ، والجارُّ والمجرورُ في قوله : (بأَنْ يُسَمَّى جاهلاً) مُتَعَلِّقٌ بقوله : (أَوْلى) الذي هو خبرُ كان ؛ أي : وكان ذلك القاصدُ أَوْلَى وأَحْرَى وأَحَقَّ بتسميتِه جاهلاً (مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إلى عِلْمٍ) من العلوم ويُقالَ فيه : فلانٌ عالمٌ مُحَدِّثٌ ، فعِلْمُه زيوف لا نقود ، وقَصْدُه خبيثٌ لا طيِّب .

فصل في المسائل المَنْثُورَة والجُمل التي تتعلَّقُ بهـٰذا الباب :

الأُولى منها : قال النووي : (اعْلَمْ : أَنَّ جَرْح الرواة جائزٌ ، بل واجبٌ بالاتفاق ؛ للضرورة الداعية إليه لصيانة الشريعة المكرمة ، وليس هو من الغيبة المُحَرَّمة ، بل من النصيحة لله تعالى ورسولِه صلى الله عليه وسلم والمسلمين ، ولم يَزَلْ فضلاء الأمة وأخيارُهم وأهلُ الورع منهم يفعلون ذلك كما ذكر مسلمٌ في هـٰذا الباب عن جماعات منهم ما ذكره .

ثُمَّ على الجارح تقوى الله تعالى في ذلك ، والتَّثَبُّتُ فيه ، والحذرُ من التساهل

. . . .

بجرحٍ سليمٍ من الجرح أو بنقص من لم يظهر نقصه ، فإنَّ مفسدة الجرح عظيمة ، فإنها غيبةٌ مؤبَّدة مبطلة لأحاديثه ، مسقِطةٌ لسُنَّةٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورادَّةٌ لحُكمٍ من أحكام الدِّين .

ثم إنما يجوزُ الجَرْحُ لعارفٍ به مقبول القول فيه ، أمَّا إذا لم يكن الجارحُ من أهل المعرفة ، أو لم يكن ممّن يُقبل قولُه فيه . . فلا يجوزُ له الكلامُ في أحد ، فإنْ تَكلَّمَ . . كان كلامُه غيبةً مُحرَّمةً ، كذا ذَكَرَه القاضي عِياضٌ رحمه الله تعالى[1] ، وهو ظاهرٌ ، قال : وهٰذا كالشاهد يجوز جَرْحُهُ لأهل الجرح ، ولو عابه قائلٌ بما جُرِّح به . . أُدِّبَ وكان غيبة .

الثانية : الجرحُ لا يُقبل إلاّ من عَدْلٍ عارفٍ بأسبابه ، وهلْ يشترط في الجارح والمُعدِّل العدد؟ فيه خلافٌ للعلماء ، والصحيحُ : أنه لا يشترط ، بل يصيرُ مجروحاً أو عدلاً بقولِ واحدٍ ؛ لأنه من باب الخبر فيُقبل فيه الواحد .

وهل يُشترط ذِكْرُ سبب الجَرْح أم لا؟ اختلفوا فيه : فذهب الشافعيُّ وكثيرون إلى اشتراطه ؛ لكونه قد يعدّه مجروحاً بما لا يجرح لخفاء الأسباب ولاختلاف العلماء فيها .

وذهب القاضي أبو بكر بن الباقلاّني في آخرين إلى أنه لا يُشترط .

وذهب آخرون إلى أنه لا يُشترط من العارف بأسبابه ويُشترط من غيره .

وعلى مذهب من اشترط في الجرح التفسيرَ تقول : فائدةُ الجَرْح فيمن جرح مطلقاً : أن يتوقّف عن الاحتجاج به إلى أن يبحث عن ذلك الجرح[2] .

ثم مَنْ وُجِدَ في « الصحيحين » ممّن جَرَحَه بعضُ المتقدّمين يُحمل ذلك على أنه لم يثبت جَرْحُه مفسَّراً بما يجرح .

ولو تَعارَضَ جَرْحٌ وتعديلٌ . . قُدِّمَ الجرحُ على المختار الذي قاله المحققون والجماهير ، ولا فرق بين أن يكون عددُ المعدِّلين أكثر أو أقلَّ ، وقيل : إذا كان

(١) « إكمال المعلم » (١/ ١٦٠) .

(٢) انظر « إكمال المعلم » (١/ ١٣١ـ١٣٢) .

. . . .

المعدِّلون أكثرَ . . قُدِّمَ التعديل ، والصحيحُ الأول ؛ لأنَّ الجارح اطَّلَعَ على أَمْرٍ خَفِيٍّ جَهِلَه المُعَدِّل[1] .

الثالثة : قد ذَكَرَ الإمامُ مسلمٌ رحمه الله تعالى في هٰذا الباب : أنَّ الشَّعْبِيَّ رَوَى عن الحارث الأعور وشَهِدَ أنه كاذب ، وعن غيره : حَدَّثَني فلان وكان مُتَّهَماً ، وعن غيره الرواية عن المغفلين والضعفاء والمتروكين ، فقد يُقال : لِمَ حَدَّثَ هٰؤلاء الأئمة عن هٰؤلاء مع علمهم بأنهم لا يُحْتَجُّ بهم؟ ويُجاب عنه بأجوبة :

- **أحدها** : أنهم رَوَوْها ليَعْرِفُوها وليُبَيِّنُوا ضَعْفَها ؛ لئلاّ يلتبس في وَقْتٍ عليهم ، أو على غيرهم ، أو يتشكَّكُوا في صحتها .

- **ثانيها** : أنَّ الضعيفَ يكتب حديثه ليعتبرَ به ، أو يُستشهدَ ، ولا يُحتجّ به على انفراده .

- **ثالثها** : أنَّ روايات الراوي الضعيف يكون فيها الصحيحُ والضعيف والباطلُ فيكتبونها ، ثم يُمَيِّزُ أهلُ الحديث والإتقان بعضَ ذلك من بعض ، وذلك سهلٌ عليهم معروفٌ عندهم ، وبهٰذا احْتَجَّ سفيانُ الثوريُّ رحمه الله تعالى حين نَهَى عن الرواية عن الكلبي ، فقيل له : أنتَ تروي عنه؟ فقال : أنا أعلم صِدْقَه من كَذِبِه .

- **رابعها** : أنهم قد يَرْوُون عنهم أحاديثَ الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال والقصص وأحاديث الزُّهْد ومكارم الأخلاق ونحو ذلك ، مما لا يتعلَّقُ بالحلال والحرام وسائر الأحكام ، وهٰذا الضَّرْبُ من الحديث يجوزُ عند أهلِ الحديث وغيرهم التساهلُ فيه ، وروايةُ ما سوى الموضوع منه والعملُ به ؛ لأنَّ أصولَ ذلك صحيحةٌ مُقَرَّرَةٌ في الشرع ، معروفةٌ عند أهله .

وعلى كُلِّ حالٍ : فإنَّ الأئمة لا يَرْوُونَ عن الضعفاء شيئاً يَحْتَجُّون به على انفرادِه في الأحكام ؛ فإنَّ هٰذا شيء لا يفعله إمامٌ من أئمة المحدِّثين ، ولا مُحَقِّقٌ من غيرهم من العلماء ، وأمَّا فِعْلُ كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتمادهم عليه . . فليس بصواب ، بل قبيح جداً ، وذلك لأنه إن كان يَعْرِفُ ضَعْفَه . . لم يَحِلَّ له أنْ يَحْتَجَّ بِهِ ؛

(١) انظر المصدر السابق (١/ ١٦٠ـ١٦١) .

. . . .

فإنهم مُتَّفِقُونَ على أنه لا يُحْتَجُّ بالضعيف في الأحكامِ ، وإنْ كان لا يَعْرِفُ ضَعفَه . . لم يَحِلَّ له أن يهجمَ على الاحتجاج به من غير بَحْثٍ عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً أو بسؤال أهل العلم به إنْ لم يكن عارفاً ، والله أعلم .

الرابعة : في بيان أصناف الكاذبين في الحديث وحكمهم ، وقد نقحها القاضي عياض[1] رحمه الله تعالى فقال : « الكاذبون ضَرْبان :

أحدهما : ضَرْبٌ عُرِفُوا بالكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم أنواع : منهم مَنْ يَضَعُ عليه ما لم يَقُلْهُ أصلاً : إما تراقعاً واستخفافاً كالزنادقة وأشباههم ممن لم يَرْجُ للدِّين وقاراً ، وإمَّا حِسْبَةً بزعمهم وتديناً كجهلة المتعبِّدين الذين وَضَعُوا الأحاديثَ في الفضائل والرغائب ، وإمّا إغراباً وسمعةً كفسقة المحدّثين ، وإمّا تعصُّباً واحتجاجاً كدعاة المبتدعة ومتعصبي المذاهب ، وإمّا اتباعاً لهوى أهل الدنيا فيما أرادوه وطلبِ العذرِ لهم فيما أتوه ، وقد تعيَّن جماعةٌ من كل طبقة من هٰذه الطبقات عند أهل الصنعة وعلمِ الرجال .

ومنهم من لا يضع مَتْن الحديث ولٰكن ربما وضع للمتن الضعيف سنداً صحيحاً مشهوراً ، ومنهم من يَقْلِب الأسانيدَ أو يزيدُ فيها ، ويتعمَّد ذلك ، إمَّا للإغراب على غيره ، وإمّا لرفعِ الجهالة عن نفسه .

ومنهم من يَكْذِبُ فيدَّعي سماع مَا لم يسمع ولقاءَ مَنْ لَمْ يَلْقَ ويُحدِّث بأحاديثهم الصحيحة عنهم .

ومنهم من يعمدُ إلى كلام الصحابة وغيرهم وحِكَمِ العرب فينسبها إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

وهٰؤلاء كُلُّهم كذّابون متروكو الحديث ، وكذلك من تجاسر بالحديث بما لم يحققه ولم يضبطه أو هو شاكٌّ فيه . . فلا يُحَدِّث عن هٰؤلاء ولا يقبل ما حَدَّثُوا به ، ولو لم يَقَعْ منهم ما جاؤوا به إلا مرة واحدة كشاهد الزُّور إذا تَعَمَّدَ ذلك . . سَقَطَتْ شهادتُه .

---

(١) « إكمال المعلم » (١/ ١٥٣ـ١٥٦) .

. . . .

واختُلف هل تُقبل روايتُه في المستقبل إذا ظَهَرَتْ توبتُه؟ قلتُ : المختارُ الأظهرُ قبولُ توبته كغيره من أنواع الفسق ، وحُجَّةُ مَنْ رَدَّها أبداً وإنْ حَسُنَتْ توبتُه : التغليظُ وتعظيمُ العقوبة في هـٰذا الكذب ، والمبالغة في الزَّجْر عنه كما قال صلى الله عليه وسلم : « إنَّ كَذِباً عليَّ ليس كَكَذِبٍ على أحد » .

قال القاضي : والضرب الثاني : مَنْ لا يستجيزُ شيئاً من هـٰذا كُلِّه في الحديث ، ولـٰكنه يكذب في حديث الناس ، قد عُرف بذلك ، فهـٰذا أيضاً لا تُقبل روايتُه ولا شهادتُه ، وتنفعه التوبة ويُرْجع إلى القبول .

فأمّا من يندر منه القليل من الكذب ولم يُعرف به.. فلا يقطع بجرحه بمثله ؛ لاحتمال الغلط عليه والوهم ، وإن اعترف بتعمُّد ذلك المرة الواحدة ما لم يضر به مسلماً.. فلا يجرح بهـٰذا وإنْ كانت معصيةً لندُورها ، ولأنها لا تلحق بالكبائر الموبقات ، ولأنَّ أكثر الناس قَلَّما يَسْلَمُون مِنْ مُواقعات بعض الهَنَات ، وكذلك لا يسقطها كذبه فيما هو من بابِ التعريض أو الغلوّ في القول ؛ إذْ ليس بكَذِبٍ في الحقيقة وإنْ كانت في صورة الكذب ؛ لأنه لا يدخل تحت حَدِّ الكذب ، ولا يُرِيدُ المُتَكَلِّمُ به الإخبار عن ظاهر لفظه وقد قال صلى الله عليه وسلم : « أمَّا أبو الجهم : فلا يَضَعُ العصا عن عاتِقِه » ، وقد قال إبراهيم الخليل عليه السلام : هـٰذه أختي » .

هـٰذا آخر كلام القاضي رحمه الله تعالى ، وقد أتقن هـٰذا الفصل ، والله أعلم) اهـ[1]

* * *

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٢٤ـ١٢٧) .

(٩) باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن إذا أمكن لقاء المُعَنْعِنينَ ولم يكن فيهم مدلس

هكذا هـٰذه الترجمة في « النووي »[١] ، وفي « السَّنوسي » : (باب ما تَصِحُّ به رواية الرواة بعضهم عن بعض والتنبيه على من غلط في ذلك) أي : باب في بيان صحة الاحتجاج والاستدلال على حكم من الأحكام كالتحليل والتحريم والوجوب والندب مثلاً بالحديث المعنعن ؛ أي : بالحديث الذي رُوي بلفظ العنعنة ؛ أي : بلفظ : عن فلان عن فلان ، وكذا أن فلاناً ، قال : على الأصح إذا أمكن واحتمل لقاءُ المعنعنين ؛ أي : تلاقي الذين نقل عنهم الحديث بلفظ عن فلان لا بلفظ حدثنا فلان مثلاً ، ولم يكن فيهم ؛ أي : في أولـٰئك المعنعنين مُدَلِّسٌ ؛ أي : مَنْ يفعل التدليس .

والمُعَنْعَنُ بصيغة اسم المفعول لغةً : الكلامُ الذي كَثُر فيه لفظُ « عَنْ » من قولهم : عَنْعَنَ الكلامَ إذا ذكرَ فيه لفظَ عَنْ بكثرة .

واصطلاحاً : هو الحديثُ الذي رُوي بلفظ « عن » من غير بيانٍ للتحديث أو الإخبار أو السماع أو نحوها .

ومثلُه المؤنَّنُ بنونين ، أُولاهما مشددة بصيغة اسم المفعول أيضاً .

وهو لغةً: الكلامُ الذي ذكر فيه لفظ «أَن» من أَأَنَّ الكلامَ إذا ذكرَ فيه لفظَ «أن» بكثرة .

واصطلاحاً : هو الحديث الذي رُوي بلفظ « أَنَّ » من غير تصريح للتحديث أو الإخبار أو السماع أو نحوها ، وقيل : إنَّ المعنعن والمؤنَّن لفظان مولَّدان .

مثال المعنعن كقول بعضِ الرواة : حدثنا فلان عن فلان عن فلان عن فلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، ومثال المؤنن كقول بعضهم : حدثنا فلان أنَّ فلاناً قال كذا وكذا .

وحُكْمُهَا الاتصال والصحة عند الجمهور بشرطين[٢] :

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/١٢٧) .

(٢) انظر « إكمال المعلم » (١/١٦٤ـ١٦٥) ، و« صيانة صحيح مسلم » (ص ١٣٠ـ١٣١) .

. . . .

أحدهما : سلامةُ معنعنه أو مُؤَنِّنِهِ من التدليس .

وثانيهما : ثبوت ملاقاته لمن روى عنه بعن أو بأن عند البخاري والجمهور ، واكْتفَى مسلم عن الشرط الثاني بثبوت كونهما في عصر واحد كما سيأتي مبسوطاً) اهـ من « الباكورة » .

والتدليسُ لغةً : الإخفاءُ من قولهم دَلَّسَ العيب في المبيع إذا أخفاه وستره فيه .

واصطلاحاً : قسمان :

الأول : تدليس الإسناد ، وهو : أن يسقط الراوي شيخه لكونه صغيراً أو ضعيفاً ، أو يرتقي إلى شيخ شيخه أو إلى من فوقه ممن هو معاصر لذلك الراوي ، فيُسند ذلك إليه بلفظ لا يقتضي الاتصال ؛ لئلاّ يكون كذباً كقوله : عن فلان أو أنَّ فلاناً قال كذا .

والثاني : تدليس الشيوخ، وهو : أن يُسَمِّي الراوي شيخَه الذي سمع منه بغير اسمه المعروف عند الناس ، أو يَكْنِيَهُ أو يُلقّبه أو ينسبه بكنية غير مشهورة فيه أو لقب غير مشهور فيه؛ أو نسبة غير مشهورة فيه؛ لكي تصعب تلك الطريقُ على غيره[1] . اهـ منها

وعبارة النووي رحمه الله تعالى : (والتدليس قسمان :

أحدهما : أَنْ يَرْوِيَ عَمَّنْ عَاصَرَهُ ما لم يسمعه منه مُوهماً سماعَه منه قائلاً : قال فلان أو عن فلان أو نحوه ، وربما لم يسقط شيخه وأسقط غيره ؛ لكونه ضعيفاً أو صغيراً تحسيناً لصورة الحديث .

وهـٰذا القسمُ مكروهٌ جِدّاً ، ذَمَّه أكثرُ العلماء ، وكان شعبةُ مِنْ أَشَدِّهم ذمّاً له ، وظاهرُ كلامه : أنه حرامٌ ، وتحريمهُ ظاهرٌ ؛ فإنه يُوهِمُ الاحتجاجَ بما لا يجوزُ الاحتجاجُ به ، ويتسبَّبُ أيضاً إلى إسقاط العمل بروايات نفسه مع ما فيه من الغُرور ، ثم إن مفسدته دائمة ، وبعض هـٰذا يكفي في التحريم فكيف باجتماع هـٰذه الأمور؟!

ثم قال فريق من العلماء : مَنْ عُرف منه هـٰذا التدليس. . صار مجروحاً لا تُقبل له رواية في شيءٍ أبداً وإنْ بيَّنَ السماع ، والصحيحُ : ما قاله الجماهير : أنَّ ما رواه بلفظ محتمل لم يُبيّن فيه السماع. . فهو مرسل ، وما بيَّنَهُ فيه كسمعتُ وحَدَّثَنا وأخبَرَنا

---

(١) انظر « إكمال المعلم » (١/ ١٧٦ـ١٨٠) .

وشِبْهِها.. فهو صحيحٌ مقبولٌ يُحْتَجُّ به، وفي «الصحيحين» وغيرِهما من كُتُب الأصول من هٰذا الضرب كثيرٌ لا يحصى، كقتادة والأعمش والسُّفْيَانَيْن وهُشَيْم وغيرهم، ودليل هٰذا: أنَّ التدليسَ ليس كذباً وإذا لم يكن كذباً.. فقد قال الجماهير: إنه ليس محرماً، والراوي عدلٌ ضابط، وقد بيَّن سماعَه فوجَبَ الحُكْمُ بصحته، والله أعلم.

واعْلَم: أنَّ ما كان في «الصحيحين» عن المُدَلِّسين بعَنْ ونحوِها.. فمحمولٌ على ثبوت السماع من جهةٍ أخرى، وقد جاء كثيرٌ منه في «الصحيحين» بالطريقين جميعاً، فيذكر رواية المدلِّس بعَنْ ثم يذكرها بالسماع ويقصد به هٰذا المعنى الذي ذكرتُه.

وأمَّا القسم الثاني: فأنْ يُسَمِّي شيخَه أو غَيْرَه أو ينسبَه أو يَصِفَه أو يَكْنِيَهُ بما لا يُعرف به كَرَاهَةَ أن يُعرف، ويَحْمِلُه على ذلك كونه ضعيفاً أو صغيراً أو يستنكف أن يروي عنه لمعنًى آخر، أو يكون مُكثراً من الرواية عنه فيُرِيدُ أنْ يُغَيِّرَه كراهةَ تكرير الرواية على صورةٍ واحدةٍ، أو لغير ذلك من الأسباب، وكراهةُ هٰذا القسم أَخَفُّ، وسببُها: توعيرُ طريقِ معرفته، والله أعلم) اهـ من «النووي» أيضاً[1].

قال المؤلِّفُ رحمه الله تعالى: (**وقد تكَلَّمَ بعضُ مُنْتَحِلي**) ومُدَّعي علم (**الحديثِ**) ومنتسبيه، يقال: انتحل شِعْر غيرِه أو قولَ غيرِه إذا ادَّعاه لنفسه، وتَنَحَّلَ مثله، وفلان ينتحل مذهب كذا وقبيلة كذا إذا انتسب إليه. اهـ «مختار».

أي: وقد تَكَلَّمَ بعضُ العلماء الذين يَدَّعُون لأنفسهم معرفة علم مصطلح الحديث وينتسبون إليه حالة كونه (**من أهلِ عَصْرِنا**) وزماننا وقَرْنِنا، والعَصْر بفتح وسكون: الدهر، وكذا العُصْرُ بضم فسكون، والعُصُر بضمتين مثل عُسْر وعُسُر، قال امرؤ القيس الكندي من بحر الطويل:

أَلَا عِمْ صباحاً أيها الطَّلَلُ البالي وهل يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُرِ الخالي

والجمع: العُصُور اهـ «مختار»

والجارُّ والمجرورُ في قوله: (**في تصحيح الأسانيد**) وتقويتها وتضعيف الأسانيد

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (١/ ٣٣).

وَتَسْقِيمِهَا بِقَوْلٍ لَوْ ضَرَبْنَا عَنْ حِكَايَتِهِ وَذِكْرِ فَسَادِهِ صَفْحاً . لَكَانَ رَأْياً مَتِيناً وَمَذْهَباً صَحِيحاً ؛ . . . .

(وتَسْقِيمِها) وتمريضها : متعلِّقٌ بـ(تَكَلَّم) ، وكذلك قولُه : (بِقَوْلٍ) بديعٍ وكلامٍ مختَرَعٍ : متعلِّقٌ بـ(تكَلَّم) .

وجملةُ لو الشرطيةِ مع جوابها في قوله : (لو ضَرَبْنا) وأَعْرَضْنا (عن حكايتِهِ) وإيرادِ لفظِه : صفةُ لـ(قَوْلٍ) ، والحكايةُ لغةً : المماثلةُ ، واصطلاحاً : إيرادُ اللفظِ المسموعِ بهيئته وصفته بلا تغييرٍ كما ذكره الخُضَري في باب الحكاية ؛ أي : تَكَلَّمَ بِقَوْلٍ موصوفٍ بقولنا : لو ضَرَبْنا وصَفَحْنا وأَعْرَضْنا عن حكاية ذلك القول وإيراد لفظه (وذِكْرِ فَسَادِهِ) أي : فساد معنى ذلك القول ومُقْتَضَاه ، وقوله : (صَفْحاً) أي : إعراضاً مصدرٌ معنويٌّ لقوله : (ضَرَبْنَا) كقولهم : قعدتُ جلوساً وقمتُ وقوفاً ، وفي « المختار » : وصَفَح عنه : أعرض عن ذنبه ، وبابُه قطع ، وضَرَبَ عنه صَفْحاً أعرض عنه وتركه . اهـ

وفي التنزيل : ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ .

وقال النووي : (كذا هو في الأصول : « ضَرَبْنَا » ، وهو صحيح وإن كان لُغَةً قليلةً ، قال الأزهريُّ : يُقال : ضربْتُ عن الأمر وأَضْرَبْتُ عنه بمعنى كَفَفْتُ وأَعْرَضْتُ ، والمشهورُ الذي قاله الأكثرون : أضربت بالألف) اهـ[(١)]

وقولُه : (. . لكان رَأْياً متيناً) أي : قَوِيّاً (ومَذْهَباً صحيحاً) أي : غيرَ فاسدٍ ـ جوابُ لو الشرطية ، واللامُ رابطةُ الجواب بالشرط ، يُقال : رأى في الفقه رأياً إذا قال فيه باجتهاده من غير دليل ، فالرَّأْيُ : القولُ بالاجتهاد ، ويقال : متُن الشيء إذا صلب ، وبابه ظرف ، فهو متين ؛ أي : صُلْبٌ قوي ، ومَتْنا الظهر : مُكْتَنِفا الصلبِ عن يمين وشمال من عصب ولحم ، يُذكر ويُؤنث . اهـ « مختار »

والمذهبُ : الطريقُ ، يُقال : ذَهَبَ يَذْهَب من باب قَطَعَ ذهاباً وذُهوباً ومَذْهباً بفتح الميم إذا مرّ ، والمذهبُ لغةً : الممرُّ والطريقُ ، واصطلاحاً : حُكْمٌ مخصوصٌ لقومٍ مخصوصين اتفقوا عليه وذهبوا إليه .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/١٢٨ـ١٢٩) .

إِذِ ٱلإِعْرَاضُ عَنِ ٱلْقَوْلِ ٱلْمُطَّرَحِ أَحْرَىٰ لِإِمَاتَتِهِ وَإِخْمَالِ ذِكْرِ قَائِلِهِ ، وَأَجْدَرُ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ تَنْبِيهاً لِلْجُهَّالِ عَلَيْهِ ، . . . .

أي : تَكَلَّمَ بقولٍ مخترعٍ موصوفٍ بكون الإعراض عنه فكراً قوياً وطريقاً صحيحاً ؛ أي : أعرضنا إعراضاً عن إيراد لفظه وبيان فساد معناه .

و(إذْ) في قوله : (إذِ الإعراضُ) حرفُ تعليلٍ ، علّل بها كون الإعراض عنه رأياً متيناً ومذهباً صحيحاً ؛ إذِ الإعراضُ (عن) ذِكرِ (القَوْلِ المُطَّرَح) أي : الساقطِ الواهي وتَرْكُ إيرادِه لفظاً ومعنًى (أَحْرَى) وأَوْلَى (لِإِمَاتَتِهِ) أي : لَإماتةِ ذلك القول وإعدامِه (وإِخْمَالِ ذِكْرِ قائلِهِ) أي : إسقاطِ ذِكْرِ قائل ذلك القَوْلِ عن ألسنة الناس حتى يصيرَ هو وقولُه نَسْياً مَنْسِياً عند الناس .

وقولُه : (وأَجْدَرُ) وأَحَقُّ بـ (أَنْ لا يكونَ ذلك) أي : حكايتُه وذِكْرُ فسادِه (تنبيهاً) وإيقاظاً (للجُهَّال) والعوامّ (عليه) ـ أي : على نَشْرِه وإفشائِه ـ معطوفٌ على (أَحْرَى) ، وقولُه : (أَنْ لا يكونَ) على تقدير الباء المتعلِّقة بأَجْدَرُ ، ويحتملُ أن تكون جملةُ : (أَنْ لا يكونَ) على تقديرِ لامٍ معلّلة لمحذوف ، و(أَجْدَرُ) عطف على (أَحْرَى) ، والتقدير : وإنما كان الإعراضُ عن القَوْلِ المَطَّرَح أَحرَى لِإمَاتَتِهِ وأَجْدَرَ بإخمال ذِكْرِ قائله ؛ لئلا يكون ذلك المذكورُ من حكايته وذِكْرِ فسادِهِ مُوقظاً للجُهّالِ على إفشائِهِ ونَشْرِهِ .

يُقال : طَرَحَ الشيءَ وبالشيء : رماه ، وبابُه قَطَعَ ، واطَّرحه بتشديد الطاء : أَبْعَدَه ، والمُطَّرَحُ : القولُ المبعدُ عن الصواب ، والمُطارحة : إلقاءُ القومِ المسائلَ بعضهم على بعض ، تقول : طَارَحَه الكلامَ متعدّياً إلى مفعولين .

وقولُه : (أَحرَى لِإِمَاتَتِه) أي : أَشَدُّ تحرّياً وقَصْداً لإماتتِه ، والتحرّي في الأشياء : طَلَبُ ما هو أَحرَى بالاستعمال في غالب الظنّ ؛ أي : أَجْدَرُ وأَخْلَقُ ، واشتقاقُه من قولهم : هو حَرِيٌّ أَنْ يَفْعَلَ كذا ؛ أي : أَجْدَرُ وخَلِيقٌ ، وفلان يَتَحَرَّى كذا ؛ أي : يتوخّاه ويقصدُه .

وإِمَاتَةُ القولِ : إسقاطُه وإخراجُه عن حَيِّزِ الاعتبار في اللِّسان والجَنان والآذان بحيث لا يُلفظ ولا يُعتقد ولا يُسمع ، وفي « القاموس » : يُقال : خَمَلَ ذِكْرُه وصَوْتُهُ

غَيْرَ أَنَّا لَمَّا تَخَوَّفْنَا مِنْ شُرُورِ ٱلْعَوَاقِبِ ، وَٱغْتِرَارِ ٱلْجَهَلَةِ بِمُحْدَثَاتِ ٱلْأُمُورِ ، وَإِسْرَاعِهِمْ إِلَى ٱعْتِقَادِ خَطَإِ ٱلْمُخْطِئِينَ وَٱلْأَقْوَالِ ٱلسَّاقِطَةِ عِنْدَ ٱلْعُلَمَاءِ . . رَأَيْنَا ٱلْكَشْفَ عَنْ فَسَادِ قَوْلِهِ وَرَدَّ مَقَالَتِهِ بِقَدْرِ مَا يَلِيقُ بِهَا مِنَ ٱلرَّدِّ أَجْدَىٰ عَلَى ٱلْأَنَامِ ، .

خمولاً : خَفِيَ ، وأَخْمَلَهُ اللهُ تعالى فهو خاملٌ : ساقِطٌ لا نَبَاهَة له ، وهو من باب نَصَرَ كما صَرَّحَ به أئمةُ اللغة خلافاً لما نقله جماعةٌ من أئمة اللغة الأندلسيين أنه يقال : خَمُلَ خَمَالةً ككَرُمَ كَرَامةً . أفادَه شارح « القاموس »[1] .

ويقال : هو أَجْدَرُ بكذا ؛ أي : أَحَقُّ به وجَدِيرٌ به ؛ أي : خَلِيقٌ به .

وقولُه : (غيرَ أنّا) استدراكٌ على قوله : (لكان رَأياً مَتيناً ومَذْهَباً صحيحاً) أي : لكنْ أنَّا (لمَّا تَخَوَّفنا) وخشينا (من شُرُورِ العَوَاقِبِ) أي : من ضَرَرِ عاقبةِ ذلك القولِ المُطَّرحِ على غَالبِ الناسِ وفتنتِهم به ومَيْلِهم إليه (و) من (اغْتِرَارِ الجَهَلَةِ) وانخداع العوامّ (بمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ) ومُخْتَرَعَاتِهَا ومُبْتَدَعَاتِها (و) من (إِسْرَاعِهم) أي : ومن إسراع الجَهَلَةِ ومبادرتِهم (إلى اعتقادِ) حقية (خَطَإِ المُخطئين) وانحرافِ المنحرفين عن الصواب (و) إلى اعتقادِ أرجحية (الأقوالِ الساقطةِ) والآراءِ الضعيفةِ المتروكةِ (عندَ العُلماءِ) الراسخين والجماهيرِ المحققين والحُفَّاظ المشهورين .

و(لمَّا) هنا : حرفُ شرطٍ غيرُ جازمٍ كـ(لَوْ) ، وقولُه : (تَخَوَّفْنَا) فعلُ شرطٍ لها ، وقولُه : (رَأَيْنا . .) إلخ جوابُ الشَّرْطِ لها .

أي : رَأَيْنا (الكَشْفَ) والبيانَ (عن فَسَادِ قولِه) أي : عن خطإِ قول ذلك المنتحل، وفسادِ زعمِه، وقولُه: (الكَشْفَ) مفعولٌ أولُ لـ(رأينا) ، وقولُه : (وردَّ مَقالَتِهِ) بالنصبِ معطوفٌ على (الكَشْفَ) أيْ : رَأَيْنَا الكَشْفَ وَرَدَّ مقالتِه الساقطةِ ؛ أيْ : وَرَدَّ مقالةِ ذلك المنتحل وإنكارَها (بقَدْرِ ما يَلِيقُ) ويُنَاسِبُ (بها) أي : بتلك المقالة (من الرَّدِّ) والإنكار ، وهو بيانٌ لما الموصولةِ في قوله : (بقَدْرِ ما يَلِيقُ) .

وقولُه : (أَجْدَى) وأَنْفَعُ : مفعولٌ ثانٍ لـ(رَأَيْنا) ، وكلمةُ (على) في قوله : (على الأنام) بمعنى اللام ؛ أي : رأينا الكَشْفَ والبيانَ عن فسادِ قولِهِ ، ورأينا رَدَّ مقالتِه بقَدْرِ ما يَلِيقُ بها أَنْفَعَ وَأَفْيَدَ للعوامِّ والجُهَّالِ الذين هُمْ كالأنعام والبهائمِ في عدم

---

(١) « تاج العروس » (٧/ ٣١٠) .

معرفة مصالحهم ، وهو اعتقادُ أصوبية القول السديد واتباعُ المذهب الصحيح عند العلماءِ الأخيار والأئمّةِ الأعلام .

وعبارةُ النووي : (« أَجْدَى » بالجيم و« الأنام » بالنون ، ومعناه : أَنْفَع للناس ، هـٰذا هو الصواب ، ووَقَعَ في كثيرٍ من الأُصول : « أَجْدَى عن الآثام » بالثاء المثلثة ، وهـٰذا وإنْ كان له وَجْهٌ . . فالوَجْهُ هو الأول ، ويُقال في الأنام أيضاً : الأنيم ، حكاه الزبيديُّ والواحديُّ وغيرُهما) اهـ[1]

(وأَحْمَدَ) بالنصب معطوفٌ على (أَجْدى) أي : رأينا ذلك الكَشْفَ والرَدَّ أَنْفَعَ وأَفْيَدَ للأنام والعوامِّ الذين لم يُرْزَقُوا التيقُّظَ في الحديث ، وأَحْسَنَ (للعاقبةِ) أي : لعاقبة أمرهم الذي هو اعتقادُ خطإِ المخطئين ؛ لأنه ربما يكون هـٰذا الكَشْفُ والردُّ سبباً لرجوعهم عن ذلك الاعتقادِ السيء ، فتكون عاقبتُهم محمودةً بالرجوع عن ذلك الاعتقاد ، وأَتَى بقوله : (إِنْ شاءَ اللهُ) سبحانه وتعالى كَشْفَنا فسادَ قولِه ورَدَّنا مقالتَه ؛ لِمَا مَرَّ في أول الكتاب فَجَدَّدَ العَهْدَ به .

اللغة :

(لَمَّا تَخَوَّفْنا) يقال : تخوفت عليه الشيء ؛ أي : خفت ، وتفعَّل هنا لمبالغة الثلاثي ، وفي « القاموس » : خاف يخاف إذا فزع خوفاً وخَيْفاً ومخافَةً وخِيفةً بالكسر ، وأصلها : خِوْفَة وجمعها : خيف ؛ أي : لمَّا خفنا مخافةً بليغةً (من شُرُورِ العَوَاقِبِ) .

و(الشرور) : جمع شَرّ ، والشرُّ بفتح الشين ويُضمّ : نقيضُ الخير ، يقال : شرَّ يَشُرُّ ويَشِرُّ من بابي ضرب ونصر[2] ، شراً وشرارة إذا فعل ضرراً .

و(العواقب) : جمع عاقبة ، وعاقبةُ كُلِّ شيءٍ : آخِرهُ ومآلُه .

و(الاغترار) : الانخداعُ بما ظاهرهُ صحيحٌ وباطِنُهُ فاسدٌ .

و(الجَهَلَةُ) : جمع جاهل ، ككَمَلَةٍ جمع كامل ، والمرادُ بالجاهل هنا : العاميُّ

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٢٩) .

(٢) قال في «تاج العروس»: (قال شيخنا: هـٰذا اصطلاح في الضم والكسر مع كون الماضي مفتوحاً، وليس هـٰذا مما ورد بالوجهين، ففي تعبيره نظر ظاهر).

وَزَعَمَ ٱلْقَائِلُ ٱلَّذِي ٱفْتَتَحْنَا ٱلْكَلَامَ عَلَى ٱلْحِكَايَةِ عَنْ قَوْلِهِ وَٱلإِخْبَارِ عَنْ سُوءِ رَوِيَّتِهِ:

الذي لم يُرْزَقْ معرفةَ أسباب الحديث وعلله .

وإضافةُ (مُحْدَثات) إلى (الأمور) من إضافة الصفة إلى الموصوف ؛ أي : بالأمور المُحْدَثة ، والمُحْدَثَةُ : كُلُّ ما أُحدث واختُرع على غير مثالٍ سابقٍ .

و(الأُمورُ) : جمعُ أَمْر بمعنى الشيء ، لا الأمر بمعنى الطلب ؛ فإنه يُجمع على الأوامر .

و(الخطأ) : ضِدُّ الصواب ، والمخطئين : جمع مخطىء ، والمخطىء : هو مَنْ خَالفَ الصوابَ في اعتقادِهِ أو قولِه أو فعلِه .

و(ساقطة القول) : خطؤه ورديئه ، وساقطة الناس : لئيمهم في حسبه ونفسه ، وقوم سَقْطَى بوزن مَرْضَى : لئامُهم ، يقال سقط الشيء من يده من باب دخل .

و(الكشف) : إزالة الستر عن الشيء والبيان والشرح ، و(ردّ المقالة) : إنكاره على قائله .

(وأَجْدَى على الأنام) : من جداه جدوى : أعطاه جدوى ، والجدوى : ما ينفع ويغني عن الغير ، وفي « القاموس » : الأنام كسحابٍ وساباطٍ وأميرٍ : الخَلْقُ ، أو الجن والإنس ، أو جميع ما على وجه الأرض . اهـ

(وزَعَمَ) أي : قال قولاً فاسداً لا دليلَ عليه هـٰذا (**القائلُ**) ؛ لأنَّ الزعمَ : القولُ الرديء الذي لا دليلَ عليه (**الذي افْتَتَحْنَا**) وابتَدأنا الآن (**الكلامَ على الحكايةِ**) والرواية (**عن قولِهِ**) أي : قولِ ذلك الزاعم ، وقد قدَّمْنا آنفاً أنَّ الحكايةَ : إيراد الكلام المسموع بهيئته وصفته ، و(على) في قوله : (على الحكاية) بمعنى في ، و(عَنْ) في قوله : (عَنْ قولِه) زائدةٌ في المعنى ؛ أي : وزعم هـٰذا القائل الذي افتتحنا الكلام في حكايةِ قوله وإيرادِ لفظه .

وقولُه : (**والإِخْبَارِ**) بالجرِّ معطوفٌ على الحكاية ؛ أي : وافتتحنا الكلامَ في الإخبار (**عن سُوءِ**) وقُبْحِ (**رَوِيَّتِهِ**) وفِكْرِه ، والرَّوِيَّةُ بفتح الراء وكسر الواو وتشديد الياء المفتوحة : الفِكْرُ والعقيدةُ ، يُقال : روَّى في الأمر ترويةً نَظَرَ فيه وفكَّرَ ، والاسمُ : الروية .

أَنَّ كُلَّ إِسْنَادٍ لِحَدِيثٍ فِيهِ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ ، وَقَدْ أَحَاطَ ٱلْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدْ كَانَا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ ، وَجَائِزٌ . . . .

وجملةُ أنَّ في قوله : (أنَّ كلَّ إسنادٍ لحديثٍ) سَادَّة مسدّ مفعولي (زَعَمَ) ، وفي « الكواكب الدرية » (١/ ١٣٧) : (والأكثرُ وقوعُها على أنْ بالتخفيف وأنَّ بالتشديد وصِلَتِهما فيسدّان مسدّ مفعوليها كما قاله سيبويه والجمهورُ .

وقال الأخفشُ : إنَّ المفعولَ الثاني محذوفٌ .

قال السيرافي : والزعمُ : قولٌ يقترن به اعتقادٌ صَحَّ أو لم يَصِحَّ) اهـ

وبمعناه قولُ غيره : الزعمُ : قولٌ يُطْلَقُ على الحقّ والباطل ، وأكثرُ ما يقال فيما شُكَّ فيه ، ولم يستعمل في القرآن إلا للباطل ، وقد استُعمل في غيره للصحيح كقول هِرَقْل لأبي سفيان : زعمت ، وكقول أبي طالب في مدح النبي صلى الله عليه وسلم :

ودعـوتَنـي وزعمـتَ أنـك نـاصحـي ولقـد صـدقـت وكنـت ثـم أمينـا

قال السُّبْكِيُّ : ولكنْ إذا تأمَّلْته . . وجدتَه يُستعمل حيث يكون المتكلِّمُ شاكّاً ، فهو كقَوْلٍ لم يَقُم الدليلُ على صحته ، وإنْ كان صحيحاً في نفس الأمر . اهـ

والجارُّ والمجرورُ في قوله : (لحديثٍ) صفةٌ أُولى لـ(إِسْنَادٍ) أي : أنَّ كُلَّ إسنادٍ كائنٍ لحديث ، والجارُّ والمجرورُ في قوله : (فيه) أي : في ذلك الإسناد متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ مُقَدَّمٌ لقوله : (فُلانٌ عن فُلانٍ) وهو مبتدأٌ مؤخرٌ محكيٌّ ، والجملةُ الاسميةُ في محل الجرّ صفة ثانية لإسنادٍ ؛ أي : زَعَمَ أنَّ كُلَّ إسنادٍ كائنٍ لحديث موصوفٍ ذلك الإسناد بكَوْنِ فلانٍ عن فلان موجوداً فيه ؛ أي : موصوفٍ بوجود العَنْعَنة فيه .

والواو في قوله : (وقد أحاط العِلْمُ) واليقينُ : حاليةٌ ، والجملةُ حالٌ من الضمير المستكنّ في الجارّ والمجرور في قوله : (فيه فُلانٌ عن فُلانٍ) أي : والحالُ أنه قد أحاط عِلْمُ أهل عصرهما ، والجارُّ والمجرورُ في قوله : (بأنّهما) متعلِّقٌ بأحاط ؛ أي : وقد أحاطَ عِلْمُ أهل عصرهما بأنَّ فلاناً الراوي وفلاناً المروي عنه (قد كانا) ووُجدا (في عصرٍ واحدٍ) وقَرْنٍ واحدٍ ؛ أي : والحالُ أنه قد تَيَقَّنَ أهلُ عصرِهما بوجدانهما في زمنٍ واحدٍ .

وجملةُ قوله : (وجائزٌ . . .) إلخ في محلّ النصب على الحال معطوفة على جملة

أَنْ يَكُونَ ٱلْحَدِيثُ ٱلَّذِي رَوَى ٱلرَّاوِي عَمَّنْ رَوَىٰ عَنْهُ قَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ وَشَافَهَهُ بِهِ ، غَيْرَ أَنَّهُ . . . .

قوله : (وقد أحاطَ العِلْمُ. . .) إلخ ؛ أي : زَعَمَ هـٰذا القائلُ أنَّ كُلَّ إسنادٍ فيه فُلانٌ عن فُلانٍ والحالُ أنه قد أحاط العِلْمُ بأنهما قد وُجِدَا في عصرٍ واحدٍ وأنه جائزٌ أي : مُمْكِنٌ (أَنْ يكونَ الحديثُ الذي رَوَا)ه (الراوي) بالعنعنة .

وقولُه : (عَمَّنْ رَوَى عنه) متعلِّقٌ بقوله : (قد سَمِعَه) ، وقولُه : (منه) حَشْوٌ في هـٰذه النسخة كما هو ساقطٌ في بعض النُّسخ ، وفي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ ، وضميرُ المفعول في (سَمِعَه) راجعٌ إلى الحديث ، والتقديرُ : والحالُ أنه جائزٌ مُمْكِنٌ أن يكون الحديثُ الذي رواه الراوي بالعنعنة قد سَمِعَه عمَّنْ روى عنه بِأُذُنِه بلا واسطة .

وقولُه : (وشَافَهَهُ بِهِ) معطوفٌ على (سَمِعَه) تأكيداً له ، وضميرُ الفاعلِ المستترُ في شَافَه عائدٌ على الشيخ الذي روى عنه ، وضميرُ المفعولِ البارزُ فيه عائدٌ على التلميذ الراوي ، وضميرُ (به) عائدٌ على الحديث ، والجملةُ موكِّدةٌ لما قبلها كما قُلْنا آنفاً؟ أي : وشَافَه الشيخُ المَرْوِيُّ عنه التلميذَ الراويَ عنه بالحديث وخَاطَبه وكَلَّمَه به بلسانه بلا واسطة ، وفي « المختار » : المشافهة : المخاطبةُ مِنْ فِيه إلى فِيه) اهـ

والحاصلُ : أنَّ قولَه : (جائزٌ) مبتدأٌ ليس له خبرٌ ، بل استغنى بمرفوعه ، و(الحديثُ) اسمُ يكون ، و(الذي) صفةٌ للحديث ، وجملةُ (رَوَى الراوي) صلةُ الموصول ، والعائدُ محذوفٌ كما قَدَّرْناه ، وقولُه : (عَمَّنْ رَوَى عنه) متعلِّقٌ بقوله : (قد سَمِعَه) ، وجملةُ : (قد سَمِعَه) خبرُ يكون ، وقولُه : (منه) حَشْوٌ لا حاجةَ إليه ، وقولُهُ : (وشَافَهَه به) معطوفٌ على (قد سَمِعَه) والتقديرُ : وجائزٌ أن يكون الحديثُ الذي رواه الراوي بالعنعنة مسموعاً له عمَّنْ رَوَى عنه بأذنه أو مشفوهاً به عنه بلسانه ، وجملة (يكون) مع (أَنْ) المصدرية في تأويل مصدرٍ مرفوعٍ على الفاعلية لـ(جائزٌ) ، والتقديرُ : والحالُ أنه جائزٌ كونُ الحديثِ الذي رواه الراوي بالعنعنة مسموعاً عمَّنْ روى عنه بأُذُنِه أو مشفوهاً به عنه بلسانه .

وقولُه : (غيرَ أنّه) استثناءٌ واستدراكٌ من احتمال كون الحديث مسموعاً له عمَّنْ رَوَى عنه المذكور بقوله : (وجائزٌ أَنْ يكونَ الحديثُ. . .) إلخ ؛ أي : غَيْرَ أن الشأن

لاَ نَعْلَمُ لَهُ مِنْهُ سَمَاعاً ، وَلَمْ نَجِدْ فِي شَيْءٍ مِنَ ٱلرِّوَايَاتِ أَنَّهُمَا ٱلْتَقَيَا قَطُّ ، أَوْ تَشَافَهَا بِحَدِيثٍ أَنَّ ٱلْحُجَّةَ لاَ تَقُومُ عِنْدَهُ . . . .

والحال (لا نَعْلَمُ له) أي : لذلك الراوي بالعنعنة (منه) أي : ممَّنْ رَوَى عنه متعلِّقٌ بقوله : (سماعاً) أي : لكنْ أنَّ الشأنَ والحالَ لا نعلم له سماعاً منه .

وجملةُ قولِه : (ولم نَجِدْ) نحن (في شيءٍ من الروايات) الجارية بينهما : معطوفةٌ على جملة قوله : (لا نَعْلَمُ) على كَوْنِها خبراً لأَنَّ ، وجملةُ (أَنَّ) في قوله : (أنَّهما) أي : أنَّ الراويَ والمَرْوِيَّ عنه (التقيا) واجْتَمَعا في مكانٍ واحدٍ : في تأويلِ مصدرٍ منصوبٍ على أنه مفعولٌ به لـ(نَجِدْ) ، إنْ قلنا : إنه من وُجدان الضالّة ؛ لأنه يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ ، أو سادٌّ مسدَّ مفعوليها إن قلنا : إنه بمعنى عَلِمَ .

وقولُه : (قَطُّ) ظرفٌ مستغرقٌ لِمَا مَضَى من الزمان متعلِّقٌ بـ(لَمْ نَجِدْ) ؛ لأنه لا يتعلَّقُ إلا بالماضي المَنْفِيِّ لفظاً أو معنىً .

وقولُه (أو تَشَافَها) أي : تَشَافَهَ الراوي والمَرْوِيُّ عنه وتَخَاطَبَا (بحديثٍ) ما ، قليلٍ أو كثيرٍ : في محلّ الرفع معطوف على (الْتَقَيَا) على كونه خبراً لأنَّهما ، وجملةُ أنَّهما في تأويلِ مصدرٍ منصوبٍ على أنه مفعولٌ به لـ(نَجِدْ) ، والتقديرُ : ولم نَجِدْ قَطُّ في شيءٍ من الروايات الواقعة بينهما التقاءَهما أو تشافُهَهما بحديثٍ .

وجملةُ : (لم نَجِدْ) في محلّ الرفع معطوفة على جملة قوله : (لا نَعْلَمُ) على كونها خبراً لأنَّ في قوله : (غيرَ أنَّه) والتقدير : غير أنه عادِمٌ عِلْمُنا سماعاً له منه ، وعادم وجدانُنَا في زمن من الأَزْمِنَةِ الماضية في شيء من الروايات الجارية بينهما التقاءَهما بأبدانهما أو تشافهَهما بحديث .

والاستثناء في (غيرَ) منقطعٌ ، فهو بمعنى لـٰكن الاستدراكية ، وجملة أنَّ من اسمِها وخبرِها في تأويلِ مصدرٍ مرفوعٍ على كونه مبتدأً ، خبرُه محذوفٌ ، والتقديرُ : لكنْ عدمُ عِلْمِنا سماعاً له منه وعدم وجداننا في زمن من الأزمنة في شيءٍ من الروايات التقاءهما بأبدانهما أو تشافُهَهُما بحديثٍ موجود ، والجملةُ الاسميةُ جملةٌ استدراكية لا مَحَلَّ لها من الإعراب .

وجملةُ أنَّ في قوله : (أنَّ الحُجَّة لا تقومُ عنده . . .) إلخ في محلّ الرفع خبر لأنَّ

بِكُلِّ خَبَرٍ جَاءَ هَٰذَا ٱلْمَجِيءَ حَتَّىٰ يَكُونَ عِندَهُ ٱلْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدِ ٱجْتَمَعَا مِنْ دَهْرِهِمَا مَرَّةً ....

في قوله : (أنَّ كُلَّ إسنادٍ لحديثٍ فيه فُلانٌ عن فُلانٍ) ، والتقديرُ : وزَعَمَ هـٰذا القائلُ الذي افْتَتَحْنَا الكلامَ في حكايةِ قوله أنَّ كُلَّ إسنادٍ لحديثٍ فيه عَنْعَنَةٌ أنَّ الحُجَّة لا تقومُ به ، أي : أنَّ الاحتجاجَ والاستدلالَ على حُكْمٍ من الأحكام الشرعية من التحريم والتحليل مثلاً لا يَصِحُّ عنده (بكُلِّ خَبَرٍ) وحديثٍ (جاءَ) وخَرَجَ (هـٰذا المجيءَ) أي : هـٰذا المَخْرجَ ؛ أي : مخرجَ العنعنة .

وجملةُ (لا تقومُ) خبر أنَّ ، والجارُّ والمجرورُ في قوله : (بكُلِّ خبرٍ) متعلِّقٌ (بالحُجَّةَ) ؛ لأنه اسمُ مصدرٍ بمعنى الاحتجاج .

وجملةُ (جاء) صفةٌ لـ(خَبَرٍ) ، والتقديرُ : أنَّ الاحتجاج والاستدلال بكُلِّ خَبَرٍ جاء هـٰذا المجيءَ على حُكْمٍ من الأحكام الشرعية غيرُ صحيحٍ عنده ، وجملةُ أنَّ هـٰذه ـ أعني الثانيةَ ـ في محل الرفع خبر لأنَّ الأولى ـ أعني قوله : (أنَّ كُلَّ إسنادٍ . . .) إلخ ـ تقديره : زَعَمَ هـٰذا القائلُ أنَّ كُلَّ إسنادٍ فيه فلانٌ عن فلانٍ غيرُ صحيحِ الاحتجاجِ والاستدلالِ به عنده ، وجملةُ أنَّ الأُولى في تأويل مصدرٍ سادٌّ مَسَدَّ مفعولَيْ زَعَمَ ، تقديرُه : زَعَمَ هـٰذا القائلُ الذي افْتَتَحْنَا الكلامَ في حكايةِ قوله والإخبارِ عن سُوء رَوِيَّتِه عدم صحةِ الاحتجاجِ عنده بكلِّ خبرٍ جاء مجيءَ العنعنة .

و(حتّى) في قوله : (حتّى يكونَ عندَه) جارّةٌ متعلِّقةٌ بتقومُ ، قال النوويُّ : (هكذا ضبطناه « حتى يكونَ » بالتاء المثناة من فوق في « حتى » وبالياء المثناة من تحت في « يكونَ » ، وهـٰكذا هو في الأصُول الصحيحة المعتمدة ، ووقَعَ في بعض النُّسخ : « حين نكون » بالياء في « حين » وبالنون في « نكون » ، وهو تصحيف ، والله أعلم)[1] .

أي : أنَّ الحُجَّةَ لا تقومُ عنده بكُلِّ خَبَرٍ جاء هـٰذا المجيءَ حتى يكونَ ويَحْصُلَ عنده أي : عند ذلك الزاعم (العِلْمُ) أي : عِلْمُ أهلِ عصرهما (بأنَّهما) أي : بأنَّ الراويَ والمَرْوِيَّ عنه (قد اجْتَمَعَا) في زَمَنٍ (مِنْ دَهْرِهِما) أي : من عُمُرِهما (مَرَّةً) أي :

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٢٩ـ١٣٠) .

فَصَاعِداً ، أَوْ تَشَافَهَا بِٱلْحَدِيثِ بَيْنَهُمَا ، أَوْ يَرِدَ خَبَرٌ فِيهِ بَيَانُ ٱجْتِمَاعِهِمَا وَتَلَاقِيهِمَا مَرَّةً مِنْ دَهْرِهِمَا فَمَا فَوْقَهَا .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمُ ذَلِكَ ، وَلَمْ تَأْتِ رِوَايَةٌ صَحِيحَةٌ تُخْبِرُ أَنَّ هَـٰذَا ٱلرَّاوِيَ عَنْ صَاحِبِهِ ....

اجتماعاً مرَّةً ، فمرَّةً : منصوب على المفعولية المطلقة ؛ لأنه صفةٌ لمصدرٍ محذوف ، ويصح نصبه على الظرفية ، والمعنى حينئذ : قد اجتمعا زماناً مَرَّةً من دهرهما .

والفاءُ في قوله : (فصَاعِداً) عاطفةٌ لمحذوفٍ على (اجْتَمَعَا) ، وصاعداً ؛ حالٌ مفيدةٌ لازدياد العدد حُذِفَ عاملُها وصاحبُها وجوباً ، والتقدير : بأنهما قد اجتمعا مرَّة واحدةً من دهرهما فزادَ العددُ ؛ أي : عَدَدُ مَرَّاتِ اجتماعِهما حال كونه صاعداً ؛ أي : زائداً على مَرَّةٍ واحدةٍ ، وقد بسطنا الكلام على هـٰذه الحال في شرحنا « نزهة الألباب على ملحة الإعراب » ، فراجعه إن أردت الخوضَ في هـٰذه الحال .

(أو) حتى يَحْصُلَ العِلْمُ بأنهما قد (تَشَافَهَا) وتخاطبا بشفتيهما (بالحديث) الذي جَرَتْ روايتُه (بينَهما) أي : بين الراوي والمَروي عنه ، وقولُه : (أو يَرِدَ) معطوفٌ على (يكونَ) أي : لا تقومُ الحُجَّةُ به حتى يَحْصُلَ العِلْمُ باجتماعهما مرَّةً واحدةً أو بتشافههما بالحديث أو حتى يَرِدَ (خَبَرٌ) وحديثٌ (فيه) أي : في سَنَدِ ذلك الحديثِ (بيانُ) وتصريحُ (اجتماعِهما) بأبدانهما (وتلاقِيهما) بأعْيُنِهما (مَرَّةً) واحدةً ، ظرفٌ تَنازَعَ فيه المصدران ؛ أي : وقتاً واحداً (مِنْ دَهْرِهما) وعُمْرِهما (فَمَا فوقَها) معطوفٌ على (مَرَّةً) أي : فيه بيانُ اجتماعِهما وتلاقيهما في وقتٍ واحدٍ من دهرِهما أو في وقتٍ فوقَ مَرَّةٍ واحدةٍ .

و(ما) في قوله : (فمَا فوقَها) موصوفةٌ ، و(فوقَها) صفةٌ لها ؛ أي : اجتماعهما مَرَّة واحدةً فوقتاً كائناً فوقَها ؛ أي : فوقَ المرَّةِ الواحدة .

(فإنْ لم يَكُنْ) ولم يُوجَدْ (عندَه) أي : عندَ ذلك الزاعم (عِلْمُ ذلك) أي : عِلْمُ اجتماعِهما مَرَّةً من دَهْرِهما أو عِلْمُ تَشَافُهِهما بالحديث (ولم تَأْتِ) أي : ولم تَجِيءْ (روايةٌ صحيحةٌ) مَتْناً وسَنَداً (تُخْبِرُ) تلك الروايةُ وتدلُّ على (أنَّ هـٰذا الراويَ عن صاحبِه) وشيخه بالعنعنة .

قَدْ لَقِيَهُ مَرَّةً وَسَمِعَ مِنْهُ شَيْئاً . . لَمْ يَكُنْ فِي نَقْلِهِ ٱلْخَبَرَ عَمَّنْ رَوَىٰ عَنْهُ ذَلِكَ ـ وَٱلأَمْرُ كَمَا وَصَفْنَا ـ حُجَّةٌ ، وكَانَ ٱلْخَبَرُ عِنْدَهُ مَوْقُوفاً حَتَّىٰ يَرِدَ عَلَيْهِ . . . .

وقولُه : (**قد لَقِيَه**) خبرُ (أنَّ) أي : تدلُّ على أنَّ هـٰذا الراويَ قد لَقِيَ صاحبَه ورآه ولو (**مَرَّةً**) واحدةً من دهرِهما (**وسَمِعَ منه**) أي : من صاحبه (**شيئاً**) من الحديث قليلاً أو كثيراً .

وقولُه : (**فإنْ لم يَكُنْ . . . ولم تَأْتِ**) فعلُ شرطٍ جوابُه قولُه : (**. . لم يَكُنْ في نَقْلِهِ**) أي : في نقل ذلك الراوي (**الخبرَ**) والحديث (**عمن روى عنه ذلك**) الخبر ، والجارُّ والمجرور في قوله : (**في نَقْلِه**) خبرٌ لـ(**يكُن**) مُقَدَّمٌ على اسمها الآتي ، وقولُه : (**الخَبَرَ**) مفعولٌ لـ(**نَقْلِهِ**) ؛ لأنه مصدرٌ مضافٌ إلى فاعله ، والجارُّ والمجرورُ في قوله : (**عَمَّنْ رَوَى عنه**) متعلِّقٌ بـ(**نَقْلِه**) .

وقولُه : (**ذلك**) مفعولُ (**روى**) ، وفي بعض النسخ : (علم ذلك) بزيادة لفظة : (عِلْم) قبل ذلك ، وهو تصحيفٌ من النُّسَّاخ ، والإشارةُ في (**ذلك**) راجعةٌ إلى (**الخَبَرَ**) وهو حَشْوٌ لا حاجة إليه ، وكذلك قوله : (**والأَمْرُ كما وَصَفْنا**) حَشْوٌ لا حاجة إليه .

أي : والحالُ أنَّ الأمر والشأن كائن كما وصفنا وذكرنا من عدم علم اجتماعهما وتلاقيهما وعدم إتيانِ روايةٍ صحيحةٍ تدلُّ على ذلك ، وهـٰذه الجملةُ معترضةٌ بين (**يَكُنْ**) واسمها وهو قولُه : (**حُجَّةٌ**) ، والتقديرُ : فإنْ لم يكن عنده عِلْمُ ذلك ولم تَرِدْ روايةٌ صحيحةٌ تدلُّ على ذلك . . لم يَكُنْ في نَقْلِهِ ذلك الخَبَرَ عَمَّنْ رَوَى عنه بالعنعنة حُجَّةٌ والأمرُ كما وَصَفْنا ؛ أي : لم يَكُنْ في ذلك الخبرِ فائدةُ احتجاجٍ ولا استدلالٍ على حُكْمٍ من الأحكام الشرعية ، ولم يَثْبُتْ به حُكْمٌ من الأحكام[1] .

(**وكان**) ذلك (**الخَبَرُ**) الذي في إسناده : عَنْ فلانٍ عن فلان (**عندَه**) أي : عندَ هـٰذا الزاعمِ الذي اشترط الاجتماعَ والتلاقيَ أو إتيان روايةٍ صحيحةٍ تدُلُّ على التلاقي (**موقوفاً**) على مَنْ رَواه بالعنعنة (**حتى يَرِدَ عليه**) أي : عنده ؛ أي : عند هـٰذا الزاعم ، فـ(**على**) هنا بمعنى عندَ ؛ أي : كان الخبرُ موقوفاً على راويه حتى يرد ويثْبت عند هـٰذا الزاعم سماعُه منه لشيءٍ من الحديث .

---

(١) انظر « الحلّ المفهم » (١/ ٢١ـ٢٢) .

سَمَاعُهُ مِنْهُ لِشَيْءٍ مِنَ ٱلْحَدِيثِ قَلَّ أَوْ كَثُرَ فِي رِوَايَةٍ مِثْلِ مَا وَرَدَ . . . .

ويحتملُ كونُ (على) على معناها متعلِّقةً بقوله : (موقوفاً) ، ففي الكلام حينئذٍ تقديمٌ وتأخيرٌ ، والتقديرُ : وكان هـٰذا الخبرُ المَرْوِيُّ بالعنعنة عند هـٰذا الزاعم (موقوفاً عليه) أي : على راويه المُعَنْعِنِ حتى يَرِدَ ويَثْبُتَ (سَمَاعُهُ) أي : سماعُ ذلك المُعَنْعِنِ (منه) أي : من صاحبه وشيخه (لشيءٍ من الحديث) سواءٌ (قَلَّ) ذلك الشيءُ الذي سمعه منه (أو كثُرَ) .

وقولُه : (في روايةٍ مِثْلِ مَا وَرَد) متعلِّقٌ بـ(يَرِد) أي : حتى يَرِدَ ويَثْبُتَ في روايةِ مَتْنٍ مُماثلٍ لما وَرَدَ ورُوي بالسَّنَدِ المُعَنعن سمَاعُهُ لشيءٍ من الحديث ، وهـٰذا على قراءة (مثل) بإضافة (رِوَايةٍ) إليه ، وفي بعض النسخ بتنوين (رواية) وجَرِّ (مِثْلٍ) على أنه صفةٌ لرواية ، والمعنى : حتى يرد سماعُه منه في روايةٍ مماثلةٍ لما ورد ورُوِيَ بالعنعنة .

فصل

قال النوويُّ : (وحاصلُ ما في هـٰذا الباب : أنَّ مسلماً رحمه الله تعالى ادَّعى إجماع العلماء قديماً وحديثاً على أنَّ المُعَنْعَن وهو الذي فيه « فُلانٌ عن فُلانٍ » محمولٌ على الاتصال والسماع إذا أمكن لقاءُ مَنْ أضيفت العنعنةُ إليهم بعضهم بعضاً ، يعني مع براءتهم من التدليس .

ونَقَلَ مسلمٌ رحمه الله تعالى عن بعض أهل عصره أنه قال : لا تقومُ الحُجَّةُ بها ولا يُحمل على الاتصال حتى يَثْبُتَ أنهما التَقَيَا في عُمُرِهما مَرَّةً فأكثرَ ، ولا يكفي إمكانُ تلاقيهما ، قال مسلمٌ : وهـٰذا قولٌ ساقطٌ مخترَعٌ مستحدثٌ لم يُسْبَقْ قائله إليه ، ولا مُسَاعِدَ له مِنْ أَهل العلم عليه ، وأنَّ القولَ به بدعةٌ باطلةٌ .

وأَطْنَبَ مسلمٌ رحمه الله تعالى في الشناعة على قائله ، واحتج مسلم بكلام مختصَرُه : أنَّ المعنعن عند أهل العلم محمولٌ على الاتصال إذا ثَبَتَ التلاقي مع احتمالِ الإرسال ، وكذا إذا أمكن التلاقي) .

وهـٰذا الذي صارَ إليه مسلمٌ قد أنكره المحققون وقالوا : هـٰذا الذي صارَ إليه مسلمٌ ضعيفٌ ، والذي رَدَّه هو المختارُ الصحيحُ الذي عليه أئمّةُ هـٰذا الفنّ كعليِّ بن المديني والبُخَارِيِّ وغيرِهما .

وَهَـٰذَا ٱلْقَوْلُ ـ يَرْحَمُكَ ٱللهُ ـ فِي ٱلطَّعْنِ فِي ٱلْأَسَانِيدِ قَوْلٌ مُخْتَرَعٌ مُسْتَحْدَثٌ ، غَيْرُ مَسْبُوقٍ صَاحِبُهُ إِلَيْهِ ، . . . .

وقد زادَ جماعةٌ من المتأخرين على هـٰذا ، فاشترط القابسيُّ أن يكونَ قد أَدْرَكَه إدراكاً بيِّناً ، وزاد أبو المظفّر السَّمْعانيُّ الفقيهُ الشافعيُّ فاشترط طولَ الصُّحْبة بينهما ، وزادَ أبو عَمْرٍو الدانيُّ المُقْرِىء فاشترط معرفتَه بالرواية عنه .

ودليلُ هـٰذا المذهبِ المختارِ الذي ذَهَبَ إليه البُخَارِيُّ وغيرُه : أنَّ المعنعن مع التلاقي إنما يُحمل على الاتصال ؛ لأن الظاهرَ من المعنعن غير المدلّس : أنه لا يُطلق ذلك إلا مع السماع ، بخلاف ما إذا لم يُعرف التلاقي .

وذَهَبَ بعضُ أهل العلم إلى أنَّ المعنعن لا يُحْتَجُّ به مطلقاً ؛ لاحتمال الانقطاع ، وهـٰذا المذهبُ مردود بإجماع السلف ، ودليلُهم ما أَشَرْنا إليه من حصول غلبة الظنّ مع الاستقراء ، هـٰذا حُكْمُ المُعَنْعَن .

واخْتُلِفَ في كلمةِ « أَنَّ » كقوله : حدَّثَني الزُّهْرِيُّ أنَّ سعيدَ بن المُسَيَّب قال كذا أو حَدَّثَ بكذا أو نحوه ، فالجمهورُ أنَّ لفظةَ « أَنَّ » كعَنْ ، فيُحمل على الاتصال بالشرط المتقدم ، وقال أحمدُ بنُ حنبل ويعقوب بن شَيْبة وأبو بكرٍ البَرْدِيجِيُّ : لا تُحمل (أَنَّ) على الاتصال ، والصحيحُ الأولُ ، وكذا : قال وحَدَّث وذَكَرَ وشِبْهُها ، فكلُّه محمولٌ على الاتصالِ والسماع) اهـ[1]

هـٰذا كُلُّه حُكْمُ غير المُدَلِّس ، وأمَّا المُدَلِّسُ . . فقد مَرَّ الكلامُ فيه .

(**وهـٰذا القولُ**) أي قول الذي شَرَطَ في صحّة الاحتجاج بالمُعَنْعَنِ الاجتماعَ والتلاقيَ أو التشافُهَ أو إتيانَ روايةٍ صحيحةٍ تَدُلُّ على ذلك .

وقولُه : (**يَرْحَمُكَ الله**) سبحانه وتعالى جملةٌ دعائيةٌ خاطبَ بها مَنْ سأله تأليفَ هـٰذا الجامع كما مَرَّ في أول الكتاب .

أي : وهـٰذا القولُ الذي قيل : (**في الطَّعْنِ في الأسانيدِ**) المُعَنْعَنَةِ وتضعيفها وعدمِ صحّةِ الاحتجاج بها (**قولٌ مُخْتَرَعٌ**) أي : مختلَقٌ اختلقه قائلُه مِنْ عندِ نفسه ، (**مُسْتَحْدَثٌ**) أي : مُبْتَدَعٌ لم يَقُلْه أَحَدٌ من السَّلَفِ (**غَيْرُ مسبوقٍ صاحبُه**) أي : قائلُه (**إليه**) أي : إلى

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/١٢٧ـ١٢٨) .

وَلاَ مُسَاعِدَ لَهُ مِنْ أَهْلِ ٱلْعِلْمِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّ ٱلْقَوْلَ ٱلشَّائِعَ ٱلْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ ٱلْعِلْمِ بِٱلأَخْبَارِ وَٱلرِّوَايَاتِ قَدِيماً وَحَدِيثاً: أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ ثِقَةٍ رَوَىٰ عَنْ مِثْلِهِ حَدِيثاً ، وَجَائِزٌ مُمْكِنٌ لَهُ لِقَاؤُهُ وَٱلسَّمَاعُ مِنْهُ؛ لِكَوْنِهِمَا جَمِيعاً كَانَا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ . . . .

قول هـٰذا القول واختراعِه (ولا مُسَاعِدَ) أي : لا معضِّدَ ولا مُعِينَ ولا مُوَافِقَ (له) أي : لصاحب هـٰذا القول أحَدٌ (مِنْ أهل العِلْمِ) والحديثِ الراسخين فيه (عليه) أي : على صِحَّةِ هـٰذا القول الذي اخْتَرَعَهُ من اشتراط الشروط المذكورة في الأسانيدِ المعنعنة .

(وذلك) أي : ودليلُ ذلك الذي قُلْنا مِنْ أَنَّ هـٰذا القولَ الذي يَشْتَرِطُ الشُّروطَ المذكورةَ في الأسانيد المعنعنة قولٌ مختَرَعٌ مستحدَثٌ ، وهو مبتدأٌ ، خبرُه جملةُ أنَّ في قوله : (أنَّ القولَ الشائعَ) المستفيضَ بين الناس (المُتَّفَقَ عليه) أي : على صحته (بينَ أهلِ العلم) والمعرفةِ (بالأَخْبَارِ) والأحاديثِ أي : بأسبابها وصحتها وضعفها من حيثُ المتونُ (و) أهلِ العلمِ بـ (الرِّواياتِ) الصحيحة والضعيفة من حيثُ الأسانيدُ .

وقولُه : (قديماً وحديثاً) منصوبان بنَزْعِ الخافضِ المتعلّق بالمُتَّفَقِ عليه ؛ أي : أنَّ القولَ المُتَّفَقَ عليه بينهم في الزمنِ القديم والزمن الحديثِ ؛ أي : الأخيرِ .

وجملةُ أنَّ في قوله : (أَنَّ كُلَّ رجلٍ ثِقَةٍ) خبرٌ لأنَّ الأُولى ، أعني قوله : (أنَّ القولَ الشائعَ) ، و(كُلَّ رجلٍ) اسمُ أنَّ هـٰذه ؛ أي : أنَّ كُلَّ راوٍ رجلاً كان أو امرأةً (ثقةٍ) صفةٌ لرجلٍ ؛ أي : أن كُلَّ راوٍ موثوقٍ به مأمونٍ (رَوَى) وحَدَّثَ بالعنعنة (عن) راوٍ (مِثْلِهِ) أي : مُمَاثِلٍ له في الموثوقية ، وعدمِ التدليسِ (حديثاً) مفعول (رَوَى) أي : رَوَى عنه بالعنعنة حديثاً قلَّ أو كثُرَ .

(وجائزٌ مُمْكِنٌ) أي : والحالُ أنه جائزٌ مُمْكِنٌ ؛ أي : مُحْتَمِلٌ ، فمُمْكِنٌ : عطفُ بيانٍ لجائزٌ (له) أي : لذلك الرجل الراوي (لقاؤُه) أي : لقاءُ مثلِه الذي رَوَى عنه؛ أي: وجائزٌ مُمْكِنٌ تلاقيهما (والسَّمَاعُ) أي: سماعُ الرجل الراوي الحديثَ (منه) أي : من مثله الذي رَوَى عنه (لِكَوْنِهِما) أي : لكَوْنِ كُلٍّ من الراوي والمَرْوِيِّ عنه ، فهو تعليل لإمكان اللقاء والسماع منه حالة كونهما (جميعاً) أي : مجتمعَيْنِ (كانا) أي : الراوي والمَرْوِيُّ عنه (في عصرٍ) وقَرْنٍ ووقتٍ (واحدٍ) أي : متَّحِدٍ .

و(إنْ) في قوله : (وإنْ لم يَأْتِ) غائيةٌ بمعنى لَوْ ، لا جوابَ لها على الأصحّ ،

فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُمَا ٱجْتَمَعَا ، وَلاَ تَشَافَهَا بِكَلاَمٍ . . فَٱلرِّوَايَةُ ثَابِتَةٌ ، وَٱلْحُجَّةُ بِهَا لاَزِمَةٌ ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلاَلَةٌ بَيِّنَةٌ أَنَّ هَـٰذَا ٱلرَّاوِيَ لَمْ يَلْقَ مَنْ رَوَىٰ عَنْهُ ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئاً ، فَأَمَّا وَٱلأَمْرُ مُبْهَمٌ عَلَى ٱلإِمْكَانِ ٱلَّذِي فَسَّرْنَا . . . .

معترضة بين اسمِ أنَّ وخبرها ؛ أي : وإنْ لم يَجِيءْ (في) أيِّ (خبرٍ) قليلٍ أو كثيرٍ (قطُّ) أي : في زَمَنٍ من الأزمنة الماضية .

وجملةُ (أنَّ) من اسمها وخبرها في قوله : (أنهما اجْتَمَعَا . . .) إلخ ، في تأويلِ مصدرٍ مرفوعٍ على أنه فاعل (يَأْتِ) أي : وإنْ لم يَأْتِ في خَبَرٍ من الأخبارِ أنهما اجتمعا بأبدانهما في مكانٍ واحدٍ (ولا) أنَّهما (تَشَافَهَا) وتخاطبا بشفتيهما (بكلامٍ) من حديثٍ أو غيرِه .

والجملةُ الابتدائيةُ في قوله : (. . فالروايةُ ثابتةٌ) في محلّ الرفع خبر ، لأنَّ المفتوحة في قوله : (أَنَّ كُلَّ رجلٍ ثقةٍ) أي : وذلك أنَّ القولَ الشائع المُتَّفَقَ عليه أنَّ كُلَّ رجلٍ ثقةٍ رَوَى عن ثقةٍ مثله ، فالروايةُ الجاريةُ بينهما ثابتةٌ ؛ أي : صحيحةٌ مقبولةٌ .

وقولُه : (والحُجَّةُ بها لازمةٌ) معطوفٌ على الجملة التي قبلها ، أي : والاحتجاجُ بتلك الرواية ؛ أي : بما رُوِيَ فيها لازمةٌ ؛ أي : مُلْزِمَةٌ مثبتةٌ لمقتضاها يجب بها ويلزم بها ما تَدُلُّ عليه من الأحكام الشرعية .

ثم استثنى عن كونها ثابتةً لازمةً قولَه : (إلاّ أن يكونَ هناك) أي : في محلّ تلك الرواية (دلالة بيِّنَةٌ) أي: قرينةٌ واضحةٌ تَدُلُّ على (أَنَّ هـٰذا الراويَ) الذي رَوَى بالعنعنة (لم يَلْقَ) ولم يَرَ (مَنْ رَوَى عنه) أي : شيخَه الذي رَوى عنه (أو) لقيه ، ولكنْ (لم يَسْمَعْ منه) أي : من شيخِه الذي رَوَى عنه (شيئاً) من الحديث قليلاً ولا كثيراً .

(فأَمَّا) إنْ لم تكن قرينةٌ واضحةٌ تَدُلُّ على أنه لم يَلْقَه أو لم يَسْمَعْ منه شيئاً (والأَمْرُ) أي : والحالُ أنَّ الأمر ؛ أي : أَمْرَ تلاقيهما أو تشافُهِهما (مُبْهَمٌ) أي : مجهولٌ وقوعُه أو عدمُ وقوعِه (على الإِمْكَانِ) أي : مع الإمكان ، فـ(ـعلى) بمعنى مع .

وقولُه : (الذي فَسَّرْنا)ه وبيَّنّاه وذَكَرْناه آنفاً صفةٌ للإمكانِ ؛ أي : فأمّا إِنْ لم تكن

فَٱلرِّوَايَةُ عَلَى ٱلسَّمَاعِ أَبَداً حَتَّىٰ تَكُونَ ٱلدَّلَالَةُ ٱلَّتِي بَيَّنَّا .

فَيُقَالُ لِمُخْتَرِعِ هَـٰذَا ٱلْقَوْلِ ٱلَّذِي وَصَفْنَا مَقَالَتَهُ ، أَوْ لِلذَّابِّ عَنْهُ : قَدْ أَعْطَيْتَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِكَ أَنَّ خَبَرَ ٱلْوَاحِدِ ٱلثِّقَةِ عَنِ ٱلْوَاحِدِ ٱلثِّقَةِ حُجَّةٌ يَلْزَمُ ٱلْعَمَلُ بِهِ ، . . .

قرينةٌ تدلُّ على عدم تلاقيهما أو تشافههما والحالُ أنَّ أَمْرَ تلاقيهما أو تشافههما مجهولٌ وقوعه أو عدمُ وقوعه مع إمكان واحتمال وقوعه الذي فَسَّرْناه وَبيَّنَّاه آنفاً بقولنا : (وجائزٌ مُمْكِنٌ له لقاؤه والسماعُ منه لكَوْنِهما جميعاً كانا في عصرٍ واحدٍ. . .)إلخ .

وقولُه : (. . فالروايةُ. . .) إلخ ، جوابُ أمَّا الشرطية ؛ أي : فروايةُ ذلك الرجل الثقةِ عن مثلة محمولةٌ (على السَّمَاعِ) أي : على سماع ذلك الثقة عن مثله للإمكان المذكور ، فقوله : (فالرواية) مبتدأٌ و(على السَّمَاعِ) خبرُه ، والجملةُ جوابُ أمَّا .

وقولُه : (أبداً) أي : في جميع الأحاديث التي رَوَى عنه ظرفٌ متعلِّقٌ بالاستقرار الذي تَعَلَّقَ به الخبر ، (حتى تكونَ) وتُوجَدَ (الدَّلالةُ) والقرينةُ (التي بيَّنَّا)ها وذَكَرْناها بقَوْلنا : (إلاَّ أنْ يكون هناك دلالةٌ بيِّنةٌ أنَّ هـٰذا الراويَ لم يَلْقَ مَنْ رَوَى عنه. . .) إلخ .

(فيُقَالُ لمُخْتَرِعِ هـٰذا القولِ) ومختلقه وزاعِمِهِ ، وقولُه : (الذي وَصَفْنا) وذَكَرْنا صفةٌ للمخترع (مقالتَه) التي هي اشتراطُ التلاقي والتشافُه بحديثٍ ؛ أي : يُقال لمختلق هـٰذا القول إن رأيناه (أو لِلذَّابِّ) والدافع (عنه) والناصرِ والمتعصِّب له إنْ لم نَرَه ، وفي بعض النُّسَخِ العطفُ بواوٍ بدل (أو) وهي أوضح ؛ أي : يقال له أو لمن يَذُبُّ عنه : إنك (قد أَعْطَيْتَ) وأَقْرَرْتَ (في جُمْلَةِ قولِكَ) أي : في بعضِ مُحاوراتِكَ في غيرِ هـٰذا المقام ، ومفعولُ أَعْطى قولُهُ : (أَنَّ خَبَرَ الواحِدِ) بفتح همزة أنَّ ؛ أي : أنَّ الحديث الذي ثَبَتَ عن الرسول صلى الله عليه وسلم برواية الراوي الواحدِ المنفردِ (الثِّقَةِ) أي : الموثوق به المأمونِ (عن الواحدِ الثِّقَةِ) مثله (حُجَّةٌ) شرعيةٌ (يَلْزَمُ العملُ بِهِ) في حُكْمٍ من الأحكام الشرعية مطلقاً ، سواء عُلِمَ اجتماعهما وتلاقيهما أم لا .

والمعنى : فيقال لمخترع هـٰذا القول الذي هو اشتراطُ التلاقي أو للذاب عنه : إنك قد أعطيت وأقررت في جملةِ مقالاتك الخارجية في غيرِ المقام أنَّ خبرَ الواحدِ الثقة عن

ثُمَّ أَدْخلتَ فِيهِ ٱلشَّرْطَ بَعْدُ فقُلتَ : حَتَّىٰ نَعْلَمَ أَنَّهُمَا قَدْ كَانَا ٱلْتَقَيَا مَرَّةً فَصَاعِداً ، أَوْ سَمِعَ مِنهُ شَيْئاً ، فَهَلْ تَجِدُ هَـٰذَا ٱلشَّرْطَ ٱلَّذِي ٱشْتَرَطْتَهُ عَنْ أَحَدٍ يَلْزَمُ قَوْلُهُ؟ وَإِلاَّ . . فَهَلُمَّ دَلِيلاً عَلَىٰ مَا زَعَمْتَ . . . .

الواحد الثقة حُجَّةٌ يَلْزَمُ العملُ به كما هو مذهبُ جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ؛ أي : أنتَ أقرَرْتَ ذلك في غير هـٰذا المقام كما أَقَرَّ به جماهيرُ المسلمين .

(ثُمَّ أَدْخَلْتَ) أنتَ أيها المخترعُ (فيه) أي : في كونِ خبر الواحدِ الثقةِ حُجَّةً (الشَّرْطَ) المذكورَ لك من اشتراط اجتماعهما وتلاقيهما وتشافُهِهما بالحديثِ بينهما (بَعْدُ) أي : بَعْدَ ما أقررت أولاً كونَه حُجَّةً مطلقاً كما أقرَّ به الجماهيرُ .

وقوله : (فقُلْتَ) في إدخالِ الشرط : معطوفٌ على قولِه : (ثُمَّ أَدْخَلْتَ) وتفسيرٌ له ؛ أي : فقُلْتَ : لا يكون خبرُ الواحدِ الثقةِ عن الواحد الثقة حُجَّةً (حتى نَعْلَمَ) نحن (أنهما) أي : أنَّ الراويَ والمَرْوِيَّ عنه (قد كانا الْتَقَيَا) واجْتَمَعَا (مَرَّةً) واحدةً من دهرهما (فصَاعِداً) أي : فما فوقها من المرَّات ؛ أي : فازداد عددُ التقائهما على مَرَّةٍ واحدةٍ حالة كونه صاعداً وعالياً .

والمعنى : لا يكون خبرُ الواحد حُجَّةً حتى نعلم تلاقيهما مَرَّةً واحدةً فأكثرَ (أو) حتى نعلمَ بروايةٍ صحيحةٍ أنَّ الراويَ (سَمِعَ منه) أي : من المَرْوِيِّ عنه (شيئاً) من الحديث قَلَّ أو كثر .

(فهل تَجِدُ) أي : فهل وجدتَ أيها المخترع (هـٰذا الشَّرْطَ الذي اشْتَرَطْتَهُ) وأوجبته في قبولِ خبر الواحدِ الذي هو شرط التلاقي والتشافه؟ أي : هل وجدتَ ورأيتَ هـٰذا الشرط منقولاً (عن أحدٍ) من العلماء (يَلْزَمُ) ويثبتُ (قولُه) ويقبل ويَصِح الاحتجاج به؟ (وإلاَّ) أي : وإن لم تَجِدْه منقولاً عن أحدٍ من العلماء المقبولينَ (. . فهَلُمَّ) لنا ؛ أي : هَاتِ لنا (دليلاً) تَسْتَدِلُّ به (على ما زعمت) وقلت واخترعْتَ من اشتراط هـٰذا الشرطِ في قبولِ خبرِ الواحد الثقة .

وفي « المختار » : (هَلُمَّ يا رجلُ بفتح الميم بمعنىً ، يَسْتَوي فيه الواحد والجمع والمؤنث في لغة أهل الحجاز قال تعالى : ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ . وأهل نجدٍ

. . . .

يصرفونه فيقولون للاثنين : هَلُمَّا ، وللجمع : هَلُمُّوا ، وللمرأة هَلُمِّي ، وللنساء هلممن ، والأول أفصح) اهـ

تنبيه :

قال النووي : (هٰذا الذي قاله مسلمٌ رحمه الله تعالى تنبيهٌ على القاعدة العظيمة التي يَنْبَني عليها معظمُ أحكام الشرع وهو وجوب العمل بخبر الواحد ، فينبغي الاهتمامُ بها والاعتناءُ بتحقيقها ، ونذكر هنا طرفاً في بيان خبرِ الواحد والمذاهبِ فيه مختصراً .

قال العلماء : الخبرُ ضربان : متواترٌ ، وآحادٌ .

فالمتواترُ : ما نقله عددٌ لا يمكن مواطأتهم على الكذب عن مثلهم ، ويستوي طرفاه والوسطُ ، ويخبرون عن حِسِّيٍّ لا عن مظنون ، ويحصل العلم بقولهم ، ثم المختارُ الذي عليه المحققون والأكثرون أنَّ ذلك لا يضْبَطُ بعددٍ مخصوصٍ ، ولا يشترط في المخبرين الإسلام ولا العدالة ، وفيه مذاهب أخرى ضعيفة وتفريعات معروفة مستقصاة في كتب الأصول .

وأمَّا خبرُ الواحد : فهو ما لَمْ يوجَدْ فيه شروطُ المتواتر ، سواء كان الراوي له واحداً أو أكثر ، واخْتلف في حُكْمه .

فالذي عليه جماهيرُ المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول : أنَّ خبرَ الواحدِ الثقةِ حُجَّةٌ من حجج الشرع يَلزم العمل به ، ويفيد الظنَّ ولا يفيدُ العِلْمَ ، وأنَّ وجوبَ العملِ به عرفناه بالشرع لا بالعقل .

وذهبت القدريَّة والرافضةُ وبعضُ أهل الظاهر إلى أنه لا يجبُ العملُ به ، ثمَّ منهم مَنْ يقول : مَنَع من العمل به دليلُ العقل ، ومنهم مَنْ يقول : مَنَع ذلك دليل الشرع ، وذهب طائفة إلى أنه يجب العملُ به من جهة دليلِ العقل .

وقال الجُبَّائيُّ من المعتزلة : لا يجب العملُ إلا بما رواه اثنان عن اثنين ، وقال غيره : لا يَجبُ العملُ إلاّ بما رواه أربعةٌ عن أربعةٍ .

وذَهَبَتْ طائفةٌ من أهل الحديث إلى أنه يُوجِبُ العلم ، وقال بعضهم : يُوجِبُ العِلْمَ الظاهرَ دون الباطن .

فَإِنِ ٱدَّعَىٰ قَوْلَ أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ ٱلسَّلَفِ بِمَا زَعَمَ مِنْ إِدْخَالِ ٱلشَّرِيطَةِ فِي تَثْبِيتِ ٱلْخَبَرِ . . طُولِبَ بِهِ ، . . . .

وذَهَبَ بعض المحدّثين إلى أنَّ الآحادَ التي في « صحيح البخاري » أو « صحيح مسلم » تفُيد العِلْمَ دون غيرها من الآحاد ، وهـٰذا القول باطلٌ لا يَصِح .

وهـٰذه الأقاويل كُلُّهَا ـ سوىٰ قول الجمهور ـ باطلةٌ ، فإبطال مذهب من قال : لا حُجَّةَ فيه ظاهرٌ ، فلم تزل كتب النبي صلى الله عليه وسلم وآحاد رسله يُعمَلُ بها ، ويُلزمهم النبيُّ صلى الله عليه وسلم العملَ بذلك ، واستمرَّ على ذلك الخلفاءُ الراشدون فمَنْ بعدهم ، ولم تَزَل الخلفاء الراشدون وسائر الصحابة فمَنْ بعدَهم من السلف والخلف على امتثال خبر الواحد إذا أَخبَرَهم بسُنَّةٍ ، وقضائهم به ، ورجوعهم إليه في القضاء والفُتْيا ، ونَقْضهم به ما حَكَمُوا به على خلافه ، وطلبهم خبرَ الواحد عند عدم الحُجَّة ممَّنْ هو عنده ، واحتجاجهم بذلك على مَنْ خالفهم ، وانقياد المُخَالف لذلك ، وهـٰذا كُلُّه معروفٌ لا شَكَّ في شيءٍ منه ، والعقل لا يُحيل العملَ بخبر الواحد ، وقد جاء الشرع بوجوب العمل به ، فوجب المصيرُ إليه .

وأمَّا من قال : يُوجِبُ العِلْمَ . . فهو مكابر للحِس ، وكيف يحصلُ العِلْمُ واحتمالُ الغلط والوَهَمِ والكذبِ وغير ذلك مُتطَرِّقٌ إليه؟ والله أعلم) اهـ[(١)]

(فإنِ ادَّعَى) هـٰذا المخترعُ (قولَ أحدٍ من عُلَمَاءِ السَّلَفِ) والسَّلَفُ : هُمْ مَنْ كانوا قبل الأربعمائة سنةٍ ، والخَلَفُ من كانوا بعدها كما مَرَّ في أول الكتاب ، أي : فإن ادَّعى هـٰذا الزاعم الاستدلال بقولِ أحدٍ من علماء السَّلَف (بما زَعَم) أي : على ما زَعَمَه وقاله باختراعه .

وقولُه : (مِنْ إدْخَالِ) هـٰذه (الشَّرِيطَةِ) التي شرطها : بيانٌ لما زعم ، والشريطة : لغةٌ في الشرط كما مرَّ ؛ أي : من اشتراطِه هـٰذه الشريطة التي هي عِلْمُ التَّلقِّي والاجتماع (في تثبيتِ الخَبَرِ) أي : في إثبات الخبرِ المعنعن وقبوله (. . طُولِبَ) هـٰذا الزاعمُ (به) أي : ببيان ذلك القولِ ؛ أي : ببيانِ صاحب ذلك القول .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٣٠ـ١٣٢) ، وبعضه للقاضي عياض في « إكمال المعلم » (١/ ١٦٨ـ١٧٠) .

وَلَنْ يَجِدَ هُوَ وَلاَ غَيْرُهُ إِلَىٰ إِيجَادِهِ سَبِيلاً . وَإِنْ هُوَ ٱدَّعَىٰ فِيمَا زَعَمَ دَلِيلاً يَحْتَجُّ بِهِ . . قِيلَ لَهُ : وَمَا ذَاكَ ٱلدَّلِيلُ؟ فَإِنْ قَالَ : قُلْتُهُ ؛ لأَنِّي وَجَدْتُ رُوَاةَ ٱلأَخْبَارِ قَدِيماً وَحَدِيثاً يَرْوِي أَحَدُهُمْ عَنِ ٱلآخَرِ ٱلْحَدِيثَ وَلَمْ يُعَايِنْهُ وَلاَ سَمِعَ مِنْهُ شَيْئاً قَطُّ ، . . .

(ولن يَجِدَ) هـٰذا الزاعمُ ، وقولُه : (هو) تأكيدٌ لضمير الفاعل المستتر في (يَجِدَ) ليعطف عليه قولَهُ : (ولا غَيْرُهُ) كما هو القاعدة عند النُّحاة ؛ أي : ولن يَجِدَ هـٰذا الزاعم هو ولا غيره ممَّنْ يَذُبُّ عنه .

وقوله : (إلى إيجاده) أي : إيجاد قول أحدٍ من علماء السلف متعلِّقٌ بمحذوف صفة لقوله : (سبيلاً) أي : ولن يَجِدَ هو ولا غيره سبيلاً موصلاً لهم إلى تحصيل قول أحدٍ من علماء السلف ؛ لعدم وجوده .

وقولُه : (وإنْ هو ادَّعَى) من باب الاشتغال ؛ أي : وإن ادَّعى هو ؛ أي : هـٰذا الزاعم (فيما زَعَمَ) أي : على ما زَعَمَ واختَرع وقال من اشتراط الشرط المذكور (دليلاً) غير أقوال السلف (يَحْتَجُّ به) أي : يَستدلُّ به على ما زَعَمَ ؛ أي : فإن ادَّعى هـٰذا الزاعم وجودَ دليلٍ له يحْتَجُّ بذلك الدليل على ما زعم غيرَ أقوال العلماء (. . قيلَ له) أي : لهـٰذا الزاعم (وما ذاك الدليلُ) الذي تستدلُّ به على ما زعمت من اشتراط الشرط المذكور لك؟

(فإنْ قال) هـٰذا الزاعم في بيان دليله الذي طلبناه منه : (قُلْتُه) أي : قلتُ ذلك الشرط وشرطته في قبول الخبر المعنعن (لأنِّي وَجَدْتُ رُواةَ الأَخْبَارِ) والأحاديثِ ونُقَّالها (قديماً وحديثاً) أي : في الزمن القديم والزمن الحديث ؛ أي : في الأزمنةِ الأُولى أزمنة السلف والأزمنة الأخيرة أزمنة الخلف ؛ أي : قلته لأني رأيتهم (يَرْوِي) وينقل (أحدُهم) أي : بعضُهم (عن) البعض (الآخرِ الحديثَ و) الحالُ أن البعض الراوي (لم يعاينه) أي : لم يعاين البعض الآخر الذي روى عنه ولم يشاهده ولم يجتمع معه وفي بعض النسخ : ولمَّا .

(ولا سَمِعَ) ذلك الراوي (منه) أي : من صاحبه الذي رَوَى عنه (شيئاً) من الحديث قليلاً ولا كثيراً مشافهةً؛ أي: وجدتُهم يروي بعضُهم عن بعضِ الحديثَ والحالُ أنَّ الراوي لم يجتمع (قَطُّ) مع صاحبه الذي روى عنه ولم يسمع منه الحديثَ قطُّ مشافهةً .

فَلَمَّا رَأَيْتُهُمُ ٱسْتَجَازُوا رِوَايَةَ ٱلْحَدِيثِ بَيْنَهُمْ هَـٰكَذَا عَلَى ٱلإِرْسَالِ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ - وَٱلْمُرْسَلُ مِنَ ٱلرِّوَايَاتِ فِي أَصْلِ قَوْلِنَا وَقَوْلِ أَهْلِ ٱلْعِلْمِ بِٱلأَخْبَارِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ - ٱحْتَجْتُ لِمَا وَصَفْتُ مِنَ ٱلْعِلَّةِ إِلَى ٱلْبَحْثِ عَنْ سَمَاعِ رَاوِي كُلِّ خَبَرٍ عَنْ رَاوِيهِ ، فَإِذَا أَنَا هَجَمْتُ عَلَىٰ سَمَاعِهِ مِنْهُ . . . .

(فلمَّا رأيتُهم) أي : فلمَّا رأيتُ رواةَ الأخبارِ ووجدتُهم (اسْتَجَازُوا) فالسين والتاء زائدتان ، فلمَّا رأيتهم أجازوا وصحَّحُوا (روايةَ الحديثِ) ونقله فيما (بينَهم) حالة كونهم (هكذا) أي : لم يُعاين بعضُهم بعضاً ولم يسمع منه شيئاً من الحديث مشافهةً .

وقولُه : (على الإرسالِ) متعلِّقٌ باسْتَجَازوا ، وكذا يتعلَّق به قوله : (من غيرِ سماعٍ) بعضهم من بعض مشافهةً ؛ أي : فلمَّا أجازوا رواية الحديث فيما بينهم هـٰكذا مع إمكانِ الإرسال والانقطاع من غير سماع بعضهم من بعض بلا واسطة ، والمرادُ بالإرسال هنا : الانقطاعُ لا الإرسالُ المتعارفُ بينهم .

(والمُرْسَلُ) أي : والحالُ أنَّ المرسلَ والمنقطعَ (من الروايات في أَصْلِ قولِنا) أي : في أرجح قولنا ، أراد المؤلف بنون العظمة نفسه ؛ لما مَرَّ في أول الكتاب ؛ أي : في أرجح قولي (و) أرجح (قولِ أهل العِلْمِ بالأَخْبَار) والأحاديث .

وقوله : (ليس بحُجَّةٍ) يُحْتَجُّ بها على حُكْمٍ من الأحكام الشرعية : خبرٌ عن قوله : (والمُرْسَلُ) .

وقولُه : (احْتَجْتُ) أنا جواب لما في قوله : (فلمَّا رأيتهم اسْتَجَازُوا ذلك . . . احتجتُ) (لِمَا وَصَفْتُ) وذَكَرْتُه (من العِلَّةِ) وهي عدمُ كون المرسل حُجَّةً في أصل قولنا وقول أهل العلم .

وقولُه : (إلى البَحْثِ) متعلِّقٌ باحْتَجْتُ ؛ أي : احْتَجْتُ وافْتَقَرْتُ لأجل العلَّة المذكورة إلى البحث والتفتيش (عن سماعِ راوي كلِّ خَبَرٍ) وحديثٍ (عن رَاوِيه) أي : عن راوي ذلك الراوي وصاحبه الذي روى له وهو متعلِّقٌ بـ(سماع) .

وقولُه : (فإذا أنا هَجَمْتُ) واطَّلَعْتُ : من باب الاشتغال ؛ أي : فإذا هَجَمْتُ واطَّلَعْتُ أنا (على سَمَاعِهِ) أي : على سماع الراوي (منه) أي : من صاحبه الذي

لِأَدْنَىٰ شَيْءٍ . . ثَبَتَ عِنْدِي بِذَٰلِكَ جَمِيعُ مَا يَرْوِي عَنْهُ بَعْدُ ، فَإِنْ عَزَبَ عَنِّي مَعْرِفَةُ ذَٰلِكَ . . أَوْقَفْتُ ٱلْخَبَرَ ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي مَوْضِعَ حُجَّةٍ لِإِمْكَانِ ٱلْإِرْسَالِ فِيهِ . . . .

رَوَى له (لأدنَى شيءٍ) من الحديث وأَقَلِّهِ مشافهةً ؛ أي : اطَّلعتُ على سماعه منه مشافهةً لشيءٍ قليلٍ من الحديث .

وقولُه : (ثَبَتَ عندي بذلك) جواب إذا ، وفي بعض النُّسَخ : (ثَبَتَ عنه عندي) بزيادة (عنه) ، وهي تحريف من النسَّاخ ؛ أي : قُبل عندي بسبب سماعه منه أدنى شيءٍ من الحديث (جميعُ ما يَرْوِي) ذلك الراوي الذي ثبت له سماعُه لأدنى شيءٍ (عنه) أي : عن صاحبه الذي ثَبَتَ سماعُه منه لأدنى شيءٍ فيما (بَعْدُ) متعلِّقٌ بـ(يَرِوي) أي : جميعُ ما يَرْوِي عنه بعد ذلك الأدنى الذي ثَبَتَ سماعه منه .

(فإنْ عَزَبَ) وبَعُدَ (عنّي) ولم يَحْصُلْ لي (معرفةُ ذلك) أي : معرفة سماعه منه لأدنى شيءٍ من الحديث (. . أَوْقَفْتُ الخَبَرَ) أي : حَكَمْتُ بكون ذلك الخبر الذي حَدَّثه من لم يَثْبُتْ سماعُه لأدنى شيءٍ موقوفاً على راويه لا متصلاً (ولم يَكُنْ) ذلك الخبرُ (عندي مَوْضِعَ حُجَّةٍ) أي : موضع احتجاجٍ واستدلالٍ به (لإِمْكَانِ الإِرْسَالِ) والانقطاع (فيه) أي : في ذلك الخبر الذي رواه مَنْ لم يَثْبُتْ سماعُه لأدنى شيء .

قال النووي : (قولُه : « فإنْ عَزَبَ عنّي معرفةُ ذلك أَوْقَفْتُ الخَبَرَ » يُقال : عَزَبَ الشيءُ عنّي بفتح الزاي ، يَعْزِبُ بكسرها ويَعْزُبُ بضمّها ـ من بابَيْ ضَرَب ونَصَر ـ لغتان فصيحتان قُرِىء بهما في السبع ، والضمُّ أكثرُ وأشهرُ ، ومعناه : ذهب ، وقوله : « أَوْقَفْتُ الخَبَرَ » ، كذا هو في الأُصول « أَوْقَفْتُ » ، وهي لُغَةٌ قليلةٌ ، والفصيحُ المشهورُ : وَقَفْتُ بغير ألف .

وقال أيضاً : قولُه : « والمُرْسَلُ في أصلِ قولِنا وقولِ أهل العلم بالأَخْبَارِ ليس بُحَجَّةٍ » هـٰذا الذي قاله هو المعروفُ من مذاهب المحدِّثين ، وهو قولُ الشافعي وجماعة من الفقهاء ، وذهب مالكٌ وأبو حنيفة وأحمدُ وأكثرُ الفقهاء إلى جواز الاحتجاج بالمرسل)[1] .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٣٢) .

فصل

في بيان اصطلاحاتٍ في ألقاب الحديث التي يُحتاج إليها وقد ذكرناها فيما سبق ، ولـٰكن هـٰذا الموضع يليق بذِكْرها أيضاً :

فمنها المرفوع : وهو لغة : كلُّ ما رُفِعَ على غيره حسّاً كان أو معنىً ، وسُمّي الحديثُ به لارتفاع درجته بإضافته إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

واصطلاحاً : كُلُّ ما أُضيفَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصةً ، لا يقعُ مُطْلَقُه على غيره ، قولاً كان أو فعلاً أو همّاً أو تقريراً أو صفةً ، سواء كان صريحاً أو حكماً ، وسواء أضافه صحابيٌّ أو تابعيٌّ أو من دونهما ، فدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلَّق ، وخرج الموقوف والمقطوع .

ومنها الموقوف : وهو لغةً : الشيءُ المحبوسُ كالمال الموقوف على سبيل الخير . واصطلاحاً : كُلُّ ما أُضِيفَ إلى الصحابي قولاً كان أو فعلاً أو نحوه ، وخلا عن قرينةِ الرفع ، سواء اتَّصَلَ إسنادُه إلى الصحابي أم لا ، فدخل فيه المنقطع والمعضل والمعلَّق .

وخرج بقولنا : (وخلا عن قرينة الرفع) ما إذا وجدتْ فيه قرينة الرفع بأنْ لم يكن للاجتهاد فيه مَدْخل . . فهو في حُكْم المرفوع ، كما في رواية البخاري : (كان ابنُ عمر وابنُ عباس يُفْطِرانِ ويَقْصُران في أربعة بُرُد)[1] ، فمثْلُ هـٰذا لا يُفعل بالاجتهاد .

ويُستعمل في غيره مقيداً فيقال : حديثُ كذا وَقَفَه فلانٌ على عطاءٍ مثلاً .

ومنها المقطوع : وهو لغةً : الشيءُ الذي قُطع وانفصل عن الغير كالعضو المقطوع .

واصطلاحاً : كُلُّ ما أُضيفَ إلى التابعي أو إلى مَنْ دونه ، قولاً كان أو فعلاً ، حيث خلا عن قرينة الرفع أو الوقف ، وإلا . . فيكون مرفوعاً أو موقوفاً ، وقرينةُ الرفع كقول الراوي عن التابعي : من السُّنَّة كذا .

(١) كتاب تقصير الصلاة (٤ـ باب في كم يقصر الصلاة؟) قبل الحديث (١٠٨٦) .

. . . .

ومنها المنقطع : وهو لغةً : الشيءُ المنفصلُ عن غيره كالعُضْوِ المنقطع عن الجسد .

واصطلاحاً : الحديثُ الذي سَقَطَ من سنده قبل الصحابي راوٍ واحدٌ أو راويان في موضعين ، أو ذُكِرَ في سنده راوٍ مُبْهَمٌ ، فإنْ كان الساقطُ رجلين فأكثر . . سُمِّيَ أيضاً معضَلاً بفتح الضاد المعجمة .

ومنها المرسل : وهو لغةً : الشيءُ المطلق كالبهيمة المرسلة للرعي .

واصْطلاحاً : الحديثُ الذي سَقَطَ من سنده صحابيٌّ ، وهو خلافُ الصحيح عندهم ؛ إذْ لو عُلِمَ أنَّ الساقط هو الصحابيُّ . . لما ساغ لأحدٍ أن يختلف في حُجيَّتِهِ ، فالصحيحُ أن يقال في ضابطه : إن المرسل هو ما رَفَعَه التابعيُّ إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، سواء كان التابعيُّ صغيراً أو كبيراً .

وهو عند الفقهاء وأصحابِ الأُصول والخطيب الحافظ أبي بكر البغدادي وجماعةٍ من المحدّثين : ما انقطع إسنادُه على أيِّ وجهٍ كان انقطاعه ، فهو عندهم بمعنى المنقطع .

وقال جماعة من المُحدّثين أو أكثرهم : لا يُسَمَّى مرسلاً إلاّ ما أَخبَرَ فيه التابعيُّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ثم مذهب الشافعي والمحدِّثين أو جمهورهم وجماعةٍ من الفقهاء أنه يُحتجّ به ، وذهب مسلمٌ رحمه الله تعالى وجماعةٌ إلى الاحتجاج به إلى آخر ما تَقَدَّم ذكره في اصطلاحات أنواع الحديث .

هـٰذا في مرسل غير الصحابي ، وأمّا مرسل الصحابي ـ : وهو روايته ما لم يُدركه أو يحضره كقول عائشة رضي الله عنها : (أولُ ما بُدِىءَ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة) ـ : فمذهب الشافعي والجماهير أنه يُحْتَجُّ به ، وقال أبو إسحاق الإسفرائيني الشافعي : لا يُحْتَجُّ به إلا أن يقول : إنه لا يروي إلاّ عن صحابي ، والصواب الأول .

فَيُقَالُ لَهُ : فَإِنْ كَانَتِ ٱلْعِلَّةُ فِي تَضْعِيفِكَ ٱلْخَبَرَ وَتَرْكِكَ ٱلِاحْتِجَاجَ بِهِ إِمْكَانَ ٱلْإِرْسَالِ فِيهِ . . لَزِمَكَ أَنْ لاَ تُثْبِتَ إِسْنَاداً مُعَنْعَناً حَتَّىٰ تَرَىٰ فِيهِ ٱلسَّمَاعَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَىٰ آخِرِهِ .

وَذَلِكَ أَنَّ ٱلْحَدِيثَ ٱلْوَارِدَ عَلَيْنَا بِإِسْنَادِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ . . . .

قُلتُ : (وفي جَعْلِهم قولَ عائشة هٰذا من باب المرسل نظرٌ ؛ لاحتمال أن تكون سمعته من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، ويترجَّحُ ذلك ؛ إذ لا مانع منه فلا يكون مرسلاً كغيره ، وقد يُجاب بأنَّ مرادهم : أنه في حكم المرسل لمَّا لم يتحقق سماعها له من النبي صلى الله عليه وسلم بناءً على التمسُّك بالأقلِّ وأنَّ الاتصال لا يثبت إلا باليقين وما يَقْرُبُ منه) اهـ سنوسي مع زيادة من « الباكورة » .

(فيُقَالُ له) أي : لهٰذا الزاعم : (فإنْ كانت العِلَّةُ) والسببُ (في تَضْعِيفِكَ) وتسقيمك (الخَبَرَ) والحديثَ المعنعن (و) في (تَرْكِكَ الاحتجاجَ) والاستدلالَ (بِهِ) أي : بالحديثِ المعنعنِ (إمْكَانَ الإرْسَالِ) والانقطاعِ (فيه) أي : في الحديث (. . لَزِمَكَ) أيها الزاعمُ : جوابُ (إنْ) الشرطية في قوله : (فإنْ كانت العِلَّةُ) أي : لَزِمَك بمقتضى هٰذه العلّة (أَنْ لا تُثْبِتَ) ولا تَقْبَلَ (إسناداً مُعَنْعَناً) أي : إسناداً فيه (عن فُلان عن فُلان) ، وجملةُ أن المصدرية مع ما في حيِّزها في تأويلِ مصدرٍ مرفوعٍ على الفاعلية لـ(لَزِمَكَ) أي : فإنْ كانت العِلَّةُ في تضعيفك الخبرَ وعدم قبوله إمكانَ الإرسال فيه . . لَزِمَك عدم إثباتك إسناداً معنعناً وعدمُ قبوله (حتى تَرَى) وتعلمَ (فيه) أي : في الإسنادِ المعنعنِ (السَّمَاعَ) أي : سماعَ كُلِّ راوٍ من رجاله عَمَّنْ رَوَى عنه (مِنْ أَوَّلِهِ) أي : من طرفِه الأول ، وهو الذي يلينا (إلى آخرِهِ) أي : إلى طرفه الآخر ، وهو الذي يلي الصحابيَّ ، ولَزِمَك أيضاً تضعيفُ الأحاديثِ الصحيحةِ المشهورةِ .

(وذلك) اللُّزومُ في الموضعين (أَنَّ الحديثَ) المعنعنَ (الوَارِدَ علينا) أي : الواصلَ إلينا (بإسنادِ هشام بنِ عُرْوَةَ) بنِ الزُّبَيْر بنِ العَوَّام (عن أبيه) عروةَ (عن عائشة) أُمِّ المؤمنين رضي الله تعالى عنها .

فَبِيَقِينٍ نَعْلَمُ أَنَّ هِشَاماً قَدْ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ ، وَأَنَّ أَبَاهُ قَدْ سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ ، كَمَا نَعْلَمُ أَنَّ عَائِشَةَ قَدْ سَمِعَتْ مِنَ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَقَدْ يَجُوزُ - إِذَا لَمْ يَقُلْ هِشَامٌ فِي رِوَايَةٍ يَرْوِيهَا عَنْ أَبِيهِ : سَمِعْتُ أَوْ أَخْبَرَنِي - أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِيهِ فِي تِلْكَ ٱلرِّوَايَةِ إِنْسَانٌ آخَرُ . . . .

وقوله : (فَبِيَقِينٍ) متعلِّقٌ بقوله : (نَعْلَمُ) ، وجملةُ (نعْلَمُ) في محل الرفع خبر (أنَّ) في قوله : (أنَّ الحديث) ، وجملةُ أنَّ في تأويل مصدرٍ مرفوعٍ على كونه خبراً لذلك ، والجملةُ الاسميةُ مستأنفةٌ استئنافاً بيانيّاً ؛ أي : نَعْلَمُ علماً مُلْتَبساً بيقين وإدراكٍ جازمٍ (أَنَّ هشاماً) وإنْ عَنْعَنَ (قد سَمِعَ من أبيه) عُرْوَةَ بلا واسطةٍ (و) نَعْلَمُ بيقينٍ (أنَّ أباه) عروةَ وإنْ عَنْعَنَ (قد سَمِعَ من عائشة) أُمِّ المؤمنين رضي الله عنها .

وقوله : (كما نَعْلَمُ) الكافُ صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ ، و(ما) مصدريةٌ ، والتقديرُ : فنَعْلَمُ سماعَ هشامٍ عن أبيه عن عائشة عِلْماً يقينياً كائناً كعلمنا يقيناً (أَنَّ عائشةَ قد سَمِعَتْ من النبيِّ صلى الله عليه وسلم) .

(و) مع علمنا يقيناً سماع هشام عن أبيه وسماع أبيه عن عائشة (قد يَجُوزُ) ويحتمل (إذا لم يَقُلْ هشامُ) بن عروة (في روايةٍ يَرْويها) أي : يروي تلك الروايةَ (عن أبيه) عروةَ .

وقولُه : (سَمِعْتُ أو أخبرني) مقول محكي لـ(يقُلْ) ، و(إذا) ظرفٌ مُجَرَّدٌ عن معنى الشرط متعلِّقٌ بيجُوزُ .

وجملةُ قوله : (أَنْ يكونَ بينَه) أي : بينَ هشامٍ (وبينَ أبيه) عروةَ : في تأويلِ مصدرٍ فاعلُ (يَجُوزُ) ، والظرفان خبرٌ مُقَدَّمٌ لـ(يكونَ) .

والجارُّ والمجرورُ في قوله : (في تلك الروايةِ) التي لم يُصَرِّحْ فيها بسَمِعْتُ أو أخبرني متعلِّقٌ بالاستقرار الذي تعلقَّ الظرفان به .

وقولُه : (إنسانٌ آخَرُ) أي : غيرُ عروة : اسمُ يكونَ مؤخَّرٌ ، والتقديرُ : ومع عِلْمِنا

أَخْبَرَهُ بِهَا عَنْ أَبِيهِ ، وَلَمْ يَسْمَعْهَا هُوَ مِنْ أَبِيهِ لَمَّا أَحَبَّ أَنْ يَرْوِيَهَا مُرْسَلاً ، . . . .

السماع المذكور علماً يقينياً قد يحتمل كون إنسان آخر كائناً بينه وبين أبيه وقتَ عدم قوله : سَمِعْتُ أو أخبرني .

وقولُه : (أَخْبَرَهُ) أي : أَخْبَرَ ذلك الإنسانُ هشاماً (بها) أي : بتلك الرواية التي لم يُصَرِّح فيها بالسماع أو بالإخبار : صفةٌ ثانيةٌ لإنسانٌ ؛ أي : إنسانٌ آخَرُ مخْبِرٌ إياهُ بها (عن أبيه و) الحالُ أنَّ هشاماً (لم يَسْمَعْهَا) أي : لم يَسْمَعْ تلك الرواية (هو) أي : هشامٌ ، و(هو) تأكيدٌ لضمير الفاعل المستتر في (يَسْمَعْها) أي : يحتملُ أنْ يكونَ بينه وبينَ أبيه إنسانٌ آخرُ مخبر له إيَّاها والحالُ أنه لم يسمعها (مِنْ أَبيه) عروةَ .

ويحتمل كون جملة قوله : (ولم يسمعها هو من أبيه) معطوفةً على جملة قوله : (أن يكونَ) على كونها فاعلاً لـ(يجوزُ) ، والتقديرُ : ومع علمنا ذلك قد يجوزُ ويحتملُ كونُ إنسانٍ آخرَ بينه وبين أبيه وعدمُ سماعِه إياها من أبيه وقت عدم قوله : سمعتُ أو أخبرني .

وقوله : (لَمَّا) بفتح اللام وتشديد الميم ظرفٌ بمعنى حينَ متعلِّقٌ بقوله : (لَمْ يَقُلْ) ، وجملة (أَحَبَّ) مضافٌ إليه لـ(لمَّا) ، والتقدير : وقد يجوز إذا لم يَقُلْ هشامٌ : سمعتُ أو أخبرني حين محبَّتِه .

وجملةُ قوله : (أَنْ يَرْوِيها) في تأويل مصدرٍ منصوبٍ على المفعولية لـ(أَحَبَّ) أي : حينَ محبته رواية تلك الرواية حالة كون الحديث (مُرْسلاً) بفتح السين ؛ أي : منقطعاً ، وضُبِطَ (لِمَا) بكسر اللام على أنها جارة معللة لعدم قوله ، وتخفيف (ما) على أنها مصدرية ، وجملة (أَنْ يَرْوِيَها) مفعول أَحَبَّ ، (مُرْسِلاً) بكسر السين على أنه حالٌ من فاعل (يَرْوِيها) ، والجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بيقُلْ أيضاً ، والتقديرُ : وقد يجوزُ أنْ يكونَ بينه وبين أبيه إنسانٌ آخَرُ إذا لم يَقُلْ : سمعتُ أو أخبرني لمحبته روايته إياها حالة كونه مرسِلاً ؛ أي : مُسْقِطاً الواسطةَ بينَه وبينَ أبيه .

وقوله : (لَمَّا أَحَبَّ) قال النوويُّ : (ضَبَطْناه « لَمَّا » بفتح اللام وتشديد الميم ،

وَلاَ يُسْنِدَهَا إِلَىٰ مَنْ سَمِعَهَا مِنْهُ ، وَكَمَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِي هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ . . فَهُوَ أَيْضاً مُمْكِنٌ فِي أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ إِسْنَادٍ لِحَدِيثٍ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ سَمَاعِ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ .

وَإِنْ كَانَ قَدْ عُرِفَ فِي ٱلْجُمْلَةِ . . . .

و« مُرْسلاً » بفتح السين ، ويجوزُ تخفيف « لما » وكسر سين « مُرْسِلاً ») اهـ[1]

قلت[2] : يَعْني مع كسر اللام في (لما) على أنها للتعليل .

وقولُه : (ولا يُسْنِدَها) بالنصب معطوفٌ على (يَرْوِيَها) ، والتقديرُ : حينَ أحبَّ أنْ يَرْويها مُرْسلاً وأَحَبَّ أنْ لا يُسْنِدَ تلك الرواية ولا يَنْسُبَها (إلى مَنْ) قد (سَمِعَها منه) الذي هو الواسطة بينه وبين أبيه ، وجملة قوله : (ولا يُسْنِدَها) مفسِّرةٌ لجملةِ قوله : (أَنْ يَرْوِيَها مُرْسَلاً) .

وجملةُ قوله : (وَكَمَا يُمْكِنُ ذلك . . .) إلخ مستأنفةٌ ، والكافُ فيه صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ ، و(ما) مصدريةٌ ؛ أي : وكَمَا يُمْكِنُ ذلك ؛ أي : كَوْنُ إنسانٍ آخر (في) رواية (هشامٍ عن أبيه . . فهو) أي : كونُ إنسانٍ آخر .

وقولُه : (أيضاً) مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ مُقَدَّمٌ على مَحَلِّه ؛ أي : إضت أيضاً ؛ أي : رجعتُ رُجوعاً إلى بيان الإمكان (مُمْكِنٌ) خبرٌ عن ضمير الغائب ؛ أي : فهو مُمْكِنٌ أيضاً (في) رواية (أبيه عن عائشةَ) رضي الله تعالى عنها ، والمعنى : فكَوْنُ إنسانٍ آخَرَ مُمْكِنٌ أيضاً في رواية أبيه عن عائشة إمكاناً كإمكانه في روايةِ هشامٍ عن أبيه .

(وكذلك) أي : ومثل ذلك المذكور من إسناد هشام عن أبيه في الاحتمال المذكور (كُلُّ إسنادٍ لحديثٍ) أيَّ : إسنادٍ كان (ليس فيه) أي : في ذلك الإسنادِ (ذِكْرُ) وتصريحُ (سماع بعضهم من بعضٍ) وإخباره عنه (وإنْ كان) الشأنُ والحالُ ، فـ(كان) شأنيةٌ (قد عُرِفَ) وصُرِّحَ (في الجُمْلَةِ) أي : في بعض الأسانيد غير ذلك الإسناد المعنعن .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٣٣) .

(٢) القائل هو السنوسي في « مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٤٢) .

أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَدْ سَمِعَ مِنْ صَاحِبِهِ سَمَاعاً كَثِيراً . . فَجَائِزٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَنْزِلَ فِي بَعْضِ ٱلرِّوَايَةِ فَيَسْمَعَ مِنْ غَيْرِهِ عَنْهُ بَعْضَ أَحَادِيثِهِ ، ثُمَّ يُرْسِلَهُ عَنْهُ أَحْيَاناً وَلاَ يُسَمِّي مَنْ سَمِعَ مِنْهُ ، وَيَنْشَطَ أَحْيَاناً فَيُسَمِّيَ ٱلرَّجُلَ ٱلَّذِي حَمَلَ عَنْهُ ٱلْحَدِيثَ وَيَتْرُكَ ٱلإِرْسَالَ . . .

وجملةُ قوله : (**أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهم**) نائبُ فاعلٍ لـ(ـعُرِفَ) أي : وإنْ كان الشأنُ قد عُرِفَ وعُلِمَ في الأسانيد أنَّ كُلَّ واحدٍ من رُواته (**قد سَمِعَ منْ صاحبِه**) وشيخه الذي رَوَى له (**سماعاً كثيراً**) .

وقولُه : (**فجائزٌ**) إلى آخره تصريحٌ بما عُلِمَ من التشبيه في كذلك ؛ أي : فكَما جازَ ذلك في إسنادِ هشام عن عروة . . يجوزُ ويحتمل (**لِكُلِّ واحدٍ منهم**) ، وفي بعض النُّسخ : (على كُلِّ واحدٍ منهم) والحرفان بمعنى في ؛ أي : فكذلك يَحْتَمِلُ في كُلِّ واحدٍ من هؤلاءِ الرُّواة (**أَنْ يَنْزِلَ**) من شيخِه وصاحبِه الذي رَوَى عنه أولاً (**في بعضِ الروايةِ فيَسْمَعَ**) ويَرْوِيَ (**من غَيْرِه**) أي : من غير صاحبه الذي رواه أولاً حالة كون ذلك الغير راوياً (**عنه**) أي : عن صاحبه وشيخه الأول .

وقولُه : (**بعضَ أحاديثه**) مفعولُ (يَسْمَع) أي : **أَنْ يَنْزِلَ** ويَسْمَعَ بعضَ أحاديثِ صاحبه وشيخه عن غيره حالة كون ذلك الغير راوياً عن صاحبه وشيخه .

وقولُه : (**ثُمَّ يُرْسِلَه**) كسلاً في بعض الأحيان : معطوفٌ على (يَسْمَعَ) أي : ثم يروي بعد سماعه من ذلك الغيرِ كسلاً عن ذِكْرِه (**عنه**) أي : عن صاحبه وشيخِهِ الأولِ كأنّه سَمِعَه منه لا من ذلك الغير .

وقولُه : (**أحياناً**) أي : في بعض الأزمنة : ظرفٌ متعلِّقٌ بـ(**يُرْسِلَهُ**) .

وجملةُ قوله : (**ولا يُسَمِّي**) أي : والحالُ أنه لا يذْكُرُ في السند اسمَ (**مَنْ سَمِعَ منه**) ذلك البعض وهو ذلك الغيرُ : حالٌ من فاعل (**يُرْسِلَه**) .

(**ويَنْشَطَ أحياناً**) بفتح الياء والشين من نَشِطَ الرجلُ بالكسر إذا خَفَّ جِسْمُه ، يَنْشَطُ بالفتح من باب عَلِمَ نشاطاً بالفتح فهو نشيط ضد كَسِلَ ؛ أي : وينشط ويخف في بعض الأحيان .

(**فيُسَمِّيَ**) أي : فيَذْكُرَ في السَّنَدِ (**الرجلَ الذي حَمَلَ**) وروى (**عنه الحديثَ ويَتْرُكَ الإِرْسَالَ**) أي : إسقاطَه من السند .

وَمَا قُلْنَا مِنْ هَـٰذَا مَوْجُودٌ فِي ٱلْحَدِيثِ مُسْتَفِيضٌ مِنْ فِعْلِ ثِقَاتِ ٱلْمُحَدِّثِينَ وَأَئِمَّةِ أَهْلِ ٱلْعِلْمِ . وَسَنَذْكُرُ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ عَلَى ٱلْجِهَةِ ٱلَّتِي ذَكَرْنَا عَدَداً يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَىٰ أَكْثَرَ مِنْهَا إِنْ شَاءَ ٱللهُ تَعَالَى . فَمِنْ ذَلِكَ : أَنَّ أَيُّوبَ ٱلسَّخْتِيَانِيَّ وَٱبْنَ ٱلْمُبَارَكِ وَوَكِيعاً وَٱبْنَ نُمَيْرٍ وَجَمَاعَةً غَيْرَهُمْ رَوَوْا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ ٱللهِ [صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] لِحِلِّهِ . . . .

(وما قُلْنا)ه وذَكَرْناه (مِنْ هـٰذا) المذكور من الإرسال وتركه (موجودٌ في) رواياتِ أهل (الحديث مُسْتَفِيضٌ) شائعٌ فيها حالة كونه (مِنْ فِعْلِ ثِقَاتِ المُحَدِّثين) وعَمَلِهم (و) من عادةِ (أئمَّةِ أهلِ) هـٰذا (العِلْمِ) والحديث ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(وسَنَذْكُرُ) قريباً إن شاء الله تعالى (من رواياتهم) أي : من روايات ثقاتِ المحدِّثين وأئمتهم (على الجهة التي ذكرنا)ها والكيفية التي بيناها من إرسالهم في حالة عدم النشاط وتركه في حالة نشاطهم (عدداً) قليلاً يكون سِمةً (يُسْتَدَلُّ بها على) عَدَدٍ (أَكْثَرَ منها إنْ شاءَ الله) سبحانه و(تعالى) ذِكْرَنا إياها .

وأنَّثَ الضمير العائد على العدد مع كونه مذكَّراً ؛ نظراً إلى كونه بمعنى الأفراد .

(فـ) نقول (مِنْ ذلك) العدد الذي وَعَدْنا ذكره ليكون سمةً يُسْتَدَلُّ بها على غيره : (أنَّ أيوبَ) بنَ أبي تميمة كَيْسانَ (السَّخْتِيَانيَّ) العنزيَّ البصريَّ ، ثقة ثَبْت حُجَّة من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة ، (و) عبدَ اللهِ (بنَ المُبَارَكِ) بن واضح الحنظليَّ المَرْوزِيَّ ، ثقة ثَبْت من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين ومائة ، (ووَكِيعاً) هو ابنُ الجَرَّاح بن مليح الرُّؤَاسيُّ الكوفي ، ثقةٌ حافظٌ من كبار التاسعة ، مات في آخر سنة ست وأول سنة سبع وتسعين ومائة ، (و) عبدَ الله (ابنَ نُمَيْرٍ) بالنون مصغراً الهمداني الكوفي ، ثقة صاحب حديث ، من كبار التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومائة ،(و) أنَّ (جماعةً غيرَهم) أي : غير هـٰؤلاء الأربعة كابن جُرَيْج وشُعْبة ومَعْمَر واللَّيْث ويونس بن يزيد (رَوَوْا) أي : رَوَى كُلٌّ من هـٰؤلاء (عن هشامِ بن عُرْوَةَ) بن الزبير بن العوام (عن أبيه) عُرْوةَ (عن عائشةَ) أُمِّ المؤمنين (رضي الله عنها قالتْ) عائشةُ : (كُنْتُ أُطَيِّبُ رسول الله [صلى الله عليه وسلم] لحِلِّهِ) أي : عند حِلّه التحلُّلَ

وَلِحُرْمِهِ بِأَطْيَبِ مَا أَجِدُ ، فَرَوَى هَـٰذِهِ ٱلرِّوَايَةَ بِعَيْنِهَا ٱللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَدَاوُدُ ٱلْعَطَّارُ وَأَبُو أُسَامَةَ . . . .

الأولَ (**ولِحُرْمِهِ**) أي : وقَبْلَ إحرامه عند إرادة الإحرام (**بأَطْيَبِ ما أَجِدُ**) أي : بأحسنِ ما أَجِدُ من أنواع الطِّيب .

قال النوويُّ : (يُقال : حُرْمه بضم الحاء وكسرها لغتان ، ومعناه : لإحرامه ، قال القاضي عياضٌ[1] رحمه الله تعالى : قَيَّدْناه عن شيوخنا بالوجهين ، قال : وبالضم قيَّدَه الخَطَّابيُّ والهَرَويُّ ، وخطَّأ الخطَّابِيُّ أصحابَ الحديث في كسره ، وقَيَّدَه ثابتٌ بالكسر ، وحَكَى عن المُحدِّثين الضمَّ وخطأهم فيه وقال : صوابه الكسر كما قال : لحلِّه .

وفي هـٰذا الحديث استحبابُ التطيُّب عند الإحرام ، وقد اختلف فيه السَّلَفُ والخَلَفُ ، ومذهب الشافعيِّ وكثيرين : استحبابه ، ومذهبُ مالك في آخرين : كراهته ، وسيأتي بَسْطُ المسألة إن شاء الله تعالى في كتاب الحجّ) اهـ[2]

وروى هشامٌ في هـٰذه الرواية عن أبيه عروةَ مُرْسلاً ؛ أي : مُسْقِطاً لعثمان بن عروة الذي كان واسطةً بينه وبين أبيه (**فَرَوَى هـٰذه الروايةَ بعَيْنِها**) أي : بلفظها عن هشام بن عروة : (**اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ**) بن عبد الرحمن الفهمي ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ نسبةٌ إلى بني فهم مولاهم ، أبو الحارث المصري ، ثقة ثَبْت إمام فقيه مشهور ، من السابعة ، مات في شعبان سنة خمسٍ وسبعين ومائة .

(**وداودُ**) بنُ عبدِ الرحمن (**العَطَّارُ**) أبو سليمان المكيُّ .

روى عن عَمْرو بن دينار ومنصور بن صفية وابن جُرَيْج وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وقتيبة ويحيى بن يحيى وابن وهب ، ثقة من الثامنة ، مات سنة خمس وسبعين ومائة له في (خ) فرد حديث .

(و) حَمَّادُ بنُ أسامة الهاشميُّ مولاهم (**أبو أُسامةَ**)[3] الكوفي .

---

(١) « إكمال المعلم » (١/ ١٧٢ و٤/ ١٨٨) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٣٤) .

(٣) في بعض النسخ تأخير (وأبو أسامة) بعد قوله : (ووُهَيْب بن خالد) ، وكذلك في « النكت الظراف » المطبوع مع « تحفة الأشراف » (١٢/ ١٦) حديث رقم (١٦٣٦٥) .

وَحُمَيْدُ بْنُ ٱلْأَسْوَدِ وَوُهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ هِشَامٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . . . .

قال في « التقريب » : ثقةٌ ثبتٌ ربما دَلَّس ، من كبار التاسعة ، مات سنة إحدى ومائتين وهو ابن ثمانين سنة .

(وحُمَيْدُ بنُ الأسود) بن الأشقر البصريُّ ، أبو الأسود الكرابيسيُّ نسبة إلى بيع الكرابيس وهي الثيابُ كما في « اللباب » (٣/ ٩٨) .

روى عن هشام بن عروة وابن عَوْن وعبد العزيز بن صُهَيْب وعبد الله بن سعيد بن أبي هند وغيرهم ، ويروي عنه (خ عم) وحفيده أبو بكر بن محمد بن أبي الأسود وعبد الرحمن بن مهدي وبكر بن خلف وابن المبارك وسعيد بن عامر ومُسَدَّد وابن المديني وآخرون .

وقال في « التقريب » : صدوقٌ يهم قليلاً ، من الثامنة ، وقال أبو حاتم : ثقة ، وقال الساجيُّ والأزدي : صدوقٌ عنده مناكير .

(ووُهَيْبُ بنُ خالدٍ) بن عجلان الباهليُّ مولاهم ، أبو بكر البصريُّ .

روى عن حُمَيْد الطويل وأيوب وخالد الحذَّاء وداود بن أبي هند وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وإسماعيل ابن عُلَيَّة وابن المبارك وابن مهدي والقطان وغيرهم .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ لـٰكنه تغيَّرَ قليلاً بأَخَرَةٍ ، من السابعة ، مات سنة خمس وستين ومائة .

كُلُّهم (عن هشام) بن عروة (قال : أخبرني) أخي (عثمانُ بنُ عُرْوَةَ) بن الزُّبَيْر بن العَوَّام الأسديُّ المدنيُّ .

روى عن أبيه في (خ م) فرد حديث ، ويروي عنه (خ م د س ق) وأخوه هشام وابن عُيَيْنة ، وثَّقَه ابنُ مَعِين والنسائيُّ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ، من السادسة ، مات قبل الأربعين ومائة .

(عن عُرْوَةَ) بنِ الزُّبَير (عن عائشةَ) أُمِّ المؤمنين رضي الله عنها (عن النبي صلى الله عليه وسلم) فَرَوَى هشامٌ في هـٰذه الطريقة مُسْنِداً بذِكْر عثمان الذي سَمِع من

وَرَوَى هِشَامٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ ٱلنَّبِيُّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا ٱعْتَكَفَ . . يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأُرَجِّلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ ، . . . .

عروة ، لا مُرْسلاً كما في الطريقة الأولى ، فالإسنادُ في حالة النشاط والإرسالُ في غيرها من دأبِ المحدِّثين وأئمَّةِ أهلِ العلم ، فلا يَقْتَضِي ضَعْفَ الحديث وعدم الاحتجاج به(١) .

(وَرَوَى هشامٌ) بن عروة (عن أبيه) عروة (عن عائشةَ) مُرْسلاً (قالت : كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم إذا اعتكَفَ) ولبث في المسجد بنيَّةِ العبادة (. . يُدْنِي) ويُقَرِّبُ من طاقة المسجد وهو في المسجد (إليَّ رأسَه) وأنا في حجرتي لأُرَجِّل شَعَره (فأُرَجِّلُه) أي : فَأُرَجِّلُ شَعَرَه وأُسَرِّحُه (وأنا حائضٌ) أي : والحالُ أني غيرُ طاهرٍ ، فأَرْسَلَ هشامٌ بإسقاط عمرة بين عروة وعائشة .

قال النوويُّ : (وفي هـٰذا الحديث جُمَلٌ من العِلْم :

منها : أنَّ أعضاءَ الحائضِ طاهرةٌ ، وهـٰذا مُجْمَعٌ عليه ، ولا يَصِحُّ ما حُكِيَ عن أبي يوسف من نجاسة يدها .

وفيه : جوازُ ترجيل المعتكف شَعَرَه ، ونَظَرُهُ إلى امرأته ، ولمسها شيئاً منه بغير شهوةٍ منه .

واستدلَّ بهـٰذا الحديث أصحابُنا وغيرُهم على أنَّ الحائضَ لا تدخل المسجد ، وأنَّ الاعتكافَ لا يكونُ إلا في المسجد ، ولا يظهر فيه دلالةٌ لواحدٍ منهما ؛ فإنه لا شكَّ في كون هـٰذا هو المحبوبَ ، وليس في هـٰذا الحديث أكثرُ من هـٰذا ، فأمَّا الاشتراطُ والتحريمُ في حقِّها . . فليس فيه ، لكنْ لذلك دلائلُ ، أُخَرُ مقرَّرَةٌ في كتب الفقه .

واحْتَجَّ القاضي عِيَاضٌ(٢) رحمه الله تعالى به على أنَّ قليلَ الملامسة لا تَنْقُضُ الوضوءَ وردَّ به على الشافعي ، وهـٰذا الاستدلالُ منه عَجَبٌ ، وأيُّ دلالة فيه لهـٰذا؟! وأين في هـٰذا الحديث أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم لمس بشرة عائشة رضي الله عنها

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٣٤ـ١٣٥) .
(٢) « إكمال المعلم » (١/ ١٧٣) .

فَرَوَاهَا بِعَيْنِهَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنِ ٱلزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . . . .

وكان على طهارةٍ ثمَّ صلَّى بها؟ فقد لا يكون متوضئاً ، ولو كان. . فما فيه أنه ما جَدَّدَ طهارةً ، ولأن الملموس لا ينتقض وضوؤه على أحد قولي الشافعية ، ولأنَّ لمس الشعر لا ينقض عند الشافعي ، كذا نَصَّ في كُتُبِهِ ، وليس في الحديث أكثرُ من مسّها الشعر ، والله أعلم) اهـ(١)

(فَرَوَاها) أي : فَرَوَى هذه الرواية (بِعَينِها) أي : بلفظِهَا (مالكُ بن أنسٍ) بن مالك أبو عبد الله المدنيُّ الإمامُ الأعظمُ الفقيهُ ، من السابعة ، مات سنة تسعٍ وسبعين ومائة ، وله تسعون سنة ، ودُفن بالبقيع ، وقبره مشهورٌ هناك .

(عن) محمد بن مسلم بن عُبَيْد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي (الزُّهْرِيِّ) أبي بكر المدني ، عالم الحجاز والشام .

قال في « التقريب » : حافظٌ مُتقِنٌ مُتَّفَقٌ على جلالته وإتقانِه ، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمسٍ وعشرين ومائة ، (عن عُرْوَةَ) بنِ الزُّبَيْرِ المدنيِّ ، (عن عَمْرَةَ) بنتِ عبد الرحمن بن سعد بن زُرارة الأنصارية المدنيةِ الفقيهةِ، سَيّدة نساء التابعين .

رَوَتْ عن عائشة وأُمّ حبيبة وأُمّ سلمة وطائفة ، ويروي عنها (ع) وأبو بكر بن حَزْم وسُلَيْمان بن يَسَار والزهري وخلق ، وثَّقها ابنُ المديني وفخَّمَ شأنَها .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ من الثالثة ماتت قبل المائة .

(عن عائشة) مسنداً رضي الله عنها (عن النبي صلى الله عليه وسلم) فأَرْسَلَ هشامٌ في الطريقة الأولى بإسقاط عَمْرة بنت عبد الرحمن التي روى عنها عروةُ بنُ الزُّبَيْر ، وأسند الزُّهْرِيُّ بذكْرِها ولم يُرْسِلْ كما أرسل هشامٌ في روايته .

---

(١) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى : (وقد نقل الحُمَيْدِيُّ عن سفيان بن عُيَيْنَةَ : قال لي عثمان بن عروة : ما يَرْوِي هشامٌ هذا الحديث إلا عنّي ، قلتُ : فعلى هذا : إمَّا أن يكون هشامٌ دلَّسه ، وإمَّا أن يكون ممّن رواه عنه بدون ذِكْر عثمان سواه) « النكت الظراف » (١٢/١٦) حديث (١٦٣٦٥) .

وَرَوَى ٱلزُّهْرِيُّ وَصَالِحُ بْنُ أَبِي حَسَّانَ ، ....

(ورَوَى) محمدُ بنُ مسلمٍ (الزُّهْرِيُّ) المدنيُّ . (وصالحُ بنُ أبي حَسَّان) المدنيُّ .

روى عن عبد الله بن حنظلة بن الرَّاهب وسعيد بن المُسَيّب وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعبد الله بن أبي قتادة ، ويروي عنه (ت س) بواسطة وابنُ أبي ذئب وخالدُ بنُ إلياس وبُكَيْر بن الأشجّ .

قال الترمذيُّ : سمعتُ محمداً يقول : صالحُ بنُ حَسَّان منكرُ الحديث ، وصالحُ بنُ أبي حسان الذي روى عنه ابنُ أبي ذئب ثقة ، وقال النسائيُّ : مجهول ، وقال أبو حاتم : ضعيفُ الحديث ، قلتُ : وقال السَّاجِيُّ : مستقيمُ الحديث ، وذكره ابنُ حِبّان في « الثقات » .

وقال مسلمٌ في مقدّمة صحيحه : رَوَى الزُّهْرِيُّ وصالح بن أبي حَسَّان عن أبي سلمة عن عائشة في قُبْلة الصائم ، وروى يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة فأَدْخل بينه وبين أبي هريرة اثنين ، أوردَ مسلمٌ ذلك فيما اختلفَ فيه الثقاتُ بالزيادةِ والنَّقْصِ . اهـ من « تهذيب التهذيب » (٤/ ٣٨٥ـ٣٨٦) .

وقال في « التقريب » : صالح بن أبي حسان المدني ، صدوقٌ من الخامسة (ت س) .

قال النوويُّ : (قوله : « ورَوَى الزُّهْرِيُّ وصالحُ بنُ أبي حَسَّان » هٰكذا هو في الأُصول ببلادنا ، وكذا ذكره القاضي عياضٌ[(١)] عن معظم الأصول ببلادهم ، وذَكَرَ أبو علي الغَسَّاني[(٢)] أنه وَجَدَ في نسخة الرازي أحد رواتهم : صالح بن كيسان ، قال أبو عليّ : وهو وَهَمٌ ، والصوابُ : صالح بن أبي حَسَّان ، وقد ذَكَرَ هٰذا الحديث النسائي[(٣)] وغيرُه من طريق ابن وَهْب عن ابن أبي ذئب عن صالح بن أبي حَسَّان ، عن أبي سلمة .

قلتُ : قال الترمذيُّ عن البخاري : صالحُ بنُ أبي حسَّان ثقة ، وكذا وثَّقه غيره ،

---

(١) « المعلم » (١/ ١٨٥) ، و« إكمال المعلم » (١/ ١٧٣) .

(٢) « تقييد المهمل » (٣/ ٧٦٧) .

(٣) « السنن الكبرى » (٢/ ٢٠٠ـ٢٠١) في كتاب الصيام ، حديث رقم (٣٠٥٩) .

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ : كَانَ ٱلنَّبِيُّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ ، فَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ....

وإنما ذَكَرْتُ هٰذا ؛ لأنه ربَّما اشْتَبَهَ بصالح بن حسَّان أبي الحارث البصري المدني ـ ويُقال : الأنصاري ـ وهو في طبقة صالح بن أبي حَسَّان هٰذا ، فإنهما يرويان جميعاً عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، ويروي عنهما جميعاً ابنُ أبي ذئب ، ولٰكن صالح بن حَسَّان مُتَّفَقٌ على ضَعْفِه ، وأقوالُهم في ضَعْفِه مشهورةٌ ، وقال الخطيبُ البغداديُّ في « الكفاية » : أجمع نُقَّادُ الحديثِ على تَرْكِ الاحتجاج بصالح بن حَسَّان ، هٰذا لسوءِ حفظه وقلّة ضبطه ، والله أعلم . اهـ[1]

(عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني أحدِ الأئمة ، قيل : اسمه عبد الله ، وقيل : إسماعيل ، وقيل : اسمه كنيته .

روى عن أبيه وعثمان بن عفان وطلحة وعُبادة بن الصامت وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وابنه عمر وأولاد إخوته سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن وعبد المجيد بن سُهيل بن عبد الرحمن وزرارة بن مصعب بن عبد الرحمن والأعرجُ وغيرُهم .

وقال ابنُ سعد : كان ثقة فقيهاً كثير الحديث ، مات سنة أربع وتسعين .

(عن عائشةَ) مرسلاً عنها ـ رضي الله تعالى عنها ـ قالت : (كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم يُقَبِّلُ) بعض نسائهِ (وهو صائمٌ) .

(فقال يحيى بنُ أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي مولاهم ، أبو نصر اليمامي ، أحد الأعلام .

روى عن أنسٍ وجابرٍ وأبي أُمامة وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وهلال بن أبي ميمونة وآخرين ، ويروي عنه (ع) وابنُه عبد الله وأيوبُ ويحيى بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ والأوزاعي وآخرون .

قال شعبة : يحيى بنُ أبي كثيرٍ أحسنُ حديثاً من الزُّهري ، وقال أبو حاتم : إمامٌ لا يُحَدِّثُ إلا عن ثِقَةٍ .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٣٥) .

فِي هَـٰذَا ٱلْخَبَرِ فِي ٱلْقُبْلَةِ : أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ ٱلرَّحْمَـٰنِ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ ٱلْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ : أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ : أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ : أَنَّ ٱلنَّبِيَّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُقَبِّلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ . . . .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ ثَبْتٌ لكنَّه يُدَلِّسُ ويُرْسِلُ ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة .

وقال النوويُّ : (وأمَّا يحيى بنُ أبي كثير : فتابعيٌّ صغيرٌ ، كنيته أبو نصر ، رأىٰ أنس بن مالك ، وسمع السائبَ بنَ يزيد ، وكان جليل القَدْر ، واسمُ أبي كثير : صالحٌ ، وقيل : يسار ، وقيل : نشيط ، وقيل : دينار) اهـ[1]

(**في هـٰذا الخَبَرِ**) والحديثِ الواردِ (**في**) شأنِ (**القُبْلَةِ**) أي : في قُبْلَةِ الصائم المرأةَ ، قال : (**أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن**) بن عوف ، قال النوويُّ : (واسمُ أبي سلمة هـٰذا عبدُ الله بنُ عبد الرحمن ، هـٰذا هو المشهور ، وقيل : اسمه إسماعيل ، وقال عَمْرو بن علي : لا يُعرف اسمه ، وقال أحمد بن حنبل : كُنْيَتُه هي اسمه ، حَكَى هـٰذه الأقوالَ فيه الحافظ أبو محمد عبد الغني المقدسيُّ رحمه الله تعالى ، وأبو سلمة هـٰذا من أَجَلِّ التابعين ومن أَفْقَهِهم ، وهو أحدُ الفقهاء السبعة على أحد الأقوال فيهم) اهـ[2]

أي : أخبرني أبو سلمة مسنداً : (**أن عمر بن عبد العزيز**) بن مروان بن الحكم الأُموي الحافظ ، أمير المؤمنين من الرابعة ، مات سنة إحدى ومائة ، وله أربعون سنة (**أخبره**) أي أخبر أبا سلمة (**أن عروة**) بن الزبير (**أخبره**) أي : أخبر عمر بن عبد العزيز (**أن عائشة أخبرته**) أي : أخبرتْ عروة بن الزبير (**أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها**) أي : يقبل : عائشة (**وهو**) صلى الله عليه وسلم (**صائم**) .

قال النوويُّ : (اجتمَعَ في هـٰذه الروايةِ أربعةٌ من التابعين يروي بعضُهم عن بعض : أولهم : يحيى بن أبي كثير ، وهو من أغرب لطائف الإسناد .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٣٥) .
(٢) المصدر السابق (١/١٣٦) .

وَرَوَى ٱبْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُهُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : أَطْعَمَنَا رَسُولُ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لُحُومَ ٱلْخَيْلِ ، وَنَهَانَا عَنْ لُحُومِ ٱلْحُمُرِ ٱلْأَهْلِيَّةِ ،

وفيه لطيفةٌ أخرى أيضاً : وهو أنه من رواية الأكابر عن الأصاغر ؛ فإنَّ أبا سلمة من كبار التابعين ، وعُمَرُ بنُ عبد العزيز من أصاغرهم سناً وطبقةً وإنْ كان من كبارهم علماً وقدراً وديناً وورَعاً وزُهْداً وغير ذلك)[1] .

(وَرَوَى) سفيانُ (بنُ عُيَيْنَةَ) بن أبي عمران ميمون الهلاليُّ مولاهم ، أبو محمدٍ الأعورُ الكوفيُّ ثم المكيُّ .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ حافظٌ إمامٌ حُجَّةٌ إلا أنه تغيَّرَ حفظُه في أَخَرَةٍ ، من رؤوس الطبقة الثامنة ، مات في رجب سنة ثمانٍ وتسعين ومائة وله إحدى وتسعون سنة .

و(وغيرُه) أي : وغير ابنِ عُيَيْنة كالثَّوْري وشعبة والحَمَّادَيْنِ مُرْسِلِين (عن عَمْرِو بن دينارٍ) الجمحي مولاهم ، أبي محمد المكي أحد الأئمة الأعلام .

قال في التقريب : ثقة ثَبْت ، من الرابعة ، مات سنة خمس أو ست وعشرين ومائة في أولها .

(عن جابرٍ) بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي أبي محمد المدني رضي الله عنه صحابي ابن صحابي مشهور ، مات في المدينة بعد السبعين وهو ابن أربع وتسعين .

وقال الفلاَّسُ : مات سنة ثمان وسبعين عن أربع وتسعين سنة .

(قال) جابرٌ : (أَطْعَمَنا) أي : أَحَلَّ لنا (رسولُ الله صلى الله عليه وسلم لُحُومَ الخيلِ ونهانا عن) أَكْلِ (لُحُومِ الحُمُرِ الأهليَّةِ) أي : الإنسية ، خَرَجَ بالأهلية الوحشية ؛ فهي حلال ، وفي بعض النُّسَخ إسقاطُ (الأهليَّةِ) وهو خطأٌ من النُّساخ ؛ لأنه قيدٌ لا بُدَّ منه لصحة المعنى .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » : (١/ ١٣٥ـ١٣٦) .

فَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَهَـٰذَا ٱلنَّحْوُ فِي ٱلرِّوَايَاتِ كَثِيرٌ يَكْثُرُ تَعْدَادُهُ ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا مِنْهَا ....

(فرواه) أي : فَرَوَى هـٰذا الحديثَ بعينه مسنداً (حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) بن درهم الأزدي أبو إسماعيل البصريُّ ، ثقةٌ ثبت فقيهٌ ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومائة ، وله إحدى وثمانون سنة (عن عَمْرٍو) بن دينار الجمحي ، (عن مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ) بن أبي طالب الهاشمي المدني أبي محمد الإمام المعروف بابن الحنفية ، نسب إلى خولة بنت جعفر الحنفية المنسوبة إلى بني حنيفة .

روى عن أبيه وعثمان وعمار ، ويروي عنه (ع) وبنوه إبراهيم وعبد الله والحسن وعَمْرو بن دينار وخلق .

وقال في « التقريب » : ثقة عالم ، من الثانية ، مات سنة ثمانين .

(عن جابرٍ) بن عبد الله الصحابيِّ الجليل ، (عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم) فأَرْسَلَ ابنُ عُيَيْنَة عن عَمْرو بن دينارٍ بإسقاط محمد بن علي ، وأسند حَمَّادٌ بذِكْرِه[1] .

(وهـٰذا النَّحْوُ) أي : وهـٰذا المِثْلُ ـ وفي هـٰذا التركيب تقديمٌ وتأخيرٌ ـ أي : ونَحْوُ هـٰذا المذكور من الإرسال في بعض الروايات والإسناد في بعضها وهو مبتدأٌ ، وقوله ، (في الرِّوايات) متعلِّقٌ بقوله : (كثيرٌ) ، وهو خبرُ المبتدإ ؛ أي : ومِثْلُ هـٰذا المذكور كثيرٌ في رواياتهم (يَكْثُرُ تَعْدَادُه) ويَصْعُبُ إحصاؤهُ بحيث يطولُ الكلام علينا .

وقولُه : (وفيما ذكَرْنَا)ه (منها) أي : من الروايات المرسلة والمسندة : خبرٌ مقدمٌ .

---

(١) في « سنن الترمذي » (٤/ ٢٢٣) كتاب الأطعمة (٥ـ باب ما جاء في أكل لحوم الخيل) عقب حديث سفيان عن عَمْرو بن دينار عن جابر (١٧٩٣) : (قال أبو عيسى : وهـٰذا حديث حسن صحيح ، وهـٰكذا روى غيرُ واحدٍ عن عَمْرو بن دينار عن جابر ، ورواه حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ عن عَمْرو بن دينارٍ عن محمد بن عليّ عن جابر ، وروايةُ ابنِ عُيَيْنة أَصَحُّ ، قال : وسمعتُ محمداً يقول : سفيانُ بنُ عُيَيْنة أحفظُ من حَمَّاد بن زَيْد) .

كِفَايَةٌ لِذَوِي ٱلْفَهْمِ . فَإِذَا كَانَتْ ٱلْعِلَّةُ عِنْدَ مَنْ وَصَفْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ فِي فَسَادِ ٱلْحَدِيثِ وَتَوْهِينِهِ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ ٱلرَّاوِيَ قَدْ سَمِعَ مِمَّنْ رَوَىٰ عَنْهُ شَيْئاً : إِمْكَانَ ٱلإِرْسَالِ فِيهِ . لَزِمَهُ تَرْكُ ٱلِاحْتِجَاجِ فِي قِيَادِ قَوْلِهِ . . . .

وقوله : (كِفَايَةٌ) وغنىً عن الزيادة عليها (لذوي الفَهْم) الثاقب ولأصحاب العقل الكامل : مبتدأٌ مؤخَّرٌ فلا حاجة إلى إكثارها وتعدادها وإطالةِ الكلام بها ؛ لأنَّ الذكيَّ يعرفُ بالإشارة ما لا يعرفه الغبيُّ بألف عبارة .

والفاء في قوله : (فإذا كانت العِلَّةُ) والسبب فاءُ الفصيحة ؛ لأنها أفصحتْ عن جواب شرطٍ مقدَّرٍ تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك من التفاصيل وأردتَ بيان حاصله . . فأقول لك : فإذا كانت العِلَّةُ . . . وإذا شرطيةٌ ، وجملةُ كان فعل شرطها ، و(العِلَّةُ) اسمُ كان ، والعلَّةُ : المرضُ وَحَدثٌ يشغل صاحِبَهُ عن وجهه ، كأنَّ تلك العلَّةَ صارت شُغْلاً ثانياً منعه عن شُغله الأول . ا هـ « مختار » .

أي : فإذا كان السببُ (عندَ مَنْ وَصَفْنا) وذكرنا (قولَه) وزَعْمَه الفاسدَ (مِنْ قَبْلُ) متعلِّقٌ بوصفنا ، وهو الذي يَشْتَرِطُ التلاقي والاجتماعَ في الاحتجاج بالحديث المعنعن (في فَسَادِ الحديثِ) وضَعْفِه في نفسه (وتَوْهِينِهِ) أي : وتضعيف الحديث والحُكْمِ بضعفه ، والجارُّ والمجرورُ متعلِّق بالعِلَّةِ .

و(إذا) في قوله : (إذا لم يُعْلَمْ) مُجَرَّدٌ عن معنى الشرط تَنَازَعَ فيه المصدران قبله ؛ أي : وإنْ كان السببُ عنده في ضَعْفِ الحديث وتوهينِه وَقْتَ عدم عِلْمِ (أَنَّ الراويَ قد سَمِعَ مِمَّنْ رَوَى عنه شيئاً) من الحديث قليلاً ولا كثيراً ؛ أَيْ : وقتَ عدم سماع الراوي مَمَّنْ رَوَى عنه شيئاً من الحديث .

وقولُه : (إِمْكَانَ الإِرْسَالِ) والانقطاع خبرُ كان ، (فيه) أي : في إسنادِ الحديثِ المعنعنِ وقولُه : (. .لَزِمَه) أي : لَزِمَ ذلك الزاعمَ جوابُ إذا ، وقولُه : (تَرْكُ الاحتجاجِ) والاستدلال فاعلُ لَزِمَ .

وقولُه : (في قِيَادِ قولِه) أي : بمقتضَى قولِه ومُوجَبِ زَعْمِه : متعلِّقٌ بـ(لَزِمَه) ، وهو بقاف مكسورة ثم ياء مثناة من تحتُ ؛ أي : بمقتضى قوله وما يقوده إليه ، و(في) بمعنى الباء .

بِرِوَايَةِ مَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ مِمَّنْ رَوَىٰ عَنْهُ ، إِلاَّ فِي نَفْسِ ٱلْخَبَرِ ٱلَّذِي فِيهِ ذِكْرُ ٱلسَّمَاعِ ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ عَنِ ٱلأَئِمَّةِ ٱلَّذِينَ نَقَلُوا ٱلأَخْبَارَ أَنَّهُمْ كَانَتْ لَهُمْ تَارَاتٌ يُرْسِلُونَ فِيهَا ٱلْحَدِيثَ إِرْسَالاً وَلاَ يَذْكُرُونَ مَنْ سَمِعُوهُ مِنْهُ ، وَتَارَاتٌ يَنْشَطُونَ فِيهَا فَيُسْنِدُونَ ٱلْخَبَرَ عَلَىٰ هَيْئَةِ مَا سَمِعُوا ، فَيُخْبِرُونَ بِٱلنُّزُولِ فِيهِ إِنْ نَزَلُوا ....

وقولُه : (بروايةِ مَنْ يُعْلَمُ) متعلِّقٌ بالاحتجاج ؛ أي : لَزِمَه بمقْتَضَى قولِه وموجَبِ زعمه الفاسدِ تركُ الاحتجاج والاستدلال برواية مَنْ يُعْلَمُ (أنَّه قد سَمِعَ مِمَّنْ) أي : من شيخِهِ الذي (رَوَى عنه) مشافهةً .

والاستثناء في قوله : (إلاَّ في نَفْسِ الخَبَرِ) مُفَرَّغٌ ، والجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بـ(تَرْكُ) أي : تَرْكُ الاحتجاجِ بروايتِه المعنعنة إلاّ في نَفْسِ الخبرِ والحديثِ (الذي فيه) أي : في ذلك الخبر (ذِكْرُ السَّمَاعِ) أي : ذِكْرُ سماعه من شيخه والتصريحُ به .

وقولُه : (لِمَا بَيَّنَّا مِن قَبْلُ) علَّةٌ لمحذوفٍ تقديرُه : وإنما قلنا : لزِمَه في حديثِ راوٍ واحدٍ الاحتجاجُ بحديثه إذا صرَّحَ بالسَّماع ؛ وتَرْكُه إذا لم يُصَرِّحْ بالسماع لما بيَّنّا وذَكَرْنا من قبل هـٰذا المكان من الحالات الواقعةِ (عن الأئمَّةِ الذين نقلوا الأخبارَ) والعاداتِ الجارية على ألسنتهم مِنْ (أنَّهم كانتْ لهم تاراتٌ) وجملة أنَّ المفتوحة في محل الجرِّ بمن البيانية سِيقت لبيانِ ما الموصولةِ في قوله : (لِمَا بَيَّنَّا) ؛ لأن حذف الجارِّ مع أنَّ وأَنْ مُطَّرِدٌ كما هو القاعدةُ عندهم .

أَيْ : مِنْ أنهم كانتْ لهم حالاتٌ ليس لهم فيها نشاطٌ فـ(يُرْسِلُون فيها) أي : فيَرْوون في تلك الحالات (الحديثَ إرْسالاً) أي : روايةً مرسلةً أي : منقطعةً (ولا يَذْكُرُون) فيها (مَنْ سَمِعُوه منه) أي : مَنْ سَمِعُوا الحديثَ منه ، وعَطْفُ جملة (لا يَذْكُرون) على (يُرْسِلُون) للتفسير .

(و) كانت لهم (تاراتٌ) أي : حالاتٌ (يَنْشَطُون فيها) أي : يَجِدُون فيها خِفَّةً ونشاطاً (فيُسْنِدُونَ الخبَرَ) أي : فيَرْوُون فيها الخبر والحديث روايةً مسندةً (على هَيْئَةِ ما سَمِعُوا) أي : على صفة ما سمعوه من غير إرسالٍ ولا إسقاطِ راوٍ .

وقوله : (فيُخْبِرُون) معطوفٌ على يُسْنِدون؛ أي : فَيُخْبِرُونَ الحديثَ (بالنُّزُولِ) والإسنادِ والإتمامِ (فيه) في سَنَدِه بلا إسقاط راوٍ (إِنْ نَزَلُوا) أي: إنْ أرادوا النُّزول والإتمام في السَّنَد .

وَبِٱلصُّعُودِ إِنْ صَعِدُوا كَمَا شَرَحْنَا ذَلِكَ عَنْهُمْ . وَمَا عَلِمْنَا أَحَداً مِنْ أَئِمَّةِ ٱلسَّلَفِ مِمَّنْ يَسْتَعْمِلُ ٱلأَخْبَارَ . . . .

(و) يَرْوُون (**بالصُّعُودِ**) والعُلُوِّ (**إِنْ صَعِدُوا**) أي : إنْ أرادوا الصُّعُودَ والعُلُوَّ في السند[1] .

وهو راجعٌ إلى قوله : (فيُرْسِلُون) (**كَمَا شَرَحْنَا**) وبيَّنَّا (**ذلك**) الإرسالَ والإسنادَ حالة كونه منقولاً (**عنهم**) أي : عن أئمةِ الحديث ونُقَّالِ الأخبار بقولنا : (فجائزٌ لكُلِّ واحدٍ منهم أنْ يَنْزِلَ في بعض الرواية فيَسْمَعَ من غيره عنه بعضَ أحاديثِه ثُمَّ يُرْسِلَه عنه) . . . إلخ .

(**وما عَلِمْنا**) ولا عَرَفْنا (**أحداً من أئمَّةِ السَّلَفِ مِمَّنْ يَسْتَعْمِلُ الأخبارَ**) والأحاديث

---

(١) قال القاضي عياض رحمه الله تعالى : (قال مسلمٌ عن الرواة : « فيُخبرون بالنُّزول فيه إنْ نزَلُوا ، وبالصُّعُودِ إنْ صَعِدُوا » يُريد بذلك في الروايات والنزول فيها : هي الرواية عن الأقران وطبقة المحدِّث ومَنْ دونه ، أو بسَنَدٍ يُوجَدُ أعلى منه وأقلّ رجالاً ، والصُّعودُ : الروايةُ بالسَّنَدِ العالي ، والقُرْبُ فيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم بقِلّة عددِ رجاله ، أومِنْ إمامٍ مشهورٍ حَدَّث به .

هٰذا هو طريق أهل الصَّنعة ومذهبهم ، وهو غاية جهدهم وحرصهم ، وبمقدارِ عُلُوِّ حديث الواحد منهم . . تكثرُ الرحلةُ إليه والأخذُ عنه ، مع أنَّ له في طريق التحقيق والنظر وجهاً ، وهو : أنَّ أخبارَ الآحادِ ورواياتِ الأفراد لا تُوجِبُ عِلْماً ، ولا يُقطع على مغيَّب صدقها ؛ لجوازِ الغفلات والأوهام والكذب على آحاد الرواة ، لكنْ لمعرفتِهم بالصِّدْقِ ظاهراً وشهرتِهم بالعدالة والستر غَلَبَ على الظنِّ صحةُ حديثِهم وصِدْقُ خبرهم ، فكلفنا العمل به ، وقامت الحُجَّةُ بذلك بظاهر الأوامر الشرعية ، ومعلوم إجماع سلف هٰذه الأُمّة ، ومغيب أمر ذلك كلّه لله تعالى .

وتجويزُ الوهم والغلط غيرُ مستحيلٍ في كُلِّ راوٍ ممَّن سُمِّيَ في سند الخبر ، فإذا كثروا وطال السَّنَدُ . . كَثُرَتْ مظانُّ التجويز ، وكُلَّما قَلَّ العددُ . . قَلَّتْ ، حتى إنَّ من سمع الحديثَ من التابعيِّ المشهورِ عن الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم . . كان أقوى طمأنينةً بصحّة حديثه ، ثم مَنْ سَمِعَه من الصحابي . . كان أعلى درجةً في قُوّة الطمأنينة ، وإنْ كان الوَهَمُ والنسيانُ جائزاً على البشر ، حتى إذا سَمِعَه من النبي صلى الله عليه وسلم . . ارتفعتْ أسبابُ التجويز ، وانْسَدَّتْ أبوابُ احتمالات الوَهَم وغير ذلك ؛ للقَطْع أنه عليه الصلاة والسلام لا يجوزُ عليه شيءٌ من ذلك في باب التبليغ والخبر ، وأنَّ جميعَ ما يُخْبِرُ به حقٌّ وصِدْقٌ) « إكمال المعلم » (١/ ١٧٥ ـ ١٧٦) .

وَيَتَفَقَّدُ صِحَّةَ ٱلْأَسَانِيدِ وَسَقَمَهَا . . مِثْلَ أَيُّوبَ ٱلسَّخْتِيَانِيِّ ، وَٱبْنِ عَوْنٍ ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، وَشُعْبَةَ بْنِ ٱلْحَجَّاجِ ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ٱلْقَطَّانِ ، وَعَبْدِ ٱلرَّحْمَـٰنِ بْنِ مَهْدِيٍّ ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَهْلِ ٱلْحَدِيثِ فَتَّشُوا عَنْ مَوْضِعِ ٱلسَّمَاعِ فِي ٱلْأَسَانِيدِ كَمَا ٱدَّعَاهُ ٱلَّذِي وَصَفْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ ، وَإِنَّمَا كَانَ تَفَقُّدُ مَنْ تَفَقَّدَ مِنْهُمْ سَمَاعَ رُوَاةِ ٱلْحَدِيثِ مِمَّنْ رَوَىٰ عَنْهُمْ . . . .

ويَستدِلُّ بها ، فالسين والتاء فيه زائدتان ؛ أي : ممَّن يبحث عن صحة العمل بالأخبار لصحتها وعدمها لضَعْفِها (**وَيتفقَّدُ**) أي : ومِمَّن يُفتِّشُ ويبحث (**صِحَّةَ الأسانيد**) أي : يبحث عن صحتها بسلامتها من العلل والانقطاع والإرسالِ (**وسَقَمَها**) أي : عن ضَعْفِها بعدم سلامتها من ذلك ، يعني بهم أئمةَ الجَرْح والتعديل (**مِثْلَ أيوبَ**) بن أبي تميمة (**السَّخْتِيَانِيِّ و**) وعبدِ الله (**ابنِ عَوْنٍ ومالكِ بنِ أَنَسٍ**) الإمامِ الأعظم (**وشُعْبَةَ بنِ الحَجَّاجِ**) العتكيِّ ـ وهو أوَّلُ من ابتكر في فنّ الجَرْح والتعديل ـ(**ويحيى بنِ سعيدٍ القطَّان وعبدِ الرحمنِ بنِ مَهْدِيٍّ ومَنْ بعدَهم مِنْ أَهْلِ الحديثِ**) وأئمةِ الجَرْحِ والتعديل كالثَّوْرِيِّ والأوزاعيِّ وابنِ المديني وابنِ سَعْدٍ وابنِ مَعِينٍ والنَّسائيِّ والعِجْلِيِّ والسَّاجِيِّ .

وقوله : (**فَتَّشُوا**) وبَحَثُوا مفعولٌ ثانٍ لقوله : (وما عَلِمْنا) أي : وما عَلِمْنا أحداً من أئمّةِ السلف أهلِ الجَرْح والتعديل كهـٰؤلاء المذكورين آنفاً فَتَّشُوا وبَحَثُوا (**عن مَوْضِعِ السَّمَاعِ**) ووجُودِه (**في**) كُلِّ (**الأسانيد**) سواء كان الراوي مُدَلِّساً أم لا .

والكافُ في قوله : (**كما ادَّعَاهُ الذي وَصَفْنا قوله مِنْ قَبْلُ**) صفةٌ لمصدر محذوفٍ ، و(ما) موصولةٌ بدليل ذِكْرِ العائد في قوله : (ادَّعَاهُ) ، والموصولُ فاعلُ (ادَّعَاهُ) ، والتقديرُ : وما عَلِمْنا أحداً من علماء السلف فَتَّشُوا عن موضع السماع في كُلِّ الأسانيدِ تفتيشاً مِثْلَ التفتيش الذي ادَّعَاهُ وشَرَطَهُ هـٰذا الزاعمُ الذي وَصَفْنا وذَكَرْنَا قوله من قبل هـٰذا المقام من أول الباب إلى هنا .

(**وإنّما كان تَفَقُّدُ مَنْ تفقَّدَ**) أي : طَلَبُ من طَلَبَ (**منهم**) أي : من أئمة السلف واشتراطُ مَنْ شَرَطَ منهم (**سَمَاعَ**) كُلِّ راوٍ مِنْ (**رُوَاةِ الحديثِ مِمَّنْ رَوَى عنهم**) أي : ممَّنْ رَوَى عنه من الرواة ، ولعلَّ الصوابَ : (مِمَّنْ رَوَوْا عنهم) ؛ لأنَّ مرجعَ ضمير الفاعل جمعٌ .

إِذَا كَانَ ٱلرَّاوِي مِمَّنْ عُرِفَ بِٱلتَّدْلِيسِ فِي ٱلْحَدِيثِ وَشُهِرَ بِهِ ، فَحِينَئِذٍ يَبْحَثُونَ عَنْ سَمَاعِهِ فِي رِوَايَتِهِ ، وَيَتَفَقَّدُونَ ذَٰلِكَ مِنْهُ ؛ كَيْ تَنْزَاحَ عَنْهُمْ عِلَّةُ ٱلتَّدْلِيسِ ، فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ ذَٰلِكَ مِنْ غَيْرِ مُدَلِّسٍ عَلَى ٱلْوَجْهِ ٱلَّذِي زَعَمَ مَنْ حَكَيْنَا قَوْلَهُ . . . .

وقولُه : (سماعَ) مفعولُ (تفَقّد) ، وخبرُ (كان) متعلَّقُ الظرفِ في قوله : (إذا كان الراوي) ؛ لأن (إذا) ظرفٌ مُجَرَّدٌ عن معنى الشرط متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرِ (كان) ، والتقديرُ : وإنما كان شَرْطُ من شَرَطَ سماعَ كُلِّ راوٍ عمَّنْ رَوَى عنه وقْتَ كونِ الراوي (مِمَّنْ عُرِفَ) وعُلِمَ عندهم (بالتدليسِ) أي : بإسقاطِ مَنْ روى عنه أو بتسميته بغير اسمه المعروف (في) حال رواية (الحديثِ وشُهِرَ بهِ) أي : بالتدليس ، وقد تقدَّمَ لك بيانُ أنَّ التدليس عندهم قسمان :

تدليسُ الإسناد : وهو أنْ يُسْقِطَ الراوي شيخه لكونه ضعيفاً ويرتقيَ إلى شيخِ شيخه ويذكرَه .

وتدليسُ الشيوخ : وهو أنْ يُسَمِّيَ شيخَه بغير اسمه المعروفِ عند الناس .

(فحينئذٍ) أي : فحِينَ إذْ كان الراوي ممَّنْ عُرِفَ بالتدليس وشُهِرَ به (يَبْحَثُون) ويُفَتِّشُون (عن سَمَاعِهِ) أي : عن سماع ذلك الراوي عمَّنْ رَوَى عنه (في روايتِهِ) أي : في قبول روايته ذلك الحديثَ (ويَتَفَقَّدُون) أي : يَطْلُبون (ذلك) السماعَ (منه) أي : من ذلك الراوي المُدَلِّسِ ولا يقبلونَ الروايةَ عنه ؛ لإمكان إرساله وتدليسه .

وقوله : (كَيْ تَنْزَاحَ) وتَبْعُدَ عِلَّةٌ لقوله : (يَتَفَقَّدُون) أي : يَطْلُبون السماعَ منه لكي تنزاحَ وتبعدَ وتَزُولَ (عنهم) أي : عن أئمّة السلف (عِلَّةُ) احتمالِ (التدليسِ) والإرسالِ التي تُوجِبُ عدمَ قبولِ حديثه وتَرْكَ الاحتجاج به .

والفاءُ في قوله : (فمَنِ ابْتَغَى ذلك) للإفصاح ، و(منْ) شرطيةٌ ، جوابُها محذوفٌ كما سنُقَدِّره فيما بَعْدُ ، تقديرُه : إذا عَرَفْتَ قانونَ أئمةِ السلف وأردتَ بيان حُكْمِ مَنْ خالَفَهُم . . فأقول لك : مَنِ ابتَغَى وطَلَبَ ذلك السماعَ (من) راوٍ (غيرِ مُدَلِّسٍ) أي : غير مُتَّهَمٍ بالتدليس .

وقوله : (على الوَجْهِ) متعلِّقٌ بـ(ابْتَغَى) أي : طَلَبَ السماعَ على الوجه والطريق (الذي زَعَمَ) وقالَ : (مَنْ حَكَيْنا) وذَكَرْنا (قوله) فيما تَقَدَّمَ من اشتراط العلم

فَمَا سَمِعْنَا ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ سَمَّيْنَا وَلَمْ نُسَمِّ مِنَ ٱلْأَئِمَّةِ . فَمِنْ ذَلِكَ : أَنَّ عَبْدَ ٱللهِ ابْنَ يَزِيدَ ٱلْأَنْصَارِيَّ ....

بالتلاقي والاجتماع في الحديث المعنعن مطلقاً.. فليس بمصيبٍ ، ولا مُوافِقٍ لاصطلاحاتِ السلف .

والفاءُ في قوله : (.. فما سَمِعْنا ذلك) معلِّلَةٌ للجواب المحذوف الذي قدَّرْناه آنفاً ؛ أي : فليس بمُصِيبٍ للحقِّ ولا موافقاً لهم ؛ لأنّا ما سَمِعْنا ذلك التفتيش عن السماع في الحديث المعنعن ، سواء كان الراوي مُدلِّساً أم لا ؛ أي : ما سَمِعْنا ذلك التفتيش (عن أَحَدٍ) كائنٍ (مِمَّنْ سَمَّيْنا) وذَكَرْنا أسماءهم آنفاً بقولنا : مِثْلَ أيوبَ وابنِ عَوْنٍ... إلخ (و) عن أحدٍ كائنٍ ممَّنْ (لم نُسَمِّ) ولم نَذْكُرْ أسماءهم هنا (من الأئمَّةِ) أي : من أئمة السلف كابن المديني والبخاري وابنِ سَعْدٍ وابن مَعِين ، وقولُه : (من الأئمة) بيانٌ لكُلٍّ مَنْ سَمَّى ومَنْ لم يُسَمِّ .

قال النوويُّ : (« قوله : فما ابتغى ذلك... » إلخ هـٰكذا وقع في أكثر الأصول « فما ابْتُغِيَ » بضم التاء وكسر الغين المعجمة على ما لم يُسَمَّ فاعله .

قلتُ : وعلى هـٰذا : فالفاءُ استئنافيةٌ ، و« ما » نافيةٌ ، و« ذلك » نائبُ فاعل ، وفي بعضها : « فما ابْتَغَى » بفتح التاء والغين ـ أي : فما ابْتَغَى ذلك أحدٌ من أئمة السلف ـ وفي بعض الأصول المحققة : « فمن ابْتَغَى » وهي أصوبُ ولكلٍّ واحدٍ وَجْهٌ) اهـ بزيادة[1]

والفاءُ في قوله : (فمِنْ ذلك) للإفصاح ؛ لأنها أفصحتْ عن جواب شرطٍ مُقدَّرٍ تقديرُه : إذا عَرَفْتَ أنَّ العنعنة الواقعة من غير المدلِّس محمولةٌ على السماع وإنْ لم يحصل العِلْمُ بالتلاقي والاجتماع والمشافهة بحديثٍ عند أهل الحديث وأئمة السلف وأردتَ التمثيلَ لها.. فأقول لك : من ذلك المذكور من العنعنة المحمولة على السماع إذا كانتْ من غير المُدلِّس (أنَّ عبدَ اللهِ بنَ يَزِيدَ) بن زيد بن الحصين (الأنصاريّ) الأوسيَّ الخطميَّ أبا موسى الصحابيَّ الجليلَ، شَهِدَ الحديبية وهو ابنُ سَبْعَ عَشْرَةَ سنة،

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٣٧) .

ـ وَقَدْ رَأَى ٱلنَّبِيَّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ قَدْ رَوَىٰ عَنْ حُذَيْفَةَ وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ٱلْأَنْصَارِيِّ ، ....

له سبعةٌ وعشرون حديثاً ، يروي عنه (ع) وابنُهُ موسى والشَّعْبِيُّ وابنُ سيرين ، وله في البخاري حديثان .

(و) هو صحابيٌّ ؛ لأنه (قد رأى النبيَّ صلى الله عليه وسلم) وهـٰذه الجملةُ معترضةٌ بين أنَّ وخبرِها وهو قولُه : (قد رَوَى) اعْتُرِضَ بها لغرض تأكيد الصحبة ، وجملة أنَّ في تأويل مصدرٍ مرفوعٍ على كونه مبتدأ مؤخراً لقوله : (فَمِنْ ذلك) ، تقديرُه : فروايةُ عبد الله بن يَزِيد كائنةٌ من العنعنة المحمولة على السماع ، والجملةُ في محل النصب مقولٌ لجواب إذا المقدَّرة .

أي : أنَّ عبدَ الله بنَ يزيدَ قد رَوَى (عن حُذَيْفَةَ) بنِ اليَمَان ـ واسمُ اليمانِ : حُسَيْلٌ مصغراً ، ويُقال : حِسْل ـ بكسر فسكون ـ العَبْسِيِّ ـ بموحدة ساكنة ـ أبي عبد الله الكوفيِّ حليف الأنصار ، الصحابيِّ الجليل من السابقين ، وقد صَحَّ في « صحيح مسلم » عنه : أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم أَعْلَمَه بما كان وما يكون إلى أن تقوم الساعةُ من الفتن والحوادث ، وأبوه صحابيٌّ أيضاً ، استشهد يومَ أحدٍ ، له مائة حديث ، يروي عنه (ع) وأبو الطفيل والأسود بن يزيد وزيد بن وهب ورِبْعي بن حِراش ، مات في أول خلافة علي سنة ستٍّ وثلاثين ، وقال عمرو بن علي : بعد قَتْل عثمان بأربعين ليلة .

(وعن أبي مسعودٍ) عقبةَ بن عَمْرو بن ثعلبة بن أسيرة ـ بفتح الهمزة وكسر السين المهملة ـ ابن عطية بن جدارة ـ بجيم ـ ابن عوف بن الخَزْرَج (الأنصاريِّ) البَدْرِيِّ ، عَدَّه فيمن شهد بدراً البُخَاري تبعاً لابن شهاب ، وكذا عَدَّه منهم : الحكم ومحمدُ بنُ إسحاق التابعيون ، وقال سعيدُ بنُ إبراهيم : لم يَشْهَدْها[1] ، له مائة وحديثان ، يروي عنه (ع) وابنه بَشِير بن أبي مسعود وأبو وائل وقيس بن أبي حازم ، مات قبل الأربعين ، وقيل : بعدها .

---

(١) وقال النووي في « شرح صحيح مسلم » (١/١٣٧) : (قال الجمهور : سكن بدراً ولم يشهدها مع النبي صلى الله عليه وسلم) .

عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدِيثاً يُسْنِدُهُ إِلَى ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْهُمَا . . . .

رَوَى عبدُ اللهِ بنُ يَزِيدَ (عن كُلِّ واحدٍ منهما) أي : عن كُلٍّ من حُذَيفة وأبي مسعود (حديثاً) حديثاً ، وفي بعض النُّسَخ : (وعن كُلِّ واحدٍ منهما) بزيادة الواو .

قال النوويُّ : (هكذا وقع في الأصول : « وعن » بالواو ، والوَجْهُ حذفُها ؛ لأنها تُغَيِّرُ المعنى)[1] .

ومن لطائف هٰذا السَّنَدِ : روايةُ صحابي عن صحابي ؛ أي : رَوَى عن كُلٍّ منهما حديثاً (يُسْنِدُه) ويَرْفَعهُ (إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم) .

أمَّا حديثُه عن أبي مسعودٍ : فهو حديثُ نفقةِ الرجل على أهله ، وقد أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ في « صحيحَيْهما »[2] .

وأمَّا حديثه عن حُذَيْفة . . فقولُه : « أخبرني النبيُّ صلى الله عليه وسلم بما هو كائنٌ . . . » الحديثَ ، أخرجه مسلمٌ في « صحيحه » (٤/ ٢٢١٧)[3] .

(وليس في روايته) أي : في رواية عبد الله بن يزيدَ (عنهما) أي : عن حُذَيْفَة

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٣٨) .
وفي «الحل المفهم» (١/ ٢٥): (وقولُه : « وعن كُلِّ واحدٍ منهما » أي : منفرداً في روايته .
وهكذا في تقرير المكي إذْ قال : قوله : « وعن كُلِّ واحدٍ منهما » أي : معاً ، والأول كان انفراداً) اهـ
قلتُ : وهٰذا توجيه جيد ، فحينئذٍ لا يُحتاج إلى ما اضْطَرَّ إليه النوويُّ وتبعه صاحب « فتح الملهم » إذْ قال : « قوله : « وعن كُلِّ واحدٍ » . . كذا هو في الأصول ، « وعن » بالواو ، والوَجْهُ حذفُها ؛ فإنها تُغَيِّرُ المعنى ») اهـ ، وقد عرفتَ معنى الكلام على تقدير وجود الواو .
(٢) أخرجه البخاريُّ في كتاب النفقات (١ـ باب فضل النفقة على الأهل) حديث رقم (٥٣٥١) بلفظ : « إذا أنفق المسلم نفقةً على أهله وهو يحتسبها . . كانتْ له صدقة » .
ومسلمٌ في كتاب الزكاة (٢/ ٦٩٥ـ٦٩٦) ، (١٤ـ باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين . .) حديث رقم (١٠٠٢/ ٤٨) ، ولفظه : « إنَّ المسلم إذا أنفق على أهله نَفَقَةً وهو يحتسبُها . . . » .
(٣) في كتاب الفتن (٦ـ باب إخبار النبي صلى الله عليه وسلم فيما يكون إلى قيام الساعة) حديث رقم (٢٨٩١/ ٢٤) .

ذِكْرُ ٱلسَّمَاعِ مِنْهُمَا ، وَلاَ حَفِظْنَا فِي شَيْءٍ مِنَ ٱلرِّوَايَاتِ أَنَّ عَبْدَ ٱللهِ بْنَ يَزِيدَ شَافَهَ حُذَيْفَةَ وَأَبَا مَسْعُودٍ بِحَدِيثٍ قَطُّ ، وَلاَ وَجَدْنَا ذِكْرَ رُؤْيَتِهِ إِيَّاهُمَا فِي رِوَايَةٍ بِعَيْنِهَا ، وَلَمْ نَسْمَعْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ ٱلْعِلْمِ مِمَّنْ مَضَىٰ وَلاَ مِمَّنْ أَدْرَكْنَا أَنَّهُ طَعَنَ فِي هَـٰذَيْنِ ٱلْخَبَرَيْنِ ٱللَّذَيْنِ رَوَاهُمَا عَبْدُ ٱللهِ بْنُ يَزِيدَ عَنْ حُذَيْفَةَ وَأَبِي مَسْعُودٍ بِضَعْفٍ فِيهِمَا ، بَلْ هُمَا وَمَا أَشْبَهَهُمَا عِنْدَ مَنْ لاَقَيْنَا مِنْ أَهْلِ ٱلْعِلْمِ ....

وأبي مسعودٍ (ذِكْرُ السماعِ) أي : ذِكْرُ سماعِه (منهما) ولا تصريحُه (ولا حَفِظْنا) ولا سَمِعْنا (في شيءٍ من الرواياتِ) عن عبد الله (أنَّ عبدَ اللهِ بنَ يَزِيدَ شَافَهَ) وخَاطَبَ (حُذَيْفَةَ وأبا مسعودٍ بحديثٍ) أي : بنقْلِ حديثٍ عنهما(قَطُّ) : ظرفٌ مستغرِقٌ لما مَضَى متعلِّقٌ بـ(حفظْنا) أي : ما حَفِظْنا ولا سَمِعْنا في زَمَنٍ من الأزمنةِ الماضيةِ في شيءٍ من الروايات أنه شافههما بحديث .

(ولا وَجَدْنا) ولا رأينا (ذِكْرَ رُؤْيَتِهِ) أي : ذِكْرَ رؤيةِ عبد الله (إِيَّاهُمَا) أي : حُذَيْفَةَ وأبا مسعودٍ (في روايةٍ) أي : في روايته عنهما (بعَيْنِها) أي : بعيْنِ تلك الرواية ؛ أي : في روايةٍ معينةٍ عنهما .

(ولم نَسْمَعْ) نحن (عن أَحَدٍ مِنْ أهلِ العِلْمِ) والحديثِ وأئمةِ السلف (مِمَّنْ مَضَى) ومَرَّ زَمَنُهُ قبلنا وسَبَقَنَا (ولا) عن أحدٍ (مِمَّنْ أَدْرَكْنا) ولَحِقْنا زمنَه واجتمَعْنا معه (أَنَّهُ) أي : أنَّ أحداً من هـٰؤلاء المذكورين ؛ أي : لم نسمع أن أحداً من هـٰؤلاء (طَعَنَ) وجَرَحَ (في هذَيْنِ الخبَرَيْنِ) والحديثين (اللَّذَيْنِ) صفةٌ للخبرين (رَوَاهُمَا) وحَدَّثَهُما (عبدُ اللهِ بنُ يَزِيدَ) الأنصاريُّ (عن حُذَيْفَةَ) بنِ اليمان (وأبي مسعودٍ) الأنصاريِّ البَدْرِيِّ .

وقولُه : (بضَعْفٍ) متعلِّقٌ بـ(طَعَنَ) أي : جرحهما بضَعْفٍ وعلَّةٍ (فيهما) أي : في هـٰذيْنِ الخبرَيْنِ .

(بَلْ هُمَا) أي : هـٰذان الخبران وهو مبتدأٌ (وما أَشْبَهَهُما) أي : وما أشبهَ هذَيْنِ الخبرَين في عدم ذِكْر السماع والملاقاة وعدم العلم بالمشافهة ، وهو معطوفٌ على المبتدإ .

وقولُه : (عندَ مَنْ لاَقَيْنا) ورَأَيْنا حالَ كونه (مِنْ أَهْلِ العِلْمِ) والمعرفة

بِٱلْحَدِيثِ مِنْ صِحَاحِ ٱلْأَسَانِيدِ وَقَوِيِّهَا يَرَوْنَ ٱسْتِعْمَالَ مَا نُقِلَ بِهَا وَٱلِاحْتِجَاجَ بِمَا أَتَتْ مِنْ سُنَنٍ وَآثَارٍ ، وَهِيَ فِي زَعْمِ مَنْ حَكَيْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ وَاهِيَةٌ مُهْمَلَةٌ ، حَتَّىٰ يُصِيبَ سَمَاعَ ٱلرَّاوِي عَمَّنْ رَوَىٰ . . . .

(بالحديث) متعلِّقٌ بالاستقرار الذي تعلَّقَ به الخبرُ في قوله : (من صِحَاحِ الأسانيدِ وقَوِيِّها) لا من سقام الأسانيد وضعافها اللاتي (يَرَوْنَ) ويعتقدونَ (استعمالَ ما نُقِلَ) ورُوِيَ (بها) أي : بتلك الأسانيد ؛ أي : يَرَوْنَ ويَعْتقدون العمل بالأحاديث التي نُقِلَتْ بها في حُكْمٍ من الأحكام الشرعية .

وإضافة (صِحَاحِ الأسانيد) من إضافة الصِّفة إلى الموصوف ؛ أي : من الأسانيد الصحيحة وقويِّها ، وقولُه : (يَرَون) صلةٌ لموصولٍ محذوفٍ وقع صفةً للأسانيد كما قدَّرْناه آنفاً .

(و) يَرَون (الاحتجاجَ) والاستدلال (بما أَتَتْ) وجاءت به تلك الأسانيد (مِنْ سُنَنٍ) مرفوعة (وآثارٍ) موقوفة على حكم من الأحكام الشرعية (وهي) أي : تلك الأسانيد (في زَعْمِ) بفتح الزاي وضمّها وكسرها ثلاث لغات مشهورات ، وهو القولُ بلا دليل ، وهي مبتدأٌ .

والجارُّ والمجرورُ في قوله : (في زَعْمِ) (مَنْ حَكَيْنا) وذكرنا (قوله) الفاسدَ (مِنْ قَبْلُ) أي : من قبل هـٰذا المقام : متعلّقٌ بقوله : (واهيةٌ) وهو خبرُ المبتدإ ، والتقديرُ : وهي شديدةُ الضعف (مُهْمَلَةٌ) أي : مُعَطَّلَةٌ عن الاستعمال غيرُ مقبولةٍ في زعمِ مَنْ حَكَيْنا قوله من قبل .

قال النووي : (ولو قال : « ضعيفةٌ » بدلَ « واهيةٌ ». . لكان أحسن ؛ فإنَّ هـٰذا القائل لا يدَّعِي أنها واهيةٌ شديدةُ الضَّعْفِ متناهيةٌ فيه كما هو معنى واهية ، بل يَقْتَصِرُ على أنها ضعيفةٌ لا تقومُ بها الحُجَّة) اهـ[1]

أي : وفي زعم من حكينا قوله مهملة مُعَطَّلة عن الاستعمال (حتّى يُصِيبَ) ويجدَ ذلك الزاعمُ ويَعْلَمَ (سماعَ الراوي عَمَّنْ رَوَى) عنه والتصريحَ به .

---

(١) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٣٨) .

وَلَوْ ذَهَبْنَا نُعَدِّدُ ٱلْأَخْبَارَ ٱلصِّحَاحَ عِنْدَ أَهْلِ ٱلْعِلْمِ مِمَّا يَهِنُ بِزَعْمِ هَـٰذَا ٱلْقَائِلِ وَنُحْصِيهَا . . لَعَجَزْنَا عَنْ تَقَصِّي ذِكْرِهَا وَإِحْصَائِهَا كُلِّهَا ، وَلَـٰكِنَّا أَحْبَبْنَا أَنْ نَنْصِبَ مِنْهَا عَدَداً يَكُونُ سِمَةً لِمَا سَكَتْنَا عَنْهُ مِنْهَا .

(ولو ذَهَبْنا) وأجرينا في الكلام وأطلْناه حالة كوننا (نُعَدِّدُ) ونحسُبُ (**الأخبار الصِّحاحَ**) والأسانيدَ السليمةَ (**عندَ أهلِ العِلْمِ**) بالحديث وأئمة السلف حالةَ كَوْنِ تلك الأخبار (**مِمَّا يَهِنُ**) ويضعفُ (**بزَعْمِ هـٰذا**) الزاعمِ (**القائل**) بالقول المخترع ؛ أي : ممَّا يَهِنُ عنده لعدم توفُّر الشروط التي يعتبرها .

وقولُه : (ممَّا يهنُ) هـٰكذا في الأصول المحققَّة والنُّسخ القديمة بلفظ ما الموصولة وهي الصواب ، وفي بعض النُّسخ : (مِمَّنْ) بلفظ (مَنْ) التي هي للعاقل وهي تحريفٌ من النُّسَّاخ ؛ لأنَّ الأخبارَ ليستْ من العُقلاء .

وقولُه : (**ونُحْصِيها**) أي : ونُحْصِي تلك الأخبارَ ونضبطُها بعددٍ معينٍ : معطوفٌ على (نُعَدِّدُ) أي : ولو ذَهَبْنا نُعَدِّدُها وشرعنا في تعدادها بأنْ قُلْنا : واحد اثنان ثلاثة إلى آخرها ، ونحصيها ونجمعها ونضبطها في عدد معين كمائة وألف مثلاً .

وقولُه : (. . **لَعَجَزْنا**) جوابُ لو الشرطية في قوله : (ولو ذَهَبْنا) ، (**عن تَقَصِّي ذِكْرِها**) أي : لَعَجَزْنا عن ذِكْرِ قصواها وغايتها في تعدادنا إياها (و) عن (**إحصائها**) وضَبْطِها (**كُلِّها**) وجَمْعِها في عددٍ مُعَيَّنٍ ؛ لخروجها عن قبول ذلك بالكثرة .

وقولُه : (**كُلِّها**) بالجرِّ تأكيدٌ للضمير المجرور ، يُقال : قصا المكان بَعُدَ ، وبابه سما ، فهو قاصٍ وقَصِيٌّ ، ومنه قوله تعالى : ﴿مَكَانًا قَصِيًّا﴾ وقصَا عن القوم : تباعدَ عنهم ، فهو قاص وقَصِيٌّ ، وبابه أيضاً سما ، واستقصى في المسألة وتقصَّى فيها ؛ أي : بلغ غايتها في البحث عنها . اهـ « مختار » بتصرف

(ولكنَّا **أَحْبَبْنا**) وقَصَدْنا (**أَنْ نَنْصِبَ**) ونَذْكُرَ (منها) أي : من تلك الأخبار الصحاح التي تَهِنُ بزَعْمِ هـٰذا القائل (عدداً) قليلاً (**يكونُ سِمَةً**) وعلامةً (لِـ) معرفةِ (ما **سَكَتْنا عنه منها**) أي : من تلك الأخبار ؛ أي : نذْكُر منها عدداً قليلاً يكون علامةً عليها لِمَنْ أرادَ معرفة ما سكتنا عن ذكره منها ؛ أي : عدداً يكون له كالنُّصُب المنصوبة على الطريق ليهتدي بها مَنْ لا يَعْرفُ الطريق ، كالألواح المكتوب عليها أسماء الجهات

وَهَٰذَانِ أَبُو عُثْمَانَ ٱلنَّهْدِيُّ وَأَبُو رَافِعٍ ٱلصَّائِغُ ـ وَهُمَا . . . .

المركوزة عند مقاطع الطريق ، وفي قوله : (نَنْصِبُ) استعارةٌ تصريحيةٌ تبعية .

ومِنْ ذلك العددِ القليلِ الذي أحببنا جعله سمة لما سكتنا عنه منها ما ذَكَرْناه في ضمن قولنا : (**وهٰذان أبو عثمان النَّهْدِيُّ وأبو رافعٍ الصائغُ**) (هٰذان) : مبتدأ ، و(أبوَ عثمانَ وأبو رَافعٍ) : بَدَلٌ منه أو عطف بيانٍ له ، والخبرُ يأتي في قوله : (قد أَسْنَدَ كُلُّ واحدٍ منهما) وما بينهما اعتراضٌ ، وفي كثير من النسخ : (وهٰذا أبو عثمان) بالإفراد ، ولعلَّه تحريفٌ من النُّسَّاخ ، والصوابُ ما قُلنا .

وأما أبو عثمان النهدي : فهو عبد الرحمن بن ملّ ـ بتثليث الميم ولام مشددة ـ ابن عمرو بن عدي النهدي ـ بفتح النون وسكون الهاء نسبة إلى نهد بن زيد بن قضاعة كما في « اللباب » ـ مشهور بكنيته ، مخضرمٌ ، الكوفي ، أسلم وصدَّق ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم .

روى عن عمر وعلي وأبي ذر ، ويروي عنه(ع) وقتادة وأيوب وأبو التياح والجريري وخلق ، وثقه ابن المديني وأبو حاتم والنسائي .

وقال في « التقريب » : ثقة ثبت من كبار الثانية ، مات سنة خمس وتسعين وله أكثر من مائة وثلاثين سنة .

وأما أبو رافع الصائغ : فهو نفيع المدني ، مولى ابنة عمر بن الخطاب ، نزيل البصرة .

روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبيّ بن كعب وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وابنه عبد الرحمن وحسن وحميد بن هلال وخِلَاس بن عمرو وثابت البناني وقتادة وسليمان التيمي وغيرهم .

وقال ثابت : لما أعتق أبو رافع . . بكى ، فقيل له : ما يبكيك؟ فقال : كان لي أجران فذهب أحدهما .

وثقه العجلي ، وقال في « التقريب » : ثقة مشهور بكنيته ، من الثانية .

وقوله : (وهما) أي : أبو عثمان وأبو رافع ، والواو اعتِرَاضِيَّة ، (هما) مبتدأ

مِمَّنْ أَدْرَكَ ٱلْجَاهِلِيَّةَ ، وَصَحِبَا أَصْحَابَ رَسُولِ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مِنَ ٱلْبَدْرِيِّينَ هَلُمَّ جَرّاً ، . . . .

خبره (**ممن أدرك الجاهلية**) أي : زمَنَها ، والجملة الاسمية معترضة ؛ لاعتراضها بين المبتدإ والخبر لبيان شأنهما ، وفي بعض النسخ : (وهما من أدرك الجاهلية) بحذف الجار في (من) ، ولعلها تحريف من النساخ ؛ أي : كانا رجلين قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم ، والجاهليةُ : ما كان قبل بعثة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سموا بذلك لكثرة جهالاتهم .

وقوله : (**وصحبا**) معطوف على أدرك ؛ أي : وممن صحبا (**أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم**) .

وقوله : (**من البدريين**) بيان لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : حالة كونهم من الذين حضروا غزوة بدر ومن الأحديين ومن أصحاب الشجرة .

وقوله : (**هلم جراً**) هلم هنا : اسم فعل أمر بمعنى استمر ، وجراً بمعنى استمراراً مفعول مطلق معنوي لـ(ـهلم) ، والمعنى : استمر أيها المخاطب استمراراً في عد ، طبقات الصحابة من الأحديين وأصحاب بيعة الرضوان مثلاً . اهـ من رسالتنا « هدية أولي العلم والإنصاف » .

وقال القاضي عياض : (و « هلم جراً » ليس هـٰذا المقامُ موضعَها ؛ لأنها إنما تستعمل فيما اتصل إلى زمان المُتَكَلِّم بها ، وإنما أراد مسلم بها من البدريين فمن بعدهم من الصحابة) .

وقوله : (جَرّاً) منون ، قال صاحب « المطالع » : (قال ابن الأنباري : معنى هَلُمَّ جرّاً : سيروا وتَمَهَّلُوا في سيركم وتَثَبَّتوا فيه ، وهو من الجرّ ، وهو تَرْكُ النَّعم في سيرها .

فيُستعمل فيما دُووِمَ عليه من الأعمال ، قال ابنُ الأنباري : وانْتَصَبَ جَرّاً على المصدر ، أي : جُرُّوا جَرّاً ، أو على الحال ، أو على التمييز) اهـ[1]

---

(١) انظر « مشارق الأنوار » (١/ ١٤٤) .

قلتُ : وفي كونه تمييزاً بُعْدٌ كما في « حاشية الصبّان على الملوي » ، وقال القاضي زكريا نقلاً عن العلامة الجمال بن هشام : إنه بعد اطلاعه على كلام غيره وتوقفه في أنه عربي.. قال : إنَّ (هَلُم) هنا يُقال : لا بمعنى المجيء الحسي ولا بمعنى الطلب حقيقة ، بل بمعنى الاستمرار على الشيء ، وبمعنى الخبر ، وعُبِّرَ عنه بالطلب كما في قوله تعالى : ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ مَدًّا﴾ وجراً مصدر جره إذا سحبه يبقى مصدراً مؤكداً لعامله وهو (هلم) الذي بمعنى استمر .

والمعنى هنا : استمر في عد طبقات الصحابة استمراراً ، فحينئذ إعرابه : (هلم) : اسم فعل أمر بمعنى استمر مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : أنت ، و(جراً) مفعول مطلق معنوي منصوب بـ(هلم) ، وجملة اسم الفعل جملة طلبية لا محل لها من الإعراب ، أو يجعل حالاً مؤكدة لعاملها والتقدير : استمر في عد طبقاتهم حالة كونك مستمراً فيه .

وليس المراد الجر الحسي ، بل التعميم كما في السحب في قولهم : هـٰذا الحكم منسحب على كذا ؛ أي : شامل ، فكأنه قيل هنا : استمراراً أو مستمراً نظير قولهم : كان ذلك الأمر عام كذا وهلم جراً ؛ أي : واستمر ذلك في بقية الأعوام . اهـ من « شرح الشيخ أحمد الملوي على متن السلّم » لعبد الرحمن الأخضري في المنطق بتصرف وزيادة من « حاشية الصبان » عليه .

وقال ابن يعقوب : وأصل (هلم) : أن تستعمل لطلب الإقبال ، ثم استعيرت لطلب الاستمرار ، وكأنه يقول هنا : يستمر عد الطبقات هـٰكذا استمراراً ، وعبر عن هـٰذا الاستمرار بالجر ـ أي : الانجرار ـ لأن الأمر المنجَرَّ مستمرٌّ . اهـ من « حاشية الصبان على الملوي » .

وقوله : (ونَقَلاَ) معطوفٌ على (أَدْرَكَ) أيضاً على كونه صلةً لـ(مَن) الموصولة ؛ أي : وممَّنْ نقلاَ (عنهم) أي : عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (الأخبارَ) والأحاديث من كبارهم وقدمائهم (حتى نَزَلا إلى) النَّقْلِ عن متأخِّريهم

مِثْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَٱبْنِ عُمَرَ وَذَوِيهِمَا ـ قَدْ أَسْنَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ . .

وصغارهم (مِثْلِ أبي هُرَيْرَةَ) عبدِ الرحمن بن صَخْرِ الدَّوْسيِّ[1] (و) عبدِ الله (بنِ عُمَرَ) بن الخطاب (وذَوِيهما) أي : أشباههما من متأخري الصحابة وصغارهم كابن عباس وابن الزُّبير رضي الله عنهم .

قولُه : (وذَويهما) قال النوويُّ : (فيه إضافةُ « ذي » إلى غير الأجناس ، والمعروفُ عند أهل العربية : أنها لا تُستعمل إلاّ مضافةً إلى الأجناس كذي مال ، وقوله تعالى : ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ ، وقد جاء في الحديث وغيره من كلام العرب إضافةُ ألفاظٍ منها إلى المفردات كما في الحديث : « وتصلُ ذا رحمك » وكقولهم : ذو يزن وذو نُوَاس وأشباهها ، قالوا : هـٰذا كُلُّه مُقَدَّرٌ فيه الانفصالُ ، فتقديرُ ذي رحمك : الذي له معك رحمٌ)اهـ[2]

وجملةُ قوله : (قد أَسْنَدَ كُلُّ واحدٍ منهما) خبرٌ عن قوله : (وهـٰذان أبو عثمان وأبو رافع) كما مَرَّ هناك الإشارة إليه ؛ أي : رَوَى كُلٌّ واحدٍ من أبي عثمان وأبي رافع بسَنَدٍ مُتَّصِلٍ (عن أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ) بن قيس بن عبيد الأنصاري الخزرجي أبي المنذر المدني ، سَيّد القرّاء ، كتب الوحي وشهد بدراً وما بعدها ، له مائة وأربعة وستون حديثاً .

روى عنه (ع) وابن عباس وأنس وسَهْل بن سَعْد وسويد بن غَفَلَة ومسروق وخَلْق كثير .

وكان رَبْعَةً نحيفاً أبيضَ الرأس واللحية ، وكان ممَّنْ جَمَعَ القرآن ، ومن فُضلاءِ الصحابة ، وله مناقبُ جَمَّةٌ رضي الله عنه .

وقال في « التقريب » : اختُلف في سنة موته اختلافاً كثيراً ، قيل : سنة تسع عشرة ، وقيل : سنة اثنين وثلاثين أو ثلاث وثلاثين ، وقال بعضُهم : صَلَّى عليه عثمانُ رضي الله عنه .

---

(١) في « الحل المفهم » (١/ ٢٦) : (أي : مِمَّنْ لم تَطُلْ صحبتُه) .
(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٣٩) .

عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثاً ، وَلَمْ نَسْمَعْ فِي رِوَايَةٍ بِعَيْنِهَا أَنَّهُمَا عَايَنَا أُبَيّاً ، أَوْ سَمِعَا مِنْهُ شَيْئاً . . . .

(عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم حديثاً) واحداً (ولم نَسْمَعْ) نحن (في روايةٍ بعَيْنِها) أي : في روايةٍ معيَّنة (أنهما) أي : أنَّ أبا عثمان وأبا رافع (عاينا) ورأيا (أُبيّاً) بعينهما (أو سَمِعَا منه) أي : من أُبَيٍّ بلا واسطة (شيئاً) من الحديث ، ومع ذلك فروايتُهما عنه صحيحةٌ محمولةٌ على السماع منه .

فأمَّا حديثُ أبي عثمان عن أُبَيٍّ . . فقولُه : (كان رجلٌ لا أعلمُ أحداً أَبْعَدَ بيتاً من المسجدِ منه . . .) الحديث ، وفيه قولُ النبي صلى الله عليه وسلم له : « أعطاك الله ما احْتَسَبْتَ » أخرجه مسلم في « صحيحه »(١/ ٤٦٠ ـ ٤٦١)[(١)] .

وأمَّا حديثُ أبي رافع عنه فهو : (أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشرَ الأواخرَ من رمضان ، فسافرَ عاماً ، فلمَّا كان العام المقبلُ . اعتكف عشرين يوماً » رواه أبو داود والنسائي وابنُ ماجهْ في « سننهم »[(٢)] ، ورواه جماعات من أصحاب المسانيد أيضاً[(٣)] .

---

(١) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة . (٥٠ـ باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد) حديث رقم (٦٦٣/ ٢٧٨) .
ولفظ الرواية الأولى : كان رجلٌ لا أعلمُ رجلاً أبعد من المسجد منه . . . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد جمع اللهُ لك ذلك كُلَّه » .
وفي الرواية الثانية : كان رجلٌ من الأنصار بيتُه أقصى بيتٍ في المدينة . . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « إنَّ لك ما احْتَسَبْتَ » .

(٢) أخرجه أبو داود في « سننه » (٢/ ٨٣٠) في كتاب الصوم (٧٧ـ باب الاعتكاف) حديث رقم (٢٤٦٣) ، والنسائيُّ في « السنن الكبرى » (٢/ ٢٥٩) كتاب الاعتكاف (٢ـ الاعتكاف في العشر التي في وسط الشهر) حديث رقم (٣٣٤٤) ، و ٢/ ٢٧٠ (١٨ـ من كان يعتكف كلّ سنة ثم يسافر) حديث رقم (٣٣٨٩) ، وابنُ ماجه في « سننه » (١/ ٥٦٢ ـ ٥٦٣) كتاب الصيام (٥٨ـ باب ما جاء في الاعتكاف) حديث رقم (١٧٧٠) واللفظُ المذكورُ له .

(٣) رواه الإمام أحمد في « مسنده » وابنه عبد الله في زياداته (٥/ ١٤١) ، وابن خُزَيْمة في « صحيحه » : (٣/ ٣٤٦) ، وابن حِبان كما في « الإحسان » (٥/ ٢٦٨) (تحقيق الحوت) ، والحاكم في « المستدرك » (١/ ٤٣٩) ، وأبو عوانة كما في « إتحاف المهرة » (١/ ٢٦٢) حديث رقم (١٢٢) .

وَأَسْنَدَ أَبُو عَمْرٍو ٱلشَّيْبَانِيُّ ـ وَهُوَ مِمَّنْ أَدْرَكَ ٱلْجَاهِلِيَّةَ ، وَكَانَ فِي زَمَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلاً ـ وَأَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ ٱللهِ بْنُ سَخْبَرَةَ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ٱلأَنْصَارِيِّ عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَبَرَيْنِ . . . .

(وأَسْنَدَ) أيضاً (أبو عَمْرٍو) سَعْدُ بنُ إياس (الشَّيْبَانِيُّ) الكوفيُّ ، أدرك زمنَ النبي صلى الله عليه وسلم ولم يَرَه .

روى عن علي وابن مسعود ، ويروي عنه (ع) وسلمة بن كُهَيْل ومنصور والأعمش .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ مخضرَمٌ ، من الثانية ، مات سنة خمسٍ أو ستٍّ وتسعين ، وهو ابن مائة وعشرين سنة .

(وهو مِمَّنْ أَدْرَكَ الجاهليَّةَ ، وكان في زَمَنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم رجلاً) كاملاً[1] .

وقولُه : (وأبو مَعْمَرٍ) معطوفٌ على (أبو عَمْرٍو) (عبدُ اللهِ بنُ سَخْبَرَةَ) بسين مهملة مفتوحة ثم خاء معجمة ساكنة ثم موحدة مفتوحة ، عطفُ بيانٍ أو بدلٌ من (أبو مَعْمَرٍ) ، الكوفيُّ الأَسَدِيُّ بإسكان المهملة .

روى عن علي وخَبَّاب وعبد الله بن مسعود ، ويروي عنه (ع) والنَّخَعي ومجاهد ، وَثَّقَه ابنُ مَعِين .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ من الثانية ، مات في إمارة عبد الله بن الزُّبير .

أَسْنَدَ (كُلُّ واحدٍ منهما) أي : كُلٌّ مِنْ أبي عَمْرٍو وأبي مَعْمَرٍ (عن أبي مسعودٍ) عقبةَ بنِ عَمْرٍو (الأنصاريِّ) البَدْرِيِّ (عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم خَبَرَيْنِ) أي : حديثَيْنِ .

فأمَّا الحديثان اللذان رواهما الشيبانيُّ . . فأحدُهما حديث : جاء رجلٌ إلى النبي

---

(١) في « الحلّ المفهم » (١/ ٢٦) : (في تقرير المكي : أي : بالغاً ولم يكن صبياً)اهـ
قلتُ : وذلك لأنَّ الغرض من هٰذا الكلام : بيان معاصرته لأبي مسعود ، وإثبات إمكان اللقاء والسماع منه على أبلغ وجه ؛ فإنَّ للكبير من القدرة على السماع واللقاء ما ليس للصبي .

. . . .

صلى الله عليه وسلم فقال : (إنه أُبْدِعَ[1] بي)[2] ، والآخرُ : جاء رجلٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم بناقةٍ مخطومةٍ . . فقال : « لك بها يومَ القيامة سبعُمائة ناقة كُلُّها مخطومة » أخرجهما مسلم[3] وأسند أبو عَمْرٍو الشيبانيُّ أيضاً عن أبي مسعودٍ الأنصاريِّ حديث : « المستشارُ مؤتَمنٌ » رواه ابنُ ماجَهْ وعَبْدُ بنُ حُمَيْدٍ في « مسنده »[4] .

وأمّا حديثا أبي مَعْمَرٍ . . فأحدُهما : (كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ مَنَاكِبَنا في الصلاة . . .) أخرجه مسلم (١/ ٣٢٣)[5] ، والآخرُ : « لا تُجزىء صلاةٌ لا يُقيم الرجلُ فيها صُلْبَه في الرُّكُوع والسجود » رواه أبو داود والترمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجهْ وغيرُهم من أصحاب السُّنَن والمسانيد ، قال الترمذي : هو حديثٌ حسنٌ صحيحٌ[6] ، والله أعلم .

---

(١) بضم الهمزة على البناء للمجهول ، ومعناه : هلكت دابتي وهي مركوبي وكنت معدماً للمركوب . والحديث يأتي في (باب إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب) ، ولفظه : عن أبي مسعود الأنصاري قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : (إني أُبْدِعَ بي فاحملني) ، فقال : « ما عندي » فقال رجل : يا رسول الله ؛ أنا أدله على من يحمله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « منْ دَلَّ على خير . . فله مثلُ أجرِ فاعله » .

(٢) أخرجه مسلم (٣/ ١٥٠٦) في كتاب الإمارة (٣٨ـ باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره وخلافته في أهله بخير) حديث رقم (١٨٩٣/ ١٣٣) .

(٣) أخرجه مسلم (٣/ ١٥٠٥) في كتاب الإمارة (٣٧ ـ باب فضل الصدقة في سبيل الله وتضعيفها) حديث رقم (١٨٩٢/ ١٣٢) .

(٤) أخرجه ابن ماجه في « سننه » (٢/ ١٢٣٣) في كتاب الأدب (٣٧ـ باب المستشار مؤتمن) حديث رقم (٣٧٤٦) ، وعَبْد بن حُمَيْد كما في « المنتخب » (ص١٠٦) حديث رقم (٢٣٥) .

(٥) في كتاب الصلاة (٢٨ـ باب تسوية الصفوف وإقامتها . . .) حديث رقم (٤٣٢/ ١٢٢) .

(٦) أخرجه أبو داود (١/ ٥٣٣ـ ٥٣٤) في كتاب الصلاة (١٤٨ـ باب صلاة من لا يُقيم صُلْبه في الركوع والسجود) حديث رقم (٨٥٥) ، والترمذيُّ (٢/ ٥١) (١٩٦ ـ باب ما جاء فيمن لا يُقيم صُلْبه في الركوع والسجود) حديث رقم (٢٦٥) ، والنَّسائيُّ (٢/ ١٨٣) (٨٨ـ إقامة الصلب في الركوع) حديث (١٠٢٧) ، و(٢/ ٤١٢) (٥٤ـ باب إقامة الصلب في السجود) حديث رقم (١١١١) ، وابن ماجه (١/ ٢٨٢) (١٦ـ باب الركوع في الصلاة) حديث رقم (٨٧٠) .

وَأَسْنَدَ عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثاً ، وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ وُلِدَ فِي زَمَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . . . .

(**وأَسْنَدَ عُبَيْدُ بنُ عُمَيْرٍ**) بن قتادة الليثي أبو عاصم المكيُّ القاصُّ ، مُخَضْرَمٌ .

روى عن أُبيٍّ وعُمَرَ وعليّ وعائشة وأم سلمة وأبي موسى رضي الله عنهم ، ويَرْوِي عنه (ع) وابنه عُبيد الله وابن أبي مُلَيْكة ومجاهد وعطاء وعَمْرو بن دينار .

قال ثابتٌ : أَوَّلُ مَنْ قَصَّ عُبَيْدُ بنُ عُمَيْرٍ ، وَثَّقَه أبو زُرْعة .

وقال في « التقريب » : وُلِدَ على عَهْدِ النبي صلى الله عليه وسلم ، ذكره مسلمٌ في مقدّمته ، وعَدَّه غيرُه في كبار التابعين ، وكان قاصَّ أهلِ مكة ، مُجْمَع على ثقته ، مات قبل ابن عُمر سنة أربع وستين .

(**عن أُمِّ سَلَمَةَ**) هند بنت أبي أمية حذيفةَ المخزومِيَّة (**زَوْجِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم**) تَزَوَّجها سنة اثنتين من الهجرة بعد بدر[1] ، وبنى بها في شوال ، وكانتْ قبلَه عند أبي سلمة .

رَوَتْ عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي سلمة بن عبد الأسد وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويروي عنها (ع) وابناها عمرو وزينب ـ ابنا أبي سلمة ـ وسُلَيْمان بن يَسَار وأُسامة بن زيد وجماعة .

وعاشتْ بعد ما تَزَوَّجَها الرسولُ صلى الله عليه وسلم ستين سنة ، ماتتْ سنة اثنتين وستين ، وزوجها أبو سلمة شَهِدَ أُحداً ، ورمي بسَهْمٍ فعاش مدة خمسة أشهر أو سبعة ومات .

(**عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم حديثاً ؛ وعُبَيْدُ بنُ عُمَيْرٍ وُلِدَ في زَمَنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم**) وحديثُ عُبَيْدِ بنِ عُمَيْرٍ عن أُمّ سلمة هو قولُها : لمَّا مات أبو سلمة . .

---

(١) ومثله في « الاستيعاب » لابن عبد البرّ ، وقال النووي والسنوسي : تزوجها سنة ثلاث ، وقال الحافظ الذهبي : دخل بها النبيُّ صلى الله عليه وسلم في سنة أربع من الهجرة . انظر « الاستيعاب » (٤/ ٤٢١ ـ ٤٢٢) في هامش « الإصابة » ، و« شرح صحيح مسلم » (١/ ١٤٠) ، و« مكمل إكمال الإكمال » (١/ ٤٥) ، و« سير أعلام النبلاء » (٢/ ٢٠٢) .

وَأَسْنَدَ قَيسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ـ وَقَدْ أَدْرَكَ زَمَنَ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ٱلأَنْصَارِيِّ عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلاَثَةَ أَخْبَارٍ . . . .

قلتُ : غريبٌ وفي أرضِ غُرْبَةٍ ، لأبكينَّهُ بُكَاءً يُتَحَدَّثُ عنه) . أخرجه مسلم[١] .

(**وأَسْنَدَ قَيْسُ بنُ أبي حازمٍ**) البجليُّ الأحمسيُّ أبو عبد الله الكوفي ، أحدُ كبارِ التابعين وأعيانِهم ، مخضرَم ، ويُقال : له رؤية ، وهو الذي يُقال : إنه اجْتَمَعَ له أن يروي عن العَشَرة .

واسم أبي حازم : عبدُ عوف ، وقيل : عوف بن عبد الحارث البجلي صحابيّ ، ويروي عنه (ع) والحَكَم بن عُتَيْبَة وإسماعيل بن أبي خالد والأعمش ، وَثَّقه ابنُ مَعِين .

وقال في « التقريب » : من الثانية ، مات بعد التسعين أو قبلها وقد جاوز المائة وتغيَّر ، وقال خليفة : مات سنة ثمان وتسعين .

(**ـ وقد أَدْرَكَ زَمَنَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم ـ عن أبي مسعودٍ الأنصاريِّ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم ثلاثةَ أَخْبَارٍ**) أي : ثلاثةَ أحاديث :

الأول : حديث : « إنَّ الإيمان هٰهنا ، وإنَّ القَسْوَةَ وغِلَظَ القلوب في الفَدَّادين »[٢] ، والثاني : حديث : « إنَّ الشمس والقمر لا يكسفان لموت أحد »[٣] .

والثالث : حديث : « لا أكاد أدرك الصلاة مما يُطَوِّلُ بنا فلانٌ » ، أخرجها كُلَّها

---

(١) « صحيح مسلم » (٢/ ٦٣٥) في كتاب الجنائز (٦ـ باب البكاء على الميت) حديث رقم (٩٢٢/ ١٠) .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق (١٥ـ باب خير مال المسلم غنمٌ يتبع بها شعف الجبال) حديث رقم (٣٣٠٢) ، ومسلمٌ في كتاب الإيمان (١/ ٧١) (٢١ـ باب تفاضل أهل الإيمان فيه ورجحان أهل اليمن فيه) حديث رقم (٥١/ ٨١) .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الكسوف (١٣ـ باب لا تنكسف الشمس لموت أحدٍ ولا لحياته) حديث رقم (١٠٥٧) ، ولفظه : « الشمس والقمر لا ينكسفان . . . » ، ومسلمٌ في كتاب الكسوف (٢/ ٦٢٨) (٥ـ باب ذكر النداء بصلاة الكسوف : الصلاة جامعة) حديث رقم (٩١١/ ٢١ و٢٢ و٢٣) .

وَأَسْنَدَ عَبْدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ بْنُ أَبِي لَيْلَىٰ ـ وَقَدْ حَفِظَ عَنْ عُمَرَ بْنِ ٱلْخَطَّابِ ، وَصَحِبَ عَلِيّاً ـ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثاً .

وَأَسْنَدَ رِبْعِيُّ بْنُ حِرَاشٍ ....

البُخَاريُّ ومسلمٌ في « صَحِيْحَيْهِما »(١) .

(وأَسْنَدَ عبدُ الرحمنِ بنُ أبي لَيْلَى) اسمه يَسار ـ ويقال : بلال ، ويقال : داودُ بن بلال ـ بن بُلَيْل بن أُحَيْحة الأنصاري الأوسي ، أبو عيسى الكوفي .

روى عن عُمر ومعاذ وبلال وأبي ذرّ ، وأدرك مئةً وعشرين من الصحابة الأنصاريين ، ويروي عنه (ع) وابنه عيسى ومجاهد وعَمْرو بن ميمون ـ أكبر منه ـ والمنهال بن عَمْرو وخلق .

قال عبد الله بن الحارث : ما ظننتُ أن النساء وَلَدْنَ مثله ، وَثَّقَه ابنُ معين .

وقال في « التقريب » : ثقة ، من الثانية ، مات سنة ثلاث وثمانين بوقعة الجماجم ، وقيل : غرق بدُجَيْل مع محمد بن الأشعث .

(وقد حَفِظَ عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ) وقال في « التقريب » : واختُلف في سماعه عن عُمر (وصَحِبَ عَلِيّاً) ابن أبي طالب .

وقولُه : (عن أَنَسِ بنِ مالكٍ) متعلِّقٌ بـ(أَسْنَدَ) أي : رَوَى عن أنس (عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم حديثاً) واحداً وهو قولُه : (أمر أبو طلحة أُمَّ سُلَيْمٍ : اصنعي طعاماً للنبي ﷺ) أخرجه مسلم(٢) .

(وأَسْنَدَ رِبْعِيُّ بنُ حِرَاشٍ) بكسر المهملة العبسيُّ ـ بموحدة ـ أبو مريم الكوفي ، مخضرَم .

---

(١) أخرجه البخاريُّ في كتاب الأذان (٦١ـ باب تخفيف الإمام في القيام) حديث رقم (٧٠٢) بلفظ : (أنَّ رجلاً قال : يا رسول الله إني لأتأخر عن صلاة الغداة من أَجْل فلان ممّا يُطيل بنا) ، ومسلمٌ في كتاب الصلاة (١/ ٣٤٠) (٣٧ـ باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام) حديث رقم (٤٦٦/ ١٨٢) .

(٢) في كتاب الأشربة (٣/ ١٦١٣) (٢٠ـ باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك . . .) حديث رقم (٢٠٤٠/ ١٤٣)، وفيه : (أنْ تَصنَعَ للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً) .

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَيْنِ ، وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثاً ، . . . .

روى عن عُمر وعليّ فَرْد حديث وأبي مسعودٍ عقبة بن عَمْرٍو وأبي ذرٍّ وأبي موسى ، ويروي عنه (ع) ومنصور بن المُعْتَمِر وعبد الملك بن عُمَيْر وأبو مَالك الأشجعي ونعيم بن أبي هند ، قال العِجْليُّ : من خيار الناس لم يَكْذِبْ كَذْبَةً قط .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ عابدٌ مخضرَم ، من الثانية ، مات سنة مائة ، وقيل : مائة وأربع ، وليس في مسلم من اسمه رِبْعِيّ إلاّ هـٰذا التابعي الثقة الجليل .

(عن عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ) بن عُبيد الخزاعي أبي نُجيد مصغراً ، أسلم عام خيبر ، له مائة وثلاثون حديثاً .

(عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم حديثَيْنِ) أحدُهما : في إسلام حُصَيْن والدِ عمران وفيه قولُه : (كان عبد المطلب خيراً لقومك منك) رواه عَبْد بن حميد في « مسنده » والنسائيُّ في كتابه « عمل اليوم والليلة »[1] بإسناديهما الصحيحين .

والحَدِيْثُ الآخرُ : « لأعْطِينّ الراية رجلاً يُحِبُّ الله ورسولَه » رواه النَّسائيُّ في « سننه »[2] .

(و) أَسْنَدَ رِبْعِيُّ بنُ حِرَاشٍ أيضاً (عن أبي بَكْرَةَ) نُفَيْع بن الحارث بن كَلَدة ـ بفتحتين ـ ابن عمرو الثقفي ، كُني بأبي بَكْرة لأنه نَزَلَ عليها من حصن الطائف إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكناه النبيُّ صلى الله عليه وسلم بها ، له مائة واثنان وثلاثون حديثاً ، وكان أبو بَكْرة ممَّن اعتزل يوم الجمل فلم يُقَاتِلْ مع أَحَدٍ من الفريقين .

(عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم حديثاً) واحداً، وهو قولُه صلى الله عليه وسلم : «إذا المسلمان حَمَلَ أحدُهما على أخيه السِّلاحَ . . فهُمَا على جُرُفِ جهنّم» أخرجه مسلم[3]

---

(١) (ص ٥٤٨ ـ ٥٤٩) (ما يُؤْمَرُ به المشرك أن يقول) حديث رقم (٩٩٤) .

(٢) « السنن الكبرى » (٥/٤٦) كتاب المناقب (٤ـ فضائل عليّ رضي الله عنه) حديث رقم (٨١٥٠) .

(٣) كتاب الفتن وأشراط الساعة (٤/ ٢٢١٤) (٤ـ باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما) حديث رقم (١٦/٢٨٨٨) .

وَقَدْ سَمِعَ رِبْعِيٌّ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَرَوَىٰ عَنْهُ .
وَأَسْنَدَ نَافِعُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْخُزَاعِيِّ . . . .

وأشار إليه البخاريُّ[1] .

(وقد سَمِعَ رِبْعِيٌّ) بنُ حِرَاش هـٰذا الحديث الذي رواه عن أبي بكرة (من عَلِيِّ بنِ أبي طالبٍ) رضي الله عنه (وَرَوَى عنه) أي : عن علي بن أبي طالب أيضاً وهو معطوفٌ على (سَمِعَ) .

(وأَسْنَدَ نافعُ بنُ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ) النوفليُّ أبو محمد المدنيُّ .

روى عن أبيه والعبّاس بن عبد المطلب والزُّبَيْر بن العَوَّام وعلي بن أبي طالب وأبي شُرَيْح ، ويروي عنه (ع) وعروة بن الزبير والزُّهرِيُّ وعَمْرُو بن دينار وخَلْق ، وَثَّقَه أبو زرعة .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ فاضلٌ ، من الثانية ، مات سنة تسعٍ وتسعين .

(عن أبي شُرَيْحٍ) خويلد بن عَمْرو بن صخر بن عبد العُزَّى بن معاوية (الخُزَاعِيِّ) الكعبي ، أسلم يوم الفتح ، وكان يحمل أحد ألوية بني كعب .

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن مسعود ، ويروي عنه (ع) وأبو سعيد المَقْبُري ونافع بن جُبَيْر بن مُطْعِم .

قال ابنُ سَعْد : مات بالمدينة سنة ثمان وستين ، وقيل : سنة ثمان وخمسين ، والأولُ أصَحُّ ؛ لأنه تاريخ عمرو بن سعيد بن العاص وهو يبعث البعوث إلى مكة لقتال ابن الزبير وكان ذلك في خلافة يزيد بن معاوية بعد سنة ستين . اهـ « تهذيب التهذيب »(١٢/ ١٢٥ ـ ١٢٦) .

---

(١) قلتُ : وقع في « إكمال المعلم » (١/ ١٨٤) : (وأشارَ إليه البخاريُّ في الإيمان) ، وكذلك عزاه الحافظ المِزِّيُّ في « تحفة الأشراف » (٩/ ٤٣) حديث رقم (١١٦٧٢) إلى كتاب الإيمان ، والصواب : في كتاب الفتن ، كما نبَّهَ على ذلك الحافظُ ابنُ حجر في « النكت الظراف » . انظر « فتح الباري » (١٣/ ٣١) كتاب الفتن (١٠ـ باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما) حديث رقم (٧٠٨٣) ، وهو حديث معلَّقٌ رواه مسلم موصولاً من هـٰذا الطريق ، وقد تقدم عزوه في التعليقة السابقة .

عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثاً .

وَأَسْنَدَ ٱلنُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ٱلْخُدْرِيِّ ....

(عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم حديثاً) واحداً ، وهو حديث : « مَنْ كان يُؤْمِنُ بالله واليوم الآخر . . فَلْيُحْسِنْ إلى جاره » ، أخرجه مسلمٌ في كتاب الإيمان هٰكذا من رواية نافع بن جُبَيْر[1] ، وقد أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ أيضاً من رواية سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري[2] .

(وأَسْنَدَ النُّعْمَانُ بنُ أبي عَيَّاشٍ) بتحتانية مشددة وشين معجمة ، الزرقيُّ الأنصاريُّ أبو سلمة المدنيُّ ، واسمُ أبي عياش والدِ النعمان : زَيْدُ بنُ الصامت ، وقيل : زيد بن النعمان ، وقيل : عبيد بن معاوية بن الصامت وقيل : عبد الرحمن .

روى عن أبي سعيد الخُدْري وابن عُمر وجابر وخولة بنت قيس ، ويروي عنه (م ت س ق) وأبو حازم وابن عجلان ويحيى بن سعيد الأنصاري وسُهَيْل بن أبي صالح وغيرهم ، وَثَّقَه ابنُ مَعِين .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ من الرابعة .

أي : رَوَى (عن أبي سعيدٍ) سَعْدِ بنِ مالك بن سنان ـ بنونين ـ ابن عُبيد بن ثعلبة بن عُبَيْد بن خُدْرة ـ بضم المعجمة ـ ابن عوف بن الحارث بن الخَزْرَج (الخُدْرِيِّ) منسوب إلى خُدْرة بن عوف ، له ولأبيه صحبة ، استُصغر يومَ أُحد ، ثم شهد ما بعدها ، وبايع تحت الشجرة ، وكان من علماء الصحابة ، له ألف ومائة حديث وسبعون حديثاً .

---

(١) (١/ ٦٩) (١٩ـ باب الحثّ على إكرام الجار والضيف . . .) حديث رقم (٤٨/ ٧٧) .

(٢) أخرجه البخاريُّ في كتاب الأدب (٣١ـ باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر . . فلا يؤذ جاره) حديث رقم (٦٠١٩) وفي (٨٥ـ باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه) حديث رقم (٦١٣٥) ، وفي كتاب الرقاق (٢٣ـ باب حفظ اللسان) حديث رقم (٦٤٧٦) ، ومسلمٌ في كتاب اللقطة (٣/ ١٣٥٢ ـ ١٣٥٣) (٣ـ باب الضيافة ونحوها) حديث رقم (٤٨/ ١٤ و١٥ و١٦) ، وفي رواية البخاري الأولى : « مَنْ كان يؤمن بالله واليوم الآخر . . فليُكرم جاره » ، وفي باقي الروايات : « . . . فليُكرم ضيفه » .

ثَلاثَةَ أَحَادِيثَ عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَأَسْنَدَ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ ٱللَّيْثِيُّ ....

ويروي عنه (ع) وطارق بن شهاب وابن المُسَيَّب والشَّعْبي ونافع وخلق ، مات بالمدينة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين ـ وقيل : سنة أربع وسبعين ـ وهو ابنُ أربع وسبعين سنة .

(**ثلاثةَ أحاديث عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم**) :

أمَّا الأولُ منها : فقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ صام يوماً في سبيل الله . . بَاعَدَ اللهُ وَجْهَه عن النار سبعين خريفاً »[1] .

والثاني : « إنَّ في الجنة شجرةً يسيرُ الراكبُ في ظِلِّها . . . »[2] أخرجهما معاً البخاريُّ ومسلمٌ .

والثالث : « إنَّ أدنى أهلِ الجنةِ منزلةً رجلٌ صَرَفَ اللهُ وَجْهَه عن النار . . . » الحديث أخرجه مسلمٌ[3] .

(**وأَسْنَدَ عطاءُ بنُ يَزِيدَ الليثيُّ**) ثم الجُنْدَعي بجيم مضمومة فنون ساكنة ودال مفتوحة مهملة وعين مهملة كما في « المغني » ، أبو محمد ـ وقيل : أبو يزيد ـ المدني ثم الشامي .

---

(١) أخرجه البخاريُّ في كتاب الجهاد (٣٦ـ باب فضل الصوم في سبيل الله) حديث رقم (٢٨٤٠) ، ومسلمٌ في كتاب الصيام (٢/٨٠٨) (٣١ـ باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه بلا ضرر ولا تفويت حق) حديث رقم (١١٥٣/١٦٧ و١٦٨) .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق (٥١ـ باب صفة الجنة والنار) حديث رقم (٦٥٥٢) ، ومسلمٌ في كتاب الجنة (١ـ باب إنَّ في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلّها مائة عام لا يقطعها) حديث رقم (٢٨٢٨/٨) ، ولفظه : « إنَّ في الجنة شجرةً يسيرُ الراكبُ الجوادَ المُضَمَّرَ السريعَ مائة عامٍ ما يَقْطَعُها » .

(٣) في كتاب الإيمان (١/١٧٥ ـ ١٧٦) (٨٤ـ باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها) حديث رقم (١٨٨/٣١١) ، وقد وَرَدَ في هـٰذا الحديث وفي أحاديث أخرى رواها مسلمٌ في « صحيحه » التصريحُ بسماع النعمان بن أبي عَيَّاش من أبي سعيد الخدري .

عَنْ تَمِيمٍ ٱلدَّارِيِّ عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثاً .

روى عن تميم الداري وأبي هريرة وأبي سعيد وأبي أيوب الأنصاري وحُمْران بن أبان وعبيد الله بن عدي بن الخِيار ، ويروي عنه ابنه سليمان والزُّهْري ، وأبو عبيد صاحب سليمان بن عبد الملك وأبو صالح السمَّان وسُهَيْل بن أبي صالح السمَّان . . . . . . وهلال بن ميمون الرملي وغيرهم .

قال علي بن المَدِيني : سكن الرملة وكان ثقةً ، وقال النَّسائيُّ : أبو يزيد عطاء بن يزيد شامي ثقة ، وقال ابنُ سَعْد : كناني من أنفسهم ، توفي سنة سبع ومائة وهو ابن اثنتين وثمانين . اهـ « تهذيب التهذيب » (٧/ ٢١٧) .

(عن تميمٍ) بن أوس بن خارجة (الدَّارِيِّ) نسبة إلى الدار بن هانىء من لخم ، كان راهبَ عصرِه وعابدَ أهل فِلَسْطِينَ ـ وقيل : نسبة إلى جده الدار بن هانىء بن حبيب ، وقيل : نِسْبةٌ إلى دارِين وهو موضعٌ في بلادِ البحرين ، تُجْلب إليه العُطُور مِن بلادِ الهند ، والأولُ أصحُّ ـ أبِيَ رُقَيَّة بقاف وتحتانية مصغراً ، الصحابي المشهور ، أسلم سنةَ تسع ، وسكنَ بيت المقدس بَعْد ما قُتل عثمان ، له ثمانيةَ عشر حديثاً ، انفرد له (م) بحديث .

روى عنه سيّدُ البشر صلى الله عليه وسلم خَبَرَ الجسَّاسةِ وذلك في (خ م) ، وناهِيكَ بهٰذه المنقبةِ الشريفةِ ، وتدَخلُ في رواية الأكابر عن الأصاغر ، ويروي عنه أنسٌ . . . وعطاءُ بن يَزيد وشَهْرُ بن حَوْشَب وقَبيصة بن ذُؤَيْب وعِدَّةٌ .

كان صاحبَ لَيْلٍ وتلاوةٍ ، قال ابنُ سيرين : جَمَعَ القرآنَ وكان يختمُ في ركعة ، وقال مسروق : صلَّى ليلةً حتى أصبح يقرأ آيةً يُرَدِّدُها : ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ . . ﴾ الآية ، وقال أبو نعيم : أوَّلُ مَنْ سَرَّج في المساجد تميم ، وقال أنس : اشترى حُلةً بألفٍ ليخرج فيها إلى الصلاة ، وقال السائب بن يَزِيد : هو أوَّلُ مَنْ قَصَّ بإذنِ عُمر ، توفي سنة أربعين .

(عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم حديثاً) واحداً وهو حديث : « الدِّينُ النصيحة » .

تتمة :

وعبارةُ النووي هنا : (وأمَّا تميمٌ الدَّارِيُّ . . فكذا هو في « مسلم » ، واخْتَلَفَ فيه

رواةُ « الموطإ » ، ففي رواية يحيى وابن بُكَيْر وغيرهما : الدَّيْري بالياء ، وفي رواية القعنبي وابن القاسم وأكثرهم : الدَّاري بالألف .

واختلَف العلماءُ في أنه إلى مَنْ نُسبَ؟ فقال الجمهور : نسبة إلى جَدٍّ من أجداده وهوالدارُ بنُ هانىء ؛ فإنه تميمُ بنُ أوس بن خارجة بن سُود ـ بضم السين ـ ابن جَذِيمة ـ بفتح الجيم وكسر الذال المعجمة ـ ابن ذراع بن عدي بن الدار بن هانىء بن حبيب بن نُمارة بن لَخْم وهو مالكُ بن عدي .

وأمَّا مَن قال : (الديري) . . فهو نسبة إلى دَيْرٍ كان تميمٌ فيه قبل الإسلام وكان نصرانياً ، هٰكذا رواه أبو الحُسَيْن الرازيُّ في كتابه « مناقب الشافعي » بإسناده الصحيح عن الشافعي أنه قال في النسبَتَيْنِ ما ذكرناه ، وعلى هٰذا أكثرُ العلماء .

ومنهم من قال : الداري بالألف نسبة إلى دَارين ، وهو مكان عند البحرين وهو محطُّ السُّفُن ، كان يُجلب إليه العِطر من الهند ، ولذلك قيل للعطّار : داري .

ومنهم مَنْ جعله بالياء نسبةً إلى قبيلة أيضاً ، وهو بعيدٌ شاذٌّ حَكَاهُ والذي قبلَه صاحبُ « المطالع » قال : وصَوَّبَ بعضُهم الديري [1] .

قلتُ : وكلاهما صوابٌ ، فنُسِبَ إلى القبيلة بالألفِ وإلى الدير بالياء ؛ لاجتماع الوصفين فيه .

قال صاحب « المطالع » : وليس في « الصحيحين » و« الموطإ » داريٌّ ولا ديريٌّ إلاّ تميم)اهـ [2]

(وأَسْنَدَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ) الهلاليُّ المدنيُّ مولى ميمونة ، أحدُ الفقهاء السبعة .

روى عن زيد بن ثابت وعائشة وأبي هريرة ومولاته ميمونة رضي الله عنها ، وأَرْسَلَ عن جماعة ، ويروي عنه (ع) ومكحول وقتادة والزُّهْري وعَمْرو بن شعيب .

قال ابنُ سعد : كان ثقةً عالماً رفيعاً فقيهاً كثيرَ الحديث .

---

(١) انظر « مشارق الأنوار » (١/ ٢٦٧) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٤٢) .

عَنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثاً .

وَأَسْنَدَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلْحِمْيَرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ . . . .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ فاضلٌ ، من كبار الثالثة ، مات سنة مائة ـ وقيل : مع أربع ، وقيل : مع سبع ـ عن ثلاث وسبعين سنة .

(عن رافعِ بنِ خَدِيجٍ) بن رافع بن عدي بن تَزِيد بن جُشم بن حارثة الأنصاري الأوسي ، صحابي شَهِدَ بدراً وما بعدها ، له ثمانية وسبعون حديثاً ، ويروي عنه (ع) وابنه رفاعة وبُشَيْر بن يَسَار وطاوس وعطاء .

عاش ستاً وثمانين سنة ، وقال خليفة : مات سنة أربع وسبعين .

(عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم حديثاً) واحداً ، وهو حديث المحاقلة ، أخرجه مسلم رحمه الله تعالى (٣/ ١١٨١)(١) .

(وأَسْنَدَ حُمَيْدُ بنُ عبدِ الرحمنِ الحِمْيَرِيُّ) بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء منسوب إلى حِمْيَر بن سبإ بن يشجب البصري .

روى عن أبي بَكْرة وابن عُمر وأبي هريرة وابن عباس وثلاثة من ولد سعد وغيرهم ، ويروي عنه (ع) وابنه عبد الله ومحمد بن المنتشر وعبد الله بن بُرَيْدة ومحمد بن سيرين وأبو بشر وعَزْرة بن عبد الرحمن وأبو التيَّاح وداود بن أبي هند وغيرهم .

قال العِجْلِيُّ : بصري ثقة ، وكان ابنُ سيرين يقول : هو أفقهُ أهل البصرة .

وقال في « التقريب » : ثقةٌ فقيهٌ من الثالثة .

(عن أبي هُرَيْرَةَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أحاديثَ) قال النووي : (من هـٰذه الأحاديث حديث : « أفضلُ الصيام بعد رمضان شهرُ اللهِ المُحَرَّمُ ، وأفضلُ الصلاةِ بعد الفريضة صلاةُ الليلِ » أخرجه مسلمٌ(٢) منفرداً به عن البخاري .

---

(١) في كتاب البيوع (١٨ـ باب كراء الأرض بالطعام) حديث رقم (١٥٤٨/ ١١٣) .

(٢) في كتاب الصيام (٢/ ٨٢١) (٣٨ـ باب فضل صوم المحرم) حديث رقم (١١٦٣/ ٢٠٢ و٢٠٣) .

فَكُلُّ هَـٰؤُلَاءِ ٱلتَّابِعِينَ ٱلَّذِينَ نَصَبْنَا رِوَايَتَهُمْ عَنِ ٱلصَّحَابَةِ ٱلَّذِينَ سَمَّيْنَا لَمْ يُحْفَظْ عَنْهُمْ سَمَاعٌ عَلِمْنَاهُ مِنْهُمْ فِي رِوَايَةٍ بِعَيْنِهَا ، وَلاَ أَنَّهُمْ لَقُوهُمْ فِي نَفْسِ خَبَرٍ بِعَيْنِهِ ، وَهِيَ

قال أبو عبد الله الحُمَيْدِيُّ رحمه الله تعالى في آخر مسند أبي هريرة من « الجمع بين الصحيحين »[1] : ليس لحُمَيْدِ بن عبد الرحمن الحِمْيَرِيِّ عن أبي هريرة في « الصحيح » غيرُ هـٰذا الحديث ، قال : وليس له عند البخاري في « صحيحه » عن أبي هريرة شيءٌ ، وهـٰذا الذي قاله الحُمَيْدِيُّ صحيحٌ .

وربما اشْتَبَهَ حُمَيْدُ بنُ عبد الرحمن الحِمْيَرِيُّ هـٰذا بحُمَيْدِ بنِ عبد الرحمن بن عوف الزُّهْرِيِّ الراوي عن أبي هريرة أيضاً ، وقد رويا له في « الصحيحين » عن أبي هريرة أحاديثَ كثيرةً ، فقد يقِفُ مَنْ لا خبرةَ له على شيءٍ منها فيُنْكر قولَ الحُميدي ؛ توهُّماً منه أنَّ حُمَيْداً هـٰذا هو ذاك ، وهو خطأٌ صريحٌ وجهلٌ قبيحٌ ، وليس للحِمْيَرِيِّ عن أبي هريرة أيضاً في الكتب الثلاثة التي هي تمامُ أصول الإسلام الخمسة ـ أعني سنن أبي داود والترمذي والنسائي ـ غيرُ هـٰذا الحديث ، والله أعلم) اهـ[2]

(فكُل هؤلاءِ) الفضلاء (التابعينَ) لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (الَّذين نَصَبْنا) نحن وَبيَّنَّا فيما سبق (رِوَايتَهم) وَنقْلَهم الأحاديثَ المذكورةَ (عن الصحابة الذين سَمَّيْنا) وذكَرْنا أسماءهم رضوان الله عليهم .

فقولُه : (فكُلُّ هؤلاءِ) مبتدأٌ خبرُه جملةُ قوله : (لم يُحْفَظْ) ولم يُنْقَلْ (عنهم) أي : عن هـٰؤلاء التابعين (سَمَاعٌ) نائب فاعل ، وجملةُ (عَلِمْناه) صفةٌ لسماعٌ ، والضميرُ المنصوبُ هو الرابط بين الجملة الوصفية والموصوف ، وقولُه : (منهم) متعلِّقٌ بسمَاعٌ ، والضميرُ للصحابة .

وقولُه : (في روايةٍ) متعلِّقٌ بـ(عَلِمْناه) أي : لم يُحْفَظْ عنهم سماعُهم منهم عَلِمْناه في روايةٍ (بعينها ولا) حَفِظْنا (أنَّهم) أي : أنَّ هـٰؤلاء التابعين (لَقُوهُمْ) أي : لَقُوا أولـٰئك الصحابة (في نَفْسِ خَبَرٍ) وحديثٍ (بِعَيْنِهِ[3] ، وهي) أي : والحالُ أنَّ هـٰذه

---

(١) (٣/ ٣٢٢) رقم(٢٧٧٣) .

(٢) « شرح صحيح مسلم » (١/ ١٤٣ـ١٤٤) .

(٣) قلتُ : لكنْ يَعْكِرُ على ما قاله الإمامُ مسلمٌ من نَفْيه سماعَ هـٰؤلاء التابعين عن الصحابة : أنه ذكَرَ=

الرواياتِ السابقةَ (**أسانيدُ**) صحيحةٌ (**عندَ ذوي المعرفةِ**) والعلمِ ؛ أي : عندَ أصحاب

= في جملتهم النعمانَ بنَ أبي عَيَّاش ، وأنه أسند ثلاثة أحاديث عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد أورد له عدة أحاديث في « صحيحه » فيها التنصيص على سماعه من أبي سعيد الخُدْري رضي الله عنه .

جاء في كتاب الفضائل (٤/١٧٩٣) (٩ـ باب إثبات حوض نبيّنا صلى الله عليه وسلم وصفاته) :

٢٦ـ (٢٢٩٠) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا يعقوب يعني ابن عبد الرحمن القاريَّ ، عن أبي حازم ، قال : سمعتُ سَهْلاً يقولُ : سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم يقول : « أَنا فَرَطُكم على الحوض ، مَنْ وَرَدَ . . شَرِبَ . . . » .

قال أبو حازم : فسَمِعَ النعمانُ بنُ أبي عَيَّاش وأنا أُحَدِّثُهم هـٰذا الحديث فقال : هـٰكذا سمعتَ سَهْلاً يقول؟ قال : فقلتُ : نعم ، قال : وأنا أشهدُ على أبي سعيدٍ الخُدْريّ لسَمِعْتُه يَزيدُ فيقول : « إنهم مني » فيُقال : إنك لا تَدْرِي ما عَمِلُوا بعدك ، فأقولُ : « سُحْقاً سُحْقاً لِمَنْ بَدَّلَ بعدي ») .

وجاء في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها (٤/ ٢١٧٦) (١ـ باب إنَّ في الجنة شجرة يسيرُ الراكب في ظِلّها مائة عام لا يقطعها) :

٨ـ (٢٨٢٧) حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحَنْظَلِيُّ ، أخبرنا المخزوميُّ ، حدثنا وُهَيْبٌ ، عن أبي حازم ، عن سَهْل بن سَعْد ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنَّ في الجَنَّة لشجرةً يسيرُ الراكبُ في ظلها مائة عام لا يَقْطَعُها » ، قال أبو حازم : فحَدَّثْتُ به النعمانَ بنَ أبي عَيَّاشٍ الزُّرَقِيَّ فقال : حدثني أبو سعيدٍ الخُدْريُّ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إنَّ في الجنة شجرةً يسيرُ الراكبُ الجوادَ المُضَمَّرَ السَّرِيعَ مئةَ عامٍ فما يَقْطَعُها) .

وورد أيضاً في الكتاب المذكور (٤/ ٢١٧٧) (٣ـ باب ترائي أهل الجنة أهل الغرف كما يرى الكوكب في السماء) :

١٠ـ (٢٨٣٠) حدثنا قتيبةُ بنُ سعيدٍ ، حدثنا يعقوبُ ـ يعني ابنَ عبد الرحمن القاريَّ ـ عن أبي حازم ، عن سَهْل بن سَعْد ، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنَّ أهلَ الجَنَّةِ لَيَتَراءَوْن الغُرْفَةَ في الجنة كما تَراءَوْن الكوكبَ في السماء » ، قال : فحَدَّثْتُ بذلك النعمانَ بنَ أبي عيَّاش ، فقال : سمعتُ أبا سعيد الخُدْريَّ يقول : « كَمَا تَراءَوْن الكوكبَ الدُّرِّيَّ في الأُفُقِ الشَّرْقيِّ أو الغَرْبيِّ » .

ففي هـٰذه الأحاديث الثلاثة التصريح بسماع النّعمان بن أبي عَيَّاش الزُّرَقي من أبي سعيد الخُدْري ، والله أعلم .

بِٱلأَخْبَارِ وَٱلرِّوَايَاتِ مِنْ صِحَاحِ ٱلأَسَانِيدِ ، لاَ نَعْلَمُهُمْ وَهَّنُوا مِنْهَا شَيْئاً قَطُّ ، وَلاَ ٱلْتَمَسُوا فِيهَا سَمَاعَ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ ؛ إِذِ ٱلسَّمَاعُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُمْكِنٌ مِنْ صَاحِبِهِ ، غَيْرُ مُسْتَنْكَرٍ ، لِكَوْنِهِمْ جَمِيعاً كَانُوا فِي ٱلْعَصْرِ ٱلَّذِي ٱتَّفَقُوا فِيهِ .

وَكَانَ هَـٰذَا ٱلْقَوْلُ ٱلَّذِي أَحْدَثَهُ ٱلْقَائِلُ

المعرفة والعلم (**بالأَخْبَارِ**) والأحاديثِ الصحيحةِ والضعيفةِ (**و**) عندَ أصحابِ الخبرة بـ(**الرواياتِ**) الصحيحة والسقيمة .

وقولُه : (**من صِحَاحِ الأسانيدِ**) ؛ صفةٌ لأسانيدُ ؛ أي : وهي أسانيدُ كائناتٌ من جملة الأسانيد الصحيحة عند ذوي المعرفة بالأخبار والروايات .

(**لا نَعْلَمُهُمْ**) أي : لا نَعْلَمُ أهلَ العلمِ وأئمّة السَّلَفِ (**وَهَّنُوا**) بتشديد الهاء مفعولٌ ثانٍ لـ(نَعْلَمُ) ، أي : لا نَعْلَمُ أحداً من أئمة السلف وَهَّنَ وضَعَّفَ (**منها**) أي : من هـٰذه الروايات السابقة (**شيئاً**) قليلاً ولا كثيراً (**قَطُّ**) ظرفٌ مستغرقٌ لِمَا مَضَى من الزمان متعلِّقٌ بـ(نَعْلَمُ) أي : لم نَعْلَمْ قطُّ أحداً منهم وَهَّنَ شيئاً من هـٰذه الروايات .

وقولُه : (**ولا الْتَمَسُوا**) معطوفٌ على (وَهَّنُوا) أي : ولا عَلِمْنا أحداً منهم الْتَمَس وطلب (**فيها**) أي : في هـٰذه الروايات (**سَمَاعَ بعضِهم من بعضٍ**) أي : سماعَ هـٰؤلاء الرُّواة بعضِهم من بعض .

وقولُه : (**إذِ السَّمَاعُ لِكُلِّ واحدٍ منهم**) تعليلٌ لعدم الالتماس ؛ أي : وإنما لم يَلْتَمِسُوا تصريحَ سماع بعضهم من بعض فاكْتَفَوْا بالعنعنة ؛ لأنَّ سماعَ كُلِّ واحدٍ منهم (**مُمْكِنٌ من صاحبِهِ**) أي : لأنَّ سماعَ كُلِّ راوٍ من صاحبه وشيخِه الذي رَوَى له مُمْكِنٌ عادةً (**غيرُ مُسْتَنْكَرٍ**) عقلاً ؛ أي : غيرُ مُنْكَرٍ عقلاً ، لا تُنْكِرُه عقولُ أهل المعرفة والخبرة بالروايات ، فالسين والتاء فيه زائدتان .

وقولُه : (**لِكَوْنِهم جميعاً**) تعليلٌ للإمكان ؛ أي : وإنما كان مُمْكناً غيرَ مُنْكَرٍ لكَوْنِ كُلِّ راوٍ وصاحبه حالَ كَوْنِهم جميعاً (**كانوا**) ووُجِدوا (**في العَصْرِ**) والزمنِ (**الذي اتَّفَقُوا**) أي : اتَّفَقَ خَلْقُهم (**فيه**) أي : في ذلك العصر ، فاكْتَفَوْا عن علمِ السماع واللقاءِ بإمكانهما ؛ إذِ المعاصرةُ تقتضيهما غالباً وإنْ لم يُعلما .

(**وكان هـٰذا القولُ**) المُطَّرَحُ (**الذي أَحْدَثَه**) واختَرَعَه هـٰذا (**القائلُ**) الزاعم

ٱلَّذِي حَكَيْنَاهُ فِي تَوْهِينِ ٱلْحَدِيثِ بِٱلْعِلَّةِ ٱلَّتِي وَصَفَ أَقَلَّ مِنْ أَنْ يُعَرَّجَ عَلَيْهِ وَيُثَارَ ذِكْرُهُ ؛ إِذْ كَانَ قَوْلاً مُحْدَثاً وَكَلاماً خَلْفاً لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ ٱلْعِلْمِ سَلَفَ ، وَيَسْتَنْكِرُهُ مَنْ بَعْدَهُمْ خَلَفَ ، . . . .

(**الذي حَكَيْناه**) أي : حَكَيْنا قولَه ووصَفْناه وذكَرْناه فيما سَبَقَ من أول الباب إلى هنا .

وقولُه : (**في تَوْهِينِ الحديثِ**) متعلِّقٌ بأَحْدَثَه واخْتَرَعَه وقاله في تضعيف الحديث المعنعن .

وقولُه : (**بالعِلَّةِ**) متعلِّقٌ بـ(تَوْهِينِ) ، وقولُه : (**التي وَصَفَ**) صفةٌ للعِلّة ، وهي عدمُ العلم بالملاقاة والسماع وعدمُ المشافهة ؛ أي : الذي أحدثه وقاله في تضعيف الحديث المعنعن بالعلّة التي وَصَفَها وذكَرَها .

وقولُه : (**أَقَلَّ**) خبرُ (كان) أي : وكان هـٰذا القولُ الذي أحدثه واخترعه هـٰذا الزاعمُ في قبول الحديثِ المُعَنْعَنِ واشْتَرَطه فيه أَقَلَّ وأَحْقَرَ وأَضْعَفَ (**مِنْ أنْ يُعَرَّجَ**) ويُعَوَّلَ ويُعْتَمَدَ (**عَلَيْهِ**) في هـٰذا العلم (و) أَقَلَّ وأَدْوَنَ من أنْ (**يُثار**) ويُنْشَرَ ويُشاعَ (**ذِكْرُه**) بين عوامّ الناس وخاصّتِهم ؛ لئلاّ يغْتَرَّ به مَن لم يُرْزَقِ التيقُّظَ والمعرفةَ في هـٰذا العلم بأسبابِه وعِلَلِه .

وقوله : (**إذْ كان**) تعليلٌ لجملة الكَوْن ؛ أي : وإنما كان أَقَلَّ من ذلك ؛ لأنَّ هـٰذا القولَ كان (**قولاً مُحْدَثاً**) أحدثه زاعمُه واخترعَه مِنْ عند نفسه من غير سابقيةٍ له من علماء السلف (و) كان (**كلاماً خَلْفاً**) أي : ساقطاً لم يَقُلْه أحدٌ من الخَلَف ـ والخَلْفُ بفتح الخاء وسكون اللام : الكلامُ الساقطُ عن ألسنة الناس فلا يقوله أحدٌ ، والفاسدُ في قلوبهم فلا يعتقده أحدٌ ، فلا اعتبارَ له عندهم قَلْباً وقالباً .

أي : كان قولاً (**لم يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ أهلِ العِلْم سَلَفَ**) ففي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ لغرض السَّجْع ، وهـٰذه الجملةُ راجعةٌ لقولِه : (**قَوْلاً مُحْدَثاً**) ، والتقديرُ :

أي : كان قولاً مُحْدَثاً لم يَقُلْه أحدٌ سَلَفَ من أئمّةِ هـٰذا العلم (و) كلاماً (**يَسْتَنْكِرُهُ**) أي : يُنكِره ، فالسينُ والتاءُ فيه زائدتان للمبالغة في الإنكار (**مَنْ بَعْدَهُمْ**) أي : مَنْ بعدَ السلفِ (**خَلَفَ**) وتأَخَّرَ ، وفيه تقديمٌ وتأخيرٌ أيضاً لغرض السَّجْع ، وهو راجعٌ لقوله : (كلاماً خَلْفاً) ، والتقديرُ :

فَلَا حَاجَةَ بِنَا فِي رَدِّهِ بِأَكْثَرَ مِمَّا شَرَحْنَا ؛ إِذْ كَانَ قَدْرُ ٱلْمَقَالَةِ وَقَائِلِهَا ٱلْقَدْرَ ٱلَّذِي وَصَفْنَاهُ ، وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ دَفْعِ مَا خَالَفَ مَذْهَبَ ٱلْعُلَمَاءِ ، وَعَلَيْهِ ٱلتُّكْلَانُ . .

أي : وكان كلاماً خَلْفاً ساقطاً يُنكره مَنْ خلَفَ وجاء بعد السلف ؛ أي : وكان قولاً مُحْدَثاً بعد السَّلَف ، وكلاماً ساقطاً عند الخَلَف ، فلا يُعَوَّلُ عليه لكَوْنه مُخْتَرَعاً ، ولا يُنْشَرُ لكونه ساقطاً ، وقد تقدَّم لك في أول الكتاب أنَّ السلف : من كانوا قبل تمام أربعمائة سنة من الهجرة ، والخَلَف : مَنْ كانوا بعدها ، وقيل : السلف : أهل القرن الأول والثاني ، والخلف : مَنْ كان بعدهما ، والله أعلم .

والفاءُ في قوله : (فلا حاجةَ) للإفصاح ؛ لأنها أفصحتْ عن جوابِ شرطٍ مُقَدَّرٍ تقديرُه : إذا عَرَفْتَ قَدْرَ هـٰذا القول وأردتَ بيانَ شأننا فيه . . فأقول لك : لا حاجةَ ولا افتقارَ ولا ضرورةَ (بنا في رَدِّه) أي : في رَدِّ هـٰذا القول وإنكارِه إلى الإتيان (بـ)ـكلامٍ (أكثرَ مِمَّا شَرَحْنا) وَبيَّنَا في رَدِّه وذَكَرْنا في إنكارِه .

وقولُه : (إذْ كان) تعليلٌ لنفي الحاجة ؛ أي : وإنما لم نَحْتَجْ في رَدِّه إلى كلامٍ أكثرَ ممّا قُلْنا ؛ لأنه كان (قَدْرُ) هـٰذه (المقالةِ) المخترعة المستحدثة في رَدِّها (و) قَدْرُ (قائلِها) في الإنكار والاحتجاج عليه .

وقولُه : (القَدْرَ الذي وَصَفْناه) خبرُ كان ؛ أي : كان قيمتُها وجزاؤُها القَدْرَ الذي وَصَفْنا وذَكَرْنا سابقاً ، فلا حاجةَ إلى إطالة الكلام في رَدِّها والإنكارِ عليه .

(واللهُ) سبحانه وتعالى الإلهُ (المُسْتَعَانُ) أي : الذي يُسْتَعَانُ بحَوْلِهِ وقوَّتِه (على دَفْعِ وَردِّ (ما خَالَفَ) وناقَضَ (مَذْهَبَ العُلَمَاءِ) وطريقَ القُدماء من السلفِ الكرام والأئمةِ الأعلام (وعليه) سبحانه وتعالى لا على غيرِه (التُّكْلانُ) والاعتمادُ في إثبات منهج أهل الحقّ والصواب ، وإليه الرُّجْعَى والمآب .

و(التُّكْلان) بضم التاء وإسكان الكاف : الاتكالُ والاعتمادُ على الغير ، وفي « القاموس » : وَكَلَ باللهِ يَكِلُ من باب وعد ، وتَوَكَّلَ على الله وأَوْكَلَ واتَّكَلَ : اسْتَسْلَمَ إليه ، ووَكَلَ إليه الأمرَ وَكْلاً ووُكولاً : سَلَّمَه وتَرَكَه ، والتَّوَكُّلُ : إظهارُ العَجْزِ والاعتمادُ على الغير ، والاسم التُّكْلانُ . اهـ

* * *

. . . .

خاتمة المقدمة

اللهم ؛ لك الحمد وإليك المُشْتكَى ، وبك المستغاث وأنت المستعانُ ، وعليك المُتَّكل ، ولا حول لا قوة إلا بك ، فأَيِّدنا برحمة تُصْلِحُ بها ظاهِرَنَا وباطننا ودِيننا ودنيانا وآخرتَنا ، وتَعصِمُنا بها من كل سوءٍ يا أرحم الراحمين ، وصلى الله وسلَّم على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه أجمعين برحمتك يا أرحم الراحمين ، والحمد لله رب العالمين آمين .

إلى هنا وقفت الأقلام ، وتم لنا المرام على مقدمة الإمامِ ، والصلاة والسلام على مصطفى الأنام سيدنا محمد ، من أرسلْتَه رحمة للأنام ، وعلى آله وصحبه الكرام آمين .

قال مؤلفه وجامعه : وقع الفراغ من هـٰذا المجلد الأول من « **الكوكب الوهاج والروضِ البهاج على صحيح مسلم بن الحَجَّاج** » منتصفَ الليلِ ، ليلَةِ الأحد ، الليلةِ العاشرة من شهر ربيع الآخر من شهور سنة ألف وأربعمائة وتسع عشرة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والصِلات والتحيات ، وعلى آله وصحبه ذوي المراتبِ العلية والمقامات السنية ، وتابعيهم إلى يوم القيامة .

انتهى المجلد الأول ، ويليه المجلد الثاني وأوله كتاب الإيمان .

ولقد أجاد من قال :

سبحـــانـــك لا عِلْــم لنـــا إلا مـــا علَّمْـــتَ وأَلْهَمْـــتَ لنـــا إلهـــامـــا

وهـٰذا المُجلَّدُ الذي مَنَّ الله عليَّ بكتابتِه بتوفيقه وتيسيره تكملةٌ لما وضَعْتُه أوَّلاً على مقدمةِ الإمام من العُجالة التي وضعْتُها بأمرٍ مِن مشايخنا الهرريين لما صَعُبَتْ عليهم هـٰذه المقدمةُ الَّتي سميتُها : (**هداية الطالب المُعْدِم على ديباجة الإمام مسلم**) التي انْتشَر نَفْعُها في العرب والعجم ، مخطوطةً ومطبوعةً ، فله الحمدُ والشكرُ على هـٰذه المِنَّةِ .

❊ ❊ ❊

خاتمة المجلد الأول

وها أنا أقولُ : وقولي هٰذا : فالحمدُ لله على ما حَبانا ، والشكرُ له على ما أولانا ، وأسأله أَنْ يُدِيم نفعه بين عبادِه ، ويَرُدَّ عنه جَدَلَ منكره وجاحدِه ، ويَطْمِس عنه عَيْن كائِده وحاسِده .

والمَرْجُو مِمَّن صرف وجهه إليه ، بعَين القبول والرغبةِ لديه : أن يُصلح خطأَه وسَقْطته ، ويُزيل زَلله وهفوته بعد التأمل والإمعان ، لا بمجرد النظر والعِيان ؛ لأنَّ الإنسان مركزُ الجهل والنسيان ، لا سيما حليفُ البطالة والتَّوانِ ، عن عبادة مولاه المَنَّان ، ليكون ممن يدفع السيئةَ بالحسنة ، لا مِمَّنْ يُجازي الحسنةَ بالسيئة .

علَّمنا الله وإياكم علومَ السالفين ، وجَنَّبنا وإياكم زُيوفَ الخالفين ، وأَدَّبنا وإياكم بآداب الأخيار ، وأذاقنا وإياكم كُؤوسَ المعارف والأسرار ، بمغارف معارفِ السُّنن المطهرة واتباع مكارم الأخلاق المُصْطَفية ، على صاحبها أفضلُ الصلوات وأزكى التحية ، سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وسيد الأولين والآخرين ، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين وآل كلٍّ وجميع الأولياء والمقربين ، وعلينا وعلى سائر عباد الله الصالحين والحمد لله رب العالمين .

آمينَ آمينَ لا أَرْضَى بواحِدة ... حتَّى أُكَمِّلَها ألفين آمينا

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى :

إنما النفس كالزجاجة والعلـ ... ـم سراجٌ وحكمةُ الله زَيْتُ
فإذا أَبْصَرَتْ . . فإنك حَيٌّ ... وإذا أظلمَت . . فإنك مَيْتُ

وقال ابن السيد :

أخُو العلمِ حيٌّ خالدٌ بعد موته ... وأوصالُه تحتَ التُّراب رَميم
وذُو الجهل مَيْتٌ وهو مَاشٍ على الثَّرى ... يُظَنُّ من الأحْياء وهو عَدِيم

وقال بعضهم :

يا خَادمَ الجسم كَمْ تَسْعَى لخدمتِه ... وتَطلُب الربحَ مِمَّا فيه خُسران

. . . .

عليكَ بالنَّفْسِ فاسْتكْمِلْ فضائلَها فأنتَ بالنفسِ لا بالجسمِ إنسانُ

وقال ابنُ سينا :

لا تُكْثِرَنَّ مِنَ الجماعِ فإنه ماءُ الحياةِ يُصَبُّ في الأَرحام

ولبعضِهم :

إنّما الدُّنيا فَناءٌ ليس للدنيا ثُبوتُ
إنما الدنيا كَبَيْتٍ نَسجَتْهُ العنكبوتُ

* * *

فهرس المحتويات

تقديم ٥
ترجمة الشارح ٧
خطبة الكتاب ١٩
مقدمات ٢٥
المقدمة الأولى في ترجمة الإمام مسلم رحمه الله تعالى ٢٥
المقدمة الثانية في ميزة «جامعه» ٢٩
فصل في ذكر الكتب المخرجة على «صحيح مسلم» ٣١
فصل آخر في شروحه ٣٤
المقدمة الثالثة مقدمة العلم ٣٩
فائدة في بيان الألفاظ التي جرت علىٰ ألسنتهم ٤١
الفرق بين الحديث والسنة والخبر والأثر ٤٢
المقدمة الرابعة في أسانيدي إلى الحافظ الإمام مسلم رحمه الله تعالى ٤٤

«شرح صحيح مسلم» ٤٧

فصل في ذكر نبذة من أقسام الحديث وبيان أنواعه ٨٢
(١) باب وجوب الرواية عن الثقات المتقنين وترك الضعفاء المتروكين ١٣٥
فصل ، وفيه فوائد ١٥٣
تتمة في معرفة الاعتبار والمتابعة والشاهد والأفراد والشاذ والمنكر ١٥٨
(٢) باب تغليظ الكذب علىٰ رسول الله ﷺ ١٦٣
(٣) باب النهي عن الحديث بكل ما سمع ١٨١
(٤) باب التحذير عن أن يشنع في الحديث، وأن يحدث قوماً حديثاً لا تبلغه أفهامهم .. ١٩٤
(٥) باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ٢٠٠
(٦) باب اختيار الأحاديث الصحيحة وتلخيصها وطرح ما سواها من الكتاب
الذي اشتمل عليها ٢٢٨

(٧) باب بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز، بل واجب، وأنه ليس من الغيبة المحرمة، بل من الذب عن الشريعة المكرمة ٢٤٠
(٨) باب الكشف عن معايب رواة الحديث ونقلة الأخبار، وقول الأئمة في ذلك ٢٦٨
تتمة فيما جرحوا به جابراً الجعفي ٣٤٢
ترجمة لأبي داود الأعمىٰ ٣٥٨
تتمة لأبي جعفر ٣٦٥
فصل في ترجمة عمرو بن عبيد ٣٦٩
تتمة لترجمة عمرو بن عبيد ٣٨٠
تتمة في ترجمة أبي شيبة ٣٨٤
تتمة في ترجمة صالح المُرِّي ٣٨٧
فصل في ترجمة الحسن بن عمارة ٣٩٣
نبذة من ترجمة زياد بن ميمون ٣٩٨
تتمة في ترجمة خالد بن محدوج ٣٩٨
فصل في ترجمة عبَّاد بن منصور الناجي ٤٠٤
تتمة في ترجمة مهدي بن هلال ٤١٠
ترجمة أبان بن أبي عياش ٤١٢
ترجمة بقية الكلاعي ٤١٩
ترجمة إسماعيل بن عياش ٤٢٤
نبذة من ترجمة المعلَّى ٤٣٣
تتمة في ترجمة صالح بن نبهان ٤٣٧
ترجمة شعبة الذي روىٰ عنه ابن أبي ذئب ٤٤٠
ترجمة ابن أبي ذئب ٤٤٠
ترجمة حرام بن عثمان ٤٤١
ترجمة عبد الله بن محرَّر ٤٤٨
ترجمة يحيى بن أبي أُنَيسة ٤٥١

ترجمة فرقد بن يعقوب السبخي ٤٥٣
نبذة من ترجمة محمد بن عبد الله الليثي ٤٥٦
نبذة من ترجمة يعقوب بن عطاء ٤٥٧
ترجمة عبيدة بن معتب ٤٦٣
ترجمة السري بن إسماعيل ٤٦٤
ترجمة محمد بن سالم ٤٦٥
فصل في المسائل المنثورة والجمل التي تتعلق بهذا الباب ٤٧٥
(٩) باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن إذا أمكن لقاء المعنعنين ولم يكن
فيهم مدلس ٤٨٠
فصل ٤٩٤
فصل في بيان اصطلاحات في ألقاب الحديث التي يُحتاج إليها ٥٠٥
خاتمة المقدمة ٥٥٥
خاتمة المجلد الأول ٥٥٦
فهرس المحتويات ٥٥٨

* * *